

مُخْتَصَرُ الْمَحْتَجِّ

بِشْرَحِ الْمِتَّهَجِ

تَأَلَّفَ الْعَلَّامَةُ الْفَقِيهُ

شَهَابُ الدِّينِ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ حَجَرٍ الْهَنْتِي الشَّافِعِيُّ

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

عُثِيَ بِهِ

أَنُورُ بْنُ أَبِي بَكْرٍ الشَّيْخِيُّ الدَّاعِسْتَانِيُّ

طبعة فريدة متميزة مقابلته على أكثر من أربعين نسخة ومزينة بحاشية العقيدة الفقهية كمر الكروني
وتعليقات وتقريرات علماء دافستان وإشارة إلى الموقوف الواقع بين الأشیاع
وتخرج الأصارب والآثار والأخبار والأقوال وذكر الغاظة الأصارب السار إليها في شرح
وربط إحصالات التحفة الكبيرة بعضها ببعض

المجلد السابع

كتاب الوصايا - فصل في الاختلاف في الخلع

دار الضياء

للتنوير والتوزيع
الكرنت

دار البيان للإعلام

للتنوير والتوزيع
دافستان

تحفة المحتاج
بشرح المتهاج

٧

المجلة ١٠٠ - العدد ١٠٠



تفصيل: ۹۹۲۱-۲-۹۶۵۵

Abdou20201@hotmail.com

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو تسجيله أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي، يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. وكذلك لا يسمح بالانقياس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي من الناشر.

تحفة المحتاج

بشرح المنتهاج

تأليف العلامة الفقيه

شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي الشافعي

(٩٠٩ - ٩٧٤ هـ)

عني به

أنور بن أبي بكر الشافعي الداغستاني

طبعة فريدة متميزة مقابلة على أكثر من أربعين نسخة ومترجمة بحاشية العلامة الفقيه محمد الكردي
وتعليقات وتقريرات علماء داغستان والإشارة إلى الخلاف الواقع بين الأشياع
وتخرج الأهاريت والآثار والأخبار والأقوال وذكر ألفاظ الأعراب السار إليها في السجع
وربط إشارات النعمة الكثرة بعضها ببعض

المجلد السابع

كتاب الوصايا - فصل في الاختلاف في الخلع


دار الضيافة

للتشيع والتوزيع
الكويت

دار باب الإجابة

للتشيع والتوزيع
داغستان





(كتاب الوصايا)

كِتَابُ الْوَصَايَا

(كتاب الوصايا)

قيل : الأنسبُ تقديمُها على ما قبلها ؛ لأنَّ الإنسانَ يُوصي ثم يموت ثم تُقسَمُ تركته .

ويُرَدُّ : بأنَّ علمَ قسمةِ الوصايا ودورياتِها^(١) . متأخِّرٌ عن علمِ الفرائضِ وتابعٌ له ، فتعيَّنَ تقديمُ الفرائضِ ؛ كما درَجَ عليه أكثرُهم .

جمعُ (وصية) مصدرٌ^(٢) أو اسمُه ومثله : ﴿ حِينَ الْوَصِيَّةِ ﴾ [المائدة : ١٠٦] ، وبمعنى اسمِ المفعولِ ومثله : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ ﴾ [النساء : ١١] من (وَصَيْتُ) الشيءَ بالشيءِ ؛ بالتخفيفِ : وَصَلْتُهُ .

ومن ثمَّ قَالَ في « القاموس » : وَصَى كَوَصَى : وَصَلَ وَاتَّصَلَ ، و﴿ يُوصِيكَوُ اللَّهِ ﴾ [النساء : ١١] يَقْرِضُ عَلَيْكُمْ ، ﴿ أَوْصَاؤُهُ ﴾ [الفرقان : ٥٣] أَوْصَى بِهِ أَوْلَهُمْ آخِرُهُمْ^(٣) . انتهى

ويُقَالُ : وَصَى وَأَوْصَى بِفُلَانٍ يَكْذِبُ ؛ بمعنى : وَأَوْصَى إِلَيْهِ وَوَصَّاهُ وَأَوْصَاهُ توصيةً ووصيةً : عَهْدٌ إِلَيْهِ وَجَعَلَهُ وَصِيَّةً ، فَعَلِمَ : إِطْلَاقُ الْوَصِيَّةِ عَلَى التَّبَرُّعِ الْآتِي قَرِيباً وَالْعَهْدِ الْآتِي آخِرَ الْبَابِ^(٤) .

وأنها لغة^(٥) : الإيصالُ ؛ لأنَّ العوصي وَصَلَ خَيْرَ دُنْيَاهُ بِخَيْرِ عُقْبَاهُ ، كَذَا وَقَعَ

(١) أي : علم دوريات القسمة . (ش : ٢/٧) .

(٢) كتاب الوصايا : قوله : (مصدر) أي : بمعنى : الإيصال ، أو اسم للإيصال ؛ كالكلام والسلام ؛ بمعنى : التكليم والتسليم ، أو اسمان لهما . كردي .

(٣) القاموس المحيط (٥٨١ / ٤) .

(٤) في (ص : ١٦٦) .

(٥) قوله : (وأنها لغة . . .) إلخ عطف على (إطلاق الوصية . . .) إلخ . (ش : ٣/٧) .

في عبارة^(١) . وفي عبارة شارح : وَصَلَ القربة الواقعة بعد الموت بالقربات المنجزة في حياته ، وهذه^(٢) أوضح ؛ لأن القصد بالوصية . إيصال ما أوصى بها إلى ما قَدَّمَهُ^(٣) منجزاً في حياته .

وشرعاً - لا بمعنى الإيصاء^(٤) ؛ لما يأتي فيه^(٥) - : تبرع بحق^(٦) مضاف^(٧) ولو تقدير^(٨) لما بعد الموت ، ليس بتدبير ولا تعليق عتق بصفة وإن التحق بها حكماً ؛ كتبرع تُجرى في مرض الموت ، أو ما أُلْحِقَ به^(٩) .

وهي : سنة مؤكدة إجماعاً وإن كانت الصدقة بصحة فمرض أفضل^(١٠) ، فَيَنْبَغِي ألا يُغْفَلَ عنها ساعة ؛ كما نصَّ عليه الخبر الصحيح : « مَا حَقَّ امْرِئٌ مُسْلِمٍ لَهُ شَيْءٌ يُوصِي بِهِ يَبِيتُ لَيْلَةً أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِلَّا وَوَصِيَّتُهُ مَكْتُوبَةٌ عِنْدَ رَأْسِهِ »^(١١) .

(١) قوله : (كذا وقع في عبارة) اقتصر عليها « النهاية » و « المفني » و « شرح المنهج » . (ش : ٣/٧)

(٢) وفي (ت) و (غ) والمطبوعات : (وهذا) بدل (هذه) .

(٣) وفي المطبوعات : (إيصال ثوبها إلى ما قَدَّمَهُ) .

(٤) قوله : (لا بمعنى الإيصاء) أي : جعل الشخص وصياً . كردي .

(٥) في (ص : ١٥٤) .

(٦) وقوله : (تبرع) أي : شرعاً : تبرع (بحق) أي : مال أو غيره . كردي .

(٧) وقوله : (مضاف) صفة (تبرع) . كردي .

(٨) أي : كأن يقول : أوصيت فلان بكذا . انتهى سم على « منهج » فإنه يمتزلة : فلان بعد موتي

كذا . انتهى . ع ش . أي : لأن الوصية صريحة وإن لم يذكر بعدها لفظ : بعد الموت .

(ش : ٣/٧) .

(٩) أي : يمرض الموت ؛ كتقديمه لتعزُّ الفتل مما سيأتي . (ش : ٣/٧) .

(١٠) قوله : (وإن كانت الصدقة ...) إلخ ؛ يعني : كانت الصدقة في صحته أفضل منها في

مرضه ، وهما أفضل من الوصية ؛ لخبر « الصحيحين » : « أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ

صَحِيحٌ تَأْمَلُ الْبَنَى وَتَخْشَى الْفَقْرَ » كردي . وهو في « صحيح البخاري » (١٤١٩) ،

و « صحيح مسلم » (١٠٣٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(١١) أخرجه البخاري (٢٧٣٨) ، ومسلم (١٦٢٧) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما .

تَصِحُّ وَصِيَّةُ كُلِّ مُكَلَّفٍ حُرٍّ وَإِنْ كَانَ كَافِرًا ،

أي : ما الحزم^(١) أو المعروف شرعاً إلا ذلك ؛ لأنَّ الإنسان لا يذري متى يَفْجُوهُ الموت .

وقد تُبَاحُ ؛ كما يأتي^(٢) ، وعليه حُيِّلَ قولُ الرافعي : إنها لَيْسَتْ عقدَ قربة^(٣) ؛ أي : دائماً ، بخلاف التدبير .

وتَجِبُ - وإن لم يَقَعْ به نحوُ مرضٍ على ما افْتَضَاهُ إطلاقُهم ، لكن يأتي قبيل قوله : (وطلق حامل) ما يُصْرَحُ بتقييد الوجوب بالمخوف^(٤) ونحوه - بحضرة من يَثْبُتُ الحقُّ به إن تَرَتَّبَ على تركها ضياعُ حقٍّ عليه أو عنده^(٥) ، ولا يَكْتَفِي بعلم الورثة ، أو ضياعُ نحوِ أطفاله ؛ لما يأتي في الإبضاء^(٦) .

وتَحْرُمُ لمن عُرِفَ منه أنه متى كَانَ له شيءٌ في تركته أَفْسَدَهَا . وتُكْرَهُ بالزيادة على الثالث إن لم يَقْصِدْ حرمانَ ورثته ، وإلاَّ ، حُرِّمَتْ على ما يأتي^(٧) .

وأركانها : موصي ، وموصى له ، وموصى به ، وصيغة ، وذكرها على هذا الترتيب مبتدئاً بأولها ؛ لأنه الأصلُ فقال :

(نصح وصية كل مكلف حر) كله أو بعضه ، مختار عند الوصية (وإن كان) مقلساً أو سفياً لم يُخْجَرْ عليه ، أو (كافراً) ولو حربياً وإن أُسِرَ ورَقَّ بعدها ؛ كما شَمِلَهُ كلامُهم .

وإنما يَنْتَجِهُ : إن مَاتَ حرّاً ، وإلاَّ . ففيه نظرٌ ؛ لأنَّ المالَ في الوصية معتبرٌ

(١) قوله : (أي : ما الحزم) الحزم هنا : الاحتياط . كردي .

(٢) أي : في فلك أسارى كفار قبيل قول المصنف ؛ (كعمارة كنيسة) . (ش : ٣ / ٧) .

(٣) الشرح الكبير (٩ / ٧) .

(٤) أي : بعروض المرض المخوف . (ش : ٣ / ٧) .

(٥) قوله : (أو عنده) لعل المراد به : نحو الوديعة . (ش : ٣ / ٧) .

(٦) في (ص : ١٥٨) .

(٧) قوله : (على ما يأتي) أي : يأتي الكراهة مع الحرمة أول الفصل الآتي ، لكن الحرمة ضعيف .

كردي .

وَكَذَا مَحْجُورٌ عَلَيْهِ بِسَفِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ ، لَا مَجْنُونٌ وَمُعْمَى عَلَيْهِ وَصِيٌّ

بحال الموت ، وهو غير مالِك حيثُ ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ : محلُّ اعتباره حيثُ فيمن^(١) يُتَصَوَّرُ ملكه في هذه الحالة^(٢) ، لكنه بعيدٌ .
وذلك^(٣) كما يصحُّ سائر عقوده^(٤) .

والتنظير في هذه أخذاً من أن القصد منها زيادة الأعمال بعد الموت وهو لا عمل له بعده . . يُرَدُّ : بأن المنظور إليه فيها بطريق الذات كونها عقداً مالياً لا خصوص ذلك ؛ ومن ثمَّ صحَّت صدقته وعقده ، ويأتي في (الردة) : أن وصية المرتد موقوفة^(٥) .

وشمل الحدّ المحجور عليه بسفه أيضاً ، لكن صرَّح به لبيان ما فيه من الخلاف الذي لا يأتي في غير المحجور وإن أتى فيه خلاف آخر مخرج من الخلاف في أنه هل يعود الحجر بطرو السفه^(٦) من غير حجر حاكم أو لا ؟

فقال^(٧) : (وكذا محجور عليه بسفه على المذهب) لصحة عبارته - ومن ثمَّ نفَّذ إقراره بعقوبة وطلاقه - ولاحتياجه للثواب (لا مجنون ومعمى عليه وصي) إذ لا عبارة لهم ، بخلاف السكران وإن لم يكن له تمييز ، كما يُعلم مما يأتي في (الطلاق)^(٨) .

(١) قوله : (محلُّ اعتباره) أي : المال في الوصية (حيثُ) أي : حين الموت ، وقوله : (فيمن) (إلخ غير) (محل . . .) إلخ . (ش : ٤ / ٧) .

(٢) قوله : (فيمن يتصور ملكه في هذه الحالة) وإلا . فالمعتبر ملكه حال الوصية . كردي .

(٣) قوله : (ذلك) أي : صحة وصية الكافر ، وكذا الضمير في قوله : (والتنظير فيه) . (ش : ٤ / ٧) . وفي (ت ٢) و (غ) والمطبوعة الوهية : (والتنظير فيه) كما في « الشرواني » .

(٤) وضمير (عقوده) يرجع إلى الكافر ، وكذا ضمير (صدقته) و (عقده) يرجعان إليه . كردي .
(٥) في (٣٠٩ / ٩) .

(٦) أي : على من بلغ رشيداً . (ش : ٤ / ٧) .

(٧) قوله : (فقال . . .) إلخ عطف تفصيل على قوله : (صرَّح . . .) إلخ . (ش : ٤ / ٧) .

(٨) في (٩ / ٨) .

- وفي قول نصيخ من صبي مميّز - ولا رقيق ، وقل ، إن عتق ثم مات صحت .

وإذا أوصى لجهة عامة فالشرط ألا يكون مفسية

(وفي قول نصيخ من صبي مميّز) لأنها لا تُربّل الملك حلاً ، ويُحاب

بأنه لا نظر لذلك مع فساد عارته حتى في غير المال

(ولا رقيق) كنه عندها ولو مكناً لم يادن له سيده ، لعدم ملكه أو أهليته

(وقل إن عتق) بعدها (ثم مات) صحت) منه ، ويُردّ بنظر ما مرّ في لتمييز .

أما ممّض . فتصح بما فنده بعضه الحر ، إلا بمعنى : كما قاله جمع . لأنه ليس من أهل الولاء^(١) .

(وإذا أوصى لجهة عامة فالشرط ألا تكون مفسية) ولا مكروهاً ، أي

لذاته ، لا لعارض^(٢) ، كما يُعلم مما يأتي في (النذر)^(٣) فيهما^(٤) .

وكذا إذا أوصى لغير جهة . تُشترط عدم المفسية والكراهة أيضاً ، ومن ثم

نفت لكافر سحر مسلم أو مصحف . وكأن وجه اقتضاه على الأولى^(٥) كثرة وقوعها وقصدتها ، بخلاف غير الجهة .

وشمل عدم المفسية القرية : كسائر مسخّذ ولو من كافر ، وسحر قتيه على

قرى سحر عائش في غير مسلم ، وتسوية غيره ولو بها^(٦) ، لا سائيه ولو

(١) راجع : المتن التفاضل في اختلاف الأشاجع ، ماله (١١٠٠)

(٢) كبيع العبد والربط لعاصر العمر . (ع ش : ٤٢ / ٦)

(٣) في (١٤٩ / ١٠) وما بعده

(٤) أي : المفسية والمكروه . (ش : ٥ / ٧)

(٥) أي : الجهة العامة . (ش : ٥ / ٧)

(٦) راجع : أصل التصاح في خلاف الأشاجع ، ماله (١١٠١) ووفق : السبابة (٤١ / ٣)

الجهة : ، وظاهر المعنى (٤٨٤) في (كتاب لعنات) قبل الركة بصفحة ، وحالهما =

كعمارة كيسة ، .

بغيرها ؛ لله في عنه^(١)

وفي « رسادات العتادي » : لو أوصى بأن يُدفن في بيته ، تطلّبت الوصية ، ولعنه ساء على أن الدفن في سبب مكروه ، وليس كذلك

والمساحة^(٢) ، كفك أسرى كفار من وإن أوصى به ذمّي ، وإعطاء عبي وكافر ، وساء رباط لروى أهل الدمة أو مكناهم به وإن سقاه كيسة ما لم يأت بها يدلّ على أنه للبعد وحده ، أو مع رول بداره على الأوجه

أم إذا كنت معصية . فلا تصبّح من مسم ولا كافر (كعمارة) أو ترمم (كيسة) للمعتد ، وكتابة نحو تورا ، وعدم محرم ، وإعطاء أهل حرب أو ردة ، ووقود كيسة بقصد تعظيمها^(٣) ، لا يقع مقيم بها^(٤) ؛ أي . بغير تعبد فيما يظهر . واختار جمع المنع مطلقاً^(٥)

تنبيه : وقع تشيخ في « شرح الروص » أنه علّل صحتها بك الكفار من أسرى بأن الوصية لأهل الحرب حاترة ، فلا أسرى أولى^(٦) ، ثم ناقضه بعد بقوله في شرح . صحتها بحربي ومرتد . والكلام في المعيشين^(٧) فلا تصبّح لأهل

= هـ : كما أشار إلى ذلك محشي « نهاية » الشيرازي (٤٢/٦) وقال : « والمعتمد : ما في

الحاشية » ، ورجع « نهاية » (٤٢/٦) لراما ، ود شرواني (٥٦)

(١) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم قال : سمى رسول الله ﷺ أن يُحسّ القبر ، وأن يُفعد عليه ، وأن يبي عليه . أخرجه مسلم (٩٧٠) .

(٢) عطف على قوله . (العربة) . (ع ش ٤٢/٧٠)

(٣) قوله (بقصد تعظيمها) أو لا بقصد شيء (بصري ٢٧/٣)

(٤) قوله (لا يقع مقيم بها) أي لا بقصد يقع مقيم بها إقامه لغير بعد قربها بصرح بهذا لفصدا . كردي .

(٥) أي قصد تعظيمها أو يقع مقيم بها بغير بعد (ش ٦/٧)

(٦) أسى المطالب (٦٨/٦)

(٧) أي . الحربي والمرتد المعيشين (ش ٦/٧٠)

أَوْ لِشَخْصٍ وَلَشَرْطٍ أَنْ يُنْصَوْرَهُ لَعَلَّتْ ،

الحرب والردة^(١)

وَيُخَاتُ : بَأَن مَرَادَهُ بِأَهْلٍ لِحَرْبٍ فِي الْأَوَّلِ مَا صَدَّقَهُ ؛ أَي : جَمَاعَةً^(٢)
مُعَيَّنِينَ مِنْهُمْ ، فَلَا يُبْقِي كَلَامَهُ آخَرَ ، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ مَقَرِّعُهُ ، مَذْكُورٌ فِيهِ^(٣)

(أَوْ) أَوْضَى (لِشَخْصٍ) وَحِيدٍ أَوْ مُتَعَدِّدٍ (فَالشَّرْطُ) أَلَّا يَكُونَ مَعِيًّا ؛
كَمَا سَأَصْلُهُ^(٤) أَي وَلَوْ بَوَاجِهٍ^(٥) ؛ بَعْدَ بَأْتِي فِي إِنْ كَانَ بَطْلُهَا ذِكْرًا ،
وَأَكْتَفَى عَلَيْهِ بَعْدَهُ^(٦) خِلَافًا لِمَنْ اغْتَرَصَهُ ؛ لِأَنَّ لَهُمْ كَأَحَدٍ اِرْحَلِي لَا يُنْصَوْرُ
لَهُ مَا ذَمَّ عَلَى إِبْنِهِ مِمَّا يَمُوتُ الَّذِي يَحْيَى فِيهِ ، وَهُوَ مَا يَخْصُصُ بِعَقْدٍ مَائِيٍّ

وَأَمَّا صَحَّحَ أَغْطُوا هَذَا أَحَدَهُمَا ؛ لِأَنَّهُ تَقَوُّصٌ بَعِيرُهُ ، وَهُوَ^(٨) إِنَّمَا يُغْطِي
مَعِيًّا ؛ وَمِنْ ثَمَّ صَحَّحَ قَوْلُهُ لَوْ كَيْلَهُ ، بَعْدَهُ لِأَحَدِهِمَا

وَأَنْ يَكُونَ مِمَّنْ تُخَيَّرُ (أَنْ يَنْصَوْرَ لَهُ الْمَلِكُ) حَالِ الْوَصِيَّةِ ، كَمَا سَيُصْرِّحُ بِهِ
فِي الْحَمَلِ^(٩) .

وَمِنْ ثَمَّ^(١٠) لَوْ أَوْضَى لِحَمَلٍ مَتَّيْخَذُثُ نَطَلَتْ وَإِنْ حَدَثَ قَبْلَ مَوْتِ
الْمَوْصِي ؛ لِأَنَّهُ تَمْلِيكٌ وَتَمْدِيثٌ لِمَعْدُومٍ مَمْنُوعٌ ، وَلِأَنَّهُ لَا مَتَعَقٌّ لِلْعَقْدِ فِي الْحَارِ

(١) أَمْسَى الْمَطْلَبُ (٦ / ٧٤) .

(٢) قَوْلُهُ (أَيِ جَمَاعَةٍ) إِيجَاحٌ بِأَنَّهُ لَأَهْلٍ لِحَرْبٍ مَذْكُورٍ فِي أَوَّلِ كَلَامٍ ، شَرَحَ
لِرُوحِ ، (ش : ٦ / ٧) .

(٣) أَيِ فِي كَلَامِهِ آخَرُ قَوْلِهِ (وَلَا يَصِحُّ) إِيجَاحٌ (ش : ٦ / ٧) .

(٤) وَمِنْ (ب) وَ (م) (٢) وَلِلمَصْرُوعَاتِ بَعْدَهُ (أَلَّا) هَذَا حَتَّى مِنْ أَنْسَى وَفِي بَأْتِي مِنْ شَرَحَ

(٥) الْمَحْمُورُ (ص : ٢٦٨)

(٦) أَيِ وَبِوَكَاةٍ لَتَعْيِينِ بَوَاجِهٍ . (ش : ٦ / ٧)

(٧) قَوْلُهُ (سَأَصْلُهُ) أَيِ قَوْلُهُ (أَنْ يَنْصَوْرَ لَهُ الْمَلِكُ) (ص : ٦ / ٧)

(٨) أَيِ : الْعِيرُ . (ش : ٦ / ٧)

(٩) فِي (ص : ١٨) .

(١٠) أَيِ : مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْعَرَّةَ بِحَالِ الْوَصِيَّةِ لَا تَمُوتُ (ش : ٦ / ٧)

وأشبه الوقف على من سيؤلف له

وقد صرّحوا بذلك في المسجد بقولهم لو أوصى لمسجد نبيّ نزل
أي وإن بُني قبل موته فقول جمع حال موت الموصي فيه إيهام^(١).

برث^(٢) أو معاودة وليّ ، فخرج المعدوم والميت والهيبة في غير ما يأتي

نعم : إن جعل المعدوم سبباً للموجود ، كان أوصى لأولاد زيد لموجودين
ومن سنخّذت له من الأولاد صحّت لهم تعاً ؛ كما هو قياس الوقف ، إلا أن
تُفرّق بأن من شأن الوصية أن يُقتضى بها معينٌ موجودٌ بخلاف الوقف ؛ لأنه للدوام
لمقتضي لشموله للمعدوم اسداءً

ثم رأيت بعضهم اعتمد القياس ، وأثّره بقول : الوصية : الأولاد والدرية
والسبل والعقب والعتره على ما ذكرناه في الوقف^(٣) ، وهو^(٤) متّجه ؛ لما يأتي
أن لملك ثم حجرٌ وهذا مستظر^(٥) ، فإذا كتبت السعيّة في الحجر فأولى في
المستظر ولا يُنافيه تعديل الراعي الآتي^(٦) ، لما عرفت^(٧) أن التملك فيها
لا يتصل به أثره فلم تُصّر السعيّة فيه .

(١) قوله (فقول جمع حال موت الموصي فيه إيهام) أي فيه إيهام خلاف المقصود ؛ لأنه
يوهم أن يصح لمسجد نبي أو حمل سيحدث وهو ليس بمقصود لهم كردي

(٢) وقوله (برث) بمعنى يقول المصنف بنصوره الملك كردي

(٣) قوله (على ما ذكرناه في الوقف) أي حكمهم هامسٍ على ما ذكرناه في الوقف . كردي
وراجع : روضة الطالبين (١٦٥/٥)

(٤) أي : قياس ، وكذا صمير قوله الآتي (ولا ينافيه) ، قوله (ثم) أي : في الوقف ،
وقوله (وهنا) أي : في الوصية . (ش : ٦/٧)

(٥) قوله (مستظر) أي : إلى الموت . (ش : ٦/٧) .

(٦) أي : تعاً . (ش : ٦/٧)

(٧) قوله (بعد عمت) من قوله (و لملك هذا مستظر) ، والصائر في (به) وفي (أثره) وفي
(فيه) راجعة إلى التملك . كردي .

وجمعاً^(١) اعتمدوا المرقّ ففسروا لأنها للتمسك وتمليث المعدوم معصاً .
كما صرح به الراجعي تعليلاً للمذهب ؛ من بطلان الوصية^(٢) بما سخّمه هذه
المرّة^(٣) .

وامتدّل بعضهم لدلت^(٤) بقول « اليان » لو أوصى لعقب ريد فمات
الموصي ثم ريد^(٥) فالوصية لولده ، أو لأولاد ريد . حُرّف للموحديين يوم
الوصية دون من يؤنّذله بعده^(٦) انتهى ، وفي فرقه بين العقب والأولاد نظر
وعنى ما قاله أولئك^(٧) من البطلان^(٨) قالدي يظهر بطلان الوصية في
الصف ؛ فمات على ما تأتي في الوصية لريد وانجدر أو نحوه مما لا يوصف
بالمالك ، ولا شك أنّ من سيحدث من ذلك^(٩)

فإساءة بعضهم بالإساءة ذكرهم وصحتها بانكلّ للموحديين غير صحيح ،
وتحريضهم على اوصية للأقارب . وقد لا تدخل ورثته . فسد ؛ لأنه^(١٠) ثم لم
يذكر الورثة حتى يورّح عليهم فكأنهم لم يذكروا^(١١) ، ومن ثمّ لو قلّ بدحوّلهم
بطل في نصيبتهم .

(١) وقوله (وجمعاً) عطف على (بعضهم) أي قومه (ثم رأيت بعضهم) كردي

(٢) وقوله : (من بطلان الوصية) بيان للمذهب . كردي

(٣) الشرح الكبير (١١ / ٧) .

(٤) أي : ينفق . (ش : ٧ / ٧) .

(٥) قومه (فمات الموصي ثم ريد) يعني ما سمعنا ريد لم يسم أولاده عفاً كردي

(٦) اليان (٢٣٥ / ٨)

(٧) قوله (أولئك) إشارة إلى الجمع في قوله (وجمعاً) كردي

(٨) وقوله : (من البطلان) أي : البطلان للمعلوم . كردي .

(٩) قومه (من دلت) حبر (د) ولا إشارة له لا بوصف بالتمسك (ش : ٧ / ٧) .

(١٠) قوله (لأنه) أي : لموصي (سم) أي : هي وصية للأقارب ، وقوله (فكأنهم) أي :

الورثة (لم يذكروا) أي : لا صراحة ولا ضمناً . (ش : ٧ / ٧)

(١١) قوله : (فكأنهم لم يذكروا) وما ذكر من مسجّلت . كردي

ثم رأيت بعضهم صرّح بما ذكرته^(١) ، لكنه استدلّ بما لا ينهض .

ولا يُبَيّط الطلان صحة الإيصاء^(٢) على أطلاله الموجودين ومن سبّل له^(٣) ؛ أحذاً مما قلّ : أنّ الشافعيّ رضي الله عنه فعل ذلك في وصيته ؛ لأنه لا تعليق لها ، بخلافه فيما مرّ^(٤) .

وأورد عليه^(٥) صحتها مع عدم ذكر جهة ولا شخص ؛ كـ أوصتُ بثب مالي ، ويُصَرَّفُ للمفقرات والمساكين ، أو ثلثه لله ، ويُصَرَّفُ في وجوه السرّ ويُحَاب . بأنّ من شأن الوصية أن يُقصد بها أولئك^(٦) ، فكان إطلاقها بمرّة ذكرهم فيه ذكر جهة صمّاً ، وهذا قرّب الوقت ، فإنه لا بدّ فيه من ذكر لمصرّف وسأبني صحتها بغير الحملوك ، وليس قصيه المتى لها خلاف ذلك ، خلافاً لمن راعاه ؛ لما يأتي من الفرق الواضح بين الموصى به وله^(٧)

فرع صرّح الصيمريّ وصاحبت التبيه ؛ ونفهما أن الرفعة والقُولي ومن يُتَلَب بقتضاء كلام لرافعيّ خلافه ؛ بأنه نصّح تعليق الوصية بالشرط في الحياة أو بعد الموت^(٨) ؛ كـ أوصتُ بكدا له إن تزوّج ستي ، أو زخج من سمره ، أو إن ميت من مرضي هذا ، أو إن شاء ريدّ فشاء ، أو إن منكث هذا فمذكه^(٩)

(١) وقوله (بما ذكرته) أراده قوله (بما يبيّن بطلان الوصية) كردي

(٢) قوله (ولا يبطل الطلان صحة الإيصاء) أي ، جعل واحد وصياً كردي

(٣) وفي (د) و(ب) ، (ومن سبّل)

(٤) قوله (بخلافه) صامراً وهو قوله (كان أوصى لأولاد زيد الموجودين) كردي

(٥) قوله (وأورد عليه) أي على المتى ؛ كان وجه الإيراد أنه بما ذكر الجهة والشخص

يوهم عدم بصحة بغير ذكر واحد منهما مع صحتها بل لو ذكرها كردي

(٦) أي مفقرات والمساكين ووجود ليز انتهى ع ش (ش ٧/٧)

(٧) في (ص) : ٣٥-٣٦

(٨) التبيه (ص ٩٥)

(٩) الشرح الكبير (٧/٢٧٣) . كناية إليه (١٢/١٣٦)

وصرّح الماوردي بقولها للتعيق : بأن يدخل الأداة على أصل الفعل ،
ولشرط : بأن يختم بالأصل وبشرط فيه أمراً آخر حيث قال لو أوصى بعتقها
على ألا تسوّح عتقت على الشرط ^(٢) ، فإن مروّجت لم ينطّل العتق والكسح ؛
لأن عدم الشرط نفع إصاء الوصية ، ووجود العتق منع الرجوع فيه ، نكر يُزحغ
عنها بقيمتها تكون ميراثاً وإن طلقها الروح

ولو أوصى لأم ولديه بالعب على ألا تسوّح أعطيتها ، فإن مروّجت
استرجعت منها ، بخلاف العتق ^(٣) . انتهى

وه يُعْلَم ^(٤) أنه لو أوصى لملأين بغير إلا أن يموت قبل الملوع فهي
لوارثي ، أو بغير ب نفع ومنعتيها قبل بلوغيه صَحَّ ، وعُمل بشرطه

نعم : لا بد من الملوع في حياة الموصي ؛ أحد من قولهم هي (ص)

أو ب د حبت الدار ، أو ب د شئت فأب مدتر أو حر بعد موتي ، لا بد من
الدخول أو المشي في حياة السيد ؛ كسائر الصفات المعلقة عليها ، فإن دخل أو
شاء بعد موت السيد . فلا تديز

وقد يُفَرَّق بأن التدبير له أحكام خاصة به في الحياة فشُرِّط لتحقيقها ^(٥) وجود
المعقّ به في الحياة نُعْتَم ، والوصية لا يثبت لها من لأحكام شيء قبل الموت ،
لحوار الرجوع عنها بالقبول فلم يُخْخَج لوجود المعقّ به في الحياة ، بل لا يُعْتَدُ
بوجوده إلا بعد الموت ؛ كما اقتضاه كلامهم في هذا الباب

(١) أي كالأمثله إمارة بعد (ش ٧/٧) وراجع «الحاوي الكبير» (٢٦/١٠)

(٢) قوله (عص) أي بمجرد الموت والصل ، وقوله (على شرط) يعني مع رعايه
شرط عدم التزوج . (ش ٧/٧) .

(٣) «الحاوي الكبير» (٢٦/١٠) .

(٤) أي : بما قاله الماوردي . (ش ٨/٧)

(٥) قوله (لجمعها) أي لأحكام ، وكذا صير (لنعتم) (ش ٨/٧)

فَتَصَحَّ لِحَمْلٍ وَتَمُتْ إِنْ انفصل حَيًّا وَعُلِمَ وَجُودُهُ عِنْدَهَا ، بَأَن انفصل لِدُون سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، فَإِنْ انفصل لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ وَالْمَرْأَةُ فِرَاشُ زَوْجٍ أَوْ مَبِيدٍ . لَمْ يَسْتَحَقَّ .

أَوْ أَوْصَى^(١) لَهُ نَكْدًا إِنْ لَمْ يَمُتْ نَكْدًا ، فَفِيهِ وَتَصَرَّفَ فِي الْمَوْصَى بِهِ ثُمَّ فَعَلَ ذَلِكَ . . بَأَن بَطْلَانُ الْوَصِيَّةِ وَالتَّصَرُّفِ ، فَيَرْجِعُ الْوَارِثُ بَعَيْنِ الْمَوْصَى بِهِ أَوْ بِدَلِيلِهِ وَلَوْ بَعْدَ مُنْذِرٍ وَأَعْوَامٍ وَتَقْلِيلِهِ مِنْ أَيْدٍ مُحَلِّفَةٍ

وَأَمَّا مَا فِي « تَرْبِيبِ » الْمَقْبُورِ ، مِنْ قَوْلِ الْوَصِيَّةِ لِلتَّعْلِيقِ دُونَ الشَّرْطِ فَضَعِيفٌ ؛ لِمَا عَلِمْتُ مِنْ تَصْرِيحِ الْمَاورِدِيِّ بِحِلَالِهِ .

وَلَوْ أَشَارَ لِمَمْلُوكٍ غَيْرِهِ بِقَوْلِهِ : أَوْصَيْتُ بِهَذَا ، ثُمَّ مَلَكَهُ . صَحَّحْتُ ، كَمَا بَأَيَّ بَعَا فِيهِ^(٢) .

(تَصَحَّحَ لِحَمْلٍ وَتَمُتْ) بِالْمَحْمُومَةِ (إِنْ انفصل حَيًّا) حَيَّةً مُسْتَقِرَّةً ، وَإِلَّا لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا ؛ كَالْإِرْثِ (وَعُلِمَ) أَوْ ظُنَّ (وَجُودُهُ عِنْدَهَا) أَيْ الْوَصِيَّةُ (بَأَن انفصل لِدُون سِتَّةِ أَشْهُرٍ) مِمَّا وَإِنْ كَانَتْ فِرَاشًا لِرَوْحٍ أَوْ مَبِيدٍ ؛ لِأَنَّهُ أَقْلُ مَدَّةِ الْحَمْلِ فَيُعْلَمُ أَنَّهُ كَانَ مُوجُودًا عِنْدَهَا .

(فَإِنْ انفصل لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ) مِمَّا (وَالْمَرْأَةُ فِرَاشُ زَوْجٍ أَوْ مَبِيدٍ) وَأَمَّا كَوْنُ الْوَلَدِ مِنْ ذَلِكَ الْفِرَاشِ^(٣) (لَمْ يَسْتَحَقَّ) لِاحْتِمَالِ حَدُوثِهِ مِنْ ذَلِكَ الْفِرَاشِ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ فَلَا يَسْتَحَقُّ بِالشَّكِّ .

وَمِنْهُ^(٤) يُؤْخَذُ . اتَّجَاهُ قَوْلِ الْإِمَامِ لَا يَدْ أَوْ يُفَكِّرُ عَشْرًا^(٥) دِي الْفِرَاشِ

(١) قَوْلُهُ (أَوْ أَوْصَى) إِحْصَافٌ عَلَى قَوْلِهِ (أَوْصَى لِعَلَّانٍ بَعَيْنِ) (إِحْ) (ش) (٨ / ٧) .

(٢) فِيهِ (ص : ٣٣)

(٣) فِيهِ (ب) وَ (ح) بَعْدَ مَدَّةٍ (الْفِرَاشِ) رِيَادَةً (وَإِلَّا ؛ بَأَن كَانَ بَيْنَ أَوْتِهِ وَلَوْصَعِ دُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ ، أَوْ كَانَ مَمْسُوحًا . كَانَ كَالْمَعْلُومِ)

(٤) أَيْ مِنَ التَّعْلِيلِ (ش : ٨ / ٧)

(٥) أَيْ وَطَرَهُ . (ش : ٨ / ٧)

بها^(١) أي عدة ، فإن أحواله العادة [كان] كان بين أوجه والوصع دون ستة أشهر ، أو كان ممسوحاً . كان كعدم ؛ لما يأتي^(٢) أن الظاهر : وجوده عند الوصية إلى آخره] . فلا استحقاق^(٣) .

وإلحاقهم ستة أشهر فقط هما بما فوقها لا بإحداً ما ذكرناه في الطلاق ولعدد من إلحاقها بما دونها ، لأن الملاحظ ثم الاحياط للبضع ، وهو إنما يخصّش بتقدير لحظة العوق أو مع الوصع نظراً للعالم ، من أنه لا بدّ منهما فنقصهما من الستة نصارت في حكم ما دونها .

وأما هذا فالأصل عدم الرجوع وعدم الاستحقاق ولا داعي للاحياط ، ودفع العتق يُمكن ألا يقع ؛ بأن يُعادل الإبراء العتق والوصع حر الستة ، فضرر الهد الإمكان وألحقوا الستة بما فوقها

وهذا الذي ذكرته^(٤) أولى من قول شيخنا في « شرح منتهج » ما حاصله أن نكرة بمكان مصرية العلوق لأول المدّة المستلزم لإلحاق الستة بما فوقها في الكل^(٥) ولا يُدّيه من نُحتمها بما دونها ؛ لأنه نظر في سائر الأبواب^(٦) للعالم

(١) بهاء المطب (١١٦ / ١١٥)

(٢) أي : في شرح . (استحقاق في الأظهر) (ش : ٨ / ٧) .

(٣) وفي (ب) و (ع) و (ح) (عز أحواله العادة فلا استحقاق) وليس فيها ما من معترفين وقال الكودي (قوله « فإن أحواله العادة فلا استحقاق » كان كان بين أوجه ووصع دون ستة أشهر ، أو ممسوحاً) ولعلّه سبب هذا شرح مع أنه مكرر في شرح في كلام من حكم . سمعته لثي لم يكن فيها ما تشاء ، فشرح بوصفها حكم الله والله أعلم بالصواب

(٤) أي في العوق بين أبيي (ش : ٩ / ٧) . وفي المطبوعة المصرية : (ما ذكرناه هذا) ، بزيادة لفظة (هـ) .

(٥) أي : في جميع الأبواب بما و غيره . (ش : ٩ / ٧)

(٦) وفي (ب) و (ب) و (ج) و (د) و (ع) قوله (هي سائر الأبواب) غير موجود

فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِرَاشاً وَانْقَصَلَ لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ فَكَذَلِكَ ، أَوْ بِدُونِهِ اسْتَحَقَّ فِي الْأَظْهَرِ

أَنَّهُ لَا مَقَارَنَهُ فَلَا يَدَّ مِنْ لِحْظَةٍ^(١) . انتهى

وَدَيْكَ^(٢) لِأَنَّ إِلْعَاءَ اللَّحْظَةِ فِي مَوَاقِفِ الْأَنْوَاعِ بِطَرَأِ الْإِمْكَانِ الْمَقْدُورَةِ مَنَافٍ تَصْرِيفُهَا فِي مَحَلٍّ مَعْدُودٍ بِاعْتِبَارِهَا ، بَلْ مَعَ لِحْظَةٍ أُخْرَى لِلْوَضْعِ ، فَإِنْ أُرِيدَ بِذَلِكَ^(٣) صَحَّةُ كُلِّ مِنَ التَّعْيِيرَاتِ^(٤) بِطَرَأِ الْإِمْكَانِ وَالْعَالِبِ فَلَنْ يَلْزَمَ إِيْهِمْ الْمَعْمُودُ^(٥) ، إِنْ لَا يُنْزَى مِنْ ذَلِكَ أَنَّ الْعَبْرَةَ بِالْإِمْكَانِ أَوْ الْعَالِبِ ، فَالْوَجْهُ مِنْ الصَّوْثِ مَا فُرِزَتْهُ مِنْ أَحَدٍ بِالْإِمْكَانِ هَا وَبِالْعَالِبِ فِي بَقِيَةِ الْأَنْوَاعِ ، لَمَّا تَفَرَّقَ مِنَ الْعَرَقِ ، فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ مَهْمٌ

وَسَيُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ فَيَلْ (الْعَلْدِ) أَنَّ النُّوَامِيَّ حَمَلٌ وَحَدٌّ ، فَانْدَفَعَ قَوْلُ جَمْعٍ يَرِدُّ عَلَيْهِ مَا لَوْ انْقَصَلَ أَحَدُ نَوَامِيٍّ لِسِتَّةِ أَشْهُرٍ^(٦) ثُمَّ انْقَضَى نَوَامٌ أُخَرُ سِتَّةَ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ دُونَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ . فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ وَإِنْ انْقَضَى لِمَرَّةٍ سِتَّةَ أَشْهُرٍ مِنَ الْوَصِيَّةِ .

(فَإِنْ لَمْ تَكُنْ فِرَاشاً) لِرُوحٍ أَوْ سَيِّدٍ ، أَوْ كَانَتْ (وَانْقَصَلَ) لِدُونِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْهُ (لِأَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعِ سِنِينَ) مِنَ الْوَصِيَّةِ (فَكَذَلِكَ) لَا يَسْتَحِقُّ ؛ لِلْعَدَمِ بِحُدُوثِهِ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ (أَوْ لِدُونِهِ) أَيِ الْأَكْثَرِ (اسْتَحَقَّ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّ الظَّاهَرَ . وَحُدُوثَهُ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ ؛ إِذْ لَا سَبَّ هَا ظَاهِرٌ يُخَالِفُ عَلَيْهِ ، وَتَقْدِيرُ لَهَا بِسَاءَةِ ظَنِّهَا ، وَوُطْءُ الشَّهْوَةِ مَادِرٌ .

(١) شرح منہج الطلاب (٣ / ٣٠٨)

(٢) أي : تكون ما ذكرته أولى من قول الشيخ . (ش : ٩ / ٧)

(٣) قوله (فإن أراد) أي الشيخ (بذلك) أي بقوله (ولا ينافي) إلخ (ش : ٩ / ٧)

(٤) أي إلحاق استهزاء برفقها ، وإلحاقها بما دونها (ش : ٩ / ٧)

(٥) وهي (ث) و (د) و (ع) والمطوعات (إسهام المعتمد)

(٦) قوله (لو انقص أحد نواميين ستة أشهر) أي بدون ستة ، فالمصنف محذوف كردي

وإن أوصى لعبد فاستمر رقه ، فالوصية ليست به ،

وبهذا^(١) تنصح الفرق بين إلحاق الأربع بما دونها ولسته بما فوقها ، وحاصله^(٢) أن وجود الميراث ثم وعده ما علب على الطر المتعرق بينهما بما ذكر والكلام كنه حيث عرف لها ميراث سابق ثم تقطع ، أما من لم يعرف لها ميراث أصلاً وقد انفصل لأربع ميس فاق ولسته أشهر وأكثر ، فلا استحقاق قطعاً ، لا يحصر الأمر حينئذ في وطء الشبهة أو الرب ، وكلاهما يحمل الحدوث فيصاف إلى أقرب ريب يُمكن ، لأن الأصل عدمه فما قبله ، قاله السكيتي ويقبل الوصية ويوفى بقصد على المعتد ، وثمة تقدير خروج

(وإن أوصى لعبد) أو أمة وقد يشملها^(٣) - لغيره^(٤) سواء المكنت وغيره (فاستمر رقه) إلى موب الموصي (فالوصية لسيده) عند موب الموصي ؛ أي يُحمل على ذلك ، لتصح وإن قصد العبد على الأوجه^(٥) ، بل إطلاقهم ما وتفصيلهم الآتي في أدابة^(٦) . كالصريح في ذلك .

وفارق بطلان نحو الوقف والهبة بهذا القصد ؛ لأن الميث فيهما ناجز وهو ليس من أهله^(٧) ، وهنا منتظر ، ولعله يعين قبل موب الموصي فيكون الميث به وقصيته^(٨) صحة وقبه على ريد ثم على عبد فلا يوقصد تملكه^(٩) ، لأن

(١) أي : بوجود السبب الظاهر هناك دونها - (ش : ٩ / ٧)

(٢) أي : حاصل الفرق هاتين (خ)

(٣) قوله (وقد يشملها) أي : يشمل العبد الأمة إما بالعلب أو بمراده المرفى كروي

(٤) وقوله (لغيره) أي : العبد لغير الموصي . كروي

(٥) راجع : معهن النصاح في اختلاف الأشباح ، مسأله (١١٠٢) وراجع : الشرائع (١٠ / ٧)

(٦) في (ص : ٢٣)

(٧) أي : الملك . (ش : ١٠ / ٧)

(٨) أي : الفرق صحة . إلح (ش : ١٠ / ٧)

(٩) قوله (وقصد تملكه) جملة حاله على تقدير (قد) . أو مصدر مفعول على أنه مفعول

معه (ش : ١٠ / ٧) .

فإن عتق قبل موت الموصي . فله .

لاستحقاق فيه مصر ، إلا أن يقدر وضع الوقف أن الميث فيه باحراً فلا يقدر لهذه الصورة .

ويستحق هو ورثته مستد ، لأن الخطأ معه ، لا سيده (١) ، إلا إذا سم بأهل مصر لمحو صغر و حبوب على أحد احتمالي لا يتخذ برحمته ، ثم ريث شحب رَحْمَتَهُ (٢) .

ويظهر أن السد برأيه عليه لم يصح (٣) ، لأنه ليس محص اكساب ، كد ثمنه قولهم لأن محصت معه وأنه (٤) لو أصرت على الامساع . يأتي فيه ما يأتي ، من أن الموصي له تجر على القول أو الرد

ولا يظن أنه إلى عدم استحقاق العبد ، لما يقرر أن المدار على كونه محاط لا غير .

(فإن عتق قبل موت الموصي فله) الوصية ، لأنها حدثت بعد بموت وهو حر حسيب .

و هو على بعضه فقبس قولهم في الوصية لمغص ولا مهاباة يُقسم سهم أنه سحقت ما يقدر حرته والباقي للسيد ، فانه الرركشي ، وعليه فلا فرق بين وجود مهاباة وعدمها .

ويُفرق بأن وجود الحرية عند الوصية اقتضى ذلك التحصيل (٥) ، بخلاف طرؤها بعدها .

(١) قوله (لا سيده) عطف على (هو) من قوله (ويقضي هو) (ش : ٧٠) .

(٢) أمسي المطالب (٧١ / ٦) .

(٣) أي : القول . (ش : ١٠ / ٧) .

(٤) ومي (ح) و (ب) و (س) و (غ) . (ولأنه)

(٥) أي ، بين المهاباة وعدمها . (ع ش : ٤٦ / ٦) .

وإن عني بعد موته ثم قل سي على أن الوصية سم تخلك^(١)
وإن أوصى لدانة وفصد تملكها أو أطلق فاطلة ،

والعرة في توصيه لمعصين وثم مهية^(٢) سي لينة يوم الموت ، كنوم
المعص في لهية

(وإن عني بعد موته) أو معه (ثم قل سي) القول بملكه للموصي به
، على أن الوصية سم تخلك^(١) والأصح أنها تخلك بالموت بشرط قبول فتكون
للسيد ، ويبيع قبل موت الموصي ، للمشتري ، وإلا فباطل

ومحل ذلك كله في قرن عبد الوصية ، ولو أوصى لحر فرب لم تكن لسيده
من به إن عني ، وإلا . فهي في^(٣) ، ونصح لفته برفته ، فإن أوصى له بثلاث
مه نقدت في ثلث رقبته فغنى^(٤) ، وباقى ثلث ماله وصية لمن بعده حر^(٥) ،
وبعضه ملك للوارث^(٦) ، ولحق وارثه^(٧) ، وتوقف على الإحرة مطلقاً^(٨) ما لم
يسبق قبل موت الموصي ، وإلا . فهي للمشتري .

(وإن أوصى لدانة) يصح الوقف عليها ، كالحيل المسئلة أو لا (وقصد
تمليكها أو أطلق^(٩) فاطلة) لأن مطلق اللفظ للتمليك وهي لا تمتد حالاً
ولا مآلاً ، وبه فارق العدة .

وتشمل دعوى الوارث المبطل^(٧) بيمينه وفي « السد » لو قال : ما أذري

(١) أي . تلك وقته . (ش . ١١/٧) .

(٢) قوله (وباقى ثلث ماله وصية لمن بعده حر) لكن لجزءه حصلت مع موت الموصي فجمع
الذي للوارث ، كما علم من المس . كردي

(٣) وقوله (وبعضه ملك للوارث) أي . وباقى حكم بوصية للوارث كردي

(٤) قوله (ولحق وارثه) عطف على قوله (بقه) (ش . ١١/٧)

(٥) لعل المراد به . سواء كانت بوصية بائنة أو بائنة منه (ش . ١١/٧)

(٦) راجع « بيمين لوصاح في اختلاف الأشباح » مسألة (١١٠٣) . وفي « مهية » (٤٦٠)

(٧) قوله . (المبطل) معقول (دعوى) . (سم ١١/٧ - ١٢)

وإن قال ليصرف في علقها فالمنفول صحتها

ما أراد مؤثري بطلت قطعاً^(١)

(وإن) قصد علقها أو (فإن) ليصرف في علقها (مبيع اللام المأكول ، وبإسكانها المصدر ، وبفلا عن صيغة) فالمنفول صحتها (لأن مؤسها على ممتلكها فهو المقصود بالوصية ، ومع ذلك تنعش صرفه في مؤسها وإن تنقلت لآخر ، رعاية لغرض الموصي .

ومن ثم لو دلت قرينة ظاهرة على أنه إما قصد به ممتلكها ، وإما ذكرها تحملاً أو ماسطة^(٢) تنعش له على الأوجه ، كما أشار إليه الأدرعي ، أحداً مما قلوه في لهما

وسؤلاً^(٣) الوصي ، والأ فالقاصي أو مأمور أحدهما ولو المالك ، ولا تسنم له بعد إذن أحدهما ولو مات كان ما بقي لمالكها ، كما هو ظاهر

ويشترط قوله^(٤) ، قال الأدرعي ، أولاً تكون منحة لمعصية ؛ كقطع الطريق انتهى وقياس ما يأتي ؛ من صحة الوصية لقاطع الطريق لا إن قال يقطعها توقف الطلاب ما على قوله لقطعها عليها ، لا أن يفرق بأن الوصية به لم تنحصر في المعصية ؛ لاحتمال صرفه الموصي به في غير ذلك ، بخلافها فيها^(٥) فإن قصد به بالرفعي مع علم قطع الطريق عليها فيه إعادة على معصية

(١) البيان (٢٣٦ / ٨)

(٢) قوله (بحلاً أو ماسطة) أي أدماً وطرافة كردي

(٣) قوله (وسؤلاً) الصير يرجع إلى الصرف ؛ أي يولي الصرف في علقها لوصي إنج ، كردي

(٤) قوله (ويشترط قوله) أي هو المالك أو الوصي الوصية للذات كردي

(٥) أي بخلاف الوصية للذات المنحة لقاطع الطريق ، (ما) أي مبيع اللام (ش)

وَنَصِيحٌ لِعِمَارَةٍ مَسْجِدٍ ، وَكَذَا إِنْ أَطْلُقَ فِي الْأَصَحِّ وَنَحْمِلُ عَلَى عَمَلِهِ
وَمَصَالِحِهِ .

وَيُظْهِرُ أَنَّهُ يَأْتِي مَا ذَكَرَ^(١) فِي الْوَصِيَّةِ شَيْءٌ يُضَرَفُ فِي مَوْهٍ قَبْلَ الْعَمَلِ ، وَأَنْ
ذَكَرَهُمْ لِلدَّيْنِ إِنَّمَا هُوَ لِلْعَمَلِ لَا عَمْرٌ ؛ وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَوْصَى بِعِمَارَةٍ دَرَّ غَيْرُهُ
لَرُمَتْ ، وَبَعِثَ الصَّرْفُ لِعِمَارَتِهَا ؛ رِعَانَةً عَرَضَ الْمَوْصِي

(وَنَصَحَ لِعِمَارَةٍ) بِحَوْ (مَسْجِدٍ) وَرِبَاطٍ وَمَدْرَسَةٍ وَلَوْ مِنْ كَافِرٍ بِشَاءَ
وَبَرْمِيماً ، لِأَنَّهَا مِنْ أَفْصَلِ الْقُرْبِ ، وَلِمَصَالِحِهِ ، لَا مَسْجِدٍ سِوَيْهِ إِلَّا سَعَى عَلَى
قِيَاسِ مَا مَرَّ آنِفاً^(٢) .

(وَكَذَا إِنْ أَطْلُقَ فِي الْأَصَحِّ) بَأَنْ قَانَ أَوْصِيَتْ بِهِ بِمَسْجِدٍ وَإِنْ أَرَادَ تَمْلِكُهُ ؛
لَعَمْرُؤُ فِي (لَوْ قَبِ) أَنَّهُ حَرْفٌ يَمْلِكُ ؛ أَيِ مُرَرٍّ مَرَّةً^(٣) (وَنَحْمِلُ) الْوَصِيَّةُ
حِينَئِذٍ (عَلَى عِمَارَتِهِ وَمَصَالِحِهِ) وَلَوْ غَيْرَ صَرُورِيٍّ ؛ عَمَلًا بِالْعَرَفِ ، وَيُضَرَفُ
الْبَاطِلُ لِلْأَهَمِّ وَالْأَصْلَحِ بِاجْتِهَادِهِ .

وَهِيَ لِلْكَعْبَةِ وَلِنَصْرِحِ السُّوَيِّْ عَلَى مَشْرِفِهِ أَفْصَلُ صَلَاحٍ وَالسَّلَامُ تُضَرَفُ
لِمَصَالِحِهِمَا الْحَاصَةِ بِهِمَا ؛ كَتَرْمِيمٍ مَا وَفَى مِنَ الْكَعْبَةِ دُونَ بَقِيَّةِ الْحَرَمِ ، وَقِيلَ فِي
الْأَوَّلِ^(٤) : لِمَسَاكِينِ مَكَّةَ .

وَلِلْحَرَمِ^(٥) يَدْخُلُ فِيهِمَا مَصَالِحُهُمَا

وَيُظْهِرُ أَحَدًا مِمَّا نَقَرَّرَ وَمِمَّا قَالُوهُ فِي سَبْرِ لِلْقَبْرِ الْمَعْرُوفِ بِخُرْجَانِ
صَحْبَتِهَا ؛ كَالْوَقْفِ لِصَرِيحِ الشَّيْخِ الْإِمْلَانِيِّ ، وَيُضَرَفُ فِي مَصَالِحِ قَبْرِهِ وَسَاءَ

(١) أَيِ . فِي الْوَصِيَّةِ لَعَلَّ الدَّيْنَةَ . (ش ١٢/٧)

(٢) أَيِ : فِي شَرْحِ (أَدِصُورُ لَهُ الْمَلِكُ) (ش : ١٣/٧)

(٣) فِي (٤٩٠ ، ٤١٨/٦)

(٤) وَهُوَ الْوَصِيَّةُ لِلْكَعْبَةِ . (ش ١٣/٧)

(٥) قَوْلُهُ (لِحَرَمٍ) يَدْخُلُ فِيهِمَا مَصَالِحُهُمَا) أَيِ وَلَوْ أَوْصَى بِحَرَمٍ مِنْ الْحَرَمَيْنِ يَدْخُلُ فِي

بُنْكَ الْوَصِيَّةِ مَصَالِحَ الْقَصْرِ وَالْكَعْبَةِ . كَرْدِي

وَسَمِيَّ ، وَكَدَ حَزْبِيَّ وَمُرْتَدِّيَّ فِي الْأَصْح ، وَقَاتِلِي فِي الْأَطْهَر ، وَلَوَارِثِي فِي الْأَطْهَر
بِأَجَارِ مَا فِي بَوْرَةِ ،

الحائر عنه ، ومن يخدمونه أو يقرؤون عليه

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا مَرَّ أَمَّا مِنْ صَحْتِهَا سَاءَ فَبِهِ عَلَى قَرِ وَلِيٍّ أَوْ عَالِمٍ ، أَمَّا إِذَا
قَالَ لَشَيْخِ الْفَلَانِي ، وَلَمْ يَنْوِ صَرْحَهُ وَنَحْوَهُ ، فَهِيَ دَاطَةٌ

(وَلَدَمِي) وَمَعْدِي وَمَسَامِي ، وَلِأَهْلِ الدِّمَةِ أَوْ الْعَهْدِ ، لَكِنْ لَا سَحْوَ
مَصْحَبٍ وَذَلِكَ كَمَا بَحَلُّ الصَّدَقَةِ عَلَيْهِمْ (وَكَذَا حَرْبِي) بِعَبْرٍ بِحَوْ سِلَاحٍ
(وَمُرْتَدِّي) حَالِ الْوَصِيَّةِ لَمْ يَمُتْ عَلَى رَدِّهِ (فِي الْأَصْح) كَصَدَقَةٍ أَيْضاً ، وَدَرَفَ
بَوْرَةٍ ، بَأَنَّهُ يُرَادُّ لِلدَّوَامِ وَهِيَ مَقُولَانِ

وَلَا يَصْخُ لَأَهْلِ الْحَرْبِ وَالرَّدَةِ^(١) ، وَلَا لِمَنْ يَرْتَدُّ أَوْ يُحَارِبُ أَوْ يَقْتُلُ كَذَا ،
وَهُوَ مَعْصِيَةٌ تَلِ أَوْ مَكْرُوءَةٌ فِيمَا يَنْظَرُ

(وَقَاتِلِي) بِأَنَّهُ يُوصِي لِشَخْصٍ يَفْتَنُهُ هُوَ أَوْ سَيِّدُهُ وَلَوْ عَمْداً ، فَهُوَ قَاتِلٌ بِاعتدال
الْأَوَّلِ^(٢) (فِي الْأَطْهَر) لِأَنَّهُ تَمَلُّبٌ بِعَقْدٍ فَأَشْهَتْ إِيَّاهُ لَا الْإِرْثَ
وَأُخَرُ « لَنْ لِقَاتِلِي وَصِيَّةٌ » صَعِبَتْ سَاقِطٌ^(٣)

وَلَا تَصْخُ مِمَّنْ يَفْتَنُهُ إِلَّا بِحَارِ قَتْلِهِ ، وَبِصْخُ لِقَاتِلِي فَلَا يَبْعَدُ الْقَتْلُ لَا قَتْلَهُ وَلَا
إِنْ حَارَ قَتْلَهُ

(وَلَوَارِثِي) مِنْ وَرَثَتِهِ مُتَعَدِّدِينَ (فِي الْأَطْهَرِ) بِأَحَارِ مَا فِي الْوَرِثَةِ^(٤) الْمُطْلَقِ

(١) قَوْلُهُ (وَلَا يَصْخُ لَأَهْلِ الْحَرْبِ وَالرَّدَةِ) أَيْ مَا ذَكَرَ مِنْ صَحْتِهَا لِلْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ إِنَّمَا هُوَ فِي
حَرْبِي وَمُرْتَدَمِي ، فَمَا عَمَّ الْمَعْنَى فَلَا يَصْخُ لَهُ كَرْدِي

(٢) قَوْلُهُ (فَهُوَ قَاتِلٌ بِاعتدالِ) أَيْ بِسَمِيَّةٍ قَاتِلًا إِنَّمَا هِيَ بِاعتدالِ مَا يُؤُولُ إِلَيْهِ عَلَى حَدِّ مَنْ
مِنْ قِتْلِهِ فَهُوَ سَمِيَّةٌ كَرْدِي

(٣) أَخْرَجَهُ بَدَائِعُ فَصِي (ص ١٠٤٢) ، وَاسْتَبْهَى فِي « اِسْتِزْكَارِ » (١٢٧٧٨) عَنْ عَمِي بْنِ
أَبِي طَالِبٍ بِصِي قَتْلِهِ ، وَهَذَا مِنْ بَعْضِ التَّحْدِيثِ ، وَرَاجِعٌ « لِدَرْ اِسْتِزْكَارِ » (٢٧٣)

(٤) قَوْلُهُ (بِأَحَارِ مَا فِي الْوَرِثَةِ) قَالَ فِي « شَرْحِ الرُّوسِ » وَدَّ أَحَارَ بِمَعْنَى الْوَرِثَةِ وَصِيَّةُ الْوَارِثِ

التصرف ، وقلنا بالأصح إن إحصائهم تميد ، لا ابتداء عطية وإن كانت الوصية
بعض الثب^(١) ؛ للحبر بذلك ، وإساده صالح^(٢) ، وبه يخص الحبر الآخر ؛
« لا وصية لوارث »^(٣)

وحيلة أحده^(٤) من غير توقف على إحصائه أن يوصي لفلان بالقبض - أي وهو
ثبته فاعل - إن ترع لولده بحسب منه أو بالقبض ؛ كما هو ظاهر ، فبدأ فل وأدى
بالبس في شرط عليه . أخذ الوصية ولم يشارك بقية الورثة الا من فيما حصل له
ويؤججه بأنه لم يخص له من مال الميت شيء مثر به حتى يحتاج لإجازه بقية
الورثة فيه .

ومنه^(٥) يؤخذ ، ما أفقئت به : أنه لو أوصى لمولديه بكذا إن حدثت أخذ
أولاده كذا بعد موته فمعلت استخفت الوصية من غير اعتبار إحصاء القية ؛ لما
يقرز أنه لم يخص له من مال الميت شيء ، بخلاف ما لو غلب علق عبده بخدمته
بعض أولاده فإنه يحتاج لإجازه ؛ لأن المنفعة المصروفة للمخدوم من حصة
لتركه .

قال شارح وقتدث الوارث في المتب بالحاص ؛ احترازاً عن العام ؛ كوصية

- = أو وصية لأخي لرائده على لثت بعد إحصائه في حق صعد كودي
(١) قوله : (وإن كانت الوصية ...) إلخ راجع إلى المتب ؛ أي توقف على الإحصاء وإن
كان ... إلخ . (ش : ١٤/٧) .
(٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله ﷺ : لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء
الورثة . رواه لدارقطني (ص ٩٣١) ، والبيهقي في السنن الكبير (١٢٦٦٣) .
(٣) حرجه أبو داود (٢٨٧٠) ، والترمذي (٢٢٥٣) مطولاً ، وسامحه (٢٧١٣) ، والبيهقي
في الكبير (١٢٦٦٥) ، وأحمد (٢٢٧٢٥) عن أبي أمامة الساهلي رضي الله عنه ، ورجع
« التلخيص الحبير » (٢٠٢/٣) .
(٤) أي - الوارث - (ش : ١٤/٧) .
(٥) أي : التوجه المذكور (ش : ١٥/٧) .

من لا يرثه إلا بيت المال بالثالث فأقل^(١) فتصح قطعاً ، ولا يحتاج لإحارة الإمام
ويؤكد بأن الوارث جهة الإسلام لا خصوص الوصى له ، فلا يحتاج للاحتراز
عنه ، كما تقدم مما مر في إرث بيت المال
وخرج بما ذكرته^(٢) وصية من ليس له إلا وارث واحد^(٣) فإنها باطنة ، لتعذر
إجارته لنفسه

وسبأني أن الإمام يتعذر إجارته^(٤) بما راذ على الثالث ، لأن الحق
للمسلمين ، ولا تصح إجارته ولي محجور ، ولا يضم بها^(٥) إلا أن أقتض^(٦) بل
توقف إلى كماله على الأوجه وإن استغنى الأذرع بعد أن رجحه مرة والطلاق
أخرى^(٧) ، بل قال قد أثبت به^(٨) فيما لا أخصي ، وانتصر له غيره لعظم
لإصرار بالوقف لا ميثما فيمن أوصى بكل ماله وله طفل محتاج

ويؤكد بأن التصرف وقع صحيحاً فلا مساع لإبطاله ، وليس في هذا إصرار ،
لإمكان الاقتراض عليه ولو من بيت المال إلى كماله .
وظاهر أن الفاصي في حالة الوقف يعمل في نقائه وبيعه ويجاره
بالأصلح^(٩) .

(١) قوله (كوصة من لا يرثه إلا بيت المال بالثالث فأقل) أي الواحد من المستحقين كودي

(٢) أي : بقوله : (من ورقة معددين) (ش : ١٥ / ٧)

(٣) قوله (وصية من ليس له إلا وارث واحد) أي . لذلك الوارث الواحد انتهى سم (ش :
١٥ / ٧)

(٤) قوله (وسبأني أن الإمام يتعذر إجارته) أي مع ما بعده متعلق بالمش كودي

(٥) أي : الولي بالإجازة . فتصح ش . (ش : ١٥ / ٧) .

(٦) وفي المطبوعة المصرية والتمكة (فمن) بدل (أقتض) .

(٧) قوله (وسطلان أخرى) أي سطلان الوصية مرة أخرى كودي

(٨) وقوله : (قد أثبت به) أي : بالطلاق . كودي

(٩) قوله (بالأصلح) وإنما مع أو آخر أي التمس أو الأجر . إلى كمال المحجور ، فإن أجاز =

وَلَا عِزَّةَ بَرْدِهِمْ وَإِحَارَتَهُمْ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي ،

ومن الوصية له^(١) إِبْرَؤُهُ وَهَيْئُهُ وَالْوَقْفُ عَلَيْهِ

نعم ؛ لَوْ وَقَفَ عَلَيْهِمْ مَا نَحْرُخُ مِنَ الثَّلَاثِ عَلَى قَدْرِ نَصِيهِمْ بعد من غير
إِحَارَةٍ فليس لهم بقصه ؛ كما مرَّ في (الوقف)^(٢) .

وَلَا بُدَّ لَصِحَّةِ لِإِجَارِهِ مِنْ مَعْرِفَةِ قَدْرِ الْمُحَارِ أَوْ عِيهِ ، فَإِنْ ظُنَّ كَثْرَةُ التَّرَكَةِ فَإِنْ
وَلَّتْهَا فَتَسَيَّأُنِي^(٣)

(وَلَا عِزَّةَ بَرْدِهِمْ وَإِحَارَتَهُمْ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي) إِذَا لَحِقَ لَهُمْ حَيْثُ ؛
لا احتمال برئه وموئهم ، بل بعد موته في الواقع وإن ظنَّ قلبه^(٤) ؛ كما يُغْنِمُ مِمَّا مَرَّ
فَيَمْنُ بِنَاحِ مَالِ أَبِيهِ ظَانًّا حَيَاتَهُ^(٥) .

فَجَرَمُ نَعَصِهِمْ سَطْلَانِ الْقُرُونِ قُلُوبِ الْعِلْمِ بِحُوبِ الْمَوَرِثِ وَإِنْ نَادَى بَعْدَهُ^(٦) عِيْرُ

صحيح

وَلَوْ تَرَاحَى الرَّدُّ عَنِ الْقَبُولِ بَعْدَ الْمَوْتِ . لَمْ يَرْفَعْ^(٧) الْعَقْدَ عَلَى حِلَافِ
الْمُعْتَمِدِ الْآتِي إِلَّا مِنْ حَيْثُ^(٨) ، كَذَا قَالَهُ عِيْرُ وَاحِدٍ .

= دفع ذلك للموصي له ، وإلا فله على الورثة ؛ كما هو ظاهر انتهى رشدي (ش)
(١٥/٧)

(١) أي : للورثة . (ش : ١٥/٧)

(٢) في (٤٢٧/٦) .

(٣) أي : في أوائل الفصل الآتي . (ش : ١٥/٧)

(٤) قوله : وإن ظنَّ ، أي : ما ذكر من الرد والإجارة انتهى ع (ش : قوله) أي : الموت (ش)
(١٦/٧)

(٥) في (٣٧٢/٤)

(٦) قوله (وإن نادى) أي : وجود القرون (بعده) أي : الموت انتهى رشدي (ش)
(١٦/٧)

(٧) أي : الرد . (ش : ١٦/٧) .

(٨) قوله (على خلاف المعتد الآتي) أي : في فصل المرح من المحتوف في شرح (ولا يصح
قبول ولا رد في حصة الموصي) . قوله (إلا من حيث) أي : الرد (ش : ١٦/٧)

والعبرة في كونه وارثاً بيوم الموت

و الوصية لكل وارث بقدر حصته لغو ، ومعنى هي قدر حصته صحيحة
وتعبر إلى الإجارة في لأصح

وقصته أن الموصي له يسحق الروائد الحادثة من لموب ورد ، وقد
بؤيده أن الإجارة سبب لا اسداء عطية ، إذ صريحه أن المملك هو الوصية
و يقول ، فتكون ارثاً قاطعاً للملك بذلك ، لا رافعاً له من أصله ، إلا أن
يقال هو ملك ضعيف جداً فلا يغني ملك الروائد ، كاهنة من نقص ، وهذا
أقرت^(٢)

(والعبرة في كونه وارثاً بيوم الموت) أي وقه دون القول ، كما يعلم من
سأذكره في مبحثه^(٣) ، ولو أوصى لأخيه فحدث له من قبل موته عوصية
لأخيه^(٤) ، أو وله من^(٥) مات قبله عوصية لوارث^(٦)

(ولو وصية لكل وارث بقدر حصته) مشاعاً ، كصبي وثلاث (لغو) لأنه
يشحقه بغير وصية ، ويظهر أنه لا يأنتم بذلك ، لأنه مؤكّد للمعنى الشرعي
لا محاشف له ، بخلاف يعطي العقد العاسد

(وبعض هي قدر حصته) كأن ترك أبين ودرأ وصاً فيصنهما سواء فحصر كل
بواحد (صحيحة وتعبر إلى الإجارة في لأصح) لاختلاف الأعراس
بالأعاب ، ولذا صحت بيع عبي من ماله لريه^(٧) .

(١) قوله (بذلك) معنى (المملك) والإشارة إلى الوصية والقول (ش ١٦/٧)

(٢) أي : عدم ملك الموصي له للروائد . (ش ١٦/٧) .

(٣) أي لقول . (ش : ١٦/٧)

(٤) أي فتصح إن خرج من المملك بلا إجارة ، ونوعه عليه إن لم يخرج منه (ع ش
٥١/٦)

(٥) وفي (ت) والمطوعات : (أو ولد) بدل (أو وله) .

(٦) أي : فتتوقف على الإجارة مطلقاً . (ش ١٦/٧)

(٧) أي : ويتعين على الوارث ذلك حب قبل ربه ، لبراءة لاجتماع أن يتعلق بالوصية له عرض .

ولو أوصى للفقراء شيء لم يخِر الموصي أن يُعطي منه شيئاً لورثة الميت ولو فقراء ؛ كما نصَّ عليه الشافعي رضي الله عنه في (الأم) حيث قال - في قول الموصي - ثلث مالي لفلان بضعه حيث يراه الله تعالى ؛ أي - أو حيث يراه هو - أنه لا يأخذ^(١) منه لنفسه شيئاً ولا يُعطي منه وارثاً للميت ؛ لأنه^(٢) إما يخور به ما كان يخور للميت ، بل يصرِّفه في القرب التي يستغني بها الميت ، وليس له حصته عدله ، ولا إبداعه لغيره ، ولا يُتقي منه في بده شيئاً يُمكنه أن يخرج منه ساعة من بهارٍ وفقره أفاريه أولى ثم أحماه ثم حير به ، والأشدُّ بعضاً وفقره أولى^(٣) . انتهى ملخصاً .

وكأنه أراد به (أحفاده) : محارمه من الرضاع ؛ لينظم الترتيب ، وإما أخذ الواقف الفقير مما وقَّفه على الفقراء ؛ لأن الملك ثم لله تعالى فم يُنظر إلا لمن وُجد فيه الشرط ، وهب الحق لفية الورثة وللميت ؛ فلم يُعط وارثه

وقضية تعليله رضي الله عنه عدم إعطاء الوارث بما ذكره^(٤) أن بقية الورثة لو رضوا بإعطاء الوارث الفقير - جاز - وهو محتمل ؛ لأن الوصية له إذا بقدت برضاهم مع التصريح به - فأولى إذا دخل صماً

ولك رده منع دخوله فيها بالكلية ؛ لما يأتي أنه لا يوصى له عادة^(٥) ، فلا تصوّر لإحارة جسد ، بخلاف ما إذا نصَّ عليه ، وهذا هو الأوجه .

= الموصي ؛ كالرفق به أو بعد ماله من المشبهه ، (ع ش . ٥٠/٦)

(١) قوله - (أنه لا يأخذ...) (الحق قول) قال (ش : ١٦/٧)

(٢) أي - الفلان الموصي - (ش : ١٦/٧)

(٣) الأم (٥/٢٠٥-٢٠٦)

(٤) أي - بقوله رضي الله عنه (لأنه إما يخور له) - (بح هـ من ح)

(٥) في (ع : ١٠٩) .

وَصَحَّ بِسَحْلٍ وَتَشْرُطُ انفصاله حيّاً لو فَبِ يَغْلَمُ وَجُودُهُ عِنْدَهُ ،

وللموصي به شروط ، منها كونه قابلاً لنقل^(١) بالاحبار^(٢) ، فلا يصح
سحب فريد وحده فرب لعير من هو عليه ، ولا سحب تابع للملك ، كحبار وشعبة عير
من هي عليه لا يُنْظِمُهَا التَّاحِرُ^(٣) لسحب تاحيل النفس^(٤)

وكونه مقصوداً ؛ بأن يَجِلَّ الانساع به شرعاً فتصح تعيين مصوكة للعير ، كما
بأنبي^(٥)

، ونصح بالحمل (الموجود ، والسن في الصرع ، وكل مجهول ومعجور
عن تسليمه وتسليمه ، ويظهر في الوصية بالنس الموجود ؛ أحداً مما ذكر في
الحمل^(٦) أن العبرة بما وجد عند الوصية دون ما حدث بعد ، وأنه يقبل قول
الورث في قدره بيمينه ، وأنه لو انفصل^(٧) وصم كُتِّ الوصية في بدنه ،
والآ^(٨) .. فلا

(وبشروط) صححه بوصيه به (انفصاله حيّاً لو فَبِ يَغْلَمُ وَجُودُهُ عِنْدَهُ) أي
الوصية ، أما في الآدمي .. غيأتي فيه ما تقرر في الوصية له ، وأما في غيره .
فيُزَجُّ لأهل الحيرة في مذه حمية

(١) قوله (قابلاً لنقل) أي يقبل من من شخص إلى شخص ، وما لا يمكن منه لا تصح
وصيه به ، ويخرج بهذا القيد العصاص وحده القيد فبينهما ون انتقالاً بالإرث . لا يمكن
مسحبهما من نصهما إلى غيره . كردي .

(٢) فقوله (بالاحبار) حراز عن مدني . إشارة إلى ما في التعليق السابق كردي

(٣) قوله : (لا يظلمها التَّاحِرُ) صفة شعبة . كردي .

(٤) قوله (لا يظلمها) أي أم التي يظلمها التَّاحِرُ فلا ينصير الوصية به ، لأن
شعبته بالوصية يهرب بشعبة ؛ فلم يوشى بوصيه به سحر ع ش (ش ١٧/٧)

(٥) في (سن ٢٣)

(٦) في (سن ١٨)

(٧) أي العير . (ش ١٧/٧) .

(٨) أي أن انفصل بجدية نحو الحربي مثلاً . (ش ١٧/٧) .

وبالمساع ، وكذا

وبما انفصل حمل الأدمه بجباية مصمومة . تعدت الوصية فيما ضمن به^(١) ،
بحلاف حمل الهمة ، لأن الواجب فيه ما ينقص من قيمة أمته ، ولا يعنى للموصي
به شيء منه^(٢)

وبما سم يُقرّ قوا فيما مرّ في الموصي له^(٣) من المصموم وغيره ، لأنّ مصدر
فيه على أهلية الملك ؛ كما مرّ^(٤) .

وتصحّ القول فل الوصع ؛ لأنّ الحمل يُعلم

وتعيرهم به (الحي) لمعالت ؛ إذ لو دُبِحَت الموصي بحملها فوُحِدَ سطها
حينئذ أحسنه ذلكها ، وعُثم وحوذه عند الوصية . منكم الموصي له ؛ كما هو
ظاهر

(وبالمساع) المساحه وحدها مؤنثة ومطلقة ولو لعبر الموصي له بالعين
لأنها أموال تُقتل بالعوص كالأعيان ، ويُمكنُ صاحب^(٥) العين المسلوقة المنفعة
تحصيلها ، وإدارتها والمفعلة انتقلت للورثة لا للموصي له بالعين

(وكذا) تصحّ الوصية بملوك للغير إن قال إن ملكته ، ثم منكه ،
ولا^(٦) . فلا ؛ كما اعتمد جمع متأخرون ، وحكى الرفعي الأندلسي عليه في
موضع ، لكن الذي في « الروصه » ها - صححتها وإن لم نقل ذلك^(٧)

(١) وهو عشر قبضة أمه . (ع ش . ٥١/٦) .

(٢) أي من بدل ما ينقص . مع فيكون لندارت انتهى معي (ش ٦/١٧) .

(٣) قوله (فيما مرّ في الموصي له) أي : حمل الموصي له كردي

(٤) في (ص . ١٨) .

(٥) قوله (ويمكن) من لإفعال ، وقوله (صاحب) معرولة ، وقوله (تحصيلها) دعه

(ش : ١٧/٧)

(٦) أي : وإن لم يقله . (ش . ١٧/٧) .

(٧) الشرح الكبير (٣٦/٧) ، روضة الطالبين (١١٤-١١٣/٥) .

شمره أو حمل سيحدث في الأصح .

ومرهور جعلاً أو شرعاً^(١) ، ثم إن بيع في الذبي بطلت ، وإلا فلا
والقاسم صحة قبول الموصى له بعد الموت ، وقبل فك الرهن بطير
ما مر^(٢) من صحته قبل عبثه بالموت ؛ اعترافاً في نفس الأمر^(٣)
وبناء غير واحد بطلانها^(٤) بموت الرهن^(٥) وإن أنشئ للرهن^(٦) يس في
محله

و (شمره أو حمل سيحدث) ثناء ، لأن الحمل لكونه المراد به الحبوب صد
شمره ، فتدفع الاعتراض عليه بأن الأولى سيحدث^(٧) (في الأصح) لاحتساب
وجوه من المعروف فيها رفعاً بالناس^(٨) ، ولا حق له^(٩) في موقوفه عده ؛ بأن
ولأنه الادعية لدون مته شهرتها مطلقاً^(١٠) ، أو لدون أكثر من أربع سنين ويست
فراشاً ، أو الهيمة لم يبق من الحرائر إبه موقوفه عندها

ويدخل - خلافاً لما في « الندر » - في الوصية بدائيه نحو حمل وصوف
وليس موقوفه عند الوصية ، وشجره ما يدخل في بيعها من عمر المأثر مثلاً عند

(١) قوله (و شرعاً) يمكن أن يكون من موقوف ما يوصى به موقوفه موقوفاً فيصح إبطاله بعد
ورثته منه مع أنه مرهون شرعاً بطين موقوفه . (سم : ١٧/٧) .

(٢) في (ص : ٢٩) .

(٣) أي : الوصية بالمرهون . (ش : ١٨/٧) .

(٤) أي : قبل فك الرهن . (ش : ١٨/٧) .

(٥) أي : بعد الموت (ش : ١٨/٧) .

(٦) غيره : معنى السجاح (١٧/٤) (سبه) شبه الصمير بعد العطف به أو « مدع كومي »
وما يصري مفرد ، فكذلك الأحكام لمصنفه (ان يقول سيحدث)

(٧) قوله (رفعاً بالناس) معناه (احسان) أي : بحمل وجوه من المعروف فيها ، لأجل الرهن
بالناس كردي

(٨) وقوله (ولا حق له) أي : للموصى له كردي .

(٩) أي : فراشاً كانت أم لا . (ع ش : ٥١/٦) .

وبأحد عَشْرَةَ ،

بوصية ، وَبَجِثْ إِبْقَاؤَهُ^(١) إِلَى الْحَدَادِ^(٢) .

وَبَطِيرُ اعْتِسَابِ الْوَصِيَّةِ^(٣) هَا : مَا لَوْ أَوْصَى لِأَوْلَادٍ فَلَا يَ فَإِنَّهُ لَمَّا يَسْأَلُ
الْمَنْفَعْلُ عَنِ الْوَصِيَّةِ لَا الْمَنْفَعْلُ بَعْدَ ، بِحِلَافِ الْوَقْتِ : لِأَنَّهُ يُرَادُّ بِدَوَامِ ، كَمَا
مَرَّةً^(٤)

وَهِيَ بِمَا تَحْمِلُهُ^(٥) وَلَا يَبِهُ لِكُلِّ حَمَلٍ^(٦) عَلَى الْأَوْجِهَةِ ، لِأَنَّ (م) لِلْعُمُومِ ، ثُمَّ
رَأَيْتُ مَا سَأَدَّ كُرَاهُ عَنِ الرُّرُكْشِيِّ وَعَبْرَةِ أَحْزَمِ مَحْثِ الْوَصِيَّةِ بِمَدْفَعٍ^(٧) ، وَهُوَ صَرِيحٌ
فِي رَحْنَتِهِ

وَإِذَا شَتَّقَتْ الشَّعْرَةُ^(٨) وَخَافَتْ هِيَ أَوْ أَصْلُهَا لِمَنْ يَ لَمْ يَلْمُزْ وَحْدَ
مِثْلِهَا^(٩) ، كَمَا مَرَّ ، وَظَهَرَ أَنَّ يَأْتِي هَا مَرَّةً حَرْفِ عِشْرَةِ شَجَرَةٍ^(١٠) .
، وَبِأَحَدٍ عَشْرَةَ (مَثَلًا وَتَعَيَّنَ لِوَارِثٍ : لِأَنَّهُ تَحْتَمِلُ الْجِهَالَةَ فَالِإِبْهَامَ أَوَّلَى ،
وَأَمَّا لَمْ تَصِحَّ لِأَحَدٍ الرَّجُلَيْنِ : لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ فِي الْمَوْصَى بِهِ لَكُوبَهُ تَابِعًا^(١١) مَا لَا

(١) وَهِيَ (ب) وَ (ب) ، الْمَطْبُوعَاتُ (مَعَاوِدُ) بَدَلُ (رِغَاءُ)

(٢) وَهِيَ الْمَطْبُوعَاتُ : (الْحَدَادُ) بَدَلُ (الْحَدَادِ)

(٣) أَيِ : وَفَتْهَا (ش : ١٨ / ٧) .

(٤) قَوْلُهُ (كَمَا مَرَّ) أَوْ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ (بِمَدْفَعٍ) كَرْدِي

(٥) قَوْلُهُ (وَهِيَ بِمَا تَحْمِلُهُ) أَيِ الْوَصِيَّةُ بِمَا تَحْمِلُهُ ، بَلَّغَ قَالَ أَوْصِيَتْ بِمَا تَحْمِلُهُ ، وَ
الشَّجَرَةُ وَالْحَدَّادُ لَهُ لَا يَبِهُ بِهِ مَعْرُوفٌ أَوْ مَرْتَسٍ ، فَهِيَ مُشْمَلٌ لِكُلِّ حَمَلٍ يُوَحِّدُ فِي الْمُسْتَعْبَلِ
كَرْدِي

(٦) قَوْلُهُ (لِكُلِّ حَمَلٍ) أَيِ شَامِلٌ لَهُ ، حَرْفُ عِشْرَةِ (وَهِيَ) (ش : ١٨ / ٧) بِتَصْرِيفِ
بَسِيرِ .

(٧) فِي (ص : ١٢٤)

(٨) وَقَوْلُهُ (وَدَّاسْعَفُ شَعْرَةٍ) أَيِ صَارَتْ حَقًّا مَوْصَى لَهُ كَرْدِي كَمَا فِي نَسَخِ

(٩) أَيِ : مِنَ الْوَارِثِ وَالْمَوْصَى لَهُ ، (ش : ١٨ / ٧)

(١٠) فِي

(١١) أَيِ ، لِلْمَوْصَى لَهُ ، أَنْتَهَى عَنِ (ش : ١٩ / ٩) .

وَلَوْ أَوْصَى بِكَتْلٍ مِنْ كَلَامِهِ أَغْطِي أَحَدَهُ ،

للموصى له بل لثقة ، إلا إن عرفت ديبته وأمن شره لها

وبحث ابن ارفعة في أين من عودها حلاً إلا يصح آدمي ، أي يعي
حرمة إمساكها ، فلا يصح الوصية بها^(١)

وتورع بأنه قد يستعملها في أغراض أحر ، كإطعام دار^(٢) ويرد^(٣) بأن الناس من
نحملها ضميرها كغير المحترمة ، وهي^(٤) لا نخور بمساكها لثلاث لأغراض ، بل
تجبت إراقتها فوراً مطلقاً^(٥) .

(ولو أوصى) لشخصي (بكتل من كلامه) المستمع بها ثم مات وله كلات
(أعطى) الموصى له (أحدها) بحيرة الوارث . إن احتج للصمد والحراسه
معاً ، فإن احتج لأحدهما فقط أعطى ما يؤامسه^(٦) ، بخلاف ما إذا لم يحتج
لواحد منهما ؛ لما مر^(٧) من بطلان الوصية^(٨)

نبيه قصبة قولهم . بحيرة الوارث ها وهي مثل تأتي ، وقولهم فيما مر
نعماً ويعتبه الوارث^(٩) أنه لا دخل للموصي في ذلك ، وهو محتمل ، لأن
الوارث المالك فلا تصرف عنه مع كماله فيما قد يصرفه ، والظاهر في
الناقص^(١٠) : الوقت لكمال .

فإن قلت لم لم يتصرف الوصي أو الولي ويؤمر في التعيين بالأحط

(١) راجع « سهل » في اختلاف الأشاجح ، ماله (١١٠٥)

(٢) الرابع المذكور . (ش : ١٩/٧) .

(٣) أي « الحصر العير المحترمة » . (ش : ١٩/٧٠) .

(٤) أي . لثلاث الأغراض أو لمعيرها . (ش : ١٩/٧)

(٥) راجع « لسهل » في اختلاف الأشاجح ، ماله (١١٠٦) . وراجع « راء » ليهده .

(٥٢/٦) ، و« المضي » (٧٦/٤)

(٦) قوله . (لما مر) قيل قوله . (بكتل معلوم) . كردي

(٧) أي بعد قول المتن : (وبأحد عليه) . « عاش » (ح)

(٨) أي « الوارث الناقص » « حوصا » (ش : ٢٠/٧٠)

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَلْبٌ لَعَنَ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَكَلَالٌ وَوَصَّى بِهَا أَوْ بَعْضُهَا
فَالْأَصَحُّ نَفُودُهَا وَإِنْ كَثُرَتْ وَفَرَّ الْمَالُ
وَلَوْ أَوْصَى بِظُلٍّ وَلَهُ ظَنٌّ لَهُوَ

للوارث (١) ؟ قُلْتُ : لَوْ قِيلَ بِهِ لَمْ يَنْعُدْ ، إِلَّا أَنْ يَكُونُوا الْمَحْضُوهَا أَوْ قَدْ يُخْطِئُ فِي
تَعْيِينِ الْأَحْطِ فَتَصَرَّرَ الْمَالُ ، وَهُوَ مَعِيذٌ ، فَإِنْ عَدَلَتْهُ وَحْدَهُ تَمَعَّدَ ذَلِكَ
(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ) عَدَدُ الْمَوْتِ ؛ إِنْ لَعِبَرَةٌ بِهِ (كَلْبٌ) يُشْمَعُ بِهِ (لَعَنَ)
لَوْصَةً وَإِنْ فَاتَ . مِنْ مَالِي ؛ لِعَدْرِ شِرَائِهِ ، وَلَا تُكَلَّفُ الْوَارِثُ أَنْ يَهَبَ ، وَهُوَ
فَارِقٌ عَدَاً مِنْ مَالِي وَلَا عَدْلُهُ (٢)

(وَلَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَكَلَالٌ) مُتَمَعِّعٌ بِهَا (وَوَصَّى بِهَا أَوْ بَعْضُهَا) فَالْأَصَحُّ
شُرُودُهَا (فِي الْكَلَالِ جَمِيعُهَا) (وَإِنْ كَثُرَتْ وَقَلَّ الْمَالُ) وَإِنْ كَانَ أَدْنَى مَقْتُومٍ
كَدَائِقٍ ؛ إِنْ الشَّرْطُ بَعْدَ صِغَةِ الْمَوْصِي بِهِ لِلْوَرِثَةِ ، وَقَلِيلٌ أَحَابَ حَيْرٌ مِنْ كَثِيرِ
كَلَالٍ ؛ إِنْ لَا قِيَمَةَ لَهَا ، وَتَقْدِيرُ أَنْ لَا مَالَ (٣) ، أَوْ أَنَّ لَهَا قِيَمَةً حَتَّى تَقْدَفَ فِي
ثَلَاثٍ فَقَطْ يُشْنُ لِحَكْمِهِ .

وَلَوْ أَوْصَى بِثَلَاثٍ (٤) لِوَاحِدٍ ، وَبِهَا (٥) لَأَحْزَرَ لَمْ تَعُدَّ إِلَّا فِي شَيْءٍ ؛ كَمَا لَوْ لَمْ
يَكُنْ لَهُ إِلَّا كَلَالٌ ، وَيُنْظَرُ فِيهِ (٦) إِلَى عَدِيدِهَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اخْتَلَفَتْ أَجْسَاسٌ غَيْرِ
مُتَمَوِّلَةٍ فَإِنَّهُ يُنْظَرُ إِلَى قِيَمَتِهَا بِتَقْدِيرِ الْعَالِيَةِ عَدَدٍ مِنْ بَرَاهِنٍ

(وَلَوْ أَوْصَى بِظُلٍّ) سِوَاءُ أَقَلٍّ مِنْ طَوِيلٍ أَمْ لَا (وَهُوَ ظُلٌّ لَهُوَ) لَا يَضْحُجُ

(١) فِي (ت) و (س) وَالْمَطْبُوعَاتُ : (بِالْأَحْوَطِ لِلْوَارِثِ) .

(٢) قَوْلُهُ (وَهُوَ فَارِقٌ عَدَاً) يَجْعَلُ أَيُّ فَرْقَةٍ يَشْرِي لَهُ ، وَيَكْلَفُ الْوَارِثُ أَنْ يَهَبَ بِهِيَ ع
ش (ش : ٢٠ / ٧)

(٣) قَوْلُهُ (وَتَقْدِيرُ أَنْ لَا مَالَ) يُلْحِقُ بِشَرْطِهِ إِلَى رَدِّ الْمَعَادِلِ ، فَإِنَّهُ قَدْ قَالَ : إِنْ الْكَلَالُ لَمْ يَكُنْ
جَسَاسَ الْمَالِ ، فَتَصَرَّرَ أَنْ لَا مَالَ لَهُ كَرْدِي .

(٤) أَيُّ : الْمَالُ . (ش : ٢٠ / ٧)

(٥) أَيُّ : الْكَلَالُ . هَامِش (غ) .

(٦) أَيُّ : قِيَمَتُهُ لَمْ يَكُنْ لِمَوْصِي إِلَّا كَلَالٌ وَأَوْصَى بِهَا كَيْفَ (ش : ٢٠ / ٧)

وطبّل بطل لا تنمغ به ، كطل حزب أو حجج . حبل على الشبي ، ولو أوصى
بطل اللهو . لعت ، لا أن يصلح لحزب أو حجج

فصل

يسمي ألا يوصي بأكثر من ثلث ماله .

لمح (وطبل بطل لا تنمغ به ، كطل حزب) يُقصد به الهويل (أو حجج)
يُقصد به الإعلام بسروى والرحيل أو غيرهما ، كطل اسار^(١) (حمل على
الشيء)^(٢) لتصح ، لأن الظاهر قصدته للشواهد أو صلح^(٣) بخير الوارث
أو عود^(٤) من عدائه وله عود فهو لا يصلح لمح وعود سوء وأطلق
بطلت ، لا يصراف مطلقه لعود اللهو ، وانطلق يقع على الكل إطلاقاً واحداً
(ولو أوصى بطل اللهو) وهو لكونه لأنه في (الشهادات)^(٥) (لعت)
الوصية ؛ لأنه معصية (إلا أن يصلح لحزب أو حجج) أو سمعة أخرى مباحة ولو
مع تعبير ، لكن إن بقي معه اسم الطبل ، وإلا لعت وإن كان رصاصه من بطل أو
جوهر

(فصل)

في الوصية لغير الوارث ، وحكم الترععات في المرض

(يسمي) لمن ورثه أعماء أو فقراء (ألا يوصي بأكثر من ثلث ماله) بل

(١) قوله (طبل اسار) هو اسم ولي الله تعالى ، اسمه عبد القادر الجبلي ، والمراد به طر
العماء بدواعه ، وبطله إما أضيف إليه ، لأنه أول من سمى ، وبطل يسمي بدلت ؛ لأنه يهيج
اسار أي لصم . على قصد ؛ كد يهيج بعماء على الذم . حاشه سحر مي على شرح
المصنف (٣١٢ / ٣)

(٢) وفي بعض النسخ . (حملت على الشيء)

(٣) قوله (أو صلح) أي مبادل قوله (لا يصلح لمح) (ش ٣٠ / ٧)

(٤) عطف على قول المصنف (يطبل) . (ش ٢٠ / ٧)

(٥) في (٤١٨ / ١٠) .

فإن راد و رد الوارث نصت في الرائد ،

أحسن أن يفرض من شيئا ، لأنه صلى الله عليه وسلم اشكركه فقال : **الثالث**
والثالث كثير ،

ومن ثم صرح جمع مكرهة الريدة عنه ، وأما نصريح أحرس بحرمته
فهو ضعيف وإن قصد بذلك حرمان ورثته ، كما عيتم مما قدّمته في شرح قوله في
(موقوف) (كعمارة الكنائس فاطل)^(١) ، وأيضا فهو لا حرمان من أصلا^(٢)

أما الثالث فلأن الشارع^(٣) وشع له في ثلثه : يستأرك به ما فرض منه ، فم
يؤثر قصده به ذلك^(٤) ، وأما الرائد عليه فهو إما يقدّر أن أحاروة ، ومع
إحارته لا تستأرك به حرمان ، فهو^(٥) لا يؤثر قصده .

وحرمة عقد تفصولي لا تشهد للقائمين بالحرمان منه ، خلاف أن رعمه ،
لأنه تدسّ بعقد فاسد ولا كذلك هو ؛ لأن الحيك له فصح التصرف فيه ، لا ترى
أنه يورث . شد لكنه غير لازم ، بحوار يصاد له^(٦) ولو ارثه ومن ثم^(٧) كان
الأصح أن إحارته سفيذ لا ابتداء عطية .

(فإن راد) على ثلث (ورد الوارث) الحاض بمطوق التصرف الرادة (**نصت**)
حصة (هي الرائد) إجماعاً ؛ لأنه حق ، فإن كان عاقاً نصت ابتداء
من غير رد ؛ لأن الحق بمسلمين فلا مجيز

(١) حجة البخاري (١٢٩٥) ، ومسلم (١٦٢٨) عم سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه

(٢) في (٢١٧/٦)

(٣) فصل قوله (لا حرمان من أصلا) لأنها موقوفة على رصده كردي

(٤) وفي (اب) ، (ج) ، (د) ، (هـ) (فلأن الشارع صلى الله عليه وسلم)

(٥) أي : الحرمان ، هاشم (د) .

(٦) أي : الحرمان ، (ش : ٢١/٧)

(٧) قوله ، (حرمانه) في تصرف ، وقوله (هـ) (مع) أي : لموصي ، معنو
بالجواز ، (ش : ٢١/٧) .

(٨) أي : من أجل صحته ذلك التصرف (ش : ٢١/٧٠)

وإن أجازته تنفيذ ، وفي قول عطية مبتدأة ، والوصية بالزيادة لغو

(وإن أجاز) وهو مطلق التصرف ، وإلا لم تصح إجازته ولا رده ، من
توقف حكمه على الأوجه ؛ كما مر^(١) بما فيه مع فروع آخر تأتي هـ
فيل ومحلّه إن رُجحي^(٢) ، وإلا ؛ كحقوق مستحكم أين من برئه نطلب
الموصية ، وهو متحة إن علب على انظر ذلك ، بأن شهد به حيران ، وإلا
فلا ؛ لأن تصرف الموصي وقع صحيحاً ، كما تقرّر^(٣) ، فلا يُطلب إلا ما مع
قوي . وعلى كل^(٤) فمضى برى وأجاز بأن يفودها
(. . فإجازته تنفيذ) أي إمضاء لتصرف الموصي بالزيادة على الثب
لصحيته ؛ كما مر^(٥) .

وحق الوارث إنما ثبت في ثلثي الحال^(٦) ، فأشبهه عقو الشفع
(وفي قول : عطية مبتدأة ، والوصية بالزيادة لغو) لهنه صلى الله عليه وسلم
سعد بن أبي وقاص عن اوصية بالنصف وبالثلثي ، رواه الشيخان^(٧)
ويُحاب بأن الهني إنما يقتضي العساذ ، كان لدا ب الشيء أو لاربه ، وهو هـ
ليس كذلك ؛ لأنه لحارج عنه ، وهو رعاية حق الوارث^(٨) وإن توقف الأمر على
إجازته

- (١) قوله (كما مر) أي قبل قوله (ولا عزة بردهم) كردي
- (٢) قوله (محلّه) أي محل ارفق (إن رُجحي) أي الكمال (س ٢٢/٧) وفي (ب)
(و ت ٢) و (ثور) والمطبوعات : (قيل - محلّه) بدون الواو .
- (٣) قوله (كما تقرّر) هو قوله (مصح تصرف به) كردي
- (٤) أي - سواء أين من برئه أم لا . (ع ش : ٥٤/٦)
- (٥) وقوله (كما مر) أيضاً اراد به ذلك إشارة إلى ما في العميق لسائر . كردي
- (٦) أي : بعد الموت وأول الحال ما قبله . (ش : ٢٢/٧) .
- (٧) صحيح البخاري (١٢٩٥) ، صحيح مسلم (١٦٢٨) ومرّ بآ
- (٨) وفي (ب) و (ب ٢) و (ث ١) و مطبوعات (رعاية الوارث) بدون (حق)

وَتُعْتَرُ لِمَالِ يَوْمِ الْمَوْتِ ، وَقَبْلَ يَوْمِ الْوَصِيَّةِ

وَعَلَى الْأَوَّلِ^(١) لَا يَخْشَى لِلْمَطْ هُوَ وَبِحَدِيدِ قَوْلِهِ وَفَصِيحٍ ، وَلَا رَحْوَجٍ
لِلْمَحِيرِ قَبْلَ الْقَصِيصِ ، وَتَقْدُ^(٢) مِنَ الْمُفْلِسِ .
وَعَلَيْهِمَا^(٣) لَا يَذُّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ لِقَدْرِ مَا تُحِيرُهُ مَعَ الْمَرْكَةِ إِنْ كَانَتْ بَعِثَ
لَا مَعِي .

وَمَنْ ثُمَّ لَوْ أَخْبَارَ وَقَالَ : صُتُّ فُلَانُ الْمَالِ أَوْ كَثُرَتْهُ وَلَمْ أُغْلَمْ كَمِيَّتَهُ وَهِيَ
بِمَشَاعٍ خُفِّ أَنْهُ لَا يَقْنَمُ ، وَتَقْدُتُ بِمَا طَهُ فَقَطْ ، أَوْ بَعِيَّتِي لَمْ يُفْلِ^(٤)
(وَبِعْتَبَرِ الْمَالِ) حَتَّى تُعْرِفَ قَدْرُ الثَّلَاثِ مَهْ (يَوْمِ الْمَوْتِ) أَيَّ وَقْتَهُ ، لِأَنَّ
الْوَصِيَّةَ تَمْلِكُ بَعْدَهُ ، وَبِهِ تَلْزَمُ مِنْ حِجَةِ الْمَوْصِي
وَقَصِيَّةً ذَلِكَ^(٥) أَنَّهُ لَوْ قُتِلَ فَوَجَّتْ مَهْ دِيَّةً صُمَّتْ لِمَالِهِ ، حَتَّى لَوْ أَوْصَى
بَشَيْءٍ أَحَدُ ثَنَيْهَا^(٦) .

(وَقَبْلَ يَوْمِ الْوَصِيَّةِ) فَلَا عِبْرَةَ بِمَا خَدَتْ بَعْدَهَا ، كَمَا لَوْ بَدَرَ التَّصَدَّقُ ثَلَاثَ
مَائَةٍ اغْتَرَبَ يَوْمٌ لِدِرٍّ وَزَدَّ بَأَهُ وَهَتْ الدُّرُومُ ، فَهُوَ نَظَرُ يَوْمِ الْمَوْتِ هَا .
وَمَرَّ^(٧) أَنَّ الثَّلَاثَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ لَهَا بَعْدَ الدِّيْنِ ، وَأَنَّهَا مَعَهُ^(٨) وَلَوْ مَسْعُوقًا
صَحِيحَةً ، حَتَّى لَوْ أَتَرَأَ مَسْتَحَقَّهُ تَقْدُتْ .

(١) قَوْلُهُ (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيْ : السَّعِيدِ ، بِإِنْ شَعْرَةِ الْحَلَاةِ ، (ش : ٢٢ / ٧)

(٢) أَيْ : لِإِجَارَةِ أَنْهَى عَ ش (ش : ٢٢ / ٧) وَقَالَ الشَّرَامِدْسِيُّ (٥٥ / ٦) (قَوْلُهُ
وَبَعْدَ مِنَ الْمُفْلِسِ) أَيْ : التَّعَدُّ .

(٣) أَيْ : عَلَى الْقَوْلَيْنِ . هَامِش (خ)

(٤) قَوْلُهُ (أَوْ بَعِيَّتِي) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (بِمَشَاعٍ) كَرْدِي

(٥) أَيْ : التَّعْيِيلُ . (ش : ٢٢ / ٧)

(٦) أَيْ : أَحَدُ الْمَوْصِي ، ثَمَّ لَدِيَّةٍ (ع ش : ٥٥ / ٦) بِصَرْفٍ سَبِيحٍ

(٧) أَيْ : أَوَّلَ (كِتَابِ الْفَرَائِصِ) . (ع ش : ٥٥ / ٦)

(٨) أَيْ : الْوَصِيَّةَ مَعَ الدِّيْنِ . أَنْهَى عَ ش . (ش : ٢٣ / ٧)

وَنُقَسِّرُ مِنَ الثَّلَاثِ أَيْضاً

وَلَمْ يُنَسَّرْ^(١) الْأَعْدَارُ فِي فِيهِ مَا يُفَوِّتُ عَلَى الْوَرِثَةِ وَمَا يُنْقِي لَهُمْ وَحَاصِلُهُ
الاعْتِدَارُ فِي الْمَحْزَرِ بَوَاقِ التَّقْوِيَةِ^(٢) ، ثُمَّ إِنْ وَفَى بِحَصَصِهَا ثَلَاثُهُ عَدَا مَوْتَ
فِي ذَلِكَ ، وَلَا فِيمَا يَمِينُهُ ، وَفِي الْمَصَافِ الْمَوْتِ بَوَاقِ ، وَفِيمَا تُنْقِي لَهُمْ
بِأَوَّلِ قَبِيضِهِ^(٣) مِنَ الْمَوْتِ إِلَى الْقَبْرِ ، لِأَنَّ الرِّبَاذَةَ عَلَى يَوْمِ الْمَوْتِ فِي مَدَنِيَّتِهِمْ ،
وَلِقَصْرِ عَنِ يَوْمِ الْقَبْرِ لَمْ يَدْخُلْ فِي يَدِهِمْ فَلَا تُخَسِّنُ عَلَيْهِمْ

(وَيُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ أَيْضاً) رَاجِعٌ لـ (يُغْتَبَرُ) وَبِـ (الثَّلَاثِ)^(٤) لِنَقْدِمِ بَعْضَهُمَا^(٥)
أَمَّا الْأَوَّلُ فَهُوَ صَحَّحٌ ، وَأَمَّا الثَّانِي فَلِأَنَّ هَذَا عَطَفٌ عَلَى (يَسْمَعُ) الْمَعْلُوقِ
بِثَلَاثٍ ، كَمَا أَنَّ هَذَا مَتَعَلِّقٌ بِهِ^(٦) ، وَبِهَذَا^(٧) مَعَ مَا يَأْتِي^(٨) الصَّرِيحُ فِي أَنَّ مَحَلَّ
لِمَعْلُوقِ الْمَوْتِ ثَلَاثٌ يَنْدَفِعُ مَا قَبْلَ^(٩) . لَمْ يُنَسَّرْ حُكْمُ الْمَعْلُوقِ بِالْمَوْتِ مِنْ غَيْرِ

(١) قَوْلُهُ (وَمَا يُنَسَّرُ) أَيِ الْمَصْعَفِ مَا يَمُوتُ عَلَى الْوَرِثَةِ ، وَهُوَ الْمَوْصِي بِهِ كَرَدِي

(٢) وَقَوْلُهُ (بَوَاقِ التَّقْوِيَةِ) وَهُوَ وَقْتُ الصَّرْفِ - كَرَدِي .

(٣) وَفِي الْمَطْبُوعَةِ الْمَصْرِيَّةِ : (حَصَّة) بِدَلِّ (فِيهِ) .

(٤) قَوْلُهُ (رَاجِعٌ لـ بِعَرَبٍ وَبِـ ثَلَاثٍ) بِعَرَبِيٍّ يَكُونُ مَعْنَى (أَيْضاً) كَمَا بَعَرَبَ الْمَالَ الْمَعْنَى
بِالْمَوْتِ مِنْ ثَلَاثِ كَرَدِي

(٥) قَوْلُهُ (نَقْدِمُ بَعْضَهُمَا) أَيِ لِنَقْدِمَ لَعَدَ (بِعَرَبِ الْمَالَ) وَلَعَطَ : (مِنَ الثَّلَاثِ) عَلَى هَذَا ،
حَدَّثَهُمَا صَرِيحاً وَآخَرَ ضَمْتاً ، وَهَذَا قَدْ (أَمَّا الْأَوَّلُ - أَيِ نَقْدِمَ لَعَدَ - بِعَرَبِ الْمَالَ) .
فَوَاصِحٌ (لِأَنَّهُ قَالَ (وَيُعْتَبَرُ الْمَالَ) ، (وَأَمَّا الثَّانِي) أَيِ نَقْدِمَ لَعَطَ - مِنَ الثَّلَاثِ) - فَلِأَنَّ هَذَا
الْعَوْلَ - أَعْنِي لَعَطَ (وَيُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ) عَطَفَ عَلَى لَعَطَ (بِعَرَبِيٍّ) لِمَذْكُورِ فِي آوَلِ بَقْعَةٍ .
وَهُوَ مَحَلُّ ثَلَاثِ ضَمْتاً ، لِأَنَّ قَوْلَهُ (بِعَرَبِيٍّ) لَا يُوصِي بِأَكْثَرِ (رَاجِعٌ فِي قَوْلِهِ عَرَبِيٍّ)
أَنْ يَكُونَ الْوَحْيَةُ بِثَلَاثِ عَدَلٍ كَرَدِي

(٦) وَهَوْلُهُ (كَمَا أَنَّ هَذَا) أَيِ لَعَدَ (وَيُعْتَبَرُ) مَعْنَوِيَّةٌ أَيِ ثَلَاثُ صَرِيحاً كَرَدِي

(٧) أَيِ بِقَوْلِهِ (وَأَمَّا الثَّانِي) فَلِأَنَّ هَذَا عَطَفَ عَلَى (بِعَرَبِيٍّ) (رَاجِعٌ) (ش ٢٣ / ٧)

(٨) وَقَوْلُهُ (مَعَ مَا يَأْتِي) أَيِ مَعَ مَلَا حَقَّهُ بِأَنِّي فَكَّاهُ عَنْ وَلَا وَيُعْتَبَرُ مِنَ الثَّلَاثِ حَتَّى
يُسَمَّى بِالْمَوْتِ ، ثُمَّ قَالَ وَيُعْتَبَرُ أَيْضاً مِنَ الثَّلَاثِ عَمَّا عَلُوَ بِالْمَوْتِ كَرَدِي

(٩) قَوْلُهُ (وَنَدْفَعُ مَا قَبْلَ) حَاصِلُ مَا قَبْلَ (الْمَصْعَفِ) لَمْ يَسْ حُكْمُ لِمَعْنَى بِالْمَوْتِ عَمَّا نَعْنُقُ
لِيُثْبِتَ بِهِ الْعَقْلَ ، وَنَدْفَعُ (أَيْضاً) لَعَوَ - كَرَدِي - كَذَا فِي النُّسخِ

عَنْ عُنُقٍ مَّا حَوَّيْتُ ، وَبَسْرُخٌ تُخْرِ فِي مَرَضِهِ كَوْفَقٍ

العنق الذي هو الأصل^(١) ، وإما يش حكم الملحق به وهو المسخر

(عتق علق بالموت) في الصحة أو المرض

نعم ، لو كان صحيحاً لَمْ يَكُنْ حَرّاً قُلْ مَرَضٌ مَوْتِي يَوْمَ ، ثُمَّ مَاتَ مِنْ مَرَضٍ بَعْدَ اسْتَعْلَاقٍ أَكْثَرَ مِنْ يَوْمٍ ، أَوْ قُلْ مَوْتِي شَهْرٍ مَثَلًا ، ثُمَّ مَرَضَ دُونَهُ وَمَاتَ بَعْدَ أَكْثَرَ مِنْ شَهْرٍ عَنْقٌ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ؛ لِأَنَّ عَنْقَهُ وَقَعَ فِي «صَحَّةٍ»^(٢) ، وَكَذَا يَوْمَاتٍ بَعْدَ أَنْ مَرَضَ شَهْرًا أَكْثَرَ ، كَمَا لَوْ عَنْقَهُ بَصْفَةٍ فِي الصَّحَّةِ فَوُجِدَتْ فِي مَرَضِهِ بِغَيْرِ احْتِيَاذٍ .

وَبِوَأَوْصَى بِعَنْقٍ عَنْ كَفَّارِهِ الْمُحْتَرَةِ اعْتَبَرَتْ - عَلَى مَا قَالَا - بِهِ الْأَقْبَسُ عَدَّ الْأَثَمَةَ بَعْدَ دَلَالَةٍ عَنْ مَقَابِلِهِ - إِنْهُ الْأَصْحُ - الرَّمَادَةُ^(٣) عَلَى الْأَقْلَ مِنْ لِإِطْعَامِ وَالْكُسُوفِ مِنْ شَيْءٍ ؛ لِحَصُولِ الْإِحْرَاءِ بِدُونِهِ^(٤) .

(وَسَرَعَ بِحَرِّ فِي مَرَضِهِ) أَيِ الْمَوْتِ (كَوْفَقٍ) وَعَارِيَةٍ عَنِ سَبْءٍ مَثَلًا ، وَتَأْخِيرٍ ثُمَّ مَسَّحَ كَذَلِكَ ، فَيُخْتَرُ مِنْهُ أَجْرَةُ الْأَوَّلَى وَثَمَرُ الثَّانِيَةِ^(٥) وَإِنْ سَاعَهَا بِأَصْعَفٍ ثُمَّ مَثَلَهَا ؛ لِأَنَّ تَمَوَّتَ يَدْعُهُمْ كَتَمَوَّتَ مَلِكُهُمْ

(١) قَوْله (أَيْ هُوَ الْأَصْلُ) صَعْبُ الْمَعْنَى عَرَبِيٌّ ، وَكَوْنُهُ أَصْلًا ؛ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ مِنَ الْبَابِ كَرْدِي

(٢) صُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ مَرَضَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ مَثَلًا وَانْصَلَّ مَوْتُهُ بِهَا وَلَكِنْ بَيْنَ مَوْتِهِ وَبَيْنَ تَعْلِيلِ كَثْرَةِ شَهْرٍ فَكَوْنُ الْعَنْقِ وَقَعَ فِي الصَّحَّةِ ؛ لِأَنَّهُ قُلُ الْمَوْتِ شَهْرٌ وَالْمَرَضُ فِي أَحَدِ ذَيْنِ شَهْرٍ (سَم ١٢٣/٧)

(٣) رَاجِعُ الْعَهْلِ الضَّاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مِثْلَهُ (١١٠٧)

(٤) قَوْله (بَحْصُ الْإِحْرَاءِ بِدُونِهِ) أَيِ بَيُونِ الْعَنْقِ كَرْدِي وَرَاجِعُ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ (١٢٨/٧) ، وَارُوضَةُ الْعُلَّالِيَيْنِ (١٨٤/٥)

(٥) قَوْله (وَتَأْخِيرٍ ثُمَّ مَسَّحَ كَذَلِكَ) أَيِ تَأْخِيلِهِ (مَعْرُوفِهِ) يَ مِنْ شَيْءٍ (أَحْرَ) لِأَوَّلَى أَيِ عَنِ الْعَارِيَةِ (وَتَمَرُ الثَّانِيَةِ) أَيِ عَنِ الْمَسْعَةِ كَرْدِي

وهبة وعنف وبراء .

وإذا اختلف تبرعات متعلقة بموت وعمر الثلث ؛ فإن تمخص العنق

(وهبة وعنف) لعمر مسولده ، إذا هو لها فيه ^(١) ، أما من رأس حد

(وبراء) وهبة في صحبه ، وإفناض في مرضي ناشئ المتهب و لوارث ،

وإلا . . . حُلَّت المتهب ^(٢) ؛ لأن العين في يده

وقصيته أنها لو كانت بيد لوارث وأدعى أنه ^(٣) ردها إليه أو إلى موته وديعة

أو عارية . . . صدق الوارث ، أو بيد المتهب وقاد لوارث أحداه عصباً أو نحو

ودعيه صدق المتهب ، وهو محتمل

ولو قيل : يأتيها ما قالوه في سارع تراهي و تراهب مع المربي والمتهب

في القصر من التفصيل . . . لم يتعد

ولو ادعى بوارث موته من مرضي تبرعه والمسرّع عليه شفاءه وموته من مرضي

آخر أو فحاه ؛ فإن كان محوفاً صدق الوارث ، وإلا فالآخر ؛ أي لأن

عبر المحوف بعمره الصحة ، وهما ^(٤) لو اختلفا في وقوع التصرف فيها أو في

بمرض صدق المسرّع عليه ؛ لأن الأصل دوام الصحة ، فإن أداما يتبين

قدّمت بية العرض ؛ لأنها نافذة

(وإذا اختلف تبرعات متعلقة بالموت) ترثت أو لا (وعمر الثلث) عنها

(فإن تمخص لعنف) كأعنتكم أو نسأ أحراراً ، أو سالماً وغائباً وحالداً أحرراً بعد

موتي أو سالماً حرّاً بعد موتي ، وغائباً كذلك ، أو ذكراً عبداً وأوصى بوعادي حرّاً

(١) قوله (إذا هو لها فيه) أي : انعم لمسولده في مرضي الموت بعد من رأس

سواء (س ٣٤/٧) وفي المطبوعات نسخة (له) غير موجودة

(٢) قوله (ولا حلت للمتهب) أي : وإن اختلف لوارث والمتهب في لافض في نصحه أو

المرض . . . حلت للمتهب كركدي

(٣) وقوله (وأدعى) أي : ادعى المتهب ردها الخ كركدي

(٤) أي : الوارث والمترع عليه . (س ٢٥/٧)

أُفْرِغَ ، أَوْ غَيْرُهُ . . قُطِّطَ الثَّلَاثُ ، أَوْ هُوَ وَعَشْرُهُ . قُطِّطَ بِأَعْيُنِهِ ، وَفِي قَوْلِهِ : نَعْدَمُ الْعَتَقُ

(. . أفرغ) فمن قَرَعَ . . عَتَقَ منه ما بقي بالثلاث ، للحجير الآتي ، ولأنَّ القصد من عتق الشخص من الرق ولا يحصل مع الشفيع

(أو) تمخض (غيره) **قط** الثلاث (على كثر باعتبار نفسه أو اعتدله)
نعدم المخرج مع اتحاد وقت الاستحقاق ولو أوصى لربيد بمئة ، ومكر
بحمسين ، ولعمري بحمسين ، وثلاث مائة مئة . أعطى لأون حمسين ، وكلَّ
من لأحرس خمسة وعشرين

(أو) اجتمع (هو) أي العتق (وعشره) كأن أوصى بعنق مسلم ، ويريد أن
الشراء بمئة أو عشر مئة أو مئتين (فسط) ثلاث عبيتهم (بالقيمة) أو مع
مقدراً^(١) ، لأنَّ اتحاد وقت الاستحقاق

نعم : لو نعدَّد عتق أفرغ فيما يخصه ، أو دبر قته وهو بمئة وأوصى به
بمئة وثلاث مائة مئة فُدم عتقه ، ولا شيء له بالوصية

(وفي قول : يقدم العتق) لقوته^(٢)

ولو رتب المعلقة بالموت : كأعتقوا مسلمًا ثم عاميًا . وكأعطوا ربداً بمئة ثم
عمرًا بمئة . وكأعتقوا مسلمًا ثم أعطوا ربداً بمئة فُدم ما قدمه ؛ لأنه هنا^(٣) صرح
باعتبار وقوعها^(٤) من غيره كذا^(٥) فوجب امتثاله ، بخلافه فيما لو رتبها في

(١) وفي (ب) و(ب) و(س) والمطبوعات : (وثلاث مئة)

(٢) في (ب) أوصى بعبد نفسه منه ؛ وصى لربيد بمئة وثلاث مائة منه فهو بمئة وبمئة وبمئة
ربيد نصف المئة . الجيرمي على شرح المنهاج (٣١٥ / ٣) .

(٣) يتعلق حق الله تعالى وحق الأدي . معني المحتاج (٨٠ / ٤) .

(٤) قوله (لا) في (ب) موصي وقوله (هـ) في (س) ذكر من لأمته ثلاثة (س)
(٢٥ / ٧)

(٥) قوله (عتد وقوعها) أي في اعتبار الموصي ، وقع السرقات من ١٢٥ / ٧

(٦) أي ، مرتبة . (ش . ٢٦ / ٧)

أَوْ مُسَجَّرَةً . . قُدِّمَ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ حَتَّى يَتِمَّ الثَّلَاثُ

فَإِنْ وُجِدَتْ دَفْعَةٌ وَاتَّحَدَ الْجَسْرُ ؛ كَعَتَقَ عَيْدٍ أَوْ إِبْرَاءٍ حَفْعٍ أَفْرَعٌ فِي الْعَتَقِ
وَقُسْطٌ فِي غَيْرِهِ

الوحد^(١) فإنه لا صراحة فيه على أنها كذلك^(٢) بعد الموت ، وتدفع
ما ينهويها

(أَوْ) اخْتِصَّ تَبَرَعَاتُ (مَنْحَرَةٌ) مَرْنَةً ، كَأَنْ أَعْتَقَ ثُمَّ بَصَدَّقَ ثُمَّ وَقَفَ ثُمَّ
وَهَبَ وَأَقْبَضَ ، وَكَقَوْلِهِ سَالِمٌ حَرٌّ وَعَامٌ حَرٌّ ، لَا حَرَّانَ (قَدِّمَ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ
حَتَّى يَتِمَّ الثَّلَاثُ) لِقَوْتِهِ سَفِيهِ ، وَسَوَقُفْتُ مَا رَأَا عَلَيْهِ عَلَى الْإِجَارَةِ
وَلَوْ قَلَّغَتِ الْهَمَّةُ وَتَأَخَّرَ الْقَبْضُ اعْتَرَفَ وَقْتَهُ كَمَا مَرَّ^(٣) ؛ لِتَوْعُّفِ الْمَلِكِ عَلَيْهِ
نَعَمْ ؛ الْمَحَابِيهُ فِي تَحْوِيلِ بَيْعٍ لَا تَغْيِيرُ لِقَبْضٍ ؛ لِأَنَّهَا مَابِعَةٌ

(قَبْلَ وَحْدَةٍ دَفْعَةٍ) بَصْمٌ ائْتَدَالَ ؛ كَمَا يَأْتِي بِمَا فِيهِ فِي (الْجَرَاحِ)^(٤) (وَاتَّحَدَ
الْجَسْرُ ؛ كَعَتَقَ عَيْدٍ أَوْ إِبْرَاءٍ جَمْعٌ) كَأَعْتَقَكُمْ أَوْ أَنْزَلْتُكُمْ (. . أَفْرَعٌ فِي الْعَتَقِ)
حَاصَةً ؛ لَمَّا فِي حَرِّ مُسْلِمٍ^(٥) أَنْ رَحَلًا أَعْتَقَ مَسَةً لَا يَمْلِكُ غَيْرَهُمْ عِنْدَ مَوْتِهِ
فَدَعَاهُمْ لِسَيِّ صَتَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ فَحَرَّاهُمْ اثْنَلَاثًا وَأَفْرَعٌ بِيَهُمْ فَأَعْتَقَ اثْنَيْ وَأَرْبَعًا^(٦)

(وَقُسْطٌ فِي غَيْرِهِ) عَسَارِ الثَّمِيمَةِ ، أَوْ الْمَقْدَارِ ، أَوْ هُمَا
وَبِمَا إِذَا كَانَ فِيهَا^(٧) حُجٌّ تَطَوُّعٍ يُعْتَبَرُ أَجْرُهُ لِمَثَلٍ ؛ لِأَنَّهَا قِسْمَةٌ مَصْفَعَةٌ ،

(١) أي كما هو المراد من قوله السابق مرتباً أولاً (سم ٢٦/٧)

(٢) أي - قطع مرتبة - (شر : ٢٦/٧) .

(٣) قوله (عبر وقته كما مر) أي في شرح (إبراء) كردي

(٤) هي (٧٦٦/٨)

(٥) وهي (ب) و (ب) والمطبوعات (ما مر في حرم مسلم) بزيادة (مر)

(٦) صحيح مسلم (١٦٦٨) عن عمران بن حصين رضي الله عنه

(٧) أي - في التبرعات المسجرة - هامش (ك)

وَإِنْ احْتَلَفَ وَبَصُرُفٌ وَكَلَاءٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا عَتَقٌ فَسَطٌ ، وَإِنْ كَانَ
فُسَطٌ ، وَفِي قَوْلٍ نُقَدِمُ

وَلَوْ كَانَ لَهُ عِنْدَ الْفَقْهَةِ : سَالِمٌ وَعَامِلٌ ، فَقَدْ إِنْ أُعْتِقَتْ عَامِلَةٌ فَسَالِمٌ حُرٌّ ،
ثُمَّ أُعْتِقَ عَامِلٌ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ عَنِ وَلَا

وَلَا نُقَدِّمُ عَلَى عَمَلِهِ عَلَى الْأَوْحَى (١)

وَلَوْ أُعْتِقَتْهُمَا وَشُكَّ فِي اسْتِثْنَاءِ الصَّعِيَّةِ .. فِي «الرَّوْضَةِ» وَ«أَصْلِهَا» .
يَعْتَقُ مِنْ كُلِّ نَصْفِهِ (٢) ، وَفِي «شَرْحِ بَصِيرٍ» يُخْرَجُ ، وَكَالشُّكِّ .. مَا لَوْ عَلِمَ
بِرِسْتِ دُونَ عَيْنِ سَالِمٍ ، أَوْ سَيْتِ : أَيُّ وَلَمْ يُزَحَّ بِبَنِيهَا

(وَإِنْ احْتَلَفَ) حَسْرُ (و) صُورَةٌ وَفَوْعُهَا مَعًا حَيْثُ : إِمَّا أَنْ يَكُنْ لَهُ
أُعْتِقَتْ وَأَثَرَاتٌ وَوَقَفَتْ ، فَيَقُولُ : نَعَمْ ، أَوْ أَنْ (نَصْرَفَ وَكَلَاءً) لَهُ فِيهَا : أَنْ
وَكُلَّ وَكَلَاءً فِي هِيَ وَنَصْرَفَ ، وَأَحْرَ فِي صَدَقَةٍ ، وَأَحْرَ فِي بَرَاءَةٍ ، وَبَصُرُفُهَا مَعًا
(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا عَتَقٌ فَسَطٌ) الثَّلَاثُ عَلَى نَكْلِ (وَإِنْ كَانَ) فِيهَا عَتَقٌ
(فَسَطٌ) الثَّلَاثُ وَأُفْرَعُ فَمَا يُحْصَى الْعَتَقُ ، كَمَا مَرَّ (٣) وَفِي قَوْلٍ يُقَدِّمُ (لَعَتَقٌ ،
كَمَا مَرَّ (٤) .

وَبِوَحْتَمَعِ مَسْجَرَةٍ وَمَعْنَقَةٍ بِالْمَوْتِ قُدِّمَتْ لِمَسْجَرَةٍ : لِلرَّوْمِ

(وَلَوْ كَانَ لَهُ عِنْدَ الْفَقْهَةِ) أَيُّ لَا ثَلَاثَ بِهِ عَمَلُهُمَا ، وَلَا يُخْرَجُ مِنْ لَشُكِّ إِلَّا
أَحَدُهُمَا ، وَهَذَا مَحْرُودُ تَصْوِيرٍ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ (سَالِمٌ وَعَامِلٌ) وَهُوَ يُخْرَجُ مِنْ
الثَّلَاثِ وَاحِدَهُ (فَقَالَ) إِنْ أُعْتِقَتْ عَامِلَةٌ فَسَالِمٌ حُرٌّ سَوَاءٌ أَقَالَ فِي حَالٍ
إِعْتَقَ فِي عَامِلَةٍ أَمْ لَا (ثُمَّ أُعْتِقَ عَامِلٌ فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ .. عَتَقَ) غَانِمٌ (وَلَا) تَوْرِيحُ

(١) لَعَلَّ صُورَتَهُ أَنْ يَكُونَ : أَوْصَابٌ بِحُجَّةِ تَطْرُوعِ وَلَدٍ وَمَسْجِدٍ كَذَا مَثَلًا بِمَعْنَى : فَالْتَّيَرَعَاتُ مِنْ جَسَدٍ

وَاحِدٌ وَهُوَ الرَّوْضَةُ وَلِمَا نَهَى مَثَلًا تَقْسُطُ عَلَيْهَا ، (ع ش : ٥٧/٦)

(٢) لَشَرْحِ الْكَبِيرِ (١٣، ٢٧٢، ٢٧٣) ، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٨، ٣٥٨)

(٣) أَيُّ : فِي شَرْحِ ، (وَقِسْطٌ بِالْعِيْمَةِ) ، (ش : ٢٦/٧)

(٤) فِي (ص : ٤٦٠)

إفراع

لثالث عليهما ، ولا (إفراع) لثلاث يؤذي لإرفاقهما معاً ؛ لأنها ' قد تخرج لسان
فريق عدم فريق ساسم ؛ لأنه مشروط بعنق عام

وفارق ماله هل ين ترؤخت . . فاست حرّ حال تروبحي ، فتروح في حرص
بأكثر من مهر المثل . فإن الثالث يؤرّع على الريادة على مهر المثل وفيه بعد ،
لأنه لا ترتبت بينهما .

وبما سم يؤرّع فيه حرص فيه كما لا يشرّع ، لأن العنق^(١) ثم معنق^(٢) سكاك
والبوريع لا يرفعه ، وعنق ساسم معلق بعنق عام كاملاً والبوريع يمنع عن تكميل
عنق عام فلا يمكن إعتاق شيء من ساسم

فإن سم تخرج من الثب غنق يقبضه ، أو حرخ مع ساسم عتق ، أو مع
بعضه غنق وبعض ساسم ؛ كما أذا ذلك كله كلامه في موضع حر

ويستثنى من الإفراع أيضاً^(٣) ما لو قال ثلث كل حرّ بعد موسى معنق من
كن ثلثه عند الإمكان^(٤) ، ولا فرعه ؛ كما سيذكره هي (العنق)^(٥)

وعلم مما تقرّر^(٦) أنه لو أوصى بأواع فعن الثلث عنها ورّع على قسمتها
وأحررها ؛ كإطعام عشرة وحمى آخرين إلى محل كذا والحق عنه

وبو أوصى ببيع كذا لزيد تعين ؛ أي وإن لم يكن فيه رفق به طاهراً فيما

(١) أي القرعة . (ش : ٢٧/٧) .

(٢) قوله (لا العنق) إلح تعديل للمعاري وبيان نوحيتها ، فقوله (وإست لم بورع)
إلح لأست الأخصر ولا بورع . إلح بإسقاط (إست) وإبداء (لم) بـ (لا) عطفاً على
قوله : (بورع) . (ش : ٢٧/٧)

(٣) أي . كاستثناء ما في المس . (ش : ٢٧/٧)

(٤) قوله (عند الإمكان) أحرار عما إذا كان عنه دين (ش : ٢٧/٧)

(٥) في (٧١٢/١٠) . وهي المطبوعات (كما سيذكره)

(٦) لعمه من مسألة تعليق العنق بالروح . (ش : ٢٧/٧)

ولو أوصى بعين حاصرة هي ثلث ماله وواقه عائب لم تدفع كلها إليه في حذر ، والأصح أنه لا تسلط على انصرف في الثلث أيضاً

بظهر ، لأنه قد يكون له في ذلك عرص ، فإن أبي^(١) يطلب الوصية ، إلا أن يقول^(٢) : وتتصدق شتمه ، يتأخ لغيره ، بخلاف ما لو أوصى بأنه يحج عنه^(٣) كذا فمضى فيه بتأخر عنه ، أي بوسعة في طرق لعمدة ووصول ثوابه إليه بحج عمر ولا كذلك شراء العبد

(ولو أوصى بعين حاصرة هي ثلث ماله وواقه) دبر ، أو (عائب) وليس تحت يد وارث (لم تدفع كلها) ولا يعطى فيما يظهر ، أحداً مما يأتي في انصرف وإن تمكر الفرق (إليه في الحال) لحوار تلف العائب ، فلا يحصل للورثة مثلاً ما حصل له .

(والأصح أنه لا تسلط) من غير إديهم (على انصرف) كاستخدام (في ثلث) من عمر (أيضاً) كثلثه الدين^(٤) لا خلاف فيهما ، وذلك لأن تسلطه بتوقف على تسلطهم على مئتي ما تسلط عليه ، وهو معدر ، لا حصول سلامه العائب ، فيكون له^(٥) .

ومن انصرف فيما مضى منه ثم نال له . صح ، كما علم مما مرّ تحرر رابع شروط لبيع^(٦)

(١) قوله - (فإن أبي) أي : منع ويد عن الاشتراء . كروي .

(٢) أي الموصي (ش ٢٧/٧٠)

(٣) ولضمير في قوله : (بأنه يحج) يرجع إلى ويد . كروي

(٤) في حقه يحطه (دين) بلاء واحد (نصري ٣٥/٣)

(٥) قوله (فكم -) أي : أحصى كم في المعنى ، أو انصرف كم في الترتبي ، أو في

لعين حاصرة كم في ع شر قوله (له) أي : للموصي له . انتهى ع ش . (ش :

٢٨/٧) ، وفي المعبرة المكية والوهية (تكون) مائة

(٦) في (٣٧٢/٤)

وَعَلَّمَ مِنْ قَوْلِي (دس) أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى ثَلَاثَ مَالِهِ وَنَهَ عَنِ وَدَسٍ دُفِعَ
بِمَوْصِي لَهُ ثَلَاثَ الْعِيرِ ، وَكُنَمَا بَصٌّ مِنَ الدِّينِ شَيْءٌ دُفِعَ لَهُ ثَلَاثُ

وَقَبَاسٌ مَا تَقَرَّرَ^(١) أَنَّ الْمَدِينِ لَوْ مَاتَ عَنْ تَرْكِهِ عَائِلَةٍ إِلَّا أَعْدَا أَوْصَى بِهَا
وَهِيَ بَخْرُجٌ مِنَ الثَّلَاثِ أَنَّ الْأَمْرَ تَوَقَّفَ إِلَى حُصُورِ عَائِلَةٍ ، لَا تُسَاعِدُ ثَلَاثُ
لَا عِيَالٍ فِي الدِّينِ ؛ بَطْرًا لِمُسْمَعَةِ الْعَرَمَاءِ ؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَرُورًا لِأَصْحَابِهَا بِبَيْعِهَا مَعَ
حَتْمٍ أَنَّهُمَا مَلِكُهُمْ بِتَقْدِيرِ سَلَامَةِ عَائِلَةٍ ، يَكُنْ أَحَدُ بَعْضِهِمْ مِنَ الْإِحْمَاعِ عَنِ
تَقْدِيمِ الدِّينِ مَعَ وَهْنِ التَّرَكَةِ بِهِ أَنَّهُ سَاعٌ ، ثُمَّ يَنْ وَصَلَ الْعَائِلَةُ . نَانَ بَطْلَانِ
السَّعِ ، وَالْأَفْلا ، وَاسْتَدَلَّ بِدَلِيلٍ مَعْرُوعٍ لَا يَدُلُّ إِلَّا لَشَيْءٍ بَطْلَانِ السَّعِ بِوَصُولِ
عَائِلَةٍ ، وَهَذَا لَا مَرَعَ فِيهِ ، وَبِمَا بَدَى يَطْهَرُ فِيهِ اسْرَاحٌ الْإِقْلَامُ عَلَى بَيْعِ
الْأَعْيَانِ الْمَوْصِي بِهَا فَكُلُّ تَلَفٍ لِعَائِلَةٍ

نَعَمْ ، لَوْ تَرْتَبَ عَلَى وَفْقِهَا صَرُورٌ حَوْفٍ نَفْسٍ أَوْ سَحْوَةٍ نَاعِيًا بِحَاكِمٍ وَخَفِظَ
ثَمَنُهَا بِبَيِّ تَشِيءِ الْأَمْرِ

وَأَفْتَى أَنَّ الصَّلَاحَ أَنَّهُ سَوَاعٍ الْحَاكِمُ مَالِ عَائِلَةٍ فِي دِيْنِهِ فَقَدِمَ وَنَصَلَ
بِدِينٍ^(٢) نَانَ بَطْلَانِ سَعِ الْحَاكِمِ ؛ كَمَا اعْتَمَدُوهُ خِلَافَ قَوْلِ الرُّوْيَانِيِّ بِنُصْبِ
سَعِهِ وَيُعْطَى الْعَائِلَةُ ثَمَنُ مَا دَعَا^(٣) وَإِنْ نَبَعَهُ الْقَمُولِيُّ وَقَدْ فَرَسَ بَعْضُهُمْ هَذَا^(٤)
لَا يُؤَافِقُ مَذْهَبَنَا بَلْ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ .

(١) أي . في الميزان والشارح . (ش ٢٨/٧٠) .

(٢) قوله . (وأنظر النسي) أي : أثبت بطلانه . كردي .

(٣) بحر المذهب (٢٥٨/٥)

(٤) أي . قول الروياني . (ش ٢٨/٧٠)

فصل

إذا طس المرص مخوفاً . ثم يتقد سرع راد على الثلث .

(فصل)

في بيان المرص المخوف والملحق به المقتضي كل منهما
للحجر عليه فيما زاد على الثلث
وعقبه بالصيغة : لما يأتي^(١)

(إذا طس المرص مخوفاً) لتولد الموت عن حسه (. لم يتقد) بفتح فسكون
فصم فمعجمه (سرع راد على الثلث) لأنه محجور عنه في الريادة لحق الورثة
قيل إن أراد عدم النفوذ باطناً . لم يُنظر لطف من سوحوده^(٢) وإن طساه
عيزه ، أو طهراً . خلف الأصح : من جوار تزويج المولي من أغنقت فيه^(٣) وإن
لم يخرج من الثلث : لأنها حرة طاهر ، ثم بعد موته إن خرجت من الثلث أو
أخر مورثه . استمرت لصحة ، ولا . ولا

وأجاب الركني بأن المراد بعدم النفوذ . الوقف : أي : وقف اللزوم
والاستمرار ، لا وقف الصحة : لتنظيم الكلام^(٤)

وقوله : (راد على الثلث) لا يثبت مع قولهم الذي فدغه : العبرة بالثلث عند
الموت لا الوصية ، فإن أريد الثلث عنده^(٥) لم يُنظر نظراً أيضاً^(٦)

(١) أي : قبل الصيغة (ش : ٢٨ / ٧) .

(٢) الضمير يرجع إلى المرص . هامش (ح) .

(٣) أي : المرص المخوف . (ع ش : ٥٩ / ٦) .

(٤) فصل قوله (تنظيم الكلام) أي : كلام ابن الأصح في الشرح كردي .

لشرامي (٦٠ . ٥٩ / ٦) أي : قولهم بعدم نفوذ سرع راد على الثلث ، وقولهم
بصحة تزويج من أغنقت . . (ع ش : ٦٠ / ٦) .

(٥) أي : الموت . (ع ش : ٦٠ / ٦) .

(٦) أنه الثلث عند الموت بل لكونه كذا حسب نفس الأمر : كما سوفي المرص لمخوف . وهو =

قال المحلل النفسي وكان ينبغي له أن يقول لم يتقد تسرع مسخر ، بل
لسرع لمعلق بالموت لا حذر عليه^(١) فيه ولو رد على الثالث ؛ لأن الاعتراض
بثالث عدد الموت ، وهذا إما تغرؤ بعد الموت ، وأما المسخر فثبت حكمه
حالاً فتخبر عنه فيما رد على الثالث انتهى

وفي جميعه^(٢) بطر ؛ كجواب الرركشي ؛ لأن وقف اللزوم الذي ذكره^(٣)
لا يتقد بطر ؛ كما هو واضح مما تقرّر في مسألة العيقه^(٤) ، وما ذكر^(٥) عن
لحلل عجبت مع ما تقرّر في الثالث أنه لا تغرؤ إلا بعد الموت مطلقاً^(٦) ، وفي
مسألة العيقه^(٧) أي ترؤخ حالاً مع كونها كل ما عداً بطهر ؛ من صحه
انصراف لأن فلا فرق بين لمسخر والمعلق

والذي يتدفع به جميع ما اعترض به عليه . أن كلاً من لامي^(٨) مبين لمراده مما
هو أن محله فيما إذا طرأ على العرض قاضع له من نحو عرق أو حرق ، فيثبت
إن كذا عرض محووق بقول حيزين . لم يتقد تسرع إذا عني لثالث حيث^(٩)
منجزاً كان أو معلقاً بالموت ، وإن كذا طسأه غير محووق وختم الموت عني نحو
فجاءة لكونه نحو جرب أو وجع ضرر من . بعد المسخر وإن زاد على الثالث حيث

= المشار إليه بقوله ، (أيضاً) . انتهى ، سيد عمر . (ش : ٢٩/٧)

(١) أي ، الآن . (ع ش : ٦٠/٦)

(٢) قوله : (وفي جميعه) أي : جميع ما اعترض به . كروي .

(٣) أي : الرركشي . (ش : ٢٩/٧)

(٤) أي : في قوله السبق (من حوار مرويح الزبي من أعنت فيه) . هامش (د)

(٥) قوله (وما ذكر) مع بالنصب عطف على (وقف اللزوم) (ش : ٢٩/٧) وفي

(ب) و (د) و (ح) و (ع) (وما ذكره)

(٦) أي : معلقاً أو مسجراً . (ع ش : ٦٠/٦)

(٧) قوله ، في مسألة العيقه (عطف على قوله (في ثلث) (ش : ٢٩/٧)

(٨) أي : في لنكاح ، من صحه مرويح العيقه لماره (ش : ٢٩/٧)

(٩) أي : حين الطرؤ (ش : ٣٠/٧) .

وإن برأ بعد

وإن طشة عبر مخوف فمات؛ فإن حبل على أمخه بعد، وإلا... فمخوف.

فانصَح : أن اعتار الثلث حين طرؤ القاطع لا يُحْدِثُ ما مر من غيره به بالموت ؛ لأننا لم نَعْتَرِهُ هنا إلا عند الموت

(فإن برأ بعد) أي بان بقوده من حين بصرفه في انكسر قطعاً شئ أن لا مخوف

ومن صدر عيشه عيش مدبوح لمرض أو حاية في حكم الموت بـ منه لعدم الاعتداد بقوله^(١)

(وإن طشاء عبر مخوف فمات) أي اتصل به الموت (فإن حمل على الفجأة) لكون المرض الذي به لا يتولد منه موت ؛ كحرب، ووجع عيب أو صرع

وهي^(٢) بصم الأول والمد وفتح فسكون ، واعتراضه بأنه لم يُنْعَفْ ، لا سكيره يرؤه حديث ، موت الضحاة أخلت أسف^(٣) أي لمر المسعد ، وإلا فهو راحة للمؤس ؛ كما هي رواية أخرى^(٤) (بعد) جمع سرعه

(وإلا) يُحْمَلُ على ذلك ؛ لكون المرض الذي به عبر مخوف لكنه قد يتولد عنه الموت ؛ كبسه أو حتى يوم أو يومين ، وكان لسرع قبل أن يغرق و اتصل الموت به^(٥) (فمخوف) فلا بعد ما راد على الثلث

(١) قوله (بعدم الاعتداد بقوله) لا في وصية ولا بصرف ، لا إسلام ولا بونه كردي

(٢) أي : الفجأة هاتش (خ)

(٣) أخرجه أبو داود (٣١١٠) ، وسهيم في السير الكبير (٦٦٤٤) ، وحمد (٨٢٠٦) عن عبيد بن خالد السلمي رضي الله عنه

(٤) أخرجه سهيم في السير الكبير (٦٦٤٦) ، وحمد (٢٥٦٨٢) عن عائشة رضي الله عنها ، عن سهيم في مجمع برزاند (٣٩٢٥) (وفيه عند الله من يريد بوصافي ، وهو مبروت) ، صحيح إسناده الحديث العمري في تاريخ (ج ١) (١٦١٧)

(٥) قوله (غير مخوف لكنه) لا حاجة إليه . (ش ٣٠ / ٧)

(٦) قوله (وبصر الموت به) أي بان ما قبل الغرق فهو غش (ش ٣٠ / ٧)

وَبُشْكِكَا فِي كَوْنِهِ مَخُوفًا لَمْ يَثْبُتْ إِلَّا بِطَبِيبَيْنِ حُرَيْنِ عَدْلَيْنِ

وفائدة لحكم في هذا " بأنه إن اتصل به الموت مخوف ، وإلا فلا أنه إذا خُرَّ عنه أو سقط من عالي مثلاً كان من رأس نعال ، بخلاف المخوف فإنه يَكُونُ مِنَ الثَّلَاثِ مطلقاً^(٢٢) ؛ كما تَقَرَّرَ .

(ولو شككنا) قبل لموت (في كونه) أي المرحص (مخوفاً) لم يثبت (كونه مخوفاً) إلا (به) قول (طَبِيبَيْنِ حُرَيْنِ عَدْلَيْنِ) مقولي الشهادة ، تتعلق حق الموصى له والورثة بذلك ، فسبعت الشهادة به ولو في حده ، كما عُلّقَ شيء بكونه مخوفاً .

واعتُرضَ اقتصاره على الحرية ، وحذفه الإسلام والتكليف ، وذكره العداء المعيبة عن الحرية . إن أراد بها عدائهُ الشهادة ويُخَابُ بأنه لو ذكر الحرية إسي أن المراد عدائهُ الشهادة لا الرواية ولا اعدائهُ الظاهرة

وَأَفْهَمَ كَلَامُهُ - أنه لا يَثْبُتُ بِرَحْلٍ وَامْرَأَسٍ ، ولا بِمَحْصَنِ السُّوَةِ ، ومحلّه في عمر علة باطية بامرأة

وَيُثْبِتُ قَوْلُ الطَّبِيبَيْنِ - إنه غيرُ مخوفٍ أيضاً^(٢٣) خلافٌ للمتولي ، وقد لا يبرُد عليه يرجع صمير (ثَبُتَ) إلى كُلِّ مِنْ طَرَفَيْ الشَّكِّ^(٢٤) .

أما لو اختلف الوارثُ ولمتزَعْ عليه بعد الموت سحو عرفي في لمرص فيصدق ثبتي وعلى الوارث السنة ، ويكفي فيها^(٢٥) غيرُ طبيبٍ إذا وقع لاختلاف

١١ أي في المرحص الذي طلبه غير مخوف ، بعد ظاهر مساقه ، كما نصه ما مر عن الشعبي
أن المشار إليه مطلق المرض . (ش . ٣٠ / ٧) .

٢٢ أي سواء خُرَّ عنه أو سقط من عالي (ع ش ٦٠ / ٦١) وعبرة بشرطي نعال عن الشراطيني (٣٠ / ٧) : (أي : سواء طرأ سحو حرّ أو لا) .

(٣) أي : كما يقبل قولهما في أنه مخوف . (سم : ٣١ / ٧)

(٤) وهذا . كونه مخوفاً أو غير مخوف (ع ش ٦١ / ٦٠)

(٥) أي : إليه (ش . ٣١ / ٧)

ومن المخوف قولج .

في نحو الخشي المطلقه ورجع الصرس^(١)

وبواخيف لأطباء رُخح الأعلّم ، فالأكثر عدداً ، فمن يُخسر بأه مخوف

(ومن) امرص (المخوف) لم يذكر حذّه لطول الاختلاف فيه بين الفقهاء

فقبل كل ما يُستعدّ سبه لموت بالإقبال على العمل الصالح ، وقيل كل ما انصرف به سموت ، وقل الماورديّ وبنعده كل ما لا يتداول بصاحبه معه الحياة^(٢)

وقال^(٣) عن الإمام وأقرّاه : ولا تُشرط في كونه مخوفاً عليه حصول سموت

به ، بل عدم تدريته^(٤) ، كالبرسام الذي هو وزم في حجاب القلب أو لكذب بضغفه أثره إلى الدماغ ، وهو المعتمد^(٥) وإن بارغ فيه من الرقعة^(٦)

فعلّم^(٧) . أنه ما تكثر عنه لموت عاجلاً وإن خالف لمخوف عند الأطباء

(قولج)^(٨) بصمّ أوله مع صمّ اللام وفنجهما وكسرها ، وهو أن تُعقد

(١) قوله (في نحو الخشي) الخ أراد نحو الحمى ورجع الصرس الأمر من المشهوره أي يعرفه كل أحد ، ففيه مكفي قول غير الطبيب ، لأن الناس كلهم فيها سواء من حيث المعرفة . كروي

(٢) لحاوي الكبير (١٠ / ١٢٠) ، الشرح الكبير (٧ / ٤٢) ، روضة الصائس (٥ / ١١٨)

(٣) قوله (ولا) الخ كذا لا عطف في نسخة معبره ، وفي بعض النسخ بدون عطف على قوله (ومن يذكر) إلخ (ش ٧ / ٣١) وفي (ح) و (ب) و (س) (قلا) بدون واو

(٤) الشرح الكبير (٧ / ٥١) ، روضة الطاليس (٥ / ١٢٥) .

(٥) أي ما علا عن الإمام ، من عدم اشتراط عليه الموت (ش ٧ / ٣١)

(٦) كناية إليه (١٢ / ١٧٥)

(٧) أي من الاختلاف المذكور . (ش ٧٠ / ٣١)

(٨) فإن الإمام العطف لشرسي في معنى المحتاج (٤ / ٨٣) : (وينعنه - أي . مرض قولج - أمور : منها التين والزبيب والميادرة إلى تسعته بالإسهال والقيء ، ويصره أمور : منها حبس الريح واستعمل الماء البارد) .

وَدَاتُ جَنْبٍ ، وَرُعَافٌ دَائِمٌ ، وَإِسْهَالٌ مُتَوَاتِرٌ ، وَدَقٌّ ،

تَحْلَاطُ الطَّعَامِ فِي بَعْضِ الْأَمْعَاءِ فَلَا تَرْتَلُ ، وَيَضَعُدُ سِسَهُ سَحَارٌ إِلَى الدَّمَاعِ
فِيهِبُكَ ، وَهُوَ أَقْسَمُ عِنْدَ الْأَطْيَاءِ ، وَلَا عَرَقَ بَيْنَ مَعْدِنِهِ وَعَمْرِهِ^(١)

(وِدَاتُ جَنْبٍ) وَهِيَ قُرُوحٌ تَخْدُثُ فِي دَاخِلِ الْجَنْبِ بَوَاحٍ شَدِيدٍ ثُمَّ تَنْفُخُ
فِي الْجَنْبِ وَتَسْكُرُ الْوُجْعُ ، وَدَلَّكَ وَقْتُ الْهَلَاكِ ، وَإِنَّمَا كَانَتْ مَحْوُوفَةً ، لِقُرْبِهِا مِنْ
الرُّئُوسَيْنِ الْقَلْبِ وَالْكَبِدِ .

وَمِنْ عِلَامَاتِهَا الْحُمَّى اللَّارِمَةُ ، وَشَدَّةُ الْوُجْعِ نَحْتِ الْأَصْلَاعِ ، وَصَبَقُ
النَّفْسِ ، وَالسَّعَالُ .

(وَرُعَافٌ) تَثَلُّبٌ أَوَّلُهُ (دَائِمٌ) لِاسْتِدْرَاجَةِ الْقُوَّةِ ، بِحُلَافٍ عَنِ الدَّائِمِ ،
وَيُظْهِرُ أَنَّ مَرَادَهُمُ بِالْدَّائِمِ الْمَتَّاعُ ، وَأَنَّهُ لَا مَدَى تَبَاعُهُ مِنْ مَصِيٍّ رَمَسٍ يُفْقِصِي
مِثْلَهُ فِيهِ عَادَةً كَثَرًا إِلَى الْمَوْتِ ، وَلَا يُضْطَرُّ بِمَا بَأْتِي فِي الْإِسْهَالِ ؛ لِأَنَّ الْقُوَّةَ
تَمَاسَكَتْ مَعَهُ بِحَوَالِيهِ ، بِحُلَافٍ الدَّمِ ؛ لِأَنَّهُ قَوَامُ الرُّوحِ

(وَإِسْهَالٌ مُتَوَاتِرٌ) أَيِ : مُسَابِعٌ أَبَاحًا لَدَلَّكَ^(٢) (وَدَقٌّ) نَكْسَرُ أَوَّلُهُ ، وَهُوَ دَاءٌ
يُصِيبُ الْعِلْتَّ وَلَا تَنْقُي مَعَهُ الْحَيَاةُ غَالِيًا

وَحَرَجٌ مِنْهُ اسْمٌ ، وَهُوَ دَاءٌ يُصِيبُ الرِّثَّةَ فَيَقْصُرُ الدَّمُ وَيَضْمُرُ فَيَبْسُ
بِمَحْوُوفٍ مَطْمَأً^(٣) ؛ لِامْتِدَادِ الْحَيَاةِ مَعَهُ عَالِيًا ، وَتَعْرِيفُهُ^(٤) بِمَا دُكِّرَ لَا يُؤَافِقُ تَعْرِيفَ
« الْمَوْحَرِّ » لَهُ أَوَّلًا بِأَنَّهُ قَرَحَةٌ فِي الرِّثَّةِ مَعَهَا حُمَّى دَقِيَّةٌ ، وَثَبَاتٌ بِأَنَّهُ قَرَحَةٌ فِي
الرِّثَّةِ يَلْزُمُهَا حُمَّى دَقِيَّةٌ ، وَهَذَا^(٥) هُوَ الصَّوَابُ ؛ كَمَا قَالَ الْعِلَامَةُ لِقَطْبِ الشَّيْبَانِي
وَمِنْ بَيِّنَةٍ

(١) رَجَعَ « الْمَهْلُ الْمَصْنَعُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْخَاءِ » ص ١١٠٨

(٢) أَيِ لِاسْتِعَاذَةِ الْقُوَّةِ بِشَعْرِ طَوِيلٍ أَيْدِي أَنْهَى عَمِّي (ش ٣٢/٧)

(٣) أَيِ ابْتِدَاءٌ وَدَوَامًا . (ع ش ٦٢/٦)

(٤) قَوْلُهُ : (وَتَعْرِيفُهُ) أَيِ : تَعْرِيفُ الْمَلِكِ كَرْدِي

(٥) أَيِ : الثَّانِي . (ش ٣٢/٧)

و نداء قالح ، وَخُرُوجُ الطَّعَامِ غَيْرَ مُسْتَجِيلٍ ، أو كان يخرج

وَيُمْكِنُ تَوْحِيهُ مَا ذَكَرَهُ الْعَقَّاهُ بِأَنَّهُمْ لَمْ يَرَوْا هَذَا لِاحْتِلَافِهِ عَثْرًا وَمَا يَخْتَلِفُ كَلَامُهُ مَعُولِينَ عَلَى تَفْصِيلِهِ عِنْدَ أَهْلِهِ ، إِذَا الدَّاءُ شَمِلَ لِلْأَمْرَيْنِ (١) ، سَوَاءٌ كَانَ الثَّانِي جُزْءًا أَمْ لَا زَمًا (٢) .

وظاهر المتن وغيره أن الدق ليس من الحميات ، وليس كذلك ، بل هو المراد من الحمى الدقية في كلام الأطباء ، وعزفها في «الموجز» بأنها التي تثبت بالأعضاء الأصلية ، فهي لا محالة تبقى رطوبتها وفيه (٣) أيضًا حتى لدق أكثر ما يكون استقالة أي عن حمى أخرى شقيها

وَيُمْكِنُ تَوْحِيهُ كَلَامِ الْعَقَّاهُ فِي الدَّقِ الْمَحَانِفِ ظَاهِرٌ لِكَلَامِ الْأَطْيَاءِ بِأَنَّهُ دَقُّ التَّثَبُّتِ أَعْظَمُ مَا يَكُونُ بِالْقَلْبِ ، فَاقْصُرُوا عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ أَشْرَفُ نَتِجَةِ الْأَعْضَاءِ الْأَصْلِيَّةِ

(ونداء قالح) وهو - أعني - انتاج عند الأطباء استرخاء عدم لأحد شقي البدن طولاً ، وعند العقهاء : استرخاء أي عصبه كان ، ومبنيه عند الرطوبة والبلغم ، ووجه الخوف في انتدائه أنها بهنجان حشيد (٤) فرثاً أصلاً (٥) حار (٦) مغري ، وذلك مستحب مع دوامه

(وخروج الطعام غير مسجل) لروا القوه الماسكة ، ويترجم من هذا الإسهاب ، لكن لا يُشَرْطُ تَوَاتُرُهُ ، فلهذا ذكره بعده (٧) (أو كان يخرج

(١) أي : الفرقة والحمى الدقية . (ش : ٣٢/٧) .

(٢) قوله (سواء كان ثاني) أي : حمى الدقة ، قوله (حر) أي : كما في تعريف (أو - أو لارماً) أي : كما في التعريف الثاني . (ش : ٣٢/٧) .

(٣) أي : «الموجز» (ش : ٣٢/٧) .

(٤) أي : في الانتدائه . (ش : ٣٢/٧) .

(٥) أي : الرطوبة والبلغم . (ش : ٣٢/٧) .

(٦) وفي المطبوعة المصرية : (الحر) بدل (الحار)

(٧) أي : خروج الطعام بعد الإسهاب . (ع : ٧٦٧) مصري بغير

بشدّة ووجع ، أو ومعه دم ، وحمى مطبقة ، أو غيرها

شدّة^(١) ووجع) ويُسمّى الرحير

وإفاده المصارع في حبر (كان) للكرار المراد به ختلف فيها لأصويون ، والتحقيق أنه يُعبدُه عرفاً لا وصفاً

(أو) نخرُح (ومعه دم) من عصو شريف ، كما نكد دون الواسر ، لأنه يُسقط القوة .

قد السكتي وماذا أصله ، من أن خروج شدّة ووجع أو ومعه دم إما يكون محوفاً إن صحّجه إسهالاً ولو غير متواتر . هو الصوات ثمّ سن هو ومن تبعه أن أصل سحة المصطب موافقة له أصله ، وإنما فيها إلحاق أشته على نكتته فوضّعه غير محله

وكل ذلك فيه بطر ، وكلام الأطباء مصرّح بأن الرحير وحده محوفاً ، وكذا خروج دم العصو الشريف^(٢) ، فالوجه أحداً مما أشرّث به (كان) حنل ما في المتن على ما إذا تكرر ذلك تكراراً يُعبدُ إسقاط القوة وإن لم تكرر معه إسهالاً ، وتُحمل كلامه أصله ، ومن تبعه على أنه إذا صحّجه إسهالاً نحو يومين لا يُشترط فيه ذلك التكرار ، فلا خلاف بين العارفين^(٣)

(وحمى) شديدة (مطبقة) بكسر الباء أشهر من فتحها ، أي لارمة لا تنزح بأن حاورت يومين ، لإدهابها حيث لا قوة الي هي دوام العبد ، فإن لم تجاورهما فقد مرّ حكمهما^(٤) .

(أو غيرها) من وزد تأتي كل يوم ، وعت تأتي يوماً وتقع يوماً ، وتنب تأتي

(١) أي : سرعة خروج . (عش : ٦٢/٦) .

(٢) راجع : لمهن ، اصباح في اختلاف الأنساج ، مسألة (١١٠٩) ، و (المعنى) (٨٤ : ٤) ، و (الهية) (٦٢/٦) .

(٣) انظر : المحرر (ص : ٢٧١) .

(٤) في (ص : ٥٤) .

الأربع

يومين وتُقلع في الثالث ، وحتى الأحويين تأتي يومين وتُقطع يومين ، وظاهر كلامهم : أنه لا فرق في هذه الأربعة بين طول رميها وقوتها

(إلا الربع) بكسر أوله ، كالنقبة ، وهي التي تأتي يوماً وتُقلع يومين ، لأنه يتقوى في يومي الإقلاع .

ومحلّه (١) . ثم ينصل بها الموت ، وإلا . فقد مرّ فيها تفصيل بين أن تكون الشرع قبل العرق وبعده (٢) .

وكذلك ، لأنك سمعتها اثنت : كما في ألسنة العامة ، لكن جمع عوثر . وخبرها لأول . أنه من ربع الإيس ، وهو ورود الماء في اليوم الثالث

وبقي من المحجوف أشياء ، منها جرح بعد لجوف ، أو على مقبلي ، أو محض كثير اللحم ، أو صحته صرّب شديد ، أو يأكل ، أو نورّم (٣)

وفي دَام أو صحته حلط ، ويظهر أن العبرة في دوامه بما مرّ في الإسهال لا الرعاف (٤) .

والرباء والطاعون (٥) ، أي - رميهم ، فتصرف لسانك كنههم فيه محسوس من اثنت ، لكن قتله في الكافي من وقع الموت في أمثاله واستخسنه الأذرع

وهو يُقنّد به - بتسليم عماده (٦) - إجماعهم حرمة دخول بلد الطاعون أو الرباء

(١) أي : استثناء الربع (ش : ٢٢/٧) .

(٢) هي (ص : ٥٤) .

(٣) نورّم : انتصح . المعجم الوسيط (ص : ١٠٢٧) .

(٤) في (ص : ٥٧) .

(٥) قوله (والرباء ، الطاعون) في الدميري : « في شامي يصاعون محجوف » حكاه د . ف . في سند ، أما في دفع في أسند : « فاشاها » فهو محجوف في ح . من لم يصبه في الأصح كردي

(٦) أي - اعتماد ما في « الكافي » من النقل - هامش (غ)

وَأَمْدَهَتْ أَنَّهُ يُلْحَقُ بِالْمَخُوفِ أَسْرُ كُفَّارٍ اغْتَدُوا قَتْلَ الْأَسْرَى ، وَالنَّحَامِ
فَنَابِ نِشْ مُكَافِئَتِهِ ، وَتَقْدِيمُ الْقَصَاصِ أَوْ رَجْمُ ، وَاضْطِرَابُ رِيحٍ وَهَيْجَانُ مَوْجٍ فِي
رَاكِبٍ سَمِيَةٍ ، وَطَقُّ حَامِلٍ .

وَالخُرُوجُ مِنْهَا لِعَبَرِ حَاجَةٍ ، أَوْ يُفَرَّقُ ؟ مُحَلٌّ نَظَرٍ ، وَعَدَمُ الْعَرَقِ اقْرَبُ .

(وَالْمَدَّهْ أَنَّهُ يَنْحَقُ بِالْمَخُوفِ أَسْرُ كُفَّارٍ) أَوْ مُسْلِمِينَ (اِغْتَدُوا قَتْلَ
الْأَسْرَى ، وَالنَّحَامِ قَتْلَ بَيْنِ) نِيرٍ أَوْ حَرْبِينَ (مُتَكَافِئِينَ) أَوْ قَرِيبِي التَّكَافُؤِ نَحْدَا
بِسَلَامٍ وَكُفْرًا أَمْ لَا (وَتَقْدِيمُ لَمْ) مَتَلِي سَحَوِ (قَصَاصٍ أَوْ رَحِمِ) وَلَوْ بِاقْرَرِهِ
(وَاضْطِرَابِ رِيحٍ وَهَيْجَانِ مَوْجٍ) سَجْمُ سَهْمٍ بِأَكْبَدُ ، لَتَلَارِمَهُمَا عَادَةً (فِي) حَقِّ
(رَاكِبٍ سَمِيَةٍ) سَحَرٍ أَوْ بَهْرٍ عَظِيمٍ ، كَالسَّلِّ وَالْمِرَاتِ وَبِئِ أَيْسَ سَاحَةِ وَفَرَّتْ
مِنْ أَسْرٍ ، عَنِ مَا اقْتَصَاءَ بِلَاغُهُمْ ، لِأَنَّ ذَلِكَ كُنَّ يُخَفُّ مِنْهُ الْمَوْتُ كَثْرًا ، بَلْ
هُوَ يَكُونُ لَا نَنْفَعُ فِيهِ دَوَاءٌ أَوَّلَى مِنَ الْمَرَضِيِّ .

وَخَرَجَ (اِغْتَدُوا) غَيْرُهُمْ ، كَالرُّومِ ، وَبِئِ لَالنَّحَامِ) الَّذِي هُوَ أَنْصَبُ
لِلْأَسْلِحَةِ ، مَا قَلَّ وَبِئِ تَزَمُّوا بِالشَّابِّ وَالْحَرَابِ ، وَبِئِ مُتَكَافِئِينَ) الْعَدَةِ ،
بِحِلَافٍ مَعْلُومَةٍ ، وَبِئِ تَقْدِيمٍ) لِذَلِكَ الْحَسَنِ لَهُ

وَبِئِ شَعْلُ مَثْنَةٍ^(١) فِي وَحْوِ الْإِبْيَاضِ بِأَوْدِيَةٍ وَبَحْرِهَا ، حَتَّى أَطْلُ بِحَمَطٍ مَالِ
الْأَدْمِيِّ عَنِ الضِّيَاعِ .

وظَاهِرٌ تَعْبِيرُهُمْ بِالتَّقْدِيمِ لِلْقَتْلِ أَنَّ مَا قَبْلَهُ وَلَوْ بَعْدَ الْخُرُوجِ مِنْ الْحَسَنِ إِلَيْهِ
لَا يُغَيَّرُ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ، بَعْدَ سَبَبٍ حَيْثُ ، وَأَنَّهُ بَعْدَ التَّقْدِيمِ لَوْ فَاتَ بِهِمْ مَثَلًا
كَانَ سَرْعُهُ بَعْدَ التَّقْدِيمِ مُحْسُوبًا مِنْ أَثَلْتِ ، كَالْمَوْتِ أَيْمَ الطَّعْنِ بِغَيْرِ لَطْعُونِ
(وَطَلَى حَامِلٍ) وَبِئِ تَكَرَّرَتْ وَلَادَتُهَا ، لِعَظَمِ حَظِّهِ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَ مَوْنُهَا مِنْهُ
شَهَادَةً

(١) راجع "معجم الصحاح في اختلاف الأئمة" مسأله (١١١)

(٢) قوله (واستعمل) أي محسن، وقوله (منه) أي لتقديم (عش ٦ ١٣)

وبعد الوصع ما لم تفصل المشيمة

وصيعها أو صنت

وخرج به نفس الحمل ، فسن محوف ، ولا أثر لثولد الطفل محوف
فيه ؛ لأنه ليس بمرص

وبه " فارق قولهم " لو قل الحراء " إن هذا المرص غير محوف كمن يولد
فيه محوف لا يدر " كان كسمحوف

وبعد الوصع (لو لم يولد محفياً) ما لم تفصل المشيمة) وهي التي تُقَبَّح
بمساء بخلاص ؛ لأنها تُشغ الحرج لوصل إلى الحوف ، ولا حوف في بناء
عنق و مصعب ، بخلاف موت الولد في الحوف

فإنه قد انفصلت المشيمة فلا حوف ، ومحلله " لو لم يخلص من الولادة
خرج أو صرداً شديداً أو ورم ، ولا " فحتى يزول " (٢)

لركن الرابع " لصيبة ، وفصل بينه وبين الثالث " بعد في هذا الفصل والذي
قله ؛ لأن لهما ماسة بما ذكره قبهما ؛ من الإجارة في الوصية للوارث ، ومن
كون الموصى به قد يشع الثلث وقد لا ، وقد يكون في المرص وقد لا ، قدئل
بهما " " ليتفرخ مدخل لرباع ؛ لصعوبته وطول الكلام فيه .

وصيعها) أي : لو وصية ما أشعر بها من بطن أو نحوه ؛ ككتابه وشارة "١
صريحاً كان أو كتاباً .

فمن الصريح (أو صيب) فما أفهمه تعريف الجرايب "٢ من الحصر غير

(١) أي : بقوله : (لأنه ليس بمرص) (ع ش : ٦٤ / ٦)

(٢) أي : بحر الحرج الحاصل من الولادة ، (ش : ٢٤ / ٧) .

(٣) هو ما ذكره المصنف قبل بقوله (وتصح بالحمل ويسترد) إيج (ع ش : ٦٤ / ٦)

(٤) قوله (قدئل) في الركن الثالث (بهما) أي : ما في هذا الفصل وما في الذي قبله (ش :
٣٤ / ٧)

(٥) وفي المطبوعات (كإشارة وكتابة) .

(٦) قوله (فما أفهمه تعريف الجرايب) أي : ابتداء والحر ، يعني تعريفهما من على حصر =

له نكد ، أو اذفغو إلهه ، أو أعطوه بعد موتني ، أو جمعته له ، أو هبته
بعد موتني ، فهو قصير على

مرد (له نكد) وإن لم يقل بعد موتني ، موضعها شرعاً بدل (أو اذفغوا
إلهه) كذا (أو أعطوه) كذا ، وإن لم يقل من مائي على المعمد ، و
وهبته ، أو حوته ، أو منكته كذا ، أو بصدقت عنه نكد (بعد موتني) أو
بحوه لا يبي^(١) ، رجع لما بعد (أوصيت) ، لم تدل بإيهم رجوعه له ، نكلاً
على ما عرف من ساقه أن (أوصيت) وما شئت من موضوعه نكد^(٢)

، أو جمعته له ، أو هوله بعد موتني (أو بعد عبي) ، أو أن فصي الله
عبي ، وأراد صوت ، ولا فهما لغوي^(٣) ، ودئت لأن يصفه كل من يحب
صيرتها بمعنى وصية

وكانت حكمة تكريره (بعد موتني) اختلاف ما في سباقه ؛ إذ الأول
محضر أمر ، والثاني لغظه لفظ البحر ومعناه الإثاء

وزعم : أنها^(٤) لو تأخرت لم تعد للكل ؛ لأن العصف به (أو)
ضعف ، كما يعلم مما مر في (الوصف)^(٥)

فلو اقتصر على (بحر) وهبته له .. فهو هبة باجرة ، أو على بحر
ذفغو إلهه كذا من مالي هو كليل يرتفع بحر الموت ، وفي هذه

بعد في حبه نكد غير مرد كردي وقال ع ش (٦٤ / ٦) رفوه ١ ، تعريف
بحراني ٢ ، صعب ٣ ، وصب ٤ ، وتعريف الأول بالإضافة و الثاني بالعمد ، لأن
نكته د بدنها صعب صارت عمداً على ما هو مقرر في محله

قوله (أو بحوه) أي (من فوه) (بعد عبي) ، مع (ع ش ٦ / ٦٤)

٢ بي . تنطق بعد الموت . (ع ش ٦ / ٦٤) .

٣ فوه (ولا أي) وسم يرفه (بعد عبي) ، وقوله (إن فصي الله) مع
الموت (فهما) أي . هناك القولان (لغو) . (ش : ٣٥ / ٧)

(٤) أي قوله . (بعد موتني) . هامش (ك)

(٥) في (٦٤ / ٦) وما بعدها

وتعتقد بكايه ، والكايه كايه

بها ولللهية الناجرة فافقر ليه ، وه^(١١) يبرؤ برحمتي السكي انه صريح ، وعلى
الاول : لو مات ولم تعلم بيته بطل ، لان الاصل عدمها ، والافرز هه عز
مات : لأجل قوله : (مالي) بطير ما مرة^(١٢)

(وتعتقد بكايه) وهي ما احتمل الوصية وعيرها ، كقوله عشت هه
به^(١٣) ، او عدي هه ، كلع^(١٤) بل أولى

وفي قوله هه صدقة بعد موتي على فلاه مثلاً انكايه لبث في الوصية^(١٥) ،
لان هه صريح فيها ، بل في قوله صدقة ، لاحتماله بملك وانوقف ، بل حين
ما أراد به بطل ما لم يؤمر لو ادث بالحب انه لا يعلم إرادته فكل شخص
مدعى انه أراد املك او انوقف ، ويعمل به حسب

وصرح جمع مأخوون صحة قوله لعديه إذ مث . فأعط فلاه ديهي
سدي عيث ، أو ففرقه على الفقراء ، ولا ثقل قوله في ذلك^(١٦) ، بل لا بد من
بيته به .

(والكتابة) بالاء (كايه) فتعقد بها مع الية ونو من سطي ، ولا بد من
لا عترف بها^(١٧) بطقاً منه أو من وارثه وإن قال هه حطي وما فيه وصيي
وسس لبث هه التحمل حتى نقرأ عليه الكات ، أو نثول أبا علم بما فيه وقد

(١١) ي بوله (لاحتماله) بح (ش ٣٥/٧) .

(١٢) ي في لونه (لبث لان بوله) مدعي (صريح ...) إلخ . هامش (خ) .

(١٣) بوله (عيث هه) ، لأنه محتمل التحمل للملك بالوصية والتعيين للإعارة . كودي

٤) ي في انعقادها بها بالكناية (ع ش : ٦٥/٦)

٥) ي وكايه سدي نوصيه في قوله هه (بح هامش (ح)

(٦) ي لا يفسر قوله هه في ثلث قال له . ما م . عطف (ح (س ٣٦/٧)

بصرفه بغير

(١٧) أي ، الية ، (ع ش ٦٥/٦) .

وصيت به^(١)

وإشارة من عتق لسانه يعني أن يأتي فيها بمصطلح الأحرار ، فإن فهمها كل واحد فصرحة ، وإلا فكسرة ، ومرث أن كسرة^(٢) لا تدفها من بية ، وأنه يكفي الإعلام بها بإشارة أو كتابة .

ولو قال : كل من ادعى عليّ شيئاً ، أو : أنه وقى^(٣) مالي عنده فصدقوا بلا حجة . . . كَانَ وصية على الأوجه ، فإن قال في الثانية : صدقوه بيمينه بلا شبهة لم يكن وصية على الأوجه أيضاً ؛ لأنه لم يسمع له بشيء ، وإنما فزع منه بحجة يد حجه ، وهذا محال لأمر الشارح فليكن لعوا وتكلفت لسه

فإن قلت : لا يكون وصية لمن ادعى الوفاء وحلف ؟ قلت : ليس هذا وضع لوصية ولا قرب منه فلم تجعل عليها ، سواء أعتش العرفاء أم أخذتهم ، فما وهمه كلام أبي زرعة - من أنه إذا عتس العريق وفذر مدغده كان وصية بعيداً جداً ؛ بل مرزبه أن اشراط اليمين إعراص عن الوصية بكل وجه ؛ كما هو ظاهر

وفي « لأشرف » : لو قال المريض ما يدعيه فلا فصدقوا ، فمات .
وقد سحر حديثي هذا إقراراً بمجهول وبعبئة المورثة ، وسكت عليه الرركشي وعنده وجه مظهر ؛ لأن قوله (ندعيه) نردف منه ، ولأن أمره لعبه بتصديقه

(١) قوله (أو بقول) : ان عدم بقاءه وقد وصيت به ، صيرت على قوله (وقد أوصيت به)
وبشبهه من سحر (ش ٣٦٦) وفي (ب) و (ا) و (ب) و (ص) و (د)
(وقد أوصيت به) غير موجود

(٢) قوله (كسرة) : أي من الأحرار (ع ش ٦٥٦) وفي (ح) و (ط) و (ع)
المصرية . (كسرة) بدل (كسرة)

(٣) قوله (وقى) : أي مالي عنه ، أي أوصل المصداق عتق على قوله (وقى) (هـ ش ح)
وفي (ب) و (د) و (ط) و (ع) والمطبعة المصرية والمكة : (وقى) .

وإن أوصى لعير فعني كالفقراء . لرمث بالموت بلا قنوب ، أو بفعل
شُرط القول

لا يفصي أنه هو مصدقه . فهو قيل إنه وصته أصلاً^(١) لم ينعد^(٢)
أو ما في حريته^(٣) فضته كنه . . كان إقراراً بالنسبة ؛ لما علم أنه فيها وفته .
(وإن أوصى لعير معين) يعني لعير محصور (كالفقراء . . لرمث بالموت
بلا) شُرط (قول) لتعذره منهم ؛ ومن ثم لو قال الفقراء محل كذا ،
وانحصروا بأن سهل عادة عدّهم يعني قولهم ووجبت نسوة سهم
ولو ردّ غير المحصورين . . لم يردّ ردّهم ؛ كما أفهمه قوله (لرمث
بالموت) .

ودعوى أن عدم حصرهم يندزم عدم تصور ردّهم . ردّ بأن المراد بعدم
الحصر كثرتهم بحيث تشق عادة استعائهم ، واستعائهم ممكن ويلزم منه تصور
ردّهم وعليه فالمراد بعير قولهم . . تعذّره عاناً أو باعصاراً من شأنه
ويجوز الاقتصار على ثلاثة من غير المحصورين ، ولا تجب نسوة سهم
(أو) أوصى (لمعين) محصور ، لا كالعلوية ؛ لأنهم كالفقراء (اشترط
القول) منه إن تأخّل وإن كان العكس لعيره ؛ كما مر في الوصية للفقير^(٤) ، وإلا
فمن وليه أو سيّده أو باصر المسجد على الأوجه ، بخلاف نحو الحيل المسببة
بالثغور لا تخنخ لقول ؛ لأنها شئة الجهة العامة

ولو كانت الوصية للمعين بالعتي ؛ كأغبقوا هذا بعد موتي ، سواء أول عني
أم لا . سم شُرط قوله ؛ لأنّ فيه حقاً مؤكداً لله فكان كالجهة عامة ، وكذا

١ أي كفّره (من ادعى علي شئ فصدّوه) (سنن ٣٦٧)

٢ رجم ؛ لمهل لصاح في اختلاف الأشباح ؛ مسألة (١١١١)

٣ عطف على قوله (من ادعى علي شيئاً) (إيج سنن ٣٦٧)

(٤) في (ص : ٢٢)

ولا يصح قول ولا رد في حياة الموصي .

لمتنز ، بحلاف أو صحت له برفعه ؛ لانتهاء هذه الصيغة القول
وبهذا التفصيل في (١) الناظر إلى أن الأول تحرير والثاني (٢) تمليط فاروق
ما مر في المسجد (٣) ، لأنه تمليط لا غير ، فمسه القول مطلقاً (٤)
(ولا يصح قول ولا رد في حياة الموصي) ولا مع موته ؛ إذ لا حق له إلا بعد
الموت ، فليس رد حينئذ (٥) القول بعد الموت وعكسه ، محالهما بعد
الموت .

نعم ؛ يقول (٦) بعد الرد لا بعد ، وكذا الرد بعد القول قبل القصر أو بعده
على المعتمد

ومن صريح الرد رد دنتها ، أو لا قتلها ، أو أنطنتها ، أو أنعتها
ومن كتاباته : نحو : لا حاجة لي بها ، وأنا غني عنها ، وهذه لا يلتقي ،
فما نطهر

قل الرزكشي وظاهر كلامهم أن المراد بقول المعطي ، وثبته الاكتفاء
بالفعل وهو الأحد كلفده انتهى ، وسبقه إليه القموني فقال في الرهن يكفي
التصرف بالرهن وبحود وكلاهما (٧) ضعيف
والمرق بين هذا والهدية ونحو الوكيل واضح ؛ إذ الفضل للإكرام الذي استلزمه

(١) أي القول وصيه به ، وكذا يصير في قوله لاني (فاروق) (ش : ٣٧ / ٧)

(٢) قوله (أن لآل) أي قوله عتبه هذا بعد مومي مثلاً ، وقوله (وثاني) أي قوله
أوصيت له برفعه (ش : ٣٧ / ٧)

(٣) إشارة إلى قوله (أو ناظر المسجد) ، هامش (خ)

(٤) أي سوء قال أعطاه كذا لمجد كذا بعد موته ، أو قال أوصيت كذا بمجد كذا
(ش : ٣٧ / ٧)

(٥) أي ، في الحياة أو مع الموت (ش : ٣٧ / ٧)

(٦) قوله (نعم ، يقول) إيج لا موقع لامتدراك (ش : ٣٧ / ٧)

(٧) أي قول الرزكشي وقول القموني . (ش : ٣٧ / ٧)

وَلَا يُشْرَطُ بَعْدَ مَوْتِهِ أَمْوَزُ

فَإِنْ مَاتَ الْمُوَصَّى لَهُ فَتَنُهُ بَطُلَتْ ، أَوْ بَعْدَهُ فَيَقْبَلُ وَارثُهُ

«هذه عادة يقتضي عدم الاحتياج للعط في القول ، ولا كذلك ها ، وبحو الوكالة لا يقتضي تملك شيء فلا يشبه ما ها ، وإما يشبهه الهة^(١) وهي لا بد فيها من القبول لعطاً

(ولا يشترط بعد موته المور) في القول ؛ لأنه إما يشترط في عقد حجر يتقبل قبوله بإيجابه .

نعم ؛ نلزم الولي القول أو الرد فوراً حسب المصلحة ، فإن امتنع مما اقتضته لمصلحة عادة ، انغرل ، أو عذولاً قام القاضي مقامه

والأوجه صحة الافتصار على قول البعض ، لأن المطابقة بين الإيجاب والقبول إنما هي في البيع وما أتفق به كالهبة ، والوصية ليست كذلك^(٢)

(فإن مات الموصي له قبله) أي قبل موت الموصي ، وكذا لو خات معه (. . بطلت) الوصية ؛ لعدم لزومها وأبطلتها للزوم حيث (أو بعده) أي : بعد موت الموصي وقبل القبول والرد . . لم تبطل

(فيقبل) أو يرّد (وارثه) ولو الإمام فيس يرثه بيت المال ، لأنه^(٣) خليفته ؛ ومن ثم لو قبل . . قضى دين مورثه منه^(٤)

ويؤخذ منه^(٥) . أن وارث الموصي له لو كان وارثاً للميت دون مورثه لم

(١) أي : يشبه ما ها الهة . (ش : ٢٧/٧) بصرفه يسير .

(٢) رجع : المهر لصاح في خلاف الأشباح : مسألة (١١١٢)

(٣) أي : الوارث ، (ش : ٢٨/٧)

(٤) قوله (ومن ثم لو قبل) أي : الوارث ولو إماماً ، قوله (قضى دين مورثه) أي : الموصي به ، وقوله : (منه) أي : الموصي به . (ع ش : ٦٦/٦ - ٦٧)

(٥) أي : من قوله : (لو قبل . . إلخ) . (ش : ٢٨/٧)

وهل

يَكُنْ وصية لوارث ، لأن العبرة في كونه وارثاً بيوم الموت ، كما مر^(١) ، فلا يطرأ
للقبول ، لما تقرّر^(٢) أنه مبيّن لاستقرار ملك الموصي له بالموت ، ولأنه^(٣) لم
يملك له من جهة الوصية بل من جهة إرثه للورث وهما جهتان مختلفتان
ويترتب ولي الوارث الأصلح من لقوب والرد ، بطريق ما مرّ آنفاً^(٤)

وقد يتحالفان . أعني قول الموصي به وقوب وارثه - فيما إذا أوصى به
موتيه ، فإنه إن منه هو ورث منه^(٥) ، أو وارثه حجب^(٦) الموصي به عنه ،
كأخي الأب ، أم لا ، كأخي الولد . فلا يرث للدور ، لأنه إن حجب بطل
قبوله فتتخلّ عنه بولد فلا يرث ، فأدّى إرثه لعدمه ، وإن لم يتخلّ عنه
فكذلك^(٧) : إذا لم يرث لخرج أخوه عن أهلية القبول في النصف ، ولا يُمكن
أن يتخلّ الولد الموصى به ، بتوقيفه على إرثه الموقوف على عتبه المتوقف على
موته ، فتقف قبوله على قبوله ، وهو محال .

وإذا اقتصر^(٨) القبول على النصف ففي نصفه رقيقاً ، ومن نقصه رقيقاً
لا يرث .

(وهل) جرى على المعروف في استعمال (هل) في مقام طلب التصور الذي

(١) في (ص : ٣٠) .

(٢) أي في يوم لمصاف الانبي (أظهرها) لثالث (فكان الأحسن) لما يأتي (ش : ٣٨/٧)

(٣) قوله (ولأنه) أي عطف على (لأن العبرة) ، مع ، ولصير للمعنى الموصى به (ش : ٣٨/٧)

(٤) قوله (بطريق ما مرّ) أي في قوله (قلت لأن قوله « هل ») مع كردي

(٥) أي . عتق الولد وورث من الموصى به . (ش : ٣٨/٧)

(٦) أي سواء حجب . . . إلخ . (ش : ٣٨/٧)

(٧) أي : بطل قبوله . (ش : ٣٨/٧) .

(٨) قوله (وإذا اقتصر) أي اقتصر بوارث بقوب (على نصف) أي نصف الولد كردي

هو محلُّ الهمزة في مثل هذا المصنف ؛ ولذا أتى في خبره بالعطف بـ (أم)
مما سبب للهمزة لا بـ (هل) فإنه إما يُعطف في خبرها بـ (أو)

هذا كله إن قلنا بما فيه صاحب « لمعبي » وحرى عنه صاحب « تنقيص »
وشارحو كلامه^(١) أن الهمزة في نحو زيد في دار أم عمرو ؟ وأريد في دار أم
في المسجد ؟ لطلب التصور^(٢) .

ثم على ما حققه السيد أن همزة في نحو هذين لطلب التصديق ؛ لأن
سائل متصور لكل من زيد وعمرو ، وللدار والمسجد من جواب سؤاله ، وبعد
الجواب لم يرد له شيء في تصورهما أصلاً ، بل بقي تصورهما على ما كان ،
والحاصل بالجواب هو التصديق ؛ أي الحكم الذي هو إدراك أن شيء إلى
أحدهما^(٣) بعينه واقعة أو لا . (هل)^(٤) في كلامه باقعة على وضعها من طلب
تصديق الإيجابي أو السببي ، خلافاً لمن فهم فيه^(٥)

و (أم) في كلامه منقطعة لا متصلة^(٦) ، ولا مانع من وقوعها في خبر (هل)
شبهها له بوقوعها في خبر الهمزة التي بمعناها .

(١) ومي (ت ٢) و (ح) والطبوعة المكية : (وشارحو كلامه)

(٢) في نسخة به في المثال الأول ، ونسخة في المثال الثاني (ش ٣٩٧) وراجع
إلى الليث ١ (٢١ / ١) .

(٣) قوله (إلى أحدهما) أي في المثال الأول وبأحدهما في المثال الثاني (س
٣٩ / ٧) .

(٤) جواب (أم) هامش (ك)

(٥) قوله (من فهم فيه) أي من ابن هشام ومن بعده ، وقوله (فيه) أي في تصديق السبي
ففيه فساد بـ (هل) طلب التصديق لإيجابي فقط (ش ٣٩ / ٧)

(٦) قوله (أو في كلامه) إن أراد في كلام المصنف فهو في عنه ليعد ؛ لا بسبب كلامه
إلا المتصلة ؛ لأن المعنى على طلب التبيين لا لإحداث ، وهو نحو في قوله أظهر
سبب (أنهم لا أن يكون في هذه نسخة بعيدة وبأخير انتهى سم بي والأصل
متصلة لا منقطعة . (ش ٣٩ / ٧)

يُضِثُ الْمُوصِي بِنُحُوبِ الْمُوصِي ، أَمْ يَقُولُ ، أَمْ مُوقُوفٌ ، فَإِنْ قِيلَ : بَلْ أَنَّهُ
مِثٌّ بِالْمَوْتِ ، وَإِلَّا : بَلْ لِلْوَارِثِ ؟ أَقُولُ : أَظْهَرُهَا : ثَالِثٌ ، وَعَلَيْهَا شَيْ
ثَمَرَةٌ وَكَسَبٌ عِدَّ حَصْلًا بَيْنَ الْمُؤَبِّ وَتَعْوَبٍ ، وَبَقِيَّةٌ وَفَطْرَةٌ .

(مِثٌّ الْمُوصِي لَهُ) الْمَعِينُ الْمُوصِي بِهِ الَّذِي لَيْسَ بِإِعْقَابِي (مَمُوتِ
الْمُوصِي ، أَمْ يَقُولُ ^(١) ، أَمْ) الْمِثُّ (مُوقُوفٌ) وَمَعْنَى الْوَقْفِ هَا : عَدَمُ حُكْمِ
عَلَيْهِ عَمَّا الْمَوْتِ شَيْءٌ (فَإِنْ قِيلَ : بَلْ أَنَّهُ مِثٌّ بِالْمَوْتِ ، وَإِلَّا) يَقُلُ : بَلْ رَدُّ
(بَلْ) أَنَّهُ مِثٌّ (لِلْوَارِثِ) مِنْ حَيْثُ الْمَوْتِ ؟ (أَقُولُ : أَظْهَرُهَا : ثَالِثٌ)
سَعْدٌ حَبِيبُهُ لِلْمِثِّ مَضْمُونًا ^(٢) ، وَلِلْوَارِثِ مِنْ حُرُوجِ الْوَصِيَّةِ ، وَلِلْمُوصِي بِهِ ،
وَإِلَّا ^(٣) . . . لِمَا صَحَّ رَدُّهُ ، فَتَعَيَّنَ الْوَقْفُ .

(وَعَلَيْهَا) أَيِ الْأَقْوَالِ ثَلَاثَةٌ (تَسِي الثَّمَرَةَ وَكَسَبَ عِدَّ حَصْلًا) لَا قِلَاقَةَ
فِيهِ ، لِأَنَّ بَعْرِيفَ (ثَمَرَةٍ) حَيٌّ فَسَوَى لِنَسْكِزِ فِي (كَسَبِ) ، وَوَقَعَ حَيْثُ
(حَصْلًا) صِفَةً لَهَا مِنْ غَيْرِ إِشْكَابٍ فِيهِ (بَيْنَ الْمَوْتِ وَالْقَوْلِ) وَكَذَا بَقِيَّةُ الْفَوَائِدِ
بِحَاصِلِهِ حَيْثُ (وَبَقِيَّةٌ وَفَطْرَةٌ) وَغَيْرُهُمَا مِنَ الْمُؤَبِّ

فَعَلَى الْأَوَّلِ لَهُ ^(٤) الْأَوَّلُ وَعَلَيْهِ الْآخِرَانِ ، وَعَلَى الثَّانِي : لَا ، وَلَا قِيلَ
الْقَوْلِ ^(٥) ، بَلْ لِلْوَارِثِ وَعَلَيْهِ .

وَعَلَى الْمَعْتَمِدِ هِيَ مُوقُوفَةٌ ، فَإِنْ قِيلَ : فِيهِ الْأَوَّلُ وَعَلَيْهِ الْآخِرَانِ ،
وَإِلَّا : فَلَا ، وَإِنِ ارْتَدَّ : فَسَوَى ثَمَرَةِ الْمَوْتِ لِلْوَارِثِ ، وَبَيِّنَتْ مِنَ الْبُرْكَهِ ، فَلَا
يَسْتَعْنُ بِهَا دِينَ

(١) فِي الْمَطْرُحَاتِ : (أَوْ) مِثٌّ (أَمْ)

(٢) أَيِ : قَبْلَ خُرُوجِ الْوَصِيَّةِ وَبَعْدِهِ . (ش : ٣٩ / ٧) .

(٣) أَيِ : وَإِنْ كَانَ مِثًّا لِلْمُوصِي لَهُ . (ش : ٣٩ / ٧)

(٤) قَوْلُهُ (مَعْنَى الْأَوَّلِ) أَيِ : مِثٌّ الْمُوصِي لَهُ بِالْمَوْتِ ، وَقَوْلُهُ (بِهِ) أَيِ : لِلْمُوصِي لَهُ
(ش : ٣٩ / ٧)

(٥) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مُوَضَّوعُ الْمَسْأَلَةِ . (ش : ٣٩ / ٧) .

وَتُعَذِّبُ الْمُوصَى لَهُ نَسْفَهُ إِنْ تَوَقَّفَ فِي قَبُولِهِ وَرَدَّهُ

نفيه عزَّ في الوقف المرق من الواقع والمسحفين في أنَّ المدار فيه^(١)
على تأخير وعدمه ، وفيهم^(٢) على الموحود وعدمه

وحسب قلو أوصى سجله فهل المؤثر عند الموت بركة ، كما قل ، ثم به
لواقف ، وغيره^(٣) للموصى له وإن نزل قبل الموت ، أو أنَّ ما وجد عند الموت
تركة نثر أو لا ، وما حدث بعده للموصى له^(٤) كل محتفل ، والأقرب هنا
الثاني

وَيُثْرَقُ سَه^(٥) ويس الواقف بأن المملك ثم الصيغة وحدها فغيرنا حال
شمة عندها ، كاسع ، وهذا لا اعتبار بالصيغة ، لأن وقت الفصول وتعليق سم
يدخل بها ، بل بالموت بشرط الفصول ، فاعتزناه واعتزنا وجود الثمرة عنه
فكون تركة ، وبعدة^(٦) فتكون وصية

(ويطلب) يصح ماؤه للماعل وتصير للعبد ، وللمعول فهو^(٧) لكل من
صحت منه المطالبة ، كالوارث أو وليه والوصي (الموصى له بالنعقة إن توقف
في قوله ورده) فإن لم يقتل ولم يرث . . خيره الحاكم بينهما ، فإن أتي . . حكم
عليه بالإطاف ، كمنحجر أفسح من الإحياء

وقصة العتي - حريان ذلك^(٨) على كل قول واستشكل جريانه على
شبه^(٩) بأن المدك لغيره فكيف يطالب بالعمه^(١٠) وقد يؤجّه . بأن مطالبه بها

(١) أي . الواقع واستحقاقه . (ش : ٤٠/٧) .

(٢) أي . المستحقين . (ش : ٤٠/٧) .

(٣) قوله ، (وغيره) عطف على (المؤثر) . (ش : ٤٠/٧) .

(٤) أي ما هام من الوصية . (ش : ٤٠/٧) .

(٥) قوله (وبعدة) أي الموت ، عطف على (عنه) (ش : ٤٠/٧) .

(٦) يعني الطلب المفهوم من (يطالب) (رشدي ٦٧/٦) .

(٧) أي قول المصنف (ويطلب) إلح انتهى معني (ش : ٤٠/٧) .

(٨) هو قول المصنف . (أم يقوله) . (ع ش : ٦٧/٦) .

وسيلة لمصل الأمر بالمول أو الرد ، فحذر لذلك

وهذا^(١) يُحدث أبصاً عن مريح ابن الرفعة على قول الوقف وحبس النفقة عليهما^(٢) ، كاشف عقداً على امرأه وحمل السابق

وفرق السبكي بأن كلاهما^(٣) معترف بوجوب النفقة عليه ، وليس متمكناً من دفع الآخر ، بخلافهما^(٤) هنا . ويردّه^(٥) ما مرّ في حيار السج أنهما يطاردان على المول بالوقف مع فقد نظير ما ذكره عن الاعتراف^(٦) ، فعلم أنه ليس هو^(٧) السبب في مطالبتيهما .

ولكلام في المطالبة حالاً^(٨) ، أمّا بالنسبة للاستقرار فهي على الموصى له إن قل ، ولا فعلى الوارث وفي وصية النملك^(٩)

أما بو أوضي بعدي من معيني بعد موته . فالملك فيه لوارث إلى غيره قطعاً ، كما قلناه ، فالكسب وبدله لو قُتل له ، والنفقة عليه ، كما اقتضاه كلامهما^(١٠) .

وصحّح في « البحر » أن الكسب له^(١١) ، لأنه استحق العتق استحقاقاً

(١) إشارة إلى قوله : (لمصل الأمر) . هامش (د)

(٢) أي : الموصى له والوارث (ش : ٤٠/٧)

(٣) أي : من العاقلين على امرأه . (ش : ٤٠/٧)

(٤) أي : الموصى له والوارث . (ش : ٤٠/٧)

(٥) قوله (ويردّه) إيج حير قوله (وفرق السبكي) سج (ش : ٤٠/٧) . وفي

(ت) والمطبوعة المصرية والوهبة : (ويردّه)

(٦) في (٥٢٧/٤ - ٥٢٨) .

(٧) أي : الاعتراف . (ع ش : ٦٧/٦)

(٨) أي : في زمن التوقف . (ش : ٤٠/٧)

(٩) قوله (وفي وصية النملك) عطف على قوله (في المطالبة) (ع ش : ٦٧/٦)

(١٠) لشرح الكبر (٦٥/٧ - ٦٦) . روضة الطالبين (١٣٦/٥)

(١١) أي : العبد . اهـ . ع ش . (ش : ٤٠/٧)

مستمراً لا يَسْفُطُ يوحنا ، والأول أرجح^(١) .

ولو نظرنا لما عَلَّلَ^(٢) به لنا أوجنا النعقة عليه^(٣) ، ولا يُقال^(٤) : هو ممضّرٌ بأحير الإعاق : لأنه قد مُوَضِّنُ لغيره ؛ كالوصي .

ومنه ما لو أوصى بوقف شيء متأخر وقته . . فعلى الأول^(٥) : هو للوارث ، وبه أفنى جماعةً وعنده لأدري وغيره ، وعلى الثاني^(٦) : هو للموصوف عندهم ، وبه أفنى بعضهم ، وكلام الجواهر يسل إليه ، ورخصه بعض المحققين

ونخت الزركشي أنه لو أوصى بشراء عقار بثلثه ووقفه على زيد وعمرو ، ثم على الفقراء فمات أحدهما قبل وقته لم يتطل في نصب سميت بل يتجهل للفقراء ، وفارق الوقف على هذين ثم الفقراء ؛ فإن أحدهما يدامت بثلث نصيبه بالأحر بأنه هـ^(٧) مات بعد الاستحقاق ، وثم^(٨) فتنه فكأنه لم يوحذ

ومن ثم لو وقف على زيد وعمرو^(٩) فمات أحدهما مثلاً . كان الكل للآخر ؛ كما قاله الحنفية وغيره

تبيه الوجه في أَوْضِيْتُ له برفقته أنه يسر كما لو أوصى باعتاقه ؛

(١) رجع ؛ نسهل الصراح في خلاف لأشباح ؛ مساله (١١٣)

(٢) أي : البحر . (ش : ٤٠ / ٧) .

(٣) قوله (لما أوجنا النعقة عليه) أي : على الوارث . كردي

(٤) وقوله (ولا يقال) ؛ لح في الاستدلال لإيجاب بعبه كردي

(٥) أي : ما اعتضاه كلامهما . (ش : ٤٠ / ٧) .

(٦) أي : ما في البحر . (ش : ٤٠ / ٧) .

(٧) أي : في الوقف على هذين . . . إلح . (ش : ٤١ / ٧) .

(٨) أي : فيما لو أوصى بشراء عقار . . . إلح . (ش : ٤١ / ٧) .

(٩) أي : ثم على الفقراء . (ش : ٤١ / ٧)

فصل

أوصى بشاة تناول صغرة الحنثة وكسرتها ، سلمة ومعة ، صائناً ومعرّاً ،

لاقصاء لأولى أنه ملكه رقبته ؛ كما مر^(١) ، بخلاف الثاني ؛ كما تقرر

وحسب فهو كد غير مأهل للقبول في الأولى ؛ لصغر أو حيوي وأقف كسبه وإضافته إلى قوله ؛ مطير ما مر^(٢) في وصية العلق

ولا يُنظرُ لصغر الورثة لكونهم إمامة الحجون غير منتظرة ؛ لأن تعلق حق الوصية به^(٣) أوجب الاحتياط له ، وهو لا يخلص إلا بالوقف ، فيسكنه بقاصي ويُنفق عليه إلى تأجيله

(فصل)

في أحكام لفظية للموصي به وله

إد (أوصى بشاة) وأطلق (تناول) لفظه (صغرة الحنثة وكسرتها . سلمة ومعة) وكون الإطلاق يقضي السلامة إنما هو في غير ما أبط بمحصر اللفظ ؛ كالسبع والكهارة دون الوصية

ومن ثمّ لو قال اشترؤا له شاة أو عمداً . تغير المليم ؛ لأن إطلاق الأمر بالشراء يقتضيه ؛ كما في الوكيل به

(صائناً ومعرّاً) وإن كد عُرف الموصي اختصاصها بالصائناً ؛ لأنه عرف حاضر ، وهو لا يُعَدُّصُّ اللغة ولا العرف العام

وخرّج بهما نحو أرب وطي ، ونعام وحمار وحش ونقره ورعّم اس عصمور . خلافاً على هذه كلها . صعب بل شاد

(١) أي : في شرح اشتراط القبول . (ش . ٤١ / ٧) .

(٢) قوله (مطير ما مر) وهو قول المبر (أي النمر) وكس عد (إيج كردي

(٣) أي . القس العبر المتاهل . (ش . ٤١ / ٧) .

وكذا ذكر في الأصح .

نعم ؛ لو قال : شاء من شأني ، وليس له إلا طاءً أعطى طية
(وكذا ذكر) وحتى (في الأصح) لأنها اسمٌ جي كإِسْمٍ و...
للوحدة .

وتُورَغ فيه^(١) بأنه في « لآم » نصٌ على أنها لا تشمله ؛ للعرف^(٢) قال
السكي وهو أعرف باللعنة^(٣) فلم يخرج^(٤) عنها إلا لعرب عَطَرِدَ ، فإن صغ
عرف بحلافه^(٥) .. أتبع^(٦) . انتهى

وقد يؤخذ منه^(٧) . الجواب بأن لأكثرين لم يخرجوا عما قاله إلا لأنه ثبت
عندهم أن العرف لم تثبت أطرده بحلاف بلغة ، فقال الحلاف^(٨) إلى أن يعرف
العام هنا هل خالفت اللغة أو لا . ومقتضى ترجيح الشيعين كالأكثرين
للدخول^(٩) .. أنه لم يُخالَفها .

ويؤيده^(١٠) : قول الرافعي : وربما أفهمك كلامهم بوسط وهو : ترين النص
على ما إذا عمّ العرف باسمعاب العبر بمعنى الجمع ، والعمل بقصبة بلغة إذا

(١) أي في قول المصنف (وكذا ذكر) إبع (ش : ٤١/٧)

(٢) فصل قوله (لا تشمله ، للعرف) لأنه لا يسمى شأني كشيء ولا كردي وراجع في
« لآم » (١٩٢/٥) .

(٣) وقوله (وهو) أي الشافعي (أعرف باللعنة) شاملة به كردي

(٤) قوله (أنه) إبع الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه وكذا الصمعي في قوله (وهو
أعرف) إبع ، وقوله (فلم يخرج) ، وقوله (عطفه) (ش : ٤١/٧)

(٥) أي - بالشمول - (ش : ٤١/٧) .

(٦) وقوله (وإن صح عرف بحلافه مع) ولا فالأولى مع قوله كردي

(٧) أي : من قول السكي . (ش : ٤١/٧) .

(٨) أي المشار إليه بقول المصنف (في الأصح) (ش : ٤٢/٧)

(٩) أي : دخول الذكر في اسم انشاء (ش : ٤٢/٧) وراجع « السرح الكبير » (٨٠٧) .
« روضة الطالبين » (١٤٨/٥)

(١٠) أي : المأخذ المذكور . (ش : ٤٢/٧)

لا سحنة وعماق في الأصح

ولو قال أعطوه شاة من عمي ولا عم له لعنت

لم يعم^(١) . قال الرركشي : ونسجي مجيئه في تناول الشاة للذكر . انتهى

وهذا كله^(٢) صريح فيما ذكره ؛ من أن مأخذ الخلاف في تناول ذكر

لخلاف^(٣) في عرف العام ، هل حالب اللعة أو لا ؟ ويؤيده^(٤) ما يأتي أن

عرف العام مقدر على اللعة في الدانة^(٥) ، فتقدم عليها حيث تقع على وجوده

لا براغ فيه يؤيده ، وتقدمها عليه حيث حثف في وجوده هو الأصح

ومحل الخلاف : حيث لم تأت بمخصص ، ففي : شاة يثرها سعتن ذكر

بصالح لذلك ، ويثرى عسها أو يثمع بدرها أو سله سعتن الأنثى الصالحة

لذلك ، ويثمع مصوفها . يتعين ضاآن ، وشعرها يتعين معر

(لا سحنة) وهي لذكر أو لأنثى من ولد الصائب والمعبر ما لم تنفع سة

(وعماق) وهي أنثى المعبر ما لم تنفع سة ، والحدق ذكره ، وهو مثنها^(٦)

الاولى وذكرهما في كلامهم مع دخولهما في السحنة للإيصاح (في الأصح)

لنمتر كل باسم خاص . فلم يشغلها في العرف العام لمط (الشاة)

(ولو قال أعطوه شاة من عمي) بعد موتي (ولا عم له) عذ الموت

لعت (هذه الوصية وإن كان له طباء ؛ لعدم ما يتعلق به ، والطبباء إبن تسمى شاة

الر لا غممه ، وبه فارق ما مر^(٧)

(١) الشرح الكبير (٨٢ / ٧) .

(٢) أي : قول السبكي وقول الرركشي . (ش : ٤٢ / ٧)

(٣) قوله : (الخلاف ، ...) إلخ خير (أن) . (ش : ٤٢ / ٧)

(٤) أي : المأخذ المذكور . (ش : ٤٢ / ٧)

(٥) في (ص : ٨٤ - ٨٣)

(٦) أي : وحدي مثل عماق في عدم اللحوح انتهى ع ش (ش : ٤٢ / ٧)

(٧) أي : قيل قول العشي : (لعنت) . (ش : ٤٢ / ٧) ١٩

وإن قال من مالي اشتريت له شاة
والحمل والناقاة

وتوهم شارح : أن : من شياهي . . كمن عمي ، وليس في محله
أب إذا كنت له عند موته فيعطى واحدة منها ، فإن لم يكن له إلا واحدة
أعطيتها .

ولو كان له نصف مثلاً من واحدة ونصف من أخرى فهل يُعطى الحراس ؛
لأن مجموعهما شاة ، والنقط بحث بصحيحة ما أمكن ، أو لا يُعطى ذلك ؛ لأن
الشاة إذا أُطيفت لا تتناول إلا الكاملة دون المنقصة ؟ كل محتمل ، ونأتي ذلك
فيما : لو خلف أن لا شاة له وله نصفان

وقضية تعليلهم دحون المعسة بقولهم وكون الإطلاق إلى أحده ربما
يؤيد الأول^(١) ثم يَحْتَمِلُ أَنَّ محلَّ هذا الردِّ . ما لم يُقاسم الوارث الشريك^(٢)
وتحصل بالقسمة كاملة ، وإلا . . أعطيتها ، ونَحْتَمِلُ خلافه ؛ لأن بعرة في
الوصية بحالة الموت ، ولم يخص شاة كاملة عنده

(وإن قال) : أعطوه شاة (من مالي) ولا عنم له ؛ كما في أصله^(٣) ،
أي : عند الموت (. اشتريت له شاة) ولو معية ، أو وله عمن أعطيت واحدة
ولو على غير صفة عصبه ؛ كما لو لم تقل من مالي ، ولا من عمي
(والحمل والناقاة) قال أهل اللعبة إما يقال جمل وناقاة إذا أرتعا^(٤) ، وأما
قل ذلك . . فمعود وقلوص وتكر . انتهى

وحبب فهل تُعْتَرُ هذه الأسماء ولا يتناول أحدها الآخر ؛ عملاً باللعبة ، أو

(١) أي : أنه يعطى الجراين . هامش (ح)

(٢) أي : شريك الوصي . (ش : ٤٢ / ٧)

(٣) المحرر (ص : ٢٧٢)

(٤) قوله . (إذا أرتعا) أي : يلعا لربع متى . كردي

يتناولان المحتاتي والعراة ، لا أحدهما الآخر
والأصح تناول بعير ناقة ، لا بقرة ثوراً ،

ما عدا الفصيل الذكر بشحمه حمل ، والأشئ شحمه الناقة^(١) ، للنظر فيه مجال ،
والذي يتجه أحداً معاً مرة وسأذكره^(٢) أنه إن عُرف عرف عام بحلاف الناقة
عُجل به ، وإلا فهي

واقترعاء كلام غير واحد من الشراح وغيرهم أشئ - أعني ما عدا الفصيل -
في إطلاقه نظراً ظاهراً .

(يتناولان محتاتي) تشديد الياء وتحفيفها (والعراة) السيم والصغير
وصدّهما : صدق الاسم عنهما (لا أحدهما الآخر) فلا يتناول الحمل الناقة
وعكسه ، لا حصاصه بذكر وهي بالاشئ ، فمن ثم لم تناول البعير^(٣) ، قال
الركشي : والظاهر : الجزم به .

(والأصح تناول بعير ناقة) وغيرها من نظر ما مر في الشئ^(٤) ؛ لأنه اسم
جنس ؛ ومن ثم شمع حب بعيره إلا الفصل ، وهو ولد الناقة إذا فصل عنها
(لا) بعلية ذكراً ، ولا (بقرة ثوراً) بالمثلثة ، ولا عجلة وهي ما لم تنبع سنة ،
للعرف العام وإن اتفق أهل اللغة على إطلاقها عليه^(٥) ، لأنه لم يشتهر عرفاً

(١) قوله : (أو ما عدا الفصيل -) ، إلح مبدأ خبره قوله (يشمله حمل) والجمعه عطف على
حمده (بعتر هذه لأسماء) إلح . وقوله (الذكر) بعث (ما عدا الفصيل) ، وقوله
(والأشئ) إلح عطف على قوله (الذكر) إلح (ش ٤٣/٧)

(٢) قوله (معاً مرة) أي في ساج (وكذا ذكر في الأصح) ، وقوله (وسأذكره) أي في
شرح : (والثور للذكر) ، (ش ٤٣/٧)

(٣) قوله (فمن ثم سم يتناول البعير) يتأمل مع ما بعده ، فإن البعير شامل للذكر والأشئ ، فلا
معبر لعدم تناول ناقة بخاص بالأشئ لمطلق البعير الشامل بها وللمذكر ، لا أن يعد مراده
بـ (بعير) بذكر ، وفيه ما فيه ؛ ففهمه من قوله (فلا يتناول) إلح انتهى (ع
ش : ٧٠/٦) .

(٤) في (ص : ٧٦)

(٥) أي : على إطلاق البقرة على الثور . (سم ٤٣/٧) يصرح به سب

واشور للذكر

(واشور) أو الكلب ، أو الحمار أو العُلْ مصروفٌ (للذكر) فقط ، لدنث^(١)
 ورعمٌ بعض اللعويين في نحو الحمار والجمل ولعل أنه يُطلق
 عليهما^(٢) شاذٌ أو حصيٌّ وإن ثبني على ذلك أنه لو حنف لا يَزَكُّ بعلًا أو
 بعة حيث في كل بهما^(٣)
 وأن بعة^(٤) صلى الله عليه وسلم الشهاء المسماه بالذُّلُّ السابعة إني رمي
 معدوية رضي الله عنه أشي ؛ كما أحاط به ابن الصلاح^(٥) ، أو ذكرٌ ، كما نقل
 عن إجماع أهل الحديث ، ونُدُّ له قوله صلى الله عليه وسلم « أنزك دُلُّ^(٦) ،
 ولم يُقل أنزكي
 وأن بعة سليمان أشي أو ذكرٌ ، ورعمٌ : أن تاء ﴿ قَالَتْ ﴾ [النس ١٨] نُدُّ على
 البايث . . زده أبو حنيفة ، ويُقل أنه القائل به^(٧) .
 ووجه الرد أنه تأسَّ لفطريٌّ ؛ كء حراده وشاة
 وهي « القاموس » الفرس للذكر والأشي^(٨) ، وهي فرسة^(٩)

- (١) أي : للعرف . (ع ش : ٧١ / ٦)
- (٢) أي : الذكر والأشي . (ش : ٤٤ / ٧) .
- (٣) أي : بالذكر والأشي . (ش : ٤٤ / ٧)
- (٤) قوله : (وأن بكة . .) إلح بقوله الآتي (وأن بكة) إبح عطف على قوله (أنه لو حلف) إلح ؛ أي : وشي على ذلك الردد فيما ذكر ؛ يعني لو سم يصح لإطلاق عليهما لبعض اختصاص ما ذكر بالأشي لا يردده (ش : ٤٤ / ٧)
- (٥) قوله (كما أحاط به ابن الصلاح) أي : حين مثل عنه أذكر هو أم أشي ؟ فأحاط بأنه أشي كرودي .
- (٦) أخرجه الطبراني في الأوسط (٣٩٧٨) وراجع « مجمع الرواة » (١٠٣٣٨) وعظ الحديث - (دليل اسندي) بصيغة الأشي .
- (٧) أي : أن أحده القائل يكون بكة سليمان أشي (ش : ٤٤ / ٧) بتصرف يسير
- (٨) قوله (الفرس للذكر والأشي) أي : يطلق (الفرس) عليهما كرودي
- (٩) القاموس المحظ (٣٤٤ / ٢) وفي المطبوعة المصرية والمكية (لذكر) بدل (لذكر)

وقضية فرسة أن العرس في كلام الموجبي للذكر ، لأنهم عتقوا ، احتصاص
بحو الحمار بالذكر ، بأنه يُفرق به وبين الأشي بالثناء ، ويختص به بهما^(١) ،
وتحيز إوارث ، ويؤخّر بأن نحو حمارة مشهور ، فافترض حذف الثاء احتصاص
محدودها بالذكر ، ولا كذلك العرس^(٢) ، وهذا أقرب

ولا تناول البقر حاموساً وعكسه على ما قاله جمع ، بل عرف أيضاً ، فلا ينافيه
تكميل بصبها بها ولا عذهما في برا حساً واحداً ، لكن بحث الشيخان تناولها
لها^(٣) ، ولا بقر وحشي^(٤) .

نعم ؛ إن قال : من يقري ، وليس له إلا بقر وحشي ، دخل ؛ كالجوامس
على الأول^(٥)

وبما حدث من خلف لا يأكل لحم بقر ، يأكله لحم بقر وحشي ؛ لأن
ما هـ^(٦) مبني على العرف ، وما هالك^(٧) إما ينشئ^(٨) عليه إذا لم تضطرب ، وهو
في ذلك مضطرب .

قد ذكره شيخنا في شرح الروص^(٩) ، وهو عجبت ؛ إذ قصيته بل

(١) أي أن العرس للذكر والأنثى . هامش (خ) .

(٢) لعن الحمار . (الفرسة) بالثناء . (ش : ٤٤/٧)

(٣) راجع ؛ لمهمل النسخ في اختلاف الأنبياء ؛ مسألة (١١١٤) . وبعل الشرح على اسم امسي

(٦١ ٦) . وهم الخلاف من قوله (ولا بقر وحشي) ، فإنه عطف على قوله (حاموساً)

فصل أن الحكم عند الشرح أن حمار راحة الله عنه فيهما واحد

(٤) قوله (ولا بقر وحشي) عطف على (حاموساً) كقوله (راجع) الشرح ذكره

(٢٩٩/١٢) ، روضة الطالبين (٣٦/٨)

(٥) أي : قول الجمع . (ش : ٤٤/٧)

(٦) أي في الروص . (ش : ٤٤/٧)

(٧) أي في الإيمان . (ش : ٤٤/٧)

(٨) وفي المطبوعة المصرية والمكية . (سي)

(٩) أسنى المطالب (٤٥/٩) .

وَالْمَذْهَبُ : حَمْلُ الدَّائِيَةِ عَلَى قَرَصٍ وَبَعْلِ وَحِمَارٍ

صريحه تقديم لعرفها على الدعة وإن اضطرب ، وهو بعد حدث ، لأن معنى اضطرابه اختلافه باختلاف اسواحي ، فأي مقدمتها ؟ ورعاية عرب الموصي بذكره بإطلاقه مدونة لأكثر كلامهم

والذي يتجده في الفرق : كما يُعلم مما هنا وثم أن الدعة ثم مقدمة على عرف إن اشهرت ، ولا^(١) فالعرف المطرد والحاصل بعرف الحالف ، وهي في سفر مشهورة بشموله لسفر الوحش ، فعمل بها ثم ، وأما هنا فالعرف لعدم مقدمتها وإن اشهرت ، وهو قاصر بتحصيل السفر لأهلي فعمل به هنا ، فإن تنهى العرف العام فدعاه ما أمكن ، والحاصل سلب الموصي ، وجهته الموصي وحاكم فيما يظهر ، وأثله^(٢)

وتفرق بين السبين بأن الأمر هنا موطن تغير الموصي من ورثة والموصي له ؛ فطرناً إلى ما يتعارفونه ؛ ليكون حجة على أحد الصريحين للفريق الآخر ، وثم موطن بالحالف فيما بينه وبين نفسه ؛ فأمرناه بالنظر لما هو لأصل وهو الدعة

والحاصل أن السارغ هنا أوجبت تقديم العرب العام ؛ لأنه القاطع له بواسطة أنه يغلب على الظن أن الموصي أرادته ، وعدم لتعارض ثم أوجت الرجوع للأصل ؛ لأنه لم يعارضه شيء ، ثم بعد العرب العام هنا والدعة ثم ألحقوا بكل ما يناسبه من المراتب المذكورة

(والمذهب حمل الدائنة) وهي لغة . كل ما نبت على الأرض (على فرس وبعل وحمار) أهلي وإن لم تمكن ركوبها ، خلافاً لما في « اسمع »^(٣) ، فتعطى

١، قوله (ولا) أي وإن لم يشهر فالعرف المطرد ، وقوله (والحاصل) ، وقوله (فدعاه) عطف عنه ، وقوله الآتي (من المراتب المذكورة) أراد به هذه الاصطفايات كروي .

(٢) رجع « المهل لصاح في اختلاف لأشباح » مسأله (١١١٥)

(٣) أي : « المعنى » ؛ من اشتراط إمكان الركوب . (ش . ٤٥ / ٧)

وَسَاوِلُ الرِّفِيقِ صَغِيرًا وَأُنْثَى وَمَعِيَّ وَكَافِرًا وَعُكُوسَهَا . . .

أَحْذَهَا فِي كُلِّ بَلَدٍ عَمَلًا بِالْعَرَفِ نَعَامٌ وَرَعْمٌ حَصُوصَهُ بِأَهْلِ مِصْرٍ مَمْلُوعٌ ،
كَرَعْمٌ أَنْ عَرَفَهُمْ تَحْضُّهَا بِالْفَرَسِ ؛ كَالْعِرَاقِ بِخِلَافِ سَائِرِ بِلَادٍ .

وَيَتَغَيَّرُ أَحْذُهَا إِنْ سَمِيَ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ الْمَوْتِ عِيْرُهُ ، أَوْ إِنْ ذَكَرَ مُحَضَّضُهُ^(١) ؛
كَتَكَرٍ وَالْعَرُ أَوْ الْقَبَابِ لِلْفَرَسِ وَأَلْحَقُ بِهَا^(٢) إِذَا قَالَ ذَنْتَ فِيلٌ^(٣) أَغْيَدَ بَهْتَانُ
عَلَيْهِ ، وَكَالْحَمَلِ^(٤) لِلْأَحْبَرِيِّ ، وَحَيْثُ لَا يُعْطَى إِلَّا صَالِحًا لَهُ^(٥) ؛ أَخْذًا مِمَّا
مَنْزُورٌ^(٦)

فَإِنْ أَغْيَدَ عَلَى الرَّادِيَّيْنِ أَوْ الْفَرَّ أَوْ الْجَمَابِ دَخَلَتْ عَلَى بَرَاغٍ فِيهِ ، فَيُعْطَى
أَحْذُهَا

وَبِوَسْمِ يَكُنْ لَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ وَاحِدٌ مِنَ الثَّلَاثِ بَطَلَتْ ، وَنَحَثُ الثَّلَقِيَّيْنِ
وَالْأَذْرَعِيَّ وَنَسَقَهُمَا بِهِ صَاحِبُ « لَبِيبِ » الصَّحْفَةِ^(٧) ، وَيُعْطَى مِنْ عِيْرِهَا إِنْ
كَانَ لَهُ نَعْمٌ أَوْ عِيْرُهَا^(٨) ؛ لَتَعَيَّنَ الْمُحَارِبُ تَعَيَّنَ بَوَاقِعُ ؛ كَمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ
وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا أَوْلَادُ وَبَدٍ ، وَكَمَا يُوقَالُ مِنْ شِيَاهِي ، وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا ظَاءُ

(وَيَسَاوِلُ الرِّفِيقِ صَغِيرًا وَأُنْثَى وَمَعِيَّ وَكَافِرًا وَعُكُوسَهَا) وَحَتَّى ؛ نَصْدَقُ
الْأَسْمَ .

(١) قَوْلُهُ (عِنْدَ الْمَوْتِ عِيْرُهُ) أَيِ عِيْرُ الْأَحَدِ ، وَضَمِيرُ (مُحَضَّضُهُ) يَرْجِعُ أَيْضًا إِلَى الْأَحَدِ
كُرْدِي

(٢) وَقَوْلُهُ : (وَأَلْحَقُ بِهَا) أَيِ : بِالْفَرَسِ ، كُرْدِي

(٣) (إِذَا قَالَ ذَنْتَ) أَيِ لَكَرَ وَلَعَزَ (فِيلٌ) أَيِ أَحَدُهَا (فِيلٌ) إِذَا قَالَ ذَلْتُ كُرْدِي

(٤) قَوْلُهُ (وَكَالْحَمَلِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (كَالْكَرِ) (إلخ (ش ٤٥/٧)

(٥) أَيِ : لِلْحَمَلِ ، (ع ش ٧١/٦)

(٦) أَيِ : قَبْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ : (لَا سَجَنَةَ) ، (ش ٤٥/٧)

(٧) رَاجِعٌ « الْبَسْمَلُ لِلصَّاحِبِ فِي خِلَافِ الْأَشْجَحِ » مِثْلَهُ (١١١٦) ، وَرَاجِعٌ بَرَاءَةً لِمَعْنَى «
(٩٢/٤) ، وَالدَّهْدِيَّةُ (٧١/٦) ، وَالدَّشْرَوَانِي (٤٦/٧) .

(٨) الْبَلَاءُ (٢٥٥/٨)

وفيل إن أوصى بإعناق عدٍ وحب المخيرى كفارة

نعم : إن خصَّصه تخصَّصاً نظير ما مرَّ^(١) في . يقالُ معه ، أو
يخدمه في السفر . ينعشُ الذكرُ ، وكونه في الأولى سلباً من نحو عني ورمادية ولو
عيز بالـ^(٢) ، وفي الثانية سلباً مما يقع الخدمة عرفاً . ويخصَّص^(٣) ولده . تنعشُ
الأنثى ويظهرُ في يُنمَّعُ به . تَعِشُ الأنثى المسلمة من منت حيدر السكاح
فرع . نَحَثُ بعضُهم في الوصية طعام : أنه يُحْمَلُ على عرفهم ، دون عرفِ
الشرع المذكور في الرب والوكالة ، ويؤجَّه بأن هذا لم يشهَرُ فنَعُدْ قصده
ويؤايقه^(٤) إفتاءً جمع نصير فمن أوصى بعم وحب من يقرؤون عليه بإحراء
ذلك^(٥) عني عادتُهم المطردة به في عرف الموصي^(٦)
(وقل . إن أوصى بإعناق عدٍ) أو أمة طوعاً (وحب المخيرى كفارة)
لأنه المعروف في الإعناق ، ويُردُّ بأن المعروف في الوصية عدمُ تتبعه بذلك ،
فقدَّم^(٧)

و(كفارة) صيغة بحضة بالنصب ، وهو إما على فرع الحذف^(٨) وإن كان
شذوذاً ، أو حال^(٩) ، أو تمييز^(١٠) ، أو معرب لأجله مراداً به التكبير^(١١) ، لا به ،

(١) أي : في الشاة والدابة . (ش : ٤٦/٧)

(٢) راجع : للمهل نصاح في اختلاف الأنصاح ، مآله (١١١٧)

(٣) قوله (ويخص) عطف على قوله (يقالُ معه) وكان الأولى العطف به (أو) كما في
النهاية . (ش : ٤٦/٧٠)

(٤) أي : ذلك البحث . (ش : ٤٦/٧)

(٥) أي : لموصى به : من لعم والحب ، وكذا نصير (هـ) (ش : ٤٦/٧)

(٦) قوله (في عرف لموصي) نظر من يعي عنه قوله (عادتُهم)^(٧) (ش : ٤٣،٧)

(٧) أي : قدَّم عدم القصد بالمجرى للكفارة . هامش (غ) .

(٨) أي : والأصل : في كفارة . ع ش . (ش : ٤٦/٦)

(٩) لعله حيث مؤول بمكراً به . (سم : ٤٧/٧)

(١٠) أي : من السبب ومؤول بمكراً به . (ش : ٤٧/٧)

(١١) أي : لا لمكفر به الذي هو لصاح من عطف الكفارة ، وإنما أراد ذلك لأن المعرب لأجله =

وَيُؤْأَوِّصِي بِأَحَدٍ رَفَعَهُ فَمَاتُوا أَوْ قُتِلُوا قَتْلَ مَوْتِهِ . بَطَلَتْ ، وَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ
تَعَيَّنَ ، أَوْ بِإِعْتِاقِ رِقَابٍ .

لِفَسَادِ الْمَعْنَى ^(١) .

(وَلَوْ أَوْصَى بِأَحَدٍ رَقِيقَهُ) مَهْمَا (فَمَاتُوا أَوْ قَتِلُوا قَتْلَ مَوْتِهِ) وَلَوْ قَتِلَا
مُصَمِّمًا ، أَوْ أَغْتَنِمَهُم ، أَوْ نَاعَهُم مِثْلًا (بَطَلَتْ) الْوَصِيَّةُ ؛ إِذَا لَا رَقِيقَ لَهُ عِنْدَ
الْمَوْتِ

وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَسُ مَرَّةً فِي الْحَمْلِ ^(٢) وَاللَّسْ إِذَا تَلَفَ بَعْدَ مُصَمِّمَاتٍ فَإِنَّ الْوَصِيَّةَ
فِي بَدَلِهَا . بَأَنَّ الْوَصِيَّةَ ثُمَّ بِمَعْنَى شَحْصِيٍّ فَتَاوَلَتْ بَدَلَهُ ، وَهِيَ بِمَنْحِهِمْ وَهِيَ
لَا بَدَلَ لَهُ فِي شَرْطِ وَجُودِهِمَا بِضِدِّهِ عَلَيْهِ عِنْدَ الْمَوْتِ ، وَحِينَئِذٍ ^(٣) يَكُونُ بَدَلُهُ مِثْلَهُ ،
لِيَقْبَلَ شَمُولُ الْوَصِيَّةِ لَهُ حِينَئِذٍ ، بِخِلَافِ الْبَالِغِ فَلَهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ شَمُولُهَا لَهُ

(وَإِنْ بَقِيَ وَاحِدٌ) تَعَيَّنَ (لِلْوَصِيَّةِ ؛ لَصَدَقَ الْأَسْمُ ، فَلَيْسَ لِلْوَارِثِ إِسْمَاكُهُ
وَدَفْعُ قِيَمَةِ مَعْمُولٍ

أَمَّا إِذَا قُتِلُوا عِنْدَ الْمَوْتِ فَتَلَا مُصَمِّمًا . فَيَنْصَرِفُ الْوَارِثُ قِيَمَةً مِنْ شَاءَ مَهْمَا ،
أَوْ مُصَمِّمًا وَعَبْرَهُ . فَلَهُ تَعَيَّنَ الْعَبْرُ لِلْوَصِيَّةِ
هَذَا كُلُّهُ إِنْ قُيِّدَ بِالْمَوْجُودِينَ ، وَإِلَّا . أُعْطِيَ وَاحِدًا مِنَ الْمَوْجُودِينَ عِنْدَ
الْمَوْتِ وَإِنْ تَجَدَّدَ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ .

(أَوْ) أَوْصَى (بِإِعْتِاقِ رِقَابٍ) بِأَنَّ قَالَ . أُغْتَنِمُوا عَنِّي ثَلَاثِي رِقَابًا ، أَوْ اشْتَرَوْا

= لَا يَكُونُ إِلَّا مُصَدَّرًا . (رَشِيدِي ٧٣/٦٠) .

(١) قَوْلُهُ (لَا لَهُ) أَيِ لَا مَعْمُولَ لَهُ ، قَوْلُهُ (لِفَسَادِ الْمَعْنَى) لِأَنَّ الْإِخْرَاءَ حَاصِلٌ لَهُ لَا وَفِعَ
عَلَيْهِ . (ع ش : ٧٣/٦)

(٢) قَوْلُهُ (وَفِي الْحَمْلِ) أَيِ فِي شَرْحِ (تَصَحُّحِ الْحَمْلِ) كَرْدِي

(٣) أَيِ حِينَ وَجُودِهِمَا بِضِدِّهِ عَلَيْهِ أَيْ مَهْمَا عِنْدَ الْمَوْتِ يَكُونُ بَدَلُهُ مِثْلَهُ فِيهِ . أَلِ الْكَلَامِ فِي الْمَوْجُودِ
عِنْدَ الْمَوْتِ وَهُوَ كَالْمَوْجُودِ مِثْلَهُ مِنْ إِفْرَادٍ لِمَنْحِهِمْ لَا بَدَلَ مِنَ الْمَوْجُودِ مِنَ الْمَوْتِ ، ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ
لَا تَنِي ؛ (هَذَا كُلُّهُ . .) إِنْجَافًا لِإِشْكَالِهِ . (ش : ٤٧/٧) .

ثلاث ، فإن عحر ثلثه عنهن والذهب أنه لا يشتري شقص بل بفساد به ، فإن فصل عن أنس رقبتين شيء وللمورثة

ثنائي رقاباً وأغبقوهم (ثلاث) من الرقاب بنعتين شراؤها إن لم تكن بمانه وعنتها عنه ، لأنها أقل مسمى الجمع ، أي على الأصح الموافق للمعرب المشتهر ، فلا عبره باعتقاد الموصي أن أقله انان ، كما هو ظاهر

ومعنى تعيها عدم جوار العصى عنها ، لا مع الريدة عليها بل هي أفضل ، وقد قال الشافعي رضي الله عنه الاستكثار مع الاسترحاص^(١) أولى من الاستقلال مع الاستعلاء ، عكس الأصحية^(٢) .

ولو صرفه^(٣) لشتين مع إمكان الثالثة صحتها بأقل ما يحد به رقة ولو فصل عن أنس ثلاث ما لا يأتي برقة كاملة فهو للمورثة ، بطريق ما يأتي^(٤)

(فإن عحر ثلثه عنهن والذهب : أنه لا يشتري شقص) مع رقبتين ؛ لأن ذلك لا يسمى رقاباً (بل) يشتري^(٥) بميسة أو (نفستان به) أي الثلث

وقصبة قوله (نفستان) أنه حث وأجدهما . تعين شراؤهما وإن وخذ رقة أنس منهما وله وجه ؛ لأن التعدد أقرب لعرض الموصي ، بحيث أمكن تعين ، ولينسب الأمانة عرضاً مستعلاً حتى ترجع على العدد ، ويختل أنه ينحصر ، لأن في كل عرضاً .

(فإن فصل) من الموصي به (عن أنس) رقة أو (رقبتين شيء) وللمورثة

(١) قوله (لا استكثار مع الاسترحاص) إيج ؛ يعني إعتاق خمس رقاب مثلاً نفسه القصة أفضل من إعاق أربع مثلاً كثيرة القصة ؛ لما فيه من تحييص رقة رائده كردي

(٢) الأم (١٩٧/٥)

(٣) قوله (ولو صرفه) أي . الوصية الثلث . كردي .

(٤) أي : أنما في المتن . هامش (خ)

(٥) وهي لمحطوطات إلا في (ب) والمطوعات (يشتري) بالياء ، وهي (ب) و (ع) والمطوعات قوله : (يشتري) حسب من المش

ونظُرُ روصةً فيه ، ولا تُشْرَى شقصٌ وإن كان باقيه حَزْراً على الأوجه ، لأنه لا تُشْتَرَى روصة

نسبه تصويرُ المس - (أعقروا عني ثلثي رقياً) هو ما في «الروصه» وعبرها ، وظاهرُ المتن أنه لا يُخْتَارُ إليه^(٢) ، ولا تحالف ، لأن ثلاثة حيث وسعها^(٣) الثلث واحدةً فيهما ، وأما الرائد ففي الأولى^(٤) بحثٌ إلى استكمال الثلث ، وفي الثانية^(٥) . لا يَحْتَاجُ

وقوله (بِإِنْ عَجَرَ ثَلَاثَ عَشَرَ) يأتي في كلٍّ منهما^(٦) ؛ لأنه قد صرَّح بالثبوت^(٧) وعَجَرَ ثَلَاثَ عَشَرَ . لم يُشْرَ الشقص ، كما لو لم يصرَّح به^(٨)

وبِأَوْصَى أن يُشْرَى له عشرة أقدرة حصص حيدة بمائتي درهم ويُتَصَدَّقُ بها وكتاب ثمنها مئة فأوجه رُجْحُ رَدِّ المنة الرائدة للورثة ؛ أي أحداً مما هو ، لكن الفرق واضح^(٩) ؛ لأن المذار هنا^(١٠) على اسم الرقعة ولم تُؤخذ ، كما تَقَرَّرَ ، وثم^(١١) على رَدِّ الفمراء وهو مقتضى لصرف المنة في شراء حطية بهد ، سعر وبتصدي بها ؛ كما هو وجه آخر يُظْهَرُ ترجيحُه^(١٢) .

(١) روضة الطالبيين (١٥٣/٥)

(٢) أي : التقييد بثلثي - (بصري : ٤٥/٣)

(٣) قوله (حيث وسعها) أي حيث وسع الثلث ثلاثاً والثلث (واحدة فيهما) أي في «الروصه» والعتق ؛ أي : في قولهما ، كردي .

(٤) (وأما الرائد فهي الأولى) أي في كلام «الروصه» (يجب) كردي

(٥) (وفي سائر) أي في كلام المتن (لا يجب) كردي

(٦) أي : من كلام «الروصه» والعتق ، هامش (ح) .

(٧) وهو (بدا صرح بالثبوت) أراد به . ما في «الروصه» كردي

(٨) وقوله (كما لو لم يصرح به) أراد به ما في المتن كردي

(٩) قوله (لكن الفرق واضح) لأحد مساهمات كردي

(١٠) أي : في العتق - (ع ش : ٧٤/٦) .

(١١) أي في مائه لحظه (ع ش : ٧٤/٦)

(١٢) راجع «المهل الصالح في اختلاف الأشياح» مسأله (١١١٨)

وَلَوْ قَالَ ثَلَاثِي لَمَعْنُ اشْتَرِي شَقَصًا

وهل مراد الأُنْفُس باعتبار محل الوصي ، أو الوصية ، أو الورثة ، أو الموت ، أو إرادة الشراء ؟ وهل تُشترط وجود الأُنْفُس لو رُحِي ؟ وعينه عما صاط لرحاء ؟ لم أَر في ذلك شيئاً ويظهر عتد محل الوصي عند تسر الشراء من مال الوصية^(١) .

(ولو قال ثلثي للعتق اشترى شقص) أي حذر دلت وإذ قدر على الكس ، خلاف لجمع من شراح الحاوي ، وعبره ، بصدق النقطه ، بكر الكامل أولى^(٢) .

فرع هل لعيره أغو عني عفا عنه دبر ، فالمتأثر به على ما فاه بعضهم الرقة الكاملة فتعثر ، لأن السعيض تؤدي إلى سراه على الأمر ، ما لم يقل بعد موني فلا تتعثر ، وإذا اشتراها بثمانين وهي تساوي المئة . . صخ وأعتقها عنه وصرف الزائد للعتق لا للوارث

و هو أوصى بثله وقال : يُصَرَّفُ منه كذا فصرف وبقي منه قصه فالأوجه أنها للمساكن ، لما مر^(٣) . أنه لا يُشترط في الوصية سد المصرف ، لأن عتقهم ، وبس كس أوصى بعني رقه فلم يب ثله بأدنى رقة رد للورثة ، خلاف من رعم أنه مثله

ويُتَرَقُّ بأنه عث ها^(٤) جهة مخصوصة وقد تعدت ، وفي مسائل لم يُعَنَّ للمحصل جهة فخبيل على الغالب المسادر ، وبوراد فيها^(٥) لله صرف العاصل

(١) قوله عتد سر الشراء (راجع إلى لا عتد الموت ولا عتد إرادة الشراء انتهى بهانه (ش : ٤٨/٧))

(٢) راجع : المنهل الناصح في اختلاف الأشباح ، ص ١١٩ ()

(٣) في شرح قول من (أن يتصور به للملك) راجع محمد علي هامش (د)

(٤) أي : في مسألة العتق . (ش : ٤٩/٧) ()

(٥) يعني : في مسائلنا . (ش : ٤٩/٧) .

وَلَوْ أَوْصَى لِحَمْلِهَا فَأَنْتَ مَوْلَانِي فَلَهُمَا ، أَوْ بَحِيٍّ وَمَتَّبَ فَكُنْتُ لِنَحِيٍّ فِي الْأَصْحَ .

وَلَوْ قَالَ : إِنْ كَانَ حَمْلُكَ ذَكَرًا - أَوْ قَالَ - أَنْثَى - فَلَهُ كَذَا ، فَوَلَدَتْهُمَا بَعَثَ

لوجه القرب^(۱) .

(وَلَوْ أَوْصَى لِحَمْلِهَا) بكذا (فَأَنْتَ مَوْلَانِي) حنیب معاً أو مرتباً وبینهم أقل من سه أشهر (فَلَهُمَا) الموصی به بالسویه سهم الأنثی کالدکر ، وكذا لو أَنْتَ بأكْثَرٍ ؛ لِأَنَّهُ^(۲) مَفْرُودٌ مَصَافٌ قِيَعَمٌ

(أَوْ) أَنْتَ (بَحِيٍّ وَمَتَّبَ) فکله للحي في الأصح (لِأَنَّ الْمَيِّتَ كَالْمَعْدُومِ

(وَلَوْ قَالَ إِنْ كَانَ حَمْلُكَ ذَكَرًا) أو علاماً فله كذا (أَوْ قَالَ) إِنْ كَانَ حَمْلُكَ (أَنْثَى) فله كذا ، فَوَلَدَتْهُمَا (أَيِ) الذکر والأنثی (لَعَتَ) اوصى ، لشرطه صفة اندکوره أو الأبوته في جملة الحمل ولم یُخْضَلْ وَلَوْ وَلَدَتْ ذَكَرَيْنِ فَأَكْثَرُ أَوْ أَنْثَيْنِ فَأَكْثَرُ . قَسِمَ بَيْنَهُمَا أَوْ بَيْنَهُمْ أَوْ بَيْنَهُنَّ بالسویه .

وَمِنْ إِنْ كَانَ حَمْلُهَا إِنَاً أَوْ مَتَّأً فَلَهُ كَذَا لَا يَنْشَقُّ إِلَّا الْمَصْرُودُ ، وَفَارَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى^(۳) بِأَنَّهُمَا اسْمَا جَسَدِيَّ يَتَعَدَّيَانِ عَلَى الْعَلِيلِ وَالْكَثِيرِ ، بِحِلَافِ الْإِبْنِ وَالنَّسَبِ

وَوَجْهُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ^(۴) رَدًّا عَلَى الرَّافِعِيِّ^(۵) إِنَّهُ^(۶) وَأَصَحُّ أَنْ

(۱) قوله (صوب بوجود لغز) ومانی وجود لغز في احراز کتاب کردی کد في سبع

(۲) أي : لأن الحمل ، هاشم (خ) .

(۳) أي : فيما يولد . إِنْ كَانَ حَمْلُكَ ذَكَرًا أَوْ أَنْثَى ، فَوَلَدَتْ أَكْثَرُ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى حَتَّى يَقْسِمَ (خ) ش : ۷۵/۶

(۴) قوله (وجه قول المصنف) أي : قوله في « اروضة » کردی

(۵) أي : في قوله « ليس الفرق بواضح والعباس السبیه » (رسدی ۷۵/۶)

(۶) وضمير (إنه) يرجع إلى الفرق في (فارق) . کردی

ويؤ قال : إن كان سبطها ذكر فله كد ، فويلدتهما ، استحق الذكر ، وولدت
ذكرين ، ولأصح صحتها وتعطيه الوارث من شاء منهما

بمدار^١ في الوصايا على المصدر عال وهو من كل^٢ ما ذكر فيه ، فتصح الترق^٣
(ولو قال : إن كان سبطها ذكر فله كد ، فويلدتهما) أي : إن ذكر والأش
(استحق الذكر) لأن الصيغة ليست حاضرة بحمل فيه (أو ولدت ذكرين
ولأصح صحتها) لأنه لم يخصر الحمل في واحد ، وإنما خصر الوصية فيه
(ويعطيه الوارث) أن لم يكن وصي ، والآ فهو ، كما هو ظاهر من كلامهم
ولا تعارضه^٤ ما قدمه في تبي في شرح قوله (أعطي أحدهما)^٥ ، ي
بكلاب : لأن ذلك مما قد تصوّر فيه صير على الوارث هو فؤص الأمر الوصي ،
وهذا لا تصوّر فيه ذلك ، لأن الوصي به معر شخصه ، وبما استجر في
المعطى به فؤص الوصي : لأن حيث قدمه فما لا صير فيه على الوارث مع
نفسه ، ويندس بكل من الطرفين^٦ ما في معاد
من شاء منهما) ولا يشرك بينهما : لاقتضاء السكينة بها بوحيد ، بخلافه
فما مر في : إن كان خملك : لأن قوله جعله صفة الذكور مثلاً بجملة الحمل
بقتضي عدم لوحدة ، فعمل في كل بما يماسه
أو : إن ولدت ذكر^٧ .. فله مئة ، أو : أنثى فله حمور ، فويلدت

(١) وقوله : (إن المدار ..) إلح متعلق بـ (وجه) . كروي .

(٢) قوله : (وهو من كل) أي : وحيد من كل . إجماع . رسي قوله (ما ذكر) في
سجدي بعدد سورته في الأولى ، وعدم استحداده أصلاً في ثلثه (ش : ٢٩٧)

(٣) الشرح الكبير (٨٨ / ٧) ، ووجه العاشر (١٢٤ / ٥)

(٤) أي : تقديم الوصي على الوارث هنا . (ش : ٢٩٧ / ٧)

(٥) في (ش : ٣٧)

(٦) أي : الموصى به والموصى له (ش : ٥٠ / ٧)

٧ قوله (أو : إن ولدت ذكر) إجماع عطف على قوله بـ (ما ذكر) سبطها ذكر

إجماع . (ش : ٥٠ / ٧)

ولو أوصى لغيره فلا زعيم داراً من كل جانب

حتى دفع له الأقل ووقف الباقي

وقصبة كلامهم هنا أنه لو أوصى لمحمد ابن سبه وله ستان لكل من اسمه محمد أعطاه الوصي ثم توارث من شاء منهما ، وبخث بعضهم أنه يوقف حتى يصطلحا ؛ لأن الموصي له مغير باسمه العلم لا يختل إنهماه إلا في القصد بخلافه ها . يمكن ردّه^(١) بأنه لا أثر له لهذا لتعيين إياشيء عن الوصع العلمي ، لم يردته بالله إلى جهلا بعين الموصي له منهما (ذكر) فما قلوه^(٢) وأما كون هذا^(٣) مهتاً وصعاً وذاك^(٤) معيناً وصعاً . فلا أثر له ها

ويمكن توجيهاً^(٥) بأن عين الموصي له ها يمكن معرفتها بمعرفة قصد الميت ، ويدعوى أحدهما^(٦) أنه المراد ، فيكُل الآخر عن الخلف على أنه لا يغنيه أرده ، فيخلف المدعي ويستحق ، وفيما قلوه . لا يمكن ذلك ، وهذا أوجه^(٧)

(ولو أوصى لغيره) بكسر الجيم (فلا زعيم داراً من كل جانب) من جواب دره الأربعة حيث لا ملاصق لها فيما عدا أركبها ؛ كما هو الحال^(٨)

(١) قوله (وبخث بعضهم) إيج مسدأ ، حره قره (يمكن) إيج ، ش (٥٠/٧)

(٢) أي : أنه صحب ، وذكره المصنف بماله (ولو قال إن كان يصحها ذكره) كذا (إيج . ش : ٥٠/٧)

(٣) واجع إلى (ذكر) هامش (خ) .

(٤) واجع إلى (محمد ابن سبه) . هامش (خ)

(٥) قوله (ويمكن توجيهاً) أي : بحث ، عطف على قوله (يمكن ردّه) إيج ، ش (٥٠/٧)

(٦) أي : الأبي . (ش : ٥٠/٧)

(٧) أي : الفرق أوجه . (ش : ٥٠/٧)

(٨) قوله (كما هو الحال) أي : قوله (لا ملاصق لها) إيج ، (والكاف بمعنى : على) ، وقوله . (أن ملاصق . .) إيج بيان لمحوها (ش : ٥١/٧)

أَنْ مَلَّاصِقَ أَرْكَانِ كُلِّ دَارٍ يَعْمُ حَوَائِشُهَا ؛ فَلَمَّا عَتَرُوا بِمَا ذُكِرَ^(١) نُصَرِّفُ
الْوَصِيَّةَ^(٢) ، فَهِيَ مِثْلُ وَاسْتَوْنِ دَاراً ؛ لِخَبَرٍ فِيهِ مَسَدٌ مِنْ طَرَفٍ يُعْبَدُ مَحْمُودُهَا
حَسَنُهُ ، وَمَرَسَلًا مِنْ طَرَفٍ صَحِيحٍ^(٣)

وَنُظَرُ فِي التَّحْدِيدِ مِثْلِهِ وَسَتَبِينَ بِمَا أَجْنَتْ عَنْهُ فِي « شَرْحِ الْإِرْشَادِ »^(٤)

وَيَحْتَاطُ سَبْعَةُ لَمَثَةٍ وَالسَّبِينَ إِنْ وَفَى بِهِمْ ؛ بَلَّغَ يَخْصُلُ لِكُلِّ أَقْرَبٍ مَنُومٍ ،
وَالْأَقْرَبُ^(٥) .

أَمَّا الْمَلَّاصِقُ لَهَا^(٦) فَمِمَّا عَدَا الْأَرْكَانِ الشَّامِلُ لِمَا فَوْقَهَا وَتَحْتَهَا فَيُقَدِّمُ عَلَى
مَلَّاصِقِ كَمَلَّاصِقٍ^(٧) أَرْكَانَهَا ، ثُمَّ مَا كَانَ أَقْرَبَ مَلَّاصِقٍ فِيمَا يَظْهَرُ فِي كُلِّ
ذَلِكَ ، لِأَنَّهُ أَحَقُّ بِاسْمِ حُجُورٍ مِنْ غَيْرِهِ وَأَقْرَبُ إِلَى عَرْصِ الْمُوصِي .

وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أُنْفِخَتْ حَوَائِشُهَا مَحِثٌ رَأَدَ مَلَّاصِقُهَا^(٨) عَلَى مِثْلِهِ وَسَتَبِينَ دَرَجَةً
صُرِفَ لِلْكَفْلِ فِيمَا يَظْهَرُ أَيْضاً إِنْ وَفَى بِهِمْ ؛ لَصَدَقَ سَمُّ حُجُورٍ عَلَى لِكُلِّ صَدَقَةٍ

(١) أي في المش ، (ش : ٥١/٧)

(٢) قوله : (تصريف الوصية) إنما ذكره لينتقل به (فلأربعين) العتن ؛ أي : فلأربعين تصريف .
كردي

(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « خُفَّ الْجَوَاكِرُ أَرْبَعُونَ دَاراً ، هَكَذَا وَهَكَذَا
بَيْناً وَشِمَالاً وَقُدَّاماً وَخَلْفاً » أخرجه أبو يعلى في « مسنده » (٥٩٥٦) وعن ابن شهاب
قال قال رسول الله ﷺ : « الشَّاكِرُ مِنْ أَرْبَعِينَ دَاراً حَاضِرٌ » أخرجه أبو داود في « المراسم »
(٣٥٠) ، ونظر في « نسب الكبير » (١٢٧٣٨) ، وراجع « شخص الحبير » (٢٠٧ ٣) .
و« فيض القدير » (٤٩١/٣) .

(٤) راجع عبارة « شرح الإرشاد » في « الشرواني » (٥٢/٧)

(٥) وفي (د) و (ب) و (ج) : (الأقرب فالأقرب) . وراجع « المهمل النضاح في اختلاف
الأشباح » مسألة (١١٢٠)

(٦) أي : لدار الموصي . (ش : ٥٢/٧)

(٧) وفي (ت ٢) و (خ) : (لملاصق)

(٨) قوله (بحث راد ملاصقها) أي ملاصق أركانها لا ملاصق ملاصقها كردي

واحداً من غیر مرجح .

وَيُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَى عَدَدِ دَوْرٍ^(۱) ، ثُمَّ مَا حُصِرَ كُلُّ دَاوِرٍ عَلَى عَدَدِ سَكَنِيهَا ،
أَي : بِحَقِّ^(۲) عَدَدِ الْمَوْتِ فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِمَا وَإِنْ كَانُوا كُلُّهُمْ فِي مَوْتَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ ، سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ^(۳) الْمُسْلِمُ وَالْعَبْدُ وَالْحُرُّ وَالْمُكَلَّفُ وَضَدُّهُمْ ؛ كَمَا
شَبَّهَهُ إِطْلَاقُهُمْ .

نعم : يَظْهَرُ : أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ أَحَدٌ مِنْ وَرَثَتِهِ وَإِنْ أُحْبِرَتْ وَصِيَّتُهُ ؛ أَحَدًا مِنْ
بَنَاتِي أَنَّهُ لَا يُوضَى لَهُ عَدَّةٌ^(۴) ، وَكَذَا يَقْدَرُ فِي كُلِّ مَا بَأْتِي مِنَ الْعُلَمَاءِ وَمِنْ
بَعْدِهِمْ

ثُمَّ رَأَيْتُ نَصَّ الشَّافِعِيِّ الَّذِي قَدَّمْتُهُ فِي مَحَبِّ الْوَصِيَّةِ لِلْوَارِثِ^(۵) ، وَهُوَ صَرِيحٌ
فِي ذَلِكَ

وِظَاهَرُ أَنَّ مَا حُصِرَ الْقَرْنُ . لِسَيِّدِهِ ، وَالْمَعْصُومُ . . . بَيْنَهُمَا نَسَبُهُ أَرْقُ
وَالْحَرِيَّةُ حَيْثُ لَا مَهَايَاةَ ، وَإِلَّا فَمِنْ وَقَعَ الْمَوْتُ فِي بَوْنِهِ .

وَلَوْ تَعَدَّدَتْ دَاوِرُ الْمَوْصِي صُرِفَ لِجَرِّبٍ أَكْثَرَهُمَا سَكَنَى ، فَإِنْ ائْتَوَا
فَوَلَّى حَبْرَ بَيْنَهُمَا ، أَيْ مِنْهُ وَبَيْنَ مَنْ كُلُّ ، أَوْ ثَمَانِينَ مِنْ كُلِّ ؟ مَحَلُّ نَظَرٍ ،
وَالْأَوَّلُ أَقْرَبُ .

وَمَرْ^(۶) فِيمَنْ أَحَدُ مَسْكِيهِ حَاضِرُ الْحَرَمِ تَفْصِيلٌ لَا يَنْعُدُ مَحْيًى بَعْضُهُ هَا ،
بِحَاضِرِ الشَّيْءِ وَحَارَّةٍ مُتَقَارِبَةٍ ، فَكَمَا حُكِّمَ الْعَرَفُ ثُمَّ يُحْكَمُ هَا

(۱) أَي : لَا عَلَى عَدَدِ السَّكَنِ . انْتَهَى مَعْنَى (ش : ۵۲ / ۷)

(۲) مَحَبُّ (سَكَنَاهَا) هَامِش (د)

(۳) مَوْتُهُ (سَوَاءٌ فِي ذَلِكَ) أَي : فِي بَعْضِهِ ، إِلَى تَحْيَا (مُسْلِم) (رَجَحَ كُرْدِي)

(۴) نَبِي (ص : ۱۰۹)

(۵) نَبِي (ص : ۳۱) .

(۶) قَوْلُهُ : (وَمَرْ) أَي : فِي (الْحَجِّ) كُرْدِي

والْعَمَاءُ أَصْحَابُ عُلُومِ الشَّرْعِ مِنْ تَفْسِيرِ وَحَدِيثِ وَفَقِهِ ،

وَنَحَثُ الْأَدْرَعِيَّ اعْتَدَ الَّتِي هُوَ بِهَا حَدَّثَنِي بِوَصِيَّةِ وَالْمَوْتِ ، وَالرَّرَكَشِيَّ
عَتَدَ أَيْ مَاتَ بِهَا ، وَكِلَاهُمَا فِيهِ نَظَرٌ ، كَسَحَبَ الرَّرَكَشِيَّ أَنَّ حَارَّ الْمَسْجِدِ مِنْ
سَمْعٍ لِدَاءٍ ؛ لِحَبْرِ فِيهِ ^(١) ، بِوَصُوحِ الْفَرَقِ ^(٢) بَيْنَ مَا هُمَا وَثَمَ ، لِأَنَّ الْمَدَارَ هَذَا
عَلَى الْعَرَبِ ، كَمَا تَقَرَّرَ ، وَدَالِكُ عَلَى تَحْصِيلِ الْفَصِيلَةِ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ ، فَلَا حَاجَةَ
بَيْنَهُمَا

(وَالْعَمَاءُ) فِي الْوَصِيَّةِ لَهُمْ ، هُمْ : بِوَصُوفِهِمْ يَوْمَ الْمَوْتِ لَا بِوَصِيَّةٍ ، كَمَا
هُوَ قِيَاسُ مَا مَرَّ ^(٣) . بَأَنَّهُمْ (أَصْحَابُ عُلُومِ الشَّرْعِ مِنْ تَفْسِيرِ) وَهُوَ مَعْرُوفُهُ
مَعْنَى كُلِّ آيَةٍ وَمَا أُريدَ بِهَا فَقَلًّا فِي التَّوْفِيقِيِّ وَاسْتِطَاعَةٍ فِي غَيْرِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ قَدْ
لِفَارَقِي : لَا يُضَرَّفُ لِمَنْ عِلْمٌ تَفْسِيرِ تَقَرَّرَ دُونَ أَحْكَامِهِ ، لِأَنَّهُ كَمَا قُلِيَ الْحَدِيثُ

(وَحَدِيثِ) وَهُوَ : عِلْمٌ يُعْرِفُ بِهِ حَالُ الرَّاوِي قُوَّةَ وَصِدْقَهَا ، وَالْمَعْرُوفِيُّ صِحَّةَ
وَصِدْقَهَا ، وَعَدْلُ ذَلِكَ ، وَلَا غَيْرَهُ بِمَجْرَدِ الْحِفْظِ وَالسَّمْعِ (وَفَقِهِ) بَأَنَّ بَعْرُفَ مِنْ
كُلِّ بَابٍ طَرَفًا صَالِحًا يَهْتَدِي بِهِ إِلَى مَعْرِفَةِ سَابِقِهِ مُدْرِكًا وَاسْتِطَاعًا وَبِهِ لَمْ يَكُنْ
مُجْتَهِدًا ، خِلَافًا لِمَا يُؤْهِمُهُ بَعْضُ الْعَارَاتِ .

عَمَلًا بِالْعَرَبِ ^(٤) لِمَطَرِدِ الْمَحْمُودِ عَلَيْهِ عَالِمُ الْوَصَايَا ، فَإِنَّهُ حَيْثُ أُطْبِقَ
الْعَمَلُ لَا يَنَادِرُ بِهِ إِلَّا أَحَدٌ هُوَ لَا ؛

وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَوْصَى لِلْفَقِيهِ . لَمْ يُشْتَرَطْ فِيهِ مَا ذَكَرَ ، بَلْ مِنْ خَصَلِ شَيْئًا مِنْ أَعْقَلِهِ

(١) عَنْ عَمِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لَا صَلَاةَ بِحَارِ الْمَسْجِدِ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ ، فَقِيلَ لَهُ وَمِنْ حَارِّ
الْمَسْجِدِ ؟ قَالَ مِنْ أَسْمَدِهِ الْعَمَادِي أَخْرَجَهُ لِبَهْمِي فِي الْكَبِيرِ (٥٠٠٦) ، وَمِنْ أَيْ شَيْءٍ
فِي الْمَصْنُوعِ (٣٤٨٨) ، وَالشَّافِعِيُّ فِي « لَامٍ » (٣٩٨/٨) مَرْفُوعًا ، وَرَجَعَ الْمَقْصِدُ
بِحَسَبِهِ (١٣٠٧) ، وَالدِّرَايَةُ فِي تَحْرِيقِ أَحَادِيثِ الْهَدَايَةِ (٣٤٩/٣)

(٢) قُوَّةُ (بِوَصُوحِ الْفَرَقِ) مُتَعَلِّقٌ بِهِ نَظَرٌ ، هَامِشٌ (ك)

(٣) قُوَّةُ قِيَاسُ مَا مَرَّ (أَيْ) فِي أَعْيُنِ بَقُولِهِ (وَيَعْبُرُ بِمَا يَوْمَ الْمَوْتِ) كَرْدِي

(٤) قَوْلُهُ (عَمَلًا بِالْعَرَبِ) (إلخ) تَعْلِيلٌ لِلْمَسْ ، (ش : ٥٣/٧)

لا مقرئاً ، وأدباً ومعتزاً وطيباً ، وكذا مكثر من عند الأكثرين

وإن كان يصير ما في (الوقف) أي بأن تحضن طرفاً من كل باب بحثنا أهل
نهم باقيه ، أخذاً من كلام الإحياء^(١) .

ويكفي ثلاثة من أصحاب العلوم ثلاثة أو بعضها ، ولو عثر علماء بلد أو
فرداءة مثلاً ولا علم أو لا فخير فيهم يوم الموت بطلت الوصية
ولو اجتمعت الثلاثة في واحد أحد أحدها فقط ، يصير ما تأتي في (قسم
الصدقات)^(٢) .

وإن أوصى لأعلم الدس اختص بالفقيه ، لتعلم الفقه بأكثر العلوم ،
وللمسئلة^(٣) من أشغل بتحصيل الفقه وحصل شيئاً منه له وقع

(لا مقرئ) وإن أحسن طرق الفرائد وأدائها وضبط معاينها وأحكامها

(وأدب) وهو من يعرف العلوم العربية بحراً وبياناً وصرفاً ونية وشعر
ومعانيها

(ومعر) بمراني اسمية ، والأفصح غير من (عتر) بالتحقيق ، وفي
حديث^(٤) : لِرؤييا لأوّل غير^(٥)

(وطيب) وهو من يعرف عوارض بدن الإنسان صحةً وصحةً ،
وما يخصل أو يُرى كلاً منهما .

(وكذا مكثر من عند الأكثرين) وإن كان علمه بالنظر لمعلّقه أفضل العلوم .

(١) حياء علوم الدين (٦٤/١)

(٢) في (ص ٣٤٣)

(٣) أي في كلام العوصي ، (ش . ٥٣/٧) .

(٤) وفي (د) : (وفي الحديث الشريف)

(٥) حجة من حجة (٣٩١٥) عن أبي بن مينا رضي الله عنه : وفي في « فتح الباري »
« الرواية لأبو غير » وهو حديث صحيح ، فيه يريد برفسي ولكن به شاهد أخرجه أبو دود
و بزماني ، من حجة حسن وصحة الحكم عن أبي رزين علفي

وأصولي ماهر وإن كان لفقه مستأ على علمه ، لأنه من شعبه^(١) ، ومطني^(٢) وبن
توفيت كمالات العلوم على علمه ، وصوفي^(٣) وإن كان الصوف العتي عليه تظهير
السطر و لظهير من كل حلي دبيء وتجلستهما نكل كتاب دبي هو أفصل العلوم^(٤)
لعامة^(٥) من العرف .

ولو أوصى ثلثاء لم يُعَدَّ إلا من يختص كل ثلثاء عن ظهر قلب ، أو
لأجله ليس صرف تعداد الوثائق ، فإن من مستعين فصل شئت
الصحة

واشتكت صحة الوصية^(٦) ، بأنها معصية وهي في صحة مطلقة ويخت
أن يصار ذكر المعصية ، لا ما قد يستلزمها أو يندرئها ، كما هو ، ومن ثم^(٧)
سعي من يتعين بطلانها بوقال لمن يغتد بوثق أو بنسب الصحة
وقبول شهادة البت لا تمنع عصيانه ، لست ، كما نقيم مما يأتي فيه^(٨)

و لئلا يمسد المسدد عرفاً : أنهم الأشراف الآتي بيانهم^(٩) ، وقال
بعضهم : بل هم شرعاً وعرفاً : العلماء .

والصوفية^(١٠) ، يعملون بكتاب وآله طاهراً ووطناً

(١) راجع « المنهل البصاح في اختلاف الأشاخ » مسألة (١١٢١) . وراجع لولماً « الشرواني »
(٥٣ / ٧)

٢ د في شرح / وقته . وقد عنه قول الخلف المعروف (شرح (ش / ٥٣ / ٧)

٣ د عند بوش وليس باب صحة . وقوله (بها) د بوجه من ذكر ، وقوله
(وهي) أي : المعصية مطلقاً . (ش / ٥٣ / ٧)

(٤) أي . من أجل أن الصار ذكر المعصية . (ش / ٥٣ / ٧)

٥ د في (باب الشهادة) . (ش / ٥٤ / ٧)

٦ د في قوله . (والشريف المتب . . .) إلخ . (ش / ٥٤ / ٧)

٧ قوله (بوجه) د في قوله . مبدأ جزء (مرسول) . (شرح (ش / ٥٤ / ٧)

وَيَدْخُلُ فِي وَصِيَّةِ الْفُقَرَاءِ الْمَسَاكِينُ وَعَكْسُهُ ، وَلَوْ جَمَعَهُمَا . . شَرَكٌ

وسيد الناس : الحلقة ؛ لأنه المتأخر منه .

ولشرف المنسب من جهة الأب إلى الحسن أو الحسن ؛ لأن شرف من
عم كل ربيع ، لأن أنه اختص بأولاد فاطمة رضي الله عنهم عرقاً مطرداً عند
الإطلاق .

وأعمل الناس وأكبرهم أرهضهم في الدنيا ، وأحفظهم أسعهم عند
الماوردي ، والمثلث عبد الروياني^(١) .

(ويدخل في وصية الفقراء المساكين) والعراة بهما هنا ما تأتي في (قسم
الصدق)^(٢) ، فيشعير المسلمون (وعكسه) ومن عبارات الشافعي رضي الله
تعالى عنه الدعة إذا افتراقاً أجمعاً وإذا اجتمعاً افتراقاً^(٣)

ويحور نقلها إلى عبر فقراء بلد العاين

وأوصية سليمان^(٤) والعُمَد والرُمى ونحوهم ، كتحاح على ما في
" روضه " ^(٥) ، ويؤخّره وإن أصل في دذه بأن الحق تستلزم السر بل طوله عالماً ،
وهو^(٦) يستلزم الحاجة عالماً فكأن مشعراً بالقصر تختص بتقراهم

(ولو جمعهما) أي الوعيب في وصية (شرك) بموصى به بينهما .

(١) قوله (، مثلث) وهو من قول بالثلاث كردي وراجع " البحوي الكبر " (١٤٨/١٠) ، و" بحر الطلب " (١٥٨/٨)

(٢) في (ص ٣٠٤ ، ٣١٣)

(٣) قوله (إذا افتراقاً جمعاً) إلخ يعني إذا افترد بالذكر ، بأن ذكر واحد دون الآخر
يجمع الاسم لذكر على غير المذكور ، فعلى أوصى به لأحدهما يجوز دفعه لآخر ، وهو صورة
نفس ، وإذا جمعت عطف التفسير والمكس في الذكر لا يصدق أحدهما على الآخر كما في
صوره شابه في نفس كردي وراجع " لأم " (٢٠٥/٣)

(٤) قوله (وأوصية سليمان) مبدأ ، حبره قوله (يختص بتقراهم) كردي

(٥) روضه الفالس (١٦٦/٥) .

(٦) أي " طول السفر " (ش ٥٤/٧) .

نصفين ، وأقل كل نصف ثلاثة ،

أي شريكه الوصي إن كان ، وإلا فالحاكم (نصفين) فيدخل نصف الموصي به للفقراء ونصفه للمساكين ؛ كما في الزكاة .

وهو فارق^(١) : ما لو أوصى لسي ربي وربي عمرو فإنه يُقسم على عددهم ولا يُصَفُّ

(وأقل كل نصف) من الفقراء والمساكين مثلاً حيث لم يُقَسَّدُوا بمحل ، أو قُسَّدُوا به وهم به غير محصورين (ثلاثة) لأنها أقل لجمع .

فإن دفع الوصي أو الوارث وكذا حاكم غير حنفي أو تقليد صحيح ؛ كما هو ظاهر لائيس عزم للثالث أقل متموِّب ، ثم إن لم يتعمَّد^(٢) سئل بالدفع إليه ؛ لقاء عداوته ، وإلا^(٣) وعلم حرمة ذلك ؛ كما هو ظاهر دفعه للمعاضي ، وهو يدفعه له أو يرده للدافع ويأمره بدفعه ، كذا قالوه وهو مشكل ؛ لأنهم بعد أن قرروا فسعه بتعمده لذلك كيف يجوزون دفعه للمعاضي به ولو يدفعه لغيره^(٤)

فالوجه حمل كلامهم على ما إذا مات^(٥) ؛ إذ الطاهر أنه لا يُشترط في مثل هذا استبراء . ونبحث الأدرعي نعمين الاسترداد مهيما^(٥) إن أغسر الدافع ؛ لأنه ليس أهلاً للتبرع .

(١) أي : بقوله . (كما في الزكاة) . (ش : ٥٥ / ٧) .

(٢) فونه (ثم إن سم يعمد) أي لم يعمد لدافع في دفع لائيس ؛ بأن ظن جواره ؛ جهن أو اعتقاد أن أهل الجمع ثلث سئل الدافع بدفع أقل لعمول إلى لثالث كردي

(٣) وقوله (وإلا) أي وإن يعمد بالدفع إليه وعلم حرمة دفع ذلك لعمول للمعاضي والمعاضي يدفعه لثالث ، أو يرده إلى دافع ويأمره بالدفع لثالث كردي

(٤) راجع ؛ لسهل نصاح في اختلاف الأشباح ؛ مسأله (١١٢٢) . وراجع براماً ؛ لمعني ؛ (٩٩ / ٤) ، ورواية (٧٩ / ٦)

(٥) فونه (ونبحث الأدرعي نعمين الاسترداد) أي سر داد مصيب لثالث (مهيما) أي من ثلث إن أغسر الدافع ؛ لأن الدافع ليس أهلاً للتبرع . لأنه متصرف على غيره بخلاف المالك في دفع ركاته ؛ لأنه متبرع بماله كردي

وله التفصيل

أو لريد و فقراء . فتمدحت أنه كأحدهم في جوار إعطائه أول فمؤيا ،
لكن لا يخرجه

(وله) أي الوصي وإلا . فالحاكم (التفصيل) بين إحد كثر صعب ،
وَيَكُنْ مُفَصِّلُ الْأَشْخَاجَةِ وَالْأُولَى إِنْ لَمْ يُرْزَ التَّعْيِيمُ الْأَفْصَلُ^(١) . فقدم أرحم
الموصي ، ومخارمهم أوى^(٢) ، فمخارمه رصداً فخيراته فمعارفه

ومز^(٣) أنهم^(٤) متى انحصروا . . . وحب قبولهم واستيعابهم والنسوة سهم
وإن تفاوتت حاجاتهم ، خلافاً للقاضي أبي الطيب^(٥) .

وكان بعضهم أخذ من كلامه ما يأتي عنه^(٦) آخر الدب أنه لو فُرض للموصي
استرققة بحسب ما يراه لزمه تفصيل أهل الحاجة إلى الحره^(٧)

وقد يفرق^(٨) بأنه من ربط الإعطاء بوصف الفقر مثلاً فقطع إحياء الوصي ،
ونم وكن لأمر لا جهاده فترقه ذلك^(٩) .

(أو) أوصي (لريد والفقراء) والمذهب أنه كأحدهم في جوار إعطائه أقل
منقول (لأنه ألحقه بهم) لكن لا يحرم (وإن كان عتاً ، لضمه عليه ، وهو وصفه

(١) قوله (لأفصل) وصف للتعميم (سم : ٥٥/٧)

(٢) قوله (أوى) أي يساً ، أوى : مداوحر (ش : ٥٥/٧)

(٣) قوله (ومز) أي من المعول كروي

(٤) أي معمره (ش : ٥٥/٧)

(٥) في (ب) و (د) بعد قوله (خلافاً للقاضي أبي الطيب) زيادة ، وهي (حيث قال
بحسب قدر حاجاتهم وكفاياتهم ، فإن لم يبق الثلث بذلك . فقدر حاجاتهم ، فإن فصل عن
حاجاتهم سيئ . صرف لأبواب أسلاد لهم . وكنت في هـ مث (د) أنه في نسخة صرف عنه

(٦) أي - عن العصب . (ش : ٥٥/٧)

(٧) (ص : ١٨٦)

(٨) قوله (وقد يفرق) أي - بين ما يأتي من العصب وما هنا من النسوة . كروي

(٩) أي تفصيل أهل الحاجات (ش : ٥٥/٧)

صفتهم ؛ كزيد الفقير ؛ فَإِنْ كَانَ عَتَاً فصصه لهم ، أو فقيراً فكما مر^(١) ،
أو غيرها^(٢) ؛ كزيد الكاتب . . أَخَذَ النصفَ

وكان السككي أحد من هذا قوله . نو وقف على مدرسي وإمام وعشره فقهاء
فُسم على ثلاثة للعشرة ثلثها^(٣) على المذهب

لو أَوْضَى لزيد مدسار وبنصره ثلث ماله لم تُصرف لزيد ولو فقيراً
غيره^(٤) ؛ لأنه بتقديره قطع جهاد الوصي

وقصيته^(٥) أنه لو أَوْضَى أَنْ يُحْطَ مِنْ دِيْنِهِ عَلَى فُلَانٍ رُبْعاً مثلاً ، وَأَنْ يُحْطَ
حِصْنٌ مِ عَلَى أَقْرَبِهِ وَفُلَانٌ مِنْهُمْ لَمْ يُحْطَ عَنْهُ عِزُّ الْأَرْبَعَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَهُ
بِفِرَادِهِ ، وَلِأَنَّ الْعَدْلَ لَهُ مَفْهُومٌ مَعْتَرِ^(٦) عِزُّ الشَّاعِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ^(٧)

وَبِهِ تُخَابُ^(٨) عَنْ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ إِذَا جَارَ أَنْ يَكُونَ النِّصْلُ عَلَى زَيْدٍ - أَيِ فِي
مَالِهِ الْمَسْ - ثَلَاثًا يُخْرَمُ جَارُ أَنْ يَكُونَ التَّعْدِيرُ هَا - أَيِ فِي مَالِهِ مَدَسَارٌ - لِثَلَاثِ
يُقْصَصُ عَنْهُ وَأَيْضًا يَجُوزُ أَنْ يُقْصِذَ عِزُّ زَيْدٍ لِلدَّيَارِ وَحِجَّةُ الْمَقْرُومِ مَدَاقِي ،
فَيَنْتَوِي فِي عَرَجِهِ الصَّرْفُ^(٩) لَزَيْدٍ وَغَيْرِهِ^(١٠) تَهَي

(١) أي اندأ في المتن (ش : ٥٥/٧) .

(٢) أي . وصفاً بغير صفتهم . هامش (خ) .

(٣) قوله (للعشرة ثلثها) أي ولكل من المدس : الإمام ثلث (ش : ٥٦/٧) .

(٤) أي غير دينار . هامش (خ) .

(٥) أي ذلك التعليل . (ش : ٥٦/٧) .

(٦) قوله (لأن العدل له مفهوم) : إلح أي له مفهوم مخالف ، يعني بغير مفهوم
مخالف في الحكم في المثال المذكور ، وهو أن الحظ لا يحري في غير الأربعة كزدي

(٧) راجع : الحاوي الكبير (١٩٥/٦) . وفي الإلهام في شرح المعراج (٦٣٩/١) .

(٨) أي : بالتعليل الثاني . (ش : ٥٦/٧) .

(٩) أي : صرف الباقي . (ش : ٥٦/٧) .

(١٠) : شرح الكبير (٩٥/٧) .

ووجه الحواب أن ربدأ في مسألة المتر بقب ، ولا قائل يُعْتَدُّ به بحجية مفهومه^(١) ، بخلاف مفهوم العدد أو ما تَضَمَّنَه^(٢) ؛ كالديار ، فإن كثيرين عليه^(٣) بل هو نصُّ الشافعي ؛ كما تَقَرَّرَ .

وإذا رُوِيَ عن مفهومه على القول به ، أو ذكره^(٤) المتأدِّرُ به عادةً الاقتصارُ عليه^(٥) وإن لم يُقَلِّ بالمفهوم اتَّصَحَّ الفرقُ بين المائلين ، وأن النصَّ على الديار به قطعُ اجتِهَادِ الوصي أن يَنْقُضَ أو يَرِيدَ عليه ، فتَأَمَّنْهُ

ولو أَوْضَى لشخصٍ وقد أَسَدَ وصيته^(٦) إليه^(٧) بألف^(٨) ، ثم أَسَدَ وصيته لجمع هو منهم وأَوْضَى لكلٍّ من يَقْتُلُ وصيته^(٩) منهم بألفين . فالذي يَتَّحِهُ أنه إن صَرَّحَ أو دَلَّتْ قرينة ظاهرة على أن الألفَ المذكورة أولاً مَرَبُطَةٌ بقُوب الإيصاء لم يَسْتَحِقَّ سِوَى ألفين ؛ لأنَّ الأولى حَشْدٌ^(١٠) من جملة أفراد الثَّابَةِ ، وإلا^(١١) . اسْتَحَقَّ ألفاً ، ثم إن قَبِلَ اسْتَحَقَّ ألفين أيضاً ، لأهمِّ حَشْدٍ وصيتاً بمتعابرَيْنِ الأولى محصٌّ تنزِعُ لافي مقابِل ، والثَّابَةِ نوعٌ جمالي في

- (١) قوله (ولا قائل يعتدُّ به بحجية مفهومه) يعني أن المحكم عليه لا يدل على شيء من ذلك المحكم عن غيره ، وأمَّ المحكم على العدد فيدل على شيء المحكم عن غيره . كردي
- (٢) أي : مفهوم ما تَضَمَّنَه العدد . (ش : ٥٦/٧)
- (٣) أي : مفهوم العدد وحجته ، وكذا قوله (بل هو) (ش : ٥٦/٧)
- (٤) أي : العدد (ش : ٥٦/٧)
- (٥) أي : على العدد . (ش : ٥٦/٧)
- (٦) قوله (وقد أَسَدَ وصيته) أي : جملة وصياً . كردي .
- (٧) (إليه) أي : إلى ذلك الشخص . كردي
- (٨) وقوله : (بألف) متعلق (بأوصى) . كردي .
- (٩) وقوله (من يقتل وصيته) أي : ووصيته . كردي
- (١٠) قوله (لأنَّ الأولى) أي : لوصية لأولى ، أي : لوصية لشخص بألف ، قوله (حشد) أي : حين إذ وجد التصريح أو القرينة . (ش : ٥٦/٧)
- (١١) أي : إن لم يوجد التصريح ولا القرينة . (ش : ٥٦/٧) .

أَوْ لِحَمِّعٍ مُّعَيَّنٍ غَيْرِ مُنْحَصِرٍ كَالْعُلُوَّةِ صَحَّتْ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَهُ لَاقْتِصَارٌ عَلَى ثَلَاثَةٍ .

مقابلة القول والعمل .

فَيَسَّرَ هَذَا^(١) كَالْإِقْرَارِ لَهُ بِأَنْفِهِ ثُمَّ بِالْعَيْنِ ، أَوْ بِأَنْفِهِ وَهِيَ بِذِكْرِ سَبَأٍ ثُمَّ بِأَنْفِهِ وَذَكَرَ لَهَا سَبَأً ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُعَايِزْ سَهْمًا مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَأَمَّا كُنْ حَمْلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ ، بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلِنَا

وَبِهَذَا نَسْتَفِيعُ مَا وَقَعَ فِي « فِتَاوَى أَبِي ذَرَّةٍ » مِمَّا يُجَاعَفُ بِعَصْرِ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ مُتَرَدِّدٌ فِيهِ وَمَا أُنْعِدَ قَوْلُهُ لَعَلَّ حَمْلَ الْمُطْلَقِ مِنْ حَيْثُ « بِاللِّغْظِ عَلَى الْمُحْقِدِ أَوْسَى^(٢) » وَإِنْ كَانَتْ مَادُهُمَا مُحْصَفَةً^(٣) ؛ « اِعْتَارًا بِاللِّغْظِ^(٤) » مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى الْمَعْنَى^(٥)

(أَوْ) أَوْسَى (لِحَمِّعٍ مُّعَيَّنٍ غَيْرِ مُنْحَصِرٍ ، كَالْعُلُوَّةِ) وَهِيَ الْمُسْرُوبَةُ لِعَيْنٍ وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا مِنْ فَاطِمَةَ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُمَا ، وَيَبِي تَمِيمٍ (صَحَّتْ فِي الْأَظْهَرِ ، وَلَهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى ثَلَاثَةٍ) كَالْوَصِيَّةِ لِلْعُقَرَاءِ

وَالْفَرْقُ بَأَنَّ الشَّرْعَ خَصَّصَهُمْ^(٦) ثَلَاثَةً بِخِلَافِ غَيْرِهِمْ يُجَادُّ عَنْهُ بَأَنَّا نَسْعُ فِي لَوْصِيَّاتٍ عَرَفَ الشَّارِعَ غَالِبًا حَيْثُ عُلِمَ

أَوْ لَرِيذٍ وَلِلَّهِ كَانَ لَرِيذٍ النِّصْفُ وَالْبَاقِي لَوْحَوْهِ الْحَبِيرِ ، أَوْ لَرِيذٍ وَمَحْوِ جَرِيرٍ أَوْ الْجِدَارِ مِمَّا لَا يُوصَفُ بِمَعْنٍ وَهُوَ مَعْرُودٌ^(٧) وَلَرِيذٍ النِّصْفُ وَنَظَّمَتْ فِي الْبَاقِي نَعَمَ ؛ لَوْ نَصَّافَ الْجِدَارَ لِمَسْحِدٍ أَوْ دَارِ رِيذٍ صَحَّتْ لَهُ وَصْرُوفٌ فِي

(١) أي ما نحن فيه من الوصيتين حين انقضاء كل من التصريح والقرينة المأوون . (ش : ٥٦ / ٧)

(٢) قوله (حمل المعنى) الخ ، يعني : أن حمل الوصية الأولى المطلقة عن شرط قبول الإيصاء على الوصية الثانية المصيدة بذلك أولى (ش : ٥٦ / ٧)

(٣) لعل المراد به (مادتهما) : الموصى به . (ش : ٥٧ / ٧)

(٤) والمراد باللفظ كون كل منهما وصية لشخص (ش : ٥٧ / ٧)

(٥) فتاوى العراقي (ص ٣٣٤)

(٦) أي ، العفراء - هامش (ب)

(٧) قوله (وهو معرود) أي معرود عما ذكر مع ريد مجموعاً ؛ كما يأتي في نحو « ريد » كودي

أو لأقارب ريد دحل كل قرابة وإن بعد ،

عمارته ؛ كما تحفه الأدعي .

أو ريد ويحو روح^(١) . فله أول مسؤول ويطلب فما عدا

ولو أوصى شئ لله تعالى . . صُرف في وجوه البر ، وبأني آخر لسبب
سبهم^(٢) ، ومثلهم وجوه الخير ، ولا يدخل فيهم ورثته بغير ما مر ويأتي .

فإن سمى الله تعالى صبح وصُرف للمساكين

وفُرق في « الروضة » سه^(٣) وبين الوقف بأن غالب الوصايا للمساكين فحين
انقطع عليه ، وإن أوصية مسية على الماهلة ؛ أي حيث يصح بالمحبوب
وسحب وغيرهما ، بخلاف الوقف فهما^(٥)

ووقع بعضهم ما تحالف ذلك وحذره

(أو) أوصى (لأقارب ريد دحل كل قرابة) هـ (وإن بعد) وارث وكفر
وعدا وصدقهم ، فيجوز استيعابهم والتسوية بينهم وإن كثروا وشق استيعابهم ؛
كما شمه^(٦) كلامهم ولا يُدفع قولهم لو لم يخصصوا . . فكالعلوية^(٧) ؛ لأن
محله فما إذا غدر حصرتهم .

ودلت لأن هذا اللفظ يُذكر عرفاً شائعاً لإرادته جهة القرية فعمم ؛ ومن ثم لو

(١) قوله أو روح ويحو روح بمعنى اجمالكه أو انقطع كروى

(٢) في (ص : ١٨٥)

(٣) قوله انظر ما مر (أي في شرح الوصايا لخيرته) ج ، (ويأتي) ي في
نسخ حر العسل (ش ٥٧/٧)

(٤) ي لا ذكر من الوصية لا ذكر المصروف ؛ أي ليس بوصف ؛ ي لا ذكر مصروف ، فلا
يصح . (ش ٥٧/٧)

(٥) أي لعمه واسمعه المذكورين ، وبمقتضى أي المحبوب ، ونسج (ش ٥٧/٧)
وراجع الروضة انطالين (٣٩١/٤)

(٦) أي قوله (لا يكره) ج ، وكذا ص (ولا بد) (ش ٥٧/٧)

(٧) أي في حوز لاقتصار على ثلاثة والعصل (ش ٥٧/٧)

إِلَّا أَصْلًا وَفَرْعًا فِي الْأَصَحِّ ،

لَمْ يَكُنْ لَهُ إِلَّا فَرْعٌ صُرِفَ لَهُ الْكُلُّ ، وَلَمْ يُنْصَرَفْ لِكَوْنِ ذَلِكَ الْفِعْلِ جَمْعًا ،
وَأَسْتَوَى^(١) الْأَعْدَمُ مَعَ غَيْرِهِ مَعَ كَوْنِ (الْأَقَارِبِ) جَمْعٌ أَقْرَبُ وَهُوَ أَفْعَلٌ مُفَصِّلٌ
وَاغْتَرَضَ الرَّافِعِيُّ التَّعْلِيلَ بِالْجِهَةِ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَحْتَاجْ
لِاسْتِيعَاثٍ ، كَالْوَصِيهِ لِلْفَرَاغِ^(٢) وَيُخَاتَبُ بِأَنَّهُ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ جِهَةٍ حَقِيقِيَّةٍ ، لِأَنَّهُ
مِنْ شَأْنِ اِعْرَاضِ الْحَصْرِ ، وَإِنَّمَا الْمُبَادَرُ مِنْ ذِكْرِهَا مَا نَادَرُ مِنَ الْجِهَةِ بِالنِّسْبَةِ
لِإِعْطَاءٍ مِنْ ذِكْرٍ .

وَقَوْلُهُمْ (نَذْكُرُ عَرَفًا شَائِعًا لِإِزَادَةِ جِهَةِ الْقِرَاءَةِ) يُشِيرُ لِمَا ذَكَرْتَهُ^(٣)

(لَا أَصْلًا)^(٤) أَيِ أَيْ أَوْ أَمَّا (وَفَرْعًا) أَيِ وَلَدًا (فِي الْأَصَحِّ) وَنَقَلَ
الْأَسَاتِذُ أَبُو مَصْصُورٍ إِجْمَاعَ الْأَصْحَابِ عَلَيْهِ ، وَالْأَعْرَاضُ عَلَيْهِ مَرْدُودٌ ، وَذَلِكَ
لَأَنَّهُمْ لَا يُسْتَعَوْنَ أَقَارِبَ عَرَفًا ، أَيِ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَصِيهِ ، فَلَا بُدَّ فِي تَسْمِيهِمَا أَقَارِبَ
فِي غَيْرِ ذَلِكَ

وَعَذَلَ عَنْ قَوْلِ « أَصْلِهِ » الْأَصُولُ وَالْفُرُوعُ^(٥) ، لِيُجِبَ دَحْوَنَ لِأَجْدَادِ^(٦)
وَالْحَدَاتِ وَالْأَحْمَادِ .

وَيُؤْخَذُ مِمَّا نَزَّ فِي (الْوَقْفِ) أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَلَيْسَ لَهُ إِلَّا
أَوْلَادُهُمْ صُرِفَ إِلَيْهِمْ ؛ لَمَّا نَزَّ ثُمَّ^(٧) أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ^(٨) هَذَا قَرِبَتٌ غَيْرُ

(١) قوله : (ولم ينصرف) إلح عطف على قوله : (صرف له ...) إلح ، وقوله

(واستوى ...) إلح على قوله (ولم يكن) إلح . (ش : ٥٧/٧)

(٢) الشرح الكبير (١٠٠/٧)

(٣) أي في قوله (بأنه في نفسه غير جهة حقيقي) إلح . هامش (خ) .

(٤) في (ت) و (م) والمطبوعات : (لا أصلًا)

(٥) المحرر (ص : ٢٧٤)

(٦) أي : في الأقارب (م : ٥٨/٧) .

(٧) في (٤٥٧/٦)

(٨) قوله (أنه لو لم يكن) إلح نائب فعل (يؤخذ) قوله (ها) أي في نفسه . =

ولا تدخل قرابة الأم في وصية العرب في الأصح ، و بعرة بأقرب حد نسب
رند ، ونعد أولاداً فيله

أولئك . . صرقه إليهم .

(ولا تدخل قرابة الأم في وصية العرب في الأصح) ونقل عن الجمهور ،
لأنهم لا يفتحون بها ولا يفتنونها قرابة والأصح في الروضة ، ونقل عن
الأكثرين دخولهم كالعم (١) . لأن العرب يفتحون بها ، فقد صح أنه
صلى الله عليه وسلم قال عن سعد بن أبي وقاص : «نعد خالي فليربي امرؤ
خالة» (٢) .

ويدخلون في الرحم اتفاقاً (٣) .

(ولعرة) في صلب الأقارب (بأقرب حد نسب إليه يريد) أو أنه ساء عى
دحول أقاربها (ونعد أولاده) أي ذلك السجد (قسلة) واحدة ، ولا يدخل أولاد
جد قوفه أو في درجته .

فلو أوصى لأقارب حسي (٤) لم يدخل لحسيون وإن تهبوا كلهم إلى
عمي كرم الله وجهه ، أو لأقرب شفعي دخل كل من نسب شافع ؛ لأنه
أقرب حد عرف به شفعي ، لا لمر نسب لحد بعد شافع ؛ كأولاد أخوي
شافع علي ومعاذ ، لأنهم (٥) إما يسبون لمطلب ، أو لأقرب بعض أولاد

= قوله (عبر أولئك .) إلح ؛ أي : الأب والأم والفرع . (ش ٥٨/٧٠) .

(١) روضة الطالبين (١٦١/٥) .

(٢) حرجه حاكم (٤٩٨/٣) . ورمذي (٤٠٨٥) . أبو يعنى في العدة ، محص
(٢٠٤٥) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٣) قوله ؛ (ويدخلون في الرحم اتفاقاً) يعني لا خلاف أن قرابة الأم تدخل في لفظ (الرحم)
عند العرب والعجم جميعاً . كردي

(٤) أي . شخص مسوب إلى سيدنا الحسن . (ش ٥٧/٧)

(٥) الصمير راجع إلى (أولاد أخوي شافع) ، هامش (د)

وبدخل في أقرب أقاربه الأصل والمرع
والأصح تقدم

اشاععي^(١) دخل فيها أولاده دون أولاد حذّه شاعج
(ويدخل في أقرب أقاربه) أي ريد (الأصل) أي لأب (والمرع)
أي لولد ، ثم عمرهما عند مفدهما على التفصيل الاتي^(٢) ، رعية بوصف
الأعرية بمقتضى برياده لقرب أو قوة المحبة

وبهذا^(٣) الذي ذلّ عليه قوله : (وأنح على جد) ادفع الاعتراض عليه بأنه
يؤهم أن تمّ أمرت من غير الأصول وانعروغ ، واسدع قوت شرح العرائد
(الأصل) الأث والأم وأصولهما

(والأصح تقديم) المروع وإن سموا ولو من أولاد السبب لأقرب
والأقرب^(٤) ، فقدم ولد الولد على ولد ولد الولد ، ثم الأموة^(٥) ، ثم لأخوة ولو
من الأم ، ثم سوة الإخوة ، ثم الحدودة من قبل الأب أو الأم العربي والعربي
نظر في المروع^(٦) إلى قوة الإرث والعصوبة في الحمله ، وفي الأخوة إلى قوة
السوة فيها في الجملة^(٧) .

ثم بعد الحدودة العمومة والحوولة يسويان ، ثم سوتهم ويستويان أيضاً ،
نكي بحث من الرفعة تقديم لعم والعمة على أبي الجد ، والحال والحالة على جد

(قوله) (وأقرب بعض أولاد اشاععي) (ل) أي لو وصى في هذا الوقت لأقرب
بعض المح انتهى معني (ش ٥٧ / ٧)

(٢) أي قريب في العتر : (والأصح : تقديم ...) إلخ .
(٣) قوله (وبهذا لدي) (ل) أي ما ذكر من التفسير بقوله : أي لأبوان ، ومن تعبيل
بقوله : لريادة القرب أو قوة المحبة . كردي

(٤) قوله (الأقرب والأقرب) تفصيل لقوله (تقديم المروع) (ل) (ش ٥٩ / ٧)

(٥) قوله (ثم الأموة) عطف على (المروع) (ش ٥٩ / ٧)

(٦) قوله (نظر في المروع) (ل) أي تبين لمرتب المذكور (ش ٥٩ / ٧)

(٧) قوله (فيها في الجملة) أي قدرأما : لأنه بيان للأخويات واحد كردي

ابن علي ب ، وأخ علي حد ، ولا يرشح بدكورة ووراثه ، بل يستوي لأب
ولأم ، والابن والست ، ونقدم ابن الست على ابن الابن .

لأم وحده^(١) انتهى ، فإن غيره : وكالعم في ذلك^(٢) . . ابنه ، كما في
الولاء

إد نقرر ذلك^(٣) . غنم منه تقديم (ابن) وست ودرينهما (على أب ، و)
بعد (أخ) ودرجه من أبي جهانه (على حد) من أبي جهانه (ولا يرشح بدكورة
ووراثه . بل يستوي الأب ولأم ، والابن والست) ولاخ والأخت ، (استواء
الجهة في كل .

نعم ، نقدم الشفق على غيره ، ونستوي لأخ للأب والأخ للأم

(ونقدم ابن الست على ابن ابن الابن) لأنه أقرب منه في الدرجة

فرع توصي جماعة من أقرب أقارب ريد . وخب استعاب الأقرين
واششكله ارافعي بأن غيبس بطلان توصيه ، لأن لفظ جماعة مكر ، فهو^(٤)
كما لو توصي لأحد رحلين أو ثلاثة لا على اثنين من جماعة معينين قال
لأدري ويخاض إلى الفرق^(٥) .

وأقول يمكن أن تفرق بأن م ذكره^(٦) فيه إيهام من كل وجه من غير قريب
تثبته ، وما ه ليس كذلك ، لأنه لما ربط الموصي لهم بوصف الأقرين غبة
أن مراده بإطاعة الحكم بها من غير نظر له (من) لأنها كما بعيد السعيض^(٧)

(١) كذا في البية (٢١٠ / ١٢)

(٢) أي . في التقدم على أبي الجد ، (ش : ٥٩ / ٧)

(٣) أي . ب ب ب ب (ولأصح تقديم المروع) (ش : ٥٩ / ٧)

(٤) أي . ما يحسن منه من الوصية (ش : ٥٩ / ٧)

(٥) الشرح الكبير (١٠٣ / ٧) .

(٦) أي . الرافعي . (ش : ٥٩ / ٧)

وَمَنْ أَوْصَى لِأَقْرَبٍ نَفْسَهُ لَمْ يَدْخُلْ وَرَثَتُهُ فِي الْأَصْحَ

الاستعراق أو الاستثناء فَأَعْرَضُوا عَنْهَا^(١) ؛ لِأَنَّهُمَا^(٢) وَقَصَّوْا بِالْقَرِيبِ نَفْسِي
ذَكَرْتُهَا ، عَلَى أَنَّ لَنَا أَنْ نَقُولَ إِنَّمَا هِيَ لِلْبَدَنِ لَا عَيْرٌ ، بِمَعْنَى بَدَنِ الْقَرِيبِ فَاصْصَحْ
مَا ذَكَرُوهُ^(٣) ، وَانْدَفَعْ مَا شَبَّحَ هَا الْمُسْتَلَرُّمُ لِإِحْرَاجِ كَلَامِهِمْ عَنْ طَاهِرِهِ بَلْ
صَرِيحِهِ الْمَصْرُوحِ بِهِ^(٤) كَلَامُ الرَّافِعِيِّ^(٥) .

(وَلَوْ أَوْصَى لِأَقْرَبٍ نَفْسَهُ) أَوْ أَقْرَبٍ أَقْرَبٍ نَفْسَهُ (لَمْ يَدْخُلْ وَرَثَتُهُ فِي
الْأَصْح) وَنَصَحْنَا الْوَصِيَّةَ لِلْوَارِثِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوصَى لَهُ عَادَةً فَتَخْتَصُّ بِأَقْرَبٍ
وَمِنْ « الرُّوحَةِ » لَوْ أَوْصَى لِأَهْلِهِ فَمِنْ نَفْسِهِ بِمَقْتُلِهِمْ^(٦) ؛ أَيْ مِنْ
غَيْرِ الْوَرِثَةِ^(٧) فَبِمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ .

وَيَظْهَرُ أَيْضاً بِمَنْ أَوْصَى بِرُكَّةٍ أَوْ كِفَارَةٍ عَلَيْهِ ؛ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ وَلِقَاصِي
لِصَرَفِ الْوَارِثِ فِي هَذِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَحَدَ فِيهَا لَمْ يَأْخُذْ بِجَهَةِ الْوَصِيَّةِ إِلَيْهِ قَصْداً ؛ لِأَنَّ
لِصَرَفِ هَا عَيْرٌ مَقْصُودٌ ، وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ بِهَا مَا شَتَّعَلَتْ بِهِ دَعْوُهُ ؛ لِتَنَزُّأِ
لَا عَيْرٌ

وَحَيْثُ لَا يَأْتِي هَا فَوَلَّهُمْ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُوصَى لَهُ عَادَةً ، بِخِلَافِ لَوْصِيَّةٍ بِالتَّصَدَّقِ
عَنْ مِثْلٍ ، فَإِنْ لَمْ تَدْرِكْهُ ؛ قَصْدٌ لِمَصْرُوفٍ مِنْ سِوِ الْفُقَرَاءِ ؛ لَمَّا مَرَّ أَنْ عَالِبَ
الْوَصَايَ لَهُمْ^(٨) ، وَمَتَى أُدِيرَ الْأَمْرُ عَلَى قَصْدِ الْمَصْرُوفِ . انْصَحْ عَدَمُ دَحْوَلِ

(١) أَيْ : لِنَفْسِهِ (مِنْ) . (ش : ٦٠ / ٧)

(٢) وَمِنْ (ح) وَ (د) وَ (س) (لِأَنَّهُمَا) وَفَافٍ فِي « لِمَعْنَى الْبُرْصَةِ » (ص : ٧٤)
(أَنَّهُمَا الْأَمْرُ : خَفِي وَأَشْكَل ، وَ : الْأَمْرُ : أَحَدٌ وَأَشْكَل) .

(٣) قَوْلُهُ (مَا ذَكَرُوهُ) وَهُوَ قَوْلُهُ (وَحَبَّ اسْتِيعَابِ الْأَقْرَبِينَ) كَرْدِي

(٤) الْعَصْمِيُّ فِي (بِهِ) رَاجِعٌ إِلَى (صَرِيحِهِ) . هَامِش (خ) .

(٥) أَسَى الْمَطَالِبِ (١٢٦ / ٦) ، الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (١٠٣ / ٧) .

(٦) رُوحَةُ الْعَالِيَيْنِ (١٦٤ / ٥)

(٧) وَمِنْ (ب) وَ (س) وَاسْطُوعَاتُ - (أَيْ : غَيْرِ الْوَرِثَةِ) .

(٨) فِي (ص : ١٠٤)

فصل

تصح الوصية بمسفع عند ودار وعلة حانوت ،

ورثته ، نظراً لبعاده المذكور . فإن لم يكن غيرهم . . فيحصل أنه كما مر
أعلاً^(١) ، ويحصل الفرق بما أفاده التعليق أن الوارث لا يوصى به عدة ، بخلاف
غيره

(فصل)

في أحكام معوية للموصى به مع بيان ما يعمل عن الميت وما يمتنع

(تصح الوصية بمسفع) بحر (عبد ودار) كما قدمه ، ووطأ به ههنا بعدة^(٢)
(وعلة) عصف على مسفع (حانوت) ودار مؤبدة ومؤقتة ومطقة ، وهي^(٣)
للتأيد

ومن اقتضاء عصف العلة على المسفع من تعاريفها صحیح ، ومن ثم
اغترض الشيخان إطلاقهم لكونه بين المسفع والعلة ، والكسب والخدمة في
القرن ، والمنفعة والسكنى والعلة في الدار .

ثم اشترط أن المسفع تساؤل الخدمة والسكنى ، أي - وغيرهما مما صرح
به قبل^(٤) ، نكر تنبيه^(٥) الاتي في العلة^(٦) ، وأن كلاً من الخدمة والسكنى لا يُصد

(١) قوله (كما مر أعلاً) وهو قوله (صرف اليد) قبل (ولا يدخل) كردي

(٢) فصل قوله (كما قدمه ، ووطأ به ههنا) يعني ذكره لمصنف في أول كتاب حيث
قال (وبالمسفع) لكنه كرره بوصية ، لأجل توسع الأحكام لآية عليه كردي

(٣) أي ، المطلقة . انتهى معي . (ش : ٦٠/٧)

(٤) منه لإخاره وإلغائه بوصية به ، والأكسب المعادة ، كإحطاب ، وإحشاش ، وإصعاد
وأجرة الحرفة ، لأنها تدل بمسفع (مم : ٦٠/٧)

(٥) ي بحر (ش : ٦٠/٦)

(٦) يحصل أنه شارح بر عار ما يحصل لأنه أحير أعرج نحو اشهره ، كما يستفاد ذلك من قوله
لا يبي ، فإلغائه لبيان الح انتهى منه ، وقد كردي وهو قوله لا يبي هي عنوان
لعينة انتهى ، والأول هو الظاهر . (ش : ٦٠/٧) .

غيره ؛ ومن ثمَّ نَوَاسُحَرَفَ لخدمته . لم تكنفه بحركته وباء
 قَلا . بل نَعِي أنَّ الوصية بالعه أو الكسب لا تُعَدُّ استحقاق سَكْنَى
 ولا رَكُوبٍ ولا استِخدام ، وبواحد^(١) من هذه الثلاثة لا تُعَدُّ استحقاق عنه
 ولا كسب ؛ لأنَّ العلة فائدة عينية ، والمصلحة مقابلة للعن^(٢) انتهى
 ولا يُنَافِي ما ذكرناه في المصلحة^(٣) ، خلاف ما توهمه شمولها
 للكسب^(٤) ؛ لما يأتي : أنه بدلها^(٥) .

وقول من لرفعة : إنَّ لخدمة تُقيد ما تُقيدُه مصلحةٌ صعبةٌ ، وكذا قوله
 إنَّ العلة تُقيدُ السكْنَى ، وقوله : يسرُّ مصلحة^(٦) محتملٌ في انداز غير المصلحة ،
 وكونُ المصلحة مقابلة للعن لا يمنع أنَّ العلة المضافة لندار بمعنى المصلحة انتهى
 وقال غيرُه : الوجه - أنَّ المانع شمولُ العنه والكسب ، وعنه ور كسب
 فائدة عينية هي معدودة من مافع الأرض ، والعنة والكسب لا يُقيدُ بحو ركوب
 وسكْنَى ومفعو ، بل ما يَحْضُلُ من العنة والكسب خاصة ، والمفهوم عن المصلحة
 أعمُّ مما يُفهمُ منهما انتهى ، وفي بعضه^(٧) بَطَرٌ يُعْرَفُ عما تقرَّر
 والحاصل أنَّ ما ذكره الشرح صحيح ؛ ومن ثمَّ اعتداه المحققون ، وأنَّ

(١) قوله (وبواحد) عطف على قوله (بالعه) (ش ٦٠/٧)

(٢) شرح الكبير (١١١/٧) ، ووجه نصير (١٧٢/٥-١٧٣)

(٣) أي : من أنها مقابلة للعن . (ش ٦١/٧) .

(٤) أي : مع أنه عين . (سم ٦١/٧)

(٥) في (ص : ١١٥)

(٦) وقوله (يسرُّ مصلحة) إلح محتمل أصحهما إطلاقهم التسوية بر مصلحة والعنه في عار

(ش ٦١/٧) ، وهي (ب) و (ب) و (ب) المطبوعة انوعيه (ليس في العنه) ، وفي

المطبوعة المصرية والمكة . (ليس في العلة) [

(٧) أي : بعض ما قاله العر ، ولعلَّ مراده بذكر العن . (أنَّ المانع يشمل عنه) .

وقوله (و مفهوم من المصلحة أعم مما يفهم من العنه) فأسس (ش ٦١/٧)

المنفعة تُطلق على ما يُقبل العيب ؛ ومن ثمّ شرّها الإمام وعبره هنا بأنها
ما ثبت بعد الإحارة الصحيح ، والمملوك به قصداً هو محض المنفعة لا عيب ،
واستتاعها لمعين إما هو للضرورة أو الحاجة ، كما يتّوه ثم^(٢)

وهذا الإطلاق^(٣) هو المصادق بها ؛ فمن ثمّ حملوها عليه ، كما حملوا
أوصية على عود اللهو فيما مرّ ؛ لذلك^(٤)

وقد تُطلق على ما هو أعمّ^(٥) من ذلك فتشمل حتى العلة التي هي الفوائد
العبية المحصلة لا بفعل أحد^(٦) ، وهذا لا يُعمل به هنا إلا لقريبه .

فالعلة قسمان : قسمٌ يُخصل بذل اسماء منعة فتناولها المنفعة بلا قربة ،
وقسمٌ يُخصل بصفه فهو أجني عن المنفعة فاحتاج تناولها له إلى قربة

ومن هذا^(٧) يُعلم . أنه لا نصيحُ الإيضاء بدراهم تتجرّ فيها الوصي ويتصدّق بها
يُخصل من ربحها ؛ لأنّ الربح نالها^(٨) لا يُسمى علة ولا منعة للعيب
الموضي بها ؛ لأنه لا يُخصل إلا بعد روالها ، وهذا واضح ، خلافاً لمن وهم
به

وأنّ الذي^(٩) يتّجه في نحو الخلّة والشاة أنه إن أوصى بفوائدهما أو

(١) أي من الوصية (ش : ٦١/٧) .

(٢) أي في الإحارة (ش : ٦١/٧) .

(٣) أي إطلاق المنفعة على مقابل العيب (ش : ٦١/٧) .

(٤) في (ص : ٣٩) .

(٥) قوله (وقد يطلق) أي يطلق المنفعة (على ما هو أعم من ذلك) أي معاد العيب كقوله

(٦) قوله (المحصول لا بفعل أحد) أي كالنمرة (ش : ٦١/٧) .

(٧) أي من لحاصل الشيء ش ، ويحمل من اختصار المصنف على المصنف والعله (ش : ٦١/٧) .

(٨) أي للدراهم (ش : ٦١/٧) .

(٩) قوله (وأن الذي) إلح عطف على قوله (أنه لا يصح) إلح (ش : ٦١/٧) .

عليهما . خُصَّ سحر الثمرة واللس والصوف ، أو معا فعهما . ثم يدخل سحر الثمرة إلا إن قامت قرينة صاهرة على إرادة ما يشمل معه ؛ بأن سم يكن بها منفعة تُقصد غير سحر ثمرتها ، أو اطرده عرف الموصي بذلك^(١) ، وقد مر ذلك بطائفة^(٢)

فإن قلْت ما منعة السحلة واشاء غير العله ؟ قلْت رنط سحر الدواث في سحلة ، وشتر سحر لثياب علبها ، وسحر دباضة الشاة للحت ، فيه بصغ ستحارها لسك ، كما صرّحو^(٣)

تسيه . وقع في « الروصيه » هـ^(٤) أنه لو أوصى بمدة عدة سنة غير معيه كان تعيينها للوارث^(٥) . وأرخ فيه الأدرعي ثم قال : تنعي حملها على سنة متصية بموته

وكأنه أخذ هذا من نظيره الآتي^(٦) : أنه لو أوصى له بمدة دارة سنة . حُملت على السنة التي تلي لموت ، وهو أخذ ظاهر ، إلا أن تفرق بأنه هـ^(٧) أنعي سوارث شركة في المصاع ؛ إذا ما عدا الخدمة من سحر كتابة وساو له ، خلافاً لاس برفعة ؛ كما تقرّر^(٨) ، وعند بناء حق للوارث يكون الحيرة في قسم ما عداه إليه ؛ لأنه أصلي والموصى له عارض ، فلموه حقه كان النعي إليه

وأما ثم^(٩) فلم يتي له حقا في المنفعة ، فلم يُعارض^(١٠) حق لموصى به

(١) ي . بطلاق منعة السحلة على سحر ثمرتها (ش : ٦١/٧)

(٢) في (٨٣ ، ٨٥)

(٣) أي في (باب الوصية) ، (ش : ٦١/٧٠) .

(٤) روضة الطالبين (١٧١/٥)

(٥) بوله (من نظيره الآتي) أي : في شرح : (بمنعته مدة) . كردي

(٦) أي ، في مسألة العبد . (ش : ٦١/٧)

(٧) أي في أول الفصل . (ش : ٦١/٧)

(٨) أي : في مسألة الدار . (ش : ٦١/٧)

(٩) أي : حق الوارث . (ش : ٦١/٧)

وَبِمَلَکِ الْمُوصَى لَهُ مَنَعَهُ الْعَدَدُ .

وَنُصِرَ حَقُّهُ لِأَوَّلِ سَبِيٍّ بِنِي الْمَوْتِ ؛ إِذْ لَا مَعَارِضَ لَهُ فِيهَا ، فَتَأَثَّلَتْ

وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ (١) قَوْلُ الْمَوْصِي لَوْ أَوْضَى ثَمَرَةَ هَذَا لِسَبَابِ سَنَةٍ وَسَمَّيْتُهَا فَتَعَسَّهَا بَوْرَثُ ، أَيْ لِأَنَّهُ مَقَّتْ لَهُ الْمَنَافِعُ عَنِ الثَّمَرَةِ ، فَهُوَ كَالْوَصِيَّةِ بِالْخِدْمَةِ بِمَا ذَكَرَ (٢)

(وَبِمَلَکِ الْمُوصَى لَهُ) بِالْمَنَعَةِ وَكَذَا بِالْعَلَّةِ بِإِنْ قَامَتْ قَرِيبَةً عَلَى أَنَّ الْحَرَادَ بِهَا مَطْرُوقٌ لِمَنَعَةٍ ، أَوْ ضَرْدُ الْعَرَفِ بِذَلِكَ ، فَمَا يَطْهَرُ بِطَبَرٍ مَا مَرَّ (٣) (مَنَعَةٌ) نَحْوُ (الْعَدَدِ) بِمَوْصِي مَنَعَتِهِ ، فَلَيْسَتْ (٤) إِسَاحَةً وَلَا عَارِيَةً لِلرَّوْمِهَا بِالْمَعُولِ وَمِنْ ثَمَّ خَازَ لَهُ أَنْ يُؤَخَّرَ وَيُعَبَّرَ وَيُوصَى بِهَا وَيُسَاقَرَنَّ (٥) عِنْدَ الْأَمْنِ ، وَيَذَّهَبُ أَمَانِيَةً ، وَوَرِثَتْ عَنْهُ .

وَمَحَلُّ ذَلِكَ : فِي عِبَرِ مُؤَقَّتَةٍ نَحْوِ حَيَاتِهِ عَلَى اضْطِرَابٍ فِيهِ ، وَإِلَّا (٦) كُنْتُ إِسَاحَةً فَقَطْ (٧) ، كَمَا لَوْ أَوْضَى لَهُ بَأَنٍ يَسْتَعِ (٨) أَوْ يَشْكُرُ أَوْ يَرْكَبُ أَوْ يَخْدِمُهُ . . . فَلَا يَمْلِكُ شَيْئًا مِمَّا مَرَّ وَتَأَنَّى (٩) ؛ لِأَنَّهُ لَعَا غَيْرَ بِالْعَمَلِ وَأَسْنَدَهُ إِلَى الْمُخَاطَبِ (١٠) .

(١) أَيْ ، الْعَرَقُ ، (ش : ٦٢ / ٧)

(٢) أَيْ ، فِي أَوَّلِ النَّسَبِ . هَامِش (ح)

(٣) قَوْلُهُ (يَطْهَرُ مَا مَرَّ) أَيْ مِمَّا اسْتَبَدَّ بِدَوْلِهِ (أَوْ ضَرْدُ عَرَفِ الْمُوصَى) كَرْدِي

(٤) أَيْ ، الْوَصِيَّةُ بِالْمَنَعَةِ . (ش : ٦٢ / ٧)

(٥) يَعْنِي : بِمَحَلِّ الْمَنَعَةِ (رَشْدِي ٦٠ / ٨٣) .

(٦) قَوْلُهُ (وَإِلَّا) أَيْ بَأَنٍ كَأَنَّ مَوْفَقَهُ سَحَرٌ . كِتَابُ إِسَاحَةٍ . أَيْ بِخِلَافِ مَوْفَقِهِ سَحَرٌ

سَهْ فَيَسْتَعِ إِسَاحَةً بِلِ تَمْلِكُ (ش : ٦٢ / ٧)

(٧) اِجْمَعُ : اِجْمَعُ السَّعَادَ فِي اخْتِلَافِ الْأَسْبَاحِ : أَسْبَاحُهُ (١١٢٤) وَارَاجِعْ بِأَمَانَةٍ : شُرَاوَانِي

(٦٢ / ٧) .

(٨) قَوْلُهُ : كَمَا لَوْ أَوْضَى لَهُ بَأَنٍ يَسْتَعِ (أَيْ كَمَا أَنَّ هَذِهِ الْوَصِيَّةَ بِالْإِسَاحَةِ) كَرْدِي

(٩) قَوْلُهُ (مِمَّا مَرَّ) أَيْ مِمَّا لَاحِظُهُ مَا عَطَفَ عَلَيْهَا ، وَقَوْلُهُ (وَتَأَنَّى) أَيْ فِي قَوْلِهِ

(وَبِمَلَکِ أَيْضًا أَكْسَامَهُ . . .) إِنْجَ (ش : ٦٢ / ٧) .

(١٠) قَوْلُهُ (مَا عَمَرَ بِالْعَمَلِ وَأَسْنَدَهُ إِلَى الْمُخَاطَبِ) بَأَنٍ هَذَا : اَوْصَيْتَ بِكَ بَأَنٍ يَسْتَعِ بِهِ أَوْ بَأَنٍ

وَأَكْسَابُهُ الْمُعْتَادَةُ لَا النَّادِرَةُ ، وَكَدَامُ مَهْرُهَا فِي الْأَصَحِّ .

اقتضى قصوره على مباشرة^(١) ، بخلاف مصته^(٢) أو خدمته أو سكناها أو ركبها ، خلافاً لابن الرقعة .

والتعيرُ بالاستخدام ؛ فهو بأنَّ يَخْدُمَهُ ، بخلاف الخدمة^(٣) ؛ كما هو واضح

ونستقل الموصى له بزوج العد ، أي بركب توصية مؤبدة ، وبلا احتياج إلى إبداء الوارث . أيضاً فيما يظهر^(٤) ، كما أنه لا بد من رصدها في لأمه مطلقاً^(٥) .

(و) يَمْنُكَ أَيْضاً (أَكْسَابُهُ الْمُعْتَادَةُ) كاحتطاب و صصيد و أخرى حرفة ، لأنها أنه ال مصدع الموصى بها (لا النادرة) كهيئة ولعطة ، إذ لا تقصد بالوصية .

(وكدا مهرها) أي الأمه إذا وُطئت بشبهة أو نكاح . يَمْلِكُهُ^(٦) الموصى له بمصدها (في الأصح) لأنه من تمام الرقعة ، كالنكس ، وكما يملكه الموقوف عنه ، وفلا في (الروضة) وه أصلها ؛ إلى أنه ملك لورثة الموصي^(٧)

وفرق الأدزعي^(٨) بين الموقوف عليه . بأن ملك الثاني أقوى لملكه

= سكر في هذه الدار أو بأن يخدمك هذا العد . كردي

(١) وقوله (فقص قصوره) أي حصر الفعل على مباشرة ، أي مباشرة بمحاطب تدب لعمل . كردي

(٢) وقوله (بخلافه) أي بخلاف الوصية بمصته ، بأن قال أو صحت لث بمصته هـ . ابن

فيه يملك كردي . (٣) أي فيحصر الأول على مباشرة مصه ، ولا يجوز له نحو لإجارة بخلاف الثاني (ش) ٦٢/٧ .

(٤) وراجع ؛ سهل نصاح في خلاف الأشاح ، ماله (١١٢٥)

(٥) أي : مؤبدة أو مؤقتة . (ش : ٦٢/٧)

(٦) قوله (يملكه) إلح حر (مهرها) في المس (ش : ٦٢/٧)

(٧) الشرح الكبير (١١٤/٧) ، روضة الطالبين (١٧٢/٥) .

(٨) أي الموصى له . (ش : ٦٢/٧) .

الدور والولد ، بخلاف الأول ، وملك الوارث ^(۱) ارفقه هذا لا ثم قد عثره
ولأنه يثبت ارفقه على قول فتوي الاستساع ، بخلافه ^(۲) هنا

وردد هذا ^(۳) بأن الموصي له بالمصلحة أدا قبل فيه . أنه يثبت ارفقه أيضاً

ويُردُّ الأول ^(۴) بأن الموصي له نكث الإحارة والإعارة والسفر بها وتورث عنه
المصلحة ، ولا كذلك الموقوف عنه ، فكان ملك الموصي له أقوى ، وعدم ملكه
لنادر إما هو بعدم تادير دحوئه ، والولد إما هو بما تأتي ^(۵) ، ولأنه حرٌّ من الأم
وهو لا يملكها ، لأن ذلك لصعب ملكه ، ومن ثم ^(۶) كان المعتمد ملكه
المهر ، وفقاً للإسوي ^(۷) وغيره

وأنه ^(۸) يجب إذا أثبتت المصلحة لا تُحدُّ لو وطئ ^(۹) ، بخلاف الموقوف عليه ؛
لما تقرَّرَ : من أن ملكه أصعب ، وأيضاً والحرُّ في الموقوفه للطرف الثاني ولو مع
وجود الطرف الأول ^(۱۰) . ولا حرج في المصلحة لغير الموصي له . فتدفع

(۱) قوله (وملك الوارث) هو بناءً على ما عطف على قوله (بأن ملك الثاني أقوى)
(رشدي ۸۴/۶)

(۲) قوله (بخلافه) إلخ : أي : الاستساع في ملك الموصي له (ش : ۶۳/۷)

(۳) أي قول الغير (ش : ۶۳/۷)

(۴) أي : وفقاً للأدعي ، (ش : ۶۳/۷) .

(۵) قوله (بما تأتي) وهو قوله (بأن يدها ملك الأصل) كردي

(۶) أي : أن ملك الموصي له أقوى . (ش : ۶۳/۷)

(۷) المهمات (۳۶۸-۳۶۹)

(۸) قوله (وأنه) عطف على قوله (أن الموصي له) أي : ورد الأول بأن الموصي له فله

دا إلخ كردي وقد شرّح (۶۳/۷) (قوله وأنه) إلخ عطف على
قوله : ملك المهر)

(۹) راجع : لمهل نصاح في اختلاف الأشاح : ص ۱۱۲۶ ، وراجع برهاناً شرّح
(۶۳/۷) .

(۱۰) قوله (وأيضاً والحرُّ في الموقوف للطرف الثاني) إلخ بمعنى : أنه موقوف عليه وهو من أهل

الوقف ومن يستحق الأول على ما هو مقرر في محله (رشدي ۸۴/۶)

لَا وَلَدَهَا فِي الْأَصْح ، بَلْ هُوَ كَالْأُم ، مَنْعُهُ نَهْ وَرَقْتُهُ لِلْوَارِث ،

مَا قَبِلَ الْوَجْهَ التَّسْوِيَةَ بَيْنَهُمَا^(١) ، أَوْ وَحِثَ الْحَدَّ فِي الْوَصِيهِ دُونَ الْوَقْفِ
وَالْأَوْجَهُ فِي أَرْضِ الْبَكَارَةِ أَنَّهُ يُوَرِّثُهُ ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ بِرَأْلَةِ حَرِّهِ مِنَ الْبَدَنِ لَدَيْ هُوَ
مِلْكٌ لَهُمْ .

وَلَوْ عُيِّنَتِ الْمَصْعَةُ كَحَدَمِهِ مِنْ أَوْ كَسِيهِ أَوْ غَدِي دَارٍ أَوْ سَكْنَاهَا ، لَمْ يَسْتَحِقْ
عَبْرَهَا ؛ كَمَا مَرَّ^(٢) ، فَلَيْسَ لَهُ فِي الْأَحْرَةِ^(٣) عَمَلٌ بِحَدَّادِينَ وَالْقَصَادِينَ إِلَّا إِنْ
دَلَّتْ قَرِيبَةٌ عَلَى أَنَّ الْمَوْصِيَّ أَرَادَ ذَلِكَ عَلَى الْأَوْجِهِ

(لَا وَلَدَهَا) أَيِ الْمَوْصِيَّ بِمَصْعَتِهَا أَمَّا كَانَتْ وَانْحَالَتْ أَنَّهُ مِنْ رُوحٍ أَوْ رَنَاءٍ ، أَوْ
عَبْرَهَا^(٤) ، فَلَا تَمْلِكُهُ الْمَوْصِيَّ لَهُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَلَدِهِ الْمَوْقُوفَةِ ، بَلَّ أَنْ مِلْكُ
الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ نَهْ^(٥) لَمْ تُعَارَضْهُ أَقْوَى مِنْهُ ، بِحِلَافِهِ هَذَا فَإِنَّ يَمَانَةَ مِلْكِ الْأَصْلِ
لِلْوَارِثِ الْمُسْتَعِجِ لَهُ^(٦) مُعَارَضٌ أَقْوَى بِمِلْكِ الْمَوْصِيَّ نَهْ فَقَدَّمَ عَلَيْهِ (فِي
الْأَصْح) .

(بَلْ هُوَ) إِنْ كَانَتْ حَامِلًا نَهْ عِنْدَ بَوَصِيَّةٍ ؛ لِأَنَّهُ كَسَجَرٍ مِنْهَا ، أَوْ خَفَلَتْ نَهْ
عِنْدَ مَوْتِ الْمَوْصِيَّ ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ مِنْ مَوْتِهِمَا اسْتَحَقَّ مَنْعَتُهُ ، بِحِلَافِ الْحَادِثِ عِنْدَ
الْبَوَصِيَّةِ وَقَبْلَ الْمَوْتِ وَإِنْ وُجِدَ عِنْدَهُ ؛ لِحُدُوثِهِ فَمَا لَمْ يَسْتَحِقِّهِ إِنْ بَلَّ الْآنَ (كَالْأُم)
فِي حَكِيمِهَا ، فَكُونُ (مَنْعَتُهُ لَهُ وَرَقْتُهُ لِلْوَارِثِ) لِأَنَّهُ حَرٌّ مِنْهَا

وَلَوْ بَصَّرَ فِي الْبَوَصِيَّةِ عَلَى بَوْلِهِ ذَخَرَ قِطْعًا وَلَوْ قُتِلَ الْمَوْصِيَّ بِمَصْعَتِهِ

(١) أَيِ هُوَ مَعْرُودُ أَحَدٍ عَلَيْهِمَا أَوْ وَحِثَهُ عَلَيْهِمَا (ع ش ٨٥/٦)

(٢) مَرَّ (مَرَّ) فِي أَوَّلِ نَفْصِ نَعْوَةٍ (لَا يَمْدُ اسْتِحْقَاقُ عَلَيْهِ) كَرْدِي

(٣) أَيِ فِي الْبَوَصِيَّةِ بِسَكْنِ الدَّارِ ، (ش ٦٣/٧)

(٤) أَيِ : كَلْبَةٍ (سَم ٦٤/٧)

(٥) أَيِ : الْوَلَدِ ، وَالْجَارِ مُتَعَلِّقٌ بِمَا مِلْكٌ . . . (ع ش ٦٣/٧)

(٦) قَوْلُهُ (لِمُسْتَعِجٍ) أَيِ مِلْكُ الْأَصْلِ (نَهْ) أَيِ لَمِلْكِ الْوَلَدِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الصَّيْرَ الْأَوَّلَ

لِلْأَصْلِ وَالثَّانِي لِلْوَلَدِ . (ش ٦٣/٧)

وَنَافَعَةُ ،

فوجب ما وجب شراء مثله به ، رعاية لحرص الموصي ، فإن لم يفت
بكاملي . . منقص ، والمشتري الوارث .

ويُفَرَّقُ به بين موقف دون المشتري فيه الحاكم بأن الوارث هو مدرك
للأصل فكذا بدله ، والموقوف عليه ليس مالكاً به فلم يكن به نظر في النقص معتن
الحاكم .

وَيُنَافَعُ^(١) فِي الْجَنَائَةِ وَحِينَئِذٍ يَصُلُّ حَقُّ الْمَوْصِي لَهُ ، بخلاف ما إذا عُدِي

(وله) أي لو رث ومثله موصي له برفقته دون مفعله (إعاقته) يعني

القتل الموصى بمفعله ، كما ، أصله^(٢) ولو مؤبد ، لأنه حاصل منكه .

نعم ؛ تنفع إعاقته عن الكفارة وكتاتته ؛ لعجزه عن الكسب

ومنه يؤخذ : أنها لو أفتت بزمان قريب لا يحتاج فيه لنفسه ، أو بقي من امدته

ما لا يحتاج فيه لذلك صح إعاقته عنها وكتاتته ؛ لعدم عجزه حينئذ وعلى
هذا يُخْتَلَفُ ما نحوه الأدرعي ، فتأمله^(٣)

وكالكفارة المدرة على الأوجه ؛ لأنه يُسَلِّكُ به ملك الواحب

والوصية بحايلها بعد العتق ، ومؤنته في ست المال ، وإلا . . فعلى ميسر

المسلمين .

وللوارث أيضاً وطؤها إن أمن حبلها ولم يُعَوِّثْ به على لموصي له مفعلة

يُنَجِّقُهَا ، فإن لم يأمنه امتنع ، خوف الهلاك بالظن ، والنقص والضعف

بالحمل

(١) أي : الموصي بمفعله . هامش (ب)

(٢) المحرر (ص ١٠ / ٢٧٤)

(٣) راجع في محله صاحب في اختلاف الأشباح (١١٢٧) ، راجع في ما في شروبي

وعليه يفتن إن أوصى بمنفعه مدة ، وكذا أبدأ في الأصح ،

أما ولدها من الوارث فحزب سبب ، وعليه فتمتة يسرى بها مثله يسع به
الموصى له ، وتصير أم ولد فعلى بمو به مسبوقة لمنفعه
وظاهر : أن الواطئة بشبهة يلحقه تولد ويكون حز ويلزمه فتمتة يسرى بها
مثله ؛ كما ذكر .

(وعليه) أي الوارث ومثله الموصى له برفقه (بقره) معنى مؤنه
موصى بمنفعه قماً كان أو غيره ، ومنها فطره (إن أوصى) باسم
للمفعول وهو الأحسن ، ويصح بمعدل وخيف لعدم به ، أي إن أوصى
الموصى (بمنفعه مدة) لأنه عانت برفقه وسمعة فيما عدا تلك المدة

وفيما إذا أوصى بمنفعه عي أو در سنة فحمل على أنه الأولى ؛
بقولهم لو أوصى بمنفعه سنة ثم آخره سنة ومات فوراً بطلت الوصية ؛ لأن
المتحقق منعة الية الأولى وقد قوتها

وعلى تعيين الأولى لو كان موصى له عائداً بعد الموت وحب به يد قبل
الوصية بدن منعه تلك السنة أي تبي الموت وإن تزحى بقولها ؛ لأن به
ينشأ استحقاقه من حين الموت ؛ كما علم مما مر^(١) على من استولى^(٢) عليها من
وارث أو غيره ؛ كما هو ظاهر ، خلافاً لمن طرأ فوات حقه بعينه ثم رتب عليه^(٣)
بحته ؛ أنه ينبغي أن له سنة من حين المطالبة

(وكذا أبدأ في الأصح) لأنه منك وهو ممكن من دفع الضرر عنه بالإعتاق أو

غيره

(١) أي : بالقول . هامش (خ)

(٢) قوله (كما علم مما مر) أي قبل (فصل أوصى به) كردي

(٣) قوله (على من استولى) متعوض (وجب) أي وجب بدن منعه بتلك السنة على من
استولى . إلح كردي .

(٤) أي . على ذلك الظن . (ش : ٦٥ / ٧)

وشقة إن لم يؤثد كأنفساً جر .

وأقنى صاحب البيان : بأنه وإن عني بسمراً عليه حكم الأرقاء ، لا استعري مفعله على الأيد ، بخلاف المستاجر ، لانهاء ملث مفعله ، وعمده الأصح في كتابه : لأسرار ، وخالفهما أبو شكنل ولستني فعلاً بل له حكم الآخر . وزخج بعض المحررين بشي بأنه أوفق لإطلاق لأنه ، إذ لم يثد أحد من مواع نحو الإرث وشهادة الاستعراق لمفعله . انتهى

وقول الهروي : لا يلزمه الجمعة يختل كلاً من الرأسي ، أما الأول^(١) فواضح ، وأما الثاني . فهو : لا استعراق مفعله وإن كان حرّاً ، ومحلّه^(٢) : إن رآه اشتعاله بها على قدر الظهر ، وإلا . لزمته ولم يكن لمالك مفعله مفعله منها ، كالسيد مع فة

(وبعه) أي الموصى ببعه ، فهو مضاف للمفعول وحذف فاعله - وهو الورث - لعدم به ، وبصح عود بصير الورث السابق فهو مضاف للفاعل (إن لم يؤثد) بإساء للفاعل وحذف للعلم به ، أي الموصى المفعلة ، وللمفعول أي إن لم يؤثد الوصية ببعه (كد) مع شيء (المأحر) فصح أسع ولو لغير الموصى له .

وأفهم الشيء أنه لا بدّ لها من العلم بالمدّة ، وهو كذلك ، فإدعاء ابن ارفعه ذلك^(٣) بحثاً لعمته بعدم كون هـ مضافاً فيه ، وإلا^(٤) ، كالمقدّمه بحيايه لم

(١) قوله : (من مواع نحو الإرث وشهادة) أي - إرث هذا العبيد عن مورثه وشهادته لأحد . كروي

(٢) هو قوله (بسمراً عليه حكم الأرقاء) . وقوله (وأما الثاني) هو قوله (له حكم الآخر) انتهى ع ش (ش . ٦٥/٧)

(٣) أي : محل عدم الثبوت على الثاني (ش ٦٥/٧)

(٤) أي - اشتراط العلم بالمدّة . (ش ٦٦/٧)

(٥) قوله - (وإلا) أي : وإن لم يعلم المدّة كروي

وإن أئد فالأصح أنه يصح بيعه للموصى له دون غيره .

يصح بيعه ؛ أي إلا للموصى له^(١) ؛ كما علم من قوله

(وإن أئد) المنفعة ولو بطلاقها ؛ لما مر أن مقتضى التأيد^(٢) (

فالأصح أنه يصح بيعه للموصى له دون غيره) إذ لا فائدة ظاهرة لغيره فيه ،

ومن ثم إن اختفعا على بيعه من ثلث^(٣) صح على الأوجه من وجهين فيه ؛ لوجود

المائدة حسنة

ولم ينظرُوا لها^(٤) لفائدة الإعتاق ؛ كالرمي ؛ لأنه لم يخص أحد من المشتري

وبين منافعه ، وها الموصى له بما يستحق جميع ما دفعه على التأيد . صارت^(٥)

حائلاً بينه وبين مريد شره ، فلم يصح ؛ كما علم مما مر في ثالث شروط

البيع^(٦) .

وإذا لم نصح بيعه إلا للموصى له فأشتمل نقره و موصى له والوارث كافرين

فالذي يظهر أنه يحال بينهما وبه ، ونسكت عند مسلم نفيه للموصى له ،

ولا يخبران على بيعه لثالث ؛ لأنه لا يُدرى ما يخص كل من الثمن

ولو أوصى بمنفعة كافر لمسلم أئد فأشتمل القر ؛ فهل يحصر الوارث الكافر

على بيعه للموصى له إن رضي به^(٧) تحريضاً له من دل نقده في ملكه الموجب

لاستلائه عليه في غير وقت الاستماع به ، أو لا ؟ كل محتمل ، والأول أقرب

فإن قلت يشكل على ما نقرر ؛ من صحة بيعهما لثالث ما مر أنهما لو باعا

(١) راجع : المجلد الرابع في اختلاف الأشباح ، ص ١١٢٨ (وراجع لراما : الشروبي) (٦٦/٧)

(٢) في (ص : ١١٠) .

(٣) أي : في البيع لغير الموصى له . (ش : ٦٦/٧) .

(٤) أي : الموصى له . (ش : ٦٦/٧)

(٥) في (٣٦١/٤) وما بعدها .

(٦) أي : إن رضي الموصى به بشرائه (ش : ٦٦/٧) تصرفه يسير

عدهما لثالث... لم يصح وإن ترأصاً^(١) فلت^(٢) تفرق بأن كلاً من انفس مثلاً مقصوداً لديه ، فقد يقع التراجع بينهما في التفويض لا إلى عاية ، بخلاف أحد المبيعين^(٣) هنا فإنه تابع صومع فيه .

ولو أوصى أن يدفع من علة أرضه كل سنة كذا لمسجد كذا مثلاً وحرحت^(٤) من اثبت^(٥) لم يصح بيع بعضها وترك ما^(٦) يخص منه المعتر^(٧) ، لاختلاف الأجرة ، فقد يستغرفها^(٨) فيكون الجميع للموصى له نعم ؛ يصح بيعها لمالك المتفعة .

وهما إذا قال : بمئة من غلتها فلم تأت العلة إلا مئة^(٩) فقد تعارض مفهوم (من) ومفهوم (مئة) فما حرجح^(١٠) والذي نتج^(١١) تقديم الشيء ، لأن مئة لا تطلق على م دونه ، و (من) قد تكون لاستدعاء العاية ، كما تقدم في (ثم تقدم وصاياه^(١٢) من ثلث ادقي) أنه يشمل الوصية بثلث^(١٣) ، وتكون (من) بالاستدعاء .

ولو أوصى بمئة مسلم لكافر فظاهر كلام بعضهم صحة الوصية ، وعنه^(١٤) فبحر على غلب لمسلم^(١٥) ، كما لو اشأحر كافر مبيعاً عيباً

(١) قوله (ما من بهما) أي في شرط محال في (البيع) كرهى

(٢) قوله (تفرق) حد لمعين (أح) لعل المراد بذلك الأحاد لرفه (س)

(٦٦/٧)

(٣) أي : الأرض (ش : ٦٦/٧)

(٤) عبارة عن الأرض هاهنا (د)

(٥) قوله : (قد يستغرفها) أي المعين الآخر (ش : ٦٦/٧)

(٦) رفي (ت) والمطبوعات : (ثم وصاياه)

(٧) في (٦٨٥-٦٨٦)

(٨) قوله (فبحر على غلب لمسلم) أي لغيره ولم يسمع أو غيره نحو الإجارة (ش : ٦٧/٧)

(٦٧/٧)

وقد يفهم المتن : أنه لا يصح بيع الموصى به باسمه بعدد^١ إلا بوارث^٢ ، وهو كذلك^٣ ، ونظيره ما مر في بيع حق نحو أساء أو المرور .

وقد يرد على هذا الحصر^٤ قولهم لو حى فقدر الوارث أو الموصى له ببيع في الحصة نصبت الآخر

واستشكله الشيخان بأنه إن فدت الرقبة فكثفت تنافع المنافع وحدها^٥ وأجبت بأنه^٦ معقول صريحه في بيع حق نحو أساء ، كما بقّر ، وأنها تنفع^٧ وحدها بالإجارة ، وفيه نظر ، لأن الإجارة المحضة إما تصور في مؤقت بمعلوم ، والمنفعة هنا لنست كذلك^٨ ، ولأن قضية^٩ الحواب لأول صحة بيع الموصى له المصلحة بغير الوارث مطلقا^{١٠} ، وبه يقولوا

١ قوله (باسمه استؤده) معن (الموصى له) معقول البيع صير المصلحة محذوف لعدم به . (ش : ٦٧/٧) .

٢ قوله (إلا بوارث) أي ولو : صاحب المصلحة بغيره ففاس ما سبق النصحة من الوارث دون غيره . كروي

٣ راجع : المعين لصاح في خلاف الأشباح : مسأله (١١٢٩) وللمهارة في هذه مسألة وأبان كما أشار إلى ذلك محشي الرشد ، ولشراطيني ، راجع : المسألة (٨٨/٦) مع العاشقين و : الشرواني (٦٧/٧) وجمع بينهما : لشراطيني (٨٨/٦) و : (ويمكن حمل ما هنا على مؤدة : ما تقدم على خلاف) والمراد بقوله (حمل ما هنا) : ربي : المسألة : الموقوف لشارح ، وبه قوله (وما تقدمه) ربه المتعالم للشارح فأنه

(١) أي : قوله . (إلا الوارث) . هامش (غ)

(٢) لشرح الكبير (١١٦/٧) ، روضة العدين (١٧٥/٥)

(٦) أي : بيع المصاعف وحدها . (ش : ٦٧/٧)

(٧) عطف على (بأنه معقول) . هامش (د)

(٨) لا بد من يمكن بجارها مدة بعد حري إلى أسفاه الحق (سم ٦٧/٧)

(٩) عطف على (لأن الإجارة) . هامش (خ)

(١٠) أي : في الجاية وغيرها . (ش : ٦٧/٧) .

وانه تفتقر قيمة لعدم كملها من الثلث ان اوصى بمفعلة ابدأ ،

فالذي يتجه في الحواب ان هذا (١) مع ضرورة الجابه ، فموضح فيه دون

غيره

ولو اوصى بامه لرحلي ومحملها لاجر فاعقها مالكلها لم يفتق الحمل ؛ لانه
لما تردد سعت ضرر كالمستقل ، او بما تخمته - وقتل ما مر (٢) ان يوصيه
تغريق كل حمل وحذ في المستقل - فاعقها الورث وتزوجت وبو بحر فعن
بعضهم ان اولادها ارقاء ، وصوب الرركشي رحمه الله انعقادهم احرارا ،
وتغرم الوارث قيمتهم ؛ لانه بالاعتاق مؤنهم على الموصى له انتهى

وهو عجيب (٣) مع قولهم الاتي في العتب لو كان لحمل لعمر سمعق بوصية
او غيره لم يغيب عتب الأم ، فعلم ان الوجه هو الاول (٤) ؛ لان تعلق حق
الموصى له بالحمل - منع سريان العتب اليه فيبقى على ملكه

(و) الأصح (انه تعسر قيمة العدد) مثلاً (كلها) أي - مع مفعلة (من
الثلث ان اوصى بمفعلة ابدأ) او مدة مجهولة (٥) ؛ لانه حال (٦) يبيد ويبس
لوارث ، ولعذر (٧) بقويم لمفعلة تتعدر ابو قوب على آخر عمره (٨) ، فيفتقر
تقويم برفقه مع متعبيه

فان اخصلها شئت - لرب الوصية في الجميع ، والا - فيما نخلصه ، فلو

(١) قوله (ان مع هد) أي - مع نص الموصى له في مسألة الجابه (ش : ٦٧ / ٧) كذا
عند الشرواني

(٢) قوله (وقتل ما مر) أي - في شرح قوله (ثمرة) حمل مستند (كردي

(٣) قوله (وهو عجب) أي - بصوب الرركشي ما ذكر (ش : ٦٨ / ٧)

(٤) أي : رقة اولادها . (ش : ٦٨ / ٧) .

(٥) قوله : (او مدة مجهولة) كالمقدرة بحو الحياة - كردي .

(٦) وقوله : (لانه حال) علة (ابدأ) . كردي

(٧) وقوله . (ولعذر . .) إلح علة (او مدة) . كردي .

(٨) وقوله : (عمره) أي : عمر الموصى له . كردي .

وإن أوصى بها مدة قوم صنعته ثم فسدتها تلك المدة ، ونُخسث النقص من الثلث

ساوي لعدد مائة وبنديها عشرة . اعطيت المنة كلها من الثلث ، فإن وفي بها فواضح ، وإلا ؛ كأن لم يب إلا صنعتها صدر نصف المصعة لوارث والذي يتجّه في كيفية استيمانها أنهما سبها^(١)

(وإن أوصى بها مدة) معلومة (قوم صنعته ثم) قوم (فسدتها تلك المدة ، ويحب النقص من الثلث) لأن الحيلولة به تصدّد الروايات

فإذا ساوى بالمصعة مئة وبنديها تلك المدة سبع فلو وصية بعشرة ، فإن وفي بها ثلث فواضح ، وإلا ؛ كأن وفي صنعتها فكما مر^(٢) ، كما هو ظاهر

والكلام في وصية بجميع المانع ، ولو أوصى له بعضها ؛ فليس شيء فقط قوّمت بسبها ثم حلت عنه أبدأ ، أو إلى المدة المعلومة إن ذكرها ، ونظر في استعانت أنسعه الثلث أم لا ؟

ولو أوصى بارقة فقط لم نخسث من الثلث ؛ لأن لارقة الحامية من المانع كالمدة فلا قيمة لها ، أو بالمصعة لواحد وبالرقعة لآخر فردّ الأول رجعت لمتعة للوارث على الأوجه ولو أعاد^(٣) الدار بآلاتها^(٤) غداً حق الموصى له بمنافعها .

فروع لو أوصى بأن يُعطى حادماً بربته أو أولاده^(٥) مثلاً كل يوم أو شهر أو سنة

(١) أي : الموصى له والوارث المصعة . (ش : ٦٨/٧)

(٢) أي في قوله (صدر نصف المصعة لوارث) هامش (ع)

(٣) أي أحدهما أو غيرهما انتهى شرح لروص . (ش : ٦٨/٧)

(٤) قال في : لحادماً . وأحضر بقوله (بآلاتها) عند إذا أعاد غير ثلث ، لأنه فلا حق للموصى له في أنها قطعاً . كما حرم به السأور في : انتهى . قول : يعني استحقاقه في هذه العربة ؛ كما أفهمه قوله : (في آلتها) . (ش : ٦٨/٧)

(٥) قوله (أو أولاده) بالجر عطفاً على (بربته) (ش : ٦٨/٧)

ونصح بحج تصرع في الأظهر ، ويخرج من بلده أو من الميقات كما فتد ، وإن
أطلق فمن الميقات في الأصح

كذا أعطيه كذلك إن عثر إعطاءه من ربع ملكه ، وإلا أعطيه اليوم الأول ،
خرج من اثنتي ، وصفت الوصية فيما بعده ؛ لأنه حيث لا يُعرف قدر الوصية
في المستقبل حتى يُعلم أُخرج من ثلث أو لا

ومن ذلك ما لو أوصى لوصيه كل سنة مئة دينار مدام وصياً فيصح
بالمئة الأولى إن حازت من ثلث لا غير ، خلافاً لمن عبط فيه

(ونصح) وصية (بحج تطوع) أو عمرته أو هما (في الأظهر) بقاء على
الأظهر ؛ من جوار السنة فيه ، ويُخس من الثلث أما يرضى فيصح قطعاً
(ويخرج من بلده أو من الميقات) أو من غيرهما إن كان أحد من الميقات
(كما قيد) عملاً بوصيته ، هذا^(١) إن وفى ثلثه بالحج مقاديره قبل الميقات ،
ولاً فمن حيث ينبغي

نعم ؛ لو لم يقب بما يُمكن الحج به من الميقات ؛ أي ميقات الميقات ؛ كما
عُلم مما مر في (الحج)^(٢) بطلت الوصية وعدد^(٣) لثورية قطعاً ؛ لأن الحج
لا ينقص^(٤) ، بخلاف ما مر في العتق^(٥)

(وإن أطلق) الوصية (فمن الميقات) يُخرج عنه (في الأصح)

(١) أي . كون الحج مقاديره به . (ش : ٦٩/٧) .

(٢) في (٤١/٤) .

(٣) أي الثلث . هامش (ك) .

(٤) راجع ؛ سهل نصح في اختلاف الأشباح ؛ مسألة (١١٣٠) راجع لراما ؛ المعنى ؛
(١٠٧/٤) ، ود الهبة ؛ (٨٩/٦) ، ود الشرواني ؛ (٦٩/٧) وفي عل اختلاف من
؛ المعنى ؛ (١٠٧/٤) نظر ؛ بل هو موقوف للسراج إلا أن يقيد الخلاف بمقوله (من يملك
كما يتبين ذلك من رجعة كتابي ؛ المعنى ؛ ود المحقق ؛ وبدن بهذا عدم بخرص ؛ لشرواني ؛
(٦٩/٧) في كتابه الخلاف للمعنى بل اقتصر على حكايته من ؛ الهايه ؛ على نسخة عدم
وقلوبه ؛ ولم يرد على ذلك
(٥) في (ص : ٨٧) وما بعدها .

وَحَجَّةُ الْإِسْلَامِ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ ، فَإِنْ أَوْصَى بِهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ الثَّلَاثِ
عَمِلَ بِهِ ،

حَمَلًا عَلَى أَقَلِّ الدَّرَجَاتِ .

(وحجة الإسلام) أو الدر : أي في الصحة ؛ كما في جمع ، وإلا
فمن ثلث (من رأس المال) وإن لم يوص بها ، كإثر لديون
ويُحْتَجُّ عه من العيقات ، فإن قُبِدَ بِالْعَدَمَةِ وَوَقِيَ بِهِ الثَّلَاثُ . . فَعَلَّ .
وبو غث شتأ يُحْتَجُّ به عه حجة الإسلام لم يكن إدن الورثة ؛ ي
ولا اوصي لمن يُحْتَجُّ عه ، بل لا بد من الاستحار ، لأن هذا عقد معدومة
لا محض وصيه ، ذكره شافعي رحمه الله
وظاهر أن الجعالة كإلجاء

نعم ، لو قال^(٤) إذا أضحيت له عيرك قلت كذا ، فاستأجر لم
يستحق^(٥) ما عتبه الميت^(٦) ، ولا أجرة للعاشر بدينه على تركه ؛ كما لو حج
عن غيره بعير غيره ، بل على مستأجره

(فإن أوصى بها من رأس المال أو) من (الثلث عمل به) أي بقوله ،

- (١) أي : بأن وقع التزوي المرض ، (ش : ٦٩/٧) .
(٢) قوله (لم يكن إدن الورثة) أي لم يكن إدنهم في مستحق من يحج بشيء للميت
كردي
(٣) قوله (لأن هذا) أي انظر ما مر من الإشارة^٢ فإن كان هو ما صيد من الموصي فلا
جداء في عدم صحته ؛ إذ لم يقع به ذلك ، وإن كان هو ما يبعه الموصي أو يوارث كان من
يعمل لشيء بعده سهل وشدي ؛ أي فكانه يسعى جدي (عدد) ، وقد يعطى بأن يوصيه
بشيء يسمونه عدا ؛ كما مر في شرح وفي الأصل لشرح غير مرتبة شرح
(٦٩/٧)

- (٤) أي : يوارث أهله من ، أي أو الموصي وغيره (ش : ٦٩/٧)
(٥) أي : يحاطت بأربعة بين الورث والمأثر سهل من (ش : ٦٩/٧)
(٦) أي : بل ما عتبه المعامل (ش : ٦٩/٧-٧٠)

وإن أطلق الوصية بها فمن رأس المال ، وقيل من الثلث ، ويصح من نصبت

ويكون في الأول لتأكيد ، وفي الثاني بقصد الرهن بورثته إذ كان هناك وصاي
أحرر ؛ لأن حجة الإسلام تراخى فيها حسنة

فمن وهي ما خصها ، فذلك ، وإلا كملت من رأس المال ، ومن لم
يكن وصايا . فلا فائدة في نصه على الثلث .

فإن إجلال الشافعي رحمه الله ولو أضاف الوصية الراكدة على أجرة المثل
إلى رأس المال ؛ كـ أخرجوا عني من رأس مالي بحمس منه ، والأجرة من
نصفه مثبته . فها من رأس المال ، وثلاث منه من الثلث

(وإن أطلق الوصية بها فمن رأس المال ، وقيل من الثلث) لأنها^(٢) من
رأس المال أصالة ، ويكره فرصة على إرادته الثلث ويكره أنه كما يتحمل
ذلك نخيل أنه أراد تأكيد ، وإذا وقع الردد وجب الرجوع لأصل ، على أن
الاحتمال الثاني أرجح ؛ لأن تقصير الورثة في أداء حق المص المألت^(٣) عليهم
يرجع إرادة التأكيد .

(ويصح) عنه (من لمقات) لأنه الواحد ، فمن عيش أعتد منه ووسعه أو
أقرب منه الثلث^(٤) فعل ، ولا فمن المقات

ووقال أخرجوا عني ريداً كذا لم يخرج بقصه عنه حيث خرج من الثلث
وإن استأخره وصي بدويه أو وخذ من بضع بدويه ، ومحلله^(٥) - كما هو ظاهر -

(١) نغطة (هناك) غير موجودة في (٢) و (من) والمعطوفات .

(٢) أي حجة الإسلام . هامش (ب)

(٣) أي - التقصير - (ش - ٧٠ / ٧)

(٤) قوله (أو أقرب من الثلث) أي أو وسع الثلث أقرب من الأبعد إلى مكة وأبعد من المقات
كردي وعنه رسم (٧٠ / ٧) قوله أو أقرب منه أعطى على الهدء في وسعه .
وقوله : الثلث الداخل وسعه .

(٥) أي : عدم جواز التقصير - (ش - ٧٠ / ٧)

إن كان المعين أكثر من أحرة المثل ، يظهر إرادة الرصية ، والسرع عليه حسنة ،
والأ. حار صفة عه

ولو كان المعين^(١) وارثاً ، فالزيادة على أحرة المثل وصية لوارث .

ففي « الجواهر » : في أحقوا عتي ريداً نائباً يُصرفُ إليه الألف وإن رادت
على أحرة المثل حيث وسعها الثلث إن كان أحسن^(٢) ، وإلا توقف الرائد على
أحرة المثل على الإجارة .

ولو خُيّر غيرُ المعين ، أو استأجر الوصيُ بمعين بمال نفسه أو بغير حسن
الموصى به أو صفته . رجع القدر الذي عيَّنه الموصي لورثته ، وعليه هي الثانية^(٣)
بأقسامها أحرة الأجير من ماله .

ولو عيَّن قدراً فقط^(٤) فوجد من يرزق مائلاً منه قال ابن عبد السلام : حار
إحسانه ، والدفي للورثة^(٥) ، وقد الأذرعني الصحيح : وجوب صرف
الجميع له .

وتعني الجمع بما ذكرته أولاً^(٦) ، بأن يُخزل الأول على ما إذا كان المعين
قدر أحرة المثل عادة ، والثاني على ما إذا راد عنها

ثم رأيت في « الجواهر » : فيما لو عيَّن قدراً فقط رائداً على أحرة المثل .
قيل يُخح بأجرة المثل فقط^(٧) ، وقيل ، يُخح بالمعين كنه إن وسعه الثلث ، وبه

(١) قوله (« لو كان المعين ») أي ارثه المذكور كردي

(٢) يعني : غير وارث . (ش : ٧٠ / ٧)

(٣) قوله (« وعليه هي الثانية ») أي على الوصي أحرة الآخر في لصوره الثانية . وهي قوله (« أو

استأجر الوصي . . . ») إلخ . كردي .

(٤) قوله : (« ولو عيَّن قدراً فقط ») أي : لم يعين من يبيع كردي

(٥) الفتاوى الموصلية (ص : ١١٣ - ١١٤) .

٦. أي في ماله (وماله) إلخ . هامش (خ)

٧. أي ثوب قدر الآخر (س : ٧١ / ٧)

يُسْعِرُ بَشَّةً فِي «الْأَمِّ» ، وَأَجَابَ بِهِ الْمَاورِدِيُّ^(١) ، وَخُتِرَ أَنْ يُصْلَحَ «نَهْيُ
وَلَوْ عَنِ الْأَحَرِّ فَقَطْ» أَجَحَّ عَنْه بَاحِرُهُ الْمَثَلِيُّ فَأَقْبَلَ إِنْ رَضِيَ دَلَّتِ الْمَعْنَى عَلَى
الْأَوْحَى .

أَوْ شَخْصاً^(٢) ، لَا سَمَّ ، فَأَرَادَ تَأْخِيرَ إِلَى قَدَرٍ قَمَّةً تَرَدُّدُ
وَبَخْتٍ لِأَدْرَعِي . أَنَّهُ إِنْ مَاتَ عَاصِيًا ؛ لِتَأْخِيرِهِ مَتَاهُونَ حَتَّى مَاتَ أَسْبَ
عَيْرُهُ^(٣) رَفَعًا لِعَصَبِ الْمَيِّتِ ، وَلَوْ حَوْبَ «فُورِيَّةٍ فِي الْإِنْيَةِ عَنْهُ» ، وَإِلَّا^(٤)
أُخْرِتَ إِلَى الْيَأْسِ مِنْ حُجَّتِهِ^(٥) ، لِأَنَّهُ كَالْتَطَوُّعِ^(٦)
وَبِوَأْتِغِ أَصْلًا وَفَدَّ عُيُنَ لَهُ قَدَرٌ أَوْ لَا أَجَحَّ عَيْرُهُ بِأَقْلٍ مَا يُؤْخَذُ وَلَوْ فِي
التَطَوُّعِ .

وَمِمَّا يَدَاغِيَنَّ قَدَرًا^(٧) ؛ إِنْ خَرَجَ مِنَ الثَّبْتِ فَوَاصِحٌ ، وَإِلَّا فَمَقْدَارٌ أَقْلٌ
مَا يُؤْخَذُ مِنْ أَحْرَةٍ مَثَلِ حُجَّتِهِ مِنَ الْعِيَصَاتِ مِنْ رَأْسِ الْعَالِ ، وَانْزَائِدٌ مِنَ الثَّبْتِ
فَرَجٌ حَيْثُ اسْتَأْخَرَ وَصِيٌّ أَوْ وَارِثٌ أَوْ أَجْنَبِيٌّ مِنْ يَخُجُّ عَنْ الْمَيِّتِ . انْصَغَفَتْ
الْإِقْدَةُ ؛ لِأَنَّ الْعَمْدَ وَقَعَ لِلْمَيِّتِ فَمِمَّا يَنْبَغِي أَحَدٌ يُطْلَقُ وَحَمَلُهُ عَيْرٌ وَاحِدٌ عَلَى
مَا لَا مَصْصَحَةَ فِي قَالِهِ ، وَإِلَّا ؛ كَأَنَّ عَجَرَ الْأَجِيرِ أَوْ جَيْفَ حُسِّهِ أَوْ قَدْسَهُ أَوْ قَلَّةَ
دِيَانَتِهِ . جَاوَزَتْ .

(١) الْأَمِّ (١١٩/٥) ، الْمَحَاوِي الْكَبِيرُ (٢٦٣/٥)

(٢) قَوْلُهُ (أَوْ شَخْصًا ، أَيِ أَوْ عَيْنِ شَخْصًا بِأَرَادَتِ الشَّخْصِ التَّأْخِيرِ إِيَّاهُ كَرَدِي وَفَدَّ
الشَّرُوبِيِّ (٧١/٧) (قَوْلُهُ «أَوْ شَخْصًا» إِيَّاهُ أَيِ عَيْنِ قَدَرٍ أَوْ لَا)

(٣) وَقَوْلُهُ : (أَسْبَ غَيْرُهُ) أَيِ ؛ غَيْرِ الشَّخْصِ الْمَعْنَى . كَرَدِي .

(٤) أَيِ بَارِئٍ بِكُلِّ سِتْرِ الْحَقِّ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ أَنْهَى مَعْنَى (ش ٧١/٧)

(٥) قَوْلُهُ (إِلَى الْيَأْسِ مِنْ حُجَّتِهِ) أَيِ حُجِّ الشَّخْصِ الْمَعْنَى كَرَدِي

(٦) قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ كَالْتَطَوُّعِ) أَيِ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ لِلشَّخْصِ الْمَعْنَى بِطَوُّعٍ مِنْهُ ، فَلَا يَمْسُحُ مِنْهُ (لَا عَنْهُ

بِأَسَاسِ كَرَدِي وَرَجَعَ «لِمَنْهَلِ الْبَضَاحِ فِي إِحْلَافِ الْأَشْبَاحِ» مَسَاهُ (١١٣١)

(٧) أَيِ : عَيْنِ شَخْصًا أَوْ لَا . (ش : ٧١/٧)

وَلِلْأَحْيَى أَنْ يَحْجَّ عَنْ أَمِينٍ بَعِيرٍ إِذْ هُوَ فِي الْأَصْحَى

قال ابراهيمي ونُقِلَ قولُ الأخير إلّا إن رُئي يوم عرفة بالصَّحْرَ مثلاً حُجَّجْتُ
أو عَثَمَرْتُ ، بلا يعين

وأما بحثُ بعضهم أنه لا بد من بعيه ، وإلّا ضَدُّ مسأجره يميّه ؛ أحدًا
مما مرَّ في قولِ الوكيل (تَبَيَّنَ بالتصرف المأدوم فيه) وأنكر الموكِّل^(١) فَبُرِّدُ
بأنَّ المعدادات تُسَمَّخُ فيها ، ألا ترى إلى ما مرَّ أنَّ بركة يس فيها يعين واجه
وإنَّهم^(٢) وذلك المربة على كدبه^(٣) ، ووارثُ الأخير مثله

وفي : إنَّ حُجَّجْتُ عَنِّي فَلَكَ كَذَا . لَا يُقْبَلُ إِلَّا سَبْعًا ، وَإِلَّا خُفَّ
الْقَاتِلُ^(٤) : أنه ما يَعْنِيهِ خَجَّ عَمَهُ

وَفَارَقَتْ الْحِمَالَةُ الْإِجَارَةَ أَنَّهُ هِيَ^(٥) اسْتَحَقَّ الْأَجْرَةَ بِالْعَمَلِ الْإِلَامِ ، وَالْأَدَاءُ
مَعْوَضٌ بِي أَمَانِهِ ، وَثُمَّ^(٦) لَا يَسْتَحَقُّ إِلَّا بِالْإِتِّفَاقِ بِالْعَمَلِ ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ ،
فَلَمْ تُقْبَلْ قَوْلُهُ فِيهِ^(٧) إِلَّا بَيِّنَةً

(وَلِلْأَحْيَى) فَصلاً عَنِ الْوَارِثِ الَّذِي رَأَى أَصْلَهُ^(٨) وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَصَ الْحِلَافُ
بِالْأَحْيَى الشَّامِلِ مَا لِقَرَبٍ عِزِّ وَارِثٍ (أَنْ يَحْجَّ عَنْ الْعَيْتِ) الْحَجُّ أَنْوَاجٌ ،
كَحَجِّهِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ لَمْ تَسْتَقْبَلْهَا الْعَيْتُ فِي حُدُودِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ؛ لِأَنَّهَا لَا تَقَعُ عَنْهُ
إِلَّا وَاجِبَةً فَأَتَبَيَّنْتُ بِالْوَجِبِ (بَعِيرٍ إِذْ هُوَ) الْوَارِثُ (فِي الْأَصْحَى) كَقَصَاءِ
دِينِهِ ، بِحِلَافٍ حَجَّ التَّطَوُّعِ لَا نَحْوَهُ عَنْهُ مِنْ وَارِثٍ أَوْ أَحْنَبٍ إِلَّا بِإِصْبَائِهِ .

(١) فِي (٥٨٣ / ٥) .

(٢) أَي : مَالِكُ الْمَصَابِ فِي قَوْلِهِ : أَدْبَتَهَا . (ش : ٧١ / ٧)

(٣) فِي (٣٧٤ / ٣)

(٤) أَي : الْمَجَاعِلُ . (ش : ٧١ / ٧) .

(٥) وَقَوْلُهُ (بَأَنَّهُ هِيَ) أَي : بَأَنَّهُ لَأَجِيرٍ فِي الْإِجَارَةِ اسْتَحَقَّ الْأَجْرَ . إلخ كَرْدِي

(٦) (وَثُمَّ) أَي : فِي الْحِمَالَةِ : (لَا يَسْتَحَقُّ . . .) إلخ . كَرْدِي

(٧) أَي : الْإِتِّفَاقُ . (ش : ٧١ / ٧) .

(٨) الْمَحْرُورُ (ص : ٢٧٥)

وَيُؤَدِّي الْوَارِثُ عَنْهُ الْوَاجِبَ الْمَالِيَّ فِي كِفَارَةِ مُرْتَبَةٍ ، وَيُطْعِمُ وَيَكْسُو فِي الْمُحْتَبَةِ ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُغَوُّ أَنْصَاباً ، وَأَنَّ لَهُ الْأَدَاءَ مِنْ مَالِهِ

وَبِمَا جَعَلَتْ الصَّمِيرُ لِلْوَارِثِ عَلَى حِلَابِ السَّاقِ ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ الْحِلَابِ حَيْثُ لَمْ يَأْدَبِ سَوَارِثُ ، وَبَلَا صَحَّ قِطْعاً وَإِنْ لَمْ يُوصَصِ الْعَيْثُ ، وَيَصِحُّ نَفَاءُ السَّاقِ بِحَالِهِ ؛ مِنْ عَوْدِهِ لِلْعَيْثِ .

وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا ذُكِرَ ؛ مِنْ الْقِطْعِ ؛ لِأَنَّ يَدَّ وَارِثِهِ أَوْ الْوَصِيَّ أَوْ الْحَاكِمَ فِي حَبْوِ الصَّمِيرِ قَائِمٌ مُقَدِّمٌ إِدَّاهُ

وَسُجُورُ كَوْنِ أَحْبَرِ الطَّرِيقِ ، لَا الْعَرَصُ وَلَوْ بَدْرًا . قَنَاءٌ وَمَعِيرَةٌ وَبَارِغٌ فِيهِ الْأَدْرَعِيُّ فَقَالَ لَا يَسْبِي أَنْ يُسَاخِرَ لَطَوَّاعٍ أَوْصَى بِهِ إِلَّا كَامِلًا ، لَا سَبْعًا وَهُوَ نَفْعُ عَرَصٍ كَمَا فِيهِ

وَكَالْحَجِّ رَكْعَةُ الْمَدَلِّ وَالْعَطْرِ^(١) ثُمَّ مَا فَعَلَ عَنْهُ وَلَا وَصِيٌّ لَا بُشَاتٌ عَلَيْهِ إِلَّا إِنْ عُدِرَ فِي التَّاحِيرِ ، كَمَا قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ

(وَيُؤَدِّي الْوَارِثُ) وَلَوْ عَامًّا (عَنْهُ) مِنَ التَّرَكَةِ (الْوَاجِبَ الْمَالِيَّ فِي كِفَارَةِ مُرْتَبَةٍ) كَكِفَارَةِ قَتْلِ وَظَهَارٍ ، وَدَمٍ بِحَبْوِ تَمَعٍ ، وَتَكُونُ الْوَلَاءُ فِي لَعْنَتِي لِلْعَيْثِ ، وَكَذَا الْبَدْنِيُّ إِنْ كَانَ صَوْمًا ، كَمَا قَدَّمْتُهُ فِيهِ

(وَيُطْعِمُ وَيَكْسُو) الْوَارِثُ بِمَعْنَى أَوْ (فِي الْمُحْتَبَةِ) كَكِفَارَةِ يَمِينٍ ، وَبِحَبْوِ حَلْقٍ مُحَرَّمٍ ، وَبَدْرِ لِحَاجٍ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يَعْتَقُ) عَنْهُ مِنَ التَّرَكَةِ (أَيْضًا) كَالْمُرْتَبَةِ ؛ لِأَنَّهُ بَالِغٌ شَرْعًا ، فَجَرَّ لَهُ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ الْوَاحِدُ مِنَ الْحَصَالِ فِي حَقِّهِ^(٢) أَقْلَهَا بَعْدَهُ

(وَ) الْأَصَحُّ (أَنْ لَهُ) أَيِ الْوَارِثِ (الْأَدَاءَ مِنْ مَالِهِ) فِي الْمُرْتَبَةِ وَالْمُحْتَبَةِ

(١) قوله : (وهو) أي : المحج عنه . كَرَدِي .

(٢) أي : في كونه من رأس المال . وصححه فعل الأحمسي له من غير ادبي (ع ش ٦ / ٩١)

(٣) أي : الوارث . انتهى معني . (ش ٧ / ٧٢)

إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ تَرْكََةً ، وَأَنْتَ يَقَعُ عَنْهُ لَوْ سَرَعَ أَحْسَنُ طَعَامٍ أَوْ كَسُوهُ ، لَا إِعْتَقِي فِي الْأَصَحِّ

وَيَنْفَعُ الْمُنْتَ صَدَقَةٌ وَدُعَاءٌ مِنْ وَارِثٍ وَأَخْسَى

(إِذَا لَمْ تَكُنْ لَهُ تَرْكََةً) سِوَاءَ الْعَتَقِ وَغَيْرِهِ ، كَقَصْدِ الدِّينِ ، وَكَذَا مَعَ وَجُودِ التَّرِكَهِ أَيْضاً ؛ كَمَا اعْتَمَدَهُ جَمْعٌ مِنْهُمْ السُّفْيَانِيُّ ، وَوَحَّهَ بَأَنَّ لَهُ بِمَا كَ عَيْنِ التَّرِكََةِ وَقَصْدِ دِينِ الْآدَمِيِّ الْمَسِيِّ عَلَى الْمَصَابِقِ مِنْ مَانِهِ ، فَحَقُّ اللَّهِ أَوْى ، وَالْعَتَقُ بِمَا هُنَّ مَرْحُودٌ فِيهِمَا ^(١) ، وَتَعَلَّقُ الْعَتَقُ بِعَيْنِ التَّرِكََةِ كَمَا لَا يَنْفَعُ الْوَارِثُ مِنْ شِرَاءٍ غَيْرِ عَبْدِهِهَا وَيَقْتِنُهُ . كَذَلِكَ لَا يَنْفَعُهُ مِنْ شِرَاءٍ ذَلِكَ مِنْ مَالٍ بِهِ حَتَّى يَمَّ يَتَعَلَّقُ الْعَتَقُ بِعَيْنِ عَبْدٍ

(و) الْأَصَحُّ . (أَنَّهُ) أَيُّ مَا فُعِلَ عَنْهُ مِنْ طَعَامٍ أَوْ كَسُوهُ (يَقَعُ عَنْهُ لَوْ سَرَعَ أَحْسَنُ) وَهُوَ هَا غَيْرُ الْوَارِثِ ؛ كَمَا مَرَّ ^(٢) (طَعَامٍ أَوْ كَسُوهُ) كَقَصْدِ دِينِهِ (لَا إِعْتَاقٍ) فِي مَرْتَبَتِهِ أَوْ مَحَبَّتِهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِاجْتِمَاعِ تَعَدُّ الْعِدَّةِ عَنِ الْمَسْنَةِ ، وَبَعْدَ إِبْتَابِ لَوْلَاءِ بَلَعِبَتْ مِنْ غَيْرِ بَائِنِهِ الشَّرْعِيِّ وَمَا فِي «الرَّوَصَةِ» مِنْ حَوَارِهِ فِي الْمَرْتَبَةِ ^(٣) . . . مَسِيٍّ عَلَى صَعِيبٍ ^(٤)

(وَيَنْفَعُ الْعِمْتَ صَدَقَةٌ) عَنْهُ ، وَمِنْهَا وَقْتُ لِمَصْحَبٍ وَغَيْرِهِ ، وَحَمْرُ نَرٍ ، وَعَرَسُ شَحْرِ مَهٍ فِي حَيَاتِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ عَنْهُ بَعْدَ مَوْتِهِ (وَدُعَاءٌ) لَهُ (عَنْ وَارِثٍ وَأَحْسَنٍ) إِجْمَاعاً وَضَحَّ فِي الْحَبْرِ «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرْفَعُ تَرَجَّةَ الْعَبْدِ فِي الْجَنَّةِ بِاسْتِقْفَارٍ وَلَدَيْهِ لَهُ» ^(٥)

(١) أَيُّ : دِينِ الْآدَمِيِّ وَحَقُّ اللَّهِ تَعَالَى . (ع ش : ٩١/٦) .

(٢) قَوْلُهُ (كَمَا مَرَّ) مِمَّنْ قَوْلُهُ (أَدَّ يَحْجُ عَنْ الْعَمَلِ) كَرْدِي

(٣) رَوْصَةُ الطَّلَاسِينِ (١٨٤/٥) .

(٤) أَيُّ مَا فِي «الرَّوَصَةِ» مِنْ الْوَقْفِ فِي الْمَرْتَبَةِ مَسِيٍّ عَلَى التَّعَلُّقِ بِسَهْوِهِ لِكَبِيرٍ غَيْرِ الْعَمَلِ فِي لِمَحَبَّةٍ أَيُّ (وَهُوَ يَعْلِلُ مَرْحُوحٌ ، فَالْمَسِيٌّ عَلَيْهِ كَذَلِكَ حَاشَهُ فُلُورِي عَلَى الْمُحَبِّي (٢٦٦/٣)

(٥) أَحْرَجَهُ ابْنُ مَاحَةَ (٣٦٦٠) ، وَابْنُ الْبَهْمِيِّ فِي «السَّكَنِ الْكَبِيرِ» (١٣٥٨٨) ، وَأَحْمَدُ (١٠٧٦٠) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وهما^(١) محصّان ، وقيل . باسمحان لقوله تعالى ﴿ وَأَنْ تَبْسُ لِلْإِنْسَانِ لَأَمَّا سَعَى ﴾ [سجدة ٣٩] إن أريد ظاهره ، وإلا فقد أكثرُوا في تأويله ، ومنه أنه محمولٌ على الكافر ، أو أن معناه لا حقَّ له إلا فيما سعى ، وأما ما فعل عنه فهو محضٌ فصلٍ لا حقَّ له فيه

وظاهرٌ مما هو مقررٌ في محله أن المراد بالحقِّ ههنا نوعٌ تعلّيٍّ وسبٍّ ؛ إذ لا يستحقُّ أحدٌ على الله ثواباً مطلقاً^(٢) ، خلافاً للمعتزلة

ومعنى نفعه بالصدقة أنه يصيرُ كأنه نصديق . واسمعادُ الإمام له بأنه لم يأمر به ثم تأويله بأنه يقعُ عن المصدق ويألُ الميت بركته^(٣) . رَدَّه ابنُ عبد السلام بأنَّ ما ذكرُوه من وقوع الصدقة بنفسها عن الميت حتى تُكتبُ له ثوابها هو ظاهرُ السنة

قد شافعي رضي الله تعالى عنه . وواسعُ فصلُ الله^(٤) أن يُثبت المصدق أيضاً^(٥) ؛ ومن ثمَّ قال أصحابنا : يسُّ له بيةُ الصدقة عن أوليه مثلاً ، فإن الله بعدى يُستهم ولا يَفْصُصُ من أجره شيئاً .

وهوّل الرركشي ما ذكر في الوقف^(٦) يترجمه تقديرُ دخوله في ملكه وتميُّكه

(١) قوله (وهما) أي الإجماع واسم محصّان لقوله تعالى ﴿ وَأَنْ ﴾ الآية ، وقيل باسمحان له . كروني .

(٢) أي في مقابلة ما فعله هو أو غيره عنه (ش ٧٢/٧٠)

(٣) نهاية المطلب في حواشي المذهب (٢٧٤/١١) .

(٤) قوله (واسع) حر ممد لقوله (فصل الله) ، ويحصل أنه ممدأ على ما جوزه لأحسن . من أسماء الصفه بلا اعتماد على معنى الاستعظام ، وما بعده فاعله السامد ممد حبره (ش ٧٢/٧)

(٥) الأم ٥١ ٢٥٩

(٦) قوله (ما ذكر في الوقف) أي الوقف عن الميت كروني

الغير^(١) ، ولا نظير له^(٢) ، يُرَدُّ بَأَنَّ هَذَا يُلْزَمُ فِي الصَّدَقَةِ أَنْصَاباً ، وَإِنَّمَا لَمْ يُطْرُقُوا لَهُ ؛ لِأَنَّ حَمْلَهُ كَالْمُتَصَدِّقِ مُحْضَرٍ فَصَلِّ وَلَا تَصُرُّ حُرُوحَهُ عَنِ الْقَوَاعِدِ سَوْا حَتَّاجٍ لِمِثْلِ التَّهْدِيرِ

عَلَى أَنَّهُ لَا يُخْتَارُ إِلَيْهِ بَلْ يَصْخُ بِحَوِّ الْوَقْفِ عَنِ الْعَيْتِ ، وَلِلْفَاعِلِ ثَوَاتٌ لِرَّ وَلِلْعَيْتِ ثَوَاتٌ الصَّدَقَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَيْهِ .

وَمَعْنَى بَعْدِهِ بِالْإِدْعَاءِ : حَصُولُ الْمَدْعُوِّ بِهِ لَهُ إِذَا اسْتُجِيبَتْ ، وَاسْتِجَابَتُهُ مُحْضَرٌ فَصَلِّ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى لَا تُشْفَى ثَوَاباً عَرَفَ أَمْ يَمُوتُ الدَّعَاءُ وَثَوَابُهُ فَهُوَ لِلدَّاعِي ؛ لِأَنَّهُ شَفَاعَةٌ أَحْرَفُ بِشَاعِعٍ وَمَقْصُودُهَا بِالشَّعْوَعِ لَهُ ، وَبِهِ فَرَقَ مَا مَرَّ فِي الصَّدَقَةِ^(٣) .

بَعْدَ : دَعَاءُ الْوَلَدِ يَحْصُلُ ثَوَابُهُ بَعْدَهُ لِنَوَالِبِ الْمَيْبِ ؛ لِأَنَّ عَمَلَ وَلَدِهِ تَسْبِيحُهُ فِي وَحْدِهِ مِنْ جَمْعَةِ عَمَلِهِ ؛ كَمَا فَرَّحَ بِهِ حَبْرٌ « يَنْقَطِعُ عَمَلُ ابْنِ آدَمَ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ » ثُمَّ قَالَ « أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ » أَيِ مُسْلِمٍ « يَدْعُو لَهُ »^(٤)

جُعِلَ دَعَاءُهُ مِنْ عَمَلِ الْوَالِدِ ، وَبِمَا يَكُونُ مِنْهُ^(٥) ، وَيُسْتَشْفَى^(٦) مِنْ انْقِطَاعِ عَمَلِ^(٧) إِنْ أُرِيدَ بِمَعْنَى الدَّعَاءِ ، لَا الْمَدْعُوِّ بِهِ^(٨)

(١) وَالْغَيْرُ فِي (مَنْكَه وَمَعْنَكَ) نَسَبَتْ ، وَالْعَمَى يُلْزَمُ أَنْ يَدْخُلَ الْمَوْفُوفُ فِي مِثْلِ نَسَبِ وَيُثْبِتُ الْمَيْبُ الْغَيْرَ مَصْنَعَتَهُ ، كَرْدِي

(٢) قَوْلُهُ (وَلَا نَظِيرَ لَهُ) أَيِ شَيْءٍ فِي بَابِ مَنْ أَمَقَهُ أَنْ يَدْخُلَ لَشَيْءٍ فِي مِثْلِ نَسَبِ وَهُوَ يُثْبِتُكَ الْغَيْرَ ، كَرْدِي

(٣) يَعْنِي : قَوْلُهُ (وَمَعْنَى بَعْدِهِ بِالصَّدَقَةِ . .) (إِلْح ، (ش ٧٣/٧٠) .

(٤) أَحْرَفَهُ مُسْلِمٌ (٦٣١) ، وَالنَّوْزَلِيُّ (١٢٧٦) ، وَنَسَائِي (٣٦٥١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٥) قَوْلُهُ (وَإِنَّمَا يَكُونُ) أَيِ دَعَاءِ الْوَلَدِ (مِنْهُ) أَيِ مِنْ عَمَلِ الْوَالِدِ كَرْدِي

(٦) (وَيُسْتَشْفَى) ذَلِكَ الدَّعَاءُ ، كَرْدِي .

(٧) (مِنْ انْقِطَاعِ عَمَلِ) أَيِ مِنْ عَمَلِ الْوَلَدِ (إِنْ) (بِح) كَرْدِي

(٨) وَقَوْلُهُ (لَا يَدْخُلُ بِهِ) لِأَنَّهُ يَحْصُلُ لِمَيْبِ ، سِوَاءِ صَدْرٍ مِنْ ابْنِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ كَرْدِي

وَأَفْهَمَ الْمُتَنُ . أَنَّهُ لَا يَنْفَعُهُ غَيْرُ دَبِكَ^(١) مِنْ سَائِرِ الْعِبَادَاتِ وَلَوْ الْقِرَاءَةُ
بِعَمٍّ ؛ يَنْفَعُهُ حَوْرُ كَعَمِي الطَّوَابِ تَعَالَى لِلْحَجِّ ، وَالصَّوْمِ عَمَهُ الْمَنَاقِبُ فِي بَابِهِ^(٢)
وَفَارَقَ^(٣) كَالْحَجِّ الْقِرَاءَةَ ؛ لَاحْتِيَاجِهِ فِيهَا لِرَاءَةِ دَعْبِهِ ، مَعَ أَنَّ لِلْمَنَاقِبِ فِيهَا
دَحْلًا ؛ وَمَنْ تَمَّ لَوْمَاتٌ وَعَلَيْهِ قِرَاءَةُ مَدُورَةٍ . اخْتَمَلَ . كَمَا قَالَهُ السَّكِّيُّ - حَوَارُهَا
عَمَهُ

وَمِمَّا لِقِرَاءَةِ وَجْهٍ - وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَثَمَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى اخْتِلَافٍ فِيهِ عَنْ مَالِكٍ -
بُوصُولُ^(٤) ثَوَابِهَا لِلْمَيِّتِ بِمَحْرَدٍ قَصِيدَةٍ بِهَا وَلَوْ بَعْدَهَا . وَاخْتَارَهُ^(٥) كَثِيرُونَ مِنْ
أَنْصَبِيَا

قِيلَ . فَيَنْفَعِي بَيْتُهَا عَمَهُ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ^(٦) هُوَ الْحَقُّ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ ،
أَيَّ . فَسَوِي تَعْلِيلِهِ ؛ لثَلَاثَتِ عِبَادَةٍ فَاسِدَةٍ فِي ظَنِّهِ

وَلَا يُدْرِي فِي رَعِيَّةِ احْتِمَالِ كَوْنِهِ^(٧) الْحَقُّ . مَارَعَةُ السَّكِّيِّ فِي بَعْضِ
مَا صَدَّقَانِهِ حَيْثُ قَالَ . لَمْ يُصَرِّحْ أَحَدٌ بِأَنَّ مَحْرَدَ الْبَيْتِ بَعْدَهُ يَكْفِي . قَالَ^(٨)
وَمِنْ عَرَاهُ لِلشَّالُوسِيِّ مِنْ أَصْحَابِنَا . فَقَدْ وَهَمَ ، لِأَنَّهُ^(٩) إِسْمًا يَقُولُ يُوَفِّدُهُ

(١) أَيَّ - الصَّدَقَةُ وَالِدَعَاءُ . (ش : ٧٣/٧) .

(٢) فِي (٦٧٨/٣-٦٧٩)

(٣) قَوْلُهُ (وَفَارَقَ) أَيَّ . فَارَقَ الصَّوْمَ لِقِرَاءَةِ ، كَمَا فَارَقَ الْحَجَّ الْقِرَاءَةَ . كُرْدِي

(٤) قَوْلُهُ (بُوَصُولُ) بِح (مَعْدَلُ) وَجْهٌ أَيَّ . وَجْهٌ قَائِلٌ بِبُوصُولِ . إِنْج (ش : ٧٣/٧)

(٥) قَوْلُهُ : (وَاخْتَارَهُ) الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى الْوَجْهِ . كُرْدِي .

(٦) وَقَوْلُهُ (أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ) إِشَارَةٌ إِلَى الْوَجْهِ ، لَكِنَّ غَيْرَ عَمِهِ مَالِقَوْلٍ بِدَسْبِهِ إِلَى أَنَّهُ مَذْهَبُ الْأَثَمَةِ
الثَّلَاثَةِ . كُرْدِي .

(٧) قَوْلُهُ (احْتِمَالِ كَوْنِهِ) ضَمِيرُهُ يَرْجِعُ إِلَى الْقَوْلِ ، وَكَذَا ضَمِيرُ (مَا صَدَّقَانِهِ) يَرْجِعُ إِسْمًا
كُرْدِي . وَعِبَارَةُ الشُّرَوَسِيِّ (٧٣/٧) (قَوْلُهُ) احْتِمَالِ كَوْنِهِ ، أَيَّ . دَبِكَ أَمْرٌ أَسَدِي عَرَّ عَمَهُ
أَزْلًا بِبُوحِهِ ، وَقَوْلُهُ (فِي بَعْضِ مَا صَدَّقَانِهِ) أَيَّ . أُخْرَاهُ وَهَرَفَقَوْلُهُ (وَلَوْ بَعْدَهَا) .

(٨) قَوْلُهُ (قَالَ) أَيَّ : قَالَ السَّكِّيُّ : (وَمِنْ عَرَاهُ) . (إِنْج : كُرْدِي .

(٩) وَقَوْلُهُ (لِأَنَّهُ) أَيَّ . الشَّالُوسِيُّ إِسْمًا يَقُولُ لَا يَشْرَطُ الدَّعَاءُ . كُرْدِي

الخجل^(١) ، والظاهر^(٢) . أنه لا يشترط الدعاء وعبد^(٣) فهو^(٤) ليس من الإيثار بالقرب المختلف في حرمته ، لأن ندي^(٥) منه أن يقرأ عنه أو له ؛ لأن جعله^(٦) عبادته بها لعبه يُخرجه عن كونه مقرباً لها لربه ، وإنما الذي فيه^(٧) . تصرفه في الثواب - وهو غير القربة - بجعله لعبه ، ولم يُقر به^(٨) ؛ لأن الشرع لم يجعل له تصرفاً فيه بل حصوله ولا بعده سية ولا جعل^(٩)

لكنه^(١٠) خالف ذلك فقال كس الرفعة الذي ذل عليه الحر بالاستبط أن بعض القرآن إذا فُصد به مع المبتدئ معه ؛ إذ قد ثبت . أن القارئ لما فُصد بقراءته نفع المبدوع بفعته ، وأقر ذلك صلى الله عليه وسلم بقوله « وما يُؤثِرُكُ أنها رُقِيَّة »^(١١)

(١) وقوله (بإادة الجعل) أي الجعل في كلام الشالوسي كردي
(٢) وقوله (والظاهر) أي من كلامه وكلام الشالوسي كما في « الكبير » هذا إن نوى القارئ بمرءه أن يكون ثوابها لنفسه لم يلحقه ، لكن لو قرأ ثم جعل ما حصل من الأجر له فهذا دعاء يحصلون ذلك الأجر لنفسهم مع المبتدئ ، فالشالوسي لا يشترط الدعاء بل يشترط ما يتضمن الدعاء ، وهو جعل الأجر له كردي وعباره الشروني معاً عن الكردي (٧٣ / ٧) (أي مظاهر كلام الشالوسي أنه الح عبارة كما في « الكبير » ان نوى القارئ . - إلح) .

- (٣) والصبر في قوله (وعنه) يرجع إلى قوله (يكفي) كردي
(٤) و (هو) أي (فهو) يرجع إلى مجرد الية . كردي .
(٥) والضمير في (منه) يرجع إلى الإيثار . كردي .
(٦) وقوله (لأن جعله) معلق بقوله (ليس من الإيثار) إلح كردي
(٧) وقوله (وإنما الذي فيه) أي من أن مجرد له بعدها تكفي كردي
(٨) وقوله : (ولم يقر) بضم الياء وفتح القاف . كردي .
(٩) انتهى كلام السكي . في . هامش (٥) .
(١٠) وقوله (نكته) التصحيح يرجع إلى السكي ؛ يعني أن السكي قرر مراد الشالوسي بكنه حافه فقال كما قال ابن الرفعة . الذي . . . إلح . كردي
(١١) أخرجه البخاري (٢٢٧٦) ، ومسلم (٢٢٠١) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

ويبدأ بعبد الحيّ بقصد كان مع الميث بها أولى انتهى

وبن رثه بأن الكلام ليس في مطلق النفع ، بل في حصول ثوابها به ، وهذا لا يَدُلُّ عليه حديث الملبوع ؛ لما قرئ هو أن الشرع لم يجعل له تصرفاً فيه سنة ولا جعل^(١) .

نعم ؛ حمل جمع عدم الوصول الذي قال عنه المصنف في « شرح مسلم » إنه مشهور المذهب^(٢) على ما إذا قرأ لا يحصره الميث ولم يؤ القارئ ثواب قراءته له ، أو ثوابه ولم يَدْعُ له .

أم الحاضر^(٣) فله خلاف مشؤ الخلاف في أن الاستتجار للقراءة على مقر يُحمل على ماذا ؟ فالذي اختاره في « الروضة » أنه^(٤) كال حاضر في شمول الرحمة السارية عند القراءة له^(٥) ، وقيل محلها^(٦) . أن يُعقبها بالدعاء به ، وقيل أن يُحفل أحزه الحاصل بمراءيه للميث

وحمل ارافعي على هذا الأخير^(٧) الذي دلّ عليه عمل الناس - وفي « الأذكار » أنه الأخير - مؤث الشالوسي^(٨) إن قرئ ثم حفل الثواب للميث لحقه^(٩)

(١) وفي (ب) و (س) والمطبوعات - (ولا يجعل)

(٢) شرح صحيح مسلم (٨٨ / ٦) .

(٣) أي - الميث الحاضر عند القراءة . (ش : ٧٤ / ٧)

(٤) قوله (أنه) أي نصر أي اعلم المعروف عنه . (ش : ٧٤ / ٧)

(٥) روضة الطالبيين (١٨٦ / ٥)

(٦) وفي (ب) و (ا) و (ع) : المصعبات (محملها) ، وقال الشرواني معناه عنه

(٧٤ / ٧) (مؤه) محتملها ، أي الإحارة للقراءة على المقر

(٧) أي قوله (ومن أن يجعل) صح ، وقوله (أنه) أي الأخير (ش : ٧٤ / ٧)

(٨) قوله - (قول الشالوسي) معقول (حمل) . (ش : ٧٤ / ٧)

(٩) الشرح الكبير (١٣١ / ٧) ، الأذكار (ص ٢٨٣)

وَأَبْتُ حَبِيرٌ أَنْ هَذَا^(١) كَثَانِي صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَجْرَدَ بِيَةِ وَصُولِ الثَّوَابِ
بَلَمِيتٍ . . لَا يُفِيدُ وَلَوْ فِي الْحَاضِرِ .

وَلَا تُنَافِيهِ مَا ذَكَرَهُ الْأَوَّلُ^(٢) ؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مِثْلَهُ فِيمَا ذَكَرَ^(٣) . . إِنَّمَا يُفِيدُهُ مَجْرَدُ
بِمَعٍ لَا حَصُولَ ثَوَابٍ الْقِرَاءَةِ الَّذِي الْكَلَامُ بِهِ

وَقَدْ بَصَّرَ^(٤) الشَّافِعِيُّ وَالْأَصْحَابُ عَلَى نَدْبِ قِرَاءَةِ مَا سَيَّرَ عَبْدَ الْمَتِّ وَالِدَعَاءِ
عَقَّتْهَا^(٥) ؛ أَيِ لِأَنَّهُ حَسْبُ^(٦) أَرْخَى بِإِجَابَةِ . وَلَئِنْ بَلَمِيتُ سَأَلَهُ مِرْكَةُ الْقِرَاءَةِ ؛
كَسَحِي الْحَاضِرِ ، لَا الْمُسْتَمْعِ^(٧) ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِمَاعَ يَنْتَرِمُ لَعَصْدُ ، فَهُوَ^(٨) عَمَلٌ
وَهُوَ مُنْقَطِعٌ بِالْمَوْتِ .

وَسَمَاعُ الْمَوْتَى هُوَ الْحَقُّ ، وَإِنْ قِيلَ لَا يَنْتَرِمُ مِنَ السَّلَامِ عَلَيْهِمْ سَمَاعُهُمْ ؛
لِأَنَّ الْقَصْدَ بِهِ الدَّعَاءُ بِالسَّلَامَةِ لَهُمْ مِنَ الْآفَاتِ ؛ كَمَا فِي السَّلَامِ عَيْثُ أَيُّهَا السَّيِّ
وَرَحِمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عَائِدِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ

قَالَ ابْنُ بَصَالِحٍ وَيُسَمَّى الْجَرْمُ بِمَعٍ . الْبَهْمُ ؛ أَوْصِلَ ثَوَابُ مَا قَرَأَهُ - أَيِ
مَنْهُ فَهُوَ الْعَرَادُ وَإِنْ لَمْ يُضْرَحْ بِهِ - لَعَلَّيْ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا بَقِيَ الدَّعَاءُ بِمَا سَسَ بَمَدَاعِي .
فَعَدَّ لَهُ أَوْسَى ، وَنَجَرِي هَذَا^(٩) فِي سَائِرِ الْأَعْمَالِ

(١) قَوْلُهُ (وَأَبْتُ حَبِيرٌ أَنْ هَذَا) أَيِ مَا فِي . الْأَذْكَارُ . مِنَ الْإِحْصَارِ كَثَانِي . وَهُوَ قَوْلُهُ
(وَقِيلَ : مَحَلُّهَا) - صَرِيحٌ . . . إلخ . كَرْدِي

(٢) وَقَوْلُهُ (مَا ذَكَرَهُ الْأَوَّلُ) هُوَ الَّذِي احْتَرَفَ فِي " تَرْجُومَةٍ " كَرْدِي

(٣) أَيِ فِي شَمُونِ الرَّحْمَةِ ابْنِهِ عَدَّ الْقِرَاءَةَ لَهُ (ش : ٧٤ / ٧)

(٤) قَوْلُهُ (وَقَدْ بَصَّرَ) إلخ ، يُعْلِلُ لِقَوْلِهِ (أَنَّ مَجْرَدَ بِيَةِ وَصُولِ الثَّوَابِ بَلَمِيتٌ) .
(ش : ٧٤ / ٧)

(٥) الْأَمُّ (٦٤٥ / ٢)

(٦) أَيِ : حِينَ كَوْنِهِ عَقَبَ الْقِرَاءَةَ . (ش : ٧٤ / ٧) .

(٧) أَيِ . لَا كَالْحَيِّ الْمُسْتَمْعِ . (ش : ٧٥ / ٧)

(٨) أَيِ . الْإِسْتِمَاعُ . (ش : ٧٥ / ٧)

٩ . طَاهِرُهُ . أَنَّ لِإِشَارَةِ رَحْمَةِ لَعَوْلِ ابْنِ بَصَالِحٍ (وَيُسَمَّى الْجَرْمُ) . بَح ، بَلْ يَحْمِلُ أَنَّهُ مِنْ " .

وبما ذكره في : أوصل ثواب ما قرأناه إلى آخره سندفع إيكار الرهبان
امرارتي قولهم : اللهم ، أوصل ثواب ما ملونه إلى فلاي خاصة وبني بسمين
عمدة ؛ لأن ما اختص شخص لا يتصور التعميم فيه انتهى
ثم رأيت الرركشي قال : الطاهر خلاف ما قاله ، فإن الثواب سعادوت فاعلاه
ما خصه وأداه ما عنه وغيره ، والله تعالى ينصرف فيما يفضيه من الثواب بما
يشاء .

وضعت التاج امرارتي^(١) من إهداء القرب ليلى صلى الله عليه وسلم معللاً به بأنه
لا شخراً على جبهه لربع بما لم يؤذن فيه شيء انفرده ؛ ومن ثم حذره غيره
واختاره^(٢) السكتي رحمه الله

ومر في (الإحارة) ما له بعلق بذلك^(٣)

ولو أوصى بكدا لمن يقرأ على قبره كل يوم جزء قرآن ولم يُعش لمدة
صحيح ، ثم من قرأ على قبره مدة حياته استحق الوصية ، وإلا فلا ، كذا أفتى
به بعضهم

وفي « فتاوى لأصححي » : لو أوصى بوقف أرض على من يقرأ على قبره
حكم المعروف في عنه كل سنة بسبها^(٤) ، فمن قرأ بعضها استحق بالقسط ، أو
كلها شتخراً على السبب كلها ، أو بعض^(٥) الأرض ، فإن غيى مدة لم

= كلام ابن الصلاح أيضاً (رشيدى ٩٣/٦)

(١) قوله (ومع لاح) صنداً ، جزء (شيء - انفرده) كردي

(٢) وقوله : (واختاره) أي : المحالفة . كردي

(٣) هي (٢٧٠/٦)

(٤) قوله (سبها) أي : اسمه ، ماء من صون ، ويعطى من بحرف الساحس والأصل

سبها ، ماء من صون ، فيس ماء . فانصير للسبب أو القراءه (ش ٧٦/٧)

(٥) قوله (أو بعض لأرض) عطفت على قوله (بوقف أرض) مع (ش ٧٦/٧)

فصل

لَهُ الرُّجُوعُ غَيْرِ الْوَصِيَّةِ وَعَنْ نَعْصِهَا بَعْدَهُ نَفَضْتُ الْوَصِيَّةَ ، أَوْ أَنْطَلَبْتُهَا ،
أَوْ رَجَعْتُ فِيهَا ،

يَسْتَحَقُّ الْأَرْضَ إِلَّا مَنْ قَرَأَ حَمِيعَ الْمَدَّةِ ، وَإِنْ لَمْ تُعَيَّنْ مَدَّةٌ فَلَا يَسْتَحَقُّ بَعْدَ
بِشْرَاطٍ مَجْهُولٍ لَا حَزْلَ لَوْفَتِهِ ، فَيُشْأُ مَسْأَلَةُ الدِّيَارِ الْعَجْهُولَةِ . انتهى

ومراده (مسألة الديار) ما مرَّ في المرقع قبل قوله (وتصحُّ بحق
بطوع)^(١) واعتُرضَ بأنه لا يُشْبِهُهَا ؛ أي . لإمكان حمل هذا على أنه شرط
لإستحقاق الوصية فراءه على قبره جميع حياته ، فلنُحْمَلْ عليه بصحیحاً لفظ
ما أمكن

ومرَّ في (الوقف) ما له تعلوُّ بذلك ، فراجعهُ^(٢)

(فصل)

في الرجوع عن الوصية

(له الرجوع عن الوصية) إجماعاً ، وكألهما فل القصص من أولى ومن ثم لم
يُراجِعْ^(٣) في نزع نخره في مرضه وإن اعتُبر من الثلث ، لأنه عقد دائم ، إلا إن كان
لمرضه^(٤) (وعن بعضها) ككلِّها .

ولا تُقْبَلُ بَيِّنَةُ الْوَارِثِ بِهِ إِلَّا إِنْ تَعَرَّضَتْ لَكُوبِهِ بَعْدَ الْوَصِيَّةِ ، وَلَا يَنْكَبِي عَنْهُ^(٥)
قَوْلُهَا : رَجَعْتُ عَنْ جَمِيعِ وَصَايَاهُ

وَيَنْخَضِلُ الرُّجُوعُ (بقوله) نَفَضْتُ الْوَصِيَّةَ ، أَوْ أَنْطَلَبْتُهَا ، أَوْ رَجَعْتُ فِيهَا .

(١) في (ص . ١٢٥ - ١٢٦) .

(٢) في (٦ / ٢٣٢)

(٣) أي . لم يجر الرجوع (ش : ٧٧ / ٧)

(٤) قوله (إلا إن) (لِح استاء من قوله (نزع نخره) (ش : ٧٧ / ٧)

(٥) أي : التمرض . (ع ش : ٩٤ / ٦)

أَوْ : فَسَحَّتْهَا ، أَوْ : هَذَا لِوَارِثِي .

أو (ساحتها) أو ردذتها ، أو أرثتها ، أو رفعتها ، وكلها صرائح ؛ كـ هو حرام على الموصي له .

والأوجه . صحة تعليق الرجوع عنها على شرط ؛ لجوار التعليق فيها ، فأولى في الرجوع عنها .

(أو) بقوله (هذا) إشارة إلى الموصي به (لوارثي) أو ميراث عني وإن لم يقل بعد موني ، سواء أنسي الوصية أم ذكرها ؛ لأنه^(١) لا يكون كذلك إلا وقد نُصِّلَ الوصية فيه فصار كقولهِ رَدَذْتُهَا

وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ^(٢) وبين ما لو أوصى بشيء لزيد ثم به لعمر^(٣) فإنه يُشْرَكُ بينهما ؛ لاحتمال بساكنه للأولى . بأن الثاني^(٤) هنا لما ساوى الأول في كونه موصي به وصارثاً مستحقاً . لم يكن^(٥) صمته إليه صريحاً في رفعه ، فأثر فيه احتمال السبب وشركاً ، بدلا مرجح ، بخلاف الوارث فإنه مغاير له واستحقاقه أصلي ، فكان صمته إليه رافعاً بقونه^(٦)

ثم رأيت من فرق بقريب من ذلك ، لكن هذا أوضح وأبين ؛ كما يُعْلَمُ بأقربهما

(١) قوله (لأنه) (يجب على قوله) (أو بقوله - هذا لوارثي ، أو : ميراث عني) بقطع النظر عن التمسك بقوله (سواء) (يجب) (ش : ٧٧/٧)

(٢) أي بين ما يوافق هذا لوارثي ، أو ميراث عني ، حيث حكم فيه بالرجوع عن الوصية ولم يشرك بين الوارث والموصي له . (ش : ٧٧/٧) .

(٣) وهي (ت) (ث) (و) (خ) (د) (س) بعد قوله (لعمر) (زيادة) وهي (ومثله ما لو أوصى بحامل لزيد ومحملها لعمر) ، أو عكس ، وقلنا : بأن الوصية بها تستنع الحمل) كما هي النهاية مع أن ابن حجر أتى بها قبل قول المتن (ومنع)

(٤) أي . عمراً . (ش : ٧٧/٧)

(٥) وفي المطبعة المصرية والمكة (لم يمكن)

(٦) قوله (بعونه) (عنه) رفع ، فالصحيح أنه لوارث (رشدي ٩٤/٦)

ومن فرق^(١) بأن (عمرأ) لقت^(٢) ولا مفهوم له^(٣) ، و(واشي) مفهومه صحيح ، أي : لا لغيره .

وفيه ما فيه على أنه منتقص بما لو أوصى لريد شيء ثم أوصى به حقيقه أو قريبه غير الوارث . فإن صريح كلامهم الشريك بينهما هما مع أن الشيء له مفهوم صحيح^(٤) ، فتغيث ما فرقت به ولا أثر لقوله^(٥) : هو من تركتي .

وعلم من قولنا . (إد لا مرجح) أنه لو قال بما أوصيت به لعمرؤ ، أو أوصى شيء للفقراء ، ثم أوصى بيبه وصرف ثمنه للمساكين ، أو أوصى به لريد ثم بعته أو عكسه . كان رجوعاً ، لوحد مرجح الثانية من النص على الأولى برفع لاحتمال اليأس المفصلي للشريك

ومن ثم لو كان ذاكرأ للأولى . اختص بها الشيء ، كما ثبت^(٦) ، ومن كوي الثانية^(٧) مغايرة للأولى ، فيعذر الشريك

وقد يُسارع في ذلك الحث بعليلهم الشريك^(٨) باحتمال إرادته له^(٩) دون

(١) قوله (ومن فرق بأن) إلح عطف على (من فرق بعرب) (ش ٧٧/٦)

(٢) فصل قوله (بأن عمرأ لقت) أي غير مشق كردي

(٣) (ولا مفهوم له) أي سم يعبر له مفهوم محال ، وهو لا يعبر عمرو كردي

(٤) وقوله : (مفهوم صحيح) لأنه مشق . كردي

(٥) مسأف وهو في المعنى محذور قوله (لوارثي) (ع ش ٩٤/٦)

(٦) قوله (كما ثبت) الصير المشترك به راجع إلى قوله (لو كان ذاكرأ) (بح ، وقوله الاتي . (في ذلك الحث) إشاره إلى هذه . كردي

(٧) قوله (ومن كوي لكسه) إلح عطف على قوله (من اعس) ، وقوله (لكسه) هي

قوله (ثم وصى بيبه) (بح ع ش ٩٥/٦)

(٨) وقوله : (الشريك) أي : بين ريد وعمرو . كردي

(٩) وضمير (له) راجع إلى الشريك . كردي .

اسرجوع ، إلا أن يُقارن هذا الاحتمال لا أثر له ؛ لأنه يأتي في هذا لورثي ،
قالوجه : ماسبق^(١) .

وسُئِلْتُ عما لو أوصى ثلث ماله إلا كُتِبَ ثم بعد مدة أوصى له ثلث ماله ولم
يُستثنَ هل يُعمل بالأولى أو بالثانية ؟ فأجبت بأن الذي يظهر العمل بالأولى ؛
لأنها نص في إخراج الكتب ، والثانية محتملة أنه ترك الاستثناء فيها لصريحه به
في الأولى ، وأنه تركه إطلائاً له ، والنص مقدم على المحتمل ، وأيضاً فاعده
حمل المطلق على المقيّد تقدّم المقيّد أم تأخّر . تُصرّح بذلك

وتُفرّق بينه وبين ما يأتي فيما لو أوصى له ثلث ثم بحمسين بأن الثانية ثم
صريحة في ماقصة الأولى وإن قلنا . إن مفهوم العدد ليس بحجة ؛ لأن محله
حيث لا قرينة ؛ كما هو معلوم من محله ، وهنا لقرينة الماقصة ، فعمل
بالثانية^(٢) ؛ لأنها المتبعة ، فهي عكس مسألتها ؛ لأن المتيقن فيها هو
الأولى ؛ كما تقرّر

ولا يتأتى هذا اعتبارهم احتمال نصاب الأولى فيما مر^(٣) ؛ لأنهم إنما اعتبروه
في الوصية لاثني فقالوا فيها بالشريك ، بخلاف الوصيتين لواحد ، فإن الثانية
وصية مطلقة للأولى فاضبط لها باسقاط تحقق ماقصتها للأولى ، فنأمل ذلك فإنه
دقيق .

ولو أوصى بأمر وهي حامل لواحد ويحملها لأخر أو عكس شُرك بينهما في
الحمل ساء على أن الوصية بالحامل شرطي لحملها ؛ لأنه حينئذ توارثت عليه

(١) قوله (فالوجه ماسبق) وهو قوله (شرك بهما ؛ لاحتمال سنيانه) كردي قال

اشروا في بعد فعل كردي (٧٨/٧) (وعده البدع عمر فان لشيخ قوله «فالوجه

ماسبق» أي من خصائص الثاني بها فاصبحت انتهى ، ويعمل هذا هو لظاهر

(٢) أي - بالوصية بحمسين . (ش : ٧٨/٧) .

(٣) أي : في شرح (هنا لورثي) . (ش : ٧٨/٧)

وببيع وإعناق وإصدق ، وكدا هنة أو رهن مع فني ، وكدا ذونة في الأصح .

وبوصية بهذه التصرفات ، وكدا يوكل في بيعه وعرضه عنه في الأصح

وصيتان لاثني فشركتا بينهما فيه

وإنكارها بعد أن سُئِلَ عنها . رجوع إن كان لعير عرصي

(وسيع) وإن فُيِّخَ في المجلس (وإعناق) وتعليقه ، وإيلاد ، وكتبة (وإصدق) لما وصَّى به ، وكلُّ تصرفٍ باحرٍ لارمٍ إجماعاً ، ولأنه ^(١) بذلٌ على الإعراض عنها .

(وكدا هنة أو رهن) له (مع قصص) لروال الملك في الهبة وتعيينه للبيع في الرهن (وكدا ذونه في الأصح) لدالتيهما على الإعراض وإن لم يوجد قول ، بل وإن فسداً من وجه آخر ^(٢) على الأوجه .

(وبوصية بهذه التصرفات) السبع وما بعده ، لإشعارها بالإعراض (وكدا يوكل في بيعه وعرضه) يصحُّ رفعه ، وكدا جزؤه فيئد . أن يوكله في العرض رجوع ^(٣) (عليه في الأصح) بخلاف نحو تزويج ^(٤) لمن لم يُصَّ له على التزوي بها ، ووطء وإن أقرَّ ، ولا نظر لإقصائه لما به الرجوع ^(٥) ؛ لئله ، بخلاف اعرض ، لأنه يُوصَّلُ عدلاً لما به الرجوع

(١) أي : التصرف بما ذكر . (ش : ٧٨/٧) .

(٢) أي : كأنهما على شرط فاسد . (ع ش : ٩٥/٦) .

(٣) قوله (دفعه) أي عطفاً على (توكل) ، وقوله (جزء) أي عطفاً على (بيعه) ، قد ع ش وهو - أي الحر - أولى ، لإفادته حصول الرجوع بالعرض بالأوس انتهى (ش : ٧٩/٧)

(٤) (بخلاف نحو تزويج) أي : في الوصية مجازية ، كزوي

(٥) قوله (ولا نظر لإقصائه) أي اقتضاء ما به الرجوع وهو إسداد كردي كذا في النسخ وقال في المعجم الوسيط : (ص ٦٩٣) (أوصى إلى فلان وصل ، وأقصى لأمره إلى كذا انتهى وقال هذا كلام يقضي إلى كذا من لسانه)

وَحَلَطُ حِنْطَةٍ مُعَيَّنَةٍ رُجُوعٌ ،

ومر^(١) أنه لو أوصى له بصفة شيء سئة ثم أجره سئة ومات عطف الإحارة بصفة الوصية ؛ لأنَّ المستحقَّ بها هي السئة التي يلي الموت ، وقد صرفها لغيرها^(٢) ، فإن مات بعد صرفها بقي له نصفها الثاني^(٣) ولو خسنه الوارث السئة بلا عذرٍ عزم للموصي له الإحارة ؛ أي آخره مثله تلك المدة ؛ كما هو ظاهرٌ .

ومن العذر حسنه من غير انتفاع لإثبات الوصية ؛ كما هو ظاهرٌ أيضاً ، وكذا لطيه^(٤) من العاصبي من نكود العير^(٥) تحت يده ، خوف حيدة الموصي له فيها ؛ لقربه فيما يظهر

(وحلط حنطة معينة) وصى بها بمثلها أو أحوذ أو أردأ بحيث لا يُمكن تمييزه^(٦) أو من مادونه (رجوع) لعدم التسليم بما أخذته في العير ، بخلاف ما إذا أمكن التمييز ، أو اختلطت بنفسها ، أو كان الحلط من غيره بغير إديه على الأوجه ؛ لما يأتي من الفرق بين الهدم ونحو الطحن^(٧)

تسبه كذا أطلقوا العير^(٨) ما ، وهو مضاف لقولهم في العصب لو صدر حط ولو من غير العاصب لمعصوبٍ مثلي أو متعوم بما لا تمييز من حسبه أو غيره أحوذ أو أردأ أو مماثلاً كان إهلاكاً فتبطل العاصب وكذا لو عصت من اثني

(١) أي في أوائل فصل النبي من هذا الفصل (ش ٧٩/٧)

(٢) أي صرف ثلث السئة للإحارة لغير الوصية (ش ٧٩/٧) تصرف بغير

(٣) قوله (بقي له نصفها الثاني) أي النصف الثاني من سئة الموت ؛ لأن نصف الأول من ثلث السئة هو النصف الثاني من سئة الإحارة . كروي .

(٤) أي : الوارث . (ش ٧٩/٧)

(٥) أي : الموصي بصفته . (ش ٧٩/٧)

(٦) قوله (ما) صلة (حط) استوعب ش أي وتسمى للموصي (ش ٧٩/٧)

(٧) هي (ص ١٥٠)

(٨) أي من قوله (أو كان الحط من غيره) (ع ش ٩٥/٦)

شئين وتخلطهما كذلك^(١) . . . فيمنكنهما أيضاً ، بحلاف خلط مماثلين غير بعد ،
فإنه يصيرُهما مشتركين انتهى

وحينئذ^(٢) فتتغيرُ فرض ماها^(٣) في خلط لا ينقصي ملك المحلوط^(٤)
المحاط ، وإلا نطقت الوصية ، ولا شركة^(٥) ، ولا نطقت في نصه ،
لاستدرك الشركة خروج نصاب الموصى به عن ملك الموصي أو وارثه إلى ملك
المحاط .

وفرع شيخنا رحمه الله على عدم الرجوع^(٦) . أن الريدة الحاصلة بالحدوة غير
مميّزة فتدخل في الوصية^(٧) . وفيه نظر^(٨) ؛ لما تقرّر أن الخلط إن كان بعمل
الموصي أو مادونه أو أحبي ومالك نطقت ، أو لا بعمل أحد أو أحبي ولم
بملك ولا شارك ، فكيف ينطق الموصى له صفة لم تنشأ من الموصي ولا بانه ؟
فالذي يظهر . أنه يُحمل^(٩) على ما إذا لم ترد القيمة بذلك المحبط ، وإلا .
وحيث لمالك الحيد المحتلط التعاوت بين ما حصل له بتقدير حبط غير الحيد به ،

(١) أي . خلطاً لا يمكن معه التحيز . (ش : ٧٩/٧)

(٢) أي : حين التافي . (ش : ٧٩/٧)

(٣) أي من قوله (أو كان الخلط من غيره غير إيدنه فيما يظهر) أي فلا يكون رجوعاً مطلقاً ،
سواء كان المحلوط به أجود أو أردأ أو مساوياً (ع ش : ٩٦/٦)

(٤) قوله (لا ينقصي ملك المحلوط) إلح ، أي كان يحبط ملك الموصي من غير اسبلاء
المحاط حتى يكون غاصباً . انتهى سم . (ش : ٧٩/٧) .

(٥) قوله (ولا شركة) عطف على (ملك المحلوط) إلح ، قال السيد عمر كان يحبط
لأحبي ملكه بالموصى به من غير اسبلاء عليه انتهى (ش : ٧٩/٧)

(٦) أي فيما إذا خلطها غيره ، أو احتلط بنفسها ولو بأحد (سم : ٨٠/٧)

(٧) أمسي المطالب (١٥٦/٦)

(٨) رجع ، سهل الصاح في احلاف الأشاج ، مسأله (١١٣٢) . ورجع برأياً ، لشرطي ،
(٨٠/٧)

(٩) أي . كلام الشيخ . (ش : ٨٠/٧)

ولو أوصى بصاع من ضرره فحفظها بأخود منها فرجوع ، أو مثنها فلا ،
وكذا ياردا في الأصح

وطحن حنطة وصى بها ، وندرها ، وعجن دقيق ،

وما خصل للموصى له بتقدير حله الحيد به

(ولو أوصى بصاع من ضرره) معية (فحفظها) هو أو مادونه (بأخود منها)
حفظاً لا يمكن معه التعبير (فرجوع) لأنه أخذت بالحفظ رادفة لم يزمن
تسليمها ولا يمكن ندوبها (أو مثنها) فلا قصاً ؛ لأنه لم يحدث تعبيراً ، د
لا فرق بين المثلين (وكذا ياردا في الأصح) فإما على تعيب الموصى به أو
بإلحاق بعضه

ولو بلغت بالأصع فهل نعتن للوصية علمت صحتها أو لا ، أو يفرق -
كما في البيع - بين المعلومة فيرتكز على الإشاعة ، والمجهولة فإذا بقي صاع
مها نعتن بوصية كل محتمل

وعلى الأولى الأقرب يفرق بأن الملك ثم^(١) قرر أحز الصعة فطرنا فيه
بين نزيهه على المصدر من الإشاعة أو عدمها ، وهذا^(٢) لا مدك إلا بعد الموت
والصوب ، ولا نذري هل تلك المعية تبقى عنده أو لا ؟ فصحتها في صاع من
السوحد منها عند الموت ، ولم تنظر للمعلومه الصيغان وغيرها ؛ لأن الوصية
إحسان وبر ، والمقصود بصحتها فيما ذكره الموصي ما أمكن

ومرر فيما لو أوصى بأحد رفيقه فلم يشأ إلا واحداً ما يؤخذ ما ذكرته^(٣) .

(وطحن حنطة) معية (وصى بها) أو بعصها (وندرها ، وعجن دقيق)

(١) وهو التعيين مطلقاً . (ش : ٨٠ / ٧٠) .

(٢) أي : في البيع (ش : ٨٠ / ٧٠) .

(٣) قوله (أو عدمها) يدل لأولى لحظت بالقول وذكر الصمير قوله (عا) أي في
الوصية (ش : ٨٠ / ٧٠) .

(٤) في (ص : ٨٦) .

وعزل قطري ، ونسح غزل ، وقطع ثوب قميصاً ، وساء وعراس في عراضه رجوع

وطبخ لحم وشته وجعله وهو لا يقصد^(١) قديداً (وعزل قطن) أو جعله حشواً ما لم يتجدد الموصى له بالثوب والقطي ، كما يحثه الأذرع في رحمة الله ويتحقق به . نطائره بشرط ألا يروا اسم أحد العرس مع فمه ، وحقل حشوة دماً ، وحبر قصباً ، وعجين حراً ، وتفرق به وبين تحفيف الرطب غير حقيقي ، إذ هو يقصد به الشاء ، فهو كحباطه ثوب مقطوع أوصى به ، وكتقديد لحم يقصد

ويُفرق بين هذا^(٢) وخبر المعين ، مع أنه يقصد لو ترك بأن الهيئة للأكل في لحر أعدت وأظهر منها في التقديد

(ونسح غزل ، وقطع ثوب قميصاً) مثلاً (وساء وعراس في عرصة رجوع) . إن كان^(٣) فعله أو فعل مادويه ، سواء أسماء باسمه^(٤) أم قال بهذا أو بما في هذا البت مثلاً ؛ لإشعار ذلك كله بالإعراض .

هذا كله في المعين ؛ كما تفرز . فلو أوصى بحو ثلث ماله ثم تصرف في جميعه ولو بما يُربل الملك لم تكن رجوعاً ؛ لأن العرة بثبت ماله الموحود عند الموت لا الوصية .

ولو اختص نحو العراس بعض العرصة . اختص الرجوع بمحله

(١) قوله (وجعله وهو لا يقصد) أي جعل اللحم قديداً والنحو أن اللحم مما لا يقصد إذ لم يجعل قديداً ، احتراز عن اللحم الذي يقصد إن لم يجعل قديداً ، فإن جعله قديداً لا يكون رجوعاً ؛ لأن ذلك صواب له عن الصاد . كردي .

(٢) أي : تقديد اللحم . هاشم (غ)

(٣) بي الطحس وما عطف عليه (ش ٨١ / ٧)

(٤) قوله (سواء أسماء باسمه) أي حين الوصية ، بأن قال أوصيت بهذه الحظية مثلاً

وقد يُراعى تغييرُ الاسم ، كما إذا أوصى بدارٍ ثم انهدمت في حداثه سورها و
فعل لغيره فيه رجوعٌ في المقص ، دون العرصه والأمن ، أو فعله غيره
رجوعٌ في الكل ، سواء الاسم عنه بالكتابة ، بخلافه فيما مرّ في نحو طعن
بحظه ^(١) ؛ لأنه يُقال : دسّ حظه فلم يؤثر فيه إلا فعله أو فعل مادونه

والحاصل أنه مع أحد هذين ^(٢) : بقدم الشعر ^(٣) بالإعراس بشعراً قوية
وإن لم يرل الاسم ، ومع عدمهما لا يُنظر إلا لروا الاسم بالكتابة ، فتأمنه
وخرّج من الساء والعراض (البرخ ، و) (قطع الثوب) : لسه ؛ لصعب
إشعارهما بذلك ^(٤)

ومن ثم لو دام بناءً أصوه ^(٥) - أي بالمعنى السابق ^(٦) في (لأصول
و شمار) فيما يظهر ، ثم رأيت في كلام الأدرعي ما يفهمه - كان كالعراض
ومر ^(٧) أنه لو أوصى بشيء لريد ثم لعمره - شَرَك بينهما ؛ لأن الحمه
الشاب ^(٨) ونسبة كلٍ منهما النصف فهو على طوق ما يأتي عن الشيخ ^(٩) ، خلافاً

(١) في (ص : ١٤٥) وما بعدها .

(٢) قوله (مع أحد هذين) أي فعله أو فعل مادونه كردي

(٣) وقوله (بقدم الشعر أي بعدم الرجوع الشعر على غير شعر كردي

(٤) أي لصعب شعر البرخ ومن الثوب والإعراس هاشم (ب)

(٥) أي البرخ هاشم (خ) .

(٦) أي بال بحر م . ولو في دون سه ، وحيد فعوى تشبهه بالعراض بني يراو بعدة أسأ

(ع ش : ٩٧/٦)

(٧) قوله (ومرأه لو أوصى) أي في شرح (أو هذا لو ارثي) كردي

(٨) قوله (لأن الحمه شاب) أي حملة لوصيين اثنين من بعدد المواريث به أيضاً انظر .

ونسبة كل واحد من الاثنين إليها بالنصف كردي وعاره الشروني (٧ ٨٢) بقاء عن

الكردي : (ونسبة كل واحد من الاثنين إلى الجملة النصف) .

(٩) قوله (ما يسي عن الشيخين) أراد به قوله (ولو أوصى بها الواحد ثم نصفها) بح

كردي .

لمن وھم فی راعماً أن محلل الشریک ھما هو محلل الرجوع^(۱) بطر ما یأتی عن
الإسوی ، فإن رَدَّ أحدهما أخذ لأخر اجمع ، بخلاف ما لو وصی بہ ھما
ابتداءً فردَّ أحدهما یكون الصنف للوارث دون الآخر ، لأنه لم یوحد لہ إلا
الصنف نصاً .

وہو أوصی بہا^(۲) لوأخذ ثم یصفہا لآخر کتث اثنان للاول ثلثا وثلثی
ثلاث^(۳)

ورغم الإسوی أن ھذا علط وأن الصواب أنها أرباع^(۴) بناءً علی أن محلل
لشریک هو محلل الرجوع هو العلط ، كما فیہ اللقسی ؛ لأن المرعی عندهم
فی ذلک طريقة العول^(۵) ، بأن یضاف أخذ المال للاحر^(۶) وتثبت کلّ ھما
للمجموع ، فیقال ھما معاً مالٌ ونصف مالٍ^(۷) یُراد نصف عنی اجمعة یصیر
مع ثلاثة تقسم علی السبعة لصاحب المال الثلاث ، ولصاحب الصنف الثلث ،
فإن کتث الوصیة للاحر بالثلث کأن لہ الربع . وفي الأولى^(۸) لو ردّ الثانی

۱ ی وهو نصف ثانی سموع من (ش : ۸۲/۷۰)

(۲) أي : مالین . (ش : ۸۲/۷)

(۳) الشرح الکبیر (۲۶۰/۷) ، روضة الطالبین (۲۶۸/۵) .

(۴) المسہبات (۲۸۳/۶) وعبارہ . (وهو علط ، بل الصواب أن للاول ثلث أرباعہ ، ولثانی
الربع) .

(۵) أي لا حرجہ عند عی الی بی عینہا لإسوی کلامہ (رشیدی ۹۷/۶)

(۶) قوله (بأن یضاف أحد المالین الی لآخر) أي بأن یعرض مرکب من اجمعة ونصف ھما
مصر لمجموع ثلاثة وسبعة خمسة (فی ذلک المركب بالثین وسبعة نصف بہ بالثلث
کردی . کذا فی السج

(۷) قوله (معاً مالٌ ونصف) فاعلم اثنان ، لأنه معرج نصف ؛ معرج نصف بان نصف
وحد ، فیدمج ویرد إلی الاسی . یكون المجموع ثلاثة ، وهو المراد من قوله (بان یرد
نصف) إلج کردی وعبارہ : النصف (یراد النصف) بدون (ویأی)

(۸) أي : فی مسألة الوصیة للاحر بالنصف . (ش : ۸۲/۷)

مالك للاول ، أو الاول . ، فالنصف لك شي

ووقع لشارح خلاف ذلك وهو تحريف .

ولو أوصى له مرة ثم مرة ، بأي ما في لتعدد والاتحاد ما في

الإقرار^(١) ؛ كما أشار إليه بعضهم ، ويرد عليه ما لو أوصى بعتة ثم خمس

ليس به ، لا حمور^(٢) ، لنصم الثانية ارجوع عن بعض الأولى ، ذكره

المصنف^(٣)

وتأخذ منه بعضهم أنه لو أوصى بثب ليريد ثم بثب به ولعمرو

وتطلت الأولى

ويؤخذ منه أيضاً أنه لو أوصى بريد بثب ماله ثم أوصى ثانياً بعمرو بثب

عنه ويريد الأول بثب بحبه ، ولم تفرص لبي الثب أن يبدأ ليس به إلا

ثب البحر ، وبثب وصيه الأولى^(٤) ؛ لأن الثانية أقل منها

والحاصل أن محل قولهم لو أوصى ليريد بشيء ثم أوصى به لعمرو

تضافه ما ثم يوصى^(٥) ليريد ثانياً ما هو أقل من حصته في الأولى ، وإلا بطلت

في الحصة ، ولم يكن له سوى الثانية ، ثم ما بطلت فيه يعود للورثة

لا لعمرو ؛ كما هو واضح .

ولو أوصى ليريد بعين ثم بعمرو بثب ماله كان لعمرو ريعها^(٦) ؛ لأنها من

(١) أي من اتحد حيث وصيها بصفة محض ، والاتحاد حيث لم يصعها كذلك (ع

ش ٩٧/٦)

(٢) أي لمطوب (لا الحمور) ، وهي (ح) زيادة بعد قوله (لا حمور) وهي

(أي : يحلف ما إذا أوصى بمحسين ثم مئة . فله مئة) .

(٣) روضة الطالبين (٢٧٢ / ٥)

(٤) أي : وصيته ليريد بثب ماله ، (ش ٨٢ / ٧) .

(٥) قوله (ما ثم يوصى) إلح حبر (أن محل) إلح (ش ٨٢ / ٧)

(٦) أي : مع ثب غيرها (ش ٨٢ / ٧)

حكمة ماله الموصى له بثلثه ، فهو كما لو أوصى لإساق بعينٍ ولآخر بثمن
فيكون للآخر ربعها على قياس ما مرَّ عن الشيعين^(١)

لا يقال . قياس ما تقرَّر عن المصنف في مئة ثمَّ خمس ، من نصِّ ثلثة
ارحوع عن بعض الأولى : أنَّ العينَ إنَّ ساوت الثلث . أحد الموصى له بها^(٢)
نصفها ، والآخر ما تساوي نصف الثلث ، وإن كانت أقل أو أكثر . وزَّع الثلث
على قيمته وقدر الثلث ، وأعطى كلَّ ما يخصُّه ، لأنَّ ثلثه نصِّ ارحوع إنما
هو في وصيتين لواحد : كما هو فرض صورة المصنف

وأم في غير ذلك فلا ينصفه ، وإنما تنصُّ المشاركة بين الوصيتين فعمل
فيهما^(٣) بما مرَّ .

ويؤيِّد ذلك : إفتاء شيخنا فخر أوصى لإساق ثورٍ ولآخر بحملٍ ولآخر
نصف ماله ولآخر بثلث ماله . بأنَّ الذي النصف نصف جميع أعمال حتى في
الثور والجمل ، والذي الثلث . ثلث جميعه حتى فيهما^(٤) ، لأنَّ كلَّ من
الوصيتين مصداقاً لى جميع^(٥) ماله ، ومنه الثور والجمل ، وحيث لموصى له
بالنصف من كلِّ منهما ثلاثة أحرارٍ من أحد عشر ، وبالثلث حرٌّ من أحد عشر ،
ولكلٍّ من الموصى له بالثور والجمل ستة أحرارٍ ، أي لأنَّك تريد على وصية
كلِّ ثلثها ونصفها وهما من ستة حصةً فردهما عليها^(٦) نصيب الحصة أحد عشر

(١) قوله (على قياس ما مرَّ عن الشيعين) أراد به في الموضعين والموضع الآخر يأتي في
نصف الأمية . قوله (ولو أوصى بها لواحد ثم نصفها لآخر) يح كروي

(٢) ربه (أي العين ، والجار معن بالموصى له (ش ٨٢/٧)

(٣) أي في الوصيتين المارتين بقوله (ولو وصى لزيد بعين) الخ (ش ٨٣/٧)

(٤) أي في الثور والجمل . (ش : ٨٣/٧)

(٥) فتاوى الشيخ ركبنا الأنصاري (ص : ٢٠٩)

(٦) قوله (وهما) أي ثلث ونصف كل من الثور والجمل ، وقوله (من ستة) أي وهي قيمة
ثور وفسه الحمل ، والجار والمحرور حان من (هما) على معنى سيووه ، وقوله =

فصل

يُسْنُ الإِبْصَاءُ مَقْصَدُ الدُّنْيَا ،

على قياس ما مرَّ عن الشيخين^(١)

(فصل)

في الإِبْصَاءِ

وهو كما وصَّيه لغةٌ يَرْجِعُ لِمَا مَرَّ^(٢) في الوصية وشرعاً إثباتٌ نصريٍّ مصدقٍ لما بعد الموت ، فاعرق بينهما^(٣) اصطلاحٌ منهجيٌّ

(يس) كَلَّ (الإِبْصَاءُ) عدلٌ إليه عن قول : أصله : بوصائه^(٤) ، لأنه^(٥) يُعَدُّ عن لفظ الوصية فيصحُّ به عند امتدادي العرق أكثر (قضاء الدس) لدي الله : كاسركاه ، أو لأدمي ، ورَدَّ المطالم^(٦) ؛ كالمعصوب ، وأداء الحقوق ؛ كعوارِي والودائع إن كانت ثالثة^(٧) بمرص يكار لورنه ولم يرُدَّها^(٨) حالاً ، وإلّا... وجب أن يغنم بها غير وارث شئت بقوله ولو واحداً طاهر العدلالة ، أو يرُدَّها حالاً خوفاً من حانة الوارث ، وواضح أن نحو المعصوب

= (حصة) خير (هذا) ، وقوله (فردهما) أي شئت والنصف لدين فما حمسه (عليه)

أي . السنة (ش . ٧٣/٧)

(١) في (ص : ١٥٠ : ١٥١) .

(٢) أي : من أنها الإِبْصَاءُ... إلخ . (ع ش . ٩٨/٦)

(٣) فصل بقوله (فاعرق بينهما) أي يس بوصيه (نصاء شرعي كردي

(٤) المعرور (ص : ٢٧٦) .

(٥) أي : لإِبْصَاءِ . (ش . ٨٣/٧)

(٦) قوله (ر) (حصة) ، وقوله (أبناء الحقوق) عطف على مقصد الذين (ش

(٨٣/٧)

(٧) قوله (ثالثة) أي : بمقتضى الحقوق ؛ بلين ، قوله (ثالثة) أي : بها شهود (ص

(٨٣/٧)

(٨) قوله (ولم يرُدَّ) أي : عجز موصيه عن ردها حالاً كردي

وتنفيذ الوصايا ،

لما دبر على رده هوراً لا تخيير فيه ، بل بعير الرد
ويظهر لاعتناء بحظه بها إن كان في اليد من يشه^(١) ؛ لأنهم كما اكتفوا
بالواحد مع أنه وإن انصم إليه يمين غير حجة عند بعض المذاهب ؛ نظراً لمن يراه
حجة فكذلك يحط نظراً لذلك^(٢)

نعم ؛ من بإقليم تعذر فيه من ثبت بالحط ، أو ثقل لشاهد اليمين ينبغي
أنه لا يكتفى منه بدليل

(وتنفيذ الوصايا) إن أوصى بشيء

وإنما صححت في بحر رد عين^(٣) ، وفي دفعها^(٤) والوصية بها لمعبر^(٥) وإن
كان لمستحقها الاستقلال بأحدها من التركة ، بل لو أخذها أحبي من التركة
ودفعها إليه . . لم يضمنها ، كما صرح به الماوردي

وذلك^(٦) لأن الوارث قد تحصيها أو يثمنها ، وليطالب الوصي الوارث بحر
ردها ؛ ليترأ الميت ، ولتتقى^(٧) تحت يد الوصي^(٨) لا الحاكم لو عاب

(١) أي : يشد الحق بحظه ؛ كالمالكة (ع ش ٩٨/٦٠) .

(٢) أي : لمن يراه . هامش (خ)

(٣) قوله (وإنما صححت) أي : بما صحب الوصاية (في بحر رد عين) لمعبر كمعصوب له كردي

(٤) (وفي دفعها) أي : اعين الموصى بها إلى الموصى له والخاص أن الوصية بالعين لمعبر كردي

(٥) فقوله (لمعبر) مبرع فيه . والحاصل : بما صحب الوصاية في هذين الصورتين ؛ لأن

الوارث إلى حره كردي وعلمه الشرعي (٨٣/٧) (قوله : « ولو وصية بها لمعبر »

جعلها حالية ، سيد عمر وع ش ؛ أي : من ضمير دفعها)

(٦) قوله (ودينك) إشارة إلى ما ذكر في المس والشرح جمعاً ؛ أي : دينك المذكور ثابت لأن

إلى حره . كردي .

(٧) قوله (ولطاب) (اصح . وقوله (لمعبر) (إلح معطوفان على قوله (لأن

الوارث) (اصح فهما من فوائد صحيحها فيما ذكر ، وفي حاشيته لشع أنه مألف فيرجع

(رشيد) ٩٨-٩٩/٦)

(٨) وفي المطبوعة المصرية والمكية (الموصى)

مستحقها ، وكذا لو نذر قبول الوصى له بها ؛ على ما بحثه من ارفعه
وقال بسكي هي كل الصول ملكت للوارث وله الامتناع من دفعها للوصي
قيأخذها الحاكم إلى أن يستقر أمرها .
ومعنى قوله ^(١) (ملك للوارث) أي بمرص عدم اعمول ، فكان له ^(٢)
دخل عيّن بنى تحت يده
ولذي يتجه فيما إذا أوصى للمنفرد مثلاً أنه إن عثر بذلك وصياً لم يكن
للوصي دخل فيه إلا من حيث المطالبة بالحصص ، ومع بعض بعضه من لا تحقق
وإلا تولى مصرف هو أو نائبه
ولو أخرج الوصي لوصية من ماله ؛ ليرجع في البركة رجع إن كان وارثاً ،
وإلا فلا ؛ أي إلا إن أدب له الحاكم أو جاء وقت الصرف الذي عنه لم يث
وقد الحكم ولم يثبت بيع لركة وأشهد بيته الرجوع ؛ كما هو قياس مظاهره ،
وسياتي ما يؤيده ^(٣)
ولو أوصى ببيع بعض الثركة وإخراج كفيه ^(٤) من ثمنه وقصر الوصي درهم
وصرفه فيه . امتنع عنه البيع ولزمه وفاء الدين من ماله
ومحلّه فيما يظهر حيث لم يضطر إلى الصرف من ماله ، وإلا ؛ كأن لم يجد
مشترياً رجع إن أدب له حاكم ، أو فقده وأشهد بيته الرجوع ؛ بصر ما تقرر ،
ولو أوصى بقضاء الدين من عيّن بتعويضها عنه ^(٥) وهي تسوية ، أو تريد وقبل ^(٦)

(١) أي : السكي . (ش : ٨٤ / ٧) .

(٢) أي : الوارث

(٣) أي : تمامي الفقرة التالية

(٤) أي : مثلاً (ش : ٨٤ ، ٧)

(٥) أي : الدين (ش : ٨٥ / ٧)

(٦) أي : هو الحق . هامش (خ) .

الوصية بالرند ، كما هو ظاهر ، أو من تمهها تعين فليس مورثه إمامتها
 ومه يؤخذ أنه لا نلزم الوصي استندهم فيها ، بخلاف ما إذا لم تعين
 لا يتصرف حتى يسنأدهم ، لأنها منكمهم ، فإن عتوا استأذن بحاكم
 ويبحث صفة : إذا مث عرف ما لي عتت من الدس للفقراء ، فيكون
 وصي ، ومز حر (الوكالة) ما يصرح به (١) ، وكان سب عند اتحاد القاص
 والشخص ه تقدير ، أن فقراء وكلاؤه ، كما قدر أن المعقرين وكلاؤه في
 من الأخير سمأجر في العماره .

وقد نص لا نلزم لهذا التقدير هنا ، بل سببه الخوف من استيلاء نحو قاص
 بقص من ثم إقصاه وإن كان هو القاص ، لأن عدت في بقصه وبحوهم
 الخيانة لا سيما في الصدقات
 وقد قل الأدرعي عن قصه ومنه وهم أحسن حالا من بعدهم إنهم كقريبي
 عهد بالإسلام .

ولمشتري من نحو وصي وقيم ، ووكيل ، وعمل فراض إلا يسلمه شمر
 حتى نلت ولأبته عند القاصي ، قل القاصي أبو الطيب ووفد صغ ثلثي
 حيث شئ لم يخر له الأحد نفسه ، أي وإن صر به على ذلك (٢) ، لا اتحاد
 القاص وحقص .

من الدرعي رحمه الله ولا لمن لا نقل شهادته له ، أي إلا أن نصر له
 عليه (٣) بمنزل : إذ لا اتحاد ولا بهمة حبس ، قال (٤) ولا لمن يحاف مه ،
 أي ولم يؤخذ فيه شرط الإعطاء ، وإلا فلا وجه لسمع إعطائه ولو خوفاً مه .

(١) في (٥٩٥ / ٥)

(٢) أي أحدهم ، (ع ش : ١٠٠ / ٦)

(٣) أي الأحد لمن لا نقل شهادته .. إلخ ، (ش : ٨٥ / ٧) .

(٤) أي ، الدرعي ، (ش : ٨٥ / ٧) .

والنظر في أمر الأفعال

وشرط الوصي تكسب .

قال ولا لغير يستصلحه ، وكان مراده أنه غير صالح فيعطيه ، ليألفه حتى يتقى صالحاً ، وفيه نحو ما قتله ، وهو ^(١) أنه إن وُجد فيه شرط الإعطاء حر مطلقاً ^(٢) ، أو عَدَمُهُ ^(٣) . . لم يَجُزْ مطلقاً .

(والنظر في أمر الأفعال) والمجاسين والمستهاء ، وكذا الحمل بموجود عند الإيصاء وهو مستقلاً ^(٤) ، كما اقتضاه كلام جمع متقدمين ، وسكت عليه جمع متأخرون ، ويتخلل ^(٥) من حدث بعد الإيصاء على أولاده بعداً على الأوجه ، كما في الوهب

وبحث الأدرعي وحونه في أمر نحو الأفعال إلى ثقة مأمون وجيه كافي إذا وُجدته وعلت على طه أن تركه يؤثري إلى اسبلاء حائث من قصي أو غيره على أموابهم ، وفي هذا ذهب إلى أنه بقرمه ^(٦) حفظ مالهم بما قدر عليه بعد موته كما في حياته .

واركانه أربعة موصي ، ووصي ، وموصي منه ، وصيعة

(وشرط الوصي) تعبير ، و (تكليف) أي : بلوغ وعقل ؛ لأن غيره لا يلي

(١) أي : نحو ما قبله . (ش : ٨٥/٧) .

(٢) أي : قصد صلاحه أو لا (ش : ٨٥/٧) .

(٣) قوله (أو عَدَمُهُ) الأولى الأصح (ولا) (ش : ٨٥/٧) وهو عطف على (شرط : الإعطاء) . هامش (ب)

(٤) قوله (وهو مستقلاً) بأن كان الإيصاء في حق الحمل فقط كردي

(٥) في الإيصاء لأولاده . (ش : ٨٥/٧) .

(٦) أي : على الآباء ، أي : الأصل (ش : ٨٥/٧) وكسب في هامش (ك) (ثم حطر بابي أن حق ربك كتمان لشرواني هكذا قوله : وحونه ، أي : على الآباء ، في أمر نحو لأصهار : إصح إذا لم يكن إلح . قوله : أنه يدرمه ، أي : الأصل مر حبب : بمعنى : فوجدت عبارته موافقة لما حطر ، وفي الحمد : كسب) وعنده : معني : المحتاح (١١٦٤) (قال الأدرعي : يظهر أنه يجب على الآباء الوصية في أمر لأطفال : إلح) .

وَحُرَّتُهُ ، وَعَدَالَةُ ، وَهَدَايَةُ إِلَى التَّصَرُّفِ الْمُوصَى بِهِ ،

أمر نفسه بغيره أولى

وسيدكر : أَنَّهُ لَوْ أَوْصَى لِفُلَانٍ حَتَّى يَتَلَعَّ وَلِذَلِكَ قَدْ دَا بَعْدَ فَهُوَ لِمُوصِي حُرِّ ،
وَلَا يَرُدُّ^(١) عَلَى عِدَا ، لِأَنَّهُ^(٢) فِي الْإِبْصَاءِ الْمُسَخَّرِ ، وَدَالِكُ^(٣) يَبْصَاءُ مَعْتَقٌ

(وَحُرِّيَّة) كَامِلَةٌ وَلَوْ مَالًا ؛ كَمَدْبِرٍ وَمُسْتَوْلِيهِ ، فَلَا يَصْخُحُ لِمَنْ فِيهِ رَقٌّ
بِمُوصِي أَوْ لِعَبْرَةٍ وَإِنْ أَدَّى سِتْنَهُ ؛ لِأَنَّ الْإِبْصَاءِيَّةَ تَسْتَدْعِي قَرَاعًا ، وَهُوَ لَيْسَ مِنْ
أَهْلِهِ .

وَتَحْدَمُهُ أَيْ الرِّفْعَةَ مَعَ الْإِبْصَاءِ بَعْضُ آخَرِ نَفْسِهِ فِي عَمَلٍ مَدَّةً لَا تُفَكِّهَ تَصَرُّفٌ
فِيهِ بِالْمُوصِيَةِ^(٤) ، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ بِهِ حَيْثِيَّةً لِلْإِبْصَاءِ ؛ لِأَنَّهُ الْإِلَاحُ عَاجِزٌ^(٥) .

وَدَلِيلُ أَنَّ الْأَسْوَاقَ تَسْتَدْعِي بَطْرًا^(٦) فِي سَائِبِ ، وَالْقَرَضُ أَنَّهُ مَشْعُولٌ^(٧)

(وَعَدَالَةٌ) وَلَوْ ظَاهِرَةً^(٨) فَلَا يَصْخُحُ لِمَاسِقِي ؛ إِجْمَاعًا ؛ لِأَنَّهُ وَلَا يَلَا ، وَلَوْ وَقَعَ
بِرُخٍّ فِي عِدَاتِهِ الشَّرْطُ ثُبُوتُ عَدَالَةِ الْبَاطِنَةِ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

(وَهَدَايَةُ إِلَى التَّصَرُّفِ الْمُوصَى بِهِ)^(٩) فَلَا يَجُوزُ بَعْضُ لَا يَهْتَدِي إِلَيْهِ نَفْسٌ أَوْ
هَرَمٌ أَوْ تَعَقُّلٌ ؛ إِذْ لَا مَصْلَحَةَ فِيهِ .

وَلَوْ فَرَّقَ فَاسَقٌ مِثْلًا مَا قُوِّضَ لَهُ تَفَرُّقُهُ عَرْمَهُ وَبِهِ اسْتِرْدَادُ بَدَلٍ مَا دَفَعَهُ مَقَرُّ

(١) قوله (ولا يرد) أي من حيث جعل اسمه وصيًا من منوعه (سم ٨٥/٧ - ٨٦)

(٢) أي : ما هنا . (ش ٨٦/٧٠) .

(٣) ما سيدكره . (ش ٨٦/٧) .

(٤) راجع : لمهل الصبح في خلاف لأشباح ، مآله (١١٣٣)

(٥) قوله : (لأنه الإلح عاجز) علة للإبصاء . كردي

(٦) بونه (وذلك) بشاره بى قومه (ولا يرد ، أي لا يرد عنه . مع (لا لا لاساء

ستدعي بطراً) أي استدعي أن يطر لأجر في بانه هل يصح أم لا ؟ كردي

(٧) وقوله . (مشعول) أي : عن النظر وغيره . كردي

(٨) راجع لرماع الشرواني (٨٦/٧) ، وإسهابه مع : السر ملي (١٠١ - ٦)

(٩) وفي بعض النسخ : (إلى التصرف في الموصى به)

وإسلام ، لكن الأصح حوار وصية ذمي

عرقه^(١) ؛ لست أن له لم يقع بموقع ، فإن بقيت عين المدفوع اشتدده الدمي وأستقط عنه^(٢) من العزم بقدره ؛ كما هو ظاهر .

ومر^(٣) أن للمستحق بعين الاستقلال بأحدها ، وللأجنبي أحدها ودفعها إليه ، فما هنا^(٤) في غير ذلك .

(وإسلام) فلا يصح من مسلم بكافر ؛ لنهمته

نعم ، إن كان المسلم وصي ذمي فوص إليه^(٥) وصية على أولاده الدنيس حار به إصاء ذمي عليهم ؛ على ما بحثه لإسوي^(٦) ، وردّه ابن العماد وتبعوه بأن الوصي تلزمه النظر بالمصلحة الراححة

والتهويص لمسلم أرجح في نظر شرع منه لدمي ، فالوجه تعيين المسلم هنا أبصاً ، أي : إن وجد مسلم فيه اشروط يُقبل . وإلا . حار الدمي الذي فيه الشروط فيما يظهر

وأجذ من التعليل المذكور^(٧) أنه لو كان لمسلم ولد ذمي سعة لم يجز أن يوصي به إلى الدمي ، وفيه نظر ، والفرق بين الأب والوصي ظاهر^(٨)

ودكر الإسلام بعد عدائه ؛ لأن كافر قد يكون عدلاً في دينه ، ويحرص على من العداله يكون توطئة لقوله (لكن الأصح حوار وصية ذمي) أو يحويه ولو

(١) قوله : (معن عرقه) أي : صرف دمه . كردي

(٢) أي : العاقب . (ش : ٨٦/٧)

(٣) قوله : (ومر) أي : شرح : (وتعد الوصايا) كردي

(٤) أي : من العزم والإسداد (رشدي ١٠٢/٦)

(٥) وفي (خ) وهامش (غ) : (له) .

(٦) المهمات (٢٨٥/٦)

(٧) يعني قوله (بأن الوصي يلزم) (رشدي ١٠٢/٦)

(٨) رجع : المهل اصباح في خلاف لأشباح : مسأله (١١٣٤) ، وراجع كتاب الهدية

(١٠٢/٦) مع حاشيته : الشرع الدمي ، والمعني (١١٧/٤)

إلى دمي

حريئاً ؛ كما هو ظاهر (إلى) كافر معصوم (دمي) ، أو معديب ، أو مسامير فما
يغلون بأولاده الكفار بشرط كون الوصي عدلاً في دينه ؛ كما يحوز أن يكون وثقاً
لأولاده

وتعرف عدالته بواترها من العارفين بدينه ، أو بإسلام عديبين وشهادتهم
بها

ويشترط أيضاً ألا يكون الوصي عدواً للموصي عليه ، أي عدوة دينية ،
فأخذ لإسوي^(١) مه^(٢) عدم صفة وصاية نصراني^(٣) ليهودي^(٤) وعكسها^(٥) مردود
نعم ، في تصور وقوع العداوة للفضل والمحبوب من صغره^(٦) تغد
وكون ولد العدو عدواً مملوفاً

ويمكن تصويره بأن يكون عرف من الوصي كرهتهم بموجب أو غيره ، على
أن اشتراط عدالته بقبي عن اشتراط عدم عداوته ؛ بطر ما يأتي في ولي الكاح
المحبر^(٧) ، لكن ما أحدث به ثم لا يأتيها ، فأمثله فإنه عدم
والعرة في هذه لشروط بوقب الموت ؛ لأنه وقت التلطف على القول ولا
يصرف فقدما قلبه ولو عند الوصية .

وهل يخرم لإيضاء لحيو فاسي عندها^(٨) ؛ لأن الظاهر استمرار عسقه إلى
الموت ؛ فيكون معاصياً لعقيد فاسد باعتبار المال طهرأ ، أو لا يخرم ؛ لأنه لم
يتحقق مسأده ، لاحتمال عدالته عند الموت ولا إثم مع الشك^(٩) كل محمول

(١) أي ؛ من اشتراط عدم العداوة ، (ش ٧٠ / ٨٧)

(٢) المهمات (٦ / ٣٨٥ ، ٣٨٦) .

(٣) قوله (من صغره) معصو بالمحور ، والصغير (:) بموصونه (ش ٧٠ / ٨٧)

(٤) (عن : ٥٠٠)

(٥) أي ؛ الوصية ، هامش (خ)

وَلَا يَصْرُ الْعَمَى فِي الْأَصْحَ ، وَلَا تُشْرَطُ الذِّكُورَةُ ، وَأُمُّ الْأَطْفَالِ

وَمَقَامُ بُرْخُجَ الْكَسْبِ^(١) أَنَّ الْمُوصِي قَدْ تَرَجَّى صَلَاحَهُ لَوْثُوقَهُ بِهِ فَكَأَنَّهُ قَدْ
جَعَلَهُ وَصِيًّا إِنْ كَانَ عَدْلًا عِنْدَ الْمَوْتِ

وَوَاصِحٌ أَنَّهُ لَوْ قَالَ ذَلِكَ لَا يَنْبَغُ عَلَيْهِ ، فَكَذَا هَذَا ؛ لِأَنَّ هَذَا مُرَادٌ وَإِنْ سَمِ
تُذَكِّرُ وَيَأْتِي ذَلِكَ^(٢) فِي نَصْبِ غَيْرِ الْجَدِّ مَعَ وَجُودِهِ بَصْنَةِ الْوَلَاةِ^(٣) ، لِاحْتِمَالِ
بَعَثِهَا عِنْدَ الْمَوْتِ فَيَكُونُ^(٤) لِمَنْ غَيَّبَ الْأَثْلُ لَوْثُوقَهُ بِهِ

(وَلَا يَصْرُ الْعَمَى فِي الْأَصْحَ) لِأَنَّ الْأَعْمَى كَامِلٌ ، وَنُفْكُهُ الْمَوْكِلُ فَمَا
لَا نُفْكُهُ

وَبَحْثُ الْأَدْرَعِيِّ أَمْسَاعَ الْوَصِيَّةِ لِلْأَحْرَمِ وَإِنْ كَانَ لَهُ إِشَارَةٌ مُفْهِمَةٌ ، وَبَطْرُ غَيْرِهِ
بِهِ ، وَنَحْوُهَا الصَّخَةُ فَبِمَنْ لَهُ إِشَارَةٌ مُفْهِمَةٌ إِذَا وَجَدَتْ فِيهِ نَفْسُهُ لَشُرُوطِ
(وَلَا تُشْرَطُ الذِّكُورَةُ) إِجْمَاعًا .

(وَأُمُّ الْأَطْفَالِ) الْمُسْتَجْمَعَةُ لِلشُّرُوطِ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ ، وَقَوْلُ غَيْرِ وَاحِدٍ : عِنْدَ
الْمَوْتِ عَمِيَّتٌ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلِيَّةَ الْآتِيَةَ إِنَّمَا يُحَاطَبُ بِهَا الْمُوصِي ، وَهُوَ لَا عِلْمَ بِهِ
بِمَا عِنْدَ الْمَوْتِ ، فَتَعَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا إِنْ كَانَتْ عِنْدَ إِرَادَتِهِ الْوَصِيَّةَ حَامِعَةً
لِلشُّرُوطِ فَالْأَوَّلَى : أَنْ يُوصَى إِلَيْهَا ، وَإِلَّا فَلَا

إِنْ قُلْتُ لَا فَائِدَةَ لِدَلَالَةِ ، لِأَنَّهَا قَدْ تَضَعُ عِنْدَ الْوَصِيَّةِ لَا الْمَوْتِ قُلْتُ
الْأَصْلُ بَقَاءُ مَا هِيَ عَلَيْهِ .

إِنْ قُلْتُ يُتِمَّكَ نَصَحِيحٌ ، قَالُوهُ^(٥) أَنَّ يُوصَى إِلَيْهَا مَعْلَقًا عَلَى اسْتِحْصَانِهَا

(١) أَي . أَنَّهُ لَا يَحْرَمُ . هَامِش (خ) .

(٢) قَوْلُهُ (وَيَأْتِي ذَلِكَ) (دَا) إِشَارَةٌ إِلَى قَوْلِهِ (وَهَلْ يَحْرَمُ) كَرْدِي عِدَّةُ شُرُوطِي
(٨٧ / ٧) : (قَوْلُهُ « وَيَأْتِي ذَلِكَ » أَي : بِطَرِيقِ)

(٣) قَوْلُهُ (مِنْ) ١٦٧ - ١٦٨ .

(٤) أَي : الْإِصْبَاءُ . (ش . ٨٧ / ٧) .

(٥) أَي : عِنْدَ الْمَوْتِ . (ش . ٨٧ / ٧) .

أولى من غيرها

ويسمى الوصي بالمسني ،

للسروط عند الموت قُلْتُ لو كان هذا هو المراد لم يختص لقولهم (لمستحمة للسروط عند الموت) لأنه وإن لم نص على ذلك . لا بُد من وجوده^(١) فكان فيسه أن يقال إنها أولى مطلقاً^(٢) .

ثم إن استجمعت السروط عند الموت . بقنت على وصاتها ، ولا . فلا . على أن ذلك^(٣) لو قبل . لم يختص أيضاً ، لعدم وجود محقق الأولوية حيث . لأنها إن استجمعت السروط^(٤) . وحب توليها ، والآ . لم تجز . ونزوحها لا يبطل^(٥) وصايتها إلا إن نص عليه^(٦) الموصي وإن أبطل^(٧) حصانها بشرطه

(أولى) بإستاد الوصية إليها ، بل وتوصيها الفصي . حيث لا وصية - أمزهم إليها (من غيرها) لأنها أشعق عليهم

قال الأذرعني وإنما يظهر كونها أولى إن ساوت الرجل في الأسرناح ونحوه من المصالح النامة .

(ويسمى الوصي) وقيم الحاكم ، بل والأث والجد (بالفسق) وإن لم يعرفه الحاكم ؛ لزوال أهليته .

نعم ؛ تعود ولاية الأب والحد تعود العدالة ؛ لأن ولايتهما شرعية ، بخلاف

(١) أي : الاستجماع للسروط . (ش : ٨٧/٧)

(٢) أي : بدون قيد باستجماع السروط . (ش : ٨٧/٧)

(٣) أي : أنها أولى مطلقاً (ش : ٨٧/٧)

(٤) أي : عند الموت . (ش : ٨٧/٧)

(٥) قوله (ونزوحها لا يبطل) إصح مسانف (ش : ٨٧/٧ - ٨٨)

(٦) أي : شرط عدم التزوج . (ش : ٨٨/٧)

(٧) أي : تزوجها . (ش : ٨٨/٧)

وكذا القاضي في الأصح ، لا الإمام الأعظم
وتصح لإبضاء بعض الدّين وتنفيذ الوصية من كل حر مكلف ،

غيرهما ؛ لتوقفها على التعميم ، وإدارائه . انما بحث لتفويض حديد
وكذا تغرلونه للجوب والإعلاء ، لا باحتلال الكفاية^(١) ، بل بصم له القاضي
مُعيناً ، بل أفنى السكّي بحثاً ؛ بأنه نحور له صم آخر الوصي بمجرد الرية ، ثم
قد وظهر كلام الأصحاب يقتضي المنع انتهى
والذي يظهر حمل الأول^(٢) على قوة الرية ، والثاني^(٣) على ضعفها ، ثم
رأيت لأدري نحت ذلك وراد أن هذا في مترع ، أما من يتوقف صمّه على جعل
ولا يُعطاء إلا عند عنة الطر ، لئلا يُبيع مال اليتيم بالتوقّف من غير دليل ظاهر
وتغزل القاضي قنمه بمجرد احتلال كفايته ؛ لأنه الذي ولأه

(وكذا القاضي) تغرل بما ذكر^(٤) (في الأصح) لروال أهليته أيضاً ويتجه
في مسبق ولأه ذو شوكة مع عليه مسبقه أنه لا يؤثّر إلا طرؤ مصقٍ آخر أفصح ؛
لأن مؤلّيه قد لا يرضى به .

(لا الإمام الأعظم) فإنه لا تغرل بما ذكر ؛ لتعقّب المصالح الكلّية بولايته ،
وحالف فيه كثيرون . فنقل القاضي الإجماع فيه . . مراده به . إجماع الأكثر

(ويصح الإيصاء بقضاء الدين) وردّ الحقوق (وتنفيذ الوصية من كل حر)
سكران أو (مكلف) محتار ؛ نظير ما مرّ في الموصى بالمال^(٥) ؛ ومن ثمّ يأتي
هذا نظير ما مرّ هناك ، فلو أوصى السفيه بمالٍ وعيّن من يُنفذه . . نعتن على
الأوجه

(١) أي المراده بقول المصنف (وهما) إلح هامش (ك)

(٢) أي : جواز الصم بمجرد الرية . (ش : ٨٨/٧) .

(٣) هو قوله وظاهر كلام الأصحاب إلح (ع ش : ١٠٣/٦)

(٤) شامل للجوب والإعلاء . (سم : ٨٨/٧)

(٥) في (س . ٩)

وَتَشْتَرِطُ فِي أَمْرِ الْأَطْفَالِ مَعَ هَذَا أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَايَةٌ عَلَيْهِمْ

(و (تعيد) بالياء مصدر هو ما في أكثر نسخ ؛ كما أصله (١) وغيره .
وحكي عن خطه حذف الياء مصارعاً ، قبل والأولى (٢) أزيل ؛ إذ يلزم
لثابتة (٣) تكرار محض (٤) ؛ لأنه قدّم توصية بقضاء الدين أول الفصل ، وحذف
بيان ما يُنقذ فيه ومخالفة (٥) أصله ؛ وفيه نظر ، لأن الحارّ متعلّق بـ (يصيخ) (أي
أيضاً) (٦) فلا تكرار ، وحذف ذلك نعيبي عنه قوله الآتي : (وتشترط بيان ما يوصى
فيه) (٧)

(وتشترط) هي الموصي (في أمر الأطفال) والمجايب والسمعاء (مع هذا)
المذكور ؛ من الحرته وتكليف وغيرهما من أشراف إليه (٨) (أن يكون له ولادة
عليهم) مسداة من الشرع وهو لأب أو الجد المستجمع بشروط وإن غلا ، دور
الأم وماتر الأقارب والوصي والحاكم وقيّمه ، ومنه (٩) أت أو حدّ نصّه لحاكم
على مال من طراً سمّيه ، لأن وليه الآن احاكم ذويهما .

ونخت الأدعوي أنه لا يصيخ يصدّ العاسق فيما تركه لولده من المال ؛

- (١) المحرر (ص : ٢٧٦) .
- (٢) أي : النسخة التي يلاء مصدرأ . (ش : ٨٨/٧) .
- (٣) قوله (يدلرّم الثابتة) أي : النسخة التي يلاء كردي
- (٤) (تكرار محض) أي : في قوله : بقضاء الدين ، كردي
- (٥) وقوله (وحذف) : إيج عطف على (تكرار محض) ، وقوله (ومخالفة) : أيضاً عطف
عليه ؛ أي : يلزم حذف متعلق وسعد ، بقى بلا متعلق فلا يعلم أن ما بعد فيه أي شيء .
كردي .
- (٦) قوله (لأن الجار) أي : الجار والمحرور ، وهو (من كل حر) وقوله (أيضاً) أي :
كما يتعلق بلا سعد . كردي
- (٧) في (ص : ١٧٠) .
- (٨) يعني : بقوله - مختار . (ش : ٨٩/٧) .
- (٩) أي : القيم أنه - ع ش . (ش : ٨٩/٧) .

وليس بوصي إيصاء ، فإن أدن له فيه حار في الأظهر
ولو قال أوصيتُ إليك إلى ثلوع أبي ، أو قدوم ريد ، فإذا بلغ أو قدم فهو
الوصي حار

لسبب ولايته على وديه وهو معلوم من المتن^(١)
(وليس لوصي) توكيل إلا فيما يفجر عنه ، أو لا يتولاه^(٢) مثله ، على ما مر
في الوكالة^(٣) ، ولا (إيصاء) استعمالاً قطعاً
(فإن أدن له فيه) من الموصي وعين له شخصاً أو مؤثمه بمشيئته ؛ بأن كان
له أوصى مركبي فلائاً ، أو من شئت ، فإن لم يكن مركبي لم يصح
(حار في الأظهر) لأنه متباين فيه ، كالوكيل بوكّل بالإدب ، ثم إن قال له
أوصني عني أو عك فواضح^(٤) ، وإلا وصي عن الموصي لا عن نفسه على
الأوجه^(٥)

(و) نكوب اوصية بكل من مغيبها السابقين^(٦) تختل الجهالات والأخطار . .
حار فيها التوقيت والمعلق ؛ كما يأتي^(٧) ، فعليه : (لو قال : أوصيت) لزيد ثم
من بعده لعبرو ، أو (إليك إلى بلوع أبي ، أو قدوم ريد ؛ فإذا بلغ أو قدم فهو
الوصي حار) بخلاف : أوصيتُ إليك فإذا مات فقد أوصيتُ إلى من
أوصيتُ إليه ، أو فوصتك^(٨) وصي ؛ لأن الموصي إليه مجهول من كل وجه

(١) أي من فونه أدنكوب له ولاية (ع شر ١٠٤/٦)

(٢) أي : لا يلق به فعله بنفسه . انتهى . نهاية . (شر : ٨٩/٧) .

(٣) في (ص : ٥٣٨-٥٣٩) .

(٤) أي بوصي في الأول عن الموصي ، وفي الثاني عن نفسه (شر : ٨٩/٧)

(٥) رجع : السهل الصح في خلاف الأتيح : مسألة (١١٣٥) وراجع : المعني (١١٩ : ٢) .
(١٢٠) ، والنهية (١٠٥/٦)

(٦) قوله (من مغيبه السابقين) أو الكتاب بقوله (إطلاق الوصية على اسرع وأبعد)
كردي .

(٧) في (ص : ١٧٠)

(٨) قوله (أو فوصتك) عطف على قوله هذا أوصى (شر : ٨٩/٧)

وَلَا يَجُوزُ نَصْبُ وَصِيِّ وَالْجَدِّ حَتَّى يَصِفَهُ الْوَلَايَةُ ،

وَبِوَيْلَعِ الْإِنْسَانِ أَوْ قَدِيمِ رِيذٍ غَيْرِ أَهْلِ . مهل یبعرل لاؤژ فیلی احاکم ، أو
یشتیر ؟ لأن المراد : إذا نزع أو قدم أملاً لذلك ٤ الذي رَحَّحَهُ الْأَدْرَعِيُّ فِي بَعْضِ
كُتُبِهِ الدِّيَّيِّ (١) ، وَلَهُ احْتِمَالٌ أَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْحَاحِلِ بِالْوَصَايَةِ إِلَى غَيْرِ الْأَهْلِ وَبَيْنِ
غَيْرِهِ (٢)

قِيلَ كَانَ يُسْعَى نَاحِرُهُ هَذَا عَقَبَ قَوْلِهِ الْإِنِّي (وَيَجُوزُ فِيهِ الْوَقِيتُ
وَلِتَعْلِيْقُ) (٣) فَهِيَ مِثَالٌ لَهُ

وَقَدْ يُجَازُ : بَأَنَّهُمَا هَا صَبِيَّانِ ، فَلَوْ أَخَّرَ هَذَا إِلَى هَذَا رَتَبًا تَوَقَّعَ قَصْرُ
ذَلِكَ (٤) عَلَيْهِمَا (٥) ، فَفَصَلَ بَيْنَهُمَا لِيَكُونَ هَذَا مَفِيداً لِلضَّمْنِيِّ ، وَذَلِكَ مَفِيداً
لِلصَّرِيحِ ، وَكَوْنُ هَذَا مَفِيداً عَنْ ذَاكَ لَا يُعْتَرَضُ بِهِ مِثْلُ : الْمَسْهَاجِ .

(وَلَا يَجُوزُ) لِلْأَبِ (نَصْبُ وَصِيِّ) عَلَى الْأَوْلَادِ (وَالْحَدُّ حَتَّى يَصِفَهُ الْوَلَايَةُ)
عَلَيْهِمْ حَالُ الْمَوْتِ (٦) ، أَيْ لَا يُعْتَدُّ بِمَصْرُوعِهِ إِذَا وُجِدَتْ وَلَايَةُ الْجَدِّ حَتَّى (٧) ،
لَأَنَّ وَلَايَتَهُ ثَابِتَةٌ بِالشَّرْعِ ، كَوَلَايَةِ الرَّوْحِ .

أَمَّا لَوْ وُجِدَتْ حَالُ الْإِبْصَاءِ ثُمَّ رَأَتْ عِنْدَ الْمَوْتِ فَعُتِّدَ بِمَصْرُوعِهِ ، كَمَا نَحْنُهُ
الْثَّنْفِئِيُّ ، لِمَا قَرَأَ أَنَّ الْعَرَّةَ بِالشَّرْطِ عِنْدَ الْمَوْتِ (٨)

وَبَنَحَثِ السَّبِيكِيِّ حَوَارَهُ عِنْدَ عِيَةِ الْحَدِّ إِلَى حَصْرِهِ ، لِلصَّرُورَةِ قَالَ

(١) أَيْ : الْأَشْمَرَاوِي . (ش : ٨٩ / ٧)

(٢) قَوْلُهُ (بَيْنَ الْجَاهِلِ بِالْوَصَايَةِ) أَيْ الْحَاحِلِ بَأَنِ الْوَصَايَةَ هَلْ يَجُوزُ إِلَى غَيْرِ الْأَهْلِ أَمْ لَا ؟
فَعَبَّثَ يَبْعَرُلُ (وَبَيْنَ غَيْرِهِ) فَلَا يَبْعَرُلُ كُرْدِي

(٣) فِي (ص : ١٧٠)

(٤) قَوْلُهُ (قَصْرُ ذَلِكَ) أَيْ التَّعْلِيلُ وَالْوَقِيتُ كُرْدِي

(٥) قَوْلُهُ : (عَلَيْهِمَا) أَيْ : الصَّصِيْنِ ، كُرْدِي

(٦) قَوْلُهُ (حَالُ الْمَوْتِ) يَعْنِي (صِفَةُ الْوَلَايَةِ) (ش : ٩٠ / ٧)

(٧) أَيْ حِينَ الْمَوْتِ . (ش : ٩٠ / ٧)

(٨) قَوْلُهُ (لِمَا قَرَأَ) يَعْنِي (إِلَاحِ) أَيْ مَرْمِي شَرَحِ (دَعِي . بِي . دَعِي) كُرْدِي

الوركشي ويَحْتَمِلُ الصَّحاحُ أَنَّ الْعِيَّةَ لَا تَمْنَعُ حَقَّ الْوَلَايَةِ ؛ أَيِ وَيُمْكِنُ احْتِكَامُ
أَنْ يُؤْتَى بِهِ مِنْهُ

وَيَنْجَحُ حِوَارُهُ لَوْ كَانَ ثُمَّ طَالَمَ لَوْ اسْتَوَلَى عَلَى الْمَدِينَةِ أَكْبَرُ ؛ لِتَحَقُّقِ
الْمَصْرُورَةِ حِينَئِذٍ^(١) ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ كَلَامُ السُّكِّيِّ

وَيُخْرِجُ (حَالِ الْمَوْتِ) - حَالُ الْوَصِيَّةِ ، فَلَا عَرَةَ بِهَا - بَلْ يَحْجُورُ ؛ عَلَى
مَا مَرَّ^(٢) نَصْتُ غَيْرَهُ^(٣) - وَإِنْ كَانَ هُوَ نَصْفَةُ الْوَلَايَةِ حِينَئِذٍ ، ثُمَّ يُنْظَرُ عِنْدَ الْمَوْتِ
لِتَأْخُلَ الْحَدُّ وَعَدَمِهِ ؛ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ^(٤)

أَمَّا عَلَى الدِّيُونِ^(٥) وَالْوَصَايَا فَجُوزُ مَعَ وَجُودِ الْحَدِّ ، فَإِنْ لَمْ يُوصَ
بِهَا^(٦) فَالْحَدُّ أَوْلَى بِأَمْرِ الْأَطْعَمِ وَوَفَاءِ الدِّينِ^(٧) وَنَحْوِهِ .

وَالْحَاكِمُ أَوْلَى بِتَقْضِيَةِ الْوَصَايَا ؛ عَلَى مَا بَقِيَ عَنْ الْعَوْنِ وَغَيْرِهِ^(٨) ، لَكِنْ بِنَظَرٍ
يُشِيرُ^(٩) بِالتَّيَرِي مِنْهُ

وَمِنْ ثُمَّ اعْتَمَدَ الْأَدْرَعِي قَوْلَ الْقَاضِي إِذْ قَضَاءُ الدِّيُونِ إِلَى الْحَاكِمِ
أَيْضاً^(١٠) ، وَغَلَطَ الْبَغَوِيُّ^(١١) .

(١) راجع : المنهل النضاح في اختلاف الأشياخ ، مسألة (١١٣٦) . وراجع لزاماً : المعنى ؛
(١٢٠ / ٤) ، والنهاية ؛ (١٠٦ / ٦) .

(٢) أي قبل قول النصف (ولاصر المعنى) (ش : ٩٠ / ٧)

(٣) في (ص : ١٦٢)

(٤) أي . آنفاً . (ش : ٩٠ / ٧) .

(٥) قوله (أما على الديون) إيجع مقابل (على الأولاد) (سم : ٩٠ / ٧)

(٦) أي الأطعم والديون والوصايا ؛ يعني بشيء منها (ش : ٩٠ / ٧)

(٧) وفي بعض النسخ : (الديون) .

(٨) اشترح لكبر (٢٧٦ / ٧) . روضة الطائيس (٢٧٧ / ٥)

(٩) قوله (بما يشعر) أي بعلمه ويشعر . كتردي .

(١٠) أي : كتفد الوصايا . (ش : ٩٠ / ٧)

(١١) رجع : المنهل النضاح في خلاف الأشياخ ، مسألة (١١٣٧) ، وراجع لزاماً : المعنى ؛

ولا الإيصاء بتزويج طفل وست
ولفظه أَوْصَيْتُ بِكَ ، أَوْ : فَوَّضْتُ ، وَتَخَوَّهُمَا .

(ولا) يَخْوَرُ (الإيصاء بتزويج طفل وست) ولو مع عدم وليٍّ ؛ لأنَّ الوصيَّ لا يغتني بدفع العار عن الشب ، وسيأتي توقُّفُ نكاح السفيرة على إذن الوليِّ^(١) ومعه^(٢) الوصيُّ .

(ولفظه) أي : الإيصاء ؛ كما به أصله ، أي : وصيَّته (أَوْصَيْتُ بِكَ ، أَوْ فَوَّضْتُ) إِلَيْكَ (ونحوهما)^(٣) كَأَقَمْتُكَ مَقَامِي ، وَفَيَّاسُ مَا عَزَّ^(٤) اشتراطُ (بعد موتي) فيما عَدَا (أَوْصَيْتُ) .

وَيُظْهَرُ أَنَّ وَكَلْتُكَ بعد موتي في أمر أطفالي .. كناية ؛ لأنه لا يَصْلُحُ لموضوعه ، فيكونُ كناية في غيره

وَقِيَاسُهُ أَنَّ وَلَيْتُكَ كَذَلِكَ ، وهو ما رجَّحه شيخنا^(٥) ، لكن ظاهرُ كلام الأدرعي أنَّه صريحٌ ها^(٦) وَقَدْ يُوجَّهُ^(٧) بأنَّه أقربُّ إلى مدلول (فَوَّضْتُ إِلَيْكَ) الصريح من : وَكَلْتُكَ^(٨) .

وَيُؤَيِّدُهُ ما يأتي من صحَّةِ الوصية بالإمامة لواحدٍ بعد موته^(٩) ، وظاهره

= (١٢٠ / ٤) ، واه النهاية (١٠٦ / ٦)

(١) في (ص ٥٨٣)

(٢) أي : الولي (ش : ٩٠ / ٧) .

(٣) المحرر (ص : ٢٧٦) .

(٤) أي : هي الوصية . (ع ش : ١٠٦ / ٦)

(٥) أسى المطالب (١٦٤ / ٦ - ١٦٥) .

(٦) رجع إلى سهل الصباح في اختلاف الأشاخ مسألة (١١٣٨)

(٧) أي كون (وليك) صريحاً ، وكذا ضمير (ويؤيده) الآتي . (ش : ٩٠ / ٧)

(٨) قوله (الصريح) بالحر وصف لقوله (فَوَّضْتُ إِلَيْكَ) ، وقوله (من وكنتك) أي لعار في كلامه آنفاً متعلق بالوصية . انتهى رشدي (ش : ٩٠ / ٧)

(٩) قوله (بعد موته) متعلق بالإمامة (ش : ٩٠ / ٧) وفي لمطويعه لمصرية (بعد موتي)

ويُحَوِّزُ فِيهِ التَّوْقِيتُ وَتُعْلَقُ

وَيُشْتَرَطُ سَائِرُ مَا يُوصَى فِيهِ

صَحْفُهَا ^(١) يُلْعَقُ (أَوْضَعْتُ) وَ(أَوْضَعْتُ) ^(٢)

وَرَدَ ثَلَاثُ ذَلِكَ ^(٣) فِي (أَوْضَعْتُ) ثَلَاثُ فِي (وَأَيْتُ) ، وَلَيْسَ هَذَا مِنْ قَاعِهِ
مَا كَانَ صَرِيحاً فِي بَدَلِهِ ، لِأَنَّ إِذَا حَوِّزْنَا الْوَصِيَّةَ بِالْإِمَامَةِ ، كَانَ الثَّانِي وَاحِداً ، فَمَا
كَانَ صَرِيحاً هُنَاكَ ^(٤) يَكُونُ صَرِيحاً هَاهُنَا ^(٥) ، وَعَكْسُهُ

عَابَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمَوْصِي فِيهِ إِمَامَةٌ وَغَيْرُهَا ، وَهَذَا لَا يُؤَثِّرُ

وَيَكْفِي إِشَارَةً لِأَحْرَسِ الْمُعْجَمَةِ وَكَتَبَتْ ، وَكَدَّ بِطَقْ إِذَا سَكَتَ وَأَشَدُّ بَرَأءَهُ
أَنْ يَغْمَ وَقَدْ قُرِئَ عَلَيْهِ كَتَبْتُ بِوَصِيَّةٍ ، وَلَا يَكْفِي مِنْ غَيْرِ قِرَاءَةٍ ، وَمَرَّةً لِدَلِّكَ مَرَّةً
فِي بَحْثِ صِيغِ الْوَصِيَّةِ ^(٦)

(وَيَحَوِّزُ فِيهِ التَّوْقِيتُ) كَأَوْضَعْتُ إِلَيْكَ مَتَّةً ، سَوَاءً أَقَرَّ بَعْدَهَا وَصِيَّتِي فَلَا
أَمْ لَا ، أَوْ إِلَى بَدَلِ أَبِي (وَالتَّعْلِيقُ) كَ إِذَا مِتُّ ، أَوْ : إِذَا مَاتَ وَصِيَّتِي . . فَقَدْ
أَوْضَعْتُ إِلَيْكَ ؛ كَمَا مَرَّ ^(٧) .

(وَيُشْتَرَطُ سَائِرُ مَا يُوصَى فِيهِ) وَكَوْنُهُ بِصَرْفٍ مَالِيّاً مَبْحَاحاً ؛ كَأَوْضَعْتُ إِلَيْكَ فِي
قِصَّةٍ دُورِيٍّ ، أَوْ فِي الصَّرْفِ فِي أَمْرِ أَطْفَالِي ، أَوْ فِي رَدِّ أَقْبِي ، أَوْ وَدَّعِي ، أَوْ
فِي بَعْدِ وَصَايَائِي .

(١) قوله (وظهره) أي ما يأتي من (صحفها) أي الوصية بالإمامة (ش

٩٠-٩١) . وفي بعض النسخ : (مظهره)

(٢) الواو بمعنى أو . (ش : ٩١/٧) .

(٣) أي : صحة الوصية بالإمامة (ش : ٩١/٧)

(٤) أي ، في الوصية بالإمامة ؛ كذلك (ش : ٩١/٧) .

(٥) أي : في الوصية بغير الإمامة . (ش : ٩١/٧)

(٦) في (ص : ٦٥-٦٦)

(٧) قوله (كما مر) أي في النسخ قوله (فهو الوصي حار) كورد

فإن جمع الكل ثبت له ، أو خصصه بأحدها لم يتحدوره
ولو أطلق ، كما وصفت إلك في أمري ، أو تركي ، أو في أمر أطفالي ولم
يذكر التصرف صخ ، ويظهر أن الأول^(١) عام
ويُفْرَق بين الأول^(٢) وماد نظيره لسابق في (الوكنة)^(٣) بأن ذلك لو صخ
لحق الموكل به^(٤) صرراً لا يستدرك ، كعق ووف وطلاقي ، بخلافه هـ ،
تقييد^(٥) تصرفه لمصلحة ؛ لأنه^(٦) على العير الذي لم يأذن في خلافه
ولو أطلق وضخناه ثم أوصى لأحد في معش فالقياس أن ذلك يصبر
عزلاً للأول عنه فيتصرف الثاني فيما عثر له ، ونهى الأول على ما عذاه ، فإن
وصى بشا فيما وصى به^(٧) للأول^(٨) ولم يتعرض له^(٩) شاركه ووجت
جتماعهما ؛ لأنه الأحوط .
والمعتمد^(١٠) في الثاني^(١١) أنه لم يحظ والتصرف في ماله ؛ لعرب

- (١) أي قوله أوصيت إلك في أمري أو مركي (س ٩١/٧)
(٢) أي : في أمري . (ش : ٩١/٧) .
(٣) لمي (٥١٤/٥)
(٤) قوله (هـ) أي نظيره ، ولحق معلوماً بحق (ش ٩١/٧)
(٥) وفي (ت) و(ب) و(غ) والمطبوعات : (لتفيد)
(٦) أي الإيصاء . (ش : ٩١/٧) .
(٧) قوله (فيما وصى به) إلخ عموم أو خصوصاً أو إصلاً أو بعيناً (ش ٩١/٧)
(٨) قوله (فإن أوصى لك فيما أوصى به للأول) بأن قال أوصيت إني زيد في أمر أطفالي ، ثم
هو أوصيت لي عمرو في أمر أطفالي كردي وهي (ب) (فإن أوصى بشا فيما أوصى
به) .
(٩) وقوله (وإن يعرض به) أي للأول ، إن إذ يعرض به ، بأن قال أوصيت بعمرو فيما
أوصيت به إلي زيد . كان رجوعاً ؛ كما سيأتي قريباً . كردي .
(١٠) قوله (والمعتمد) إلخ عطف على قوله (ويظهر أن الأول) (ش
٩١/٧)
(١١) أي - وهو قوله : (في أمر أطفالي) (سم - ٩١/٧)

- فإن اقتصر على أو وصيت بثلث .

وهي : الأنوار ، أن قول ماضي وثبتت من فلا . للحفظ فقط ^(١) ، ومن
أخر (المحرر) بأن أن ماضي بلد شمال تنصرف فيه بالحفظ وبحوه ، وقاضي بلد
المحجور تنصرف فيه بسبع وعمره ^(٢)

نعم ، بحث بعضهم أن نظر وصية ^(٣) ماضي بلد ماله ؛ أحد ، من قول
(مرائض) من أن من مات بلا وارث اختص ماله أهل بيته ^(٤) ، وفيه نظر ،
ولا شاهد له في هذا على أنه ^(٥) صعب ، والذي يتحده ما اقتضاه كلامهم في
(المحرر) أنه لعمري

وسأبي حوار الفل في الوصية ، فليست كركاة حتى تغسر فيه بلد المال
(فإن اقتصر ^(٦) على أو وصيت إليك لما) كوكبك ، ولأنه لا عرف تحمل
عنه ، كما قالوه ، ونارح فيه السكبي رحمه الله بأن العرف يقتضي أنه ثبت له
جميع التصرفات انتهى

وفيه نظر ^(٧) . بل الحق ما قالوه ، وما قاله غير مطرد فلا يُعول عليه وإن كان
سررشي يؤيده قول السائس إن حذف معمول يؤيد بالعميم ، وخزم
الربلي ^(٨) بصحة فلا وصي انتهى ؛ لأن كلام البيانين ليس في مثل ما نحن
فيه ، وكلام الربلي إن صعب ، أو يفرق به وبين ما هنا بأن ما قاله محتج

(١) الأنوار لأعمال الأبرار (٣٨/٢) .

(٢) في (٣١٦/٥) .

(٣) قوله (أنظر وصايا . .) إلح إذا لم يعين لذلك وصياً . (ش : ٩١/٧) .

(٤) في (٦٩٧-٦٩٨) .

(٥) أي : ما مر أول القرائن . (ش : ٩١/٧) .

(٦) أي : لم يبين العوصي فيه . (ش : ٩١/٧) .

(٧) قوله (وجه نظر ، أي : في سراع ، وكذا ضمير (يؤيد) (ش : ٩١/٧) .

(٨) عطف على قول البيانين . (ش : ٩١/٧) .

وَلَقُولُ ، وَلَا يَصْخُ فِي حَيَاتِهِ فِي الْأَصْحَ

وَنُوصِي لِأَنْتِ

لِلْإِقْرَارِ^(١) وَهُوَ^(٢) يَقُولُ الْمَجْهُولُ ، فَصَحَّ فِيهِ مَا يَحْمِلُهُ^(٣) وَخَمَلَ عَلَى مَعْنُومٍ ،
إِذَا لَا مَرَجَحَ ، وَمَا هِيَ مُحْضَرٌ بِشَاءٍ وَهُوَ لَا يَقُولُ الْحَقْلُ بَوَاحٍ

(و) يُشْرَطُ (لقول) من وصي ، لأنها عند تصرف ، كدوكه ، ومن ثم
كُنْهِي هَذَا لِعَمَلٍ ، كهُوَ ثُمَّ ، كَفَ اقْتِصَاءُ كَلَامُ الشَّيْخِ^(٤) ، وَحَرَمَ لِقْدَالٍ وَهُوَ
أَوْحَهُ مِنْ اعْتِمَادِ السَّبْكِ رَحِمَهُ اللَّهُ اشْرَاطُ اللَّغْطِ

(وَلَا يَصْخُ) الْقَوْلُ وَلَا الرَّدُّ (فِي حَيَاتِهِ فِي الْأَصْحَ) لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ وَفِي
تَصْرِفِهِ ، كَالْمَوْصِي لَهُ بِالْعَمَالِ ، بِحَلَالِهِ بَعْدَ الْمَوْتِ

وَلَا يُشْرَطُ بَعْدَ الْقَوْلِ فِي الْقَوْلِ مَا لَمْ نَعْبَرِ بِتَعَدُّ الْوَصَايَا ، أَوْ يَغْرُضُهَا عَلَيْهِ
الْحَاكِمُ بَعْدَ ثَوْبِهَا عَلَيْهِ ، قَالَ الْأَدْرَعِيُّ أَوْ يَكُونُ^(٥) هَاكَ مَا يَجُتُّ لِمَدْرَةِ
إِسْه

(وَبِوَصِي لِأَنْتِ) وَشَرَطُ اجْتِمَاعِهِمْ ، أَوْ أَضْلَقَ ، بَانَ قَالَ أَوْضِيَتْ
إِلَيْكُمَا أَوْ إِلَى فُلَانٍ ، ثُمَّ قَالَ - وَلَوْ بَعْدَ مَدَّةٍ - أَوْضِيَتْ إِلَى فُلَانٍ ، أَوْ قَالَ عَنِ
شَخْصِي هَذَا وَصِي ، ثُمَّ قَالَ عَنِ آخَرَ هَذَا وَصِي

وَضَاهِرُ كَلَامِهِمْ هُنَا^(٦) أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ عَلَيْهِ بِالْأَوَّلِ وَعَدِيمِهِ ، وَعَلَيْهِ يُفَرَّقُ بَيْنَ

(١) بَار يَكُونُ بِمَعْنَى أَوْصَيْتُ لَهُ شَيْءٌ لَهُ عِنْدِي ، كَوَدِيْعِهِ (ع ش ١٠٦ ٦)

(٢) أَيِ : الْإِقْرَارُ (ش : ٩٢/٧)

(٣) قَوْلُهُ (فَصَحَّ فِيهِ) يَ : مِمَّا قَالَهُ (مَا يَحْمِلُهُ) أَيِ لِحَقْلٍ أَيْ بِحَمْلِهِ لِإِقْرَارِ (ش
٩٢/٧)

(٤) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٢٧٧/٧) ، رَوِضَةُ الطَّالِبِينَ (٢٧٨/٥)

(٥) قَوْلُهُ ، أَوْ يَكُونُ ، الْأَوَّلَى (أَوْ يَكُونُ) بِحَرَمِ (ش ٩٢/٧)

(٦) قَوْلُهُ (وَضَاهِرُ كَلَامِهِمْ هَا) (رَجَعَ) رَاجِعٌ إِلَى تَصَوُّرِ الْأَحْبَرِ مِنْ لُغَتِهِ (ش
٩٢/٧)

لم يفرّد أحدهما

هـ وبضميره السابق قبل المصير^(٦) بأن الإجماع هـ^(٧) ممكن مفسود بموصي + لأن فيه مصلحة له ، وثم إجماع^(٨) تمكن على موصي به متعدّد ، وتشترط خلاف مؤدّي اللغز فمعش النظر + بقريّة ، وهي وجود علمه وعدمه^(٩) .

ولو قلّ توصيت به في أوصيت فيه ليريد كان رجوعاً

(لم يفرّد أحدهما) فيما إذا فلا يصرف^(١٠) ، بل لا بد من حتمتهما عليه + بأن يضّر عن رأيهما ولو ياد أحدهما لآخر ، أو يادن لثالث فيه ، أو بأن يشترى أحدهما لأحد الطعنين من الآخر شيئاً ليطفل الآخر فيما إذا شرط^(١١) عبيهما الإجماع في تصرف كلّ منهما ، عملاً بالأحوط^(١٢) فيه وهو الاحتماع + لأن أحدهما قد يكون أعرف ، والآخر أوثق

وإنما يجب^(١٣) فيما يتعلّق بالطفل وماله ، وتفرقة وصيّة غير معيّنة ، وقصده دس ليس في التركة حسنة ، بخلاف ردّ ودعيه وعاريه ، ومعصوب وقضاء دين في اتركة حسنة فلكلّ لافتراده^(١٤) ؛ لأن لصاحبه^(١٥) الاستقلال بأخذه

(١) بي (ص ١٥٢)

(٢) أي في موصي به ، أو في إيصاء (ش : ٩٢/٧) .

(٣) قوله (وجود علمه) بي فكون الوصية الشارحة رجوعاً عن الأولى ، وقوله : (وعلمه) أي فكون يشترط ، وجعله عدم العلم قرينة + مع سامع ، ولو قلّ (وعلمه) عطفاً على القرينة . . . فلم عنه . (ش : ٩٢/٧) .

(٤) قوله : (يصرف) متعلق بيفرّد . (ش : ٩٢/٧)

(٥) قوله (فما داش هـ) متعلق بقوله (أو بأن) يشترى أحدهما (ألى آخره) كردي

(٦) قوله (عملان لأحوط) (مع تعديل للمص) (ش : ٩٢/٧)

(٧) انضمام المصير في قوله (ربما يجب) يرجع إلى إجماع كردي

(٨) أي : بما ذكر من الرد والنفاء (ش : ٩٢/٧)

(٩) أي : بما ذكر من الوديعة . . . إلخ ، والدين . (ش : ٩٢/٧ - ٩٣)

وَيَحْتَفِ فِيهِ الشَّيْخَانِ بِأَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ : أَنَّهُ ^(١١) يُعْتَدُّ بِهِ ^(١٢) وَيُشْعَ مَوْقِعُهُ ^(١٣) ، لِأَنَّهُ
مُجَوِّرُ الْإِقْدَامِ عَنْهُ ^(١٤) ، لِأَنَّهُ ^(١٥) بِالْوَحْيَةِ فَلَمْ يُكُنْ بِحَسْبِهَا ^(١٦)
وَيُخَابُ عَنْهُ بِأَنَّ الَّذِي يُعْتَدُّ بِأَوْصِيهِ هُوَ مَا يَحْتَلِفُ بِعَرَضٍ فِيهِ بِخِلَافِ
الْمُتَصَرِّفِينَ .

وَأَمَّا مَا لَيْسَ كَذَلِكَ كَمَا فِي نَفْسِ الْمُثَلِّ فَلَا وَحْيَ لِمُتَقَيِّدِيهَا بِهِ ^(١٧) ، أَمَّا إِذَا
فِي أَحَدِهِمَا ^(١٨) فَقَطُّ أَوْ فَلَا ثُمَّ رَدُّ أَحَدُهُمَا فِي الصُّورَتَيْنِ لِأَحْرَسٍ ^(١٩) لِمَا فِي
التَّصَرُّفِ وَلَا يُعَوِّضُ الْحَاكِمُ بَدَلَ الرَّادِّ .

وَيُؤَخَّرُ ^(٢٠) أَخْذًا مِنْ كَلَامِهِمْ : بِأَنَّ الشَّرِيكَ فِيهِمَا ^(٢١) نَيْسَ عَاجُودٍ مِنْ تَصْرِيحِ
لِمَوْصِي بِهِ ^(٢٢) ، بَلْ مِنْ اِحْتِمَالِ إِرَادَةِ الشَّرِيكَ اِسْتَوْثِي لَهُ ^(٢٣) عَدَمُ نَعْرِضِهِ فِي

- (١) وفي المطبوعة المصرية والمكية (أ) بدل (أنه)
- (٢) أي : يرد ما ذكر للمحقق - (ع ش - ١٠٧/٦)
- (٣) الشرح ، لكثير (٧/٢٨٠ - ٢٨١) ، روضة الطالبين (٥/٢٨٠)
- (٤) قوله (ويبحث فيه) أي : في الأمر ، (١٥) في (دك) يشره به ، وصح (عليه) أيضاً
يرجع إليه . كردي .
- (٥) وصح (لأنه) يرجع إلى الإقدام كردي
- (٦) وقوله : (بحسبها) أي : قدرها ، وهو الاجتماع . كردي
- (٧) أي : بالوصية فيما ليس كذلك (ش : ٩٣/٧)
- (٨) قوله (أما إذا قل جدها) الخ تعديل قوله (فلا) أي : واستمر عنه (س
٩٣/٧)
- (٩) قوله (في صورتين لأحرس) أي : (أو من غير شخص) أي : آخره ، وقوله
(أو إلى فلا) أي : (إلى آخره) . كردي
- (١٠) قوله (أما إذا قل جدها) الخ (س : ٩٣/٧)
- (١١) أي : في صورتين الأخيرتين - (ش : ٩٣/٧)
- (١٢) قوله (به) أي : الشريك ، واختار معناه (بمنهج) (س : ٩٣/٧)
- (١٣) قوله (المعروض) أي : (بما لا يحد) أو (بما لا يحد) جمع به (ش : ٩٣/٧)

اشارة^(١) ، بطلان الاولى المختص^(٢) أنه منث كلاً كنه^(٣) عند الموت ؛ هو معذر^(٤) فوجب الشريك^(٥) ، بخلاف ما لو رد أحدهما في حكم أو صنت يسكما ، فيعوض بده ؛ لأن الموصي جعل لكل النصف صريحا فله سطر برجوع الآخر ، لكنه لم يرخص سطره وخذاه فوجب^(٦) العويض

ولو اختلف وصي التصرف المستعمل فيه^(٧) . . . فقد تصرف السابق ، أو غير المستقبين أنهما يعمل بالمصلحة التي رآها الحاكم ، فإن امتنع أو أحدهما أو خرجا أو أحدهما عن أهنية التصرف . أما عهدهما أو عن أحدهما أميين أو أمياً ، أو في المصروف أو الحفظ^(٨) والعمال^(٩) معاً لا ينقسم استقلالاً أو لا^(١٠) تولاه لقاضي ، فإن انقسم . قسمه بينهما ولكل التصرف^(١١) بحسب الإدب

فإن تارعا في عيب النصف^(١٢) المحفوظ أقرع بينهما ، فإن نص على

(١) أي : من الوصيتين . (ش : ٩٣/٧)

(٢) بعد (بطلان التعرض) . (ش : ٩٣/٧)

(٣) قوله (أنه) أي الموصي ، قوله (كلاً) أي من الوصيين ، (كنه) أي كل الموصي فيه . (ش : ٩٣/٧)

(٤) أي استعنت المذكور . (ش : ٩٣/٧)

(٥) أي فيما إذا ملا (ش : ٩٣/٧)

(٦) أي على لعصي (ش : ٩٣/٧)

(٧) قوله (وهو اختلف وحش تصرفه) أي قل كل أن تصرف كردي

(٨) وقوله (أو في المصروف) عطف على قوله (به) وقوله (أو الحفظ) عطف على (المصروف) . كردي

(٩) قوله (وأحال) أي مع بلحفظ عطف (ش : ٩٣/٧)

(١٠) قوله (استقلالاً أو لا) أي سواء استقلالاً أم لم يستعلا ، فحواش شرط قوله (تولاه) إلح (ش : ٩٤/٧) وهي (ب) والمطوعة المصرية والمكية (استقلالاً أو)

(١١) وقوله : (ولكل التصرف) أي : في تصفه . كردي

(١٢) قوله (فإن تارعا في عيب النصف) أي : نصف الموصوم بأن كان كل أن اختلفت النصف كردي .

لَا بَصْرَ فِيهِ

وَلِلْمُوصِي وَالْوَصِيِّ الْعَرْلُ مَتَى شَاءَ

اجتماعهما في بحفظ لم يفرق أحدهما بحال^(١) (إلا إن صرح به) أي
الانفراد. فجور حسنة؛ كإوكاله، وكذا بوقد أي كل منكم، أو كل
منكما وصي في كذا، أو أتما وصيائي في كذا

ويُفرق بين هدا^(٢) وبين. أو صنت إنكم بأنه هنا أثبت لكل وصف لوصيه
فذل على الاستقلال، بخلافه ثم.

ويجعل عليه أو عليهما مشرقاً أو سطر. ثم شئت به بصرف وإن يتوقف
على مراجعته، قال الأزرعي: إلا في نحو شراء نقل من لا يحتاج سطر

ويؤلف لائس صرف ثلثه لقراءه احتمات معلومة فسمنا ثلثه بصبي،
وانتأحر كل الآخر لصورة انصب^(٣) فهل يجور ذلك؟ والذي يظهر، أن كلاً إن
شتر خار، ولأ فلا؛ أحداً من قوب الأزرعي لكل من المستعير
الشراء من الآخر؛ أي: لنفسه أو طفله. انتهى

واغترص^(٤) بإطلاق الإصطخري إمساغ شراء كل من الآخر، ويرد بحمله^(٥)
على غير المستعير، وكذلك إطلاق بعضهم في مسألتي^(٦) أنه يمتنع ذلك

(وللموصي والوصي العرل) أي للموصي عرل الوصي، وللوصي عرل
وصيه، لكن نلزمه إعلام بحاكم فوراً، ولأ صمن (متى شاء) لجورها^(٧) من

(١) سواء قبل المال الانقسام أم لا. (ش. ٩٤/٧).

(٢) أي: أتما وصيائي في كذا، فتح الجواد (٢٦٠/٢).

(٣) أي: نصف الحتمات. (ش. ٩٤/٧).

(٤) أي: قول الأزرعي. (ش. ٩٤/٧).

(٥) قوله (ويرد) أي: الاعراض (بحمله) أي: إطلاق الإصطخري (ش. ٩٤/٧).

(٦) أي: مسألة الحتمات... إلخ. (ش. ٩٤/٧).

(٧) أي: الوصاية. (ش. ٩٤/٧).

المجاسين : كانوكابه

نعم : إن تغيب^(١) على الوصي : بأن لم يؤخذ كإب عزمه ، أو علب^(٢) على ظنه تمنع من استئلاء ماله أو قصي سوءه : كما هو لعالم لم يحرمه عزل نفسه ولم ينفذ ، لكن لا يلزمه ذلك^(٣) مخبراً ، بل بالأحرى

وهل له أن يتولى أحدها إن خاف من إعلام وصي حائره ؟ ليعذر برفع اله واستحكيم : لأنه لا بد فيه من رضا الخصمين ؟ محل نظر ، ولو قيل بحواره شرط : حذر عديني عديني له^(٤) بقدر أحره مثله ، ولا يغمد^(٥) معرفة نفسه احتياطاً لم يعد^(٦)

والأوجه أنه يلزمه القول في هذه الحالة ، وأنه يفتتح عزل الموصي له^(٧) حينئذ : إما أنه من صاع بحر ودعيه أو مال أولاده ويقتض عليه عزل نفسه أيضاً إذا كانت إجارة معوضي^(٨) ، فإن كانت معوضي من غير عقي فهي جمالة^(٩) فإنه^(١٠) الماوردي^(١١)

(١) أي : الإيهاء . (ش . ٩٤/٧) .

(٢) قوله : (أو غلب . .) إلخ عطف على (تغيب) . (ش ٩٤/٧٠)

(٣) قوله : (لا يلزمه) أي : الوصي (ذلك) أي : لاستمرار على الوصاية (ش ٩٤/٧)

(٤) أي : الوصي ، والجار متعلق (بخيار . .) إلخ . (ش . ٩٤/٧) .

(٥) بالنصب عطفاً على (إجارة) (ش . ٩٤/٧) .

(٦) راجع : لمهل لنضاح في اختلاف لأسباح : مسألة (١١٣٩) وراجع لراما : المعني

(٤/١٢٤) ، و الشرواني (٩٤/٧)

(٧) قوله : (عزل لموصي به) أي : الوصي ، والجار متعلق بـ (عزل) إلخ (ش ٩٤/٧)

(٩٤/٧)

(٨) قوله : (إذا كانت إجارة معوضي) أي : كانت لوصاية إجارة : بأن قال لموصي : ساجرتك

على أفعالي بكذا ، كردي

(٩) أي : وله عزل نفسه متى شاء . (ع ش . ١٠٨/٦) .

(١٠) أي : قوله : (ويمنع عنه . .) إلخ (ش : ٩٥/٧)

(١١) الحادي الكبير (١٤٦/١٠)

واعتُزِصَ ، بأنَّ شرط صحته الإحارة إمكانُ الشروع في المستأجر له عقب
العقد وهـ تبين كذلك ، وبأنَّ شرطها العلمُ بأعمالها ، وأعمالُ الوصاية
مجهولة

وأُحَاتِ السبكي عن الأول^(١) بأن صورته أن يستأجره الموصي على أعمار
نفسه في حياته ، ونظمه بعد موته ، أو يستأجره بقاصي على الاستمرار على
نوصية ، لمصلحة زاهها بعد موت الموصي

ويُعَابُ عن الثاني^(٢) بأنَّ الغالب علمها وبأنَّ مسن الحاجة^(٣) إليها^(٤)
اقتضى المسامحة بالجهل بها^(٥) .

وقول « لكفي » لا يصح الاستعجار بذلك ضعيف ، وإذا برمت
الوصاية بإجارة وعجز عنها استؤجر عليه^(٦) من ماله من نفوس مفاضة فيما عجز
عنه ، وجاز ذلك مع أنها إحارة عين وهي لا يُستوفى فيها من غير المعين ، قال
الأذرعني لأنَّ صفة^(٧) بمرنة عيب حادث فيغن الحاكم ما فيه المصلحة ، من
الاستدال به والصم إليه .

تبيه تسمية رجوع الموصي عن الإيصاء إليه عزلاً مع أنه لا عرفة بالمول في
الحياة ، كما مر^(٨) . مجاز ، وكذا تسمية رجوع الوصي عن القول : إذ قطع
السب الذي هو الإيصاء بالرجوع عنه ، أو بعدم قوله مُرَّةً مرة قطع بسب

(١) موقوفة أن شرط صحته إحارة إمكانُ شروع (ش ٩٥/٧)

(٢) هو قوله : وأن شرطها العلم . . . إيج . (ش ٩٥/٧)

(٣) أي : قوة الحاجة . (ع ش ١٠٨/٦)

(٤) أي : لإحارة . (ش ٩٥/٧)

(٥) أي : بالأعمال . (ش ٩٥/٧)

(٦) أي : الوصي . (ش ٩٥/٧)

(٧) أي : الوصي الأجير . (ش ٩٥/٧)

(٨) أي : انما بقول المصنف (ولا يصح في حياته) (ش ٩٥/٧)

الذي هو التصرف لو ثبت^(١) له

وبهذا الذي^(٢) قررناه اندفع ساء السكتي لدلت^(٣) على صعب أن العبرة^(٤) بالمدول في الحجة

وبما تقرّر^(٥) في مسألة (الإحارة) يُعلم بطلان حجة لمن شجر لطفه شتأ
أحره ، وكذا تطل الوصية له^(٦) كل شيء بكما ، أو ما دام ولنا على ولده في غير
السب لأوسى^(٧) ، كما مر^(٨) ، لأن الجعل باحر مدم استحقاقه نصيرها^(٩) مجهولة
لا يُمكن اعتبارها من الثلث ، كمسألة الديار^(١٠) المشهورة

وافتاء بعضهم بصحتها وهم .

وحكى الإمام عن والده أنه لو جعل لوصيه جعلاً قدر أجره المثل^(١١) لم
تجز العدول عنه لمترع .

قال الإمام ومحلّه إن كان الوصي كافياً والجعل ينفي به الثلث ، فإن لم
نكف أو رآد الجعل على الثلث ولم يرض بالثلث فالوجه القطع بالمدول
للمترع .

(١) أي : التصرف . (ش : ٩٥/٧) .

(٢) قوله : (وبهذا الذي ...) إلح . أي : من المجاز . (ش : ٩٥/٧) .

(٣) أي : لسمية رجوع الموصي أو الوصي عزلاً . (ش : ٩٥/٧) .

(٤) قوله : (أن العبرة) بدل من (صعب) . (ش : ٩٥/٧) .

(٥) قوله : (وبما تقرّر) إلح يعني بالحواشي عن الأعراس (ش : ٩٥/٧) .

(٦) أي : لشخص . (ش : ٩٥/٧) .

(٧) متعلق بتطل . (ش : ٩٥/٧) .

(٨) قوله : (كما مر) أي : قل قوله (وتصح بحج بطوع) كردي

(٩) أي : الوصية بمعنى . الموصى به . (ش : ٩٥/٧) .

(١٠) أي : البارة على قول المصنف (وتصح بحج بطوع) (ش : ٩٥/٧) .

(١١) ساد بصط آخره لمن ؟ إذ ساد لا صطايها (بصري ٦٦/٣) .

وَإِذَا بَلَغَ الطِّفْلُ وَنَارَعَهُ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ . صُدَّقَ الْوَصِيُّ ،

(وإذا بلغ الطفل) أو أفاق المجنون أو رشد الصبي (ونارعه) أي . الوصي (في) أصل أو قدر نحو (الإنفاق) اللاتق بحاله (عليه) أو على عمومه (صدق الوصي) بيعه ، وكذا قتم الحاكم ؛ لأن كلاهما أمين ويتعذر عليه إقامة البيّنة عليه ، بخلاف البيع للمصلحة .

أما غير اللاتق . فيصدق الولد به قطعاً بيمينه ؛ لعدي الوصي بمرص صدقه^(١) ولو تارعاً في الإسراف وعين المدر يُظر فيه وصدق^(٢) من يقتضي الحال تصديقه^(٣) ، وإن لم يُعَيّن . صدق الوصي^(٤) ، وما ذكر في الحالة الأولى^(٥) من حجاج الولد ليمين فيه نظر ظاهر .

والذي يتّجه أخذاً ممّا تقرر آجراً^(٦) أنه متى علّم في شيء أنه غير لاتق . . لم يُخنّخ ليمين الولد ، بل إن كان^(٧) من مال الولي فلعو ، أو الولد صميه ولو اختلف في شيء أهو لاتق أو لا ؟ ولا بيّنة . صدق الوصي بيمينه ؛ لأن الأصل عدم حيّاته ، أو في دريح موب الأب أو أول ملكه^(٨) للمال المفق عليه منه . . صدق الولد بيمينه .

وكالوصي في ذلك^(٩) وارثه ، ويؤيّده^(١٠) قولهم لو ادّعى وارث الوديع

(١) أي : الوصي . (ش : ٩٦/٧) .

(٢) أي : بلا يمين . (ع ش : ١٠٩/٦) .

(٣) قوله (من يقتضي الحال تصديقه) يعني لا يصدق من يكذبه الحق كروي

(٤) أي : بيمينه . (ش : ٩٦/٧) .

(٥) هي : قوله : أما غير اللاتق . (ع ش : ١٠٩/٦)

(٦) يعني قوله وصدق من يقتضي الحال تصديقه (ش : ٩٦/٧)

(٧) أي : لا ادّعى اللاتق . (ش : ٩٦/٧) .

(٨) أي : الولد . (ش : ٩٦/٧) .

(٩) أي : مما تقدم في الحق والشرح (ش : ٩٦/٧) وفي الأصل (لشرح)

(١٠) أي : كون وارث الوصي مثله . (ش : ٩٦/٧)

أَوْ فِي دَفْعٍ بَيْنَهُ بَعْدَ التَّلَوُّعِ . صُدَّقَ الْوَلَدُ

أَنْ مَوْرَثُهُ رَدٌّ عَلَى الْعَالِثِ صُدَّقَ الْوَارِثُ بِمِثْلِهِ . وَقَوْلُ بَعُوِّي لَا يَدَّ^(١) مِنْ
اسْتِنَةِ صَعْفٍ

وَلِلْأَصْلِ لِإِثْبَاقٍ مِنْ مَالِهِ لِمَصْلَحَتِهِ ، وَيُصَدَّقُ بِمِثْلِهِ فِي قَصْدِهِ الرِّجْوَعِ
فَرَجْعٌ ، بِخِلَافِ نَحْوِ الْوَصِيِّ لَا يَرْجِعُ إِلَّا إِنْ أَدِنَ لَهُ الْقَاضِي ، وَكَذَا إِذَا وَفَى
بِوَصَايَا أَوْ مَوَدَّ التَّحْقِيرِ مِنْ مَالِهِ لَا يَرْجِعُ إِلَّا إِنْ أَدِنَ لَهُ فِيهِ ، أَوْ قَصْدَ الرِّجْوَعِ
وَأَشْهَدُ عَلَيْهِ عِنْدَ فَقْدِ الْحَاكِمِ : كَمَا مَرَّ^(٢) ، وَكَانَ ذَلِكَ بِمَصْلَحَةٍ تَعُوذُ عَلَى
الْمَوْلَى : كَكَسَادِ مَالِهِ^(٣) وَرَجَاءِ رِبْحِهِ بِتَأْخِيرِ بَيْعِهِ .

نَعَمْ : إِنْ دَفَعَ الْوَصِيُّ وَهُوَ وَارِثٌ يَدْرِبُ الْوَرِثَةَ فِي الْأَوْسَى^(٤) وَبَقِيَّتِهِمْ فِي
الْكُتَيْبَةِ^(٥) رَجَعَ عَلَيْهِ ، وَعَلَيْهِ يُخْفَلُ بِطَلَاغِ الْعِتَادِيِّ رِجْوَعِ الْوَارِثِ

(أَوْ) تَنَازَعًا (هِيَ دَفْعٌ) الْمَدَى (إِلَيْهِ بَعْدَ التَّلَوُّعِ) أَوْ الْإِقَافَةِ أَوْ التَّشْدِيدِ ، أَوْ هِيَ
إِحْرَاجُهُ^(٦) الرِّكَاهَ مِنْ مَالِهِ^(٧) : كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَضَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ (. صَدَقَ
الْوَلَدُ) بِمِثْلِهِ وَلَوْ عَلَى الْأَبِ : لِأَنَّهُ لَا تَعَسَّرُ قَدَمُهُ بَيْنَهُ عَلَيْهِ ، وَهَذِهِ^(٨) سَمَّ تَقَدَّمَ
فِي نَوَكَالِهِ^(٩) : لِأَنَّ تَذَكُّ^(١٠) هِيَ الْقِسْمُ وَهَذِهِ هِيَ الْوَصِيُّ وَلَيْسَ^(١١) مُسَاوِيًا لَهُ مِنْ
كُلِّ وَجْهِ .

(١) أَي : لَوَارِثُ لَوَدِيعِ . (ش : ٩٦/٧)

(٢) قَوْلُهُ (كَمَا مَرَّ) أَي : فِي شَرْحِ قَوْلِهِ (هِيَ دَفْعٌ) (فِي بَعْدِ الْوَصَايَا) كَرْدِي

(٣) أَي : الْمَوْلَى . (ش : ٩٦/٧)

(٤) أَي : إِذَا كَانَ الْوَصِيُّ غَيْرَ وَارِثٍ . (ش : ٩٦/٧)

(٥) إِذَا كَانَ وَارِثًا . (بَصْرِي : ٦٦/٣) .

(٦) أَي : لَوَصِي لِرِكَاهٍ . (ش : ٩٦/٧)

(٧) أَي : الطِّفْلُ فِيمَا يَظْهَرُ (ش : ٩٦/٧)

(٨) أَي : صَلَاةُ الْعَتَمِ (ش : ٩٦/٧)

(٩) قَوْلُهُ (وَهَذِهِ سَمَّ تَقَدَّمَ فِي نَوَكَالِهِ) رَدَّ عَلَى مَنْ دَعَمَ بَعْدَهَا كَرْدِي

(١٠) أَي : الْمَقْلَعَةُ فِي (لَوَكَالِهِ) . (ش : ٩٦/٧)

(١١) أَي : الْوَصِيُّ . (ش : ٩٦/٧)

نعم ، حكايته الخلاف في القيم وجرمه في الوصي معرضاً بأن الخلاف
فيهما^(١)

وَيُصَدَّقُ أَحَدُهُمَا^(٢) في عدم الحياة وتلف نحو عصب أو سرفه ، كالوديع ،
لا في نحو بيع لحاجة أو غبطة ، أو ترك أحد شعبة لمصلحة إلا بنية ، بخلاف
الأب^(٣) والجذ يُصَدَّقَانِ بغيرهما

والأوجه أن الحاكم ثقة الأمين مثلهم ، وإلا فكأن وصي^(٤)

وعلى هذا التخصيص^(٥) . يُخْتَلَفُ ما وقع للسكني وغيره في ذلك^(٦) من الناقص
ولا يُطْلَقُ أمينٌ كوصي ومقارض وشرطي ووكيل بحساب^(٧) ، بل إن ادعى
عنه^(٨) حيانة خُلف^(٩) ، ذكره ابن الصلاح في الوصي والهروي في أمناء
القاضي ، ومثلهم بقية الأمناء

وأفهم كلام القاضي : أن لأثر في ذلك كله راجع لرأي القاضي بحسب ما يراه
من المصلحة ، وَرُجِّحَ^(١٠)

(١) قوله (فيهما) خير أن . (ش : ٩٦/٧) .

(٢) أي : الوصي والقيم . (ش : ٩٦/٧)

(٣) قوله (بخلاف الأب) إلخ راجع لقوله (لا في نحو بيع) إلخ (ش : ٩٦/٧)

(٤) قوله (ولا) أي وإن لم يكن الحاكم ثقة أميناً (فكأن وصي) أي فلا يصدق لائمه
(ش : ٩٧/٧) وراجع : المهل لصاح في خلاف الأشباح ، مسأله (١١٤٠)

(٥) أي : في الحاكم . (ش : ٩٧/٧) .

(٦) أي : الحاكم . (ش : ٩٧/٧)

(٧) أي : في نكاح ، زرع ، ش ، ونجار معصوم (بظان) (ش : ٩٧/٧)

(٨) قوله (بل إن ادعى) سواء المعصوم ، نائب دعيه قوله (عنه) أي على الآخر (ش :
٩٧/٧)

(٩) أي : المدعى عليه ولو يجعل . (ع ش : ١٠٩/٦) .

(١٠) أي : ما أفهمه كلام القاضي . (ش : ٩٧/٧)

ولو لم يدفع نحو طام إلا يدفع نحو مال لرم الولي دفعه ويجهز في قدره ، ويصدق فيه بيمينه ولو بلا قربة على الأوجه ، أو إلا تنعيه (١) جرحه ، بل يلزمه أيضاً ، لكن لا يصدق فيه تسهونه إقامة البتة عليه ولو أراد وصي شراء شيء من مال الطفل رفع للمحكم بيعه ، أو اشترى من وصي آخر (٢) مطلقاً ، كما أقي به الأدرعي (٣) ولا يجوز له (٤) أن يبيع من لا يسع له الوكيل ، وينفرد بما ينفرد (٥) به ولا نقل شهادته (٦) لمولاه فيما هو وصي فيه إن قل الوصية ، وإلا قبل (٧) وإن فإن أوصى إلي فيه وكذا (٨) لو غرل بماله قبل الحوص فيه ولو اشترى شيئاً من وصي وسلمه الثمن فكمثل المورث عليه وأنكر كون اسامع وصياً عليه وانفرد منه المبيع رجع على الوصي بما أذاه إليه وإن وقعه (٩) على أنه وصي ، خلافاً للوصي ، لقولهم لو اشترى شيئاً مصدقاً لثابعه على منعه به ثم أنقصه الثمن ثم استجق رجع عليه بالثمن ، لأنه إنما أقر له ، بناءً على ظاهر الحال

وكذا لو اشترى (١٠) شيئاً من وكيل وسلمه الثمن وضدقه على الوكيلة ثم أنكرها

(١) أي بوج دفع نحو طام ، لا تنعيه إلى آخره كردي وانكردي هما نصم انكاف

(٢) أما من لوصي الغير المطلق فلا يشري منه كردي وانكردي هما نصم انكاف

(٣) فتاوى الأدرعي (ص : ٢٠١-٢١٢)

(٤) أي : للوصي ، بل لمطلق الولي . (ش : ٩٧/٧) .

(٥) أي : الوكيل (ش : ٩٧/٧)

(٦) أي : الوصي . (ش : ٩٧/٧) .

(٧) وقوله (قبل) الأولى كما في : النهاية ، قلت بالثبت ، وفي سم ما به قوله (وإلا

قبل) ظاهره ، وإن قبل بعد ذلك انتهى (ش : ٩٧/٧) وفي هامش (ع) (قبل)

(٨) قوله (وكذا) إيج أي نقل شهادته لمولاه إيج (ش : ٩٧/٧)

(٩) أي : وافق المشتري البائع . (ش : ٩٧/٧)

(١٠) أي شخص . (ش : ٩٧/٧)

الموكل وسرع منه المسع . . فيرجع على الموكل

ومن اعترف ان عبده مالا لفلان الممت ورعم^(١) أنه قال له هـ فلان ، أو
أنت وصي في صرته في كذا لم يصدق إلا بنية ؛ كما رجحه الغريفي وغيره ،
وهو أحد وجهين في الثالثة^(٢)

ونرجح لسكي في الأولى أنه يُصرف للمقر له بعيد إلا أن يكون مراده أنه
يخبر له ، بل ينزله نائب دفعه له ، لكن هذا لا يراع فيه

ولو أوصى بثلاث بركته لمن يصرفها^(٣) في وجوه اسر وهي^(٤) مشتملة على
أحاسيس مختلفة . ناع اوصي الثلاث بغير اللب ؛ كما أشار إليه الطنبي في
« فتاويه »^(٥) قال غيره وهو مراد الأصحاب بلا شك

ومها^(٦) فيمن أوصى بآته بذكر بشيء أنه يُصرف في وجوه البر والقربات . . أنه
يُصرف في ذلك .

ووجوه البر ما نصمته قوله تعالى ﴿ وَفِي تَمَالٍ عَلَى خِيَمِهِ دَوَى الْقُرْبَى ﴾
[البقرة - ١٧٧] الآية

والقربات كل بقة في واجب أو مندوب انتهى مدحاً
وما ذكره^(٧) في وجوه البر خالف فيه قول الشيخين إن أفراد لبر أو العيز أو

(١) أي عال (ع ش ١١٠/٦٠)

(٢) أي - في (أو أنت وصي) . هامش (د) .

(٣) قوله (و بر أوصى بثلاث بركته) : قوله (لمن يصرفها) متعلق بأوصى كما يفهم منه
(بثلاث بركته) ، لكن في تعين الأولى بمعنى (البر) ، وفي الثانية بمعنى (الوصية) من
قبل الاستخدام . كردي

(٤) أي : والحال أن الحركة إلح . (ش : ٩٧/٧)

(٥) الفتاوى الطنبي (ص : ٦٢١-٦٢٢)

(٦) أي : فتاوى الطنبي - جزء متعدد لمؤلفه (به تصرف) . (ش : ٩٧/٧)

(٧) أي : الباعث . هامش (خ) .

الثوات ؛ كأن قال : بسبيل السرِّ اختصُّ بأقارب الميت ؛ أي . غير الوارثين^(١) ؛ إِمَّا مَرَّ أَنَّهُمْ لَا يُعْطَوْنَ^(٢) ، لَكِنْ نَارِعُهُمَا فِي ذَلِكَ جَمْعٌ وَأَطَالُوا لَا سِيَّمَا الْأَدْرَعِي فِي التَّوَسُّطِ .

قَالَ بَعْضُهُمْ . وَفِيمَا إِذَا قُوِّضَ لِلْوَصِيِّ التَّفَرُّقَةُ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ . . يَلْتَزِمُهُ تَفْصِيلُ أَهْلِ الْحَاجَةِ لَا سِيَّمَا مِنْ أَقَارِبِ لَمَيِّتٍ ؛ إِذْ عَلَيْهِ^(٣) فِي تَقْدِيرِ الْأَنْصَاءِ : رَعِيَّةٌ مَصْلَحَةُ الْمَيِّتِ بِمَا فِيهِ مَرِيدٌ أُخَرُهُ وَثَوَابُهُ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ ، وَهُوَ^(٤) مَتَحَةُ الْمَدْرَكِ وَإِنْ كَانَ خِلَافَ قَصِيَّةٍ طَلَاقِهِمْ أَنْ مَحَارَمَهُ الدِّينَ لَا يَرْتُونَهُ أَوْلَى

وَلَوْ أَوْضَى لِإِنْسَانٍ مَجْرِيٍّ مِنْ مَالِهِ يَصْرِفُهُ فِيمَا أَوْضَى بِهِ وَلِجِهَاتِ الْحَيْرِ^(٥) عَمَاتٍ وَلَمْ يُعْلَمْ^(٦) مَا أَوْضَى بِهِ . بَطَلَتْ الْوَصِيَّةُ فِي نَصَبِ مَا غَيْبَهُ ؛ إِذَا أَيْسَ مِنْ مَعْرِفَةِ وَصِيَّتِهِ ؛ كَمَا أَفْتَى بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ .

وَإِفْتَاءُ بَعْضِهِمْ بِصَحَّتِهَا ؛ كَمَا لَوْ أَوْضَى شَيْئًا وَلَمْ يَذْكُرْ مَصْرَفًا . مُرَدُّهُ أَنَّ عَالَتِ الْوَصَايَا لِلْمَسَاكِينِ مُجْمَلٌ الْمَطْلُوقُ عَلَيْهِ ، وَهِيَ لَا سَبِيلَ لِلْمَصْرَفِ إِلَيْهِمْ مَعَ احْتِمَالِ أَنْ لِمَصْرَفِ الَّذِي جُهِلَ غَيْرُهُمْ^(٧) مِنْ غَيْرِ قَرِيْبَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ^(٨)

وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ يَنْبَغِي الصَّحَّةُ فِي الْكُلِّ ، لَا لِمَا ذُكِرَ ، بَلْ لِأَنَّ الْعَالَتِ بِلِ الْمَطْرَدِ فِي الْوَصِيَّةِ أَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فِي جِهَةِ حَيْرٍ ، فَوَإِذَا جُهِلَ مَا أَوْضَى بِهِ . . جُمِلَ عَلَى أَنَّهُ

(١) الشرح الكبير (٢٦٠/٦) ، (٩٣/٧) ، روضة لطايبين (٣٨٥/٤) ، (١٦٠/٥)

(٢) قوله : (لِمَا مَرَّ) أي : غير مرة . (ش : ٩٨/٧)

(٣) أي : الوصي . (ش : ٩٨/٧) .

(٤) أي : ما قاده البعض ، وكذا ضمير (كان) . (ش : ٩٨/٧)

(٥) عطف على قوله (فِيمَا أَوْضَى بِهِ) ، وللام بمعنى في (ش : ٩٨/٧)

(٦) قوله (وَلَمْ يَعْلَمْ) بناءً المفعول من علم ، أو الفاعل من الإعلام ، أي : ولم يبين ،

ويؤيده قوله الاتي (وَمَا سَكَتَ عَنْ بَيَانِ) [إيج (ش : ٩٨/٧)]

(٧) أي : غير المساكين . (ش : ٩٨/٧)

(٨) أي : غيرهم . (ش : ٩٨/٧)

من حملة جهات الحبر التي ذكرها ، بل الظاهر أنه إنما مك عن بيان ما أوصى به ، شمول قوله وسجات الحبر له ، والعمل بما دلت عليه القرائن ^{جائز} ^١ لموصي الرجوع إليه



(١) قوله (جائز) (نسخ حررسي قوله (و عمل) (ش ٩٨/٧)



(كتاب الودیعة)

كِتَابُ الْوَدِيعَةِ

مَنْ عَجَزَ عَنْ حِفْظِهَا ، حَرَّمَ عَلَيْهِ قَوْلُهَا ،

(كتاب الوديعه)

هي لعةٌ ما وُصِفَ عند غير مالِكه ؛ لحفظه ، من (وديعٌ ، يدعٌ) ، إذا سَكَسَ ، لأنها ساكنةٌ عند الوديع ، وقيل من الديمة ، أي لراحة ؛ لأنها تحت راحته ومراعاته .

وشرعاً العقدُ المعنوي للاستحفاظ ، أو العينُ المستحفظه ، فهي حبيبةٌ فهُمَا ، وتصحُّ إرادتهما وإرادة كلٍّ منهما في الترجمة

ثم عقدها في الحقيقة توكيدٌ من جهة المودع ، وتوكيدٌ من جهة الوديع في حفظ مالٍ أو اختصاصٍ ؛ كخسٍ مستمع به ، فحربُ النقطة والأمانة الشرعية ؛ كأن طَبَرَ نحو ربح شيئاً إليه أو إلى محلّه وعدم به والحاجة^(٢) بل ضرورة داعية إليها^(٣) .

وأركانها معنى الإيداع^(٤) أربعةٌ وديةٌ ، ومودعٌ ، ووديعٌ ، وصيغةٌ .
وشرطُ الوديعه - كما عُلِمَ من نثر^(٥) - كونها محترمةً ، كحسبي يُفْتَنِي ، وحيّة ربّ ، بحلاف نحو كتب لا يَفْعُ واليه اللهو

(من عجز عن حفظها حرم عليه قولها) أي أحدها ؛ لأنه مفرصٌ للتلقي وإن وثق بأمانة نفسه .

(١) معجم الدول - شوبري ، لكن قال في الصاموس : (وديع) : (كزم) و (وضع) فهو وديع ووداع : منك ، واستقر كاتذع - لحد . (ع ش : ١١٠/٦) .

(٢) كتاب لوديعه قوله (والحاجة) أي حاجة الناس كردي

(٣) داعية إليها ، أي إلى الوديعه ، معنى الإيداع كردي

(٤) أي : فالمراد بالإيداع : العقد . (ش : ٩٨/٧)

(٥) أي : من قوله : (من جهة الوديع ..) إلخ (ش : ٩٩/٧) .

وَمَنْ قَدَرُ وَلَمْ يَتَّقْ بِأَمَانَةٍ كَرِهَ لَهُ ،

(ومن قدر) على حفظها (و) هو أمينٌ ولكنَّه (لم يتق بأمانته) فيها حلاً أو مستقلاً ؛ بأن خور وقوع الحياة منه فيها مرحوحاً أو على السواء ويؤخذ منه ^(١) الكراهة بالأولى إذ شك في قدره وإن وثق بأمانته بمه (كره له) أخذ من مالها الرشيد الجاهل بحاله حيث لم تتعين عليه قبولها .

وقيل يخرم وعنه كثيرون ، ويؤكد بأنه لا يلزم من مجرد الخشية الوقوع ولا طه ؛ ومن ثم لو غلبت على طه وقوع الخيانة منه فيها حرّم عليه قبولها قطعاً ؛ كما هو ظاهر .

أما عمر مالها كونه ^(٢) فيخرم عنه إيداع من لم يتق ^(٣) بأمانته وإن طر عدم الخيانة ؛ ويخرم عليه ^(٤) قبولها منه .

وأما إذا علم المالك الرشيد بحال الأول ^(٥) أو الثاني ^(٦) فلا حرمة ولا كراهة في قبولها على ما نحتة ابن الرقعة وفيه نظر وإن أقر السكّي وغيره وسقّه إليه ابن يونس ، والذي يتجّه في الأول الحرمة عليهما ^(٧) إن كان في ذلك إصاعة مال محرمة ^(٨) ؛ لما

(١) أي من انكراهه فيما إذا لم يتق بأمانته ، بأن جور . إلح (ش ٩٩/٧)

(٢) أي . أو وكيله . (ش ٩٩/٧)

(٣) قوله (إيداع من) إلح من إصاعة المصدر إلى معوله ، وصحير (لم يتق) للموصوف (ش ٩٩/٧) .

(٤) أي : الوديعة . (ش ٩٩/٧) .

(٥) قوله (بحال الأول) وهو من عمر عن حفظها كردي

(٦) قوله (بحال الثاني) أي عدم الأمانة كردي عاره ابن قاسم (٩٩/٧) (المراد بالأول قوله في المتن « من عمر ») إلح ، والثاني قوله فيه « ومن قدر » إلح

(٧) قوله (في الأول) يعني العاهر عن الحفظ ، وقوله (عليهما) أي تعودع والتوديع (ش ٩٩/٧) .

(٨) قوله (محرمة) يعني (إصاعة) إلح (ش ٩٩/٧) وفي (ح) و (ع)

(محرمة) وراجع « السهل لصاح في اختلاف لأشباح » مسأله (١١٤١) ، وراجع برام

« لهية » (١١١/٦) ، و« المعني » (١٢٦/٤) ، و« الشرواني » (٩٩/٧)

يأتي^(١) ، وبقاء^(٢) كراهة القول في غير طين الحياة ، وحرمة فيها^(٣)
 أمّا على الحديث^(٤) فلاّنه حاملٌ له بالإعطاء على الحياة محرمة ، وأن
 على لسان فلنستبه إلى وقوع الحياة العالاه منه
 ثم رأيت الزركشي نظر فيه أيضاً^(٥) عبد المحر ، ثم قال : الوحة تحريمه^(٦)
 عليهما ؛ لإصاعة المالك ماله ؛ أي : إن علب طين حصولها^(٧) حينئذ ، وإعاده
 يودع عليه^(٨) وعدم بملكه معمره لا يُسبح له القول انتهى
 وأمّا إذا تغشّى عليه قولها فلا كرمه ولا حرمة على ما بحثه ابن برفعة
 أيضاً^(٩) وفي عمومته نظراً .

والذي يتجّه أن ذلك يمايز مع كراهة القول في غير الأولى^(١٠) دون الحرمة
 فيها ، لأنّ درة المقاسد مقلّم على جلب المصالح ، وحيث قبل مع الحرمة
 أثم وبم يصن على ما بحثه السبكي ومن تبعه ، وفيه نظراً ، وعليه قد
 الأذرعى : الوجه تحصصه بالملك الجائر التصرف ، ففي بحرٍ وديع له الإدع ،

(١) أي أمّا

(٢) قوله (وبقاء كراهة القول) عطف على قوله (الحرمة عليهما) بدون ملاحظته قوله (في
 الأول) فكان الأولى ، تأخيره عنه ، (ش : ٩٩/٧)

(٣) قوله (وحرمة) عطف على (كراهة القول) ، وقوله (فيها) أي طين بحسبه ، وأن
 الضمير نظراً للمضاف إليه (ش : ٩٩/٧)

(٤) قوله (أمّا على الحديث) لع أي أمّا الحرمة في الأول على حديث (ش : ٩٩/٧ -
 ١٠٠)

(٥) قوله (نظر فيه) أي فيما بحثه ابن برفعة ، قوله (أيضاً) أي كاستراح (ش :
 ١٠٠/٧)

(٦) أي العقد (ش : ١٠٠/٧)

(٧) أي الإصاعة ، (ش : ١٠٠/٧)

(٨) أي الإصاعة (ش : ١٠٠/٧)

(٩) كناية إليه (٢٢١/١٠)

(١٠) كأن مراده بالأولى المجرى عن حفظها (سم : ١٠٠/٧)

فإن وثق استنحت

وشرطهم شرط موكل ووكيل

وأي يضمن^(١) بمحرر القصص

(فإن وثق) بأمانة نفسه وقدر على حفظها (استنحت) به قبولها ؛ لأنه من التعدي المأمور به .

ومحلته^(٢) . إن سم يحجب المالك من ضياعها لو تركها عنده^(٣) ، أي علب على ظنه ذلك ؛ كما هو ظاهر . وإلا . . . لزمه قبولها حيث لم يتخش عنه ضرراً بلحقه^(٤) أحداً مما ذكرناه في الأمر بالمعروف وإن تغيب ، لكن لا مخافاً ، بل بأجرة لعمله وحرره ؛ لأن الأصح . حوار أحد الأجرة على الواجب العسي . كرماد عريق ويعيم نحو (لمانحة)

ولو عتد الأمانة القادرون فالأوجه تعيها على كل من سألهم ؛ لئلا يؤدي إلى كل شيء تلعب ، ويظهر فيم لو غلبوا^(٥) حاجته إلى الإيداع ، نكته لم نأخذ أحداً منهم أنه لا وحوث ما^(٦) ، لأنه لا توازن حيث ، وأنه يستنحت لكل منهم أن يقرض به بقوله لا يدع إن أراد^(٧) ، وقد يضمن الحش هذه لصورة^(٨)

(وشرطهما) أي للمودع ووديع الدار عليهم ما عليهم (شرط موكل ووكيل) بما مر^(٩) أنها توكيل في حفظ فلا يخور يسع محرم صيد .

(١) أي مضمون على الدافع والاحد . (ش : ١٠٠/٧)

(٢) أي - لاستنحت . (ش : ١٠٠/٧)

(٣) أي - المالك . (ش : ١٠٠/٧)

(٤) أي : الوديع (ش : ١٠٠/٧)

(٥) أي الأمانة القادرون (ش : ١٠٠/٧)

(٦) فاعل مونه . (ويظهر . .) إلخ (ش : ١٠٠/٧)

(٧) أي - أراد المالك الإيداع (ش : ١٠٠/٧)

(٨) وهي - قوله . (وأنه يستنحت . .) إلخ (ش : ١٠١-١٠٠/٧)

(٩) أي . في أول الفصل . (ش : ١٠١/٧)

وَيُشْرَطُ صَبْعَةُ الْمُدَّعِ : كَأَسْوَدَعْتُكَ هَذَا ، أَوْ اسْتَخَفَّطْتُكَ ، أَوْ أَتَيْتُكَ فِي حِفْظِهِ .

وَلَا كَاهِرٍ نَحْوِ مَصْخَبٍ

وَمَزَتْ شُرُوطُهُمْ فِي (الْوَكَالَةِ)^(١) مَعَ مَا يُسْتَقْبَلُ مِنْهَا لِمَعْنَى لَا يَأْتِي هَا ، وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ .

وَيَجُوزُ إِيدَاعُ مَكَاتِبَ ، لَكِنْ بَأَحْرَقٍ ؛ لِامْتِنَاعِ تَرْجَعِهِ بِمَنَافِعِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ .

(وَيُشْرَطُ) الْمُرَادُ بِالْشَّرْطِ هُنَا مَا لَا يَذْمُ مِنْهُ (صَبْعَةُ الْمُدَّعِ) بِلَعَطٍ أَوْ بِشَرِّهِ أَحْرَسَ مِنْ مَعْنَاهِ صَرِيحَةً كَانَتْ (كَأَسْوَدَعْتُكَ هَذَا ، أَوْ اسْتَخَفَّطْتُكَ) هـ (أَوْ أَتَيْتُكَ فِي حِفْظِهِ) أَوْ أَوْدَعْتُكَ أَوْ أَشْوَدَعْتُهُ أَوْ أَشْخَفَّطْتُهُ

أَوْ كَذَبَهُ ؛ كَحُذِّهِ ، وَكَتَبْتِهِ مَعَ الْيَتِيمِ . فَلَا يَجُزُّ عَلَى حَقَّامِي حِفْظُ ثِيَابٍ مِنْ لَمْ يَسْتَحْفِظْهُ ، خِلَافَ لِقَوْلِ الْقَاضِي : يَجُزُّ لِلْعَادَةِ . فَعَلَى الْأَوَّلِ^(٢) لَا يَصْنَعُهَا لَوْ صَاعَتْ وَإِنْ فَرِطَ فِي حِفْظِهَا ، بخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَخَفَّطَهُ وَقِيلَ مِنْهُ أَوْ أَعْطَاهُ أَحْرَةً لِحِفْظِهَا ، يَصْنَعُهَا إِنْ فَرِطَ ؛ كَأَنْ نَامَ أَوْ نَعَسَ أَوْ عَابَ وَلَمْ يَسْتَحْفِظْ عَمْرَهُ ؛ أَيْ وَهُوَ مِثْلُهُ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ فَتَنَ الْإِحَارَةَ .

وَمِثْلُ ذَلِكَ الدَّوَابُّ فِي الْحَبِّ وَلَا يَصْنَعُهَا الْحَامِيُّ إِلَّا إِنْ قَبِلَ الْإِسْتِحْفَاطَ أَوْ الْأَجْرَةَ .

وَلَيْسَ مِنَ التَّهْرِيطِ فِيمَا مَا لَوْ كَانَ يُلَاحَظُهُ ؛ كَالْعَادَةِ فَمَعْلَمُهُ سَارِقٌ أَوْ حَرَّاجَتُ الدَّائَةِ فِي مَعْصِي عَمَلَاتِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقَصِّرْ فِي الْحِفْظِ الْعَمَادِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ^(٣) يُعْمَلُ قَوْلُهُ فِيهِ بِمِثْلِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ التَّصْبِيرِ

(١) فِي (٤٩١ ، ٤٩٩)

(٢) أَيْ : عَدَمُ الْوَجُوبِ الْمَعْتَمَدِ . (ش : ١٠١ / ٧)

(٣) أَيْ : كَلَامًا مِنَ الْحَمَامِيِّ وَالْخَنَائِيِّ . (ش : ١٠١ / ٧)

والأصح أنه لا يُشترط انتمون لقطاً ، ويحكمي القصص

(والأصح أنه لا يشترط القول) من الوديع لصعده العمد أو الأمر (لقطاً ،
(و) يتحمل نها^(١) استتافته وأنها عاطفة على (لا يُشترط) (يكمي) مع عدم
اللفظ والرد منه (القصص) ولو على الراجحي ، كما في (لو كاة)^(٢)
والمراد بالقصص هنا حقيقة السافه في (اسبع)^(٣) ؛ لقولهم لا يكمي
الوصع ها بين يديه مضمناً ، أي حيث لم يمل مثلاً ، صعه ؛ لما يأتي^(٤) به
وفازق ذلك^(٥) بأن السليم ثم واحد لا هما ، وقصية كلامه أنه مع القول
لا يُشترط قصص ، فلو قال هذا ودعني عندك ؛ كد عثر به في « الروصه » عن
المعوي^(٦) ، والظاهر أنه مثال وأنه يكمي هذا ودعه ؛ إذا قامت فريضة على
المراد .

ثم زانت شارح نقل هذه^(٧) عن « التهذيب » ، ويسمي حملته على
ما ذكرته^(٨)

أو الحفصة^(٩) فقال قبلت^(١٠) ، أو صعه^(١١) فوضعه في موضع يده

(١) أي : الواو . (ش : ١٠١/٧)

(٢) في (٥١٨/٥) .

(٣) في (٦٢٩/٤) وما بعدها .

(٤) أي : تأتي فريضة (أو صعه . موضعه) (ش : ١٠١/٧)

(٥) قوله (فاذق) أي : عهد ودعه (ذال) أي : البع ، أي : حيث كفي القصص الحكمي في
الثاني دون الأول . (ش : ١٠١/٧) .

(٦) روضه الطالبي (٢٨٦-٢٨٧/٥)

(٧) أي : كناية (هذا ودعه) . (ش : ١٠١/٧)

(٨) قوله (ويسمي حملته على ما ذكرته) وهو قوله : إذا قامت فريضة على المراد كردي

(٩) عطف على قوله : (ودعه . . .) (إلح . (ش : ١٠١/٧)

(١٠) وقوله (فاذق) أي : عهد ودعه (فلو قال هذا ودعني عندك) ، وقوله
(هذا ودعه عندي) تكرير له . كردي

(١١) عطف على فريضة (صا) ، أو فريضة (هذا ودعني عندك) (ش : ١٠٢/٧)

كَانَ إِدَاعَاً ، وَهُوَ ^(١) مَا قَالَهُ الْبُغَوِيُّ ^(٢) .

وَقَالَ الْمُتَوَلَّى : لَا بَدْ مِنْ قَبْضِهِ ، وَفِي « فَنَاوِي الْعِرَاقِي » لَوْ قَالَ صَفْهُ ،
مَوْضِعُهُ فِي مَوْضِعِ يَدِهِ . . . كَانَ إِدَاعَاً ، وَلَا ^(٣) ، كَانَتْ رَأْيِي مُتَاعِي فِي دَنَابِي ،
فَقَالَ : نَعَمْ . . . لَمْ يَكُنْ إِدَاعَاً ^(٤) .

وَكَلَامُ الْعَوِيِّ أَوْحَدٌ ^(٥) سِوَى الْمَسْجِدِ ^(٦) وَغَيْرِهِ ، لِأَنَّ الْمَطْ أَقْوَى مِنْ مَحْزُودِ
الْفَعْلِ .

ثُمَّ رَأَيْتُ الرَّافِعِيَّ فِي « الصَّغِير » وَالْأَدْرَعِيَّ رَحَّمَهُ أَصْلًا ^(٧) ، وَمِنْ ثَمَّ حَرَّمَ بِهِ
فِي « الْأَنْوَار » وَمِنْ بَعْدِهِ فَقَالُوا فِي صَبِيٍّ حَاءَ بِحَمَارٍ لِرَوَاعِ ^(٨) ، « أَي » وَالْحَمْدُ
غَيْرُهُ ^(٩) الْأَدَلُّ لَهُ فِي ذَلِكَ وَلَا يَنْظُرُ لِفَسَادِ الْعَقْدِ هَا ، كَمَا هُوَ ^(١٠) ظَاهِرٌ ، إِذَا الصَّبِيُّ
لَا يَصْبُغُ بَوَكْلُهُ عَنْ غَيْرِهِ فِي غَيْرِ بَحْوٍ يَصِلُ الْهَدِيَّةُ ، لِأَنَّ لِلْعَاسِدِ ^(١١) حُكْمَ
الصَّحِيحِ صَمَانًا وَعَدَمَهُ ، فَوَضَّاعٌ دَاكِرِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ^(١٢) يُخَمِّلُ عَلَى ذَلِكَ ^(١٣) ،

(١) وَقَوْلُهُ : (وَهُوَ) يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ ، (وَلَا يَشْتَرُط) كُرْدِي .

(٢) نَهْدِب (١١٦ / ٥)

(٣) أَي : وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَوْضِعُ يَدِهِ . (ش : ١٠٢ / ٧) .

(٤) الْفَنَاوِيُّ (٢٠٠ - ٢٠١) .

(٥) أَي : مِنْ كَلَامِ الْمَوْسَى ، وَأَوَّلُ كَلَامِ عِرَاقِي (ش : ١٠٢ / ٧)

(٦) قَوْلُهُ (سِوَى الْمَسْجِدِ) ، إِنْجَ أَي : عَلَى كَلَامِ بَعْوِي (ش : ١٠٢ / ٧)

(٧) قَوْلُهُ (رَحَّمَهُ أَصْلًا) أَي : كَمَا رَحَّمَهُ الشَّارِحُ بَعْدَهُ
(ش : ١٠٢ / ٧) .

(٨) الْأَنْوَارُ لِأَعْمَالِ الْأَنْوَارِ (٦١٤ / ١) .

(٩) أَي : غَيْرِ الصَّبِيِّ ، وَكَلَامُ صَمِيرٍ (لَهُ) . (ش : ١٠٢ / ٧) .

(١٠) قَوْلُهُ (لِفَسَادِ الْعَقْدِ) أَي : بظهوره ، قَوْلُهُ (كَمَا هُوَ) أَي : لِفَسَادِ (ش : ١٠٢ / ٧)

(١١) قَوْلُهُ (لَا لِلْعَاسِدِ) ، يَجْعَلُ عَنْهُ مَعْنَى (وَلَا يَنْظُرُ) (سَم : ١٠٢ / ٧)

(١٢) أَي : مَسْأَلَةُ الْحَمَارِ . (ش : ١٠٢ / ٧)

(١٣) أَي : كَوْنِ الْحَمَارِ لِحَبْرِ الْعَصِي لِأَدْرَعِي (ش : ١٠٢ / ٧)

لما يأتي في إيداع الصبي ماله^(١) فقد له^(٢) دعه يرتفع مع الدوات ، ثم معها
كان مستودعاً له^(٣) ، وروى صح أن سوفها لئن بشرط .

نعم ، شجرة ما قوله العراقي^(٤) ، لأن مأخذ الفساد فيه^(٥) إن كون أن أمره
بالنظر لا يستلزم يده عاً وإن أحاط به (نعم) أو فلتت ، أو أن كونه يده لمسات
يضع عن استيلائه^(٦) عليه

ومن ثم صور كلام شعري بما إذا كان الوصف من يديه بحث بعد مستوية
عليه .

ثم رأيت غير واحد اعتمدوا ما اعتمدته من كلام شعري وأحر كلام العراقي ،
فحرموا بأن من قال لآخر عن ماله بمسجد ، أو دار فإنه معصوم^(٧) .
نعم ، ثم حرج المالك ، ثم الآخر ورك الباب مفتوحاً ضيقه^(٨) أي إن عذ
مستولياً عليه ، بخلاف ما لو أعلق المالك الباب ثم قال لآخر احفظه ونظر إليه
فأقمنه فارق فلا تضمنه

ومضى رد^(٩) ثم ضح ، كأن دقت وتركها ولم تكن قنصها ، أو قنصها حسنة
بأن صاحبها عن صبح غرضت له^(١٠) ولو من مالها لرشيد فيما يظهر ويتجمل
خلافه . . لم يضمها ، ودمائه^(١١) بدورها والمالك حاصر رد^(١٢) ولا إثم عليه

(١) في (ص ١٩٩)

(٢) قوله (فقد له) أي بلصبي الذي جاء بحمار كردي

(٣) مقول (فقالوا) . (ش : ١٠٢/٧) .

(٤) وهو قوله : كانظر . إلخ (ش : ١٠٢/٧) . تقدم بحريجه

(٥) وقوله (مأخذ الفساد فيه) أي فيما قاله العراقي كردي

(٦) أي : الوديع . (ش : ١٠٢/٧) .

(٧) أي : المطلوب من الحفظ . (ش : ١٠٢/٧) .

(٨) أي : الوديعه للصياح . (ش : ١٠٢/٧)

(٩) أي من مثل عن الحفظ ولم يصل ولم يقص (ش : ١٠٢/٧)

(١٠) قوله . (رد) حير (وذهابه) . (ش : ١٠٢/٧)

ولو أودعه صبي أو مخون مالا لم يقبله ، فإن قل صم

هـ مضمناً فيما يظهر ، خلافاً لما يؤمنه بعض العارفين ، لأنه بعد ردّ لدي علم به بملك لا تست إله تفصيل بوجه ، بخلافه فيما إذا لم يقبل ولم يضمن فبأنه تأثم إن ذهب وتركها بعد عينة الملك ، لأنه عزم

ولو وجد لقط من الوديعة وإعطاء من المودع كان يرد عاياً أيضاً ، على الأوجه وفاد بالأدري والركشي ، وخلافاً لما يؤمنه المتن وغيره ، فالشرط لقط أحدهما وفعل الآخر ، لحصول المقصود به

وبدخول ولد الوديعة تعالىها ، لأن الأصح أن الإيداع عقد لا محرّد ، في الحفظ ، فلا يجب رده إلا بالطلب .

وقيل أمانة شرعية ، فيجب رده عفت عليه به فوراً .

ويُفرّق بينه وبين ولد المرهونة والمؤخرّة بأن تعلّق الرهن أو الإجارة به فيه بحق ضرر بالمالك لم يرض به ، بخلاف ما هنا ؛ لأن حفظه منفعة به فهو رضى به قطعاً ، وبأبي في التعليق هنا ما مرّ في (الوكالة)^(١) .

(ولو أودعه صبي) ولو عمداً كاملاً لعقل (أو مخون مالا لم يقبله) أي لم يجز به قوته ، لأن فعله كالعدم (فإن قل ضمن) به بأقصى القيم ، كما هو ظاهر ، إذ قصه ولم يثراً إلا برقه للمالك أمره ؛ لأنه كالمأصّب لوضعيه بده عليه بغير إدي معسر ، ونُدفع ما يُقال^(٢) فاسد الوديعة كصحتها ، وما يُقال^(٣) أحداً من هذا يُفرّق بين باطل الوديعة وفاسدها^(٤) .

ووجه اندفاع هذا أنها حيث قصت يادي معسر . ففاسدها كصحتها ،

(١) في (٥١٩)

(٢) قوله ، فاسد ما يقدر في أعراسه على المصنف كردي

(٣) وقوله (وما يدان) يح في في جواب لأعراس كردي

(٤) وقوله (يفرق بين باطل الوديعة وفاسدها) كالأبواب الأربعة التي مرّت في (بولي)

وبنو أودع صتاً ملاً فلف عنده لم يضمن ، وإن أنفقه صم صم في
لأصح
والمحذور عنه سمه كالصي

وحيث لا فلا فالفرق بين الباطل والفاصل ما لا يصح بإطلاقه والكلام
حيث لم ينفذ صاعها ، فإن حافه وأخذها حسنة لم يضمن ؛ كما مر^(١) ،
وكذا لو أنفقه نحو صبي مودع ودعته ؛ لأن فعله لا يمكن إحاطته ، ونصيبه مال
نفسه محال فتغيث مرة الوديع

(ولو أودع) مالت كامل (صتاً) أو مجبواً (ملاً فلف عنه) ولو تصرفه
(لم يضمن) ؛ إذ لا يصح الرأفة للحفظ (وإن أنفقه) وهو متمول ؛ إذ
غيره لا يضمن (صم) ؛ (في الأصح) وإن قُذِر . إنه عقد ؛ لأنه من أهل
الصمان ولم يسلطه على إتلافه .

وبه^(٢) فارق ما لو باعه شيئاً وسلّمه له فألفقه لا يضمن ؛ لأنه سلطه عنه
أما لو أودعه غير مالت^(٣) أو ناقص^(٤) . فإنه يضمن بمجرد الاستلاء بتم
(والمحذور عنه سمه كالصي) مودعاً ووديعاً فيما ذكر عنهم بجامع عدم
الاعتداد بفعل كل وقوله .

أم السعي المهل^(٥) فالإيداع منه وإليه كسائر تصرفاته ، فيصح
ولقن بغير إذن مالكة كالصي ، فلا تضمن باللف وإن قرط^(٦) . بخلاف

(١) وقوله (كما مر) أي مرية ، وهو قوله (أو فعلها حسنة) كودي

(٢) أي بقوله . (ولم يسلط .) إلخ . (ش : ١٠٤ / ٧) .

(٣) كالولي والوكيل . (ش : ١٠٤ / ٧) .

(٤) كصي ومحبور . وقوله (به) أي الصبي (ع ش : ١١٤ / ٦) .

(٥) قوله (ما السعي المهل) وهو من بلغ مصلحته دسه وماله ثم بدر ولم يحجر عليه بقصي .
أو علق . (ع ش : ١١٤ / ٦) .

(٦) راجع « المهن بفتح في اختلاف الأشباح » مسأله (١١٤٣) وراجع « نهاية » =

وَلَهُمَا الْاِسْتِرْدَادُ وَالرَّدُّ كُلُّ وَابٍ

ومعنى الوديع^(١) الشيء ، ومعنى اجمالك له ، وبالإلحاح^(٢) لغير عريض ، لأنها وكنت في محفظ وهي يرفع يدك ، ولكن فعلي مصممي ، وبالإقرار بها لآخر ، وسبق المصنف في بيع أو نحوه

وفائدة الارتجاع أنها تصير حصة شريعتة ، فعليه الرد لمالكها أو وليه إن عرفه ؛ أي بعلامته بها أو بمعناها فوراً عند تمكن وإن لم يطله ؛ كصداقة وحدها وعرف مالكها ، فمن عاد ردها لمحاكم ؛ أي الأمن أحداً معاً يائي^(٣) ، ولا صم

وفي «المهذب» أن الطائر ليس مملوكاً^(٤) ، وفيه نظر وإن أمكن بوجيهاً^(٥)

وفي «فتاوى البعوي» في حرّ عرب ودخل ملكه وعلم به بمالكه قسم يغيبه فخرج لا يضمه^(٦) ، وفيه نظر أيضاً وإن اعمدء حرّتي ، بل الأوجه قول القموني إنه كالشوب

(ولهما) يعني المصنف (الاسترداد و) الوديع (الرد كل وقت) لحوارها من الحاسين

معهم ، بخلاف الرد حيث وحل لمول ، ويكون خلاف لأولى حيث تدب ولم يرضه^(٧) المالك .

وتثنية الصغير هنا لا يُضاف إرادته فيه ، خلاف لمن وهم فيه فقال لا وجه

(١) عطف على (بموت المودع) في المتن . (ش ١٠٤ / ٧)

(٢) أي ، عمداً من الوديع أو للمودع . (ش ١٠٤ / ٧) .

(٣) في (ص ٢٠٦) .

(٤) أي بضمه (ص ١٠٥ / ٧) وراجع «المهذب» (٣ / ٣٨١)

(٥) كنه بأنه نوع حبار ، فلم يلحق بالحيوانات كالشوب (ص ٧٠ / ٣)

(٦) فتاوى البعوي (ص ٢٥٥) .

(٧) أي الرد . (ش ١٠٥ / ٧)

وَأَصْنَهَا أَمَانَةً . وَقَدْ بَصُرَ مَصْفُوتُهُ بِعَوَارِضِهَا أَنَّ يُوَدَّعَ غَيْرُهُ بِلَا
دَبٍّ وَلَا عُذْرٍ . فَيَصْمُرُ ،

بذلك ؛ لأنَّ هذه سياق آخر لا يعنى به ذلك ، بل يرمز على بعثته به فساد محكم
وهو بصيْدُ قومه (وبهما) بحاجته رتاعها ولا قبل به

(وأصلها) ولو لم يكن إلا كات حشده يشدها حتى ^(١) (الأمانة) بمعنى
نهبها ^(٢) مأخوذة منها لا يبع كبره ، لأن الله تعالى منها أمانة بشو به عز وجل
﴿ فَيُوَدُّ لَيْسَ قَسِيئَةً ﴾ [سجدة : ٢٦٣] ولا يرغب لمن عليها ^(٣)

وَعُلِّمَ مِنْ قَوْلِي : وَنَ كَاتٍ وَصَدَقَ : أَنَّهُ لَوْ شَرَطَ رُكُوتَهَا أَوْ لَيْسَتْهَا . كَانَتْ
قِسْ دَلَّتْ ^(٤) أَمَانَةً وَمَعْنَاهُ عَدَارَةٌ وَصَدَقَ

وَعُلِّمَ مِنْ كَلَامِهِ ^(٥) نَهَا وَنَيْتٌ فِي دَهْمٍ مَعْدٍ اسْعَدِي رَمَاهُ أُخْرَتَهَا ،
لَا رَتَاعَ الْأَمَانَةِ بِهِ

(وَقَدْ بَصُرَ مَصْفُوتُهُ بِعَوَارِضِهَا : أَنَّ يُوَدَّعَ غَيْرُهُ) : بَرَّ وَدَّعَ وَرَوَّحَهُ
وَقَنَهُ

مَعْنَى : لَهُ - كَمَا سَبَقَتْ - الْإِسْتِعْدَاءُ بِهِمْ حَتَّى لَمْ يَرْكَبْ يَدَهُ : مَحْرِيحَاتٍ يُعْرِفُ بِهِ ^(٦)
(بِلَا إِنْ وَلَا عُذْرٍ ، فَيَصْمُرُ) الْوَدْعَةُ ، لِأَنَّ بَالِكَ لَمْ يَرِضْ بِأَمَانَةِ غَيْرِهِ
وَلَا يَدَهُ : أَيِ : يَصْبِرُ طَرِيقًا فِي ضَمَائِهَا .

وَلَمَّا لَكَ تَصْمُرُ مِنْ شَيْءٍ ، فَإِنْ صَمُرَ أَشْيَايَ وَهُوَ حَامِلٌ . . وَجَعَلَ وَإِنْ كَانَ

(١) وفي (ج) والمطبعة الحديثة (نبت)

(٢) هو أن تعيض يادك معتر . (سم ١٠٥/٧)

(٣) أي الأمانة (ش ١٠٥/٧)

(٤) أي . غيوبها . (ش ١٠٥/٧)

(٥) أي . الركوب أو اللبس . (رشيد ١٠٥/٦)

(٦) قوله (وعنه من كلامه) أي كلام حلف ، وهو قوله (وأصلها الأمانة) كبردي

(٧) أي . الاستعانة . (ش ١٠٥/٦) .

وقيل : إن أودع القاضي . . لم يضمن .

تلفت عبده على الأول^(١) ، أو عالم^(٢) فلا ، لأنه^(٣) عاصت ، أو الأول^(٤) رجع على العالم^(٥) لا الحامل ، فعلم أن القرار على من تلفت عبده ما لم يكن ثابتي جاهلاً ، لأن يده يد أمانة ، كما علم مما مر في (العصب)^(٦)

(وقيل : إن أودع القاضي لم يضمن) لأنه نائث الشرع ، والأصح أنه لا فرق^(٧) وإن عدت المائت ، لأنه قد لا يرضى به .

بعم ، إن طالت عيته ، أي عرفاً وإن كان لدون مسافة القصر فيما يظهر خاز يداؤها له^(٨) ، كما بحثه جمع^(٩) ، ومحله في ثقة أمين ، وذلك لأنه نائث ، ولأن في مضاربة حفظها مع طوبى العينة صعباً للناس من قولها

ويذكر بقاصي قول عبيد لعائب إن كانت أمانة ، بخلاف تدين ومصمورة ، كما يأتي بما فيه قيل (نسخة)^(١٠) ، لأن بقاءهما في دمة المدين ويد الصامن أحفظ .

أف مع العذر ، كسفر ، أي مباح كما بحثه الأدرعي ، ومرص ، وخوف فلا يضمن يداؤها عند تعدد لعائب ووكيله لقاصي ، أي أمين ثم

(١) قوله : (على الأول) متعلق بـ (رجع) (ش : ١٠٦/٧)

(٢) أي : الثاني العالم . (ش : ١٠٦/٧)

(٣) عطف على الثاني . (ش : ١٠٦/٧) .

(٤) أي : الثاني العالم . (ش : ١٠٦/٧)

(٥) في (٢٤/٦) وما بعدها

(٦) أي بين العاصي وغيره في صيرورة لوديعه مصمورة بالإيداع إليه فلا إذن ولا عذر (ش

(١٠٦/٧)

(٧) أي : للقاضي . (ش : ١٠٦/٧)

(٨) راجع : السهل النصح في خلاف لأشباح ، ماله (١١٤٢) وراجع لراماً : المعني ،

(١٢٩/٤) ، واهتباية (١١٥/٦) ، واهترواني (١٠٦/٧)

(٩) في (٣٥٠-٣٤٩/١٠)

وإذا لم يُزل يده عنها . حارت الاشعانة بمن يحملها إلى الحرور .

عدل : كما يُعلم مما يأتي (١)

وورع في تنقيده (٢) - (المناج) ، ويزد بأن يدها لغيره رخصة فلا يُسحبها
سفر المعصية

(وإذا لم يزل) بصم تحتية فكسر ، ويصح بصم الموقفة فتح وعكسه (٣)
(يده عنها) حارت (له) (الاشعانة من يحملها) ولو حميلة أمكنه حملها من
غير مشقة على الأوجه (إلى الحرور) أو يخطئها (٤) ، ولو حباً إن بقي نظره عنها
كالعادة (٥)

وهل تشترط كونه ثقة ؟ الذي يظهر نعم ، إن عاب عنه لا إن لارمه ؛
كالمادة

ويؤيده (٦) : ما يأتي أنه لو أرسب مع من يسيبه وهو غير ثقة .
ضمنها (٧) ، وهوهم (٨) متى كسب محربه فحرج واشتخفط عيها ثقة يختص
به ، أي . بأن يقضي المعروف بعدة استحداثه به فيما يظهر ويختص صفة من
لا يشك في استحداثه . لم يضمن وإن لم يلاحظه (٩) ، بخلاف ما إذا
اشتخفطه غير ثقة ، أو من لا يختص به ، أو وضعها بغير مسكبه ولم يلاحظها

(١) أي في لسان أئمة (ش ١٠٦/٧)

(٢) وفي بعض النسخ : (تنقيده)

(٣) قوله - (وعكسه) أي : بيناه بفاعل من الروال ، (ش ١٠٦/٧)

(٤) قوله (أو يخطئها) كقول المتن (أو يضعها) عطف على قوله (يحملها) (ش

١٠٦/٧) .

(٥) أي : على العادة (ش ١٠٦/٧)

(٦) أي : لا يشترط المذكور ، (ش ١٠٦/٧)

(٧) في (ص : ٢٢٤)

(٨) عطف على قوله . (ما يأتي) ، (ش ١٠٦/٧) .

(٩) قوله (وإن لم يلاحظه) الأولى (لم يلاحظها) بالنائب (ش ١٠٦/٧)

أو يصعبها في حريه مشتركة

وإذا أراد سقراً فليرد إلى المالك أو وكيله ، فإن فقدهما ، فإلصقي ،

(أو يصعبها في حرية) بكسر الحاء من حبس أو ساء مثلاً ، كما شمله كلامهم
(مشتركة) سه وبين العير

ويظهر أنه يُشترط ملاحظته لها وعدم تمكس العير منها إلا إن كان ثقة

(وإذا أراد سقراً) مباحاً ، كما مر^(١) وإن قصر ، وظاهر مما قدَّمته^(٢) أن

تعييد (المباح) لا ليس بالنسيه بل رد المالك أو وكيله ، بل لمن بعدهم (

فليرد إلى المالك أو ونيه أو وكيله) العام أو الخاص بها حيث لم يعلم^(٣)
رصده ستأتي عنده فيما يظهر لا سيما إن قصر نسراً ، كما حرج لحوصل مع
سرعة العود ، ومنى ردها مع وجود أحدهما^(٤) إلصقي أو عدلي صر

وفي حوز الرد حوكم إذا علم فسده وحيله المتوكل وغنم من حاله أنه لو غنم
فسده سم ثوكته نظر ظاهر

(فإن فقدتهما العنة ، أو حبس مع عدم تمكس العير لهما (. . قالقاصي)
يردُّها إليه ، إن كان ثقة مأموماً ، لأنه نائب نائب ويلزمه القبول ؛ كما مر^(٥) ،
ولإشهاد على نفسه بنفسها

وبإمره إلصقي بدفعها لأمير كمي ، رد لا يلزمه تسليمها بنفسه

(١) أي : أيضاً

(٢) عنه أراد به قوله (عند معتبر المالك أو وكيله) أي : وقد يعين من حوز لمن سبق
(ولهما الاسترداد والرد كل وقت) . (ش . ١٠٦/٧) .

(٣) أي : الوديع . (ش . ١٠٦/٧)

(٤) قوله (مع وجود أحدهما) الأولى ليشمل الولي الذي رافقه (أحده) (ش
١٠٦/٧)

(٥) أي : أيضاً (ش : ١٠٧/٧)

(٦) راجع إلى سهل الصباح في اختلاف الأنباخ : ص ١١٢١

فإن فقدته... فأمين

(فإن فقدته فأمين) دليل بذفعها إليه ثلاً يتصرف بتأخير السر ويلزمه^(١)
الإشهاد على الأمين بقصدها على الأوجه^(٢)
وكان الفرق أن أنه القاصي^(٣) تأتي الإشهاد عليه ، ويلزمه^(٤) أن يشهد على
نفسه ، بخلاف الأمين

وتكفي فيه العدالة الطاهرة ما سم يتصرف عدلاً طاهراً فيما يظهر ، ومنى برك هـ
الترتيب مع قدرته عليه... ضمن .

وه يعلم^(٥) أنه لا عبرة بوجود القاصي الحائر

ومن ثم^(٦) حزن العارفي إطلاقهم له^(٧) على رعيهم ، قال^(٨) أت في
رعاياي . فلا تضمن للإنداع لثقة مع وجود القاصي قطعاً ؛ لِمَا طَهَرَ مِنْ فساد
الحكام ، وذكر أن شيخه الشيخ أنا إسحاق أمره في نحو ذلك بالدفع للحاكم
فوقف فقال له^(٩) يا بني ، التحقيق اليوم تحريق أو تمريق^(١٠)

ويؤخذ منه^(١١) أن محلّ العدول بها عن الحاكم بحائر ما لم يخش منه على نحو
نفسه ، أو ماله ، وحيث^(١٢) يظهر : أن سمره بها مع الأمين خير من دفعها للحائز .

(١) أي : الوديعة . (ش : ١٠٧/٧) .

(٢) راجع : المسهل النصاح في اختلاف الأشباح ، مسألة (١١٤٥) .

(٣) ولأنه كشجرة لعظمه وليهجه ونكبر العاروس المحيط (٣٩٩ : ٤) .

(٤) أي : القاصي . (ش : ١٠٧/٧) .

(٥) أي : بقوله : مع قدرته عليه . (ش : ١٠٧/٧) .

(٦) أي : من أجل أنه لا عبرة... إلخ . (ش : ١٠٧/٧) .

(٧) أي : للترتيب أو القاصي . (ش : ١٠٧/٧) .

(٨) أي : العارفي ، وكذا صير قوله (ودكم) ، وقوله (فتوقف) (ش : ١٠٧/٧) .

(٩) قوله (هذا) أي : الشيخ أبو إسحاق ، (هـ) أي : العارفي (ش : ١٠٧/٧) .

(١٠) قوله (تحريق أو تمريق) أي : يحرقون ، أو يعمرون أعراساً كردي

(١١) أي : مما جرى بين العارفي وشيخه (ش : ١٠٧/٧) .

(١٢) أي : حين الحشية من لحاكم الحائز ، (ش : ١٠٧/٧) .

فإن دلتها موضع وسافر . صم ، فإن أعلم بها أمياً يكن الموضع لم
نضمن في الأصح

ولو عاد الوديع من السفر خار له استردادها وإن بارع فيه الإمام^(١)

ولو أدن له المالك في السفر بها إلى بلد كذا في طريق كذا فسافر في غير تلك
الطريق : أي مع إمكاب السفر^(٢) فما نصر له عليه فيما يظهر ، ووصل تلك
البلد فهيست^(٣) منها - لدخولها في صلبه بمجرد عدوله عن الطريق
المأدون فيها .

ويظهر أنه لو كان لبلد طريقان تعين سلوك أحدهما ، فإن استويا ولا عرص
له في الأطول وفصرهما

(فإن دلتها موضع) ولو في حرير (وسافر صم) لأنه عرّضها للصبيح
(فإن أعلم بها أمياً) وإن لم يره إتباعها (يكن الموضع) وهو حرير مثبها ، أو
يُراقته من سائر اجواب . أو من فوق مراقبة الحارس ، واكتفى جمع بكونه في
يده^(٤) (لم يضمن في الأصح) لأن ما في الموضع في يد ساكبه فكأنه أودعه
إياه .

ومنه^(٥) يؤخذ . أن محل ذلك عند تعدد القاضي الأمين ، وإلا . . . ضمن ، ثم
رئيتهم صرّخوا به .

ثم قيل هذا الإعلام بشهاد فيجبت رحلاب ، أو رحل وامرأان على الدهر ،

(١) نهاية المطلب في رواية المذهب (٤٠٧/١١)

(٢) قوله (أي مع إمكاب السفر) إيج يافيه التعليق الآتي بقوله (لوصونها في
صحبته . . .) إيج (ش : ١٠٧/٧) .

(٣) به الشيء به - أحله تهرأ المعجم الوسيط (ص ٩٥٦) .

(٤) قوله (واكتفى جمع بكونه) أي كون الموضع (في يده) أي الأمين كردي وعان من
قاسم (١٠٨/٧) . (أي : وإن لم يكن)

(٥) أي : التعليق - (ش : ١٠٨/٧٠)

وَبَوْسَافَرِهَا صَمْرُ

وَالْأَصْحَحُ أَنَّهُ اتِّمَامٌ ؛ كَمَا تَقَرَّرُ^(١) فَتَكْفِي إِعْلَامُ أَمْرٍ وَإِنْ لَمْ تَتَخَصَّرْهُ^(٢) ،
وَعَلَيْهِ^(٣) فَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا بَحْثَ إِشْهَادِهَا^(٤) ، وَكَأَنَّ لَفْظَ أَنَّهَا هَا لِنِسْبِ
فِي يَدِ الْأَمِينِ حَقِيقَةً ، بِخِلَافِهِ ثُمَّ^(٥) ، وَهُوَ مَتَّحَةٌ إِنْ كَانَ بَحْثٌ لَا يَتِمُّكَ مِنْ
أَخْلَافِهَا ، وَإِلَّا^(٦) فَالَّذِي يَتَّحُهُ^(٧) وَحَوْثُ الْإِشْهَادِ^(٨) ؛ لِأَنَّهَا حَسْبُ^(٩) كَالِي يَدِهِ
(وَلَوْ سَافَر) مِنْ أَوْدَعِهَا فِي الْحَصْرِ وَلَمْ يَعْلَمْ^(١٠) أَنْ مِنْ عَادِيهِ الْعَرَبِ ، أَوْ
الْأَنْصَحِ^(١١) (بِهَا) وَقَدْ زَعَى دَعْوَاهُ لِمَنْ مَرَّ شَرِيبَهُ (صَمْر) وَإِنْ كَانَ فِي بَرْ
أَمِنْ ؛ لِأَنَّ حَرَزَ السَّفَرِ دُونَ حَرَزِ الْحَصْرِ .

وَمِنْ ثَمَّ جَاءَ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ : الْمَافِرُ وَمَا لَهُ عَلَى فُلْتٍ - أَيِ : بِفَتْحِ الْقَافِ
وَلِلَّامِ هَلَاكٌ - إِلَّا مَا وَفَى اللَّهُ تَعَالَى^(١٢)

وَوَهْمٌ مِنْ رَوَاهُ حَدِيثًا ، كَذَا نُقِلَ عَنِ الْمُصَنِّفِ^(١٣)

وَمَقْنِ رَوَاهُ حَدِيثًا الدِّيلَمِيُّ وَابْنُ الْأَثِيرِ ، وَسَنَدُهُمَا ضَعِيفٌ لَا مَوْضُوعٌ^(١٤) .

- (١) أَيِ - أَمَّا .
- (٢) أَيِ : اللَّعْنُ . (ش : ١٠٨ / ٧) .
- (٣) أَيِ : الْأَصْحَحُ (ش : ١٠٨ / ٧) .
- (٤) أَيِ : فِي الدَّقِيقِ مَعَ إِعْلَامِ الْأَمِينِ . (ش : ١٠٨ / ٧) .
- (٥) قَوْلُهُ (بِخِلَافِهِ ثُمَّ) أَيِ : فِي قَوْلِهِ (وَيَلْمِزُهُ الْإِشْهَادُ عَلَى الْأَمِيرِ) كَرْدِي
- (٦) رَجَعَ : لِمَهْلِكِ الْأَنْصَحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَنْصَحِ : مَسْأَلُهُ (١١٤٦)
- (٧) أَيِ : حِينَ تَمَكَّنَ الْأَمِينُ مِنْ أَخْلَافِهَا . (ش : ١٠٨ / ٧) .
- (٨) أَيِ : أَمَّا لَكَ . (ش : ١٠٨ / ٧)
- (٩) لِمَجْمَعِ بَوْرٍ أَرْثَمَهُ : طَلَبَ الْكَلَاءَ فِي مَوْضِعِهِ : مِثْلُ الْمَصْحَاحِ (ص : ٤٣٦)
- (١٠) رَاجِعٌ : إِلَى الْحَصْرِ الْعَرَبِيِّ (٢١٥ / ٣) ، وَهُوَ الْمَقْصَدُ لِحَبِّهِ (٨٩٤) ، وَهُوَ الْأَسْرَارُ
الْمَرْفُوعَةُ (٩٩) .
- (١١) رَاجِعٌ : تَهْلِيلِ الْأَسْمَاءِ وَاللُّغَاتِ (٣٩٣ / ٢) .
- (١٢) يَنْظُرُ : أَلَمْ يَدْرُسْ بِمَثَلِ نَحْطَاتِ (٥٠٦٥) . وَهُوَ مُنْهِيَةٌ فِي عَرَبِ نَحْدِيثِ (ص)
- (١٣) (٧٥٦) ، وَفِيهَا نَحْدِيثٌ بِمَوْضِعِهِ ، وَأَوْرَثَهُ ابْنُ قَسَمٍ فِي عَرَبِ نَحْدِيثِ (٢٣٧ / ٣) عَنْ
الْأَصْحَمِيِّ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَعْرَابِ .

إلا إذا وقع حريق أو عارة وعجز عمن يدفعها إليه كما سبق
والحريق والعاره في النقطة ، وإشراف الحرز على الحراب

أما إذا أودعها في السفر فاستمر مسافراً ، أو أودع بدوياً ولو في الحصر ، أو
مسجماً وشجع بها فلا ضمان ؛ لرضا المالك بذلك حين أودعه عالماً بحاله
ومن ثم لو دلت قربة حاله على أنه إنما أودعه فيه ؛ لقربه من بلده امتنع
إشالته لسفر ثانٍ .

(إلا إذا وقع حريق أو عارة وعجز عمن يدفعها إليه) من المالك أو وكيله ثم
يحكم ثم أمي (كما سبق) قريباً^(١) فلا يضمن للعدو ، بل إذا علم أنه
لا تسحب من لجهتك إلا لسرقة لرمه بها وإن كان محوفاً

ومن ثم يغلب ذلك ؛ فإن كان احتمال الخوف في الحصر أقرب جاز ، ولو
من بحث^(٢) لم يغلب

وبنحوه وبحوث مؤنة نحو حملها ها على المالك ؛ لأن المصلحة له
لا غير

ومابي في رجوع بها^(٣) ما يأتي قريباً في النقطة^(٤)

وما اقتضاه سياقه أنه لا مذ في بقي الضمان من العدو والعجز المذكورين
غير مردي ، بل العجز كاف ؛ كما علم من كلامه قبل^(٥)

(والحريق والعاره) الألفح الإعاره ، ومع ذلك (العارة) ها أولى ؛
لأنها الأثر وهو العدو في الحقيقة (في النقطة ، وإشراف الحرز على الحراب)

(١) أي في قول لس (عجز عمن يدفعها إليه) أو وكله (إلح

(٢) أي : حيث أمن على نفسه . (ع ش : ١١٨/٦) .

(٣) أي : المؤنة (سم : ١٠٨/٧)

(٤) قوله (ما يأتي قريباً) أي في شرح قوله (إلا بعد) فالمحكم (كردي

(٥) قوله : (كما علم من كلامه) يتأمل . (سم : ١٠٨/٧)

أَعْدَارُ ، كَالسَّمْرِ .

وَإِذَا مَرِضَ مُحَوِّفًا فَنَزَّهَهَا إِلَى الْمَالِكِ أَوْ وَكَلَهُ ، وَإِلَّا فَحَاكَمَ أَوْ أَمَرَ
أَوْ يُوَصِّي بِهَا ،

وَلَمْ يَحْذَرْ فِي لِكُلِّ ثُمَّ حَرَّرَ أَسْفَهَا بِهِ (أَعْدَارُ ، كَالسَّمْرِ) فِي حَوَارِ بَدَاغٍ مِنْ
مَرْبُوتِهِ

(وَإِذَا مَرِضَ) مَرِضًا (مُحَوِّفًا) فَلْيَرْزُقْهَا إِلَى الْمَالِكِ (أَوْ وَكَلَهُ) أَوْ وَكَلَهُ (لِعَامٍّ أَوْ الْحَاصِلِ بِهَا) (وَإِلَّا) لِيَكُنْ رِزْقُهَا لِأَحَدِهِمْ (فَالْحَاكِمُ) الْبَيْتُ بِمَامُونٍ
يَرْزُقُهَا إِلَيْهِ (أَوْ أَمَرَ) يَرْزُقُهَا إِلَيْهِ إِنْ قُضِيَ الْقَاضِي ، وَسَوَاءٌ فِيهِ ' هَا ' وَفِي
بُوصِيَّتِهِ ' لُورْث ' وَغَيْرُهُ

وَبُوصِيَّتُهُ أَمِيرًا فَكَانَ غَيْرَ أَمِيرٍ صَمِيحٍ ، لِأَنَّهُ لِحَقْلٍ لَا يُؤْتَرُ فِي بَصْمَانٍ ؛
أَيَّ مَعَ تَقْصِيرِهِ فِي الْحَقِّ عَنْهُ ، فَلَا يُبَاقِي مَا بَاقِي أَنَّهُ قَدْ يُؤْتَرُ فِيهِ ؛ كَمَا بُوَصِّ
بِوَلِيِّ مَالِكًا ، أَوْ بَعْلٍ بَطْنٍ أَمَّا مَلِكُهُ

وَمَحَلُّهُ ^(١) إِنْ وَصَّحَ الْمَطْبُونُ أَمَانَةً يَدُهُ عَلَيْهَا ، وَإِلَّا . . . لَمْ يَفْضَلْ الْوَدِيعُ ،
عَلَى الْأَوْجِدِ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ ^(٢) لَمْ يُخْذَلْ فِيهَا فَعَلًا

(أَوْ) عَطَفَتْ عَلَى مَا بَعْدَ (إِلَّا) ^(٣) لَتُعَدَّ صَعْبٌ قَوْلُ (الْهَدِيبِ) ، بِخَصْمِهِ
الْبُوصِيَّةِ وَإِنْ أَمَكَهَ الرُّذُ لِلْمَالِكِ ^(٤) (يُوَصِّي بِهَا) إِلَى الْحَاكِمِ ، فَإِنْ قُضِيَ فَهِيَ

(١) أَي : فِي الْأَمِينِ . (ع ش ١١٨/٦٠)

(٢) أَي : فِي الرَّدِّ . (ش : ١٠٩/٧)

(٣) قَوْلُهُ (وَفِي بُوصِيَّتِهِ) أَي : الْبُوصِيَّةُ بَرْدُ الْوَدِيعَةِ كَرْدِي . وَد : شَدِيدِي (١٠٩/٧)
(أَي : الْآتِي أَمَّا)

(٤) وَقَوْلُهُ : (الْوَارِثُ) أَي : الْوَارِثُ الْمَالِكُ . كَرْدِي .

(٥) وَالضَّمِيرُ فِي (مَحَلُّهُ) يَرْجِعُ إِلَى ضَمَانٍ كَرْدِي

(٦) أَي : الْوَدِيعُ . (ش : ١٠٩/٧) .

(٧) قَوْلُهُ (عَلَى مَا بَعْدَ) إِلَّا : أَي : عَلَى الْحَاكِمِ (ش : ١٠٩/٧)

(٨) الْهَدِيبُ (١٢٥/٥) .

أمير ؛ كما أوماً إليه كلامه السابق ، من أن الحاكم مقدّم على الأمر في الدفع فكذلك لإبصاره ، والحقير المذكور^(١) محمول على ذلك ؛ كما يقرر^(٢)

والمراد بالوصية الأمر بردها بعد موته من غير أن تستعملها للوصي ، وإلا كان بداعياً ، فيضمن به إن كان الوصي غير أمير أو أنكر لردّها إلى صاحبه أمير وتشرط الإشهاد على ما فعله من ذلك ؛ صواباً لها عن الإنكار ، وأن تشير لعينها أو بصفتها بغيرها ، وحسين^(٣) فإن لم يوجد في تركته ما أشار إليه أو وصته فلا ضمان^(٤) ؛ كما رجّحه جمع متقدمون .

وهو منحة وإن أطاع نفسه في الانتصار لحلافه ، قال ولا ضمان فيما إذا علم تنبها بعد وصية فلا تعريض في حياته ، أو بعد موته وقبل تمكن الوارث من الرد^(٥) .

ورجح سولي وعبره ضمان وارث فصر بعدم إعلام مالك خهل^(٦) الإبصار ، أو بعدم الرد بعد فعله وبمكته^(٧) مه ، وإن وجد ما هو تلك الصفة من غير بعدد سم نفس موت وارث أنها غير الوديعة ؛ لمحالته لما أقر به مؤثره أن ما بهذه الصفة من له^(٨)

(١) قوله (الحقير المذكور) أي الذي في المس كروي عبارة ابن قاسم (١٠٩/٧) (٢) أي يقرر ، أي (أو يوصي) .

(٣) (محمول على ذلك) أي على أن الحاكم مقدم ، (كما يقرر) بقوله (فإن صدق) إلى آخره . كروي

(٤) أي : على الورثة (ع ش : ١١٨-١١٩) .

(٥) فتاوى البقيعي (ص : ٦٢٩-٦٤٢) .

(٦) أي : للمالك . (ش : ١٠٩/٧) .

(٧) أي : لو ارتد مه أي الإعلام والرد فهي سيد عمر (ش : ٩/٧) .

(٨) أي : لمعوت سم ع ش (ش : ١١٠/٧) وعبارته ابن قاسم (١١٠/٧) (أي : للوارث) .

فإن لم يفعل ضمن .

فعل^(١) أن قوله عدي وديعة نعلان ، أو ثوث به لا يدفع الضمان عنه^(٢) ووجد في الثانية^(٣) في تركته ثوث واحد ، أو أثوث أو لم يوجد ، وكذا لو وضعه ووجد عنده أثوث بنتك نصفه ؛ لتقصيره في البيان .

وفارق وجود عبي واحد^(٤) من لجس وجود واحدة بوصف^(٥) ؛ لأنه لا تقصر ثم^(٦) ، بخلافه^(٧) ، ولا يغطي شيئاً مما وجد في هذه الصور^(٨) خلاف للسككي ومن بعده

وكالمرص المحوف ما ألحق به مما مر^(٩)

نعم ؛ الحبس للقتل في حكم المرص هنا^(١٠) لا ثم^(١١) ، كما مر^(١٢) ، لأن هـ حق دمي بحر ، فاختيط به أكثر يحفل مقدمة ما يُطْلَق منه الموت بمرله لمرص .

(فإن لم يفعل) كما ذكر (ضمن) بتقصيره بعرضها بدوات ؛ لأن

(١) أي : من قوله ؛ وأن يشير لعينها . . إلخ . (ش : ١١٠/٧)

(٢) أي : من الموت (ع ش : ١١٩/٦٠)

(٣) هي قوله : أو ثوث به . (ش : ١١٠/٧٠)

(٤) أي : مما يوقا الوديع لمرص (عدي ثوث نعلان) هوحد في تركته ثوث واحد حيث لا يدفع الضمان عنه ؛ كما مر . (ش : ١١٠/٧)

(٥) أي : مما يوصف بوديعة بغيره هوحد في تركته عبي واحد فقط بنت نصفه حيث يدفع الضمان عنه كما مر . (ش : ١١٠/٧)

(٦) أي : في الثانية ؛ بوصفها بما يبرها عن غيرها (ش : ١١٠/٧)

(٧) أي : في الأولى ؛ لتركه الوصف . (ش : ١١٠/٧)

(٨) هي قوله (عدي وديعة) ، أو (ثوث) انتهى ع ش : أي : وقوله (وكذا لو وضعه . . .) إلخ . (ش : ١١٠/٧)

(٩) أي : في (باب الوصية) . (ش : ١١٠/٧)

(١٠) أي : في الوديعة . (ش : ١١٠/٧)

(١١) أي : في الرصية . (ش : ١١٠/٧)

(١٢) في (ص : ٦٦) .

الوارث يَتَّخِذُ طاهر اليد وَيَذْعِبُهَا لَهُ^(١) وَإِنْ وَخِدَ حَطَّ مَوْرَثُهُ ؛ لِأَنَّهُ كَسَايَةٌ وَقَدْ هُ^(٢) اسْرُ الرُّفْعَةُ نَحَا إِذَا لَمْ يَكُنْ بِهَا بَيْتَةٌ نَاقِيَةً ، وَهُوَ طَاهِرٌ مَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ فِي (الْوَصِيَّةِ)^(٣)

وَيَرْقُدُ الرَّافِعِيُّ فِي أَنْ هَذَا الصَّغَامَانِ نَسَبٌ بِالْمَوْبِ وَحَوْدُهُ مِنْ أَوَّلِ الْمَرَضِ حَتَّى لَوْ بَلَغَتْ مَه^(٤) صَبَّحَهَا ، أَوْ لَا يَدْخُلُ وَقْتُهُ إِلَّا بِالْمَوْتِ^(٥)

وَالَّذِي رَخَّحَهُ الْأَدْرَعِيُّ كَالْكَيِّ وَنَسَبَهُمَا إِلَيْهِ الْإِمَامُ^(٦) . أَشَابِي^(٧)

وَوَخَّهَهُ أَنَّ الْمَوْتَ كَالْمَرِّ عَلَا تَتَخَفَّقُ الصَّغَامَانِ إِلَّا ه

وَزَخَّخَ الْإِسْوَئِيُّ أَنَّهُ مَحْرُودُ الْمَرَضِ بِصَبْرٍ صَامِتٍ إِذَا لَمْ يُوصَ^(٨) وَإِنْ شُفِيَ ، وَلَا نَشَيْدَ لَهُ^(٩) مَا لَوْ^(١٠) لَمْ يُطْعَمْهَا^(١١) حَتَّى مَضَتْ مَدَّةٌ يَمُوتُ مِثْلُهَا فِيهَا عَالِيًا فَبَيْنَهَا تَصْبِرُ مَصْمُومَةٌ وَإِنْ لَمْ يَمُتْ ، لِأَنَّ فِي هَذَا فِعْلًا^(١٢) مَقْصِدًا لِيَتَنَبَّ طَاءً ، وَيُسْرَ مَحْرُودُ بَرَكِ الْإِلْبَصَاءِ كَذَلِكَ

(١) أَيِ مَهْ سَبَى مَعْنَى . يَصْحَبُ وَخِدَ لِيَصْبِرَ بِمَوْتِ (ش ١١٠/٧)

(٢) أَيِ . الصَّغَامَانِ . (ش ١١٠/٧)

(٣) عِي (ص : ٤٥ ، ٦٦) .

(٤) أَيِ : الْمَرَضِ أَوْ بَعْدَ صَحَّتِهِ . (ش ١١٠/٧)

(٥) شَرْحُ الْكَبِيرِ (٢٩٦/٧)

(٦) نِهَآيَةُ الْمَطْلَبِ فِي ذِرَآئَةِ الْمَدَنِيَّةِ (٢٩٨ ٢٩٧/١١)

(٧) أَيِ : الدَّخُولُ بِالْمَوْبِ . (ش ١١٠/٧٠)

(٨) الْمَهْمَلَاتِ (٢٩١/٦)

(٩) قَوْلُهُ : (لَهُ) أَيِ : لِلْإِسْوَئِيِّ . (ش : ١١٠/٧) .

(١٠) قَوْلُهُ (وَلَا نَشَيْدَ لَهُ مَا لَوْ) : إِيحَ رَدِّ لَهَا فِي شَرْحِ تَرْوِصٍ ، قَوْلُهُ هَآؤُلَاءِ يَزِيدُ قَوْلَ

الْإِسْوَئِيِّ مَا لَوْ أَدْعَاهُ خَيْرًا . لَمْ يَطْعَمْهُ حَتَّى مَضَتْ مَدَّةٌ يَمُوتُ مِثْلُهَا فِيهَا صَارَ مَصْمُومًا كَرْدِي

(١١) أَيِ : لِدَاةِ الْمَوْدُوعَةِ . (ش : ١١٠/٧)

(١٢) قَوْلُهُ . (عَلَا . . .) إِيحَ الْأَوَّلَى : (تَرْكَآ) . (ش ١١٠/٧) .

إلا إذا لم يتمكن ، بأن مات فتاة

(إلا) مقطوع ، لأن المقسم مرض محوف^(١) (إذا لم يتمكن ، بأن مات
نحاة) أو قُتِلَ غيلةً ؛ لانتفاء التقصير .

ولو أوصى بها على الوجه المعتد قلم نوجد تركه لم يضمها ، كما
مر^(٢) ، وكذا لو لم يوصي فدعى المودع أنه قصر ، وقال الوارث بعين تملك
قبل أن يثبت تقصير . فمصدق^(٣) ؛ كما بعلاه عن الإمام وأمره^(٤)

واختصره الاستوي بأن الإمام إنما قاله عند خرم الوارث بالتلف لا عند تزده
فيه وبه صحح حسنة الصمد^(٥) ، ولك ردّه بأن الوارث لم يزد في التمسك ، بل
في أنه وقع قبل بيته لتقصير أو بعده ، وحسنة فلا تُنافي ما نقله^(٦) عن الإمام
ودعواه^(٧) بقها عند مؤثره بلا بعد ، أو رد مؤثره لها مقبولة ؛ كما قاله من
أبي الدم في وارث الوكيل ورخصه في الثانية^(٨) وبه حائف في ذلك استسكي
وعبره

(١) وفي المطبوعات (ت ٢) . (محوفاً)

(٢) قوله (لم يضمها ؛ كما مر) في شرح (يوصي بها) بعده ، فلا ضم . كما رخصه
جمع (مستفاد) في شرح المودع (ولا أثر لعدم حب أي كسبه على
شيء عند وديعه فلا ، أو في حريده نفلان عدي كد وديعه ؛ فلا كره بورب ؛ فلا
يرمعه استسك بذلك ؛ لإحتمال أنه كسبه هو ، غيره مستل ، أو امري شيء ؛ وعنه انكسبه
يسجد ، أو رد بدعاه بعد كسبه في الحريده و . يسجد ، ويسا يرمعه ذلك يفر ر . أو قرار
مؤثره ، أو وصيته ، أو بيته) كروي .

(٣) أي : الوارث ، (ش : ١١٠/٧)

(٤) الشرح الكبير (٢٩٨/٧) ، روضة الطالبين (٢٩٣/٥) .

(٥) المهمات (٣٩٢/٦)

(٦) قوله (فلا ينافي) أي ما بعلاه ، (ما عنه) مع . أي الاستوي (ش
١١١/٧) .

(٧) قوله (ودعواه) أي سوايت مند ، وحيده (مقبولة) (ش ١١١/٧)

(٨) قوله (ورخصه) أي قول ابن أبي الدم ، (في نسبه) وهي دعوى رد سوايت (ش
١١١/٧) . تقدم تحريره أيضاً

ومنها إذا بقدها من محلّه أو دار إلى أخرى دونها في الحرر صص ،

ولو حُيِّلَ حالها^(١) ولم يُقَلِّ الوارث شيئاً ، بل قال لا أعلم حاله^(٢) وأجور أنها
نقلت على حكم الأمانة فلم يُوصَ بها لذلك . . صصها^(٣) ، كما اقتضاه كلام
الرافعي^(٤) وغيره ؛ لأنه لم يدع مسقطاً

هذا كله^(٥) إن لم تثبت تعديه فيها ، قال السكيت ، كغيره أو^(٦) يُوحّد في
تركه ما هو من حبيبها ، أو ما تُفكّر أن تكون اشتراه بعد الفراض في
صوره^(٧) ، ولم يكن قصياً^(٨) أو مائنه ؛ لأنه أمين الشرع فلا يضمن إلا إن
سقطت حيلته أو تعرّطه من مرضي أو لا ، ومحلّه^(٩) في الأمان ؛ بطير
ما مرّ^(١٠) .

ولا يضمن موت وارث الأمان إذا زوّج نفسه ، أو تلفت عذره إلا ميتة ، ومات
الأمان كالوديعة فيما ذكر

(ومنها) ما نصّته قوله (إذا بقدها) لغیر ضرورية (من محله) إلى محله
أخرى (أو دار إلى دار ، أخرى دونها في الحرر) وإن كانت حرّاً مثلها على
المعتق^(١١) (صص) لأنه عرضها للتعب ، سواء أُلغيت بسبب القلي أم لا .

(١) أي : الوديعة . (ش : ١١١/٧)

(٢) قوله (حاله) الظاهر التثنية (ش : ١١١/٧) وفي (ح) (حاله)

(٣) راجع السهل الصالح في اختلاف الأشباح ، ماله (١١٤٧)

(٤) الشرح الكبير (٢٩٧/٧)

(٥) قوله (هذا كله) دا إشارة إلى قوله (وكذا بوله بوص) ؛ بلع كردي

(٦) وفي (خ) و(ع) : (أو لم يوجد) .

(٧) أي : تعرض ، (ش : ١١١/٧) لعلة الفراض هامش (ك)

(٨) وقوله (ولم يكن قصياً) عطفت على (تم شيئاً) كردي

(٩) أي : علم ضمان القاصي ومائنه (ش : ١١١/٧)

(١٠) أي : مراراً . (ش : ١١١/٧)

(١١) راجع السهل الصالح في اختلاف الأشباح ، ماله (١١٤٨-١١٤٩)

والأ فلا

نعم ، إن نقلها بطن الملك^(١١) لم يضمن ، بخلاف ما لو اشتمع بها بطنه^(١٢) ،
لأن التعدي هنا أعظم

(وإلا) نكح دونه بأن تساوت فيه^(١٣) ، أو كان المعتول إليه أحرر (فلا)
يضمن وإن كان الفرج لقريبه أخرى لا سمر بينهما^(١٤) ولا خوف وبو حصل الهلاك
سبب لغيره ، لعدم التعريض من غير محاسبة^(١٥)

وخرج بها إلى أخرى (نقلها بلا بية تعد من بيت لبيت في دار وخان واحد ،
فلا ضمان به حيث كان الثاني حرراً مثليها .

هذا كله^(١٦) حيث لم يُعسب المالك حرراً ، ولا ينهي عن سفل ، ولا كان أحرراً
مستحقاً له^(١٧) .

أما إذا غشه^(١٨) فلا أثر لنقلها بمثله ، أو أعصى منه أحرراً ولو في قربه أخرى
بعد ذلك السابق^(١٩) حملاً لتعديه على عتد أحرريته دون التحصيل ، يد لا عرض
فيه^(٢٠) ، بخلاف^(٢١) من غير ضرورة لدونه^(٢٢) وإن كان حرراً مثليها فبها يضمن

(١) قوله (إن نقلها بطن الملك) أي : بطن أنه ملكه ، كردي

(٢) وصبر (بطنه) يرجع إلى الملك ، كردي .

(٣) أي الحرر (ش : ١١١/٧) .

(٤) قوله (لا سمر بينهما) أي : لم تكن بينهما ما يسمى به ولا خوف به ولا في قربه
لأخرى ، كردي .

(٥) راجع : الموهل المباح في خلاف ، الأشباح ، مائة (١١٥٠)

(٦) أي : الضمان وعلمه المازاني . (ش : ١١٢/٧) .

(٧) قوله : (مستحالة) أي : للمالك ، كردي .

(٨) ولم ينفه عن النقل ، كردي ، والكردي ما يضمن لكاف ،

(٩) أي : لا سمر بينهما ولا خوف ، (ش : ١١٢/٧)

(١٠) أي : التحصيل ، (ش : ١١٢/٧)

(١١) والضمير في (بخلافه) يرجع إلى (نقلها) كردي

(١٢) قوله (لدونه) معلق بضمير (بخلافه) ، وقد تقدم ما فيه (ش : ١١٢/٧)

ومنها ألا تنفع مثلعتها .

وکذا بأحد الأولين^(۱) إن هكت سب النفل ، كأن انهزم عليها المنقون إليه
وکذا إن شرفت^(۲) أو عصت به على الأوجه الذي اقتضاه كلام الشيخين^(۳)
وحرم به غيرهما ، خلافاً لمن اعتمد أنهما كالعموت ، أحداً من كلام العراقي ،
ودلت ، لأن السب حصل به سبب المحاكمة^(۴) من غير عذر
وإنما مع لهي ، أو كونه المحرم مستحقاً للمالک . فضمن بالنفل لعبير ضرورة
حتى بالأحرر ، سعدته ، بخلافه لضرورة نحو عري أو أحد إصر ، فإنه يثبت ،
ويضمن بتركه ، وبمعنى مثل الحرر لأول إن وُحد
نعم ، إن ساء عنه ولو مع الخوف فلا وحب ولا ضمان بتركه ولا بفعله
ولا اثر لهي نحو وي

ويضاف بوضع بكتاب ضرورة الحاملة له على النفل

(ومنها ألا بدفع مثلتها) التي نمك من دفعها على العدة ، لأنه من أصول
حفظها ، فعلم أنه لو وقع بحرقه حرق فتادز لنقل أمنعه فاخترفت
الوديعة . لم يصمتها مطلقاً^(۵) .

ووجهه من الردعة بأنه مأمور بالاسدء نفسه ، ونظر الأذرع فيهما لو أمكنه
إحراج الكل^(۶) دفعة ، أي : من غير مشقة لا يمتثل لمثله عدة ، كما هو ظاهر ،

(۱) وقوله (بأحد الأولين) أراد بهما مثله ، والمعنى منه كردي

(۲) وقوله (وكذا شرفت) الخ هذا نصاً على الأولين كردي

(۳) الشرح الكبير (۳۱۰ / ۷) ، روضة الطالبين (۳۰۹ / ۵)

(۴) قوله (سب المحاكمة) أي بالنفل إلى غير ما عتبه المالک كردي

(۵) قوله (نعم أعلن به قوله) على العادة (ش ۱۱۲ / ۷) كذا في (شر) ولعل فيه

قلب المكان والأصل . (لعله من) هاشم (ك)

(۶) قوله (سم بصمها نصف أي) سوء سم بعينه إحراج الكل دفعة أو أمكنه ولم يفعله ، وسوء
كانت الوديعة فوق أمته ونحوها عنها أم لا . كردي .

(۷) أي كل لأمنعه والوديعة ، ويسمي (أو بعضها) أي لوديعة (ش ۱۱۲ / ۷ - ۱۱۳)

فلو أودعه دانه فترك عليها . صمن .

أو كدث فوق فتحاها وأخرج^(١) ما له الذي تحتها
والصمن في الأولى متحة^(٢) ، وفي الثانية^(٣) محضل إن تفت صمن
شحيه

ثم رأيت الأدرعي في موضع آخر رشح ما رجحته فهما^(٤)
ولو تعددت الودائع لم يضمن ما أخره^(٥) منهم ما سم يكتن الذي أخره
تكتن - أي - نهل - عادة الاسداء به ، أو حمله مع ما أخذه منها^(٦)
(فهو أودعه دانه فترك عليها) بسكوب اللام ، أو سقها مدة يقوت^(٧) مثلها
فيها جوعاً أو عطشاً ولم ينهه (صمن) لها ؛ أي . صدرت مصمومة عليه . وإن
لم تفت ، تسبه إلى نلقها حتى لو تفت بسبب آخر عزم قصها
وموتها قبل تلك المدة لا شيء فيه ما سم يكتن بها جوعاً أو عطشاً - أي -
ويغلقه ، وحيث يضمن الكثر على المعتمد ، وإنما لم تأت بها نظير لتتصل
الأي في التجويع أول (الجراح)^(٨) لأنه ثم متعذ من أول الأمر بالحسب وجمع .
بحلافه ها .

فرع . قال الأدرعي عن بعض الأصحاب لو رأى أمين كوديع وراعي مأكولاً

- (١) وفي بعض النسخ : (فأخرج) .
- (٢) هي بونه (فسالواكم) إلح (ع ش ١٢١/٦) وقال الشروني (١١٣/٧)
(هدا من عند الشارع ، وليس من كلام الأدرعي) .
- (٣) هي بوله : (أو كدث فوق . .) إلح ، (ع ش ١٢١/٦)
- (٤) قوله (ما رجحته فهما) وهو بونه (لم يضمنها مطلقاً) كردي
- (٥) أي ما أخره حيث سم يبدى به ، لا أنه يحاه من موضعه وأخذ ما وراءه (ع ش
١٢١/٦)
- (٦) أي . الودائع . (ش : ١١٣/٧) .
- (٧) قوله : (مدة يقوت) ينبغي : أو يتعب (سم ١١٣/٧)
- (٨) في (١٩٦/٨)

تحت يده ووقع في مهلكة فدمته خاز ، وإن تركه حتى مات لم يضمه ، ثم قال وفي عدم الصواب إذا تمكنك ذلك فلا كلفة نظراً

و ششهادة عبده للصمان بقول « الأنوار » ، وتبعه لعربي لو أودعه ثراً - أي مثلاً - فوقع فيه لسوسن لرمه الدفع عنه ، فإن تعذر ناعه بديل الحاكم ، فإن لم يحذه تولى سعه وشهد^(١)

والذي يتجده أنه إن كان ثم من شهادته على سبب الدبح فتركه . ضمن ، ولا^(٢) ولا^(٣) . بعده : لأن الظاهر^(٤) أن قوله دسحها لذلك لا يقل ، ثم رأيت مصرحاً به فيما يأتي^(٥)

ويُفرق به^(٦) وبين قول قوله في نحو نسب الدفع نحو الدود ، فإن الظاهر قوله

ثم أتيت ما يأتي^(٧) في مسألة الحكم وهو صريح فيه^(٨) بأن ماها فيه إدهات عيها مقصوده ساكنه ، وحسب له أكثر

ويؤخذ ذلك^(٩) ما مر في بعض الوصفي لبعض حشنة ظالم^(١٠)

ويظهر أيضاً : أنه لا يقل قوله بعد دسحها ثم أخذ شهوداً على سبه^(١١) .

(١) الأنوار لأعمال الأبرار (٤٦/٢)

(٢) جمع : لمهل الصباح في خلاف لأصح : (١١٥١)

(٣) قوله (لأن بعده) : إلح بمصر ليعبر (ش ١١٣/٧)

(٤) أي في شرح (أما) : يصحها (ش ١١٣/٧)

(٥) أي : قوله (دسحها لذلك) حيث لا يقل - (ش ١١٣/٧) .

(٦) أي في شرح (ومنها) أن يستع بها (ش ١١٤/٧)

(٧) قوله (هو) أي ما يأتي في الحكم (صرح به) أي في قول قوله في نحو نسب الدفع نحو الدود - (ش ١١٤/٧)

(٨) أي : الفرق (ش ١١٤/٧)

(٩) قوله (ما مر) أي : في الكتاب ، كروي .

(١٠) رجع : لمهل الصباح في خلاف ، لأصح : مسألة (١١٥٢) وراجع « الشرواني » -

فَإِنْ نَهَاهُ عَنْهُ فَلَا فِي الْأَصَحِّ

فَإِنْ أَعْطَاهُ الْمَالُكَ عِلْمًا عِلْفُهَا مِنْهُ ، وَلَا . فَيُرَاجَعُهُ أَوْ وَكَيْلُهُ ، فَإِنْ
فُقِدَا فَالْحَاكِمُ .

وكذا بعد البيع لحق الواس ، احتياطاً لإتلاف مال الغير

نعم ؛ إِنْ قَامَتْ حُرْمَةٌ طَاهِرَةٌ عَلَى مَا قَامَتْ . اخْتَلَفَ تَصَدِيقُهُ

(فَإِنْ نَهَاهُ) الْمَالِكُ (عَنْهُ) أَيِ عِلْفُهَا (فَلَا) صَحَابٌ عَلَيْهِ (فِي
الْأَصَحِّ) وَإِنْ أَتَمَّ ؛ كَمَا لَوْ أَدْرَكَ لَهُ فِي الْإِتْلَافِ ، وَلَا أَثَرٌ لِهِيَ بِحَقِّ وَلِيِّ ، قَالَ
الْأَذْرَعِيُّ : إِنْ غَنِمَ الْوَدْعُ الْحَالُ وَيَبْحَثُ عَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَ الْحَاكِمَ ؛ بِيُخْرِصَ مَالَكُهَا إِنْ
حَاضَرَ ، أَوْ لِمَا دُرِيَ لَهُ فِي الْإِتْلَاقِ ؛ لِيُرَاجَعَ عَلَيْهِ إِنْ غَابَ

وَلَوْ نَهَاهُ عَنْ عِلْفِهَا لِحَقِّ تَحْمِيلِهِ^(١) امثل وجوباً ، فَإِنْ عِلْفُهَا مَعَ بَقَاءِ بَعْلَتِهِ
صَحَّ ؛ أَيِ . إِنْ عَلِمَ بِهَا^(٢) ؛ كَمَا يُبْحَثُ
وَمَرَّ الْفَرْقُ بَيْنَ مَا هَا وَظَنَّ كَوْنَهُ آمِنًا^(٣) .

(فَإِنْ أَعْطَاهُ الْمَالِكُ عِلْمًا) مَتَّحِ الْإِلَامَ (عِلْفُهَا مِنْهُ ، وَإِلَّا) بِأَنْ يَمُتْ نَفْسَهُ
شَيْئًا (. . . فَيُرَاجَعُهُ ، أَوْ وَكَيْلُهُ) لِيُرَدِّدَهَا^(٤) ، أَوْ يُنْفِقَهَا وَإِذَا أَعْطَاهُ عِلْفًا
يَخْتَصُّ لِنَفْسِهِ ، يَلِ لَهُ الْعَمَلُ فِيهِ بِالْعَادَةِ

(فَإِنْ فُقِدَا . . فَالْحَاكِمُ) يُرَاجَعُهُ لِيُؤَخِّرَهَا وَيُنْفِقَهَا مِنْ أَحْرَنِهَا ، فَإِنْ عَجَزَ
اقْتَرَصَ عَلَى الْمَالِكِ حَيْثُ لَا مَالٌ لَهُ حَاضِرٌ ، أَوْ بَاعَ بَعْضَهَا أَوْ كُلَّهَا بِالمَصْلَحَةِ

- (١١٤ / ٧) ، وَهُوَ الْهَابَةُ (١٢٢ / ٦)

(١) التَّحْمِيلُ : إِذَا يَصِيبُ الْإِنْسَانَ مِنْ أَكْلِ الطَّعَامِ الْوَحْمُ أَوْ مِنْ امْتِلَاءِ الْبَعْلَةِ . سَمِعْتُمُ الْوَسِيطَ

(١٠١٩) : قَوْلُ الْمَسِّ (فِي الْأَصَحِّ) كَذَا ، وَفِي بَعْضِ السُّوَرِ الْآخَرِ (عَلَى الصَّحِيحِ)

(٢) رَاجِعٌ : الْمَهْلُ الْمَصَابِغُ فِي حِفْظِ الْأَشْيَاءِ . مَأْلَهُ (١١٥٣)

(٣) قَوْلُهُ (وَمَرَّ) أَيِ : فِي شَرْحِ قَوْلِهِ (أَوْ آمِنٌ) (الْفَرْقُ بَيْنَ) (أَمَّا وَهُوَ أَنَّ لِحَقِّهِ يُوَثِّرُ
هَذَا ، بِعِلَاقَةِ فِيمَا مَرَّ - كَرْدِي

(٤) قَوْلُهُ (يُرَدِّدُهَا) الْأَنْصَبُ (يُرَدِّدُهَا) (مِصْرِي ٧٤ / ٣)

والذي يُنقعه على حائط هو الذي يحفظها من انتعيب ، لا الذي يُسحبها
 ولو كانت سمعة عند الإبداع فالذي يتجعه من وجهه فيه : أنه بحث عنها
 لم يحفظ بقصتها عن عيب نقص قبيلها
 ولو قعد الحاكم أنفق نفسه ، ثم إن أراد الرجوع . أشهد على ذلك إن
 أمكن . ولأ . . . توى الرجوع^(١) ، وحشد يزجج على ما حرم به شارح
 وثابه ما في (المساقاة) أنه عند عدم الشهود لا يزجج مطلقاً^(٢) ، لأن
 قصده ، در ، ، على لأن يمكن الفرق بأن الوديع محسن فاسب التوسيع^(٣) عليه
 يرجوعه بمجرد قصد الرجوع عند تعذرهم .
 ثم رأيت الأدريعي بحث في إتيان الأم عند فقده الفاسي ما يوافق الأول^(٤) ،
 وأمر كشي وغيره ما هو هو^(٥) .
 وعن أبي سحاق أنه يجوز به^(٦) نحو سبع^(٧) أو الإبحار أو الافتراض
 كالحاكم^(٨) ، وسعي برحيته عند تعدد الإتيان عليها مطلقاً^(٩) إلا بذلك .
 ويؤيده^(١٠) : ما تقرّر عن الأنوار^(١١) . هذا كله في معلوقه .

(١) راجع : صهر صبح في حلال الأشباح ، مسأله (١١٥٤)

(٢) أي : توى الرجوع أولاً . (ش : ١١٤ / ٧) .

(٣) وفي (م) (و) (ت) (و) (خ) (و) (ع) . (التوسيع)

(٤) أي : من الأئمة ، به الرجوع عند عدم الشهود . (ش : ١١٤ / ٧)

(٥) أي : عدم الرجوع عند عدم شهود مطلقاً . (ش : ١١٤ / ٧)

(٦) أي : يفودع عند صدق من مر : من الثالث ووكنه فالحاكم . (ش : ١١٤ / ٧)

(٧) لعله أدخل بالحو الجماله . (ش : ١١٤ / ٧) .

(٨) قوله : (كالحاكم) أي : بالمصلحة . (ش : ١١٤ / ٧)

(٩) قوله (مضمناً) عنه أدخل به الإتيان سبع ، صير جمع . (ش : ١١٤ / ٧)

(١٠) أي : قول أبي إسحاق . (ش : ١١٤ / ٧)

(١١) أي : في الفرع المارناً . (ش : ١١٤ / ٧) .

أما الراعية فبحث لردكشي وحبوب سرسجها مع ثقة ، فب ترك دلب وأنقو عليها لم يزحف انتهى

وإنما يتجه^(١) إن كان الرمن مأً وزجد ثقة مترعاً ، أو بأجرة مثله ولم نرد على قيمة العلف ، وحيث^(٢) يأبي فيها^(٣) ما تقرّر في العلف

فإن هذه^(٤) وتعدّرت مراحعة المالك ساوب المعنوفة فيما مر فيها^(٥) ، كما هو ظاهر .

ولو أغيد رعن بلا راغ مع عبه سلامتها فهل له ذلك^(٦) ؛ لأن اللارم له مراعاة العاده ؛ كما يُعلم مقام مرّ وأبي^(٧) ، أو لا بد من لأمين^(٨) مصلحاً^(٩) ، احتياطاً بحق عمر^(١٠) كلّ محتمل

وخرّج به (الذابة) : نحو الخيل إذا لم يأمره سفي فركه ومات فله لا يصح^(١١) ، بحلافها ؛ لحرمة الروح

وقصة قولهم (لم يأمره سفيه) أنه لو أمره به فركه صحت

ويؤخّره . بأنه التزم الحفظ بعد السقي فركه فعله ، لكن لا محذوراً ففعل فيه

(١) أي ما بحثه لردكشي (ش ١١٤/٧)

(٢) قوله (وحيث) أي حين الرماده كردي

(٣) قوله (فيها) أي في ملك الرماده م مع كردي

(٤) أي لغة هاشم (د)

(٥) أي من أنه يراجع حاكم ؛ نوحها وبسفي من آخرها إبح (مر ١١٥/٧)

(٦) أي : التريح . (ش ١١٥/٧) .

(٧) قوله (مما مر) أي في شرح (ومها أن لا يدفع صفتها) قوله (وبأبي) أي

في شرح (وبنوعتها مع من سفيها له يصح في الأصح) (ش ١١٥/٧)

(٨) أي : من الراعي الأمين . (ش ١١٥/٧) .

(٩) أي اعتد رعيها بلا راغ أولاً . (ش ١١٥/٧)

(١٠) راجع : السهل لصاح في اختلاف الأصاح : ماله (١١٥٥)

وَلَوْ بَعَثَهَا مَعَ مَنْ نَسَقِيهَا . لَمْ يَضْمَنْ فِي الْأَصَحِّ
وَعَلَى الْمَوْذِعِ تَغْرِيسُ ثِيَابِ الصُّوفِ لِلرِّيحِ ، كَيْلَا يُفْسِدَهَا الدُّودُ ، وَكَذَا لُنْسُهَا
عِنْدَ حَاجَتِهَا

مَا مَرَّ فِي الْإِنْفَاقِ^(١)

فَإِنْ قُلْتُ طَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنْ نَسْقِي مِنْ غَيْرِ أَمْرٍ لَا يَلْزِمُ الْوَدِيعَ ، فَيُبْدِي
مَا بَأْتِي فِي حَوْفِ لَيْسَ مِنْ بَرٍّ وَهِيَ وَالصَّمَامُ شَرِكَةٌ^(٢) فَمَا الْمَرْقُ ؟ قُلْتُ يُفَرَّقُ
بِاعْتِدَادِ الْوَدِيعِ فَعَدَهُ ، بِسَهُولَتِهِ وَاعْدَمَ اخْتِلَافَ الْعَرَضِ بِهِ عَالَمًا ، بِاخْتِلَافِ السَّمِيِّ
لَعَرِهِ وَاخْتِلَافِ الْعَرَضِ بِهِ

(وَهُوَ بَعَثَ) فِي رَمْسِ الْأَمْسِ (مَعَ مَنْ يَسْقِيهَا) وَهُوَ ثَقَّةٌ ، أَوْ غَيْرُهُ
وَلَا حَصَّةٌ^(٣) ، كَمَا غَدِمَ مَقَامَرَةً^(٤) (لَمْ يَضْمَنْ) بِهَا^(٥) (فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ لَاقَ بِهِ
مَاشِرَتُهُ نَفْسَهُ ، لِأَنَّهُ بَعْدُهُ وَهُوَ اسْتِنَادُهُ لَا يُبْدِئُ

أَمَّا فِي رَمْسِ حَوْفٍ ، أَوْ مَعَ غَيْرِ ثَقَوٍ وَلَمْ يُلَاحِظْهُ فَيَضْمَنْ قِطْعًا

، وَعَنِ الْمَوْذِعِ يَفْتَحُ لِدَالِ (تَغْرِيسُ ثِيَابِ الصُّوفِ) وَنَحْوِهَا مِنْ شَعْرِ وَوَبَرٍ
وَعَرَمٍ (لِلرِّيحِ) وَإِنْ لَمْ يَأْمُرْهُ بِمَالِكٍ بِهِ فَيُخْرِجُهَا حَتَّى مِنْ صَنْدُوقٍ مَقْفَلٍ غَيْمٍ
بِهَا فِيهِ يَفْتَحُهَا ؛ لِنَشْرِهَا .

وَيُظْهِرُ أَنَّهُ إِنْ أَعْطَاهُ مَفَاحَهُ لَرَمَاهُ يَفْتَحُ ، وَالْأَجَازَ لَهُ ، ثُمَّ رَأَيْتُ
مَا بَأْتِي وَهُوَ صَرِيحٌ فِيهِ^(٦) (كَيْلَا يُفْسِدَهَا الدُّودُ ، وَكَذَا لُنْسُهَا عِنْدَ حَاجَتِهَا) إِلَيْهِ ،

(١) أي من أنه يرجع المالك أو كله ، فإنه بعد استحكام إلح (ش ١١٥/٧)

(٢) أي : أتعاض في قول المتن : (وكذا لنسها .) (إلح ، وشرحه .

(٣) أي ، العبر . (ش ١١٥/٧٠) .

(٤) أي في شرح (حارب الاستعانة بمن يحمله إلى الحرر) (ش ١١٥/٧)

(٥) وهي المطبوعات (ها) حسب من المتن .

(٦) كونه يريد بوله (أو لم يعطه مفاحه لم يصمها) فإنه يدل على عدم الوجوب ، بل مجرد

الجواز (سم ١١٥/٧)

ولو في حال يومٍ توفقت مدفعٌ عليه^(١) بأن تعيش طريقاً ؛ لدفع الدود بسبب عن ربيع
الآدمي بها

نعم ؛ إن لم يلقَ به لبثها . كسها عن يلقَ به بهذا المقصد قدر بحاجة مع
ملاحظته . كد أضيقه لأدري بحثاً . فيحتمل بعيداً وحبوب الملاحظة بعير
الثقوب ؛ نظير ما مر^(٢)

ويحتمل الفرق^(٣) بأن ما هـ سعدان فاختط له . وهو لأقرب . وإن برك
دلت^(٤) ضمن ما لم ينفه

وظاهر كلامهم أنه لا بد من بية نحو اللبس لأجل دلت . وإلا ضمن به
ويؤجّه في حال الإطلاق بأن الأصل الصدق حتى يؤحد صارف له

ويؤيد^(٥) قول الأدرعي السابق بهذا المقصد

ولو لم يندفع نحو الدود إلا للبس ينقص به فيمتد نقصاً وحشاً فهل نفعه
مع دلت ؛ كما هو مقتضى إطلاقهم ، أو يتعشّر بعف ؛ أحد مقام مر^(٦) عن
« الأنوار » ؟ كل محتمل .

وبوقيل : يتعشّر الأصلح . لم يتعد .

ولو خاف من نحو الشر ، أو اللبس ظالماً عليها ولم تنسز دفعها لنحو
مناكها . تعشّر لبع فيما نظهر

(١) قوله (يوم توفقت) إلحقت سي لحال يوم ، وقوله : (عليه) أي . اللبس في حال
اليوم (ش : ١١٥/٧)

(٢) أي في شرح (حارب الاسعدية بن محمد بن حمير) (ش : ١١٦/٧) وفي
المطبوعة المصرية والمكية : (نظير ما مر أنه بهاء) .

(٣) أي : بين ما هـ وما مر (ش : ١١٦/٧) .

(٤) أي ما ذكر ؛ من التعريض واللبس (ش : ١١٦/٧)

(٥) أي : ظهر كلامهم . (ش : ١١٦/٧)

(٦) أي : في الموضع . (ش : ١١٦/٧)

ومنها أن يعدل عن الحفظ المأمور ، وبسبب العدول ، فيضمن ،
 فهو قال لا يرد على الصدوق ، فرقد وانكسر ثقله وتلف ما فيه صم ،
 وإن تلف غيره فلا على الصحيح ،

وأفهم قوله (كيلا) إلى آخره . وحوت ركوب دأية ، أو تسييرها ،
 حوى عليها من لزمه

ولو تركها لكرهها نحو صدوق ولم نعلم بها ، أو لم يُعطه مصاحه لم
 يضمنها

و هو ترك الوديع شيئا من لزمه ، لجهله بوجوبه عليه ، وعُدز ؛ لنحو بعده عن
 العلماء . فمى بضميه وقعة ، لكنه^(١) مقتضى إطلاقهم

ولو قيل إن عدم المالك حاله ولم تُنته فهو المقصّر ، وإلا فالمقصّر
 وديع - بعد

(وصفه) يعدل عن الحفظ المأمور) به من المودع (وتلفت بسبب
 العدول) المقصّر هو به (فيضمن) لحصول التلف من جهة مخالفته
 ونقصه

(فهو قال لا يرد على الصدوق)^(٢) بضم أوله وفد تُفتح (فرقد وانكسر ثقله
 وتلف ما فيه صم) بذلك (وإن تلف غيره) أي العدول ، أو التلف ؛ كأن
 سُرق وهو في سب محراب من أي حاسب كان ، أو بصحراء من رأس الصدوق (فلا
 يضمن) على الصحيح (لأنه راد حيرا ولم تأت استئ من عدل إليه

ونحو الرمود وعقل القفس ريادة في الحفظ ؛ فلا يطرّ تنوهم كونه إعراء
 بمسارق عليها ،

أما إن سُرق من حاسب صدوق من نحو صحراء فيضمن ، لكن إن سُرق من

(١) في التضمين - (ش : ١١٦/٧)

(٢) الذي فيه الوديعه ، كردي والكردي هنا بضم الكاف

وكذا لو قال لا تقفل عليه ففعل فافعلها

ونو قال : اربط الدراهم في كُمك ، فأمسكها في يده ففعلت ، فاعذفت
أنه إن صاعث يوم وشتان صبيح ، أو بأحد عاصب فلا ،

جانب كان يرفد فيه عادة لو لم يرفد فوقه ، لأنه بالرفاد فوقه أخلى حبه ففعلت
اسلف لفعله ، بخلاف ما لو شرب من غير مرقده^(١) ، أو في بيت محبر ، أو لا مع
بهي وإن شرب من محل مرقده ، لأنه راد احتياطاً ولم يخلط السلف بفعله
وتضمن أيضاً لو أمره بالرفاد أمافه فرفد فوقه فشرق من أمافه^(٢)

(وكذا لو قال لا تقفل عليه) فأقفل ، أو (قملين) بضم القاف (فأفعلها)
فلا ضمان لها مرة^(٣) .

(ولو قال اربط) فكبر الماء أشهر من صممه (الدراهم في كُمك ، فامسكها
في يده ففعلت فاعذهب أنه) أي الشأن (إن صاعث يوم وسبب) أو أو
فه بمعنى أو (صم) للحصول السلف من حبة المحالفة : إذ يورطت . لم
نصيح بأحد دينك (أو) بلفظ (بأحد عاصب فلا) ضمان : لأن اليد أوسع له من
الربط .

نعم : إن نهه عن أخذها بيده صم مطلقاً

وقضية العتق أنه إذا افشل الربط لا يضمن مطلقاً ، وفيه تفصيل هو أنه
إن جعل المحيط من خارج الكم صم إن أخذها لطرز^(٤) ، لأنه أغراه عيها
بإظهارها له ، وإن استرسلت^(٥) فلا إن أحكم الربط ، وإن خعه داخله

(١) قوله (من غير مرقده) أي : لم يكن الذي يرفد فيه عذقة كردي

(٢) أي : بصحراء : أخذاً مما مر فيما يظهر . (مصري : ٧٥/٣)

(٣) أي : وفقاً في شرح : (على الصحيح) . (ش : ١١٧/٧)

(٤) أي : المصنع كردي ، والكردية هـ بضم الكاف وهو في المصباح سيرا (ص : ٣٧٠)

(٥) (الطرز) وهو الذي يقطع العصب ، ويأخذها على عمدة من أمها .

(٥) قوله (أو استرسل) أي : سقط كردي وهي (د) (أو سرسل)

وَوُجَعَهَا فِي حَيْثُ تَدْلَأُ عَنِ الرِّبْطِ فِي الْكُمِّ لَمْ يَصْمَنْ ،

انعكس المحكم^(١) ، ولا يُشْكِلُ بَأَنَّ لِعَامُورَ هَ مَطْلُوقُ الرِّبْطِ

فَإِذَا أَتَى هَ . لَمْ يُنْظَرْ لِحَدِيدِ الْبَيْتِ ؛ كَمَا لَوْ قَالَ : اخْطَطُّهُ فِي الْبَيْتِ ،
فَوَضَعَهُ بِرَأْيِهِ وَتَهَنَّنَتْ وَبَوَكَى^(٢) بِعَبْرِهَا سَلِيمٌ ؛ لِأَنَّ الرِّبْطَ مِنْ فَعْلِهِ ، وَهُوَ
حَرَزٌ مِنْ وَجْهِ دُونَ وَجْهِ .

وَقَوْلُهُ (رِبْطٌ) مَطْلُوقٌ لَا شَمُولَ لَهُ ، فَإِذَا خَاءُ التَّلَفُّ مَقَامُ اثَرِهِ صَمْنٌ ،
وَلَا كَذَلِكَ زَوَايَا الْبَيْتِ

وَلَا أَنَّ رِبْطَ الْمَعْرُوفِ دَخَلَ فِي تَحْصِيصِهِ بِالْمُحْكَمِ وَإِنْ شَجِلَ لَمَطُهُ غَيْرُهُ ،
وَلَا كَذَلِكَ الْبَيْتُ ؛ بَلْ لَا دَخَلَ الْمَعْرُوفُ فِي تَحْصِيصِ بَعْضِ زَوَايَا وَإِنْ فُرِصَ
اِخْتِلَافُهَا بَيْنَ قُرْبَى مِنَ الشَّارِعِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ .

(وَبِوَجَعِهَا) وَفَدَقَ هَ رِبْطُهَا فِي كُمِّهِ (فِي حَيْثُ) وَهُوَ الْمَعْرُوفُ^(٣) ،
أَوْ سَدَى بِإِرَاءِ بَعْضٍ تَدْلَأُ عَنِ الرِّبْطِ فِي الْكُمِّ (فَضَاعَتْ مِنْ عِبَرِ ثَقْبٍ فِيهِ ؛ لِمَا
يَأْتِي^(٤)) لَمْ يَصْمَنْ) لِأَنَّهُ أَحْرَزُ مَا لَمْ يَكُنْ وَاسِعًا عِزَّ مَرُورٍ

تَبِيهِ صَرِيحٌ كَلَامُهُمْ أَنَّ الْوَاسِعَ عِزَّ الْمَرُورِ لَا يُكْتَفَى بِهِ وَإِنْ شِيرَ ثَوْبٍ
فَوْقَهُ ، وَإِنْ الصَّبَقُ أَوْ الْمَرُورُ يَكْتَفَى وَإِنْ لَمْ يَنْشُرْ ، وَلِلنَّظَرِ فِيهِمَا مَجَالٌ ؛ لِأَنَّ سَتَرَ
الْأَوَّلِ^(٥) يَمْنَعُ الْآخِدَ مِنْهُ عَيْنٌ ، لَكِنَّهُ لَا يَمْنَعُ السَّقُوطَ مِنْهُ بَنُومٌ ، أَوْ نَحْوَهُ ،
وَيُظْهِرُ ثَابِتِي^(٦) مُغِيرَ لِنَصَرَارِ عَلَيْهِ وَإِنْ مَنَعَ سَقُوطَهُ

(١) فَمِنْهَا دَسْرُ سَبَبِ الْإِثْرِ هَا لَا لِحُلَالٍ ، لَا إِنْ أَحَدَهَا انْطَاعَ ؛ لَعَلَّامُ تَبِيهِ مَعْنَى الْمَحْتَاجِ
(١٣٦/٤)

(٢) قَوْلُهُ (وَلَوْ كَانَ . . .) الْوَاوُ حَالِيَةٌ ، (ش : ١١٧/٧) .

(٣) أَيِ : مِمَّا يَجْعَلُ عَلَى الْفَحْطِ . (ع ش : ١٢٤/٦) .

(٤) أَيِ : مَوْجَعٌ (أَوْ جَعَلَهَا فِي حَيْثُ لَمْ يَصْمَنْ) (ش : ١١٧/٧)

(٥) أَيِ . الْوَاسِعُ الْعِزُّ الْمَرُورُ ، (ش : ١١٧/٧) .

(٦) أَيِ : الصَّبَقُ أَوْ الْمَرُورُ . (ش : ١١٧/٧) .

فَرَبَطَهَا فِي كُمِّهِ وَأَمْسَكَهَا بِيَدِهِ أَوْ جَمَعَهَا فِي حَبْتِهِ لَمْ يَضْمَنْ ،

وإن لم يَغْذِهَا إِلَيْهِ (فَرَبَطَهَا فِي كُمِّهِ وَأَمْسَكَهَا) مثلاً (سَدَهُ) أَوْ جَمَعَهَا فِي حَبْتِهِ (المذكور بشرطه^(١)) (لَمْ يَضْمَنْ)^(٢) لَأَنَّهُ خُتَّاطٌ فِي الْحِمَاطِ ، بِحِلَافِ مَا إِذَا كَانَ الْحَبِيطُ وَاسِعاً غَيْرَ مُرَرٍ ، أَوْ مُثْقَوياً وَإِنْ جَمَعَهُ ، كَمَا أَظْهَرَهُ الْمَأُورِدِيُّ^(٣) .

وَمَا صَحَّ : نَكَمِي : لَا يَضْمَنْ إِنْ خَذَتْ الثَّيْبَ بَعْدَ الْوَصْعِ ، وَهُوَ مَتَّجَةٌ إِنْ كَانَ حَدُوثُهُ لَا سَبَبَ الْوَصْعِ وَلَا سَبَبَ آخِرٍ يُطْنُ حَصُولُهُ عَادَةً وَبِحِلَافِ مَا إِذَا رَبَطَهَا فِيهِ وَلَمْ تُمْسِكْهَا بِيَدِهِ ، فَضْمَنْ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ الْمُتَرُ ، لَكِنْ لَيْدِي فِي : الرُّوصَةِ : كَمَا أَصْلَاهَا ، وَغَيْرُهُمَا أَنَّهُ يَبْأَثِي فِيهِ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ أَمَرَهُ بِرَبَطِهَا فِي كُمِّهِ^(٤) .

وبِحِلَافِ مَا تَوَصَّعَهَا فِي كُمِّهِ لَا رِبْطَ فَسَقَطَ فَإِنَّهُ يَضْمَنْ الْحَقِيقَةَ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَشْعُرُ بِهَا إِذَا سَقَطَتْ ، بِحِلَافِ الثَّمَلَةِ ، أَيِّ مِمَّا يُغْنَادُ وَصْعُ مِثْلِهِ فِي الْكُمِّ^(٥) .

وَأَنْ يَرَاغَبِي وَقَبَاسُ هَذَا طَرْدُهُ فِي مِثَالِ صُورِ الْأَسْرَسَانِ^(٦)

(١) قَوْلُهُ : (بِشَرْطِهِ) يَعْنِي حِمَا قَلْبِهِ . (ش : ١١٨ / ٧)

(٢) قَوْلُ بَصْرِ : (لَمْ يَضْمَنْ) ، وَإِنْ أَمْسَكَهَا بِيَدِهِ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ أَحْدَثَ عَاصِباً ، وَيَضْمَنْ إِنْ نَقَبَ بَعْدَهُ (وَنَوْمٌ) . يَهْنُ ، أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا مِنَ الْمَسْ ، وَقَدْ سَقَطَ مِنَ لِسَانِهِ إِنْ شَرَحَ عَنِهَا شَرْحَ : (لَا) . فَهُوَ فِي عِنْدِ مَوْلَى مَصْحُوحِهِ عَلَى أَصْلِ الْإِمَامِ الشَّوْزِيِّ مَحْطَةٌ ، وَعَنِهَا شَرْحُ لِمَحْفُوظِ لِمَحْفُوظٍ ، وَنَحْوُ فِي : (الْهَابَةِ) وَنَحْوُ مِثَالِهِ فِي : (لَعْنَتِي) وَلَمْ يَكُنْ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَلَى مَعْنَاهَا فِي لِسَانِهِ ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا مِنَ الشَّرْحِ وَاقِعٍ لِمِثَالِهَا (بَصْرِي ٧٦ / ٣) . فِي (ج) وَ (ع) وَهَذَا فِي (ب) قَوْلُهُ : (لَمْ يَضْمَنْ) ، وَإِنْ أَمْسَكَهَا بِيَدِهِ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ أَحْدَثَ عَاصِباً ، وَيَضْمَنْ إِنْ نَقَبَ بَعْدَهُ أَوْ نَوْمٌ) مِنَ الْمَسْ .

(٣) الْحَاوِي الْكَبِيرُ (٢٨٠ / ١٠) .

(٤) فِي (ص : ٢٢٧)

(٥) لَتَرْجِ الْكَبِيرُ (٣٠٩ / ٧) ، رَوْضَةُ الْعَالِيَيْنِ (٣٠٠ / ٥) .

(٦) لَتَرْجِ الْكَبِيرُ (٣٠٩ / ٧)

وَبِئْسَ مَا أَهْلُ الْبَيْتِ أَخْفَضُوا فِي الْبَيْتِ فَلَمَّا خَرَجُوا مِنْهُ ، وَبِئْسَ مَا أَهْلُ الْبَيْتِ
صَمْرٌ

ولو ربطها في النكة^(١) ، أو وضعها في كور^(٢) عمامته وشذها^(٣) ثم يضمن
ويظهر^(٤) أن محله^(٥) إن أُجِدَّتْ من غير طر^(٦) ، ولا^(٧) وقد ظهر حرفها
يسمي أن يضمن ؛ لأنه أعزاه عليها حيث^(٨) .

(وإن قال) له وقد أعطاه له في السوق مثلاً (أحفظها في البيت) فقل
(فليخص إليه) بدلاً (ويحررها فيه) عطف واصله

(فإن أحر) شئت من ذلك (بلا عذر) . صار صامناً بها ، فإذا تمت ولو في
البيت (صم) لتعريضه وإن كانت حسنة ، أو كان^(٩) في سوقه وحاربه وهو
حررٌ مثلها ولو لم تجر^(١٠) عذبه بالعمام من إلا عشاء على المقوب^(١١) ؛ كما يته
الأدري^(١٢) وإذا نه عني من قنن بشيء من ذلك^(١٣)

ويؤخذ منه^(١٤) أن العذر هنا ليس هو الابی في الأخير بعد لطلب ، لأن هذا

- (١) النكة : رباط السراويل . المعجم الوسيط (ص : ٨٦)
- (٢) الكور : لوث العمامة ودونها (انعموس محط) (١٩٢ - ١٩٣) وقال في : سببه
في عريب الحديث : لأن (ص : ٨٣٢) حديث بعضهم : فحلبت من عمامتي نوذاً أو
لوثين ، أي : لقة أو لفتين .
- (٣) أي : عدم الضمان في مسئلتها النكة وكور العمامة . (ش : ١١٨ / ٧) .
- (٤) قوله : (من غير طر) أي : غير قطع للثوب . كردي .
- (٥) قوله (ولا) أي : وإن أجدب ، طر بأن كان له من خارج الكم ، فإن أجدب بصره ،
أي : انقطع صممه ، لأن فيه ظهرها وبسه الطر ، أعزاه عنها ؛ سهو به فطمه ، في
حده عليه حيث^(٨) . كردي .
- (٦) أي : البوديع ، (ش : ١١٨ / ٧) .
- (٧) وفي المطبوعة : لمكية : (ولم يجز)
- (٨) وفي بعض النسخ : (المنقول المعتمد)
- (٩) قوله : (من ذلك) الأولى : من ضد ذلك . (ش : ١١٩ / ٧) .
- (١٠) أي : صمته الأدري^(١٢) (ش : ١١٩ / ٧) .

ومنها أن يصنعها ، بأن

أصوب ، فليكن المراد بالعدر فيه الضروري ، أو القرب منه

ولو قال له وقد أعطتها له في البيت . اختطها في البيت ، فخرج بها أو لم يخرج ورثها في نحو كنه مع إمكأ حفظها في نحو صدوق . ضمن ، بحلاب ما إذا لم يجد متحه مثلاً ، لا إن شذها^(١) مما يلي أصلاعه ؛ أي ولم يكن استل في رسم الحروح ؛ بسبب المحالمة ؛ كما نعت الأذرعى ، لأن هذا أحرر من لب ، فإن لم يكن له شذاً خار له أن يخرج بها مبروطة ؛ كما أشعر به كلامهم

وهو ابرعى ، ثم بحث فيه بأنه ينبغي أن يؤخج فيه لعادة^(٢) وهو متجه وإن دعه لادعي ؛ بأن قضية كلام الماوردي المؤيد بنص الأم أن المحل متى كان حرزاً لها فخرج بها منه . . ضمنها .

ولو تأم ومعه الوديعه فصاعث ؛ فإن كانت محصورة من يخطها أو في محل حرز لها . . لم يضمن ، وإلا . . ضمن ؛ كما دل عليه كلامهم ، ثم رأيت التصريح به الآتي^(٣) .

(ومنها^(٤) : أن يصنعها) ولو لحو سياج (بأن) تقع في كلامه كبيره بمعنى (كان) كثير ؛ كما في هذا الباب ؛ إذ أنواع الصباغ كثيرة ؛ منها . أن تقع دانه في مهنكة وهي مع راع أو ودع فيترك تحليصها الذي ليس عليه فيه كبير كفه ، أو دنحها بعد تعذر تحليصها فتؤت ، فيضمتها على ما مر^(٥)

(١) قوله (لا إن شذها) نح عطف على (لو لم يخرج) إلح (ش : ١١٩/٧)

عله (أو لم يخرج) ، هامش (ك)

(٢) الشرح الكبير (٣١٠/٧)

(٣) أي : أنص (ش : ١١٩/٧)

(٤) أي : عوارض الصباغ . (ش : ١١٩/٧)

(٥) أي في شرح (وهو أودعه دانه فترك علفها صم) (ش : ١١٩/٧)

بضعها في غير حرز مثلها ،

ولا يُصدّق في دبحها بذلك إلا بينة ، كما في دعوه خوف الحاء إلى بدع

غيره

ومها أن نام عنها إلا إن كانت^(١) برجله ورفقه^(٢) حوله ، أي

متيقظين ، كما هو ظاهر ، إلا لا تفصيل بانوم حسد

(بضعها في غير حرز مثلها)^(٣) بغير إذن مالكها وب قصد إحصاءها ، كما لو

مخّم عليه قطاع فألقاها بمصيبة^(٤) ، أو غيرها إحصاء بها فصاعث ، والبطر

فيه غير صحيح

وتبحث أنه لو خاء من يخاف منه على نفسه أو ماله فهرب وتركها ، أي

وسم يُمكنه أحدها وهي في حرز مثلها . لم نصنعها ، إلا لا تفصيل

تتبعه حياض الحرزها ، كما قصّوه^(٥) في (السرقه) بالنسبة لأنواع المال

والفحائل ، ذكره في « الأنوار »^(٦) ، قال غيره وهو مقتضى كلامهم

وفرّع بعضهم عليه^(٧) أن الدار المعقّفة ليلاً ولا نام فيها غير حرزها أنصاً

(١) أي أو كان في محل حرزها ، كما مر أعلاه (ش : ١١٩/٧)

(٢) قوله (ورفقه) - إلح جملة حاله (ش : ١١٩/٧)

(٣) قوله (وأن يضعها) وفيه مدح سعة بعض بفصلا ما يصح قوله (وأن) بب

موجوده في أصل الشارح ، والظاهر أنها سقطت من نصه انتهى أقول الصواب عدم

وجودها ، كما في أصل الشارح وبعض لسع لعداونه حالاً ، وقوله (ويصاهر أي)

إصح مشؤوه بوجه العطف على قول الشارح (أن يسم) صح ، وهو ظاهر الخطأ ، ولا

بني (بأن) في المس لا مدحور (ش : ١١٩/٧) في (ح) والمطووعات (وأن

يضعها ... إلح) -

(٤) بمعنى الصاع . ويحور عنها كسر صاد ومكون الاء مثل معته ، ويحور مكون الصاد وفتح

الاء وزن ملعة ، والمراد بها بعبارة المقطعة لمصباح لمير (ص : ٣٦٦)

(٥) قوله (كما قصّوه) إلح خبر (ضابط) إلح (ش : ١٢٠/٧)

(٦) الأنوار لأعمال الأبرار (٥٠٧/٢) .

(٧) أي : الضابط المذكور - (ش : ١٢٠/٧)

أَوْ يَذُلُّ عَنْهَا سَارِقًا أَوْ مِنْ يُصَادِرُ الْعَائِلَتِ

وَرَنَ كَانَتْ سَلِيدًا مِ، وَتَه لَوْ قَان : أَي لَمَعَ مَعَهُ فِي الدَّارِ : كَمَا عَلِمَ مِنْهُ مَرَّ أَوَّلَ
الْبَابِ (١) اخْفِطْ دَارِي ، فَأَحْبَابٌ (٢) فَدَهَبَ لِمَالَتِ وَبَنِيهَا مَعْتَوِخٌ ثُمَّ : الْآخِرُ
صَمَمَ ، بِحِلَافِ الْمَعْنَى عَلَى انْتِصَالِ الْإِمَامِي ثُمَّ (٣)

وَقَدْ يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ : حَرَمٌ بَعْضُهُم بَأَنَّهُ لَوْ سَرَقَ الْوَدِيعَةَ مِنَ الْحَرَمِ مِنَ
تَسَاكُنِهِ فِيهِ : فَإِنْ أَتَاهَا قَبْلَ ذَلِكَ . . صَمَمَ ، وَإِلَّا فَلَا أَنْهَى
وَقَصِيئَةُ قَوْلِهِمْ ثُمَّ نَسِ مَحْرُورًا بِلَا مَصِيفٍ وَالسَّاكِنِ أَنَّهُ يَضْمَنُ هَذَا
مُطْلَقًا (٤) ، وَهُوَ الْأَوْجَهُ .

وَلَوْ دَهَبَ بِهَا فَرٌّ مِنْ حَرَمٍ فِي حَدَرٍ . لَمْ يَجْزَ لِعَالِيكُهَا حِفْظُهُ مَجْبَأً : لِأَنَّ
عَالِيكُهَا سَمِ يَتَعَدَّى ، بِحِلَافِ مَا بَدَأَ تَعْدَى : بِظَرْفٍ وَأَلُوهُ فِي دِيَارٍ وَقَعَ بِمَحْصَرَةٍ ، أَوْ
فَصِيلٍ سَبَبٍ وَمِ يُمْكِنُ حَرْخُهُ إِلَّا نَكْرَهَا أَوْ خَدَعَهُ نَكْرٌ وَيُهْدَمُ بِالْأَرِشِ إِنْ لَمْ
يَعُدَّ مَالَتِ اطْرُفَ ، وَإِلَّا فَلَا شَرَّ

(أَوْ يَذُلُّ عَلَيْهَا) مَعَ بَعْضِ مُحِبِّ (سَارِقًا ، أَوْ سَحْرًا) (أَوْ مِنْ يُصَادِرُ الْعَائِلَتِ)
لِأَنَّهُ أَيْ يَنْتَقِصُ مَا شَرَفَهُ مِنَ الْحِفْظِ

وَمِنْ ثُمَّ كَانَ صَرِيحًا فِي النِّصَابِ وَإِنْ كُتِبَ عَلَى الدَّلَالَةِ . وَعَلَيْهِ (٥) يُخْفَضُ
مَا اقْتَصَاهُ كِلَا مَتْنَيْهِمَا مِنْ عَمَلِهِ (٦)

وَعَلَى عَدَمِ التَّفَرُّدِ عَلَيْهِ حَمَلُ لَرَرَكُشِي قَوْلِ الْمَاوَرْدِيِّ (٧)

(١) فِي (ص: ١٩٨)

(٢) أَي صَرِيحًا . (ع ش: ١٢٦/٦٠)

(٣) أَي . فِي (الرَّهْه) (ش: ١٢٠/٧)

(٤) فِي عَمَلِ صَاحِبِ مَذْكَورٍ . وَاعْلَمْ أَنَّ مَجْمُوعَ مَعْنَى (ش: ١٢٠/٧)

(٥) أَي سِوَاهُ كَانَ مَتْنُهُمَا أَمْ لَا . (ع ش: ١٢٦/٦٠)

(٦) أَي : طَرِيقُ النِّصَابِ . (ش: ١٢٠/٧)

(٧) مَجْمُوعُ كَبِيرٍ (٣١٣ ٣١٤) ، رَوَاهُ نَظَائِصُ (٣٠٤ ٣٠٣/٥)

(٨) أَي : فِي مَذْهَبِ الشَّافِعِيِّ ، مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (١٣٨/٤)

لا يَصْنَعُ^(١) . وفارق محرماً دل على صيد^(٢) ، بأنه لم يصرم الحفظ ولم يستول عليه ، بخلاف الوديع فيهما

ونظر شارح في حمل الرر كشيء المذكور بأنه يلزم منه أن فرار الصمام عنى مدان على وجهه أي خكاه الماوردي مبدلاً لقوله لا يصنع ، ولا قائل به انتهى ويترد مع لزوم ذلك ، نظراً لعدم مباشرة للتسليم ، أو بالمره ، نظراً لالتزامه^(٣) الحفظ .

وقوله : (لا قائل به) شهادة نفي

وقصة المتني ضمانه^(٤) بمجرد الدلالة وإن تلفت بغيره ، وبه صرح جمع ، لكن المعتمد عند الشيخين وغيرهما أنه لا يصنع^(٥) ويترق بينه وبين ما مر في ترك العقب وبأحير الذهب نسبت عدواً ، بأن كلام من ذنك^(٦) فيه تسبب لإدهاب عيها بالكلي^(٧) ، بخلاف الدلالة هنا فلم يذحل بها في ضمانه .

(١) الحاوي الكبير (٢٧٨ / ٣) .

(٢) قوله : (وفارق محرماً دل على صيد) أي : حيث أتم ولا ضمان (ع ش . ١٢٧ / ٦)

(٣) قوله (وبالمره) أي لزوم ، وقوله (بصر بالمره) أي الوديع (ع ش . ١٢٠ / ٧)

(٤) وفي بعض النسخ . (ضمانها)

(٥) الشرح الكبير (٣١٢ / ٧) ، ووجه الطالبي (٣٠٣ / ٥)

(٦) قوله (عدواً) أي قدر أنه قد ساجر ، بمعنى عدوان والظلم مرده عدة أعد وفي

بعض النسخ ما يسه (قوله : عدواً أي عدوان ، كما بين ذلك بحقه على هـ من

سجده انتهى (ش . ١٢١ / ٧ . ١٢١) وفي في المعجم الميسر (ع ش . ٥٨٨)

(عد عدواً وعدة نا حري وعد عنه عدو وعدواناً ظلمه وبخاؤه لحد)

وفي (ب) والمطبوعة المصرية والمكة (عدواناً)

(٧) أي : الترك والتأخير . (ش : ١٢١ / ٧) .

(٨) أي مع عدة يمكن السداد ولو بالدين مع ما ينصح عند في ترك العقب (مصري

. (٧٧ / ٣)

فَلَوْ أَكْرَهَهُ طَالَمٌ حَتَّى سَلَمَهَا إِلَيْهِ فَلِلْمَذَكِ نَصِيئُهُ فِي الْأَصْحَ ، ثُمَّ يَزْجَعُ
عَلَى الطَّالِمِ

ولو قال لا تُخْزِ بِهَا مُحَالِفٌ ، وَإِنْ أَحَدَهَا مُحْزَرٌ أَوْ مُحَرٌّ مُحْزَرُهُ .
صبر^(١) وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ مَوْضِعُهُ ، وَإِلَّا فلا ، حَلَاقًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ الْعِنَادِيِّ
فَرَعَ أَعْطَاهُ مَفْتَحَ حَسُونَةٍ أَوْ سَهٍ ، فِدْوَعَهُ لِأَحْسَنِ أَوْ سَاكِنٍ مَعَهُ فَفَتَحَ وَأَخَذَ
الْمَتَاعَ لَمْ يَصْصِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَنْمُو الْبَرَمُ حَقَطَ الْمَفْتَاحِ لَا الْمَتَاعَ ، وَمَنْ ثُمَّ لَوْ
الْتَرَمَهُ صَمَهُ أَيْضًا

أَوْ أَكْرَهَهُ طَالَمٌ^(٢) ، وَإِنْ كَسَتْ وَلَايَتُهُ عَائَةً ، كَمَا يُصْرُخُ بِهِ كَلَامُهُمْ وَإِنْ قَالَ
لِرَرَكْنِي لَا يَخْشَوْنِي أَحْمَدِي (حَتَّى سَلَمَهَا إِلَيْهِ) أَوْ لَعِيرُهُ (. . .) فَلِلْمَالِكِ
نَصِيئُهُ ، نِي الْوَدِيعِ (فِي الْأَصْحَ) الْمَذَكِرَةُ لِلتَّسْلِيمِ وَتَوَاصُطَرًّا ؛ إِنْ لَا يُؤْثَرُ
دَلِيلٌ فِي صَمَانٍ الْمُبَاشَرَةِ

وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذِهِ وَعَدَمِ فَضْرِ الْمَكْرَةِ ، كَمَا مَرَّ^(٣) ، بَأَنَّ ذَلِكَ حَقٌّ اللَّهُ تَعَالَى وَمِنْ بَابِ
حَقَابِ التَّكْسِيفِ وَثَرَهُ الْإِكْرَةُ ، وَهَذَا حَقٌّ الْآدَمِيِّ وَمِنْ بَابِ حَقَابِ الْوَصْعِ هَمَّ
يُؤْثَرُ فِيهِ شَيْءٌ .

سَمِ سَرَحَ ، الْوَدِيعِ عَلَى لِقَائِهِ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَتَسَلَّمُهَا لَوْ لَمْ يُسَلِّمْهَا إِلَيْهِ
عَلَى الْأَوْحَةِ ، لِأَنَّهُ اسْتَوْسَى عَلَيْهَا حَقَقَةً

أَمَّا بَوَاحِدِهِ انْصَافُ فَهَرَأَمٍ غَيْرِ فَعَلٍ مِنَ الْوَدِيعِ فَلَا صَمَانَ عَلَيْهِ قَطْعًا
وَيَنْزِعُ الْوَدِيعَ دَفْعَ انْصَافِهِ بِنَا أَتَمَّكَ ، أَيْ وَلَوْ سَعِيَهُ بِهَا فِيمَا يَنْظَهُرُ ؛ بَطِيرُ
مَازِي فِي تَوْصِي^(٤) ، فَإِنْ لَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِالْحَلْفِ حَارَ وَكَمَّرَ ، وَقَالَ الْعِرَالِيُّ .

(١) يَنْبَغِي ، طَرِيقًا لَا تَقْرَأُ (ش : ١٢١/٧) .

(٢) (فَلَوْ أَكْرَهَهُ) أَيْ الْوَدِيعِ (حَدَمَ) عَلَى سَلِيمِ الْوَدِيعَةِ مَعْنَى انْصَافِ (١٣٨/٤)

(٣) فِي (١٣٤/٣)

(٤) فِي (ص : ١٨٤)

ومنها أن يسمع بها : بأن يبتس أو يزكك حسنة .

يخلف^(١) : أي بالله دون الطلاق : كما هو ظاهر ، واغتمذه الأدرعي إن كنت حوا^(٢) يريد قتله ، أو قد يريد الفجور به

ومى خلف بالطلاق : خث : لأنه لم يُكرمه عليه ، بل حثه به وليس لسليم ، بحلاف ما لو أحد قطاع مال رحل ولم يتركوه حتى يخلف به أنه لا يُخسر بهم فأحر بهم : لأنهم أكرهوه على الخلف عيا

، ومنها أن يسمع بها بعد أحدها لا بيته ذلك^(٣) (بأن يمس) نحو الثوب أو نخس عليه مثلاً (أو يركب) الدابة ، أو يُطاع في الكتاب (حسنة) سحاء : أي لغير ما أدن به فيه ، فخصم : بتعديبه ، بحلافه نحو دفع مدود مقام^(٤) ، وبحلاف سحتم : لبسه الرحل في غير مختصر : فإنه لا يُعد سحماً له وكثير يغندون بس شيء في إبهامهم فقط

وقصية ما تقرّر : أنه لا يضمن^(٥) إلا بسبه^(٦) في الإبهام بس غير بيته الحفظ وكذا في مختصر^(٧) بقصد الحفظ ، ويُصدق في ذلك ، إذ لا يُعلم إلا به ، ويأتي ذلك^(٨) في لبس الثوب : كما مر^(٩) .

وإنما صدق بمدك فيما لو اختلف في وقوع الحوف : بسهولة البسه به

(١) وراجع : موسيد (٨٥ / ٣ - ٨٦) وفي مطبوعات : (دكتور العراقي يجب)

(٢) أي : محترماً . (بصري ، ٧٨ / ٣)

(٣) أي لا بسبه الانزع ، ولا صار ضام بنفس الأحد (رشدي ٦ / ١٢٨)

(٤) أي في شرح : (وكذا بسها بعد حاجتها) . (ش . ٧ / ١٢٢)

(٥) قوله (وقصه ما تقرّر) أي قوله : فإنه لا يعد (مع (أنه لا يضمن) أي من أعاد

اللبس في الإبهام . (ش . ٧ / ١٢٢)

(٦) قوله (إلا بسبه) أي : ليس الشيء في الإبهام . كردي

(٧) قوله (وكذا في مختصر) عطف على قوله (في غير المختصر) كردي

(٨) يعني : التصديق في قصد الحفظ . (ش . ٧ / ١٢٢)

(٩) أي في شرح (فترك عليها . . .) (ش . ٧ / ١٢٢)

أَوْ يَأْخُذُ ثَوْبَ لَيْسَ ، أَوْ الدَّرَاهِمَ لِنَفْسِهَا فَنَضْمُ

وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ^(١) مَا لَوْ اسْتَعْمَلَهَا ظَانًّا أَنَّهَا بِلَيْكِهِ^(٢) فَإِنْ صَحَّاحُهَا مَعَ عَدَمِ
الْحِصَّةِ مَعْلُومٌ مِنْ كَلَامِهِ فِي (الْعَصَبِ)^(٣) ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَعِبْهَا لَمْ نَضْمِهَا .
وَقَوْلُ الْإِسْوَئِيِّ طَرُّ الْمَلِكِ عَدْرٌ^(٤) إِنَّمَا هُوَ بِالنَّظَرِ لِعَدَمِ الْإِثْمِ ،
لَا بِنَصْحَانِ ؛ لِأَنَّهُ نَجَسٌ حَتَّى مَعَ الْحَيِّهِ وَالسَّبَبِ

(أَوْ) بَأَنَّ (يَأْخُذُ الثَّوْبَ) مَثَلًا (لَيْسَ ، أَوْ الدَّرَاهِمَ لِبَقِيَّتِهَا فَيَضْمُ)
قِيَمَةُ مَشْتَرَكٍ بِأَقْصَى الْقِسْمِ ، وَحِشْلُ الْمُثْلِيِّ إِنْ تَنَفَّ ، وَآخِرُهُ الْمُثْلِيُّ^(٥) إِنْ قَصَصَتْ مَدَّةُ
عَدَمِهِ^(٦) لَعُدَّهَا آخِرَةً وَإِنْ لَمْ يَلْسَرْ وَيُسَقِّقْ ، لِأَنَّ الْعَقْدَ أَوْ الْقَصَصَ^(٧) لِقَاءَ قَتْرَيْنِ مِثَّةٍ
بَعْدِي ضَارِكُ قَصَصِ الْعَاصِي

وَحَرَجَ بِقَوْلِهِ : (الدَّرَاهِمَ) : أَخَذَ بَعْضُهَا ، كَدَرَاهِمِ ، فَيَضْمُهُ فَقَطْ مَا لَمْ
يَعُضْ^(٨) حِمَاً ، أَوْ يَكْتَسِرُ قَفْلًا ، فَإِنْ رَدَّ^(٩) سَمِ يَرُونُ صَحَّاحُهَا حَتَّى لَوْ تَلَفَ
الْكُلُّ صَمْرَ دَرَاهِمًا ، أَوْ النِّصْفُ صَمْرَ بَعْضِ دَرَاهِمٍ ، وَلَا يَضْمُنُ الْبَاقِي
بِحَصَّتِهِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَتَمَثَّرْ بِحِلَافٍ رَدَّ بَدَلَهُ إِذَا لَمْ يَحْزِرْ ، أَوْ يَقَصِّتْ بِهِ ، لِأَنَّهُ مِلْكُهُ^(١٠)
فَيَجْرِي فِيهِ مَا لَوْ خَلَطَهَا بِمَالِهِ .

(١) أَيِ حَصَفَ ، فِي عِلْمِ مَقْهُومِ قِيَمَةِ (حِمَاً) (شُر ١٢٢ / ٧)

(٢) قَوْلُهُ (مَا لَوْ اسْتَعْمَلَهَا ظَانًّا بِهَا مِلْكُهُ) قِيَمَةُ حَقِّ عَدَمِ بَعْضِهَا حَيْثُ كَرْدِي

(٣) فِي (٢٦ / ٦)

(٤) الْمَهْمَلَاتِ (٣٩٤ / ٦) .

(٥) قَوْلُهُ (وَآخِرُهُ الْمُثْلِيُّ) فِي مَالِ الْإِنْسَانِ مَقْطَعٌ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، رَشْدِي (١٢٨ / ٦)

(٦) أَيِ ، الْوَدِيعَ بَعْدَ التَّعْدِي . (شُر ١٢٢ / ٧)

(٧) قَوْلُهُ (أَوْ النِّصْفُ) فِي أَخَذَ الْوَدِيعَةَ مِنْ مَحْبُوبِهَا (أَوْ الْقَصَصُ) أَيِ مِنْ لَمَانَتِ كَرْدِي

(٨) قَوْلُهُ (مَا سَمِ بَعْضُ) شِدَّةُ الْبَصَالَةِ ، أَيِ مَا لَمْ يَنْطَلِقْ حِمَاً كَرْدِي (فِي هَامِشِ (ح)
وَالْعَرَاقَةِ) (يَعْلَمُ خِيَمًا)

(٩) قِيَمَةُ ، قِيَمَةُ رَدِّهِ ، فِي رَدِّ الدَّرَاهِمِ أَوْ الدَّرَاهِمِ إِلَى مَحَلِّهِ كَرْدِي

(١٠) قَوْلُهُ (لَأَنَّهُ) أَيِ الْمِلْكِ (مِلْكُهُ) أَيِ الْوَدِيعِ (شُر ١٢٣ / ٧)

ولو نوى الأخذ ولم يأخذ لم يضمن على الصحيح
ولو خلطها بماله ولم يثمر صمى

قيل : مثل مثالب : لأن الأول لنية الاستعمال ، والثاني لنية الأخذ
والإمسك انتهى ، وليس بصحيح ، بل الأول لنية الإمساك أيضاً ، والثاني
لنية الإخراج .

(ولو نوى) بعد الصم (الأخذ) أي : قصد قصداً مضمناً (ولم يأخذ
لم يضمن على الصحيح) لأنه لم يحدث فعلاً ولا وضع يده تعدداً ، لكنه بأنهم
وتجوز برافعي الخلاف فيما إذا نوى عدم الرد وإن طيب لمالك^(١) ، لكن
ذكر غيره أنه يضمن هنا قطعاً : لأنه ممسك لنفسه ، وفيه نظر
أما إذا أخذ فضمن لأحد لا بالنية السابقة عنه^(٢) : كما هو ظاهر ، لأن
محرز النية لا يضمن ، ووجود النية بعد لا يوجب تأخير
وقول الرزكشي : إن المتعبد صم من حينها ، وفيه نظر ، يرد مع
فهامه ذلك .

(ولو خلطها) عمداً لا سهواً ، على ما يحسن الأدري ، وفيه نظر ، بل لا نصح
مع إطلاقيهم هنا ، وفي (الغصب) : الحظ منه منك (بماله) أو ما غيره ،
ولو أجود (ولم يثمر) بأن عثر نعيمها : كثر شعير (صم) صم
الغصب بأقصى قيم منقوض ومثل مثني : لأن المالك لم يرض بذلك ،
وللدخولها في ملكه بحد الحظ الذي لا يمكن فيه التمييز ، فمالو تميزت سحر
سكة فلا يضمنها ، لأن شئت بالحظ

(١) أي : كمال الاستعمال (ش ١٢٣/٧)

(٢) انظر الكبير (٣٠٤/٧)

(٣) راجع : سهل صم في خلاف لأشاح : مسألة (١١٥٩) راجع : الشرواني :
(١٢٣/٧)

ولو حط ذراهم كيبس للمودع صبر في الأصح
ومتى صارت مضمونة ببيعها وغيره ثم ترك الحياة . لم يقرأ ، فإن أخذت له
المالك استثنائاً ترى في الأصح

(ولو حط ذراهم كيبس للمودع) ولم تميز^(١) وقد أودعها غير محتومين
(صبر) تلك الدراهم بعد مؤ^(٢) (في الأصح) تعدته ، أم لو كان
محتومين فمضمون^(٣) ما في كل بقصر الحب^(٤) فقط ؛ كصح الصدوق المفضل ،
بحلاف حل حط بشدته رأس الكس ، أو برزقه شقش^(٥) ؛ لأن القصد هنا
مع الانتشار لا كونه

(ومتى صارت مضمونة ببيعها وغيره ثم ترك الحياة لم يقرأ) كما لو
جحدتها ثم أقرتها ، وتلزمه ردّها فوراً .

بحلاف مبرهن ، أو وكيل تعدى ، وكان موقوف ما مؤ من ربيع أصل الوديعه
بالحياة^(٦) ، بحلاف غيرها^(٧) .

(فإن أحدث له المالك الرشد قبل أن يردها له) استثنائاً (أو بدنه في
حصصه ، أو براءة ، أو بيداغة) يرى (الوديع من صمدية) (في الأصح) لأنه
أسقط حقه ، ولو أنشأ فأحدث له استثنائاً أو نحوه في البدل^(٨) لم يقرأ

(١) قوله (ولم تميز) حيزه بد حيز . في حكمه ما سبق كردي

(٢) قوله : (بما مؤ) وهو قوله . (ومثل المثلي) . كردي

(٣) أي : وإن ختمه بعد ذلك . (ع ش . ١٢٩/٦)

(٤) أي : ما فيه قط حيث لم يعلط . (ع ش : ١٢٩/٦) .

(٥) الرزقة : ما جمع في شيء واحد . بدل رزقه شاق . ورزقه ورق ، وهكذا المعجم لوسط
(ص ٣٤٢٠)

(٦) في (ص : ٢٠٣) وما بعدها

(٧) قوله (بحلاف غيرها) الأسبب الأحصر بحلافهما (ش ١٢٤/٧)

(٨) وهو في دمه نصف ، بحلاف ما لو أحده المالك منه ثم رده إليه . قوله ببراء ، لأن الرد ببراء
إيداع . (ع ش : ١٢٩/٦ - ١٣٠)

ومنى ضمنها المالك لرمه الرد ، بأن يحلّي بيته وتبينها .

وخرج به (أحدث) قوله له^(١) قبل بحببه إن حنت ثم تركت عذت أمّا ، فلا يترأ به قطعاً ؛ لأنه برّة عفا لم يحن وكذا لو أترأه نحو وكيل وولي^(٢) .

(ومنى طلبها المالك) لكنها^(٣) المصنق التصرف ، ولو سكران على الأوجه لا على وجه يلوخ^(٤) بحمدها ؛ كأن طأته^(٥) بحصرة ظالم مشوّف^(٦) إليها (لرمه الرد) على العور ، ولا يحور به بأحير بالإشهاد وإن سلّمها له بإشهاد^(٧) ، لقبول قوله^(٨) في الرد .

وليس المراد به حقيقته ، بل التمكين من الأحذ (بأن يحلّي به وبها) وموئته ردّ على المالك . أمّا مالك حُجر عليه لسحره سفو ، أو فليس فلا يردّ إلا لوليّه ، ولا . ضمن ؛ كالردّ لأحد شريكين أو ذغده ، فإن أبي لا أحد حصته رفقه لقاصي ، أو محكم يقسمها^(٩) له .

وعلم من ذلك^(١٠) أن من أعطى غيره حافه مثلاً أمانة لقضاء حاجة وأمره برده إذا قضيت وتركه بعد قضائها في حرره فصاع لم يضمنه ؛ إلمّا تقرّر أنه إن تركه التحلية لا غير ، وهي لا تكون إلا بعد الطلب

(١) قوله (قوله) أي المالك أي الوديع (ش : ١٢٤/٧)

(٢) قوله (وكذا لو أترأه نحو وكيل وولي) وهو محترق (المالك) (سم : ١٢٤/٧)

(٣) متعلق بالمالك ، وسيذكر محترقه . (ش : ١٢٤/٧)

(٤) قوله (يولوخ) أي بشير بحمدها كودي

(٥) قوله (كأن طأته) أي لم يمسها بل لم يمسها (سم : ١٢٤/٧)

(٦) وقوله : (مشوّف) أي : مشتاق . كودي .

(٧) وفي بعض النسخ : (بالإشهاد)

(٨) أي : الوديع . (ش : ١٢٤/٧)

(٩) وفي بعض النسخ (لقسمها) ، وفي (ب) (وفاش) (ع) (دفعه) (مدر) (دفعه)

(١٠) أي : من تفسير الرد بالحلة . (ش : ١٢٤/٧)

فإن أخر بلا عذر صمن

(فإن أخر) لتحلته بعد الطلب ، أو إعلام المالك بحصول ماله بده سحو
هو ب ربح ب لم يغفقه ، أو بحصوله في حرر كذا إن علمه لا يقيد^(١) كونه في
ذلك الحرر (بلا عذر صمن) تعذبه ، بخلافه لسحو صلاة^(٢) وطهر وأكل ذحل
وقتها وهي معبر محبسه ، وملازمه عريب ، وكذا الإشهاد على وكيل ، أو ولي أو
حاكم صنها^(٣) ممن أودعه بنها ، لاحتمال عرله ، فلا يُفسر قول الوديع في الدفع
إليه حشيد ، فكان تأخير الدفع إليه حتى يُشهد على نفسه بالأخذ منه عذر

و هو صمن رمي عذر ، كسحر اعتكاف شهر متتابع . فالأوجه . أنه يترمه نوكل
أمن يترمه ب واحدة موعدا ، وإلا يوكل^(٤) . زفع المودع الأمر للحاكم ،
سُبرمه^(٥) بعث من تُسبها له ، فإن أبي^(٦) أرسل الحاكم أمسه لئسُمها له ،
كما عاب الوديع ، ذكره لأدري

وأيضا سجد ما ذكره حر^(٧) ب كان حروجه حدث بقطع تنازع اعتكافه ،
والقباس أنه يد عجر عن تركل بومه الحروح ولا يقطع به تنازع ، فحشيد
سُبرمه الحاكم بالحروح حسه ، فإن^(٨) . وعنى ترك ما ليرمه هنا^(٩) مع القدرة
عليه . صمن .

(١) قوله (لا يبد) أي يبيع ب صمن ، يعني يعلم حصول ماله بده ، لكن
لا يعلم كونه في ذلك الحرر الخاص . كردي .

(٢) قوله (سحو صلاة) معبر بصلاة (خلافة) رجع لأخير (ش ١٢٤/٧)

(٣) أي نوكل ب يوي إلح ، وكذا الصبر صبر في (أودعه) وفي (يشهد) ،
و سحو في (عربه) وفي (أنه) في الموضعين (ش ١٢٥/٧)

(٤) قوله (لا يوكل) الأولى ب ب يوكل (ش ١٢٥/٧)

(٥) قوله (ليرمه) أي يُبره لحاكم الوديع الصانع من النوكل كردي

(٦) أي : الوديع من البعث (ش ١٢٥/٧)

(٧) قوله (ما ذكره حر) وهو قوله (فإن أبي أرسل) إلى آخره كردي

(٨) والصبر في (قال) يرجع إلى الأدري . كردي .

(٩) أي من التوكل والبعث والحروح (ش ١٢٥/٧) .

وإن ادعى تلفها ولم يذكر شيئاً ، أو ذكر حتماً كسرقة .

ويؤخذ من كلام بعضهم ترجيح^(١) ، أن اشتراط المورثة فيما ذكر^(٢) إنما هو لدفع الصواب لا غير ، فلا يأنم بالتأخير وإن ضمن به ، لأن الأمر المطلق لا يقتضي العور

وهو محتيل ، لكن الأوجه ما دلّ عليه كلامهم من الإثم أيضاً ، لأن محلّ ما ذكر^(٣) ما لم يدلّ القرينة على العور ، وهي هنا ذنبة عليه ، إذ طبت المالك أو وكيله ، وقوله^(٤) أعطيا لأحد دين أو من قدرت عليه من وكلائي ، فقدّر على أحدهما أو أحدهم صهر في احتياجه لها ، أو في برعها منه^(٥)

ومن ثم ضمن بالتأخير ، بخلاف ما لو كان أدفعها بغير شئت من دين ، أو من وكلائي فأبى فإنه لا يفضي^(٦) - كما في أصل « الرخصة » بل ولا يضمن ، كما رخنه الأذرعني من وجهين تصفهما به

وهو يُعلم الفرق بين هذه وما قبلها بأن سك فيها الصواب ، ومن لارمه الإثم غالباً ، وهذه لا إثم فيها ولا ضمان ، فتنحى ما ذكره من الإثم ، وانذفع الأحد من الأخيرة^(٧) عدم الإثم فيما قبلها ، فمأله

(وإن ادعى) يؤدّع (تلفها ولم يذكر شيئاً) له (أو ذكر) شيئاً (حتماً كسرقة) وغصب .

- (١) وقوله : (ترجيح) مفعول عالم يتمّ فعله له ، يوحد) كردي
- (٢) وقوله (وما ذكر) أي بعد قول المصنف (ثمّ الرد) كردي
- (٣) أي أن الأمر المطلق ... إلخ . (ش : ١٢٥ / ٧) .
- (٤) عطف على (طبت) إلخ (ش : ١٢٥ / ٧)
- (٥) قوله (في احتياجه) إلخ راجع إلى قوله (إذ طبت) إلخ وقوله (أو في برعها) إلخ إلى قوله (وقوله) أعطيا (إلخ على طريق سبب) (ش : ١٣٥ / ٧) .
- (٦) أي - بالتأخير لمعطي آخر - (سم : ١٢٥ / ٧) .
- (٧) وقوله : (من الأخيرة) أراد به : قوله : (بين هذه) - كردي .

صَدَّقَ بِمِيقَةٍ ، وَإِنْ ذَكَرَ ظَاهِرًا كَحَرْبٍ ، فَإِنْ عُرِفَ الْحَرْبِيُّ وَعُمُومُهُ ، صَدَّقَ
بِلا مِيقَةٍ ، وَإِنْ عُرِفَ دُونَ عُمُومِهِ صَدَّقَ بِمِيقَةٍ ، وَإِنْ خُهِلَ طُولُ بَيْتِهِ ،
ثُمَّ بَحِثْتُ عَلَى أَشْثَلِهِ
وَإِنْ ادَّعَى رَدَّهَا عَنِّي مِنْ .

وَبَحِثْ حِمْلَهُ^(١) عَلَى مَا إِذَا ادَّعَى وَفَوَعَهُ بِحَلْوَةٍ (صَدَّقَ بِمِيقَةٍ) إِحْمَاعًا
وَلَا يَنْزِمُهُ بَدَلُ سَب

بَعْم ، يَنْزِمُهُ حِمْلُهُ^(٢) ، أَنَّهُ بَلَغَتْ بِغَيْرِ تَقْرِيطٍ مِنْهُ ، وَلَوْ نَكَلَ عَنِ الْمِيقَةِ عَلَى
سَبِّ لَحْمِي حِمْلُ الْمَسْكُ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُهُ^(٣) وَعِزَّتُهُ الدَّنْ (وَإِنْ ذَكَرَ ظَاهِرًا
كَحَرْبٍ وَمَوْتٍ وَبَحِثْ حِمْلَهُ عَنِّي مَا إِذَا ادَّعَى وَفَوَعَهُ بِحَصْرَةٍ جَمْعٍ) (فَإِنْ
عُرِفَ) بَيْتِهِ أَوْ لَاسِيَاةٍ (لِحَرْبٍ وَعُمُومِهِ) صَدَّقَ بِلا مِيقَةٍ (لِإِعْجَابِ ظَاهِرِ
الْحَلِّ عِنْدِ

بَعْم ؛ إِنْ تَهَمُّ نَأَى أَخْصَرَ سَلَامَتُهَا خُتِفَ وَحَوْبًا (وَإِنْ عُرِفَ^(٤) دُونَ
عُمُومِهِ وَاخْتَصَلَ سَلَامَتُهَا) صَدَّقَ بِمِيقَةٍ (لِاحْتِمَالِ مَا ادَّعَاهُ) (وَإِنْ
خُهِلَ^(٥) طُولُ بَيْتِهِ) عَنِّي وَفَوَعَهُ ، ثُمَّ بَحِثْتُ عَلَى أَشْثَلِهِ (لِاحْتِمَالِ
سَلَامَتِهَا ، وَتَمَّا نَمَّ يُكْتَفَى بِيَدٍ عَلَى أَشْثَلِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَخْفَى ، فَإِنْ نَكَلَ
خُتِفَ مَا نَكَلَهَا عَنِّي بِمِيقَةِ الْعِلْمِ بِأَشْثَلِهِ وَرَجَعَ عَلَيْهِ

، وَإِنْ دَعَى ، وَدِيعٌ لَمْ يَضَعْ الْوَدِيعَةَ بِتَقْرِيطٍ ، أَوْ تَعْدٌ^(٦) (رَدَّهَا عَلَى مَنْ

(١) قَوْلُهُ (وَبَحِثْ حِمْلَهُ) الْقَصِيرُ فِي الْأَوَّلِ يَرْجِعُ إِلَى (الْعَصَبِ) وَفِي الْاِثْنَيْنِ [أَي] فِي قَوْلِهِ
(وَبَحِثْ حِمْلَهُ) الْاِثْنَيْنِ إِلَى (الْمَوْتِ) كَوَدِي

(٢) قَوْلُهُ (بَعْم) بَعْمٌ ، يَدْعُوهُ بِحِمْلِهِ (لِحَرْبَةٍ إِذَا عَصَبَتْ بِحِمْلِهِ) (سَم ١٢٦/٧)

(٣) أَي : فَلَا يَكْتَفَى الْحَلْفُ أَنَّهَا مَا نَفَعَتْ (ع ش : ١٣٠/٦)

(٤) أَي : الْحَرْبِيُّ ، (ش : ١٢٦/٧)

(٥) مَا ادَّعَاهُ مِنَ السَّبِّ الظَّاهِرِ ، مَعِيَ الْحَاجَّ (١٤٣/٤)

(٦) قَوْلُهُ (سَم بِضَمِّ الْوَدِيعَةِ) يَحْيَى لَمْ يَسْقُ لَهُ تَقْرِيطٌ أَوْ تَعْدٌ يَفْتَضِي دَحْوَلُ الْوَدِيعَةِ فِي
ضَمَانِهِ . (ش : ١٢٦/٧)

ثُمَّهُ صُدَّقَ بِبَيْمِيهِ ، أَوْ عَلَى غَيْرِهِ كَوَارِثُهُ ، أَوْ ادَّعَى وَارِثُ الْمَوْدِعِ الرَّدَّ عَلَى لِمَالِكٍ ، أَوْ أَوْذَعَ عِنْدَ سَمْعِهِ أَمِيناً فَادَّعَى الْأَمِينُ الرَّدَّ عَلَى الْمَالِكِ طَوْلَبَ بَيْعَهُ

اتَّعَمَهُ (وهو أهل للتقصير حال الرد مالكا كان أو وليه ، أو وكيله ، أو قتيما ، أو حاكما) . . صدق بيمينه (لأنه رضى بأمانته فلم تخش لإشهاد عليه به^(١))

وَأَقْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ تصديق حاب^(٢) ادَّعَى تسليم ما حبه لمصنأخره على الجديه ؛ كوكيل يجعل ادعى تسليم الثمن لموكله

(أَوْ) ادَّعَى الْوَدِيعُ الرَّدَّ (على غيره) أي - غير من اتَّعَمَهُ (كوارثه ، أو ادعى وارث المودع) صح انداك (الرد) مه^(٣) (على المالك) للوديعه^(٤) (أَوْ أَوْذَعَ) الْوَدِيعُ (عند سمعه أميناً) لَمْ يُعَيِّنْهُ الْمَالِكُ (فادعى الأمين الرد على المالك طَوْلَبَ) كُلُّ مَنْ ذُكِرَ (سمعه) كما لو ادَّعَى مَنْ طَيَّرَبَ الرِّيحَ ثَوْباً لِحَوْ دَارِهِ ، وَمُسْتَقْطُ الرَّدِّ^(٥) عَلَى الْحَاثِ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الرَّدِّ وَلَمْ^(٦) يَأْتِمْهُ .

أَمْ لَوْ ادَّعَى وَارِثُ الْوَدِيعِ . أَنَّ مَوْرَثَهُ رَدَّهَا عَلَى الْمَوْدِعِ ، أَوْ أَنَّهَا تَلَقَّتْ فِي يَدِ مَوْرَثِهِ ، أَوْ يَدِهِ فَلِإِسْمَاحِ مِنَ الرَّدِّ مِنْ غَيْرِ تَقْرِيطٍ . . فَيُصَدَّقُ بِبَيْمِيهِ ؛ كَمَا مَرَّ^(٧) . لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ حَصُولِهَا فِي يَدِ الْوَارِثِ وَعَدَمُ تَعْدِيْهِمَا .

وَأَفْهَمَ الْمُتَرُّ تصديق الأمين في الأخيرة في ردّها على الوديع وهو كذلك ؛ لِأَنَّهُ اتَّعَمَهُ ؛ سَاءَ عَلَى أَنْ لِلْوَدِيعِ أَحْذَاهَا مِنْهُ بَعْدَ عَوْدِهِ مِنَ السَّهْرِ ؛ كَمَا مَرَّ^(٨)

(١) قوله : (لأنه رضي) أي من اتَّعَمَهُ ، وكذا صير (عليه) قوله (به) أي ارد (ش : ١٢٦/٧٠) .

(٢) أي جامع بحر جراح كردي والكردى ما يصم الكاف

(٣) قوله - (اردمه) أي : من وراث المودع . كردي

(٤) وفي بعض النسخ : (للوديعه بئمه) .

(٥) قوله : (الرد) معمول (ادعى) . (ش : ١٢٦/٧) .

(٦) وفي بعض النسخ : (عدم ردّها لم ياتمه) .

(٧) قوله (سمعه ، كما مرّ) قيل قوله (ومها إدعها) كردي

(٨) قوله (من السهر ، كما مرّ) أي شرح قوله (من السهر) فأمير) كردي

وَجُحُودُهَا نَعْدَ طَلَبِ الْمَالِكِ مُصَمَّرٌ

(و جحودها بعد طلب المالك) أي : بأن قال : لم تودعني . تمنع قول^(١) دعواه الرد ، أو التلف الملقط للصمان قبل ذلك^(٢) ، بساقص ، لا طلبة^(٣) تحلف بمالك ولا اليه بأحدهما ؛ لاحتمال نسيانه^(٤) .

وقصيته^(٥) أنه لا يُقْبَلُ دعواه النسيان^(٦) حيث لا يثبت ، وقد يُوجَّهُ بأن ساقص من متكسب واحد أفتح فَعَلُظَّ فيه أكثر . وفارق ما هنا ما مر^(٧) في المراجعة بأن ساقص ثم صريح لا يُقْبَلُ أولاً ، بخلافه هنا ، لاحتمال أن يُريدَ به لم تودعني) لم يقع منك إيذاء لي بعد التلف أو الرد

بخلاف نحو قوله^(٨) لا وديعة لك عدي ، يُقْبَلُ منه الكل^(٩) ؛ إذ لا ساقص ، هذا كله حيث تمت ، ولا فهو بقسميه^(١٠) (مضمّن) وإن ادّعى

(١) قوله - (يمنع قول...) إلخ حبر (وجحودها) - (ش : ١٢٦/٧) .

(٢) قوله (بعد ذلك أحرف مصفحة) أي : غور المصنف غير لجحود للصمان كروي

(٣) وقوله لا طلبة عطف على (قول) أي لا يمنع طلبة أي آخره . وقوله (ولا يثبت) عطف عليه أيضاً . كروي

(٤) قوله (بالاحتمال) أي : لا يثبت ، قوله (لاحتمال نسيانه) أي : نسيان التوديع أصل للإبداع - (ش : ١٢٧/٧)

(٥) أي - التعليق - (ش : ١٢٧/٧)

(٦) قوله (أنه لا يقبل دعواه نسيان) أي : في الآ - نهاية أي في دعواه الرد (ش : ١٢٧/٧)

(٧) قوله (ما مر) أي : ما مر في الآ - حبر من الآ - كروي

(٨) قوله ، بخلاف نحو قوله (إلخ) حال من (لم تودعني) من قوله (بأن قال) لم تودعني () (ش : ١٢٧/٧)

(٩) أي دعوى : لا يثبت ، أي : لا يثبت أي وصفت بحلف المالك (ش : ١٢٧/٧)

(١٠) قوله (ولا فهو) أي : الجحود . قوله (مضمّن) ، وهما (لم تودعني) ، (ولا وديعة لك عدي) (مضمّن . .) إلخ . كروي .

عظماً أو سبباً لم يُصدق^(١) فيه ، مالم^(٢) : لأنه^(٣) حياة .

نعم ، إن طينها منه محصره طالم حشني عيها منه فجَحَدَها دفعاً للطالم . . لم
نضمن ، لأنه محصر ، بالحد حسني

وخرج به (طلب المالك) قوله - ابتداءً أو جواباً لسؤال غير المالك ولو
محصرته ، أو لقول المالك : لي عندك وديعة - لا وديعة لأحد^(٤) عدي ، لأن
إحفاءها أبلغ في حفظها

ولو أنكر أصل الإيدع ثاب سحر يثو . . حسن . وهل يكفي جوابه بـ :
لا يسحق علي شيئاً ، لتصبه دعوى تلها أو ردّها ، أو لا ؟ فيه تركّذ ، والظاهر
منه على ما قاله الرركشي الأول

تسبه ما ذكر من المحصل في السب و تردّ بخري في كل أمي إلا العربي
والمستأجر ، فإنهما لا يُصدقان في ردّ

وسيعلم ممّا يأتي في (الدعاوى) أن نحو العاصب^(٥) يُصدق في دعوى
الثف أيضاً ، لثلا بحد حنه ، ثم نعلم المد

وأفتى ابن عبد السلام فيمن عده وديعة أيس من مالها بعد البحث التام -
ونظّم^(٦) أن تلحق بها مما يأتي لفظة الحرم - بأنه يصرفها في أهم المصالح إن
عرف ، وإلا - ما عارفاً ، ويُعَدُّم الأخوخ ، ولا ينبي بها مسحد^(٧)

(١) قوله : (لم يصدق) صفة لكل من العلط والسيان كردي

(٢) أي : الجحود . (ش : ١٢٧/٧)

(٣) قوله (لا وديعة لأحد) مع قول لقول (ابتداءً) مع (ش : ١٢٧/٧)

(٤) أي : من يده يد ضمان ، كالمستلم . (ش : ١٢٧/٧)

(٥) أي : المشرح . (ش : ١٢٧/٧)

(٦) المناوى الموصليه (ص : ٤٠٣٩)

قال الأدرعي . وكلام غيره يقتضي أنه يدفعها لقاص أمين ، ولعله^(١) إنما قال ذلك ؛ لمصاد الرمان ، قال كذا الحواهر ، ويسعي أن يعرفها كالنقطة ، فلعن صاحبها بسببها ، فإن لم يظهر صرفها فيما ذكر انتهى
والحاصل - أن هذا مال صانع ، فمضى لم يتأسس من مالكه . فمسكه لها أبدأ مع تعريض بدنه ، أو أعطاه للقاصي الأمين بمخطئه له كذلك .
ومتى أسس منه ؛ أي بأن يتعد في العادة وجوده فيما يظهر صار من جملة أموال بيت المال ؛ كما مر في باب (إحياء العوات)^(٢) ، فيصرفه في مصارفها من هو تحت يده ولو لبيت محو مسجد .
وقوله (ولا يشي بها مسجداً) لعله باعتبار الأفضل وأن غيره أهم منه ، وإلا . فقد صرحوا في مال من لا وارث له بأن له^(٣) مائة
أو يدفعه^(٤) للإمام ما لم يكن حائراً فيما يظهر

• • •

(١) وقوله (وبعده) نصير يرجع إلى ابن عبد السلام كروي

(٢) أي - الأدرعي - (ش : ١٢٧ / ٧)

(٣) في (٣٤٢ / ٦) .

(٤) أي لمن تحت يده مال من لا وارث له . (ش : ١٢٨ / ٧) .

(٥) قوله : (أو يدفعه ...) إلخ عطف على (مصرفه ...) إلخ

[كتاب قسم الفيء والغنيمة]

كتاب قسم الفيء والغنيمة

[كتاب قسم الفيء والغنيمة]

(كتاب قسم) مفتوح القاف مصدرٌ بمعنى القسمية ، وهو بكسره النصيب (الفيء) مصدرٌ (فاء فيء) إذا رجع . ثُمَّ سُئِنِي بِهِ الْعَالُ لَاتِي : لرجوعه إلي . من استعمال المصدر في اسم الفاعل : لأنه راجع ، أو سم المفعول : لأنه مردودٌ

سُئِنِي بذلك ^(١) لأن الله تعالى حوّل الدنيا وما فيها للمؤمنين ؛ بالاستعانة على طاعته ، فمن خانته ^(٢) فقد عصاه ، وسيله ^(٣) الرّد إلى من يُطيعه

(والعسمة) فعلةٌ بمعنى معصية من العم ؛ أي الرّبح ، والمشهورٌ بغيرهما ؛ كما دلّ عليه لعلّفت . وقيل اسمُ الشيء يشتملها ، لأنها راجعةٌ إليها أيضاً ولا عكس فهي أحصن ، وقيل هما كالمفقر والمسكين ^(٤) .

وسم يجللاً بغيره . بل كانت تأنيهم ^(٥) تارة من أسماء تخرق ما جمعه ^(٦)

(١) كتاب قسم الفيء والعسمة قوله (سئِنِي بذلك) أي سئِنِي الفيء بالفيء ؛ لأن سئِنِي آخره . كردي

(٢) أي : بالكفر . (ش . ١٢٨ / ٧) .

(٣) والضمير في (وسيله) يرجع إلى (من خانته) . كردي

(٤) قوله (وهما كالمفقر والمسكين) يعني إذا جمعا اختلفا ، وإذا افرقوا جمعا ؛ كما مر في (الوصية) بتفصيله . كردي

(٥) قوله (بل كانت تأنيهم) أي : تأتي إلى الأنساء تارة إلى آخره . كردي

(٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « غَرَامِيٌّ مِنَ الْأَنْبَاءِ ، فَقَالَ لَعُومُهُ لَا يَسْغِي زَخْنٌ مَلِكٌ تُضَعُ اقْرَأَةٌ وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ تَسِي بِهَا وَلَقَدْ تَسِي بِهَا ، وَلَا أَحَدٌ سِوَايَ وَلَمْ يَزِغْ سُقُومُهَا ، وَلَا أَحَدٌ أَشْرَى عَسَا أَوْ خِلْدَانٍ وَهُوَ يَنْتَظِرُ وَلَادَهَا . فَعَرَا فِدَايَ الْقَرْيَةِ صَلَاةَ الْمَضَرِّ أَوْ قُرَيْباً مِنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ لِلشَّمْسِ : إِنَّكَ مَأْمُورَةٌ وَأَنَا مَأْمُورٌ ، اللَّهُمَّ : اخْبِنْهَا عَلَيَّ ، فَخَبَتْ حَتَّى =

الفقيه : مَا لَمْ يَحْصَلْ مِنْ كُفَّارٍ

وَكَانَتْ فِي صَدْرِ الْإِسْلَامِ لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَاصَّةٌ ؛ لِأَنَّ الصَّوْرَةَ لَيْسَتْ
لِأَنَّهُ ، ثُمَّ يُبَيِّنُ ذَلِكَ وَاسْتَنْقَرُ الْأَمْرُ عَلَى مَا بَأْتِي

قِيلَ بَعْضُهُمْ ذَكَرَ هَذَا لِمَا بَعْدَ (السِّر) ، وَهُوَ الْأَنْسُ ، وَقَدْ يُقَالُ بِن
هَذَا (١) أَنْسٌ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عُمِمَ أَنْ مَن نَحَبَ أَيْدِي الْكُفَّارِ مِنَ الْأُمُورِ لَيْسَتْ لَهُمْ بِطَرِيقِ
الْحَقِيقَةِ ، فَهُمْ كَوَدِيعٍ نَحَبَ يَدِهِ مَنْ لَعِيرَهُ سَلَهُ (٢) رَدُّهُ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا ذُكِرَ عَقَبَ
الْوَدِيعَةُ ؛ لِمَا سَبَقَ ، وَهَذِهِ مِمَّا سَبَقَ دَقِيقَةً لَا تُسْتَعَاذُ إِلَّا مِنْ هَذَا الصَّيْحِ ، فَكَانَ
أَوَّلِي

فَإِنْ قُلْتُ بِن هُمْ كَالْعَاصِبِ فَكَانَ الْأَنْسُ ذِكْرُهُ عَقِبَ الْعَصَبِ قُلْتُ
النَّشِيبُ بِالْعَاصِبِ وَإِنْ صَخٍ مِنْ وَحْدَةٍ ، يَكُنْ فِيهِ كَيْفٌ ، وَإِنَّمَا الْأَظْهَرُ النَّشِيبُ
بِالْوَدِيعِ مِنْ حَيْثُ يَتَّعَى مَعَ خَوَارِ بَصَرِهِمْ فِيهِ مَسْحُوقُ الرَّدِّ لَعِيرِهِمْ

(الْهَيْءُ مَالٌ) ذِكْرُ (٣) ، لِأَنَّهُ الْأَعْدَى وَإِنْ عِيلَ حَذَفَ الْمَالُ أَوَّلِي ؛ لِئِنْ شَتَلِ
الْإِحْتِصَاصُ (حَصَلَ) لَمْ (مِنْ كُفَّارٍ) حَرِشَ أَوْ عِيرَهُمْ ؛ لِمَا بَأْتِي فِي الْأَمْثَلِ ،
فَتَعْيِذُ شَيْخٍ بِالْحَرِشِ (٤) مَوْهَمٌ وَإِنْ يُمْكِنُ تَوْحِيهِ عَلَى تَعْدِيدِ بَأْتِي بِاعْتِبَارِ أَنَّهُمْ
الْأَصْلُ ، لَا لِإِحْرَاجِ عِيرِهِمْ

فَنَحَى اللَّهُ عَنْهُمْ ، فَجَمَعَ الْعَانَمَ ، فَجَاءَتْ - يَنْفِي - النَّارَ - بِأَكْلِهَا فَلَمْ تَطْعَمْهَا ، فَقَالَ : إِنْ مَنَعْتُمْ
عَنَّا ، فَلَمَّا نَفِي مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ رَحُلٌ مَبْرُوقَةٌ بِذَرْخٍ يَدُهُ ، فَقَالَ : مَنَعْتُمْ الْعُلُولَ فَلَمَّا يَنْفِي
مِنْكُمْ ، مَبْرُوقَةٌ بِذَرْخَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ يَدُهُ ، فَقَالَ : مَنَعْتُمْ الْعُلُولَ ، فَجَاءُوا بِرَأْسٍ يَشْلُ رَأْسَ بَقَرَةٍ
مِنْ النَّعَبِ مَوْصُوفُهَا - فَجَاءَتْ النَّارُ فَأَكَلَتْهَا - ثُمَّ أَحَلَّ اللَّهُ لَنَا الْمَسْبُومَ ، رَأَى صَفْعًا وَغَيْرَهَا
فَأَحَلَّهَا لَنَا - أَخْرَجَهُ الْحَارِثِيُّ (٣١٢٤) ، وَمُسْلِمٌ (١٧٤٧) ، وَفِي « مُسْلِمٍ » : فَلَمْ تَجْعَلْ
الْعَانَمَ لِأَحَدٍ مِنْ نَفْسٍ

(١) أَي : صَحِ الْمَصْف - (ش : ١٢٩/٧) .

(٢) وَفِي بَعْضِ النُّسخ - (فَصِيلُهُ)

(٣) أَي : لِمَا (ش : ١٢٩/٧) وَفِي الْمَطْبُوعَةِ الْمَكَّة (ذَكَرَ)

(٤) أَمْسَى الْمَطْلَب (٢٢٢/٦)

بلا قتال وإيجاب حبل وركاب كجارية ، وعشر نخاري ،

نعم ؛ تُشترطُ كونه منكم ؛ ليخرج ما استولوا عليه لغير مسلم ، فإنه يُبحث رده إليه ؛ كما يأتي قريباً^(١)

وخرج به^(٢) . نحو صيد دارهم الذي لم يستولوا عليه ، فبته مسح فيملكه أحده ؛ كما في أرضها .

(بلا قتال وإيجاب) أي إصرار نحو (حبل وركاب) أي إلى وبلا مؤية . أي لها وقع ، كما هو ظاهر (كجارية) وخراج ضربت على حكمها ، كذا قتله شارح .

ولوحه أنه لا فرق بينه وبين غيره مما هو في حكم الأجرة حتى لا ينفط^(٣) بإسلامهم ، ويؤخذ من ما من لا حرية عليه ؛ لأنه^(٤) وإن كان أجرة يصدق عليه حدٌ عي

ومنه^(٥) نحو صبي دخل داراً فأحده مسلم ، وضالة حربي بلادي ، بخلاف كامل دخل داراً فأحده ؛ لأن أحده نباح لمؤية ؛ أي عدلاً .

(وعشر نخاري) يعني ما أجد من أهلها ساوى العشر أو لا ، وما صولح

(١) في (ص. ٢٨)

(٢) أي : بقوله : (حصل ..) إلخ . (ش : ١٢٩/٧)

(٣) قوله (ويؤخذ أنه لا فرق بينه) أي الخراج الذي على حكم بحرية ومن غيره ما إلخ . كردي .

(٤) قوله (حتى لا ينفط) متفرع عن كونه في حكم الأجرة كردي

(٥) وقوله (ويؤخذ) عطف على (لا ينفط) يعني لما كان في حكم الأجرة فلا ينفط بإسلامهم ويؤخذ إلى آخره . كردي .

(٦) وقوله (لأنه) مستعملون (لا فرق) وعنه كردي

(٧) أي : الغنيمة . (ش : ١٢٩/٧)

(٨) أسقط ؛ لبيان ؛ لعظمه بحر ، ولعل الشارح أدخل بها المعجول والمرء ، ثم رأيت في ع ش ما نصه : ويسعى إلى مثل الصبي المرء حيث دخله لا أمان من انتهى (ش : ١٢٩/٧)

وما جَلَوْا عَنْهُ حَوْفاً ، وَمَنْ مُرْتَدُّ قَتْلٍ أَوْ مَاتَ ، وَدِمِّي مَاتَ بِلَا وَارِثٍ .

عليه أهلُ بلدٍ من غيرِ محوٍ قتالٍ (وما حلوا) أي هَرَّثُوا (عنه حَوْفاً) ولو مِنْ غيرِنا فيما يَظْهَرُ .

ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَدْرَعِيَّ بَحْثَهُ أَيْضاً ، وَرَدَّ عَنِّي تَفْسِدَ بَعْضِ الشَّرَاحِ (المَلْعِينِ) أَحَدًا^(١) مِنْ عِبَارَةِ الشَّيْخَيْنِ .

قِيلَ : الْأَوَّلَى : حَدَّثَهُ^(٢) ، لِيُشْمَلَ مَا جَلَوْا عَنْهُ ؛ لِلسَّحْوِ صِرَّ أَصَانَتِهِمْ ، وَيُرَدُّ بَأْتُهُ بِدُخُلٍ فِيهِ^(٣) ، لِحَدِّ ثَقَرٍ أَنَّهُ شَمَلَ لِحَوْفِهِمْ مَا وَمِنْ غَيْرِهِ .

نَعَمْ ؛ لَوْ فُرِصَ أَنَّهُمْ بَرَكُوا مَدْلًا لَا لِمَعْنَى ، أَوْ لِحَوِّ عَجَرِ دَوَائِهِمْ عَنْ حَمَلِهِ فَهُوَ فِيْ أَيْضاً ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَفَدَّ يَرُدُّ هَذَا^(٤) عَنْهُ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بَأَنَّ التَّحْيِيدَ بِالْحَوْفِ لِلْعَالِبِ^(٥) .

وَمَا جَلَوْا عَنْهُ بَعْدَ تَقْدِيلِ الْحَمْسِ عَشْرَةَ ، لَكِنَّهُ لَمَّا حَصَلَ التَّفَاتُلُ كَانَ مَصْرُفُهُ حَصُولِ الْقِتَالِ ، فَلَمْ يَرُدَّ .

(وَمَنْ) وَحَتَّصَ (مُرْتَدُّ قَتْلٍ أَوْ مَاتَ) عَلَى الرَّدَّةِ (وَ) مَالٍ وَاحْتِصَاصٍ (دِمِّي) أَوْ مَعَاهِدٍ ، أَوْ مَتَامِي (مَاتَ بِلَا وَارِثٍ) مَسْعُوقٍ بَأَنَّ لَمْ يَثْرُكْ وَارِثٌ أَصْلًا ، أَوْ تَرَكَ وَارِثًا غَيْرَ حَائِرٍ ، فَحَمِيعُ مَدَّةِ^(٦) فِي لَأَوَّلِ ، وَمَا فَضَّلَ عَنْ وَارِثِهِ فِي الدَّيْ لِيَبِ الْمَالِ ؛ كَمَا بَنَى السَّكِيَّ وَأَلْفَ فِيهِ رَدًّا عَلَى كَثِيرِينَ أَخْطَأُوا فِي ذَلِكَ ، فَإِنْ حَلَفَ مَسْعُوقِينَ^(٧) لِمِيرَاتِهِ بِمَقْتَضَى شَرْعِيٍّ وَلَمْ يَنَرَأَفْعُوا إِلَيْهِ لَمْ سَعَرَّضَ لَهُمْ فِي قِسْمِهِ

(١) قوله (حدَّ) : نَحَ الظَّاهِرُ بَعْدَهُ بِقَوْلِهِ (تَعْيِيدَ) إِنْج (ش : ١٢٩/٧)

(٢) قوله (قِيلَ) : لَأَوَّلَى حَدَّثَهُ (أَيِ حَدَّثَ لَعَفَ ، حَوْفًا) كَرْدِي

(٣) قوله (بَأْتُهُ بِدُخُلٍ فِيهِ) أَيِ مَا جَبَرَهُ عَنْهُ ، إِنْج (هـ) أَيِ الْحَوْفِ (ش : ١٢٩/٧)

(٤) أَيِ : مَا تَرَكَهُ لَا لِمَعْنَى ، . إِنْج . (ش : ١٢٩/٧)

(٥) قوله (لِيَبِ) : لِيَحِبَّ ، إِنْج هـ : بَحْرَابُ لَا يَرُدُّ أَوْ يَرِيهِ الْحَدَفَ (ش : ١٢٩/٧)

(٦) قوله (فَحَمِيعُ مَدَّةِ) الْأَوَّلَى : كَوْنُهُ نَحْوَ بِلَامٍ [أَيِ فَحَمِيعُ مَدَّةِ] (ش : ١٣٠/٧)

(٧) قوله (مَسْعُوقِينَ) الْأَوَّلَى : الْإِفْرَادُ . (ش : ١٣٠/٧) .

واعتزض العتد بشموله لما أهداه كافر في غير حرب فإنه لئن بقي : كما أنه لئن بعيمه مع صدق بعرب الفيه عليه ، ولما أجد سرفه من دار لحرب مع أنه عيمة محنة ، وكذا ما أهداه والحرب قائمة مع أنه كذلك^(١) ، وبأن^(٢) ما في حير (لا)^(٣) لا بد من انتهاء جميعه ، والعاردة تخيل انتهاء مجموعته : فكان شعبي^(٤) إعدده (لا)^(٥)

ويحاطب بأن فرصة بقي القتال والإبحاف تذلل على أن الكلام في حصول بعير عقيد ونحوه مما لا مئة فيه مما حود منه ، وهذا حاصل^(٦) بدلت^(٧) : فبعض ثم أئجه حكمتهم عليه بأنه لئن بقي : ولا عيمه ، وأئجه أنه لا يرد على حد لفي .

وبأن اسارق^(٨) لما خطر كان في معنى القائل ، عسى أنه^(٩) مذكرو حكمه في (لسير) كحلتقط الأظهر^(١٠) إيرادات من اسارق لولا ذكره ثم ما يفيد أنه^(١١) عيمة : لأن فيه^(١٢) محاطرة أيضاً : إذ قد يتهمونه بأنه سرقها ، على أن

(١) قوله : (مع أنه كذلك) أي : غيمه محمه كردي

(٢) قوله (وبأن) يح عطف على : بشموله (ش : ١٣٠ / ٧)

(٣) قوله (ما في حير : لا) وهو من : إبحاف حل وركب (ش : ١٣٠ / ٧)

(٤) أي : حتى تكون بقاء في المقصود (ش : ١٣٠ / ٧)

(٥) فكان يسمى أب به ، ولا يحاطب حيل ولا كان يح معنى مستح (١٤٦)

(٦) أي : ما أهداه كافر لنا في غير حرب . (ش : ١٣٠ / ٧)

(٧) أي : بعقد أو نحوه . لمع . بهايه . (ش : ١٣٠ / ٧)

(٨) قوله (وبأن اسارق) يح عطف على قوله (وبأن) أي : كردي

(٩) وقوله (عسى أنه) أي : المصنف (مذكر) من آخره كردي

(١٠) وقوله (الأظهر) صمه المنقط : أي : المنقط لأظهر إيرادات لولا ذكر مصنف في (لسير) ما يفيد أنه : أي : لفظ : عيمة ، لكن لما ذكر المصنف هناك ما يفيد أنه غيبة . لا يرد

هناك حكم السارق ، فهو أيضاً لا يرد هنا . كردي

(١١) قوله (ما يفيد) مفعول (ذكره) وقوله (أنه) الأولى : صير بدعته (ش : ١٣٠ / ٧٠)

(١٢) أي : أخذ اللفظة (ش : ١٣٠ / ٧٠)

فُحِشٌ ،

الأدريجي بحث أن أحد ما بهم يدور ما لا أمان كهر في دارهم

ويؤجّه بأن فيه مخاطرة أيضاً ، بحلاف أخذ الصالّة السابق^(١) ، وبأن

المحرف لما كانت قائمة كانت في معنى القتل ، وبأن الأصل^(٢) فيما في حيز

المهي انتهاء جميعه لا مجموعيه ، كما أشروا إليه في تفسير ﴿وَلَا الصَّالِينَ﴾

[الأنمة ٧]

وسأبني قنير لتعرض ما له معلق بذلك^(٣) ، فاندفع حواث السبكي بأن الوز

قل (ركب) بمعنى (أو) ، وقيل (يجاب) يَحْتَمِلُ دُنْتُ وفاءها على حقيقتها

من الجمع ، على أنه مردود^(٤) بأن كونها بمعنى : (أو) إنما هو في جانب

لإثبات في حدّ عسمة لا النفي في حدّ القبي ، بل هي على بابها ، إذ المراد^(٥)

اتقاء كل على اندر ده (فيجمع) جميع لقيء خمسة أسهم متساوية .

وقال الأنمة الثلاثة نُصِرْتُ خمسة لمصالح لمسمين ، لما^(٦) القياس على

لعسمة المحسنة نصرت بجمع ، كلاً راجعاً لب من الكفار ، واحلاف السب

بالقتال وعلمه لا يؤثّر

ورغم^(٧) أن هـ من باب حمل المظلو على المقيّد . بعيداً ، إنما عُرف مضافاً

بقر ، ونأني أن المي والعيمة حقيقاب متعابرنا شرعاً ، فلم يُنصوّزها

(١) أي - انمة . (ش : ١٣٠ / ٧)

(٢) وقوله (وبأن حرر) ، (وبأن الأصل) أيضاً معطوفان عليه (أي على قوله) (بأن

قوية . . .) [الح] كودي

(٣) في (ص - ٧٩٨) وما بعدها

(٤) وقوله (على أنه مردود) أي جواب السبكي مردود كودي

(٥) أي : في جانب النفي في حدّ القبي . (ش : ١٣٠ / ٧) .

(٦) أي : لشماعية (ش : ١٣١ / ٧)

(٧) أي : في الاستدلال على التحميس . (ش : ١٣١ / ٧) .

وَحُمُسُهُ لِحَمْسَةِ أَحَدِهَا مَصَالِحُ الْمُتَمَلِّمِينَ كَالثُّغُورِ وَالْقُصَاةِ وَالْعُدَمَاءِ ،

مطلق ومقيّد^(١)

(وخمسه^(٢) لحمسة) متساوية :

(أحدها مَصَالِحُ الْمُسْلِمِينَ ، كَالثُّغُورِ) وهي محالُّ الحروب من أطراف بلادنا فتشحر^(٣) بِالْعُدَّةِ^(٤) وَالْعَدَدِ^(٥) .

(والقصة) أي : قصة لبلاد لا العسكر ، وهم^(٦) ، الذين يَخْكُمُونَ لأهل المي في معراهم ، فيزرقون من لأحماس الأربعة لا من حُصْنِ الْحُصْنِ ، كَانْتَمَتِهِمْ وَمُؤَدِّيهِمْ .

(والعلماء) يعني : المشتملين بعلوم الشرع وآلاتها ولو متدينين ، والأئمة والمؤددين ولو أعياء^(٧) ، وسائر من تشتعل عن حوكبه بمصالح المسلمين ، لمعوم بفهمهم ، وأنجل بهم العاحرون عن الكسب

والعطاء^(٨) إلى رأي الإمام معسراً سعة المال وصيقه ، وهذا السهم كَانَ له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْفِقُ مِنْهُ عَلَى نَعْبِهِ وَعِبَالِهِ وَيَنْجِرُ مِنْهُ مَوْءَةَ سِيَةٍ^(٩) ، وَيُضْرَبُ الْبَاقِي^(١٠) فِي لِمَصَالِحِ ، كَمَا قَالَه الْأَكْثَرُونَ .

(١) في (ص: ٢٥٢ ، ٢٨١)

(٢) أي : المي . (ش : ١٣١/٧) .

(٣) فتشحر : أي : تملأ . كردي

(٤) (بالعدة) أي : المدحيرة . كردي : عبارة الشرواني (١٣١/٧) (قوله : «بالعدة» : بضم العين وشذ الذال ؛ أي : آلة الحرب)

(٥) (والعدد) أي : الرجال . كردي .

(٦) أي : قصة العسكر (ش : ١٣١/٧) .

(٧) قوله («و أعياء») راجع لجميع ما قبله ، كما يصرح به عدلته في «شرح الإرشاد» : سم ، ورشيدي . (ش : ١٣١/٧) .

(٨) أي : قدر المظلي . (ش : ١٣٢/٧) .

(٩) أي : لعباله دون نصه . (ش : ١٣٢/٧) .

(١٠) أي : من هذا السهم . (ش : ١٣٢/٧) .

قالوا^(١) وكان له الأربعة الأحماس الآتية ، فحُفِنَهُ ما كان يأخُذُهُ إحدى وعشرين من حمسه وعشرين قال الروياني وكان يضرب العشرين التي له للمصباح^(٢) قيل وحوماً ، وقيل بذاً ، وقال العراقي وغيره بل كان الفقه كنهه في حياته وإنما حُفِنَ بعد موته^(٣)

ويؤيدُ حصره^(٤) قولنا (لنا القياس) إلى آخره ، إذ لو حُفِنَ^(٥) في حياته لم يُحجج بقبس ، وقال المدوردي وغيره كان له في أول حياته ثم سبج في آخره^(٦)

ويؤيدُ الأول^(٧) الخبر لصحيح : قال لي بمّا أفاء الله تعالى عليكم إلا الحُمْرُ ، ولحمض مردود عليكم^(٨) . وأنه رُدَّ عليهم إلا بعد وفاته

تبعه رفع لرفعني هـ . أنه صلى الله عليه وسلم مع بصرقه في حمض مذكور لم تكن بملكه ولا سُئِنَ به إلى غيره برئاً^(٩) ، ونسقه بذلك جمع متقدمون ، ورُدَّ^(١٠) بأن الصوات المنصوص أنه كان يملكه

(١) أي الأكثرون (ش ٣٢٠)

(٢) بحر المذهب (٢٢٧/٦)

(٣) الوسط في المنع (٨٩/٣)

(٤) ويؤيدُ حصره أي حصره ما في قوله ، موت القياس ، وهو قوله (ب بقبس على تعبته) كردي كد في سبج ، وليس في العرب قوله : (قولنا : القياس)

(٥) ي صح حمض ، ب (ش ١٣٢/٧)

(٦) راجع : شهر صح في خلاف الشرح : مسألة (١١٦٠) وه جاري الكسر (٢٨٩/١٠ - ٢٩٠)

(٧) وقوله (الأول) أراد به قوله كان به في كردي وعادة لراملي (١٣٦٦) (قوله : ويؤيدُ الأول) وهو قوله : بعد سهم كان به (راجع)

(٨) أخرجه من حبان (٤٨٥٥) ، وأحمد (٤٩/٣) ، والشافعي (٤١٣٨) ، وأحمد (٢٣١٣٩) عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه .

(٩) الشرح الكبير (٣٢٩/٧)

(١٠) أي : قول الراعي والجمع . (ش ١٣٢/٧٠)

وقد غَطَّ^(١) الشيخ أبو حامد من قال لم يكن صلى الله عليه وسلم يفتك شيئا وإنما أبيع له ما يحتاج إليه

وقد يؤول كلام الرافعي بأنه لم يفتك المفتك المطلق ، بل المفتك المقتضي للإثبات عنه . ويؤيد ذلك^(٢) : اقتضاء كلامه في (الحصائص) أنه يفتك ، وإنما لم يورث ، كالأسماء ، وما نلأ يفتك وارثهم موثقتهم فيه ؛ لأن ذلك كفر ، كما قاله المحاملي ، قال الرزكشي وقريب منه^(٣) ما ذكر : أن حكمة عدم شبه صلى الله عليه وسلم أن لساء بكرهته وكراهته منه^(٤) كفر ، وإنما نلأ تظن فيهم الرعة في الدنيا بجمعها لورثتهم

قائدا . منع سلطان^(٥) المستحقين حقوقهم من بيت المال ففي الإحياء^(٦) قيل لا يجوز لأحدهم أحد شيء منه أصلا ، لأنه مشترك ولا يذري حصته منه ، وهذا علو^(٧) ، وقيل يأخذ كفاية يوم يوم ، وقيل كفاية سنة ، وقيل ما يغني دا كان قدر حقه والفقير مظلومون ، وهذا^(٨) هو القياس ، لأن المال ليس مشترك بين المسلمين ، ومن ثم من مات وله فيه حق لا يتجبه وارثه^(٩) انتهى

(١) قوله : (وقد غطط...) إلخ . تأييد لورد ، (ش : ١٣٢ / ٧)

(٢) أي الحكمة المذكورة (ش : ١٣٢ / ٧) لعل صوابه (أي التأويل المذكور) والله أعلم . كتاب هامش (ك)

(٣) أي : ما قاله المحاملي . (ش : ١٣٢ / ٧)

(٤) قوله (وكراهته) أي لشيء منه (أي النبي ﷺ) (ش : ١٣٢ / ٧)

(٥) قوله (منع السلطان) أي لوضع إلخ (ش : ١٣٢ / ٧)

(٦) جواب (لو) المقطوعة . (ش : ١٣٢ / ٧) .

(٧) قوله (وهذا علو) أي تعاور في الحد كردي ودر الشرواني (ش : ١٣٢ / ٧) (أي لقول المذكور)

(٨) أي : القول الأخير . (ش : ١٣٢ / ٧) .

(٩) إحياء علوم الدين (٣ / ٥٣٧-٥٣٨) .

يَقْدُمُ الْأَهْمُ وَالْأَهَمُّ

وَالثَّانِي . سَوْهَاشِمِ وَلَمَطْلَبِ .

وَحَالَفَهُ ابْنُ عِيْدٍ السَّلَامِ فَمَنَعَ الصَّغْرَ فِي الْأَمْوَالِ الْعَاقِبَةِ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ ، وَمَالِ
الْمَحَاتِنِ^(١) وَالْأَيْتَامِ .

وَأَفْتَى الْمُصَنِّفُ أَنَّ مِنْ عَصَبِ أَمْوَالِ الْأَشْخَاصِ وَحِطَّتْهَا ثُمَّ فَرَقَهَا عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ
حَقُوبِهِمْ خَارِ كُلِّ أَحَدٍ قَدْرَ حَقِّهِ ، أَوْ عَلَى بَعْضِهِمْ لِيَوْمٍ مَرَّ وَضَلَّ لَهُ شَيْءٌ
قَسَمْتُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْبَاقِينَ نَسْبَةَ أَمْوَالِهِمْ^(٢) .

وَمَا ذَكَرَهُ الْعِرَاقِيُّ^(٣) أَوْحَدَ مَقَامٍ ذَكَرَهُ مِنْ عِبَادِ السَّلَامِ ؛ إِذْ كَلَّامُهُمُ الْآتِي فِي
طَبَرِ بَرْدِهِ^(٤) ، وَلَا يُعَارِضُهُ هَذِهِ الْإِفَادَةُ^(٥) ؛ لِأَنَّ أَعْيُنَ الْأَمْوَالِ يُخْتَلَطُ لَهَا مَا لَا
تُحَاطُ بِمَحَرِّدِ بَعَلَى الْحَقُوقِ

(يَقْدُمُ الْأَهْمُ عَلَى الْأَهَمِّ) وَحُجُوبُ ؛ وَهَهُنَا سُدُّ لُتَعُورِ

(وَالثَّانِي سَوْهَاشِمِ وَ) سَوْ (لَمَطْلَبِ) الْمَسْمُورِ ؛ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ وَصَّعَ سَهْمَهُ دُونِ الْفَرَسِ الَّذِي فِي الْأَدَةِ فِيهِمْ دُونَ بَنِي أَجْبِيْمَا شَفِيقَهُمَا عَبْدُ
شَمْسٍ - وَمِنْ دَرَجَتِهِ عَثْمَانُ وَنَحِيْبُهُمْ لِأَيُّهُمْ يُوَفَّلُ مَحِيَّةً عَنْ ذَلِكَ^(٦) يَقُولُهُ ؛ مَخْرَجُ
وَيَتَوَلَّى الْمُطْلَبُ شَيْئًا وَاحِدًا ؛ وَشَتَّى تَبَرُّ صَابِعِهِ ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٧) .

(١) مَوْنَهُ (دُونَ مَحْدَسِ) لِحِ عَطْفِ عَدْرِ (الْأَمْوَالِ) عِبَارَةً ؛ سَهْمُهُ ؛ كَمَا لَمْ
الْمَحَاتِنِ . . الْحِ بِالْكَافِ بَدَلُ الْوَاوِ . (ش : ١٣٢ / ٧)

(٢) دُونِ النَّوْوَ (ص : ١٧٠)

(٣) فِي بَرَجَتِهِ يَمُوتُ لِأَخْبَرِ مِنَ الْأَمْوَالِ لِأَرْبَعَةِ سَنَةٍ (ش : ١٣٢ / ٧)

(٤) أَيِ ؛ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عِيْدٍ السَّلَامِ . (ش : ١٣٢ / ٧)

(٥) قَوْلُهُ (لَا يُعَارِضُهُ) أَيِ ؛ مَا ذَكَرَهُ الْعِرَاقِيُّ ، هَذِهِ الْإِفَادَةُ أَيِ ؛ إِفْتَاءُ الْمُصَنِّفِ الْمَذْكُورِ
(ش : ١٣٢ - ١٣٣)

(٦) أَيِ ؛ مَا صَحَّحَ فِي سَبِي لَأَيِّ دُونَ سَبِي الْآخَرَيْنِ (ش : ١٣٣ / ٧)

(٧) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (٣١٤٠) عَنْ حَبِيبِ بْنِ مَطْعَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، وَابْنِ عَدِيٍّ ذَكَرَ أَشْبِيْثَ ،
وَأَنْحَرَجَهُ يَذْكُرُهُ نَسَائِي (٤١٣٧) ، وَكَذَلِكَ هُوَ عَبْدُ أَحْمَدَ (١٧٠١٣) وَرَوَاهُ ؛ إِنَّهُمْ لَمْ يَخَارِقُوا فِي
فِي جَاهِلِيَّةٍ وَلَا إِسْلَامِهِ ؛

يُشْرِكُ الْعَبِيَّ وَالْفَقِيرَ

أَي لَمْ يُغَارِقُوا^(١) بِي هَاشِمٍ فِي بَصْرَةِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاهِلِيَّةً وَلَا إِسْلَامًا .

وَالْعَبْرَةُ بِالْإِسَابِ لِلْأَمَاءِ دُونَ الْأُنْثَى ، لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُعْطِ الرِّيزَ وَعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شَيْئًا مَعَ أَنَّ أُمَّهُمَا هَاشِمِيَّانِ .

وَلَا يَرِدُ^(٢) عَلَيْهِ أَنَّ مِنْ حَصَانَتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَوْلَادَ بَنِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُسْنُونُ إِيَّاهُ فِي الْكَهْدِ ، وَغَيْرِهَا ، كَأَنَّ بَنِيهِ مِنْ عُثْمَانَ ، وَأُمَامَةَ بَنِيهِ مِنْ أَبِي الْعَاصِي ؛ لِأَنَّ هَاشِمِيَّانِ صَغِيرَيْنِ فَلَا فَائِدَةَ لِدُكْرِهِمَا .

وَبِمَا أُعْطِيَ^(٣) أَوْلَادَ قِطْمَةَ مِنْ عَنِيَّ^(٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَهُمْ هَاشِمِيُّونَ أَبَاءُ وَالْكَلَامُ فِي الْإِعْطَاءِ مِنَ النَّبِيِّ .

أَمَّا أَصْلُ شَرْفِ بَنِيهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَبَنِيهِ وَبَنِيهِ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ نَعُمٌ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ مَطْعَمًا^(٥) ، بِظَرْفٍ مَرَّرَ فِي أَنَّهُ أَنَّهُمْ هُمْ مِنْ دُكْرٍ^(٦) ، وَفِي مَقَامِ نَحْوِ الدُّعَاءِ كُلِّ مُؤْمِنٍ يَقُولُ : كَمَا فِي حَرْصِ صَعْبٍ^(٧) .

(يُشْرِكُ) فِيهِ (الْعَبِيَّ وَنَشِيرَ) لِإِطْلَاقِ الْآيَةِ^(٨) ، (وَلِإِعْطَائِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَبَّاسَ وَكَانَ غَنِيًّا^(٩))

(١) أَي - نَوَا الْمَطْلَبَ - (ش : ١٣٣ / ٧) .

(٢) أَي - عَنِ قَوْلِهِ - (وَالْعَبْرَةُ .. إلخ) . (ش : ١٣٣ / ٧)

(٣) قَوْلُهُ (وَبِمَا أُعْطِيَ) أَي - حَلَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَوْلَادَ قِطْمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ دُونَ غَيْرِهِمْ كَرْدِي . كَذَا فِي السَّحْ

(٤) قَوْلُهُ (مِنْ عَنِيَّ) سَبَّحَ وَفَعَلَ لَمْ يَكُنْ لَهُ (ش : ١٣٣ / ٧)

(٥) أَي - مَرَّةً أَوْلَادُ بَنَاتٍ صَدَقَتْ بِلَا وَسْطَةٍ ، أَوْ بِوَسْطَةِ الذُّكُورِ أَوْ الْإِنَاثِ (ش : ١٣٣ / ٧)

(٦) أَي - بِرِ هَاشِمٍ وَبِهِ الْمَطْلَبُ

(٧) أَخْرَجَهُ السَّهْبِيُّ فِي « التَّكْرِيرِ » (٢٩١٢) عَنْ أَبِيهِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٨) وَهُوَ قَوْلُهُ نَعَسَى « وَيُرِيدُ الْفَتْرَةَ » [الْأَعْلَى : ٤١]

(٩) ذَكَرَهُ الشَّامِيُّ فِي « الْأَمِّ » دُونَ سَبِّ (٣٣٣ / ٥) ، وَذَكَرَهُ السَّهْبِيُّ فِي « مَعْرِفَةِ السُّلَالَةِ وَالْأَنْبَاءِ »

وَالنِّسَاءُ ، وَتُقْصَلُ الذَّكَرُ ؛ كَالْإِرْثِ .

وفتده الإمام سبعة العاد ، ولأ قُدِّمَ لأحرج^(١)

(ولاء) لأن فاطمة وصفتة عمّة أبيها^(٢) رضي الله عنهما كأننا بأحدان^(٣)
مه^(٤) (ومصل الذکر ؛ كالإرث) بجمع أنه استحقّق بقراءة الأب ، فله مثل
حظّي الأنثى ، بخلاف الوصية

فإن قلت بُدِي ذلك^(٥) أحد الحد مع لأب ، وإنّ الأس مع الأس ، واسواء
مدل بجهنن ومدل بجهة قلت لا يُنافيه ؛ لأن النسبة بالإرث . . من حيث
استحقاق^(٦) لا بسببه بكثر على المراده ، فندفع بوجيخ جميع القول بالاستواء^(٧)
نظراً لذلك^(٨) .

وَبَحَثَ الْأَنْزَعِيُّ أَنَّ الْحَسَنَ يُغْنِي كَالْأُنْثَى وَلَا يُؤَقِّفُ لَهُ شَيْءٌ^(٩) ، وَقَدْ يُؤَخَّجُهُ
بِالْوُقُوفِ بِمَا يَنْشَأُ مِنْهَا مِنْ حَقِيقَتِي ؛ كَالْإِرْثِ وَالْوَصِيَّةِ ، وَمَا هِيَ لَيْسَ

= عند صاحب رقم (٤٠٠٠) . وراجع : التمهيد الجليل (٢٣٦ / ٣)

(١) بهية المطلب في ترايه المذهب (٥١٢ / ١١ - ٥١٣) .

(٢) أي : فاطمة ؛ أي : عمّة النبي ﷺ . (ش : ١٣٣ / ٧)

(٣) قوله (كما يحدّد) الظاهر : أنّ (ش : ١٣٣ / ٧) وفي لمطبوعات (٢)
(كان بأحدان)

(٤) عن يحيى بن عمار من عند له بر البربر عن بربر بن يعمر أنه كان يقول : ضرب رسول الله ﷺ
عدم حسب بربر بن يعمر أنعمه عليهم سهم بربر ، وسهم الذي أنعمه بعت عد
حصب أم بربر ، وسهم بقر من أخرجه سبي (٢٥٩٣) ، واندروطي (ص
٩٤٢) ، والبيهقي في الكبير (١٨٠٢١) .

(٥) أي : قول المصنف كالإرث . (ش : ١٣٣ / ٧)

(٦) قوله (لأن سببه من حيث الحمل) يعني : حملهم مشبه بحملهم كردي

(٧) أي : بين الذکر والأنثى . (ش : ١٣٣ / ٧) .

(٨) قوله (بقر مدث) أي : بسببه لكل على مراده كردي عارده اشرواني (١٣٣ / ٧)
(ويحتمل أن الإشارة إلى أحد الحد مع الأب)

(٩) راجع : سهل لصاح في اختلاف لأشباح : مسألة (١١٦١)

والثالث : النامي ، وهو صغير لا أب له ، وبشرط فقره على المشهور

كذلك ، لأحده شهاً من كل ، كما تقرر^(١) ، فلم يثبت الوقت

وأفهم التشبيه استواء الصعير والعالم وصدهما ، وأنهم لو أغرضوا لم ينقُط ، وسدَّ كُرّه في (السير)^(٢)

(والثالث النامي) الآية (وهو) أي (الشتم) صغير (لم يتلغ سرّاً أو حثام : لحر) لا يُتم بعد احتلام^(٣) حشّه المصنّف^(٤) وضعه عبره (لا أب له) وإن كان له جدّ ولو لم يكن من أولاد المرتقة

ويتدخل فيه ولدٌ من وسمي : لا التلبيط على الأوجه^(٥) : لأنّ لم تحقّق بعد أبيه : على أنه عني بضمه في سب النام مثلاً .

أمّا فاقد الأم : فثبت له منقطع ، ويسمى اليهيم وهذا أمّه ، والطوبى وقدهما .

(وبشرط) إسلامه و (فقره) أو مسكنه (على المشهور) لأنّ لفظ اليم يشعر بالحاجة .

وفائدة ذكرهم هنا مع شمول المساكين لهم عدم حرمانهم ، وإفرادهم بخمسي كامل .

ولا بد في ثوب اليم والإسلام ولتقرّبها من البيّة ، وكذا في الهاشمي والمطبي .

(١) قوله (لأحده) أي أحد ما شها (من كل) من النوصه والآث (كما تقرر) بقوله (بجامع أنه استحقاق . .) إلى آخره . كوفي

(٢) في (٥١٦/٩) وما بعدها

(٣) أخرجه أبو داود (٢٨٧٣) ، والبيهقي في الكبير (١١٤٢١) وانظرني في الأوسط (٢٩١) عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

(٤) ذكره النصف في رياض الصالحين (ص ٥٦٦) ، والأذكار (ص ٦٥١)

(٥) راجع السهر بساح في اختلاف الأشاح : مسألة (١١٦٢)

وارباع والخامس المسكين وابن السبيل

نعم : ذكر جمع أنه لا يذم معها بهما^(١) من استغنى له^(٢) ، ويؤجّه بأن هذا السبب أشرف الأسباب ، ويغلب ظهوره في أهله ؛ لتوفر الدواجي على إظهار حالهم . فخط له دون غيره ، لذلك^(٣) ولسهولة وجود الاستغناء به عالاً .
وهل يلحق أهل الخمس الأول^(٤) من يلزم في اشتراط اليه ، أو من يأتي في الاكتفاء بمولاه^(٥) محل نظير ، والأقرب الأول^(٦) ، لسهولة الاصطلاح على حالهم غالباً .

وارباع وخمسة المسكين وابن السبيل (ولو بقوتهم بلا تعيين وإن أثبتوا .
نعم : يصرّ في مدعي تلف ما له عرف^(٧) أو عيال أنه تكفّ سبه ؛ نظير ما يأتي في سب لابي^(٨)
ودلت بانه ، وبأن يمسها^(٩)

والمسكين شمنون فقراء ولهم ما ثاب وهو الكثرة ، وثالث وهو ركة ، ويشترط لإسلامه في الكفر ، والفقر في ابن السبيل نص .
ولو ختم وصفا في واحد أعطى بأحدهما لا العزو مع نحو القراءة^(١٠)

(١) قوله (معهما) أي سبه (بهما) أي الهندسي والمطفي (ش ١٣٤ / ٧)

(٢) قوله (سبه) الأولى (سبهما) بالنسبة (ش ١٣٤ / ٧)

(٣) لأن هذا السبب أشرف . . إلخ (ش ١٣٤ / ٧) .

(٤) وهو خمس مصالح (ع ش ١٣٨ / ٦)

(٥) أي شرط في إعطاء من ادعى له شيء من مصالح المسلمين ؛ كالاشغال ما علم وكونه زاماً أو خطياً . أثبت ما ادعاه مائة (ع ش ١٣٨ / ٦) .

(٦) قوله (عرف) نعت حال (ش ١٣٤ / ٧)

(٧) في (ص ٣٣١)

(٨) أي : المسكين وابن السبيل . (ش ١٣٤ / ٧) .

(٩) قوله (مع نحو) أي كسبهم ، وقوله (القراءة) أي كونه من بي هاشم أو المطلب (ع ش ١٣٨ / ٦)

وَيُعْمُ الْأَصْفَ الْأَرْبَعَةَ الْمُتَأَخَّرَةَ ، وَقِيلَ : يُحْصَى بِالْحَاصِلِ فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ مِنْ
بِهَا مِنْهُمْ

فِيُعْطَى بِهِمَا ، وَإِلَّا مِنْ اخْتِصِفَ فِيهِ يَتِمُّ وَمُسْكَةٌ ، فَيُعْطَى بِالْيَتَمِ فَقَطْ ، لِأَنَّهُ وَصِفَتْ
لَارْمَ وَالْمُسْكَةُ مَسْكَةٌ ، كَذَا قَالَ الْمَاورِدِيُّ ^(١) ، وَحَرَّمَ بِهِ غَيْرُهُ

وَفِيهِ بَطَرٌ ، كَيْفَ وَبِمُسْكَةٍ شَرْطٌ لِلنِّسَمِ ١٩ فَلَا يَتَصَوَّرُ اجْتِمَاعُهُمَا مُسْتَقْلِلَيْنِ
حَتَّى يُقَالَ : يُعْطَى بِالْيَتَمِ فَقَطْ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأُدْرَعِيَّ قَالَ عَقِبَهُ ^(٢) وَهُوَ ^(٣) فَرَعَ
سَاقَطٌ ، لِأَنَّ الشَّمَّ لَا يَذَلُّ مِنْ فَقْرٍ أَوْ مُسْكَةٍ وَهُوَ ^(٤) صَرِيحٌ فَمَا ذَكَرْتُهُ ^(٥)

وَنَسَلِيهِ قَرَى ^(٦) أَحَدُ عَامِرٍ هَاشِمِيٍّ مَثَلًا بِهِمَا ^(٧) هَذَا أَنَّ الْأَحَدَ بِالْعَرِ
لِحَاجَتِهِ ، وَبِالْمُسْكَةِ لِحَاجَةِ صَاحِبِهَا وَمِنْهُ ^(٨) يُؤَخَّذُ أَنَّ نَحْوًا نَعْلَمُ كَالْعَرِ

(وَيَعْمُ) الْإِمَامُ أَوْ بَائِتُهُ (الْأَصْفَ الْأَرْبَعَةَ) وَجَمِيعَ آحَادِهِمْ (الْمُتَأَخَّرَةَ)
بِالْعَطَاءِ عَنَّا عَنْهُمْ عَنْ مَحَلِّ الْقِيَمَةِ وَحَاصِرِهِمْ وَحَوِيَّاتِهَا لِمُظَاهِرِ الْآيَةِ

نَعَمْ ، بِجُورِ التَّعَاوُثِ بَيْنَ أَحَادِ الصَّفِّ غَيْرِ دَوِيِّ الْقَرَبَى ، لِاتِّحَادِ الْقَرَبَةِ
وَبِغَاوِثِ الْحَاجَةِ لِمُعْتَرَفَةٍ فِي غَيْرِهِمْ ، لَا بَيْنَ الْأَصْفِ .

وَلَوْ قُلَّ لِحَاصِلُ نَحِيْثٌ لَوْ عُمُّ لَمْ تُسَدَّ مُسَدًّا حُصِّنَ بِهِ الْأَحْوَجُ لِلصَّرُورَةِ .

(وَقِيلَ) نَحْصُ بِالْحَاصِلِ فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ مِنْ فِيهَا مِنْهُمْ (كَذَرَكَةٍ ، وَلَمْ شَقِّهِ)

(١) الْحَاوِي الْكَبِيرُ (١٠ / ٢٣٦) .

(٢) أَيِ : عَقِبَ كَلَامِ الْمَاورِدِيِّ . (ش : ١٣٤ / ٧) .

(٣) أَيِ : دَوِيٍّ الْمَاورِدِيِّ (مَنْ جَمَعَ فِيهِ يَتَمُّ وَمُسْكَةٌ) : لِأَح (ش : ١٣٤ / ٧)

(٤) أَيِ : نَوِيٍّ الْأُدْرَعِيِّ (ش : ١٣٤ / ٧)

(٥) أَيِ : بَطَرٍ (ش : ١٣٤ / ٧)

(٦) قَوْلُهُ (وَنَسَلِيهِ) أَيِ : مَا قَالَ الْمَاورِدِيُّ : مَنْ تَصَوَّرَ اجْتِمَاعَهُمَا مُسْتَقْلِلَيْنِ . وَقَوْلُهُ (هَرَقَ)

أَيِ : الْمُسْكَةُ . (ش : ١٣٤ / ٧)

(٧) أَيِ : بِالْعَرِ وَكَوْنِهِ هَاشِمِيًّا . (ش : ١٣٤ / ٧)

(٨) أَيِ : الْفَرَقَ الْمَذْكُورَ . (ش : ١٣٤ / ٧) .

وَأَمَّا الْأَحْمَاسُ الْأَرْبَعَةُ فَلَا ظَهْرَ أَنَّهُا لِلْمُرْتَرِفَةِ - وَهُمْ الْأَحْدَادُ الْمُرْصَدُونَ
بِلُحْجَادٍ -

بقل وبزؤه أن العمل لا قسم لا شيء فيه^(١) أو فيه ما لا يقبل لساكنه إذا ورغ
عليهم بقدر ما يحتاج إليه^(٢) في النسوية من المصوب إليهم وغيرهم إنما هو^(٣)
لموافقة الآية المفتضية لوجوب بعضهم جميعهم في جميع الأقاليم
ويُفَرَّقُ بينه وبين الزكاة : بآن التشويق لها إنما يَكُونُ في محلها فقط ، لأن
العدب أنه لا يُفَرَّقُهَا لِأَلَمَلَاكُ ، بحلاف شيء ، لأن المعزق له الإمداد أو مائه ،
وهو لسعه بصره يتشوق كثير من في حكمه بوصول شيء من شيء إليه مع أنه
لا مشقة عليه في النقل .

ومن فَعِدَ مِنَ الْأَصْنَافِ الْأَرْبَعَةِ^(٤) صُوفَ نَصِيْبِهِ لِلْبَاقِيْنَ مِنْهُمْ .

(وأما الأحماس الأربعة) أي كدب هي وحمل أحسن للنبي صلى الله عليه
وسلم عنى ما مر^(٥) (فالأظهر أنها بمرترقة) وقصائهم وأنعتهم ومؤدبيهم
وعقائهم ما لم يُوجَدَ منبر^(٦) .

(وهم الأححاد المرصدون) أي بديوان (للجهاد) لوصول لصرقة بهم بعده
صلى الله عليه وسلم .

سَمُوا بِذَلِكَ لِأَنَّهُمْ رُصِدُوا بِهَوْنِهِمْ لِمَدَّتْ عَنْ الدِّينِ ، وَظَلُّوا الرُّوقَ مِنْ
مَالِ اللَّهِ تَعَالَى

(١) قوله . (لا شيء فيه) أي . من الغنيمة (ش : ١٣٥ / ٧)

(٢) قوله بقدر ما يحتاج إليه معلوم بوجه (لأن العمل) إلى حربه كردي و...
... (ش : ١٣٥ / ٧) (فيه : يحتاج إلى : لا مالم بهم معنى)

(٣) قوله : (إنما هو ...) إلخ . خير (أ) . (ش : ١٣٥ / ٧)

(٤) أي : المتأخرة (ش : ١٣٥ / ٧)

(٥) أي : قيل إليه . (ش : ١٣٥ / ٧)

(٦) أي . من القضاة . . . إلخ . (غ ش : ١٣٩ / ٦) .

وخرج بهم المتطوعة بالعرو ، وإذا شطوا . فيعطون من الركعة دون الشيء
عكس المرتقة ، أي ماله يغجز سهمهم^(١) عن كفايتهم فيكمل لهم^(٢) الإمام
من سهم سبل الله ، أحداً من كلام الإمام الذي قال الأدرعي عفا عنه إنه حسن
صحيح عريض

وحاصله^(٣) أنه إذا غُدم مال الشيء من يد الإمام والمرتبة مفقودة فيهم شرط
استحقاق^(٤) سهم سبل الله تعالى لم تجز صرفه إليهم ، فإن لم يُفقد^(٥) فيهم
ولو لم تكفهم^(٦) بصاغوا ، ورأى^(٧) صرفه إليهم وأن انتهاضهم^(٨) للقتال
أقرت من انتهاض المتطوعة لم يُعرض عنه^(٩) انتهى

ورُفِعَ أغبي الإمام - قول الصيدلاني إذا لم يكن للمرتبة شيء
صُرف إليهم من سهم سبل الله تعالى ، إذا قابلوا ما يعني الركعة^(١٠) انتهى
وكأنّ وحة الترييب أن اشراط مقتلهم لما يعني الركعة إنما يُدَسِّبُ الأحد من

(١) قوله (ماله يغجز سهمهم) أي سهم المرتبة كردي

(٢) قوله (يكمل لهم) أي : للمرتبة . كردي

(٣) أي : كلام الإمام . (ش : ١٣٥ / ٧)

(٤) قوله (وللمرتبة مفقود) يح جعله حاسه . قوله (شرط استحقاق) إلح ،
أي : العفر . (ش : ١٣٥ / ٧) .

(٥) أي . شرط استحقاق .. إلح (ش : ١٣٥ / ٧)

(٦) قوله (ولو لم يكفهم) من كده مؤنثه ، والتعويل الثاني محذوف ، أي والحد لو لم
يعطهم لإمام كفايتهم .. لتعروا (ش : ١٣٥ / ٧)

(٧) عطف على (لم يعقد ..) إلح ، والضمير للإمام . (ش : ١٣٥ / ٧) .

(٨) عطف على (صرفه ..) إلح . (ش : ١٣٥ / ٧)

(٩) قوله (لم يعرض) إلح جواب (لو لم يعقد) إلح (ش : ١٣٥ / ٧) وقوله
(عنه) نائب فعل (لم يعرض) والضمير للإمام (ش : ١٣٥ / ٧) وراجع : نهاية

المطلب في دراية الملعب (٥٢٦ - ٥٢٥ / ١١)

(١٠) نهاية المطلب في دراية الملعب (٥٨ / ١١)

ونريد من راذله عمالاً ولو زوجة رابعة ، ويُعطي لأتهات أولاده وإن كثرت ،
كما اقتضاه بطلاقهم ، خلافاً لآب الرقة ها ؛ لأن حميتهم ليس باختياره ،
وللأدري في لزوجات ، لا يحصارهن^(١) ولعبيد خدمته الذين يختصهم ،
لا لِمَا راد^(٢) على حاجته ، لا إن كان لحاجة الجهاد
ويظهر إلحاق إمته الموطوات بعبيد الخدمة ، فلا يُعطي إلا لِمَنْ يحتاجهن
لعنة أو دفع ضرر .

ثم ما يدفع إليه لزوجته وولده ؛ أي : وأصوله وسائر فروعه على الأوجه . .
الملك فيه لهم حاصل من العي :

وقيل : يملكه هو وينصير إليهم من جهته

وقصة الأولى أن الروجة ونحو الآب^(٣) الكاملين تدفع حصتهما لهم ،
وعبرهما^(٤) لوليتهما .

والظاهر أن ذلك^(٥) ليس مراداً ؛ لأن الملك وإن كان لهما إلا أنه . . . بسبه ؛
ليصرفه^(٦) في عفايته مؤنتهما عليه ، فهو ملك معتد لا مطلق ، فتقيد به^(٧) وحده

(١) قوله (لا يحصارهن) أي معبر للرايح الذي حالفه الأدري ؛ من إعطاء لزوجات
مطلقاً . (ش : ١٣٦/٧) .

(٢) قوله : (لما راد) الأولى : (لمن راد) (ش : ١٣٦/٧)

(٣) أي . من سائر الأصول (ش : ١٣٦/٧)

(٤) قوله : (وعبرهما) أي عطف على (الروجة) (ش : ١٣٦/٧)

(٥) أي : القضية المذكورة (ش : ١٣٦/٧)

له (لهما) أي الروجة وسر لآب ، قوله (إلا أنه) أي ملكها به ، وكذا الصير في

أبهر ملك . . . وقوله (بسبه) أي المبرور خير (أب) ، وقوله (بصرفه)

العمال المنحرف إلى لأحلهما (ش : ١٣٦/٧)

أ . صرفه له في مقابل . . . إلح . علما ما ظهر في حقه ، وعليه

ملكاً مطلقاً ، بل مقبده . (ش : ١٣٦/٧) .

فإن قلت : ما فائدة الحلاف حينئذ ؟ قلت : وتذكُّره في الحلف والتعاليق صاهرة ، وإنما في غيرهما : حقيقة ، إذ لو أُعطي^(١) لمدته ماضية فماتت عقت الإعطاء فهل بُورثت عنه ؟ أو طُنقت حينئذ^(٢) فهل يأخذه ؟ والظاهر : لا^(٣) ، لما نثر أنه في مقابلة مؤيها عليه .

أو مستنة^(٤) فهل هو كذلك^(٥) أو يُسرَّد منه^(٦) حصَّته ؟ كلٌّ محتملٌ .

وم ذكر من أن الأول أصحُّ^(٧) هو ما وقع شجب في شرح مهجته ، نعم لغيره^(٨) والذي في الجوهر " وغيره " أن الأصحَّ الثاني^(٩) ، وهو الذي يتَّجه عدي

وعبارتهم^(١٠) . أنه يُعطي كسنة ممومة ، أي : فتصرف فيها كيف شاء صريحة فيه^(١١) . وعديتها : أعنى " السحوهر " هل يقول عليك ثم صرف^(١٢) إليهم من جهته أو لا ، بل يملك يخصُّ بهم ، أي : ابتداءً فيؤلى الإمام أو

(١) قوله : (ما فائدة الحلاف حينئذ) أي : حين لتعديده . كردي

(٢) أي : المبرقة ؛ لأجل الروج . (ش : ١٣٦/٧)

(٣) وقوله : (حلف حسد) أي : الأولي عنه (ش : ١٣٦/٧)

(٤) وقوله : (والظاهر : لا) أي : وإن قلنا : أنه ملكها . كردي .

(٥) عطف على (ماضية) . هامش (لا)

(٦) أي : يورث منها في الأولى ، ويأخذه منه في الثاني (ش : ١٣٦/٧)

(٧) أي : يترد الإمام من المرتضى . (ش : ١٣٦/٧)

(٨) قوله : (من أن الأول أصح) هو قوله (يملك فيه بهم) كردي

(٩) فتح الوهاب شرح مهج لطلاب (٣/٢٥٠)

(١٠) (والثاني) وهو قوله . (وقيل : يملكه هو) . كردي .

(١١) أي : الأصحاب . (ش : ١٣٦/٧)

(١٢) أي : الثاني (ش : ١٣٦/٧)

(١٣) وهي (ح) و (ع) . (صرعه)

وَيُقَدِّمُ فِي إِثْنَاتِ الْأَسْمِ وَالْإِعْطَاءِ قُرَيْشًا ، وَهُمْ وَلَدُ النَّصْرَةِ كِنَانَةٌ ،

مَصْرُوعُهُ صَرْفُهُ إِلَيْهِمْ^(١) فَوَلَانْ - أَشْهَهُمَا - الْأَوَّلُ^(٢) ، وَهُوَ قَطَعَ بَعْضُهُمْ^(٣)

وَيُؤَاخِذُ فِي قَوْلِهِ (فَيَتَوَلَّى الْإِمَامُ أَوْ مَصْرُوعُهُ صَرْفُهُ إِلَيْهِمْ) الْجَوَابُ عَنْ
بَعْضِ مَا ذَكَرْتُهُ مِنَ التَّرْدِيدِ^(٤) ، فَتَأْفَلُهُ ، وَتَصْرِيعُهُ عَلَى الثَّانِي^(٥) أَنْ لَصَرَفُ
يَكُونُ^(٦) لِلْحَمُولِ الْمُحَالَفِ^(٧) لَصَرْيَحِ الْمَنِيِّ^(٨) وَغَيْرِهِ .. يَنْصَحُ ضَعْفُ الثَّانِي^(٩) ،
وَيَنْتَشِرُ بَعْضُ مَا تَرَدَّدَ فِيهِ عَلَيْهِ^(١٠) ، مَقَامُ تَعْوِزٍ^(١١) ، فَتَأْفَلُهُ

(وَيُقَدِّمُ) بَدَأَ (فِي إِثْنَاتِ الْأَسْمِ) فِي الدِّيَوَانِ (وَالْإِعْطَاءِ قُرَيْشًا) لِحَبْرِ
لِشَاعِمِي وَغَيْرِهِ « قَدَّمُوا قُرَيْشًا وَلَا تَقْلَبُواهَا »^(١٢) وَظَاهَرُ كَلَامِهِمْ أَنَّ مَوَالِيَهُمْ
لَنُسُوا مِثْلَهُمْ هَذَا ، وَهُوَ ظَاهَرُ لِمَا بَأْنِي قُبِيلَ (فَصَلِّ مِنْ طَلَبِ رَكْعَةٍ)^(١٣)
(وَهُمْ وَلَدُ لَصَرِيحِ كِنَانَةٍ) مِنْ حُرْمَتِهِ ، وَقِيلَ وَلَدُ بَهْرٍ مِنْ هَالِكٍ مِنْ

(١) أَي مَلِكُهُ ثُمَّ صَرْفُهُ ... إِنْج . (ش : ١٣٦/٧)

(٢) وَمِي (خ) رِيَادَةٌ : (انْتَهَى)

(٣) قَوْلُهُ (مَا ذَكَرْتُهُ مِنَ التَّرْدِيدِ) وَهُوَ قَوْلُهُ (وَالصَّاهِرُ الْمَذْكُورُ) ، فِي آخِرِهِ كَرْدِي

(٤) قَوْلُهُ (وَتَصْرِيعُهُ) أَي « الْحَوَالِ » (عَلَى الثَّانِي) وَهُوَ قَوْلُهُ (أَوَّلًا ، مَلِّ) .
آخِرُهُ - كَرْدِي .

(٥) وَقَوْلُهُ (أَنْ لَصَرَفُ) إِنْج مَعْمُولُ التَّصْرِيعِ كَرْدِي

(٦) وَقَوْلُهُ . (الْمُحَالَفِ) صِفَةُ الصَّرَفِ - كَرْدِي .

(٧) أَي قَوْلُهُ : فَبَعْضُهُ كَمَا يَتَّبِعُهُمْ . (ش : ١٣٦/٧) .

(٨) وَقَوْلُهُ (يَنْصَحُ) مُتَعَمِّدٌ بِتَصْرِيعِهِ ، وَقَوْلُهُ (ضَعْفُ الثَّانِي) وَهُوَ قَوْلُهُ (أَوَّلًا) ، إِلَى
آخِرِهِ - كَرْدِي

(٩) وَقَوْلُهُ (بَعْضُ مَا تَرَدَّدَ فِيهِ) وَهُوَ قَوْلُهُ (كُلُّ مُحَمَّلٍ) ، وَصَغِيرُ (عَلَيْهِ) يَرْجِعُ إِلَى
الثَّانِي - كَرْدِي

(١٠) أَي : أَيْضًا

(١١) مَدِّ شَاعِمِي (١٣٤٨) عَنْ أَبِي شَهَابٍ بِلَاغًا قَالَ لِحَاظِ فِي « مَجْمَعِ الْبَارِي » (٢١٦/٧)

، أَخْرَجَهُ عَنْ بَرَاءِ بْنِ مَسْعُودٍ صَحِيحَ لَكِنِّهِ مَرْسُلٌ ، وَلَهُ تَوَاهُدٌ ، وَرَوَى مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَائِبٍ ، وَعَمِي بِرَ أَبِي طَلْحٍ ، وَحَبِيرٍ مِنْ مَطْعَمٍ وَغَيْرِهِمْ . وَرَجَعَ « التَّنْحِيصُ الْحَبِيرُ »

(٩٦/٢) ، وَهُوَ مِثْلُ الْقَلْبِيرِ (٦٥٨/٤) .

(١٢) فِي (ص : ٣٢٨)

ثُمَّ سَائِرُ الْعَرَبِ ، ثُمَّ الْعَجَمُ

تقديم الأوس منهم ؛ لأنّ منهم أحوال عبد المطلب جدّه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
 (ثم سائر العرب) ظاهره تقديم الأنصار على من عدا عرش وإن كان أقرب
 له صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، واستواء جميع العرب ، لكنّ خلاف الشرحسي في الأول
 والعاوردي في الثاني^(١) .

(ثم العجم) معتبراً فيهم السب ؛ كالعرب ، فإن لم يجمعوا على سب ،
 اعتبر ما يروونه أشرف ، فإن استوى اثنان هما^(٢) فكما يأتي^(٣) .
 وذلك^(٤) لأنّ العرب أقرب منهم إلى رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 وأشرف

ومنى استوى ثلث قرية قدّم أسهما ، فإن شئنا ساء . فأسفهما إسلاماً
 ثم هجرة ، كما ذكره ابراهيمي^(٥) ، والمعتمد ما في (لروضة) أنه يقدّم
 بالسوق بالإسلام ثم بدين ثم بالسب ، ثم بالهجرة ثم بالشجاعة ، ثم بتخيّر
 الإمام^(٦) .

واشتكى تقديمهم لسب على السبّ لها عكس الراجح في إمامة الصلاة
 ويحاط بأن المذاهب على ما به لافتحار بين المدلل وثم على ما يريد به
 الحشوع وبحوء ، وسنّ أدخل في ذلك من السب ؛ لأنّ العالت أن السبّ كذا

(١) هناك بعد الأنصار مصر ، ثم ديبعة ، ثم ولد عدنان ، ثم ولد فحطس ، فربهم على السابقه
 كبريت معني صحيح (١٥٢ / ٤) وراجع « الحاوي الكبير » (٣٦١ / ١٠)

(٢) أي : في العجم . (ش : ١٣٧ / ٧) .

(٣) أي : نعماً . (ش : ١٣٧ / ٧)

(٤) أي : تقديم العرب على العجم (ش : ١٣٧ / ٧) .

(٥) الشرح الكبير (٣٤٠ / ٧) .

(٦) أي : بين أن يفرع ، وأن يقدم برأيه واجتهاده معني صحيح (١٥٢ / ٤) وراجع « روضة
 العدالي » (٣٢٢ / ٥)

وَلَا تُنْتَفِي فِي الدِّيَّانِ أَغْنَى وَلَا رَمًا وَلَا مِنْ لَا يَصْلُحُ لِنَعْرِو

راد کثر حیز و بخص اشتر ، قبل علی أن اسدکوز ه عیرہ ثم ؛ لأن فرص ذلك في اجتماع أسر غیر سب مع سب ، وها في سببين أحدهما أسر والآخر أقرب . انتهى

وفیه نظر ، بل الأسر في هذه الصورة أيضاً مقدم ثم لا ه والفرق ما ذکره و الفرق بررکشی بأن الأقربة مدحوظة هه کالارث ؛ ولهذا فصل بذكر . وهي لا تختلف بأسر ، بخلافها ثم (۱) ، وهو يزعم لهما ذکرته (۲) ، بل ما ذکرته (۳) أوضح ، فتأمل .

(ولا انت وجور) كما یصرح به کلام « ابروصة » (۴) و غیرها ، وكان وجهه انه قد يترتب علی إثباته معصية ؛ كدعائه أن مدفعه إنما حدث بعد آخر بفرقة لیس ، عليهم تدبیر ثبت سمع من (في الديور) مع العنترقة (أعمی ولا رمًا ولا من لا یصلح لنعرو) الحو حسی ، أو فهد يد ، أو جهلي بالقاب وصحة لإعده ؛ محرمه

ومحلّه في مرتبة کدیت ، اما عبال مرتبة بهم ذلك فیشون نعتانه ؛ كما یحتمل لجلال النفسی

وأفهم (من لا یصلح) الأعمّ مما قبله جوار إثبات أحرم وأصم ، وكذا أعرج یقتل فارساً

(۱) اي خلاف لأمه في لأمه . فمسب مدحوظة فیها (ش : ۱۳۷/۷)

(۲) قوله (وهو) اي فرق بررکشی (يرجع له ذکره) کردي

(۳) وقوله (بل ما ذکرته) اي : من الفرق . کردي .

(۴) رجوع السهل صح في خلاف الأنشاج « ما » (۱۱۶۱)

(۵) روضة بستان (۳۲۲ ۳۲۳)

(۶) أي : العنترقة الذي هو منهم ، وأخذ معهم . (ش : ۱۳۸/۷) .

(۷) قوله (ومحلّه) اي عدم جوار انت هولا ، وقوله (كذلك) اي أعمی أو رم أو

محرم . (ش : ۱۳۸/۷)

ولو مرض نغصهم أو جرح ورجحي زواله . أعطي ، فإن لم يُزجح فالأظهر
أنه يُعطي ، وكذا زوجته وأولاده إذا مات

وقصة التعبير في هؤلاء بالحوازي وفي أولئك^(١) بالحرمة وجوب إثبات
الصالح معرو الكافل ، وهو . الرجل المسلم المكنت الحر البصير الذي لئن به
منع لأصل العرو^(٢) ولا كفايه ، وهو محتمل .

(ولو مرض بعضهم أو جرح ورجحي زواله) ولو بعد مدة طويلة (. أعطي)
ونفي مسه في الديون ؛ لئلا يزعم الناس عن الجهاد (فإن لم يرجح فالأظهر
أنه يعطي) أيضاً لذلك^(٣) ، لكن يُمنح اسمه من الديوان ؛ أي : وجوباً ؛ سواء
على ما تقرّر^(٤) ، والذي يُغضاه كناية ممونة اللاتفة به الآن

وظاهر كلام ابن الرفعة نفريعاً على المعتمد أنه لا يُشترط مسكته^(٥) ،
وحزى عليه السكّي وقال : إن نصن بقصيه

(وكذا) يُعطي معون المرتفق ما يليق بذلك المموب ، وهو (زوجته) وإن
تحدثت ومستولداته (وأولاده) وإن منعوا ، وأصوله لدين تفرقه مؤشهم في
حياته بشرط إسلامهم ؛ كما يحسن الأدرعي

واغترض بأن ظاهر إطلاقهم . أنه لا فرق ، ويؤجّه بأنه يُعقر في التابع
المحصن ما لا يُعقر في المشوع^(٦) (إذا مات) وإن لم يُزجح كونهم من لمرتقة
بعد ؛ لئلا يُغرضوا عن الجهاد إلى الكسب ؛ لإعاء عيالهم^(٧)

(١) قوله (في هؤلاء) أي : لأحرس إلح . وقوله (أولئك) أي : لأعمى والرسم
إلح (ش : ١٣٨/٧)

(٢) وفي (د) حرف (و) غير موجود

(٣) أي : لا يرغب الناس . . إلح . (ش : ١٣٨/٧)

(٤) أي : من وجوب علم إثبات نحو الأعمى . (ش : ١٣٨/٧) .

(٥) أي : المريض أو المجنون . (ش : ١٣٨/٧) .

(٦) رجع ؛ سمع النصح في اختلاف لأشاح ؛ ماله (١١٦٥)

(٧) أي : يعلمهم (ش : ١٣٨/٧) .

وَأَشْطَطَ السَّكِينِي مِنْ هَذَا - أَنْ اعْقِبَهُ أَوْ الْمَعْبُد أَوْ الْمَدْرَسَ إِذَا مَاتَ . يُعْطَى مَمُونُهُ مِمَّا كَانَ يَأْخُذُهُ مَا يَقُومُ بِهِ ^(١) ؛ تَرْعِيَتًا فِي الْعِلْمِ ، فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ صُرِفَ لِمَنْ يَقُومُ بِالْوُظَيْفَةِ ، وَلَا يَنْظُرُ لِاحْتِلَالِ الشَّرْطِ بِهِمْ ؛ لِأَنَّهُمْ نَحْوُ لِأَيُّهُمْ الْمُتَّصِفُ بِهِ مَدَّةً ، فَسَدَّتْهُمْ مَعْتَمَرَةٌ فِي حَسَبِ مَا مَضَى ؛ كَرَمٍ سَطْلَةٍ وَلَمَعْتَعٍ إِنَّمَا هُوَ تَقْرِيرٌ مِنْ لَا يَنْصَحُ سَدَاءً أَنْتَهَى

وَفَرَّقَ غَيْرُهُ ^(٢) بَيْنَ هَذَا وَالْمَرْتَرِيقِ . بَأَنَ لَعَلَّةَ مَحْصُوتٍ لِلْمَمُونِ لَا نَصْدُ الدَّامِنِ عَنِ شَيْءٍ فَيُؤَكِّلُ الدَّامِنُ فِيهِ إِلَى مَيْبَتِهِ أَسَ . وَانْجَهَدَ مَكْرُوهٌ لِلْمَمُونِ فَيُخْتِاجُ لِنَاسٍ فِي رِصَدِهِ نَفْسَهُمْ إِلَيْهِ بِأَتَمِّ . وَيَأْتِي الْإِعْطَاءُ ^(٣) مِنَ الْأَمْوَالِ الْعَامَّةِ ، وَهِيَ مَا هِيَ - أَوْفَرُ مِنَ الْخَاصَّةِ ^(٤) ؛ كَالْأَوْقَافِ ، فَلَا يَدْرَأُ مِنَ التَّوَسُّعِ فِي تِلْكَ التَّوَسُّعِ فِي هَذِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا مَعْنَى مُتَعَيِّدٌ بِحَصْنِ مَصْلَحَةِ بَشَرِ الْعِلْمِ فِي ذَلِكَ لِمَحَلٍّ ، فَكَيْفَ يُضَرَّفُ مَعَ تَعَدُّ لَشَرْطٍ ^(٥)

وَقَصِيَّةٌ هَذَا ^(٦) . أَنْ مَمُونٌ أَلْعَمَ يُخَصُّونَ مِنْ مَالِ الْمَصَالِحِ إِلَى الْأَسْعَادِ ، وَهُوَ مُتَحَدٌّ ، ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ رَخِيحَةً أَيْضاً ، وَأَنَّ الْكَلَامَ فِي غَيْرِ أَوْقَافِ الْأَثَرِ ^(٦) ؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ بَابِ الْمَالِ فَسَوَتْ مَا هَذَا ، وَلَعَلَّ هَذَا مَرَادُ السَّكِينِي

وَيُقَوِّدُهُ : قَوْلُ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ - إِنَّمَا تَوْسَعُ السَّكِينِي وَمَعَاصِرُوهُ وَمَنْ قَبْلَهُمْ فِي

(١) قوله (مما كان يأخذه) أي : من ماله ، إلا ما كان ينفق عليه . وما عطف عليه - يأخذه - يعطى مَمُونُهُ (ما يقوم به) أي : يعيش به . كردي

(٢) قوله (وغيره) أي : غير السكيني ؛ يعني : أن السكيني فاس نحو المدرس على المرتزقة في الإعطاء إلى مَمُونِهِمَا ، وغيره فرق بينهما . كردي

(٣) قوله . (وبأن الإعطاء) أي : لولد المرتزقة . كردي

(٤) وقوله (أوفر) أي : أوفر إلى الصواب (من الخاصة) أي : الخاصة التي يعطى منها ولد المدرس ومَمُونُهُ . كردي

(٥) أي : الفرق الثاني (ش : ١٣٩/٧) .

(٦) أي : لأرقاه (ش : ١٣٩/٧)

فَمُعْطَى الرُّوحَةِ حَتَّى تَكْبَحَ ، وَالْأَوْلَادُ حَتَّى يَسْتَعْمِلُوا

وَبِنْ فَضَّلَتْ

الأوقاف ، نظراً بما في أرواق الترك : إذ هي من بيت المال ، فمن له فيه شيء . يأخذه منها وإن لم يؤخذ فيه شروط وأقسما ، ومن لا . فلا وإن وُجدت فيه

(فتعطي) المسولده (الروح حنى تكبح) أو تنعني بكسب ، أو عبره^(١) ، فإن سم تكبح في الموت وإن رُعت فيها^(٢) على ما اقتضاء إطلاقهم

(والأولاد) المذكور (وإنات) أي يستعملوا ولو قتل السوء بكسب ، أو نحو وصية ، أو وقف ، أو تكاح نلأش ، أو جهاد لذكر ، وكذا قدره على كسب إذا مع ، كما هو ظاهر ، لأنه بالبلوع صلح بجهاد ، فإذا تركه وله فترة على الكسب . . لم يُعْطَ .

ثم الحبره في وقف العهد ، إلى الإمام ، كحسب المعطى .

نعم ، لا يفرق المموس ويسارحت ، وله إسقاط بعضهم ، لكن بسبب

ويُجِبُّ من طلب إثبات اسمه إن رآه أهلاً وهي المال سعة ، ولبعصهم إخراج نفسه بغير مطلقاً^(٣) ، ولغيره^(٤) إلا إن احتجاً إليه .

ويُظْهِرُ أَنَّ المراد بالعدر المقدم على حاجتنا إليه ما يترتب عليه ضرر لنا أو له أعظم مما يترتب على ترك حاجتنا إليه

(فإن فضلت) ضبط بالتشديد وكأنه لوفوعه في خطه ، ولأ . فلا وجه

(١) كذا في وصية . . إلح . (ش : ١٣٩/٧)

(٢) أي . رعت الأكله في تكاحها . (ش : ١٣٩/٧)

(٣) أي : احتج إليهم أم لا . (ش : ١٣٩/٧)

(٤) أي لغير عدل . (ش : ١٣٩/٧)

الأخماس الأربعة عن حاجات المرتقة . وَرَع عَلَيْهِمْ عَلَى قَدَرِ مُؤْتِهِمْ ،
وَأَصَحُّ أَنَّهُ جَوْرٌ أَنْ يُصْرَفَ بَعْضُهُ فِي إِصْلَاحِ الثُّغُورِ وَالسَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ

لَعَبِيهِ^(١) (الأخماس الأربعة عن حاجات المرتقة) وَقَدْ دَلَّ أَظْهَرَ أَنَّهَا لَهُمْ
حَاصِلَةٌ ، وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِحَاجَاتِهِمْ هِيَ مَا يَخْدُجُونَهُ فِي الْمَدَّةِ
مَصْرُوفَةً^(٢) مَعْرُوقَةً عَلَيْهِمْ مِنْ بَحْوٍ شَهْرٍ ، أَوْ سِوَاهِ

وَيُؤَيِّدُهُ بَلْ يُصْرِّحُ بِهِ قَوْلُهُمْ الْآيَةُ^(٣) (وَمِنْ مَاتَ مِنَ الْمَرْتَقَةِ^(٤))
بِأَيِّ أُخْرَاهُ (وَرَع) الْفَاصِلُ (عَلَيْهِمْ) أَيِ الْمَرْتَقَةِ الْمُرَحَّالِ دُونَ غَيْرِهِمْ عَلَى
مَا نَفَقَهُ الْإِمَامُ عَنْ فَخْوَى كَلَامِهِمْ^(٥) (عَلَى قَدَرِ مُؤْتِهِمْ) لِأَنَّهُ حَقُّهُمْ ، وَقِيلَ عَلَى
رُؤُوسِهِمْ بِالسُّوِيَةِ .

(وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ جَوْرٌ) (أَلْ بِصَرَفِ بَعْضِهِ) أَيِ الْفَاصِلِ ، لَا كَنَّهُ (فِي
إِصْلَاحِ الثُّغُورِ وَ) (فِي) (السَّلَاحِ وَالْكَرَاعِ) وَهُوَ لِحُجْلِ : لِأَنَّهُ مَعُونَةٌ لَهُمْ

وَصَرِيحُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَدْخُرُ مِنَ الْغِيَةِ فِي مَيْتِ الْمَالِ شَيْئاً مَا وَجَدَ لَهُ مَصْرُفٌ
وَلَوْ بِحَوْسَاءِ رِصَافَةٍ وَمِمَّا حَدِّقْتُهَا رَأَيْتُ أَنَّ خَافَ بَارِعَةً ، وَهُوَ مَا تَقَلَّهَ الْإِمَامُ
عَنِ الصَّحْبِ نَاسِباً نَاسِبِي بَكْرٍ وَعَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، فَإِنْ تَرَلَّتْ . . فَعَلَى أَعْيَاءِ
مُسْتَمْسِكِي الْقَدَمِ بِهَا ، ثُمَّ نَقَلَ عَنْ الْمُحَقِّقِينَ : أَنَّ لَهُ الْإِدْخَالَ وَلَا حِلَافَ فِي جَوَارِ
صَرْفِهِ لِلْمَرْتَقَةِ عَنِ السَّنَةِ الْعَامِلَةِ^(٦) .

وَلَهُ صَرَفٌ مِلَالِ الْغِيَةِ فِي عَمَرٍ مَصْرُوفَةٍ ، وَتَعْوِضُ الْمَرْتَقَةِ إِذَا رَأَاهُ مُصَدِّقَةً

(١) وَهِيَ (ت ٢) ، (لَعَبِيهِ)

(٢) قَوْلُهُ (فِي الْمَدَّةِ مَصْرُوفَةً) إِحْ وَهِيَ الْمَدَّةُ الَّتِي دَا انْتَهَتْ . . يَفْرَقُ عَلَيْهِمْ مَرَّةً أُخْرَى
كَرْدِي .

(٣) أَيِ : قِيلَ الْمَعْلُومُ . [ش ١٣٩/٧ - ١٤٠]

(٤) فِي (ص : ٢٨٠)

(٥) نِهَاجِ الْمَطْلَبِ فِي ذَرَايَةِ الْمَدْعَبِ (١١ / ٥٢٠)

(٦) نِهَاجِ الْمَطْلَبِ فِي ذَرَايَةِ الْمَدْعَبِ (١١ / ٥٢٦ - ٥٢٧)

هذا حكم منقول الشيء ، فأما عقارُهُ ، فالمذهب - أَنَّهُ يُجْعَلُ وَقْعاً ، وتُقسَمُ
عَلَّتُهُ كدَبِكَ

(هذا)^(١) حكم منقول الشيء ، فأما^(٢) عقارُهُ (من شيء أو أرض)
فالمذهب - أَنَّهُ^(٣) (لا يَصِيرُ وَقْعاً بِمَسِّ الحَصُولِ وَإِنْ بَعْدَهُ التَّسْبِيحُ عَنِ الإِمَامِ عَنِ
لَاثِقَةٍ وَاعْتِمَادِهِ ، بل الإِمَامُ مُحْتَزٌّ مِنْ أَنَّهُ^(٤) (يَحْصَنُ وَقْعاً ، وتُقسَمُ علته) في كُلِّ
سِوَاهُ مِثْلًا (كذلك)^(٥) أي على المبرقة بحسب حاجاتهم ؛ لَأَنَّهُ أُنْفَعُ لَهُمْ ، أو
تُقَسَّمُ أَعْيَانُهُ عَلَيْهِمْ ، أو تُبَاعُ^(٦) وتُقسَمُ نَعْمَ بَيْنَهُمْ^(٧)
وَاعْتِمَادُ الأَدْرَعِيِّ بِمِثْلِ^(٨) وَخَمَلٍ^(٩) الْحَيِيزِ الْمَذْكُورِ وَقَافاً لِلرُّوصَةِ ،
وَهُ أَصْبَحَ^(١٠) عَلَى أَنَّهُ لَوْ رَدَّ^(١١) إِمَامٌ مُحْتَجِدٌ خَرَّ وَأَقَامَ عُمُومُهُ^(١٢) . فَهُوَ
وَحْدَةٌ

- (١) أي : السابق كله (ش : ١٤٠/٧) .
- (٢) وفي (خ) (أما) بدون العاء
- (٣) أي جمعه . (ش : ١٤٠/٧)
- (٤) قوله (يَصِيرُ) أي عقار ، والأولى (هي أنه) (ش : ١٤٠/٧)
- (٥) أي مثل قسمه الحَصُولِ مع معي محتاج (١٥٥/٤)
- (٦) قوله (يَحْصَنُ) مع . وقوله (أو يَبَاعُ) معطوف على (يَحْصَنُ) (مع ، و) (أو)
بمعنى الواو . (ش : ١٤٠/٧) .
- (٧) راجع : لمسهل لصاحبي خلاف الأشياخ : مسألة (١١٦٦)
- (٨) أي : نَحْضُ الرُّوصَةِ . (ش : ١٤٠/٧)
- (٩) أي الأدرعي . (ش : ١٤٠/٧) .
- (١٠) الشرح الكبير (٣٤٢، ٣٤٣) ، روضة العدالين (٣٢٤/٥)
- (١١) أي : أي واحداً من الأمور الثلاثة . (ش : ١٤٠/٧)
- (١٢) قوله (وَأَقَامَ عُمُومُهُ) أي عموم الإمام باد يكون الإمام أعين من لمجهد وغيره ، فهو وحده
صعب كمردي وعنده لشرطي (١٤٠/٧) (لكن صريح صبح النهاية : رجوع الصبر
لن من عذاره وما حملت عليه كلام المصنف ظاهر : بوقوع الروصة : أي أصداها ،
وَأَمَّا أَحَدُهُ عَلَى عُمُومِهِ فَهُوَ وَحْدَةٌ صَعِيفٌ أَنْهَى وَقَوْلُهُ : عَلَى عُمُومِهِ : أي تحميم
الرُوصَةِ . سواء رأى الإمام غيره من القسم أو اتسع وقسمه التمس أم لا)

والأحماسُ الأربعة^(١) من الخمس الحامس حَكَمُها ما مرَّ^(٢) ، بحلاف
الخمس الحامس يَدِي للمصالح فإنه لا يُقَسَّم ، بل تُباع ، أو يُوقَف ، وهو أولى
ويُضَرَفُ ثَمَنُهُ ، أو غَلَّتْ فيها^(٣) .

ومن مات من سمرقنة بعد جمع المال وتمام الحول ، أي المدة المصروفة
لمصرفه ، وعَتَرُوا به (الحول) لأنه الأعلَى ، ثُمَّ رَئِيَهُمَا ضَرْحًا بِذلِكَ فَقَالَا
وذكرُ حولٍ مثلاً فَمَنَّهُ لشهرٍ وسُحُوهُ^(٤) فَمَنَّهُ لوارثه^(٥) .

أو قيل بتمام الحول^(٦) كان وارثه سَطُّ المدة ، أو بعد الحول وقيل
الجمع . فلا شيءَ لوارثه^(٧) .

ولو ضاقَ المالُ عنهم^(٨) ما لم يَسُدَّ بالتوزيع مسدّاً يَدِيء بالأحواح ، وإلا^(٩)
وَرُخَ عنهم نسبة ما كان فيه وصَبُّوا بضامٍ دِيَّانَهُمْ إنْ قُبِلَ إنْ مَاتَ الفيء للمصالح ،
فإنْ قُبِلَ أنه لمَحْسَر^(١٠) سَتَصْرَحُ . هذه جاوردي^(١١) ، لكنْ أَضِنَقُ في « الروضة »
أن من عَجَرَ بِمِثْلِ المالِ عن عَصِيهِ^(١٢) يَمِي دِيَّانَهُ لا عَمِي سَطْرُهُ^(١٣) .

- (١) قوله : (والأحماسُ الأربعة) من المعار . كردي .
- (٢) قوله ، (ما مرَّ) أي . ما مر في المنقول . كردي
- (٣) أي : المصالح . (ش : ١٤٠ / ٧)
- (٤) الشرح الكبير (٣٤١ / ٧) ، روضة الطالبين (٣٢٣ / ٥) .
- (٥) قوله ، فَمَنَّهُ لوارثه ، فَمَنَّهُ لوارثه . كردي
- (٦) وقوله ، مَرَّ مَرَّةً حَوْلًا ، أي . بعد جمع المال . كردي
- (٧) قوله (فلا شيءَ) أي . لا حق له . وعلم بالأولى أنه لا شيءَ له إذا مات
قبل تمام الحول . كردي
- (٨) أي . المورتقة . (ش : ١٤١ / ٧)
- (٩) أي . بأدنى بالتوزيع مسدّاً . (ش : ١٤١ / ٧) .
- (١٠) قوله (فَمَنَّهُ لوارثه) وهو الأصغر ، كما تقدم (ش : ١٤١ / ٧)
- (١١) الحارثي الكبير (٣٥١ / ١٠)
- (١٢) وفي المطبوعة المصرية والمكية . (إعطائه)
- (١٣) روضة الطالبين (٣٢٦ / ٥)

فصل

الغنيمة مالٌ حصل من كُفَّارٍ بقتالٍ وإيحاءٍ

(فصل)

في الغنيمة وما يتبعها^(١)

(لغنيمة مال) ذكر للمال ، وإلاً ، للاختصاص كذلك

ولا يُنفقه^(٢) ما يأتي فيما يُفعل فيه في (الجهاد)^(٣) لأنه مع كونه غنيمة اختصَّ بحكم معيار للمال في أحده^(٤) وقسمته ، لتعديرتباني أحكام المال فيه فرعمُ شارح أن نحو الكلاب وحيد الميتة غير غنيمة ليس إطلاقه في محله

(حصل من) ما لكس له (كفار) أصليين حربيين^(٥) (يقال ويحاف) لسحر حيل أو إبل مثلاً ، لا من دميين فإنه لهم ولا تُحشَرُواواؤوسعنى أو فلا يردُّهاأحدٌ بقدر الرحمة وفي سفر ، فإنه^(٦) غنيمة ولا إيحاء فيه^(٧) . أمّا ما أخذوه من مسلم مثلاً قهراً فيجئ رده لمالكه : كهداء الأسير يُردُّ إليه^(٨) ، كذا أطلقوه .

ويظهر : أن محله : إن كان من ماله ، وإلاً . ردُّ لمالكه .

(١) أي : كائن ، الذي بشرطه الإمام مما في باب المال (ش : ١٤١ / ٧)

(٢) أي : كون الاختصاص غنيمة ، (ش : ١٤١ / ٧) ،

(٣) قوله : (في الجهاد) متعلق بقوله (يأتي) (ش : ١٤١ / ٧)

(٤) أي : الاختصاص . (ش : ١٤١ / ٧) .

(٥) قوله (ما لكس له) ، وقوله (أصليين) ، وقوله (حربيين) سيذكر معررتها على الترتيب (ش : ١٤١ / ٧)

(٦) أي : الحاصل لهم من أهل الحرب ، (ش : ١٤١ / ٧)

(٧) قوله : (ولا إيحاء فيه) الواو للحال (ش : ١٤١ / ٧)

(٨) فصل قوله (كهداء الأسير يُردُّ إليه) أي : إلى الأسير ، ولصاخر في (من ماله) وفي (عه) وفي (منك) [أي : الآتية] ، راجعه إلى الأسير ، كزدي

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ ؛ لِأَنَّ إعْطَاءَهُ عَمَّا يَنْصُمُنْ تَعْدِيرَ دَحْوَلِهِ فِي مَلِكِهِ ؛ نَظِيرَ مَا بَأْتِي فِيهِ مِنْ أَنَّهُ عَنِ رُوحِ صَنُوقِ قَلْبِ وَطْءٍ هَلْ يَرْجِعُ الشَّطْرُ لِلرُّوحِ أَوْ الْمَصْدُوقِ^(١) ؟

وَيُرَدُّ بَأَنَّهُ إِنَّمَا اخْتَصَّ لِلتَّعْدِيرِ ثُمَّ ؛ تَصَرُّوهُ مَقْطُوعُ الْمَهْرِ عَنِ دَمَةِ الرُّوحِ ، وَلَا كَذَلِكَ هَا ؛ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ فِي دَمَةِ الْأَمِيرِ وَلَا تَعْدِيرَ ، فَتَعَيَّنَ^(٢) الرَّدُّ هَا لِلْمَالِكِ حَرَمًا

وَأَمَّا مَا حَصَلَ مِنْ مَرْتَبَتَيْنِ^(٣) - فَقِيَّةٌ ؛ كَمَا مَرَّ^(٤) ، وَمِنْ دَمَتَيْنِ يُرَدُّ إِلَيْهِمْ ، وَكَذَا مَقْنٌ لَمْ تَنْلُغْهُ ادْعَاؤُ أَصْلًا ، أَوْ بِالنِّسْبَةِ لِنَسَبِ صُلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنْ تَمَسَّكَ^(٥) بِدِينِ حَقٍّ ، وَلَا^(٦) فَهُوَ كَحَرْبِيٍّ ، عَلَى مَا قَالَهُ الْأَدْرَعِيُّ

وَيُرَدُّ هَا بِأَنَّهُ^(٧) فِي (دِيَابِ) مِنْ وَجْهِ دِيَةِ مَجُوسِيٍّ فِي قَتْلِهِ ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِي عَصَمَتِهِ فَالْوَجْهُ نَهْ كَالِدَمِيٍّ

وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْعَرَبِ^(٨) حَلَالًا لِمَنْ رَعِمَهُ مَا هَرُثُوا عَنْهُ عَمْدَ الْإِسْتِقْدَاءِ وَقَبْلَ شَهْرِ سِلَاحٍ ، وَمَا صَاحِبُوهَ أَوْ هَدَوْهُ لِمَا عَمِدَ الْقِتَالِ ، فَإِنَّ الْقِتَالَ لَقَا قُرْبَ وَصَدَرَ كَالْمَنْحَقِقِ الْمَوْجُودِ صَدَرَ كَأَنَّهُ مَوْجُودٌ هَا بِطَرِيقِ الْقُوَّةِ الْمُتْرَكَةِ مَرَّةً

(١) فِي (ص. ٨٢٨)

(٢) فِي (ت. ٢) ، (فتعني)

(٣) أَي : مِنْ مَرَاتِبِهِمْ ، (ش. ١٤١/٧)

(٤) فِي (ص. ٢٥٤)

(٥) مَوْلَهُ (وَبِأَنَّهُ حَقٌّ) - بِمَكَاتِ أَيْمَنِ : إِنْ تَمَسَّكَ بِدِينِ حَقٍّ ، فَشَرْطُهُ أَنْ لَا تَنْلُغْهُ

دَعْوَةً ، كَرَدِي

(٦) أَمَّا بَوَكَانُ مَمْسُوكِ دِينِ صَاحِبِ : أَيْ : مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (١٥٦/٤)

(٧) أَيْ : بِأَنَّهُ فِي (دِيَابِ) أَنْ يَكُونَ دِيَةِ مَجُوسِيٍّ مَعْرُوضٍ فَسَلَّمَ لَمْ تَنْلُغْهُ دَعْوَةً بَيِّنَةً بَيْنَهُمْ

(ش. ١٤١/٧)

(٨) أَي : عَلَى عَكْسِهِ (ش. ١٤١/٧) .

فَيَقْدُمُ مِنْهُ السَّبُّ لِقَاتِلِ ،

الفعل ، بخلاف ما تركوه سب حصول نحو حيل في دارهم فإنه مية ؛ لأنه لما لم تقع بلاقي . لم تقو شأنه القتال فيه .

وُجِئَتْ عَنْ كَوْنِ الْبِلَادِ الْمَفْرُوحَةِ^(١) صَلَاحاً عِزَّ عِصْمَةٍ بِأَنْ حُرِّقَتْهُمْ عَنْ بَعَالٍ^(٢) لَمْ يَالِكَيْتِهِ صَبْرُهُ فِي حُورِهَا لَا شَانَةَ لَهُمْ فِيهِ مَوْحٍ ، بخلاف البلاد فإن يذهب رقية عليها ولو عبر الوجه الذي كان قبل لصلح ، فلم يتحقق معنى العيصية فيها ، ومز في تعريف معنى ما له يعلق بذلك^(٣)

(فَيَقْدُمُ مِنْهُ) أي من أصل المال (السلب) فتح اللام (للقاتل) المسلم ولو نحو . صبي ومن وإن لم يُشْرَطْ^(٤) به وإن كان المقتول نحو قريبه وإن لم يُقَاتَلْ^(٥) ؛ كما قصد صلاحهم ، أو نحو امرأة^(٦) أو صبي وإن قالوا ولو أغرض عنه^(٧) ؛ للخبر المصنف عليه « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ يَتَّةٌ . فَلَهُ نَسَبُهُ »^(٨) .

نعم : القاتل المسلم القرى للدمي لا يَنْتَحِيفُ وإن خرج يودى الإمام ، وكذا نحو : مُخْذِلٍ^(٩) وَعَيْنٍ .

نبيه : قوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا مُشْكَلًا ؛ إِذَا الْقَتِيلُ كَيْفَ

(١) قوله (ويحجب عن كون البلاد المفروحة) أي بخلاف الأمور المفروحة صلحاً فربما عييه كما مر ، كردي .

(٢) أي المصالح به فما تقدم انتهى سم عاده الرشدي ؛ أي في المسائل سي جعد المال فيها غسمة . اهـ . (ش : ١٤٢/٧) .

(٣) في (ص : ٢٥٢) .

(٤) وفي المطبوعة المصرية والمكية . (يشترط)

(٥) أي - المقتول . (ش : ١٤٢/٧) .

(٦) من الحور العبد . (ع ش : ١٤٤/٦)

(٧) أي : مستحق السلب معنى وبهاية . (ش : ١٤٢/٧)

(٨) أخرجه البخاري (٣١٤٢) ، ومسلم (١٧٥١) عن أبي هذافة رضي الله عنه

(٩) قوله (بحر محدل وعين) المحفل من يكثر الأراحيف ؛ أي الكلمات المعروفة ، ويكر قلب الناس ، والعين : الجاسوس . كردي .

وهو ثياب ثقيل والحف والرأ ، وآلات الحرب كدروع وسلاح ، ومركوب

يُقْتَلُ فهو من محار الأوب^(١) وهو ظاهر ، قيل وبصح كونه حقيقة باعتبار : أنه قيل بهذا القتل لا يقتل سابق .

ونظره حواف المتكلمين عن المعالطة المشهورة (أن إيجاد المعدوم محال ؛ لأن الإيجاد إن كان حال لعدم فهو جمع بين نصيبين ، أو حال الوجود فهو تحصيل انحصار) بأننا نختر الثاني ، ولا يجد للموجود إحد هو وجود مفرد لا متقدم فليس فيه تحصيل محاصل^(٢)

(وهو ثياب القتل) هي عليه (والحف والرأ) وهو حِفْ طوس لا قدم له يُنسَرُ يدق (وآلات الحرب ، كدروع) وهو لمسقى بالزرديّة^(٣) وبالأمة^(٤) (وسلاح) قصيته^(٥) أن يدرع غير سلاح ، وهو كذلك وقد يُطلق عليه ، وقيل لإمساك سلاح بما لم يرذ على عدة^(٦) ، وهو محتمل (ومركوب) وهو بالقوة ؛ كأن قاتل راجلاً وعسانه معه مثلاً

وطاهر كلامهم هنا أنه لا يكفي بمسك علامة له حينئذ وإن ترل بحاجة ، وعليه يُفَرَّقُ به وبين ما قبله في الحية^(٧) بأنها تابعة لمركوبه فكتفي بإفادته غيره .

(١) قوله ، فهو من محار الأوب يريد أن المحار قسمان الأول ما كانت العلاقة فيه غير متشابهة ، والثاني حلافه ؛ لأنهم كانوا إن كانت العلاقة غير متشابهة فمحار مرس . ولا . فاستعاره ، فالأوب هو المرسل كروي

(٢) وفي بعض النسخ (الحاصل)

(٣) الزردية أداة يشكّل بها تصاميم سلب أو يعطيه المعجم الوسيط (ص ٣٩١)

(٤) بالأمة أداة بحرب كتبها من رمح ، وبيضه ، ومعفر ، وسيف ، ودروع المعجم الوسيط (ص ٨١١) .

(٥) أي عطف السلاح على الدرع . (ش : ١٤٢ / ٧)

(٦) بهاء نطقت في رواية المصنف (٥٨ / ١١)

(٧) الحية أدهه ندد ، ولده يعطيهما الرجل غيره بيمار به عليها المعجم الوسيط (ص

وَسَرَجٌ وَلِجَامٌ ، وَكَذَا سِوَارٌ وَمِنْطَقَةٌ وَخَاتَمٌ وَنَمْعَةٌ مَعَةٌ وَحَبِيبَةٌ تُقَادُ مَعَهُ فِي الْأَطْهَرِ ،

ولا كذلك هذا^(١) .

(وسرج ولجام) ومقود^(٢) ومهمار ؛ لشوب يده على ذلك لأجل القتال حشاً (وكذا سوار^(٣) ومِنْطَقَةٌ^(٤)) وَهَيْبٌ^(٥) بما فيه ، وطوي (وخاتم ونمعة معه^(٦)) وحبيبة (فرس أو غيره ولو من غير جنس مركوبه^(٧)) ؛ كراكب فرس معه نحو ناقية أو بعير حبيب فيما يظهر . لا أكثر من واحدة ، ولا ولد مركوبه ، والحبيبة هي واحدة^(٨) من الجائب المستحو

(نقد) وإن لم يقبضها هو على المعتق (معه) أمانه أو حلقه ، أو بحبيبه فقولهما في « المحرر » وه « روضة » وه « أصيها » (بين يديه)^(٩) مثل

ونحوها على الأوجه سلاح مع علامة يخبله له

ويُفَرَّقُ بِهِ وَيَسَّرُ مَرَّ فِي الْمَرْكُوبِ الَّذِي مَعَهُ عِلَامَةٌ^(١٠) بَأَنَّ ذَلِكَ يُشْعِنِي عَنْهُ كَثِيراً ، بخلاف سلاحه وإن تعدد ، فكأنه لم يُفَارَقْهُ (في الأطهر) لاتصال هذه الأشياء به مع احتياجه للحبيبة .

(١) راجع السهل لصاح في خلاف لأشباح ، ماله (١١٦٧)

(٢) مقود الذي يحمل في يده ونمسه الركب ، والمهمار هو الركب ، نكر في غرض عن « المحرر » هو حديثه يكون في مؤخر حبل الراتن انتهى ، والراتن من يروى المائة أي : يجمعها . انتهى ، بجبرمي . (ش . ١٤٢ / ٧) .

(٣) وهو ما يجمر في سده ، كالبه دليل عطف انطوى عنه مجرمي على شرح مهج بخلاف (٣٥٥ / ٣)

(٤) وهي . ما يشده الوسط . (ش . ١٤٢ / ٧)

(٥) الهيمان كسر يفتح في الوسط المعجم الوسط (ص ٩٩٦)

(٦) نكسها ، لا ملحقة في رجه ، أي مرله انتهى شرح مهج (ش ١٤٢ / ٧ - ١٤٣)

(٧) وفي المطبوعة المصرية والمكية : (مركوبه) .

(٨) وهي (٢) - (واحدة)

(٩) لمحرر (ص ٢٨٣) ، الشرح لكبير (٣٦٠ / ٧) ، روجه انطالين (٣٣٣ / ٥)

(١٠) أي انما

لا حقيقة مشدودة على الفرس على المذهب
وإنما يستحق تركوب عرر يكفي به شر كافر في حال الحرب ،

(لا حقه مشدودة على الفرس) وما فيها من نقد ومناع (على لمذهب)
لا انفصالها عنه وعن فرسه مع عدم الاحتياج إليها وإن طال جمع في الانصار
لدحولها .

بهم ، بر جمعها ، وقاية لغيره ، أشد دحولها

(وإنما يستحق) لتقبل سب (تركوب عرر يكفي به) أي الركوب أو
العرر بمسمى^(١) ، (شر كافر) أصلي مقالي على القابل (في حال الحرب)^(٢)
كأن أغرى به كلاً أو أعجمياً معقداً وحوب طعنه ، ووقف في مقابلته حتى قد
بمعبر ،^(٣) لأنه حاصر بروحه حيث صبر في مقابلته حتى غفره الكذب

قدنه محاصي^(٤) ، وهو صريح في رد الحق اس الرفعة إعراده له^(٥) وهو في
بحر حصص^(٦) ، لأنه لم يحاصر شيئاً أصلاً ، وهي أن المراد^(٧) أنه وقف
قريباً من الكذب حتى قتله ، وحيداً بمقابلة^(٨) يصح بالمؤخدة نظراً لغيره

(١) أي ، الحفيه . (ش : ٧٠ / ١٤٣) .

(٢) مقبول (يكفي) (ش : ٧ / ١٤٣)

(٣) قول لمن (تركوب عرر يكفي به شر كافر في حال الحرب) هذه بيود ثلاثة مخرج عنها قوله
(فهو رمي ...) إلخ . (ش : ٧ / ١٤٣)

(٤) راجع المسهل ، صراح في خلاف الأسباح ، ماله (١١٦٨)

(٥) أي ، ما ذكر من مسألة الكذب وعندها ، لا مسألة الأعجمي أبداً ، بل مر ، خلافاً ليوهمه
صبيحة ، ويحمل رجوعه للملأ فقط . (ش : ٧ / ١٤٣) .

(٦) كتابه انبيه (١٦ / ٤٢٠)

(٧) قوله ، الحق اس الرفعة إعراده له وهو في بحر حصص (والملحق به محدود ، وهو قولنا
بإعراده وهو في مقابلة كودي عذره الشرواني (٧ / ١٤٣) (قوله ، وهو في بحر
حصص ... إلخ جملة حاله)

(٨) قوله (رمي ان المراد) عطف على (رمي رد الحق) إلخ هامش (ح)

(٩) قوله (بمقابلة) أي هذه (العادة) في قول القاضي حيث صبر في مقابلته إلخ
(ش : ٧ / ١٤٣) .

فلو رمى من حصن أو من الصف أو قتل مائماً أو أسيراً أو قتله وقد انهزم نكفراً
فلا سلب

المذكور ، وبالعقوبة نظراً لمقتلته الكلب الذي هو آلة للكافرين ، فتعيس الأدرعي
الثاني بعيداً .

(ولو رمى من حصن أو من الصف أو قتل مائماً) أو عدولاً أو مشعولاً أو نحو
شيخ هرم (أو أسيراً) بعيره ، وإلاً سيأتي (أو قتله وقد انهزم الكفار)
بالكلية ، بخلاف ما إذا تحيروا أو قصفوا نحو حديعة لقاء الفصال
وتظهر فيما لو انهزم واحد فبلغه حتى قتلته مرتكاً العزم فيه - أن له سلبه وإن
بعد عن الجيش وانقضت سبته عنه ، بخلاف المنهزم بأهram جيشه ، لاندفاع
شره

ثم رأيت الماوردي - إن قتله وقد ولّى عن الحرب تركاً لها فلا سلب
له إلا إن فرّ ، لأن الحرب كره وقولاً^(١) .

والإمام^(٢) قال - المنهزم - من قرق المعرك مصرّاً لا من تردّد بين الميرة
والميعة^(٣) (فلا سلب) لعدم التعرّيب بالنفس الذي جعل له السلب في
مقتله

ولو أئحنه واحد وقتله آخر فهو للمشيح ؛ لعل يأتي^(٤) ، فإن لم يشحه^(٥)
فليس يبي ، أو أمسكه واحد ولم تصغه الهرث فقتله آخر فلهما ، فإن منعه فهو
الأسير

(١) الحلو الكبير (٢٩٨ / ١٠)

(٢) عطف على الماوردي - (ش : ١٤٣ / ٧) .

(٣) نهاية المطلب في ذرية المذهب (٤٥١ / ١١)

(٤) أي من حوله (لأنه يبي أعطى سلب أبي جهل) . (ش : ١٤٣ / ٧)

(٥) أي : جرحه ولم يشحه وقتله آخر . (ش : ١٤٣ / ٧) .

وكفاهه شره . أن يُرسل ابتاعه ، بأن يفعا غيبه أو يقطع يديه ورجليه ، وكذا لو أسره أو قطع يده ، أو رجليه في الأظهر

ولو كان أحدهما لا سلب له^(١) كمحدد^(٢) كان ما نشئت له ثولا المنع عيمة^(٣) ، وعذاره أصبه ، (من وراء الصف)^(٤) ، فحذف (وراء) لإيهامها وفهم صوريتها مما ذكره ، لا أولى

وفوق السككي . إن هـ حس لم لا نلترم في الاحتصار الإنان بمعنى الأصل من غير تعبير ، وإلا^(٥) لم بحر . عحت ، إذ من شأن المحتصر تعبير ما أوقفه سيما إن كان فيما نرى به زيادة مسألة ، على أن المصنف أترم التعبير في خطبه ، فما قاله السككي لا يلاقي صيغه أصلاً

وكفاهه شره . أن يرسل ابتاعه ، بأن يفعا ، يعني يُرسل صوء (عيه) أو العيس لـ قية به (أو يقطع يده ورجليه) لأنه صلى الله عليه وسلم أعطى سلب أبي خنيس لعنه الله بعد أن تمسح به . أي عقره ، ذوب فتلوه . أي مشعور رضى الله عنهم^(٦) .

(وكذا لو أسره) فقتله الإمام ، أو من عبده ، أو أرقه ، أو فاداه

نعم ، لا حو له^(٧) في رفته وفدته ، لأن اسم السلب لا يقع عليهما (أو قطع يديه ، أو رجليه) و قطع يده ورجلاه (في الأظهر) لأنه أزال أعظم امساعه ،

(١) قوله (ولو كان أحدهما) أي نفس واسمك (لا سلب له) أي لا يسحر السب كردي

(٢) أي وصفي . (ش - ١٤٣/٧)

(٣) (كان ما يلبه) أي ما هو بصفه (ثولا يضاع عبده) كردي

(٤) المحرور (ص - ٢٨٣)

(٥) أي : وإن التزم الإتيان بمعنى الأصل من غير تعبير ؛ أي : مطلقاً ؛ كما هو ظاهر . (ش - ١٤٤/٧)

(٦) أخرجه بخاري (٢١٤١) ، ومسلم (١٧٥٢) عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه

(٧) أي بلا سر . (ش - ١٤٤/٧)

وَلَا يُخَمَّسُ السَّلْبُ عَلَى الْمَشْهُورِ وَبَعْدَ السَّلْبِ نُخْرِجُ مَوْثَةَ الْحَقِظِ وَالْقَلَّ
وَعَبْرَهُمَا ، ثُمَّ يُخَمَّسُ الْبَاقِي : فَحُمَّتُهُ لِأَهْلِ حُمْسِ الْمِيرَاثِ يُقَسَّمُ كَمَا مَسَقَ

وَفَرَضُ بَقَائِهِ مَعَ هَذَا^(١) ، أَوْ مَا قَلَّ نَادِرًا .

(وَلَا يُخَمَّسُ السَّلْبُ عَلَى الْمَشْهُورِ) لِلاتِّعَاضِ ضَخْخَخُهُ مِنْ حَتَانِ^(٢) (وَبَعْدَ
السَّلْبِ نُخْرِجُ) مِنْ رَأْسِ مَالِ الْعِيَةِ حَيْثُ لَا مَطْوَعُ (مَوْثَةُ الْحَقِظِ وَالْقَلَّ
وَعَبْرَهُمَا) مِنَ الْمَوْثَةِ الدَّارَةِ^(٣) لِلْعَاحَةِ إِلَيْهَا ، وَلَا نُحَوِّرُ لَهُ إِحْرَاجَهَا^(٤) وَثُمَّ
مَطْوَعُ ، وَلَا نَأْكُزُ مِنْ أَجْرِهِ الْمَثَلُ ، لِأَنَّهُ كَوَلِيُّ الْيَتِيمِ .

(ثُمَّ يُخَمَّسُ الدَّفِي) وَإِنْ شَرِطَ عَلَيْهِمْ عَدَمُ تَحْمِيهِ ، فَيُجْعَلُ حُمَّةٌ أَقْسَامٍ
مَتَسَاوِيَةٍ ، وَيُكْتَفَى عَلَى رَفْعَةِ اللَّهِ أَوْ لِلْمَصَالِحِ ، وَعَلَى أَرْبَعَةِ الْعَامِينَ ، وَتُذْرَجُ فِي
سَادِقٍ وَيُفَرَّغُ ، فَمَا خَرَجَ لِلَّهِ جُمْلُ حُمَّةٍ^(٥) لِلْحُمَّةِ السَّاقِيَةِ فِي الْمِيرَاثِ كَمَا
قَالَ (فَحُمَّتُهُ لِأَهْلِ حُمْسِ الْمِيرَاثِ يُقَسَّمُ كَمَا مَسَقَ) وَالْأَرْبَعَةُ الْبَاقِيَةُ لِلْعَامِينَ ،
وَيُقَسَّمُ فِيمَتُهَا بَيْنَهُمْ ، بِحُصُورِهِمْ ، وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُهَا^(٦) لِدَارِنَا ، بَلْ يَخْرُجُ إِنْ طَلَبُوا
تَعَجِيلَهَا وَلَوْ بِلَدٍّ سَحَلٍ ، كَمَا مَحْتَجُّ الْأَدْرَعِيِّ .

وَأَفْهَمُ الْمَنْزُ^(٧) - أَنَّهُ لَا يَصِحُّ : شَرَطُ الْإِمَامِ : مَنْ غَبِمَ شَيْئًا . فَهَوَ لَهُ وَمِي
قَوْلِي يَصِحُّ ، وَعَلَيْهِ الْأَثْمَةُ الثَّلَاثَةُ .

(١) قَوْلُهُ (وَفَرَضُ بَقَائِهِ) أَيُّ لَامِعٍ ، وَقَوْلُهُ (مَعَ هَذَا) أَيُّ قَوْلُهُ أَوْ مَطْوَعٌ يَدُ . (ع ش : ١٤٤٥/٦) .

(٢) عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَمَّسَ السَّلْبَ صَحَّحَ مِنْ حَتَانِ
(٤٨٤٤) ، وَأَحْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٧٢١) ، وَاحْمَدُ (٢٤٦٢١) ، وَأَصْلُهُ فِي صَحِّحِ مُسْلِمٍ (١٧٥٣) .

(٣) كَأَجْرَةِ حَتَانِ وَدَاعٍ . (ش : ١٤٤/٧) .

(٤) قَوْلُهُ (وَلَا يَحَوِّرُ لَهُ) ، لِحِجِّ الْأَوَّلِيِّ التَّعْرِيجِ (ش : ١٤٤/٧) .

(٥) وَمِي (ت ٢) وَ (ج) : (خَصْمَةٌ) بِالْهَاءِ .

(٦) فَهَوَ (وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُهَا) ، لِحِجِّ ، أَيُّ بِلَا عَدْرِ رَوْعِهِ وَمَعْنَى (ش : ١٤٤/٧) .

(٧) أَيُّ حَيْثُ أَطْلُقُ لِلْحُمْسِ ، وَقَدْ تَعَرَّرَ فِي مَحَلِّهِ أَنَّ مَطْلَعَاتِ الْعُلُومِ حَرُورِيَّةٌ (ش : ١٤٤/٧) .

والأصح أن الفعل يكون من خمس الخمس المرصدة للمصالح إن فعل مثلاً
سبعم في هذا المال ، ويحوز أن يفعل من مال المصالح الحاصل عنده ،
وأن يفعل زيادة بشرطها لإمام أو الأمير لمن يفعل ما فيه نكارة في الكفار ،

(والأصح : أن الفعل) صح الماء وإسكانها (يكون من خمس الخمس
مرصدة للمصالح) لأنه المأثور : كما جاء عن من المستحب ، وإنما يجري هذا
الخلافاً (إن فعل) بالحقيق معنًى لواحد ، وهو ما أثر عن خطه ، والشديد
معنًى لاثنتين ، أي جعل الفعل بأن شرط الثلاث مثلاً (مما سبعم في هذا المال)
وعبره ، ويُعترفُ الجاهلُ بحاجة

وأفهم السببُ إصباح الفعل مع الجهل بالعدد مما عزم ، وهو كذلك ،
بخلاف ما إذا عزم ، كما في ويحوز أن يفعل من مال المصالح الحاصل
عنده (في بيت المال ، وبحيث تعين قدره : إذ لا حاجة لاعتقار الجهل حسيدي .
وما اقتضاه كلام المتن من بحسره من الخمس ومال المصالح ، يُختم على
ما إذا به يصح له ، أحدهما صلح ، والآخر لزمه فعله

، وليس زيادة على سهم العيمة (بشرطها الإمام أو الأمير) عند
بحاجة (لا مطلقاً) لمن يعمل ولو غير معين (ما فيه نكارة في الكفار) رائدة
على نكارة الجش ، كدلالة على قلعة وتجس وحفظ مكمن ، سواءً متحوّ سلباً
أم لا .

ولسفل فم آخر وهو أن يريد الإمام من صدره عنه أثر محمود في الحرب ،
كرار وحسن إقدام ، وهو من سهم المصالح الذي عنده أو من هذه العيمة^(١)

(١) نكارة عدو ومنه عيمة ، ونقص الحالة تحت البرية وحفظ المكامن معني بمحتاج

(١٦٤)

(٢) عطف على قوله ، (عنده) أي أو من سهم المصالح الذي هو من هذه العيمة . انتهى . ع

ش . (ش . ١٤٥ / ٧)

وتختهد في قدره

والأحماس الأربعة عفارها ومقولها للعاسين ، وهم : من حصر الوقعة بنية القتال ويد سم ثقاتيل

(ويختهد) الإمام أو الأمير (في قدره)^(١) بحسب قلبه العمل وحطره
وصدده

(والأحماس الأربعة) أي الباقي منها بعد السلب والمؤيد (عفارها ومقولها للعاسين) للآفة ، وفعله صلى الله عليه وسلم^(٢) (وهم : من حصر الوقعة) يعني قبل عسح ولو بعد الإشراف عنه (بنية القتال) ممن يُشبههم له ، كما قيّد به شارح ، وهو عزّ محنح إليه ، لأن من يُزصع له من حملة لعاسين ، كما يُغنم مقابأى^(٣)

ثم رأيت السكبي ضرح ذلك ، والمحدث والمرجف^(٤) لا بنة لهما صحبة في القتال فلا يردان^(٥) خلافاً لبعضهم (وإن لم يقاتل) أو قاتل وإن حصر بنية أخرى ، نقول أبي بكر^(٦) وعمو رضي الله عنهما إنما العيمة لمن شهد الوقعة^(٧) .

ولا محالف لهما من الصعدة ، ولأن القصد تهيوه للجهاد ، ولأن العلب أن

- (١) وتحوير بزيادة على ثلث ، والنقص عن الربع بحسب الاجتهاد معني اسباح (١٦٤ ٤)
- (٢) أخرجه اسحاري (٣١٣٦) ، ومسلم (٢٥٠٢) عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وفيه (وما قسم لأحد غاب عن فتح خير منها شيئاً إلا لم يشهد معه) بحديث
- (٣) في (ص ٢٩٨)
- (٤) عطف تفسير . (ش : ١٤٥ / ٧)
- (٥) أي . على سطوق المتن . (ش : ١٤٥ / ٧) .
- (٦) قوله (عز - أبي بكر) إيج تعليل للمعنى (ش : ١٤٥ / ٧)
- (٧) أخرجه اسحاق في « الأم » (١٧٦ / ٩) واليه في « تكبير » في باب العيمة لمن شهد الوقعة ، من طريق اسحاق (١٨٠٠٩) ومنه عن غيره ، فراجع ، وإن أبي بنة في

بحصور يُحرَّ إليه ، ولأن فيه نكيز سواد للمسلمين .

فُعِلِمَ^(١) أنه لو قرب أسير من كفار فحصر ستة حلاص فيه دون القتال لم يستحق إلا إن قاتل ، لكن إن كان من غير هذا الجيش ، ولا . استحق على الأوجه

وسو انهم حاصروا عبداً منصرفاً^(٢) ولا مسحاً لقريبه . لم يستحق شيئاً مما عُمِمَ في عييه ، ولا يرد حلاص لمن راعه . لأن انهم انصبت ستة القتال ، فإن عاد أو حصر شخص الواقعة في الأثناء لم يسحق إلا عما عُمِمَ بعد حصوره . ويصدق متحرِّف لقتال ومتحرِّف عنه فربيه يميده إن عاد قبل انقضاء الحرب ، فيشارك في الجميع .

والسرايا المعونة من دار الحرب تكون اسات^(٣) بها شركاء فيما عُمِمَ كلُّ والجيش^(٤) وإن انصبت الجهة وفخس بعد سهم

أما المعونة من دارا فلا تشاركون إلا إن تعاونوا واشتد أميرهم والجهة ؛ لا لا يكونون كجيش واحد إلا ما ذكر

ويُلحق بكل حاسوبها وحارثها ، وكمشها

ولا يرد واحد من هؤلاء على كلامه^(٥) خلافاً لمن راعه أيضاً ؛ لأنهم^(٦) في حكم الحاصرين .

(١) أي من شرط أحد الأمرين . قال وشي (ش : ١٤٥/٧)

(٢) أي ، لقتال (ش : ١٤٦/٧) .

(٣) قوله (يكون اسات) أي عنه مقدمه لقوله شركاء ، وقوله (بها) أي دار الحرب حير كون . (ش : ١٤٦/٧)

(٤) عطف على (كل) (ش : ١٤٦/٧) .

(٥) أي : عكسه (ش : ١٤٦/٧)

(٦) عليه بعدم الورد . (ش : ١٤٦/٧)

ولا شيء لمن حصر بعد انقضاء الفتان ، وفيما قل جبارة المال وجه
ولو مات بعضهم بعد انقضائه والحيارة . فحقه توارثه ، وكذا تعد الانقضاء
وقيل الجبارة في لأصح .
ولو مات في القتل فالمدفأ أنه لا شيء له

(ولا شيء لمن حصر بعد انقضاء القتال) لما مر^(١)
(وفيما) لو حصر (قل جبارة المال) جميعه وبعد انقضاء الوقعة (وجه) أنه
يُعطى ، لأنه لحق قبل تمام الاستيلاء ، والأصح المسع ، لأنه لم يشهد شيئاً من
الوقعة
(ولو مات بعضهم بعد انقضائه والحيارة) فحقه (أي حق تملكه) لما
سذكر أن العسقة لا تُملك إلا بالقسم أو اختيار التملك (توارثه) كسائر
الحقوقي (وكذا) لو مات بعضهم (بعد الانقضاء) للقتال (وقيل الجبارة في
الأصح ، لوجود مقتضى التملك ، وهو انقضاء القتال
(ولو مات في) ثناء (القتال) قل جبارة شيء (فالمدفأ أنه لا شيء
له) فلا حق توارثه في شيء ، أو بعد حيارة شيء . فله حصته منه^(٢)
وهرق استحقاقه لسهم فرسه الذي مات أو خرّح عن ملكه في الأثناء ولو قل
الحيارة بأنه أصل والعرض تابع ، فخرّح بقاء سهمه للمسوق^(٣) .
ومرضه^(٤) وخرّحه في الأثناء لا يمنع استحقاقه وإن لم يُرّج برؤه ولحقون
والإغماء كال موت^(٥)

(١) قوله (لما مر) وهو قوله (بعد انقضائه من) إلخ كروي
(٢) أي من المحوز انتهى . ع ش . (ش ١٤٦/٧)
(٣) قوله (بقاء سهمه) أي العرس ، وقوله (للمسوق) متعلق ببقاء (ش ١٤٦/٧)
(٤) أي ، المعائل . (ع ش : ١٤٨/٦)
(٥) راجع : سهل الفلاح في اختلاف الأشاح : مسألة (١١٦٩)

وَأُظْهِرُ أَنَّ الْأَجِيرَ لِبَسَامَةِ الذَّوَاتِ وَحِفْظِ الْأَمْتَةِ ، وَالتَّاجِرِ وَالْمُخْتَرِفِ
بُسْهُمُ لَهُمْ إِذَا قَاتَلُوا ، وَلِلرَّاحِلِ سَهْمٌ ، وَلِلْعَارِسِ ثَلَاثَةٌ

(والأظهر أن الأجير (لباسة الذوات وحفظ الأمتة والناحر
والمخترِف) كالحيط (سهم لهم إذا قاتلوا) لأنهم أولى مقر خصر بيّة القتال
ولم يُقتل

أما أجير الدعة^(١) فيُنَحَقُّ حَرَمًا بِنَ قَاتِلِ أَوْ بَوَى الْقِتَالِ ، كَتَّاجِرِ بَوَى الْقِتَالِ .
وَأَجِيرُ سِجْهَادٍ لِمَلِكٍ لَا سَهْمَ لَهُ وَلَا رِصْحَ وَلَا أَجْرَهُ ، لِمُطْلَابِ الْإِجَارَةِ لَهُ
مَعَ إِعْرَاضِهِ عَنِ قِتَالِ الْإِجَارَةِ الْمَافِيَةِ لَهُ
وَبِهَذَا يُفْرَقُ بَيْنَهُ وَسِ بَحْرِ سِجَارِهِ ، لِأَنَّهُ لَا تُدْفَعُ لَهُ ، وَمِنْ شَمِّ أَثَرَتْ بِنَةُ الْعَمَالِ
مَعَهُ^(٢) ، كَمَا تَقَرَّرُ^(٣)

(وللراجل سهم ، وللعارس (وإب عصب العرس ، لكن من غير حاصر ،
والأ فبديه^(٤) ، كما هو صريح قوله في الحرب فوجدته آخر فمائل عليه . فبُسْهُمُ
لِمَالِكِهِ (ثلاثة) واحداً له وإثنان عرسه ، بلا ساع رَوَاهُ الشَّيْخَانِ^(٥)

وإب سم فمائل عليه ، بَأْذَنْ مَعَهُ أَوْ بِقَرْنِهِ مَهِيئًا لِدَلَّتْ وَلَكِنَّ قَاتِلَ رَاحِلًا أَوْ فِي
سَبِيلِهِ يَقْرِبُ لِحَالٍ وَاحْتِمَالٍ أَنْ يَخْرُجَ وَيَرْكَبَ ، لِأَنَّهُ قَدْ نَحْتَاجُ إِلَيْهَا
وَبِوَحْصَةِ عَرَسٍ مَشْتَرِكٍ أَغْصِيَا سَهْمَهُ شَرَكَةً بَيْنَهُمَا ، فَإِنْ رَكَّبَاهَا^(٦) وَكَانَ

(١) أو بعيره مدة ، نهاية المحتاج (١٤٨/٦)

(٢) أي : التجاره (ع ش : ١٤٩/٦) .

(٣) قوله (كما يقرر) كأنه إشارة إلى قوله (في أجير الدعة) ، أو (بوى القتال) .
اقول من إشارة إلى قوله (كما هو بوى القتال) (ش : ١٤٧/٧)

(٤) أي : مالك العرس . انتهى . ع ش . (ش : ١٤٨/٦) .

(٥) صحيح البخاري (٢٨٦٣) ، صحيح مسلم (١٧٦٢) عرس عمر رضي الله عنهما

(٦) قوله (بوزركها) أي : عرس ، وانتأست ما عدا الله به ، ولأن العرس يقع للذكر والأنثى

فيها قوة الكرّ والفرّ بهما . أغصيا أربعة أسهم سهمان لهما وسهمان للفرس ،
والأ . . . فسهما لهما فقط .

نعم ، ينبغي أن لها^(١) الرضخ ، كما لا ع^(٢) فيه ، ولو غرا نحو صيان
وعيد وساء . فسمّيتهم ما عدا الحصن بحسب ما يقتضيه الرأي ؛ من تساوي
ومفصيل ما لم يخصّز معهم كامل ، وإلا . . . عليهم الرضخ وله الباقي

وقصية ما تقرّر^(٣) أن للدمتين لو حصروا مع مسلم . كان لهم بعد الحصن
الرضخ ، والباقي للمسلم .

وبه يصرّح قول : الروضة ؛ وأما إذا كان^(٤) مع أهل الرضخ واحد من أهل
الكامل^(٥) . فتعبره^(٦) بأن أهل الرضخ هنا يُعدّ أن ذكره فيه العيد وساء والحصان
للمثل لا لتعبد^(٧)

وبهذا^(٨) نشأ أن لأصح من وجهين في : النهاية ؛ ثم يُرجّح أن الرفعة وعبره
مهما شئت فيما عساه مسلم ودمي^(٩) كما لا^(١٠) أنه يُحقّق الكل ، ثم للدمي

(١) أي للفرس (الرضخ) ، ويسمى بهما أحد عشر (ش ١٤٧/٧)

(٢) أي - كفرس لا غناه . . . إلخ . (ش ١٤٧/٧)

(٣) أي - قوله ، والأ . . . عليهم الرضخ . - إلخ (ش ١٤٧/٧)

(٤) قوله (وما د كان) - إلخ مشو قول : الروضة ؛ كردي

(٥) وقوله (من أهل الكامل) معناه : كان بهم الرضخ بعد الحصن ، والباقي للكامل كردي
وراجع : روضة الطالبين (٥/٣٣٠) .

(٦) أي : الروضة . (ش ١٤٧/٧) .

(٧) قوله (للمثل) أي : مثلهم دميون معهم مسلم (ش ١٤٧/٧)

(٨) قوله (وبهذا) يشهد أي قوله (وهو ما يعرف أو النسي) أي حره كردي

(٩) وهي (ت ٣) . (دمي ومسلم)

(١٠) قوله (في : النهاية) ، وقوله (ثم يرجح) إلخ ، وقوله (معناه) إلخ
كل منها يعت لوجهين . (ش ١٤٧/٧) .

وَلَا تُعْطَى إِلَّا لِمَرْسٍ وَاحِدٍ عَرَبِيٍّ كَانَ أَوْ غَيْرُهُ ، لَا لِنَجِيرٍ وَغَيْرِهِ

(الرَّصْحُ لَا عَيْرٌ)^(١)

وَيُؤَخَّخُهُ بِأَنْ كَوْنَهُ تَابِعاً لِمَسْنَمٍ أَوْنِيٍّ مِنْ كَوْنِهِ مَسَاوِيّاً لَهُ

(وَلَا يُعْطَى) مَنْ مَعَهُ أَكْثَرُ مِنْ مَرْسٍ (إِلَّا لِمَرْسٍ وَاحِدٍ) لِلتَّأْنِيعِ^(٢) (عَرَبِيّاً كَانَ أَوْ غَيْرِهِ) كَبَرْدَوِيٍّ وَهُوَ مِنْ أَنْوَاءِ أَغْجِمِيَّاتٍ ، وَهَجِييٍّ وَهُوَ مِنْ أَنْوَاءِ عَرَبِيٍّ فَقَطْ ، وَيُطْلَقُ^(٣) أَيْضاً عَلَى بَلْشَمٍ وَعَرَبِيٍّ أُمَّهُ أُمَّةٌ ، وَمَقْرُوفٍ^(٤) وَهُوَ عَكْسُهُ^(٥) ، وَيُطْلَقُ^(٦) عَلَى غَيْرِ الْمَرْسِ أَيْضاً^(٧) .

فِي « الْقَامُوسِ » : الْمَقْرُوفُ كَمَحْسَبٍ مِنْ يُدَابِّي الْهُجَّةَ ؛ أَيِ أُمَّهُ عَرَبِيَّةٌ لَا أُمَّهُ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَافَ مِنْ قَبْلِ الْحِجْلِ وَالْهُجَّةَ مِنْ قَبْلِ الْأَمِّ^(٨)

وَدَلَّكَ لَصْلَاحُ كُلِّ لِمَكْرٍ وَالْمَرْ ، وَشَاوِيٍّ فِيهِ كَتَاوَاتٌ ، مَرَجَالَةٌ

(لَا لِنَجِيرٍ وَغَيْرِهِ) كَقَبْلِ وَهَجِيٍّ ؛ إِذْ لَا يَصْنَعُ^(٩) صِلَاحِيَّةَ الْحِجْلِ

بَعْمٌ ، يُرْصَحُ لَهَا^(١٠) وَلَا يَتَّخِذُ بِهَا^(١١) سَهْمَ مَرْسٍ ، وَتَفَاوُثُ بَيْنَهُمْ ، وَأَعْلَاهَا : الْفِيلُ ، فَالْعَيْرُ - قَبْلُ - لِأَنَّ الْهَجْسَ ، مَسْنَمٌ عَلَى الْقَبْلِ ، وَفِيهِ نَظَرٌ - فَالْبَعْلُ ، فَالْحَمْدُ عَلَى الْأَوْجِهِ .

(١) نهاية المطلب في دراية المذهب (١٩ / ٤٨٨)

(٢) راجع : السالك الكبير (١٣٠١٥)

(٣) أي : الهجيين - (ش : ١٤٧ / ٧) .

(٤) قوله (وعربي) عطف على (للسيم) ، وقوله (ومقروف) كقوله (وهجيين) عطف على (بردون) (ش : ١٤٧ / ٧)

(٥) قوله (وهو عكسه) أي عكس الهجيين ، أعني أمه عربية وأبوه عجمي كردي

(٦) قوله - (ويطلق) أي - يطلق المقروف - كردي

(٧) أي - كالهجيين (ش : ١٤٧ / ٧)

(٨) القاموس المحيط (٣ / ٣٦٦)

(٩) أي : غير الحيل ، (ش : ١٤٧ / ٧)

(١٠) أي - البعير وغيره ، والتأنيث باعتبار معنى العير ، (ش : ١٤٧ / ٧)

(١١) أي - يرصحنها ، على حذف المضاف - (ش : ١٤٧ / ٧)

وَلَا يُعْطَى لِمَرْسٍ أَعْجَفَ وَمَا لَا عَاءَ فِيهِ ، وَفِي قَوْلٍ يُعْطَى إِنْ لَمْ يُعْلَمَ نَهَى
الْأَمِيرَ عَنْ إِحْصَارِهِ

وَالْعَدُّ وَالصَّبِيُّ وَالْمَرْأَةُ

(وَلَا يُعْطَى لِمَرْسٍ) لَا نَفْعَ فِيهِ ؛ كَصَغِيرٍ ، وَهُوَ مَا لَمْ تُنْعَ سِتَّةٌ (وَأَعْجَفَ)
أَيُّ مَهْرُولٍ ، وَأَلْحَنَ بِهِ لِأَذْرَعِيَّ الْحُرُوفِ^(١) الْجَمُوحُ (وَمَا لَا عَاءَ) يَفْتَحُ
الْمَعْمُومَةُ وَالْمَدُّ ؛ أَيُّ نَفْعٍ (فِيهِ) لِلْحَوْكِرِ وَهَرَمٍ ، لِعَدَمِ تَائِدِيهِ

(وَفِي قَوْلٍ يُعْطَى إِنْ لَمْ يُعْلَمَ نَهَى الْأَمِيرَ عَنْ إِحْصَارِهِ) كَالشَّيْخِ الْهَمِّ^(٢) .
وَفَرَّقَ الْأَوَّلُ بَأَنَّ هَذَا تُنْفَعُ بِرَأْيِهِ وَدَعَاةُ

وَالْكَلَامُ فِي الْهَمِّ ، أَمَّا الرِّصْحُ فَيُعْطَى لَهُ ؛ أَيُّ مَا لَمْ يُعْلَمَ النَّهْيُ عَنْ
إِحْصَارِهِ^(٣) فِيمَا يَظْهَرُ ؛ إِذْ لَا يُدْخَلُ الْأَمِيرُ دَارَ الْحَرْبِ^(٤) إِلَّا مُرَبَّحًا كَمَا

وَلَا يُؤَثِّرُ طَرُوقُ عَجِيهِ وَمَرْصِيهِ وَخَرْجُهُ أَثَاءَ الْقِتَالِ ؛ كَمَا عَلِمَ بِالْأَوَّلَى مَتَا مَرَّ^(٥)
فِي مَوْبِهِ

(وَالْعَدُّ وَالصَّبِيُّ) وَالْمَحْبُورُ وَبِوَعِيرٍ مَمْتَرِينَ (وَالْمَرْأَةُ) وَمِنْهَا الْبُخْشِيُّ
مَا لَمْ تَبْنِ ذِكْرُهُ ، وَالْأَعْمَى وَالْمَرْمِيُّ وَدَقْدُ الْأَطْرَابِ وَالْمَحْتَرَفُ إِذَا لَمْ
تُقَاتِلْ وَلَا تَوْبِ الْقِتَالِ

(١) حُرِّتْ بَدَانُهُ حَرْبًا وَحَرْوً وَأَقْبَحَ حِينَ طَلَبَ حَرْبَهَا وَرَجَعَتْ أَعْقَبِيَّ الْمَعْمُومِ الْبُوسِيطِ
(ص ١٦٩)

(٢) وَفِي (خ) وَ (ج) (الْهَرَمِ)

(٣) قَوْلُهُ (مَا لَمْ يُعْلَمَ النَّهْيُ عَنْ إِحْصَارِهِ) أَيُّ إِحْصَارٍ عَنِ الْكَامِلِ دَارَ الْحَرْبِ ، وَعَدَمُ نَعْمٍ
يَصْدُقُ بَعْدَهُ نَهْيٌ ، أَوْ نَهْيٌ وَنَعْمٌ يُعْلَمُ ، وَإِلَّا لَمْ يُعْطَ هُوَ أَيْضًا كَرْدِي

(٤) قَوْلُهُ (إِذْ لَا يُدْخَلُ الْأَمِيرُ دَارَ الْحَرْبِ) يَلْحَقُ فَإِنَّ فِي شَرْحِ لِرُوحٍ ؛ وَلَا يُدْخَلُ
الْإِمَامُ دَارَ الْحَرْبِ إِلَّا مُرَبَّحًا شَدِيدًا لَا هَرَمًا وَلَا أَعْجَبَ ، هَذَا أَذْهَبَ ؛ أَيُّ شَيْءٍ مِنْ أَحَدٍ
مِنْهُمْ نَعْمَ بِهِمْ لَهُ وَإِنْ لَمْ يَنْهَ الْإِمَامُ عَنْ دُخُولِهِ أَوْ لَمْ يَنْهَ الْهَمِّ كَرْدِي

(٥) أَيُّ فِي شَرْحِ (وَالْمَدَّعِبُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ) (ش ١٤٨/٧)

وَالدَّمِي إِذَا خَصَرُوا مَهُمُ الرِّصْحُ ، وَهُوَ دُونَ سَهْمٍ يَجْتَهِدُ الْإِمَامُ فِي قَدَرِهِ ،

وَقَدْ يُشَكِّلُ الرَّمْزُ نَالِشَحِ الْهَمِّ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ مَنْ شَأْنُ الرَّمْزِ يَقْصُرُ رَأْيُهُ ،
مُخْلَافِ الْهَمِّ الْكَامِلِ الْعَقْلِ .

(وَلَدَمِي) وَأَلْحَقَ بِهِ مَعَاهُ ، وَمَتَمَّنْ ، وَحَرْبِي بِشَرْطِهِمُ الْآيِي (١) إِذَا
خَصَرُوا (وَهُوَ مَعَرِ إِدْنِ سَيِّدِ رُوحٍ وَوَنِي (فَلَهُمْ) إِنْ كَانَ مَهُمُ نَهْجٍ وَلَمْ تُكُنْ
لِمُسْلِمٍ مَهُمٌ مَسْتُ (٢) (الرِّصْحُ) وَحَوْنًا ؛ لِلْأَشَاخِ (٣) فِي ذَلِكَ

وَمَا لِلْقُرْنِ لِسَيِّدِهِ ، وَتَرَدَّدُوا فِي الْمُنْقَضِ ، وَرَخَّحَ الْأَدْرَعِي وَغَيْرُهُ أَنَّهُ
كَثُرَ ، وَالْدَمِيرِي وَغَيْرُهُ - أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ مَهْدِيَّةٌ وَخَصَرُ فِي بَوْبِهِ أَصْنَمٌ لَهُ ،
وَلَا (رُصْحُ (٤) ، لِأَنَّ الْعَمِيَّةَ مِنْ بَابِ الْكَسَابِ ، وَالرُّدْكَشِي : أَنَّهُ إِنْ كَانَتْ
صُرْفٌ لَهُ فِي بَوْبِهِ ، وَإِلَّا - فَمِنْ لَهُ بِقَدَرِ حَزَنَتِهِ وَرُصْحُ لِسَيِّدِهِ بِقَدَرِ رَفْعِهِ

وَالِدَمِي يَتَّجِعُ فِيهِ أَنَّهُ كَثُرَ ، لِنَقْصِهِ ، فَيَكُونُ الرِّصْحُ سَهْمٌ وَبَيْنَ سَيِّدِهِ مَا لَمْ
تُكُنْ مَهْدِيَّةً وَخَصَرُ فِي بَوْبِهِ ، فَيَكُونُ الرِّصْحُ (٥)

وَكُونُ الْعَمِيَّةِ كَسَابًا لَا يَنْقُصِي إِحْقَاقُهُ بِالْأَحْرَارِ فِي أَنَّهُ يُسْتَهْمُ بِهِ ؛ لِأَنَّ لِسَهْمٍ
بِمَا يَكُونُ لِلْكَامِلِ ، وَهُوَ لَيْسَ كَذَلِكَ

(وَهُوَ دُونَ سَهْمٍ يَجْتَهِدُ الْإِمَامُ فِي قَدَرِهِ) لِأَنَّهُ لَمْ يَرُدَّ فِيهِ بِمَحْدِيدٍ ، وَتَقَابُوتُ

(١) فِي (ص: ٢٩٩)

(٢) رَاجِعُ الْمَهْدِ الْمَصَاحِ فِي إِخْلَافِ الْأَشَاخِ ، مَسَالِكُ (١١٧٠) ، وَرَاجِعُ رَأْيًا ، بِشَرْطِهَا ،
(١٤٨/٧)

(٣) أَمَّا بَعِيدٌ فَأُخْرِجَهُ الْحَاكِمُ (٣٢٧/) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٧٣٠) ، وَابْنُ رُمَيْدٍ (١٦٤١) عَنْ
عَمْرِ مَوْيٍ بِي الْحَمْدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَمَّا الْإِسَاءُ فَأُخْرِجَهُ مُسْلِمٌ (١٨١٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَأَمَّا بَعِيدٌ فَأُخْرِجَهُ الرَّمْذَانِيُّ (١٦٤٢) مَرْسَلًا عَنْ ابْنِ شِهَابٍ الرَّحْمَنِيِّ
رَحِمَهُ اللَّهُ

(٤) الْحَجْمُ الْوَهَّاجُ (٤٢٥/٦)

(٥) قَوْلُهُ (فَيَكُونُ الرِّصْحُ) مَعْلُومٌ ، وَفِي بَوْبِهِ مَعْلُومٌ (سَمِ (١٤٨/٧)

ومحلّه : الأخماس الأربعة في الأظهر .

قلتُ : إنما يُرضحُ لدميَّ إنْ خضرَ بلا أُخْرِهِ ، وبإذن الإمام على الصحيح ،
والله أعلمُ

بينَ مستحقِّه بحسبِ تفاوتِ بعضهم ، ولا ينلُّعُ برضحِ راحلٍ أو فارسٍ سهمٍ راحلٍ
ويظهرُ في رضحِ الفرسِ أنه لا ينلُّعُ به سهميَّ لفارسٍ الكاملِ وإنْ نلَّعَ سهمُ
المالوسِ اعتباراً لكلِّ بحسبه .

(ومحلّه الأخماس الأربعة في الأظهر) لأنه سهمٌ من العبيّة بسبب
استحقاقه حضورَ الرقعة .

(قلتُ : إنما يرضحُ لدمي) وَمَنْ أَلْحَقَ بِهِ ^(١) (إنْ خضرَ بلا أُجرة) ولو
جعلَهُ ^(٢) ، وإلّا فلا شيءَ له غيرُها حرماً وإنْ راذتْ على سهمٍ راحلٍ ،
وجازتْ الاستعانةُ بِهِ ^(٣) .

(وبإذن الإمام) أو الأمير (على الصحيح) وإلّا فلا شيءَ له ، بل تُعرّضُهُ إنْ
رأى ذلك لتعديهِ (والله أعلم) وبإخبارِهِ ^(٤) ، وإلّا فإنْ أكرهه الإمامُ أو
الأميرُ على الحضورِ فهو أُخْرُهُ مثله

ولو زال نقصُ ذي الرضحِ نحوَ إسلامٍ وعقبيّ وبلوغِ أثنائه الفصالِ أنَّهُم بهم
ولو ممّا حُيِّرَ قل رولٍ بقصه فيما يظهرُ ، أو بعذه فلا ولو قل محاصرةً فيما
يظهرُ ، ثم رأيتُ كلامَ « الروضة » مصرّحاً بذلك ^(٥)

(١) ومته الحربي . (سم : ١٤٩/٧)

(٢) الظاهر أن مراده ولو كانت الأجرة جعلته (سم : ١٤٩/٧)

(٣) قوله (وحارب) إلح عطف على قول المص (حضر) هاهنا (ك)

(٤) قوله (ومحاصرة) كقول المص (وبإذن الإمام) عطف على قوله (بلا أُجرة) (ش)

(١٤٩/٧)

(٥) روضة الطالبين (٣٢١/٥)

(كتاب قسم الصدقات)

کتاب قسم الصدقات

(کتاب قسم الصدقات)

اي الركوات المستحقينها ، وجمعها لاختلاف^(١) أنواعها
سُمِّيَتْ بذلك لإشعارها بصديق بادلها .

ولشمولها لنقل^(٢) وصعاً ذكره في فصل آخر الباب^(٣)

ورثتهم - على ما تأتي محالفاً لمن ابتدأ بالعمل ، لتعظيمه في القسم لكونه
يأخذه عوضاً ثانياً^(٤) دالاً^(٥) المشار فيها (لام) الملك في الأربعة الأول إلى
إطلاق ملكهم وتصرفهم ، ود (في) الظرفية في الأربعة الأخيرة إلى تقيده
بالصرف فيما أعطوا لأحده ، وإلا استرد على ما يأتي ، ود (واو) الجمع^(٦)
لثبته اشتراكهم على السواء ، فلا يجوز حرمان بعضهم ، ولا إعطاؤه أقل من
الشمس على ما تأتي أيضاً^(٧)

(١) وفي المطوعة المصرية والسكة ، (باختلاف)

(٢) كتاب قسم الصدقات قوله (ولشمولها لنقل) أي كما شملت لمرص حاصله أن
الصدقة كما تنطبق على المرص كذلك تطبق على الغير ، وإن كان موضوع لكتبيهما ، ولدت ذكره
في آخره - كردي -

(٣) في (ص ٣٦٠)

(٤) وقوله . (ثانياً) معنونه (ربه) كردي

(٥) دالاً^(٥) إلتفاتاً للصدقة المتعمدة والسكينة والتمكين عليها والنوطة لثبوتها وفي الرقاب والتفصيل وفي
سبيل الله وأثر السبيل مريضة^(٥) الله والله عيسى حكيم^(٥) [التوبة : ٦٠] .

(٦) وقوله (وواو الجمع) عطف على (لأم الملك) ، وسرر د (واو جمع) وار
المعطف ، يعني أشير في الآية بواو معطف إلى أن يعيد الواو اشتراك الأوصاف على التوبة ،
لأن الواو نسبية ، فلا يجوز حرمان بعض الأوصاف ولا إعطاء بعضهم أقل من شمس كردي

(٧) في (ص : ٣٤٩)

المفبر من لا مال له

وأما قول المحالف الفصل^(١) مجرد بيان مصرف ، فيحوز دفع المالك
ركانه لصعب بل لو حيد منه ، كصبر . فهو مخالف لقاعده اليع ، فيحتاج
بدليل : إما لا عرف^(٢) للشارع فيه . يجب حمله على النعمة
ومما يصرح بما قلناه . الاتفاق في نحو الوصية ، أو الوقف ، أو الدر ، أو
الإقرار لربيد وعمرو وبكر شيء على أنه يصرف إليهم على السواء
وذكر أكثر الأصحاب ، كـ المحتصر ، هـ : لأنه كسابقه^(٣) بخمسة
لإمام ويقرقه ، وأفتهم^(٤) ، كـ : لا^(٥) آخر الزكاة ، لتعنيها
ومن ثم كان أنسب ، وجرى عليه في « الروضة »^(٦)

(المفبر من لا مال له) قيل : هذا مقلد^(٧) فإنه لم يذكر ما ترتبطه انتهى
وليس في محله : لاء رعه . تلت على رعه . لم يذكر رابطاً ، فإن أراد الرابط
المحوي . فليس هـ ما يحتاج إليه هـ ، أو المعوي . فهو عذو بل متكرر في
كلامه الآتي^(٨) .

(١) قوله (وما قول مخالف) أي من تصدقاته (تصد) من ذكر الأصناف هي الآية
مجرد بيان مصرف ، فهو مخالف لقاعدة اليع ، وعدته . أن الواو للجمع وأن المعطوف
في حكم المعطوف عليه . كردي

(٢) وقوله (وما لا عرف) أي على غيره (فيحتاج بدليل) يعني لما لم يحمل لمخالف
ما لا عرف فيه على النعمة . يحتاج إلى دليل ولا بد منه . كردي

(٣) قوله (هـ) أي (كتاب من تصدقات) قوله (كسابقه) أي (أي) ونصيبه
(ش : ١٤٩/٧) . وراجع « مختصر البويطي » (ص : ٨١٥) .

(٤) قوله (وأقلهم) عطف على أكثر . (سم : ١٤٩/٧)

(٥) الأم (١٨١/٣)

(٦) روضة الطائين (١٦٩/٢)

(٧) أي : غير مستقيم . هامش (ك) .

(٨) قوله (بل مكرر في كلامه لاني) يعني أن كلامه لاني يدل في مواضع على أن لمرد
بمفسر الصبي ها هو اندي من مستحقي الزكاة . كردي

ولا كتب يقع موقعاً من حاجته .

وبصرف أنه لم يذكر ما تأتي من أن هؤلاء الأصناف الثمانية هم المسحقون بهذه الصدقات . لم يكن مفهوماً ، لأن دلالة لسياق^(١) "مُحْكَمَةٌ" وهي قصيدة عند من به أدنى ذوق - بأن المراد^(٢) - فسميها لمحققها ، وأنهم السميون في كلامه^(٣)

(ولا كتب) حلالاً لأنني به (يقع) جمعاً^(٤) أو مجموعاً^(٥) (موقعاً من حاجته) من مطعم وملبس ومكي وسائر ما لا بد منه نفسه وممونه أي ثمرته مؤثته لا غيره وإب اقصص عاذه اتفاقه خلاف لبعضهم

وكانه توهمه^(٦) من كلام سنكي^(٧) لأنني ردته^(٨) على ما يليق به وبهم^(٩) ؛ عن غير إسراف ولا تقبير ، كتب يحتاج عشرة ولا يحد بأ درهمين وقال المحامي (إلا ثلاثة) وثلاثي (لا أربعة) واغترص^(١٠) ، بأنه يقع موقعاً وقصيدة الحد أن كسوت عز فقير وإن لم يكتسب ، وهو كذلك هنا وفي

(١) وقوله (دلالة السي) : أي الموحدة هو السي : يعني بصره لأن من عنه لا حق بين عنه السابق . كردي وفي (هـ) (و) (خ) : (العباي) .

(٢) وقوله . (بأن المراد) أي . من قوله : (قسم الصدقات) . كردي

(٣) ومونه (السميون في كلامه) أي كلام المصنف بونه (القم) من بحر الأصناف كردي

(٤) بوله (جميعها) أي كل واحد منهما ، علي لا مال يقع هو واحد ، لا كتب يقع هو واحد موقعاً كردي

(٥) وقوله (أو مجموعها) معناه لا مال ولا كتب يقعان مع موقعاً من حاجته كردي

(٦) قوله (وكأنه) أي كذا المعنى (بوجه) أي بوجه كلامه كردي

(٧) من كلام سنكي لا سي ردته^(٨) أي الذي يسي أنه مردود كردي

(٨) وقوله (على ما يليق . . .) إلخ متعلق بـ (حاجته) أي : ماء على الحاجة سي ينبو به وبهم كردي

(٩) قوله (واغترص) أي : اغترص من قول القاضي . كردي

الحج في بعض صوره ؛ كما مر^(١) ، وليس تدرؤه^(٢) بقعة فرعه ، بحلله في الأصل المسمى عنه ؛ لحرمة كما يأتي^(٣) إن وخذ^(٤) من منعمه ، وقدر عليه ؛ أي : إذ لم تكن عليه فيه منقة لا تخمل عادة فيما يظهر ، وحر له تعاطيه ولاق به ؛ كما يأتي ، والأ... أعطي .

وإن ذا المال^(٥) الذي عليه قدره^(٦) أو أقل يقدر لا يخرج عن الفقر ولو حالاً على المعتمد غير فقير أيضاً ، فلا ينقص من سهم الفقراء حتى تصرف ما معه في الدين

وبراع الراعي^(٧) فيه الناشئ عن ساقص حكي عنه ها وهي العنق ، بأنه يشبي ألا يفتر^(٨) ؛ كما مع^(٩) وحبو بقعة القريب وركاة لعطير مردود ؛ بأن في مبعه سقطرة تافصاً مر ؛ أي : وعلى سمع ثم يفرق بأن تلك مواساة في مقابلة طهره الدن ، وهو أنس من أهله ؛ لتعش الدن بدمه ، وما ها منخطه الاحياح ، وهو من صرف ما يده غير محتاج

(١) في (٢٠/٤).

(٢) قوله (ودر بزمه) : يح معطوف على ما عطف عليه بول (وهي الحج) أي : فلا يلزمه بقعة فرعه الكسوف وإلا لم يكتب . (ش ١٥٠/٧)

(٣) وقوله (كما يأتي) أي : هي الصدقات ، كردي

(٤) وقوله (وخذ) : معطوف بقوله (غير فقير) أي : الكسوف غير فقير إن وخذ ، يح كردي

(٥) قوله (وإن ذا المال) : يح عطف على قوله (د كسوف) (الحج) (ش ١٥٠/٧)

(٦) قوله (عليه قدره) أي : عليه دين بقدر ماله ، كردي

(٧) شرح لكسر (٣٧٧-٣٧٦) (٩ ٣١٤ ٣١٧) ، (١٣ ٣٦٣-٣٦٤)

(٨) وقوله (يشبي) : أي : لا عزمه من بني يونس ، كردي

(٩) أي : الدين ، (ش ١٥٠/٧) .

ولا يمنع الفقر منكته

وبأن نفقة القرب^(١) بحث مع الدين ؛ كما ذكره في (العلل) ، وجوئ
الركاء فيه^(٢) ونفقة القريب معه يقتضيان الجنى .

ثم هذا الحد لغير ركاء ، لا قصر العريا والعائلة ، نفقة المموم وعيهم ،
مما هو معلوم في محاله .

ومن له عشار نفص دخله عن كفايته فقير أو مسكين ، بناء على ما يأتي أنه
يغطي كفايه العمر العال .

نعم ، إن كان يفت ولو دعه حصل له ما يكفه دخله لبرعه بيعه على
الأوجه .

(ولا يمنع الفقر) والمسكنة ؛ كما يأتي^(٣) مسكنه يدي نخه ولاق به
وإن اعتاد السكى بالأجرة^(٤) ، بخلاف ما لو نزل في موقوف مسكنه على الأوجه
فيهما ؛ لأن هذا كالمك ، بخلاف ذلك .

وتردد النظر في مكنته بكون روجه هل تكف بيع درهما فيما له يكفيه
الروح يتاه ؛ لأنها مستعينة له لا ؛ كالمساكن الموقوف ، أو تشرق بأن الباصر
لا يقدّر على إحراجه ، والروح يقدّر على طلافه متى شاء ؛ كل محتجل ، والثاني
أقرب .

ويشرق بينه^(٥) ومن ما مر في نظره في دمج ؛ أنه يُنظر فيه بلحاجة الرأفة
دون مستفقه ؛ بدليل أنه يُكف بيع صيفته^(٦) ورأس ماله ، بخلافه ؛ بدليل

(١) قوله (بأن نفقة القرب) ، مع عطف على قوله (بالدين) ، راجع هامس (ح)

(٢) قوله (وجوئ ركاء فيه) أي : وجوئ ركاء ما الدين كروي

(٣) في (ص: ٣١٣)

(٤) راجع : المهور المباح في خلاف لأشاح ، ماله (١١٧١)

(٥) أي : بين مكن المكفة . (شر . ١٥١/٧)

(٦) الصيغة عند الحاضرة : نحل ويكرم والأرض : تعرف لا تعرف الصيغة لا الحرة =

وَنِيَّائِهِ ،

الطَّرِيقَ لِلسَّيْرِ أَوْ الْعَمَلَ الْعَدْلَ

(وَشَاءَهُ) وَلَوْ لَمْ يَحْضُرْ فِيهَا فِي بَعْضِ أَوَّلِ السَّنَةِ وَإِنْ تَعَدَّدَتْ إِنْ لَافَتْ بِهِ أَيْضًا ^(١)
عَلَى الْأَوْجِهِ ، خِلَافًا لِمَا يُؤَمِّنُهُ كَلَامُ السَّكِينِ

وَيُؤَاخِذُ مِنْ ذَلِكَ ^(٢) صَحْفَهُ بِقِتَاءِ بَعْضِهِمْ ، بَأَنَّ خُلِّيَ الْمَرْأَةُ اللَّاتِي فِيهَا الْمَحَاذِيرُ
لِتَنْتَرِبَ بِهِ عَادَةً لَا تَنْفَعُ فَعَرَهَا

وَفِي الْمَحَاذِيرِ بَعْدَهُ وَلَوْ لَمْ يَرَوْهُ لَكُنْ إِنْ خَلَّتْ مَرُوءَتُهُ بِحَدِيثِهِ لَيْسَ بِهِ ، أَوْ
شَقَّتْ عَلَيْهِ مَشَقَّةٌ لَا تُخْتَمَلُ عَادَةً

وَكُنْهُ الَّتِي يَخْتَلِجُهَا وَلَوْ بَدْرًا لَعَلِمَ شَرْعِيٌّ أَوْ آيَةٌ لَهُ ؛ كَتَوَارِيحِ الْمُحَدِّثِينَ
وَأَشْعَارِ مَحْوِ اللَّعُوبِينَ ^(٣) وَلَوْ مَرَّةً فِي السَّنَةِ ، أَوْ لَطُتْ أَوْ وَعِظَتْ لَيْسَ بِهِ أَوْ غَيْرَهُ

وَلَوْ تَكَرَّرَتْ عِنْدَهُ كُنْتُ مِنْ قَوْلٍ وَاحِدٍ تَقَاتَتْ كُنْهُ لِمُدْرُسِي ، وَالْمَسْوُوطُ
لَعَبْرَهُ ، فَيَسُحُّ لِمَوْجَرِّ إِلَّا إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَنَبَّأَ فِي الْمَسْوُوطِ فِيمَا يَظْهَرُ ، أَوْ يُسَحُّ مِنْ
كِتَابٍ تَقَيَّ بِهِ الْأَصْحَحُ لَا أَحْسَرَ

فِي ذَلِكَ إِحْدَى السَّحَائِرِ كَسِرَةِ الْحَجَمِ ، وَالْأُخْرَى صَغِيرَتُهُ تَقَاتَتْ
لِمُدْرُسِي ؛ لِأَنَّهُ يَخْتَلِجُ لِحَمَلِ هَذِهِ إِلَى دَرَسِهِ ، وَغَيْرُهُ تَقَاتَتْ لَهُ أَصْحَحُهُمَا ؛ كَمَا مَرَّ

وَالَهُ الْمُحْتَرَفُ ^(٤) ؛ كَحَبْلِ حَدِيثٍ مُرْتَوِقٍ وَسِلَاحِهِ إِنْ لَمْ يَعْطِهِ الْإِمَامُ بَدَلَهُمَا مِنْ
بَيْتِ إِسْمَاعِيلَ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَمَتَطَوَّعُ اخْتِنَاحِهِمَا وَنَعَشَ عَلَيْهِ الْجَهَادُ ؛ بِطَبِيرِ مَا مَرَّ

= وَالصَّاعَةَ . مَخْتَارُ الصَّحَاحِ (ص ٢٦٩)

(١) أَيِ . كَالْمَسْكُونِ . (ش : ١٥١ / ٧) .

(٢) أَيِ - مِنْ قَوْلِهِ - (وَلَوْ لَمْ يَحْضُرْ فِيهَا ...) إلخ . (ش : ١٥١ / ٧) .

(٣) قَوْلُهُ (كَتَوَارِيحِ الْمُحَدِّثِينَ) فِي الْمَشْتَمَلَةِ عَلَى مَرَاوِجِ الرِّجَالِ (وَأَشْعَارِ مَحْوِ اللَّعُوبِينَ)
أَيِ . الْمَشْتَمَلَةِ عَلَى الرِّفَاقِ وَالْمَوَاعِظِ . كَرْدِي

(٤) قَوْلُهُ (وَهُوَ) . وَقَوْلُهُ (وَكُنْهُ) . وَقَوْلُهُ (وَآيَةُ الْمُحْتَرَفِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْعَشْرِ

(مَسْكُونِ) . (ش : ١٥١ / ٧)

وماله العنت في مرحلتين ، والمؤجل ، وكنت لا يلق به

في العيب مع ما يأتى محبته ها ؛ مثا مرّ عن السنكي وغيره بعده ، ومن تفصيل المصنف^(١) .

وتمنّ ما ذكر ما دَامَ معه . بمنع إعطاءه بالفقر حتى يضروه به

سبه قصية قولهم (أيام السنة) ، (ولو مرة في السنة)^(٢) . . أنه لو كان مخاض لعص الشب أو الكتف في كل سنين مرة مثلاً لا ثقبان له ، وهو مُشكّر ، فعمل هذا مَنّي على إعطاء السنة ، وقول الاتي في محث لمكين (والمعتمد) إلى آخره صريح فيه^(٣)

(وماله العنت في مرحلتين) أو الحصر وعد حبل سبه وبسه

(و) ماله (المؤجل) لأنه معسر لأن فيهما . وإن دَرَعَ في الأولى جمع ، فيأخذ حتى ينصه أو يحل ما سم يحد من تُقرضه على الأوجه ؛ لأنه غني فلا نظر لاحتمال تلفهما فتبقى ذمته معلقة^(٤)

(وكسب لا يبق به) شرعاً أو عرفاً حرمة وإحلاله بمروءية . لأنه حينئذ كعدم ، كما لو لم يحد من شغلته إلا من منه حره ؛ أي . وه شبهة قوية فيما يظهر

وأفتى العراقي^(٥) : بأن زبانيات الدين سم بحر عاديهم الكسب لهم

(١) قوله (ومن تفصيل المصنف) عذره ذلك . وبخ المصنف مطلقاً كما في العادي . لأنه يسهل مراجعته حصه . ومنه يؤخذ أنه لو كان محل لا حاجة به برث له سبه (سم : ١٥١/٧)

(٢) قوله (أيام السنة) الأولى (في عصر أيام سنة) . قوله (ولو مرة) مع كان الأولى . زيادة وإو العطف . (ش : ١٥١/٧)

(٣) أي . في ذلك البناء . (ش : ١٥١/٧)

(٤) وهي : ماله العائب في مرحلتين . (ش : ١٥٢/٧)

(٥) وفي (ت) و (ب) و (خ) و (د) : (معلقة)

(٦) (مناوى لوجه الإسلام العراقي (ص . ١٠٥)

ولو اشعل بعلم و لكنك بمنعة فقير ، ولو اشعل بالتواضع

الأحد وكلامهم شمله ، لكنه قال في « لإحياء » إن ترك الشريف نحو السج^(١) ولحيطة عند الحاجة حماسة ورعونة نفس ، واحده الأوباح عند قدرته أدهت لمروءته انتهى

فإن أراد بذلك إرشاده للأكمل من الكسب^(٢) .. فواضح ، أو منعه من الأخذ .. فالأوجه : الأول^(٣) حيث أحل الكسب بمروءته عرفاً ، وإن كان سحاً نكسب العلم .

(ولو اشعل) يحفظ قرأب أو (بعلم) شرعي ، ومنه بل أهله هي حق من لم يرق قلب سليماً عنه ساطع^(٤) نصير نفس عن أخلاقها الرديئة ، أو آلة^(٥) له ، وأمكن عادة أن يتأتى منه تحصل فيه^(٦) ، ونحن بذلك الاشتغال بالصلاة على الجائر بجامع أنه وحس كفاية نصاً

وقوله : (بالتواضع)^(٧) نفهمه (والكسب) الذي يُخْبِئُه (بسعة) من أصبه أو كفاية (ف) هو (فقير) فيغني ويترك الكسب لتعدي به وعمومه

(ولو اشعل بالتواضع) من صلاة وغيرها ، ومول بعضهم (المطلقة) غير صحيح ، بل لو فرض نعارض رتبة وكسب يكفه كُتف الكسب ؛ كما يُعلم من

(١) وهي (ع) وهامش (ك) (السج)

(٢) قوله (لأكمل من الكسب) الذي له نحو مروءته كروي

(٣) أي : ما في الفأوى . (ش : ١٥٢/٧)

(٤) قوله (ومنه علم ساطع) أي : علمه الذي ساحت عن ساطع ؛ أي : عن لحصل الرديئة والعميلة للنفس ، وهو : التصوف كروي

(٥) قوله (أو آلة) مع عطف على (علم شرعي) (ش : ١٥٢/٧)

(٦) قوله (يتأتى منه) أي : من المشعر ، (يحصل فيه) أي : في العلم شرعي أو أنه ؛ بد كروي ذلك المشعر بحد ، أي : كريباً حتى يقع بدس به كروي

(٧) أي : الآتي آنفاً . (ش : ١٥٢/٧)

ولا

ولا تُشَرِّطُ فِيهِ بَرْمَانَةً وَلَا تَعْقِفُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى الْحَدِيدِ

وَلَمْ تَكُنِّي بِمَقْعِهِ قَرِيبٌ أَوْ رَوْحٌ لَيْسَ فَعَرٌ فِي الْأَصْحِ

العدة الآية^(۱) (فلا) تُعْطَى شَيْئاً مِنَ الزَّكَاةِ مِنْ سِوَةِ الْفُقَرَاءِ وَإِنْ شَتَّعَتْ بِذَلِكَ جَمِيعَ وَقْتِهِ خِلَافَ التَّعْقِلِ ؛ لِأَنَّ بَعْدَهُ فَاصِرٌ عَلَيْهِ سِوَاءُ صَوْمِي وَعَيْرُهُ

نعم ، بُوْدَرِ صَوْمٍ لِدَهْرِ وَانْعَقَدَ بَدْرُهُ وَمَعَهُ صَوْمُهُ عَنْ كَسِهِ . أُعْطِيَ عَلَى الْأَوْحَى ؛ بِتَصَرُّوهِ حَيْثُ شَاءَ ؛ كَمَا لَوْ احْتَدَحَ لِنِكَاحٍ وَلَا شَيْءَ مَعَهُ ، فَتُعْطَى مَا يَنْصُرُهُ فِيهِ

(ولا بشرط فيه) أي الصغير (بَرْمَانَةً) بالفتح ، وفُشِّرَتْ بِمَعْنَاهُ^(۲) وَبِهَا يُقْبَعُ الْإِنْسَانُ ، وَظَاهِرٌ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا هَذَا مَا يَنْجُو كَسَبٌ ، مِنْ مَرَضٍ وَبَحْوَةٍ (ولا التعقف عن المسألة على الحديد) فَيُجْعَلُ ، لِصَدَقِ مِمَّنْ انْتَقَرَّ مَعَ ذَلِكَ وَظَاهِرُ الْأَحْصَارِ ، وَلِأَنَّهُ حَتَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُعْطِيَ عَوِيَّ وَالسَّائِلَ وَصَدَّقَهُمَا ؛ كَمَا يُغْنِمُ مِمَّنْ يَأْتِي أَوْرَ لِمَعْلُ الْآيَةِ^(۳)

(ولمكني بشفقة قريب) أصل ، أَوْ فَرَحٌ ، وَرَوْحٌ مِنْ مَسْرَاةٍ ، وَلَا حَكَبَ (فِي الْأَصْحِ) لَا سَمْعَاتِهِ ، وَسَمْعِي وَعَيْرُهُ الصَّرْفُ لِمَنْ يَعْرِى الْقَصْرَ وَبِمَسْكِنَةٍ

نعم ؛ لَا يُعْطَى لِمَنْتَقِ قَرِيبِهِ مِنْ سِوَةِ الْمُؤَلَّمَةِ مَا يُعْطِيهِ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ بِذَلِكَ يُشْفِقُ الْبَقَّةَ عَنْ نَمِيهِ ، وَلَا ابْنَ السَّبِيلِ^(۴) ، لِأَنَّهُ مَارِدٌ عَلَى الْقَرِيبِ ، وَبِأَحَدِهِمَا^(۵) بِالْكَسَةِ

(۱) أي : بقوله : (لَا تَعْقِفُ ...) إلخ (مكي ١٥٢/٧)

(۲) أي : لانه (مكي ١٥٢/٧)

(۳) في (ص: ٣٣٠-٣٣١)

(۴) قوله (وَلَا ابْنَ السَّبِيلِ) أي : لَا يُعْطَى لِمَنْتَقِ قَرِيبِهِ مِنْ سِوَةِ السَّبِيلِ لَا مَرَرٍ عَلَى مَقْعِهِ أَنْوَاجُ سَبِّ الْعَرَبِ ، كَرَدِي

(۵) قوله (وَبِأَحَدِهِمَا) أي : بِمَعْنَى هَذَا أَوْ مَقْعِهِ بِوَجْهِهِ مِنْ لَفْظٍ وَحِكْمَةٍ كَرَدِي

لکفاية بحوقن الآخذ من لا سترم سترکي إمامه^(۱)

ولو سقطت معقها بشور لم تُعط ؛ لقدرتها على النفقة حالاً بالطاعة ،
ومن ثم^(۲) لو سافرت بلا إدي أو معه ومنعها^(۳) أعطيت من سهم الفقراء ، أو
لمساكين حيث لم تقدز على العود حالاً ؛ بعدرها ، وكذا من سهم ابن السبي إذا
تركب السفر وعمرت على الرجوع ؛ لاسهائ المعصية

قيل : قول « أصله » ؛ (لا يُعطيان من سهم الفقراء)^(۴) أصوٹ ؛ لأن
القربت فقير ؛ لصدق الحد عليه ، بكنه إنما لم يُعط ؛ لكونه في معنى القادر
بالكسب ، أمّا المكفية بصفة الروح فغنية قطعاً بما تعلّكه في دميته انتهى
وهو موع ، بل الوجه ؛ من سئله المصنّف ؛ لأن صبيح « أصله » يؤهم أن
حد غير مانع باله بقرب ؛ لما قرره المعترض أنه فقير ، ولا يُعطى ، ولنسب
كذلك بل هو عر فقير ؛ لأن قدره بعينه كقدرته ؛ شريه مرثه ، فما سلكه
المصنّف فيه^(۵) أدق وأصوٹ .

وأفهم قوله (المكفي) أن الكلام في روح موسر أمّا معسر لا يكفي
فتأخذ تمام كفايتها بالفقر

ويؤخذ منه أن من لا يكفيها ما وخب بها على الموسر ؛ لكونها أكلة
تأخذ تمام كفتها بمقر وبو منه فيما يظهر ، وأن العائت روحها ولا مال له ثم
تقدز على التوصل إليه وعمرت عن لاقراص تأخذ ، وهو متّحة

(۱) وقوله (مشر) مان معر من لاجد ، وصبر (انقاه) برجع لي (من) كردي

(۲) أي من أجل تلك العنة (ش ۱۵۳/۷)

(۳) قوله (أو معه ومنعها) أي وسافرت مع الروح ومعها الروح ، مان قال بها لا تكفي
معي ، سافرت كردي

(۴) المحرر (من ۲۸۵)

(۵) قوله (فيه) لا حاجة إليه . (ش ۱۵۱/۷)

والمسكين من قدر على ما به ، أو كتب بفتح موقعاً من كفايته ولا تكفيه

ثم رأيت العراقي والمصنف في « فوائده » وغيرهما ذكرُوا ما يؤيد في ذلك ، من أن الروح أو المعصوم أو أغر أو عاب ولم يترك مطلقاً ولا مطلقاً بفتح أو وصول إليه أغصت الروح والفرث بالفقر ، أو المسكة ، والمعتمدة التي بها استغنى . كالتى في العصمة .

ويُنسب له أن تُغني روحها من ركانها وهو ما تقرر وإن أنعمها عليها خلاف لنفاصي : يحدث رت روحه ابن مسعود رضي الله عنهما في « البحاري » وغيره^(١)

(والمسكين من قدر على ما به ، أو كتب) خلاف لآتي به (يقع موقعاً من كفايته) وكفاية مضمونه : من مطلق وغيره مما مر (ولا يكفيه) كمن يخنأ عشرة فيجد ثمانية أو سبعة^(٢) وإن ملك نصاباً أو نصاً .

ومن ثم قال في « الإحياء »^(٣) قد يملك النعماء هو فقير ، وقد لا يملك ، لا فاسداً وحالاً ، وهو عبي ولا نفع المسكة المسكين وما معه : من غير مسوط والمعتمد أن المراد بالكفاية هنا وفيما مر كفاية العمر العالٍ لاسية فحسب : بطير ما يأتي في (الإعطاء)^(٤) خلافاً لمن فرق

ولا يُفان يترم على ذلك أحد أكثر الأعيان بل يملوك من لوكه ، لأن من معه مال تكفيه ربحه أو عمار يكفيه دخله عبي ، والأعيان عنهم كدك فصلاً عن المملوك ، فلا يترم ما ذكره

(١) صحيح البحاري (١٤٦٢) عن أبي سعيد خدر رضي الله عنه ، وفي « روحك ورويت الحق من تصدقاته عنهم »

(٢) أي من وحمه أو سه : لما يقدر من أن من يملك معه نصر على لأوجه (ع) من (١٥٥ / ٦) .

(٣) إحياء علوم الدين (٦٠ / ٢) .

(٤) في (ص ٢٣٦) .

تسبه عَلِيمٌ مَعًا تَقَرَّرَ أَنَّ الْفَقْرَ أَسْوَأُ حَالاً مِنَ الْمَسْكِينِ ، وَعَكْسُ
أَمْرٍ حَسَنَةٍ ، وَرَدَّ بَأْهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتِعْدَادَ مِنَ الْفَقْرِ وَسَأَلَ الْمَسْكِينَةَ يَقُولُ
« اللَّهُمَّ ! أَحْبِبْنِي مَسْكِيناً . . . »^(۱) الْحَدِيثُ

وَلَا رَدَّ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْفَقْرَ الْمُسْتَعْدَادَ مِنْهُ فَقَرُّ الْمَلَبِ ، وَالْمَسْكِينَةَ الْمُسْوُولَةَ
سَكُونُهُ وَتَوَاضُعُهُ وَطُمَأْنِينُهُ^(۲) ، عَلَى أَنَّ حَدِيثَهَا ضَعِيفٌ ، وَمَعَارِضُ مَا رُوِيَ أَنَّهُ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اسْتِعْدَادَ مِنْهَا ، لَكِنْ أُجِيبَ بَأْهَ إِنَّمَا اسْتِعْدَادٌ مِنْ فَتْنِهَا^(۳) ؛ كَمَا
اسْتِعْدَادٌ مِنْ فَتْنَةِ الْفَقْرِ وَالْعُسَى^(۴) ، دُونَ وَصْفَيْهِمَا ؛ لِأَنَّهُمَا مَعَاوِرَاهُ فَكَانَ حَاتَمُهُ
أَمْرُهُ عَيْ^(۵) بِمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْهِ

(۱) أَمَّا لِمُسْتَعْدَادِهِ مِنَ الْفَقْرِ فَمِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
يَقُولُ فِي دَعَائِهِ « اللَّهُمَّ ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْفَقْرِ وَالْفَقْدِ وَالدُّنَّةِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ أَظْلِمَ أَوْ
أُظْلِمَ » أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (۵۴۱ ، ۱) ، وَابْنُ حِبَرٍ (۱۰۳۰) ، وَأَبُو دَاوُدَ (۱۵۱۴) ،
وَالسَّائِي (۵۴۶۰)

وَأَمَّا سُؤَالُ الْمَسْكِينَةِ فَمِنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
يَقُولُ « اللَّهُمَّ ! أَحْبِبْنِي مَسْكِيناً وَمَوْفِي مَسْكِيناً وَخَشَرَتِي فِي رُفْعَةِ الْمَسَاكِينِ » أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ
(۳۲۲ / ۴) ، وَابْنُ مَاجَهَ (۴۱۲۶)

(۲) قَوْلُهُ (وَ الْمَسْكِينَةَ الْمُسْوُولَةَ سَكُونُهُ) ج . هِيَ مِنَ أَعْصَمِ عِبَادَاتٍ ، فَكَانَ سَأَلَ اللَّهُ
الْأَبْجَلُ مِنَ الْحَادِثِ الْعَكْبَرِيِّ ، وَ لَا يَحْتَرِفُ فِي رُفْعِهِ لِأَعْيَادِ الْعَمَلِ كَرْدِي

(۳) وَصَمِيرٌ بِذَلِكَ فِي (حَدِيثِهَا) وَهِيَ (مَسْأَلَةُ) وَفِي (مَسْأَلَةِ) بِرَجْعِ إِي (لِمَسْكِينَةٍ)
كَرْدِي .

(۴) أَمَّا لِمُسْتَعْدَادِهِ مِنَ الْمَسْكِينَةِ فَمِنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي
دَعَائِهِ « اللَّهُمَّ ! إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْفَقْرِ وَالْكَفْلِ وَالْخُشْيِ وَالْهَزْمِ وَالْفَقْدِ وَالْمَقْلَةِ
وَالْمَيْلَةِ وَالْذُّنَّةِ وَالْمَسْكِينَةِ » أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (۵۳۰ / ۱) وَأَمَّا لِمُسْتَعْدَادِهِ مِنَ فَتْنَةِ الْفَقْرِ
وَالْعُسَى فَمِنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : « وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْعُسَى
وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ » أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ (۱۳۷۶) ، وَمُسْلِمٌ (۵۸۹)

(۵) قَوْلُهُ (لِأَنَّهُمَا مَعَاوِرَاهُ) أَيِ مُعَادَا عَلَيْهِ ﷺ (فَكَانَ حَاتَمُهُ أَمْرُهُ ﷺ)
عَيْ (كَرْدِي)

وَالْعَامِلُ مُنْعَ ، وَكَانَتْ ، وَقَاسَمَ ، وَحَاشَرُ يَخْمَعُ دَوِي الْأَنْوَالِ ،
لَا الْقَاضِي وَالْوَالِي .

وإنما الذي يردُّ عليه^(١) ما نقله في «المجموع»^(٢) عن حلائق من أهل بيته
مثل ما قلناه^(٣) .

(وَالْعَامِلُ) المستحق للركعة ، بأن فرق الإمام أو نائبه ولم يجعل له جرة من
سب المال هو (ساع) يخيبه (وكانت) ما وصل من دوي الأموال
وما عيهم ، وحاشرت (وقاسم) وهو الذي يجمع دوي الأموال (أو
الشهيمان ، وحافظ وعريف^(٤) . وهو كاتيب نسخة ، ومشدّد احتيج إليه ،
وكتبان وورثان ، وعداّد ثعير بين لأصاف

(لا) الذي تُنْبِرُ نصيب المستحقين من مال الحادث ، بل آخرته عليه ،
ولا نحو راع وحافظ بعد قص الإمام لها ، بل آخرته من أصل ركاة لا من
خصوص سهم العامل .

ولا (القاضي والوالي) على الإقليم إذا قام بذلك ، بل يرزقهم لإمام من
خمس الخمس المرصدة للمصالح ؛ لأن عملهما عام

وقصبة المحتن دخول قص الركاة وصرفها في عموم ولاية القاضي ، وهو
كذلك ؛ كما نقله الرفعي عن النهروني وأقرّه إلا أن ينصب لهما متكلماً^(٥) خاصاً .

ونبحث حوار أخيه من سهم العازم إذا استدعوا للإصلاح ، ومن سهم العاري

(١) قوله (وإنما الذي يردُّ عليه) أي على أبي حمزة (ما نقله) . ج كردي

(٢) المجموع (١٨٤/٦)

(٣) وقوله (ومثل ما قلناه) وهو قوله (أن الفقير أسوأ حالاً) ، ووجه الرد عليه أن قوله
[أي فون أبي حمزة] بعد كان محذوفاً لكثير من أهل بيته كان مردوداً كردي

(٤) قوله (وعريف) وهو الذي يعرف أرباب الاستحقاق كردي

(٥) هو الذي يظفر في مصالح المحل ، (ع ش ١٠٥٥/٦)

(٦) وعجالة «مغني المحتاج» (١٧٧/٤) . (ناظر آ) .

والمؤلفة^(۱) من أسلم وبیتہ صعبة^(۲)، أو له شرف^(۳) توقع بإعطائه إسلام غيره،
والمذهب أنهم يغطون من الركة

المتطوع^(۴)، ومن سهم المؤلف^(۵) الغير الضعيف اليه^(۶) لأن هذا^(۷) لا تصح
توليته القصة

وظاهر أنه إذا منع حقه في سب المال جاز له لأحد بحري الفهر، والعزم
مطلقاً، وسأني في الرشوة^(۸) أن غير يسكي بحث القطع بجواز أحده للركاه

(والمؤلفة من أسلم وبیتہ صعبة) في أهل الإسلام، أو في الإسلام
نصبه، بناء على ما عده أئمة، كأكبر علماء أن الإمام أي التصديق بنفسه
يريد وينقص، كشمريه، فغصى وهو امرأة، ليتقوى إيمانه (أو) من بيته قوية نكن
(له شرف) بحيث (يتوقع بإعطائه إسلام غيره) وهو امرأة

(والمذهب أنهم يغطون من الركة) لصق الآية عليهم، فهو حرموا لهم
أن لا يحمل لها

ودعوى أن لله أعز الإسلام عن تألف المال بما سوجه فيمن لا يصح فيه^(۹)،
على أنها إما تنجى رداً بقول من قال: إن مؤلفه انكهار يغطون من غير الركة بعلمهم
يستمون، وعدما لا يغطون منها طعناً ولا من غيرها على الأصح

وبهذا^(۱۰) لما حود من المجموع^(۱۱) وغيره يدفع ما أوقفه كلام شيعيا^(۱۲)

(۱) قوله (ومن سهم المؤلف) أي إذا كان مؤلفاً كردي

(۲) (ومن سهم المؤلف) إذا كان مؤلفاً، كردي،

(۳) وقوله (لأن هذا) أي: ضعيف الية، كردي

(۴) في (۱۰/۲۶۲).

(۵) قوله، (فيمن لا يصح فيه) وهو غير المؤلفة، كردي

(۶) أي: قوله (وعدنا...) إلخ، (ش، ۷/۱۵۵)

(۷) المجموع (۱/۱۸۶)

(۸) أسى المطالب (۲/۵۰۷)

من حكمه لإجماع على عدم إعطائهم حتى من غيرها ، وريادة الإجماع المذهبي
عدة جداً

ومن المؤلفات أيضاً : من نفس أو تحوف ما يعي الركاة حتى بخمليها منهم
إلى الإمام ، ومن نفس من يله من الكفار أو البعد ، فنعطون إن كان إعطاؤهم
أسهل من بحث حيث وحدثهما ، لأن الأول في معنى لعامل ، والثاني في معنى
العاري

وطاهر قوله الأبي (ولا) فانقسمه على سعي) أن المؤلف نافعه يغطي
وإن قسم المال ، وهو كذلك ، كما في « الروضة »^(١) وغيرها خلافاً لجمع
متأخرين

وخرم شيخ في « شرح المنهج » ما قالوه^(٢) . نافعه فإنه بعد قبل النص
الذي (والمؤلف يغطي للإمام أو المائت ما يراه)^(٣)

نعم : اشترط أن للإمام دخلاً في الأخيرين^(٤) مئة : بعينهما بمصداق
العامة اراجع أمرها إليه ، بخلاف الأولين^(٥) ، سهوله معرفة المائت بصعب ليه
أو الشرف ، فلا وجه لتوقف إعطائهم على نظر الإمام

ثم اشترط جمع في إعطاء الأربعة الاحياء بينهم فيه نظر ، فلهذا للأولين
أصلاً وكفى بالصعب والشرف حاجة ، وكذا الآخرين فإن شرط كون
إعطائهم أسهل من بحث حيث نفي عن اشراط الاحتياج إليهما

(١) أي : كالصحيح المذكورين . (ش : ١٥٥/٧٠)

(٢) روضة الطالبين (٢/ ١٩٠)

(٣) أي : الجمع المتأخرون . (ش : ١٥٦/٧٠)

(٤) فتح الوهاب (٣/ ٢٦٣ ، ٢٦٩)

(٥) أي : سدير في شرح - وفي لأصل الخارج . (ش : ١٥٦/٧)

(٦) أي : الذين في المتن (ش : ١٥٦/٧)

والزُّفَاتُ الْمُكَاتُّونَ

وَالْعَارِمُ .

(ولزفأت المكاتون) كما فسر بهم الآية أكثر العلماء ، وقال مالك وأحمد :
(هم أرقاء يشترون ويغتنقون) ، وشرطهم صحة كسبتهم ، كما سذكره

فخرج من غلق عتقه بإعطاء ماله ، فإن عتق بما اقترضه وأذاه فهو عارم

والأ يَكُونُ^(١) معهم وفاء بالبحوم وإن قدزوا على كسب ، لا حصول النحر
توسيعاً لطرق العتق ، يشترط الشارع إليه ، ومه فارق العارم^(٢) ، ولا إذن السيد
في الإعطاء

وإذا صححت كفاية بعض من : كأن توفى بكفاية عبد ففجر الثلث عن كفه
لم يُغَطَّ ، وقيل إن كانت مهادنة أعطى في سويته ، وإلا فلا
واستخسائه^(٣)

ولا يُعطى مكنته من ركابه ونسبته إن رق ، أو عتق بعير المعطى في غير
ما يأتي في التيسير الآتي^(٤) .

بعم ، ما أثبتته قبل العتق المعطى لا يعزم بده ، لأنه حال إتلافه كان
ملكه ، وإنما عُيِّنَ من إبقائه^(٥) في غير العتق وإن كان به كسب ، لكن قبل كسبه
ما عليه لا بعده ، يقوى ظن حصوله المشترط به الشارع

(والعارم) المدين ، ومه : كما مر . مكنت مندها للبحوم وعتق ، ثم

(١) قوله (والأ يكون) . مع عطف على قوله (صح كسبتهم) هامش (ح)

(٢) أي . حيث اشترط حلول دينه . (سم : ١٥٦/٧)

(٣) روضة لطالبيين (٤٨٢/٨) ، الشرح الكبير (٢٧٥/١٣)

(٤) في (ص : ٢٢٣)

(٥) قوله (بعم) ما أثبتته أي . ما أثبت المكنت من يده أعطاه لبعض قبل أن يعتق بعير ذلك
لأن من أعطاه بعض ففوله (بعير المعطى) بمعنى (بالعتق) والصير في (من
إبقائه) يرجع إلى المعطى . كردي

بِإِسْتِدَانِ نَفْسِهِ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ أُعْطِيَ ، أَوْ مَعْصِيَةٍ

(إِنْ اسْتَدَانَ نَفْسَهُ) أَي : لِعَرْضِهَا الْأَحْرَوثِ وَالِدُسُوءِي^(١) (فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ أُعْطِيَ) وَإِنْ صَرَفَهُ فِيهَا وَلَوْ لَمْ يَشْتِ إِذَا^(٢) عَمِ قَصْدُهُ لِإِباحَةِ أَوَّلًا^(٣) ، لَكِنَّا لَا نُصَدِّقُهُ فِيهِ ، أَي : بَلْ لَا بَدَّ مِنْ بَيِّنَةٍ

وَإِنْ قُلْتُ : مِمَّ أَيْبَ عِنْدُهَا بَدَلْتُ ؟ قُلْتُ : بِهَا أَنْ يَتَّبِعَ الْقَرَاتِنَ الْمُحِيلَةَ لَهُ ؛ كَالْإِعْسَارِ .

(أَوْ) اسْتَدَانَ (لِمَعْصِيَةٍ) بِغَيْرِ أَوْ بَرَمَ دَمَتَهُ دِينَ سَبَّ عَصِي بِهِ وَفَدَّ صَرْفَهُ^(٤) فِيهَا ؛ كَأَنْ اشْتَرَى حِمْرًا فِي دَمَتِهِ ، كَمَا ذَكَرَهُ سِرْفِيُّ^(٥) ، وَهُوَ مُشْكَلٌ ، لِأَنَّهُ إِذَا اشْتَرَاهَا وَتَمَتَّهَا لَا يَبْرُمُ دَمَتَهُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَتَحَمَّلَ عَنِ كَافِرٍ اشْتَرَاهَا وَفَدَّهَا فِي الْكَفَرِ ثُمَّ شَمَّ ، فَسُقِرَ بَدَلُهَا فِي دَمَتِهِ ، أَوْ يُرَدُّ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ اسْتَدَانَ شَيْئًا بِمَقْصِدِ صَرْفِهِ فِي مُحْصِلِ حِمْرٍ وَصَرْفَهُ فِيهَا ، وَلَا سَدَّ لَهُ بِهَذَا الْمَقْصِدِ مَعْصِيَةً ، وَكَأَنَّ أَتَمَّ^(٦) مَنْ عَمِلَ عَمْدًا أَوْ أَشْرَفَ فِي خَفَقَةٍ

وَقَوْلُهُمْ : إِنْ صَرَفَ الْحَالِ فِي اللَّذَاتِ الْمَسَاحَةِ غَيْرِ سِرْفٍ فَحَلَّهٖ فِيمَنْ يَصْرِفُ مِنْ مَالِهِ ، لَا بِالْإِسْتِدَانَةِ مِنْ غَيْرِ رِجَاءٍ وَفَدَّهٖ ؛ أَي : حَلَّاهُ فِيمَا يَصْهَرُ مِنْ حَبِّهِ ضَاهِرَةً مَعَ جَهْلِ الدَّائِنِ بِحَالِهِ .

وَإِنْ قُلْتُ : أَوْ أُرِيدَ هَذَا^(٧) لَمْ يَتَقَدَّرْ بِالْإِسْرَافِ قُلْتُ : الْمُرَادُ بِالْإِسْرَافِ

(١) قوله : (والدسوي) كخفة نفسه وعاله ، كردي

(٢) في (خ) : (أي : إذا)

(٣) قوله : (أَوْ عَمِ قَصْدُهُ لِإِباحَةِ أَوَّلًا) أَي : دَعَا عَمِلَ بِهِ فِي أَوَّلِ لَامَتِهِ بِمَقْصِدِهَا (رِجَاءَهُ) صَرَفَ إِلَى مَعْصِيَةٍ أُعْطِيَ مِنْ مَعْنَى الْعَدَمِ ، كردي

(٤) قوله : (وَفَدَّ صَرْفَهُ) : مَحَّ جَدَّ مِنْ فَاعِلٍ سَدَّ ، وَيَحْصِلُ مِنْ حَمِيرٍ مَعَهُ (سِرْفٍ) (١٥٧/٧)

(٥) الشرح الكبير . (٢٩١/٧)

(٦) قوله : (وَكَأَنَّ أَتَمَّ) : أَيْحَ عَمِلَ عَمِلَ فِيهِ (كَأَنَّ شَرِي) : أَيْحَ هَامِش (ح)

(٧) قوله : (أَوْ أُرِيدَ هَذَا) أَي : بِالْمَحْضِلِ بِالْإِسْرَافِ فِي الْفَعْلِ ، وَقَوْلُهُ (هَذَا) : أَي : (الْإِسْرَافُ فِيهِ) =

فَلَا قُلْتُ . الْأَصْحُ يُعْطَى إِذَا تَابَ ، وَاللهُ أَعْلَمُ .

ها الرائد على الضرورة أم الأمر من الضرورة فلا حرمة فيه ؛ كما هو ظاهر من كلامهم في وجوب الع للمصطر المعسر

(وَلَا ^(١) يُعْطَى ^(٢) شَيْءٌ ؛ تَقْصِيرُهُ بِالِاسْتِدَانَةِ لِلْمَعْصِيَةِ مَعَ صَرْفِهِ فِيهَا

(قُلْتُ الْأَصْحُ يُعْطَى إِذَا تَابَ) حَالاً ^(٣) ؛ إِنْ عَطِيَ طَرَفٌ صَدَقَهُ فِي تَوْبَتِهِ ، (وَاللهُ أَعْلَمُ) وَكَذَا ^(٤) إِذَا صَرَفَهُ فِي مَسَاحٍ ، كَمَكَّةَ الْبَيْتِ ^(٥)

وَيُظْهِرُ أَنَّ الْغَرَاءَ فِي الْمَعْصِيَةِ بِعَقِيدَةِ الْمَدِينِ لَا غَرَاءَ ؛ كَالشَّهْدِ ، بَلْ أَوَّلَى

وَلَا يُعْطَى غَارِمٌ مَاتَ وَلَا وَفَاءٌ مَعَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنْ عَصَى بِهِ فَوَاصِحٌ ، وَإِلَّا فَهُوَ غَيْرُ مُحْتَاجٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُطَالَتُ بِهِ ، كَذَا أَطْلَقَهُ شَارِحُ

وَيَنْعَثُ حَمْلُهُ عَلَى أَنَّهُ لَا يُخْسَرُ بِهِ عَنْ مَعْمَةِ الْكَرِيمِ عَلَى حِلَافٍ فِيهِ ، وَأَمَّا عَدَمُ الْمَطْلَبِ بِهِ حَتَّى لَا يُؤْخَذَ مِنْ حَسَنَاتِ الْمَدِينِ لِلدَّائِي ؛ فَالْأَدَلَّةُ تَقْتَضِي خِلَافَهُ ، وَعَلَى غَيْرِ الْمُسْتَدِينِ ^(٦) لَمَعَ عَادَةٌ ؛ كَقَبْلِهِ أَمَّا الْعَادِمُ الْآتِيَةُ .

ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ حَرَمَ اسْتِئْثَاءَ بَعْضِهِمْ فَقَطْ ، وَهُوَ الْمُسْتَدِينُ لِلْإِصْلَاحِ ، وَمَا ذَكَرْتُهُ أَوَّلَى ، حِثّاً عَلَى هَذِهِ الْحِكْمَةِ

بِاسْتِدَانَةٍ مِنْ غَيْرِ رَجَاءٍ . . . إلخ . (ش : ١٥٧/٧)

(١) فَوَاصِحٌ (أَوْ مَعْصِيَةٌ) فَلَا غَرَاءَ مِنْ جُودِ الْإِسْلَامِ وَلَا فِيهِ لِهَيْبَةٍ وَلَا الْمَعْنَى

(٢) وَقَوْلُهُ (فَلَا يُعْطَى) حَرْفٌ تَوْبَةٍ (أَوْ إِسْدَارٌ مَعْصِيَةٍ) ؛ وَبِمَا ذَكَرَ هَذِهِ الشَّرْطَةَ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ مَدَارَ الْإِسْطِافِ مِنْ مَعْرُوفٍ ، وَهُوَ هَذِهِ بَعْضُهُ الشَّرْطَةُ كَرْدِي

(٣) وَقَوْلُهُ (حَالاً) صَرَفٌ لَا عَطَى ؛ أَيْ يُعْطَى حَالاً كَرْدِي

(٤) وَقَوْلُهُ (وَكَذَا) عَطَى عَلَى تَوْبَةٍ (إِذَا تَابَ) ؛ وَكَذَا يُعْطَى إِذَا سَدَّ عَلَى قَصْدِ مَعْصِيَةٍ ثُمَّ صَرَفَهُ فِي مَسَاحٍ . كَرْدِي

(٥) وَقَوْلُهُ (كَمَكَّةَ الْبَيْتِ) هُوَ قَوْلُهُ (وَإِنْ صَرَفَهُ فِيهَا) كَرْدِي

(٦) قَوْلُهُ (وَعَلَى غَيْرِ الْمُسْتَدِينِ) إلخ عَطَى عَلَى قَوْلِهِ (عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْسَبُ) إلخ

هَامِش (خ)

والأظهر اشتراط حاجته دون حلول الدن قُلت الأصح اشتراط
حلوله ، والله أعلم

أو لإصلاح ذات الس

(ولا يظهر اشتراط حاجته) بأن يكون بحيث لو قصي ديه من معه
تتمكن كما رُحِّحه في « الروضة » و « أصلها » و « مجموع »^(١) ، فيتركه
من معه ما يكفيه ، أي اكثائه السبق للعمر اعدت فيما يظهر ، ثم إن فصل
معه شيء صرفه في ديه ونممه له باقية من الرى ، والآ . قصي عنه الكل .
ولا يُكتف كسوت الكسب هنا ؛ لأنه لا يقدر على قضاء ديه منه غالباً إلا
بتدريج ، وفيه حرج شديد .

وظاهر كلامهم هنا أنه لا يُكتف به^(٢) عاصي ، لاستدائه صرفه في مسح أو
د ، فبأنى إطلاقهم السابق في (العلى)^(٣) ، بل أحد بعضه مما هـ أن
شرط^(٤) ذلك أن يصرفه في معصية ولا بثوب ، وبت أن تعرف بين الناس بأن دات
حق آدمي ، فعلط فيه أكثر .

(دون حلول الدين) لأنه يُسمى الآن مدياً .

(قلت الأصح اشتراط حلوله ، والله أعلم) لعدم حاجته به الآن

(أو) استذن (لإصلاح ذات الس) أي الحار^(٥) من المجرم ، بأن يحذف
سنة من شخصين أو قسيتين سارعا في فصل أو ماب مسبق وبن عوف ذاته^(٦) أو

(١) روضة العدين (١٧٩/٢) ، الشرح الكبير (٢٩٠/٧) ، المجموع (١٩٥/٦)

(٢) في (ب) و (ت) و (ج) و (ع) والمطوعات (يكلفه) .

(٣) في (٢٢٠/٥)

(٤) قوله : (أن شرط) إطلاقهم في العلى . كروي

(٥) قول (ي الحار) يحمل أنه غير ذات الس ، بل سم ، قول بل لا يحمل غيره

(ش . ١٥٨/٧)

(٦) راجع المسهل لصاح في اختلاف لأفح ، مسألة (١١٧٢)

أعطي مع العى ، وقيل إن كان عبياً سقياً فلا

ثمنه ، فيستدين ما تسكن به العسة ، ولو كان ثم من الاحاد من يسكنها غيره
(أعطي) إن حل الدين هو أيضاً^(١) على المعتمد (مع العى) ولو سقياً ، وإلا
لا تمنع ساس من هذه المكرمة

(وقيل إن كان عباً سقياً فلا) يُعطي ؛ إذ ليس في صرفه إلى الدين
ما يثبت سروءه ، ويُرد بأن الملحط هنا انحمل على مكارم الأخلاق لقاضي^(٢)
بأنه لا فرق .

وأفهم ذكره لاسد به الدل عليها اعطى ؛ كما تقرّر^(٣) أنه لو أعطى من
مابه سم تغط ، ومثله ما لو شتدان ووقى من ماله

ومن العارم الصامن بغيره ، فيعطى إن كان سمسون حلاً وقد أغسرا^(٤)
وإن صمن بالإذن ، أو أغسره هو وحده إن لم يصح بالإذن .

ومنه^(٥) من استدس حو عماره مسح وقرى صمب ، ثم اختلفوا فأخفه
كثيرون ومن استدس نفسه^(٦) ، ورجحه جمع متخرون ، وأحرون^(٧) يفسر استدس
لإصلاح ذات الس إلا إن عبياً سقياً ، ورجحه بعضهم .

ولو رُجح أنه لا أثر لصاد سقياً أيضاً حملاً على هذه المكرمة العام معها لم
يشغد^(٨)

(١) أي مثل ما استداه لعمه (ش : ١٥٨/٧)

(٢) قوله (لقاضي . . .) إلح نعت (الحمل) (ش : ١٥٨/٧) .

(٣) قوله (كما تقرّر) وهو تقريره (استدس) بعد أو العاطفة [في الس] كردي

(٤) قوله (وقد أغسرا) أي الصامن والأصل ، فعطى الصامن ما يقضي به دينه ، وإذا قضى به
دينه لم يرجع على الأصل وإن صمن بإذنه ، وما يرجع إذا قضى من عنده كردي

(٥) أي : من الغارم ، (ش : ١٥٩/٧)

(٦) أي : يعطى بشرط الحاجة ، (ش : ١٥٩/٧)

(٧) قوله (وأحرون) عطف على قوله (كثيرون) .

(٨) راجع : السهل الصالح في خلاف لأشباح : مساه (١١٧٣) ، وراجع براماً : النهاية : ٢ .

وَسَبِيلُ اللَّهِ تَعَالَى : غَزَاةٌ لَا فِيَّ لَهُمْ ،

وواضح أن الكلام فيما لم يملك حصته قبل موته ، نكوه من المحصورين
أندس منكوها^(١)

تشبه لا شعبن على مكاتب ، كسب قدر ما أحد الصرف فيما أحده^(٢) ، كما
م^(٣) ، وكذا العدم وإن السبل ، بخلاف ما إذا أردو ذلك^(٤) ، بل كتاب
ما بقي وإن توقع لهم كسب بقى على الأوجه
ويظهر أن هذا بالنسبة للأجد أم دافع ، فسر بمحرر الدفع وإن لم يضرفه
لأجد فيما أحده ، ويختل خلافة

(وسئل الله تعالى عراة لا مئى لهم) أي لا سهم لهم في ديوان
مترتبة ، بل هم متطوعة يعزؤون إذا شطوا ، ولا فهم في جرفهم
وصانعهم

وسئل الله وضعاً طريق الموصلة إليه تعالى ، ثم كثر سبحانه في
لجهاد ، لأنه سبب للشهادة الموصلة إلى الله تعالى ، ثم وُضع على هؤلاء
لأنهم خاهدو لا في مدبر ، فكأنوا أفضل من غيرهم
وتفسير أحمد وغيره المخالف لما عده كثر لعماء له ، نصح : بحديث

١٥٨/٦ ، ود المعنى (١٨٠/٤)

(١) قوله (وواضح أن الكلام) أي لا يخص أحد في رتبة هذا الكلام بسببه حصصاً أي حصصاً
ثم راجع أصله رحمه الله فوات منه مبرور عنه ما صورته (وجره بعضهم بأنه لا يخص
منها دين ميب إلا ما سدانه بالإصلاح ، وهو محتمل ، جعلاً على هذه المكرمة ،
وواضح) أي ووجه الصرف أعده قرنه السابق (ولا يخص غيره ما) أي
عه ، فالذي يعلب على الظن واقع أعلم أنه عند صرف على ما فاعل ما ذكره ، مع أن
اللائق بعله إلى ما سبق ، فمما قبل وسحر (صري ٩٦/٣)

(٢) قوله (لصرف فيما أحده) أي لا يسبق صرف ما أحد من الرى وفي بحث كردي

(٣) وقوله (كما م^(٣)) أي من قوله (أي) (ولعدم) كردي

(٤) أي لصرف في غير ما أحده ، فمما قبل (سم ١٥٩/٧)

فيه^(١) .. أجاؤا^(٢) عنه ؛ أي . بعد تسليم صحته التي رغبها الحاكم ، وإلا
 فقد طعن فيه غير واحد ؛ بأن في سنده مجهولاً ، وبأن فيه عسرة مدلس ، وبأن فيه
 اضطراباً ؛ بأن لا نفع^(٣) أنه يُسمى بذلك ، وإنما الراغ في «سبل الله» في
 الآية .

وقوله صلى الله عليه وسلم : « لا تحل الصدقة إلا لخمسة »^(٤) .
 وذكر منها تعاري في سبل الله تعالى صريح في أن المراد بهم فيها من
 ذكرناه^(٥) ، على أن في أصل دلالة ذلك الحديث^(٦) على مدعاهم نظراً ؛ لأن

(١) عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : أراد رسول الله ﷺ صحيح ، فقال امرأة لروحها : خُذ بي
 مع رسول الله ﷺ ، هذا ما عدي ما أحدث عنه ، قال : فتعجبني على صاحبك ، فقال
 ذلك بعضه أن وبذلك ، قالت : صحيح بي على حملك فلان ، قال : ذلك حسن في سبل الله ،
 قلت : مع معرفتك ، قال : دالة قومي وفوتك ، قال : هذا صحيح أبي ﷺ من مكة أرسلت
 إليه روحها فقال : اقري رسول الله ﷺ في السلام . وسئل : ما يعين حجة معك ؟ فأني
 روحها التي ﷺ فقال : رسول الله ﷺ . ما مررت بغيرك سلام . رحمه الله ، وإنما قال : أن
 أحج بها معك ، فقلت لها : ليس عدي ، قالت : صحيح بي على حملي فلان ، قلت لها
 ذلك حيس في سبل الله ، فقال النبي ﷺ : « أما إنك لو كتبت جمعك بها كان في
 سبل الله » الحديث أخرجه الحاكم (٤٨٢ / ١) ولفظه : « وأبو داود
 (١٩٩٠) ، وحمد (٢٧٧٥١) قال ابن حجر العسقلاني في : « إسناده في صحيح أحاديث
 إسناده » (٤٤ / ٢) عن أبي داود : « إسناده صحيح » ، ورجع : « نص الراية »
 (٤٧٧ / ٢)

(٢) أي : أكثر العلم . (ش ١٥٩ / ٧)

(٣) قوله (بأن لا نفع) مع متعلق بقوله (أجاؤا) (ش ١٥٩ / ٧)

(٤) أخرجه الحاكم (١ / ٤٠٧) ، وأبو داود (١٦٣٦) ، وابن ماجه (١٨٤١) ، وأحمد
 (١١٧١٦) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، ولفظه : « لا تحل الصدقة لغيري إلا
 لخمسة »

(٥) قوله (بهم) في مدعاه سبل الله ، وكان الأولى (به) أي : لفظ سبل الله ، وقوله
 (فيها) أي : في الآية ، وقوله (من ذكرناه) أي : المعراء المنطوعة (ش ١٥٩ / ٧)

(٦) قوله (دلالة ذلك الحديث) أي : الذي استدل به أحمد كوفي

يُغْضَوْنَ مَعَ الْعَمَى

أبدي فيه إعطاءً بمعبرٍ جعل صدقةً في سبيل الله^(١) ، كما في رواية^(٢) ، أو أوصي به بسبل الله ، كما في أخرى لمن يخضع^(٣) عبيه^(٤) ، فمرص أنه معزركا ويختصم أن معطاه معزراً ، أو أنه أركه من غير يملك ولا يملك

(فيمطون مع العمى) إعانة لهم على العزو ومر^(٥) أنه لا حظ لهم في العمى ، كما لا حظ لأهله^(٦) في الزكاة إلا على ما مر فيهم^(٧) عن الإمام^(٨) وغيره ، فإن عدم واضطرار إليهم^(٩) يرم أعصاب إعائتهم^(١٠) من غير الزكاة ، فإن امتنعوا ولم تخسرهم^(١١) لإمام^(١٢) حل لأهله^(١٣) الذين لم يخلل لهم منه^(١٤) كما يتهم الأحدث منها^(١٥) فيما يظهر وإن لم يقل بذلك^(١٦) أبدي مر

(١) قوله (جعل صدقة) إلح : أي : وقفاً . (ش . ١٥٩/٧)

(٢) كما في حديث ابن عباس رضي الله عنهما

(٣) وقوله . (لمن يخضع) متعلق بقوله : (إعطاءً بمعبر) كردي .

(٤) وهي (فأوصى به أبو بعض في سبيل الله) حسب حجة أبو ذر (١٩٨٩)

وغيره . وهي (ب) و (م ٢) و (د) . (عه) بدل (عبه)

(٥) قوله . (ومر) أي : في (العمى) . كردي .

(٦) وصغير : (لأهله) يرجع إلى العمى . كردي

(٧) وصغير (فيهم) يرجع إلى الأهل كردي .

(٨) وقوله (عن الإمام) في العمى في شرح (وهم لأحد لم صدق بجهاد) كردي

(٩) والصغير المسرف في (عدم) يرجع إلى العمى . وصغير (فيهم) يرجع إلى الأهل

كردي . وفي المطبوعة المصرية والمكية (لهم)

(١٠) وقوله . (إعائتهم) أي : عن أموالهم . كردي

(١١) وفي (ج) والمطبوعة سبكه (وهم بعد عنهم) في سرياني (١٦٠/٧) (موه

أولم يحرمهم) أي : الأعباء بمسعين وفي بعض نسخ (وهم بعد عنهم) عه

فوه . غيرهم ، أي : غير أهل العمى ، وهو بالصيغة معمول بهم بعد ودعاه (لزمه)

(١٢) قوله : (حل لأهله) أي : لأهل العمى . كردي

(١٣) وصغير (منه) يرجع إلى العمى . كردي

(١٤) وصغير (منها) يرجع إلى الزكاة كردي

(١٥) موه (وإن لم يقل بذلك) أي : بقوله (فإن عدم) (ندي مر) أي : لم يكن =

وَأَمَّا الشَّيْبِلُ مَشْيُ سَفَرٍ أَوْ مُحَارٌّ ، وَشَرْطُهُ لُحَاجَةٌ وَعَدَمُ الْمُعْصِيَةِ

وَمَا لَمْ يُنَظَرِ الْآنُ مِنْهَا ، إِذَا مُعُوا مِنَ الْفَقْرِ ؛ لِأَنَّ الْمَسَّحَ ثُمَّ لِشَرَفِ دَوَانِهِمْ ، بِحِلَافِهِ هَا .

(وَبِشَيْءٍ) شَيْءٌ لِلذِّكْرِ وَالْأَشْيَاءِ ، فِيهِ تَعْيِيتُ (مَشْيُ سَفَرٍ) مِنْ بِلَدِ الرِّكَاءِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ وَطَنُهُ ، وَقَدْ مَرَّ^(١) ، اِهْتِمَاماً بِهِ ؛ لَوْ قَوَّعَ الْحِلَافَ الْقَوِيَّ فِيهِ ؛ إِذْ إِضْلَافُهُ عَلَيْهِ^(٢) مُحَارٌّ ؛ لِذَيْلِ هُوَ عَدَدُ الْقِيَّاسِ عَلَى شَأْنِي بِجَامِعِ احْتِسَاجِ كُلِّ لَاهِيَةِ السَّفَرِ .

(أَوْ مُحَارٌّ) هُوَ^(٣) شَيْءٌ يَدْعُو^(٤) ؛ لِمَلَارَمِهِ لِسَبِيلِ ، وَهِيَ الطَّرِيقُ ، وَأَقْرَبُ فِي الْآيَةِ^(٥) دُونَ غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّ السَّفَرَ مُحَلٌّ لِوَحْدَةِ الْأَهْرَادِ .

(وَشَرْطُهُ) مِنْ جِهَةِ الْإِعْطَاءِ لَا التَّسْمِيَةِ (لُحَاجَةٌ) بَلَاءٌ يَجْذِبُ مَا يَقُومُ بِحَوَائِجِ سَفَرِهِ وَإِنْ كَانَ مِنْ مَلٍّ غَيْرِهِ وَلَوْ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ وَإِنْ وَخِذَ مِنْ تَقْرِصِهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ

وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ^(٦) مِنْ شُرَاطِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، وَعَدَمِ وَجُودِ مَقَرِّصٍ ؛ بِأَنَّ الضَّرُورَةَ فِي السَّفَرِ أَشَدُّ ، وَالْحَاجَةُ فِيهِ أَعْيَتْ ، وَمَنْ ثُمَّ لَمْ تَعْرِفُوا فِيهِ بَيْنَ الْقَادِرِ عَلَى الْكَسْبِ وَلَوْ بِلَا مَشَقِّهِ ، كَمَا فَضَاءَ إِطْلَاقَهُمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِ ؛ لِتَحَقُّقِ حَاجَتِهِ مَعَ قُدْرَتِهِ هُنَا دُونَ مَا مَرَّ

(وَعَدَمُ الْمُعْصِيَةِ) اِتِّمَامُ لِسَفَرِ نَهْيَةِ وَاحْتِرَافِهِ وَالْمَسَاحِ وَدُونَ سَفَرِ بَرَهَةِ عَلَى

= عِيَادَةً عَنْ الْإِمَامِ الْمَسَائِلَةِ الْأُولَى ، كَرْدِي .

(١) أَيِ - مَشْيُ سَفَرٍ ، هَامِش (خ)

(٢) أَيِ - إِطْلَاقُ السَّبِيلِ عَلَى مَشْيِ سَفَرٍ ، هَامِش (خ)

(٣) أَيِ - سَحْلُ الرِّكَاءِ (شَرْ ١٦٠ / ٧)

(٤) قَوْلُهُ (سَمِي) أَيِ - مُحَارٌّ (يَدْعُو) أَيِ - اسْتَسِيلُ (شَرْ ١٦٠ / ٧)

(٥) قَوْلُهُ (وَأَقْرَبُ) أَيِ - ذِكْرُهُ هَذَا لِيَصِفَ فِي لَاهِيَةِ مَعْرَدَةٍ ، وَاسْتَوَاقِي مَحْمُوعَةً كَرْدِي

(٦) قَوْلُهُ ، (وَمَا مَرَّ) أَيِ - فِي الْفَقْرِ وَالْعُسْكَانِ ، كَرْدِي

وشرط أحد ركاه من هذه الأصناف الثمانية ، **وَأَلَّا يَكُونَ هَاشِمِيًّا وَلَا مُطَّلِبِيًّا** .

المعتزلي ، بخلاف سائر المعصية ، بأن عصى به لا فيه كسفر جهنم ؛ لأن تعبد النفس والدابة بلا عرض صحيح . . . حرام .

وذلك ؛ لأن القصد بإعطائه إبعثته ، ولا يُعَدُّ على المعصية ، فلو كان أُعْطِيَ ؛ لبقية سفره .

(وشرط أحد لركاة من هذه الأصناف الثمانية) حرية انكساره ؛ إلا المكنت ، فلا يُعْطَى مَعْصٌ وسوحي بونه ، و (الإسلام) فلا يُدْفَعُ منها كافر ؛ إجماعاً .

نعم ؛ يخور استبحار كافر وعبد كتاب أو حامل أو حليف أو جويهم من سهم العامل ؛ لأنه أجره لا زكاة ، بخلاف جوسج^(۱) ؛ لأن كونه مأخذه أجرة أيضاً ؛ لأنه لا أمانة له .

ويؤخذ من ذلك^(۲) حور استبحار ذوي تقوى وحرارة من سهم عامل لشيء مما ذكر^(۳) ، بخلاف عمله فيه^(۴) فلا يجوز ؛ لأن فيه حظه حسنة شأنه ركة

وبهذا^(۵) يُخَصُّ عموم قوله (وألَّا يكون هاشمياً ولا مطلبياً) وإن مُنْعُوا حقهم من الحُفُس ، لحرر مسلم ؛ إثماني أوساح الناس وإنها لا تحل لمُحمَّد

(۱) قوله (وادع) ؛ إلح راجع إلى شرط عدم المعصية ؛ انظر (۱۶۰/۶)

(۲) قوله (بخلاف جوسج) أي لا يجوز ؛ لأن كونه السعي كافر كردي

(۳) أي بونه (بحور استبحار كافر وعبد) ؛ إلح انظر (۱۶۰/۶)

(۴) قوله (شيء مما ذكر) أي لو استعمل لأمره دشت و مصفاً في حقه من بركه أو نفلها ، فله الأجر ؛ أو في غير ذلك . لم يحل له . كردي

(۵) وقوله (عمله فيه) أي في شيء مما ذكر . كردي .

۶ و بونه (وبهذا) أي بحور استبحار من سهم عامل حصص ؛ إلح كردي قد في

سبح . و در شروعي (۱۶۰/۷) أي بحور استبحار ذوي تقوى وحرارة

وكذا مَوْلَاهُمْ فِي الْأَصَحِّ

وَلَا لِأَبِ مُحَمَّدٍ ^(١) وَسُو الْمُصْطَبِ مِنَ الْأَلِ ؛ كَمَا مَرَّ ^(٢)

وكالزكاة كلُّ واحدٍ ؛ كسبرٍ ولِكفارةٍ ، ومنها ^(٣) دماءُ السبتِ ، بحلافٍ لِنَطْوَعٍ ^(٤) ، وحرِّمَ عليه صنَى اللَّهِ عليه وسلَّم ، الكلُّ ؛ لأنَّ مقامه أشرفٌ وحلَّت به لَهْدِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهُ شَأْنُ الْمَمْلُوكِ بحلافِ الصدقة

(وكذا مولاہم فی الأصح) لمحبرٍ بصحيح ؛ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْهُمْ ^(٥)

وَيُفَرَّقُ بِهِمْ وَبَيْنَ بَنِي أَحْوَابِهِمْ مَعَ صَحَّةٍ حَدِيثٍ ؛ إِنَّ أُخْتَ الْقَوْمِ مِنْهُمْ ^(٦) بَأَنَّ وَلَدَكَ لِنَا لَمْ يَكُنْ لَهُمْ تَبَةٌ وَقَائِلُ يُكُونُ إِلَهُمْ عَالَمًا مَخْصُصَتْ نَسَبُهُمْ لِسَادَاتِهِمْ ، وَحَرِّمَ عَلَيْهِمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ ؛ تَحْقِيقًا لَشَرَفِ مَوَالِيهِمْ ، وَلَمْ يُقْطَعْ مِنْ الْحِمْلِ ؛ لِأَنَّهُ يُسَوُّوهُمْ فِي جَمِيعِ شَرَفِهِمْ

فَإِنْ قُلْتُ يُمْكِنُ ذَلِكَ ^(٧) يَعْطَانَهُمْ مِنْ اِحْمَسٍ وَزَكَاةٍ قُلْتُ ؛ مَمْنُوعٌ ؛ لِأَنَّ أَحَدَ الرِّكَامِ قَدْ يَكُونُ شَرَفٌ ؛ كَمَا فِي حَقِّ الْعَبْدِيِّ ، فَلَا يَنْخَفُ حَيْثُ ، بِحِطَاطِ شَرَفِهِمْ وَأَمَّا سُو لِأَخِي ^(٨) فَهُمْ تَبَةٌ وَقَائِلُ لَا تُسَوُّوهُ إِلَّا إِلَيْهَا ، فَلَمْ يُلْحَقُوا بِغَيْرِهِمْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ .

(١) صحيح مسلم (١٠٧٢) عن عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب رضي الله عنه

(٢) أي : في قسم العمى . (ش : ١٦١ / ٧)

(٣) أي : الكفارة (ش : ١٦١ / ٧)

(٤) قوله (بحلافٍ لِنَطْوَعٍ) يعني : يحل لهم صدقة النطوع دونه بَحْلَةٍ ، ومر في (لو كان) ما يمنع منه : جواز وكالتهم في أخذ الزكاة لغيرهم . كردي

(٥) أخرجه أبو داود (١٦٥٠) ، وترمذي (٦٦٣) ، وبنحوه (٢٦١٢) ، وأحمد (١٩٢٩٧) عن رفاعه بن رافع الرقني رضي الله عنه

(٦) أخرجه صحاح (٣٥٢٨) ، ومسلم (١٠٥٩ / ١٣٣) عن أنس بن مالك رضي الله عنه

(٧) قوله (لا يمكن ذلك) في المصنف كردي كما في المسح وعارة لشروبي (١٦١ / ٧) : (قوله) يمكن ذلك ، أي : عدم المساواة)

(٨) وفي (خ) . (الأحوات)

فصل

من طلب ركاةً وعلم الإمام استحقاقه أو عدمه ، عمل بعلمه ، وإلا ، فإن ادعى فقراً أو مكنته لم تكف شئ ،

إن قلنا يلزمه الكسب^(١) ، وهو صعب^(٢) ، والأصح ، وحوث بعلمه وإن قدر عليه ، فالوجه : الأول .

(فصل)

في بيان مسند الإعطاء وقدر المعطى

(من طلب ركاة) أو لم يطلب وأريد إعطاؤه ، واثب الطلب لأنه الأعلى (وعلم الإمام) أو غيره مقر له ولاية الدفع ، وذكره فقط لأن دحه فيها أقوى من غيره . والمراد بالعلم نظر^(٣) ، كما يُعلم من يأتي (استحقاقه) لها (أو عدمه عمل بعلمه) ولا تُخرج على خلاف النصاء بالعلم ، لساء أمر الركاة على السهولة ، وليس فيها^(٤) إصراراً بالعبر

وبه يُعلم أنه لا يأتيها ما سيذكر ثم أن الفصي إذا قامت عنده بنية بخلاف علمه لا يعمل بواحد منهما^(٥)

(وإلا) يُعلم شيئاً من حاله (فإن ادعى فقراً أو مكنته) أو أنه غير كسوب وإن كان خيراً قوتاً (لم يكلف بنية) لعصرها ، وكذا لا يُحتف وبن ثبتم ؛ لعل صَحَّ أنه صلى الله عليه وسلم أعطى من سألناه الصدقة بعد أن أعلمهم ، أنه لا حظ فيها لعي ولا تقوي مكتسب ، ولم يُحتفهم مع أنه رآهم خلدن^(٥)

(١) قوله (إن قلنا يلزمه الكسب) ويعلم منه أن المصحح يجوز الدفع به ، لأن الأصح أنه يلزمه الكسب كما يأتي في (التفتات) - كردي

(٢) قوله (هو) أي هو صعب والكسب (صعب) (ش ١٦١ / ٧)

(٣) أي الرؤية (ش ١٦٢ / ٧)

(٤) أي من يعمل بعلمه (سم ١٦٢ / ٧)

(٥) أخرجه أبو داود (١٦٢٣) ، وأحمد (٢٥٩٨) ، وأحمد (٢٣٥٢٢) عن رجلين من أصحاب

فإن عرف له مانً وادّعى ثلعه كلف ، وكذا إن ادّعى عيالاً في الأصل

ومن ثم^(١) قال الحافظ المديني هذا أصل في أن من لم يعرف له مانً فأمره محمود على لعدم ، ولم يغبر صلى الله عليه وسلم طهر النوة ، لأن لإسناد مع ذلك قد يكون أحرق^(٢) لا كسب له ، مع أنه صلى الله عليه وسلم ستظهر في أمرهما فأندرها ، أي ومن ثم قال العوفي يسر للإمام ، أي أو لصائب ذلك فيمن يشك في استحقاقه^(٣)

(فإن عرف له مانً) نفيه (وادّعى ثلعه كلف) أنه رحيل أو رجلاً وأمر النبي بثلعه وإن لم يكون من أهل الحيرة خاصة بحاله ، لأن الأصل بقاءه ، سواء ادّعى مساً طهر أم حقيقاً^(٤) ، بخلاف ما مر في نحو الودع ، لأن الأصل ثم عدم انصمان ، وهما عدم الاستحقاق^(٥)

ورغم أن الأصل ها (اعتز) يثبت أن العرض أنه عرف له مانً نفيه

(وكذا إن ادّعى عيالاً في الأصل) تكلف بيته به ، سهولتها ، قال السنكي والمراد بالعيال من تربيته مؤنتهم وعبرهم ، فمن بقصى امرؤة ينفقه من ثمنه صرف لركاة إليه^(٦) من قريب وعمره السبي

والأوجه أن المراد بهم من تربيته مؤنتهم وعبرهم بسألون لأنفسهم أو تسأل هو لهم .

(١) أي من أجل صحة الحديث المذكور . (ش : ١٦٢ / ٧)

(٢) خرق بالشئ . جهله ، ولم يحس عمله . المعجم الوسيط (ص : ٢٢٩)

(٣) انتهى (١٩٧٥) .

(٤) رجع المصنف لصاح في خلاف لأشاج ، ص ١٧٤

(٥) قوله (لأن الأصل بقاءه) صح على منس ، وقوله (لا ، لأصل ثم) صح على منس لقوله (سواء) ، وقوله (عدم انصمان) أي بقصى بلا منة ، لأن نسب طاهر ، وقوله (عدم الاستحقاق) أي فلا يصح إلا منه مصنف (ش : ١٦٢ / ٧)

(٦) فصل قوله (من يمكن صرف الركة به) أي يصبح صرف الركة به ، وإن يكون من مستحقها ، كردي

وَيُعْطَى عَارِ وَاشٍ سَبِيلَ يَقُولُهُمَا ، فَإِنْ لَمْ يَخْرُجَا ، اشْتَرَدَّ .

(وَيُعْطَى) مؤلَّفٌ بقوله بلا يمينٍ إن ادَّعى ضعفه ، دون شرفٍ أو قتالٍ ^(١) ؛ لسهولة إقامه البينة عليهما وتعدُّرها ^(٢) على الأول
و (عَارِ وَاشٍ سَبِيلَ) تسميته ^(٣) (بقولهما) بلا يمينٍ ؛ لأنه لأمرٍ مستقيلٍ ،
وإنما تُعطى من عبد الحروب ؛ ليهت له

(دُونَ) أُعْطِيَ مَخْرَجًا ثُمَّ رَجَعَا ، اشْتَرَدَّ فَاصِلٌ مِنْ السَّبِيلِ مَطْلَفٌ ^(٤) ، وكذا
فاصلٌ يعبري بعد عروده إن كان شتالهُ وقعَ عرفاً ولم يفتِّرْ على نفسه ؛ لشيئِ أُنْهِمَا
أُعْطِيَ فَوْقَ حَاجِبِهِمَا

تسميه ^(٥) لئلا يلبس السبل صرفاً من أحده لغير حوائج السفر ، وحينئذٍ
لا يَتَنَبَّأُ اسِرْدَادُ مَهْ ، لأنه لا يُعْرَفُ نَوْ بَقِي مَا أُعْطِيَ وَصَرَفَ مَهْ هَلْ كَانَ يُفْضَلُ
مَهْ شَيْءٌ وَلَا ؟ فَيُخَمَلُ كَلَامُهُ عَلَى مَا لَوْ صَرَفَ مِنْ عَمَلٍ مَا أُعْطِيَهُ

وَقَدْ يُقَالُ يُنْسَبُ مَا صَرَفَهُ - فَرَفَهُ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ لَا - لِمَا حُوْدَهُ ، هُنَّ فَضْلٌ مِنَ
الْمَا حُوْدِ شَيْءٍ ، اشْتَرَدَّ مَهْ نَقْدُهُ

وَعَلَيْهِ فَيُظْهَرُ أَنَّهُ يُقَالُ قُوَّةٌ فِي قَدْرِ الصَّرْفِ ، وَأَنَّهُ لَوْ دَعَى أَنَّهُ لَمْ يَخْلَمْ
قَدْرَهُ صُدِّقَ ، وَهَمْ يُشْتَرَدُّ مَهْ شَيْءٌ ، لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةٌ دَمْنِهِ

وَأِنْ (لَمْ يَخْرُجَا) بَأَن مَصْبً ثَلَاثَةُ أَدَمٍ تَقْرَأُ ، وَهَمْ يَرُوحُ صَدَا لِلْخُرُوجِ ،
وَلَا تُنْظَرُ رُقَّةٌ وَلَا أَهْمَةٌ (اسِرْدَادُ) مَعَهُمَا مَا أَحْدَاهُ ؛ أَيِ إِنْ بَقِيَ ، وَإِلَّا

(١) قُوَّةٌ (دُونَ شَرَفٍ) أَيِ عَارِيٍّ مَعِي ، وَفَوْنُهُ (دُونَ) أَيِ الْمَارِ بِعَمَلِهِ فِي الشَّرْحِ
- وَفِي الْأَصْلِ : الشَّارِحُ - . (ش : ١٦٢ / ٧)

(٢) فَوْنُهُ (وَيُعْطَى) الظَّاهِرُ أَنَّهُ مُرَادُهُ مَا يَشْمَلُ النِّعَمَ ؛ سَا مَرَفِيٍّ يَعْرِضُ أَلِهَا عَتَمَادُ
الْقَرَائِنِ انْتَهَى . سَدَّ عَمْرٍ . (ش : ١٦٢ / ٧)

(٣) أَيِ . الْمُسْنَى . وَالْمَجْنَزُ . (ش : ١٦٢ / ٧)

(٤) أَيِ : قُلْ أَوْ كَثَرُ - (ع ش : ١٦٠ / ٦)

(٥) أَيِ : هِيَ (تَسْمِيَةٌ) (سَم : ١٦٣ / ٧)

وَيُطَالَبُ عَامِلٌ وَمُكَاتَبٌ وَعَارِمٌ بِنَفْسِهِ .

فدُلُّهُ وَكَدَانُو حَرَجَ الْعَارِي وَلَمْ يَغْرُثْ ثُمَّ رَجَعَ
وَقَالَ أَمَا وَرَدِي^(١) لَوْ وَصَلَ بِلَادَهُمْ وَلَمْ يَمَاتِلْ ؛ لَجَعِدَ الْعَدُوَّ . . . لَمْ يُسْتَرْذَ
مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَقَصْدُ الْأَسْبِلَاءِ عَلَى بِلَادِهِمْ وَقَدْ وَجَدَ
وَحَرَجَ بِقَوْلِنَا (رَحَجَ) مَا لَوْ مَاتَ أَتَمَّاءَ أَطْرَسَ أَوْ فِي الْمَقْصِدِ فَإِنَّهُ
لَا يُسْتَرْذَ مِنْهُ إِلَّا مَا بَقِيَ
وَأَسْحَاقُ بْنُ أَبِي الْعَمَاتِ لَا مَسَاحَافَ مِنَ الْعَرَبِ وَذَلِكَ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِأَنَّهُ مَخَالَفٌ لِمَا
تَقَرَّرَ^(٢)

وَكَدَانُ يُسْتَرْذَ مِنْ مَكْنَبٍ ؛ كَمَا مَرَّ^(٣) ، وَعَارِمٌ مُسْتَعْبَدٌ عَنِ الْمَأْجُودِ مَحْجُورٌ بِرَأْيِ
أَوْ أَدَاءٍ مِنَ الْغَيْرِ .

(وَيُطَالَبُ عَامِلٌ وَمُكَاتَبٌ وَعَارِمٌ) وَلَوْ لِإِصْلَاحِ دَابِ الْمَنْشُ (سِيَةِ) سَهْوَلَتِهَا
بِمَا أَدْعَوْهُ .

وَالْمُشْجَلُ تَصْوِيرُ دَعْوَى الْعَامِلِ بَأَنَّهُ لِإِمَامٍ يَعْلَمُهُ حَالُهُ ؛ بِدَوْرِ الْيَدِي بِنَفْسِهِ ،
وَيُخَابُ بِتَصْوِيرِ ذَلِكَ بِمَا إِذَا طُلِبَ مِنَ الْإِمَامِ حَصَّةٌ مِنْ رَكْعَةٍ وَصَحَّتْ إِلَيْهِ مِنْ مَالِهِ
مَحَلٌّ كَذَا ؛ لَكُونِ ذَلِكَ النَّائِبِ الْمُسْتَعْبَدِ^(٤) عَلَيْهِ حَتَّى أَوْصِيَهُ إِلَيْهِ^(٥) ، أَوْ هَلْ لَهُ
الْإِمَامُ أَتَيْتُ تَكَّ الْعَامِلِ ، أَوْ مَاتَ^(٦) فَسَمِعْتُهُ فَطُلِبَ مِنْهُ نَوَلَّى مَحَلَّهُ
حَصَّتُهُ

(١) الْحَاوِي الْكَبِيرُ (٤٠٢ / ١٠)

(٢) قَوْلُهُ (مَا تَقَرَّرَ) أَيُّ مِنْ أَنَّهُ يَسْرُدُ مِنَ الْمَمْنَعِ جَمْعُ مَا حَالُهُ أَنَّهُمْ مَعِي (شَرْحُ)
١٦٣ / ٧ (وَرَوَّجَ) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ١٠٣ / ١٠ - ٤٠٤ ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ سَمِعَهُ (١٨٥ / ٢)

(٣) أَيُّ فِي شَرْحِ (وَأَنْزَلَتْ حَكَوْدَ) (شَرْحُ) ١٦٣ / ٧

(٤) أَيُّ ؛ لِعَامِلٍ ، (رَشِيدِي . ١٦١ / ٦)

(٥) أَيُّ : الْإِمَامُ ، (رَشِيدِي : ١٦١ / ٦)

(٦) قَوْلُهُ (أَوْ مَاتَ) ، وَفِيهِ (أَوْ مَاتَ) ، بِحِجِّ عَظْمٍ عَلَى قَوْلِهِ (طَلَبَ)
(شَرْحُ) ١٦٣ / ٧

وهي إخبار عدلٍ ، ونُفي عنها الاستعانة .

وضوؤه السكتي بأن يأتي لرب المال ، ويُظله ويخجل حاله ويُرك بأنّه إن
 فرق فلا عامل ، وإن فرق الإمام فلا وجه لمصالحته لمالك
 ويختل أن يُريد^(١) أن المصالحات قال للمالك أنا عامل الإمام فدفع لي
 ركعت ، ويُرك بأنّ تكلام شئ عي هذا ، بل هي طلب العامل لحصته المقابلة
 لعينه

وإن يُريد أن الإمام ترك بعض الركة عند المالك ، وأمره بأن يُعطي من
 رأسه إليه ، فجاءه من يدعي أنه عامل الإمام وأنه أرسله إليه ، فيكلمه البيّة
 حينئذٍ

وإن الرفعة^(٢) بعد إسأحره الإمام من خمس الخمس ودّعي أنه قنص
 الصدقات ، وبيعت في يده من غير تقييد وطالب بالأجرة ، ويُرك بأن فيه خروجاً
 عما نحن فيه ، لأنه بعد يدعي بأجرة من خمس الخمس لا من الزكاة
 والأدعي^(٣) بعد إذا قنص له بخرقة نص ، ثم جاء وادّعي القنص والتفرقة ،
 وطلب آخرته من المصالح ويُرك بطريق ما قبله

(وهي) أي لينة فيما ذكر (إخبار عدلين) أو عدلٍ وامرأتين ولو بغير لفظ
 شهادة وسببها ودعوى عند فصي

(ونفي عنها) في سائر الصور^(٤) التي تُختلج للبيّة فيها (الاستعانة) بين
 الناس من قوم يُعذّبونهم على الكذب ، وقد نُحْصِلُ ذلك ثلاثة : كما قاله

(١) أي - البكي (ش : ١٦٣/٧)

(٢) قوله (وإن برعته) أي : كونه ألبس (ولا دعي) عطف على (لبكي)
 (ش : ١٦٣/٧)

(٣) قوله : في سائر الصور أي : سائر الكلام يروى أن إخبار الاستعانة بالبيّة محض
 بالعلم والبرهان وعدم . لكن الأصح : اعلم في كل من طوب بالبيّة من لأصاف
 كروي

وكذا تصديق رب الدين والشيء في الأصح

وتعطي الفقير والمنكر

الرافعي^(١) كعبه .

واسعرت ابن الرفعة له^(٢) بحث عنه بأن قصد هذا النظر المحذور للإعطاء ، وهو حاصل بذلك .

وبه يفرق^(٣) بين هذا وما يأتي في شهادة^(٤) ومما نضرح بذلك^(٥) قولهم (وكذا تصديق رب الدين وليد في الأصح) لا يتبع ولا يمين ، ولا نظر لاحتمال التواطؤ ؛ لأنه خلاف الغالب .

ويؤخذ من اكتفائهم بإخبار العريم هـ وخذه مع تهمته^(٦) لاكتفاء بإخبار ثقة ولو عدل دونه ظن صدقه ، بل القياس لاكتفاء بمن وقع في غلب صدقه وبرهاساً ثم رأيت في كلام الشيخين ما يؤيد ذلك^(٧) .

نعم ؛ بحث الرزكشي في العريم والنسب . ما محل الخلاف إذ وثق بقرائهم وغلب على الظن الصدق ، فالجواب لم يمد^(٨) قطعاً انتهى

وبعد أن مهّد من أوّل الفصل إلى ما نشأ به الوصف المقتضي للاستحقاق شرع في بيان قدر ما يُعطاه كلّ ، فمن

(ويعطي الفقير والمنكر) ببيان لا يُحسب بكتب بحرفية ولا بحروف

(١) الشرح الكبير (٤٠١/٧)

(٢) أي : حصول الاستعانة هنا بثلاثة . (ش : ١٦٤/٧)

(٣) قوله : (وبه يفرق) أي . بأن القصد هنا النظر . (ش : ١٦٤/٧)

(٤) قوله (وما يأتي في شهادة) أي . الاستعانة التي لا شهادة عليها فيها لا بد منها من غيره .
النظر . كروي .

(٥) قوله (ومما يصرح بذلك) أي . بأن القصد هنا نظر المحذور كروي

(٦) أي بالتواطؤ . (ش : ١٦٤/٧)

(٧) الشرح الكبير (٤٠١/٧) روضة الطالبين (١٨٦/٢)

(٨) وفي بعض النسخ : (لم يعزل) .

کفایه سید قلت الأصح المنصوص ، وقول الجمهور کفایة العمر العالی ،

(کفایة سید) لأن وجوب الرکة لا يعود إلا بمصبتها .

(قلت الأصح المنصوص) فی « الأم » (وقول الجمهور) یُعطى (کفایة العمر العالی) (۱) أي ما بقى منه ؛ لأن المصد عاؤه ، ولا تحصیل إلا بذلك فإن رآه عمره عبیه یظهر أنه نُعطى سید ، إذ لا حد للرب علیها (۲) ، ثم رأیت جزم بعضهم الای (۳) وهو صریح فیہ .

أما من یُحسن حرفة تکبیر کفایة الایة به ، كما مرّ قول الباب (۴) فیُعطى ثمن آله حرفته وإن کثر وظهر أن المراد بإعطاء ذلك له الإذن له فی الشراء ، أو الشراء له (۵) ؛ نظیر ما یتأی

أو تجارة (۶) فیُعطى رأس مال بکفیه كذلك ربحه عالیاً باعتبار عادة بلده فیما یظهر ویخصف ذلك باختلاف لأشخاص ولواحي وفدرویه (۷) فی أرباب المتاجر بما كانوا یتعارفونه

وأما لأن فلا یُصط إلا بما ذکرته (۸) ثم رأیت بعضهم صرح بذلك ولو أحسن أكثر من حرفته ولكل بکفیه أُعطى ثمن أو رأس مال الأدنی ،

(۱) لام (۱۸۹/۳)

(۲) قوله (عبیه) الظاهر التذکر ، مخرج (لعمر العالی) (ش : ۱۶۴/۷)

(۳) أي : أنما قبل قول العش ، (مستری به) . (ش : ۱۶۴/۷) .

(۴)

(۵) أي : شر ، الإمام أو نائبه لمستحق ، فیحریء قصه ؛ لأنه کفص المستحق انتهى مم

(ش : ۱۶۴/۷ - ۱۶۵)

(۶) عطف علی : (حرفته) . (ش : ۱۶۴/۷ - ۱۶۵)

(۷) قوله (وفدرویه) أي : فدروا رأس المال ما فی أرباب المتاجر بما یتعارفونه فیعطى لقلی ؛

أي من یبع البعیر حقه دراهم ، وایاقلاهی ؛ أي : من یبع الباعلاء والعرب عشرة ،

والمکھی عشیرین ، وینار خمسین ، والمان مة ، والقطر ألعأ ، والوار ألفین ، وصرهی

حصة آلاف ، والجوهري عشرة آلاف ، کردي .

(۸) قوله (إلا بما ذکرته) وهو قوله (بإصدار عادة سید) کردي

فَيُشْرِي بِهِ عَقْرًا تَشْتَلُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

وَأَنْ كَفَاءَ بَعْضِهِمْ لِفَقْدِ أَغْطِي لَهُ ، وَإِنْ لَمْ تَكْفِهِ وَاحِدَةٌ مِنْهَا أُعْطِيَ لَوَاحِدَةٍ ،
وَرَبَدَ لَهُ شَرَاءُ عَقْرٍ يُنْتَمِ دَحْلُهُ بَقِيَّةَ كَفَايَتِهِ فِيمَا يَنْظُرُ

تَسِيَهُ . لَمْ أَرِ لِأَحَدٍ مِنْهَا سِوَ قَدْرِ الْعُمُرِ الْعَالِ ، وَبَدَى دَلِيلٌ عَلَيْهِ لِأَحَادِثِ
أَنَّهُ مَا بَيْنَ السَّيِّئِ وَالسَّعِيرِ^(١) مِنْ لَوْلَادِهِ ، وَعَلَيْهِ فَيُجِبُ بَعْدَهُ هُنَا السَّيِّئِ فَقَطْ ؛
لَأَنَّهُ اِمْتِثَلُ دَحْلُهَا ، أَوْ سَاعِيرٍ ؛ اِحْتِيَاطًا لِلْأَحَدِ ، كُلُّ مُحْتَمَلٍ

وَقَدْ يُؤْخَذُ بِرَحِيحِ هَذَا مِنْ تَدَايُيِ الْقُدَا فِي الْمَغْفُودِ بِتَعْدِيرِ تَكُونُ سَاعِيرٍ ،
وَقِيلَ ثَمَانِينَ ، وَقِيلَ سَعِيرٍ ، وَفِي ثَمَنَةٍ ، وَقِيلَ ثَمَنٌ وَعَشْرِينَ
فَالسَّعِيرُ أَقْرَبُ مَا فِيهِ عَلَى هَذَا لِأَحَدٍ مِنْهَا عِزٌّ بَعِيدٌ وَبِشْرَ تَمَكُنِ الْمَرْقُوبِ
الْإِثْبَاتِ

ثُمَّ زَانِثٌ بَعْضُهُمْ حَرَمَ هَذَا أَنَّهُ شَرٌّ ، وَيَعْدِي نَعْضِي كَفَايَةِ سَيِّئِهِ ، ثُمَّ سَيِّئُهُ
وَهَكَذَا^(٢)

وَنَسَبُ الْمَرَادُ بِالْعَطَاءِ مِنْ لَا يُخْسَرُ ذَلِكَ^(٣) عَصَاءٌ بَعْدَ تَكْفِهِ ثَلَاثَ الْمُدَّةِ ؛
تَعَذُّرُهُ ، بَلْ ثَمَنٌ بِمَا تَكْفِيهِ دَحْلُهُ

(فَيُشْرِي بِهِ) إِنْ أُدْرِيَ لَهُ الْإِمَامُ^(٤) وَكَانَ رَشِيدًا ، وَلَا فَوَائِظَ (عَقْرًا) أَوْ
بَحْرًا مَاشِيَةً إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِهَا (بِسَعْلِهِ) وَيُعْطِي بِهِ عَنْ لِرْكَاتِهِ فَتَحِيكُهُ وَيُورَثُ عَنْهُ
(وَاللَّهُ أَعْلَمُ) بِمَصْلَحَةِ الْعَائِدَةِ عَنْهُ ، لِأَنَّ الْمَرْصُ أَنْهُ لَا يُخْسَرُ تَجَارَةً
وَلَا حَرْفَةً .

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : اِئْتَمَارُ أَهْلِ السَّيِّئِ إِلَى
السَّيِّئِ ، وَأَقْلَهُهُمْ مَنْ يَخُورُ ذَلِكَ ؛ أَخْرَجَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ (٣٨٦٤) ، وَاسْتَدْرَجَهُ (٤٢٣٦)

(٢) رَاجِعْ : السَّعِيرُ بِمَصْدَحٍ فِي حِلَافِ الْأَسْبَاحِ : مَسْأَلُهُ (١١٧٥)

(٣) أَبِي : الْكَسْبُ بِحَرْفَةِ أَوْ تَحْلُوه . (ش : ١٦٥ / ٧)

(٤) رَاجِعْ : السَّعِيرُ بِمَصْدَحٍ فِي حِلَافِ الْأَسْبَاحِ : مَسْأَلُهُ (١١٧٦) ، وَدَسَائِغُهُ (١٦٢ / ٦) ،

وَالْمَعْنَى (١٨٦ / ٤)

والأوجه كما أفهمه قولي (إن أدرك له الإمام) أحداً من كلام الركعتين
وعبره ، وأفهمه كلام : المحرر : كلفا صبي أبي الطيب أن للإمام دون لمالك
شراء له (۱) ؛ بطبر ما يأتي في العاري (۲)

وله أن يُدْرِكه بأشياء وعدم إحراجه عن ملكه ؛ إنما في ذلك من المصلحة
العمدة ، فلم يُنظر لها فيه من حر الرشد ، وحديث ليس به إحراجه ، فلا تجل
ولا يصح فيما يظهر

وعلى بقية المسحوقين ۳ بإعادته عنهم

وبوعدت هذه (۴) دون كفاية العمر العالب . كمل له من الركاة كفايته ؛ كما
بحثه الشكفي ، وأصل في الرد على بعض معاصريه في اشتراطه (۵) اتصافه يوم
الإعطاء بالقر والمكة ؛ أي بحياجه حيث لا للمعطي

ويؤيد الأول قول ماوردي لو كان معه تسعون ولا يكفيه إلا ربع منه
تُعطى عشرة الأخرى وإن كفه (۶) التسعون لو تُفقه من غير اكتساب فيها سبعين
لا تبلغ العمر العالب .

فإن قلت : إذا قرر أنه يُشترى له عتق يكفيه دخله بطل اعتبار العمر
العالب ؛ لأن العالب في العتق بقاؤه أكثر منه قلت : ممنوع ؛ لأن العتقات
محتجعة في سقاء عدة وعد أهل الحره ، فتعطى لمن بقي من عمره العالب عشرة

(۱) اسحر (۲۸۶)

(۲) في (ص ۳۱۲)

(۳) قوله (وعلى به مسحوق) عطف على (عنه) أي للمصلحة اعانته عليه وعلى به
المسحوقين . ح كردي

(۴) قوله (وبوعدت هذه) أي من لا يحسن التكسب كردي

(۵) وفي المطبوعة المصرية والمكية . (اشتراط) .

(۶) قوله . (وإن كفه) . إلخ غاية . (ش : ۱۶۵ / ۷) .

مثلاً عماراً يتقى عشرة ، وهكذا .
 على أن الذي يظهر أنه لسن المراد^(١) مع إعطاء عقوب يريد نقاؤه على العمر
 الغالب بل مع إعطاء ما نقص عنه
 وأما ما يُساو به ، أو يريد عنه فإن واحداً تعنى لأولاً ، أو اثني فقط
 شرطي له ولا أثر للزيادة ؛ لمصروره
 ويظهر أيضاً فيما لو عرّض الهدايا عماره المغطى أثناء سدة أنه يُغضى
 ما يغمره به عمارة تنقى فيه السدة
 نعم ، إن فرض وجود من تحت من عمارة ذلك ثم بعد أن تقل بعض
 شراؤه له ، ويبلغ ذلك ويورن^(٢) ثمة في هذا
 هذا كله في غير محصورين ، أما المحصورون . . فيأتي^(٣) أنهم يملكونه ،
 وهل ملكهم له بعد رؤوسهم ، أو قدر حاجتهم ، أو لا يمكن إلا الكفاية دون
 الرائد عليها ؟ تردّد فيه العميري^(٤) وغيره
 والذي يظهر أنهم يملكون ما كتبهم على قدر حاجتهم ، ولا يساويه
 ما يأتي^(٥) من الاكتفاء بأقل منموني لأحدهم^(٦) ، لأنّ محله كما هو ظاهر حيث
 لا من^(٧)

(١) أي : مما تقرّر . (ش : ١٦٥/٧)

(٢) أي يصرف (ش : ١٦٦/٧)

(٣) أي من الفصل لابي (ش : ١٦٦/٧)

(٤) الحجم الوهاج (٤٥٨/٦) .

(٥) أي : في الفصل الثاني . (ش : ١٦٦/٧)

(٦) أي المحبين ، وير لصغير للمحصورين وانومه ياتي (ش : ١٦٦/٧)

(٧) أي : لا حصر . (ش : ١٦٦/٧)

وَالْمَكْنَتُ وَالْعَارِمُ فَذَرِ دِيهَ وَأَنَّ الشَّيْلَ مَا يُوصِلُهُ مَقْصِدُهُ

وَيُفَرِّقُ بَأَن دَاك^(١) مَوَظَّعًا مَصْرُوقًا لَا يَمْتَحِقُ مَعْتَبَرٌ ، فَيُظَرِّفُهُ :
لَا جَهَادَهُ^(٢)

وَرَعَايَةُ لِحَدِّهِ^(٣) الْوَاجِبَةُ عَلَى الْإِمَامِ وَنَائِيهِ إِنَّمَا تَقْتَضِي الْإِثْمَ عِنْدَ الْإِحْلَالِ
بِهَا لَا مَعَ الْإِحْرَاءِ ، وَهَذَا الْمَلِكُ فِيهِ مَوَظَّعٌ^(٤) يَوْفَى الْوُجُوبَ لِمَعْتَبَرٍ^(٥) ، فَلَمْ^(٦)
يُظَرِّفْ لِمَصْرُوقٍ وَجَبَّ فَلَا مُرَحِّحٌ إِلَّا الْكُفَّةُ ، فَوَجَبَ مَلِكُهُمْ بِحَسَبِهَا ، وَأَنَّ
الْفَاصِلَ عِندَ تَحْتَفِظُ حَتَّى يُوَحَّدَ عِزُّهُمْ

وَقَوْلُ السَّكِينِي (يُوْرِدُ لِرِكَاءٍ عَلَى كَدِّهِ الْمَسْحُوقُ لِكَثْرَتِهَا وَقَبِيهِمْ .
لِرَفْعِهِ قِسْمِيًّا كُنِيَ عَلَيْهِمْ ، وَتَشْتَبَهُ بَعْدَهُمْ لَوَرَثَتِهِمْ) فِيهِ نَظَرٌ ، بَلِ الْوَجْهُ أَنَّ
تُصَرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ ، كَمَا غَرِبَ بِهِ ثَبَتُ أَوَّلُهُ^(٧) : أَنَّ مَا زَادَ^(٨) مِنَ الزُّكُوتِ عَلَى
كَدِّهِمْ يُحْفَظُ لَوُحْدِهِمْ

(و) يُعْطَى لِمَكْنَتٍ وَالْعَارِمِ (لَعِبَرِ نَحْوِ إِصْلَاحِ دَاتِ الشَّيْلِ : لِقَا مَرَأَةٍ
يُغْضَى مَعَ الْمَعْنَى : أَيُّ كُلِّ عِنْتَمَا (قَدَرِ دِيهِ) مَا لَمْ يَكُنْ مَعَهُ وَفَاءً لِعَصِيهِ ،
وَبَلَاً : لِمَا يُؤْوِيهِ قَطْرٌ .

(و س) السَّيْلُ مَا يُوصِلُهُ مَقْصِدُهُ (يَكْسِرُ انْصَادًا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ فِي طَرِيقِهِ إِلَيْهِ مَالٌ

(١) أَيُّ : مَا اتَّصَى بِهِ الْمَلِكُ ، لَعَلَّ الْحَصْرَ (ش : ١٦٦/٧) .

(٢) أَيُّ : الْمَصْرُوقُ . هَامِش (خ)

(٣) قَوْلُهُ (وَرَعَايَةُ الْحَاجَةِ) : مَعَ حَوَابِ سَوَالِ (ش : ١٦٦/٧)

(٤) قَوْلُهُ : (وَهَذَا) أَيُّ مَا وَجَدَ فِيهِ الْحَصْرَ . وَقَوْلُهُ : (الْمَلِكُ فِيهِ) : مُتَبَدِّأً خَيْرُهُ : قَوْلُهُ :
(مَوَظَّعٌ) : إِنْجَعُ ، وَالْجُمْلَةُ خَيْرُ (هَذَا) ، (ش : ١٦٦/٧)

(٥) قَوْلُهُ : (يَوْفَى الْوُجُوبَ لِمَعْتَبَرٍ) الْأَوَّلَى (بِمَعْنَى مَوْجُودٍ وَقَدْ ائْتَوْهُ) (ش :
١٦٦/٧)

(٦) وَهِيَ (د) وَالْمَطْبُوعَةُ الْمَصْرِيَّةُ : (فَلَا)

(٧) أَيُّ : كَلَامُهُمْ . (ش : ١٦٦/٧)

(٨) قَوْلُهُ (أَلَمْ يَزِدْ) : إِنْجَعُ بَلَّ لِمَا يَصْرَحُ (ش : ١٦٦/٧)

أَوْ مَوْضِعَ مَالِهِ .

وَالْعَارِي قَدْرُ حَاجَتِهِ لِمَقِيَّةٍ وَكَسْوَةٍ ، دَاهِيًا وَرَاحِعًا وَمَقِيمًا هُنَاكَ .

(أَوْ مَوْضِعَ مَالِهِ) إِنْ كَانَ لَهُ فِي طَرِيقِهِ مَالٌ مِنْ كَسْبِهِ ^(١) نَعَصُ مَا يَكْفِيهِ .

كُمُلَ لَهُ كَفَايَتُهُ ، وَيُعْطَى لِرَجُوعِهِ أَيْضًا إِنْ عَرِمَ عَلَيْهِ

وَالْأَحْوُطُ . مَآخِرُهُ إِلَى شُرُوعِهِ ^(٢) إِنْ تَشَرَّ : أَيْ وَوُجِدَ شَرْطُ اسْتِثْنَاءٍ ^(٣)

إِنْ كَانَ الْمَمْرُؤُ الْمَالِكَ ، وَلِحَدِّثَةِ إِقَامَةِ الْمَسَافِرِينَ ^(٤) ، وَهِيَ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ لَا تُعَادِيهِ

عَشْرًا ؛ لِأَنَّ شَرْطَهَا قَدْ لَا يُوجَدُ ^(٥) .

(و) يُعْطَى (الْعَارِي قَدْرَ حَاجَتِهِ) الْثَلَاثَةُ مِائَتِ مِائَةٍ وَمِائَتُهُ (لِمَقِيَّةٍ) وَكَسْوَةٍ (١)

وَلَهُمْ (دَاهِيًا وَرَاحِعًا وَمَقِيمًا هَاكَ) أَيْ فِي الشَّعْرِ أَوْ بَحْوِهِ ، أَيْ مَقَرِّهِ وَإِنْ طَارَ

لِقَدِّهِ اسْمُ الْعَرِ مَعَ الطَّوْلِ ، بِخِلَافِ الْعَرِ فِي اسِّ السَّيْلِ

وَيُعْطِيَانِ ^(٦) جَمِيعُ الْمَوْتَبَةِ ، لَا مَا رَآهُ سَبَّ عَرٍ فَقَطْ ، وَمَوْتَبَةُ مَنْ تَبَرَّعَتْ

مَوْتَبَتُهُ .

وَلَمْ يُقَدَّرْ الْمَعْطَى لِإِقَامَةِ الْعَارِي ، وَيَخْتَلِفُ الْأَدْرَعِيُّ أَنَّهُ يُعْصَى لِأَقْلٍ مَا يُطْنُ

إِفَاتُهُ ثُمَّ ، فَإِنْ رَادَ رِيدَ لَهُ ^(٧) ، وَيُعْتَصَرُ لَهُ الْفَصْلُ : أَيْ مِنْ بَهَائِمِهِ حَيْثُ لِدَارِهِ

بَعْدَ الْحَاجَةِ ، أَوْ تَبَرُّؤُهُ إِفَاتُهُ ثُمَّ لِمَصْلَحَةِ الْمُسْلِمِينَ مَرَلَهُ بِوَمْتِهِ بَدَلًا بَعْدَ

(١) قَوْلُهُ (نَعَصَهُ) أَيْ فِي نَعَصِ الطَّرِيقِ ، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى مَقَامُهُ (ش : ١٦٦)

(٢) قَوْلُهُ (إِلَى شُرُوعِهِ) أَيْ مَآخِرُهُ مَا يَعْنِي لِرَجُوعِهِ إِلَى شُرُوعِهِ فِيهِ ، نَأْيُ بَرَسِهِ إِلَى مَحَلِّ

الَّذِي يَرْجِعُ مِنْهُ . كَرْدِي

(٣) وَقَوْلُهُ (أَيْ وَوُجِدَ شَرْطُ اسْتِثْنَاءٍ) مَعْنَاهُ أَنَّ الْمَحْرُومَ يَرْجِعُ مِنْهُ يَسْتَلِطُّ أَنْ يَكُونَ أَوْفَرَ

مَحَلِّ السَّيْلِ مَرَكَبِي ، وَرَدَّ مَا يَرْسُلُ لَهُ عَنْ سَهْمِ الْمَوْجُودِ فِي السَّيْلِ . كَرْدِي

(٤) قَوْلُهُ (وَبَعْدَ إِقَامَةِ الْمَسَافِرِينَ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ (لِرَجُوعِهِ) هَذَا (ح)

(٥) رَاجِعٌ إِلَى مَسْأَلَةِ لِمَصْلَحَةِ الْأَشْخَاقِ : مَالُهُ (١١٧٧)

(٦) وَفِي بَعْضِ النُّسخِ اللَّامُ مِنَ الشَّرْحِ

(٧) أَيْ : ابْنُ السَّيْلِ وَالْعَارِي . (ش : ١٦٧ / ٧)

(٨) قَوْلُهُ (فَإِنْ رَادَ رِيدَ لَهُ) أَيْ يَرَادُ عَنْهُ مَا أُعْصِيَ ، وَيَرْسُلُ إِلَى دَارِ الْحَرْبِ مِنْهُ بَرِيادَةً

كَرْدِي

وفرساً وسلاحاً ، وبصير ذلك ملكاً له ، ويُهَيَّأُ له ولاتس السَّيْلُ مَرْكُوبٌ إِنْ كَانَ
السَّيْرُ طَوِيلًا ، أَوْ كَانَ صَعِيبًا لَا يُطِيقُ الْمَشْيَ ، وَمَا يَقْلُ عَلَيْهِ الرِّادُ وَمَتَاعُهُ إِلَّا أَنْ
يَكُونَ قَدْرًا يَعْتَادُ مِثْلَهُ حَفْنَةً نَفْسِهِ

(و) يُعْطِيهِ الْإِمَامُ لَا سِدَاقٌ ، لَا مِصَاعٌ لِإِسَالٍ فِي لِرْكَةٍ عَلَيْهِ (فرساً) (١) إِنْ
كَانَ مَقْلٌ يُقَاتِلُ فَرَسًا (وسلاحاً) وسو غير شراء ، وما يَأْبَى (وبصير ذلك) أي
الفرسُ والسلاحُ (ملكاً له) إِنْ أُعْطِيَ الثَّمَنُ وَشَرَى لِنَفْسِهِ ، أَوْ دَفَعَتْ لَهُ الْإِمَامُ
مَلِكًا إِذَا رَآهُ ، بخلاف ما إِذَا اسْتَأْجَرَهُمَا لَهُ ، أَوْ أَعْدَرَهُ يَهُمَا ، لِكُوبِهِمَا مَوْقُوفِينَ
عِنْدَهُ ، إِذْ لَهُ شِرَاؤُهُمَا مِنْ هَذَا السَّهْمِ وَيَقْدُومُهُمَا وَوَقْفُهُمَا

وَتَسْمِيَةُ ذَلِكَ عَارِيَّةً مُحَارًّا ، بِدِ الْإِمَامِ لَا يَمْنُكُهُ وَلَا أَحَدٌ لَا يَضَعُهُ لَوْ تَلَفَ ، بَلْ
يُقْلُ قَوْلُهُ فِيهِ يَمِينُهُ ، كَبُودَعٍ ، لَكِنْ لَفٌ وَحَبٌّ رَدُّهُمَا عِنْدَ نَقْصِ الْحَاجَةِ
مِنْهُمَا ، . أَشْبَهَا الْعَارِيَّةَ .

(ويُهَيَّأُ) مِنْ حَيْثُ الْإِمَامُ بِهِ وَلَاتُ السَّيْلِ مَرْكُوبٌ إِنْ كَانَ لِسَفَرٍ طَوِيلًا أَوْ
كَانَ السَّيْرُ قَصِيرًا ، وَيَكُنْهُ (كَانَ صَعِيبًا لَا يُطِيقُ الْمَشْيَ) بِالصَّابِغِ السَّابِقِ فِي
نَحْوِ (٢) ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، دَفْعًا بِنُصْرَتِهِ ، بخلاف ما إِذَا قُضِيَ وَهُوَ قَوِيٌّ (٣) ،
وَأُعْطِيَ الْعَرَبِيَّ مَرْكُوبًا عَنِ الْفَرَسِ ، كَمَا صَرَّحَتْ بِهِ بَعْدُ (٤) ، لِيَتَوَقَّرَ فَرَسُهُ
لِلْحَرْبِ ، إِذْ رَكُوبُهُ فِي الطَّرِيقِ يُضَعَّفُ

(وَمَا يَقْلُ عَلَيْهِ لِرَادٍ وَمَتَاعُهُ) بِحَاجَتِهِ إِلَيْهِ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَدْرًا يَعْتَادُ مِثْلَهُ حَمْلَهُ
نَفْسِهِ) لَا تَعْنِي الْحَاجَةَ .

(١) وَفَوَيْهِ (و) يُعْطِيهِ الْإِمَامُ (فرساً) (يع) لأنَّه وَلَايَةٌ عَلَيْهِ ، شَرَى بِهِ ذَلِكَ
وَيُعْطَاهُ ، وَصِيرٌ (عَلَيْهِ) يَرْجِعُ إِلَى الْمَالِكِ ، كَرْدِي

(٢) أَيِ . بَأَن تَلَحُّفَهُ مَشَقَّةً لَا تَحْمِلُ عَادَةً (ع ش . ١٦٣ / ٦)

(٣) أَبُو الْوَلِيدِ الْحَالِ . (ش . ١٦٨ / ٧)

(٤) أَيِ . هُوَ سَرٌّ (وَيُعْطَى الْعَرَبِيَّ فَرَسًا) مَعَ قَوْلِهِ (وَيُهَيَّأُ لَهُ مَرْكُوبٌ) عِبَارَةٌ « الْمَعْنَى »
نَقْصَ كَلَامِهِ كَمَا مَحْذُورٌ أَنْ لِمَرْكُوبٍ عَرَبِيٍّ لِمَنْ سَرَّ يَدِي يَقْدِرُ عَلَيْهِ . (ش . ١٦٨ / ٧)

ومن فيه صفتا استحقاق يُعطى بإحدهما فقط في الأظهر

وأفهم التعبير (بـ) (يها) . أنه يُسرّدُ منهما جميعُ ذلك إذا عاد ومحلّه في العاري إن لم يملكه له الإمام إذا رآه ؛ لأنه لحاحاً إليه^(١) أقوى استحقاقاً من السبل ، فلذا اسرّدته ولو ما ملكه إياه .

ويُعطى العوّلتُ ما يراه الدفع ؛ كما مرّ^(٢) ، والعاملُ أجره عمله ، وإن راد سهمه عليها رُدّ العاصلُ على بقية الأوصاف ، وإن نقص كُمل من مدي لركاة أو من سهم المصالح^(٣) .

(ومن فيه صفتا استحقاق) للركاة ؛ كالعتير والعزم أو العرو (يعطى) من ركاة واحدة^(٤) ؛ أي : باعتبار ما وجبت فيه لا من وجبت عنه فيما يظهر ولو كان على واحد ركوات أحاسيس كانت ركوب معدّدة ، ولو اشرك جماعة في ركاة حسبي واحد كانت معدّدة (بإحدهما فقط) والنجرة إليه

ويُفرّقُ بينه وبين ما مرّ قسم له حرف بكسبه كلّ منهما يُعطى بالأدنى ؛ بأنه لو أُعطِيَ ثم فوق الأدنى لزم أحده بلرائد بلا موجب ، وهذا كلٌّ من بوصفيتين موجب ، فلا محذور في احتبائه لأحدهما وإن انقصى يُريده على الآخر (في الأظهر) لأنه مقتضى العطف في الآية

بعم ، إن أحد العزم أو العقر مثلاً ، فاحده عريفه وتقي فقيراً أحد العقر وإن نارع فيه كثيرٌ

فالممنوع إنما هو الأحد بهما دفعة واحدة أو مرّةً قبل تصريف في السأحوذ أما من ركاتين فمحور أن يأخذ من واحدة بصفة ، ومن الأخرى بصفة أخرى ،

(١) قوله (بحاحاً إليه) عنه مقدمه قوله (بـ) (يها) (بح) أي هو جوار (ش) (١٦٨/٧)

(٢) أي : في بحث المولفة . (ش : ١٦٨/٧) .

(٣) لعل (أو) لتغيير الإمام . (ش : ١٦٨/٧)

(٤) سيذكر محذوره . (ش : ١٦٨/٧) .

فصل

نَحْبُ اسْتِيعَابِ الْأَصَافِ

كعبر هاشمي يأخذُ بهما من الشيء ، كما مرَّ^(١)

نسيه : يأتي أن الركوات كلها في يد الإمام كركاة واحدة وقصيته : أنه يُمنَعُ عليه إعطاء واحد بصفة من ركعة ، وأخرى من ركعة أخرى ، وهو بعيد ،

والذي بشحه : حورٌ دلت ، لما قرزته^(٢) في معنى اتحاد الزكاة ، وكونها^(٣) في يده كركعة واحدة ، إنما هو بالطريق لجوار الفصل وعدم الاستيعاب وبحوهما ، مما يقتضي سهيل عليه

(فصل)

في قسمة الركاة بين الأصاف ونقلها وما تشعها

(يحب استيعاب الأصاف) الثمانية بالركعة ولو ركعة عطر ، لكن اختار جمع حوار دفعها^(٤) ثلاثة فقر ، أو مساكين مثلاً ، وأحرؤن جواره لواحد ، وأطرد بعضهم في الانصرار له

من قول الروياني عن الأئمة الثلاثة وأخرى : أنه يجوز دفع ركعة العباد أيضاً إلى ثلاثة من أهل شهرهم ، فإن وهو الاحتيال^(٥) ، لتعذر العمل بمدحها ولو كان الشافعي حتماً لأفتاده انتهى^(٦)

(١) حي (ص. ٢٦٥).

(٢) أي ، بقوله : (أي ، باعتبار ما وجبت فيه ...) إلخ . (ش ١٦٨/٨ - ١٦٩)

(٣) قوله (ركوبها) إلخ مضاف ، خبره (إنما هو) إلخ ولحمه امتداد بيدي (ش ١٦٩/٨)

(٤) أي العطرة (ش : ١٦٩/٧) .

(٥) أي من حيث الفتوى (ع ش ١٦٤/٦)

(٦) أي ، قول الروياني . (ش ١٦٩/٨)

إِنْ قَسَمَ الْإِمَامُ وَهُنَاكَ عَامِلٌ ، وَإِلَّا... فَاغْتَنِمَ عَلَى مَنَعَةٍ ،

(إن قسم الإمام)^(١) أو نائبه (وهناك عامل) لم يفعل الإمام به شيئاً من بيت المال ، لإصافها^(٢) إليهم جميعهم ، فلم يجر حراماً بعضهم ، كما مرّ أول الباب^(٣) ، ونقل الأدرعي عن الدارمي ، وأقرّه أنه لا يجوز بيعه إلا إذا لم يوجد مترعٌ

والأوجهُ وفاقاً للبيهقي حواره وإن وُجد ، فيستحق أن أدب له الإمام في العمل وإن لم يشترط له شيء ، بل وإن شرط ألا يأخذ شيئاً ، لأنه يستحق ذلك بالعمل فريضة من الله تعالى ، فلا يحتاج لتبرير من المحقق ، كما يستحق العينة بالجهاد ، فلا يخرج^(٤) عن ملكه إلا بأقار

(ولا) يقسم الإمام بل المالك ، أو قسم الأئمة ولا عمل هذه ، بأن حضنها أصحابها إليه ، أو جعل للعامل أجره من بيت المال ، وكنتهم إنما لم يظنوا بها^(٥) تكونه فريضة ، لأن ما تأخذه من بيت المال في حكم بدل عنها ، فلم تنسب^(٦) هذه بالكلية ، بحالها ثم

() وتقسمة على سعة منهم المؤثف ، كما مرّ^(٧) بما فيه

(١) وهو قسم العامل كان المحكم كملك ، فعرف ، حتى أنه لم يبق شيء على سعة أبيه (ش : ١٦٩/٧)

(٢) قوله (لإصافها) مع تحليل جرحوت لأسماء (ش : ١٦٩/٧)

(٣) في (ص : ٣٠٣)

(٤) أي : سهم العامل . (ش : ١٦٩/٧)

(٥) أي : عينا إذا جعل للعامل أجره من بيت المال . (ش : ١٦٩/٧)

(٦) أي : فريضة العامل . (ش : ١٦٩/٧)

(٧) كان المشار إليه ما رد لم يجوز له شيئاً من بيت المال ، انتهى مع ، أقول والظاهر من المعين قول علي بن إبراهيم ما فيه من عدم شرط لا بأحد شيء ، لونه قوله بالحد من الزكاة شيء بعد ما يصدق سعة بالكلية (ش : ١٦٩/٧)

(٨) في (ص : ٣١٧)

فَإِنْ فَقَدَ بَعْضُهُمْ فَعَلَى الْمَوْجُودِينَ

وَرِثَاقُ شَرِّهِ الْإِمَامُ اسْتَوْعَبَ مِنَ الرُّكُوتِ الْحَاصِلَةَ بَعْدَهُ أَحَادُ كُلِّ صَنْفٍ

(فَإِنْ فَقَدَ بَعْضُهُمْ) أي السَّعَةِ أو الثَّمَانِيَةِ وَلَمْ يُدْرَسْ شَمُولُ هَذَا الْفَقْدِ الْعَامِلُ^(۱) ؛ لِأَنَّهُ قَدْ حُكِمَ ؛ أَي . جِئْتُ فَأَكْثَرُ أَوْ بَعْضُ صَنْفٍ^(۲) مِنْ أَسْلِدِ دَارِهِ لِلْعَالِيَةِ ، وَمِنْ غَيْرِهِ بِالسَّعَةِ لِلْإِمَامِ (فَعَلَى الْمَوْجُودِينَ) تَكُونُ الْقِسْمَةُ ، وَيُغْطَى فِي الْأَخِيرَةِ^(۳) حَقَّةُ الصَّنْفِ كُلِّهِ لَمْ يَوْجَدْ مِنْ أَفْرَادِهِ ؛ لِأَنَّ الْمَعْدُومَ لَا سَهْمَ لَهُ

قَالَ مِنْ الصَّلَاحِ وَالْمَوْجُودُ الْآنَ أَرْبَعَةٌ فَقِيرٌ ، وَمُسْكِينٌ ، وَعَارِمٌ ، وَمِنْ سَبِيلٍ ، وَلا مَرْكَزٍ فِي عَالِيَةِ السَّلَاحِ ، فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ أَحَدٌ مِنْهُمْ حُفِطَتْ حَتَّى تَوْجَدَ بَعْضُهُمْ

نَسَبُهُ سَبَدُكُزْ هَذَا^(۴) أَيْضاً بِقَوْلِهِ (وَإِلَّا فَيُرْذُ عَلَى الْبَاقِينَ)^(۵) وَلَا تَكَرَّرَ ، لِأَنَّهُ ذَكَرَ هَذَا لِمَعْرُوفَةِ التَّقْسِيمِ ، وَلَمْ يَلِيقَ بِالْحِلَافِ

(وَإِذَا قَسَمَ الْإِمَامُ) أَوْ عَامِلُهُ الَّذِي قُوضَ إِلَيْهِ الصَّرْفُ . (اسْتَوْعَبَ) وَجُوباً ، مِنَ الرُّكُوتِ بِحَاصِلَةِ عَمَلِهِ (إِنْ سَلَّتْ أَدْنَى مَسَدٍ لَوْ وَرُغَتْ عَلَى الْكُلِّ) أَحَادُ كُلِّ صَنْفٍ (سَهْوَةً ذَلِكَ عَمَلُهُ) وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَلْزَمُهُ اسْتِيعَانُهُمْ مِنْ كُلِّ رُكَاةٍ عَلَى حَدِّهَا لِعَمَلِهِ ، بَلْ لَهُ بِعَصَاءِ رُكَاةٍ وَاحِدَةٍ لَوَاحِدٍ^(۶) ؛ لِأَنَّ الرُّكُوتَ كُلَّهُ فِي يَدِهِ كَرَكَةٍ وَاحِدَةٍ

(۱) فصل قوله : اسم بيان شمول هذا القصد (عامل) بأن لم يذكر العدة على وجه يشمل العامل ، كردي

(۲) بـ : لم يوجد منه إلا واحد ، ثـ : ليس معنى (ش : ۷ / ۱۷۰)

(۳) أي : فيما إذا وجد بعض صنف ، (ش : ۷ / ۱۷۰) .

(۴) أي : حكمه فقد البعض ، (ش : ۷ / ۱۷۰) .

(۵) في (ص : ۳۵۵)

(۶) قوله : (بل به عصاء ركه واحد بـ : واحد) وله (: محض بعضهم بـ : من العباد والحرين بـ : حر . كردي

وكذا يستوعب المالك إن انحصر المستحقون في البلد ووفى بهم المال ،
ولاً فحب إعطاء ثلاثة

وبهذا^(١) يُعلم : أن المراد في قولهم^(٢) أول الفصل (بالركاة)^(٣)
الحس

(وكذا يسوعب) وحباً على المعتقد (المالك) أو وكيله الآحاد (إن
انحصر المستحقون في البلد) بأن شهّل عدة صطّهم ومعرفة عددهم ، نظير
ما يأتي في الكاح^(٤)

(ووفى بهم) أي بحوائجهم ، أي الساحة فيما يظهر (لعمال) لسهولة
عليه حسنة ، وبأفضاهد ، أغني الوحوب في موضع آخر ، وحمل على ما إذا
لم يبق بهم المال ، كما قال

(ولأ) بنحصرُوا ، أو انحصروا ولم يبق بهم المال (فحب إعطاء
ثلاثة) فأكثر من كلّ صلب ، لأنهم ذكروا في الآية بلعط الجمع ، وأقنه ثلاثة ولأ
إن السيل ، وهو المراد فيه^(٥) أيضاً .

ولما أفرد لما مر^(٦) فيه على أن إصاحبه للمعرفة أو حب عمومه ، فكان في
معنى الجمع ، وكذا قوله . (في سيل لله)

نعم ، ينحور اتحاد العامل فإن أحل بصب . عزم له حصته أو بعض الثلاثة
مع القدرة عليه . . غرم له أقل متمول .

(١) أي قوله (بل له) الح . بل ظاهر كلام الهابة هـ . رجوع الفد بعدد كل من
المعطوف والمعطوف عليه . (ش . ١٧٠ / ٧)

(٢) قوله : (في قولهم) (في) بمعنى : الياء . (ش : ١٧٠ / ٧)

(٣) قوله (بالركاة) أي الذي من عبه هو . لمصنف (لأصاف) (رشيد)
١٦٥ / ٦ .

(٤) أي في - (ما يحرم من الكاح) . (ش ١٧٠ / ٧)

(٥) قوله (وهو) أي الجمع (المراد به) أي السيل . (ش ١٧٠ / ٧)

(٦) قوله : (لما مر) أي : في بيان ابن السيل . كودي

نعم ، الإمام إنما يضمن مائة عده من الزكاة^(١)

ثمَّ العَصْلُ بين المحصور المذكور وغيره إنما هو بالنسبة لتعميم وعدمه
أما بالنسبة للملك فمبنى وجد وقت الوجوب من كلِّ صنف ثلاثة فأقلَّ
ملكوها^(٢) - وإن كانوا ورثة الميراثي - نفس الوجوب ملكاً مستقراً يورث عنهم وإن
كان ورثتهم أعماء أو لمالك^(٣) ، وحينئذ تنقطع بركاه عنه والية ؛ لسقوط
الدفع ، لا لعدم أحد من نفسه لنفسه ، ولم يشاركهم^(٤) من حدث

وليه التصرف فيه في نفسه إلا بالاستدال عنه والإبراء عنه وإن كان هو
القبيل^(٥) . لأنَّ دعوى على بركة التعبد ؛ كما أشار إليه ابن الرقعة .

ولو محصر صنف أو أكثر دون القيمة أغطي كلُّ حكمته ، ومثراً في
الوكالة^(٦) . حاشا للميراثي في قصصها بما فيه ، وهما^(٧) أنهم يملكون على قدر
كفايتهم ، لا بما يفرحونه في هذا الباب ؛ كما علمته بمائة مرة وثاني^(٨)

(١) قوله (نعم) لأنه بعد عده من بركة) وأما لمالك ، فإن أحسنه حصص من
من نفسه . كردي

(٢) قوله (من كل صنف ثلاثة فأقل) ملكوها) من في « شرح الإرشاد » فإن رادوا على
ثلاثة سم يملكها لا بغيره ، ويعرى بين المحصر ها بالنسبة للملك وهذا من بالنسبة بوجوب
الامتياز من الميراث يصدق فيه ؛ لما يثبت عليه من الأحكام البقية من الإرث وغيره .
وشرط حصونه عدم زيادته على أقل مسمى الجمع في الآله ، فإنه مبني لدخول فيها ،
بجلاف ما روي عنه فإنه موقوف وجه إنما يؤثر في وجوب الامتياز عند السهولة رعاية
لحاجتهم ؛ إذ لا موجب للتخصيص . كردي .

(٣) قوله (ورثتهم أعماء) الأنساب لما يُعقده : (الوارث عتاً) قوله : (أو المالك) بالنسبة
عطف على : (أعماء) انتهى مسم (ش . ١٧١/٧)

(٤) قوله (ولم يشاركهم) إلخ عطف على (يورث) إنج (ش . ١٧١/٧)

(٥) قوله (وإن كان هو القبيل) هو راجع إلى كل من الاستدال والإبراء كردي
(٦) في (١٩٦/٥) .

(٧) قوله (وهما) أي مر في هذا الباب قبل قوله (والمكاتب والعارم) كردي

(٨) قوله (وثاني) الظاهر أنه عطف على (مر) ، وفيه ما لا يحصى ، ولعله أراد بما يأتي =

وَتَجِبُ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ الْأَصْصَابِ لَا بَيْنَ أَحَادِ الصَّنَفِ ، إِلَّا أَنْ يُقَسَّمِ الْإِمَامُ فَيُخْرَمَ عَلَيْهِ

(وتجب التسوية بين الأصصاب) سواء أقيم الميت أم العاقل وإن تفاوتت حاجاتهم ؛ لأن ذلك هو فصيحة الجمع سهم بواو اشترط

نعم ؛ حيث استخو العدم لم يرذ على أجرة مثبه ، فإن زاد الثمن^(١) عليها . رذ الزائد للباقي على ما يأتي^(٢) ، أو نقص^(٣) ثم من لزكاة ، أو من بيت المال ؛ كما مر^(٤) .

وبو نقص سهم صنف حر^(٥) عن كفايتهم ، ورذ سهم صنف آخر رذ وصل هذا على أولئك ؛ كما يعلم مما يأتي^(٦) .

ووقع في " تصحيح التبيه " تصحيح نقله لأوئ صنف ، والمعتمد خلافه (لا بين أحاد الصنف) فلا بحث التسوية بين قسم ميت ؛ لعدم تصابط الاحباب بيني من شأبها المتأوت ، لكن ينزل لسوي مساوت حاجاتهم وفارق هذا^(٧) ما قبله بأن لأصصاب محصورون في نسبة فاعل ، وعدد كل صنف غير محصور عالاً ، فنقط اعتباره وحار التعصير

(إلا أن يقسم الإمام) أو دئله وهذا ما يشد مستل لو ورع (فبحرم عليه

= قوله (وبو نقص سهم صنف آخر) إلخ ، وبو نقص (مع ساري الحاجات) مع هوو الشارح : (أما لو اختلفت ...) إلخ . (ش : ١٧١ / ٧) .

(١) قوله (فإن زاد الثمن) أي : ثمن لركه لذي هو حصه يعامل إذا قسمت على ثمنه ، أو ما دون لثمن إن لم توجد الثمانية من وجد بعضهم (ع ش : ١٦٦ / ٦)

(٢) أي : في شرح ' (أو بعضهم . .) إلخ (ش : ١٧٢ / ٧) .

(٣) قوله (كما مر) أي : قبل مره (ومنه صفنا اسحق) كردي

(٤) الأولى : إسقاط بظة . (آخر) (ش : ١٧٢ / ٧)

(٥) أي : في شرح ' (أو بعضهم . .) إلخ . (ش : ١٧٢ / ٧) .

(٦) أي : هوو لمصنف (لا بين أحاد الصنف) وما قبله هووو لمصنف (وتجب التسوية . .) إلخ . (ع ش : ١٦٦ / ٦) .

التفصيل مع تساوي الحاحات

والأظهر منع نقل الركعة

التفصيل مع تساوي الحاحات (على المعتمد ؛ لسهولة التساوي عليه ؛ ولأن عليه التعميم ؛ كما مر ، فكذا لتسوية ، بخلاف المالك فيهما . أم لو احتسب لحاحات فیراجعها ، وإذا لم يجب التسوية فالمتوطنون أولى^(١))

(والأظهر) وبمثل مثله عن أكثر العلماء والتجيز له (منع نقل الركعة) لغير العاري عني ما مر فيه^(٢) عن محل المؤدى عنه ؛ من الفطرة والماء^(٣) الذي وجبت فيه وهو فيه^(٤) مع وجود مسحته إلى محل آخر به مستحب ؛ ليصرف إليه ما لم يثرب منه ؛ أي بان نسب إليه عرفاً بحيث يعد معه بلداً واحداً وإن حرج عن سورة وعمرانه فيما يظهر^(٥))

ثم رُتبت له شككي في محل الجمع في غير سواد البلد وقراءه ، فلا خلاف في حواره به . انتهى

والظاهر أن مراده بدلت ما ذكرته^(٦) ، وإلا فهو بعد

ومما يؤيد نفيه^(٨) المخلاف ، بل وما تحثه^(٩) . . .

(١) قوله (والمتوطنون أولى) يعني يحوز لدفع للموطنين وتغريبه ، ولكن المتوطنون أولى من الغريب برعاية حاجاتهم ؛ لأنهم جيران . كردي

(٢) قوله (على ما مر فيه) أي في شرح قوله (ومما تحثه) كردي

(٣) قوله (من الفطرة والماء) أي بالمؤدى عنه ، فالمراد بالمطرة هنا حلقه للإنسان ؛ لأنها التي يؤدى عنها لفطرة . كردي

(٤) وقوله (وجبت) أي وجبت الركعة فيه . كردي

(٥) قوله (وهو فيه) أي وانحاز أن المؤدى عنه في ذلك المحل (مع وجود) إلح كردي

(٦) راجع للمهر لصاح في خلاف الأشباح مسألة (١١٧٨)

(٧) قوله (ما ذكره) أي بقوله (أي ما نسب) إلح (شر ١٧٣ / ٧)

(٨) قوله (مما يرد عليه) أي من الشيء الذي يرد على شيء لئلا يشك في خلاف كردي

(٩) وقوله (وما تحثه) عطف على (فيه) أي بل ويرد ما بحثه ، وهو قوله (وإن حرج

عن سورة وعمرانه) . كردي

قول الشيخ^(١) "أبي حامد لا يثور لم في البلد أن يدفع ركابه لمن هو خارج السور؛ لأنه ثقل للركاة". انتهى، لكن فيه حرج شديد فالوجه ما ذكره، لأنه ليس فيه إبطال أبي حامد ولا تعريض أبي شيبة، وتأثله

ثم رأيت زرركشي في شرحه نقل عن الشيخ^(٢) "وس الصدع أنهم تحف سود البلد إلى دون مسافة القصر بحاصره، كما في حمام؛ أي الحلل بمنزلة غير المصاهرة من قد شححون"^(٣) عند الحاجة؛ إذ هؤلاء هم الذين يتقيدون بدون مسافة القصر، كما يأتي^(٤)

وهذه لفظة^(٥) لا بد منها أن المعدن من سود بلد وان قد قف ما لهم بي دون مرحلتين يُنقل إليهم فقط، فيها تقيد لفظة أبي شيبة^(٦)، ومع ذلك^(٧) فالوجه صحتها نص^(٨) ثم ما ذكره عن الشيخ هذا^(٩) لأنه ما مر عنه، فلعل كلامه اختلف

وإذا منعنا النقل.. حرّم ولم يُجز؛ لحرّ الصدّاقين؛ "تؤخذ من"

(١) (ابن الشيخ) هذا مؤخر، لحر (م) منه عنه، ويعني (ابن الشيخ) أبي حامد يرد
بني أبي شيبة ويرد بحثي، كروي

(٢) أي: أبي حامد. (ش: ١٧٣/٧)

(٣) قوله (من قد شححون) إلح. بعد ثالث لل (الحلل) (ش: ١٧٣/٧)

(٤) أي: قبل قول المصنف (ولو علم) إلح (ش: ١٧٣/٧)

(٥) أي: ما بين زرركشي عن الشيخ وان صاع (ش: ١٧٣/٧)

(٦) قوله (فيها يقيد لمعاليه أبي شيبة) لأن معاليه يقيد ما دون مرحلتين كروي (ش: ١٧٣/٧)
لشرواني (ش: ١٧٣/٧) (قوله) فيها عند (ش: ١٧٣/٧) (قوله) حرّ الصدّاقين (ش: ١٧٣/٧) (قوله) (ش: ١٧٣/٧)

(٧) أي: التقييد. (ش: ١٧٣/٧)

(٨) وقوله (في الوجه صحتها) أي: صحتها في المعاليه، كما في أبي شيبة كروي

(٩) أي: في شرح زرركشي (ش: ١٧٣/٧)

أَعْيَانِهِمْ فَرْدًا عَلَى فُرَائِهِمْ^(١١)

وَيُظَرِّفِي وَحْدَهُ دَلَالَتَهُ ؛ أَيِ لَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ التَّصْمِيمَ لِعُمُومِ الْمُسْلِمِينَ
وَلَا مُتَدَايَا^(١٢) أَطْمَاعٍ مُسْتَحَقِّي كُلِّ مَحَلٍّ إِلَى مَا فِيهِ مِنَ الرُّكَّةِ ، وَالنَّقْلِ
يُوجِبُهُمْ

وَبِهِ^(١٣) فَازَقَّتِ الزَّكَاةُ الْكُفَارَةَ وَالنَّفَرَ وَالْوَصِيَّةَ وَوَقَفَتْ لِعُقْرَاءٍ أَوْ مُسَاكِينٍ إِذَا سَمِ
يُصْنَعُ تَحْوِيلُ الْوَاقِعِ فِيهِ عَلَى نَقْلِ أَوْ غَيْرِهِ .

وَعَلِمَ مِنَ إِبَاطَةِ الْحُكْمِ بِلَدِّ الْمَالِ لَا الْمَالِكِ . أَنَّ الْعُرَّةَ بِلَدِّ الْمَدِينِ
لَا بِلَدِّهَا ، بَلْ كَانَ بَعْضُهُمْ لَهُ صَرْفُهَا فِي أَيِّ بَلَدٍ شَاءَ ، وَقَدْ يُوجِبُهُ بَلَدٌ مَا فِي
الْمَدِينَةِ لَا يُوصَفُ بَلَدٌ مَحَلًّا مَحْصُوصًا ؛ لِأَنَّهُ أَمْرٌ تَقْدِيرِي لَا حَقِّي ، فَاسْتَوَتْ
الْأَمَاكِنُ كُنْهًا بِإِيَّاهِ ، فَتَحَرَّرَ^(١٤) مَا يَكُونُ

وَمَحَلُّهُ^(١٥) فِي دِينٍ يَدْرُمُ سَائِكَ الْإِحْرَاجُ عَنْهُ وَهُوَ فِي لَدُنْهُ^(١٦) ، وَلَا^(١٧)
فَسُخْتِمُ أَنَّ الْعُرَّةَ بِمَحَلِّ قَبْضِهِ عَنْهُ ، فَحَسْبُهَا يُخْرِجُ عَلَى مُسْتَحَقِّهِ حَمِيقَ رُكَّةٍ
بِإِثْمَانِهِ ، وَسُخْتِمُ أَنَّهُ كَالْأَوَّلِ ، فَيَحْتَرِ^(١٨) هَذَا أَيْضًا^(١٩) ، لِأَنَّهُ بِالْمَقْصُودِ يُبَيَّنُّ

(١) صحيح البخاري (١٢٩٥) . صحيح مسلم (١٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٢) عطف على قوله . (لغيره) إلخ . (ش : ١٧٣/٧)

(٣) أي . قوله (ولامتداد...) إلخ . (ش : ١٧٣/٧)

(٤) وفي (خ) والمطوعة الوهبية : (فيحير)

(٥) أي التحير (ش : ١٧٣/٧)

(٦) قوله (في دين يدرم سائك الإخراج) أي إخراج الركة عنه (وهو في المدية) بأن يكون محلاً
وسرخصته كرهدي

(٧) أي بأن كان على معسر مثلاً ، أو مؤجلاً (عش : ١٦٧/٦) .

(٨) وفي (ت) (فيحير)

(٩) راجع : شهر الصالح في أحلاف لأشاع : مادة (١١٧٩)

تعلق وحبوب كل حول مرة^(١) ، وقد كان حيث لا غير موجود حساً هـ ، فنحترقها أيضاً

والكلام في المالك المقيم سيد أو ندية لا يضع عنها .

أما الإمام . . فله بقية مطلقاً ؛ لما مر^(٢) أن ركوات كلها في مدة ركعة واحدة . وكذا الساعي ، بل يلزمه فعلها للإمام إذا سمع ينادي به في معرفتها

ومثله^(٣) قصي نه دخل فيها ؛ بأن لم يؤنها لإمام غيره . وحس حار به انقل أن ينادي للماء فيه على الأوجه ، لكن لا ينقل^(٤) ؛ لا في عمله لا خارجة ، كب يؤخذ صفاً مرة في (زكاة الفطر)

وقد تجوز للمالك نصاً ؛ كما إذا كان به بكل محل^(٥) عشرون شاة . هذه مع الكربة إخراج شاة بأحد من حرام من شخص ، وكان حال حول و حال بادية لا مسجوق بها ، فمعرفة في أقرب محل إليه نه مسجوق

ولمستجيب من أهل الحياض ندين لا قرار به . صرفها من معهم ولو بعض صعب ؛ كمن سقى في الدحة فيما يظهر

فإن فقدوا . فلم بأقرب محل إسمهم عند تمام حبوب ، فإن تعدد الوصول

(١) قوله (كل حول) المصنف ل (ملحق) (ح) ، و (ملحق) به بصفة حبوب . قوله (م) (بنت) (حور) ، وقوله (نه) أي النهر معناه (ملحق) (ح) (م) (١٧٣ / ٧)

(٢) أي في شرح (ويؤيد اسم لإمام) (ح) (ش) (١٧٣ / ٧)

(٣) أي : الساعي . (ش : ١٧٣ / ٧) .

(٤) قوله (لكن لا ينقل) أي من جارة أخرى ، ولو عدته على قوله (وكذا) (ح) (كان أولى) . (ش : ١٧٣ / ٧)

(٥) في (٥٠١ / ٣)

(٦) أي بكن من ملحق . (ش : ١٧٣ / ٧) .

(٧) قوله (وكان حال) (ح) عصف على اعتماد (ح) (ش : ١٧١ / ٧)

وَلَوْ عُدِمَ الْأَصْنَافُ فِي الدِّدِ وَحُبُّ الثَّقَلِ

لِلأَقْرَبِ . . فهل يُنْقَلُ لِلأَقْرَبِ إِلَى ذَلِكَ الْأَقْرَبِ وَهَكَذَا ، أَوْ يُخْفَظُ حَتَّى يَنْتَسِرَ
الْوَصُولُ إِلَيْهِمْ ؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ .

ولو قيل : بأرحا وصول عن قرب انظر ، وإلا يُقَالُ لَكَانَ أَوْجَهُ
ولو سُتَوِيَ بِلَدٍّ فِي الْقُرْبِ إِلَيْهِ فَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّهُمَا كِلَيْهِمَا وَاحِدَةٌ ، فَيُخْرِجُ
فِي مَسْتَحْفِيهِمَا مَا مَرَّ فِي مَحَلٍّ بِلَدٍّ وَاحِدَةٍ
وَلِلْحَلِّ الْمَعْبُودَةِ بِحَوْضٍ وَمَرْعَى لِكُلِّ كَلِّ جَلَّةٍ مِنْهَا كِلَايَةً^(٢) ، فَيُخْرَمُ
لِفَضْلِ بَيْتِهِ ، وَعَمْرُ احْتِمَاكِدَ لَهُ الشُّلُّ إِلَيْهَا لِمَا^(٣) يَدُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْ مَحَلِّ
الْوُجُوبِ

وَبِوَعْدِ الْأَصْنَافِ فِي الدِّدِ أَيُّ بِلَدٍ لَوْحُوبٍ ، أَوْ فَضْلٍ عَلَيْهِمْ شَيْءٌ)
وَحُبُّ لِبَدٍ) هَذَا أَوْ مَقَاصِلُ بَيْتِ مِثْلِهِمْ^(٤) ، بِأَقْرَبِ مَحَلٍّ لِمَحَلِّ الْمَالِ ، فَإِنْ
حَادَرَهُ^(٥) حَرَمٌ ، وَهُوَ بَحْرٌ ، كَسُكُنِ اسْدَاءَ
وَتَمَازُجَ نَحْرٍ بَعْدَ دَمٍ حَرَمٍ مُصْلَمًا^(٦) ، بَلْ يُخْفَظُ لَوْحُودُ مَسَاكِينِهِ ، لِأَنَّهُ وَخِيفَ
لَهُمْ بَعْضُ ، فَهُوَ كَمَنْ^(٧) سَرَّ تَصَدَّقًا عَلَى فَقَرَاءِ بِلَدٍ كَذَا فَقَفِدُوا ، يُخْفَظُ حَتَّى
يُوحَدُوا ، وَبِرَكَةٍ بَيْنَ بَيْنٍ صَرِيحٌ تَحْصِيصُهَا بِالْبِلَدِ

(١) أَيُّ وَجُوبِ مَعْنَى الْأَصْنَافِ لِأَحَادٍ . (ش : ١٧٧)

(٢) قَوْلُهُ : كَلِّ جَلَّةٍ . (ش : ١٧٤/٧) . وَاجْتِمَاعُهُ حَرَمٌ (وَلِلْحَلِّ) . (ش : ١٧٤/٧)

(٣) وَعَمْرُ : وَاحِدٌ . (ش : ١٩١) . حَرَمٌ : أَيُّ مِنْ عَمْرٍ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْ مَوْضِعِ
الْوُجُوبِ

(٤) قَوْلُهُ : (بَيْتِهِ) . بِمَعْنَى مَحَلِّهِ . (ش : ١٧٤/٧)

(٥) أَيُّ : الْأَقْرَبُ . (ش : ١٧٤/٧)

(٦) أَيُّ : وَجَدَ الْمُسْتَحَقَّ أَمَّا لَا . (ش : ١٧٤/٧)

(٧) قَوْلُهُ : (فَهُوَ) . أَيُّ : دَمٌ حَرَمٌ (وَحُبُّ بَيْتِهِ) . أَيُّ : لِمَسَاكِينِ الْحَرَمِ هُوَ (فَهُوَ) . أَيُّ : دَمٌ
بَحْرٌ (كَمَنْ) . (ش : ١٧٤/٧) . (ش : ١٧٤/٧)

أَوْ بَعْضُهُمْ وَجُورًا الْقُلُوبَ وَحُبَّ ، وَإِلَّا فَيُرْذُ عَلَى الدَّائِسِ ، وَقِيلَ يُنْقَلُ

وَإِذَا خَرَّ الْقُلُوبَ فَمَوَّهٌ عَلَى الْمَالِكِ قُلُوبَ الْقَصْرِ السَّاعِي وَبَعْدَهُ فِي الرِّكَاءِ ،
فَيَتَأَخَّرُ مِنْهَا مَا يَنْبَغِي بِدَلَّتْ ؛ كَمَا لَوْ حَشِيَ وَقَرَعَهَا فِي حَظَرٍ^(١) ، أَوْ اخْتِاجَ رُذْ
حَرَبٍ

(أَوْ) عُدِمَ (بَعْضُهُمْ) مِنْ بِلَادِ الْعَالِ وَوُجِدَ بَعْرُهُ ، أَوْ فَصَلَ عَنْ شَيْءٍ ، بَأَرْ
وُجِدُوا كُنْهُمْ وَفَصَلَ عَنْ كَهَايَةِ بَعْضِهِمْ شَيْءٌ ، أَوْ وَجِدَ بَعْضُهُمْ وَفَصَلَ عَنْ كَهَايَةِ
بَعْضِهِ شَيْءٌ (وَجُورًا الْقُلُوبَ) مَعَ وَجُودِهِمْ (وَحُبَّ) انْقَلَبَ بَدَلُ الصَّبِ
بِأَقْرَبِ بِلَادٍ إِلَيْهِ .

(وَإِلَّا) نُحَوِّرُهُ ؛ كَمَا هُوَ الْأَصَحُّ (فَيُرْذُ) يَنْصَبُ وَجُورًا^(٢) نَصَبُ
لِغَفْوَدٍ^(٣) مِنْ لَعْنٍ ، أَوْ مَاصِلُ عَنْهُ نَوْعٌ مِنْ بَعْضِهِ (عَلَى الدَّائِسِ) إِنْ نَقَصَ
نَصِبُهُمْ عَنْ كَهَايَتِهِمْ ، وَلَا يُنْقَلُ إِلَى عَرِهِمْ ، لَا يَحْصُرُ إِلَّا سَحْفًا قَبْلَهُمْ . فَوَيْلٌ
يَنْقُصُ بَقْلَهُ لِدَلَالَةِ الصَّبِ بِأَقْرَبِ بِلَادٍ إِلَيْهِ .

(وَقِيلَ) يَنْقَلُ إِلَى أَقْرَبِ مَحَلٍّ إِلَيْهِ لِلصَّبِّ عَلَى مَتَحَفِّهِمْ^(٤) ، فَيُقَدِّمُ عَلَى
رِعَايَةِ الْمَكَانِ الشَّيْءِ عَنْ لَاحْتِجَادٍ ، وَيُرْذُ بَأَرْ نَصَبٍ لَوْ شَقِمَ عَمُومُهُ كَانَ فِي
عَمُومِهِ فِي الْأَمَكَةِ حِلَافٌ ، فَلَيْسَ^(٥) صَرِيحًا فِي مَحَلِّ لِرَاءِ^(٦)

فَرَعَ إِذَا اشْتَعَلَ مُسْتَحَقُّونَ مِنْ أَحَدِ الرِّكَاءِ قُوْنُوا ؛ سَعْيُهُمْ هَذَا الشَّعَرُ
الْعَظِيمُ ؛ كَتَعْطِيلِ الْجَمَاعَةِ ، سَاءَ عَلَى أُنْهَى فَرْصٍ كَدَايَةِ بِلَادٍ أُولَى

(١) أَي : كَانَ أَشْرَفَتْ عَلَى هَلَاكِهِ . (ش : ١٧٤ / ٧)

(٢) قَوْلُهُ . (وَجُورًا) فَيَكُونُ الْمَعْنَى : فَيَجِبُ أَنْ يُرْذُ . كَرْدِي

وَعِبَارَةٌ لَشُرَّائِي (١٧٤ / ٧) قَوْلُهُ (وَجُورًا) فِي رَدِّ وَاحِدٍ

(٣) وَفِي بَعْضِ النُّسخ . (الْمَغْفُودِينَ)

(٤) أَي : الْأَصْلَافُ . (ش : ١٧٤ / ٧) .

(٥) أَي : النَّصْبُ . (ش : ١٧٤ / ٧) .

(٦) أَي : الْمَعْمُومُ فِي الْأَمَكَةِ . (ش : ١٧٤ / ٧) .

وشرط الساعي : كونه حرّاً ، عدلاً ، فقيهاً بأنوار الرّكاة ، فإن عُيِّن له أخذٌ ودفعٌ لم يُشرط لفقهه

وبو قال فرّق هذا على المساكين لم يَدْخُلَ فيهم هو ولا معونه وإن نُصِّرَ على ذلك .

(وشرط الساعي) وُصِفَ^(١) بأحد أوصاف الساعية (كونه حرّاً) ذكرنا (عدلاً) في الشهادة ، لأنها ولايةٌ ليس من ذوي القربى ولا من موالهم ولا من العترقة

ومرّ أنه^(٢) يُعْتَصَرُ في بعض أنواع العمل كثيرٌ من هذه الشروط ؛ لأنَّ عمله لا ولانه فيه بوحه ، فكأن ما تأخذه محض أحره

(فقيهاً بأنوار الرّكاة) فما نصّبته ولايته ؛ ليعرف ما يتأخذه ومن يدفعه

(بل عُيِّن له أحد ودفع) بأن نُصِّرَ له على مأخوذ بعينه ومدفوع إليه بعينه (سم بشرط) فيه ؛ كاعونه من نحو كذب وحاسب ومُشْرِفٍ (الفقه) ولا الحرية ؛ أي ولا مذكورة ؛ كما أقيمته كلام الماوردي^(٣) ، وهو متجه ؛ لأنها سماء^(٤) لا ولاية .

نعم ؛ لا تُدْ من لإسلام كعبه من شقّة الشروط ؛ لأنَّ فيه بوح ولاية

وفرن ؛ الأحكام السلطانية ؛ (لا بشرط الإسلام)^(٥) حمّله الأدرعي على

أحد من معتبٍ وصرفٍ لمعتبٍ ؛ لأنه حينئذٍ محصّرٌ استعديم لا ولاية فيه ؛ أي لأنه لَمَّا عُنَّ له الثلاثة المأخوذ ، والمأخوذ منه ، والمدفوع إليه . لم يَنْقُ له دخلٌ بوحه ، بخلافه فيما مرّ في قولنا (بأن نُصِّرَ له) إلى آخيه ؛ لأنه لَمَّا

(١) أي ذكر نصف ذات العمل بموارد الساعية (ش ١٧٤/٧)

(٢) قوله (ومرّ أنه) أي علّمه (والأبجد هانك) كروي

(٣) الحاوي الكبير (٣٨٦/١٠)

(٤) أي وكالة . (ش : ١٧٥/٧) .

(٥) الأحكام السلطانية (ص : ٢٣٢)

وَيُعْلَمُ شَهْرًا لِأَحَدِهِ

وَيُسَمَّى نَعَمَ الصَّدَقَةِ وَالْمَنَى

لَمْ يُعَيَّنْ لَهُ الْمَأْخُودُ مِنْهُ كَانَ لَهُ مَوْعٌ وَلَايَةٌ ؛ كَمَا تَقَرَّرُ

وَيَتَأَيَّدُ حَمْلُهُ الْمَذْكُورُ بِأَنَّهُ نَحْوَرُ تَوَكُّلِ الْأَحَادِ لَهُ^(١) فِي لِقَاصِرٍ وَلِدَفْعٍ

وَيَحْتَجُّ عَلَى الْإِمَامِ أَوْ رَأْيِهِ نَعْتُ السَّاعَةِ لِأَحَدِ الرُّكُوتِ

(وَيُعْلَمُ) الْإِمَامُ أَوْ السَّاعِي بَدَأَ^(٢) (شَهْرًا لِأَحَدِهِ) أَيِ . الرُّكُوتِ ؛ لِشَهْرًا

دَوْرُ الْأَمْوَالِ لِدَفْعِهَا وَاسْتِجْقُونِ لِقَضَائِهَا ، وَالْمَحْرُومُ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ السَّاعَةِ الشَّرْعِيَّةِ .

وَمَحَلُّ ذَلِكَ^(٣) فِيمَا يُغْتَضَرُ فِيهِ الْحَرْلُ الْمُحْبِلُ فِي حَقِّ الدَّاسِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ

رُوحٍ وَنَحْوِ ، لَا يُسَمَّى فِيهِ ذَلِكَ ، بَلْ يَنْعَثُ^(٤) الْعَامِلُ وَفَتْ وَحَوْبَهُ مِنْ اشْتِدَادِ نَحْتِ وَإِدْرَاءِ الثَّمَرِ ، وَهُوَ لَا يَخْتَلَفُ عَالِيًا فِي السَّاحَةِ الْوَحْدَةِ كَثَرِ احْتِلَافٍ

وَمَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ^(٥) . أَنَّ مِنْ سَمِ حَوْلِهِ وَوَحْدِ الْمُسْتَحَقِّ وَلَا عَدْرَهُ يَبْرُؤُهُ

الْأَدَاءُ فَوْرًا ، وَلَا نَحْوَرُ التَّأْخِيرِ لِلْمُحْرَمِ وَلَا لِعَرِهِ

(وَيَسَمَّى نَعَمَ الصَّدَقَةِ وَالْمَنَى) وَحِيلَهُ وَحَمَرَهُ وَبَعْدَهُ وَفَيْتَهُ ؛ لِإِتِّسَاعِ فِي

بَعْضِهَا^(٦) ، وَقِيَاسًا فِي الْبَاقِي ، وَلَسَمَرٌ حَتَّى يَبْرُتَهَا وَاحِدًا ، وَشَلًّا يَتِمُّكُهَا الْمَتَصَدِّقُ بَعْدُ ، فَإِنَّهُ تُكْرَهُ لِمَنْ نَصَّدَقَ بِشَيْءٍ أَنْ يَتِمُّكُهَا بِشَيْءٍ ذَقَعَهُ لَهُ بِغَيْرِ نَحْوِ

إِرْثٍ

(١) أَيِ - الْكَفَرِ . (ش : ١٧٥ / ٧)

(٢) أَيِ - خِلَافًا لِمَا يَبْدُو مِنْ الْمَسْ مِنْ لَوْحَاتِ (ش : ١٧٥ / ٧)

(٣) أَيِ : نَدَبُ تَعْيِينِ الشَّهْرِ . (ش : ١٧٤ / ٧) .

(٤) وَمِي (د) : (يَبْعَثُ الْإِمَامُ الْعَامِلَ)

(٥) قَوْلُهُ : (وَمَعْلُومٌ مِمَّا مَرَّ) أَيِ : فِي الرُّكُوتِ . كَرْدِي .

(٦) عَنْ أَنَسٍ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : عَدَّ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ اللَّهِ بِنِ أُمِّي طَبْعَهُ لِحَكَمِهِ ،

فَوَافَقَهُ فِي بَدَأِهِ لِمَنْ يَسْمُ بِمِلِّ الصَّدَقَةِ أَخْرَجَهُ الْحَذَرِي (١٥٠٢) ، وَمُسْلِمٌ (٢١١٩)

في موضع لا يكثر شعره ، ويكثر في الوجه .

أما نحو نعم غيرهما . فيباح ومنه .

وهو - مهمل ، وقيل - معجم^(١) - التأثير نحو كي ، وقيل المهمل للوجه والمعجمة لسائر البدن

ونكون ندأ (في موضع) ظاهر ضلب (لا يكثر شعره) ليظهر ، والأولى وسم العجم في الأذن وغيره في الفخذ ، وكون ميسم العجم أطف^(٢) ووقه البقر ووقه الإبل

ونحث أن ميسم الحبل فوق ميسم الحمر^(٣) ودون ميسم البقر واسع ويظهر أن حبل فوق إبل

وكتبت صدق^(٤) ، ركنا في بركة ، وكذا لله ، بل هو أرك^(٥) وأولى ؛ لأن العرض مع شربنا اسمير لا الذكر ، فلا يطر لتمرؤها في الجاسة ، وقد مر أن قصد عمر اندر سه بالقرآن يخرج عن حرمته الحقتصيه لحرمة منه بلا طهر ، وبه يؤخذ ما للإستوي^(٦) ومن نعهها

وكتبت - حرية أو صفار^(٧) في الحرية ، وفي نعم بعينه الهيء هيء ويكفي كت حرف كبير ، ككف لركة

(ويكره) الوسم لعير آدمي (في الوجه) للمهي عنه^(٨)

(١) وهي المطبوعة المصرية : (معجمة)

(٢) فوه (وكون ميسم العجم) أكبر اسم له الوسم (الطف) أي أدق كروي

(٣) وفي (ب) : الحمر

(٤) عطف على (وسم العجم) (ش : ١٧٦/٧)

(٥) (الأبرك) ، أشد مباركا . كروي

(٦) المصاحف (١٢٥/٦ - ٤٢٦)

(٧) قوله (أو صفار) مع صند - أي دل . وهذا أولى لقوله تعالى ﴿ وَفَمَّ صَيْرُوكَ ﴾ [التوبة : ٢٩] نهاية ومعني . (ش : ١٧٦/٧)

(٨) عن جابر رضي الله عنه قال : نهى رسول الله ﷺ عن الصرب في لوجه وعن الوسم هيء

قُلْتُ الْأَصْحُ تَخْرِيمُهُ ، وَهُ حَرَمُ الْعَوِيَّ ، وَفِي «صَحِيح مُنْهَم» لَعْنُ
فَاعِلِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(قُلْتُ الْأَصْحُ تَحْرِيمُهُ ، وَهُ حَرَمُ الْعَوِيَّ ^(١) ، وَفِي «صَحِيح مُسْلِم»)
حَرْفٌ فِيهِ (لَعْنُ فَاعِلِهِ) وَهُوَ مَنْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِحَدِيدٍ وَقَدْ وَضَعَ فِي
وَجْهِهِ ، فَقَالَ «لَعْنُ اللَّهِ الَّذِي وَضَعَهُ» ^(٢)
وَحَيْثُ قَامَ قَالَ بِالْكَرَاهَةِ أَرَادَ كَرَاهَةَ التَّحْرِيمِ ، أَوْ لَمْ يَتْلَعْهُ هَذَا (وَاللَّهُ
أَعْلَمُ) .

أَمَّا وَضَعُ وَجْهِ الْأَدْمِيِّ ^(٣) وَمَنْ مَا تَفْعَلُ بَوَاحٍ بَعْضُ الْأَرْوَءِ ، مِنْ الْوَحْشَةِ أَلِ
التَّعْلِيلِ بِالْوَحْشَةِ نَيْسٌ إِلَّا لَكُونِ الْكَلَامِ فِيهِ ؛ أَدَلَا مُزِيَّةٌ فِي حَرَمِهِ بَعِيرُ الْوَحْشَةِ أَيْضاً ؛
لَا تَتَعَدَّى بِالنَّارِ أَوْ غَيْرِهَا لَا يَخُورُ إِلَّا إِنْ وَرَدَ ، كَمَا فِي «مَوْسَمِهَا» ^(٤) ، أَوْ كُنْ
لِصَّرُورَةٍ تَوَقَّعَتْ عِنْدَهُ فَنُطِئَ ؛ كَالنَّارِ بِالسَّحَابِ ، مِنْ أَوْسَى فَحَرَامٌ إِحْمَالاً
وَكَذَا صَرُفٌ وَجْهِهِ ؛ كَمَا بَاتِي فِي الْأَشْرَفِ

وَيُخَرِّمُ الْحَصَاءَ إِلَّا لَصَعْدِ الْمَأْكُورِ ، وَيُظْهَرُ ضَبْطُ الصَّغَرِ بِالْعَرَفِ ، أَوْ بِمَا
يَنْزِعُ مَعَهُ الرُّءُوفُ وَنَجَتْ الْأَلَمُ ، وَفِي بَرْجَحٍ مَا قَبْلَهُ ^(٥) .

وَبَحَثَ الْأَنْزَعِيَّ تَحْرِيمَ إِبْرَاءِ الْحَبْلِ عَلَى الْبَعْرِ ، نَكْرُ نَيْبِ ، وَيُؤْخَذُ مِنْهُ ؛ أَنْ
كُلَّ إِبْرَاءٍ مَصْرُوفٌ صَرُوراً لَا يُخْتَمَلُ عَادَةً كَذَلِكَ ، وَهُ «يُرْدُ» سَعَرٌ فِي قَوْلِ شَارِحٍ
يُنْحَنُ بِرُءِ الْحَبْلِ عَلَى الْحَمْرِ بَعْكَسِهِ فِي الْكَرَاهَةِ

= الْوَحْشَةُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢١١٦)

(١) التَّهْدِيدُ (٢١١/٥)

(٢) صَحِيحُ مُسْلِمٍ (٢١١٧) عَنْ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٣) قَوْلُهُ : (أَثَرُ وَضَعِ وَجْهِ الْأَدْمِيِّ) مَتَدَا ، خِيَرَةُ (مَحْرَامٍ) كَرْدِي

(٤) أَيِ : فِي نَعْمِ الصَّدَقَةِ وَالْعَمَلِ . (ش : ١٧٦/٧)

(٥) قَوْلُهُ (وَفِي بَرْجَحٍ مَا قَبْلَهُ) أَيِ : فِي حَجِّ نَصَابَةِ الشَّيْءِ بِرُءِ (أَوْ) وَمَعْرِفَةِ كَرْدِي

(٦) أَيِ : يَقُولُهُ : (وَيُؤْخَذُ . .) إلخ . (ش : ١٧٦/٧) .

فصل

صدقة التطوع سنة ، وتجل بعبي

نعم ؛ إن لم يتحمل الأثان الفرس لمزيد كبير حثبه^(١) أشبهت الحرمة

(فصل)

في صدقة التطوع

وهي المرادة عند الإطلاق غالباً .

(صدقة تطوع سه) مؤكدة . الآيات والأحاديث الكثيرة الشهيرة فيها ؛
 منها : **سحر الصحيح** : **كُلْ أَمْراً** في ظل صدقته حتى تفضل بس الناس^(٢) .
 وقد سحره . **كُلْ عَمه** . **وإذا** إن ظل فيما يظهر من الأجيد أنه ينصرفها في
 معصية

لا تفتن بحث مصغر ؛ نصريحهم بأنه لا بحث الدل له إلا شبهه ولو في
 الدقة لعن لا شيء معه .

نعم ؛ من لا يتأهل للالرام فتكن حراماً ذلك فيه حيث سم ينو ارجوع
 وشيأتني في (السير) : أنه يفرم المياسير على الكفاية نحو إتمام
 المحتاجين^(٣) .

(ومحل لعني) للخبر الصحيح به^(٤) .

ونكره له وإن لم يكفه ماله أو كفه إلا يوماً وليلة ، ونظهر أحداً مما مر^(٥)

(١) أي الفرس . (ش . ١٧٦/٧)

(٢) أخرجه بحاكم (٤١٦) . وأحمد (١٧٦٠٦) عن عمه من عامر رضي الله عنه

(٣) في (٤٤٢/٩)

(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه في حديث طويل ، وفيه : **تُصَلَّقُ عَلَى عَقِيٍّ** . . . ثم قال : **وَأَيُّ**
الْمَعْلُومَةِ مَقْبُولٌ مِمَّا أَغْطَاهُ اللَّهُ . أخرجه البخاري (١٤٢١) . ومسلم (١٠٢٢) .

(٥) أصل قوله (أحد مما مر) أي : في أول الباب . كردي .

إِنَّمَا أَنَّهُ لَا عِصْرَةَ بِكَسْبٍ حَرَامٍ أَوْ عِصْرٍ لَا تَقِي بِهِ . أَحَدُهَا^(١) ، وَالتَّعَرُّصُ لَهُ إِنْ لَمْ يُظْهِرِ الْمَافِقَةَ أَوْ يَشَأَنَّ ، وَإِلَّا . حَرُمَ عَلَيْهِ قَوْلُهَا

وَاسْتَشْتَى فِي «الْأَحْيَاءِ» مِنْ تَحْرِيمِ سُؤَالِ الْقَادِرِ عَلَى الْكَسْبِ مَا إِذَا كَانَ مُسْتَعْرِفٌ الْوَقْبَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ^(٢) . وَبِهِ أَيْضًا سُؤَالُ الْعَمِيِّ حَرَامٌ ، بِأَنْ وَجَدَ مَا يَكْفِيهِ هُوَ وَمَمُونُهُ بَوْمَنَهُمْ وَلَيْسَتَهُمْ وَسِرَّتَهُمْ وَاسَةً يَخْتَاخُونَ إِلَيْهَا . وَهَلْ لَهُ سُؤَالٌ مَا يَخْتَاخُ إِلَيْهِ بَعْدَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ ؟ يُنْظَرُ . إِنْ كَانَ السُّؤَالُ مُتَبَرِّئاً عِنْدَ بَعْدِ ذَلِكَ . . لَمْ يَحْزُرْ ، وَإِلَّا . حَزَرَ أَنْ يُطْلَبَ مَا يَخْتَاخُ إِلَيْهِ لِسَةِ^(٣) . انْتَهَى

وَنَارَعَ الْأَذْرَعِيَّ فِي الْمَحْدَدِ بِالسَّهْ ، وَتَحْتَ حُجُورِ طَلَبِ مَا يَخْتَاخُ إِلَيْهِ إِلَى وَقْتٍ يُعْلَمُ عَادَةً تَبَرُّ السُّؤَالِ وَالْإِعْطَاءِ فِيهِ

وَلَا يَحْرُمُ عَلَى مَنْ عَلِمَ غَنَى سَائِلٍ أَوْ مُطَهِّرٍ لِنَفَقَةٍ . ادْفَعُ بِهِ فِيمَا يُظْهِرُ خِلَافًا لِلْأَذْرَعِيِّ ، لِأَنَّ الْحَرَمَةَ^(٤) إِنَّمَا هِيَ لِتَعْرِيرِهِ بِإِظْهَارِ نَفَقَةٍ مَنْ لَا يُعْطَاهُ هُوَ عَمَّ عَنَاهُ ، فَفَضْلُ عِلْمِهِ وَأَعْطَاهُ . لَمْ يَخْصُلْ لَهُ تَعْرِيرٌ .

ثُمَّ زَانَبَتْ بَعْضُهُمْ رَدَّ عَلَيْهِ^(٥) بِتَصْرِيحٍ « شَرَحَ مَسْئِلَةَ بَعْدِ الْحَرَمَةِ

وظَاهِرٌ : أَنَّ سُؤَالَ مَا اعْيِدَ سُؤَالُهُ بَيْنَ الْأَصْدَقَاءِ ، وَنَحْوِهِمْ مِمَّا لَا يَشْكُ فِي رِضَا بِإِذِلِهِ وَإِنْ عَلِمَ غَنَى أَخِيهِ ، كَعِلْمِ وَسَوَالِكِ . . لَا حَرَمَةَ فِيهِ^(٦) ، لاعتِبادِهِ لِمَسَامَحَةِ بِهِ .

(١) وقوله (أحدها) مفعول ما لم يسم فاعله لا (يكره) كردي

(٢) إحياء علوم الدين (٨/ ٨١)

(٣) إحياء علوم الدين (٨/ ٩١-٩٢)

(٤) قوله (لأن الحرمة) صنف بقوله (ولا يحرم) وعلمه كردي

(٥) والصغير المجبور في قوله (رد عليه) يرجع إلى الأذرعى كردي

(٦) قوله (لا حرمة فيه) خبر (أن سؤال) ملح (س ١٧٨/٧)

وَمَنْ أُعْطِيَ لَوْصِفَ يُعْطَى بِهِ كَكُفْرٍ ، أَوْ صِلَاحٍ ، أَوْ سَبِّ^(١) بَأَن تَوَقَّرَتْ
الْعَرِثُ أَنَّهُ إِنَّمَا أُعْطِيَ بِهَذَا الْعَصَبِ ، أَوْ صَرَّحَ لَهُ الْمُعْطِي بِدَلَالَتِهِ وَهُوَ بَاطِلٌ
مُخْلَافٌ حَرَّمَ عَلَيْهِ الْأَحَدُ مُصْلَفًا^(٢)

وَمِثْلُهُ مَا لَوْ كَانَ بِهِ وَصْفٌ بَاطِلًا^(٣) لَوْ أُطْلِعَ عَلَيْهِ الْمُعْطِي لَمْ يُعْطِهِ
وَيَنْخَرِي ذَلِكَ فِي الْهَدَنَةِ أَبْصًا عَلَى الْأَوْحَى ، وَمِثْلُهَا مَا تَرَى عَقُودَ النَّشْرِ فِيمَا
يُظْهَرُ كَهَيْئَةِ وَوَصْفِهِ ، وَوَقْفٍ وَبَدْرٍ

وَبَحْثُ الْأَدْرِغِيِّ بَدْرَ السَّرِّ لِلْعَصْرِ عَنِ فَوَلِّ صَدَقَةَ اسْتِطْوَعِ إِلَّا بِأَن حَصَلَ
لِلْمُعْطِي سَحْوَانٌ وَفُطِعَ رَحِمٌ

وَقَدْ يُعَارَضُهُ سَحْوَانٌ صَحِيحٌ « مَا أَنَاكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ^(٤) وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ
وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ^(٥) »

إِلَّا أَنْ يُحَدِّثَ سَحْوَانُ السَّحْثِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ فِي لِأَحَدٍ سَحْوَانٌ فِي الْحَلِّ ، أَوْ
هَتِكٍ لِلْمَرْوَةِ ، أَوْ دَنَاهَةٍ فِي التَّائُولِ .

وَفِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » وَغَيْرِهِ « مَتَى أَدَلَّ بِهِ ، أَوْ أَخْبَرَ فِي السُّؤْلِ ، أَوْ أَدَّى
الْمَسْئُولَ حَرَّمَ الْقَدْرَ^(٦) » أَيِ « وَإِنْ كَانَ مُحْتَاجًا ، كَمَا أَقْنَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ
وَفِي « الْإِحْيَاءِ » مَتَى أَخَذَ مَنْ جَوَزَ لَهُ الْمَالُ عَالِمًا بِأَن نَدَبَتْ الْمُعْطِي الْحَيَّةُ

(١) قوله : ككفر ، (الحج أو عدم ، أو بعدد ما) (ش : ١٧٨/٧)

(٢) أي : وإن كان محتاجاً ، (ش : ١٧٨/٧)

(٣) أي : ككفره شافعيًا ، (ش : ١٧٨/٧) .

(٤) قوله : (من هذا المال) إشارة إلى حسن حاله ، ويحتمل أن يكون إشارة إلى ذلك الذي أعطاه
رسول الله ﷺ يعني من هذا المال بحلال (وإن كان غير مشرف) أي غير مطاع وغير ناظر
إليه ، يعني لا يسطر إلى أموال الناس ، ولا يطمع فيها ، وإن جاءك من غير أن تطعه فاقبل
وصدق به ، لم تكن محتاجاً إليه . هذا في « شرح مسلم » كتردي

(٥) أخرجه سحاري (١٢٧٣) ، ومسلم (١٠٤٥) عن عمر رضي الله عنه

(٦) شرح صحيح مسلم (١٢٨/٤)

منه أو من المحاصرين ولولاه لما أغصه فهو حرام جماعاً ، وينرمه رده^(١)
انتهى

وحيث خرم الأجد لم يثبت ما أحده ؛ لأن ملكه لم يرخص مده له
ودهب الحليمي إلى حرمة السؤال بالله تعالى إن أدى إلى تصحير ، ولم يأمن
أن يردّه^(٢) ، وإلى أن رد السائل^(٣) ، صغيرة ما لم ينهزه ، وإلا . فكبيره
انتهى

وتخصم الأول^(٤) على ما إذا ذى منك المسؤول بده لا يفتعل عدة ،
والثاني^(٥) على نحو مصطر مع العلم بحاله ، وإلا فعموم ما قاله عرب
وقد أطلقوا أنه تكره سؤال مخلوق بوجه الله تعالى ؛ لحبر أبي داود لا
يسأل بوجه الله إلا الخئة^(٦)

وقصيته أن السؤال بالله من غير ذكر الوجه لا كراهه فيه ، وفيه نظر ؛ بد
وجه بمعنى الذاب فتشوايا ، إلا أن يفسر بذكر بوجه منه من العجامة
ما ينسب^(٧) إلا نسأل به إلا بوجه ، بخلاف ما إذا حذف

وتظهر أن سؤال المخلوق بوجه الله ما يؤدي إلى بجنة ؛ كتعظيم حبر
لا يكره ، وأن سؤال الله بوجهه ما يتفق لدينا بذكره ؛ كما دل عليه
الحديث ، وقد سقط الكلام على ذلك في شرح مشكاة^(٨)

(١) إحياء علوم الدين (٨٣ / ٨ - ٨٥) .

(٢) قوله (ولم يأمن أن يردّه) أي بظن رده ، أي بغيره لا يعطيه شيئاً كروي

(٣) وقوله : (وإلى أن) عطف على (إلى حرمة) . كروي

(٤) أي : قوله : (إلى حرمة السؤال) ، (ش : ١٧٩ / ٧)

(٥) أي : قوله (وإلى أن رد السائل) ، (ح ش : ١٧٣ / ٦)

(٦) من أبي داود (١٦٧١) عن حابر رضي الله عنه ، وأخرجه السيوطي في الكبير (٧٩٦٦)

(٧) وفي (ب) (ج) : (ناسب) .

(٨) فتح لإله في شرح مشكاة (٦ - ٤٢٣ - ٤٢٤) ، والحديث مرافع مع شرح

وَتَكْفِيرًا ، وَدَفْعًا سِرًّا .

(وکافر) ولو حرثاً^(١) : ححر « الصحیحین » : « في كل كيد رطيبة أجر »^(٢) وحر « لَا يَأْكُلُ طَعَامَكَ إِلَّا تَبْيَ »^(٣) المراد به أن الأولى تحري الألباء

وَيَأْبَى^٤ مَعْ إعطائه من أضحه التطوع

(ودفعها سراً : أفضل منه جهراً : الآية ﴿ إِنْ تُسْأَلُوا الصَّدَقَاتِ ﴾ [المرء ٢٧١] وَلَا تَحْضُوا^٥ حَيْثُ لَا تَعْلَمُ شِمْلُهُ م : أَنْفَعَتْ بِعِيْنِهِ كِتَابَهُ^(٦) عن المبالغة في جدها من سبعة الدين يُظْلِمُ اللهُ فِي ظُلْمِهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ^(٧) .

وفي حديث سده حرث : « صَانِعُ الْغُرُوفِ تَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ^(٨) ، وَصَدَقَهُ السِّرَّ تَطْفِيءُ غَضَبِ الرِّثْ ، وَصِلَةُ الرَّجْمِ تَرِيدُ فِي الْعُمْرِ^(٩) »

وَيَدْرَأُ لِفَتْنَتِي بِهِ عَدُوَّ لَا تُعْرِضُ أَحَرَّ حَسَنٌ ، بَلْ فَإِنْ أَسْرُ عَدِ

(١) راجع « منها » : اصباح في خلاف الأسباح ، مسأله (١١٨٠)

(٢) صحيح البخاري ، ١ : ٢٢٦٣ ، صحيح مسلم (٢٢٤٤) ، عن أبي هريرة رضي الله عنه قوله (في كل كيد رطيبة أجر) : « في حربه كل حين » : « سقاه أحر بشرط ألا يكون مأموراً بقتله كروبي »

(٣) حرجه حاك (١٢٨٤) ، « نو دارد (٤٨٣٢) ، « الترمذي (٢٥٥٧) ، وأحمد (١١٥١٢) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

(٤) قوله (وَيَأْبَى) : « في لأضحه مع إعطاء الكافر منها كروبي »

(٥) قوله (وَلَا تَحْضُوا) ، (محضها) اسم إر ، وحره قوله (من لسبعة) كروبي

(٦) قوله (كِتَابَهُ) : « مع سرفقوله (بحيث لا تعلم) » : « إيج (رشدي ، ١٧٣/٦)

(٧) أخرجه بخاري (٦٦٠) ، ومسلم (١٠٣١) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٨) قوله (صَانِعُ الْغُرُوفِ) أي : إعطاء الأجابات (تقي مصارع السوء) أي : يقي وقوع بلاء . كروبي

(٩) أخرجه إسنه في « شعب الزيمار » (٣١٦٨) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وطرابي في « لأوس » (٩٤٣) ، وانصاع في « مسند » (١٠٢) عن بهر بن حكيم عن أبيه عن جده رضي الله عنه

وفي رمضان ، ولقريب

السلام^(١) إنه لمقصود صالح أفضل ، وسعه إليه العراقي بشرط ألا يتأدى لاحد بالإظهار^(٢)

أما الركعة فإظهارها أفضل إجماعاً ، كما في «المجموع»^(٣) قال
الماوردي : إلا المان الطن : أي إن حشي محدوداً^(٤) ، ولا فهو
صعب

(و) دفعها (في رمضان) لا سيما عشرة الأحر أفضل : بحسب أبي داود أي
صدقة أفضل ؟ قال : « في رمضان »^(٥) .

ولمحر الفقراء عن لكس فيه ، وتليه عشر الحجة فيما يظهر

وفي الأماكن الشريفة : كمكة ثم المدينة

وعند الأمر المهم : كـ عرو وجح ، ومرعي وسفر ، وكوف وسند

أفضل

وليس المراد بذلك أن من أراد صدقة يسأل له تأخيرها شيء مما ذكر ، بل
الاعتناء بعد وجود ذلك بالإكثار منها فيه ، لأنه أعطى أحرأ وأكثر فائدة

(و) دفعها (لقرب) تقربه بفقته أو الأقرب والأقرب من المحرم ثم بزوج
أو بزوج ثم غير المحرم ، ولرحم من جهة الأب ومن جهة الأم سواء ، ثم محرم
الرصاع ثم المصاهرة ، ثم العولى من أعلى ، ثم من أسفل أفضل
ويخري ذلك في نحو الركاه أيضاً إذا كانوا بصفة الاستحقاق

(١) العو عند الكري (٢١٥ / ١)

(٢) إحياء علوم الدين (٢٩٩ / ٦ - ٤٠١)

(٣) المجموع (٢٣٢ / ٦)

(٤) الحاوي الكبير (٣٦٢ / ١٠) .

(٥) أخرجه ترمذي (٦٦٨) ، وإسهمي في «الكبير» (٨٥٩٢) عن أس رضي الله عنه . وم

سجدته في «سنن أبي داود»

وَجَارٍ أَفْضَلُ .

والعدو من الأقارب أولى ؛ لحبر فيه^(١) ، وألحق به العدو من غيرهم
(و) دفعها بعد الموت إلى (حار أفصل) منه لغيره ، فقلیم : أن القريب
العبد الدار في بلد أفصل من الحار الأحي ، وفي غيرها الجار أولى منه ؛
بناء على منح نقل الزكاة

وأهل الحبر ، ولحقوا أولى من غيرهم مطلقاً .

فرع : قال في المجموع^(٢) عن الشيخ أبي حامد ، وأمره : يُكره لأحد يثمن
بده حلاً وحراماً ؛ كسلطان الحذر^(٣)

وسحب أنكره منه بشبه وكثرها ، ولا يخرم إلا إن تبين أن هذا من
حرم الذي يمكن معرفته صاحبه ؛ أي ليرد عليه ، ولا^(٤) قبله ؛ لك مَر
في بعض أن من منك بالحدث يحجز عليه في التصرف فيه حتى يُعطى الدل .

وقول لعربي : يحرم لأحد مثنى أكثر ماله حراماً ، وكذا معاملته^(٥) . . شاذ
انفرد به ؛ أي : على أنه في بساطه : جرى على المذهب ، فجعل الورع احتساب
معاملته من أكثر ماله رباً . وإنما لم يخرم وإن عتب على الظن أنه رباً ؛ لأن
الأصل المعتمد في الأملاك لذ ، ولم يثبت لها فيه^(٥) أصل آخر يُعارضه
فانضج ولم يبدل بعبارة الظن انتهى

قال غيره : ويخوز لأحد من الحرام بقصد رده على مالكه إلا إن كان مفتياً أو
حاكماً أو شاهداً . فسرقه الصريح بأنه إنما يأخذه للرد على مالكه ؛ لثلاً بسوء

(١) أخرجه ابن حريصه (٢٣٨٦) ، وندارمي (١٨٢٢) عن ابرهري حميد بن عبد الرحمن عن أمه
أم كشوم بنت عفة رضي الله عنها .

(٢) راجع المجموع (٢٣٠ / ٩) .

(٣) أي : وإن لم يمكن رده بعينه . (ش : ١٨٠ / ٧)

(٤) إحياء علوم الدين (٥١٧ / ٣ - ٥١٨) ، (٥٧٠ / ٣)

(٥) أي : فيس أكثر ماله حراماً . (ش : ١٨٠ / ٧) .

وَمَنْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ أَوْ لَهُ مِنْ مَلْرَمَةٍ بَقِيَّةٌ يُسْحَتْ أَلَا يَنْصَدُقُ حَتَّى يُؤَدِّيَ
مَعَهُ

قُلْتُ الْأَصَحُّ نَحْرِمُ صَدَقَتَهُ بِمَا يَخْتِجُ بِهِ لِمَعَهُ مِنْ مَلْرَمَةٍ بَقِيَّةٌ ، أَوْ لِدِينِهِ
لَا يَزُحُو لَهُ وَفَاءٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

اعتقاد الناس في صدقته ودينه ، فيزُدون دينه وحكمته وشهادته

(وَمَنْ عَلَيْهِ ذَنْبٌ) اللَّهُ ، أَوْ لَادَمِي (أَوْ لَهُ مِنْ مَلْرَمَةٍ بَقِيَّةٌ) يَسْحَتْ (أَلَا)
يَنْصَدُقُ حَتَّى يُؤَدِّيَ مَا عَلَيْهِ (تَقْدِيمًا لِلْأَهَمِّ

وعارة) أَصْبَهُ : كَذَلِكَ ، الرُّوْحَةُ ، وَغَيْرَهَا (لَا يُسْحَتْ لَهُ أَنْ يَنْصَدُقَ)^(١)
وَالْأَوَّلَى أَوَّلَى : لِأَنَّ أَهَمِّيَّةَ الدِّينِ إِنْ لَمْ تَقْصُصْ الْحَرَمَةَ عَلَى هَذَا مَقُولٍ فَلَا أَقْلَ
مِنْ أَنْ تَقْتَصِي طَلَبَ عَدَمِ الصَّدَقَةِ

قَالَ الْأَدْرَعِيُّ وَهَذَا لَيْسَ عَلَى إِصْلَاحِهِ : إِنْ لَا مَقُولٌ أَحَدٌ فِيمَا نُصِّحُ بِهِ مِنْ
عَلَيْهِ صَدَقٌ أَوْ غَيْرُهُ إِذَا تَصَدَّقَ سَحْوًا رَغِيبًا : مَثَلُ تَقْطَعُ أَنَّهُ لَوْ تَقَيَّ لَمْ يَدْفَعْهُ بِجَهَةِ
الدِّينِ أَنَّهُ لَا تُسْحَتْ لَهُ الصَّدَقَةُ ، وَإِنَّمَا الْعَرَاذُ أَنَّ الْمَسَارَعَةَ لِرَاءَةِ مَدَقَةِ
أَوَّلَى وَأَخَوُّ مِنَ التَّلَوُّعِ عَلَى الْجَمَلَةِ .

(قُلْتُ الْأَصَحُّ نَحْرِمُ صَدَقَتَهُ) وَمِنْهَا فِيمَا يَظْهَرُ بِرَأْيِ مَدِينِيَّةٍ مُؤَسَّرٍ مُقَرَّرٍ ،
أَوْ لَهُ بِهِ بَيْتَةٌ (بِمَا يَخْتِجُ إِلَيْهِ) حَالًا : كَمَا أَنْصَاهُ مِنْ الرُّفْعَةِ^(٢) وَيُسْتَقْبَلُ أَنْ مَرَادَهُ
بِهِ : يَوْمَهُمْ وَلَيْلَتَهُمْ .

(بَقِيَّةٌ) وَمَوْءَةٌ (مِنْ مَلْرَمَةٍ بَقِيَّةٌ ، أَوْ دَسٌّ) وَهُوَ مُؤَحَّلٌ بِهِ أَوْ لَادَمِي
(لَا يَزُحُو) أَيُّ نَصْرٌ (لَهُ وَفَاءٌ) حَالًا فِي الْحَالِ ، وَعَدُّ الْحُلُولِ فِي مَسْخُوحٍ مِنْ
جَهَةِ طَاهِرَةٍ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّ الْوَاحِبَ لَا يَزُحُو بِرُكْنِهِ لِسَبْقِهِ ، وَمَعَ حَرَمَةِ
لِصَّدَقِ يَمْلِكُهُ الْإِحْدَ حَالًا كَثِيرِينَ أَغْرَوْا بِكَلَامِ لَاسٍ بَرَفَعَهُ وَغَيْرِهِ ، وَعَصَوْا عَنْ

(١) المنحدر (من : ٢٨٧) ، روضة الطالبين (٢ / ٢٠٢)

(٢) كفاية السبيل (٦ / ٢١٧-٢١٨)

كلام الشافعي والأصحاب^(١)

وقد بَيَّنْتُ ذلكَ أَنَّهُ بَيِّنٌ وَأَوْضَحُهُ فِي كِتَابِي * قرء العين بيان أن التَّشْرِيعَ لَا يُطْلَقُ
أَمْدِينَ^(٢)

قِيلَ قَضِيَّةُ الْمَتَرِ جَوَارُهُ بِمَا يَخْنُحُهُ لِمَقْعَةٍ بِهِ ، وَهَذَا صَرَّحَ فِي
« رَوْصِهِ »^(٣) ، وَصَحَّحَ فِي « الْمَجْمُوعِ »^(٤) التَّحْرِيمَ مُطْلَقًا أَنْتَهَى

وَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي حُمْلُ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا خَسِرَ عَلَى الْإِصَابَةِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ
فَوْنُهُمْ سُخُورٌ لِلْمَصْطَرِّ يَثَارُ مَصْطَرٌّ أَحْرَ مُسْلِمٌ ، وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَضِرَّ ،
وَعَلَيْهِ حُمْلُ قَوْنِهِمْ فِي تَبَيُّنِهِمْ يَخْرُجُ عَلَى عَطْشَانٍ إِثَارُ عَطْشَانٍ أَحْرَ
وَلَا يَرُدُّ عَلَى الْمَتَرِ * لِأَنَّهُ مِنْ تَدْرُغِهِ بِمَقْعَةٍ شَمْلٌ بِهِ أَنْصَابُ

وَأَمَّا شَكْلُ جَمْعٍ ذَلِكَ أَنَّ كَثِيرِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالسَّلَفِ تَصَدَّقُوا بِمَا يَخْتَلِفُ جُودُهُ
لِعِبَالِهِمْ

وَيُخْتَلَفُ مَحْمَدٌ عَلَى عَمَمِهِمْ مِنْ عَدَمِهِمْ ، كَمَا لَمْ يَرْضَ وَالصَّرَ وَالْإِثَارَ
ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ لِرَفْعِهِ جَمْعٌ بِحُمْلٍ جَمْعٌ عَلَى الْكَمِّيَّةِ حَالًا ، وَالْحَلُّ عَلَيْهَا
لِلْأَوَّلِ^(٥) ، وَمَا ذَكَرْتُهُ أَوَّلِي * كَمَا لَا نَحْمِي

وَيُؤَنِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ : قَوْلُ جَمْعٍ لَوْ كَانَ مَنْ تَلَرَّمَهُ بِمَقْعَةٍ بِإِلْعَاقٍ ، وَرَضِي
بِذَلِكَ . . . كَانَ الْأَفْضَلُ التَّصَلُّقُ

(١) كَمَامَةُ إِلَيْهِ (٢١٨/٦) ، مَحْصَرُ الْعَرَمِي (ص : ٧٢)

(٢) « قرء العين بيان أن التَّشْرِيعَ لَا يُطْلَقُ أَمْدِينَ » ص ١٨٠/٧ « الْغَاوِي الْأَكْرَى بِمَقْعَةٍ » (٢٢٩/٢)

(٣) رَوْصَةُ الطَّالِبِينَ (٢٠٣/٢)

(٤) الْمَجْمُوعُ (٢٢٦/٦) .

(٥) قَوْلُهُ (وَلَا يَرُدُّ) أَيُّ مَا فِي « الْمَجْمُوعِ » لِمَحْمُودٍ عَلَى عِبَرِ الصَّابِرِ ، وَقَوْلُهُ (عَلَى
الْمَتَرِ) أَيُّ قَوْلُهُ : (لَعَنَهُ . . .) إلخ (ش : ١٨١/٧) .

(٦) أَيُّ لِمَحْمُودٍ (ش : ١٨٠/٧) وَأَمَّا كَمَامَةُ إِلَيْهِ فِي شَرْحِ السَّيِّدِ (٢١٨/٦)

وفي مستحبات الصدقة بما فصل عن حاجته أوخته ، أصحها ، إن لم يشق عليه
 انشتر ، انشحت ، وإلا فلا

أما إذا طرأ وفاء الدين من جهة طاهرة ولو عند حلول المؤجل فلا بأس
 بالنصق حالاً ، بل قد يُسنُّ

نعم ، إن وُجِدت أدوؤه فوراً ، لطلب صاحبه له ، أو لعصابته بسببه مع عدم علم
 ربه صاحبه ، بأسا حير حرُمَت الصدقة قبل وفاته مطلقاً ، كما تحرُم صلاة
 تنبل^(١) على من عليه فرض فوري .

(وفي استحباب الصدقة بما فصل عن حاجته ، لسانه من حاجة نفسه وممونه
 يومئذ وليثمت وكسوة فصلهم ووفاء دينه (أوجه) أحدها يُسنُّ مطلقاً
 ثانيها لا يُسنُّ مطلقاً ثالثها وهو (أصحها) أنه (إن لم يشق عليه الضر
 استحب) لأن الصديق - رضي الله عنه - وكثر من وجهه - يصدق بجميع ماله وقبله منه
 استي صلى الله عليه وسلم ، صححه الرمذي^(٢))

(ولا) بأن شق عليه الصبر (فلا) يُستحب له ، بل تكره ، لمحرر
 الصحيح « خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى »^(٣) . أي على النفس ، وهو
 صرّها على الفقر

وبهذا التفصيل جمعوا بين الأحاديث المختلفة لظواهرها كهد لتحديث مع
 خبر أبي بكر ، أما النصق ببعض المتاصل عن ذلك فسن انقضى
 نعم : المقارب للكل كالكل^(٤) .

(١) قوله (كما محرر صلاة على) فهو حائل ومنع فالنفس بصلاته ، كجلاء في الوقت
 لمكرره - كردي .

(٢) سنن لرمذي (٢٠٠٦) ، وأخرجه الحاكم (٤١٤ / ١) ، وأبو داود (١٦٧٨) عن عمر
 رضي الله عنه .

(٣) أخرجه البخاري (١٤٢٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٤) قوله (المقارب للكل كالكل) أي بعض المتاصل الذي يهرب كله بأن بعض منه نفس .

وخرج بالصدقة الصامة ، فلا يُشترط فصلها عن مؤنة من ذكر على ما هي
 « المجموع »^(١) للحلاف الموتى في وجوبها ، ويسعُرُ حمته على ما إذا لم يؤدَّ
 يثارها إلى إلحاق أدنى ضرر بمؤنة الذي لا رصا له على أنه حاله هي « شرح
 مسلم »

فرع في « الحواهر » بكرة إمساك الفصل وغير المحتاح إليه ، كما نؤب
 عليه بيهفي^(٢) انتهى

ونبحث غيره أن المراد بالماضي ما راد على كفاية سنة ؛ أحدأ من قولها^(٣)
 أيضا ، إذا كان بالنس ضرورة لبرمه بيع ما فصل عن قوته وقوته عياله سنة ،
 فإن أنى أحمره سلطان ، ويؤيذه قول « الروضة » عن الإمام يلزم الموبز
 المواصلة بما راد على كفاية سنة^(٤)

قال بعضهم ، في حل الضرورة لا مطلقاً انتهى ، وهو فاسد ؛ كما
 يغلم من ما ذكره أوائل (السر)^(٥) ، ولا ينافي اعتبار السنة ها ما مر بها^(٦) ؛
 لأن الكراهة كما هي لحاط لها أكثر من البدل ؛ كما هك

ككز انفاصل في التعليل المذكور - كودي

(١) المجموع (٢٢٦/٦)

(٢) بس كسر (٣٣٦) باب ٥ منه إمساك الفصل وغيره ، محتاح له

(٣) أي : « الحواهر » (ش : ١٨٢/٧)

(٤) روضة الطالبين (١٢٤/٧)

(٥) في (١١٣-١١٤)

(٦) أي : مؤنة ، يومهم ويستم (ش : ١٨٢/٧)



(كتاب النكاح)

كتاب النكاح

(كتاب النكاح)

قيل : منع أسماءه بعض اللعوتين أماً وأربعين .

وهو لغة الصم والوطء ، وشرعاً عند تصنيف إباحة وطء باللفظ الأبي وهو حقيقة في لعقد محارم في الوطء ، نصحه فيه عنه ^(١) ، ولاستحالة أن يكون حصة فيه ، ويكنى به عن العقد ، لاستقاح ذكره ^(٢) كفعله ، والاتباع لا يكنى به عن غيره .

وإرادته في ﴿ حتى تسكن زوجاً غيره ﴾ (سورة النور ٢٣٠) دل عليها خبر ﴿ حتى تدوفي عسبته ﴾ ^(٣) وفي ﴿ ترى لا تسكن ولا ربه ﴾ (سورة النساء ٣) بناء على ما فيه من برفعة أن المراد (لا يوطء) دل عليها السياق ، وقيل عكسه ، وقيل حصة فيهما فلا حلف لا ينكح حيث لا يوطء ويورث من غير أن يوطئ له ثلث مصاهرة والأصل به قبل الإجماع الإباحة والأخبار الكثيرة ، وقد جمعها في حديث عن العترة كثير في تصنيف منتهى ، لإفصاح عن أحداث نكاح .

وشرع من عهد آدم صلى الله عليه وسلم ، واستمر حتى في الجنة ، ولا ينظر له فيما تعددنا به من العمود

وفائدته : حفظ النسب ، وتمريض ما يضر حسنه ، واستثناء البلدة وشمع .

(١) كتاب النكاح قوله (نصحه فيه عنه) أي نهي نكاح عن وطء ، وهذا في من سحاح لا نكاح ، ويقال في السرية ليست روجه ولا مكروه . كروي

(٢) والمصاهر في (هـ) و (نـ) و (ذكـ) ، جمع أبي الوطء ، وقد ندي في (بـ ر د هـ) كروي .

(٣) أخرجه بحري (٢٦٣٩) . ومسلم (١٤٢٣) عن عائشة رضي الله عنها

هُوَ مُتَنَحِّتٌ لِمُحْتَاجٍ إِلَيْهِ بِحَدِّ أُخْتِهِ .

وهذه (١) هي التي في الحجة

وهل هو عقدٌ تمليكٍ أو إباحة ؟ وجهان يظهر أثرهما فيما لو حلف لا يملك شيئاً ، وله روحه ، والأصح لا حيث حيث لا شيء ، وعلى الأول (٢) فهو مالك لأن يتنفع لا للمصلحة ، فهو وطئت بشبهة ، والمهر لها اتفاقاً ولا يثبت عليه وطؤها ، لأنه حقه ، وقبل عبه مرةً لفصي شهرتها وتقرر مهرها .

(هو) أي كحج بمعنى الترويح (مستحب لمحتاج إليه) أي تاتى له نفوقه بنوعه ولو حصياً (بعد أهله) من مهر ، وكسوة فصل التمكين ، وبقية يومه وإن شغل بالعبادة ، للحبر المتعب عليه ، يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليسرّوكم ، فإنه أعسر للنصر وأخصر للفرج (٣)

والباءة بالمدحلة الجمع ، والمراد هو (٤) مع المؤن ، لرواية : من كان منكم ذا طول فليروح ، والمراد

وعليه فالمراد به من لم يستطع ، من فقد لمؤن مع قدرته على الجماع ، إذ هذا هو الذي يحتاج للصوم .

وهذا أولى من قصر الباءة على المؤن ، لإيهامه أن من عذفها . يؤمر بالصوم وإن لم يشته الجماع ، وليس مراداً .

ولم يحجب مع هذا الأمر (٥) ، لاية ﴿ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ الْقِسَاءِ ﴾ [الباء ٤] .

(١) أي الباءة شاكه . أعني استغناء الباءة والجمع (ش ١٨٣/٧)

(٢) أي . التمليك . (ش ١٨٣/٧)

(٣) صحيح لبحاري (٥٠٦٦) ، صحيح مسلم (١٤٠٠) عن ابن مسعود رضي الله عنه ، ونسائه ، كما يأتي ، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاءه .

(٤) قوله : (والمراد) أي . بالباء ، وقوله : (هو) أي : الجماع ، وقوله : (وعليه) أي . لقول المذكور . (ش : ١٨٣/٧ - ١٨٤)

(٥) أخرجه نسائي (٣٢٠٦) ، وأحمد (٤١٨) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه

(٦) قوله (مع هذا الأمر) وهو ما في الخبر : فليروح ، كردي

ورّد بأن المراد منه الحلال من النساء

والأولى أن يُجَابَ بأنه لم يأخذ بظاهره^(١) أحد ، فإن الذي حكوه قول
به فرض كذا ، لماء السبل ، ووجه^(٢) أنه^(٣) واجت على من حاف رن ،
قيل مطلقاً ؛ لأن لإحصان لا يوجد إلا به ، وقيل إن لم يُرد بسري

نعم ؛ حيث تدل بوجود الحاحه ولأهمه وحث بالدرا على المعتمد الذي
صرّح به من الرفعة^(٤) وغيره ؛ كما بيّنه في « شرح العاصم »^(٥)

ومحل قولهم (المقوّد لا تُلزم في الدقة) إذ اشترفت بغير بدر ؛ ومن ثم
اعتد^(٦) في (علي أن اشترى عبداً وأعتقه)

وهو يدفع ما قيل^(٧) اسكاح موقوف على رضا الغير ، وهو أنس إليه ؛ إذ
الشراء^(٨) كذلك وقد أوجبه

وتحت بعضهم وحوه أيضاً إذ طلق مضومة في القسم ؛ فوجبها حقها من موه
مطلوب بها ، ورّد بأن هذا لطلاق بدعي وقد صرّحوا في ادعائي أنه لا تحت فيه
الرجعة إلا أن ينشئ هذا ؛ لما فيه من استدراك طلامة لادمي^(٩)

(١) أي . الأمر المذكور (ش : ١٨٤ / ٧)

(٢) وقوله : (ووجه) عطف على (قول) كردي .

(٣) قوله (قول به) ، يح بالاضافة خبر (قول) ، وقوله (ووجه أنه) الح
بالاضافة عطف عليه . (ش : ١٨٤ / ٧)

(٤) كفاية النية (٢٨٨ / ٨) .

(٥) راجع : المسهل لصاح في اختلاف لأصحاب مسألة (١١٨١)

(٦) أي : تدبر العبد ، (ش : ١٨٤ / ٧)

(٧) قوله (وه) أي بقوله (بعد) ، ولح (يدفع ما قيل) عرصاً على بوجوب
بالدرا . كردي

(٨) وقوله . (إذ الشراء) علة لل (يدفع) كردي

(٩) راجع : المسهل لصاح في اختلاف لأصحاب مسألة (١١٨٢)

فإن فُقد استُحْتُ تركهُ ،

ومعُ جمع اشري : لعدم الحمس^(١) مردودٌ ، كما يأتي^(٢) بأنه إنما تُجْه
فمن تحقق أن سائنها مسلمٌ ، لا فيمن شك في سائنها ، لأن الأصل الحلُّ ،
ولا فيمن تحقق أن سائنها كافرٌ من كافرٍ أو مشركٍ حُفَسَ سبُّ العادل من مظهره
لحلها يعبأ

ونُصَّ على أنه لا يُسرُّ لمن في دار الحرب النكاحُ مطلقاً^(٣) خوفاً على ولده
من البدن بدينهم والاسترقاق^(٤) .

ويَتَمَيَّنُ حملُهُ على من لم يَعْلَمْ على طه الرما لو لم يَتَرَوَّخْ ؛ إذ المصلحةُ
للمحققةِ اساجرةً مقدَّمةً على المعسدةِ المتوقفةِ .

وسُعي أن ينفقَ الشري بالنكاح في ذلك ؛ لأن ما غلَّ به يأتي فيه .

قيلَ صائرُ الثلاثة في الشئ ان أذا في العقد أو الوطاء لم نصح ، أو
(هو وأهله) لعدم (إليه) بوطء صح ، لكن فيه تعسف انتهى

ويُرَدُّ بأنَّ كتبَ لمعقد مرد به أخذ طرفيه ، وهو التروُّخ ؛ أي : قبولُ
الترويح ولا محدود فيه وما توفقه في (إليه) يرُدُّه قولنا : أي ، تأتي له
توفقه بوطء ، وهذا محارٌ مشهورٌ لا اعراضُ عنه

(١) فُقد استُحْتُ تركهُ بقوله تعالى ﴿ وَلَمَّا تَغَيَّبَ الَّذِينَ لَا يَحْمِلُونَ
يَكْفًا . . . ﴾ الآية [النور : ٣٣] .

وعبارة ارافعي في كنهه وه الروضة (الأولى : ألا ينكح)^(٥) قيلَ

(١) قوله (لعدم الحمس) أي : لعدم إدراج الحمس كردي

(٢) وقوله . (كما يأتي) أي : في (السير) كردي

(٣) أي : تأقت نفسه إليه ووجد أهله أم لا . (ش : ١٨٥ / ٧)

(٤) (١٣٥ / ٥)

(٥) (سحرر : ص ٢٨٨) ، شرح بكر (٢٦٤ / ٧) ، (الروضة) (٣٦٣ / ٥)

وهي (١) دون الأولى (٢) في الطلب (٣).

ورُدَّ بآية لا فرق بينهما ، وهو متَّحَةٌ ، إِنْ لَمَّا سَدَّرُ مَهْمَا وَحَدُّهُوَ يَطْلُبُ الْعِيْرَ
الْمُجَازِمَ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارٍ تَأْكِيْدٍ وَعَدِيْهِ (٤).

وَيُؤَيِّدُهُ بِصَرِيْحِ الْإِمَامِ وَغَيْرِهِ أَنَّ حِلَالَ الْأَوَّلَى وَحِلَالَ الْمُسْتَحْتِ وَاحِدٌ (٥) هُوَ
سَهْيٌ عَنْ سَهْيٍ غَيْرِ مَقْصُوْدٍ ، لَاسْتِدْرَاجِيٍّ (٦) مِنْ أَنْ لَأَمْرٌ بِالْمُسْتَحْتِ سَهْيٌ عَنْ
صِدْقِهِ ، بِحِلَالَ الْمَكْرُوْهِ (٧) ، فَإِنَّهُ لَا يُنْذِرُهُ (٨) مِنَ التَّصْرِيْحِ بِالسَّهْيِ ؛ كَمَا لَا
يَفْعَلُ (٩) عَلَى مَا هُوَ مُسَوِّطٌ فِي مَحَلِّهِ مِنْ « نَحْرِ الرُّوْكَيْنِ »

وَفِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » (١٠) : يُكْرَهُ فَعْلُهُ (١١).

وَرُدَّ أَنَّ مَقْنَصِي الْحَرِّ (١٢) عَدَمُ طَلَبِ الْعَمَلِ ، وَهُوَ أَعْدُوٌّ مِنْ سَهْيٍ عَنْ

(١) قوله : (وهي) أي : عارضة الرافعي - كردي

(٢) (دون الأولى) أي : أقل من عبارة المن - كردي

(٣) (في الطلب) أي : طلب الترك - كردي

(٤) وهو (تأكيده) أي : في لعبه ، أعده ، لا بد ، واحد - كردي

(٥) قوله (خلاف الأولى) خلاف لمحب ، حد (كما به) هذا فعل خلاف الأولى ،

خلاف المستحب ؛ أي : فإنهما واحد ، وهو السهْيُ عن الفعل - كردي

(٦) أي : السهْيُ ، (ش : ١٨٥/٧)

(٧) وقوله (بحلاف المكروه) معنى بالسهي ، يعني : المكروه ليس بهي عن غيره - كما

يقدر هذا مكروه فإنه ليس في قوة لا يفعله ، بحلاف هذا خلاف الأولى أو خلاف

المستحب فإنه في قوة لا يفعله - كردي

(٨) وقوله (فإنه لا يذره) لا بد في الفعل المكروه من يذره بالسهي عنه من التصريح

بالسهي ؛ لأنه لو قصر على قوة (أحد مكروه) لم يفعله به سهي - كردي

(٩) قوله (وفي شرح مسلم) مع : كفولة الأولى ، (في شرح) (مع)

على قول المن (استحباب تركه) ، (ش : ١٨٥/٧)

(١٠) شرح صحيح مسلم (١٧٩/٥)

(١١) قوله (بأن مقنصي نحر أي : لا يذره به) (فب) - كردي

يعمل ، بل ومن صلب لتركه ومقتضى هذا^(١) رد المس بولا الآية المذكورة ،
إد فوله تعالى ﴿سُحَّتْ﴾ يدل على أنه تائق وهو له تعالى ﴿حَقَّ تَبَيُّهُهُ اللَّهُ
من فضله﴾ [٣٣] يدل على فقهه للمؤن ، فاندفع^(٢) قول لرد كشيئ ممكن
حملها^(٣) على غير التائق

وقيل سُحَّتْ فعنه ، وعليه كثيرون لايه - ﴿يَرْكَبُونَ قَرْعًا﴾ [البور ٣٢] .
مع الحر صحيح - يَرْكَبُونَ النِّسَاءَ فَإِنَّهُنَّ يَأْتِيَنَّكُمْ بِالْعَالِ^(٤) ،
وصح أبص - ثلاثة حق على الله تعالى أن يُعِيْبَهُمْ^(٥) - منهم - - النَّاكِحُ يُرِيدُ
أَنْ نُسْتَعِيْبَ^(٦) ،

وفي مرسى - من ترك التَّزْوِجَ مُحَافَظَةَ الْعِيْلَةِ فَلَيْسَ مَنًّا^(٧) ،
وحملوا^(٨) الأمر لا يستهدف في الآية على من لم يجد زوجة ، ولا دلالة لهم

(١) (د) في قوله مقتضى هذا - يشرح مسلم - كروي وقال الشرواني (١٨٥/٧) (قوله : «مقتضى هذا» أي قوله «ومن طلب التزك»)

(٢) قوله (اندفع) - مع - أي بوجه (دوله) - مع (ش) (١٨٥/٧)

(٣) ي لايه ، (ش) (١٨٥/٧)

(٤) حرجه حاكم (١٦١/٢) ، و في كشف الاست (١٤٠٢) ، وأبو داود في

«مسند» (٢٠٣) عن عائشة رضي الله عنها ، قال الهيثمي في «مجمع ثرواته»

(٧٣٩٧) (رواه البور ، ورجحه صحيح ، خلاصه من حديثه وهو ثمة)

(٥) وفي (د) ، (ب) (٢) ، (ج) (١) ، (د) (١) ، (هـ) (١) ، وفي حديث (يعيهم)

(٦) حرجه حاكم (١٦٠/٢) ، و في (د) (١٧٥٠) ، والناسي (٣٢١٨) ، وابن ماجه

(٢٥١٨) ، وأحمد (٧٥٣٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه ،

(٧) في مرسى في مرسى - (١٦٩) ، (د) في مصور انديلي في «مسند مردوس»

من حديث أبي سعيد بن مسعود ، وندارمي في «مسند» (٢٣٣٥) ، وأبي عوي في

«معجمه» ، وأبي داود في «مسند» (٢٠٢١) من حديث أبي سعيد - من قدر على أن يبيح

فلم يبيح - فليس من - ، و في صحيح حماد في صحبه - انتهى ، وذكره السكي في «أحاديث

إح» - أي لا حمل لها - والله نعم ، وراجع «إحاف السادة المنص» (١٤ ١٣ ٦)

(٨) أي «الكثيرون» (ش) (١٨٦/٧)

وَيَتَكَسَّرُ شَهْوَةٌ بِالصَّوْمِ

عند السائل في شيء مما ذكر ؛ لا يلزم من الفقر ، وإتيانهم بالمال ، والإعانة ، وحبوب لعللة عدم وحدان الألهة بالمعنى السابق ، لا سيما ودليلنا ؛ ومن لم يستطع فعله بالصوم فإنه له وجاء^(١) أي قطع^(٢) ، وهو صريح مما قساه لا يقبل تأويلاً .

(ويكسر) إرشاداً^(٣) ، ومع ذلك ثبات ؛ لأن الإرشاد يرجع إلى تكميل شرعي ؛ كالعبادة هنا . كالشرعي خلافاً لمن أحد بإطلاق أن الإرشاد نحو ﴿ وَأَشْهَدُوا إِذْ يَبْقِيَةُ ﴾ [سورة البقرة ١٨٢] لا ثواب فيه^(٤) (شهوته بالصوم) للحديث المذكور^(٥) .

وكونه شير الحرارة واشتهوة إنما هو في ابتدائه ، فإن لم تتكسر به روح ، ولا يتكسر لها نحو كافر ، فيكره بل يخزم على رجل والمرأه إن أدى إلى سأم من السيل^(٦)

وقول جمع الحر^(٧) يدل على حل قطع العذر السوء بالادوية مردود ، على أن الأدوية خطيرة^(٨) وقد استعمل قوم لكفور فأورثهم عدلاً مرمية ثم أزدوا الاحتياط لعود السوء بالأدوية الشمية فلم ينفعهم

(١) هو من شمه حديث ؛ يا مفسر الشباب ؛ انج المارآناً

(٢) وقوله (أصبح) حر قوله (ودليلنا) (ع ش : ١٨٢ ، ٦)

(٣) قوله (إرشاداً) أي مستحسناً ، من الأصوبون حصه لأمر برد على منه عشر جهات ،

أحدها الإرشاد ؛ كقوله تعالى ﴿ وَأَشْهَدُوا شَهِيدِي ﴾ [سورة البقرة ٢٨٢] قول الله تعالى إرشاد

العاد عبد المدينة إلى الاستهاد ؛ رعاية لمصلحتهم ، ولعق بين ليل والإرشاد ، من

أبد لثواب الآخرة ، والإرشاد لمنافع الدنيا . كردي

(٤) أي ؛ في الإرشاد . هامش (ك)

(٥) أي ؛ آنفاً .

(٦) وفي (د) والمطبوعة المصرية والمكية : (الس)

(٧) أي ؛ المار آنفاً . (ش : ١٨٦ / ٧)

(٨) قوله . (خطيرة) أي ؛ مضرة . كردي

فإن لم يتخَّجْ كَرِهَ إن فقد الأَهْلَ ، وإلَّا فلا ، لكن العادة أفصلُ

واختلَفُوا في جوار النِّسْبِ إلى إلقاء الصِّفة بعد استقرارها في الرحم ، فقال أبو إسحاق المروزي : سَحُورُ إلقاء الصِّفة والعَلَقَةِ ، ونقل ذلك عن أبي حنيفة

وهي « الإحياء » في معنَى العزل ما يَثْبُتُ على تحريمه^(١) ، وهو الأوجه ؛ لأنها بعد الاستقرار بِلَهْ بِسِ التحنُّنِ المهيَّأ بفتح الروح ولا كدَثِّ العزل^(٢) (فَرَلَمْ يَحْبَحْ) أي يَثْبُتُ بالكاح^(٣) بعدم توقُّفه للوطء جِلْعَةً ، أو تُعَارَضُ ولا عِلَّةُ به كَرِهَ (به) بِنِ قَدِ الأَهْلَةِ (لَأَتْرَمَهُ مَا لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ وَلَا حَاجَةُ ، وسيدكر أن شرط صحة كاح السبب الحاجة ، فلا يرُدُّها

(وَلَا) بَعْدَ الأَهْلَةِ مع عدم حاجته له (فلا) يُكْرَهُ به ؛ لقدرته عليه ومقاصده لا يَحْبَحُ في الوطء ، بل بحث جمعُ بده ؛ لحاجة صِلَةٍ ، وتأنسي ، وخدمة^(٤) .

وعليه فمُتَرَفِّقٌ بِهِ وَبَيْنَ مَا دَسِي^(٥) فِيمَنْ بِهِ عِلَّةٌ مَرْمُةٌ بَأَنَّ هَذَا قَدَرٌ^(٦) عَلَى الْوَطْءِ وَلَا يُحْسَنُ فِسَادُ زَوْجَتِهِ ، بخلاف ذلك^(٧) .

(لكن العادة) أي الحنِّيُّ بها من المعتد (أفصل) مه^(٨) خلافًا للحمية ؛ اهتمامًا بشأنها ، وعبَّرَ ما ذَكَرَ ؛ لأنه هو محلُّ الخلاف ؛ كما قاله السنكي

(١) إحياء علوم الدين (٢٠٤/٣)

(٢) راجع : السهول : ص ١٠٠ في اختلاف الأئمة ، مسألة (١١٨٣) وراجع برامًا : لهاية ؛ (٤٤٢ ٨) ، و (١٨٢ ٦)

(٣) وهي (د) والمطبوعة المصرية والمكية : (الكاح)

(٤) راجع : سهول : ص ١٠٠ في خلاف الأئمة ، مسألة (١١٨٤)

(٥) قوله (وبين ما يَأْسِي) أي في جنس فهو (ومرغض دائم) كردي

(٦) قوله (بأن هذا قدر) أي مع عدم بوقائه قادر كردي

(٧) وقوله (ذلك) إشارة إلى (من)

(٨) قوله (أفصل مه) أي من الكاح ؛ إذ كان يقطع عن العادة (ش ١٨٦/٧)

وعبره ، لأن ذات العادة^(١) أفضل من ذات الكاح قطعاً .
وينبغي عدم التدبير ، ويكون (أفضل) بمعنى فاصلي ، وما اقتضاه ذلك^(٢) ،
من أن الكاح ليس بعادة ولو لا انتفاء السبل صريح^(٣) به جمع
قال بعضهم لصحته من الكافر ورؤد بأن صحته منه لا ينفي كونه عادة ؛
كعمارة المساجد والعن ، وبأنه صلى الله عليه وسلم أمر به ، وعادة إنما تنلقى
من الشارع .

وأفتى المصنف بأنه إن قصد به طاعة من ولي صالح ، أو عطف . فهو من
عمل الآخرة ويثاب عليه ، وإلا فهو مباح وسنة إليه الماوردي^(٤) .
ولك أن تقول إن أريد بهي لعادة^(٥) عنه مطلقاً أنه لا تتأخراً اصطلاحاً .
فقرئ ، أو أنه لا ثواب فيه مطلقاً^(٦) . فبعد محالفة للأحداث الكثيرة الدالة
على مراد ثوابه وثواب ثمراته ؛ كحدث أنابي أحمداً شهيرة وله فيها خبر ،
فقال « أَرَأَيْتُمْ »^(٧) إلى آخره

وحديث « حَتَّى مَا تَصْعَقَ فِي يَمِي أَمْرَانِكَ »^(٨)

- (١) علة لسنة (ش : ١٨٦، ٧)
- (٢) قوله (وما اقتضاه ذلك) (ما) مستأو (ذلك) إشارة من كونه عادة أفضل كردي
- (٣) وقوله (صريح) خبر المصنف . كردي
- (٤) فتاوى النووي (ص ١٩٨-١٩٩) ، وانظر « المحاري الكبير » (١١ : ٣٩٣٨)
- (٥) أي : في كلام الجمع . (ش : ١٨٧/٧)
- (٦) أي : عن تعصيل أي : ما عن إثناء المصنف أو لا يفي بالحاصل (ش : ١٨٧/٧)
- (٧) قوله (فقال أراسم) وبما به « لو وصفها في خرم أكان عليه فيها ورؤد ؟ فكذلك إذا
وصفها في الحلال كان له أجر » كردي أخرجه مسلم (١٠٠٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه
- (٨) قوله . (وحديث « حَتَّى مَا تَصْعَقَ ») إصح الحديث في « المصباح » هكذا ، قال لبي بن
سعد بن أبي وقاص « قَالَتْ لِي تَعْقُ بَعْقَةً سَمِي بِهَا وَخَهُ اللَّهُ إِلَّا أُجِرَتْ بِهَا حَتَّى تُنْقَضَ بِرَفْعِهَا
إِلَيَّ فِي أَمْرَانِكَ » كردي . وحدث أخرجه اسعاري (٥٦) ، ومسلم (١٦٢٨) عن سعد بن
أبي وقاص رضي الله عنه .

قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ فَالْكَاخُ أَقْصَلُ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِنْ وَجَدَ الْأَهْلُ بِهِ
عِلَّةً ، كَهَرَمٍ أَوْ مَرَضٍ دَائِمٍ أَوْ تَعْيٍ

وَلِكَلَامِهِمْ^(١) إِذْ كَيْفَ يَكُونُ سَنَةً شَرْطُهُ^(٢) ، كَمَا نَعَزُّ^(٣) وَلَا نَكُونُ بِهِ
ثَوَاتٍ^(٤) وَبِهَذَا يُنْظَرُ نَبْصاً فِي قَوِّهِ لِمَصْنُوعٍ (وَإِلَّا) فَهُوَ مَسْحُ
وَالْحَاصِلُ أَنَّ الَّذِي يَنْتَهِجُهُ أَنَّهُ مَسِي سُرٌّ لَهُ فَعَلَهُ وَلَمْ يُؤَخِّذْهُ صَارِفٌ^(٥) ، أَوْ
لَمْ يُسِرَّ لَهُ وَقَضَاهُ صَادِقٌ ، كَوَلِيدٍ ، أَيْبٍ ، وَإِلَّا . فَلَا

وَلِكَلَامٍ فِي عَرَبِيَّةِ حَضَنِي اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَبِهِ قِرَّةٌ قَطْعاً مُطْلَقاً^(٦) ، لِأَنَّ
فِيهِ شَرْعَ شَرْعِهِ اِمْتِنَاعَهُ بِمَحَامِدِهِ اَلْمُطَهَّرَةِ الَّتِي لَا يَطْمَعُ عَلَيْهَا اَلْمَرْحُومُ ، وَمَنْ ثُمَّ
وُشِعَ لَهُ فِي عِدَدِ اَلْمَرْحُومَاتِ مَنَّهُ يُوسَعُ نَعْرَهُ ، لِنَحْفَظَ كُلَّ مَا لَمْ يَخْفَظْهُ غَيْرُهَا ،
لَعَدْرٍ حَاجَةٍ عِدَدٍ عَلَيْهِنَ بِهَا ، لِكَثْرَتِهَا بِإِلْخَرُوجِهَا عَنْ اَلْحَصْرِ .

قُلْتُ فَإِنْ لَمْ يَتَعَدَّ فَالْكَاخُ أَقْصَلُ فِي الْأَصَحِّ (مِنَ اَلْمَطْبَعَةِ : لِثَلَاثِ تَقْصِي
بِهِ إِلَى مَوْحِشٍ (وَ) أَقْصَلُ (هَذَا بِمَعْنَى (حَاصِلٍ) مُصَنَّفٌ
وَصَحَّحَ حَبِزٌ : تَمَرُّوا لَهُ وَأَتَمُّوا الشَّاءَ ، فَإِنْ أَوَّلَ فِيهِ بَيْتُ إِسْرَائِيلَ كَانَتْ مِنْ
الْشَّاءِ^(٧))

(بَيْنَ وَحْدٍ لِأَهْلِهِ وَبِهِ عَمْدٌ ، كَهَرَمٍ أَوْ مَرَضٍ دَائِمٍ أَوْ تَعْيٍ) كَذَلِكَ ، بِحِلَافٍ

- (١) وَقَوْلُهُ : (وَلِكَلَامِهِمْ) عَطَفَ عَلَى (لِلْأَحَادِيثِ) . كَرَدِي .
- (٢) أَيْ : بِمَوْجُودِ حَاجَةٍ لِأَهْلِهِ وَبِهِ عَمْدٌ ، كَذَلِكَ اَلْحَرْبُ (ش : ١٨٧/٧)
- (٣) أَيْ : فِي اَلْعَيْنِ وَاَلشَّرْحِ (ش : ١٨٧/٧) .
- (٤) أَيْ : عَنِ اَلْأَمْسِ ، كَذَلِكَ بِكَيْفِ حَمْدِ عَرَضِهِ ، أَوْ كَذَلِكَ فِي دَارِ اَلْحَرْبِ (ش : ١٨٧/٧)
- (٥) أَيْ : وَإِنْ قَدَّ اَلْأَهْلِيَّةُ . (ش : ١٨٧/٧)
- (٦) هَذَا لِحَدِيثٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٤٢) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ اَلْحَدَرِيِّ ، وَبَكَى لَمَنْعُ : إِنْ اَلدُّنْيَا حُلُوءَةٌ
حَصْرَةٌ ، وَإِنْ اَللَّهُ فَتَنَّاخَلَقَكُمْ فِيهَا بِطَرِّ كَيْفَ يَمْعَلُونَ . فَاتَّقُوا اَلشَّاءَ وَاتَّقُوا اَلشَّاءَ .
- مَحْدِثٌ : وَكَرِهَ : مَحْيٍ ، وَ : اَلْهَدْيَةُ ، وَ : اَلْبَدَانَةُ بِمَحْبُوحٍ ، وَ : اَلْبَحْمُ اَلْوَهَّاجُ ، وَ :
عَرَّ : لِأَخِيرِ إِنْ : صَحِيحٌ مُسْلِمٌ : كَنَّهُمْ لَمَنْعُ : اتَّقُوا اَللَّهَ وَاتَّقُوا اَلشَّاءَ . وَبِهِ بِهَذَا لَمَنْعُ
فِي اَلْمَصَادِرِ لِحَدِيثِهِ لِي بُوَيْهَرٍ عَمْدًا ، لَا فِي : دَلَالِ اَلْأَسْبُوءِ (٣١٧/٦) وَبِهِ عَرَّ : إِنْ
مُسْلِمٌ ، وَفِي : كَيْفَ اَلْحَقَاءُ (٢٣/١) أَشَدَّ إِيَّاهُ بِشَارِهِ وَبِهِ بِحَرْجِهِ ، وَ : اَللَّهُ أَعْلَمُ

وَتُسَحِّتُ دُئَةً نَكَرٌ

ذلك ، بل لو علمت من نفسها عدم القيام بها ولم تختلج له حرُم عليها
استوى (١)

بعم ، ما ذكره بعد (بل) مُتَّجِعَةٌ

(ونسحب ديه) بحيث تُؤخذ فيها صفة العداة لا العفة عن الربا فقط ؛
بحسب المتفق عليه ، فاطفرت بذات الدين فبرئت بذلك (٢) أي استعفيت من
فعلها ، أو اقتربت إن لم تفعل

وترد في مسلم بركة للصلاة وكتاتبة ، فقبل هذه أولى (٣) ، للإجماع على
صحة نكاحها ولطلاب نكاح تلك (٤) ، لردئها عند قوم ، وقيل نكح ، لأن شرط
نكاح هذه محض فيه ، ورشح بعضهم الأولى (٥) ، وهو واضح في الإسرا ئليه ،
لأن اختلاف بقوي إحا هو في غيرها

ولو قيل لا أولى لقوي الإجماع والعلم (٦) .. هذه (٧) ، لأنه من عتتها وغرب
سياستها لها إلى أن تُسبب ، بعد نكح ، ثلاثاً منه هذه . لكان (٨) أوجه
(نكر) للأمر به (٩) مع عتته ، ما ظهر عُذْتُ أفتواها ، أي أُلْسُ كلاماً ،

(١) أي كلام الغير (ش : ١٨٨/٧)

(٢) صحيح بعد ١٩٠ ، صحيح مسلم ١٢٦ ، عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) أي الكاتبة . (ش : ١٨٨/٧)

(٤) أي : تارة الصلاة (ش : ١٨٨/٧)

(٥) أي القول بأولوية الكاتبة . (ش : ١٨٨/٧)

(٦) أي . التصديق ، فانقطع للتصير (ش : ١٨٨/٧)

(٧) قوله (هذه) أي . الكاتبة ، خير (الأولى) (ش : ١٨٨/٧)

(٨) قوله (بالعبارة) عطف على (عذتي) ، مع . وقوله (نكح) أي بركة الصلاة
عطف على (هذه) بحرف واحد (ش : ١٨٨/٧)

(٩) قوله : (لكان) . إلح . جواب . (ولو قيل) . (ش : ١٨٨/٧)

(١٠) عن عبد الله بن مسعود عن عمار بن محمد بن عمار عن أنس عن حماد ، عن عبد الله بن

وَمُسْتَحَبُّ دُبَّةٍ نَكْرٍ

ذلك ، بل لو علمت من نفسها عدم القيام بها ولم تختن له حرم عليها انتهى^(١)

نعم ، ما ذكره بعد (بل) مُتَّجِعٌ

(ويستحب دبة) بحيث يؤخذ فيها صفة العدالة لا العفة عن الرضا فقط ؛
لحبر المتفق عليه « فاطمة بذات الدين تربت يداك »^(٢) أي استغيت إن
فعلت ، أو افتقرت إن لم تفعل

وتردد في مسمى بركة للصلاة وكاتبه ، فقبل هذه أولى^(٣) ، للإجماع على
صحة نكاحها وصلاته نكاح ثلث^(٤) ، نردفها عند قوم ، وقيل بثلث ؛ لأن شرط
نكاح هذه محضته ، وروح بعضهم الأول^(٥) ، وهو واضح في الإسرائيلية ؛
لأن الخلاف القوي إنما هو في غيرها .

ولو قبل (أي حري) ولعلم^(٦) هذه^(٧) ، لأنه من فتيتها وقرب
سياسته لها إلى أن سمى ، وعبره بثلث ؛ لأن نكته هذه لكان^(٨) أوجه
(نكر) لا مرية مع نفسه ، تأثراً أعذب أفواهاً ؛ أي ألين كلاماً .

(١) أي . كلام الغير ، (ش : ١٨٨ / ٧)

(٢) صحيح البخاري (٥٠٩٠) ، صحيح مسلم (١٤٦٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) أي . الكتبة (ش : ١٨٨ / ٧)

(٤) أي . بركة الصلاة ، (ش : ١٨٨ / ٧) .

(٥) أي . القول بأولويه الكتبية ، (ش : ١٨٨ / ٧)

(٦) أي . التصديق ، فالعطف للتفسير (ش : ١٨٨ / ٧)

(٧) قوله : (هذه) أي . الكتبية ، خير (الأولى) ، (ش : ١٨٨ / ٧) .

(٨) قوله (لكان) عطف على (أعذب) ، وهو (بثلث) أي . بركة الصلاة ،

عطف على (هذه) بحرف واحد (ش : ١٨٨ / ٧)

(٩) قوله : (لكان) (إلح جواب : (ولو قيل) ، (ش : ١٨٨ / ٧)

(١٠) عن عبد الرحمن بن سنان . عنه بن عوف بن ساعدة الأنصاري عن أبيه عن حماد بن عمار =

سنة لبست قرينة قرينة

ولو للثيب ؛ لأن ذلك فيما نُسِنُ للروح وهذا فيما نُسِنُ للولي

(سنة) أي معروفة الأصل طيبته ، لستها إلى العلماء و لصلحاء و تكثره
ستُ الرن والماسق ، وألحق بها لقيطة ومن لا تُعرف أنوه ، لحر ، تحيرو
لُطيتكم ، ولا تصفوها في غير الأكفاء (١) ضئخه الحاكم ، واغترص
(لبست قرينة قرينة لحر فيه السهي عنه (٢) . وعنيله بأن مولد يحيى بحباً ،
لكن لا أصل له (٣) .

ومن ثم نأرخ جمع في هذا الحكم بأنه لا أصل له ويانكح به ضئى الله تعالى
عديه وسلم علياً كرم الله وجهه .

ويؤدُّ بأن حقه يريد ابنة عدلياً عن الاستحياء من القرابة القرينة معنى
ظاهر بضح صلاً بنت ، وعني كرم الله وجهه عرسه بعيداً ؛ إذ المراد

(١) أي قرينة بعيدة (من ١٨٩ ٦) ، حديث حقه الحاكم (١٦٣ ٢) ، بصححه .
ومعه مدني . ومن مدحه (١٩٦٨) ، المد فطر (ص ٨٣٦) ، وسهقي في الكبير ،
٣٨٧ ، عن عده رضي الله عنها ، حقه بوعد في حار صها (٤٠٤٨٩) عن
عمر رضي الله عنه ، حقه في شخص (٣٠٩ ٣) (ومدحه على أناس
صها) ، د في (١٥٦ ١٠١) ، وأخرجه أبو يعين من
حديث عمر أيضاً ، وهي إسناده مقال ، ويعني أحد الإسنادين بالآخر .

(٢) قوله لحر فيه سهي عنه أو هو مؤيد ، لا تُكفوا القرابة القرينة ، فإن الولد يُحق بحباً ،
أدب صعد السهو ، غير به بحره ، بما على صغ قومه ، والحديث المذكور ، قال بن لصالح
ثم حقه به أصلاً معمد ، قال السكي ، فمى لأب عد حكيم ، لعدم الدليل كروي
وقال مدني عن هذا الحديث في إخراج الحديث لإحداه (٣٨٧ ١) ، بعد ما أورد كلام ابن
صالح ، به يحقه أصلاً معمد (فب) ، أنه يعرف من قول عمر رضي الله عنه أنه قال
لا نكح ابنته أو صوته في كحها في شرح ، روى برهمة الجري في عرب الحديث ،
وي (معناه روح العرب) ، وراجع (السجس نحير) (٣٠٩/٣)

(٣) قوله (لا أصل له) أي لا دليل له كروي

(٤) وقوله (ويؤد) أي . يود الزواج . كروي

(٥) قوله (يصح أصلاً) أي . يصح دليلاً لحكمه كروي

بالقرينة من هي في أول درجات الحزولة والعمومه ، وقد طمعت رضي الله تعالى عنها ست ابن عم ، فهي بعيدة ونكاحها^(١) أولى من الأحسنة ، لاستثناء ذلك المعنى مع حق الرحيم .

وترؤخه صلى الله عليه وسلم لريب ست حشيش مع كونها ست عمته ، لمصلحته حل نكاح روجه المسمى

وترؤخه صلى الله عليه وسلم رب سته لأبي العاص مع كونه ابن حاشية بتقدير وقوعه بعد السوء واقعة حال فعليه ، وحنان كونه لمصلحته يسقطها^(٢) .

وكل من ذكر^(٣) متعل بالدب ، خلافا لما توهّمه طهر العادة

ومش أيضاً كونها ودوداً وولوداً^(٤) ، ويُعرف في الكرم بأدريها ، وروية العقل وحسنة الحلق ، وكذا بالعة وفقده ولدين غيره ، لا لمصلحته ، وحسب أي بحسب طبعه ، كما هو ظاهر ، لأن العقد العفة ، وهي لا تحصيل ، لا بذلك .

وبهذا يؤد قول بعضهم : العراة بالجمالها الوصف القائم بسبب لمستحسن عبد دوي الطاع السليمة^(٥)

(١) أي : القرابة العدة . (ش : ١٨٩/٧) .

(٢) قوله (يسقطها) خبر (فاحتمال) إلخ ، أي يسقط هذا الاحتمال بث م معه . أي . أي : الاستدلال بها . (ش : ١٨٩/٧) .

(٣) أي . من قوله (دينة .) إلخ . (ش : ١٨٩/٧) .

(٤) وذلك لما أحرجه لحاكم (١٦٢/٢) ، وأبو داود (٢٠٥٠) ، وابن أبي (٣٢٢٧) عن معقل بن يسار رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « ترؤخو الولود الولود ، فإنني مكاتر بكم الأمم » .

(٥) راجع : السهل الصالح في اختلاف الأشاح : ص ١١٨٥ .

بمع^(١) ، تُكْرَهُ دَاتُ الْجَمَالِ الْبَارِعِ^(٢) ، لِأَنَّهُ تَرْمُوهُ ، وَتَطْنَعُ إِلَيْهَا أَعْيُنُ الْعَجْرَةِ

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ أَحْمَدُ^(٣) : مَا سَلِمَتْ ، أَيِ مِنْ قَتْلِهِ أَوْ تَطْنَعُ فَاجِرٍ إِلَيْهَا أَوْ تَقْوِيهِ عَلَيْهَا دَاتُ جَمَالٍ ؛ أَيِ : بَارِعٍ قَطُّ

وَحَصْفَةِ الْمِيرِ ، وَالْأَنْكُورُ شَقْرَاءُ قَبْلَ لَشَعْرَةٍ بَيَاضٍ نَاصِعٍ^(٤) يَخَالِطُهُ نَقْطُ فِي الْوَجْهِ لَوْنُهَا عَيْرٌ لَوْنُهُ . انْتَهَى

وَكُنْهُ أَحَدُ دَاتٍ مِنَ الْعَرَفِ ، لِأَنَّ كَلَامَ أَهْلِ الدُّعَا مُشْكِلٌ فِيهِ ، إِذِ الَّذِي فِيهِ الْفُصُولُ ، الْأَسْفَرُ مِنَ النَّاسِ مِنْ يَغْنُو بِبَاصِهِ حَمْرَةً^(٥) . انْتَهَى

وَيَعْنِي تَوَلَّاهُ ، مِمَّا يُشِيرُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ : (يَتَلَوُّهُ)^(٦) بِأَنَّ الْمِرَادَ : أَنَّ الْحَمْرَةَ عَمَّتِ الْبَاصَ وَغَبَرَتْهُ بَحْثُ تَصْبُرُ كَنَهَبِ الدَّارِ الْخَوْفَةِ ، إِذَا هَذَا هُوَ الْمَدْمُومُ ، بِخِلَافِ مَحْرَدِ بَشْرَتِ بَاصٍ ، حَمْرَةٍ ، فَإِنَّ أَفْصَلَ الْأَلْوَانِ فِي الدُّنْيَا ، لِأَنَّهُ لَوْنُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِأَصْنَى ، كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي « شَرْحِ الشَّمَائِلِ »^(٧) . وَلَا دَاتٌ مُطْلَقًا لَهَا إِلَيْهِ رَغْبَةٌ ، أَوْ عَكْسُهُ^(٨) .

(١) لَا يَحْمِي . هَذَا الْأَسْفَرُ ، مِمَّا يَسْتَعْمَلُونَ لِعَمَلِ لَامٍ أَحَدَهُ ، انْتَبَاحُ (ش ١٨٩/٧)
(٢) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا تَزْكُرُوا النِّسَاءَ لِحُسْنِهِنَّ ، فَكَيْفَ تُحْسِنُونَ أَنْ تُرْدِيَهُنَّ » الْحَدِيثُ . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (١٨٥٩) وَالْبَيْهَقِيُّ فِي الْكَبِيرِ (١٣٥٩٨)

(٣) وَمِي (د) وَ (خ) : (الْإِمَامُ أَحْمَدُ)

(٤) أَيِ . حَالِصٌ . (ش ١٩٠/٧) .

(٥) انْفُصُولُ السَّحَطِ (٨٩/٢)

(٦) أَيِ : مَا فِيهِ الْفُصُولُ . (ش ١٩٠/٧)

(٧) قَوْلُهُ (يَعْبُدُ) كَمَا فِي « أَصْلِهِ » ، وَالْأَنْكُورُ حَذَفَ (أَيْ) . انْتَبَاحُ (ش ١٩٠/٧)

(٨) أَشْرَفُ الْوَسَائِلِ إِلَى فَهْمِ الشَّمَائِلِ (ص : ٤٢)

(٩) أَيِ : لَهُ إِبْهَارَةٌ . هَامِشُ (د)

وَإِذَا قُصِدَ نِكَاحُهَا

وَلَا مَرَّ فِي حُلْمِهَا لَهُ حِلَافٌ ؛ كَأَن رَسِيَ أَوْ نَمَتَّ بِأَمِّهَا أَوْ بِهَا^(١) مَرَعَهُ أَوْ أَصْلَهُ ،
أَوْ شَكَّ بِنَحْوِ رَضَاخٍ .

وَمِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الدِّبْلَمِيِّ وَالْحِطَّائِيِّ النَّبِيِّ عَنْ نِكَاحِ الشَّهْرَةِ الرَّزَقَاءِ
أَبْدِيَّةً^(٢) ، وَاللَّهْرَةِ الطَّوِيلَةِ الْمَهْرُولَةِ ، وَالْهَرَةِ الْقَصِيرَةِ لَدَمِيمَةٍ أَوْ عَجُورِ
الْمَدِيرَةِ ، وَالْهَنْدَرَةِ الْعَجُورِ الْمَدِيرَةِ أَوْ الْمَكْثَرَةِ لِلْهَدِيرِ ؛ أَيُّ نِكَاحٍ فِي عِبَرِ
مَحَلِّهِ ، أَوْ الْقَصِيرَةِ الدَّمِيمَةِ^(٣)

وَلَوْ نَعَاذَرْتِ تِلْكَ لَصَدْتُ . قَالَتِي يَظْهَرُ : أَنَّهُ يُقَدَّمُ الذَّيْنِ مُطْلَقاً ثُمَّ الْحَقُّ
وَحَسْرُ الْحَقِّ ثُمَّ الْوِلَادَةُ ثُمَّ أَشْرَفِيَّةُ الْبِ ثُمَّ نَكَرَةُ^(٤) ثُمَّ الْحِمَالُ ثُمَّ
مَا الْمَصْلُوحَةُ فِيهِ أَظْهَرُ بِحَسَبِ اجْتِهَادِهِ .

تَنْبِيْهِ كَمَا يُسْرُّ لَهُ مَحْرُومٌ هَذِهِ أَصْغَرُ فِيهَا كَذَلِكَ يُسْرُّ بِهَا وَبِوَلَدِهَا مَحْرُومٌ
فِيهِ ؛ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ . [21]

(وَإِذَا قُصِدَ نِكَاحُهَا) وَرَجَا الْإِجَانَةُ قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ : رَجَاءُ ظَاهِرٌ^(٥) ،
وَعَدْلُهُ غَيْرُهُ بَأَنَّ الطَّرَافَ لَا يَنْحُورُ إِلَّا عِنْدَ عِلَّةٍ الطَّرَفُ الْمَجْزُورُ .

وَيُسْتَرْطُ أَيْضاً ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ عِنْدَهُ بِحُلُولِهَا عَنْ نِكَاحٍ وَعِدَةٍ نُحْرُمُ
الْعَرِيضَ ؛ كَالرَّجْعِيَّةِ ، فَإِنْ لَمْ نُحْرَمْهُ جَارَ الطَّرَفُ وَإِنْ عَلِمَتْ بِهِ ؛ لِأَنَّ عَايَةَ أَنَّهُ
كَالتَّعْرِيفِ

(١) قَوْلُهُ (أَوْ بِهَا) عَطَفَ عَلَى (بِأَمِّهَا) ، وَقَوْلُهُ (مَرَعَهُ) (بِحِ) الْأَوَّلَى كَمَا فِي
« النِّهْيَةِ » (أَوْ مَرَعَهُ) (بِحِ) عَطَفَ عَلَى الصَّغِيرِ الْمُسْرَمِيِّ (رَسِيَ) ، (وَ) (نَمَتَّ) (شِ)
(١٩٠ / ٧)

(٢) عَلَى حَذْفِ (أَيُّ) : التَّصْغِيرُ ، (شِ : ١٩٠ / ٧)

(٣) الْفَرْدُوسُ بِمَأْتُورِ الْخَطَابِ (٨٥٦١) عَنْ رِبِّدٍ مِنْ حَارِثَةِ رَحِيٍّ أَفْهَعَهُ

(٤) رَاجِعٌ « الْمَهْلُ الْمَضْمُونُ فِي أَحْلَافِ الْأَشْيَاح » مَسْأَلُهُ (١١٨٦)

(٥) الْقَوَاعِدُ الْكُرَى (٢٥١ / ٢ - ٢٥٢)

سُنْ بَطْرُهُ إِنَّهَا قَتَلَ الْحَطَّةَ

فَصَلَّاهُ بِعَصَمِهِ حَرَمَهُ فِي الْعَذَّةِ إِذَا كَانَ يَأْتِيهَا أَوْ مَعَ عِلْمِهَا بِأَنَّهُ لَرَعْبَةٍ فِي
نِكَاحِهَا . يَنْهَى حَمْلَهُ عَلَى مَا ذَكَرْتُهُ

(سُنْ بَطْرُهُ إِنَّهَا) لِلْأَمْرِ بِهِ فِي الْحَبْرِ الصَّحِيحِ مَعَ تَعْدِيلِهِ بِأَنَّهُ أَحَرَى أَنْ يُؤْذَمَ
بِإِسْمِهِ (أَيِ : نُدُومُ الْمَوَدَّةِ وَالْأَلْعَةُ : وَقِيلَ : مِنَ الْأَذْمِ : لِأَنَّهُ تَطَيَّبَ الطَّعَامَ ،
وَبَطْرُهُ بِهِ كَذَلِكِ

وَحَرَّخَ (إِلَيْهَا) : مَحْوُ وَإِدْعَا الْأَمْرِ ، فَلَا يَحُورُ بِهِ بَطْرُهُ وَإِنْ تَلَعَهُ اسْتَوَاؤُهَا
فِي الْحَبْرِ . حَلَّاهُ بِمَنْ وَهَمَ بِهِ

وَرَعْمُ : زَهْدٌ : حَاحَةُ مَحْوَرَةٍ : مَمْسُوعٌ : إِذَا اسْتَوَاؤُهَا فِي الْحَبْرِ الْمَقْتَضِي
لِكَوْنِ بَطْرِهِ بِكُفْيٍ عَنْ بَطْرِهَا فِي كُلِّ مَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنْهُ (٣) نَكَدٌ نَكُونُ مُسْتَحِيلًا
مَا وَانْتَهَى شَرْطُ مَا ذَكَرَ : فَخَرَّمُ النَّظْرَ : لِعَدَمِ وَجُودِ مَسْئُوعِهِ .

وَبَعْدَ عَصَمِهِ (لَأَمْسَى : كَوْنُ النَّظْرِ قَبْلَ الْحَطَّةِ)

وَمَعْنَى (حَطَبَ) فِي رِوَايَةٍ : أَرَادَ : لِلْحَبْرِ الْآخِرِ : إِذَا أَلْقَى اللَّهُ تَعَالَى فِي
قَلْبِ امْرِئٍ جُطَّةً أَمْرًا : فَلَا تَأْسُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا (٥)

(١) عَنْ جَعْفَرِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَطَبٍ أَمْرًا : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَفْعَبُ فَاَنْظُرَ إِلَيْهَا ،
فَبِنْتُ أُخْرَى أَنْ يُؤْذَمَ بِتَكْنِيسِهَا » أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (١٦٥ / ٢) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١١٢) ، وَالسَّائِي
(٣٢٣٥) ، وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٦٦) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (١٨٤٤١) ، وَعَبْدُ بْنُ مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ أَيْبَتْ
سَيِّئًا وَذَكَرَ لَهُ أَمْرًا أَحْضَاهُ ، قَالَ : أَخْبَرَنِي رِوَايَةً عَنْ أَبِي رَضِيٍّ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ (أَرَادَ أَنْ
يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً) . أَخْرَجَهَا ابْنُ مَاجَةَ (١٨٦٥)

(٢) رَجَعَ : إِسْهَلَ الصَّاحِبُ فِي خِلَافِ الْأَشْيَاحِ : مَسَاءَهُ (١١٨٧)

(٣) أَيِ : مِنَ النَّظْرِ ، (ش : ١٩٠ / ٧) .

(٤) قَوْلُهُ : (وَبَعْدَ عَصَمِهِ) مَتَعَلِقٌ بِقَوْلِهِ (الْأَوَّلَى) (ش : ١٩٠ / ٧)

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٣٤ ، ٣) وَقَالَ : (حَدِيثٌ عَرِيبٌ ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ عَنْ جَعْفَرِ بْنِ شُعْبَةَ عَنْ
بُكَاتٍ) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (أَوْعَاهُ الدَّارِقُطِيُّ) : وَابْنُ حَتْمٍ (٤٠٤٢) ، وَابْنُ مَاجَةَ
(١٨٦٤) ، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (١٦٢٧٤) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمَةَ عَنْ أَبِي رَضِيٍّ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ : رَجَعَ : إِسْهَلَ الصَّاحِبُ

وإن لم تأذن ، وله تكرير نظره ، ولا ينظر غير الوحة والكثيب

وظاهر كلامهم أنه لا بُدُّ النظر بعد الحطه ؛ لأنه قد يفرض فتأدى هي أو أهنها ، وأنه مع ذلك ^(١) يخور ؛ لأن فيه مصلحة أيضاً
فما قيل يخيل حرمة ؛ لأن إحد شارح لم يقع ، لا سيما قبل الحطه . بُرد
أن الحز مصرح بجواره بعده ، فصل حصراه ، ويتم أولوه بالسبة للأولوية
لا الحوار ؛ كما هو واضح ، إذ ما غدر به النظر في الحيز موجود في كل من
الحائرين

(وإن لم تأذن) هي ولا وليها ؛ اكتفاء بحد الشارع ، ففي رواية ^(٢) وإن
كانت لا تعلم ^(٣) قال الأدرعي الأولى عدم علمها ؛ لأنها قد تدبرين له بما
يعرفه ، وهم ينظرون لأشراط مالك الإذن ؛ كأنه لمحالته للرواية المذكورة

(وله تكرير نظره) وهو أكثر من ثلاثه على الأوجه ما دام ينظر أن له حاجة إلى
النظر ؛ لعدم إحاطته بأوصافها ؛ ومن ثم لو اكتفى بصرفه حزم برئ عيها ؛
لأنه ينظر أبيض لضرورة ، فليقتد بها حال جمع ؛ أن حرف اقتنه دل على
سرافه وهو شهوة ، وينظر فيه الأدرعي ^(٤)

(ولا ينظر) من الحرمة (عبر الوحة والكثيب) من رؤوس الأصابع إلى كعج
طهراً وبعداً بلا من شيء منهما ؛ لدلالة الوحة على الحمل والكثيب على حبس
البدن .

= في اختلاف الأشاح مسألة (١١٨٨)

- (١) قوله (وأنه) نظر (مع ذلك) أي مع كونه بعد حطه ؛ مع عدم سدك (شر) ١٩ / ٧
- (٢) عن أبي حميد بن عدي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : إذا حطب أحدكم امرأة
فلا جناح عليه أن ينظر إليها ، إذ كان إنما ينظر إليها لخطيب . أن ينظر إليها ، كانت لا تعلم ،
أخرجه أحمد (٢٤٠٩٠) ، والترمذي في الأوسط (٩١١) ، ودرر في المسند (٣٧١٤)
- (٣) رجع المعين الصحاح في اختلاف الأشاح مسألة (١١٨٩)

واشترائط لصح وكثيرين من ما عداهما حتى يحل نظرهما ^(١) يُخْمَلُ عَلَى أَنْ
المراد به منع نظر غيرهما ، أو نظرهما إن أذى إلى نظر غيرهما ، ورؤيتهما ^(٢) ولو
مع عدم علمها لا يستلزم تعقد رؤية ما عداهما فاندفع ميل الأدرعي لظاهر ^(٣)
كلام الجمهور ، من حوار مضمناً ^(٤) سرّاً أو لا ، وتوجيهه ^(٥) بأن العيب أنها
مع عدم علمها لا يستلزم ما عداهما ، وبأن اشتراط ذلك ^(٦) يندب الطر انتهى
ثم من فيها رفق فطر ما عدا ما بين سرتها وركبتها ؛ كما صرح به ابن
لرعة ، وقال إنه مفهوم كلامهم ، أي لتعليقهم ^(٧) عدم حل ما عدا الوجه
وخصه بأنه عورة ، وسبقه بذلك الشرواني

ولا يُعْرَضُ مَا بَيْنَ ^(٨) أنها كبحرقة في نظر الأجبي إليها ؛ لأن النظر لها
مأمور به وهو مع خوف الله فليطع ما عدا عورة الصلاة ، وفيه يأبي موطاً بحرف
نفسه ، وهو حرمة عدا الوجه والكفين مطلقاً ^(٩)

ورداً له بمحمد سر له ان شكك ^(١٠) ، ولا يقول ، لا أريده ، ولا يترتّب

١ قوله : «...» ، توجيهه كردي ، وفي الشرواني (١٩١ / ٧) (أمول بل
استدعية بيانية)

٢ قوله : «...» ، ميل الأدرعي ، بوجهه كردي

٣ قوله : «...» ، عيبه ، لا ، أم لا كردي ، وفي الشرواني (١٩١ / ٧)

٤ قوله : «...» ، أي انما هو أن قوله : «...» ، بوجهه
للإطلاق ، فلا يظهر عن هذا دهره الاندفاع)

٥ قوله : «...» ، توجيهه على (من) (سم ١٩١ / ٧)

٦ أي : السر (ش : ١٩١ / ٧)

٧ قوله : «...» (أي : لتعليقهم) يعني : في الحرمة ، كردي

٨ أي : في المتن عن قريب ، (ش : ١٩١ / ٧)

٩ أي : في الحرمة والأمة ، (ش : ١٩١ / ٧)

١٠ قوله : «...» ، بوجهه سر له (إلح هذا إذ كان الطر بعد لحظه ، كما هو ظاهر

وَيَحْرُمُ نَظْرُ قَتْلٍ بَالِغٍ

عنه منع خطبتها^(١) ، لأن السكوت بإطالة وأشعر بالإعراض^(٢) حادثة^(٣) ؛ كما يأتي^(٤) ، وصرر الطوب دون صرر قوله (لا أريدُها) وحتمل على أن الإعراض قد يحصل بعبر السكوت ؛ كشرائط ما نفعم منه^(٥) أنهم لا يُحيون إليه

ومن لا ينشُر له لِنَظْرٍ أو لا يُريدُه معه نَسْبٌ له أن يُزِيل من يَحِلُّ له نظره ؛ يتأنَّه ويصفها له ولو لا يَحِلُّ له نظره ، فستبعد سبعت ما لا يستفيد بالنظر ، وهذا^(٦) لمريد الحاجة إليه مستثنى من حرمة وصف امرأة لرحل .

وقول الإمام له أمرُ المرسدة سطر متجزئتها^(٧) مرادُه ما عد العورة ؛ كما هو واضح .

(ويحرم نظر محل) وحشي ومحبوب وحشي ؛ إذ هو مع سوء كرحل وعكسه ، فيَحْرُمُ نظره لهما ونظرهما له ؛ احتياطاً ونما عملاً بعد موته ؛ لا يقطع الشهوة بالموت فلم يبق للاحتياط حشد معنى

ويُظْهَرُ فيه مع مُشْكِلٍ مثله الحرمة^(٨) من كل للاحر في حال الحدة بتقديره محالاً له ؛ احتياطاً إذ هو^(٩) الحشي عليه أمرء ، لا ممسوح ؛ كما يأتي (بالغ) ولو شبيحاً هماً ، ومحشاً وهو المنشئة بسوء ، عاصي محارب

(١) وقوله (منع خطبتها) أي . لعبر الحائط . كردي

(٢) الخطبة . (ش : ١٩١/٧٠)

(٣) وقوله (كما يأتي) أي في شرحه . (الابود صاحب) كردي

(٤) أي الاشرائط . (ش : ١٩١/٧٠-١٩٢)

(٥) أي : الوصف المذكور (ش : ١٩١/٧٠)

(٦) قوله (له) أي صاحب (ش : ١٩٢/٧٠) وراجع : بهانه خطبة (٢ : ٣٨)

(٧) فاعل يظهر . (ش : ١٩٢/٧٠)

(٨) أي : الاحتياط (ش : ١٩٢/٧٠)

إلى عورة خُرّة كسرة أحسّة ، وكذا وجهها وكفها عند خوف الفتنة ،

(إلى عورة حرة) خرج مثالها ، فلا يخرّم نظره في نحو مرآة ؛ كما أفنى به غير واحد ، ويؤيد قولهم لو علّق الطلاق برؤسها لم نخش برؤية حيالها في نحو مرآة ، لأنه لم يرها

ومحل ذلك^(١) ، كما هو صاهر حيث لم نخش فنة ولا شهوة

وليس منها^(٢) ، بصوت ، فلا يخرّم سماعه إلا إن خشي منه فنة وكذا إن التذنه ؛ كما بحثه التركشي ومثله في ذلك^(٣) الأمر .

(كسرة) ولو شوهاء ، بأن يبعث حدّ تشنه في لدوي الطابع السليعه لو سلمت من مشوة به ؛ كما يأتي

(أحسّة) وهي^(٤) م عدا وجهها وكفها بلا حلاقي ؛ لقوله تعالى ﴿ قل بمؤمّنات يعضون من نسجهن ﴾ [١٠٠ - ٣٠] ولأنه إذا خرم نظر المرأة إلى عورة مثله ؛ كما في الحديث الصحيح^(٥) فأولى الرجل

(وكذا وجهها) أو بعضه ولو بعض عينيها ، أو من وراء نحو ثوب يخفي ما وراءه وكفها ؛ بعضه يصب ، وهو من رأس الأصبع إلى الكوع (عند خوف الفتنة) جماع من داعة^(٦) نحو من لها أو حموة بها ، وكذا عند النظر شهوة ؛

(١) أي العورة . (ش : ١٩١/٧٠)

(٢) أي عدم حرمة نظر العتال . (ش : ١٩٢/٧٠)

(٣) أي عدا . (ش : ١٩٢/٧٠)

(٤) قوله (وسنها) أي بحرمته (أي ذلك) أي في قوله (بلا إن خشي منه) (ش : ١٩٢/٧٠)

(٥) أي بحديث عائشة (ك)

(٦) أي بعد الحديث رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال لا ينظر الرجل إلى عورة المرأة ، ولا المرأة إلى عورة المرأة . أخرجه مسلم (٣٣٨)

(٧) ما دلل الفتنة (رشدي : ١٨٧/٦)

وكذا عند الأمر على التصحيح ،

نُ يُنْتَدَى^(١) به وإن أمر نفسه قطعاً

(وكذا عند الأمر) من انتبه فيما ينظره من نفسه وبلا شهوة^(٢) (على الصحيح) .

ووجه الإجماع بانفاق المسلمين على مع النساء أن يخرج من مافوت موحوه ،
ويوخل اضطراً لكن كالمرد ، وبأن ينظر مظنة نفسه ومحرك شهوة ، فاللائق
بمحاسن الشريعة سد الباب والإعراض عن تفاصيل الأحوال ، كالحلوة
بالأجنبية^(٣)

وبه اندفع^(٤) ما يقال : هو^(٥) عورة عورة^(٦) ، فكيف حرم نظره ووجه
اندفاعه : أنه مع كونه غير عورة بطرء مظنة نفسه ، أو شهوة ، فقص الناس عنه ،
احتياطاً على أن السنكي قد أقرب إلى صبح الأصحاب أن وجه وكفتها
عورة في النظر^(٧)

ولا يُدْفَى ما حكاه إمامنا من الانفاق . بل بمصنف عن عبد بن إبراهيم ،
على أنه لا يلزمها في طرفها ستر وجهها وإنما هو سعة ، وعلى الرجال عصر
البصر عنهم للإيه ؛ لأنه لا يلزم^(٨) من مع الإمام^(٩) نهى عن الكشف ، كونه

(١) بصور شهوة (ش ١٩٢/٧)

(٢) عطف على قول المس : (عند الأمر) (ش ١٩٣/٧)

(٣) نهاية المطلب في دراية المذهب (٣٢-٣١/١٢)

(٤) ي توجيه الإمام . (ش ١٩٣/٧)

(٥) قوله (به يدفع ما يقال) هو أي الوجه ، النكاح ، وإيراد البصر مع ما ذكر
كردي

(٦) (غير عورة) أي في الصلاة ككردي .

(٧) وقوله (عورة في النظر) يعني : لا في الصلاة ، ككردي

(٨) قوله (لأنه لا يلزم) مع بعض عدم استدلاله (ش ١٩٣/٧)

(٩) قوله (لا يلزم من مع الإمام) أراد بالإمام ما يحكم ككردي

مکروهاً وللإمام^(۱) لیسع من المکروه ؛ لما فيه من المصلحة العامة وحوث
سر^(۲) علیهن بدون منع^(۳) مع کونه غیر عورة
ورعاية المصالح العامة محتصة بالإمام ونوابه

نعم ؛ من تحققت نظر أجبی لها . یلزمها سر وجهها عنه ، وإلا . کانت
معية له علی حرم ، فانتم

ثم رأيت ندرعه فتی بما تمهته^(۴) ، فقد فی أمیه جمیة تترر مكشوفة ما عدا
ما بین لریة واریکته ولأحابت برؤیها محل جوار برورها^(۵) یدی أطفؤه إذا لم
یظهر منه ترشح لریة ولا معرض لریة ولا احتلاط لمن یحشی منه عادة النساء بمثل
دث ، وإلا أثمت وشمعت ، وكذا الأمر^(۶) انتهى فمحضاً .

وكون لأكثر من علی مقابل بصحیح لا یقتضي رجحانه لا ستمه وقد أشار إلى
فاد ضربهم بتعبيره بصحیح ووجهه^(۷) أن الآية كما ذلت علی حوار
کشفهن لوجوههن دث علی وجوب بعض حرمة النظر ، ولا یلزم من حل الكشف جواره ؛ كما

ویلزم من وجوب بعض حرمة النظر ، ولا یلزم من حل الكشف جواره ؛ كما
لا یخفی ، وضح ما أشار له بتعبيره (الصحیح)

ومن ثم فإن سنیی ترحیح نفوة المدرك ، ولفتوی علی ما هی
"الصیح" وسفه لدث السنکی ، وعثله بالاحتياط

(۱) الواحالة . (ش ۷ / ۱۹۳)

(۲) وقوله (وجوب الد) فاعل (لا یلزم) . کردی .

(۳) أي ، من الإمام (ش ۷ / ۱۹۳)

(۴) قوله (برورها) أي ، بهم ما ذکر من قوله (نعم من یحجب) . لبح کردی

(۵) وقوله (محل جواز برورها) مقول (لا قال) . کردی

(۶) فتاوی العرافي (ص : ۱۵۰ - ۱۵۲)

(۷) وقوله (ووجهه) أي . وجه فساد طریقتهم . کردی .

ولا ينظر من مخبره بين سريره وركبة .

فتقول الإسنوي الصواب : الحق^(١) : نذهب الأكثرين إليه^(٢) ليس في محله ، وأقبحه تحصيل حل الكشف بالوجه حرمة كشف ما عده^(٣) من البدن حتى أريد ، وهو ظاهر في غير أريد ، لأنه عورة ، ومحصل فيها : لأنه لا حاجة بكشفها ، بخلاف الوجه .

واحتذر الأذعيني قول جمع محل نظر وجه ، كقوله عجز يؤمن من نظرهم الفتنة : لاية^(٤) وتوقع من كسبه^(٥) [] صعبت^(٦) وزفه^(٧) من مر من سد الباب ، وأن لكل مسألة لافطة^(٨) ، ولا دلالة في لانه : كما هو حقي ، بل فيها إشارة لحرمة ما تنفسد بعينه مشرحة جانب برسه .

واجتماع أبي بكر وأمن بأم أمن ، وسبقان وأمر به برامعة رضي الله عنهم لا يستلزم النظر . على أن مثل هؤلاء لا يقاس بهم غيرهم ومن ثم حوِّروا لمشبههم الحلوة ، كما نبي قبل الاستبراء^(٩) إن شاء الله تعالى

(ولا ينظر من مخبره) سبب أو رصاص أو مصاهرة (ليس) فيه حوِّر أو صغره قوله الآتي (لا بأس)^(١٠) أسرة وركبة لأنه عورة ، ولحق به ف وبيع يأتي^(١١) على الأوجه نفس لستره وركبة : احصاه^(١٢)

(١) قوله (الصواب) أي حل أي مدح وكنى عبد الأمر كروي

(٢) المبهمات (٢١ / ٧)

(٣) قوله رواه يكن سببه : نبح ومن : لكم نبح ، فالعجز أي لا يشبهه قد يوجد لها من يرفعها ويشبهها (ع ش . ١٨٨ / ٦)

(٤) هي (٨ / ٤٩٧ - ٤٩٨)

(٥) (لا بأس) أي لا بأس (ع ش) أي كنه (ما) مقدره ف (ليس) أي ليس قوله الآتي : كروي .

(٦) أي : هي الأمة . (ش : ١٩٤ / ٧)

(٧) راجع : لمصلح صراح في خلاف لأشباح ، ماله (١١٩٠)

ويحل ما سواه ، وقيل ما يندو في العهنة فقط
والأصح حل النظر بلا شهوة إلى الأمة إلا ما بين شُرِّه وركبهِ ،

وهـ فارق ما مر في (اصلاء)^(١) ألا ترى أن الوجة والكفَّين عورة
هنا^(٢) ، لا ثم .

(ويحل) نظر (ما سواه) حيث لا شهوة وهو كافر لا يرى مكاح المحارم ،
لأن المحرمات تحرم بمكاحه ، فكان كرجلين أو امرأتين

(وقيل) يحلُّ نظر (ما يندو في العهنة) نصم (الميم) وكسرها ، أي
خدمة ، وهو لرأس والعن واليدان إلى العصدين والرحلان إلى الركبتين
(فقط) إذا لا ضرورة نظر ما عده ، كالثدي ولو من الرصاع

(والأصح حل النظر بلا شهوة) ولا خوف فية (إلى الأمة)

خرج بها منقصة ، فهي كالحة قطعاً ، وقيل على الأصح . فخرج
شارح الخلاف بين المتن^(٣) وأصله ، فيها أيضاً^(٤) سهو

(إلا ما بين سرّة وركبة) لأنه عورتها في اصلاء فأشبهت «رجل» ،
وسبغ^(٥) أنها كالحة ، ومعنى الشهوة لا يختص بها^(٦) ، لأن النظر معها ، أو
مع خوف أمة حرمة بكل مطور إنه

(١) أي : الاحياط . (ش ١٩٤/٧) .

(٢) قوله (ما مر) الخ من أن عورة - حل والأمة في الصلاء ما بين لسرة وركبة (ش
١٩٤/٧)

(٣) أي . في نظر الأحية . (ش : ١٩٤/٧)

(٤) قوله (بين من) أي الخلاف على خلاف العدل (ش ١٩٤/٧)

(٥) قوله (بها) أي سبغ (بها) أي كالأمة (ش ١٩٤/٧) ورجع المحرر
(٢٨٨)

(٦) أي : نصف عورة (والأصح عند الجمهور) إلخ (ش ١٩٤/٧)

(٧) قوله (لا يختص بها) أي بالأمة . بل يجري في نظر نحو المحرم أيضاً ، فلم يختص بها
كردي

وما قيل . بعل النفي هـ لإفادته أنه لو خشي العسة ونظر بلا شهوة حل غير صحيح ، بل الوجه حرمة على هذه الطريقة ^(١) مع الشهوة أو خوف العسة وقد يؤخّر تخصيص النفي بهذا ^(٢) بأن فيه نظر ما قرب من الفرج وحرمة من امرأة أحبيته مع عدم مانع للشهوة ^(٣) ، وهو بخلاف عالماً إليها فثبت ، بخلاف المحرم لسر فظة لها فلا يخلو لئبها فيه ، وبخلاف ما أُلحق به ، معاً يأتي ^(٤) ، لأن نحو السيادة ومسح الذكر والأنثى نفيها عدلاً ، فم يخلو لنفيها ثم يصرح . ولا يرُدُّ النظر ^(٥) لنحو قصد : لأنه قيده بقوله : (لقصد) إلى آخره ، وهذا ^(٦) يُفيد تعيد النظر بقرص نحو القصد ، ويُلزمه ^(٧) نفي الشهوة على أن ذلك فيه تفصيل ^(٨) ، إذ مع التعيين بحلِّ ولو مع الشهوة فإن قلت . يرُدُّ ذلك كله ^(٩) جعله ^(١٠) (بلا شهوة) قيداً في لصعيرة ^(١١)

(١) قوله (على هذه طريقة) أي طريقة - فهي كردي

(٢) قوله (تخصص نفي بهذا) أي تخصص نفي شهوة بصر الأمة أو نظر بمحرم كردي .

(٣) وقوله : (مانع للشهوة) أراد به : المحرمة - كردي

(٤) وقوله (معاً يأتي) هو بصر العدة إلى سببه ، ونظر الممزوج كردي

(٥) قوله (ولا يرُدُّ النظر) أي لا يرُدُّ على بوجهه تخصص نفي ما يحدُّ أن البصر بالقصد نظر ما قرب من حرمة بفرج من أحبه مع أنه يحرم مطلقاً كردي

(٦) وقوله : (وهذا) أي : البعد - كردي

(٧) وخمير (به) يرجع إلى غرض - كردي .

(٨) قوله (ذلك) إشارة إلى البصر وقوله (به تفصيل) أي ذلك بغير مشروط بشروط ، كما يأتي - كردي .

(٩) قوله (يرُدُّ ذلك كله) أي : سوجه مع دفع الإيراد كردي

(١٠) و (جعله) فاعل (يرُدُّ) - كردي

(١١) وقوله (قيداً في الصعيرة) لأن قوله (وإلى صعيرة) معطوف على قوله (بصر لأمة) فيكون المعطوف في حكم المعطوف عنه ، فلو كان انحصار نفي لأجل ذلك الوجه لم يجعله قيداً في الصعيرة أيضاً ، لأنها ليست محللاً للشهوة - كردي

وفي صعيقة إلا الفرح ،

أيضاً ، قُلْتُ لا يَرُدُّه بل يُؤَيِّدُهُ ، لأنه إنما قُتِلَ به فيها لإفادته حكم حصي حدة
هو حرمة نظرها مع الشهوة مع أن المرص أنها لا تُشبهى ، بل يؤخذ من هذا
أنه قُتِلَ^(٢) جميع ما في كلامه بغير الشهوة ، لأنه^(٣) نُعْلِمُ من هذا^(٤) بالأولى ؛
وحيث لا يَرُدُّ عليه شيء .

(و) الأصح جأْ نظر (إلى صخرة) لا تُشبهى ؛ كما عهده الناس في
لأعصار والأمصاير ؛ ومن ثمة قل حكاية الحلاب فيها ؛ أي فصلاً عن
لإشارة^(٥) لفونه يكاد أن يكون حرفاً للإجماع

وَجَوَّزَ الْمَاورِدِيُّ النَّظْرَ لِمَنْ لَا تُشْبِهُهُ وَإِنْ سَمِعَ نَعْمَ مِنْ

والوجه الصَّطْبُ ما مَرَّ أَنْ لَمَدَارَ عِشَى الْأَشْهَاءِ وَعَدَمِهِ بِالْقَةِ لَدَوِي لَطَاعِ
السَّلَامَةِ فَإِنْ لَمْ تُشْنِ لَهُمْ : شَوْءٌ بِي فَأَرَّ فِيمَا يَظْهَرُ رَوَالِ شَوْءِهِمْ ، فَإِنْ
أَشْهَوْهُ حَسْبُ حَرْمِ نَصْرِهِ . وَلَا عِلَا

وَفَارَقَتِ الْعَجُورَ^١ بَنَاتَهُ سَبَقَ شَتَاهُ^٢ وَهُوَ تَعْدِيْرٌ وَتَضَحُّبٌ وَلَا كَذَلِكِ^٣

(إلا المرح) وخزيم تحفاً ، وما هي « نروضة » عن الماضي ؛ من حله عملاً
بالعرف^(٧) .. ضعف .

(١) أي: كماله. (ش: ١٩٥/٧)

(٢) أي: المصنف. (ش: ١٩٥/٧)

(٣) أي : عقيد الجميع . (ش . ١٩٥ / ٢)

(2) في عقد الجمعيات (ش. ١٩٥/٧)

(۵) قومه (عصا علی) (سورہ قلم) اور مصعب اسرار اسی قومہ قولہ (والأصح) کردی

(6) قوله اولاً ان محمداً نبي ليس مدرّس منزه عن كل لاشبهاء وعدمه ، بخلاف الصميرة . كرمي

(٧) روضة الطالبيين (٢٦٩/٥)

نعم ، يَحْجُورُ بَطْرَهُ وَمَشَهُ لِحْوَ الْأَمْرِ مِنْ أَرْصَاحِ وَأَسْرِيهِ ، لِنَصْرُورَةِ
أَمَّا الصَّيِّ فَمَحَلُّ بَطْرِ فَرَحِهِ مَا لَمْ يُعْتَرِ وَالْعَرَقُ أَنَّ فَرَحَهَا أَفْحَشُ^(١)
وَقِيلَ يَحْجُورُ وَبِذَلِكَ لَهُ حَرْمُ الْحَاكِمِ أَنْ مُحْتَمَلٌ مِنْ عَدِصٍ فَإِنْ رُفِعَتْ رَأْسُ
رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صَعْرَى وَعُلَى حَرْقَةً وَفِي كُشْفِ عَوْرَتِهِ ،
فَإِنْ خُرْغَتْ عَوْرَتُهُ الصَّعْبُ كَعَوْرَتِهِ الْكَبِيرِ ، وَلَا
يَنْظُرُ اللَّهُ إِلَى كَاشِفِ عَوْرَتِهِ^(٢)

وظاهرُ قوله (رُفِعَتْ) وَكَوْنُهَا وَاقِعَةً قَوْلُهُ وَالْإِحْتِمَالُ يُعَمِّمُهَا يَنْفَعُ
حَمْلَهَا عَلَى الْمَعْبُورِ .

فائدة . زَوَى سُنْ عَسَاكِرُ فِي « تَارِيخِهِ » سَيِّدُ صَعْبٍ عَنْ نَسَبٍ فَإِنْ رَأَتْ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْزَخُ بَيْنَ رَحْطِي الْحَسَنِ وَيُقْتَلُ ذِكْرُهُ^(٣)
وَفِي « دَحْثَرِ بَعْقِي » تُدْمَحُ الصَّرِي عَنْ أَبِي طَالِبٍ وَن وَاللَّهُ بِكَ كَانُ^(٤)
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُنْزَخُ بَيْنَ رَحْطِيهِ - يَعْنِي الْخُسَيْنِ^(٥) - فَيُقْتَلُ
رُشَّتُهُ خُرْجَهُ سُنْ السَّرِي

وَحَرْخُ أَبُو حَابِهِ أَنْ أَنْ هَرِيرَةً أَمْرُ الْحَسَنِ يَكْشِفُ لَهُ عَنْ عَصَا يُقْتَلُ مَا رَأَى
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقْتَلُ ، فَكُشِفَ لَهُ فَمِنْ مَرَّةٍ أَسْهَى

(١) راجع « المهل الصالح في اختلاف لأصح » ص ١١٩١

(٢) المصنوع (٢٥٧/٣) ، فَإِنْ دَعِيَ أَسَادَهُ مَقَامَهُ . وَفِي مَكَّةَ . وَفِي الْحَدِيثِ فِي
« لِصَادِهِ » (٦٢/٦) فِي بَرَحِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ هُرَيْرٍ (٧٦٩٣) وَفِي « دَحْثَرِ بَعْقِي »
ابن أبيه غيرُهُ مِنَ الصَّعْبَاءِ

(٣) تاريخ دمشق (١٢٢/١٣) . وَفِي (ح) (الْحَسَنِ)

(٤) قوله (دَحْثَرِ بَعْقِي) يَحْ بَكْسَرٍ لِهَمَزِهِ وَبَحْثَرِ بَعْقِي (ش) (١٩٦/٧)

(٥) وَفِي (د) . (الْحَسَنِ)

(٦) قوله (يَكْشِفُ لَهُ) أَيْ يَكْشِفُ (رُبَّ) بِأَصْحَابِهِ . وَهُوَ يَذْكُرُ كُرْدِي « دَحْثَرِ بَعْقِي »
فِي مَقَامِ دَوِّي الْقُرْبَى (١٢٨/١)

وَأَنْ يَنْظُرَ الْعَبْدَ إِلَى مُنْتَهَى بَطْنِ مَنْشُوحٍ كَالنَّظَرِ إِلَى مُحْرَمٍ .

وَلَا حَاجَةَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لِمَا ذُكِرَ ، بَهَا وَلَا إِتْدَاءً ، خِلَافاً لِمَنْ
يُؤَمِّمُهُ

(و) الْأَصْحَحُ (أَنْ يَنْظُرَ الْعَبْدَ) الْعَبْدُ - وَلَا يَكْفِي بَعْدَهُ عَنْ الرَّبِّ لَمَقْد - عِبَرِ
الْمَشْتَرِكِ وَالْمَنْفَعِ وَعِبَرِ الْمَكْتَبِ ، كَمَا فِي « الرَّوْحَةِ » عَنْ الْفَاصِي وَأَقْرَبُهُ ^(١) وَإِنْ
أَطَارُوا فِي رَدِّهِ (إِلَى سَيِّدِهِ) الْمُتَصَفَّةُ بِالْعَدَالَةِ نَصّاً

(و) الْأَصْحَحُ أَنْ (يَنْظُرَ مَمْسُوحٌ) ذِكْرُهُ كُلُّهُ وَأَنْشَأَ شَرْطَ الْأَبْتَقَى فِيهِ مِنْ
لِلنِّسَاءِ أَصْلًا ، وَبِإِسْلَامِهِ ^(٢) فِي الْمَسْمُوعَةِ وَعَدَائِهِ وَلَوْ أَحْيَا لَأَجَبِيَّةً مُتَصِفَةً بِالْعَدَالَةِ
أَيْضاً (كَالنَّظَرِ إِلَى مُحْرَمٍ) فَيَنْظُرُ فِيهَا مَا عَذَا مَا سَلَّ السَّرَّ وَبِرَكْبَةٍ ، وَتَنْظُرُ
مِنْهَا دَلِكُ ، بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ أَوْ أَسْبَغْتُمْ عَلَى الْأَرْبَابِ ﴾
[البور : ٢١] .

وَيُتَحَقَّقُ بِالْمَحْرَمِ أَيْضاً ^(٣) فِي بَحْلُورَةٍ وَتَسْتَعْرِ

وَقَوْلُ الْأَدْرَعِيِّ لَا أَحْسَبُ فِي تَحْرِيمِ سَفَرِ الْمَمْسُوحِ مَعَهَا خِلَافاً مَمْسُوعٌ

قَالَ السَّكِّيُّ وَلَا خِلَافَ فِي جَوَارِ دَحْوِهِ ^(٤) عَسِيهِنَ بَعِيرٍ حَبَابٍ

لَا فِي سَحْوِ حُلِّ الْمَسِّ ^(٥) وَعَدَمِ بَقْصِ الْبُصُوءِ ، وَبِمَا حَلَّ بَطْنُهُ لَامِيهِ
الْمَشْرُوكَةِ ، لِأَنَّ بَعْلَانِيَّةَ أَقْوَى مِنَ الْعَمَلُوكَةِ ، فَأُسْحَ لِلْمَالِكِ مَا لَا يُبَاحُ
لِلْمَمْلُوكِ ، كَذَا قِيلَ

وَقَصِيَّتُهُ حُلُّ بَطْنِهِ لِمَكْنَسِهِ وَمَعْمُورِكِ سَبْهَا وَسَبْهَا عِبَرِهِ وَقَدْ ضَرَّحُوا

(١) روضة الطالبين (٣٦٩/٥)

(٢) بَابِ عَطْفٍ عَلَى (الْأَيْقَى ...) إلخ . (ش : ١٩٦/٧)

(٣) أي : كَالنَّظَرِ . (ش : ١٩٦/٧)

(٤) أي : الْمَمْسُوحِ (ش : ١٩٦/٧)

(٥) قَوْلُهُ (لَا فِي سَحْوِ حُلِّ الْمَسِّ) مَعْنَاهُ عَلَى (فِي بَحْلُورَةٍ) أي : لَا يَلْحَقُ بِالْمَحْرَمِ فِي

سَحْوِ حُلِّ الْمَسِّ .. إلخ كَرْدِي

بحلله ، فالذي ينتحه في الفرق أن ملحظ نظر السيدة الحاجة^(١) ، وهي متبعة مع لكتبة أو الاشتراك ، ولا كذلك في سند^(٢)

ويؤيده^(٣) نقل المورد في لافق على أن العد لا يدرمه الاستندان إلا في الأوقات الثلاثة^(٤) ، وعنفوه بكثرة حاجته إلى الدحوب ونحروج والمخالطة قد بعضهم ولمحرم ساع يشد مصفا^(٥) ، وبصر عيره فيه ، والطر متحة

فالأوجه أنه لا يدرمه لاستندان إلا فيها^(٦) ، كما هو لأحسن من أولى وأطال المصنف في مسودة شرح لمهدد ، وكثير من المحدثين ونما حريين في الانصار لمقابل لأصح في العدد ، وحائوا عن لاية بأنها في الإماء المشتركة .

وعن حري أبي دود^(٧) ما مضى رضي الله عنها من عند وهه تسمى لله عيه وسلم بها وقد بأنها^(٨) فقال : « ليس عليك بأش بها هو أبوه وعلامك^(٩) »

- (١) أي : حاجة العيد . (ش : ١٩٧/٧)
- (٢) أي : في نظره إلى مملوكة (رشدي : ١٩١/٦)
- (٣) أي : الفرق المذكور ، وقد يقارن ان ما نقله السيد في انما ساع بعد : لا من الفرق دون أبي (ش : ٩٧،٧)
- (٤) قوله (لا في الأوقات الثلاثة) في المذكورة في الآية قال الله تعالى : ﴿ يَسْتَوِيكُمُ الَّذِينَ سَكَبُوا بِمَنِّكُمُ وَلَ الَّذِينَ سَكَبُوا بِمَنِّكُمُ سَكَبَاتٍ ﴾ . الآية [البور : ٥٨] ، كروي - وراجع : الحاوي بكسر (١٧٠/٢) .
- (٥) أي : في أي وقت كان (ش : ١٩٧/٧)
- (٦) أي : الأوقات الثلاثة . (ش : ١٩٧/٧)
- (٧) هو : (وعن حري أبي دود) مع عطف على قوله (عن ل) (ش : ١٩٧/٧)
- (٨) قوله (ودانها) مع حصة حله وقوله (ل) في العدد من (١٩٧/٧)
- (٩) أخرجه النسخة في المحبر ١١١٢١ ، وورد في (١١١٦) ، انتهى في « تكسر » (١٣٦٧٦) عن أنس بن مالك رضي الله عنه

وَأَنَّ الْمُرَاهِقَ كَالْتَالِغِ .

بأنه كان صبياً^(١) ، إذ العلامة يختصُّ حصةً به ، وبأنها واقعةٌ حالٍ محتملةٌ

وبه نظرٌ ؛ لأنها قوليةٌ والاحتمالُ يُعمَّمُها ، وبمعنى العدالة في الأحرار فكيف بالمعالمك مع ما علب بل اطرُد فيهم من القسوى والمحور^(٢) لكن تأمل ما مر من اشتراط عدالتهما سدفع كلَّ ديث

ثم رأيتُ لأدري ذكر ذلك^(٣) ، ولأن العدد احتمالٌ بالجوار في بعض بيته وسبب مهياة في سبب^(٤) ، لا تحببهم حسب إلى خدمته ، وقياسه مشتركٌ هديات^(٥) فيه شريكهم

ولوحه الحرمة مقدسة^(٦) ، كما صرح به كلامهم ، ولا ينظر للمحاجة مع ما فيه^(٧) ؛ من الحرية أو ملك العير^(٨) .

(و) الأصح (أن اسره) وهو من حرب الاحلام ، أي باعتبار علب سبه ، وهو قوت اسمه عشر لا تسع ، وتضمن خلافه (كالتالغ) فيرثها لا يحدث منه ، كأنمحو

فإن قلت هذا يحدث ما مر^(٩) أنه لا يترث من سرٍّ وجهها وكفيتها قلت يُضمن ما هنا على سرٍّ ما عداهما^(١٠) ، أو على ما إذا علمت منه تعمد النظر إليها^(١١) ؛ لأنه حينئذٍ يجزئ للفتنة .

(١) قوله ، بأنه كان صبياً (انظر معطوفه (واحداً) ومولاه الاثنان (وبأنها) إلخ ، و (ومرة ...) إلخ عطفاً عليه .

(٢) أي : قوله : (لكن يتأمل ما مر ...) إلخ . (ش : ١٩٧/٧)

(٣) أي : السدة . (ش : ١٩٧/٧)

(٤) أي : وجدت المهياة أم لا ، (ش : ١٩٧/٧) .

(٥) أي : العدد المبعوض أو المشترك (ش : ١٩٧/٧)

(٦) قد مر أن في شرح (وكذا بعد لأمن على الصحيح) فراجع (مصري ١١٥/٣)

(٧) قوله (على سرٍّ ما عداهما) أي على وجوب سره (ش : ١٩٨/٧)

(٨) وفي (ح) و (س) و (ع) والمطرعة انوهه (إلهام)

وَنَحْلُ بَطَرٍ رَجُلٍ إِلَى رَجُلٍ إِلَّا مَا يَتَنَسَّرُ وَرُكْبُهُ

وَيَنْزِعُ وَتَه^(١) مَعَهُ الْبَطَرُ ، كَمَا يَلُومُهُ مَعَهُ سَائِرُ الْمُحْرَمَاتِ

وَبِوَضْعِهِ^(٢) تَشَوُّفٌ لِلنِّسَاءِ فَكَالسَّالِعِ قَطْعاً

وَبِمَرَاهِقَةٍ كَالْعَلَةِ ، قِيلَ فِي الْمَرَاهِقِ الْمُحْصَنِينَ بَطَرٌ أَيْ

وَقَصِيَّةٌ تَعْيِيلُهُمْ إِنْ حَاقَ الْمَرَاهِقُ بِالسَّائِعِ بِظَهْرِهِ عَلَى الْعَوْرَةِ وَحَكَايَتُهُ بِهَا

أَنَّهُ نَسْرٌ مِثْلُهُ^(٣) ثُمَّ رُبِّيْتُ الرُّكْبَتَيْنِ بَحْثٌ دَيْتٌ^(٤) أُنْحَدُ مِنْ كَلَامِ الْأَمَامِ^(٥)

وَمَا يَأْتِي^(٦) فِي رَمِيهِ إِذَا بَطَرَ مِنْ كَوْبِهِ ، وَفِي كَوْبِهِ يُصْعَقُ إِذَا صَبَّخَ عَلَيْهِ أَنَّهُ لَا يَذُوقُهُ

هَذَا^(٧) مِنْ كَوْبِهِ مَبْقَعَةً

وَخَرَجَ (الْمَرَاهِقُ) عِبْرَةً ، ثُمَّ إِنَّ كَيْدَ بَحْثٍ بِحَكَايَةِ مَرِيضَةٍ عَلَى وَجْهِهِ

فَكَاسْمَحَرَمٍ ، وَإِلَّا فَكَالْعَدَمِ

(وَنَحْلُ بَطَرٍ رَجُلٍ إِلَى رَجُلٍ) مَعَ مَنْ يَنْتَبِهُ بِلَا شَهْوَةٍ ، تَقْدِيرُ : لَا مَرِيضَةٍ سَرَّةٍ

وَرُكْبَةٌ (وَبَيْنَهُمَا) كَمَا مَرَّ^(٨) ، فَيُخْرَجُ بَطَرُهُ مُصْطَفِئاً وَبِوَيْدٍ مُحْرَمٍ ؛ لِأَنَّهُ عَوْرَةٌ

(١) قَوْلُهُ (وَيَنْزِعُ وَتَهُ) أَيْ عَصَفَ عَنْ بَوَلِهِ فَنَزَلَتْ بِهِ

(٢) أَيْ : الْمَرَاهِقُ بَقَرِيَّةٌ دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ (ع ش ١٩١/٦)

(٣) قَوْلُهُ (وَعَصْفَةٌ حَبِيبُهُمْ) أَيْ قَوْلُهُ (سَرَّ مَرِيضَةٍ) رَدُّ حَسَابَتِهِ لِمَعْنَاهُ مِنْ كَيْدٍ شَبَّهِ فِي

قَوْلٍ بِعَصْفٍ (كَالسَّائِعِ) حَاصِلُهُ يَتَّبِعُهُمْ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ الْأُمَمِ كَمَا سَبَّحَ فِي جَمْعِ

الْأَحْوَابِ ، وَبِوَيْدٍ كَيْدٌ ، بَلْ فِي بَعْضِ الْمَصَنُوفِ فِي (بَد) يَرْجِعُ إِلَى سَمْعِهِ ، وَفِي

(مِثْلُهُ) إِلَى (الْبَالِغِ) - كُرْدِي

(٤) وَقَوْلُهُ (بَحْثٌ دَيْتٌ) أَيْ : يَبْحَثُ أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلُهُ - كُرْدِي

(٥) وَقَوْلُهُ (مِنْ كَلَامِ الْأَمَامِ) أَيْ : نَدِيٍّ مَرِيضَةٍ بِوَجْهِهِ صَحِيحٌ كُرْدِي

(٦) وَقَوْلُهُ (وَمَا يَأْتِي) عَصَفَ عَنْ كَلَامِ (أَمَامِ) أَيْ : أُنْحَدُ مِمَّا يَأْتِي كُرْدِي

(٧) وَقَوْلُهُ (هَذَا) عَرَفَ كَوْبَهُ لَا يَصْبِرُ عَلَى كَوْبِهِ فِي الْأَصْحَابِ لِحُكْمِ الْمَرَاهِقِ بِالسَّائِعِ كَمَا

لِخَفَرِهِ فِي حَوَارِ مَرِيضَةٍ إِذَا بَطَرَ إِلَى حَرِّهِ ، فِي الْأَصْلِ حَرَمَةُ بَطَرٍ ، فَمِنْ ذَلِكَ عَنِ بَعْضِ

الْبَصَائِرِ دَيْتٌ بِمَعْنَى : مَبْقَعَةٌ ، وَهِيَ مَبْقَعَةٌ فِي عَالَمِ الْأَحْوَابِ ، هَذَا مِنْ مَرَدِّ الشَّرَاحِ كُرْدِي

(٨) قَوْلُهُ (وَبَيْنَهُمَا) كَمَا مَرَّ (بَد) فِي السَّحَرِ كُرْدِي فِي (د) وَ(خ) (كَمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ

الْبَابِ)

ويُخْرَمُ بَطَرُ أَمْرٍ شَهْوَةٍ .

قال الأذعيني والظاهر أن المراجع كالسابع بطراً أو مظلوماً
ويُخْوَرُ لمرحل ديك فحد الرجل بشرط حائل وأمن فيه وأجذ منه حلٌّ
مصافحة الأختة مع ديك

وأفهم تخصيصه^(١) الحلّ معهما بالمصافحة . حرمة من غير وجهه وكفها
من وراء حائل ولو مع أمن الفتة وعدم الشهوة ، وعليه فلوحة بأنه مطقة
لأحدهما ؛ كالنظر ، وحيد^(٢) فبلحق بها الأمر في ذلك ، ويُؤَيِّدُه إطلاقهم
حرمة معانفته الشاملة لكوبها من وراء حائل .

(ويحرم) وهو عني أمر (نظر) شيء من بدن (أمر) وهو من لم تنع
أولاً صوب صفحة عات

ويظهر صطاً أنه بأن يكون بحيث لو كان صغيرة . لاشتبهت لمرحلي^(٣) ،
ومن رعم أنه لمحلل مراده الساع من الاحتلام ، فلا تأتي ما ذكرته ، مع
خوف فيه بأن لم يدر وفوقها ؛ كما قاله من الصلاح ، أو (شهوة)^(٤)
جماعاً ، وقد كلّ مصوري إليه فائدة ذكرها فيه^(٥) تمييز طريقة الرافعي^(٦) .

وصبط في الإحياء : الشهوة بأن يثر بجمال صورته بحيث يُدرك^(٧) من نفسه
فرقاً بينه وبين الملتحي^(٨) .

(١) أي الاحل (ش : ١٩٨/٧)

(٢) أي : حين التوجيه بذلك . (ش : ١٩٨/٧)

(٣) أي : السليمة الطبع . (ش : ١٩٨/٧)

(٤) قوله (مع خوف فيه) صرف (محرم) في الممنوع (أو شهوة) عطف عليه كردي

(٥) قوله (ذكرها) أي : لشهوة (فيه) أي : في نظر الأمر (ش : ١٩٩/٧)

(٦) قوله (تمييز طريقة الرافعي) أي : مع ما قدمه من الحكمه في ذلك انتهى رشدي (ش : ١٩٩/٧) . وراجع : المحرر (ش : ٢٨٨) .

(٧) أي : باللمسة . (ش : ١٩٩/٧) .

(٨) إحداء علوم الدين (٣٦٨/٥) .

قُلْتُ وكذا غيرها في الأصح المنصوص ،

وقرب منه قول السكي هي أن ينظر فليفتد وإن لم يشه رباذه وفتح^(١) أو مقدمه له ، فإن دلت زيادة في المسوق وكثيرون^(٢) بتفسيره على محرد لظنر ولمحة طائين سلامتهم من الائتم ولشوا سابحين^(٣) عنه

(قلت وكذا) يخزم نظره (بغيرها) أي الشهوة وهو مع أمن الفتنة (في لأصح المنصوص) وإن دأع فيه حكماً ويقلاً جمع متقدمون ومتأخرون حتى بلغ بعضهم فرغم أنه^(٤) حرق بالإجماع ، ولش في محله وإن واقعه قول المنصبي نجل مع أمن الفتنة إجماعاً^(٥) .

ودلت^(٦) لأنه مظنة الفسدة كالمرأة ، بل فإن في الكافي هو أعظم إنماً منها ؛ لأنه لا يحل بحال .

وتما لم يؤمرو بالاحتجاب ؛ لشمه في تركهم تعلّم والأسباب ، وكتفاء بوجوب المعص عنهم إلا لحاحيه ؛ كما يأتي^(٧)

وقد نال السلف في التفسير مهم وسموهم الأتباء ؛ لاستفد ربه شرعاً ووقع نظر بعضهم على أمرد فأغخه^(٨) فأخبر أساده فقل (سرى عنه)^(٩)

(١) هو من صفته النصف من الموصوف ؛ أي من يشه بدها على محرد أساده (ش : ١٩٢/٦) .

(٢) وهي (ب) و (ت) و (ج) . (كثير)

(٣) أي (ب) و (ج) . (سالمين)

(٤) أي : ما صححه المصنف (ش : ١٩٩/٧)

(٥) راجع ؛ أسهل اصباح في خلاف لأشباح المسألة (١٩٢) . راجع ؛ أسهل ؛ شرعي (١٩٩/٧)

(٦) راجع إلى المن . (ش : ١٩٩/٧)

(٧) في (ص ٤١٧-٤١٨)

(٨) قوله : (أغخه) أي : أحبه . كردي

(٩) وقوله : (غنه) أي : عابته . كردي

فَسَيِّءُ الْقُرْآنَ بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً

وَشَرْطُ الْحَرَمَةِ مَعَ أَمْنِ الْفَتْنَةِ وَانْتِمَاءِ الشَّهْوَةِ أَلَّا يَكُونَ الْبَاطِلُ مُحَرَّمًا سَبَبًا ،
وَكَذَا رَصَدٌ أَوْ مَصَاهِرَةٌ عَلَى مَا شَمِنَهُ إِطْلَاقُهُمْ وَلَا سَبْدًا وَيُطَهَّرُ حُلُّ بَطَرٍ
مَمْلُوكِهِ ، وَمَمْسُوحٌ إِلَيْهِ شَرْطُهُمَا «سَابِقٌ»^(١) ، وَأَنْ يَكُونَ «الْمَطْوُورُ جَمْعًا»^(٢)
بِحَسَبِ طَعْمِ الْبَاطِلِ ؛ لِأَنَّ الْحَسَنَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الطَّمَاخِ

وَيُفَرِّقُ بَيْنَ هَذَا «٣» وَالرَّجُوعِ فِيهِ إِذَا شُرِطَ فِي الْمَسْبُوعِ مِثْلًا - إِلَى الْعَرَفِ «٤» ؛
سَاءَ عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّ الْعِلَاقَةَ وَصَفَ دَائِيًّا بِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى مَا تَرِيدُ بِهِ الْعَالِيَةُ
وَهُوَ مَوْطٌ بِعَرَفٍ لَا عَيْرٍ ، وَهِيَ عَلَى مَا قَدْ يَحُزُّ لَفْتَةً وَهِيَ مَوْطٌ بِمِثْلِ طَبْعِهِ
لَا غَيْرُ

وَبِمَا سَمِعْتُمُوهُ سَاءَ مَذْلُكُ «٥» ؛ لِأَنَّ لِكُلِّ سَاقِطَةٍ لَاقِطَةً ، وَلِأَنَّ الْمِيلَ إِلَيْهِمْ
طَبْعِيٌّ

وُخْرِجَ مِنَ الْمَطَرِ «٦» الْمَسْلُ ، فَيَحْرُمُ وَإِنْ خَلَّ الْبَطَرُ ؛ كَمَا حَرَّمَ بِهِ بَعْضُهُمْ ،
وَبِمَا شَجَّهَ إِنْ قُبِلَ بِمَا يَأْتِي «٧» عَنْ مُقْتَضَى «رُوضَةِ» أَنَّ الْمَحْرَمَ الْمَرْأَةَ يَحْرُمُ
مِثْلُهَا مِثْلًا «٨» أَمَّا عَلَى الْمَعْتَمِدِ الْآتِي مِنْ تَفْصِيلٍ فَيَتَغَيَّرُ مَجِيءُ مِثْلِهِ هَا
وَالْحَلُوهُ «٩» ، فَيَحْرُمُ لَكِنْ إِنْ حَرَّمَ الْبَطَرُ فَيَحِلُّ بَطَرُهُ

(١) أي في شرح (وإن نظر العبد إلى سيده ونظر ممسوح) إلح (ش ١٩٩/٧)

(٢) قوله (وأن يكون) إلح عطف على (الأ يكون) إلح (ش ١٩٩/٧)

(٣) أي جعل الأمر لمطور ، وقوله (فه) أي الحمد (ش ١٩٩/٧)

(٤) متعلق بـ (الرجوع) ، هامش (ب)

(٥) أي : بالجملة ، (ش ١٩٩/٧) .

(٦) قوله (وخرج بالنظر) بلام ، إشارة إلى (نظر أمرد) في المس كردي

(٧) أي في شرح (ومن حرم لنظر حرم مس) (ش ١٩٩/٧)

(٨) روضة لطالين (٣٧٣/٥) .

(٩) وقوله : (والحلوة به) عطف على (المس) ، كردي .

والأصح عند المحققين أن الأمة كالحرّة ، والله أعلم

و نمرأة مع نمرأة كرجل ورجل .

وافرق بينهما وبين الممنوع وأصح ، بدليل اتفاقهم في المرأة على حلّ حلوه
المحرم بها ، واختلافهم في حلّ منه لها وإن كان^(١) معه أمرؤ آخر وأكثر ، كما
يأتي^(٢) .

(والأصح عند المحققين أن الأمة كالحرّة ، والله أعلم) لا إشراكهما في
الأبوة وخوف عسبة ، بل كثير من الإماماء يقولون أكثر الحرّات حملاً لأخواتهن
أعظم

و صرّح عمر رضي الله عنه لأمة استترت كالحرّة ، وهو أن تشبه بالحرّات
يا نكاح^(٣) لا بدّل للحلّ ، لاحتمال أنه لإبدانها محرّرة نصّ بهن هي^(٤) .
الإمامة كنّ يقصّصن للرب ، والحرّات كنّ يقرّفن بالستر
و درع فيه تلقّيني^(٥) ، وأطلق بعد أشار الأدرعيّ لردّه بذكر جمع محققين
صرّحوا^(٦) بذلك^(٧) ، وبأن الأدلة شاهدة له .

(والمرأة مع المرأة كرجل ورجل) ويحلّ حيث لا خوف فيه ، لا شهوة لها
نظرًا ما عدّها سرّتها وركبتها وما بينهما ؛ لأنّه عورده^(٨)

(١) قوله (وإن كان) إلح غاية لقوله : (فتحرّم) (ش : ١٩٩/٧)

(٢) أي في شرح ، (وبإحاطة لفصده) إلح (ش : ١٩٩/٧)

(٣) أخرجه سيهقي في الكبر ، (٣٢٦٣) ، وعنده سراج في المصنف (٢٠٥٩) ، وسنن أبيه
(٦٢٩٥) . قال سيهقي : لا أثر عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ذلك صحيحه

(٤) قوله (و درع فيه تلقّيني) أي درع تلقّيني في الأمة كالحرة ، (زاد في ذلك
إشارة إليه ، وكذا ضمير (له) يرجع إليه . كردي

(٥) بحث ناد لجمع . (ش : ٢٠٠/٧)

(٦) أي بما ادّعاء المصنف ، وكذا ضمير : (له) . (ش : ٢٠٠/٧)

(٧) وهي (ح) و (غ) (مع رجل)

(٨) أي ما ذكر من السر والركبة وما بينهما (ش : ٢٠٠/٧)

والأصح تخريمُ نظر دُمَّةٍ إلى مُسلمةٍ ، وحوارُ نظر المرأةِ إلى بدنِ أحسبٍ سوى ما بين سُرتهِ ورُكَّتهِ إن لم يحف فنة

(والأصح تخريمُ نظر دُمَّةٍ) وكلُّ كفرٍ ولو حرَّيةً (إلى) ما لا يندو في المهنة من (مسلمة) غير سديها ومحرمها ، لمفهوم قوله تعالى : ﴿ أَوْ يَتَّبِعَنَّ ﴾ (النور : ٣١) . ولأنها قد تصفها لكافر بنفسه . وصح عن عمر رضي الله عنه معها من دخول حتام معها^(١) .

ودحوش بدعت على أمهات المؤمنين الواردة في الأحاديث الصحيحة دليل لما صححه من حنطها منها ما يندو في المهنة

واعتمد جمع ما قصه لشر من أنها معها كالأحسب ، وأقنى المصنف ؛ في بناء على ما في حرم حرمة كشف بحر وجهه بدمية^(٢) ، لأنها يُعَيَّنُ به على ما نخشى من قصده ، وهو وصفها لمن قد يقتبس به ، وعلى محرم^(٣) ؛ إذ الكافر مكلف بالقروع على ما مر^(٤) .

ولا يخرمُ نظرُ المسلمةِ لها خلافاً لمن يوقف فيه ، إذ لا محذور بوجهٍ ومنهنا وسنة سحرٍ أو غيره ، كرت أو قيادٍ ، فيخرمُ التكشفُ لها^(٥) .

(و) الأصح حوارُ نظر المرأةِ إلى بدنِ أحسبٍ سوى ما بين سُرتهِ ورُكَّتهِ (وسوهم نصاً ، كما مر^(٦)) (إن لم يحف فنة) ولا بصرت شهوةً ؛ لظن عائشة

(١) قوله (معها) كـ ب . وقوله (معها) أي المصنفات انتهى معنى (ش) (٢٠٠٧) ؛ بتدوين أحمد حبه السهمي في : تكتم ، (١٣٦٧٣) ، وعند الوراق في : المصنف (١١٣٤) كتب حديث عبد الله بن أبي عبد الله رضي الله عنهما

(٢) فتاوى النووي (ص : ١٩٩)

(٣) قوله (وعلى محرم) أي : ومعها به على فعل محرم على الله وهو نظرها إليها ، بناءً على تكليف الكافر بدفع ، معنى هذا يحرم على المسلمة تكسبها في لظن بها كروي

(٤) في (٨٣٣ / ١)

(٥) رجع ؛ سهل الصالح في احتلال لأساح ، ماله (١١٩٣)

(٦) قوله (أيضاً ، كما مر) ي . يجب قوله (إلا ما بين سره ورُكَّته) كروي

قُتْ . الْأَصْحَحُ التَّخْرِيمُ كَهَوِّهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عَشَّةَ يَنْفُتُونَ فِي الْمَسْجِدِ وَالْيَاسِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرِهَا^(١)

وَفَارَقَ بَظَرَهُ إِلَيْهَا بَأْنَ مَدِيهَا عَوْرَةً ؛ وَلَدَا وَحِبَّ سَرَّةَ ، بِخِلَافِ بَدَةِ

(قُتْ) الْأَصْحَحُ التَّخْرِيمُ كَهَوِّهَا نِي كَبَرَهُ (إِلَيْهَا ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلْحَرِّ
الصَّحِيحُ . أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ مَمْلُوكَهُ وَتَمَّ سَلَمَهُ وَقَدْ رَأَى بَظَرَ^(٢)
لَا بِي أَمَّ مَكْتُومٌ بِالْحَتَّابِ مِمَّا ، فَتَلَّتْ لَهُ أَمَّ سَلَمَهُ نَسْ هُوَ أَعْمَى لَا يُبْصِرُ^(٣)
فَقَالَ . هَ أَفْعَسَاوَابِ أَنْتُمَا ، أَلْتُمَا بَصْرَاهُ^(٤)

وَيَنْسُ فِي حَدِيثٍ عَشَّةَ أَنَّهَا بَظَرَتْ وَحَوَّهَمُ وَأَنَدَاهِمُ وَتَمَّ طَرَبَ بَعَثَمُ
وَحَرَاهِمُ ، وَلَا يَرْمُ مِمَّا تَعَمَّدُ بَظَرَ الدُّنْ ، وَإِنْ وَقَعَ بِلا قَصْدٍ صَرَفَهُ خِلَا ، هُ
أَنْ دَبَّ^(٥) فَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ الْحَبَابُ ، أَوْ وَعَائِشَةُ^(٦) تَمَّ سَلَمُ سَلَمَ

قَالَ الْحَلَالُ النَّفْسِيُّ . وَمَا أَفْتَضَاهُ الْعَتَى مِنْ حَرَمَةِ بَصَرِهِ وَوَجْهِهِ وَبَدَةِ بِلَا
شَهْوَةٍ وَعَدَّ أَمَّنَ الْمَسَّةَ لَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ مِنَ الْأَصْحَابِ

وَرَدَّ بَأْنَ اسْتِدْلَالَهُمْ بِمَا مَرَّ فِي قِصَّةِ ابْنِ أَمَّ مَكْتُومٍ وَالْحَوَابِ مِنْ حَدِيثِ عَشَّةَ
صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا فَرْقَ .

وَيَرْدُّهُ أَيْضاً قَوْلُ ابْنِ عَبْدِ الْمَلَامِ حَارِغاً بِهِ حَرَمَ الْمَذْهَبِ يَجُتُّ عَلَى الرَّحْلِ
سَدُّ طَرَفِهِ تَشْرِيفُ الْمَرْأَةِ عَلَيْهَا الرَّحْلُ إِنْ لَمْ تَكُنْ سَهِبَةً ؛ أَيْ وَقَدْ عُدَّ مِنْهَا
تَعَمَّدُ الْبَظَرَ إِلَيْهِمْ .

(١) أخرجه البخاري (٥٢٣٦) ، ومسلم (٨٩٢/١٨) عن عائشة رضي الله عنها

(٢) لعل التذكير باعتار الشخصى . (ش : ٢٠٠/٧)

(٣) أخرجه ابن حبان (٥٥٧٥) ، وأبو داود (٤١١٢) ، والترمذي (٢٩٨٣) ، وأحمد (٢٧١٨٠) عن أم سلمة رضي الله عنها .

(٤) قوله (أَوْ أَدَبَتْ) إلح عطف على (وَسَى) إلح (ش : ٢٠٠/٧)

(٥) قوله (أَوْ وَعَايَ) إلح عطف على قوله (لَمْ يَرَوْا) إلح (ش : ٢٠٠/٧) أو بعده ، ولكن كان عائشة تَمَّ سَلَمُ إلح ، وكان الأولى بساطة أو العطف (ش : ٢٠٠/٧)

وَنَظَرُهَا إِلَى مُحَرَّمِهَا كَعَكْسِهِ

وَمَنْى حَرَمُ النَّظَرِ . . حَرَمُ الْمَسِّ

وَمَرَّ بَدَنُ نَظَرِهَا إِلَيْهِ لِلْمَخْطِبة^(١) ؛ كَهُو إِلَيْهَا .

(وَنَظَرُهَا إِلَى مُحَرَّمِهَا كَعَكْسِهِ) أَي : كَطَرَهُ إِلَيْهَا ، فَنَظَرُ مِمَّا عَدَا مَا بَيْنَ

السَّيْرَةِ وَرُكْبَةٍ ، وَمَرَّ^(٢) : لِحَاقِهِمَا بِمَا بَيْنَهُمَا حَلَالًا لِمَا يُؤْهِمُهُ كَلَامُ شَارِحِ

(وَمَنْى حَرَمُ النَّظَرِ - حَرَمُ الْمَسِّ) بِلَا حَتَائِي ، وَكَدَّ مَعَهُ إِنْ حَادَ فَسَةً ، بَلْ

وَبَنَ أَمْسِهَا عَلَى مَا مَرَّ^(٣) ، بَلْ الْمَسِّ أَوْلَى بِالنَّحْوَةِ ؛ لِأَنَّهُ أَلْعُ فِي ثَارَةِ اشْهَوَةِ ؛ إِذْ

لَوْ أُنْزِلَ بِهِ . . أَفْطَرَ ، أَوْ بِالنَّظَرِ . . غَلَا

وَيُخْرَمُ مَسُّ شَيْءٍ مِنَ الْأَمْرَدِ^(٤) عَلَى مَا مَرَّ^(٥) ، وَمِنْ عَوْرَةٍ لِمِثَالِ أَوْ الْحَرَمِ

وَقَدْ يَحْرَمُ اسْتِعْرَافُ الْمَسِّ ، كَأَنَّهُ كُنَّ طَبِيعًا مَعْرِفَةُ الْعَدَةِ بِالْمَسِّ فَقَطْ ،

وَكَعْصَرُ أَحْسِيَةٍ مِمَّا يَخْرُمُ بَصَرُهُ فَقَطْ ، وَدَرِ الْحَلِيقَةِ يَخْرُمُ بَصَرُهُ ، أَي عَلَى

صَعْبٍ

وَالْأَصَحُّ حَرَمُهُمَا فِي الْأَوَّلِ وَحَرَمُهُمَا فِي الثَّانِي^(٦)

وَمَا أَفْهَمَهُ الْمَسُّ أَنَّهُ حَيْثُ حَلَّ اسْطَرَّحَلَ الْمَسِّ أَعْلَى أَيْضًا^(٧) ، فَلَا يَحِلُّ

لِرَحْلِ مَسٍّ وَحْدَهُ أَحْسِيَةٍ وَإِنْ حَلَّ بَصَرُهُ ، لِحَوِّ حَلِيقَةٍ أَوْ شَهَادَةٍ أَوْ عُلِيمٍ ، وَلَا لِسَيْدَةٍ

(١) وَفِيهِ مَصْصَف (كَهُو إِلَيْهَا) هَذَا مَصْصِفُهُ هَذَا مَصْصِفِي (ش : ٢٠١/٧)

(٢) وَقَوْلُهُ : (وَمَرَّ) أَيْضًا أَرَادَ بِهِ ذَلِكَ كَرْدِي .

(٣) قَوْلُهُ (عَلَى مَا مَرَّ) أَي : مَسَّ قَوْلُهُ (وَبَعْدَ بَصَرِ الْأَمْرَدِ) كَرْدِي

(٤) أَي : الْأَجْسِدِ . (ش : ٢٠١/٧)

(٥) قَوْلُهُ (مِنَ الْأَمْرَدِ عَلَى مَا مَرَّ) أَي : مَسَّ عَلَى مَا مَرَّ ؛ مِنْ حَرَمِهِ النَّظَرُ إِلَيْهِ بِغَيْرِ شَهْوَةٍ

كَرْدِي .

(٦) قَوْلُهُ (حَرَمُهُمَا فِي الْأَوَّلِ) أَي : حَرَمَهُ النَّظَرُ وَالْمَسُّ فِي عَصَا الْأَحْسِيَةِ ، (وَجَوَارِهِمَا فِي

الثَّانِي) أَي : دَبْرِ الْحَلِيقَةِ . كَرْدِي

(٧) أَي : كَمَنْطُوقَةٍ . (ش : ٢٠١/٧) .

من شيء من بدن عليها وعكسه وإن حلَّ البظر ، وكذا الممسوخ ، كما مر^(١)
وما قيل^(٢) وكذا ممسوخ غير مراهق لا نجس^(٣) وإن حلَّ البظر مردود^(٤)
وبحلَّ بظره من المحرم قد لا ينجس^(٥) منه ، كقطبها ورجلها وتقبيلها بلا
حائض^(٦) لمبرح^(٧) حاجبه ولا شففة ، بل وكبدتها على ما اقتضته عبارة « الروضة »
لكن قال الإسوي أنه^(٨) خلاف إجماع الأمة^(٩) ، وسنه أن الرافعي عشر
سلب لعموم بشرط فيه هذه^(١٠) على (كل) ، وهو^(١١) ولا من كل
ما يحلُّ بظره من المحرم^(١٢) ، أي بل بعضه ، كمولث لا يحلُّ بدلا من تروخ
كل امرأة

فمن المصنف^(١٣) لعموم السلب بشرط فيه تقدم الإثبات على كل ، فقال
يخبر من كل ما حلَّ بظره من المحرم^(١٤) أي كل ما لا يحرم بظره^(١٥) به حتى
يطابق ما ذكره - أعني الإسوي - أولاً من شرط سلب لعموم
فقوله (المشروط به .) إلى آخره متعين بأوبئه بأن المراد بتقدم
الإثبات على كل تأخر نسبي عنها على أنه يأتي في الإثبات بدنه تحقيق متعين
مراجعته .

(١) في (مر: ٤١٢)

(٢) راجع لقوله : (قد لا يجعل منه) (ش: ٢٠١/٧)

(٣) أي : ما اقتضاه عبارة « الروضة » . (ش: ٢٠١/٧)

(٤) المهملات (٢٥/٧)

(٥) أي : تعبير الرافعي . (ش: ٢٠١/٧)

(٦) الشرح الكبير (٤٨٠/٧) .

(٧) أي : في « الروضة » . (ش: ٢٠١/٧)

(٨) روضة المطالبين (٣٧٣/٥)

(٩) قوله (أي كل ما لا يحرم بظره) تفسير لقوله (كل ما حلَّ بظره) كردي

ويباحان لفصد وحمامة وعلاج .

وفي « شرح مسلم » : يحلُّ من رأسٍ لمحرّمٍ وغيره^(١) : مما ليسَ بعورةٍ جماعاً^(٢) ؛ أي : حيث لا شهوة ولا خوف فنية بوجهِه ، سواءً أمسَّ لحاحاً أم شَعَمَةً^(٣)

وعشر « أصبه » وغيره من (حيث)^(٤) بدل (متى) واستخضنه السنكي ؛ لأن (حيث) اسم مكان ، والقصد أن كل مكان حرّم نظره حرّم مشه ، و (متى) اسم زمان وليس مقصوداً هـ .

وَرُدَّ بمع عدم قصده ، بل قد يُقصد ؛ إذا أحسبته يخرّم مشها ، وبعد نكجه يحلُّ ، وبعد طلاقه يخرّم . وسطمةٌ تحلُّ ثم تخرّم ، وقيل ومن نحو معامة يخرّم ، ومعها يحلُّ

(ويباحان) أي : يسرُّ والمسُّ (بقصد وحمامة وعلاج) للحاجة نكر بحصره مانع حيوة^(٥) ؛ كمحرّم أو روح أو امرأة ثقبه ؛ لحلِّ خلوة رجلٍ بامرأتين ثقتين يختشمتُهما

وليس الأمران كالمرأتين خلافاً لمن يَحْتَقُّ ؛ لأن ما علّلوا به فيهما من استحياء كلُّ محصورة الأخرى لا يأتي في الأمرين ؛ كما صرّحوا به في الرجلين .
وشرط^(٦) عدم امرأة تُخسِرُ ذلك كعكسه

ولأنَّ يكونَ عيز أمينٍ مع وجودِ أمسٍ ، ولا دمتاً مع وجودِ مُسليمٍ ، أو دميةً مع وجودِ مُسلمةٍ

(١) أي : عبر الرأس (ش : ٢٠٢/٧) .

(٢) شرح صحيح مسلم (٥٩/٧)

(٣) راجع : المنهول لصاح في اختلاف الأشباح ، ماله (١١٩٤)

(٤) المحرر (ص ٢٨٩)

(٥) أي : مانع حرمة خلوة . هامش (ب) .

(٦) قوله (وشرط) : يجع عطف على (محصورة) (إيج : ش ٢٠٣/٧)

قُتْ وَتُتَاحُ النِّظَرُ لِمُعَامَلَةٍ وَشَهَادَةٍ

وَبَحَثُ النَّفْسِيِّ أَنَّهُ يُقَدَّمُ فِي الْمَرَأَةِ مُسْلِمَةً ، فَصِيٍّ مُسَلِّمٌ عَيْرٌ مُرَاهِقٌ ،
مُعْرَاهِقٌ ، فَكَافِرٌ عَيْرٌ مُرَاهِقٌ ، مُعْرَاهِقٌ ، فَامْرَأَةٌ كَافِرَةٌ ، فَمُحَرَّمَةٌ مُسْلِمَةً ، فَمُحَرَّمَةٌ
كَافِرَةً ، فَأَجْنَبِيٌّ مُسْلِمٌ ، فَكَافِرٌ . انتهى

وَوَقْفُهُ الْأَدْرَعِيُّ عَلَى تَقْدِيمِ الْكَافِرَةِ عَلَى الْمُسْلِمِ ، وَهِيَ بِمُدْعَاهَا لَهَا عَلَى
الْمُحَرَّمِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ .

وَالَّذِي يَتَجَبَّرُ تَقْدِيمُ مَحْرَمٍ مُطْلَقًا^(١) عَلَى كَافِرَةٍ ، نَظَرُهُ مَا لَا نَظَرٌ لَهُ ،
وَمُصَوِّحٌ عَلَى مُرَاهِقٍ ، وَأَمْتَهَرُ^(٢) - وَلَوْ مِنْ عَيْرِ النِّجَسِ وَبَذِيرٍ - عَلَى غَيْرِهِ
وَوُجُودُ مَنْ لَا يَرْضَى . لَا يَأْكُثِرُ مِنْ أَحْرَةِ الْمَشْرِ كَسَعْدَمٍ فِيمَا مَظْهَرٌ ، بَلْ لَوْ
وُجِدَ كَافِرٌ يَرْضَى بِدَوْبِهَا وَمُسْلِمٌ لَا يَرْضَى إِلَّا بِهَا حَتَّمَلْ ، أَحْسَمُ كَالْعَدَمِ
أَيْضًا ؛ أَحَدًا مِمَّا يَأْتِي أَنَّ لَأُمِّ لَوْ ظَلَّتْ أَحْرَةً حَتَّى وَوَجِدَ الْأَثَمَ مِنْ يَرْضَى
بِدَوْبِهَا سَقَطَتْ حَصْدَةُ الْأُمِّ

وَيَحْتَمِلُ الْمَرْقُ ، وَيَظْهَرُ فِي الْأَمْرَدِ أَنَّهُ يَأْتِي فِيهِ حَصْرٌ دُونَ التَّرْتِيبِ فَيُقَدَّمُ
مَنْ يَجَلُّ بَصَرُهُ إِلَيْهِ ، فَعَيْرٌ مُرَاهِقٌ ، فَامْرَاهِقٌ مُسْلِمٌ ثُمَّ^(٣) ، فَكَافِرٌ يَدْنُ .

وَيُقْتَضَرُ فِي الْوَحْدَةِ^(٤) ، وَالْكَفُّ أَدْنَى حَاجِبٍ ، وَفِيمَا عَدَاهُمَا مَبِيحٌ تَيَقُّمٌ إِلَّا الْفَرْحَ
وَقَرِينَهُ فَيُقْتَضَرُ رَدُّهُ عَلَى ذَلِكَ ، وَهِيَ لَا تُشَدُّ الصَّرُورَةُ حَتَّى لَا تُعَدَّ الْكُثْفُ
بَدَلَتْ هُنَا لِلْمَرْوَةِ

(قُتْ وَتُتَاحُ النِّظَرُ) نَاحِيَةُ فَقَطْ (لِمُعَامَلَةٍ) كَيْفِ وَشَرَاءٍ ، لِيُزَجَّعَ بِالْعَهْدَةِ
وَيُقَالَبَ بِشَمْنٍ مِثْلًا (وَشَهَادَةٍ) مَحْتَمَلًا وَأَدَاءً لَهَا أَوْ عَيْبًا ، كَطَرِ الْفَرْحِ لَشَهَادَةِ

(١) قوله (وهي بتدبيره) خير مقدم وصمير للنفسي (ش : ٢٠٣/٧)

(٢) أي كبير أو صميراً بهرج ش ، وكان الألب مسدداً كافر (ش : ٢٠٣/٧) .

(٣) أي - أزيد مهارة ومعرفة - (سم : ٢٠٣/٧)

(٤) وهي (ب) و (ج) و (ع) لفظ (تقه) غير موجود

(٥) أي : من المرأة ، انتهى ج ش : أي : والأمرد - (ش : ٢٠٣/٧)

براً أو ولادياً أو عدياً أو المحام إقصاءً ، والثدي : للرصاع للمحاجة
وتعشُد النظر للشهادة لا ينصُر^(١) وإن نيسر وجود ساء أو محرم يشهدون على
الأوجه .

ويُفرَّق بينه وبين ما مرَّ^(٢) في المعالجة بأن الساء بقصاة وقد لا يُقبل
و محارم وبحوهم قد لا يشهدون . ثم رأيت بعضهم أجاب بأنهم وسَّعوا هنا
اعساءً بالشهادة .

والنظر عبر ذلك^(٣) ممسوق على ما قاله الموردي^(٤) ، وقصته أنه كسرة ،
لكن في عندهم بصعائر ما يُحايثه^(٥)

ويُكثف الكثف : التحمل والأداء ، فإن امتعت أمراً^(٦) أو نحوها
كثفها

قال السبكي : وعند نكاحها لا بد أن يعرفها اشاهدان بالسب أو تكثيف
وحدها ، لأن التحمل عند النكاح مبرن مبرلة الأداء انتهى ، وفي ذلك بسط
ذكرته في الفتاوى^(٧) ، ودني بعضه^(٨)

(١) أي فلا يحرم . (سم : ٢٠٣/٧ : ٣٠٤)

(٢) قوله (هـ) في خط لسهده ، وقوله (س ما مر) ح أي من الترتيب
(ش : ٢٠٣/٧)

(٣) أي : لغير ما ذكر من الأمور المجورة له (ع ش : ١٩٨/٦)

(٤) راجع الحارثي الكبير (٤١/١١) .

(٥) راجع المسهل لمصاح في اختلاف الأشباح ، مسألة (١١٩٥) احتلف بشيخ الفراء داعي
و شرواني (٢٠٤/٧) في مأخذ الترحيح من كلام الشارح بن حجر انتهى رحمه الله ، فراجع
الشرواني ما مر (لكن) ، صاحب المسهل ، ما بعد (لكن) وراجع الهبة
(١٩٨/٦) ، وه المعني (٢١٦/٤)

(٦) أي : قهراً عليها . (ش : ٢٠٤/٧)

(٧) الفتاوى الكبرى الفهية (٢٧/٤)

(٨) بعد الكلام على نكاح الشغار . (ع ش : ١٩٨/٦) .

ونعيم

ولو عرفها الشاهد^(١) في القاب لم يخنخ ليكشف ، فعليه يخرم الكشف
حيث لا حاجة إليه ، ومضى حشي فسه ، أو شهوة سم ينظر إلا إن بعض
من السنكي ومع ذلك يأنم بالشهوة وإن أئيب على الحفل ؛ لأنه فعن دو
وحش

وقال بعضهم بشعي الحل^(٢) مطلقاً^(٣) ؛ لأن الشهوة أمر طبعي لا يتك على
الظر ، فلا تكلف الشاهد برائتها ولا يؤاخذ بها ؛ كما لا يؤخذ بالرجح ميل فيه
بعض سوته ، واحكم بمن فيه بعض حصوم
والذي يتجه حمل لأوب على ما أحسنه ، وليس^(٤) على خلافه ، كما
يقتضيه ما نضره

ونحن الرركشي أن حل نظر الشاهد مفرغ على المذهب أنه لا يكفي
تعريف العدل ، أم على ما عليه يعمل ؛ كما يأتي في (شهاد) ؛ ولا نشت
في امتعه أسهى ، وفيه نظر ؛ لأن وإن فسه^(٥) سطر^(٦) أحوط وأوى ،
وكفى بذلك حاجة محورة له

ونعلم (أمر) وأنى ؛ كما صرح به سبق خلاف ما يؤهمه كلامنا من دج ؛
من اختصاصه بالأمر .

- (١) وفي (ب) و(ت) و(٢) و(خ) و(س) و(ع) ، (الشاهد)
- (٢) أي : حل النظر للشهادة انتهى ع ش (ش : ٢٠٤/٧)
- (٣) أي : وحذوف الفته أو الشهوة أو لا (ش : ٢٠٤/٧)
- (٤) قوله (حمل الأول) ي هو لسكى (بأنم شهوة ، وقوله (أوب) أي : بوب
البعض : (يحل مطلقاً) ، (ش : ٢٠٤/٧)
- (٥) أي : من الاكتفاء بتعريف العدل . (ش : ٢٠٤/٧)
- (٦) أي : تكفيه تعريف العدل المرجوح . انتهى ع ش (ش : ٢٠٤/٧)
- (٧) قوله (سطر) (أح الأول) لكن لنظر (ش : ٢٠٤/٧)

قال السنكي وغيره هذه^(١) من مبررات «المهاج» أي «دون» الروضة «
 و«أصلها» ، ولأن «هي في» شرح مسلم «و«فتاوى»^(٢)
 وإنما يظهر مما بحث تعلّمه وتعلّمه : كذا (الماتحة) وما يتعلّق به^(٣) ذلك
 من الصنائع المحجّاج إليها شرط فقد حجب ومحرم صائب ، ومعدّره من وره
 حجاب ، ووجود مانع حلوة ، أحداً مقاماً في العلاج^(٤)
 لا فيما لا بحث ، كما يدلّ له^(٥) قوله^(٦) الآتي في (الصدائق) بعد
 تعيّمه^(٧) على الأصحّ وعنه الراعي بحسب الوقوع في التهمة والحوار
 لمحرمه^(٨)

ومقابلته : تُعَيَّمُهَا من وره حجاب غير حلوة ، فالوجهان متعديان على تحريم
 النظر . انتهى^(٩)

وقال جمع : لا تنفذ نحن بالواجب ، و«مرفقوا» من هذا وما في (الصدائق)
 بأن تعليم المطلق يستند معه «صمغ» : لسبق مرفق الأفع ، بخلاف الأجي ،
 وعليه^(١٠) فلا بدّ من ست شروط^(١١) لها أيضاً ، وظاهر أنّها لا تُغْتَرُ في

(١) بي . مسألة حوار النظر للتعليم (٢٠٤/٧)

(٢) شرح صحيح مسلم (٢٥٤/٢) ، وفتاوى النووي (ص ٢٠١)

(٣) قوله ، (وما يتعلّق به) أي في الأمر : بأن كان من أهل تلك الصفة ، كردي

(٤) في (ص : ٤١٤)

(٥) كان وجه بدلالة : لا بحث عنها عند الغرض ، فهو حار نظر بعين ما لا يجب

يتعلّم مع أنه حكم بتعلّمه . (سم . ٢٠٤/٧)

(٦) أي المصنف . (ش : ٢٠٤/٧) .

(٧) أي : تعليم المطلق للمطلق . (ش . ٢٠٤/٧)

(٨) لشرح الكبير (٣١١/٨)

(٩) أي : كلام السنكي . (ش : ٢٠٤/٧) .

(١٠) أي : قول الجمع المعتمد (ش : ٢٠٥/٧)

(١١) أي : لما من سنكي بقوله : بشرط عدم حجب . (ش : ٢٠٥/٧)

وبخوها بقدر الحاجة ، والله أعلم

الأمرد ، كما عليه لإحصاء الفعلي

وَيَتَجَهَّأُ اشترط بعدائه فيهما^(١) ، كالملوك ، بن أولى

(وبخوها) كأمه يُرَبِّدُ شراءها فيضرب عد عورتها ، وحكم بحكم لها أو عليها أو بخلفها .

وانما تجوز لضر في جميع م مر (بقدر الحاجة ، والله أعلم) فلا يجوز أن تجاور ما يحتاج إليه ، لأن م حل ضرورة يُقدَّر بقدرها

ومن ثم قال لما ورد في لو عرفها الشاهد بضره ، لم تجوز ثابته ، أو برؤية بعض وجهها لم نخبر له رؤية كنه^(٢) .

وما في « سحر » عن جمهور من الفقهاء أنه نسو عنه^(٣) مبي على ضعف السابق من حل بظر وجهها حيث لا حس ولا شهوة ، وكل م حل به بظره منها للحاجة . يجعل لها بظره منه للحاجة بصرًا ، كالجماع وغيره مما مر

فرع ويطى حليله متكرراً في محاسن أحبه حتى حبل إليه به بظره فهل نخزئ ذلك المتكرر والتحلل ؟ اختلف في ذلك جمع ما خروا بعد ن قانو إن المسألة لنست مقولة

فقد جمع محققون : كس الفركاج وجماع لإسلام ابن السري^(٤) وكما أن لرداد شارح « الإرشاد » والجلال السيوطي وغيرهم . يجعل ذلك وفتضاء كلام

(١) قوله (اشترط بعدائه فيهما) في المصنف والمصنف كروي

(٢) رجع « الحاوي بكسر » (٨٩/١٧) مسمى باب التحفظ في الشهادات و يعلم به من يمكنه الثبوت و لمطوع من « حاوي » الذي عدها أصح من هذا بموضع

(٣) بحر المذهب (١٤٠/١٤) وفي لوجه (عن جمهور الفقهاء)

(٤) قوله (بن السري) بكسر الهمزة في الأصل (بن) كما ذكره الشارح في (صلاة لجمعه) . (قس : ٢٠٥/٧)

النصي السكبي في كلامه على قاعدة سد المرائع ، واستدل الأول^(١) لذلك بحديث : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوَزَ لِأَمْسِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا »^(٢)

ولك رد^(٣) بأن الحديث ليس في ذلك^(٤) ، بل في خاطر تحريك في النفس ؛ هل يفعل المعصية ؛ كارتيا ومعدماته ، أو لا ؟ فلا يؤاخذ به إلا إن ضُمن على فعله ، بخلاف الهاجس والواحس وحديث النفس والعزم

وما يحرف به يسر بواحد من هذه الحملة^(٥) ؛ لأنه لم يخطر له عند ذلك العكر وسحب فعل رب ولا مقدمه نه فصلاً عن العزم عليه ، وإنما الواقع منه تصور فتح بصورة حسن فهو مناسب للوصف لدانته متذكر للوصف لعارصه باعتبار محبته ، ودبت لا محذور فيه ؛ إذ عاينه أنه تصور شيء في الذهني غير مطابق بخارج

فإن قُنت بمرء من محبه وقوع وطنه في تلك الأحبة أنه عازم على الزنا بها فلت موع ، كما هو واضح ، وإنما اللارم فرض موضوعه هي تلك الحياء .

(١) قوله (١٠٠٠) أي الجمع المحذور غير لسكبي كروي

(٢) أخرجه حاربي (٥٢٦٩) ، مسند (١٢٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) وقوله ، (ولك رده) أي : ودالاستدلال ، كروي

(٤) أي : العكر والتحيل (ش ٢٠٥/٧٠)

(٥) قوله (من هذه الحملة أي : لحاصله من تقسيم الخاطر أولاً إلى ما لا يؤاخذ به وإلى ما يؤاخذ به بقوه (فلا يؤاخذ به إلا بصمم) إلخ ، ثم ما لا يؤاخذ به إلى لأربعة بقوه

(بخلاف الهاجس) إلخ ، ودل عليه كلام برر كشي في « قواعد » فقال : حديث النفس له

حسن مراتب الأولى : هاجس وهو ما تلقى فيها ولا مؤاخذة به بالإجماع الثانية

محاصر وهو حربه فيها الثالثة : حديث النفس ، وهو ما يقع مع اسرود هل يفعل أم لا ؟

وهذان أيضاً مرموعان على الصحيح والرابع : الهم ، وهو يرجح قصد الفعل وهو مرفوع

على الصحيح الخامسة : العزم ، وهو قوة قصد والحزم به وعدم العطب ، وهو يؤاخذ به ،

وهذا الخامس هو الذي قال الشارح (إلا إن صمم على فعله) كروي

وقد نفى أنه لا محدود فيه ، على أن لو فرضنا أنه صمَّ إليه خطوط الزنا بتلك الحياء لو ظهر بها حقيقة لم بأنهم إلا إن صمَّ على ذلك ، فنصح أن كلاً من لتفكر والتحجُّل حال غير تلك الحواطر بحمه ، وأنه لا إثم إلا إن صمَّ على فعل المعصية سبب التحجُّل لو ظهر بها في الخارج

قال ابن البرقي ويسعي كراهة ذلك ^(١) وزدنا أنكره لا يذ فيها من بهي حاصل ؛ أي وإن استبعد من فاسي ، أو فوزه الخلاف في وجوب الفعل فيكره تركه ؛ كعمل الجمعة ، أو حرمة فيكره ^(٢) ، كعب الشربح ، ولم يصح في النهي عنه حديث

وقال ابن الحاج المالكي عن بعض العلماء أنه يُسحَّ ^(٣) فيؤجرُ عليه ؛ لأنه نُصِّد به ديه ، وشتقره بعض ماخرين متأ ^(٤) ، صح قصده بأن حشي تعقُّفه نقله ، وانتأس له ^(٥) بما في الحديث نصحيح ، من أمر من رأى امرأة فاعجبته أنه ^(٦) يأتي أمر أنه فيوافعها ^(٧) بهي ^(٨)

وفيه نظر ؛ لأن إيمان ذلك التحجُّل يُنقي له بعد ما تنكح الصورة ، فهو دعت

- (١) أي ، التكر والتحل - (ش - ٢٠٥/٧)
- (٢) قوله - (أو حرمة) عطف على (وجوب الفعل)
- (٣) وقوله (ابن البرقي ويسعي كراهة ذلك) مقادير قوله (فإن جمع محققون بحل - [وفي شرح بحل] - ذلك) ، وكذا قوله ، وعلى بن الحاج المالكي أنه يسحب (وقوله (وقد بن حاج المالكي بحرم) - هذا مقال لا ، فصار لآراء أربعة الحل ، والكراهة ، والاستحباب ، والحرمة) - كردي
- (٤) أي لشاعية - (ش - ٢٠٦/٧)
- (٥) قوله (واسنأس) أي العصى (هـ) أي الاستحباب (ش - ٢٠٦/٧)
- (٦) قوله (بأنه) بمعنى (أمر) (ش - ٢٠٦/٧) وفي (ب) (بأنه) وفي (ج) (بأنه) -
- (٧) أخرجه مسلم (١٤٠٣) عن جابر رضي الله عنه
- (٨) أي : قول البعض - (ش - ٢٠٦/٧)

على التعلُّق بها لا أنه قاطع له ، وإنما انقطع له تناسي أوصافها وخطورها سأل
ولو بالتدريج حتى ينقطع تعلُّقه بها رأساً .

وقال ابن الحاج المالكي : يخرم على من رأى امرأة أعجبته وأتى امرأته جعل
تلك الصورة بين عينيه ، وهذا نوع من الزنا ؛ كما قال علماؤنا^(١) فيمن أخذ كوراً
يشرُّت منه فتصوّر من عينه أنه حمير فشره . أن ذلك^(٢) الماء يصير حراماً عليه
انتهى

ورده^(٣) بعض المتأخرين بأنه في عدم العبد ، ولا دليل عليه وإنما سأل على
عدة مدحه في سدّ الدرائع وأصحابنا لا يقولون بها ، ووافق الإمام أحمد الزاهد
وهو شافعي ، عمنه عن هذا الماء انتهى

وقد نصّ كلام على هذه الآراء الأربعة^(٤) هي : المساوي^(٥) ، ويثبت أن
عدة مدحه^(٦) لا يثبت ما فيه في المرأة ، وفرقت بها^(٧) وبين صورة الماء يفرق
وصح لا عار عليه ، فراجع ذلك كله فإنه مهم

فإن قلت يؤيد التحريم قول القاضي حنبل : كما يخرم النظر لما لا يحل
محرم تفكر فما لا يحل ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْمِزُوا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ تَقْصُكُمْ عَلَى
بَعْضٍ ﴾ [س . ٣٢] فجمع من التمني لما لا يحل ؛ كما منع من النظر لما لا يحل

(١) أي : السادة المالكية . (ش . ٢٠٦/٧) .

(٢) قوله (أن ذلك) (مع مقول) قال (ش ٢٠٦/٧)

(٣) قوله (ورده) أي ابن الحاج المالكي ، وكذا ضمير (مدحه) في الموضعين الآتين وضمير
(وفاقه) الآتي . (ش : ٢٠٦/٧)

(٤) فقوله (هذه الآراء الأربعة) إشارة إليها كردي وعبارة الشروبي (٢٠٦/٧) قوله
« على هذه الآراء الأربعة » أي قول جمع محققين بالحل والإباحة ، وقول من البري
بأنكره ، وقول بعض العلماء بالاسحابة ، وقول ابن الحاج المالكي بالحرمة (

(٥) المناوي الكبير المعية (١١/٤)

(٦) وقوله (عدة مدحه) أي ملأه ابن الحاج المالكي كردي

(٧) أي . صورة المرأة . (ش ٢٠٦/٧) .

وَاللرَّوْجُ النَّظَرُ إِلَى كُلِّ بَدَنِيَّهَا .

قُلْتُ . استدلال القاضي بالأية وقوله عقبتها (يمنع من تمتي) إلى آخره صريح بحد في أن كلامه ليس فيما نحن فيه ، من التثكير والتحليل السابق ، وإنما هو في حرمة تمتي حصوله لا يحل له ، بأن يمتي لربها بقلانية ، أو أن تحصل له نعمة فلان بعد سلها عنه .

ومن ثم ذكر لوركشي كلامه^(١) في قاعدة حرمة تمتي رجل حاد أخيه ، من دين أو دينا ، قال^(٢) : واللهي في الآية للتحريم ، وعطوا من جعله بغيره

نعم : إن صم في مسائلنا أي تحليل والتثكير تمتي وطئها رداً فلا شئ في الحرمة ، لأنه جسد مصمم على فعل الرأيا راضي به ، وكلاهما^(٣) حرام

ولم يتأثر كلام لقاضي هذا من اسناد به ببحرمة ، ولا من أحاد عنه بأنه لا يترجم من تحريم لتثكير بحريم التحليل ، بد التثكير إعمال نظر في شيء ، كما في « القاموس »^(٤) انتهى^(٥)

(وللروح) والسند في حد الحاد النظر إلى كل مدنها ، أي الروحنة والمملوكة التي تحلل وعكسه وإن منعها ؛ كما اقتضاء إصلاقيهم وإن بحث لوركشي معها ، دامعها^(٦) ولو الصرح^(٧) بكن مع تكرهه ؛ بوحده جماع ، وبطه أشد

ودلت^(٨) لأنها محل اسماعه وعكسه ، وللحر الصحيح ، أخطأ عورتك

(١) في القاضي (ش ٢٠٦٧)

(٢) أي لوركشي (ش ٢٠٦٧)

(٣) أي لتصمم على فعل الرأيا وإباحته (ش ٢٠٦٧)

(٤) القاموس المحيط (١٥٩/٣)

(٥) أي . قول البعض . (ش : ٢٠٦/٧) .

(٦) راجع « سهل » ص ١١٩٦ في اختلاف الأسانج ، ماله (١١٩٦)

(٧) قوله (« بواصر ») لرجوع إلى النص (ش ٢٠٦/٧)

(٨) قوله (« وكن ») راجع إلى النص ، لكن صمم « اسمي » وه لهدبه ، كالتصريح في رجوعه .

إلا من روجت وأمتك^(١) أي - فهي أولى ألا تحمط منه ؛ لأن الحق له لا لها ؛ ومن ثم لرمها تمكيه من النمئ ولا عكس

وقيل بحرّم نظر المرح ؛ لخبر « إذا جامع أخذكم زوجته أو أمتة فلا ينظر إلى فرجها فإن ذلك يؤرث العنى »^(٢) أي - في لباطر أو الولد أو القيد ، حسنه ابن الصلاح وخطأ ابن الحوزي في ذكره له في « الموصوعاب » ، ورؤد^(٣) بأن أكثر المحدثين على صعبه

وأكثر القاريين حرمان خلاف في حرمة نظره^(٤) حالة الجماع .

وقول الدارمي لا يجعل نظره حلقة الدبر قطعاً ، لأنها ليست محل سماعة صعب ، فهي « النهاية » وغيرها وخرتاً عليه - تجعل شدّد بالدبر من عر إباح . لأن حمله أحرانها محل استتبعه إلا ما حرّم الله تعالى من لإباح^(٥)

وعيه سعي كراهة نظره خروجا من الخلاف .

وخرج به (الطر) امرئ ، فلا خلاف في حله ولو للمرح

وب (حال الحصة) . ما بعد الموت ، فهو كالمحرم . وب (التي تحل)

= للفرج (ش ٢٠٦/٧)

(١) أخرجه الحاكم (٤ / ١٨٠) ، وني داود (٤٠١٧) ، والرمذي (٢٩٧٤) ، وابن ماجة (١٩٢٠) عن يهر بن حكيم عن أمه عن جده رضي الله عنه .

(٢) أخرجه البيهقي في « الكبير » (١٣٦٧) ، وابن عدي في « الكامل » (٢٤٧/٢) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وراجع « للمحيص الحبير » (٣١٦/٣) فقد ذكر من صعبه ، ونظر في تحسين ابن الصلاح له

(٣) أي : تحسين ابن الصلاح . (رشدي : ٢٠٠/٦)

(٤) أي : دبر الحلقة (ش : ٢٠٧/٧) .

(٥) بهيه لمطلب في دريه المذهب (٣٩٣/١٢) ، الشرح الكبير (١٧٥/٨) ، روضة الطالبين (٥٣٥/٥)

...

روحة معدة عن شبيهه ونحو أمه محوسية ، فلا يحل له ، لأ ينظر ما عدا ما من سريها وركبتها .

نبيه^(١) . كل ما حرّم نظره منه أو منها متصلاً - حرّم نظره مفصلاً ، كقلاعة يد أو رجل ، والفرق^(٢) مبي على مدس الصحيح في قوله (وكذا وجهها) إلى آخره ، وشعر امرأة^(٣) وعانه رجل ، فحث موارئهما^(٤)

والمأزعة في هذين^(٥) بأن الإجماع العملي بينهما في لحدومات و ينظر إليهما يرؤ ذلك فثبت^(٦) في محث الانتفاع بأشعار في (بحدء الموات) ما يرؤه ، فراجع^(٧)

قال القاضي : وكدم فصيد مثلاً . وما قبل ما لم يمسر بشككه كشعر نسعي حله عقه^(٨) عت في ا اروضه ، فبأنه يفر ذلك احتجاً للإمام . ثم صغفه بأنه لا أثر للتميز مع العلم بأنه حرّم من مخره نظره^(٩)

ونحرّم مصاحبة رجل أو امرأش عاريتين في ثوب واحد وإن لم يمتصتا ونحّث استشاء الأب أو لأمه نحر صريح به^(١٠) . بعيد جداً ، وبفرض دلالة

(١) وفي (خ) و(ع) : (نسة)

(٢) أي بين علامة طهر البدن والرجل حب حارطة لاه وحرّم بعد الثاني (ع س ٢٠٠ ٦)

(٣) قوله (وشعر امرأة) عطف على قوله (علامة) هامش (ح)

(٤) جمع « سهل الصالح في خلاصة الأشاح » مسأله (١١٩٧)

(٥) أي شعر امرأة وعدة رجل ، بحسب « التمييز للعلامة والشعر » (س ٢٧/٧)

(٦) قوله (يرؤ ذلك) حرمان الإجماع إيج . والإشارة لوجوب تصور ، وقوله

(فثبت . . .) إلح خبر قوله ، (والمأزعة . . .) إلح (ش : ٢٠٧/٧)

(٧) في (٦/٣٦٢-٣٦٣)

(٨) قوله « نسعي حله » حر (ما لم يمسر) إلح . وقوله (عقه) حر (وما قبل)

(ش : ٢٠٨/٧) .

(٩) روضة العدلين (٥/٣٧٢)

(١٠) أي في الاستشاء ، وكذا قوله (لذلك) (ش : ٢٠٨/٧) والحديث أخرجه أبو داود =

فصل

تحليل حصة حلية عن نكاح وعده ،

الحبر بذلك يفتي نأويته بما إذا ناعدا بحيث أمر نكاح ورية قطعاً
 وإذا بلغ النسي أو النسي عشرة سنين وحسب التعريق سه وس أمه وأبيه
 وأخته وأخيه ، كذا قلاؤه^(١) ، وأغرضها بالية للاب والام ، للحبر السابق^(٢) .
 وقد يؤخه ما قلاؤه بأن صعب عقل الصغير مع إمكان احتلامه قد يؤدي إلى
 محظور ولو بالأم ،

وقصة طلاقهما حرمة تمكيهما من التلاصق ولو مع عدم التجرد ، ومن
 تجرد^(٣) ولو مع نكاح وقد جمعهما فراش واحد ، وليس سعيد^(٤) ، لما قررته
 ومن النكاح يخور مع ساعدهما وإب اتحد الفراش
 ويكره للإنسان نظر فرج فيه عبأ

(فصل)

في الحطبة

نكسر (حاء) ، وهي التماس النكاح^(٥)

(محل حطه حية عن نكاح وعده) نصريحاً وتعريضاً ، وتخرم حطه

(١) ٢١٦٤ ، وليهمي في النكاح (١٣٦٩٦) ، وأحمد في مسنده (١١١٢٢) عن
 أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) لشرح كبير (٤٨٠ / ٧) ، روضة الطائس (٣٧٤ / ٥)

(٣) في قوله (حبر صحيح فيه) (ش ٢٠٨ / ٧) ورجع لمهل نصاح في
 اختلاف الأشباح ، ماله (١١٩٨)

(٤) رجع لمهل نصاح في اختلاف لأشباح ، ماله (١١٩٨)

(٥) ما نصاه طلاقهما من حرمة ما ذكر (ش ٢٠٨ / ٧)

(٥) أي تماس نكاح من جهة المحظورة (ع ش ٢٠١ / ٦)

المكروحة كدست^(١) إجماعاً فیهما^(٢)

وسیُعلم من كلامه أنه تُشترط حلوه أيضاً من بقیة مواع الكاح ومن حطة الغیر^(٣).

قبل ردّ علی مفهومه^(٤) المعتدّ عن وطء شبهه ، تحلّ حطه مع عدم حدوثها من العدة لمانعه بالكاح ؛ لأنّ دا اعدة یس له حق فی نکاحها ، وعلی مطوّه^(٥) المصنعة ثلاث ، فلا تحلّ لمطلّهما حطه حتی یكح زوجاً غیره وتفتد منه انتهى^(٦)

ویردّ الأول بأنّ الجائر إنّما هو العریض خلافاً لمن رعم حور تصریح به ، وهو^(٧) مفهوم من قوله لانی (لا تصریح لمعنیه) مساوئ غیره^(٨) ، والثبی^(٩) أنّه لا یوهم انورودّ منه إلا بعد عذبة لأوّل وفی نکاحها ، وحده دم بها مانع فیهی کحبیه منخرم له ، فکما لا یردّ^(١٠) هذه ؛ لأنّ المراد الحدة من جمیع الموانع ؛ کما تقرّر^(١١) ، وإنما خصّا^(١٢) لأنّ لکلام فیهما لا یردّ

(١) أي . تصریحاً وتعریضاً . (ش : ٢٠٩/٧)

(٢) فصل قوله (إجماعاً فیهما) أي فی (من و رعم) کرمی

(٣) رجم ؛ لیسهر صاحب فی اختلاف الأشاع (مسألة ١١٩٩)

(٤) قوله (یرد علی مفهومه) أي مفهوم من نصف ، وهو لا یحلّ حطه فی حله عیبه کردي

(٥) قوله (وعلی مطوّه) [یح عطف علی قوله (علی مفهومه) الح هامش (ح)

(٦) أي : کلام صاحب العیل . (ش : ٢٠٩/٧)

(٧) أي : جواز التعریض فقط . (ش : ٢٠٩/٧)

(٨) فی (ص : ٤٣٠).

(٩) قوله (مساوئ) أي مساوئ لمعنیه عن وطء شبهه غیره) کردي

(١٠) قوله . (الثاني) عطف علی (الأول) . هامش (ک) .

(١١) قوله (فکما لا یردّ) [یح معلنی مفهومه الابی (لا یردّ) ح (ش : ٢٠٩/٧)

(١٢) أي : یقولہ : (وسیعلم . . .) إلح . (ش : ٢٠٩/٧) .

(١٣) قوله : (وإنما خصّا) أي : الکاح والعدة کردي

تلك^(١) ؛ لذلك^(٢) .

وبهذا^(٣) يتدفع أيضاً قول بعضهم . يردُّ عليه^(٤) إيهامه حلَّ حطة الأمة
لمستمرته وإن لم يُعرض السيدُ عنها ، وفيه نظر^(٥) ؛ لما فيه^(٦) من إيدائه ، إذ
هي في معنى الروجة . انتهى

والذي نتجهُ حرمة^(٧) مظنة^(٨) ما لم تضمَّ هرةً ظاهرةً على إعراض السيد
عنها ومحيطته لترويحها .

ووجهُ اندفاعه أن ما مانعاً هو إفسادها عليه ، بل محرِّدٌ علمه بامتداد نظر
غيره بها مع سوائه له هي ذلك إيداء^(٩) له أيَّ إيداء وإن فُرص الأمنُ عليها من
المعاد .

وقد عُرفَ أن انتفاء سائر الموانع مرادٌ ، وهذا من جملتها .

وبهذا^(١٠) يتضح أيضاً أنه لا يردُّ عليه قولُ الماورديَّ يَحْرُمُ على ذي أربع

(١) وقوله : (لا يرد ذلك) أي : المطلقة ثلاثاً . كردي

(٢) يشاء من قوله : (لا) : لا يحسنه (أيح هامش (ب)

(٣) أي : ما رده الثاني (ش : ٢٠٩/٧) .

(٤) أي : المنطوق (ش : ٢٠٩/٧)

(٥) قوله : (وفيه نظر) أي : في الإيهام نظر . كردي .

(٦) أي : في الحل ، أو ما ذكر من خطبة المستترنة (ش : ٢٠٩/٧)

(٧) قوله : (يعني محله حرمة) أي : حرمة حصة الأمة ، وما ذكره الصغير ، لأن المراد محرد
منها ، وهو كذا في كاح أو انشراء أو غيرهما . وهذا الكلام من الشرح يعني كلام بعض ،
لكنه مع قوله مدفع عن النصف . لكن وجه الاندفاع ما ذكره بقوله (ووجه
مدفعه ...) (أيح . كردي

(٨) أي : تصريحاً وتعميلاً . (ش : ٢٠٩/٧)

(٩) قوله : (في ذلك) أي : برويحه ، معني بالسؤال ، وقوله (إيداء ...) (أيح خير لقوله
(بل مجرد) ويحتمل أن قوله (في ذلك) خبر مقدم لقوله (إيداء ...) (أيح والجملة خبر
لقوله : (بل مجرد ...) (أيح . (ش : ٢٠٩/٧)

(١٠) أي : ما رده الثاني ، وهو (وقد عرفت) (أيح (ش : ٢٠٩/٧)

الحطّة ، أي : تقدم الجماع منه ، وقياسه : تحريم محو أحب زوجته ، انتهى
وسم ير دلت السلفي ، فبحث الحل إذا كان فصداً أنها إذا أخاثة .
و حدة ، وكذا في محو أحب زوجته ، وهو نتيجة
ونخت حرمة حطّة صغير وثب أو نكر لا محرم . صعب ، لأن أراد
إبداً عقيداً سيد

ويحل حطّة محو مجوسية سكحية إذا أسلمت
وأفهم قوله (١) (تجلى) . أنها لا تدل ، وهو ما يقوله عن الأصحاب
وقال الغزالي : تس (٢) ، وأخيراً ، ففعله صلى الله عليه وسلم ، وحرى عليه
الناس (٣) .

ويبحث بعضهم أنها كالكاح ، لأن للوسائل حكم المقاصد ، فإن نكر
يلزم منه وحوثها إذا أوجبت النكاح ، وهو مستبعد . ولا بعد فيه . ثم
كوبها وسبها

ومن ثم كان تصريحهم بكرامة حطّة محرمه بكاحه محله حيث
لم يخطئها بكنحها مع الإجماع ، ولا حرث ، وكذا يدل في حطّة محرمه
للمحرمه

(١) أي - المصنف (٢١٠/٦)

(٢) الوجيز (ص : ٢٧٧) .

(٣) قوله (واحد) لعل ألف من أحده ، صله (وجمع) . (فرد ، ويدل بذلك قول من
شهد (ودان العربي) هي مسحة . ففعله (٢١٠/٧) ورجع إلى شرح
الكثير (١٨٣/٧) . وهو روي عنه بطريق (٣٧٦) . وعن غيره (قال العربي) هي
مسحة . ويمكن أن يرجع إلى أي لقول العربي ففعله صلى الله عليه وسلم ، وما جرى
عنه الناس ، ولكن لا ذكر للأصحاب في كتب (أصحاب) يظهر أن الاحتجاج كان من
الشخصين . غزالي ، بخلاف ما في « بشرى » . والله اعلم بالصواب

لا تضربُحُ لِمُعْتَدَةٍ ،

وَفَارَقَتْ (١) الْمُعْتَدَةُ ، تَتَوَقَّفُ الْإِنْقِصَاءُ عَلَى إِحْبَارِهَا الَّذِي هُوَ تَكْذِيبُ فِيهِ ،
بِحِلَافِ الْإِحْرَامِ مِنْ التَّحَلُّلِ بِهِ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى إِحْبَارِهَا

وَقَدْ يُقَالُ : إِنْ أُريدَ بِهَا (٢) مَجْرَدُ الْإِنْقِصَاءِ كَانَتْ حَيْثُ وَسِيلَةً لِلْكَاحِ ،
وَلَيْكُنْ حُكْمُهَا حُكْمَهُ ، مِنْ سَبَبٍ وَعَبْرَةٍ حَتَّى الْوُجُوبِ ، أَوْ لَكَيْفَتِهِ (٣)
الْمَحْصُوصَةُ : مِنَ الْإِنْيَاءِ لِأَوَّلِهَا مَعَ الْحِطِّ فِي سِتَّةٍ مُطْلَقًا (٤)

فَادْعَاءُ أَنَّهَا وَسِيلَةٌ لِلْكَاحِ ، وَأَنَّ لِلْوَسَائِلِ حُكْمَ الْمَقَاصِدِ مَصْرُوعٌ بِإِطْلَاقِهِ ،
لِعَدَمِ صَدَقِ حَدِّ لَوْسَلَةٍ عَمِيدٍ ، إِذِ الْكَاحُ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا بِإِطْلَاقِهَا ، إِذْ كَثِيرٌ
مَا يَنْفَعُ بِدَوَائِهَا

وَخَرَجَ (بِ) الْحَلِيقَةِ (بِ) حُرُوحَةٍ ، فَخَرُمَ حُضْنُهَا تَصَرُّعًا وَنَعْرِضًا ، كَمَا
مَرَّ (٥) ، وَنَعْتُهُ ، لَكِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا تَفْصِيلٌ ذَكَرَهُ يَقُولُهُ

أَلَا تَصْرِيحٌ (بِ) مِنْ غَيْرِ دِي لَعْدَةٍ لِمُسْرَأَةٍ أَوْ (لِ) الْمُعْتَدَةِ (بِ) عَنْ وَفَاةٍ أَوْ شَبِيهِةٍ أَوْ
مِرَاقِيٍّ بِطَلَقِ سَائِرٍ أَوْ رَجْعِيٍّ أَوْ بَصِيحٍ أَوْ انْبِاحٍ ، فَلَا يَحِلُّ إِحْمَاعًا ، لِأَنَّهَا قَدْ
تَرَعَّتْ فِيهِ فَتَكْذِبُ عَلَى انْقِصَاءِ الْعِدَّةِ وَوَأَصِحَّ أَنْ هَذِهِ حُكْمُهُ ، فَلَا يَرُدُّ الْعِدَّةُ (٦)
بِالْأَشْهُرِ وَإِنْ أَمْسَ كَدُّهَا إِذَا نَحِمَ وَقْتُ مِرَاقَتِهَا

أَمَّا دَوُّ الْعِدَّةِ فَيَحِلُّ (٧) لَهُ إِنْ حَلَّ لَهُ تَكْحُّمُهَا ، بِحِلَافِ مَا يَدَّ لَمْ يَجُزْ ، كَأَنْ
طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَهِيَ فِي عَدَّتِهِ ، وَكَأَنْ . . .

(١) أَيِ : الْمَحْرَمَةُ . (ش : ٢١٠/٧) .

(٢) أَيِ : الْحِطُّ . (ع ش : ٢٠٢/٦) .

(٣) عَطَفَ عَلَى : (مَجْرَدُ الْإِنْقِصَاءِ) . (ش : ٢١٠/٧) .

(٤) أَيِ . مِنْ الْكَاحِ أَوْ لَا (ش : ٢١٠/٧) .

(٥) أَيِ : فِي أَوَّلِ الْعَمَلِ . (ش : ٢١٠/٧) .

(٦) وَهِيَ بَعْضُ السَّحِّ (لِ) الْمُعْتَدَةِ

(٧) قَوْلُهُ (فَلَا يَحِلُّ) . وَهُوَ (يَحِلُّ) الْأَوَّلَى تَكْرِيهًا (ش : ٢١٠/٧) فِي

(ب) : (يَحِلُّ)

ولا تعريض لرجعية ، ونحل تعريض في عدة ودو ، وكذا البتات في الأطهر .

وصى^(١) معتدة شبهة^(٢) فحملت قبل عدته تقدم ولا يحل له خطبتها ؛ إذ لا يحل له نكاحها

(ولا تعريض لرجعية) ومعتدة عن ردو ؛ لأنها في معنى الرجعة ؛ لعودتهما بنكاح بالرجعة والإسلام .

(ونحل تعريض) بغير جماع (في عدة وفاة) ولو حاملاً ؛ لأنها ، وهي : ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ ﴾ [النساء : ٢٣٥] وحشمة إفتائها الحمل ؛ لعجل الأصماء مادرة ، فلا تنظر إليها

(وكذا) نحل التعريض (للناس) معتدة بالقرء أو لأشهر (في الأطهر) لعدم الآية وأورد عليه^(٣) ثلاث أو رصاع وحن ، فإنه لا خلاف في حل التعريض^(٤) لها .

وقد يُحاط بأن بعضهم آخره أصاً ، ففعل المصنف يرضه والمعدة عن شبهة قيل مقالا خلاف فيه ، وقل مقامه الخلاف ولحواظ الحصة حكمها في بعض المدكور

ثم لتصریح ما يشعّر بركة في النكاح ، كذا خصت عدتك بكنختك .
والتعريض ما يحتمل ذلك وعدمه ؛ كذب حصة ، من بعد مثلك ؟ ،
إن الله سائلو إليك خيراً ، لا ينبغي أبناً ، زنت راعب فبك ، وكذا إنني راعب

(١) أي الشخص (ش : ٢١٠/٧)

(٢) قوله (بشبه) بمعنى (وجرء) ، وقوله (دون عدته) أي حمل ، وقوله (ولا يحل) أي صاحب حمل ، وقوله (ولا يحل) أي يح ، أي جاء عدة الأول (ع : ش : ٢٠٣/٧) .

(٣) أي : على قوله : (في الأطهر) (ش : ٢١٠/٧)

(٤) قوله (في حل التعريض) أي الأول (في عدم حل التعريض) (ش : ٢١٠/٧)

وَتَحْرُمُ حِطَّةٌ عَلَى حِطَّةٍ مِنْ صُرِّحَ بِإِحَابَةِ

بِكَ : كَمَا بَقِيَ الْإِسْوِيُّ عَنْ حَاصِلِ كَلَامِ : الْأَمِّ : وَاعْتَمَدَهُ ^(١) .

وهو بالجماع : كعدي جماع مُرْصِي ^(٢) ، وأنا قد در على جماعك محرم ، بخلاف التعريض به في غير نحو هذه الصورة فإنه مكروه ، وعليه حملوا بقول الروضة : عن الأصحاب كراهته ^(٣) .

وبنحو الكسائي - وهي الدلالة على الشيء ، يذكر لارمه - قد تَمَيَّزُ ^(٤) ما يُفِيدُهُ الصريح : كأريد أن أنفي عليك نفقة الزوجات وأندد بك فتحرّم ، وقد لا فيكون تعريضاً : كذكر دث ما عدا (وأندد بك)

وكون الكسائي أبلغ من الصريح باتفاق العلماء وغيرهم إنما هو لملاحظ أساس تدقيقهم ، أي لا يُرْعَى الفقيه ، وإنما يُزَاجِي ما ذلَّ عليه التخطُّبُ العرفي ، ومن ثم فترق صريحها وثم

(ومحرم) على عالم بالحطة وبالإحابة وبصراحتها وبحرمية الحطة على لحطة (حطة على حطة من) حارث حطته ، وإن كُرِّهَتْ وقد (صرح) لفظاً (بإحابته) ولو كاهراً محترماً ، للنهي الصحيح عن ذلك ^(٥) . واستفيد بالآخ منه ^(٦) بلعلب ، ولما فيه من الإبداء والقطعية .

(١) المهمات (٢٧/٧)

(٢) قوله (هو) أي لتعريض بالجماع (كعدي جماع مُرْصِي) حرم ، بخلاف التعريض بالجماع في غير هذه الصورة ، وهي (عدي جماع مُرْصِي) (ربح ، فإنه مكروه) كما يقال : الجماع لديد ونحو ذلك - كردي -

(٣) روضة الطالبين (٣٧٨/٥) .

(٤) قوله (قد تَمَيَّز) (ربح حر الحر ، والتأنيث نظراً ليمصاف إليه (ش : ٢١١/٧) وفي (ب) (خ) . (يمد) .

(٥) أي الحطة على لحطة ، وكذا صير (ولما فيه) والتذكير بهما بأولين أن يحطبت ، أو ما ذكر (ش : ٢١١/٧) وأحدث أحرجه الحارثي (٢١٤٠) ، ومسلم (١٤١٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٦) أي : في النهي . (ش : ٢١١/٧) .

وَنَحْضُلُ التَّصْرِيحَ بِالْإِحَاةِ ؛ بَأَن يَقُولَ لَهُ الْمَحْرُ ، وَمِنَ السُّنَدِ فِي أَمْتِهِ عَرِ
 الْمَكْتَبَةِ ، وَالسُّلْطَانُ^(١) فِي مَجْبُوتِهِ بِالْعَةِ لَا أَبَ لَهَا وَلَا حَدٌّ ، أَوْ هِيَ وَأُولِيُّ وَلَوْ
 مُحْتَرَةً فِي عَيْرِ الْكَفِّ ، أَوْ عَيْرِ الْمَجْرَةِ وَحْدَهَا فِي الْكَفِّ ، أَوْ وَبَيْتِهَا وَقَدْ أَدَّتْ
 فِي إِحَاةِ ، أَوْ فِي تَرْوِجِهَا وَبِوَسْطِ عَيْرِ مَعْنِي ، كَرَوُجِي مَعْنِي بَشَتْ
 هَذَا مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا^(٢) ، وَهُوَ مَتَحَةٌ وَإِنْ دَارَعَ فِيهِ الشُّعْبِي وَمَنْ تَبَعَهُ بِالْصُّ ،
 عَلَى أَنَّهُ لَا نَكْهِي إِحَاةَهَا وَحْدَهَا وَلَا إِجَاةً لَوْلِيٍّ وَقَدْ أَدَّتْ لَهُ فِي عَيْرِ مَعْنِي
 وَكَوْنُهَا^(٣) لَا تَنْبَلُ الْكَسَاخَ لَا يَنْعُ اسْتِغْلَايَ بِحَوَابِ لِحْصَةٍ ، بِنَامِرٍ أَنَّهُ
 لَا تَلَارُمْ بَيْنَهُمَا^(٤) ، وَمَكَاتُهُ كِتَابَةٌ صَحِيحَةٌ مَعَ سِتْدِهَا ، وَكَذَا مَعْصَةٌ^(٥) بِمِ
 تُخَرِّزُ ، وَإِلَّا^(٦) فَهِيَ^(٧) وَلَوْلِيَّهَا
 أَحْشَكُ مِثْلًا^(٨) وَذَلِكَ^(٩) ، لِأَنَّ الْفَصْدَ إِحَاةً لَا يَتَوَقَّفُ اعْقَدُ بَعْدَهَا عَلَى أَمْرِ
 مُتَقَدِّمٍ عَلَيْهِ .

وَسُكُوتُ الْبَكْرِ غَيْرِ الْمَجْرَةِ مُلْحَقٌ بِالصَّرِيحِ^(١٠) . وَادْعَاءُ أَنَّهُ لَا يَدُّ هُنَا مِنْ

(١) قوله (والسُّلْطَانُ) عطف على (المحر) ، وقد مر (أو هي وأولي) ، وقد (أو
 عير المحر) ، وقد (أو وليها) ، وقد (ومكاته) وقد (معصية) كنه معطوفات
 عنه كردي وور سروري (٢١١٧) قوله (والسُّلْطَانُ) عطف على (المحر)
 انتهى كردي . أقول : بل على (الد)

(٢) الشرح بكير (٤٨٥٧) ، روضة الطالبين (٣٦٧٥ ٣٧٨)

(٣) قوله : (كونها .) إلح جواب اعتراض . (ش : ٢١١/٧)

(٤) قوله . (لدار) أي فعل قول بس (لا صريح) (ش : ٢١١/٧)

(٥) وقوله (وقد معصية) معناه مثل مكاته لمعصية أي لم بحر ، يعني مع صدها و
 كتاب مجبرة . كردي

(٦) (فهو) أي : السمع ولها . كردي

(٧) قوله (أحشك مثلاً) معون لقوله (بأن بهون) كردي

(٨) أي حصول التصريح بقول المذكور (ش : ٢١٢/٧)

(٩) راجع : المهل يصح في خلاف الأنباح ، ماله (١٢٠٠)

إلا بإذنه ، فإن لم يُحْتَسَمْ ولم يُرَدَّ لم يُحْرَمْ في الأظهر

نظمها : لأنها لا تنجي منه ^(١) غير صحيح حكماً وتعليلاً ؛ كما هو واضح

ورُخِّع بعضهم في (رخصت روحاً) أنه تعرض فقط ، وفيه نظر ، بل الأوجه أنه صريح ، كأحشك

إلا بإذنه أي الحاطب له من غير خوف ولا حياء ، أو لا أن يترك ^(٢) ، أو يُعرض عنه المحب ، أو يُعرض هو ؛ كأن يطول الرمن بعد إحيائه حتى تشهد قرائن أحواله بعرضه ، ومنه ^(٣) معرّه العبد المصطع ^(٤) ، لاستثناء الإذن وترك في الحر ^(٥) ، وقس بهما ما ذكر ^(٦)

، فإن لم يحب ولم يرد ، صريحاً ؛ بأن لم يُذكر له واحد منهما ، أو ذكر له ما أشعر بأحدهما أو بكل منهما ؛ لم يحرم في الأظهر (لم يطوع به في السكوت) ، لأنه يصل بها شيء مقترراً

وكذا أن أحب بعرضاً مطلقاً ^(٧) ، أو تصرحاً ولم يغتم الثاني بالحطية أو علم بها ولم يغتم بالإحابة ؛ أو علم بها ولم يغتم كونها بالصريح ، أو علم كونها به ولم يغتم بالحرمة ، أو علم بها لكن وقع بعراض من أحد الجانبين ؛ كما مر ^(٨) أو

(١) أي من جهة الخطأ ، فكان الأولى التأييد (ش : ٢١٢/٧)

(٢) قوله (أو لا أن يترك) بأن يصرح بعدم لأحد ، فلا يكرر مع قوله الامي (أو يعرض هو) أي : الحاطب . انتهى ع ش . (ش : ٢١٢/٧)

(٣) أي : إعراض الحاطب . (ش : ٢١٢/٧)

(٤) ويظهر أن المراد بالانقطاع انقطاع الرسالة بينه وبين المخطوبة ، لا انقطاع خبره بالكتابة (ع ش : ٢٠٤/٦)

(٥) ع من عمر مثل حديث أبي هريرة رضي الله عنهم ، وفيه : (إلا أن يأتني له) أخرجه البخاري (٥١٤٣) . ومسلم (١٤١٢) ، وفي روايه عند مسلم (١٤١٤) عن عقه بن عمر رضي الله عنه : (حتى يدر)

(٦) أي : عرض بحدس أو انسحب (ش : ٢١٢/٧)

(٧) أي : عند الثاني بما يأتي أولاً . (ش : ٢١٢/٧)

(٨) أي : عا (ش : ٢١٢/٧)

ومن استشر في خاطب

حرمت الحطة ، أو كخ من مخرم جمع المحظونة معها ، أو طاب البر من بعد الإحابة بحيث يُعَدُّ مُعْرَصاً ، كما مرَّ أبصاً^(١) ، أو كان لأول حريراً أو مرقداً ؛ لأصل الإباحة مع سقوط حقه سحر يدنه أو إعراصه

والمرئ لا يَنْكُحُ فلا يَنْخُطُ وصرؤ رذته قبل الرصد يفسح لعقد ، فالحطة أولى

ومن خُصَّ حملاً معاً أو مرثاً لم تخر حصه إحداهن حتى يخلص نحو إعراص أو يعقد على أربع

ويُسَرُّ حطة^(٢) من^(٣) فصل من رحل ، فمن خُصَّ وأحد و لحطة مكفدة بعد الشرعي ، أو تم يُرَدُّ^(٤) إلا واحدة جزء على مرأى ثانية حطته بالشروط السابقة^(٥) فإن لم تكمل العقد ولا رُدَّ الاختصار على واحدة فلا حرمة مطلقاً^(٦) ، لإمكان الجمع

(ومن استشر في خاطب) أو نحو عدمه بمن^(٧) يُرَدُّ الاجتماع به أو معامته هل يفسخ أو لا ؟ أو لم يُستشر في ذلك^(٨) ، كما بحث على من علم بالبيع عياً أن يُخسر به من يُريدُ شره مطلقاً^(٩) ، خلافاً لمن وهم به^(١٠) فقال لا بحث هنا

(١) أي : غير مرة . (ش : ٢١٢/٧)

(٢) قوله (حصه من) يح من إصافه المصدر إلى معوله سمي رندي (ش : ٢١٢/٧)

(٣) أي : المحظوب . (ش : ٢١٢/٧) .

(٤) قوله (بالشروط) أي : شروط حرمة الحصة الثانية وقوله (سابقة) أي : في نونه

(على عالم بالحطة . . .) إلخ . (ش : ٢١٢/٧) .

(٥) أي : وجدت الشروط السابقة أو لا . (ش : ٢١٢/٧)

(٦) وفي (ت ٢) و (ح) لفظة (لم) غير موجودة

(٧) قوله (أو لم يستشر في ذلك) أي : في الحاص ، وقوله (وذلك) إشارة إليه ، كما يعلم

من العلة . كردي

(٨) أي : استشر أو لا (ش : ٢١٢/٧)

(٩) قوله (هـ) وقوله (هـ) أي : في مريد نحو الكاح (ش : ٢١٣/٧)

ذكر مساوئه

إدائهم بشئ شَرَّ مَرَقاً^(١) بَأَن الأعراس أشدَّ حرمةً من لأموال ، وذلك^(٢) لَأَن الضرر هـ أشدُّ ؛ لَأَن فيه تَكْشُفُ بَصِيعٍ وَهَكَ سَوَاقٍ ، وَذو المروءة يَسْمَحُ في الأموال بما لا يَسْمَحُ به هـ

(ذكر) وحوياً ، كما في : الأدكار ، و : الرياض ، و : شرح مسلم ، ك : فتوى القفال ، و : ابن الصلاح ، و : ابن عبد السلام ،^(٣) (مساوئه) الشَّرْعِيَّةُ وَكذلك العروبة فيما يَظْهَرُ ؛ أَحداً من الحجر لا يبي ، وَأَمَّا مُعَاوِيَةُ فَصُعْلُوكٌ لَا مَالَ لَهُ^(٤)

أي عيوبه سَقِيتَ بذلك ، لأنها تُسَيِّئُ صاحبها - أي . ما يَرْتَجِزُ به^(٥) منها^(٦) . ب : لم يَرْتَجِزْ سَحِيحٌ (هـ بَضْلُحْ لُكْ) كما قَالَهُ لِمَصْنُفٍ^(٧) ؛ كَالْعِرَالِيِّ وَلَا يُنَافِيه الْحَدِيثُ الْإِنْبِيَّ حَلَّاقٌ لِلْأَدْرَعِيِّ ، لاحتِمَابِ أَنَّهُ ضَمَّنَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِلْمٌ مِنْ مُنْشِيرِنِهِ أَنَّهُ وَبِ أَكْتَسَتْ سَحِيحٌ (لا بَضْلُحْ لُكْ) تَطَرُّ وَصفاً أَقْبَحَ مِمَّا هُوَ بِهِ ، فَيَسِي دَفْعاً لِهَذَا الْمَحْدُودِ

وَلَا يُدْسُ بِهِ ضَمَّنَى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَرُوهُ فِي دِيكَ^(٨) ، فَيُلْزِمُهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى

(١) أي : بين مريد نحو النكاح ، ومريد نحو الح - (ش : ٢١٣ / ٧)

(٢) قوله (وذلك) إيج من كلامه اشرح ، والمشار إليه كون قول لفارق وهما رَحْطاً ، خلافاً لما في : برندي ، من أنه من كلام لفارق (ش : ٢١٣ / ٧)

(٣) لأدكار (ص : ٥٤٩) ، رياض الصالحين (ص : ٤٨٧) ، شرح صحيح مسلم (٢٣٧ ، ٥) ، انواع الكبري (١٥٣ / ١) .

(٤) أخرجه مسلم (١٤٨٠) عن فاطمة بنت يس رضي الله عنها

(٥) قوله (أي عيوبه) تفسير لـ (مساوئه) ، وقوله بعد (أي ما يَرْتَجِزُ به) يرجع بـ (عيوبه) (ص : ٢١٣ / ٧) وعنده لشرطي (٢١٣ / ٧) (قوله : سميت ، أي عيوب الإنسان ، بذلك ، أي : بلغة : المساوي) .

(٦) قوله . (مها) حال من (ما) لا معنق بـ (يَرْتَجِزُ) كما هو واضح . هامش (ك) .

(٧) الأدكار (ص : ٥٥٠)

(٨) أي : في ذكر أو في بريادة على قدر الحاجة (ش : ٢١٣ / ٧)

يصدق

ذلك^(١) وإن تؤمهم بعض أحسن ؛ لأن لفظة^(٢) لا يُعتمد^(٣) به فلا مبالاة بربها
 (يصدق) ليخدر^(٤) بدلاً للصيحة الواحدة ، وصحح أنه صنى الله عليه
 وسلم استشير في معاداة وأبي حنيم رضي الله عنهما ، فقال : أما أبو حنيم
 فلا يصح عصاه عن عاتقه كدبة عن كثرة الصواب ، قيل : أو سمر - وأما
 معادوة^(٥) . فصعلوك لا مال له^(٦) .
 مع . إن علم^(٧) أن ذلك لا يُعتمد . أمث^(٨) ، كالمصطر لا تسخ له إلا
 ما اضطر إليه

وقد يؤخذ منه^(٩) أنه بحث ذكر الأحف والأحف من معبود ، وهذا
 أحد أنواع العنة الجائرة ، وهي^(١٠) ذكر الغير بما فيه أو في نحو ربه أو
 زوجته أو ماله ، مما يكره ، أي عرفاً أو شرعاً ، لا نحو صلاح وإن كرهه
 فيما يظهر ولو بشارة أو براء ، بل وما عت^(١١) . بأن صبره على استحصار
 ذلك

(١) أي : نحو : (ما يصلح لك) . (ش : ٢١٣/٧)

(٢) أي : الغير . (ما على لسر مني) . (ما يرمي) . (لا يصلح لك) . (ش : ٢١٣/٧)

(٣) أي : (د) و (م) والعطيوعات : (يتقيد) و (في) (غ) (تعمد)

(٤) قوله (ليخدر) : من مصدرة ، واحد العندة مع مضاعفة كروي

(٥) هو : غير أبي صبيان (ع ش : ٢٠٥/٧) . -

(٦) وقد من تخريجه نقاً

(٧) لعل العرف : ما يشغل الظن ، فليراجع . (ش : ٢١٣/٧) .

(٨) قوله (أمث) أي : من ذكر شيء من معبود كروي

(٩) أي : من قوله : (كالمصطر .) إلخ (ش : ٢١٣/٧)

(١٠) أي : ذكر معبودي نحو بحاص (ش : ٢١٣/٧)

(١١) قوله (وهي) أي : العنة مصفاً ذكر الغير (إلخ كروي

(١٢) الأولى أو سمر (ش : ٢١٣/٧)

ومن أنواعها الحائرة أيضاً التظلم لدي قدرة على إقصائه ، أو الاستعانة^(١) به على تعبير مُكرّر أو دفع معصيه والاستفتاء^(٢) بأن يذكّر حاله وحال خصمه مع تعيينه للمفتي وإن أفتى إجمالاً ؛ لأنه قد يكون في التعبير فائدة ومحاهرته يعني أو بدعة بأن لم يُجاب بما يُفاد منه من جهة ذلك ؛ لحالته حباب الحياء فلم يتق له حرمة ، لكن لا يُذكر بغير متجاهر به^(٣) ويسمي أن تكون محاهرته بصيغة كذلك^(٤) ، وذكرها فقط وشهرته بوصف يكرهه ، فذكر للتعريف وإن أمكن تعريفه بغيره لا للسقيص ويظهر في حالة الإطلاق أنه لا حرمة ولو استُشيز في نفسه وفيه مساو فتم تردّد ، والذي يتّجه أنه نكرته أن يقول لا أصلح لكم ، فإن رصّوا به^(٥) مع ذلك فواضح ، والآ . كرمه لتركه أو لإحراز ما فيه من كل مدموم شرعاً أو عرفاً فيما يظهر ، بطير ما قرأ^(٦)

(١) ظاهره أنه عطف على (صافه) وكان الأولى عطفه على (لنصم) (ش ٢١٣/٧)

(٢) وقوله (ولا است)، وقوله (ومحاهره) (إح) ، وقوله (وشهره) (إح) كل منها عطف على (التظلم) (ش ٢١٣/٧-٢١٤)

(٣) قوله (بغير متجاهر) بوجه أحد معنوي ، وقوله (به) نائب فاعله ، والنصير راجع للموصوف المقدر ؛ أي . بغير أمر متجاهر به ، عبارة (استباهه) (بغير ما تجاهر به) انتهى وهي أحسن . (ش : ٢١٤/٧) .

(٤) أي : كالمجاهرة بفتي . (ش : ٢١٤/٧) .

(٥) قوله (فإن رصّوا به) أي : فموا بذلك ومعوا به كردي وبغل الشرواني (ش ٢١٤/٧) عبارة (كردي) بلفظ (وامعوا به) بدل (ومعوا به)

(٦) قوله (بطير ما قرأ) هو قوله (إن لم يرحر نحو) (ما يصح بك) كردي

وعبارة (شرواني) (٢١٤/٧) قوله (بغير ما مر) هو قوله (إن لم يرحر) (إح) انتهى كردي (فإن) وأقرب ما قوله (يحد ذكر لأحب) (إح) ، وأظهر منها قوله =

وَبَحْتُ الْأُدْرَعِيَّ تَحْرِمُ ذَكَرَ مَا فِيهِ حَرْجٌ ؛ كَرَمًا مَعْدًا ، وَإِنْ أُنْكَرَ
تَوْحِيهَهُ ، بَأَنَّهُ لَهُ مَدْوَحَةٌ عَنْ تَرْكِ الْحَطَّةِ

وَقَوْلُ غَيْرِهِ (لَوْ عَدِمَ رِصَالَهُمْ بَعِيَهُ فَلَا فَائِدَةَ لِدَكَرِهِ) يُؤَدُّ بَأَنَّهُ اسْتِشَارَتُهُمْ
فِي بَعِيهِ بَدَلًا عَلَى عَدَمِ رِصَالِهِمْ ؛ فَتَعَيَّنَ الْإِحْضَارُ أَوْ الِزْمُ ؛ كَمَا يُعَدُّ

وَالْبَصْرُ عَلَى أَنَّهَا بَوَّادَةٌ فِي الْعَقْدِ لَمْ يَحْزَرْ ذَكَرُ الْمَسَاوِي (١) يَنْبَغِي أَنْ
يُخْتَلَفَ عَلَى مَا إِذَا طَهَّرَ نَقَرٌ لِي الْأَحْوَالِ عَدَمُ رِجْوَعِهَا عَنْهُ وَإِنْ ذَكَرَتْ (٢) فَهِيَ (٣)
مَوْفُوقٌ لِخَامَرٍ أَنَّ حِوَارَ ذَكَرِهِ مَشْرُوطٌ بِالْإِحْتِيَاجِ بِهِ ، فَوَحْيُهُ (٤) نَتِجَتُهُ مَقْصُورَةٌ
بِالْإِدْبَارِ قَبْلَ الْاسْتِشَارَةِ إِنَّمَا يَأْبَى عَلَى الْوَهْمِ سَابِقٍ أَنَّهُ لَا يَحْبُ ذَكَرُ الْمَسَاوِي
إِلَّا بَعْدَ الْاسْتِشَارَةِ

فَعَلَى الصَّوَابِ أَنَّهُ يَحْبُ وَإِنْ لَمْ يُسْتَشَرَ لَا يَصْخُ هَذَا التَّوْحِيهُ ، مِثْلُ
أَكْرَبَتْ (٥) عِيَّةً أَوْ فَطْمَةً خِلَافًا لِمَنْ أَوْهَمَ كَلَامُهُ فَرَقَ بَيْنَهُمَا

وَمَقْتَضَى مَا تَقَرَّرَ (٦) : أَنَّ قَرَصَهُمْ لَتَرَدُّدِ الْمَسَاقِ فِيمَا لَوْ اسْتَشِيرَ فِي بَعِيهِ
بَيْنَ مَقْتَضَى (٧) ، فَيُزْمَعُ ذَكَرُ مَا فِيهِ بَرْتَنَةُ السَّابِقِ (٨) وَإِنْ لَمْ يُسْتَشَرَ ، وَهُوَ قِيَاسُ
مَنْ عِلِمَ بَعِيَهُ عَسَا يُزْمَعُ ذَكَرُهُ مَطْلَقًا (٩)

(١) كذا يُعرفه بعد بظهور ()

(٢) انظر الرسالة (ص : ١٤١)

(٣) عداية لعدم الرجوع (ش : ٧ / ٢١٤) أي وإن ذكرها المسوي

(٤) أي النص (ش : ٧ / ٢١٤) .

(٥) أي النص (ش : ٧ / ٢١٤)

(٦) أي الآية في العقد (ش : ٧ / ٢١٤)

(٧) أي : الصواب المذكور (ش : ٧ / ٢١٤) .

(٨) قوله (من بعيد) أي : يروم ذكر مساوي به بس فقد يكونه مستبر كروي

(٩) أي : يقول لا لا صلح لكم ثم يذكر لأحف وأحف (ش : ٧ / ٢١٤)

(٩) أي : استشير أو لا (ش : ٧ / ٢١٤)

وَيُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ حُطْبَةٍ قَبْلَ الْحُطْبَةِ وَأُخْرَى قَبْلَ الْعَقْدِ .

وَلَوْ حَطَبَ الْوَلِيُّ ، فَقَالَ الرَّوْجُ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ،
قُلْتُ صَحَّ الْكُنْحُ عَلَى الصَّحِيحِ ،

(ويستحب) للخاطب أو نائبه إن جازت الحطبة بالتصريح لا بالتعريض ؛
كما يحثه الحلال التلغيسي ، وهو ظاهر ؛ إذ لو مُتَّ في تعريض^(١) . . . صَارَ
مصريحاً (تقدم حُطْبَةٌ) بضم الحاء (قبل الحطبة) بكسرها ؛ لحبر . كلُّ أمرٍ
ذِي بَالٍ ؛ السابق^(٢) .

وهي رواية : كلُّ كلامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللَّهِ فهو اقْطَعُ^(٣) . أي . عن
الركعة

فَبَدَأَ بِالْحَمْدِ وَالشَّاءَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى ، ثُمَّ بِالصَّلَاةِ وَاسْلَامٍ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثُمَّ يُوصِي بِالتَّقْوَى ثُمَّ يَقُولُ (جِئْتُكُمْ) ، وَإِنْ كَانَ وَكَلَاً
دَلَّ (حَاءَكُمْ مَوْكَلٌ) ، أَوْ (جِئْتُكُمْ عَنْ حَاطِبٍ كَرِيمٍ أَوْ فَنَاتِكُمْ) فَيَحْطُبُ
لِوَلِيِّ أَوْ نَائِبِهِ كَذَلِكَ ، ثُمَّ يَقُولُ (لَنْتَ مَرْغُوبٌ عِنْدَكَ) ، أَوْ بِحَوَهِ

(و) يستحب خطبة (أخرى) كما دُكِرَ (قبل العقد) عند إرادة التلغيط به سواءً
الوليُّ أو نائبه ، والروجُّ أو نائبه ، وأحياناً قَالَ شَارِحٌ : وهي أَكْثَرُ مِنَ الْأَوَّلَى .

(ولو حطب الولي) كما دُكِرَ ثُمَّ قَالَ : رَوَّجْتُكَ . إلى آخره (فقال الروح
لحمد لله والصلاة) واسلام (على رسول الله ، قُلت) إلى آخره (صح
لكناح) وإن تحلَّ ذلك^(٤) (على الصحيح) لأنه مقدَّمةُ القبولِ مع قصره ، فليسنَّ

(١) قوله (مما فيه تعريض) أي بحروفه التعريض فخط (ش : ٢١٤/٧)

(٢) أي : في خطبة الكتاب

(٣) راجع أيضاً خطبة الكتاب

(٤) أي : من الروح (الحمد لله) إلح بين الإيجاب والموال ، وكذا الضمائر الآتية في
قوله . (لأنه مقدمة . .) إلح . (ش : ٢١٥/٧)

نَلْ يُسْنَحْتُ ذَلِكَ قُتَّ الصَّحِيحُ لَا يُسْنَحْتُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

أَحْسَنَ هُوَ وَإِنْ لَمْ يُقَلَّ^(١) بِتَدْيِهِ .

(نل) على الصَّحِيفَةِ (يَسْنَحُ ذَلِكَ) لِمَخْرِجِ السَّابِقِ .

(قُتَّ الصَّحِيحُ لَا يَسْنَحُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) نَلْ يُسْنَحْتُ تَرْكُهُ ، حَرْوْحًا مِنْ خِلَافِ مَنْ أَنْطَلَ بِهِ ، وَكَذَا فِي « الْأَذْكَارِ »^(٢) ، لَكِنْ « الْأَصَحُّ فِي « الرُّوَصَةِ » وَهُوَ أَصْلُهَا » : بِتَدْيِهِ بِزِيَادَةِ الرُّوَصَةِ بِالتَّوَيِّ^(٣) .

وَأَطْلُ الْإِدْرَعِيِّ وَغَيْرُهُ فِي نَصُوْبِهِ بَعْلًا وَمَعْنَى ، وَاسْتَعْدَ لِأَوَّلِ^(٤) بَأَنَّ عَدَمَ الْبَدَنِ مَعَ هَدْمِ الطَّلَاقِ خَارِجٌ عَنْ كَلَامِهِمْ

وَدَكَرَ مَا وَرَدَتْ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَتَّ رَوْحَ وَطْنِهِ عَيْنًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا خَصًّا جَمِيعًا^(٥) .

قَالَ ابْنُ الرُّوَصَةِ وَحَيْثُ الْحَقُّ فِي سِدِّ صَافِرَةٍ : لِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ مِنْ كُلِّ فِي مَقْدَمَةِ كَلَامِهِ . انْتَهَى

وَالْوَارِدُ كَمَا بَيَّنَّاهُ فِي كِتَابِي « نَصَوَاعُ الْمَحْرُوقَةِ » أَنَّهُ رَوَّحَ بِهَا فِي عَيْتِهِ ، وَأَنَّهُ لَمَّا حَاقَ . . أَخْبَرَهُ أَنَّ اللَّهَ يُعَاقِبُ أَمْرًا بِسُوءِكَ ، فَدَسَّ رَضِيَتْ^(٦) فَيُؤْزِدُ

(١) وَمِنْ (ب) « (وَإِنْ لَمْ يُقَلَّ)

(٢) الْأَذْكَارُ (ص ٤٥٨-٤٥٩)

(٣) الشَّرْحُ لِكَبِيرِ (٤٨٨ ٧) ، وَصَحَّفَ (٣٨٠ ٥) وَرَاجَعَ السَّهْلُ نَصَحَ فِي اخْتِلَافِ الْأَنْصَاحِ « مَسْأَلَهُ (١٢٠١)

(٤) قَوْلُهُ (وَاسْتَعْدَ) يَ الْإِدْرَعِيُّ (الْأَوَّلُ) أَيْ عَدَمَ الْإِسْحَابِ (ش ٢١٥ ٧)

(٥) الْحَارِيُّ لِكَبِيرِ (١٦١ ١٦٢) وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ ابْنُ عَسَاكِرَ فِي « دَرَجِ دِمَشْقٍ » (٥٢ ٤٤٤)

عَنْ أَبِي رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ ، وَهُوَ « عَرَبِيٌّ » لَا أَعْلَمُهُ يَرَوْنَ لِأَهْلِهَا (إِسْنَادٌ) وَذَكَرَهُ لِسِيَوْتِي فِي

« النَّاسِ » لِمَصْنُوعِهِ (٣٦٣ ١) ، وَابْنُ الْحَوَارِيِّ فِي « الْمَوْصُوعَاتِ » (١١٧ ١) . وَرَاجَعَ

« النَّصَوَاعُ » بِمَحْرُوقَةٍ (٢٠٢) مُتَّارِخٌ ، هَذَا سَارِهُهُ وَهُوَ « الْحَقُّ الْمَشْهُورُ » ، ثُمَّ ذَكَرَ بَعْضَ

الْحَدِيثِ ، وَقَالَ وَهُوَ أَخْرَجَ أَكْثَرُهُ أَبُو الْحَيِّجِ الْفَرُوسِيُّ لِحَاكِمِي

(٦) النَّصَوَاعُ الْمَحْرُوقَةُ (ص ٢٠٢) ، وَرَاجَعَ الْحَرِيرِجَ سَابِقَ أَنْفَاءً

فإن طال لدُّكْرُ الفاضل لم يصح

ما فيه الماورديُّ فعله أعاده^(١) لما حضر ؛ بطيياً لحاطره ، وإلا . فمن حصننه صلى الله عليه وسلم أنه يُرَوِّجُ من شاء من شاء بلا إدين ؛ لأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم

قال في الأذكار^(٢) : ويُسرُّ كونُ التي أمام انعقد أطول من خطبة الخطبة

(فإن طال الذكر الفاضل) بهما (لم يصح) لنكاح حرماً لإشعاره بالإعراض . وكونه مقدّمة لمصول لا يشذغي اعتصار طوله ؛ لأن المقدّمة التي قام بدليل عليها ما ذكر^(٣) فقط . فلم يُعْمَرْ طوله

وصفه بفساد . بأن يكون رَمَنهُ لو سكتا فيه لخرج الجواث عن كونه جواباً

ويؤخذ مما مر في البيع أن الفصل نحسبُ مثنًى طَلِبَ جوابه يَصُرُّ وإن قَصُرَ ، ومثني بفساد^(٤) كلامه لا يَصُرُّ إلا إن طال ، فقول بعضهم^(٥) لو قال رَوَّخْتُ فاشترى بها ، فصل به بفتح وهـ ، وبالسكوت يَصُرُّ إن طال .

واشترط^(٦) وقوع الجواب مثنًى خوطب دون نحو وكيله ، وأن يسمع من يقره ، ولا يزوج المسددة ، وإن تنمى أهلُه وأهليّة الأداة المشترطِ إذنُها إلى الفصل العبد^(٧) ، وإن بقى على وفق الإيجاب لا نالسة للمهر ، وأن يُتِمَّ المستدَى كلامه حتى ذكر المهر وصدقته وعر ذلك ، مما سأتى محيئه هـ .

(١) قوله (أعاده) أي صلى الله عليه وسلم انعقد (مش : ٢١٥/٧)

(٢) الأذكار (ص : ٤٥٧) .

(٣) أي : في المثنى . (مش : ٢١٥/٧)

(٤) عطف على قوله (من صلب) راجع (مش : ٢١٥/٧)

(٥) راجع : المهر المصباح في اختلاف الأشباح ، ص ١٢٠٢ ()

(٦) قوله (واشترط وقوع الجواب) أي يؤخذ مما مر في البيع شروط وقوع الجواب ، (من خوطب) أي : الذي كان الخطاب معه . كردي

(٧) تنازع فيه المصنفان قبله . (مش : ٢١٦/٧) .

بعم : في اشراط فرائعه من ذكر المهر وصفاته وقمة^(١) ، وإن اشترط هذا ثم بالنسبة لثمن : لأن ذكره من المسمى شرط فهو من تمام بصيغة المشرطة فاشترط الفراع منه ولا كذلك المهر ، فالقياس صحة الشر لاخر بعد تمام البصيرة المصتححة وإن كان^(٢) في أثناء ذكر المهر وصفاته إلا أن يجب بأنه مع تكلم المسمى لا تُسمى حوائج فيجوز لغوا ، وفيه ما فيه

تتمة ثلث الترواح في شوب والدحيث منه : بحر الصحيح فيهما عن عائشة رضي الله عنها مع قولها رداً على من كره ذلك تروحي صلى الله عليه وسلم في شوب ، ودحر مي فيه ، وأن سانه كان يحصى عنده مني^(٣) وكوّن العقد في المسجد^(٤) ، الأمر به في حر عداي ، ويوم الجمعة^(٥) وأوّل مهر بحر : اللهم : تارك لأمتي في كورهم : حه السرمدي

(١) قوله (وقمة) أي : قمة يقول قيل : مهر وما بعده ، وهو المسمى بهي ع ش (ش : ٢١٦/٧)

(٢) قوله (وإن كان) مع عنه ، وهو من لا ، وقد صير (سانه) (ش : ٢١٦/٧) .

(٣) أخرجه مسلم (١٤٢٣)

(٤) قوله (وكوّن العقد في المسجد) عقد غير (روح) في قوله (وسيد سروح) ، وكذا قوله (ويقول ابني في العقد) ، وكذا قوله (وعدة تكل) معطوفان عنه كردي

(٥) عن عائشة رضي الله عنها قال رسول الله ﷺ : أغلوا هذا الكاخ ، وأخمنوه في المساجد ، وأضربوه عليه بالذقوف ، أخرجه السرمدي (١١١٤) ، وسبهي في التفسير (١٤٨١٤) ، وصعبه : ولم يجد في أحد من سلاله لفظ بي ما يشهد بهد ، وأما كون العقد في يوم الجمعة ، فمن ابن عباس رضي الله عنهما قال : (يومه تخمعه يوم ترواح يومه) أخرجه أبو يعنى في المسند (٢٦٠٥) ، قال سبهي في مجمع الزوائد (٧٥٧٨) (روه أبو يعلى ، وفيه : يحيى بن العلاء ، وهو منروك)

(٦) أخرجه ابن حبان (٤٧٥٤) ، وأبو داود (٢٦٠٦) ، والترمذي (١٢٥٥) ، وابن ماجه (٢٢٣٦) ، وأحمد (١٥٦٩٢) عن صخر بن عاصم رضي الله عنه ، وراجع : السرخس الحبير (٢٥٩/٤)

وبه يُرَدُّ ما اعتد من إيقاعه عقب صلاة الجمعة

بعم ، إن قصد التأخير إليه كثرة حضور الناس لا سيما العمداء والعبدحئون له في هذا الوقت دون غيره كان أولى

وقول الولي قيل^(١) العقد^(٢) : أَرَوُّكَ عَلَى مَا أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِنْ إِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِيحٍ بِإِحْسَانٍ .

والدعاء بكن من الروح حشر^(٣) عقبه : تَارَكَ اللَّهُ لَكَ وَبَارَكَ عَلَيْكَ وَجَمَعَ^(٤) بينكما في خير ، لصحة الخبر به^(٥) .

وظاهر كلام ، لأدكار ، أنه يُنزلُ أيضاً كيف وجدت أهلك ؟ تارك الله لك ، إما صحح أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل على ربيته حزين قد دخل على عائشة فسئله ، فقالت : وعليك سلام ورحمة الله ، كيف وجدت أهلك ؟ تارك الله لك ، ثم فعل ذلك مع كل سائته . وكل قالت ما قالت عائشة^(٦) .

وقد يُقال : قولهن له : (كف وخذت أهلك ؟) لا يؤخذ منه مدله مطلقاً ، بما فيه من نوع استهجان مع الأحباب لا منها العامة

وقد يُخاطب بأن هذا الاستهجان ليس على حقيقته ؛ بل دليل أنه صلى الله عليه

(١) قوله (من العقد) أي : فعول ذلك أولاً ، ثم يذكر الإيجاف ثانياً (ع ش ٢٠٨/٦)

(٢) وقوله (من العقد) يعبر عنه أنه لا يندب في العقد قال في شرح الروض : لو قال في نفس العقد لم يصل ، لأن المقصود به إيقاعه ، ولأنه شرط موافق للعقد كردي

(٣) رجع السهل صاحب في اختلاف الأشباح ، مسألة (١٢٠٣)

(٤) في (د) : (جمع الله)

(٥) أخرجه بحاكم (١٨٣/٢) ، وأبو داود (٢١٣٠) ، والترمذي (١١١٦) ، وابن ماجه (١٩٠٥) ، وأحمد (٩٠٧٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه .

(٦) الأدكار (ص ٤٦١) والحديث أخرجه البخاري (٤٧٩٣) ومسلم (١٤٢٨) عن أس رضي الله عنه

وَسَلَّمَ لَمْ يُجِثْ عَنْهُ ، وَإِنَّمَا هُوَ "الْمُتَمَرِّدُ" أَي وَجَدْتَهَا عَلَى مَا تُجِثُ ، وَمَعَ ذَلِكَ يُسَمَّى الْأُتْدَبُ هَذَا لِأَعَارُفِ السَّيِّئَةِ ، لَمَّا تُشْرَبُ إِلَيْهِ ^(٢)

وهو : بالرفاء بالمد - أي : الالتئام - واليس مكررة ^(٣)
والأحد ^(٤) بصيبتها ^(٥) أول لغائها ، ويقولون فارك الله لكل من في صاحبه ^(٦) .

ثُمَّ إِذَا أُرْدِ ^(٧) اجمع عطف ثوب وندم فيه التصف والتطيب والتقبيل ونحوه مما ينشط له ، للأمر به ^(٨)

قَالَ ابْنُ عَدَسٍ فِي «وَهْلٍ مِثْلُ لَبْدٍ عَيْنِي» [ص ٢٣٨] بَنَى لِأَجْثُ أَنْ تُرَثِّنَ بِرُوحِي ، كَمَا أَجْثُ أَنْ تُرَثِّنَ بِي ، نَهْءُ الْإِنَاءِ ^(٩)

(١) أي : الاستحمام . (ش ٢١٦/٧)

(٢) أي بقوله (لَمَّا نَدَمَ مِنْ دَخِ سَهْلًا) (ش ٢١٦/٧)

(٣) قوله (وهو بالرفاء وليس مكررة) أي : مدد بالرفاء وليس مكررة ، وأورد الالتئام والاتفاق وسركه والصمد ، وليس جمع - كقولي وندم بعد حركته - (ص ٣٣٧) ، وبملاحظة (١٩٠٦) (واحد ١٧٦٢) عن عجل من أبي طالب لَمَّا تَرَوَّحَ بِمَرَادٍ قِيلَ لَهُ : بِالرَّفَاءِ وَالْيَسِ ، قَالَ : هُوَ كَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ «مَارَكَ اللَّهُ بِكُمْ وَمَارَكَ لَكُمْ» ، وَفِي رَوَايَةِ أَحْمَدَ (فِي الْمَسِيحِ كَقَوْلِهِ) «عَنْ دُكَّ»

(٤) قوله (والأحد) كقوله لَابِي (وَعَلَى) (إِلْحَ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (انزوح) (ص ٢١٦/٧) .

(٥) وقوله (والأحد - صحتها) عطف على الروح ، كالمساقب كقولي

(٦) عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه عن النبي ﷺ ، قَالَ : «إِذَا أَفَادَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ خَدَمًا أَوْ ذَبَّةً فَيَأْخُذُ بِصَیْبَتِهَا ، وَيَسْلُ الثَّمَمَ : إِنِّي أَشَافُكَ مِنْ حَبِيرَةٍ وَخَيْرٌ مَا حُلَّتْ عَلَيْهِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا حُلَّتْ عَلَيْهِ» أخرجه أبو داود (٢١٦٠) ، وابن ماجه (١٩١٨) ، ولم يعبه باللفظ الذي أورده الشارح ، والله أعلم

(٧) وفي (ت) والمطبوعة الوهة : (أراها) .

(٨) أي بما ذكر من لطيف وما بعده ، ويحمل من الأحد : الضمير وما بعده (ش ٢١٦/٧)

(٩) أخرجه البيهقي في «الكبرى» (١٤٨٤٤) ، وابن أبي شبة في «مصنفه» (١٩٦٠٨) ، وأورده ابن كثير في «تفسيره» (٥٦٤/٢)

وقال^(١) كُرَّ مِنْهُمَا وَلَوْ مَعَ الْيَاسِ مِنَ الْوَلَدِ ، كَمَا قُتِلَ إِطْلَافُهُمْ .
 بِسْمِ اللَّهِ^(٢) اللَّهُمَّ ، حَسْبُنَا الشَّيْطَانُ وَحَسْبُ الشَّيْطَانُ مَا زَرَقْنَا^(٣) ،
 وَلَسَوْفَ سَتَحْضَرُ ذَلِكَ بَصْدُقِي فِي قَلْبِهِ عَدُوَّ الْإِيمَانِ ، فَإِنْ لَهُ أَثَرٌ بَيْنَا فِي صَلَاحِ
 الْوَلَدِ وَغَيْرِهِ .

وَلَا تُكْرَهُ بَلَقْنَةُ وَلَوْ بِصَحْرَاءَ ، وَتُكْرَهُ بَكْلُ أَحَدِهِمَا أَثَمًا ، لَا شَيْءَ مِنْ
 كِفَاتِهِ^(٤) حَتَّى حَبَّ الدَّمْرِ ، إِلَّا مَا يَقْضِي^(٥) طَلِبْتُ عَدْلٍ بِضَرَرِهِ .
 وَبِخَرْقٍ ذَكَرْتُ نَدَاصَهُ ، بِرَ صَخٍّ مَا يَقْضِي تَهَ كَبِيرُهُ^(٦) .
 وَمَزَّ أَنْتَ حَكْمٌ بَحْثٌ غَيْرُ الْمَوَظُوءَةِ^(٧) .

قَبْلَ بَحْثِ بَرَكَةِ سَلَةِ أَزَلٍ لَشَهْرِ وَوَسْطِهِ وَأَحْزِهِ ، لِمَا قَسَّ^(٨) إِنْ الشَّيْطَانُ
 يَحْضَرُهُ فَيَهِنُ وَيُرَدُّ بَلَّ ذَلِكَ بَلَّ يَنْتُ فِيهِ شَيْءٌ ، وَبِضَرَرِهِ الذِّكْرُ^(٩) الْوَارِدُ
 بِضَعُهُ^(٩) .

وَيُذَنُّ إِذَا تَقَدَّمَ بِرُّهُ أَنْ يُعْجَلَ شَرْلُ ، وَأَنْ يَتَحَرَّى فِي وَقْتِ السَّحَرِ ،
 لِأَسَاعِ

(١) عطية علي : (معطيات) . (ش : ٢١٧/٧) .

(٢) وفي (ج) . (بسم الله الرحمن الرحيم)

(٣) أخرجه بخاري (٦٣٨٨) ، ومسلم (١٤٣٤) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٤) هو (لا شيء من كِفَاتِهِ) أي لا تكروه شيء من كِفَاتِهِ لِيَجْمَعَ ، من كَوْنِهِ مُصْطَحَمَةً

مُسْتَعْفَةً أَوْ عَلَى حَبِّ أَرْقَامِهِ مِنْ حَبِّ الدَّمْرِ وَالْقَلْبِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ كَرْدِي

(٥) هو (لَا مَا) أي إِلَّا الْكَعْبَةَ لِي (يَقْضِي) أي يَحْكُمُ طَلِبْتُ عَدْلٍ بِضَرَرِهِ هِيَ
 مَكْرُوهَةٌ كَرْدِي

(٦) عن أبي سعد لحديثي رضي الله عنه ، قال قال رسول الله ﷺ : إِنْ مِنْ أَكْثَرِ الْأَمَانَةِ يَوْمَ

الْبَيْعَةِ الرَّحْلُ يُقْضِي إِلَى أَمْرَانِهِ وَيُقْضِي إِلَيْهِ ، ثُمَّ يَشْرُ سَرَّهَا . أخرجه مسلم (١٤٣٧)

(٧) في (ص : ٤١٩) وما بعدها .

(٨) أي . المار آتياً . (ش : ٢١٧/٧)

(٩) راجع : الموهل الصحيح في خلاف لأَسَاعِ مآله (١٢٠٤)

وحكمته انتفاء الشبع و لحوح المعرطن حيث : إذ هو^(١) مع أحدهما مصر^٢
عبدًا ، كالأمر ط فيه مع التكثف

وسط بعض الأطفاء أنفعه ، بأن يحد داعيه من نفسه لا بواسطة ، كتشكر
نعم ؛ في الحر يصحح أمر من رأى امرأة فأغضبه^(٣) ، وعنده بأن ما مع
روحته كم مع امرئته^(٤)
وقبله يوم^(٥) جمعه فل الذهاب إليها ، أو ليس ، ولأ شراكه عبد قدومه من
سفر

واستقرى به^(٦) بأدويه ماحو مع رعيه القواس طيبة ، بقصد صالح ، كعقبة ،
أو سبل ، وسنة لمحبوب ، فلكن محبوب فما يظهر
وكثرون يخلصون دنت^(٧) ، فسنة منه مور صرة حد ، فليخذ
ووهء الحمل والمرضع مبيث عنه^(٨) . فذكر أن حشى منه صبر بوله ، من

- (١) أي الجماع ، وكذا مصر (فيه) وصحير (أنفعه) (ش : ٢١٧/٧)
- (٢) قوله (به) متعوضا من (مع) ، والضم للجماع من ٢١٧/٧
- (٣) عن جابر رضي الله عنه ، ربه : إنا المرأة إن اغتبت أثلب في صورة مستطير . إذ رأى
أحدكم امرأة فأغضبه غلبت أهله . فإن معها مثل أندي معها . أخرجه أبو حمزة لمعدي
(١١٩٢) ، وسجود مسلم (١٤٠٣) عنه أيضا
- (٤) قوله (وقبله يوم جمعه) مع : أي ويبدأ فعنه مع (ع من ٢٠٩/٦)
- (٥) قوله (والنقوي به) في الجماع مسدا ، حبره يوم (وسنة محبوب) كروني
- (٦) أي رعدة قواس الط (ش : ٢١٧/٧)
- (٧) عن أسامة بن يزيد بن السكن رضي الله عنه دنت سمعت رسول الله ﷺ يقول : لا تفلوا
أولادكم بيضا ، فإن العمل ندرأ القارس فلدغثرة عن فرسه . أخرجه ابن حبان (٥٩٨٤) ،
وأبو داود (٣٨٨١) ، وابن ماجه (٢٠١٢)
- والعقل هو أن يجمع الرجل روحه وهي مريض ، وكذا داحض وهي مريض . انتهى في
عريب الحديث ولأثر (ص ٦٧٤) وفي شرح مشكل الآثار (٢٩٢، ٩) (أ هوأ
يعولون أن العقل جماع يحمل لا جماع المريض ، ذكر ذلك زيد بن بشر عن من وحب عنه =

فصل

إِنَّمَا يَصِحُّ السَّكْحُ بِإِحْبَابٍ ؛ وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : رَوْحُكَ ، أَوْ : أَنْ تَكْتُبَ ،

إِنْ تَحَقَّقَتْ حُرْمٌ ، وَمِنْ أَطْلُقَ عَدَمَ كَرَاهِيَةٍ مَرَادُهُ : مَا إِذَا لَمْ يُخَشَّ مَهْ صَرَرٌ^(١) .

(فصل)

في أركان التكاح وتوابعها^(٦)

وهي أربعة : زوحان^(٣) ، ووللي ، وشاهدان ، وصيغ

وفدّمها : لا تشتر الحلال فيها المستدعي لطول الكلام عليها ، فقال :

(إسماعيل أصبح الكاهن بإيعاز) ولو من هارلي ، وكذا القول (وهو أن يقول)

العاقبة (روح حث ، أو انكحاث) موليتي دالة مثلاً

وحرّم بعضُهُمَ نَزْلَ رُوحِكَ ، أَوْ أُبْكُحُفْ كَذَلِكَ إِنْ خَلَا عَنْ بَيَّةٍ

الوعد .

[illegible]

(١) وفي (ح) والمطبوعة الرومية - (ضرراً)

(۲) بی ککج الشور ، وی شهادہ علی ابن امیراہ (عش ۶/۲۰۹)

(۳) راجع: اهل الفاس فی خلاف لانام مسانہ (۱۲۰۵)

وقول : بأن يقو الرّوخ ترؤخت ، أو يكحت ، أو هنت

وظهره^(١) صححة مع الإصلاق^(٢) ، وفيه نظر ، ولدي بشحة أن يأتيها
ما مرّ احز (الصمان) في : أؤذي العال^(٣) ، بل لو قل : إن احتصاص ما هنا
بمراد احتياط وُجبت ألا يُعتبر فيه موهم الوعد مطبق^(٤) ، ثم يُعذّر

ثم رأيت تنقيي طلق عنهم عدم الصححة فيهما^(٥) ، ثم بحث صححة إد
استمع عن معنى لوعده ، بأرقب الآن وهو^(٦) صريح فيما ذكرته^(٧)

(وقول) مرتبط بالاحتجاب ، كما مرّ أمّا^(٨) (إن قول لروح) ومثله وكسبه ،
كما سذكره^(٩) (تروجت لها) أو تكح لها ، فلا بد من دالّ عندها من
بحر اسم ، أو ضمير ، أو إشارة .

(أو : قبلت) أو : رصبت ، لا فعبت ، واتحادهما في البيع^(١٠) لا يُدعي

- (١) أي . كلام العض (ش ٢١٧/٦٠)
- (٢) أي بلاه شيء من الإيجاب والوعد . (ش ٢١٧/٦٠)
- (٣) قوله (ما مرّ) أي من قوله (أؤذي العال) بعد درءه عن عموم الاحتجاب فيه
نصره إلى إنشاء عقد الصمان . انظره ، انتهى . (ش ٢١٧/٧ - ٢١٨)
- (٤) أي : وحديث قرية صارفه إلى العقد أو لا . (ش ٢١٨/٧)
- (٥) أي (أروحك) ، و (أنكحك) . (ش ٢١٨/٧)
- (٦) أي . كلام اللبني . (ش ٢١٨/٧)
- (٧) قوله (صريح فيما ذكرته) أي صراحة الحدكو صريحة في قول : روح (بل لو قل)
الحج ، وبشحة حدكوك صريح فيما قلناه من قوله (ولدي بشحة) الحج (س
٢١٨/٧)
- (٨) أي في قول : حلف (ما صان لك) صرح به صريح ، وقول الشرح هناك .
الفصل بالسكوت بصر إن طال . (ش ٢١٨/٧)
- (٩) أي في (فصل لا بد منه) من (س ٢١٨/٧) وهي (ح) واسطووعه الوهمية
(سذكره)
- (١٠) أي . الروجة (ع ش ٣١٠/٦٢)
- (١١) فصل قوله ، . بحددهما أي اتحاد رصبت (و) فعبت أي اسم كردي

نكاحها ، أو تزويجها

هذا^(١) ، كما يظهر بالتأمل (نكاحها) بمعنى : إنكاحها ؛ لتطبيق الإيجاب ،
ولاستحالة معنى النكاح هـ ؛ إذ هو المركب من الإيجاب والقبول ؛ كما مر^(٢)
وروي الأخرى^(٣) أن الواقع من علي في نكاح فاطمة رضي الله عنهما
رضيت نكاحها^(٤) .

(أو تزويجها) أو النكاح ، أو الزوج ، ولا نظر لإيهام نكح سابي
حتى يجب هذا ، أو المذكور^(٥) ، خلافاً من رعمه ؛ لأن هريئة القطعية بأن
المراد قبول ما أوجب له نكحي عن ذلك^(٦)

لا : قلت^(٧) ، ولا فليها مطلقاً^(٨) ، ولا فسئ ، إلا في مسألة المتوسط
على ما في "أروصة" لكن ردوه ، ولا يشترط فيها أيضاً^(٩) "تحاصت"^(١٠)

(١) (لا ينافي هذا) أي : اختلافهما هنا ، كردي

(٢) قوله (كما مر) أي ، أو أيباب ، كردي

(٣) قوله (وروي الأخرى) : مع لأنس ذكره من قول لمصف (نكاحها) (ش
٢١٨/٧)

(٤) إشرية للأخرى (١٦١٥) عم اس رضي الله عنه ، وهو حديث طويل

(٥) قوله (حتى يجب هـ) أي : حتى يجب مع القبول (هـ) أي : هـ ، النكاح (أو) لعط
(المذكور) أي : النكاح المذكور ؛ لعدم ذلك لإيهام كردي

(٦) أي : عن ضم لعط (هـ) أو (المذكور) ، (ش : ٢١٨/٧) ،

(٧) قوله (لا يجب) : عطف على قول اس (أو يجب نكاحها أو تزويجها) (ش
٢١٨/٧) تصرف وفار بشر مسمي (٦ : ٢١٠) قوله (لا يجب) أي : لعط من
غير ذكر (نكاحها) أو (تزويجها) ؛

(٨) أي : في مسألة المتوسط وغيره ، (ش : ٢١٨/٧) ،

(٩) قوله ، ولا يشترط فيها ، أي : في مسألة المتوسط ، قوله (أيضاً) أي : كما لا يشترط
ذكر (نكاحها) أو (تزويجها) بل يكفي الصبر ، على ما في "أروصة" المرجوح (ش
٢١٨/٧) باختصار

(١٠) روضة المطالبين (٢٨٥/٥)

فلو قال^(١) للولي . رُوِّجَتْ دُت ؟ فقال رُوِّجَتْ^(٢) - على ما قصد
كلامهما^(٣) ، لكن جرم غير واحد بأنه لا بد من رُوِّجَتْ ، أو رُوِّجَتْها ، ثم
قال^(٤) لمروح فُسِت نكاحها ؟ فقال فُسَتْ ؛ على ما مر^(٥) ، أو
تَرُوِّجَتْها^(٦) ؟ فقال - تَرُوِّجَتْها صح^(٧)

ولا يُكْفَى ما^(٨) نعم ، و (أو) في كلامه للتخيير مطلقاً^(٩) ؛ إذ لا يُشْرَطُ
تَوْفُقُ بلعطين

قِيلَ كَانَ يُتَّبَعِي بِمَدِيمٍ (قَبِلْتُ) لِأَنَّهُ الْقَوْلُ حَقِيقِي نُتَّبَعِي
وَيُرَدُّ بِمَعْنَى ذَلِكَ بَلِ الْكُلُّ قَوْلٌ حَقِيقِي شَرْعاً ، وَبِمُرْصِ دُت^(١٠) لا يَرُدُّ عَلَيْهِ ،
لأن غير الأهم^(١١) قد تَقَدَّمَ لِكَيْتَ ؛ كَرَدِّ عَنِ مَنْ شَكَّتْ أَوْ حَالَفَ فِيهِ
وَقَدْ قِيلَ فِي صَحِّهِ تَرُوِّجَتْ ، أَوْ نَكَحَتْ بَطَرٌ ؛ يَرُدُّهُ بَيْنَ الْخَبَرِ
وَالْقَوْلِ ، وَفِي « تَعْلِيْقِي » يَبْعُوِّي فِي قَوْلِهِ (تَرُوِّجَتْ) فَإِنْ أَصَحُّ

(١) أي ؛ المتوسط . (ش : ٢١٨/٧)

(٢) أي ؛ بدون الصمير (ش : ٢١٨/٧)

(٣) الشرح لكبير (٤٩٧/٧) ، روضة لطالين (٣٨٥/٥)

(٤) أي ؛ المتوسط . (ش : ٢١٩/٧)

(٥) قوله (على ما مر) أراد به قوله (ولا بد من رُوِّجَتْ) أي مسألة المتوسط (كردي

(٦) قوله (أو تَرُوِّجَتْها) عطف على (بل نكحت) (ش : ٢١٩/٧) وقال الشيرازي

(٢١٠/٦) (قوله : أو تَرُوِّجَتْها) أي ؛ أو قال المتوسط . . . إلخ)

(٧) قوله (صح) جواب (قوله) (صح) (ش : ٢١٩/٧) ورجع «المهر لمباح في

اختلاف الأشياء» مسألة (١٢٠٦)

(٨) أي . في مسألة المتوسط ، بحلله في البيع . (ع ش : ٢١٠/٦)

(٩) أي سوء ، أتى بلفظ النكاح أو التزوج ، وليس (بل نكحت) (راجعاً إلى (نكحت) ،

و (قبلت تزويجها) (راجعاً إلى (زوجت) . (ع ش : ٢١٠/٦)

(١٠) قوله (وبمُرْصِ دُت) أي كون (بل) بقول الجمع (كردي

(١١) أي . كل (زوجت) أو (نكحت) هذا . (ش : ٢١٩/٧)

لا يَصْبَحُ ، لَأَنَّهُ إِخَارٌ لَا عَقْدَ . انْتَهَى

وَيُرَدُّ الطَّرْ بَأَنَّهُ مَسِيٌّ عَلَى الْاِكْتِغَاءِ بِمَحَرِّدٍ تَرَوُّجَتْ ، مِنْ عَيْرٍ بِحَوِ ضَمِيرٍ .

وَالْأَصَحُّ حَلْفُهُ ، كَمَا مَرَّ^(١) ، وَحَيْثُذِ فَمَا فِي « التَّعْلِيلِ »^(٢) صَحِيحٌ لَكِنْ
لِحَلُولِهِ عَنْ ذَلِكَ^(٣) الْمَوْجِبُ^(٤) لِمُخْصَصِهِ لِلْإِخَارِ أَوْ قُرْبِهِ مِنْهُ ، لَا لِلتَّرَدُّدِ الِذِي
ذَكَرَهُ^(٥) ، لِأَنَّ هَذَا^(٦) إِشَاءٌ شَرْعاً ، كَمَا بَعَثَ

وَلَا يَصْرُ مِنْ عَدَمِيٍّ بِحَوِ فَتَحَ تَاءٍ مُتَكَلِّمٌ ، وَإِبْدَالُ الرَّايِ جَمْعاً وَعَكْسُهُ ، وَالْكَافُ
هَمزة^(٧)

وَمِنْ « مَاوَى » بِعَصْرِ الْمُتَقَدِّمِينَ يَصْبَحُ أَنْكَحَكَكَ ، كَمَا هُوَ لَعْنَةُ قَوْمٍ مِنْ

سَمْعٍ

وَالْعِرَالِيُّ^(٨) لَا يَصْرُ رَوَّجَتْ لَكَ ، أَوْ إِلَيْكَ ، لِأَنَّ لِحَطّاً فِي الصَّبِغَةِ إِذَا
لَمْ يُحَسَّ بِالْمَعْنَى يَسْمَعِي أَوْ يَكُونُ كَالْحَطِّ فِي الْإِعْرَابِ وَالتَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ . انْتَهَى^(٩)
وَهُوَ^(١٠) صَرِيحٌ فِي ذِكْرِ وَعَبْرِهِ ، مِنْ اعْتِمَادِ كُلِّ مَا لَا يُجِلُّ بِالْمَعْنَى ، وَمِنْ ثَمَّ
قَالَ أَبُو شُكَيْبٍ فِي بِحَوِ فَتَحَ ، الْمُسْكَلُ هَذَا لِحَرْ لا يُجِلُّ بِالْمَعْنَى فَلَا يَخْرُجُ بِهِ

(١) قوله (كما مر) أي قل قوله (أو قلت) كردي وقال الشرواني (٢١٩/٧)

(قوله « كما مر » أي اتفاقاً بقوله : « فلا بد من دال » إلخ)

(٢) أي من عدم صحته . (ش ٢١٩/٧) .

(٣) قوله (نحوه عن ذلك) أي عن الضمير كردي

(٤) وقوله (الموجب) صفة لـ (الحنوّه) أي لحلوله الموجب إلخ كردي

(٥) أي صاحب الفعل ، ولو أمضى ضمير الصب الموهوم رجوع الضمير المستر لمعنوي صاحب
« لعين » كان أولى (ش ٢١٩/٧) .

(٦) قوله (لأن هذا) أي : (تروّجت) مع الضمير . إنشاء . كردي .

(٧) راجع « السهل الصّاح » في اختلاف الأشياخ ، ص ١٢٠٧

(٨) قوله (والعِرَالِيُّ) عطف على (بعض) (سم ٢١٩/٧)

(٩) أي عاقلي « قنوى » العِرَالِيُّ (ش ٢١٩/٧) وراجع « القنوى » (ص ٢٠٥)

(١٠) أي « ما مر » من « قنوى » العَصِ « وه العِرَالِيُّ » انتهى ع ش (ش ٢١٩/٧ - ٢٢٠)

الصريح عن موضوعه

وعن الشرف بن المقرئ أنه أفنى في فتح الباء بأن عرف البلد إذ فهم به المراد صحح حتى من العارف انتهى

وكانه إنما قيد (عرف البلد) ذلك^(١) ، لأجل ما بعد (حتى) إذ من الواضح أن العامي لا يشترط فيه ذلك^(٢)

فإن قلت يبي ذلك^(٣) عدّهم ، كما مر^(٤) (أنعمت) بصم الباء أو كسرها محلاً^(٥) للمعنى ، وكان هذا هو الحامل لمصهم على قوله لا يصح عند مع فتح الباء مطعماً^(٦) ، وثبته غيره عن الإسوي في - نعمت ، بفتح التاء

قلت يفرق بأن السار في الصبح على الصغار في محاورب الناس ، ولا كذلك لقراء ، فاعنه

وأنعمت بمن استدل بقول عرائي لا يضرّ الحصى في الذكر وأنثى ؛ أي : كما صرحوا به في (اصلاق) و (تدف) و (العقب) .. على أن فتح الباء^(٧) يضرّ ، وعمل عن أنه إذا صحح رؤسك ؛ يكسر الكاف خطأً للزوج .. صحح بفتح التاء بلا فارق

وسيعلم ممّا يأتي . صححه النكاح مع معنى الصديق^(٨) ، فيشترط للزوجه ها

(١) أي قول : (إذا فهم به ..) إلخ (ش : ٢٢٠/٧)

(٢) أي : عرف البلد - (ش : ٢٢٠/٧)

(٣) أي : ما مرّ عن أبي شكيل ، (ش : ٢٢٠/٧)

(٤) أي : في (باب الصلاة) ، (ش : ٢٢٠/٧)

(٥) وفي (ب) والمطبوعات : (محلاً) بدل (محللاً)

(٦) أي : سواء كان عرف البلد ذلك أو لا ، ويحصل من معاني أو غيره (ش : ٢٢٠/٧)

(٧) أي : لا يمكنكم (ش : ٢٢٠/٧) قوله (على أن فتح الباء يضر) إصح متعلق

بـ (استدل) كردي

(٨) في (ص : ٨٠٧)

وَنَصَحُ تَقْدِيمُ لَفْظِ الرُّوحِ عَلَى الْوَلِيِّ
وَلَا يَصَحُّ إِلَّا بِلَفْظِ التَّرْوِيجِ أَوْ الْإِنْكَاحِ

ذكره في كل من سقي العتق مع توافيقهما فيه ؛ كـ : تَرَوُّخُهَا بِهِ ، وَالْآ... وَحَتَّى
مَهْرُ الْمَثَلِ .

(وَبَصَحُ تَقْدِيمُ لَفْظِ الرُّوحِ) أَوْ وَكَيْلِهِ ، سَوَاءٌ : (قِيلَتْ) وَغَيْرُهَا ؛ كَمَا
فَالَاةُ^(١) ، حَلَامًا لِمَنْ فَرَّقَ^(٢) .

وَرَزَعُمْ أَنْ تَقْدَمَ (قِيلَتْ) غَيْرُ مَتَّظٍ ؛ لَأَسْدَعَانِهِ مَقُولًا مُتَقَدِّمًا . مَصْرُوعٌ ؛ إِذَا
يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ قَبْلُ مَا سَجِيءُكَ

و سَعِيرٌ دَخَلِي عَنِ الْمُسْتَعْمَلِ إِشْعَارًا بِأَلْفِهِ بِوُقُوعِهِ حَتَّى كَأَنَّهُ وَاقِعٌ شَائِعٌ
لَعْنَةً وَعَرَفًا .

(عَلَى) سَط (الْوَلِيِّ) أَوْ وَكَيْلِهِ ؛ لِحَصُولِ لِمَقْصُودِ

(وَلَا يَصَحُّ) سَكْحُ (إِلَّا بِلَفْظِ التَّرْوِيجِ أَوْ الْإِنْكَاحِ) أَيِ مَا اشْتَوَّ مَعَهَا ،
فَلَسَ هَذَا مَكْزَرًا مَعَ مَا مَرَّ^(٣) ؛ لِإِبْهَامِهِ حَصْرِ الصَّحَةِ فِي تِلْكَ الصَّيْغَةِ ، فَيَصِحُّ
بِحَوْ : أَنَا مُرَوِّجُكَ... إِلَى آخِرِهِ .

وَقَوْلُ التَّنْقِيهِ هَا (الْآنَ)^(٤) يَقْتَضِي أَنَّهُ شَرْطٌ^(٥) هَا^(٦) : بِظَنِّ مَا قَدَّمَ
فِي أَنْكَحُكَ

وَالَّذِي نَظَهَرُ حَلَاْفَهُ ؛ لِأَنَّهُ اسْمُ الْعَاغِلِ حَقِيقَةً فِي الْحَالِ فَلَا يُؤْهِمُ الْوَعْدَ

(١) شرح لكبر (٤٩٢/٧) ، روضة الطالبين (٣٨٣/٥)

(٢) أي بين (قبل) وغيرها (ش : ٢٢٠/٧)

(٣) أي موه (إنما يصح النكاح بإيجابه...) إلخ . (ش : ٢٢٠/٧) .

(٤) قوله (الآن) معرب مقول ، وقوله (أنه) أي (الآن) (ش : ٢٢٠/٧)

(٥) وفي (د) والمطربات : (أنه يشترط)

(٦) أي . في نحو : (أنا مروجك...) إلخ (ش : ٢٢٠/٧)

حتى يُختار عنه بحلافٍ بمصارع
فإن قلت الحلاف في كلِّ مهمٍّ^(١) مشهورٌ ، وإنما لذي نعاراً فيه الرحيحُ
عند جمعٍ ، فكأن بشيبي يعثُرُ (الآن) فيه مثله ، حروحةً من ذلك الحلافِ
الموجب لأحماله الوعد أيضاً

قلت كفى بالحلاف الرحيح^(٢) مرَّححة لا ستم و نمرَّحَّحون أيضاً^(٣) يمتز
أحاطوا باللغة أكثر من^(٤) غيرهم .

وذلك^(٥) لحر مسلم : اتَّقُوا اللَّهَ فِي النَّاءِ - فَإِنَّكُمْ أَهْدُتُمْ بِأَمَانَةِ اللَّهِ ،
وَأَسْتَحْلَلْتُمْ فُرُوحَهُمْ بِكَلِمَةِ اللَّهِ^(٦)

وكلمته ما ورد في كتابه^(٧) ولم يرد فيه عبثهما ، واشتدُّ مُتَمَتِّعٌ ، لأن في
لكناج صرنا من العثر

فلم يصحَّ^(٨) نحو لفظ بحية وهبة وبمليت

وجعله تعالى الكناج بلفظ انهيه من حصصه صنى الله عنه ومنثم ؛ بقوله
﴿ خَالِصَةٌ نَّكَ مِنْ دُونَ تَقْوَمِينَ ﴾ [الاحزاب : ٥٠] صريحٌ واضحٌ في ذلك^(٩)

(١) أي : اسم الفاعل والمضارع - (ش : ٢٢١/٧)

(٢) أي : بأن رجع في المضارع الاسم ، وفي سببه شاعل كونه حقيقته في الحان مجاز في
الاستقبال ، (ش : ٢٢١/٧)

(٣) وفي (ب) ، (د) و (ع) : (أيف) غير موجود

(٤) قوله : (أكثر ...) إلح حر (والمرجعون) ، (ش : ٢٢١/٧)

(٥) قوله (وذلك) : (ش : ٢٢١/٥)

(٦) صحيح مسلم (١٢١٨) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٧) قوله (ما ورد في كتابه) وهو برويع والإكناج انتهى معنى (ش : ٢٢١/٧)

(٨) قوله (فلم يصح ...) إلح تعريب على العثر (ش : ٢٢١/٧)

(٩) أي : مع القياس - (ش : ٢٢١/٧)

ويصح بالجمعة في الأصح .

وحذر الحارثي^(١) « مَلَكْتُكُمَا مَعَ مَلَكٍ »^(٢) من القرآن^(٣) إنما وهم من متغير ؛ كما قاله السيوري ؛ لأن رواية الجمهور « رَوَّحْتُكُمَا »^(٤) ولجماعة أولى بالحمص من الواحد ، أو رواية بالمعنى ؛ لظن الترادف ، أو جمع صلى الله عليه وسلم بين المفضي إثارة إلى قوة حق الروح وأنه كالمالك ونعقد نكاح الأحرس بإشارته الي لا تختص بهما المطلق ، وقد نكابه بلا خلاف على ما في « المجموع »^(٥) ، لكنه معترض بأنه يرى أنها^(٦) في الطلاق كسنة^(٧) وبعود أعلط^(٨) من الحلول ، فكيف يصح النكاح بها فصلاً عن كونه بلا خلاف ؟

وقد يُخالف بحمل كلامه على ما إذا لم تكن له إثارة مفهومة^(٩) وتغذر توكيله ، لاصطراره حنيد . ونحو نكاحه في ذلك إشارته الي يختص بهما المطلق ، ويصح بالجمعة في الأصح) وإن أحسن العريضة ، وهي^(١٠) ما عدها ؛

(١) قوله (بحر سحري) مع جواب عراض (ش ٢٢١/٧)

(٢) أي سمعت يها ما معث من القرآن وقد كان معلوماً للروحيين . جمع (ع ش ٢١٢/٦) .

(٣) صحيح البخاري (٥٠٣٠) سهل بن سعد رضي الله عنه ، وأخرجه مسلم أيضاً (١٤٢٥)

(٤) أخرجه سحري (٥٠٢٩) . ومسلم (٧٧/١٤٢٥) . وابن حبان (٤٠٩٣) . ومالك (١١٢٥) . وأبو داود (٢١١١) . والترمذي (١١٤٠) عن سهل بن سعد اب عدي رضي الله

عنه

(٥) المجموع (١٦٢/٩)

(٦) قوله (بأنه يرى) أي « مجموع » ، وقوله (أنها) أي لكدنة (ش ٢٢١/٧)

(٧) المجموع (١٥٨/٩)

(٨) قوله (ولعقد أعلط) إلح حملة حاله (ش ٢٢١/٧)

(٩) أي تكن أحد . أم إذا فهمها المفسر دون غيره . ساوت الكدنة ، فصح نكح مهمل (ع ش ٢١٢/٦) .

(١٠) أي . العجمية . (ش ٢٢١/٧)

لا یکایه قطعاً

اعساراً بالمعنی ؛ إِنْ لَا یَنْعَلِقُ بِهِ^(١) إِنْجَارٌ

وَيُشْتَرَطُ أَنْ بَأْیَی مَا یَعْدُهُ أَهْلُ بِنْتُ اللُّعَةِ صَرِیحاً فِی لَعْنَتِهِمْ

هَذَا ، إِنْ فُهِمَ كَلَّمَ بِنْتِهِ وَالْأَخْرَ وَلَوْ بَأَنَّ أَخْبَرَهُ^(٢) ثَقَّةً بِالْإِجَابِ أَوْ بِمَعْنَى
بَعْدَ تَقْدِيمِهِ مِنْ عَارِفٍ بِهِ وَلَوْ بِإِجَارِ الثَّمَةِ لَهُ بِمَعْنَى قَبْلِ تَكْنِئَتِهِ بِهِ فَفَسَدٌ أَوْ أَحَدٌ مَعْرُوفٌ
عَلَى الْأَوْجَهِ

وَيُشْتَرَطُ فُهِمُ الشَّاهِدَيْنِ^(٣) أَيْضاً ؛ كَمَا بَأْیَی^(٤)

(لَا یُکَايَةُ) فِی الصَّبِغَةِ ؛ كَ أَحَدُثْتُ سَتِي ، فَلَا یَصِحُّ النِّكَاحُ (قَطْعاً) وَبِ
قَالَ یُؤْتَى بِهَا النِّكَاحُ ، وَیُؤْتَرُ عَرَبٌ عَنْ دَنُكٍ^(٥) ، لِأَنَّهُ لَا مَصْغَ^(٦) بِشَهْوَةٍ
بِمَشْرُطِ حُضُورِهِمْ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْهُ^(٧) عَلَى الْإِیَهِ

وَبِهِ فَارَقَ اسْمُ وَبِ شُرْطُ فِیهِ الْإِشْهَادُ عَلَى مَا فِیهِ ، وَقَوْلُهُ ذَلِكَ^(٨) لَا یُؤْتَرُ ؛

(١) أَيْ : مَالِ النِّكَاحِ ، (ش : ٢٢١ / ٧) .

(٢) قَوْلُهُ (إِنْ فُهِمَ كَلَّمَ بِنْتِهِ وَالْأَخْرَ) سَوَاءٌ شَفَّعَ بَعْدَهُ ، أَحْبَبَ ، قَوْلُهُ ؛ وَبِ بَأَنَّ
أَخْبَرَهُ (إِنْجَ : أَيْ أَحْبَبَ الشَّخْصَ لَعْنَتِهِ بِمَعْنَى الْإِجَابِ ، بَعْدَ تَقْدِيمِهِ مِنْ عَرَفٍ بِمَعْنَى وَبِ
كَانَ مَعْرُوفَةً بِهِ بِإِجَارِ الثَّمَةِ لَكِنْ لَا أَخْبَرَ مِنْ تَكْنِئَتِهِ بِالْإِجَابِ ، فَفَسَدٌ بِنْتُكَ سَحْصَ ، أَوْ أَحْبَبَ
لِشَّخْصٍ ثَقَّةً بِمَعْنَى الْمَعْرُوفَةِ بَعْدَ تَقْدِيمِهِ مِنْ عَرَفٍ بِمَعْنَى وَبِ كَانَ مَعْرُوفَةً بِهِ بِإِجَارِ ذَلِكَ ثَقَّةً
وَأَحْبَبَ دَنُكٍ لِشَّخْصٍ ، وَبَقِيَ عَلَى الشَّارِحِ أَنْ يَذْكَرَ فِی قَوْلِهِ (قَبْلُ وَحَابِ) فَفَسَدٌ بِمَعْنَى عَارِفٍ بِهِ
وَلَوْ بِإِجَارِ الثَّمَةِ ، أَوْ أَحْبَبَ الْعَارِفَ بِهِ وَبِ بِإِجَارِ الثَّمَةِ ، لَكِنْ لَمْ يَذْكَرْ ؛ فَظَهَرَ مِنْ مَقَامِ
كَلَامِهِ وَالْحَاصِلُ بِشُرْطِ فُهِمِ كَلَّمَ بِنْتِهِ ؛ لِأَنَّ وَبِ كَانَ شَفَّعَ أَعْلَمَ بِإِجَارِ ثَقَّةً بِهِ ، لَكِنْ
الْإِجَارُ مِنْ تَكْنِئَتِهِ بِكَلَامٍ كَرْدِي

(٣) أَيْ : مَا أَتَى بِهِ الْعَاقِلَانِ (ع ش : ٢١٢ / ٦) .

(٤) فِی (ح : ٤٧١)

(٥) أَيْ : يَتَبَيَّنُ بِهَا النِّكَاحُ ، (ش : ٢٢٢ / ٧)

(٦) أَيْ : اِطْلَاعٌ ؛ لِأَنَّهُ مَصْلُوبٌ مَسْمُومٌ ، (ع ش : ٢١٢ / ٦) .

(٧) قَوْلُهُ (بِمَشْرُطِ حُضُورِهِمْ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْهُ) وَبِ عَمِيرٍ فِی (م) بِرَجْعِ بِنْتِ نِكَاحٍ ؛ أَيْ
أَشْرَطَ حُضُورَهُمْ لِكُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَهْلِهِ ، كَرْدِي .

(٨) وَقَوْلُهُ (دَنُكٍ) أَيْ : فَرَسٌ بُولِي (يُوْتُ بِهَا النِّكَاحُ) لَا يُوْتَرُ فِی صَحِيحَةِ النِّكَاحِ كَرْدِي

وَلَوْ قَالَ رَوْحُكَ ، فَقَالَ : فَلَيْتَ لَمْ يَنْعَمِدْ عَلَى الْمَذْهَبِ

لَأَنَّ الشَّهَادَةَ عَلَى إِقْرَارِهِ بِالْعَقْدِ^(١) لَا عَلَى مَسْرِ الْعَقْدِ

وَفِيهِ^(٢) وَجْهٌ نَكْتُهُ لَشُدُودِهِ لَمْ يُعَوَّلْ^(٣) عَلَيْهِ .

وَلَوْ اسْتَحْلَفَ قَاضِي فَقِيهًا فِي تَرْوِيجِ امْرَأَةٍ صَحَّ بِنَا يَصْحُ بِهِ تَوَلِيَةُ الْقَضَاءِ مِنْ سَبَابِي فِيهِ اشْتِرَاطُ اللَّفْظِ الصَّرِيحِ^(٤) .

وَحَرَجَ مَقُولَنَا (فِي الصَّعَةِ) الْكَايَةُ فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ ؛ كَمَا لَوْ قَالَ أَبُو سَابٍ رَوْحُكَ إِحْدَاهُنَّ . أَوْ . بَتِي ، أَوْ . فَاطِمَةُ ، وَتَوَلَّى مَعِيَّتَهُ وَلَوْ عِزَّ الْمَخَاءِ فَإِنَّهُ يَصْحُ^(٥)

وَيُفْرَقُ بَأَنَّ لَصِيغَةَ هِيَ الْمَحْنَةُ فَخَبِطَ لَهَا أَكْثَرُ

وَلَا نَكْفِي : رَوَّجْتُ بَتِي أَحَدَكُمَا مَطْلَقًا^(٦) .

(وَلَوْ قَالَ) لَوْيُّ (رَوْحُكَ) إِلَى أُخْرَى^(٧) (فَقَالَ) لَرَوْحُ . (قُلْتُ) مَصْنُوعًا^(٨) ، أَوْ قِسْنَةً ، وَهُوَ فِي مَأْلِهِ الْمَوْسُطُ عَلَى مَا مَرَّ^(٩) (لَمْ يَنْعَمِدْ) الْكَاحُ (عَلَى الْمَذْهَبِ) لَانْتِزَاعِ لَفْظِ الْكَاحِ أَوْ التَّرْوِيجِ ؛ كَمَا مَرَّ^(١٠)

(١) قوله (على مَرَرِهِ بِالْعَقْدِ) صح ، أي قوله (لَمْ يَنْعَمِدْ) بعد سقطت به لكاح (ش) (٢٢٢/٧)

(٢) أي : في الصيغة بالكايَة (ش : ٢٢٢/٧) .

(٣) أي ، المصنف ، هاشم (ك)

(٤) في (١٩٥/١٠)

(٥) قوله (فَإِنَّهُ يَصْحُ) عملاً بما يرواه ، واستشكل تصحيحه ؛ لاشتراط الشهادة فيه وشهود لا يطلعون عنه ، ووجوب ما قاله الشارح بقوله (ويفرق) إلح كردي

(٦) أي وإن يروى معيناً . (سم : ٢٢٢-٢٢٣/٧)

(٧) قوله (لِي أُخْرَى) أي فلاحه انتهى ع ش (ش : ٢٢٢/٧)

(٨) قوله (مَصْنُوعًا) أي سواء كان في مأله الموسط أم لا كردي قال الشروني بعد نقل كلامه ، بكردي هـ (٢٢٢/٧) (ولا حياء أن المناصب لما بعده أن يقال على ما مر ومعدله)

(٩) قوله (على ما مر) أي بعد قوله (أو ترويجها) كردي

(١٠) قوله (كما مر) وهو قول المس (ولا يصحح لانتفاء الترويج) كردي

ولو قال رُوِّحِي بِسُت ، فقال : رُوِّحُكَ ، أو قال الوليُّ تروِّحُها ،
فقد تروِّحْتُ صَح

(ولو قال) الروحُ للوليِّ : (روحى منك ، فقال) الوليُّ (روحى)
سُتِي ، (أو قال الوليُّ) للروح (تزوحها) أي سَتِي (فقال) أي^(١)
الروح (بروحى) أي (صَح) لكأخ فيهما بعد ذكره ، للاستدعاء الجرم
لدال على الرضا .

وفي الصحيحين : أن حاطت الواهب قال لسبي صلى الله عليه وسلم
رُوِّحُهَا ، فَقَالَ « رُوِّحُكُهَا »^(٢) ولم يُقل أنه قال بعده تروِّحُها ،
ولا غيره

وخرج (رُوِّحِي) تروِّحِي ، أو رُوِّحِي ، أو رُوِّحِي مَي
وب (تروِّحُها) تروِّحُها ، أو تروِّحُها ، فلا يصح ، بعدم جرم
بعم : إن قل أو أوجت ثاباً صَح

ولا يصح أيضاً قُر تروِّحُها ، أو رُوِّحُها : لأنه استدعاء بسط دون
الترويح

ولا رُوِّحْتُ^(٣) مَيي ، أو : أي من ست : لأن الروح غير معبود عليه وإن
أعطي حكمه في نحو أدامك طس ، مع التة

ولا رُوِّجْتُ سَتِي فلاناً ، ثم كب ، أو أرسل إليه فضل ، وإنما صَح بطيره
في البيع ، لأنه أوسع

(١) وفي (ب) و (ت) و (ح) والمطبوعات : (أي) غير موجود

(٢) أي في حديث سهل بن سعد السابق

(٣) قوله (ولا روحى مَيي) : إلح عطف على (قر) بروحها (أصح) الش

ولا يصح تعليقه ، ولو نشر بوليده فقال : إن كانت أنثى فقد رُوِّحْتُهَا ، أو
 فإن إن كانت بنتي طُلِّقْتُ واعتُدتْ فقد رُوِّحْتُهَا فالمدَّهْتُ بطلانُه

(ولا يصح تعليقه) يفقده ؛ كالبيع بل أولى ؛ لعريده الاحتياط بها

(ولو نشر مولد فقال) لمن عده (إن كانت أنثى فقد رُوِّحْتُهَا) فقبل ثم
 دبت أنثى^(١) (أو قال) شحصراً لآخر (إن كانت بنتي طُلِّقْتُ واعتُدتْ فقد
 رُوِّحْتُهَا) فقبل ثم دبت انقضت عدتها ، وأنها أدت له ، أو كانت^(٢) بكراً والعدة
 لا سند حال ماؤه أو وطؤه في دير

أو قال^(٣) لمن بحت أربع إن كانت إحداهن مائتة رُوِّحْتُ بنتي فقبل^(٤) .
 (فالمدَّهْتُ بطلانُه) لعدم الصبغة بالتعليق

قيل وفارق مع ما مورثه طلاقاً حياته فإن ميتاً محرم الصبغة ثم تهيئ
 ويؤمَّمُ بصحته ثم مع التعليق ؛ ك : إن كان ملكي ، وإن لم يظنه ملكي ،
 فالوجه العرق سريده الاحتياط بها ؛ كما مرّ آنفاً .

ويؤخذ منه^(٥) أن رُوِّحْتُك أمة مورثي إن كان ميتاً باطل وإن كان ميتاً
 وحزخ^(٦) (ولد) ما يوشر بأشئ فقال^(٧) بعد نيقته أو عنه صدق المحبر . إن
 صدق المحبر فقد رُوِّحْتُهَا فإنه يصح ؛ لأنه غير تعليلي بل تحقيقي ؛ إذ (إن)
 حينئذٍ بمعنى (إذ)

(١) هي (ب) ؛ مطبوعات (ثم بان أنثى)

(٢) قوله (وأنها دبت) ؛ إلح عطف على (انقضت) ؛ إلح ، وفيه من حيث المعنى جلاء ،
 نعم ، لو حمل جلاً نظهر ، عده ؛ المعنى ؛ وكذا أدت لأبيها في ترويحها ؛ أي ،
 وهي ظاهرة قوله (أو كانت) ؛ إلح ظاهره أنه عطف على (أدت) ؛ فيكون المعنى
 ثم بان أنها كانت ؛ إلح ، وفيه ما لا يخلص إلا أن يقال بما مرّ آنفاً (ش ٢٢٣ / ٧)

(٣) قوله (أو قال) ؛ إلح عطف على قول المر (أو قال) ؛ إلح (ش ٢٢٣ / ٧)

(٤) أي : ثم بان موتها . (ش ٢٢٣ / ٧)

(٥) أي : من العرق (ش ٢٢٤ / ٧) .

(٦) أي : لمن عده . (ش ٢٢٤ / ٧)

ولا توفيته .

ومثله ما لو أخر بموت زوجته ومن أو من صدق المحرم فها إن صدق المحرم فقد برؤختك .

وتخت النفس أي محل امساع العلق إذ لم يكن مقتضى الإصلا ، وإلا ؛ كان عتاً^(١) وتحدث بموتها^(٢) ، وله ثنت^(٣) فها رؤختك سي إن كانت حنة صغ ، وفيه نظر ، لأن (ب) هـ لئلا بمعنى (اد) كما هو ظاهر ، وبطز لأصبر بقاء الحياة لا ينحطه ستر اصدى وظنه عيب سر

ونخت عيرها الصحة في إن كانت فلاة موسى فقد رؤختك ، وفي رؤختك إن ثنت ؛ كانسع ، لا لا يعلق في الحقيقة سبي ويتغير حصل الأول^(٤) على ما لم علم أو طر أنها موسى ، والثاني على ما لم يرد العيق ، ولا نفس السبع ؛ لما تقرر

(ولا توفيته) بمدة معلومة^(٥) أو محجورة بمسند ، بصحة سبي عن نكاح المتعة^(٦) .

وحاز أولاً رحصة للمصطر ثم حرم عام حرة ثم عد نسخ ، وقيل حقه ابوداع ثم حرم ثلثا بالنظر بصريح ادى لو بلغ اس عسر به يستمر على حنّها محلياً كفة العلماء

- (١) قوله : (كان غاب) أي : هابت ياب الشخص كودي
- (٢) قوله : (بموتها) نائب فاعل (وتحدثت) . (ش : ٢٢٤/٧)
- (٣) أي : موتها هاشم (٤)
- (٤) أي قوله : (إن كانت فلاة ..) إلح (ش : ٢٢٤/٧)
- (٥) أي قوله : (وحدثت نائب) إلح (ش : ٢٢٤/٧)
- (٦) أي من مدة لاحظ طه (ع : ٢١٤/٦)
- (٧) قوله : معلومة (كشيور ، ومحجورة ، كمدوم) (ش : ٢٢٤/٨)
- (٨) عن سره بن معبد الخبي رضى الله عنه روى ، أنه سبي عن سمعه وول ، إلا إنها حرام من يؤمكم هذا إلى يوم القيامة ، أخرجه مسلم (٢٨/١٤٠٦)

وحكمة الرجوع عنه لم يصح ، بل صحح ؛ كما قاله بعضهم عن جمع من
لسبب أنهم وافقوه في الحل ، لكن خالفوه فقالوا . لا يترث عليه أحكام
الكاح^(١)

وبهذا^(٢) شرح البركشي في حكمة الإجماع فعدل الخلاف محقق وإن ادعى
جمع نفيه

وكذا المحور الأحمر لأهنة حرقت مرتين

ونخت النقيض صحته^٣ إذا أفت بمدة عمره أو عمرها ، لأنه تصريح
بمقتضى رافع

وقد يثار فيه بأن نموت لا يرفع ثار الكاح كلها^(٤) ، فالتعلق بالحياة
بمقتضى لرفعها كتب ، نموت محذوف بمقتضاء حينئذ ، وبه يتأكد إطلاقهم^(٥)

ويعلم الفرق^(٦) بين هذا و : وهشك ، أو أعمرت مدة حياتك بأن
المدار^(٧) ثم على صحته أحدث به^(٨) فهو إلى العتد أقرب ، على أنه يكفي طلب
مرمد الإحباط فارق يسه^(٩) وس غير

(١) راجع فتح الباري (٢١٨-٢٠٨/١٠)

(٢) أي بما ذكر من موافقه جمع من أسلاف لأس عباس ، رشدي ، ولعل الأولى من عدم
صحته . جوع من عباس مع صحة موافقه جمع إجماع (ش : ٢٢٤/٧)

(٣) أي . الكاح المؤقت . (ش : ٢٢٤/٧) .

(٤) قوله (لا يرفع ثار الكاح) إجماع فقد مر أنه محور بكون مهما أن يظن من الآخر بعد الموت
ما هنا ما بين السرة والركبة . (بصري : ١٢٦/٣)

(٥) أي : عدم الصحة . (ش : ٢٢٥/٧)

(٦) وهي (ب) و (ت) و (غ) : (والفرق) وكذا في نسخة الشرواني ، قال (٢٢٥/٧) :
(قوله : والفرق مستأ ، خبره قوله : أن المدار) إجماع

(٧) هي (ت) و (د) (أن المدار)

(٨) أي : (وهشك أو أعمرت) إجماع (ش : ٢٢٥/٧) ولحديث مر في (٥٢٤/٦)

(٩) أي . الكاح . (ش : ٢٢٥/٧)

وَصُغُ كُلِّ وَاحِدَةٍ صِدَاقُ الْأُخْرَى ، فَيَقُولُ ، فَإِنْ لَمْ يَجْعَلِ النَّصْعُ صِدَاقًا
فَالْأَصْحَ الصَّحَّةُ ، وَلَوْ سَبَّ مَالًا مَعَ جَعَلِ النَّصْعُ صِدَاقًا ^(١) يَظَلُّ فِي الْأَصْحَ

وَيَصْعُ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا (صِدَاقُ الْأُخْرَى ، فَيَقُولُ) دَلِيلٌ : أَنَّهُ يَقُولُ تَرَوُّحُهَا
وَرَوُّحُهَا مِثْلًا

وَعَلَّةُ الْبَطْلَانِ ^(٢) الشَّرِيكَ فِي النَّصْعِ ، لِأَنَّهُ كَلَّا جَعَلَ نَصْعٌ مُؤَيَّتُهُ مُورَدًا
لِلْكَاحِ وَصِدَاقًا لِلْأُخْرَى فَانْشَأَ بِرَوِّحِهَا مِنْ رَجُلَيْنِ ، وَاعْتَرَضَهُ ^(٣) الرَّافِعِيُّ بِمَا فِيهِ
نَظَرٌ

وَقِيلَ غَيْرُ ذَلِكَ ، وَصَغَفَ الْإِمَامُ الْمُعَاصِي كِتَابَهُ وَعَوَّلَ عَلَى الْحَبِيرِ ^(٤)

(فَإِنْ لَمْ يَجْعَلِ النَّصْعُ صِدَاقًا) بَانَ قَالَ : وَرَوُّحُهَا بَنِي عَلَى أَنَّ تَرَوُّحُهَا
سَكٌ ، وَلَمْ يَرَدْ فَصَلَ كَمَا ذَكَرَ (فَالْأَصْحَ الصَّحَّةُ) لِمَكَاحُنِ بِمَهْرِ الْمَرْثِ ؛
لَعَدَمِ شَرِيكِ فِي النَّصْعِ . وَمَا فِيهِ : مِنْ شَرْطِ عَقْدٍ فِي عَقْدٍ لَا يُفْسِدُ الْكَاخَ
وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ : أَنَّ (عَلَى أَنَّ تَرَوُّحُهَا بَنِي) اسْتِيحَابٌ قَائِمٌ مَقَامَ :
رَوُّحُهَا ، وَإِلَّا . . . لَوْجَبَ الْعَبْرُ مَعَهُ .

وَلَوْ جَعَلَ النَّصْعُ صِدَاقًا لِأَحَدَاهُمَا يَظُنُّ فِيمَنْ جَعَلَ نَصْعَهَا صِدَاقًا فَقَطْ ،
فَمِنْ رَوُّحِهَا عَلَى أَنَّ تَرَوُّحُهَا سَكٌ وَنَصْعُ سَكٌ صِدَاقٌ بَنِي . يَنْصَحُ لِأَوَّلِ ^(٥)
فَقَطْ ، وَفِي عَكْسِهِ يَنْظُرُ الْأَوَّلُ فَقَطْ

(وَلَوْ سَبَّ) أَوْ أَحَدُهُمَا (مَالًا مَعَ جَعَلِ النَّصْعُ صِدَاقًا) كَأَنَّهُ قَالَ وَنَصْعُ كُلِّ
وَأَلْتُ صِدَاقُ الْأُخْرَى (يَظَلُّ فِي الْأَصْحَ) لِقَاءَ مَعْنَى الشَّرِيكَ
وَيُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ وَغَيْرِهِ أَنَّهُ لَا يَنْدُ فِي الرُّوحِ مِنْ عِنْدِهِ ؛ أَيْ صَدَقَ حَلٌّ

(١) أي . حكمته . (ش . ٢٢٥ / ٧) .

(٢) أي . التعليل المذكور . (ش : ٢٢٥ / ٧)

(٣) لشرح لكر (٥٠٣ / ٧) ، نهاية المصلح في دراية المصنف (٣٩٨ / ١٢)

(٤) أي : بمهر العتل (ع ش : ٢١٥ / ٦)

المرأة له ، ولو جهل حلها لم نصح بنكاحها^(١) ، حياً بعد العقد النكاح
فإن قلت : يشكّل على هذا ما مر^(٢) ، من صحة نكاح روحه منقود من ميثا ،
وأمة مورثه طائفاً بحدته فإن ميثا . قلت : لا إشكال ، لأن ما هنا من العلم بحلها
شرط لحل مباشرة العقيد وهو صهر أيضاً^(٣) ، وما هي تبيّن المأاليين بأنه
لتبيّن هو طائفاً وإن أتم بالعقد وحكم^(٤) بطلانه طائفاً
وأما الفرق بين الصيغة فيمن رُوّح أخيه وهو يشكّ ثبوتها بصفة أو لا بدت
بالغة ، أو رُوّح بحسب أخيه فإن رجلاً ، ولطالما^(٥) فيمن رُوّح مؤلّته فلعمه
بافتضاء عديها ، بأن أشك^(٦) في ديث وطائفة ما في ولاه بعد ، وفي لأخيرة
في حلّ مكروهة ، وهو^(٧) لا بد من تحقّقه فيه بظن ظاهر^(٨)
ويُنظّل ما تقرّر^(٩) في روحه المقفود ، فإن عدم العلم بموت روحه أولى^(١٠)
من عدم العلم باقتضاء العدة . ومع ذلك صرّحوا بصحة نكاحها^(١١) إذا كان موته .

- (١) قوله (فلو جهل حلها لم يصح بنكاحها) أو برر كسي : هو روح امرأة يعتقد أنه أخيه من
برصاعه ثم بين خطأه صبح نكاح عمو العقب وبني من سارح م يوده كردي
- (٢) قوله : (هذا) أي شرط طر الحل ، قوله (ما مر) راجع إلى أي محل (ش
٢٢٦/٧)
- (٣) قوله (شرط) إلج (حر) (أن) . قوله (أيضاً) أي ك مر (ش ٢٢٦/٧)
- (٤) قوله (وحكم) إلج عطف على ، أتم (صبح ، فهو غاية بصا (ش ٢٢٦/٧)
- (٥) قوله (ولطالما) عطف على (لصحة) (ش ٢٢٦/٧)
- (٦) قوله (بأن أشك) إلج معنونة (العدي) (ش ٢٢٦/٧)
- (٧) أي : الحل . (ش : ٢٢٦/٧)
- (٨) قوله (فيه بظن) إلج جواب (ما تقرّر) إلج (ش ٢٢٦/٧)
- (٩) قوله (ويُنظّل) أي ذلك الفرق ، قوله (ما تقرّر) إلج : أي بعد من صحة
(ش : ٢٢٦/٧)
- (١٠) قوله (فإن عدم العلم) إلج بطلان موته (وبطله) إلج قوله (أولى) أي
باقتضاء عدم لصحة . (ش : ٢٢٦/٧)
- (١١) أي : زوجة المقفود . (ش : ٢٢٦/٧)

فكذلك يصح نكاح الأخرى إذا نادى انقضاء عدتها ، وحيتنئذ فالوجه : ما ذكرته^(١) ، فتأمّنه

ثم رأيت الفارق بما ذكر صرح في موضع ما ذكرته فقال : قول الشيخين وغيرهما العلم بوجود شروط النكاح حال عقده شرط^(٢) محمول^(٣) على أنه شرط لحوار مباشره العقد لا لصحته ، حتى إذا كانت الشروط محققة في نفس الأمر . كان النكاح صحيحاً وإن كان المباشر مُحطّاً في مباشره ، وبأنهم^(٤) إن أقدم عالماً بامتناعه .

وفي الولي^(٥) ، من فقد نحو رق وصبا ، وأثوتة أو حوثة^(٦) وغيرها مما يأتي^(٧)

وفي بروجه : من الحلّ عن نكاح^(٨) وعدة ومن جهلي مطلق^(٩) على ما قاله المتولي وأقره لقمولي وغيره

وعبارته^(١٠) . وطريق العلم بالروجة إما معرفة اسمها وبها ، أو معايشها ، . روختت هذه وهي متضمنة أو وراء سرّه والروح لا يعرف وجهها ولا اسمها وبها . باطل : لعذر بحث الشهادة عليها . انتهى

(١) أي في قوله (فل لا إشكال) إلخ (ش ٢٢٦/٧)

(٢) قوله (محمول) إلخ حيز (قول الشيخ) إلخ (ش ٢٢٦/٧)

(٣) قوله (وبأنهم) إلخ عطف على (محطاً) (ش ٢٢٦/٧)

(٤) قوله (وفي الولي) عطف على قوله (الروح) وكذلك قوله (وفي الروجة) عطف عنه

كردي .

(٥) قوله (أر حوثة) الأولى (وحوثة) بالواو (ش ٢٢٦/٧)

(٦) في (ص ٥١٨) وما بعدها .

(٧) وفي (ج) و(د) و(ع) : (الحلّ من النكاح)

(٨) قوله (ومن جهلي مطلق) أي مألأ يعرفها بوجه . كان قبله روحك هذه ، ولم يعلم عيها ولا اسمها وبها . انتهى ع ش (ش ٢٢٦/٧٠)

(٩) أي : المتولي . (ش : ٢٢٦/٧)

قَالَ الْأَذْرَعِيُّ : وَهَذَا مِنْهُ ^(١) تَقْيِيدٌ لِقَوْلِ الْأَصْحَابِ - أَيِ : وَجَرَى عَلَيْهِ ^(٢)
لِرَافِعِيٍّ وَغَيْرِهِ - . لَوْ أَشَارَ لِحَاصِرَةٍ وَقَالَ رَوَّحْتُ هَذِهِ صَحَّ ^(٣) . قَالَ
الرَّافِعِيُّ وَكَذَا الَّتِي فِي الدَّارِ ، وَلَسَ فِيهَا غَيْرُهَا ^(٤)
وَالرُّرَكْشِيُّ ^(٥) . كَلَامُ الرَّافِعِيِّ فِي (الشَّهَادَاتِ) عَنْ لُحْفَانَ يُوقِفُ مَا قُلْنَا
الْمَتَوَلِّيَّ ^(٦) .

قُلْنَا - أَعْنِي الْأَذْرَعِيَّ وَالرُّرَكْشِيَّ - وَكَلَامُ كَثِيرِينَ - وَفِي الرُّرَكْشِيِّ مِنْهُمْ
الرَّافِعِيُّ - يُشْعِرُ ^(٧) بَمَرَضِ السَّأَلَةِ ، أَيِ فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِيمَا يَدَّ كَدَّ أَرْوَحُ
بِمَنْ يَغْلُمُ سِنَهَا ، أَيِ أَوْ عَسَا ، فَلَمْ يُحَالِفْ كَلَامَ الْأَصْحَابِ مُطَافِيئِينَ فِي
رَوَّحْتُ هَذِهِ كَلَامَ الْمَتَوَلِّيِّ

وَتَرَدَّدَ الْأَذْرَعِيُّ فِي أَنَّ الشُّهُودَ هَلْ يُشْتَرَطُ مَعْرِفَتُهُمْ لَهَا ، كَالرُّوْحِ ^(٨) ، وَالَّذِي
أَفْهَمَهُ قَوْلُ الْمَتَوَلِّيِّ لِنَعْدُرَ تَحْمُلَ الشَّهَادَةِ عَلَيْهَا . "نَهْمُ مِثْلُهُ" ^(٩) . يَكُنْ رَجَعَ مِنْ
الْعَمَادِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ مَعْرِفَتُهُمْ لَهَا ، لِأَنَّ الرَّاوِحَ حَصُورُهُمْ وَصَطَّ صَبْعُهُ الْعِنْدَ
لَا غَيْرُ حَتَّى لَوْ دُعُوا لِلْأَدَاءِ لَمْ يَشْهَدُوا إِلَّا بِصُورَةٍ لَعَقْدِ الَّتِي سَمِعُوهَا ، كَمَا قُلْنَا

(١) أَيِ : مِنَ الْمَتَوَلِّيِّ . (ش : ٢٢٦/٧)

(٢) أَيِ : عَلَى قَوْلِ الْأَصْحَابِ . (ش : ٢٢٦/٧) .

(٣) قَوْلُهُ (بِوَأَشَرِ) (إِنْ هُوَ مَقُولُ الْأَصْحَابِ) (ش : ٢٢٦/٧)

(٤) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٥١٣/٧) .

(٥) وَقَوْلُهُ (وَالرُّرَكْشِيُّ) عَطَفَ عَلَى (الْأَذْرَعِيِّ) كَرْدِي

(٦) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٦٠/١٣) .

(٧) قَوْلُهُ (يُشْعِرُ) (إِنْ حَرَّ) (وَكَلَامُ كَثِيرِينَ) ، وَالْحَمْلَةُ مَقُولُ الْإِسْلَامِ (ش : ٢٢٦/٧)

(٨) قَوْلُهُ (مَعْرِفَتُهُمْ لَهَا) أَيِ أَرْوَحَهُ ، وَقَوْلُهُ (كَالرُّوْحِ) أَيِ كَمَعْرِفَةِ أَرْوَحِهَا (ش : ٢٢٦/٧)

(٩) قَوْلُهُ : (نَهْمُ مِثْلُهُ) أَيِ ، الرُّوْحُ ، غَيْرُ (وَالَّذِي ...) (إِلَخ) . (ش : ٢٢٦/٧)

القاضي في «فتاويه» (١).

ويُفَرَّقُ بينهم وبينه بأن جهله المطلق بها يُصَرِّفُ العقدَ لعوًّا لا فائدة فيه بوجوه ،
بحلاف جهلهم ، لقاء فاشدته بمعرفته لها

ولا نظر لتعذر التحشُّرِ هـ : كما لا نظر لتعذر الأداء في نحو استهما (٢) ، على
أن لك أن تحبِّلَ كلام الأصحاب في (٣) على إخلاله ، يد لا حفاء ، كما عَلِمَ مما
مَرَّ آنفاً أن نمدار على ما في نصِّ الأمر : أنه لو غُذِمَ (٤) في مجلس العقد عنها
أو اسمها وسنها ، نالت صحته ، وكذا بعد محليته : كأن أَمَسَّهَا الروحُ
والشهود يسي حاكم وبأن خلَّوْها من الموانع .

وحينئذٍ فتعيَّنَ حملُ كلام المولِّي ومن وافقه على أنه فيسَ أيس من العلم
بها (٥) ، وهذا أوجه بل أصوِّبُ بمافَرَّ (٦) عن الأدرعي والركشي
فالحاصل أنه متى علم أنها لمشار إليها عند العقد ، نالت صحته ، ولا
فلا ، فتتطَّنْ لذلك وأغرض عما سواه (٧)

قَالَ الحَرَجَانِيُّ : وفيما إذا كَانَ الوليُّ عبر الأب ولجُدَّ يُشَرِّطُ - أي -
في العائنه - رفع سببها حتى يسكني الاشتراك ، ونكحي ذكر الأب وحده إذا لم

(١) فتاوى قاضي حسن (ص : ٣٣٢-٣٣٣)

(٢) قوله (في نحو استهما) أي : لآسي في قول المس (ولأصح) بمعاده بآسي
الروح (ص : ٢٢٧/٧) إلح . (ش : ٢٢٧/٧) .

(٣) قوله : (كلام الأصحاب) أي : في الزوج - كركي

(٤) قوله (أنه لو غُذِمَ) رجع لعوله (إدلا حفاء) (ص : ٢٢٧/٧) وقال لثرواني
٢٢٧/٧ (قوله «لو غُذِمَ» أي : الروح ، ويحمل أنه بآء اسمعول ويرخعه قوله
الآتي : «كأن أَمَسَّهَا الروح» والشهود)

(٥) قوله (مس) أي : في روح ، وقوله (بها) أي : لروح (ش : ٢٢٧/٧)

(٦) ي في قوله (فلا أعني الأدرعي والركشي) إلح (ش : ٢٢٧/٧)

(٧) رجع «المعول» لفتح في اختلاف الأشاح «مأله» (١٢٠٨)

وَلَا يَصِحُّ إِلَّا بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ شَرْطَهُمَا خُرْبَةٌ ، وَذُكُورَةٌ ،

يَكُونُ فِي الْبَلَدِ مِشَارِكًا لَهُ

وَفِي الثَّلَاثَةِ^(١) ؛ مِنْ تَعْيِينِ إِلَّا فِيمَا مَرَّ^(٢) فِي . إحدَى سَانِي^(٣) ، وَاحْتِبَارٍ إِلَّا فِي الْمَجْبُورَةِ ، وَعَدَمِ إِحْرَامٍ .

(وَلَا يَصِحُّ) النِّكَاحُ (إِلَّا بِحَضْرَةِ شَاهِدَيْنِ) قَصْدًا أَوْ اتِّفَاقًا بَلَّ يَتَّعَمُّ الْإِيجَابَ وَالْقُرُونَ ، أَيِ الْوَاجِبِ مِنْهُمَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ صِحَّةُ الْعَمَلِ لَا يَحْوِي ذِكْرَ الْمَهْرِ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

يُدْحَرُ الصَّحِيحُ . « لَا يَكْفِي أَنْ يَكُونَ شَاهِدَيْنِ عَدْلٍ ، وَمَا كَانَ مِنْ نِكَاحٍ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَهُوَ بَاطِلٌ » الْحَدِيثُ^(٤)

وَالْمَعْنَى فِيهِ الْإِحْتِيَاظُ بِالنِّصَاحِ^(٥) وَصَلَاةُ الْأَنْكَحَةِ عَنْ مَحْذُورٍ

وَيُسَرُّ إِحْصَارُ جَمْعِ^(٦) « مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ

(شَرْطُهُمَا حُرِّيَّةٌ) كَامِلَةٌ فِيهِمَا (وَذُكُورَةٌ) مُحَقَّقَةٌ ، وَكُونُهُمَا إِسْنَيْنِ ، كَمَا قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ ، « لَا يَتَعَمَّدُ بَعْضُ بِهِ رَقٌّ ، وَلَا نَحْوِي إِلَّا بِإِثْمَتِ عَدَالَتِهِ الصَّاهِرَةِ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، يَنْظُرُ مَا مَرَّ ، مِنْ صِحَّةِ نَحْوِ إِدْمَانِهِ وَحُسْنِهِ مِنَ الْأَرْبَعِينَ فِي الْجُمُعَةِ^(٧) ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

فَإِنْ قُلْتُ : مَرَّ فِي نَقْصِ الرِّصْوَةِ بِمَنْ سَاوَاهُ^(٨) عَلَى صِحَّةِ أَنْكَاحِهِمْ ، فَبَلَّ هُوَ

(١) قوله . (وفي الثلاثة) عطف على (في الزوج) ، كردي

(٢) قوله (إلا فيما مرَّ) أي بعد قوله (لا يكفي قطعا) كردي

(٣) قوله : (في إحدى ساني) أي ، وبوباً معينة . (سم : ٢٢٧/٧)

(٤) أخرجه ابن حبان (١٠٧٥) ، ولسهقي في « تكبير » (١٣٨٢٤) عن عائشة رضي الله عنها

(٥) وفي (د) . (الاحتياط في الأنصاع)

(٦) أي : زيادة على الشاهدين . انتهى معني . (ش : ٢٢٧/٧)

(٧) في (٢/٦٥١-٦٥١)

(٨) قوله : (يناؤه) أي : النقص (ش : ٢٢٧/٧)

وعدائه ، وصنع ، وبصر ،

هنا^(١) كذلك ؟ قلت : الظاهر : لا .

ويُفرق بأن لمدار ثم^(٢) على مصبة الشهوة ، وهو^(٣) لا يكون مظنة لها إلا إن
حيث نكاحه ، وهذا^(٤) على حصول متأمل لهم النصحة وإن لم يثبت العقد به ، وهو
كذلك^(٥)

ولا يبرأ ولا يحشى إلا إن كان ذكراً ، كقولني ، بخلاف ما لو عُقد على
خنثى ، أو له وإن بان أن لا خلل^(٦) .

والفرق أن شهادة وإولاية مقصودان لغيرهما ، بخلاف المعقود عليه
وحيث به كثر ، ومن ثمة لو عُقد على من شئت في كونها محرمة فثبت عبر
محرمة^(٧) ثم يصح ، كما في^(٨) ، خلاف للروياتي ، ومرة أقام في ذلك
(وعدائه) ومن لا رمها لإسلام وانكحلت المذكوران به أصله^(٩) ،
ولا يُبقي هذا انعقاده بالمستورين ؛ لأنه امرأة الرخصة ، أو ذكر^(١٠) المثنى عليه
ثم المختلف فيه .

(وسمع لأن مشهود عنه مؤثراً بشرط سماعه حصفاً

(وبصر) لما تأتي . إن الأقوال لا تثبت إلا بالعدة والسمع^(١١)

(١) ي : في شهادة الجني . (ش : ٢٢٧/٧) .

(٢) أي . هي النقص (ش : ٢٢٧/٧)

(٣) أي : الحي . (ش : ٢٢٧/٧)

(٤) ي : في شهادة النكاح (ش : ٢٢٧/٧) .

(٥) قوله (وهو) أي : الحي (كذا) أي : متأمل لفهم (ش : ٢٢٧/٧)

(٦) ي : لا تكون أثنى في الآية . وذكر في النسي (ش : ٢٢٧/٧)

(٧) وهي (ح) و (غ) . (هي كونها محرمة فثبت غير محرمة)

(٨) الشرح الكبير (٢٣/٨) ، روضة العاليين (١٥٦/٥)

(٩) المحرر (ص : ٢٩٠) .

(١٠) قوله (أو ذكر) أي : عطف على مؤنثه (لأنه امرأة) (أي : ههنا (ك)

(١١) في (١٠/٢٨٤) .

وفي الأعمى وجه

والأصم انعقاده بانتي برؤوسه وعدوئيهما

(وفي الأعمى وجه) لأنه أهلٌ لشهادة في الجملة^(١) ، والأصم لا وإن عرف الروحين ، ومثله من مظلمة شديدة وفي لأصم أبصاً وجه وطق ورشد ، وعدم حرفة دينه تجعل سمروءته ، وعدم احتلال صطه لعقله أو سبيل ، ومعرفة لسبب المتعاقدين

وقيل يكفي صط اللط ، وعلى الأول فلا بد من فهم الشاهد له حاله تكلم ولا يكفي مرحمته له بعد ولو قل الشق الآخر ويفرق سه وس من مر في ولي أو حب لروح ما لا يعرفه فترحم له فقه^(٢) ، لأن المشترط ثم قبول ما عرفه ، وهو حاصل بذلك ، وهذا معرفة ما تحمله حالة التحلل ولم يوجد ذلك .

(والأصم انعقاده) صاهراً وبطناً بمحرمن^(٣) ، ونكس لأوسى إلا يخصره ، و(بابي الروح) أي أي كل ، أو من أحدهما ومن الآخر (وعدوئيهما) كذلك^(٤) ، والو ومعنى (أو) ، وبخديهما ، وبخدي وأبيه لا أبها ؛ لأنه العاقد أو موكله^(٥) .

نعم ؛ يتصور شهادته^(٦) ؛ لاختلاف دين أورق بها .

ودلت لانعقاد النكاح بهما في الحممة^(٧)

(١) أي . في مواضع مخصوصة ؛ كالإقرار . (ش . ٢٢٨/٧) .

(٢) أي . لا طول فصل بين الإيجاب والقبول (ش . ٢٢٨/٧) .

(٣) وفي (ك) : (بمخرمين) بضم الميم الأولى .

(٤) أي . عدوى كل ، أو عدو أحدهما ، وعد الآخر هامش (ك) .

(٥) أي : موكل العاقد . (ش : ٢٢٨/٧) .

(٦) أي . الأب . (ش . ٢٢٨/٧) .

(٧) قوله (وذلك) ؛ ومعنى يس من السخ ش (ش ٢٢٩/٧) .

وينبغي مستوري تعدله

فإن قلت هذه هي علة التصعيب في الأعمى فما الفرق ؟ قلت يُفَرَّقُ^(١) بأن
 شهادته الابن أو العدو يُنْصَوَّرُ فَوْنُهَا في هذا الكاح بعينه في صورة دعوى حسنة
 مثلاً ، كما يُعْلَمُ مما يأتي في (اشهادات)^(٢) ، ولا كذلك في الأعشى^(٣)
 وإمكان صطبه لهما^(٤) إلى القاضي لا يُبَيِّدُ ، لاحتمال أن المخاطب غير من
 أَمْسَكُهُ وَإِنْ كَانَ فَمُ هَذَا فِي أَذْيِهِ وَفَمُ الْآخَرِ فِي أَدَمِهِ الْآخَرِ ، لَأَنْ مَبْنَى مَا هَذَا عَلَى
 لاحتياط ما أمكن ، فيعذر إثبات هذا الكاح بعينه شهادته فكذب كالعدم
 ولو كان بها حجة فربما أخذهم والآخرون شاهدان . . صَحَّ ، لَأَنَّ الْعَاقِدَ
 بَيْنَهُمَا ، بَحْلَافٍ مَلُو وَكُلُّ أَثٍّ أَوْ أَحْ بَعَثَ لِلْوَلَايَةِ وَخَصَّرَ مَعَ آخَرٍ ، لِأَنَّهُ
 لِعَاقِدٍ حَقِيقَةٍ ، إِنْ يُوَكِّلُ فِي الْكَاكِ سَفِيرٌ مُحَصَّرٌ فَكَانَ مَعْرُوفَةً رَجُلٍ وَاحِدٍ
 وَفَارَقَ صَحَّةَ شَهَادَةِ سَيِّدِ أَدَمٍ لَمَّةً^(٥) . وَلَوْلَى لَلْعَبِيهِ فِي الْكَاكِ أَنَّ كَلَامَ
 مَهْمَا^(٦) بَيْنَ عَادِيٍّ وَلَا بَيْنَهُ وَلَا عَاقِدٌ بَيْنَهُ ، لَأَنَّ بَيْنَهُ لَهْ فِي الْحَقِيقَةِ لَبْسٌ بِدَلَّةِ
 نَلٍ وَفَعْلٍ حَجَرٍ عَنْهُ

(وينبغي) ظاهر (مستوري العدالة) وهما من لم يُعْرِفْ لهما مضمون ؛
 كما نُصِّرَ عَلَيْهِ^(٧) ، وَاعْتَمَدَهُ جَمْعٌ وَأَطَالُوا فِيهِ ، أَوْ : مَنْ عُرِفَ ظَاهِرُهُمَا بِالْعَدَالَةِ
 وَلَمْ يُرْكَبَا ، وَهُوَ مَا اخْتَارَهُ الْمُصَنِّفُ وَقَالَ : إِنَّهُ الْحَقُّ^(٨) .

(١) أي : بين الابن والعدو وبين الأعمى . (ش : ٢٢٩/٧)

(٢) في (١٠/٤٣٧-٤٣٨) .

(٣) قوله (في لأعمى) الأولى سقط (في) (ش : ٢٢٩/٧)

(٤) قوله (ويمكن صطبه) أي لأعمى (لهما) أي العاديين (ش : ٢٢٩/٧)

(٥) قوله (لمة) بفتح اللام (شهادة) وقوله (أدَم) بمعنى (ش : ٢٢٩/٧)

(٦) أي : السيد والولي (ش : ٢٢٩/٧)

(٧) لأم (٥٩/٦)

(٨) روضه المطالبين (٥/٣٩٣) ورجع «المهل المصحح في اختلاف الأتباع» مادة

عَلَى الصَّحِيحِ ،

وَمِنْ ثَمَّ نَظَلَ السَّرُّ تَجَرُّجَ عَدْلٍ ، وَلَمْ تُلْخَقْ^(١) بِعَاسِقٍ إِذَا تَابَ عِنْدَ الْعَدَدِ
بِالْمَسُورِ

وَتَسَرُّ اسْتِنَاءُ الْمُسْتَوْرِ عِنْدَ الْعَقْدِ .

(عنى الصحيح) بحريته بين أوساط الناس ولعوام ، فهو كُنُتُوا بمعرفته
بعدلة الظاهر يَخْضَرُ الْمُصَفُّ بِهَا لَهَا الْأَمْرُ وَشُقْ

وَمِنْ ثَمَّ ضَخَّجَ بِمُصَفِّ فِي^(٢) بَكَتْ شَبِيه^(٣) كَسَنَ بِصَلَاحٍ أَنَّهُ لَوْ كَانِ الْعَدْلُ
الْحَاكِمُ اغْتَرَبَتْ بَعْدَانَةُ الظَّاهِرِ قَطْعًا ، بِسَهْوِهِ مَعْرِفَتَهَا عَلَيْهِ بِمَرْجَعِهِ
الْمَرْكُوسِ

وَضَخَّجَ الْمُتَوَنِّيَ وَغَيْرَهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ ، إِذَا مَا طَرَفُهُ الْمَعَامَةِ بِسَوْنِي فِيهِ
الْحَاكِمُ وَغَيْرُهُ

وَمِنْ ثَمَّ لَوْ رَأَى^(٤) مَا لَا يَبْدُو مُتَصَرِّفٍ فِيهِ بِلَا مَدَارِعٍ خَارِبَهُ كَعَبْرَةِ شَرَاوُهُ مَهْ ،
اعْتِمَادًا عَلَى ظَاهِرٍ يَبْدُو بِسَهْوٍ عَلَيْهِ طَبْتُ الْحِجَّةِ

وَسَيُ لَسِيكَئُ الْحِلَافِ^(٥) عَنِ أَنْ يَصْرِفَ بِحَاكِمِ حَكْمٍ فَيُشْتَرَطُ^(٦) ، أَوْ
لَا ، فَلَا ، ثُمَّ اخْتَارَ أَنَّهُ لَا يَقَعُ حَتَّى يَشْكُ^(٧) عَدْوَهُ ، لِأَنَّهُ قَدِمَ بِشَعْنِي أَنْ يُصَلَّحَ عَنِ
النَّصْبِ

(١) قوله (وَمِنْ ثَمَّ نَظَلَ السَّرُّ تَجَرُّجَ عَدْلٍ) : (يَطْلُ) (..) (إِج) ، (ش)
(٢٣٠ / ٧)

(٢) أي : الْحَاكِمُ ، (ش ٢٣٠ / ٧)

(٣) أي : بَكَتْ ، بِصَلَاحٍ ، وَسَيُ بِسَوْنِي وَمِنْ رَحْمَةِ (ش ٢٣٠ / ٧)

(٤) أي : فِي عَقْدِ الْحَاكِمِ عَدْلُ الشَّاهِدِ (ش ٢٣٠ / ٧)

(٥) قوله (أَوْ لَسِيكَئُ الْحِلَافِ) أي : الْحَاكِمُ (لَا يَمُتُ) أي : لَا يَحْدُثُ بِكَاحٍ ، حَتَّى يَشْكُ (أي : عَدْلُ
الشَّاهِدِ) ، (ش ٢٣٠ / ٧)

فيلَ فهو^(١) يوافق المصنّف وإنّ الصّلاح في الحكم^(٢) ويُحالِفُهُما في القطع . انتهى

والذي يتَّجهُ أحداً من قولهم لو ظننت منه جماعةً بأيديهم مالٌ لا مارع لهم به فسمّنه سهم له يُجنّهم إلّا إن أنشأوا عبده أنه مدكهم ؛ مثلاً يخنثوا عبداً يفسدته على أنه مدكهم أنه لا يتولّى العبد إلّا بحضرة من ثبّت عبده عدلُهُما^(٣)

وأن ديث^(٤) ليس شرطاً للصّحة بل لحوار الإقدام فلو عَفِدَ^(٥) بمستورئين فبما عدلين صَحَّ . أو عَفِدَ غيره بهما فبما عدلين . لم يَصِحَّ كما يأتي^(٦) ؛ لأن لعرة في عَفودهما في نفس الأمر

وأن لحلاف المتولّي وحيداً ؛ لأنّ الأصحَّ أن تصرف الحاكم ليس حكماً إلّا في قصّة رُفعت إبه تُطلب منه فصل الأمر فيها .

ومن ثمَّ لو رُفِعَ به كاحٌ لم يخنثك بصحة اتفاقٍ إلّا بعد ثبوت عدائيهما عبده .

ولو اختلفوا روجاً^(٧) أفرا عبده كاح سهمين بمستورئين في نحو بقية^(٨)

(١) أي : السبكي . (ش : ٢٣٠ / ٧)

(٢) أي : اشتراط العدالة . (ش : ٢٣٠ / ٧)

(٣) اجمع : جمهور الفقّاح في اختلاف (شراح : مسأله ١٢١٠)

(٤) قوله (وأن ديث) صح كعبه (و) لحلاف (و) إلح عطف على قوله (وأنه لا يتولّى) صح مقتضاه بهما مأجوران معاً مرابطاً ، وفيه ما فيه (ش : ٢٣٠ / ٧)

(٥) أي : الحاكم . (ش : ٢٣٠ / ٧)

(٦) أي : في الشئ (ش : ٢٣١ / ٧)

(٧) قوله (ولو اختلفوا روجاً) صح نفسهما اختلفا ؛ من يفرق بين الحكم وغيره ، فكانه يقول محل اعتبار العدالة باطله بانه يحكم في الحكم الواقع فصدّ ، بحلاف الواقع نعماً هو رشدي . قوله (ويحو أنه بعد لعنه) (لورفع له كاح) إلح (ش : ٢٣١ / ٧)

(٨) أي : من حقوق الزوجية . (ش : ٢٣١ / ٧)

لَا تَتَوَرَّعُ الْإِسْلَامَ وَالْحُرَّةَ

حَكَمَ بِهِمَا مَا لَمْ يَعْلَمْ عَنِ الشَّاهِدِ^(١) ؛ لِأَنَّ الْحَكْمَ هُوَ فِي تَابِعِ^(٢) ، سَحْلَاهُ
فِيمَا قُلَهُ^(٣) .

نَسَبٌ طَاهِرٌ كَلَامُ الْحَاطِي بِلِ صَرِيحِهِ . أَنَّهُ لَا يُلْزَمُ الزَّوْجَ الْبَحْثُ عَنْ حَالِ
الْوَلِيِّ وَالشَّهَوِي .

وَأَوْخَتُهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ ؛ لِامْتِنَاعِ الْإِقْدَامِ عَلَى مَعْقِدٍ مَعَ الشَّكِّ فِي شَرْطِهِ
وَيُرَدُّ أَنَّ مَا عُدَّ بِهِ إِنَّمَا هُوَ فِي الشَّكِّ فِي الرُّوحِ فَقَطْ ؛ لِمَا مَرَّ^(٤) أَنَّهُمَا
الْمَقْصُودَانِ بِذَاتِ الْخُصْطِ لِهَذَا أَكْثَرُ ، سَحْلَافٌ عَرَبِيٌّ فَجَّازٌ الْإِقْدَامُ عَلَى الْعَقْلِ
حَتَّى يَمُوتَ وَجُودُ مَقْصِدِهِ فِي الْوَلِيِّ أَوْ الشَّاهِدِ ، ثُمَّ يَنْبَغِي مَقْصِدُ بَابِ مَقْصِدِ
الْكَاكِ ، وَالْآ . . . فَلَا .

(لَا) شَاهِدٌ (مَتَوَرَّعُ الْإِسْلَامَ وَالْحُرَّةَ) الْوَلِيُّ مَعْنَى (أَوْ) أَنَّ سَمَ يُعْرَفُ
حَالُهُ فِي أَحَدِهِمَا بَاضًا وَإِنْ كَانَ مَحْضًا كُلُّ أَهْلِهِ مَسْمُورٌ وَحُرٌّ ، سَهْوَةٌ
الْوَقُوفِ عَلَى الْبَاطِنِ فِيهِمَا .

وَكَذَا الْبَلُوغُ وَنَحْوُهُ بِمَا مَرَّ .

بَعْدَ ؛ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا ، أَوْ حُرًّا ، أَوْ بَالِغًا مِثْلًا . بَابُ مَعْقَادِهِ ؛ كَمَا لَوْ كَانَ
الْعُشَى ذَكَرًا .

نَسَبٌ ؛ وَقَعَ لِعَبْرٍ وَاحِدٍ تَمْسِيرُ مَسْتَوْرِهِمَا بَعِيرٌ مَا ذَكَرْتُهُ ، فَأُورِدُوا عَلَيْهِ مَا انْدَفَعَ
بِمَا ذَكَرْتُهُ الْأَقْرَبَ إِلَى طَاهِرِ الْمَتْنِ ، فَأَشْنَتْهُ

(١) بَوَدَّ (مَا لَمْ يَعْلَمْ عَنِ الشَّاهِدِ) أَيِ هُوَ عِلْمُهُ فَرَقَ بِهِمَا (ع ش ٢٣٠/٦)

(٢) أَيِ بَصَحَهُ الْكَاكِ ؛ كَمَا يَشِبُّ شَوَالٌ بَعْدَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا بَعْدَ شَوْتِ رَمَضَانَ بِرُؤْيَا عَدَلِ . سَهْوَى
مَعْنَى (ش ٢٣١/٧)

(٣) أَيِ عَمَّا لَوَدَّعَ إِلَيْهِ الْكَاكِ . بَلَحَ (ش ٢٣١/٧)

(٤) هِيَ (ص : ٢٧٠) .

وَنَوْبَانِ فُسُقٍ اشْهَدَيْنِ عِنْدَ لَعْقِدٍ فَبَاطِلٌ عَلَى الْمَذْهَبِ ، وَإِنَّمَا يَتَّبِعُ بَيِّنَةً

(ولو بان فسق) الولي أو (الشاهدين) العدلين أو بمسنورين ، أو غيره من مواضع النكاح ، كصغر أو جنون أو غده وارثه أو وارثهما وقد عُهِدَ^(١) أو أَثَنَ (عند العقد . . فياخذ على المذهب) كما لو بان كافرين ، لأن العبرة في العقود بما في نفس الأمر .

وخرجه (عند العقد) : تبيته قبله .

نعم ؛ تبيته قبل مصي زعم الاستبراء . . كتبيته عنده . . وببيته حالاً^(٢) ، لاحتمال حدوثه .

(وبما سبق) الفسق^(٣) أو غيره يعلم انقاضي ، فيدركه بتقريب سهمي وإن لم يرافعا إليه مـ بحكم حدكم نيرةً بصره ، أو (بيته) حسية أو غيرها تشهد به مفسراً^(٤) ، سواء أكان شاهداً^(٥) مستوراً أم عدلاً ، خلافاً لمن فصل ؛ كما يعلم مما يأتي في (القضاء)^(٦)

وكون المستر^(٧) يرؤى بإحداً عدلياً بالفسق ولو غير مفسر . . محله فيما قبل

(١) صمير (عهد) : ما به جمع لمحبون ، لأنه يدي يقان به عهد ، وأما الصمير فإنه يقان به أمكن ؛ كما هو كذلك في عداوتهم ، ويحور أنه جعل (عهد) وصفاً لهما تعلباً ، ومعناه في الصمير أمكن . (رشدي ٢٢٠/٦)

(٢) قوله (وبه حالاً) يـ بعده في الحال ، وهو عطف على قوله (تبيته قبله) (سم ٢٣١/٧)

(٣) أي مسلولي أو الشاهدين (ش ٢٣١/٧)

(٤) قوله (تشهد به) يـ بمعنى أو غيره . وقوله (مفسراً) يفتح ليس حال من الصمير المعجور . يـ بان تذكر اثنتي سته ، أي الفسق مثلاً أو يكسرها حال من صمير لمستر في (شهد) بتأويل كل من شاهدين (ش ؛ ٢٣٢/٧)

(٥) قوله (سواء كان شاهداً) يـ ؛ أي نكاح تعمم لشرط التفسير (ش ٢٣٢/٧)

(٦) في (٣٠٥/١٠) وما بعده

(٧) قوله (وكون مستر) يـ ؛ أي جواب عما يقـ لا حاجة إلى البتة ولا إلى التفسير في =

أو اتفق الروحانيين ،

معقد ، بخلافه^(١) بعده ؛ لانفعاده ظاهراً فلا بد من ثبوت منطلجه

(أو اتفق الروحانيين) على فسفهما^(٢) عند العقد ، سواء أعماه عنه أم بعده
ما لم يُقرَّ قُلُّ عند حاكم أنه بعدلٍ ويحكمُ بصحته ، ولا سم يُنقِصُ
لائقهما ؛ أي بالنسبة لحقوق الزوجية لا بتقرير الكناح

وُجِدت في المعطوب^(٣) عدم قبول إقرار سقيمة في إبطال ما ثبت لها من
أجر ، ومثلها الأمة

ثم بطلانه باتفقهما إنما هو فيما يعمُّنُ بحقهما دون حق الله تعالى ، فهو طلقهما
ثلاثاً ثم توافقاً أو أقماً ، أو روحاً بینه بعدد كناح بذلك أو بعينه^(٤) به يُسقط
بذلك نال له سقوط التحليل ، لأنه حق الله تعالى فلا يرسخ بدست ، ولا
قد منه على العقير يقتضي عرقه بالجماع معتبرته ، بصر ما مر في (بصر)
و (الحوالة)^(٥) .

وقصيته سماعها بمن روحاً وبنه^(٦) وسر مراد ، وحقه هو تعين
الأول^(٧) ، وبهما^(٨) عليم صعب إضلاق قول الربيعي نُسمعُ بینه ب سب
السب ولم يثبت منه إقرار بصحته

مستور : لأن لمر (يرون) المذكور انهم منه (ش : ٢٣٢ / ٧)

(١) قوله (بخلافه) انصه (لا ما) في (فيما) انفعاده على الإحد : ش : ٢٣٢ / ٧

(٢) قوله (على فسفهما) الأنس لما قبله على انصه ، غيره (ش : ٢٣٢ / ٧)

(٣) وفي (ح) والمطبوعة الوهمية (حق لله)

(٤) في (٤٠١ / ٥ ، ٤١٦)

(٥) قوله (وقصته) أي بعينه قوله (لأن ادعاء) بفتح (سماعها) أي سماع به

بعد الكناح (من روحه وبنه) أي في صفة ثم بعد بطوع أقدم به على ماد الكناح
كردي

(٦) قوله (لتعين الأول) أي قوله (لأنه حقه تعالى) بفتح (ش : ٢٣٢ / ٧)

(٧) أي : التعليلين . (ش : ٢٣٢ / ٧) .

نعم ؛ إن علما المفسد حار لهما العمل بقصيته باطلاً ، لكن إذا عَلِمَ بهما
الحاكمُ فزُقَ بينهما ؛ كطبره الأني قيل (فصل بعلق الطلاق بالارمة)^(١)

وما يُنزل عن الكافي ؛ أن لا تُعرض لهما يُخمل على غير الحاكم ، على
أنه مبالغ في كونه فيه وإنما هو بحث للأدري

وتبحث السكي قول شيه إذا لم يُرد نكاحاً بل لتخلص من المهر ؛ أي
ولم يسبق منه إقرار بصحته ، وشيه^(٢) إذا رادت بعد الوطء مهر المثل وكان أكثر
من المسمى ، وهو متجة حيث لم يسبق منها^(٣) إقرار بصحتها .

وبهذا^(٤) يُرد بحث العري طلاق قول شيه ، وعليه لو أقامت لذلك^(٥)
وحكم بفساده لم يسمع ما روي عن النجاشي^(٦) ؛ إنما عُلِمَ من بعض
الأحكام ، وأن إقرارهما^(٧) وسنهما إنما يُغنى بهما فيما تعلق بحققهما لا غير .

ومنه يؤخذ^(٨) أنه بر صحتها^(٩) ثم أقامت بفساد النكاح ثم أعادها
عادت إليه بطلانها فقط ، لأن إبطالها لطلقة حق لله فلا تُعيدة لتيئة أيضاً^(١٠) .

(١) في (٨/١٦٦-١٦٧)

(٢) قوله : (وسنهما) عطف على قوله : (شيه) . هامش (ك) .

(٣) قوله (حيث لم يسبق منها) إيج وكان الأسث الأخصر ستة لصغيرها ، وإسقاط قوله
سابقاً ؛ أي : (ولم يسبق منه إقرار بصحتها) . (ش : ٢٣٣/٧) .

(٤) قوله (وبهذا) . وقوله (وعنه) أي بحث لسكي (ش : ٢٣٣/٧)

(٥) أي : لإزالة الروح أو الروجة ما ذكر . (ش : ٢٣٣/٧)

(٦) راجع ؛ لسهل تصح في خلاف الأشباح ؛ ما له (١٢١١)

(٧) قوله (وأن إقرارهما) إيج عطف بغير على تبعض الأحكام (ش : ٢٣٣/٧)

(٨) قوله (ومنه يؤخذ) أي من قوله (وعليه لو أقامت) إيج ، أو مما علم إيج
(ش : ٢٣٣/٧)

(٩) قوله ، (ومنه يؤخذ أنه لو طلقها) أي : طلقها بدون الثلاث ، كردي .

(١٠) راجع إلى قوله (ثم بطلانها بأعادتها إنما هو بعد بعلق بحققهما دون حق لله تعالى) هامش
(ك)

ويختل حلافه

وخرج (أقاما أو الزوج) : ما لو قامت^(١) حنة ووحدث شروط قدمها
فسمع : كما بقلة صاحب الأنوار^(٢) وغيره واعتمدوه

وقول بعضهم : شرط سماعها ضرورة وهي لا تصور لها مبرور^(٣)

قيل خرج بفساد الكاح ادعاء طلاق نائي قبل بدمع ثلاث^(٤) فسمع به
لينة ولو من الزوج : أحداً من فتاوى المعوي^(٥) واللفسي^(٦) : إذ حاصل
ما في الأولى^(٧) أنه إذا عرف نائي^(٨) قبل أن تقع عنه ثلاث المعققة على فعله
لكدائمه فعله لم تشهد عليه بهن^(٩) : لأنه عز منهم في قوله ، أو بعده^(١٠)
أخناح لستة ولا تكفي تصديقها

وما في الثانية^(١١) أنه لو طلقها ثلاثاً أحده به ما سم يظهر بطريق شرعي أن
عذتها عن طلاق رجعي أنقصت قبل إيقاعها وحلفت به لم يراجعها وبما مر^(١٢)

(١) أي : الستة . هامش (ك) .

(٢) الأنوار لأعمال الأنوار (٧٨/٢)

(٣) راجع : السهل لصاح في خلاف ، لأشبح امائة (٢١٢) .

(٤) قوله : (قبل إيقاع) إلح معني (طلاق) مع عنى بعد مصاف في قوله
(ش : ٢٣٤/٧)

(٥) فتاوى المعوي (ص ٣٢٣) . فتاوى اللفسي (ص ٧١٣) .

(٦) قوله (إذ حاصل ما في الأولى) أي في فتاوى المعوي ، كردي

(٧) قوله (ما في الأولى) أي بوموعه ، وقوله (قبل) مع معني بوموعه (عرف) (ش :
٢٣٤/٧)

(٨) وخمير (بهن) يرجع إلى (الثلاث) . كردي .

(٩) وخمير (بعده) يرجع إلى (أب بعم) كردي . ود ، ص ٢٣٤/٧ (قوله : أو
بعده) إلح عطف على قوله : (قبل ...) إلح وهذا محل الأخذ

(١٠) قوله (وما في الثانية) أي في فتاوى اللفسي ، كردي

(١١) قوله (بما مر) إلح متعلق بقوله (خرج) لأن في وقوله (أنه) مع ما مر
مر ، إلح . (ش : ٢٣٤/٧) .

ولا أثر لقول الشاهدين كما هاسمى

عن الأوس أنه لا يُقْبَلُ بصدفها له صرح^(١) الخفاء . انتهى^(٢)

وقبه نظر^(٣) ، أما أولاً . فلأن قول السعوي (اخذح لبتة) ليس به نصريح بأنه تُقْبَلُ ، فامتنها منه مع إرادته تجديد الكاح فليُخْمَلُ على أنها لو أُقِمَتْ حصة^(٤) قُبِلَتْ ، بطريق مر^(٥) في مسألة القس بجامع أن في كل رفع لتحليل الواجب لحق لله تعالى فلا ينظر إلى أن إليه ترفع الكاح ثم لا هـ^(٦) ؛ لأن هذا^(٧) لا دخل به فيما هو ليست في عدم سماع منه أحدهما ، من أنه يترتب عليه إسقاط حق الله تعالى^(٨) .

وأما ثانياً . فنقول لتعبي (ما لم يظهر بطريق شعوي) يُخْمَلُ على نظير مر^(٩) أنه يُقْبَلُ بيئة حصة لا إن أقام أحدهما وفضده تجديد الكاح^(١٠) (ولا أثر لقول الشاهدين ك) عند العقد (فاسقين) مثلاً ، لأنهما مقرآن على غيرهما .

نعم . له أثر في حقهما ، فهو حصراً عند أحدهما مثلاً ثم ماتت وورثاها . سقط مهر^(١١) قبل إبطاء وفسد المسمى بعده ، فيجب مهر العثل^(١٢) ؛ أي : إن

(١) وفي (د) و(س) والمطويات : (صرح به)

(٢) أي : ما قبل . (ش : ٢٣٤/٧) .

(٣) قوله : (وقبه نظر) أي : فيما قبل نظر . كروي .

(٤) أي : في قوله (لم يوصفها ثلاثاً) (ش : ٢٣٤/٧) .

(٥) قوله (في مسألة القس) وفي قوله (لا هـ) أي : في مسألة الاعراف (ش : ٢٣٤/٧) .

(٦) أي : رفع الكاح (ش : ٢٣٤/٧) .

(٧) قوله (أحدهما) أي : الزوجين . وقوله (من أنه) (ش : ٢٣٤/٧) .

(٨) قوله (وفسد) (ش : ٢٣٤/٧) .

(٩) أي : لأنه كان موجب النكاح الصحيح بالمرتب . مراجعه هامش (ب) .

(١٠) لأنه موجب الوضوء . وإن كان في نكاح فاسد . مراجعه هامش (ب) .

وَبَوَّاعَتْهُ بِه الرُّوحُ وَأَنْكَرَتْ فُرُقَ بَيْنَهُمَا ، وَعَدْنَهُ بَصْفَ الْمَهْرِ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ
بِهَا ، وَإِلَّا فَكُلُّهُ

كَانَ دُونَ الْعَشَى أَوْ مِنْهُ لَا أَكْثَرَ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، لِأَنَّهُ يَدْرِمُ أَنَّهَا أَوْجَدُ
بِإِقْرَارِهِمَا حَقًّا لَهَا عَلَى غَيْرِهِمَا .

٢١٠، ١٥، ٢٨

(لَمَّا اعْتَرَفَ بِه الرُّوحُ وَأَنْكَرَتْ ، فُرُقَ بَيْنَهُمَا) مُوَاحِدَةٌ لَهُ بِعَوْلِهِ ، وَهِيَ فُرْقَةُ
الْمَسْحِ لَا تَقْصُرُ عَدَدًا ، وَقِيلَ : نَبِيٌّ بِطَبَقِهِ ، كَمَا لَوْ سَكَحَ أَمَةٌ ثُمَّ أَفْرَسَتْهُ كَذِبٌ وَدَرَأَ
عَلَى حِزْبٍ

وَأَسْتَكْلَاهُمَا^(١) السُّنْكَيُّ ، بَأَنَّهُ كَلَامٌ مِنَ الْمَسْحِ وَالْإِطْلَاقِ بِفَتْحِ صَحَّةِ الْكَاكِ ،
وَهُوَ^(٢) تُكْبِرُهَا ، ثُمَّ أَوَّلُ الْمَسْحِ بِالْحَكَمِ بِسَطْلَابٍ ، وَالْإِطْلَاقُ نَاتِهِ فِي ظَاهِرِهِ
فَقَطْ ، وَهُوَ حَسْبٌ لَكِنَّ قَدَسٌ لِشَيْءٍ^(٣) بِفَتْحِ الْأَثْفَقِ فِي مَسْنَةِ الْأَمَةِ عَلَى
مَا ذَكَرَهُ^(٤) فِيهَا ، وَالظَّاهِرُ خِلَافُهُ ، وَكَوْنُ بَقِيَّاسٍ عَلَى شَيْءٍ بِفَتْحِ الْأَثْفَقِ
عَلَيْهِ . . . أَعْلَى ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ^(٥)

(وَعَلَيْهِ) أَيِ : الرُّوحِ الْمَعْرُوفِ عَنِ (بَصْفِ الْمَهْرِ) بِفَتْحِ الْمَسْحِ . . . لَمْ يَدْخُلْ
بِهَا ، وَإِلَّا) بَأَنَّهُ دَخَلَ بِهَا (فَكُلُّهُ) عَلَيْهِ وَلَا يَرِثُهَا ، لِأَنَّ حَكَمَ عَتَرْتِهِ مَقْصُورٌ
عَلَيْهِ ، وَمِنْ ثَمَّ وَرِثَتُهُ لَكِنْ بَعْدَ حُلُمِهَا أَنَّهُ عُقْدٌ بَعْدِيٌّ

وَخَرَجَ بِاعْتِرَافِهِ إِعْرَافُهَا بِحَبْلِ وَبَيٍّ أَوْ شَاهِدٍ ، فَلَا تَعْرِفُ بِه بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ
الْمَعْصِمَةَ بِيَدِهِ وَهِيَ تُرِيدُ رَفْعَهَا وَالْأَصْلُ نَقَاؤُهَا ، وَبِئْسَ مَوَدَّةٌ لَمْ تَرِثْهُ ، وَبِئْسَ عَاتِقٌ
أَوْ طَلَعٌ قَبْلَ وَطْءٍ ، فَلَا مَهْرَ ، أَوْ بَعْدَهُ فَلَهَا أَفْرُسٌ لِأَمْرَيْنِ مِنَ الْمَسْئِ وَمَهْرٍ

(١) أَيِ : الْوَجْهِ (ش : ٢٣٤ / ٧)

(٢) أَيِ : الرُّوحِ (ش : ٢٣٤ / ٧)

(٣) أَيِ : مِنَ الْوَجْهِ السَّابِقِ ، (ش : ٢٣٤ / ٧)

(٤) أَيِ : مَا ذَكَرَهُ الثَّانِي ، هَامِشٌ (ك)

(٥) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٥٢٢ / ٧ - ٥٢٣)

المثل ما سم تَكُنْ محجوراً عليها سعيه فلا سقوط^(١) ؛ لفساد إقرارها في المال ؛
كما مر^(٢) .

وَبَحَثَ الْإِسْنَوِيُّ : أَنَّ مَحَلَّ سِقَوطِهِ قُلُوبُ الْوُطءِ مَا إِذَا لَمْ تَقْبُضْهُ ، وَإِلَّا لَمْ
يُسْرَدْهُ ؛ أَخَذَا مِنْ قَوْلِ الرَّافِعِيِّ : لَوْ قَالَ طَلَّقْتُهَا بَعْدَ الْوُطءِ فَلِيَ الرَّجْعَةُ ،
فَقَالَ بَلْ قَبْلَهُ صُدِّقَتْ وَهُوَ مُقَرَّرٌ لَهَا بِالمهر ، فَإِنْ كَانَتْ قَبْضَتْهُ لَمْ تَرْجَعْ
بِهِ ، وَإِلَّا لَمْ يُطْلَأَتْهُ إِلَّا بِصَعْمِهِ ، وَأَنْصَفَ الَّذِي تُبَكِّرُهُ هُنَاكَ بِمَثَابَةِ الْكُلِّ هَا^(٣) .
نَتَهَى

وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ^(٤) أَنْصَفَ عَلَى وَجُودِ مُوجِبِ المهرِ وَهُوَ الْعَقْدُ ، وَإِنَّمَا
الْخِصْفُ فِي الْحَقْدَرِ وَهُوَ لَوُطءٌ ، وَهِيَ هِيَ^(٥) تَدَّعِي نَفْيِ الْمَوْجِبِ ، فَتَمْلِكُهَا شَيْئًا
مِنْ^(٦) تَمْلِكُكَ بَعِيرٍ سَبَّ بَدَعِهِ

فَالْوَحْدَةُ أَنَّهُ^(٧) كَمَنْ فَرَّ شَحْصِي شَيْءٍ وَهُوَ يُبَكِّرُهُ^(٨) .

وَعَرَفَاتٌ وَقَعَ الْعَقْدُ بَعْدَ وَلِيِّ وَلَا شَهِيدٍ ، وَقَالَ بَلْ بَيْنَهُمَا صُدِّقَتْ
بِسَمِيِّهَا ؛ لِأَنَّ دَلِيلَ الْبَكْرِ الْأَصْلَ بَعْدَ^(٩) ، وَبَطْنُهُ مَا مَرَّ فِي اخْتِلَافِ الْمُتَابِعِينَ أَنَّ

(١) قوله (فلا سقوط) أي : في الصور كلها . كردي

(٢) أي : في سرج (أو نفاق الروح) أي : مع قوله (ومثلها الأمة) انتهى (ش ٢٣٥/٧)

(٣) المسلمات (٤١/٧)

(٤) قوله (بأنهما ثم) أي : الروحين في مسألة برافعي (ش ٢٣٥/٧)

(٥) أي : في مسألة اعترافها بحلل وبإلح ، قوله (هي) أي : الروح المعترفة بالحلل ،
وكان لأب تصدعه على (ها) (ش ٢٣٥/٧) وفي المطبوعة المصرية (وهي
(ها)

(٦) أي : المهر . (ش ٢٣٥/٧٠)

(٧) أي : الروح ها (ش ٢٣٥/٧٠)

(٨) راجع : لمهل صباح في أحلاف الأشباح : مسألة (١٢١٣)

(٩) راجع : لمهل صباح في أحلاف الأشباح : مسألة (١٢١٤)

وَيُسْتَحَبُّ الْإِشْهَادُ عَلَى رِضَا الْمَرْأَةِ حَيْثُ لَمْ يَسِرْ رِضَاهَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ

شَرْطُ تَصْدِيقِ مَذْبَعِي الصَّخَةِ . أَوْ يَتَمَفَّ عَلَى وَفَوْحِ عَمِدٍ^(١)

(وَحَسَبَ الْإِشْهَادِ عَلَى رِضَا الْمَرْأَةِ حَيْثُ لَمْ يَسِرْ رِضَاهَا) بِالنِّكَاحِ ، بَأَنْ يَكُونَ
غَيْرَ مُحْتَرَقٍ ، احْتِطَاءً لِيُؤْمِنَ بِنِكَاحِهَا .

وَيَحْتَاطُ الْأَذْرَعِيُّ بِدَمِهِ عَلَى مُحْتَرَقَةٍ خَالِعَةٍ ، شَلًّا تَرْفَعُهُ لِمَنْ يَرِي^(٢) إِدْبَاهَا
وَيُحَذِّدُهُ فَيُنْطَلِقُ^(٣)

(وَلَا يَشْتَرَطُ) ذَلِكَ^(٤) لِصَخَةِ النِّكَاحِ ، لِأَنَّ الْإِدْبَاحَ لَيْسَ رَكْنًا يَتَعَقَّدُ بِشَرْطِهِ
فَلَمْ يَحْتَاطْ بِالْإِشْهَادِ عَلَيْهِ

وَرِضَاهَا الْكَافِي فِي الْعَقْدِ بِخُصْرٍ بِإِدْبَاهَا ، أَوْ سَيْتِهِ ، أَوْ بِحَارِ وَبَيْتِهِ مَعَ
تَصْدِيقِ الرُّوحِ ، أَوْ عَكْسِهِ^(٥)

نَعَمْ ، أَقْنَى الْبَلْعِيِّ كَسَ عَبْدُ السَّلَامِ ، بَأَنَّهُ لَوْ كَانَ مَرْوُوحٌ هُوَ الْحَاكِمُ لَمْ
يُنَاشِرْهُ إِلَّا إِنْ ثَبِتَ بِدَمِهِ عِنْدَهُ^(٦)

وَأَقْنَى السَّعَوِيُّ ، بَأَنَّهُ اشْتَرَطَ أَنْ يَقَعَ فِي قَلْبِهِ^(٧) صَدَقُ مُحْتَرَقَةٍ بِأَنَّهُ قُتِلَتْ^(٨)

(١) فِي (٧٥٧/٤) وَمَا بَعْلَهَا .

(٢) أَيِ : مِنَ الْحُكْمِ (ش : ٢٣٥/٧)

(٣) هُوَ (وَنَحْنُهُ) أَيِ الْمُحَرَّقُ لِأَنَّ (يَسْعَهُ) أَيِ الْحَاكِمِ الْمَذْكُورَ بَعْدَ (ش : ٢٣٥/٧) .

(٤) أَيِ : الْإِشْهَادُ . (ش : ٢٣٥/٧)

(٥) قَوْلُهُ (أَوْ عَكْسُهُ) وَشَمِلَ دَمُ الْحَاكِمِ ، وَهُوَ أَقْنَى الْبَلْعِيِّ وَالسَّعَوِيِّ . وَمَا قَالَهُ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ
وَالْبَلْعِيُّ : مِنْ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا يَرُوحُ حَتَّى يَسْبُ عِنْدَهُ . مَعْنَى عَلَى أَنْ تَصْرِفَ الْحَاكِمَ حُكْمَهُ ،
وَالصَّحِيحُ - حَلَّاهُ - كَرْدِي

(٦) فَتَاوَى الْبَلْعِيِّ (ص : ٦٥٤)

(٧) قَوْلُهُ (فِي قَلْبِهِ) الصَّحِيحُ يَرْجِعُ إِلَى (الْحَاكِمِ) ، وَكَذَلِكَ صَحِيحُ (عِنْدَهُ) وَمَعْنَى (لَا يَحُورُ بِهِ)
وَمَعْنَى (مَالِدًا لَهُ) وَمَعْنَى (مَسَاعِدُهُ) كُلُّهَا رَاجِعَةٌ إِلَى (الْحَاكِمِ) كَرْدِي

(٨) فَتَاوَى الْبَلْعِيِّ (ص : ٢٧٧)

وكلام القدر والقاصي يؤثذة ، وعيه^(١) يُخمل ما هي البحر ، عن
الأصحاب ، أنه يخور اعتماد صبي أرسله الولي لغيره ، ليرؤج موليته
والذي يتجه ، أنه بأيها ما من في عقده بمسورين . أن الخلاف إنما هو في
جواز مباشرته لا في الصحة ، كما هو ظاهر ، إنما من أن مدارها على ما في نص
الأمر^(٢) .

وأما قول البعوي (لو رآها وأنها وكنت قد أدت ولم يشع الإذن لم
يصح) ، من أجل شراح إديث ، لأنه يهوز محض) فهو لا يوافق قولهم : العرة
في العمود حتى يكح بها في نص الأمر ، ويهوزة إقدام على عهد فاسد في طه ،
وهو صغيرة لا تملك الولاية .

وأما ما وقع في الجواهر ، أنه لا يخور له أن يعتمد شهادة عدلت بالإذن له
قبل تقديم دعوى الحاص الإذن ، ومطالبة للحاكم^(٣) بأن يزوجها ، وإقامته اليه
عليه ، لكن العمل على خلافه . فمردود بأن الدعوى على حاصر في اللد مع
عنه عن المحس غير مسموعة ، وأنه لا حق لمخاطب في ذلك فكيف تُسمع
دعواه ؟ انتهى^(٤)

والحاصل أنهم تشافخوا في سماعه الشهادة^(٥) من غير دعوى ، لعدم

(١) ي روع الصدق في لقب نهى فتح المعين (ش ٢٣٥/٧)

(٢) في (ص ١٦٦)

(٣) قوله (دعوى لمخاطب الإذن ومصلته للحاكم بأن) (إيج فيه لغت وشر مرث) لأن
(للحاكم) معطوف بالإذن ، و(بأن) معطوف بالمطالبة ، أي دعوى لمخاطب الإذن للحاكم
ومطالبته منه بأن يزوجها . كرمي .

(٤) قوله (نهى) أي الرث وكذا الأولى حده (ش ٢٣٦/٧)

(٥) قوله (في سماعه) أي الحاكم (الشهادة) أي بإذن المرأة له في التزوج (ش
٢٣٦/٧)

تصورها مع ثبوتها^(١) ليست لطلب حكم بل لحل الماشرة ؛ كما مر
ولو أقرت بالإدب ثم ادعت أنها يتم أدبت بشرط صفة في الروح ولم تؤخذ
ونفى الروح ذلك . صدقت بيمينها فيما يظهر ؛ لتفاعة اسمه أحر
(العارية) أن من كان القول قوله في أصل الشيء . كان القول قوله في صفة ؛
كالموكل يدعي^(٢) نقس إديه بصفة فسكر أو كبل^(٣)

ويتحدث بمصيرهم ؛ تصديق الزوج ؛ لأنه يدعي صحة ردة بصدقهم
للموكل وإن ادعى الفساد .

لا يقال صدقوا مدعي صحة السع دون فادع مع ثبوتها^(٤) لو حشد في أصل
سبع صدق السبع في بني أصله ؛ لأننا نقول ؛ ما حذر فيه ثبوت مسألة موكل
من مسألة السبع بحامع أن كلاً^(٥) فيها^(٦) إدب العير . فثبت ؛ بما نقول لإدب ، وأق
السع فكل من لعافدين مستغل بالعقد فخرج مدعي بصفة ؛ لأن حده أقوى ؛
لما مر فيه^(٨) .

(١) قوله (لعدم صورها) ؛ سج . أي مدعون ، قوله (مع ثبوتها) أي شهادة أو
المدعى . (ش : ٢٣٦/٧)

(٢) قوله (يدعي) على حذف الموصول ؛ أي الذي يدعي . سج (ش : ٢٣٦/٧)
(٣) هي (٧١١/٥) .

(٤) أي . البائع والعشري . (ش : ٢٣٦/٧) .

(٥) أي : من مسائلنا ومسألة التوكيل . (ش : ٢٣٦/٧)

(٦) وهي (غ) و (خ) ؛ (أن كلاً فيهما)

(٧) أي : كل من تيك المسائل . (ش : ٢٣٦/٧) .

(٨) أي : هي البيع . (ش : ٢٣٦/٧)

فصل

لَا تُرْوَحُ مَرْأَةٌ نَفْسَهَا بِإِذْنٍ ، وَلَا غَيْرَهَا بِوَكَالَةٍ ،

(فصل)

فِيمَنْ يَعْقِدُ النِّكَاحَ وَمَا يَتَّبِعُهُ

(لَا مَرْوَحَ مَرَأَةً نَفْسَهَا) وَلَوْ (بِإِذْنِ) مِنْ وَلِيِّهَا (وَلَا غَيْرَهَا) وَلَوْ (بِوَكَالَةٍ) مِنْ الْوَلِيِّ ، بِخِلَافِ إِذْنِهَا أَوْ مَحْجُورِهَا^(١) .

وَدَلَّكَ أَنَّ « لَا تَتَّصِلُوهُنَّ » [سورة النساء ٢٣٢] إِذَا لَوْ جازَ لَهَا تَرْوِيحُ نَفْسِهَا . لَمْ يَكُنْ يَعْصُرُ نَأْثِرُهُ

وَسُحَرِيقِ اصْصَحِيحِشْ ، كَمَا قَالَهُ الْأَثَمَةُ ، كَأَحْمَدَ وَعَبْدُ اللَّهِ ، لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ^(٢) ، « سَحَدَتْ السَّائِي »^(٣) ، وَ « أَتَيْنَا امْرَأَةً أَنْكَحَتْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِئِذَا فَكَاحُهَا مَاطِلٌ » وَكَرَّرَهُ ثَلَاثَ مَرَاتٍ^(٤)

وَصَحَّ أَيْضًا : لَا تُرْوَحُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةُ ، وَلَا الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا ، فَإِنَّ الرَّايَةَ الَّتِي تُرْوَحُ نَفْسَهَا^(٥)

(١) فصل قوله (أو محجورها) بأن كانت وصيًا لطفل مبيع سعيها فأراد مباحاً فإنه يشترط إذهبها بناءً على القول بترويح الوصي - كردي - .

(٢) أي في شرح (ولا يصح إلا بحضوره شاهدين) (ش ٢٣٦/٧) ومرحوبه

(٣) قوله (وكرره) أي كرر « فكاحها ماطل » ثلاث مرات ونسقة لحديث « فإن دخل بها فلها المهر » كردي (الحديث أخرجه ابن حبان (٤٠٧٤) ، والحاكم (١٦٨/٢) ، وأبو داود (٢٠٨٣) ، والبرمدي (١١٢٧) ، والسائي في « الكرى » (٥٥٨٤) عن عائشة رضي الله عنها .

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٨٨٢) ، والدارقطني (ص ٧٧٩) ، والبيهقي في « الكبير » (١٣٧٥٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وقوله « فإن الرأفة التي تُرْوَحُ نَفْسَهَا » . رجح البيهقي أنه من قول أبي هريرة رضي الله عنه ، فراجعته فيه . قوله : (التي تُرْوَحُ) . إلح غير (فإن) . (ش ٢٣٧/٧)

معهم ، لو لم نكُنْ لها وليٌّ . قال بعضهم أصلاً ، وهو الظاهر^١ ، وقد
بعضهم يُمكنُ الرجوعُ إليه ، أي سهلُ عادةً ، كما هو ظاهرٌ . حار لها أن
تفوض مع حاطها أمرها ، أي محتججٍ عدلٍ فيزوجها^٢ ، ولو مع وجود الحاكم
المحتجج ، أو أي عدلٍ غير محتججٍ وهو مع وجود مجتهد غير قاصٍ فيزوجها لا مع
وجود حاكم ولو غير أهل ، كما حثرتُهُ في « شرح الإرشاد »

نعم ٥ إن كان حاكم لا يُروِّج إلا ما يراه من غير أن يسمع ٦ ٥ كما حدث الآن
فَيُتَّخَذُ أن لها أن تولِّي عدلاً مع وجوده (٤) وإن سئما أنه لا يغير مدنت ما علم
مُولِيه (٥) مذلک (٦) منه حال التوجّه

وهل بتَقيدُ ذلك^(٧) يكون المعوَصر إِيَّاهُ فِي محلِّهِ ، كما تَقيدُ خاصِّي محلِّهِ
ولايته^(٨) ، أو تُفرِّقُ بَيْنَ ولائهِ الخاصِّي مُفيدُ محلِّهِ فَلَهُ نُحوَرُهُ ، بحلَّابٍ ولَايَةٍ
هَذَا فَإِنَّ مَاطِهَا إِدْنَاهَا لَهُ شَرْطُهُ^(٩) ، وَحَيْثُ وَاحِدٌ رَوَّحِي وَإِنْ نَعُدَّ محلِّهَا^(١٠) ؟

(١) مع ١ نسخة مصحح في حلاف الأساطير سنة ١٢٦٥، وراجع برافاً ١ نسخة ١
(٢٤٤/٦)، ود المصنف (٢٤٣/٤)، والثرواني (٧٣٧/٧)

(۲) قوله (میروجہ) قال فی «شرح الموصی» لا محکم ، و لم یحکم الذالحکم . و سببی فی (نص) حوالہ محکم فی حکم مع وجود محکم ، و هو الممتنع کردی

(۳) قوله (هنا مع) ي ماله لروحى (ع س ٦ ٢٣٤) وهو بعد عمر
 (١٣١/٣) قوله (هنا مع) يسرى (وإن سمى بكى به ووه لا نه نفس بأحد)

(۱) ای. انصافی، {ش. ۷/۲۳۷}.

(۵) قوله . (یا اے علم ہولہ) اُی : الہی ولّاء الفصاء . کردی .

(٦) قوله (سبح) أي بأنه جدير بوجده المسمى (٧٣٨٧) وهي العظومات (ذلك) بدون الله .

(٧) أي : حوار تحكيم العدل في الكاخ (ش : ٢٣٧/٧)

(أ) أي : يكون المرأة بمحفل ولاية القاضي . (ش : ٢٢٧/٧)

(٩) وهو كون المحكم محوذاً عدلاً مطلقاً، أو عدلاً مع هذا المحكم حتى و شرعاً (ش
(٢٣٧/٧)

(١٠) رمي (ب) و(ج) و(د) خ) والمصنوعة لوهية { وإن بعد عن محبتها }

وَلَا تَقْبَلُ بِنِكَاحٍ لِأَحَدٍ .

والوطء في نكاح بلا ولي يوجب مهر المثل .

كلُّ محتملٍ ، والثاني أقرب .

وخرَّجَ (تروَّج) ما لو وكل امرأة في توكيل من يروِّج مؤلَّته ، أو وكل مؤلَّته لتوكل من يروِّجها ولم يقل لها عن نفسك ، سواء أقال عني ، أم أطلق توكلت وعقد التوكيل . فإنه يصح ؛ لأنها صغيرة محصنة

وإن ثلثا بإمامه امرأة فقد تروَّجها بعرضها ، وكذا لو رَوَّجَتْ كافرة كافرة بدر الحرب ، ففقره الروحان عنه بعد إسلامهما .

وخرَّجَ دُنيا لوَّلتها بفظ الوكالة ؛ كما بأي (٢)

ولا ينكح أحداً (بولاية ولا وكالة ؛ لأن محاسن الشريعة تقضي فصلها عن ذلك بكتابة ؛ لما قصد منها من الحياء وعدم ذكره بالكلية

وحتى مثلها فما ذكر ما لم تصبح ذكوره ولو بعد العقد ؛ كما مر (٣)

(ووطء في نكاح) وهو في الدر (بلا ولي) بأن رَوَّجَتْ نفسها بحضرة شاهدين ولم يتكلم حاكم بصلاته ، ولا فهو رياء فيه الحد لا المهر ولو مع الإعلان (٤) ؛ لأن مالكا رضي الله تعالى عنه لا يقول بالانكهار به (٥) إلا مع الولي (بوجوب) على الروح الرشيد دون السفيه ؛ كما بأي تفصيله آخر الباب (٦) (مهر المثل) كما

(١) عبارة رشدي وخ من قوله (بدر الحرب) ليس بعد ؛ كما نقل عن لربادي . انتهى (ش : ٢٣٨-٢٣٧/٧)

(٢) في (ص : ٥٠٥)

(٣) أي . في ميحت نكاح الشعار . (ش : ٢٣٨/٧٠) .

(٤) راجع المهر بضمح في اختلاف لأشباح ؛ مسألة (١٢١٦) ، وراجع برماً ؛ لنهاية (٢٢٦/٦) ، والمعنى (٢٤٥/٤)

(٥) أي . الإعلان . (ش : ٢٣٨/٧٠) .

(٦) في (ص : ٥٩١)

لَا الْحَدَّ

صَرَّحَ بِهِ الْحَبْرُ سَابِقاً^(١) ، لَا الْمَسْئِي : لِهَسَادِ الْكَاكِ
وَمِنْ ثَمَّ لَوْ حُكِمَ حَاكِمٌ بِصَحَّتِهِ وَحَتَّ^(٢) وَلَا أُرْشَ لِلْكَارِهِ ، لِأَنَّهُ مَادُونٌ لَهُ
فِي بِلَايِهِ هَذَا^(٣) ، كَمَا فِي الْكَاكِ الصَّحِيحِ ، بِخِلَافِ لِبَيْعِ الْقَاسِدِ : إِذَا لَمْ يَنْ
مَفْصُودُهُ الْوُطءَ ، ذِكْرُهُ فِي « الْمَجْمُوعِ »^(٤)
(لَا الْحَدَّ) وَإِنْ اغْتَلَدَ الْحَرِيمُ : لِشَبْهَةِ اخْتِلَافِ الْعَمَاءِ ، لَكِنْ يُعَرَّرُ مَعْتَقُهُ
وَإِنْ حُكِمَ حَاكِمٌ بِرَأْيِهِ بِصَحَّتِهِ ، عَلَى مَا قَالَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ ، فَإِنْ وَفَّيَهُمْ حُكْمُ
الْحَاكِمِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ ، مَعْنَاهُ أَنَّهُ يَمْنَعُ النَفْسَ شَرْطُهُ^(٥) اصطلاحاً لَا غَيْرَ ،
وَالْأَمْرُ فَلِشَاكَمِيٍّ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ بِعِ الْوُفْقِ وَإِنْ حُكِمَ بِهِ^(٦) حَقَّقِي
لَكِنَّهُ اغْتَرِصَ^(٧) بِأَنَّهُ مَسِيٌّ عَلَى ضَعِيفٍ : أَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ إِنَّمَا يَقْدَرُ ظَاهِراً
مُطْلَقاً^(٨)

أَمَّا عَلَى الْأَصَحِّ^(٩) فَبِمَا بَاطِلُ الْأَمْرِ كَصَاهِرٍ يَفْتَدِي ضَالاً أَيْضاً فَشُحُّ
لِمَقْتَدِهِ وَغَيْرِهِ الْعَمَلُ بِهِ^(١٠) ، كَمَا بَيَّنَّا مُسَوِّطاً فِي (عَصَاء)^(١١)

(١) قَوْلُهُ (كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْحَبْرُ) : يَحْدِثُ بِهِ ، أَيْمَا امْرَأَةٍ تَكْتَبُ ، رَجُلٌ كُرْدِي

(٢) أَيِ : الْمَسِي . (مَسْم . ٢٣٨/٧)

(٣) قَوْلُهُ (لِأَنَّهُ) فِي بِلَايِهِ ، وَقَوْلُهُ (هَذَا) فِي « الْكَاكِ » مَسْم . (ش . ٢٣٩/٧)

(٤) الْمَجْمُوعُ (٢٥٤ ٣٥٣/٩)

(٥) قَوْلُهُ (النَفْسُ شَرْطُهُ) أَيِ : النَفْسُ أَمْسَاسُ شَرْطِ نَفْسٍ ، وَهِيَ فِي (الْعَصَاء) شَرْطُ

الْعَصَا ، وَقَوْلُهُ (اصطلاحاً) قَدْ تَقَرَّرَ (مَعْنَاهُ) فِي مَعْنَاهُ فِي لاصْطِلَاحٍ بِهِ يَمْنَعُ

النَفْسَ كُرْدِي

(٦) أَيِ : بِصَحَّةِ الْوُفْقِ . (ش : ٢٣٩/٧)

(٧) أَيِ : مَا قَالَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ (ش : ٢٣٩/٧) .

(٨) قَوْلُهُ (بِمَا يَفْعَلُ ظَاهِراً مُطْلَقاً) أَيِ : سِوَا كَادِمٍ لَأَمْرٍ كَصَاهِرٍ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ كُرْدِي

(٩) أَيِ : حُكْمُ الْحَاكِمِ . (ش : ٢٣٩/٧)

(١٠) قَوْلُهُ (وَغَيْرِهِ الْعَمَلُ بِهِ) أَيِ : يَبَاحُ عَلَيْهِ مَعْلُومٌ حَاكِمُهُ الَّذِي يَرَاهُ يَعْمَلُ بِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ لَهُ

بَصَحَّتِهِ . كُرْدِي .

(١١) فِي (٢٨١/١٠) .

لا معتد الإباحة^(١) وإن حد^(٢) شره اليد ؛ لأن أدلته به واهية حد^(٣) ،
مخلافه هنا^(٤) ، ومن ثم لم يُقصر حكم من حكم بصحة على المعتد

وكان من فأن هنا لا يحور تقليد أبي حيفة في هذا الكاح .. جري على
النقص ؛ إذا ما نُقصر لا يحور التعبد فيه

وبهذا^(٥) يُفتد قول السككي يحور تقليد غير الأئمة الأربعة في العمل في حق
نفسه لا في الإفتاء والحكم إجماعاً ؛ كما قلنا من الصلاح انتهى

و هو صو أحدهما^(٦) هنا ثلاث قل حكم حاكم بالصحة . لم يقع ولم يخرج
لمحلي

وقول أبي إسحاق يحدح الثاني^(٧) إليه ، عملاً باعتقاده غلطه^(٨) فيه^(٩)
الإصطحابي

وبعض حمته^(١٠) بعد تسببه على ما إذا رجع عن تقليد القائل بالصحة
وصححه ، والأ^(١١) وقع و خياح لمحلي

(١) قوله لا معتد الإباحة (ما من عند المعتل بالصحة كردي وقال لشرابي (٢٣٩/٧)
(قوله لا معتد الإباحة ما رفع عطفاً على قوله « معتد »)

(٢) قوله (وإن حد) صح وكان حق التعبير أن يقول وإنما حد معتد إباحة نبيد شره ؛
لأن أدلته .. إلخ (ش : ٢٣٩/٧)

(٣) ب في الكاح بلا وفي نسخة الشاهدي (ش : ٢٣٩/٧)

(٤) أي بقوله (إذا ما ينقص لا يجوز ..) إلخ (ش : ٢٣٩/٧)

(٥) قوله (ولو غلب أحدهما) أي معتد التحريم ومعتد الإباحة كردي

(٦) أي معتد الإباحة . (ش : ٢٣٩/٧)

(٧) قوله (غلطه) أي أبو إسحاق في ذلك القول (ش : ٢٣٩/٧)

(٨) أي : الغلط . (سم . ٢٣٩/٧)

(٩) قوله (وصححه) أي لرجوع ، قوله (ولأ) أي ما ، ثم يرجع أو لم يصححه

(ش : ٢٣٩/٧)

وَيُؤَيِّدُ إِطْلَاقَ الإِصْطِحَارِيِّ قَوْلَ الْعِمْرَانِيِّ فِي تَأْلِيْقِهِ « فِي صَحَّةِ تَرْوِيحِ بُولِيِّ
الْفَسَقِ » . فَإِنْ تَرْوَيْحُهَا مِنْ وَلَيْئِهَا الْعَاسِقُ ثُمَّ صَنَّفَهَا ثَلَاثًا : فَأَلَوَّلَى الْأَيْتَرُوحَهَا
إِلَّا بَعْدَ مُحْلَلٍ فَأَنْفَهُمْ تَعْبِيرُهُ (الأولى) صَحَّةٌ بِلَا مُحْلَلٍ^(١)

وَتَمَّى بَعْضُهُمْ هَذَا الْخِلَافَ^(٢) عَلَى أَنَّ الْعَامِيَ هَلْ بِهِ مَذْهَبٌ مُعَيَّنٌ ؟ كَمَا هُوَ
الْأَصَحُّ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ ، أَوْ لَا مَذْهَبَ لَهُ ، كَمَا هُوَ الْمَنْفُوتُ عَنْ عَدَمَةِ الْأَصْحَابِ ،
وَمَنْ إِيَّاهِ الْمَصْتَفَى^(٣) ؟ قَوْلُ^(٤) . فَعَلَى الثَّانِي^(٥) مَطْلَقًا^(٦) ، وَالْأَوَّلُ^(٧) إِنْ
قُلْدَ مِنْ يَرَى لَصَحَّةً .

لَوْ نَكَّحَ نِكَاحًا مُحْلَلًا فِيهِ وَطَلَّقَ ثَلَاثًا لَمْ يَكُنْهَا بِلَا مُحْلَلٍ وَإِنْ خُكِمَ
لَشَفَعِي بِإِبْطَالِ نِكَاحِهِ : مُوَاحِدَةً لَهُ بِمَا تَرَمَّ .

وَمَعْنَى (أَنَّهُ لَا مَذْهَبَ لَهُ) . أَنَّهُ لَا يَتَرَمَّ الْعَامِيَ وَغَيْرُهُ (لَا يَكُرُّ عَلَيْهِ فِي
مُحْتَضَرٍ فِيهِ ، وَلَكِنَّهُ إِنْ رَفَعَ إِلَيْهِ وَلَمْ يَحْكَمْ حَاكِمٌ بِصَحَّتِهِ بَصَّةً ، خِلَافَ لَأَمْرِ عَدَمِ
الْإِسْلَامِ)^(٨) انْتَهَى مَلْحَصًا

وَسَيَأْتِي^(٩) أَنَّ الْعَامِلَ مَتَى اغْتَفَدَ الْحَرَمَ وَحَبَّ^(١٠) لَا يَكُرُّ عَلَيْهِ مِنْ

(١) قَوْلُهُ : (صَحَّةٌ ...) إِيحَ : أَيِ . مُطْلَقًا رَاجِعٌ عَنِ الْعَدَمِ لَا (ش : ٧ / ٢٣٩)

(٢) قَوْلُهُ (رَمَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْخِلَافَ) فِي : إِجْمَاعِ ثَنِيٍّ مِنْ سَحْنٍ : كَمَا فِيهِ أَبُو سَعْدٍ ،
أَوْ عَدَمِ احْتِيَاجِهِ إِلَيْهِ ، كَمَا عَلَيْهِ الْإِصْطِحَارِيُّ . كُرْدِي

(٣) رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٨ / ٨٩)

(٤) أَيِ : ذَلِكَ الْبَعْضُ (ش : ٧ / ٢٣٩ - ٢٤٠)

(٥) قَوْلُهُ (مَعْنَى ثَنِيٍّ) أَيِ : عَلَى أَنَّ الْعَامِيَ لَا مَذْهَبَ لَهُ كُرْدِي

(٦) أَيِ : قُلْدَ مِنْ يَرَى الصَّحَّةَ أَمْ لَا . (ش : ٧ / ٢٤٠)

(٧) وَقَوْلُهُ (وَالْأَوَّلُ) أَيِ : وَعَلَى الْأَوَّلِ . وَهُوَ : الْعَامِيَ بِهِ مَذْهَبٌ كُرْدِي

(٨) وَقَوْلُهُ (انْتَهَى) أَيِ . انْتَهَى بِنَاءِ الْبَعْضِ . كُرْدِي

(٩) قَوْلُهُ (وَسَيَأْتِي أَنَّ الْعَامِلَ مَتَى) إِيحَ هَذَا رَوْضَةُ سَيَأْتِي مِنْ مَرْجِعِ بَقُولِ سَعْدٍ : حَاشِيَ
لِلْمُحْلَلِ كُرْدِي وَفِي الشَّرْحِ (٧ / ٢٤٠) (قَوْلُهُ « وَسَيَأْتِي ») فِي « لِسَرِّ »

(١٠) قَوْلُهُ (وَحَبَّ) إِيحَ أَيِ : مَا لَمْ يَحْكَمْ حَاكِمٌ بِهِ بِصَحَّتِهِ : أَحَدٌ مِنْ قَوْلِهِ لِعَارِضًا .

لقاصي وعمره ، وإن اعتقد لحل متعبد صحيح لم يُكره أحدٌ عليه إلا القاصي إن رُفع له

والذي يتَّجه أن معنى ذلك أن المراد به (لا مذهب له) ^(١) أنه لا يلزمه الرأى مذهب معيّن ، وبـ (له مذهب) أنه يترتب عنه ، وهذا هو الأصح وقد اتفقوا على أنه لا يخور لعامي تعاطي فعلي ، لا إن قلّد لفائل بحله ، وحديثهم يصرّح بحله مطلقاً ^(٢) ، فإن قلّد لفائل بصحة ، أو حكم بها من يراها ثم طلق ثلاثاً تعيّن التحليل وليس به نقض من يرى بطلانه ، لأنه يدعي لتقديره في مسألة واحدة ، وهو محتج قطعاً ^(٣)

وإن اتّسمى التقيد ونحوه لم ينجح المحلل

نعم ، يشترط أنه لا يدعى بعد ثلاث عدم التقيد له يُقبل منه ، أحداً بمفرّد قل الفصل ^(٤) ، لأنه يُرى مدّث رفع التحليل الذي لزمه باعتبار طاهر فعله وإيضاً ^(٥) فتعلّل بمكث بضدّ عن الإلعاء لا سيما إن وقع منه ما يُضرح بالاعتداده ، كالنفس ثلاثاً فما

وكحكم الحمي بالصحة مباشرة ^(٦) بلزوم إن كان مذهبه ^(٧) أن يصرف المحاكم حكم بالصحة .

= مدّعي لأصح الحجج ، ومن قوله لامي أنه (ش ٢٤٠/٧)

(١) قوله (أن المراد به لا مذهب له) يدل من قوله (أو معنى ديث) (ش ٢٤٠/٧)

(٢) أي ، ككاح بلا ولي ، (سم ٢٤٠/٧) .

(٣) حجج أهل صحاح في خلاف الأشباح المسألة (١٢١٧)

(٤) قوله : (مما مرّ في الفصل) أي ، في شرح قوله (أو مدّعي الروحاني) كودي

(٥) قوله : (وأيضاً ...) إلخ عطف على قوله : (أحد) . إلخ . (ش ٢٤٠/٧)

(٦) قوله : (وكحكم الحمي) إلخ خبر مقدم لقوله ، (مباشرة ...) إلخ : أي ، الحمي (ش ٢٤٠/٧)

(٧) قوله (إن كان مذهبه) أي ، الحمي ، ويحتمل مرّ به التقيد (ش ٢٤٠/٧)

ويُقْبَلُ إقرارُ الوليِّ بالكاح إن استقلَّ بالإشَاء ، وإلا فلا
ويُقْبَلُ إقرارُ السبعة العاقلة بالكاح على تحديد

ولشافعي حصر هذا العقد الشهادة بحريته لا بروحه إلا إن قلد القائل
بصحته تقليداً صحيحاً ، وكذلك ليس له حضوره والسُّبُّ فيه إلا بعد ذلك
التقليد .

قَالَ لِعَاصِدِيٍّ وَلَيْسَ بِرُوحٍ اسْتَدَّ^(١) بِعَقْدٍ مُحْتَمَبٍ فِيهِ إِلَّا إِنْ كَانَ مِنْ
أَهْلِ الْإِحْتِهَادِ وَأَذْهَمَا إِلَى ذَلِكَ . وَإِلَّا فَوَحِيدٌ أَحَدُهُمَا نَعَمْ ، وَثَانِيَهُمَا
لَا ، لَا بِإِشَاءٍ مُعَيَّنَةٍ ، أَوْ حَكْمٍ حَاكِمٍ^(٢) . انْتَهَى
وَالْوَجْهُ كَمَا عَلِمَ بِمَا قَدَّمْتُهُ . أَنَّهُ يَكْفِي لِحُلِّ مَشْرَبِهِمَا تَقْبِيلُ الْقَائِلِ بِذَلِكَ
تَقْلِيداً صَحِيحاً .

(وَيُقْبَلُ إقرارُ الوليِّ بالكاح) على مؤنته (بِرِ اسْتِئْذَانِ) حادثة لإقرار
(بِالْإِشَاءِ) وهو العَجِيرُ ؛ مِنْ أَبٍ ، أَوْ حَدٍّ ، أَوْ سَيِّدٍ ، أَوْ قَصِيٍّ فِي مَحْبُوبَةٍ
بِشَرْطِهَا الْأَمِيِّ^(٣) وَإِنْ لَمْ تُصَدِّقْهُ السَّبعة ؛ لِأَنَّ مِنْهُمْ مَنْ يَمُوتُ بِإِشَاءٍ مِنْهُ
الْإِقْرَارُ بِهِ عَالِياً^(٤) .

(وَإِلَّا) سَتَقَرَّ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمُوتُ إِحْدَاهُ حادثة لإقرار ؛ كَأَنَّهُ ادَّعَى وَهِيَ تَيَبُّ أَنَّهُ
رُوحُهَا حِينَ كَانَتْ مَكْرَأً ، أَوْ لَا يَمُوتُ كَمَاءِ الرُّوحِ^(٥) . فَلَا يُقْبَلُ ، لَعَجْرُهُ عَنْ
الْإِشَاءِ بِدُونِ إِدْبَاهَا .

(وَيُقْبَلُ إقرارُ) الْحَرَّةِ (السَّالِمَةِ الْعَاقِلَةِ) وَتُوْءُ مَشْهُدَةٍ بِسَعَةِ مَكْرَاهِ (بِالْكَاحِ)
وَلَوْ لَعَبْرَ كَفَرٍ (عَلَى الْحَدِيدِ) بِدَا صَدَمِ الرُّوحِ وَإِنْ كُنْهِيَ لَوْحِي وَشُهُودُ

(١) أي : الاستقلال . (ش ٧٠ / ٢٤١)

(٢) الحاوي الكبير (١٧٩ / ١٢) .

(٣) قوله (بشرطها) أي : أن تكون سالمة من عجز (ش ٦ / ٢٢٦)

(٤) في (٦٠٧ / ٥)

(٥) قوله (أو لا يموت كماء الروح) عطف على قوله (لا يموت حادثة) هامش (ك)

عشتم ، لاحصن بسيانهم ، ولأنه حقهما^(١) فلم يُؤثر بكار العير له
نعم ؛ انكثاءه فيها حق للمولى ، فكان القياس^(٢) قول صله لإثبات رضاه
تركها^(٣) .

ويُخاطب بأنه وقع باعاً لأصل الكاح الممسولة فيه دونه^(٤)
وظاهر المصير أنه لا يُشترط هنا^(٥) تفصيل الإقرار بذكر بروج وكنيتها ،
وحضور شاهدين عدليين ، ورضاهما إن اشترط
والمعتمد اشتراطه^(٦) فيه وفي الدعوى والشهادة به^(٧)
وقولهما في (الدعوى) لا يُشترط^(٨) . محمول على ما إذا وقع في جواب
دعوى ؛ أي لأن تفصيلها يعني عن تفصيله
ويأتي ما ذكر^(٩) في قرار الرحلي^(١٠) المسدداً والواقع في جواب الدعوى ،

(١) أي بروحي (ش : ٧/٢٤١) .

(٢) قوله (وكان شاء) مع والاولى : التصريح ، (ش : ٧/٢٤١) . وهي (ب)
والمقصود من كنه (وكان لعله

(٣) قوله (لأنه) مع صله (صه) . قوله (وصه) أي بولي ، وقوله (بركه) أي
الكثاء صله (وصه) . (ش : ٧/٢٤١)

(٤) قوله (المسولة) أي لعله محذوف أو إقراره ، وقوله (فيه) أي أصل
كاح ، وقوله (دونه) أي بولي . مع من الصير بمعنى (المسولة) (ش :
٧/٢٤١)

(٥) أي : في قول إمرأها بالكاح . (ش : ٧/٢٤١)

(٦) قوله (والمعتمد اشتراطه) محمول بروحي ولي محصرة شاهدين عدليين ورضائيه
كردي

(٧) أي بالإقرار . (ش : ٧/٢٤١)

(٨) الشرح لكبير (١٦٥/١٣) ، روضة الطالبين (٢٩٤/٨)

(٩) أي . من اشتراط التفصيل إلخ (ش : ٧/٢٤١)

(١٠) قوله (بأي مادكم في الإقرار) أي مادكم من قوله (وظاهر المصير) (إلى =

خلافاً لمن فرق بين الرجل والمرأة .

ورغم أنه إذا وُجد الإقرار من برونخين لا يُشترط فيه تعصّل مسي على الصعيب . وإن انصر له السقيي وغيره . أنه لا يُشترط^(١) تعصّل مطلقاً^(٢) فيه ولا في الشهادة به

وفي « الأنوار » : لا يُشترط تعصّل في إقرارها الضمي ؛ كقولها : طئقي ، وفيه^(٣) هنا أيضاً اعتراض على لواقع ومتبعه^(٤) ليس في محله^(٥) ، كما يُعرف مما قررته ، فتأمّنه

ونز آفر المحيّر لواحد وهي الآخر قدّم سابق^(٦) ، فإن معاً فلا نكح على ما رُخّخه السقيي في بعض كتبه وبعده غيره ؛ مع صحت من غير مرجح ، ورجّح في « تدرسه » تقديم إقراره ؛ تعلّق ذلك بتدبيره وحقيقته ، وصوّته الرر كشي

= قوله (يُعني من تعصّله) بان لإقرار المرأة ، ويجري ذلك الجان في ذلك حل أيضاً ؛ فإن كان قرأه منداً اشترط فيه تعصّل ، وإن كان في جواب دعوى فلا شرط ؛ كالمرأة . كردي .

(١) وقوله (أنه لا شرط) مفعول (انصر) أي انصرته لأنه لا شيء . الح كردي ورواى (٢٤١/٧) (قوله) أنه لا شرط (الح بان صعب)

(٢) قوله (مطلقاً) أي سواء كان لإقرار من رجل أو امرأة ، ويحتمل . سواء كان صريحاً أو ضمناً ، وعلى كلّ حال يسمى بحيره عن قوله (فيه) فاش (٢٤١/٧)

(٣) أي « الأنوار » . (ش : ٢٤١/٧)

(٤) الأنوار لأعمال الأبرار (٧٠٣/٢)

(٥) قوله (ليس في محله) صفة (اعتراض) (ش : ٢٤١/٧) .

(٦) قوله (فيه) سابق في لسان المحسن الحكيم وإن أسد لاحق المروج من مرجح متقدم ، وذلك لأنه سبقه وبقائه يحكم بصحته ، بعدم الاعتراض له ، وقد حصر ساي وادعى خلافه . كان مرتب رفع الأبرار لأول ، وما حكم شونه لا يرجع لأسسه انتهى ع ش . (ش : ٢٤٢/٧)

وفيما إذا ختم الحال^(١) احتمالان في « لمطلب » ، ويتجده أنه
كالجمعية^(٢) : أخذاً مما يأتي في تكاح النير أنه مثلها^(٣)
وكذا^(٤) لو عليم السق^(٥) دون عيب السب وأخذ الروحاني المر لا بد^(٦) مع
صدقه^(٧) من تصديق سنده

وتبحث شارح أنه لا بد مع تصديق الروح السفيه من تصديق ولله ، وهو
محتمل ، وإداله يُصدقها فمقتضى كلامهم على ما ذكره الرركشي وض يبعه
أن لها أن تروّج حالاً ، وهو أحد وجهين حكاهما الإمام^(٨)
وعال الفضل لا ، وثقه عنه الراعي آخر (الطلاق) اعتباراً بقولها في حق
نفسها ، وطريق حبها أن يُصلحها انتهى

وهذا هو القياس ، فهو المعتمد ، ولا نُسلم أن مقتضى كلامهم ما مرّ بل
مقتضاه ما قلناه ، كما يُصرّح به كلامهم في آخرها بقول الشاهد مع تكديه لها
ولو كان رجلاً هذه ، وحي ، فكنت ، أو امرأة هذا ، وحي ، فسكنت
وماب المقرّ ورثة ساكن لا عكسه^(٩) ، وفي الأولى لو أنكرت ، صدقت

(١) قوله (إذا حصل) أي السوء والجمعة كروي قال السري (٢٤٢/٧)
(عبارة « المعنى » وشرح الرص « حيل الحد » ، وعبارة « نهاية » حمل
الحدّان)

(٢) قوله (أنه كجمعية) أي تقدم إقرارها (ش : ٢٤٢/٧)

(٣) قوله (في تكاح نير) أي من أولاد ، قوله (به) أي مجهول الحد ، ما سما
بني ، وقوله (مثلها) أي مثل الجمعية (ش : ٢٤٢/٧) وراجع (ص ٥٤٦ ٥٤٧)

(٤) أي : تقدم إقرارها . (ش : ٢٤٢/٧)

(٥) أي : لأحد الإقرارين . (ش : ٢٤٢/٧)

(٦) قوله (لا بد) أي في قبول إدراكه انتهى (ش : ٢٤٢/٧)

(٧) قوله (مع صدقه) والمراد بالتصديق ما يجعل الإقرار (ش : ٢٤٢/٧)

(٨) نهاية لمطلب في رواية الطعّب (٥١٤/١٢) .

(٩) قوله (لا عكسه) أي لا يثبت المبدأ ماب الساكن (ش : ٢٤٢/٧)

بمعينها ، ومع ذلك^(١) يُقبل رجوعها^(٢) ولو بعد موته^(٣) ، كما يأتي آخر
(الرجعة)^(٤) لأنها مفرقة بحق عليها له وقد مات^(٥) وهو مقيم على سخطه^(٦)

وفي التتبع : لو أقرت بالنكاح وأبكر . . سقط حكم الإقرار في حقه حتى
يوزج بعد ذلك واذعى نكاحاً لم يُسمع إلا أن يدعي نكاحاً تحدد

وكان ابن عجل أحد من هذا^(٧) قوله لو شهدت عليه بته حصة ثلاث ثم
تقر لزوج^(٨) بعد مكد التحليل على النكاح لم يُفرا حتى يدعي اثناء نكاح
حديث : كمن أقر لآخر بعين ثم ادعاه لا تُسمع حتى يذكر شيئاً به منه ، أي
ولو بواسطة .

وبما تقرّر^(٩) يُعلم ما أفتى به بعضهم فيمن مات عن زوجة في مبره^(١٠)
فُقيمت بته بأنه كان أقر أنه ضيقها ثلاثاً قبل موته^(١١) بسبع أشهر فادعت بته بأنه
أقر قبل موته أنها في عقد نكاحه ، من أنه^(١٢) لا تُسمع دعواها وبسببها إلا إن

(١) أي إنكارها وبسببها على من مات عنه (ش : ٢٤٢/٧)

(٢) قوله : (يقبل رجوعها) أي — في حقه حكم ، وحته ، كذا (ع : ٢٢٧/٦)

(٣) أي : وقصة نركته . (ع ش : ٢٢٧/٦٠)

(٤) هي (٣٠٥/٨)

(٥) قوله (وقد مات) : لح حال عن صبر () ، وبوله وهو مقيم () (الح : ٢٤٢/٧)

(٦) قوله (على سخطه) أي بموته عنه ، وحته ، (ع ش : ٢٤٢/٧) : أنه لو رجع قبل
رجوعها فلا يعمل رجوعها ، فلا يرث عنه لو مات ، فليراجع . (ش : ٢٤٢/٧)

(٧) أي مثالي ، ستة ، (ش : ٢٤٢/٧)

(٨) قوله (ثم بعد) : إلح ، يعني : اتفاقاً . (ش : ٢٤٢/٧)

(٩) قوله : (وبما تقرّر) أي : من قول ابن عجل . (ش : ٢٤٢/٧)

(١٠) قوله : (في منزله) صفة (روجه) . (ش : ٢٤٢/٧)

(١١) قوله (قبل موته) : متعلق بـ (أقر) . (ش : ٢٤٢/٧)

(١٢) قوله (من أنه) : يح سأل له أسى به البعض (ش : ٢٤٢/٧)

أدعت نكاحاً معضلاً

ومنه أن يذكر^(١) أنها تحللت تحليلاً شروطه ، ثم يقسم بـ«دلت»^(٢)

بحلاف دعواه مجرد إقراره ؛ لأن دعواه^(٣) مجردة عن دعوى نفس الحق لا تستلزم على الأصح .

وبحلاف دعواها نكاح . وأنه أقر أنها في عصمة نكاحه ولم تُقصّر بذكر مصي ربه يُمكنُ فيه العتقان والتحليل وغير ذلك^(٤) ؛ لأنها لم تدع إقراره بما سَحَّ بحريم نكاحها عليه^(٥) .

وإقراره بأنها في عصمة نكاحه لا تقتضي إرثها منه ؛ لاحتماله أمرين على السواء : نكاح السابق ومنهم منه تكديت اليه بإقراره بالثلاث ، ونكاح آخر^(٦) أخذناه بعد إمكان تحليل ، وإلّا رث لا يثبت بـ«دلت» انتهى^(٧)

(١) قوله (ومنه) أي من المعضّل أن تذكر . إلخ كردي .

(٢) وقوله : (بذلك) إشارة إلى (نكاحاً) . ، كردي

(٣) قوله (لأن دعواه) أي دعوى الإقرار مجردة عن دعوى نفس الحق (أي الحق بدي آخر به كردي) والى به (س) ٢٤٢/٧ - ٢٤٣ (قوله) «لأن دعواه» كأن مرجع الهمزة «مجردة» أي «مجردة من عصمة المصير للمفعول» والمعنى «دعواه مجردة إقراره» وقوله «عن دعوى نفس الحق» أي «نكاح»

(٤) قوله (وغير ذلك) أي من الانحلال عن المحل ، وبعد ثبوت الأول (ش) ٢٤٣/٧

(٥) عبارة «النهاية» (٢٢٧/٦) : (بعد يبيح به نكاحها) .

(٦) قوله (نكاح سابق) أي على لطلاق الثلاث ، وقوله (ونكاح آخر) إلخ هما حرم متد محدود ، أي ولأمران هما النكاح السابق ، ونكاح آخر إلخ اهدع ش ، قوله (ومنهم منه تكديت اليه بإقراره) إلخ ، أي وهي «بـ«دلت» بالإقرار بالطلاق بعده عنه» أي بالإقرار بقاء عصمة «لا يرث» كـ«بسمي» بدليل قوله (و«يرث لا يثبت بـ«دلت»» انتهى سم . (ش) ٢٤٣/٧

(٧) أي ما أفتى به بعضهم . (ش) ٢٤٣/٧ .

ولأب يزويج البكر

وفي بعضه نظرٌ يُقْلَمُ مِمَّا مَرَّ^(١) أنه حيثُ وقع إقرارها في جواب دعوى لا تُشَرْطُ فيه تعصراً ، وحديثُ فالدي يتَّحَهُ أنها حيثُ أحابت بآله أقرتْ بأنها في بكاحه بعد مصيٍّ إمكأن التحليل من طلاقه الأول وأدعتْ بینه بذلك قلتُ وورثتُ ، ولا فلا

وعلى هذا يُحْتَمَلُ فورُ بعضهم تُشْتَعُ دعواها ونسبها وورثتها ولا مضافة بين اليُسْرَ ؛ لإمكانِ رَوَايَةِ المصَحِّحِ الذي أُلْتَمِزَ الأولَى ؛ مُتَحَدِّينَ بِشَرْطِهِ^(٢) تنهى مخلصاً .

١١ / ١

(ولأب) وإن لم يَلِ لَمَّا ؛ لَصَرْوٍ مَشْهُورٍ^(٣) عليها بعد الطَّلُوعِ^(٤) على صرٍّ^(٥) ؛ لأنَّ لَعَارَ عِيهِ ، خلافاً لمن وهم فيه فرعه أن ولاية بروجها حيثُ للمفاهي ؛ كولاية مالها (تزويج البكر) .

ويُزَادُهَا العِدْرَةُ لَعَةً وعَرَفَ ، وقد يُفَرَّقُونَ بَيْنَهُمَا فَيُصَنَّفُونَ البكرَ على من يَدِينُهَا المَكُوثُ وَبِالْثَّ^(٦) نَكَارُهَا ، وَيُخَصَّصُونَ العِدْرَةَ بِالسَّكْرِ حَسْبَ

وَالْمُغْصَرُ يُطْلَقُ على مقاربة الحنص ، وعلى من حاصت^(٧) ، وعلى من وَلَدَتْ^(٨) ، وَوُحِشَتْ فِي بَيْتِ سَاعَةِ طُمُثٍ^(٩) ، أَوْ رَهَقَتْ عَشْرِينَ^(١٠)

(١) قوله (مت مر) ؛ إلح فيه أن ما صدر منها هذا من جواب دعوى بعضه (ش ٧ / ٢٤٣)

(٢) وفي (ت) و(ج) و(ع) والمطبوعة : وهـ (بالحمل بشره)

(٣) قوله : (لطرؤسه) أي . في المولية . كردي

(٤) وفي (ت) و(ع) والمطبوعات : (لطرؤسه بعد الطلوع)

(٥) لام (٦ / ٢٧)

(٦) قوله : (وإن رآه ، .) ؛ إلح : أي : لا يوطئه . (ش ٧ / ٢٤٣) .

(٧) أي . بالفعل . (ع ش ٧ / ٢٢٨)

(٨) أي أول ولادة . (ع ش ٧ / ٢٢٨)

(٩) قوله (ساعة طمث) أي : حاص ، ظرف بـ (ح) (ش ٧ / ٢٤٣)

(١٠) قوله (أورهقت) ؛ إلح : أي : هربت ، عصف على (ولدت) (ش ٧ / ٢٤٣)

صغيرة وكيرة بعير إديها ،

(صغيرة وكيرة) عافله ومجوبة (بعير إديها) لحر الدار قطبي (الثبوت
أحق بنفسها من وليها ، واليكز يروخها أئوها)^(١)

وأجمعوا عليه في الصغيرة

ويشترط لصحة ذلك^(٢) : كفاءة الروح وسائر دسهر المثل على المعتد + كما
يشتت في شرح الإرشاد^(٣) .

وعدم عداوة بينها وبينه^(٤)

وعدم عداوة ظاهرة - أي : بحيث لا نخشى على أهل محلتيها - بينها وبين
الأب

ورغم أنه بعد هذه^(٥) شرط للحوار لا لصحة^(٦) غير صحيح

لأن قلت يرد من شرط عدالته انتهاء عدوته ؛ لتبينها قلت
ممنوع ، لما استعمد في محنتها أنها^(٧) قد لا تكون معسقة

والحق^(٨) لحذف بالمعبر وكينه ، وعليه فالظاهر - أنه لا يشترط فيه^(٩)

(١) سن الدار قطبي (ص ٨٨٩) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٢) قوله : « صحة ذلك » أي : بوجوب الأب بعير إديها (ص ٢٤٣ / ٧)

(٣) فتح حرر شرح (ج ٢ / ٢٦٣) ، جمع : السهل نصاح في اختلاف الأشخاص ، مآله

(٢١٨) عدمه ، على (٢٤٦ / ٤) ، وانتهابه (٢٢٨ / ٦) (بحال صداقتها عليه)

في محنتها ، انتهى ، عن شرمسي (٢٢٨ / ٦) (قوله : « بحال صداقتها » أي ، بأن

يكون في منتهى ذلك بعد كان وعبره ، دخل في ملكه معرض به ذاك أو بعيره ، فالعداء على

كونه في منتهى عند العقد)

(٤) أي : الروح ، هامش (خ)

(٥) أي : العداوة بينها وبين الأب ، (ش : ٢٤٤ / ٧) .

(٦) وفي (ب) و (خ) والمطبوعة الوهية : (لا للصحة) .

(٧) قوله (في محنتها) أي : عدالته (أنها) أي : لعداوة (تر : ٢٤٤ / ٧)

(٨) أي : في الشروط المذكورة . (ع ش : ٢٢٩ / ٦)

(٩) أي : في الوكيل

وَيُسْتَحْتَبُ اسْتِدَانُهَا ،

ظهورها ؛ لو صرح الفرق بينهما^(١)

ولحوار^(٢) مباشره لذلك لا لصحته كونه مهر المثل لحال من نقد البلد
وسياقي في مهر المثل ما يُعلم منه أن محل ذلك^(٣) فيمن لم يعتد التاحيل أو
غير نقد البلد ، وإلا . جاز بالمؤجل ويعبر نقد البلد على ما فيه ؛ معاً سأذكره
ثم^(٤) ، فتعطل له

واشراط^(٥) ألا تنصرت به لحوم هرم أو عسى ، ولا فصح ، وألا يلزمها
الحج ، وإلا اشترط إدنها ؛ ثلثاً يثمنها الروح منه صعيق ، بل الثاني
شاذ لوجود العلة^(٦) مع إدنها

(ويستحب استدائها) أي السالعة العاقلة ولو مكرمة ؛ تطيباً لحظها ،
وعليه^(٧) حرموا حر مسلم . « وَالْيَكْرُ يُسْتَأْمَرُهَا أَبُوهَا »^(٨)

حماً به وبين حر الدارقطني السابق ، أي بناء على ثوب قوله فيه .
« يَرْوُجُهَا أَبُوهَا »^(٩) الصريح في الإيجاب .

(١) قوله . (لا يشترط فيه ظهورها) أي من مكفى مجرد العداء مائة ، وقوله (لوصوح
الفرق . . .) إلح وهو أن شدة الولي تدعو لرعاية أصله ولو مع العداء لاطه ، بخلاف
الوكيل فإنه لا شفقة له مرتباً حملته العداء على عدم رعايته أصله (غ ش ٢٢٩/٦)

(٢) قوله : (لجواز . . .) إلح عطف على (لصحة) إلح ، أي ويشترط حوار إلح
انتهى . سم . (ش ٢٤٤/٧)

(٣) أي اشترط حوار المباشر بالحلول ونقد البلد (ش ٢٤٤/٧)

(٤) في (ص : ٨٢٠)

(٥) قوله (واشراط أن) إلح متدا ، حره (صعد) والشتة باعتبار المعطوف على استدائها
وهو : (وألا يلزمها . . .) إلح . كردي

(٦) أي مع الزوج لها من الحج انتهى سم (ش ٢٤٤/٧)

(٧) أي : الندم . (ش ٢٤٤/٧)

(٨) صحيح مسلم (١٤٢١) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٩) قوله (على ثوب قوله) أي الدارقطني ، ويحمل أن الصبر للشيء ، وقوله (فيه) أي =

وليس له تزويج ثيب إلا بإذنها ، فإن كانت صغيرة لم تزوج حتى تنبع ،

وقد نزع فيه الشافعي رضي الله عنه ، لكن المحرّر في محله أن زيادة الثقة مقولة وإن انفرد بها ، فتعين للمجمع الحمل المذكور .

أما الصغيرة . فلا إذن لها ، وثبت بدنه في الممثلة ؛ لإطلاق الخبر ، ولأن بعض الأئمة أوجبه

ويُسّر ألا يزوجها حنبل^(١) إلا لحاحيه أو مصدقة ، وأن يُرسل لعوليته ثقة لا تخشعها ، والأثم أوسى لتعلم ما هي عليها

(وليس له تزويج ثيب) عاقلة (إلا بإذنها) لحبر مسلم . « الثيب أخت بنتها من وليتها »^(٢)

ووجهه أنها لما مارسب الرجال زالت عداوتها وغرقت ما يصرها منهم وما ينفعها بخلاف الكبر

فرع حاصل كلام الشافعي رضي الله عنه في « محصر الويطي » وغيره . أن الروح لو قلت اسمه فاستؤذبت المرأة فيمن اسمه كذا وليس هو اسمه^(٣) صح نكاحه إن أشارت إليه الأداة كـ « ووجي بهذا » فحاطة الولي بالكاح ، وإلا فلا . وألحق بإشارتها إليه بثبها التزويج بمن خطبها إذا كان تقدّم له^(٤) خطبها

(فإن كانت) الثيب (صغيرة) عاقلة حرة (لم تزوج حتى تبلغ) لوجوب إذنها ، وهو معتذر مع صغرها .

« البحر السابق » وقوله (يزوجها أبوها) يدل من قوله « يمي » على ثبوت صدور هذا القول عنه ^(١) (ش . ٢٤٤ / ٧)

(١) قوله (ألا يزوجها) أي الكبر (حنبل) أي حين إذ كانت صغيرة انتهى ع ش (ش : ٢٤٥ / ٧) .

(٢) صحيح مسلم (١٤٢١) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٣) أي : الأصلي . (ش ٢٤٥ / ٧)

(٤) قوله (تقدّم له) أي لعل المراد فقط (ش ٢٤٥ / ٧)

وَالْجَذُّ كَالْأَبِ عِنْدَ عَدَمِهِ

وَسَوَاءٌ زَالَتِ الْبِكَارَةُ بِوُطْءٍ خِلَافٍ أَوْ حَرَامٍ .

أَمَّا الْمَجْنُونَةُ فَتَرَوُّحٌ ؛ كَمَا بَأْنِي^(١) . وَأَمَّا لَمَّةٌ فَيُرَوُّهَا السَّيِّدُ
مُطْلَقًا^(٢)

(وَالْحَدُّ) أَوِ الْآبِ وَإِنْ عَلَا (كَالْأَبِ عِنْدَ عَدَمِهِ) أَوْ عَدَمَ أَهْلِيَّتِهِ^(٣) ؛ لِأَنَّهُ
وِلَادَةٌ وَعَصَوَةٌ ؛ كَالْأَبِ بَلْ أَوْلَى ؛ وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَّ تَوَلَّيْهِ لِلطَّرَفَيْنِ ، وَوَكِيلُ كُلِّ
مِثْلِهِ^(٤)

(وَسَوَاءٌ) فِي وَحْدِ الثَّبُوتِ الْمُعْتَصِي لاعتبار إذِهَا (زَالَتِ الْبِكَارَةُ^(٥)) بِوُطْءٍ
حَلَالٍ أَوْ حَرَامٍ (وَإِنْ عَادَتْ وَكَانَ الْوُطْءُ حَالَهُ الْيَوْمَ أَوْ بَحْوً^(٦) ، أَوْ مِنْ بَحْوٍ قَرِيدٍ ؛
كَمَا قَالَ الْأَدْرَعِيُّ ؛ لِأَنَّهَا فِي ذَلِكَ تُسَمَّى ثَبَاتًا فَشَعَبُهَا الْحَبْرُ

وَيُرَادُ الشَّبَهَةُ عَلَيْهِ^(٧) يَقُولُهُمْ إِنْ وَطَّأَهَا^(٨) لَا يُوصَفُ بِحَلٍّ وَلَا حَرَمَةٍ عَيْرٌ
صَحِيحٌ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَنَّ الْوَاطِئَ مَعَهَا كَالْعَاقِلِ فِي عَدَمِ كَيْفٍ ، فَلَا يُوصَفُ
فَعَلُهُ^(٩) بِذَلِكَ مِنْ هَذِهِ الْحَشِيَّةِ^(١٠) وَإِنْ وَصِفَ بِالْحَلِّ فِي دَنِهِ ؛ لِعَدَمِ الْإِثْمِ بِهِ

وَقَوْلُهُمْ . لَا يَخْلُو فَعْلٌ مِنَ الْأَحْكَامِ الْحَمَةِ أَوْ إِسَاءَةٍ مُحَلٌّ فِي

(١) فِي (ح : ٥٨١-٥٨٢) .

(٢) أَيِ : ثَبَاتًا أَوْ غَيْرَهَا ، صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً . اهـ . ع ش : أَيِ : عَاقِلَةً أَوْ مَجْنُونَةً . (ش : ٢٤٥/٧) .

(٣) قَوْلُهُ (عِنْدَ عَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ) بِأَنَّهُ يَكُونُ عَدُوًّا أَوْ فَاسِقًا كَرَمِي

(٤) ضَمِيرُ (مِثْلِهِ) رَاجِعٌ إِلَى (كُلِّ) . هَامِشُ (ك) .

(٥) وَفِي (ب) وَالْمُطْبُوعَاتِ : (وَالتَّكَارُّفُ)

(٦) قَوْلُهُ : (أَوْ بَحْوً) كَالسُّكْرِ وَالْإِكْرَامِ . (ش : ٢٤٥/٧)

(٧) قَوْلُهُ (وَيُرَادُ شَبَهُهُ) أَيِ : وَطْءُ الشَّبَهَةِ (عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْمَرْءِ (ش : ٢٤٥/٧)

(٨) أَيِ : الشَّبَهَةُ . (م : ٢٤٥/٧)

(٩) أَيِ : الْوَاطِئُ بِشَبَهَةٍ . (ش : ٢٤٥/٧)

(١٠) أَيِ : مَنْ حَبِثَ كَوْنَهُ كَالْعَاقِلِ . (ش : ٢٤٥/٧)

(١١) قَوْلُهُ (مِنَ الْأَحْكَامِ الْحَمَةِ) وَهِيَ الْوَاحِدُ ، وَالْمَنْبُوتُ ، وَالْمَكْرُوهُ ، وَالْحَرَامُ ، وَبِإِباحٍ

وَلَا أَثَرَ لِرَوَائِهَا وَلَا وَطْءٌ ؛ كَسَقَطَةٍ فِي الْأَصْح
وَمَنْ عَلَى حَاشِيَةِ النَّبِ كَأَحْ وَغَمْ لَا بُرُوحٌ صَغِيرَةٌ بِخَالٍ

محل المكلّف

(ولا أثر) لحملها بلا نكارة ولا (لروائها بلا وطء ، كسقطه) وحذّ حبيص
وإصنع (في الأصح) خلافاً له شرح مسلم^(١) ، ولا لوطنها في الدبر ؛ لأنها
لم تُدرَس^(٢) الرجال بالوطء في محلّ النكارة ، وهي على غاوبها وحائنها
وقصبتها^(٣) أن العوراء^(٤) إذا وُطئت في فرجها ثبت وإن بقيت بكارثتها بل هي
أولى من بحر اسائمه

ويُتَرَقُّ من هذا وما يأتي في التحليل بأن بكارثتها إنما اشترط رواؤها ثم^(٥)
مبالغة في التعبير عما شرع التحليل لأجله^(٦) من الطلاق الثلاث ، ولا كذلك هذا ؛
لأن المدة على روال الحياء بالوطء ، وهو ما كدلت^(٧)
(ومن على حاشية السب) أي - طرفه ، وفيه استعارة بالكناية رَشَحَ^(٨) لها
بذكر الحاشية (كَأَحْ وَغَمْ لَا بُرُوحٌ صَغِيرَةٌ) ولو محبوبة (بحال)^(٩) أما الثبوت

= (أواسنة) أي بزيادة خلاف الأولى (ع ش ٢٣٠/٦)

(١) شرح صحيح مسلم (٢٠٩/٥) .

(٢) قوله (لأنها لم تدرَس) إلح يعطّل لها في المس والشرح جميعاً إلح (ش ٢٤٦/٧) .

(٣) أي : التعليل (ش : ٢٤٦/٧)

(٤) قوله (أن العوراء) أي وهي التي نكازها فاحل المرح كروي

(٥) أي : فيما يأتي في التحليل . (ش : ٢٤٦/٧)

(٦) أي : لأجل التعبير عنه (ش : ٢٤٦/٧) .

(٧) قوله (وهو ما كدلت) أي : وروال الحياء في العوراء المذكورة بالوطء ، أو المعنى

والأمر في العوراء المذكورة أنها مراهة الحياء بالوطء . (ش ٢٤٦/٧)

(٨) قوله (ورشح) الأولى وحيل . (ش ٢٤٦/٧) وفي المعجم الوسيط : (ص

٣٤٦) (رشحه الشيء . هياه وأقده)

(٩) (بحال) أي . بكر آ كانت أو نيباً . معني المحتاج (٢٤٧/٤) .

وَتُرْوَجُ الثَّيْبُ الْبَالِغَةُ بِصَرِيحِ الْإِدْبِ ،

مواضع ، وأمّ الكرّ ولدخبر السابق^(١) ، ولنسوا في معنى الأب ، وقور شفقه

(وتزوج الثيب) العاقدة (البالغة) الحرمة بإشترتها المعهمة ، ولداقة (بصريح الإدب) ولو لمعط الوكالة للأب أو غيره ، أو قور أدب له أن يعقد لي ، وإن لم تذكر نكاحاً ، كما يُبحث

ويؤيده : قولهم يكفي قولها : رصيت من يرصه أبي ، أو أمي ، أو بما يفعله أبي ، وهم في ذكر النكاح ، لا إن رصت أمي ، أو بما يفعله مطلقاً^(٢) ، ولا . إن رصي أبي ، إلا أن يريد به مما^(٣) يفعله

فلا يكفي سكونها ، لحبر مسلم السابق^(٤) ، وصح حُرّ : لئن للولّي مع الثيب أمر^(٥) ،

تبيّن : يُعلم بما يأتي أواخر الفصل الثاني^(٦) أن قولها رصيت أن تُروح ، أو رصيت فلاأ روحاً منصرف للإدب للولّي ، فله أن يُروّحها به فلا تحديد استدلال

(١) قوله (ولدخبر) إلح : أي لعمومه ، وقوله (نسوا) أي عفا عن المنع (بغير إدبها) ، (ش : ٢٤٦/٧)

(٢) قوله (لا رصت أمي) أي لا قولها (رصت إن رصت) إلح ، قوله (أو بما يفعله) أي أمي ، وقوله (مطلقاً) أي سواء كسواء في ذكر النكاح أم لا انتهى ع ش (ش : ٢٤٦/٧)

(٣) وفي (س) والمطبوعة الوهية : (مما) بدل (مما)

(٤) عاره : معنى المحتاج ، (٢٤٨/٤) (وكذا لا يكفي رصت إن رصي أبي ، إلا أن تريد به : رصيت بما يفعله . . فيكفي)

(٥) أي : عفا قول المنع : (إلا بإدبها) ، (ش : ٢٤٦/٧) .

(٦) أخرجه ابن حبان (٤٠٨٩) ، وأبو داود (٢١٠٠) ، وإسائي في الكرى (٥٥٨١) عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

(٧) في (س : ٥١٣-٥١٤) .

ويكفي في البكر سكوتها في الأصح

ويشترط عدم رجوعها عنه قبل كمال العقد ، لا يُقبل قولها فيه ^(١) إلا سيئة .

قال الإسوي وغيره ولو أدت له ثم غرل منه لم يغرل ؛ كما اقتضاه كلامهم ؛ أي لأن ولايته بالبر لم تؤثر فيها عرله لمسه

وقبلة بعضهم بما إذا قبل الإذن ، وإلا كان ردؤه أو غصنه إبطالاً له ، فلا

يؤرخها . لا يادد حديد ، قيل وفيه نظر ؛ أي لم يذكره ٥٨ ١٠ ٢٤

(ويكفي في البكر) السالبة العاقلة إذا استؤذنت وإن لم تعلم الزوج ، سواء

أعلنت أن سكوتها إذن أم لا ، كما في « شرح مسلم » عن مذهب ومذهب الجمهور ^(٢)

ويُفرق بين هذا واشتراط العلم بكون السكوت مكولاً . بأن السكوت ثم

مبطل لحقه فاشترط بمصيره به ^(٣) ، وهو يستدعي ^(٤) العلم بذلك ، وهذا مُثبت لحقه فاكتمى به منها مطلقاً ^(٥)

(سكوتها) الذي لم تقترب نحوه بكاءً مع صباح أو ضرب حدٍّ للمحير

قطعا ^(٦) ، ولغيره بالنسبة للكاح ^(٧) ولو لعبير كفؤ لا لدون مهر المثل أو كونه من غير نقد البلد (في الأصح) لحير مسلم السابق ^(٨) ، ولقوة حيايتها

(١) قوله (لا يقبل قولها) أي بعده ، وقوله (به) أي الرجوع (ش ٢٤٦/٧)

(٢) شرح صحيح مسلم (٢٠٩/٥)

(٣) أي : بالسكوت . (ش ٢٤٧/٧)

(٤) أي : بالتقصير . (ش ٢٤٧/٧)

(٥) قوله (به منها) أي : بالسكوت من البكر (مصنفاً) علمت بذلك أم لا (ش ٢٤٧/٧)

(٦) قوله (للمحير قطعاً) معلوم (بكفي) أي : ويكفي في البكر سكوتها للمحير قطعاً ، ولغيره في الأصح إشارة إلى أن الخلاف في غير المحير كتردي .

(٧) وقوله (بالنسبة للكاح) إلح قيد لكلمة السكوت في المحير وغيره ، فالأولى : تأخيرها من قول لمن (في الأصح) إلا أن يقال ذكره مع العير إشارة إلى أن فيه الخلاف أيضاً . كتردي

(٨) قوله (السابق) لعل في شرح (ويستحب استدائها) ولكن يرد عليه أنه لا دلالة في ذلك =

وَالْمُعْتَقُ وَالْمُتَّخِذُ كَالْأَخِ .

وَأَحَقُّ الْأَوْلِيَاءِ أَنْ تُمْ جَدُّ ...

وكسكوتهما قولها لم لا يَحُورُ أن دون ١٤ حوالياً لقوله أَيْحُورُ أن أَرْوَحُك ؟
أو مَأْدِين ؟

أما إذا لم تُسأَدَنَّ وإتْمَارُوحٍ بحصرتها . فلا يكتفى سكوتهما .

وَأَمَّا الْعَمُورِيُّ مَاتَهَا لَوْ أَدْبَتْ مَجْبِرَةً سَلُوعَهَا فَرَوَّحَتْ ثُمَّ قَالَتْ لَمْ أَكُنْ بِالْعَةِ
حِينَ أَفْرَرْتُ صَدَقَتْ سَمِيرَهَا^(١)

وفيه مظهرٌ ، إذ كيف^(٢) يَنْطُرُ النكاحُ محزودَ قوليها السابق منها بقصده لا سيما
مع عدم إبدائها عذراً في ذلك^(٣)

وتردّد شيخها في حرمانه لا يشاره به منهمة ولا كتبه ، ثم زخغ أنها
كالمجنونة^(٤) .

(والمعق) وعصبته (والسلطان^(١) كالأخ) فَيُرَوِّحُونَ الشَّيْبَ الْمَالِعَةَ بصريح
الإذن ، والكرّ البالغة بسكوتهما .

وكون السلطان كالأخ في هذا لا يُبَيِّنُ المراد منه بمسائل يُرَوِّحُ فيها دون
الأخ ؛ كالمجنونة .

(وأحق الأولياء) بالترويح (أب) لأنه أشقاهم (ثم جد) أبو الأب

عنى لمذمى عبارة المعنى ، والمحلي ، (لعبر مسلم) الأَيْمُ أَحَقُّ بِنَفْسِهِ مِنْ وَلِيِّهَا ،
وَالْبُكَرُ تُنْأَمَرُ بِإِدْنِهَا سَكُونُهَا (اهـ) وهي ظاهرة (ش ٢٤٧/٧) ومر بحريجه

(١) فتاوى البعوي (ص ٢٧٤)

(٢) قوله (ومه نظر) إذ كيف (إلح) يمكن أن يحل بما يأتي في قول المصنف (ولو
طلت من لا ولي لها) من بطلان النكاح محزود قول الولي السابق بقصده ، فسألم يكن لمطلان
هناك مانع منها كذلك ؛ لأنها نظيران ؛ كما هو ظاهر كردي

(٣) قوله (ثم رجع أنها كالمجنونة) وقال في شرح الروض : حتى يروّجها لأب أو جد ثم
الحاكم دون غيرهم . كردي . راجع : أسى المطاب (٣١٥/٦)

(٤) قول المتن (والسلطان) أرهده هنا ما يشمل القاضي السبيعي (ش ٢٤٧/٧)

ثُمَّ أَنُوهُ ، ثُمَّ أَحْ لَأَبَوَيْي أَوْ لَابْ ثُمَّ أَنَّهُ وَإِنْ سَقَلَ ، ثُمَّ عَمَّ ثُمَّ سَائِرُ الْعَصَةِ
كَالْإِرْثِ ، وَيُقَدَّمُ أَحْ لَأَبَوَيْي عَلَى أَحْ لَابٍ فِي الْأَطْهَرِ

(ثم أبوه) وإن غلّا ؛ لتعريفه ^(١) بالولادة (ثم أح لأبوين أو لَاب) أي ثُمَّ لَابٍ ؛
كما سَدَّكَرُهُ ^(٢) ؛ لإدلائه بِالْأَبِ ^(٣) (ثم اسم وإن سَقَلَ) كذلك ^(٤) (ثم عم) لأَبَوَيْي
ثُمَّ لَابٍ (ثم سائر العصه ؛ كالإرث) حاصِرٌ ^(٥) (سائر) ، وَالْأَبُ اسْتَشْنِي مِمَّا
الْجَدُّ لَهُ يَشَارِكُ الْإِخْ ثُمَّ ، وَيُقَدَّمُ عَلَيْهِ هَا

(ويقدم) مُدْبِئُ أَبَوَيْي عَلَى مُدْبِئِ أَبِي لَمْ يَتَمَيَّزْ بَعْدَ هُوَ أَقْوَى مِنْ ذَلِكَ فِي سَائِرِ
الْمَصَالِحِ ، فَحِينَئِذٍ يُقَدَّمُ (أَحْ لَأَبَوَيْي عَلَى أَحْ لَابٍ فِي الْأَطْهَرِ) كَالْإِرْثِ ، وَلِأَنَّهُ
أَقْرَبُ وَأَشَقُّ وَقَرَأَةُ الْأُمِّ مَرْجُوحَةٌ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا ^(٦) دَخَلُ هَا ؛ كَمَا رُجِّحَ بِهَا الْعَمُّ
الشَّقِيقُ فِي الْإِرْثِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا دَخَلٌ فِيهِ ؛ إِذِ الْعَمُّ لِلْأُمِّ لَا يَرِثُ

وَحَرَجَ يَقُولِي : (لَمْ يَتَمَيَّزْ . .) إِلَى آخِرِهِ أَمَّا عَمُّ أَحَدُهُمَا لِأَبَوَيْي وَالْآخَرُ
لَابٍ ، نَكْتَهُ أَحْوَاهَا لِأَمَّتِهَا فَهُوَ الْوَلِيُّ ^(٧) لإدلائه بِالْحَدِّ وَالْأُمِّ ، وَالْأَوَّلُ إِنَّمَا يُذَلِّي
بِالْحَدِّ وَالْجَدَّةِ ، بِحَلَالٍ مَا لَوْ كَانَ الَّذِي لِلْأَبِ مَعِينًا فَإِنَّ الشَّقِيقَ يُقَدَّمُ عَلَيْهِ عَلَى
الْأَوْجِهِ .

وَيُوجَّهُ بَأَنَّ الْمُتَعَارِضَ حِينَئِذٍ الْأَقْرَبِيَّةُ وَالْوَلَاءُ وَالْأُولَى مُقَدَّمَةٌ ؛ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ
أَحَدُ اسْمَيْ عَمٍّ مَسْتَوِيَيْنِ مَعِينًا يُقَدَّمُ ، لَا حَالًا ^(٨) بَلْ هُمَا سَوَاءٌ ، وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا

(١) أي كل منهم عن سائر العصات انتهى معني (ش ٢٤٧/٧)

(٢) قوله (سدكه) والاسم (سدكه) بالهاء ؛ كما في «النهاية» (ش ٢٤٧/٧)

(٣) قوله (لإدلائه) أي الأح - لَاب ، فهو أقرب من أبيه انتهى معني (ش ٢٤٧/٧)

(٤) أي : ابن أح لأبوين ثُمَّ لَاب . (ش : ٢٤٧/٧)

(٥) قوله (حاصر) أي : قوله : (كالإرث) خلاص . الخ (ش : ٢٤٧/٧) .

(٦) أي : لقراءة الأم . (وشيلي : ٢٣١/٦)

(٧) وفي (د) و(س) و(غ) : (فهو الولي)

(٨) قوله (لا حالاً) صورة كونه ليس عمً وخالاً أن يتزوج ريد امرأة لها بنت من غيره فيأتي منها
بولد ويتزوج أحوه بنتها المذكورة فيأتي منها بيب ؛ فولد ريد ابن عم هذه البنت وأحو أمها فهو -

وَلَا يُرَوِّحُ ابْنُ بَسُوٍّ ، فَإِنْ كَانَ ابْنُ ابْنِ عَمٍّ أَوْ مُعْتَقًا أَوْ قَاصِيًا رَوِّحَ بِهِ

ابْنًا وَالْآخَرَ أَحَا لَأَمٍّ . قُدَّمَ الْإِبْنُ .

(ولا يروح ابن سوة) خلافاً للعربي : كالأئمة الثلاثة ؛ إذ لا مشاركة بينهما في السب فلا يغني عن دفع العار عنه ^(١) ، ولهذا لا يُرَوِّحُ الْإِخْلَامُ وأما قولُ أُمِّ سَلَمَةَ لَابْنِهَا عَمْرٌ : (قُمْ فَرَوِّحْ رَسُولَ اللَّهِ ^(٢) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ^(٣) فإن أريد به أنها عمرُ المعروف . . لم يَصِحْ ؛ لِأَنَّ سَلَمَةَ حَبَشِيَّةً كَانَ مَحْوٌ ثَلَاثَ سَبْعِينَ فَهُوَ ظَمَلٌ لَا يُرَوِّحُ ، فَالظَّاهِرُ أَنَّ الرَّوِيَّ وَهْمٌ ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ عَمْرُ بْنُ الْحَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَصَةِ وَاسِطَةٍ مُوَافِقٍ لَابْنِهَا ، فَطُرِّقَ الرَّوِيَّ أَنَّهُ هُوَ ^(٤) .

ورواية : (قُمْ فَرَوِّحْ نَفْسَكَ) ^(٥) .

على أَنَّ مَكَاخِجَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَتَبَعُ لَوْنِيَّ فَهُوَ اسْتَطَاعَهُ بِهِ ^(٦) وتسليم أنه أنها وأنه صالح فهو ابنُ ابنِ عَمَّتِهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيُّ قُرْبٍ مِنْهُ وَبَحْرٌ نَقُولُ بَوْلَايَتِهِ ؛ كَمَا قَالَ :

(فَإِنْ كَانَ) أَنَّهَا (ابْنُ ابْنِ عَمٍّ) لَهَا أَوْ مَحْوٌ أَح ^(٧) بَوَاطِئُ شَهِيدٌ ، أَوْ مَكَاخِجٍ مَجُوسٍ (أَوْ مُعْتَقًا) لَهَا ، أَوْ عَصَةً لِمُعْتَقِهَا (أَوْ قَاصِيًا رَوِّحَ بِهِ) أَيِ بَدَلِكِ

حالها . (سم : ٢٤٨/٧)

(١) أي : التسبب . (سم : ٢٤٨/٧)

(٢) وفي (د) و (غ) : (قُمْ فَرَوِّحْ أَمَّكَ رَسُولَ اللَّهِ) .

(٣) أخرجه ابن حبان (٢٩٤٩) ، والحاكم (١٧٨/٢ - ١٧٩) ، والبيهقي في الكبرى

(٥٥٨٦) ، والبيهقي في الكبير (١٣٨٦٧) من أم سلمة رضي الله عنها

(٤) أي : عزاد لمطة (أنها) من اللأم وعمر (ش : ٢٤٨/٧)

(٥) راجع : مصاب الراية (١١٣/٥) ، والمجيار (من ١٦٢ - ١٦٣)

(٦) قوله (فهو) أي : قول أم سلمة إلح ، وقوله : (له) أي : لابنها عمر (ش

: ٢٤٨/٧)

(٧) أو ابن أخيها أو ابن عمتها انتهى معني (ش : ٢٤٨/٧)

فَإِنْ لَمْ يُؤْخَذْ سَبٌّ رَوْحَ الْمُعْتِقِ ، ثُمَّ غَضَّسُهُ كَالْإِثْب .

السب لا بالسوة فهي غير مقتضية لا مبدعة^(١)

(فَإِنْ لَمْ يُؤْخَذْ سَبٌّ^(٢) رَوْحَ الْمُعْتِقِ) الرجلُ وهو إماماً أُعْتِقَ من بيت المارِ
كدا أَطَقَهُ شَارِحٌ ومراده . إِنْ قُلْنَا بِصَحِّهِ عِتَاقَهُ^(٣) ، لَأَنَّ الْوَلَاءَ حَيْثُ^(٤)
لِلْمُسْلِمِينَ فَيَرْوُحُ بَانْتِهِمْ ، وَهُوَ الْإِمَامُ الْمُعْتِقُ أَوْ عِيْرُهُ لَا عَصْتُهُ^(٥) ، خِلَافاً لِمَا
يُؤْهِمُهُ كَلَامُهُ^(٦) ؛ لَأَنَّ تَرْوِيحَهُ نَسَبٌ لِكَوْنِ الْوَلَاءِ لَهُ لَا اسْتِحَالَتَهُ لِعَبَرِ مَا بَدَأَ بِلِلسَانِهِ
عَنِ اسْتِحْقَاقِهِ ، كَمَا نَمَرُوزُ

(ثُمَّ عَصْتُهُ) وَلَوْ أَشَى^(٧) ، لِحَبْرِ « الْوَلَاءُ لُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ السَّبِّ »^(٨)
وَسَأَتِي حَكْمُ عَتَبِهِ الْحَشَى^(٩) (كَالْإِثْب) بِالْوَلَاءِ فِي تَرْبِيَتِهِمْ ، فَيُقَدَّمُ بَعْدَ عَصْبَةِ
الْمُعْتِقِ مُعْتَقُ الْمُعْتِقِ ثُمَّ عَصْبَتُهُ وَهَكَذَا ، وَيُقَدَّمُ أَخُو الْمُعْتِقِ وَبَنُ أَجْنِهِ عَلَى حَدِّهِ ،
وَكَذَا الْعَمُّ عَلَى أَبِي بَحْدٍ ، وَيُقَدَّمُ بَنُ الْمُعْتِقِ فِي أُمِّهِ عَلَى أَبِي الْمُعْتِقِ ؛ لِأَنَّ
الْتَعَصِيْبَ لَهُ .

(١) فردا وجد معها سب احقر يقتضي الولاية ثم نسعه فهي معني (ش : ٢٤٨/٧)

(٢) قول المش (سب) كدا في أصله ، وفي بعض النسخ (سب) (بصري ١٣٥/٣)
وفي (د) و (ع) (سب)

(٣) قوله (إِنْ قُلْنَا بِصَحِّهِ عِتَاقَهُ) حبر (ومراده) (ش : ٢٤٨/٧)

(٤) قوله (لَأَنَّ الْوَلَاءَ) إلح جعل بقوله (ولو إماماً) إلح ، قوله (حيث) أي
حين صحه إيعاق الإمام باشتماله للمصلحة ، (ش : ٢٤٨/٧)

(٥) قوله (أو غيره) من صوره أن يعوب لإمام المعتق ثم يتولى غيره الإمامه فيروح تلك
العقبه (سم : ٢٤٨-٢٤٩)

(٦) أي - الشارح المذكور ، (ش : ٢٤٨/٧) .

(٧) قوله (ولو أشى) أي ولو كان لمعتق أشى ، فإن عصبته متعقمة على غيرها ولو في حياته
مكردي .

(٨) أخرجه ابن حبان (٤٩٥٠) ، ولحاكم (٣٤١/٤) واسيهمي في الكبير (٢١٤٦١) عن
عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وراجع التلخيص الحبير (٥١٠/٥)

(٩) في (ص : ٥١٢) .

وَيُرَوِّحُ عَشْقَةَ الْمَرْأَةِ مِنْ يُرَوِّحُ الْمُعْتَقَةَ مَا دَامَتْ حَيَّةً ، وَلَا يُعْتَرُ إِذْنُ الْمُعْتَقَةِ فِي الْأَصَحِّ ، فَإِذَا مَاتَتْ رَوْحٌ مِنْ لَهْ الْوَلَاءِ .

ولو تزوّج عتيقٌ بحرة الأصلِ قَاتَتْ بِسَبِّ رَوْحِهَا مَوَائِي أَيْهَا ؛ كما قاله الأساذ أبو طاهر ، وقصيدة كلام : الكفاية ؛ أنه لا يُرَوِّحُهَا إِلَّا لِحَاكِمٍ^(١) ، والأوّل هو الصفول ؛ لنصريحهم - كما تأتي - بأن الولاء للموالي الأب^(٢) .

(ويروح عيقة المرأة) بعد فقد عصبة النعيقة من نسب (من يروح المعتقة ما دامت حية) ساعاً للولاية عليها ؛ كأبي المعتقة فحذف سريته لأولياء لا أسها ويتخفي سكوتها^(٣) إن كانت مكرراً ؛ كما شمة كلامهم ، خلافاً لما وقع في « دساح الرركشي »^(٤) .

فيل توجهم كلامه أنها لو كانت مسلمة ولعققة ووليتها كغيرين رَوِّحُهَا^(٥) ، أو كفره واسمعتة مسلمة ووليتها كافر لا يُرَوِّحُهَا . وبس كذلك انتهى

ورُدَّ بأن هذا معلومٌ من كلامه الآتي في اختلاف الدين^(٦) .

(ولا يعتر إذن المعتقة في الأصح) إذ لا ولاية لها ولا إحازر وأمة المرأة كعقيقتها ، لكن تُشَرِّطُ إِذْنُ السَّيِّدَةِ الْكَامِلَةِ نَظْماً وَلَوْ مَكْرَراً^(٧) ، ولا تستخفي ، فإن كانت عاقلة صغيرة ثيباً . امتنع على أبيها تزويج أمتها .

(فإذا ماتت) المعتقة (روج من له الولاء) من عصاتها ، فيتقدّم ابنها وإن

(١) كتابه إليه (٤٢ / ١٣)

(٢) راجع « سهل الصاح في اختلاف الأشباح » ماله (١٢١٩)

(٣) أي ، العفة (سم : ٢٥٠ / ٧) .

(٤) الدياح في توضيح المهاج (٧٢٤ / ٢) .

(٥) قوله (روجها) أي الولي الكافر ، وكذا صمير (لا يروحها) (ش : ٢٥٠ / ٧)

(٦) في (سم : ٥٢٥)

(٧) أي ولو كانت السيدة مكرراً (ش : ٢٥٠ / ٧)

سَمَلٌ عَلَى أَبِيهَا وَإِنْ غَلَا

وَعَيْقَةُ الْخَشَى الْمَشْكَلُ يُرَوِّجُهَا بِإِدِيهِ وَجَوَاباً عَلَى الْأَوْحَى ، خِلَافاً لِّلْعَوِيِّ .
مِنْ يُرَوِّجُهَا مَرَضٌ أَوْ ثَوْبٌ لِيَكُونَ وَكِيلاً أَوْ وَلِيّاً^(١)

وَالْمَبْعُصَةُ يُرَوِّجُهَا مَالِكٌ بَعْصِهَا مَعَ فَرِيهَا^(٢) ، وَإِلَّا . فَمَعَ مُعْتَقٍ بِعَصِهَا ،
وَإِلَّا . فَمَعَ السُّطَابِ

وَالْمَكَاتِبَةُ يُرَوِّجُهَا سَيْدُهُ بِإِدِيهَا ، فَإِنْ كَانَتْ تَكْرَأُ مَعْصَةً . اخْيِجَ لِإِدِيهَا فِي
سَيْدِهَا لَا فِي أَسْهَا

وَالْقِيَاسُ فِي أَمَةِ الْمَعْصَةِ أَنَّهُ يُرَوِّجُهَا بِإِدِيهَا فَرِيْتُ الْمَعْصَةِ مِنَ السَّبِّ ثُمَّ
مَعْتَقُهَا

وَمَا أَوْفَقَهُ كَلَامُ النُّقِيِّ ، مِنْ اعْتِبَارِ إِدِي مَالِكٍ بِعَصِهَا . فَعَبْرٌ صَحِيحٌ ؛ إِنْ
لَا تَعْلُقُ لَهُ بَوَاجِهُ فِيمَا يَحْصُرُ بَعْصَهَا الْحَرَّ .

وَتُرَوِّجُ الْحَاكِمُ أَمَةً كَافِرَةً أَسْلَمَتْ بِإِدِيهِ^(٣) ، وَالْمَوْقُوفَةُ بِإِدِي الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ ؛
أَيُّ إِنْ انْخَصَرُوا ، وَإِلَّا . لَمْ تُرَوِّجْ فِيمَا يَظْهَرُ ، لِأَنَّهُ لَا يَدَّ مِنْ إِدِي الْمَوْقُوفِ
عَلَيْهِ وَهُوَ مُتَعَدِّرٌ^(٤) .

وَيُفَرَّقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ أَمَةِ بَيْتِ الْحَالِ . بِأَنَّ لِلْإِمَامِ التَّصَرُّفَ فِي هَذِهِ حَتَّى تَسْبِيحَ
وَسُجُودَ ، بِخِلَافِ ذَلِكَ .

وَيَجْرَمُ غَيْرٌ وَاحِدٌ بِأَنَّهُ لَا يَدَّ مِنْ إِدِي الْمَوْقُوفَةِ أَيْضاً ، وَفِيهِ نَظَرٌ ، بَلْ لَا يَصِحُّ ؛

(١) قَوْلُهُ (وَكِيلًا) أَيُّ بِتَقْدِيرِ الْمَكُونَةِ (أَوْ وَلِيًّا) أَيُّ بِتَقْدِيرِ الْإِثْنَةِ أَنْهِيَ مَعِيَ (ش)
(٢٥٠ / ٧)

(٢) قَوْلُهُ (يَرَوِّجُهَا مَالِكٌ بِعَصِهَا) أَيُّ بِإِدِي (مَعَ فَرِيهَا) (إلح) أَيُّ بِإِدِي فِي غَيْرِ الْأَبِ
وَالْحَدِّ . (ش : ٢٥٠ / ٧)

(٣) أَيُّ : بِإِدِي كَافِرٍ

(٤) رَاجِعٌ : الْمَهْلُ الْمَضْحَكُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْخَاعِ ، مَالُهُ (١٢٢٠)

فَإِنْ فَقِدَ الْمُعْتَقُ وَعَصَتُهُ . . رَوْحَ السُّلْطَانِ ، وَكَذَا يُرْوَجُ إِذَا غَضِلَ الْقَرِيبُ أَوْ الْمُعْتَقُ .

لأنها بالوقف لم تخرج عن حكم الملك إلا في مع نحو البيع ، فعایشها أنها كالعسولده ، وهي لا يُغْتَرُ إِدْنُهَا فكذلك هذه

(فَإِنْ فَقِدَ الْمُعْتَقُ وَعَصَتُهُ رَوْحَ السُّلْطَانِ) وهو وف وسما مَرَّ ونأني من شملها ولأنه عما كان أو حاصلاً ؛ كالتقاضي والمتولي لعقود الأئمة ، أو هذا الكاح بخصوصه .

من هي ^(١) حاله اعتد محلاً ولايته ولو محبرة به وإن كان إدنها له وهي خارجه ^(٢) ؛ كما يأتي ^(٣)

لا خارجه ^(٤) عنه بل لا يخور به أن نكث بربوبيتها ^(٥) ، ولا يُتَأَقِيهِ - خلافاً لشارح - أنه نخور لمحاكم أن نكث به حكم به في غير محل ولايته ^(٦) ؛ لأن الولاية عيها لا تتفق بساخط فلم تؤثر حصوره ، بخلافه ثم فإن الحكم يتغلو بالمذبح فكفي حصوره ^(٧)

(وكذا يروج) السلطان (إذا غضل القرب أو المعتق) أو عصته ؛ إجماعاً ، لكن بعد ثبوت الغض عند امتناعه ^(٨) ، أو سكوته بحصرته بعد أمره به

(١) قوله (من هي) مفعول (رَوْح) في المشر (ش ٢٥١/٧)

(٢) قوله (وإن كان) إلح عليه ، كسائه ، وقوله (إدنها) دحل كان ، وقوله

(خارجه) ظرف مسرّ خير (هي) وضميره راجع للمحل ولايته (ش ٢٥١/٧)

عبارة بهايه المعصاح (٣٣٤/٦) (خارجه عن محل ولايته)

(٣) أي هي قوله (نعم ؛ إن إدله وهي في غير محل ولايته) إلح (من /)

(٤) قوله (لا خارجه) إلح عطف على قوله (من هي) إلح (ش ٢٥١/٧)

(٥) أي : الخارج من محل ولايته - (ش : ٢٥١/٧) .

(٦) قوله (في غير محل) إلح (في) بمعنى (إلى) كما هو صاهر (رشدي

(٢٣٤/٦)

(٧) وهي (ب) والمطرعة لمصره (فكفي حصوره)

(٨) قوله (بامتناعه) أي من الترويج معتق - (ثوب) إلح (ش ٢٥١/٧)

مهم

والمحاطة والمرأة حاصراً أو وكلهما ، أو يتيه^(١) عند تعزيره أو تواريه
نعم ؛ إن فسق بعضه ، لتكرره منه مع عدم عليه طاعته على معاصيه ، أو قلنا
بما قاله جمع أنه كبيرة . وَوَجَّ الْأَبْعَدُ ، وإلا^(٢) . فلا ؛ لأن العصل صغيرة
وإفتاء المصنف بأنه كبيرة بإجماع المسلمين^(٣) مراده أنه عند عدم تلك
العلية في حكمها^(٤) ، لتصريحه هو^(٥) وغيره بأنه صغيرة ، وحكايتهم لذلك وجهاً
ضعفاً ، وللحوار كذلك^(٦) ؛ للاعتناء به^(٧) بالسلطان
وَسَيُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أنه^(٨) يُرَوِّحُ أيضاً عند عية الوي^(٩) وإحرامه ، وبكاحه
لَمَنْ هو وليها فقط ، وجنود بالعية فقدت المجير ، ونعزير الولي أو تواريه أو حبسه
ومع الناس من لا حتم به ، وفقده حيث لا يُقَسَّمُ ماله^(١٠)
قَالَ جَمْعٌ وكذا لو كان لها أقرب ولا تُعْمُ أَيْتُهُمْ أَقْرَبُ إِلَيْهَا ، وَيَتَعَيَّنُ
حَمَلُهُ^(١١) على ما إذا ائتمروا من الإِدْبِ لَوَاحِدٍ مِنْهُمْ بعد إديها لَمَنْ هو الولي منهم

(١) قوله (أو يتيه) بالجر عطفاً على (إعتاقه) . (ش : ٢٥١/٧)

(٢) أي : لم يفسق بعضه . (سم : ٢٥١/٧) .

(٣) فتاوى النووي (ص ٢١٣ ٢١٥)

(٤) أي الكبيرة هاشم (ج)

(٥) قال في «روضة الطالبين» (٤١١/٥) (وليس العصل من الكاثر ، وإنما يفسق به إذا عصى مرات)

(٦) قوله (وحكايتهم لذلك) أي لكون العصل كبيرة (وجهها ضعفاً ، وللحوار كذلك) أي حكايتهم لحوار العصل أيضاً وجهاً ضعفاً . كردي

(٧) وقوله : (للاعتناء) متعلق بالجواز . كردي .

(٨) أي : الحاكم . (ش : ٢٥١/٧) .

(٩) أي : مساقعة القصر مفتي . وسم . (ش : ٢٥١/٧)

(١٠) قوله : (حيث لا يقسم ماله) أي : بأن انقطع خبره ولم يثبت موته (ع ش : ٢٣٥/٦)

(١١) أي : قول الجمع . (ش : ٢٣٥/٧) .

مُجْمَلًا ؛ إِذَا إِدَدُ يَكْفِي ^(١) مَعَ دَلَّتْ ^(٢)

وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَدَبْتُ نَوَاسِيَّ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ وَرَتَحِيٍّ وَنُيُوجٍ بَاطِلَةٍ وَإِنْ لَمْ يَغْرِفْهُ
وَلَا عَرَفَهَا ، أَوْ فَالَتْ ^(٣) أَدَبْتُ لِأَحَدٍ وَنَاسِيٍّ ، أَوْ مَصِيبَ الشَّرْعِ ^(٤)
صَحَّ ، وَرَوَّجَهَا فِي الْأَحْبَرَةِ كُلِّ مَسْهَمَةٍ ^(٥)

وَتَرَوَّجَتْهُ ؛ أَغْيَبِي الْفَاصِلَ أَوْ دَلَّتْ سَائِرَ مَصْنُوعَاتِ الْوَلَايَةِ ، فَلَا يَصِحُّ بِدُونِهَا
بِحَاكِمٍ غَيْرِ مَحَلَّتِهَا

بَعْدُ ؛ إِنْ أَدَبْتُ لَهُ وَهِيَ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ وَلَا تَهْتَمُ رَوَّجُهَا وَهِيَ بِمَحَلٍّ وَلَا تَهْتَمُ
صَحَّ عَلَى الْأَوْجَهِ ، وَلَا يَصْرَفُ إِلَى أَنَّ إِدْبَارَهَا لَا يَرْتَبُ عَلَيْهِ أَثَرُهُ حَالًا ، لِأَنَّ دَلَّتْ ^(٦)
لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي صَخَّةِ الْإِدْنِ .

أَلَا تَرَى إِلَى صَخَّةِ الْإِدْنِ قَبْلَ الْوَقْتِ وَالتَّحْقُصِ مِنَ الْإِحْرَامِ فِي الْمَطْلَبِ فِي التَّيَقُّمِ
وَالْكُنَاحِ ^(٧) ، وَإِدْبَارِهِ ^(٨) لَمْ يَرْوُجْ قَبْلَهُ أَوْ تُكَيِّفْ مَوْلِيَّتَهُ بَعْدَ سَيِّئَةٍ ، وَلَمْ يَشْهَرِي لَهُ
لِحَمَرٍ بَعْدَ تَخْلُفِهَا

وَأَمَّا لَمْ يَصَحَّ سَمَاعُهُ لِيْنَةٍ بِحَقِّهِ أَوْ تَرْكِيهِ خَارِجَ عَمَلِهِ ؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ سَبَبٌ
لِلْحَكْمِ فَأَعْطِيَ حَكْمَهُ ، بِخِلَافِ الْإِدْنِ هَاهُنَا فَيَتَرْتَّبُ لَيْسَ سَبَبًا لِلْحَكْمِ بَلْ لَصَخَّةٍ مُبَاشَرَةٍ

(١) وَفِي (د) وَ(س) وَالْمَطْبُوعَاتِ (إِذَا كَانَ الْإِدْنُ يَكْفِي)

(٢) أَيِ : الْإِجْمَالُ . (ش : ٢٣٥/٧)

(٣) قَوْلُهُ (أَوْ فَالَتْ) (إِنْ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (أَدَبْتُ) (إِلْح : ش : ٢٥١/٧)

(٤) قَوْلُهُ (أَوْ مَصِيبَ الشَّرْعِ) عَطَفَ عَلَى الْمَصَافَةِ إِلَيْهِ (ش : ٢٥١/٧)

(٥) قَوْلُهُ (فِي الْأَحْبَرَةِ) هِيَ قَوْلُهُ (أَوْ مَصِيبَ الشَّرْعِ) (إِلْح : ش : قَوْلُهُ (كُلُّ مَسْهَمَةٍ) أَيِ

عَلَى انْفِرَادِهِ بِمَا إِدْنُ الْبَاقِينَ ، وَلَوْ قَالَ : وَاحِدٌ مِنْهُمْ . لَكَانَ أَوْضَحَ . (ش : ٢٥١/٧)

(٦) أَيِ تَرْتَّبُ الْأَثَرُ حَالًا (ش : ٢٥٢/٧)

(٧) قَوْلُهُ (فِي الْمَطْلَبِ) ، (إِلْح : قَوْلُهُ (الْكُنَاحُ) يَشْرَعُ عَلَى تَرْكِ الْكُنَاحِ (ش :

(٢٥١/٧)

(٨) أَيِ : وَالْإِلْحَاقُ بِصَخَّةِ إِدْنِ الشَّخْصِ . (ش : ٢٥٢/٧)

الترويح فكفى وجوده مطلقاً^(١)

وبما تقرر علم بالأولى : أنها لو أدت له ثم حرّخت لغير محل ولايته ثم عادت
ثم روجها صخ ، وتحلّ الحروح منها أو منه لا يُنصل الإدد

والثانية^(٢) صرخ من العمد قد كما لو سمع البيّة ثم خرج لغير محل
ولايته ثم عاد . يتحكّم بها .

ومثلها الأولى^(٣) على الأوجه وبمطوّق فيها برر كشي ، كالأدزعي

ورغم أن خروجها وعودها كما لو أدت له ثم عول ثم ولى . ليس بصحيح ،
لأن خروجها عن محل ولايته لا يقتضي وصفه بالعزل بل بعدم الولاية عليها ،
وبينهما فرق ظاهر ، كما أن خروجها لغير محل ولايته لا يقتضي ذلك^(٤) بل عدم
الولاية عليها ، فالمسألة^(٥) على حدّ سوء ، كما هو واضح

ولو روجها هو والثوبى العائى في وقب واحد ببيّة^(٦) قدّم الولي ، ولو
قديم وقال كُت روجتها فل الحاكم لم يُقتل^(٧) على ما يأتي^(٨)
ولو تش رجوع العاصل قبل ترويجها^(٩) نان مطلقاً

(١) أي (وجوده) أي إدها ، وقوله (مطلقاً) أي في محل ولايته أم لا (ش)
(٢٥٢ / ٧)

(٢) قوله (والثانية) أي تحلّ الحروح من الحاكم عن محل ولايته بين الإدد والروج صرخ
ابن العمد . كردي .

(٣) وقوله (ومثلها لأولى) أي مثل الثانية الأولى ، وهي تحلّ الحروح منها كردي
(٤) أي وصفه بالمزل . هاشم (د)

(٥) أي خروجها عن محل ولايته ، وخروجها لغير محل ولايته

(٦) يعني - وثبت اتحاد الوقت بالثبة . (ش : ٢٥٢ / ٧)

(٧) أي لايته (اسم ٢٥٢ / ٧)

(٨) في (ص ٢٥٢٨)

(٩) أي : الحاكم . (ش : ٢٥٢ / ٧) .

وَيَمَّا يَخْضُلُ الْعَصْلُ إِذَا دَعَتْ نَالِئَةً عَاقِلَةً إِلَى كَفٍّ وَامْتِنَع

(وإِذَا مَا يَحْصُلُ الْعَصْلُ إِذَا دَعَتْ نَالِئَةً عَاقِلَةً إِلَى كَفٍّ) وَلَوْ عَسًا وَمَجْبُورًا^(١) .
بِالْبَاءِ - وَقَدْ حَطَّهَا وَعَيْشَتُهُ وَلَوْ بِالْبُوعِ ، بَأَن حَطَّهَا أَكْفَاءً دَعَتْ إِلَى أَحَدِهِمْ أَوْ
ظَهَرَتْ حَاجَةُ مَجْبُورَةٍ لِلنِّكَاحِ (وَامْتِنَع) وَلَوْ لِفَقْرِ الْمَهْرِ فِي النِّكَاحِ ، أَوْ قَالَ
لَا أَرْوِّحُ إِلَّا مَنْ هُوَ أَكْفَاءُ مَعَهُ ، أَوْ - هُوَ أَخُوهُ مِنْ الرِّصَاعِ ، أَوْ : خَلَقَتْ بِالطَّلَاقِ
أَنِّي لَا أَرْوِّجُهَا ، أَوْ - مَدَّيْ لَا يَرَى حَلْفًا لِهَذَا الرُّوحِ^(٢) .

وَدَلَّكَ لَوْ جُوبَ إِحَابَتُهَا^(٣) حَيْثُ : كَيْطَعُهَا الْمُصْطَرَّ

وَلَا يَنْظُرُ لِإِقْرَارِهِ بِالرِّصَاعِ وَلَا لِحَقِّهِ وَلَا لِمَدَّهِ ، لِأَنَّهُ إِذَا رَوَّحَ لِإِحْبَارٍ
لِحَاكِمٍ لَمْ يَأْتُمْ وَهْمَ يَخْتِ

نَعَمْ : يَخْتِ بَعْضُهُمْ - أَنَّ امْتِنَاعَهُ^(٤) مِنْ نِكَاحِ التَّحْلِيلِ : خُرُوجًا مِنْ
خِلَافِهِ^(٥) ، أَوْ لِقَوِّهِ دَلِيلَ التَّحْرِيمِ عِنْدَهُ لَا إِنْ تَمَّ بِهِ بَلْ يَثْبُتُ عَنْ قَصْدِهِ

قَالَ الْأَدْرَعِيُّ - وَفِي تَرْوِجِ الْحَاكِمِ حَيْثُ يَصْرُ ، لَعَدَّ الْعَصْلُ^(٦) أَنْتَهَى

وَقَضِيَّةٌ كَلَامِيَّةٌ : بِمَرِيرِ ذَلِكَ السَّحْتِ ، وَأَفْرَهُ عَيْرُهُ وَلَيْسَ بِوَاضِحٍ ، بَلِ الْأَوْجَهُ :
مَا دَلَّ عَلَيْهِ بِطَلْقِهِمْ أَنَّهُ حَيْثُ وَجَدْتَ الْكِفَاءَةَ لَمْ يُغْدَرْ^(٧)

(١) قوله (وَمَجْبُورًا) الزَّوْرُ بِمَعْنَى (أَوْ) كَمَا عَرَفَهُ « لَهَا » وَ « الْمَعْنَى » (ش)
(٢٥٢ / ٧)

(٢) قوله (لِهَذَا الرُّوحِ) بَارِعٌ فِيهِ (لَا أَرْوِّجُهَا) وَ (حَلْفًا) (ش) (٢٥٢ / ٧)

(٣) قوله (وَدَلَّكَ لَوْ جُوبَ إِحَابَتُهَا) مُعْلِلٌ لِمَا فِي الْمَسْ فُطِّ وَلَوْ قَالَ لَوْ جُوبَ بِرُويجِهِ
لِج . . لِشُحْلِ الْمَجْبُورَةِ أَيْضًا . (ش : ٢٥٢ / ٧) .

(٤) أي : الْوَلِيُّ . (ش : ٢٥٢ / ٧) .

(٥) أي : خِلَافُ مَا فِي نِكَاحِ التَّحْلِيلِ (ش : ٢٥٢ / ٧)

(٦) أي : لِأَنَّهُ بِامْتِنَاعِهِ لَا يَعْدُ عَاقِلًا أَنْتَهَى بِمَعْنَى (ش : ٢٥٢ / ٧)

(٧) قوله (لَمْ يُغْدَرْ) أي : الْوَلِيُّ يَحْكُمُ بِمَعْنَاهُ وَإِنْ لَمْ يَأْتُمْ وَيَرْوِّحُ الْحَاكِمُ (ع ش)
(٢٣٦ / ٦) .

ولو غبت كفواً وأراد الأب غيره فله ذلك في الأصح

فصل

لا ولاية لرقبي

(ولو غبت) مجزئة (كفواً ، وأراد الأب) أو الحدّ المحبّر كفواً (غيره فله ذلك) وإن كان معيتها بتدّ أكثر من مهر المثل (في الأصح) لأنه أكمل نظراً منها

والثاني يلزمه إحاطتها ، إعفاء لها ، وإخارة السنكي وغيره ، قال الأذرعني ويظهر لحرمة إيراد معيتها مسحو خسي أو مال أم غير المحرمة فسغن معيتها قطعاً ، لو قبّ نكاحها على إديها تسيه . لا تأثم بباطل بعصل لمانع مجلّ بكماءة عبمة منه بطل ولم يُمكنه إثباته

(فصل)

في موانع ولاية النكاح^(١)

(لا ولاية لرقبي) كلّهُ أو بعضه وإن قلّ ؛ لنفسه^(٢)

نعم ؛ له^(٣) خلافاً له فتاوى السعوي^(٤) ، ترويح أمية ملكها بعضه الحر^(٥) ؛ بناء على الأصحّ : أن السيد يُروّح بالملك لا بالولاية ، وكالمكتب^(٥) بالإدب من أولى ؛ لأنه تامّ الملك .

(١) أي وما يبعها ، كترريح السلطان عند عبه الولي أو إحراره (ع ش ٢٣٦/٦)

(٢) قوله : (لنفسه) تعليل للمتن . (ش : ٢٥٣/٧)

(٣) قوله (نعم ؛ له) أي للمقتض هذا الاستدراك سعوي (ع ش ٢٣٦/٦)

(٤) فتاوى السعوي (ص ٢٧٣)

(٥) قوله : (وكالمكتب) عطف على قوله . (بناء) إلح ، والنكاح بلفظ . (ش

(٢٥٣/٧)

وصبي ومخزون ومختل النظر بهم أو حبل ،

(وصبي ومخزون) لفصلهما أيضاً وإن قطع نحوون بعلناً^(١) فإنه المقصبي
لسبب العبارة ، فيروخ الأعداء منه فقط ولا تنظر بإفقه
نعم : تحت الأدرعي أنه لو قل حدث ، كيوم هي سنة انصرت^(٢) ؛
كالإعلاء

قال الإمام : ولو قصر زمن الإفاقة جداً ، فهو كعدم ؛ أي من حيث عدم
انتظاره لا من حيث عدم صحته بكبح^(٣) منه هو وقع^(٤)
وتشترط بعد إفاقته صدوقه من ندر حبل بخصه على حدث في الحق ، كما
أفهمه قوله

(ومختل نظر) وإن قل

وتحت الأدرعي خلافه يعين حملته على نوع لا يؤثر في لظن في الأكفاء
والمصالح .

(بهم أو حبل)^(٥) أصلي أو طارئة ، أو بأسماء شيعته عن أحبار الأكفاء
ولم ينتظر روال مائة^(٦) ، لأنه لا حد له بغيره الحراء بخلاف لإعلاء ، ولم
يروح القاضي : كنعان لعلاء أهليه^(٧) ، إذ لو روخ في حال عيته

(١) قوله : (وإن تقطع الجنون) ليس المراد أنه لا ولاية له حتى في زمن الإفاقة ، بل معناه ، أن
الأعداء يزوج في زمن الجنون ولا يجب انتظار الإفاقة ، وأما هو في زمن إفاقته . . فيصح
ترويضه . (سم : ٢٥٣ / ٧)

(٢) قوله (أنه لو قل) أي من الحدود ، قوله (بطر) أي الإداة (ش)
٢٥٣ / ٧ .

(٣) أي : الأقرب . (ش : ٢٥٣ / ٧) .

(٤) نهاية المطلب في حواية الملعب (١٠٧ / ١٢)

(٥) (أو حبل) تحريك المعرّدة وإسكانها ، وهو عادي العدل معي المحاج (٢٥٤ / ٤)

(٦) قوله (رول مائة) يعني من شيعته الأسماء (بصري ١٣٨ / ٢)

(٧) أي : العائ . (سم : ٢٥٤ / ٧)

وكذا منحجور عليه سعة على المذهب

ومثلي كان الأقرب بنفس هذه الضمات . فالولاية للأبعد

صحح بحلاف هذا^(١) .

(وكذا منحجور عليه سعة) بلوغة^(٢) غير رشيد مطلقاً^(٣) ، أو بتدبيره بعد
رشده وحجر^(٤) عليه (على المذهب) لأنه لا نلي أمر نفسه فغيره أولى ، ويصح
توكيل هذا والقرن في قول الكاح دون إيجاه .

أما إذا لم يُحجَر عليه . فيلي ؛ كما نخنة الراعي ، وهو طاهر نص
والأم^(٥) وإن صحح جمع حلاف ، وعليه^(٦) . فسبأني الفرق بين صحة تصرّفه
وعدم ولايته .

وأما منحجور عليه بنفس فيلي ؛ لأنه كامل ، وإتعا الحجر عليه لحق
الغير .

(ومثلي كان) المعنى أو (الأقرب) من عصه السب أو الولاء متصفاً (بعض
هذه الصفات فالولاية) في الأولى^(٧) لأقرب عصبات المعني ؛ كالإرث ، وفي
الثانية (للأبعد) نسباً فولية .

فلو أغتق أمة ومات عن أبي صغير وأب أو أخ كبير . رَوَّحَ الأث أو الأخ

(١) قوله (يدنو روح) إلح ؛ أي العائب ، وقوله (بحلاف هذا) أي من شعبته
الأسبق ، فلا يصح تزويجه في حال سقمه (ش ٢٥٤ / ٧)

(٢) قوله (بلوغة) الأنسب بلوغة عذراء ؛ النهاية ؛ والمعني ؛ بأن بلغ غير رشد أو بدر
في ماله بعد رشده ثم حجر عليه انتهى وهي أحسن (ش ٢٥٤ / ٧)

(٣) أي : حجر عليه أولاً (سم ٢٥٤ / ٧) .

(٤) قوله (وحجر) إلح لعله نصيحة المصدر عطف على (تدبير) (ش ٢٥٤ / ٧)

(٥) الشرح الكبير (٥٥١ / ٧) ، الأم (٣٩ / ٦) .

(٦) أي : على الحلاف . (سم ٢٥٤ / ٧)

(٧) أي في صورة أنصاف المعن ذلك ، وقوله (في الثالثة) أي في صورة أنصاف الأقرب
بدلك . (ش ٢٥٤ / ٧)

وَالْإِعْمَاءُ إِنْ كَانَ لَا يَذُومُ غَلْبًا... أَنْتَظِرُ إِفَاقَتَهُ ، وَإِنْ كَانَ يَذُومُ أَيَّامًا
أَنْتَظِرُ ،

لا الحاكم على المنقول المعتمد وإن يُمل عن نص^(١) وجميع متقدمين أن الحاكم هو الذي يُرَوِّحُ ، وانتَصَرَ له الأذرعِي واعتمدته جمع متأخرون وقول النُفَيْي الظاهر والاحتياط أن الحاكم يُرَوِّحُ بُعَادُ قَوْلِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ بِمَوْضِعٍ نَدَّلَ عَلَى أَنَّ الْأَعْدَ هُوَ الَّذِي يُرَوِّحُ ، وَهُوَ الصَّوَابُ نَتْنَى وَذَلِكَ^(٢) لِأَنَّ الْأَقْرَبَ حَيْثُ^(٣) كَالْعَدَمِ ، وَلِإِجْمَاعِ أَهْلِ السِّيَرِ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَوَّحَهُ وَكَيْلَهُ عَمْرُو بْنُ أُمَيَّةَ أُمَّ حَيَّةَ بِالْحَبْشَةِ مِنْ ابْنِ عَمِّ أَبِيهَا حَالِدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ أَوْ عَثْمَانَ بْنِ عَمَانَ لَكُمْ أَبِيهَا أَبِي سَعْيَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(٤) .

وَيُقَامُنُ بِالْكَفْرِ . سَائِرُ الْمَوَاقِعِ السَّاعَةِ وَالْأَيَّةِ ؛ وَلَمَّا قِيلَ : كَانَ تَنْجِي تَأْخِيرُ هَذَا^(٥) عَنْ كُلِّهَا .

وَمَتَى زَالَ الْمَانِعُ... عَادَتِ الْوَلَايَةُ .

(وَالْإِعْمَاءُ) وَالسَّكْرُ لَا تَعْدُ (إِنْ كَانَ لَا يَذُومُ غَلْبًا) تَغْيِي . بَأَنَّ قُلَّ جَدًّا (أَنْتَظِرُ إِفَاقَتَهُ) قَطْعًا ؛ لِقَرَبِ رَوَالِهِ كَالسُّومِ (وَإِنْ كَانَ يَذُومُ أَيَّامًا) أَنْتَظِرُ) أَيْ لَكِنْ عَلَى الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنَّهُ قَرِيبُ الرُّوَالِ كَالسُّومِ

(١) قوله (عن نص) أي للشافعي ، ولعل تكثيره لكون المشهور به خلافه انتهى عن ش (ش : ٢٥٤ / ٧)

(٢) قوله : (ذلك...) إلخ راجع إلى المتن . (ش : ٢٥٤ / ٧) .

(٣) قوله (لأن الأقرب) وكان الأمر لما سبقه أن يريد (أو المعنى) ، قوله (حيث) أي حين اتصف ببعض الصفات المذكورة . (ش : ٢٥٤ / ٧)

(٤) أخرجه الحاكم (٢٠ / ٤) ، والبيهقي (١٣٥٥٣) ، والطبراني في الكبير (١٤٨ ، ٢٣) عن الرهري رحمه الله تعالى .

(٥) أي : قوله : (ومتى كان...) إلخ . (ش : ٢٥٤ / ٧) .

وفيل تنقل الولاية للأعد
ولا يقدح انعمى في الأصح

نعم : إن دعت حاجتها للكاح^(١) روجها السلطان على ما قاله المتولي
وعيره ، لكن ظاهر كلام الشيخين خلاف^(٢)
(وفيل تنقل الولاية للأعد) كالجبون .

وقصته قوله (أياً) أن اليوم واليومين من القسم الأول
والذي في الروضة : حكاية الخلاف فيهما أيضاً ، وقصة صنيعة انتطاره
وإن دام شهراً^(٣) .

واستغذه جمع وادعوا أن المعتمد ما أفذه كلام الإمام : أنه متى كان دون
يومين أسطر ، وإلا ، روج الحاكم : كالعائب بل أولى : لصحة عبارته
العائب^(٤) .

(ولا يقدح) المحرم إن كان له كناية أو إشارة مفهومة ، وإلا روج الأعد ،
ومر^(٥) صحة روجه وتروجه بالكناية مع ما فيه^(٦) ، فراجع ، ولا (المعنى في
الأصح) قدرته على البحث عن الأكفاء ، ونعذر شهادته^(٧) إنما هو لتعذر

(١) ومي (د) والمطبوعات : (إلى الكاح) .

(٢) الشرح الكبير (٥٥١ / ٧) ، روضة الطالين (٤٠٩ / ٥)

(٣) روضة الطالين (٤٠٩ / ٥)

(٤) بهانه المطلب في درية المنصب (١٠٥ / ١٢ - ١٠٦) وراجع : المنهل لصاح في خلاف
الأصح : مسألة (١٢٢١)

(٥) فصل قوله (ومر) أي من قوله (ويصح بالمعينة) كردي

(٦) حاصله : أنه يعتقد بكاح المحرم إن شاوره التي لا يختص بهما العطف ، وكذا مكاتبة وإشارته
التي يختص بهما العطف إذا تعذر موكله : لا صطراؤه حشد ، فتشدد من عدم صحة لكاح
بالكناية : لذلك . (ش : ٢٥٥ / ٧)

(٧) أي : في النكاح . (ش : ٢٥٥ / ٧) .

واختارة^(١) جمع حُرُوبٍ إِدْعَمَ المَسْقُ ، وأصَالُوا فِي الانتصار له حتَّى قَبِلَ
العِرَالِيُّ مِنْ أَنْطَلَةَ حَكَمَ عَلَى أَهْلِ الْعَصْرِ كُنْهَم ، لَا مِنْ شِدِّ بَأْتِهِمْ أَوْلَادُ
حَرَامٍ أَسْهَى

وهو^(٢) عَجِيثٌ ، لِأَنَّ عَاتَهُ أَنَّهُمْ مِنْ وَطءِ شَيْهَةٍ وَهُوَ لَا يُوصَفُ بِحَرَمِيَّةٍ ، كَحُلِّ

فَصَوْتِ الْعِبَارَةِ حَكَمَ عَلَيْهِمْ بَأْتِهِمْ لِبَشْرٍ أَوْلَادُ حُلِّ

وَيُؤَيِّدُ مَا قَالَهُ أَوْلَا أَنَّهُ حُكِيَ قَوْلٌ لِلشَّاعِئِيِّ أَنَّهُ يَتَعَمَّدُ بِشَهَادَةِ مَاسْقِيٍّ^(٣) ،
لِأَنَّ الْمَسْقَ إِذَا عَمَّ فِي مَاحِيَةٍ وَافْتَسَحَ الْكَأَخُ انْقَطَعَ السِّلُّ الْمَقْصُودُ بِقَاوُءِهِ فَكَدَا
هَذَا^(٤) ، وَكَمَا جَارَ أَكْلُ سَمْتَةٍ بِمَصْطَرَفٍ ، لِقَاتِهِ فَكَدَا هَذَا ، لِقَاءِ السِّلِّ^(٥) .

أَمَّا الْإِمَامُ الْأَعْظَمُ . . فَلَا يَنْعَبُرُ بِالْمَسْقِيِّ ، فَيَرْوِّجُ بِنَاتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلِيٌّ
خَاصٌّ ، وَسَاءَ غَيْرُهُ بِالْوَلَايَةِ الْعَدَمَةِ^(٦) وَإِنْ فَسَقَ ، فَتَحْجِبُهَا لَشَابَهُهُ

وَلَوْ تَنَبَّ الْمَسْقُ بَوْبَةً صَحِيحَةً ، رَوَّجَ حَالًا ، لِأَنَّ الشَّرْطَ عَدَمُ الْمَسْقِ
لَا الْعَدَالَةَ وَبَيْنَهُمَا وَاسْطَةُ^(٧) ، وَلِذَا رَوَّجَ الْمَسْنُورُ الطَّاهِرُ الْعَدَالَةَ^(٨) ، قَالَ جَمْعٌ :

(١) والصبر في (اختاره) يرجع إلى ما اختاره ماخرو الأصحاب كردي

(٢) أي : ما قاله العرالي آخرًا . (ش : ٢٥٥/٧) .

(٣) قوله (ما قاله) أي العرالي (أولاً) أي قوله (أنه لو كان بحيث) (إلح قوله
(أنه) أي لشأن (حكى) (إلح فاعل (يؤيد) ، وقوله (قول للشاعئ) نائب فاعل
(حكى) ، وقوله (أنه) أي الكاخ (يتعمد) (إلح مدح من (قول) (إلح (ش
٢٥٥/٧) يرجع ، ينهيه المطلب (٥٣/١٢) ، ود استأن (٢٢٣/٩)

(٤) قوله (فكدا هذا) (إلح ، أي فمثل الشاهد الفاسق حين عموم المسق الغريب الفاسق
(ش : ٢٥٥/٧) .

(٥) رجع ، السهل المصاح في اختلاف الأشباح ، مسأله (١٢٢٢)

(٦) قوله (بالولاية لعامة) منعن بالمسألين (رشدي ٢٣٩/٦)

(٧) من العدالة منك تحمّل على ملازمة المعوى ، والصبي إذا بيع ولم تصدر منه كبيرة ولم يحصل له
ثلاث الملكة لا عدل ولا فاسق معني المصاح (٢٥٧/٤)

(٨) والحاصل أنه إن علم الزوجان أو الشهود أن الولي فاسق وقت العقد ، فالكاخ باطل ، -

وتبلي الكافر الكافرة

وإحرام أحد العاقدين أو سروخة

اتفاقاً ، واعتراض ، والصبي^(١) إذا بلغ ، والكافر إذا أسلم وبم يضرب مهمل مصق
وإن لم يحصل لهما ملكة تخمّلها إلا على ملازمة النكاح

(وبلي الكافر) الأصلي غير الفاسق في دينه ، وهذا^(٢) أولى من تعبير كثير من
(عبد في دينه) لما تقرّر^(٣) في المسلم فهو أولى^(٤) (الكافرة) وإن اختلف
دينهم سرّاً أكان الروح مسلماً أم دميّاً وهي مجترّة أو غير مجترّة ؛ قوله تعالى
﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا تَعَصَّبُوا آلَهُمْ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِآلِهِمْ مِنْ آخَرِهِمْ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَوَلَّوْنَ ﴾ [النمل : ٧٣] .

لا المسمة^(٥) إجماعاً ، ولا المسلم الكافرة إلا لإمام ودنائه فإنه يزوّج من
لا وبّي بها^(٦) ومن عضلها وثبها معصوم بولائه

ولا يزوّج حربيّ دمه وعكسه ؛ كما لا بنورث ، فده النفس ، قال
والمعاهد كالدمي .

ويزوّج بصرايّي يهوديّة وعكسه ؛ كالإرث ، وصورته أن تزوّج بصرايّي
يهوديّة أو عكسه فيبد له ستاً فتخيّر إذا سمع بين ديني أبها وأُمها فتختارها أو
تختارهُ

(وإحرام أحد العاقدين) لنفسه أو غيره بولاية أو وكالة (أو الروجة) أو

ولا ينصور عنهم بفسقه إلا إذا كان مباشراً أحد العقد بمعتق ، وإلا فمن أين يعمود عمره
وبدات وصدهم ١٩ فتأمل قدّفي رحمه الله تعالى هامش (ح)

(١) قوله (والصبي) . (إن عظم على) (المستور) . (ش : ٢٥٦/٧)

(٢) أي تعبيره بغير الفاسق . . . بلغ (ش : ٢٥٦/٧) .

(٣) أي : من أن لشرط عدم الفسق لا العدالة . (ش : ٢٥٦/٧)

(٤) وفي (ب) و (ب) و (ع) (لما تقرّر في المسلم بل أو)

(٥) قوله (لا المسمة) أي لا يبي الكافر مسلمة ولو كانت عقيقة كافر معي وبهاية
(ش : ٢٥٦/٧) .

(٦) أي : لعقده أو عضله أو غيبته . (ع ش : ٢٤٠/٧) .

يُتَمَعُ صِخَّةُ النِّكَاحِ ،

الروح أو الولي^(١) الغير العاقد^(٢) إحراماً مطلقاً أو بأحد اسكتين وبو فاسداً (يمنع صيغة النكاح) وإدنه فيه^(٣) لغة الحلال على المقول المعتمد ، أو لموجب المصير ؛ كما نحتج جمع

وعليه فيُتَرَقُّ من هذا وصحة التوكيل^(٤) حيث لم يُقَيَّد بالعقد في الإحرام . . . بأن ما هنا مشوّهة بالولاية وليس المَحْرَمُ من أهلها ، بخلاف مجرد الإِدْب ؛ إذ يُخْتَصُّ للولاية ما لا يُخْتَصُّ لغيرها .

وذلك^(٥) لحرر مسلم « لا يَنْكِحُ الْمُخْرِمُ وَلَا يُنْكَحُ »^(٦) بكسر كافيهما وحرره عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو مُحْرَمٌ^(٧) معارضاً ما سحر الحسن عن أبي رافع أنه كان حلالاً وأنه^(٨) الرسول بينهما^(٩) وهو مَقْدَمٌ ، لأنه لما شُرِّ لِدَوَاقِعِهِ ، على أن من حصائصه صلى الله عليه وسلم أن له النكاح مع الإحرام .

(١) قوله (روح أو الولي) لعل الأولى إسقاطه ؛ ليظهر الاستدراك لآبي في نفس (ش : ٢٥٧/٧)

(٢) قوله (الغير عاقد) أي بأن عقد وكيله ، وهذا يرجع لكل من الروح والولي (سم : ٢٥٧/٧)

(٣) قوله (وإدنه) عطف على (النكاح) ، والصحيح راجع لقوله (أو الولي) المراد به ما يشتمل السيد ، قوله (فيه) أي النكاح (ش : ٢٥٧/٧)

(٤) قوله (وصحة التوكيل) أي هي تزويج مولاه أو تزويج نفسه أو به بصير (ع ش : ٢٤٠/٦)

(٥) قوله : (وذلك) راجع لمع الإحرام الصيغة . (ش : ٢٥٨-٢٥٧/٧) .

(٦) صحيح مسلم (١٤٠٩) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه .

(٧) صحيح مسلم (١٤١٠) ، وأخرجه أيضاً المعاري (١٨٣٧)

(٨) قوله (أنه كان) أي النبي ﷺ قوله (وأنه) إلح ؛ أي إيا رافع ، وكذا صحر (لأنه) . (ش : ٢٥٨/٧)

(٩) أخرجه الترمذي (٨٥٧) ، وإسائي في الكبرى (٥٥٩٢) ، والبيهقي في الكبير (٩٢٣٤) ، وأحمد في مسنده (٢٧٨٤١) ، وراجع « التلخيص الحبير » (١٢٣/٣)

وَلَا تَسْمِلُ الْوَلَايَةَ فِي الْأَصَحِّ ، فَيُرَوِّحُ الشَّيْطَانُ عِنْدَ أَحْرَامِ وَلِيِّ ، لَا الْأَتَعَدُّ
قُلْتُ وَلَوْ أَحْرَمَ الْوَلِيُّ أَوْ مَرَوِّحُ فَعَقْدُ وَكَيْلَةِ الْحَلَالِ لَمْ يَصَحَّ ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ .

وَلَوْ عَابَ الْأَقْرَبُ إِلَى مَرَحِلَتَيْنِ

وَيُخَوَّرُ أَنْ يُرَوِّحَ حَلَالٌ لِحَلَالٍ أَمَّا مُحَجَّوْرُهُ الْمَحْرَمُ ، لَا الْعَاقِدُ لِبَسِّ نَائِهِ ،
وَأَنْ تُرَفَّ الْمَحْرَمَةُ لِرُوجِهَا الْمَحْرَمَ ، وَأَنْ يُرَاجَعَ تَعَسُّاً لَكَيْلِ أَنْ يَرْجِعَ اسْتِدَامَةً ،
كَمَا يَأْتِي (١) .

(وَلَا تَسْمِلُ الْوَلَايَةَ) إِلَى الْأَبْعَدِ (فِي الْأَصَحِّ ، فَيُرَوِّحُ الشَّيْطَانُ عِنْدَ أَحْرَامِ
لِوَلِيِّ) لِمَاءِ رَشِدِ الْمَحْرَمِ وَنَظَرِهِ ، وَإِنَّمَا يُعْظَمُ بِمَا هُوَ فِيهِ
وَقَوْلُهُ . (لَا الْأَبْعَدُ) بِصَاحٍ ، لِأَنَّهُ عَيْنُ قَوْلِهِ (وَلَا تَسْمِلُ الْوَلَايَةَ) .

(قُلْتُ . وَلَوْ أَحْرَمَ الْوَلِيُّ أَوْ الرُّوحُ فَعَقْدُ وَكَيْلَةِ الْحَلَالِ لَمْ يَصَحَّ) قِيلَ
لَتَحْلُلْنِي (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِأَنَّ الْمَوْكِلَ لَا يَمْلِكُكَ فَرَعُهُ أَوْلَى ، بَلْ مَعْنَاهُمَا ؛ لِأَنَّهُ
لَا يَغْرُلُهُ

وَلَوْ أَحْرَمَ الْإِمَامُ أَوْ الْقَاصِي . فَلْيُؤَاوِمْهُ تَرْوِيعُ مَنْ فِي وِلَايَتِهِ حَالَ إِحْرَامِهِ ؛ لِأَنَّ
تَصَرُّفَهُمْ بِالْوَلَايَةِ لَا بِالْوَكَايَةِ .

وَمِنْ ثَمَّ جَارَ لِنَائِبِ الْقَاصِي الْحَكْمُ لَهُ (٢) ، وَبِهِ (٣) يُرَدُّ بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ :
لَا مَتَاعَ إِنْ قَالَ لَهُ (٤) الْإِمَامُ : اسْتَحْبَبْتُ عَنْ نَفْسِكَ ، أَوْ أَطْلَقَ (٥)

(وَلَوْ عَابَ الْأَقْرَبُ إِلَى مَرَحِلَتَيْنِ) أَوْ أَكْثَرَ وَلَمْ يُخَيَّرْهُ مَعُونَهُ (٦) وَلَا وَكَّلَ مَنْ

(١) فِي (٢٨٥ / ٨) .

(٢) أَيِ : لِلْقَاصِي . هَامِشُ (ك) .

(٣) أَيِ بِقَوْلِهِ . (جَرَّ لِنَائِبِ الْقَاصِي ...) . إلخ . (ش : ٢٥٨ / ٧) .

(٤) أَيِ لِمَا عَصِيَ . هَامِشُ (ك) .

(٥) أَيِ : أَطْلَقَ الْإِمَامُ . هَامِشُ (ك) .

(٦) وَالْأَوَّلُ . رُوجِهَا الْأَبْعَدُ . انْتَهَى مَعْنَى (ش : ٢٥٩ / ٧) .

رُوحُ السُّلْطَانِ ،

يُرْوَجُ مَوْلَانَهُ إِنْ حُطِنَتْ فِي عَيْتِهِ (زَوْجُ السُّلْطَانِ) لَا الْأَعْدُو وَإِنْ طَانَتْ غَيْبُهُ
وَحُجِّلَ مَحَلُّهُ وَحِدَانُهُ ؛ لِقَاءِ أَهْلِيَةِ الْعَائِتِ وَالْأَصْلُ بِقَدْوُهَا

وَالْأُولَى أَنْ يَأْذُنَ^(١) لِلْأَعْدِ أَوْ يَسْتَأْذِنَهُ^(٢) ؛ لِيُخْرِجَ مِنَ الْحِلَافِ^(٣)

وَلَوْ نَانَ سَيِّئَةً - فَإِنَّ الْبِعُورِيَّ أَوْ مَحَلِّهِ ، وَفَدَّ يُنَاقِضُهُ مَا يَأْتِي فِي كُنْتُ
رَوْحُهَا أَنَّهُ لَا يُقْتَلُ مَوْلُهُ وَلَا يَبِي - كَوْنُهُ مَدُونٍ مَسْفُوفٍ الْقَصْرِ عَدَّ تَرْوِيحِ
الْقَاصِي نَانَ مَطْلَانَهُ^(٤)

أَمَّا إِذَا كَانَ لَهُ وَكَيْلٌ - فَهُوَ مُتَدَمِّمٌ عَلَى السُّلْطَانِ عَلَى الْمَنْقُولِ الْمَعْتَقِدِ ، حَلَامًا
لِلْمَنْفَسِيِّ

فَالْأَسْكِيَّ - وَمَحَلُّهُ^(٥) فِي الْمَعْبَرِ وَغَيْرِهِ إِنْ أَدْنَتْ لَهُ^(٦) انْتَهَى

وَقَوْلُهُ - (إِنْ أَدْنَتْ لَهُ) قَيْدٌ فِي الْعَبْرِ مَقْطَعٌ ؛ لِمَا بَاتِي

وَلَوْ قَدِمَ قَدَلٌ - كُنْتُ رَوْحُهَا - لَمْ يُقْتَلْ مَدُونٌ سَيِّئَةً ؛ لِأَنَّ الْحَاكِمَ هَا
وَلَيْ ؛ إِذَا الْأَصْحَحُ - أَنَّهُ يُرْوَجُ سَيَّائِهِ أَتَصَنَّفُهَا الْوَلَايَةَ ، وَالْوَلِيَّ الْحَاضِرُ لَوْ زَوْجَ
فَقَدِمَ آخَرُ عَائِتٍ وَقَدَلٌ - كُنْتُ رَوْحُهَا - لَمْ يُقْتَلْ إِلَّا بَيِّنَةً بِحِلَافِ الْبَيْعِ^(٧) ؛
لِأَنَّ الْحَاكِمَ وَكَيْلٌ عَنِ الْعَائِتِ ، وَالْوَكِيلُ لَوْ نَانَ مَدِينٍ الْمَوْكَلُ وَقَالَ كُنْتُ

(١) أي : السُّلْطَانُ - هَامِش (ك)

(٢) أَوْ يَسْتَأْذِنُ السُّلْطَانُ الْأَعْدِي - هَامِش (ك) .

(٣) مَوْلَهُ (يَخْرُجُ) ؛ إِلْح ، وَلِيَوْمِ الْبَطْلَانِ عِنْدَ تَبَيُّنِ مَوْتِ الْعَائِتِ حِينَ الْعَقْدِ فِيمَا يَظْهَرُ ،
وَالَّذِي يَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْحِلَافِ إِلَّا إِنْ أَدْنَتْ لِلْأَعْدِ أَعْدًا ، أَوْ أَدْنَتْ إِذَا مَعْدَمًا لَمْ
يُؤْزِلْهُ مِنْ عَمْرِ تَعْيِينِ لَهُ إِنْ كَانَ الْمَخَالِفُ يَرَى صِحَّتَهُ (بَصْرِي ١٤٠ / ٣)

(٤) رَاجِعٌ ؛ لِمَنْهَجِ الْمَخَاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاءِ ؛ مَا لَهُ (١٢٢٣)

(٥) قَوْلُهُ (رَمَحَنَهُ) أَيُّ تَقَدَّمَ الْوَكِيلُ عَلَى السُّلْطَانِ مَتَدًا ، وَمَوْلَهُ (فِي الْعَجْرِ) ؛ إِلْح
خَبَرُهُ . (ش : ٢٥٩ / ٧)

(٦) أي : لِلْغَيْرِ - هَامِش (ك)

(٧) أي : بَيْعِ الْحَاكِمِ عِنْدَ الْعَائِتِ مِثْلًا لِلَّذِي عَلَيْهِ مِمَّ وَمَعْنَى (ش : ٢٦٠ / ٧)

وَدُونَهُمَا لَا يُرْوَحُ إِلَّا بِإِذْنِهِ فِي الْأَصَحِّ

بَعَثُ مَثَلًا ثَقُلُ بَعِيهِ^(١)

نسبه وقع لاس الرفعة أن للحاكم عد عليه الأب تزويج نصعيره ، ساء
على نصعيب أنه يُرْوَحُ بالساة

ورُدُّ : بأن الصواب ما في « الأنوار »^(٢) وغيره أنه لا يُرْوَحُها ولا على هذا
القول^(٣) ؛ لأن الحاكم إنما يتوكل عن غيره في حق لزمه أدائه ، والأب لا يلزمه
تزويج الصغيرة وإن ظهرت الغطة به

(ودونهما) إذا غاب الأقرب إليه (لا يروح) السلطان (لا بإذنه) في
الأصح (لأنه حيثئذ كالمصم بالبد ، فإن نعتد إذنه لحرف أو نحوه . رُوِّحَ
لحاكم على ما اعتقده ابن الرفعة^(٤) وغيره

وأشار الأدريعي إلى التوقف فيه بقوله « فإن صح »^(٥) وحث تقييد إطلاق
لر فعي وغيره به ، لكنه قال عطف ذلك . والظاهر أنه لو كان في اليد في سحر
لسلطان ونعتد الوصول إليه أن القاضي يُرْوَحُ انتهى
والذي يتجه أنه حيث نعتد إذنه رُوِّحَ ، أو نعتد فلا ، وبه يُخفَعُ بين
التوقف والحث

وتُصَدَّقُ في عبته ولثها وحلوتها من الموانع ، ويُشَرُّ طلث بيعة منها بذلك ،
وإلا فُحِّمَهَا^(٦) ، فإن ألحَّت في الطلب^(٧) فلا بيعة ولا بيعي أحيث على

(١) راجع « المهمل النسخ في اختلاف الأشاح » مسألة (١٢٢٤)

(٢) الأنوار لأعمال الأبرار (٨١ / ٢)

(٣) قوله (ولا على هذا) إلح عطف على مقدر : أي لا على القول بأنه يروح بالولاية
العامة ، ولا على ... إلح . (ش : ٢٦٠ / ٧) .

(٤) كناية إليه (٥٢ / ١٢)

(٥) قوله (فإن صح) أي ما اعتقده ابن الرفعة وغيره ، وكذا صمير (به) الأبي (ش : ٢٦٠ / ٧)

(٦) وفي (ب) و (ج) و (د) : (وإلا ... فحليمها)

(٧) أي : طلب المزوج . (ش : ٢٦٠ / ٧) .

الأوجه وإن رأى القاضي التأخير ؛ لما بترت عليه حينئذ من المقاصد التي لا تُدارك^(١) .

ومحل ذلك^(٢) ما لم يُعرف تروُّجها بمعنى ، وإلا اشترط في صحة ترويج لحاكم بها دون تولي الحاضر - كما أفاده كلام الأنوار^(٣) - إثنائها لرافقه^(٤) سواء أغاب أم حصر^(٥) .

هذا ما دل عليه كلام الشيخ وهو المعتمد من اضطراب طويل فيه وإن كان القيس ما قاله جمع ؛ من قول قولها في المعين أيضاً حتى عد القاضي ؛ لقول الأصحاب إن العبرة في العقود بقول أربابها^(٦) .

ومن ثم لو قال اشتريت هذه الأمة من فلان وأردذ بيعها . . جاز شراؤها منه وإن لم يشتت شراؤه لها متى عتبه ، لكن الجواب^(٧) أن الكناح يُختلط له أكثر

ومن اعتمد العنصر من المعين وعمره الشككي ، وسفه ولذه الناح فقال^(٨) عه إن عُيِّن الروح لم تقتل إلا بيته حصر أو غاب ، طلق أو مات ، وإن لم يُعَيَّن قبلت مطلقاً^(٩) .

(١) رجع ؛ المهمل المضاح في اختلاف الأشباح ؛ ماله (١٢٢٥)

(٢) أي : قوله ؛ (وتصلق...) إلخ . (ش : ٢٦١ / ٧) .

(٣) الأنوار لأعمال الأبرار (٨١ / ٢)

(٤) عبارة ؛ نهاية المحتاج (٢٤٢ / ٦) ؛ (لرافقتها) .

(٥) قوله (سواء أغاب) إلخ ؛ أي الروح المعين (ش : ٢٦١ / ٧)

(٦) الشرح لكبير (٥٦٢ / ٧ - ٥٦٣) ، روحه الطاليس (٤١٤ / ٥ - ٤١٥)

(٧) قوله (لكن الجواب) إلخ ؛ أي عن قول الأصحاب إن العبرة في العقود بقول أربابها... إلخ . (ش : ٢٦١ / ٧) .

(٨) أي : حكى ولذه عنه . (ش : ٢٦١ / ٧) .

(٩) أي : بيته أو بدونها . (ش : ٢٦١ / ٧) .

واغْلَمُ . أن كلام « الأبرار » الذي أشرت إليه أحده^(١) من قول القاضي في
« فتاويه » عات^(٢) روحها ونقطع حره فقالت لوليها روحني فإنه مات ، أو
طَّقِي وانقضت^(٣) عذبي ، فأنكر خلف ، فإن نكر . حقت وروحها ، فإن
أبي^(٤) . فالحاكم^(٥) .

فيه وإن كان قوله (حلف) في آخره مردوداً ؛ لأن نعيم العرودة
لا يتعدى حكمها لثالث - وهو^(٦) حكمه يرفي لأول لها - لتصریح^(٧) بأنه إذا
صدقها . روحها مع تعين الروح

واغتمده أن عجل والحصرمي فقالاً : لو خطتها رجل من وليها الحاضر
وأراد أن يروح بها منه . خار أن يروح بها منه^(٨)

ويقتل قولها في ذلك ؛ لأن اعتماد العقود على قول أربابها ، بخلاف أحكام
نقصة فإن الاعتماد على ظهور حجة عبد القاضي

ووافقهما في « الحادم » على الصرف من الولي والقاضي ، ولابن العماد هنا
ما هو مردود ، فتنبه له .

مرع إذا عدم السطون . لرم أهل الشوكة الذين هم أهل الحل والعقد

(١) قوله : (أشرت إليه) أي . انعاً ، قوله (أحده) أي أخذ صاحب « الأبرار » بيت الكلام
(ش : ٢٦١/٧)

(٢) قوله (عات) إلح ، أي لوعاب ، وقوله (لاني) (حلف) جواب انعمرة (ش
٢٦١/٧) .

(٣) قوله (وانقضت) إلح راجع لكل من (مات) و (طَّقِي) (ش ٢٦١/٧)

(٤) أي وليها من نروجه ، وقوله (فالحاكم) أي يروحها (ش ٢٦١/٧)

(٥) فتاوى القاضي حسي (ص : ٣٣٠)

(٦) أي . حكمها المتعدي لثالث ها (ش : ٢٦١/٧)

(٧) قوله (التصريح) هو مبدأ مؤخر ، وحبره بوله (فيه) (سم ٢٦١/٧)

(٨) قوله (أن يروح بها منه) الأوفى لما مر أن يروحها ، تأمل (ش ٢٦١/٧)

وَلِلْمُجِيرِ التَّوَكُّلُ فِي التَّرْوِيجِ بِعَبْرٍ إِذْنَهَا ، وَلَا يُشْتَرَطُ تَغْيِيرُ الرُّوحِ فِي الْأَظْهَرِ .

ثُمَّ^(١) أَنْ يُصَيَّرُوا قَاصِمًا ، فَقَدْ حَبِطَ أَحْكَامُهُ لِلصَّرُورَةِ الْمُلْحَتِ لِدَلَّتْ .
وَقَدْ صَرَّحَ بِطَبِيرِ ذَلِكَ الْإِمَامُ فِي « الْعَيَانِي » ، وَبِإِذَا فَقِذَتْ شَوْكَةُ سُلْطَانِ
الْإِسْلَامِ أَوْ نَوَابِهِ فِي بَدَأِ أَوْ طَبِيرِ ، وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِيهِ وَبَقَلَهُ عَنِ الْأَشْعَرِيِّ وَغَيْرِهِ^(٢) .
وَأَشْتَدَّ لَهُ^(٣) الْحَطَائِي بِقَصِيهِ حَالِدِ بْنِ الْوَلِيدِ وَأَحَدِهِ الرَّايَةِ مِنْ غَيْرِ إِثْرَةٍ لَمَّا
أُجِيبَتْ الدِّينَ أَمْرُهُمْ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رِيْدًا ، فَجَعَلَ ، هَابِثٌ رَوَاحَةً رَضِيَّيَ اللَّهُ
عَنْهُمْ فَإِنَّ^(٤) . وَتَمَّا نَصْدَى حَالِدًا لِلْإِمَارَةِ ؛ لِأَنَّهُ خَافَ صِيَاغَ الْأَمْرِ فَرَضِيَّيَ بِهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَوَأَقْبَلَ الْحَقَّ . فَصَارَ ذَلِكَ أَصْلًا فِي الصَّرُورَاتِ إِذَا وَقَعَتْ فِي
قِيَامِ أَمْرِ الدِّينِ^(٥) .

22 44 24

(وَلِلْمُجِيرِ التَّوَكُّلُ فِي التَّرْوِيجِ بِعَبْرٍ إِذْنَهَا) كَمَا يُزَوِّجُهَا بِعَبْرٍ إِذْنَهَا

نَعَمْ ؛ يُنْزَلُ لِلتَّوَكُّلِ اسْتِدْنَاهُ^(٦) وَيَنْكُفِي سَكُونُهَا

(وَلَا بِشَرَطِ تَغْيِيرِ الرُّوحِ) لِلتَّوَكُّلِ وَمَا دُكِّرَ ، وَلَا نَعْيِيهِ مِنَ الْأَدَةِ^(٧) لَوْلِيَّهَا
(فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّ وَفُورَ شَعْبِهِ^(٨) تَذَعُّوهُ إِلَى الْأَلَّا يُوَكَّلُ إِلَّا مَنْ يَتَّقُ سَطْرَهُ وَاحْتِسَارَهُ .
وَلَا يُنَابِيهِ اشْتِرَاطُ تَغْيِيرِ الرُّوحِ لِمَنْ وَكَّلَهُ أَنْ يَتَرَوَّجَ لَهُ عَلَى الْمَعْنَمَةِ مِنْ تَنَاقُصٍ

(١) أَي : فِي الْبَلَدِ . (ش : ٢٦١ / ٧)

(٢) الْعَيَانِي (ص : ٨٠ - ٨١)

(٣) أَي : لِمَا صَرَّحَ بِهِ الْإِمَامُ . (ش : ٢٦١ / ٧)

(٤) أَي : الْحَطَائِي . (ش : ٢٦١ / ٧)

(٥) رَاجِعْ : مَعَالِمُ السَّنَةِ (٢ / ٣٠٤ - ٣٠٥) .

(٦) أَي : حَيْثُ وَكَّلَ الْمُجِيرُ بِغَيْرِ إِذْنِهَا . (ع ش : ٧) .

(٧) قَوْلُهُ (مِنَ الْأَدَةِ) : أَيْ لِفِعْلِ الْعَمَلِ . مَثَلُ يَجْعَلُ إِذْنَهَا لَوْلِيَّهَا الْعَبْرُ الْمُجِيرُ (ش : ٢٦١ / ٧) .

(٨) أَي : الرُّبُوبِي . (ش : ٢٦١ / ٧)

وَنَحْتَاطُ الْوَكِيلُ فَلَا يُرَوِّحُ

فيه ؛ لأنه لا ضابط هنا^(١) يُزَجَّعُ إِلَيْهِ وَثَمَّ^(٢) يَنْفِكُ بِالْكَفَاءِ ، وَيَكْمِي^(٣) . تَرَوِّحُ لِي
مَنْ شِئْتَ ، أَوْ إِحْدَى هَؤُلَاءِ ؛ لِأَنَّ عَمُومَهُ الشَّامِلُ لِكُلِّ مَنْ أَفْرَادِهِ . . . مِطَاقَةٌ^(٤)
يَنْهِي الْعَرَرَ^(٥) بِحِلَافٍ ، أَمْرًا .

(وَيَحْتَاطُ الْوَكِيلُ) وَجُودُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ (فَلَا يَرَوِّحُ) سَهْرٌ مِثْلُ وَثَمَّ^(٦) مَنْ
يَنْدُلُ أَكْثَرَ مِنْهُ ؛ أَيْ يَحْزَمُ عَلَيْهِ ذَلِكَ وَإِنْ صَحَّ ائْتِقَادُ^(٧) ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ،
بِحِلَافِ السَّجِّ ؛ لِأَنَّهُ تَأَثَّرَ بِفَسَادِ الْمَسْمُوعِ وَلَا كَذَلِكَ النِّكَاحُ .

وَلَا يُدْفِعُ^(٨) الْإِطْلَاقُ فِي : زَوَّجَهَا بِشَرْطِ أَنْ يَتَضَمَّنَ فَلَانٌ^(٩) ، أَوْ نَزْهَرٌ
بِمَهْرٍ شَيْئًا ، فَلَمْ يَشْطَرِطْ ذَلِكَ^(١٠) ؛ لِأَنَّ الْمَحَالِفَةَ هِيَ صَرِيحَةٌ بِحِلَافِهَا فِي
الْأَوَّلِ^(١١) .

وَمِثْلُ ذَلِكَ^(١٢) عَلَى الْأَوْجِهَةِ زَوَّجَهَا وَلَا تَزَوِّجَهَا حَتَّى تَضَمَّنَ فَلَانٌ .

(١) أَيْ : فِيمَا لَوُ وُكِّلَ أَنْ يَزَوِّجَ لَهُ . (ش : ٢٦٢ / ٧) .

(٢) وَقَوْلُهُ (ثُمَّ) أَيْ فِيمَا لَوُ وُكِّلَ الْمَجْرِي تَرْوِيحٌ مَوْلَانَهُ (ش : ٢٦٢ / ٧) .

(٣) قَوْلُهُ (يَكْمِي) إِنْجَ بَعْدَ لَاشْرَاطِ مَعْيِنِ الرُّوحَةِ إِنْجَ ؛ بِأَنَّهُ فِيمَا إِدَانُهُ يَعْثَمُ لِرُوحَةِ
(ش : ٢٦٢ / ٧) .

(٤) قَوْلُهُ (مِطَاقَةٌ) أَيْ عَلَى ائْرَاحِ ، لِأَنَّ الْعِضْيَةَ الْكَلْبِيَّةَ فِي قُوَّةِ قَضَائِي مُتَعَدِّدَةٌ ، وَقِيلَ .
تَضَمَّنَ ، وَقِيلَ : ائْرَاحُ . (ش : ٢٦٢ / ٧) .

(٥) قَوْلُهُ (يَنْهِي الْعَرَرَ) أَيْ لِأَنَّهُ أَدْنَى فِي نِكَاحِ كُلِّ امْرَأَةٍ أَرَادَهَا الْوَكِيلُ ، بِحِلَافِ امْرَأَةٍ ، هُوَ
مُسْتَقْبَاهُ وَحْدَهُ لَا نَعِيهَا ، فَلَا يَدْعَى إِرَادَةُ الرُّوحِ وَاحِدَةً مَعِيهِ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ بِحَيْثُ لَا يَبْعَثِي
لِغَيْرِهَا . (ع : ش : ٢٤٣ / ٦) .

(٦) قَوْلُهُ (وَثَمَّ مِنْ) إِنْجَ لَوُ وُكِّلَ حَالَتُهُ (ش : ٢٦٢ / ٧) .

(٧) قَوْلُهُ (وَإِنْ صَحَّ) إِنْجَ ؛ أَيْ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ الَّذِي رُوحَ بِهِ (ع : ش : ٢٤٣ / ٦) .

(٨) أَيْ : صَحَّةُ الْعَقْدِ فِيمَا ذَكَرَ . (ش : ٢٦٢ / ٧) .

(٩) أَيْ : الْمَهْرُ . (ش : ٢٦٢ / ٧) .

(١٠) قَوْلُهُ (فَلَمْ يَشْطَرِطْ) أَيْ الْوَكِيلُ (ذَلِكَ) أَيْ الصَّمَدُ أَوِ الرُّهْ (ش : ٢٦٢ / ٧) .

(١١) أَيْ : ائْرَاحِ بِمَهْرٍ مِثْلِ وَثَمَّ مِنْ إِنْجَ (ش : ٢٦٢ / ٧) .

(١٢) أَيْ : زَوَّجَهَا بِشَرْطِ . . . إِنْجَ . (ش : ٢٦٢ / ٧) .

وقول القاضي بحلافه . . رَدَّة البعوثي بأن كلامه^(١) متصِّفٌ لتعديقي بالصمان فلم يصحَّ بدونه .

وكذا في : لا تُرْوَحُه^(٢) حتى نُحلِّمَهُ بالطلاقِ منها أنه لا يشرِّث الحمز ، ولا ينظر عدم إمكان هذا الشرط^(٣) قبل الترويح ؛ لِمَا تَقَرَّرَ^(٤) ؛ من تصحُّف كلامه لتعديقي به^(٥) ، فشرط لعود نصرفه وجوذه^(٦) ولو فاسداً^(٧) .

ومن ثمَّ^(٨) جزم بعضهم بأنه حيث وكَّلَهُ بالعقدِ بموضعٍ فاسدٍ أو بشرطٍ فاسدٍ فروَّح كدلت صحَّح بمهر المثل ، وإلا فلا

وسى القاضي على ما مرَّ عنه^(٩) الذي رَدَّه البعوثي قوله ولو قالت رَوَّحِي مَهْ برهي ، أو بصمان فلا يصح التوكيل والترويح بلا صمان ولا رهي ، لتعذرهما عن العقد فألعب وفي مثله في البيع تخيير النائع ولا خيار هنا . انتهى وقد عذبت رَدَّةً مما تَقَرَّرَ^(١٠) وأنه لا تغدَّر ؛ لإمكان شرطهما في العقد .

قال البعوثي ولو وكل في ترويحها نحو حمز فروَّح بفدٍ مهر المثل

(١) أي البولي رَوَّحها ولا ترويحها حتى . (ش : ٢٦٢/٧)

(٢) قوله (وكذا في لا يروحه) إلخ ، أي فلا يصح العقد إلا بإدِّ واحد لتحييف قل العقد (ش : ٢٦٢/٧)

(٣) أي : صحته . (ش : ٢٦٢/٧) .

(٤) قوله : (لما تَقَرَّرَ) تعليل لشيء النظر . (ش : ٢٦٢/٧) .

(٥) وقوله (به) أي : بالتعديف . (ش : ٢٦٢/٧)

(٦) أي : الشرط . (ش : ٢٦٢/٧)

(٧) قوله (ولو فاسداً) أي : بأن يحذفه قل الترويح ما طلاق أنه لا يشرِّث لحمز (سم : ٢٦٢/٧)

(٨) أي : من أجل اشتراط ما ذكر . (ش : ٢٦٢/٧)

(٩) أي : بقوله : (وقول القاضي بحلافه) . (ش : ٢٦٢/٧)

(١٠) أي : من رَدَّة البعوثي . (ش : ٢٦٢/٧) .

غير كفاء

صَحَّ : أي : ولا يَنْظُرُ للمخالفةِ هـ ؛ لأنَّ حقيقتها^(١) لم تُوحَدْ ؛ إذ تسعةُ الأحمرِ موجبةٌ لمهرِ المثلِ فأتى معانيها لا بما يُخالَفُها ، ويُقاسُ بذلك ما في معناه ؛ كأن يُرَوِّجُها في صورةِ اشتراطِ الموصي القاسدِ بمهرِ المثلِ

قَدْ^(٢) ولو وَكَّلَ في برويجِها بشرطِ أنْ يحلِفَ الروحُ بطلاقِها بعدَ العقدِ^(٣) أنه لا يَشْرِبُ اِحْمَرَّ صَحَّ الوكيلُ والترويحُ ، بخلافِ لا تُرَوِّجُها إذا لم يَحْلِفْ . لا يَصِحُّ الترويحُ ؛ أي : إذا لم يَحْلِفْ انتهى

ويُفَرَّقُ بأنَّه في الأولِ لم يَشْرَطْ عليه شيئٌ في العقدِ ولا قبله بل بعده وهو غيرُ لازمٍ^(٤) فلم يَجِئ امتثالُه ، بخلافِ الثاني فإنه يسري من وجوده ولو قاسدٌ بالآبُرُوجِهِ إلا بعده

ولا يُرَوِّجُ أيضاً^(٥) (غير كفاء) بل لو حَظَّها أكفاءٌ متماثلون لم يَجْزِ ترويحُها ولم يَصِحَّ بغيرِ الأكفاءِ ؛ لأنَّ تصرُّفه بالمصلحةِ وهي محصورةٌ في ذلك ، وإنما لم يُلْزَمِ الوليُّ الأكفاءَ ؛ لأنَّ نظره أوسعُ من نظرِ الوكيلِ فمُؤَوِّصُ الأمرِ يبي ما يراه أصلحَ

ولو استونيا كفاءةً وأحدهما متوسطٌ والآخرُ موبرٌ تعيَّنَ الثاني^(٦) ؛ كما فاته بعضهم ، ومحلُّه إن سَلَّمَ ما لم يَكُنِ الأولُ أصلحَ لحقِّقِ الثاني أو شُدَّةُ يُحِلُّه مثلاً^(٧) .

(١) أي : المخالفة . (ش : ٢٦٢ / ٧)

(٢) أي : اليعوبي . (ش : ٢٦٢ / ٧) .

(٣) قوله (بعد العقد) مغلَّظٌ (يحلف) (ش : ٢٦٣ / ٧)

(٤) قوله (وهو غير لازم) إلخ بعد الصلحة مع عدم اشتراطِ وكيلِ انتهى مِم (ش : ٢٦٣ / ٧)

(٥) قوله (ولا يروِّجُ أيضاً) عطفٌ على قوله (فلا يروِّجُ بمهرِ المثلِ) . (ش : ٢٦٣ / ٧)

(٦) أي : على الوكيل ؛ كما هو ظاهر . (ش : ٢٦٣ / ٧)

(٧) راجع : المسهل للنصاح في اختلاف الأشباح : ماله (١٢٢٦)

وَعَيَّرَ الْمُجْبِرُ إِنْ قَالَتْ لَهُ : وَكُلُّ وَكُلُّ ، وَإِنْ نَهَتْهُ فَلَا ، وَإِنْ قَالَتْ
رَوْحِي فَلَهُ التَّوَكُّيلُ فِي الْأَصَحِّ ،

ولو قالت لوليها رَوْحِي مَن شئتَ جَارَ لَهُ أَنْ يُرَوِّجَهَا^(١) مِنْ عَيْرِ الْكُفْرِ ؛
كما لو قَالَ لوكيله : رَوْحِي مَن شَاءَتْ^(٢) فَرَوَّجَهَا بِعَيْرِ كُفْرٍ بِرِصَاها

(وعير المحبر) كالآبِ فِي الشَّيْبِ (إِنْ قَالَتْ لَهُ وَكُلُّ وَكُلُّ) وَلَهُ التَّروِيجُ
نَفْسِهِ ، فَإِنْ قَالَتْ لَهُ وَكُلُّ وَلَا تُرَوِّجْ . فَسَدَ الْإِدْنُ ؛ لِأَنَّهُ^(٣) صَارَ لِلْأَحْيَى ابْتِدَاءً .
نعم ؛ إِنْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّهَا إِنَّمَا قَصَدَتْ إِجْلَالَهَ ضَحَّ ؛ كَمَا بَخَّعَتْ
الْأَذْرَعِيَّ .

(وَإِنْ نَهَتْ) عَنْ لُوكِيلِ (فَلَا) يُؤَكِّلُ عَمَلًا بِأَدْبِهِ ؛ كَمَا يُزَاعَى إِذْنُهَا فِي
أَصْلِ التَّروِيجِ

(وَإِنْ قَالَتْ) لَهُ : (رَوْحِي) وَأُطْلِفَتْ فَلَمْ تَأْمُرْهُ بِتَوَكُّلِ وَلَا نَهَتْهُ عَنْهُ .
فَلَهُ التَّوَكُّيلُ فِي الْأَصَحِّ ؛ لِأَنَّهُ بِالْإِدْنِ صَارَ وَلِيًّا شَرْعًا ؛ أَيَّ مُتَصَرِّفًا بِالْوِلَايَةِ
الشَّرْعِيَّةِ فَمَنْكَ التَّوَكُّيلُ عَنْهُ ، وَهُوَ فَارِقٌ كَوْنُ الْوَكِيلِ لَا يُؤَكِّلُ إِلَّا لِحَاجَةٍ .

وَيُحْرَمُ الْوَكِيلُ الْإِحْتِيَاظُ^(٤) هُنَا ؛ نَظِيرَ مَا مَرَّ^(٥)

وَلَوْ عَثَرَتْ لَوْلِيٌّ رَوْحًا ذَكَرَهُ لُوكِيلٌ ، فَإِنْ أَطْنَقَ فَرَوْحَ مَهْ . لَمْ يَصِحَّ ؛
لِأَنَّ التَّصْوِيطَ الْمَطْلُوقَ مَعَ أَنَّ الْمَطْلُوبَ مُعَيَّنٌ . . فَسَدَ^(٦)

(١) وَهِيَ (ب) وَ (ت) وَ (خ) وَالْمَطْبُوعَاتُ : (أَنْ يَرَوِّجَ)

(٢) قَوْلُهُ (رَوْحِي مَن شَاءَتْ) كَمَا فِي أَكْثَرِ النُّسخِ وَهِيَ لَا سَهَابَةَ ؛ وَعِيَهَا لَا يَحْتَاجُ إِلَى قَوْلِهِ
الْأَوَّلِيِّ (بِرِصَاها) ، وَهِيَ بَعْضُ نَسَخِ بَشَارِخِ (مَنْ شَاءَتْ) ، وَعَنْهُ فَقَوْلُهُ الْمَذْكُورُ لَا يَبْدُو
عَنْهُ . (ش : ٧٠ / ٢٦٣)

(٣) أَيَّ : الْإِدْنُ (سَم : ٧ / ٢٦٣)

(٤) فِي (ت) وَ (خ) : (وَيُحْرَمُ الْإِحْتِيَاظُ)

(٥) أَيَّ : فِي وَكِيلِ الْمُجْبِرِ . (سَم : ٧ / ٢٦٤)

(٦) يَقِيدُ مَعْدَ التَّوَكُّيلِ . (سَم : ٧ / ٢٦٤) .

وَنَوَّكُلُ قَتْلِ اسْتِدَائِهَا فِي الْكَاحِ . لَمْ يَصَحَّ عَلَى الصَّحِيحِ

وَفَارَقَ التَّقِيدَ بِالْكَفَاءِ^(١) فِي حَالَةِ الْإِطْلَاقِ . نَأْتِي سَاعِدَةُ أَطْرَادِ الْعَرَبِ لِعَامٍ
بِهِ وَهُوَ مَعْمُولٌ بِهِ فِي الْعُقُودِ ، بِخِلَافِ التَّقِيدِ بِالْمَعْنَى^(٢) فَإِنَّ نَقْرُثَ مِنَ التَّقْيِيدِ
بِالْعَرَبِ لِحَاصِرٍ وَهُوَ لَا يُؤَثِّرُ ، كَسَعِ حَصْرِهِ بِلَا شَرْطِ قَطْعٍ فِي بَلَدٍ عَادَتُهُمْ قِصْعُهُ
حَصْرُ مَا

وَقَوْلُهُمْ : مَعَ أَنَّ الْمَطْلُوبَ مَعَيَّنٌ مَعَ الْبَرَقِ الْمَذْكُورِ يَتَذَوُّعُ مَا قَبْلَ اعْتِرَاضِهِ
عَلَيْهِمْ الْعِبَرَةُ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي بَعْضِ الْأَمْرِ ، وَعَدَمُ بَعْثِهِ الرُّوحَ لَهُ لَا يُفْضَدُ
إِدْنَهُ ؛ إِنْ لَيْسَ فِيهِ صَرِيحٌ بِالْكَاحِ الْمَمْنَعِ ، بَلْ إِطْلَاقٌ ، فَكَمَا يَجُورُ وَيَتَقَيَّدُ
بِالْكَفَاءِ فَكَذَلِكَ يَجُورُ هَذَا وَيَتَقَيَّدُ بِالْمَعْنَى

وَأَمَّا بَطْلُ تَوَكُّلٍ وَلِيِّ الطِّفْلِ فِي بَيْعِ مَالِهِ بِنَا عَرٍّ وَهَذَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا صَرِيحٌ فِي
الْبَيْعِ الْمَمْنَعِ شَرْعاً ؛ إِذَا أَهْلُ الْعَرَبِ إِنَّمَا يَسْتَعْمِلُونَهُ فِي الْإِدْنِ فِي الْقَبْرِ ، فَيَسُ
هَذَا نَظِيرَ مَا نَحْنُ فِيهِ^(٣) ، وَإِنَّمَا بَطْلُهُ ؛ أَنْ يُطْلَقَ التَّوَكُّلُ فِي بَيْعِ مَالِ مَوْلَاهُ ،
وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ السَّكَنِيُّ : أَنَّهُ يَصَحُّ وَيَتَقَيَّدُ بِالسُّوْعِ لَشَرْعِي^(٤) أَنْتَهَى^(٥)

(وَلَوْ وَكُلُ) عَرُّ الْحَاكِمِ (قُلْ اسْتِدَائِهَا) يَغْيِي إِدْنِهَا (فِي الْكَاحِ) لَمْ
يَصَحَّ (الْكَاحُ) (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ التَّرْوِيحُ بِنَفْسِهِ حَيْثُ ، فَكَيْفَ

(١) قَوْلُهُ (وَفَارَقَ التَّقِيدَ بِالْكَفَاءِ) أَيِ فَارَقَ التَّعْوِضَ الْمَصْنُوعَ تَقْدِ الْإِدْنِ الْمَطْلُوبِ بِالْكَفَاءِ ،
أَيِ عَدَمَ تَقْبِيصِهِ بِالْمَعْنَى فَارَقَ التَّقْيِيدَ بِالْكَفَاءِ فِي حَالِهِ إِطْلَاقِ دَلِّ الرِّبِّيِّ وَحَاصِلُ أَنَّ
أَوَّلِيَّ إِذَا أُطْلِقَ الْإِدْنُ لِلتَّوَكُّلِ فِي غَيْرِ صَوْرَةٍ بَعْثِ الرُّوحِ بَعْدَ الْإِدْنِ بِالْكَفَاءِ ، فَلَوْ رَوَّحَ
بِالْكَفَاءِ صَحَّ ؛ كَمَا فِي لُغَتِهِ ، وَهِيَ صَوْرَةُ بَعْثِ الرُّوحِ إِذَا أُطْلِقَ الْإِدْنُ لَا تَقْدِ بِالْمَعْنَى ، هُوَ
رَوَّحَ بِالْمَعْنَى لَمْ يَصَحَّ ، كَمَا فِي الشَّرْحِ ، فَالْصَّوَرَةُ أَنَّ بَعْثَهُ كَرْدِي

(٢) قَوْلُهُ : (التَّقْيِيدُ بِالْمَعْنَى) أَيِ : هَذَا ، (ش : ٢٦٤ / ٧)

(٣) أَيِ مِنْ حَمْلِ إِطْلَاقِ التَّوَكُّلِ فِي التَّرْوِيحِ عَلَى الْكَفَاءِ (ش : ٢٦٤ / ٧)

(٤) وَهُوَ ثَمَرُ الْمَثَلِ الْحَالِ مِنْ تَقْدِ الْبَلَدِ . (ع ش : ٢٤٤ / ٦)

(٥) أَيِ : مَا قَبْلَ . (ش : ٢٦٤ / ٧)

يُعَوِّضُهُ لغيره ١٩! أما بعد إديها وإن لم يعلم به^(١) حال التوكيل^(٢) .. فإنه يصح^٣ ،
كما هو ظاهر^٤ : عتاراً بما في نفس الأمر

أنا المحاكم .. فله تقديم إياه من يروِّح مَوْلَتَهُ على إديها له ؛ بناءً على
الأصح أن استأنه في شغل معيش استخلاف لا توكيل .

وبو دَكَرَ له^(٣) دَسِيرٌ نَصَرَفَتْ لِلْعَالِبِ ، وَإِلَّا^(٤) . وَحَبَّ التَّعْيِيرُ إِنْ
اِخْتَلَفَتْ مِمَّنْهَا ؛ كَالْيَمِّ

وَيَصِحُّ بِدَنِّهَا لَوَلِيِّهَا أَنْ يَرْوِّحَهَا إِذَا طَلَمَهَا وَتَقَصَّتْ عَدَّتُهَا ، لَا إِذَنْ
الْوَلِيُّ لِمَنْ يَرْوِّحُ مَوَلِيَّتَهُ كَذَاكَ عَلَى مَا قَالَا فِي (الْوَكَالَةِ) ، وَقَدْ مَرَّ بِمَا فِيهِ مِنْ
مُطَاوَرَةٍ^(٥)

وعليه^(٦) وَلَعَرَفَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَلِيِّهَا أَنْ إِدِيهَا جَعَلِيٌّ وَإِدِيهِ شَرْعِيٌّ ؛ أَيِ
اِسْتِغَاذَةٍ مِنْ حَقِّهِ جَعَلَ الشَّرْعَ لَهُ مَعَدَّ إِدِيهَا وَلِيًّا شَرْعًا ، وَالْجَعَلِيَّ أَقْوَى مِنْ
شَرْعِيٍّ ، كَمَا مَرَّ فِي (الرِّهْنِ)^(٧)

وبهذا^(٨) حَمَلُوا مِنْ سَاقِصِ « الرُّوصَةِ » فِي ذَلِكَ^(٩)

وَالْجَمْعُ يَحْمِلُ الطَّلَابَ عَلَى خُصُوصِ الْوَكَالَةِ ، وَالصَّحَّةُ عَلَى التَّصَرُّفِ ؛

(١) أي سم يعلم غير الحاكم بإدائها له في النكاح (ش : ٢٦٤/٧)

(٢) أي : والتزويج . (ش : ٢٦٤/٧) .

(٣) أي : الوليُّ للتوكيل (ش : ٢٦٥/٧)

(٤) أي : وإن لم يكن غالب . (سم : ٢٦٥/٧) .

(٥) اشرح الكبير (٢٠٥/٥) ، روضة الطالبين (٥٢٢/٣) ، وراجع (٥٠٥/٥)

(٦) أي ما قالاه في (الوكالة) - وفي الأصل (ما قاله) - (ش : ٢٦٥/٧)

(٧) في (١٨٧/٥)

(٨) أي يحمل الصحة على إديها للولي ، وعدمها على إديه للتوكيل (ش : ٢٦٥/٧)

(٩) روضة الطالبين (٥٢٢/٣) ، (٤٠٤/٥) .

وَلْيَقُلْ وَكِيلُ الْوَلِيِّ : زَوْجُكَ سِتْ فَلَانِ ، .

لعموم الإذن قال بعضهم خطأ^(١) صريح محالفة بمسمول ، ومث ما هي ذلك^(٢) في (الوكالة)^(٣) .

(وليقُلْ^(٤) وكيل الولي) للروح (زوجتك ست فلان) بن فلان ، ويرفعُ
سنة إلى أن يتغير ثم يقول موثقي ، أو وكلة عنه مثلاً ، إن جعل الروح أو
الشاهدان أو أحدهما وكلة عنه ، وإلا لم يفتح لذلك

وكذا لا بد من تصريح الوكيل بها^(٥) فيما يأتي^(٦) إن جهده الولي أو الشهود .

وجزم بعضهم بأنه يكفي في العلم^(٧) ما قول الوكيل ، وقد يُنافيه ما مرَّ أنه
لا يكفي إحراز العبد بأن سنده أدب له في التحارة ، لأنه عنهم بإثبات ولاية له فيه ،
وهذا يعبر جاز في الوكيل^(٨)

ويؤكد^(٩) بأن الوكيل لا تثبت بقوله وكلة ، بل أن العقد^(١٠) منه بطريق الوكالة
الثابة بغير قوله ، بحلاب العبد .

تنبيه : ظاهر كلامهم : أن التصريح بالوكالة فيما ذكر شرط لصحة العقد ،

(١) أي لأنه لا يصح الكاح بالوكالة لعادة (ع ش ٢٤٥/٦)

(٢) لعل فيما قاله بعضهم . (ش : ٢٦٥/٧) .

(٣) في (٥٠٥/٥) وما بعدها

(٤) قول المتن : (وليقُلْ) أي : وجوباً . (ع ش : ٢٤٥/٦) .

(٥) أي : بالوكالة . (ش : ٢٦٥/٧) .

(٦) أي انعم أي قول السر (وللعن الولي) ، مع سم (ش ٢٦٥/٧)

(٧) قوله (في العلم) أي يكون وكلاً ، وقوله (ها) أي في الكاح (ش
٢٦٥/٧)

(٨) قوله (وهذا يعبر) إلح من جملة لمفاد (ش ٢٦٥/٧)

(٩) أي : الساعلة . (ش ٢٦٥/٧)

(١٠) قوله (بل أن العقد) إلح عطف على (وكلة) أي بل يشتر أن إلح (ش
٢٦٥/٧) .

وَلْتَقْبَلِ الْوَلِيُّ لُوكِيلِ الرُّوحِ رَوْجَتُ بَنِي فُلَانًا ، فَيَقُولُ وَيَكِيلُهُ فَبَسْتُ يَكَاخَهَا
لَهُ

وبه نظر واضح ؛ لقولهم . العبرة في العقود حتى الكاح^(١) بما في نفس الأمر
فالذي يتبعه . أنه شرط لحل التصرف لا غير ، وليس هذا كما مرّ آنفاً^(٢) ،
لأن الإذن للوكيل ثم سد من أصله ، بخلافه هنا .

(ولقب الولي لوكيل الروح روجت بنتي فلاناً) ابن فلان كذلك^(٣) (فيقول
وكيله قلت نكاحها له) أو تزوجتها له مثلاً ؛ كما هو ظاهر وإطاعتهم على
الأولى لا يعشها^(٤) ؛ إذ لا فرق في المعنى بينها وبين غيرها^(٥) بمقتضى ذكر

وإنما احتج في السبع لحطاب الوكيل ؛ لأنه تفكر وفوعه له ولا كذلك
الكاح ؛ ومن ثم لو خُيف فوعه ها (له)^(٦) لم يصح وإن نوء ؛ لأن الشهود
لا مطلق^(٧) لهم على التية .

وللوكيل أن يقتل أولاً ؛ كما ذكر^(٨) مع التصريح بوكالته إن جهلت ثم يجيبه
الولي .

(١) وهي (خ) : (حتى في الكاح) .

(٢) أي في شرح (فله الوكيل في الأصح) من قوله (ولوعت) إلخ كردي وقال
الشرواني (٢٦٦/٧) (أقول . بل في شرح ؛ لم يصح على الصحيح ؛ من قوله ؛ لا إذن
ابولي لمن يزوج . . . إلخ)

(٣) أي : ويرفع نسبه إلى أن يمتز . (ش : ٢٦٦/٧) .

(٤) قوله (وإطاعتهم على الأولى) وهي قلت نكاحها (لا يعشها) أي الأولى ؛ يعني
لا يجبه أن يكون هي متناً للوكيل ، كردي .

(٥) وقوله (سها) أي بين الأولى (وبين غيرها) مما مر في أول (أركان الكاح) كردي

(٦) قوله (ها له) لحل الأصح له ها (ش : ٢٦٦/٧)

(٧) قوله (لا مطلق) مصدر ميمي ؛ أي لا إطلاق (ش : ٢٦٦/٧)

(٨) قوله (كما ذكر) أيضاً ، أراد به ما ذكر أول الأركان كردي عاينه الشرواني
(٢٦٦/٧) : (أي . اتفاقاً في المتن) وقد تفسر الكردي

وَيَلْزِمُ الْمُخْبِرُ تَرْوِيجَ مَجْنُونَةٍ نَابِغَةٍ وَمَنْجُورٍ طَهَرَتْ حَاجَتُهُ ، . . .

وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ هَذَا^(١) ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ بِمَا قَدَّمَهُ فِي الصَّبِغَةِ^(٢)
وَلَوْ كُنَّا وَكَيْلَيْنِ . قَالَ وَكَيْلُ الْوَلِيِّ . رَوَّجْتُ نَتَّ فَلَاحٍ مِنْ فَلَاحٍ ، وَقَالَ
وَكَيْلُ الزَّوْجِ : مَا ذَكَرَ .

(وَيَلْزِمُ الْمَجْبُرُ) أَيِ : الْآبَ وَالْجَدَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا الْإِحْدَارُ فِي بَعْضِ الْأَصْوَافِ
الْآتِيَةِ^(٣) ، وَمِثْلُهُ الْحَاكِمُ عَدْلُهُ ؛ أَيِ - أَصْلًا ، أَوْ نَأْنٍ لَمْ يُفَكِّنِ الْمَرْجُوعُ إِلَيْهِ ؛
بَطْنِ إِحْلَافِ الْمَسْبِيِّ فِي التَّحْكِيمِ^(٤) (تَرْوِيجُ مَجْنُونَةٍ) أَطْبَقَ جَوْنَهَا (بِالْعَةِ) وَبِو
ثِيًّا ، مُحْتَاجَةً لِلْوَطَاءِ ؛ بَطْنِ مَا يَأْتِي^(٥) ، أَوْ لِلْمَهْرِ وَالتَّفَقَّةِ .

وَحَدَفَهُ^(٦) ، لِأَنَّ الْبَلُوعَ مَطْفَأَهُ عَالًا فَانْكَفَى عَنْهُ
(وَمَحْنُونٍ) أَطْبَقَ جَوْنَهُ بِالْعِ (طَهَرَتْ حَاجَتُهُ) يَظْهَرُ أَمَارَةُ^(٧) تَوَقَّاهُ بِدَوْرَانِهِ
حَوْلَ السَّاءِ ، أَوْ تَوَقَّعَ الشَّمَاءَ بِقَوْلِ عَدْلَيْنِ طَبَّ^(٨) ، أَوْ حَاجَتِهِ لِمَنْ يَخْدُمُهُ
وَلَيْسَ لَهُ بِحَوْ مُحْرَمٍ يَخْدُمُهُ وَمَوْزُ الْكَاحِ أَحْفُ مِنْ ثَمَنِ أُمَةٍ وَمُؤْنِهَا
وَلَا يَنْظَرُ إِلَى أَنَّ الرُّوْحَةَ لَا يَلْزِمُهَا حُدُودُهُ ؛ لِاعْتِبَادِ السَّاءِ لِدَلِّكَ وَمَسَامَحَتِهِمْ
عَالًا بَلْ أَكْثَرُهُمْ تَعَدُّ تَرْكَهُ رَعُونَةً وَحَمَمًا

وَدَلِّكَ^(٩) لِلْحَاجَةِ وَانْكَفَى بِهَا^(١٠) فِيهَا لَا فِيهِ^(١١) ، بَلْ اشْتَرَطَ ظَهْرُهَا ؛ لِأَنَّ

(١) أَيِ : جَوْرُ قَبُولِ الْوَكِيلِ أَوَّلًا

(٢) فِي (ص ٢٥٤)

(٣) أَيِ : كَكُونِ الْمَجْنُونَةِ ثِيًّا . (ش : ٢٦٦/٧) .

(٤) قَوْلُهُ (الْمَسْبِيُّ فِي التَّحْكِيمِ) أَيِ فِي (مَصْلٍ لَا تَزُوحُ الْمَرْأَةُ بِعَظْمِهَا) كَرْدِي

(٥) أَيِ : فِي الْمَجْنُونِ . (ش : ٢٦٦/٧) .

(٦) أَيِ : مُحْتَاجَةً لِلْوَطَاءِ . (سَم : ٢٦٦/٧)

(٧) وَفِي الْمَطْبُوعَاتِ (يَظْهَرُ أَمَارَاتُ)

(٨) رَاجِعٌ إِلَى الْمَهْلِ الْمَضَّاحِ فِي إِحْلَافِ الْأَنْبِيَاءِ مَسْأَلَهُ (١٢٢٧)

(٩) قَوْلُهُ (وَدَلِّكَ) رَاجِعٌ إِلَى مَا فِي الْمَسْ (ش : ٢٦٧/٧)

(١٠) أَيِ : بِالْحَاجَةِ ؛ أَيِ : بِأَصْلِهَا حَيْثُ لَمْ يَبْدُ ظَهْرُهَا أَنْهِيَ سَم (ش : ٢٦٧/٧) .

(١١) قَوْلُهُ (فِيهَا) أَيِ : الْمَجْنُونَةِ ، وَقَوْلُهُ (لَا فِيهِ) أَيِ الْمَجْنُونِ . (ش : ٢٦٧/٧) .

لَا صَعِيرَةَ وَصَعِيرَ .

ترويضها يُضَدُّ المهر والمؤن ، وترويضه يُعْرَمُهُ إِيَّاهما ، كذا قيل ، وفيه نظر .
 من المصاطِّ فيهما^(١) الحاجة لا غير ، كما يُصَرِّح به كلام « الروضة » و « أصلها »
 وإلتهام فينذا فيهما بالحاجة يظهر أمارات التوقان^(٢) ، لكن يُلزَم من ظهوره فيه
 ظهورها^(٣) ، بخلافه فيها ؛ للحاء الذي جُسَّ عليه ، فمن ثَمَّ دُكِرَ الطهور في
 دونها .

أَمَّا إِذَا تَقَطَّعَ جَوْهُمَا . . فلا يُرْوَدُ حتى يُعَيِّدَ وبأدنا وسُتَمَرَّ إِفَاقَتُهُمَا إِلَى
 تمام العقد ، كذا أَطْلَقُوهُ ، وهو بعيدٌ إنْ عَهَدَتْ بَدْرَتُهَا وَتَحَقَّقَ الْحَاجَةُ لِلنِّكَاحِ
 فلا يَنْسَعِي سَفَارُهَا حَسْبَ

وَيُؤَيِّدُهُ مَا عَرَّ^(٤) فِي أَغْرِبِ بَدْرَتِ إِفَاقَتِهِ وَعَلِمَ بِمَا مَرَّ أَنْ هَذَا^(٥) فِي عِبَرِ
 الْكُرِّ بِالسَّيِّئَةِ لِمَحَرِّ

(لَا صَعِيرَةَ وَصَعِيرَ) فلا يَرْمَعُهُ تَرْوِيضُهُمَا^(٦) وَلَوْ مَجْنُونَيْنِ ؛ كَمَا نَأْتِي^(٧) وَإِنْ
 طَهَّرَتْ الْعِطَّةُ فِي ذَلِكَ ؛ لَعَدَمِ الْحَاجَةِ حَالًا مَعَ مَا فِي النِّكَاحِ مِنَ الْأَخْطَارِ أَوْ
 الْمُؤْنِ

وَبِهِ^(٨) فَارْقَ رَجُوبَ سَبْعِ مَالِهِ عِدَّةَ الْعِطَّةِ .

(١) أي . المجنون والمجنونة (ع ش ٢٤٧/٦٠)

(٢) روضة العاديين (٤٣٥/٥) ، الشرح الكبير (١١/٨)

(٣) قوله (ظهوره) أي ظهور التوقان ، وكان المراد بظهوره فيه وجوده فيه ، وقوله
 (ظهورها) أي : الأمارات أو الحاجة . (سم ٢٦٧/٧)

(٤) قوله : (ويؤيده ما مر) أي : في أول الفصل . كردي

(٥) قوله (وعلم مما مر) أي من قول المصنف (ولأن ترويض الكُرِّ) (أن هذا) أي
 قوله : (لا يزوجان) . كردي

(٦) قوله (فلا يلزمه ترويضهما) بل لا يجوز في المجنون الصغير ، ويجوز في المجنونة إذا ظهرت
 مصلحة وكان المزوج الأب أو الجد . (ع ش ٢٤٧/٧)

(٧) في (ص : ٥٨٩)

(٨) أي بما في النكاح من الأخطار إلح (ش ٢٦٧/٧)

وَيُلْزَمُ الْمُجْبِرُ وَغَيْرُهُ إِنْ تَعَيَّنَ إِجَابَةُ مُلْتَمَسَةِ التَّرْوِيجِ ، فَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ ، كَلَّاخَوْفٍ
فَسَأَلَتْ نَعْصَهُمْ لِرْمَةِ الْإِجَابَةِ فِي الْأَصَحِّ .

وَإِذَا اجْتَمَعَ أَوْلِيَاءُ فِي دَرَجَةٍ

وَسَيَذْكُرُ تَرْوِيجَهَا لِلْمَصْلُحَةِ بِسَائِرِ أَوْلِيَاءِهَا وَهُوَ غَيْرُ مَا هِيَ ، بِدَهْوٍ فِي
الْوَجُوبِ وَذَاكَ^(٢١) فِي الْجَوَازِ .

(وَيُلْزَمُ الْمُجْبِرُ وَغَيْرُهُ إِنْ تَعَيَّنَ)^(٣) كَأَخٍ وَاحِدٍ (إِجَابَةٍ)^(٢) بِالْعَيْنِ مَسْمُومَةٍ
التَّرْوِيجِ (دَعَتْ إِلَى كَفِّهِ ، تَحْصِيلاً لَهَا ، وَحَصُولَ مَحْرُصِ تَرْوِيجِ السُّلْطَانِ
لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مَشْفُوعٌ وَهَكَذَا ، عَلَى أَنَّ تَعَدُّدَ الْأَوْلِيَاءِ لَا نَفْعَ اِتِّعَاشٍ عَلَى مَنْ
سُئِلَ مِنْهُمْ ، كَمَا قَالَ

(فَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ)^(٥) ، كَلَّاخَوْفٍ (أَشْقَاءُ أَوْ لَابٍ) (سَأَلَتْ نَعْصَهُمْ) أَنْ تُرَوِّجَهَا
(لِرْمَةِ الْإِجَابَةِ فِي الْأَصَحِّ) لثَلَاثَ يَوْمٍ إِلَى التَّوَاكُلِ ، كَشَاهِدَيْنِ مَعَهُمَا غَيْرُهُمَا
طُيِبَ مَعَهُمَا الْأَدَاءُ ، فَإِنْ اِمْتَنَعَ الْكُلُّ^(٦) رَوَّحَ السُّلْطَانُ بِمَعْصِلِ

(وَإِذَا اجْتَمَعَ أَوْلِيَاءُ) مِنْ السَّبَبِ^(٧) (فِي دَرَجَةٍ) وَرَتَبَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَلَّاخَوْفٍ
أَشْقَاءُ وَقَدْ أُجِيبَتْ لِكُلِّ ، أَوْ قَالَتْ : أَدْنَتْ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ ، أَوْ مِنْ مَاصِبِ
الْشَّرْعِ ، أَوْ : لِأَحَدِهِمْ^(٨) فِي تَرْوِيجِي^(٩) مِنْ فُلَانٍ ، أَوْ رَضِيتُ أَنْ أَرْوِّجَ ،

(١) أَيِ ، مَا هِيَ . (م : ٢٦٧ / ٧) .

(٢) أَيِ : مَا سَيَذْكُرُهُ . (ش : ٢٦٧ / ٧) .

(٣) أَيِ : غَيْرِ الْمُجْبِرِ . (ش : ٢٦٧ / ٧) .

(٤) فَإِنْ اِسْتَعِزَّ أَتَمَّ : كَانْفَاصِي أَوْ الشَّاهِدُ إِذَا تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَوْ السَّهَادَةُ وَنَحْوُهَا مَعِيَ لِمَحَاجِ
(٢٦٤ / ٤)

(٥) قَوْلُ الْعَيْنِ (فَإِنْ لَمْ يَتَعَيَّنْ) أَيِ غَيْرِ الْمُجْبِرِ (ش : ٢٦٨ / ٧)

(٦) أَيِ : دُونَ ثَلَاثِ مَرَّاتٍ ، فَإِنْ عَصَلُوا ثَلَاثًا رَوَّحَ الْأَمْرَ عَلَى مَا مَرَّ (ع ش : ٢٤٨)

(٧) سَيَذْكُرُهُ مَحْذُورُهُ . (ش : ٢٦٨ / ٧)

(٨) قَوْلُهُ (أَوْ لِأَحَدِهِمْ) أَيِ أَوْ بَيْنَ ثَلَاثٍ لِأَحَدِ الْأَوْلِيَاءِ ، أَوْ لِأَحَدِ مَاصِبِ الشَّرْعِ كَرَدِي

(٩) وَقَوْلُهُ : (فِي تَرْوِيجِي) مُتَعَلِّقٌ بِمَا أَدْنَتْ . كَرَدِي

اسْتَحَبَّ أَنْ يُرَوِّجَهَا أَفْقَهُهُمْ وَأَسْتَهْمَ بِرِضَاهُمْ ، فَإِنْ تَشَاحُّوا . أَقْرَعَ ، ...

أو رَضِيتُ فَلَائِمًا رَوْحًا

وَبَعِيَّتُهَا لِأَحَدِهِمْ بَعْدَ لَيْتِنِ عَرَلًا لِبَاقِهِمْ^(١)

(استحب أن يروجها أفقهم) يباب الكاح وأورعهم (وأستهم برضاهم) أي دافهم ؛ لأن الأفقة أعلم بشروط العقد ، والأورع أبعث عن الشهية ، والأسر أحر بالكد ، وخيخ^(٢) لرضاهم ؛ لأنه أجمع للمصلحة .
هذه تعارضت الصفات فقدم الأفقة والأورع والأسر ، ولو رُوِّجَ المفضل^(٣) صَح

أَنَا بُو أدت لأحدهم^(٤) فلا يُرَوِّجُ عِزَّهُ^(٥) إِلَّا وَكَالَةً عَه ، وَأَقَالُو قَالَتْ :
رَوْحِي فَإِنَّهُ يُشْرَطُ حِمَاغُهُمْ

وَحَرَجَ بـ (أولاء السب) المعقبون ، فيُشْرَطُ اجتماعهم أو توكيئهم

بعم ؛ عصه المعقب كأولياء السب فيكفي أحدهم ، فَإِنْ تَعَدَّدَ الْمُعْتَقُ ..
اشترط واحد من عصه كل

(فإن تشاحوا) فقال كل واحد منهم أنا الذي أروِّجُ ، وَاتَّخَذَ الْحَاصِبُ
(أقرع) - ولو من غير الإمام وبائيه بينهم وجوباً ؛ قطعاً للتراع ، فَمَنْ قَرَعَ^(٦)
مهم رَوْح ، وَلَا سَتِيلُ^(٧) الْوَلَايَةِ لِلْحَاكِمِ

(١) قوله (وبعيتها لأحدهم بعد) أي لو عتب بعد الإذن لكل واحد منهم لم يعزل اساقون
كرودي

(٢) أي - تدباً ، انتهى حلي ، (ش : ٢٦٨ / ٧) .

(٣) أي برضاها بكف معني المحتاج (٢٦٥ / ٤) وقال لشرطي (٢٤٨ / ٦)
(الأولى . أن يعثر بالقاء ؛ لأنه مفرع على ما قبله) .

(٤) أي - معيئة ، (سم : ٢٦٨ / ٧)

(٥) أي لا يجوز ولا يصح (ع ش : ٢٦٨ / ٧)

(٦) أي : خرجت له القرعة (ع ش : ٢٤٨ / ٦)

(٧) قوله (ولا ستل) أي عطف على (أقرع) (ش : ٢٦٨ / ٧)

فلو روح غير من حرحت قرعته وقد أدت بكل منهم . صبح في الأصح .

وحزر « فإن تشاحروا »^(١) . فالسلطان ولي من لا ولي له »^(٢) . محمول على
العصل^(٣)

فإن تغدد^(٤) فمن نرصد ، فإن رصيت بكل أمر الحاكم بالترويع من
أصلحهم .

وظاهر ما تقرّر أن هذا^(٥) حاصل تشاح غير الحكم ، فهو أدت بكل من
حكم بلدهما تشاحو . فلا إقرع ، كما بحثه للركشي ، لا لا حظ لهم بحلاف
الأولياء ، بل من سبق منهم بالترويع اعتد به ، أي فإن فسكو رجع إلى
مؤليهم فيما يظهر

وه^(٦) احتمال أنا بن قننا ترويع الحاكم بالولاية أقرع ، أو بالنيابة .
فلا ، كلوكلاء ، أي عن شخص واحد انتهى
ومر أنه سابه اقتصتها الولاية ، وعليه فلا تأتي هذه الاحتمال^(٧)

(ولو روح غير من حرحت قرعته وقد أدت لكل منهم) كربة إن كان العارغ
الإمام أو نائبه ، و (صبح) الكاخ (في الأصح) لأن القرعة قطعة سراج لا سالة

(١) وفي (د) و (س) و (غ) (فإن تشاحوا) .

(٢) أخرجه ابن حبان (٤٠٧٥) ، وحاكم (١٦٨٢) ، وأبو داود (٢٠٨٣) والترمذي
(١١٢٧) ، وابن ماجه (١٨٧٩) ، والدارمي (٢٣٥٧) ، والدارقطني (ص ٧٧٣-٧٧٤)

من عائشة رضي الله تعالى عنها

(٣) قوله (محمول على العصل) أي عسل جميع ، بأن فإن كل بلا حر روحها فصر
جميعهم عاضدين . كردي

(٤) أي : الحاطب . (سم ٢٦٨/٧-٢٦٩) .

(٥) أي : الإقرع (ش : ٢٦٨/٧)

(٦) أي : للركشي . (ش : ٢٦٨/٧)

(٧) قوله (ومر) أي في مبحث العصل (أنه) أي ترويع الحاكم ، سابه اقتصتها الولاية (
يعني بأمر مركب من الولاية والساه (فلا يأتي هذه الاحتمال) لأنه في واحد واحد وهو مركب
منهما كردي .

ولو زوجها أخذهم زيدا وآخر عسراً ؛ فإن عرفت السابق بينهما . فهو
الصحيح ،

للولاية ، ولو نذر قبل القرعة . . . ضح قطعاً ولا كراهة

تبيية - ظاهر هذا الصنيع أن الكراهة إنما هي ؛ لجريدين وحبو بالطلاق ،
وعدمها^(١) ؛ لعدم جريانه ، وحديث فلا يُبَاقى هذا^(٢) ما مر ؛ من وجوب القرعة ؛
لأن ذلك إنما هو من حيث قطع البَراع وعدمه
لكن في الجمع بين وجوبها وعدم توفيقها على الإمام وثانته بطلان ؛ إذ لا يَصْلُحُ
الإجبارُ عليها إلا مته .

ويُخَاتُ بحمل عدم توفيقها عليه على ما إذا اتفقوا على فعلها ، وإلا .
فالجوْهُ رفعُ الحاطب الأمر إليه للترميم بها

(ولو زوجها أخذهم) أي الأولياء وقد أدبْتُ لكلّ منهم (زيدا وآخر عسراً)
أو وكلّ الولي^(٣) فروّج هو ووكيله ، أو وكلّ وكنتش فروّج كلّ والزوجان كمؤان ،
أو أشفطوا^(٤) لكفاءة ، وإلا . بطلاً مطلقاً^(٥) إلا إن كان أحدهما كمؤاً أو معيئاً في
إدبها ، فكأنه لصحيح وإن تأخر

(فإن) سبق أخذ العقدتين و (عرفت السابق بينهما) بيّنة أو بصادق معتبر^(٦)
ولم يُسَرَّ (فهو الصحيح) والآحر باطل وإن دخل المصوبُ بها ؛ للحبر
الصحيح . « أَيْمًا امرأة زَوْجها وَلِيَّانِ . فَبَيَّ لِلأَوَّلِ مِنْهُمَا »^(٧)

(١) قوله (وعدمها) عطف على قوله (الكراهة) هامش (ك)

(٢) قوله (هذا) أي الكراهة في الأولى (ش ٢٦٩/٧)

(٣) قوله (أو وكلّ الولي) عطف على قول المتن (زوجها أخذهم) (ش ٢٦٩/٧)

(٤) أي : الأولياء والمرأة . انتهى حلي . (ش ٢٦٩/٧)

(٥) يعني : في جميع الصور الخمسة الآتية . (ش ٢٦٩/٧)

(٦) بأن كان صريحاً عن أحبار السماع (ش ٢٦٩/٧)

(٧) أخرجه المحاكم (١٧٥/٢) ، وأبو داود (٢٠٨٨) ، والترمذي (١١٣٦) ، والشافعي في

الكبرى (٥٥٨٧) عن سمرة بن جندب رضي الله عنه

وَإِنْ وَقَعَ مَعاً أَوْ جُهِلَ السَّقُّ وَالْمَعِيَّةُ . فإِطْلَابُ ، وَكَذَا يُؤْ عَلَّمُ سَقُّ أَحَدِهِمَا وَسَمِ
يَتَعَيَّنُ عَلَى الْمَذْهَبِ

(وَإِنْ وَقَعَ مَعاً) فإِطْلَابُ وَهُوَ وَاصِحٌ (أَوْ جُهِلَ السَّقُّ وَالْمَعِيَّةُ فإِطْلَابُ)
لِتَعَدُّرِ الْإِمْضَاءِ ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَبْضَاعِ - الْحَرَمَةُ حَتَّى يَنْحَقِيَ السَّبْتُ الْعَسَقُ
نعم ، يُسْنُّ لِلْحَاكِمِ أَنْ يَقُولَ : إِنْ كَانَ هَذَا سَقُّ أَحَدِهِمَا فَعَدَّ حَكْمُكَ
بِطْلَانِهِ ؛ لِتَحُلِّ بِهَذَا ^(١) ، وَتَثَبُّتُ لَهُ هَذِهِ الْوَلَايَةُ لِلْحَاجَةِ

(وَكَذَا) يَتَطَّلَّانِ (لَوْ عَلِمَ سَقُّ ^(٢) أَحَدَهُمَا وَلَمْ يَتَعَيَّنْ) وَأَيْسَ مِنْ تَعَيُّنِهِ (عَلَى
الْمَذْهَبِ) لِقَا ذِكْرِ ^(٣) ، وَمَحَرِّدُ الْعِلْمِ بِالسَّقِّ لَا يُفِيدُ

وَأَمَّا تَوْقُفٌ فِي بَطْنِهِ مِنَ الْجَمْعَيْنِ فَلَمْ يُحْكَمْ بِطْلَانِهِمَا ، لِأَنَّ الصَّلَاةَ إِذَا
نَعَتْ صَحِيحَةً لَا نَظراً عَلَيْهَا مُطْلَقاً لَهَا ، وَلَا كَذَلِكَ الْعَقْدُ ؛ لِأَنَّهُ يُفْسَخُ بِأَسْبَابٍ ،
وَلِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى عِلْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ يَعْلَمُ السَّاقَةَ بِحَلَالِهِ هَا ^(٤)

وَيُسْنُّ لِلْحَاكِمِ هَا أَيْضاً بَطْنِي مَا مَرَّ ^(٥) فَيَقُولُ : فَسَخْتُ السَّاقَ مِنْهُمَا ، ثُمَّ
الْحَكْمُ بِطْلَانِهِمَا إِنَّمَا هُوَ فِي الظَّاهِرِ حَتَّى لَوْ تَعَيَّنَ السَّاقُ بَعْدُ فَهُوَ الرُّوحُ .
وَمَحَلُّهُ ^(٦) . إِنْ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْحَاكِمِ فَسَخَّ ، وَإِلَّا . . . فَيَفْسَخُ بِأَطْنَأٍ أَيْضاً ، حَتَّى
لَوْ تَعَيَّنَ السَّاقُ فَلَا رُوحِيَّةَ .

أَمَّا إِذَا لَمْ تَقَعْ يَأْسٌ مِنْ تَعَيُّنِ السَّاقِ . . . فَيَجِبُ التَّوَقُّفُ إِلَى تَعَيُّنِهِ .

(١) عبارة : المعنى ، والاسم ، ليكون نكاحها بعد على يقين بصحة انتهى (ش)
٢٦٩/٧ - ٢٧٠ .

(٢) وهي (ب) و(د) و(س) و(غ) : (لو عرف سق) .

(٣) أي لتعدد الإمضاء . إلخ (ع ش : ٢٤٩/٦)

(٤) فإن المدار فيه على علم الزوج ؛ لاحتوائه على الإقدام على الوطء . (ع ش : ٢٤٩/٦) .

(٥) أي : أنفاً .

(٦) أي محل كون الحكم بالطلاق في الظاهر فقط (ش : ٢٧٠/٧)

وَلَوْ سَبَقَ مُعَيَّنٌ ثُمَّ اشْتَبَهَ وَجِبَ التَّوَقُّفُ حَتَّى يَنْبَيَّ ، . . .

(ولو سبق معين ثم اشتبه) لسيابه (وجب التوقف حتى يتبين) لتحقيق صحة العهد فلا يرتفع إلا بفني فيمنعها عنها ، ولا تنكح غيرها وإن طُلَّ عليها الأمر ، كزوجة المفقود حتى يُطلقها أو يموت أو يُطلق واحد ويموت الآخر .

نعم ؛ بحث الرركشي كالنفي أنها عند اليأس^(١) من النبی - أي - ويظهر اعتناء العرب فيه - تطلت الفسخ من الحكم ويحييها^(٢) إليه ؛ للصورة وكالفسخ^(٣) بالعيب وأولى ، ولا تُصالح واحد منهما بمهر

وصحیح الإمام أن الفقه حالة التوقف كذلك^(٤) ؛ لتعذر الاستمتاع^(٥) . وقطع أن كح والدارمي وصححة الحوارمي وقضى كلام الرافعي ترحيخة وهو الأوجه أنها عليهما صفتي حسب حالهما لحبها لهما ، ثم يرجع المسوق على السابق^(٦) .

وقيل عليها ثم هي عليه^(٧) .

ويشحة أنه لا بد في الرجوع من إذن حاكم وحده ، وإلا^(٨) فالإشهاد على نية الرجوع ؛ كما في هرب الحجاب ونحوه

(١) رجع ؛ لمهر الصاح من اختلاف الأشباح ؛ مسأله (١٢٢٨) ، وراجع لراماً ؛ لمهر ؛ (٢٦٦/٤)

(٢) أي ؛ على المعتمد وجوباً ، (ع ش ؛ ٢٥٠/٦) .

(٣) قوله (وكالفسخ) إيج عطف على قوله (للصورة) أي وقبلاً على الفسخ إيج . (ش ؛ ٢٧٠/٧)

(٤) أي ؛ لا بطلان واحد منهما بها . (ش ؛ ٢٧٠/٧)

(٥) نهاية المطلب (١٢٠-١٣١)

(٦) الشرح الكبير (٧-٦/٨) .

(٧) أي يرجع لمسوق على المراء ثم يرجع هي على السابق (ش ؛ ٢٧٠/٧)

(٨) قوله (إلا) أي بأن هذا الحاكم ، أو سبق الوصول إليه ، أو امتنع من الحكم ؛ أي الإذن لأمره . انتهى . (ع ش ؛ ٢٧٠/٧)

فإن قلت : يُفَرَّقُ بآنِها إيجاب الشرع فليُفَرَّقَ عن ذلك^(١) قلت : وهي معصية تلك النظائر إيجاباً أيضاً ولم يُفَرَّقَ عنه

ويُوجَّهُ بأنه^(٢) إيجاب متعقِّقٌ بامرٍ مثله من خلافه فلم يُكْتَفَ به وحده

وبوفاة أحدهما . وبإثبات زوجة ، أو هي ميراث زوج

قبيح : ظاهر عارة المتى وكذا أصل الروضة^(٣) : ها استمرار الوقف وهو مشكل لمريد تصرُّرها به ؛ فلذا نَحَثُ ذلك^(٤) ما دُكِرَ ، وكأنهما لم يَسْتَحْضِرَا قول : « أصل الروضة » في (مواجع النكاح) وإن طلب المسح للاشتباه فبح ؛ كما في إنكاح لوليين^(٥) انتهى^(٦)

فهو صريح ؛ كما نرى في أن لها طلب المسح ها لنصرورة ؛ أي لنصرُّرها بسبب التوقُّف ، وفي أنه لا فرق في إيجابها لذلك من اليأس وعدمه ، ولا بين أن يُلْزَمَها بمقتها مدة التوقُّف والأ

والحق أنما ها^(٧) والبحث المفترغ عليه . أقوى متركاً ؛ إذ إيجابها بمجرد الاشياء مع إيجاب بمقتها بعيد جداً ، فتأمل .

(١) قوله (وليس) أي إيجاب الشرع (عن ذلك) أي إحد الحاكم . (ش : ٢٧٠ / ٧) . (٢٧١) .

(٢) قوله (ويوجه) أي عدم الإعلاء (بأنه) أي إيجاب الشرع ها (ش : ٢٧١ / ٧)

(٣) الشرح الكبير (٥ / ٨) ، روضة الطالبين (٤٣١ / ٥)

(٤) أي الرركشي واللقبي ، وكذا صير قوله الآتي (وكأنهما) (إنج . وقوله (ما ذكر) أي أنها عند اليأس من النين . . . إلخ . (ش : ٢٧١ / ٧)

(٥) روضة الطالبين (٤٥٥ / ٥)

(٦) أي قولها ، وكذا صير (فهو صريح) (ش : ٢٧١ / ٧)

(٧) أي هو الشخص في هذا المقام وجب التوقف حتى يس . قوله (والبحث) عطف على (ما ها) أي بحث النفسى والرركشي . وقوله (عبه) أي على ما ها ، وقوله

(أقوى) غير (أن) . (ش : ٢٧١ / ٧)

فإن ادعى كلُّ رُوحٍ علمها سبقه شِيعَتْ دَعَوَاهُمَا ؛ بناءً على الحديد - وهو قولُ إقرارها بالكاح -

(فإن ادعى كل رُوح) عليها (علمها سبقه) أي سبق نكاحه على التعيين ، وإلا^(١) . لم تُسمع الدعوى^(٢) (سمعت دعواهما) كدعوى أحدهما إن أنكر^(٣) (بناءً على الحديد) الأصحُّ كما مرَّ^(٤) (وهو قولُ إقرارها بالكاح) لأنَّ لها^(٥) حيثُ دائمة

وتُسمعُ أيضاً على وليها إن كان محبراً ؛ لقبول إقراره به أيضاً ، لا دعوى أحدهما أو كلِّ منهما على الآخر أنه أسابق ولو لتحييف ؛ لأنَّ الروجة من حيثُ هي زوجة ولو أمة لا تَدْخُلُ تحتَ اليدِ^(٥) .

وتُسمعُ دعوى الكاح في غير هذه الصورة^(٦) على المحبر في الصغيره ، وإن أنكر . فذاك ، وإن أنكر خلعت ، فإن نكل خلعت الروح وأخذها ، والكبيرة لكن للروح بعد تعليلها تحييفها^(٧) إن أنكرت

ولا تُسمعُ دعواه على وليِّ ثيب صغيرة وإن قال نكحْتُها بكرًا ؛ لأنه الآن لا نفلُك إيشاءه ، فلا يُقتلُ إقراره به عليها ، قاله البعوي ، ويؤخذُ من تعليله^(٨)

(١) أي بأن ادعى كلُّ علمها سبق أحدهما (سم ٢٧١/٧)

(٢) للجهل بالمعنى ، معني وأمنى . (ش : ٢٧١/٧)

(٣) أي في أوائل (فصل أركان الكاح) (ش ٢٧١/٧) .

(٤) قوله (لها) أي الدعوى انتهى ع ش ، وكان الأولى له ؛ لسماع الدعوى . (ش ٢٧١/٧)

(٥) أي عيسى في يد واحد منهما ما يدّعه الآخر انتهى معني (ش ٢٧١/٧)

(٦) يعني غير صورة ما إذا زوجها وليان المشملة على الصور الخمسة المتضمنة ؛ بأن ادعى شخص على الولي أنه رُوحه يئها (رشدي ٢٥٠/٦ - ٢٥١)

(٧) قوله (بعد تعليله) أي الولي ، قوله (تعليلها) أي الكبيرة ؛ البكر بقربة المعام . (ش : ٢٧١/٧) .

(٨) وهو قوله : (لأنه الآن . . .) إلخ . (ش : ٢٧١/٧) .

فَإِنْ أَنْكَرَتْ . حُلِّمَتْ .

صَحَّةُ حَمَلِ الْعَرِيِّ لَهُ^(١) عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ بَيِّنَةٌ بِمَا ادَّعَاهُ

(فَإِنْ) أَقْرَبَتْ لِهَما فكعدمه ، أو (أَنْكَرَتْ حَلِّمَتْ) هي أو أَنْكَرَ وَلِثَها
الْمَعْجُزُ . حَلِّفَ وَإِنْ كَانَتْ رَشِيدَةً عَلَى بَعْضِ الْعِلْمِ^(٢) بِالسَّيِّئِ^(٣) ، لَوْ شَهِدَ بَعْضُ
عَلَيْهِمَا سَبَبٍ فَعَلَّ غَيْرَهُمَا لِكُلِّ وَاحِدٍ مَهُمَا بَعِيًّا^(٤) تَقَرَّدَ أَوْ احْتَمَعَ^(٥) وَيَرْصِبَا
بِغَيْرِ وَاحِدَةٍ .

وَسَكَوْتُ الشَّخْصَ^(٦) هَما عَلَى مَا تُحْلِفُ دِيكَ^(٧) لِلْعِلْمِ بِصَعْمِهِ مِمَّا مَرَّاهُ
فِي (اِدْعَاوَى) وَغَيْرِهَا

وَرَدَا حَلِّفَتْ لِهَما بَقِيَ التَّدْبِيعِي وَلِتَحْلِفَ بَيْنَهُمَا ، وَالْمَمْنَعُ إِنَّمَا هُوَ اِسْتِدَاءُ
الدَّيْعِي وَلِتَحْلِفَ بَيْنَهُمَا مِنْ غَيْرِ رِبْطِ اِدْعَاوَى بَها ، فَمَنْ حَلَّفَ فَالْكَاخُ لَهُ ،
كَدَا بَقْلَاةً عَنِ الْإِمَامِ وَالْقِرَالِيِّ وَأَقْرَبُ^(٨)

وَاعْتَرِضًا بِأَنَّ الْمَنْصُوصَ وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ أَنَّهُمَا لَا يَتَحْلِفَانِ مَطْلَعًا^(٩)

فَقَالَ جَمْعٌ فَيَنْتَقِي الْإِشْكَالُ^(١٠) ، وَقَالَ ابْنُ الرَّعَوِيِّ بَلْ يَتَطَلُّ الْكَاخَانِ

(١) أي : لقول البعوي المأثور (ش : ٢٧١/٧)

(٢) قوله (عَلَى بَعْضِ الْعِلْمِ) مَعْنَى يَكُنْ مِنْ (حَلِّفَ) وَ (حَلَّفَ) (ش : ٢٧٢/٧)

(٣) أي : عَلَى لَعْنِ (ش : ٢٧٢/٧) وَرَدَّجَعُ السَّهْلِ نَصَاحٌ فِي خِلَافِ الْأَنْشَاحِ ، مِثْلُهُ
(١٢٢٩) ، وَهُوَ النِّهَايَةُ (٢٥١/٦)

(٤) قوله (لِكُلِّ وَاحِدٍ مَهُمَا بَعِيًّا) مَعْنَى لَا يَحْلِفُ (أَوْ) حَلْفَ (كَرْدِي)

(٥) وَفِي (ب) وَ (خ) وَ (م) وَ (غ) ، (اِنْفِرَادًا وَاجْتِمَاعًا)

(٦) قوله (وَسَكَوْتُ الشَّخْصَ) إِيحَ بَعْضِي عَنِ بَعْضِهِمَا بِمَا يَحْلِفُ دِيكَ بَلْ هُوَ لَا لِكُلِّ
مَهُمَا مَسْرُومٌ ، وَفِي الْأَصْلِ بِمَا مَعْنَاهُ عَلَى الْأَصْحَ (ش : ٢٧٢/٧)

(٧) قوله (دَلَّتْ) بِشَارِهِ إِلَى قَوْلِهِ (لِكُلِّ وَاحِدٍ) وَصَغِيرُ (صَعْمَ) يَرْجِعُ إِلَى (م) كَرْدِي

(٨) اسْرَجَ الْكَبِيرُ (٨ - ٩) ، رَوَاهُ بَطَائِي (٥ - ٤٣٣ - ٤٣٤)

(٩) أي : لَا اِبْتِدَاءً وَلَا بَعْدَ حَلْفِ الزَّوْجَةِ . (ش : ٢٧٢/٧)

(١٠) أي : لِأَنْشَاءِ فِي الْكَاخِ حَلْفِهَا عَلَى بَعْضِ الْعِلْمِ بِهِ (ش : ٢٧٢/٧)

وَإِنْ أَقَرَّتْ لِأَحَدِهِمَا ثَلَاثَ بَكَاحَةٍ

وَسَمَاعُ دَعْوَى الْآخَرِ وَتَخْلِيفُهَا لَهُ يُنْبِئُ عَلَى الْقَوْلَيْنِ فِيمَنْ قَالَ هَذَا لِرَبِّدٍ تَلْ
لِعَمْرٍو ، هَلْ يَعْرِضُ لِعَمْرٍو ؟ إِنْ قُلْنَا نَعَمْ . فَقَدْ

محلّهما^(۱) ، قَالَ الْأَدْرَعِيُّ وَهُوَ الْمَذْهَبُ

وعن النص : أنه لو امتنع حلفها لنحو خرس ، أي مع عدم إشارة مفهومة ،
أو غت^(۲) أو صأاً فصحاً أيضاً ، وهو محتمل إلا في صتاها ؛ لأنه إن كان لها
محيرٌ فهدمٌ ، وإلا فاستدرك بلوغها سهلاً لا يشوع بمثله المسح

(وَإِنْ أَقَرَّتْ لِأَحَدِهِمَا) عَلَى التَّعْيِيرِ بِالسَّقِّ وَهِيَ مِثْرٌ يَصْخُ إِفْرَارُهَا (ثَلَاثَ
بَكَاحَةٍ) بِإِقْرَارِهَا .

(وَسَمَاعُ دَعْوَى الْآخَرِ وَتَخْلِيفُهَا) مَصْدَرٌ مُصَافٌ لِلْمَعْمُولِ (لَهُ) أَي :
لَأَجْلِهِ . أَنَّهَا لَا تَعْنِي سِ بَكَاحَةٍ (يَبْنِ) أَي السَّمَاعُ ، وَأَقْرَدُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَتَحْلِيفٍ
تَابِعٌ لَهُ (عَلَى الْقَوْلَيْنِ) السَّامِعِي فِي (الْإِفْرَارِ)^(۳) (فِيمَنْ قَالَ هَذَا لِرَبِّدٍ تَلْ
لِعَمْرٍو ، هَلْ يَعْرِضُ لِعَمْرٍو) بَدَلُهُ ؟ (إِنْ قُلْنَا نَعَمْ) وَهُوَ الْأَظْهَرُ (فَعَم)
تُسَمَّعُ الدَّعْوَى وَلَهُ تَحْلِيفُهَا ، رَحَاءَ أَنْ تُعْرَضَ أَوْ تُكَلَّلَ فَيُخْلَفُ وَيُعْرَمُهَا^(۴) مَهْرٌ مِثْلُهَا ؛
لِأَنَّهَا أَحَالَتْ بَيْنَهُ^(۵) وَبَيْنَ تَصْعِيقِهَا بِإِقْرَارِهَا الْأَوَّلِ الدَّالِّ عَلَى عَدَمِ صَدَقِهَا^(۶) فِيهِ
إِقْرَارُهَا الثَّانِي أَوْ امْتِنَاعُهَا^(۷) مِنَ الْيَمِينِ .

وَمَا أَفْهَمَهُ مَا تَقَرَّرَ^(۸) أَنْ إِقْرَارَهَا لَهُ لَا يُقَيِّدُهُ رَوْجَتَهُ . مُحَلُّهُ مَا لَمْ يَمُتْ

(۱) كناية إليه (۵۰۷/۱۸)

(۲) أي ، حبل ، (ش : ۲۷۲/۷) .

(۳) مي (ص : ۶۷۷-۶۷۸)

(۴) أي : في الحالين . (سم : ۲۷۳/۷)

(۵) في المطبوعات (و) (ب) (و) (س) () (حالت بيته) .

(۶) قوله (بدال على عدم صدقها) صمه (إقرارها الأول) كردي

(۷) وقوله (إقرارها الثاني) يدل (ادال) ، وقوله (أو امتناعها) عطفت عليه كردي

(۸) أي فوه : (ويعرّمها مهر العطل) . (ش : ۲۷۳/۷) .

ولو تولى جد طرفي عقد في تزويج بنت أبيه يابني أبيه الآخر . صح في
الأصح

الأول ، وإلا . . . صارت زوجة للثاني .

ويظهر أن طلاقه السائر كموه ، ويختل الفرق^(١)

وخرج بقوله : (علمها بسفه) ما لو لم يتعرضا للنسي ولا لعلمها به ؛ بأن
ادعى كل روجتها ومطل فتخلفت بتا لكن أنها لثبت روجته ، فإن كسب
الدعوى على المجبر . خلف بتا أيضاً وإن خلفت ، فإن يكسب خلف المدعي
منهما أولاً وثبت نكاحه ؛ كما لو أمرت له وإن خلف الولي

(ولو تولى جد طرفي عقد في تزويج ست ابنه) الكسر أو المجبوبة ، كذا
اشترطه المصنف^(٢) ، وبه يُقنم اشتراط إحصاءه^(٣) ، وبه صرح المراقبون واعتمدته
ابن الرقبة ، فيمنع ذلك في ست ابنه النيب البالغة العاقبة^(٤) (ما س ابنه الآخر)
المحجور له والأب فيهما ميت أو ساقط الولاية (صح في الأصح) لقوة
ولايته وشقيقته دون سائر الأولياء ، وكالبيع^(٥) ، فيجب عليه الإتيان بالإيجاب
والقبول ؛ كـ : روجتها وقبلت نكاحها له ، (الواو) فلا نخور حديقها^(٦) ؛ كما

(١) وفي (ح) قوله (ويظهر أن طلاقه السائر كموه ، ويحمل المرق) بعد قوله الآتي (وإن
خلف الولي) وفي سائر المحظوظات والمطروحات بعد موه (وإلا صارت روجه
للثاني ، ويظهر . . . إلخ .

(٢) أي : هي ؛ كنه ؛ كما في : لحم الوهاج (١١٣ / ٧)

(٣) أي : في تولي الطرفين . (سم : ٢٧٤ / ٧) .

(٤) قوله (اسأله العاقلة) فلا أسقط موته (اسأله) إذ لا إجماع في ثبوت الصغيرة العامة
أيضاً . (سم : ٢٧٤ / ٧)

(٥) قوله (كالبيع) إجماع عطف على قوله (لموه) إلخ ؛ أي : وصفاً على بيع
(ش : ٢٧٤ / ٧)

(٦) راجع : المنهل الصالح في اختلاف الأشباح ؛ مسأله (١٢٣٠) ، وبه انهائه (٢٥٢ / ٦) ،
وبه المصنف (٢٦٩ / ٤) .

وَلَا يُرَوِّحُ ابْنُ الْعَمِّ نَفْسَهُ بَلْ يُرَوِّحُهُ ابْنُ عَمٍّ فِي دَرَجَتِهِ ، فَإِنْ فَقِدَ فَقَاصِ

قَالَ صَاحِبُ «الاستقصاء» : وابنٌ معي واقتضاءُ كلامٍ غيرهما ، خلافاً لِمَنْ نَارَعَ فيه ؛ إِذَ الحِمْلُ المِساسَةُ العَرَضِ مِنْ مِثْلِهِمْ وَاحِدٌ لَا يَذَلُّهَا مِنْ عَاطِفٍ جَامِعٍ يَذُلُّ عَلَى كَمَالِ اتِّصَالِهَا ، وَإِلَّا... لَكَانَ الكَلَامُ مَعَهَا مَعْتَلّاً عِزّاً مَلْتَمِ

وَلَا يَتَوَلَّاهُمَا غَيْرُ الْحَدِّ حَتَّى وَكَيْلُهُ^(١) ، خِلَافٌ وَكَيْلِيَّةٌ^(٢) أَوْ وَكَيْلُهُ وَهُوَ ، وَحَتَّى الْحَاكِمُ^(٣) فِي رَوِّحٍ مَحْصُوفَةٍ مَحْصُوفٍ

وَنَحْتُ الدِّمَاسِي فِي عَمٍّ يُرِيدُ أَنْ يُرَوِّحَ سِتَّ أَخِيهِ بِابْنِهِ الصَّغِيرِ أَنَّ الْحَاكِمَ يُرَوِّجُهَا مِنْ^(٤) لَوْلِيهِ ؛ لِأَنَّ إِزَادَتَهُ الْقَوْلَ لَوْلِيهِ ضَرَبَتْهُ^(٥) كَوَلِّيٍّ يُرِيدُ أَنْ يَرَوِّجَ مَوَلِيَّتَهُ^(٦) ، فَيُرَوِّجُهُ الْحَاكِمُ

(وَلَا يَرَوِّحُ ابْنُ الْعَمِّ) مِثْلًا إِذْ مِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الْمَعْتَقُ وَعَصِيَّتُهُ (نَفْسُهُ) مِنْ مَوَلِيَّتِهِ^(٧) الَّتِي لَا وَلِيَّ لَهَا أَقْرَبُ مِنْهُ ؛ لِاتِّهَامِهِ فِي أَمْرِ نَفْسِهِ ، وَلِأَنَّهُ لَيْسَ كَالْحَدِّ (بَلْ يَرَوِّحُهُ ابْنُ عَمٍّ فِي دَرَجَتِهِ) لِاشْتِرَاكِهِ مَعَهُ فِي الْوَلَايَةِ ، لَا أَبْعَدُ مِنْهُ لِحُجَّتِهِ بِهِ (فَإِنْ فَقِدَ) مَنْ فِي دَرَجَتِهِ (فَقَاصِ) لِدَلِيلِهَا يُرَوِّجُهَا مِنْهُ بِالْوَلَايَةِ الْعَامَةِ ؛ كَقَفْدِ وَلِيِّهَا .

- (١) قَوْلُهُ (حَتَّى وَكَيْلُهُ) أَيُّ لَا يَتَوَلَّى الطَّرْفَيْنِ وَكَيْلَ مَحْدٍ كُرْدِي
- (٢) قَوْلُهُ (خِلَافٌ وَكَيْلُهُ) يَعْنِي لَوْ كَانَ لَهُ وَكَيْلَانِ يَتَوَلَّى كُلَّ طَرَفٍ ، جَازٍ ، أَوْ كَانَ لَهُ وَكَيْلٌ بِطَرَفٍ وَهُوَ يَتَوَلَّى طَرَفًا آخَرَ... جَزَأً أَيْضًا كُرْدِي .
- (٣) قَوْلُهُ (وَحَتَّى الْحَاكِمُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (حَتَّى وَكَيْلُهُ) يَعْنِي لَا يَتَوَلَّى الْحَاكِمُ الطَّرْفَيْنِ فِي تَرْوِيجٍ... إلخ - كُرْدِي
- (٤) قَوْلُهُ (أَوْ الْحَاكِمُ يَرَوِّجُهَا مِنْهُ) أَيُّ مِنْ الْعَمِّ لَوْلِيهِ ؛ يَعْنِي يَكُونُ الْحَاكِمُ وَلِيًّا لِسِتِّهِ فِي الْإِجَابِ ، وَالْعَمُّ وَلِيًّا لِبَنِيهِ فِي الْقَوْلِ . كُرْدِي
- (٥) وَالصَّغِيرُ الْمَحْرُورُ فِي (إِزَادَتِهِ) وَفِي (صَبْرِهِ) كَلَّمَا رَاحَهُ إِلَى الْعَمِّ كُرْدِي
- (٦) وَقَوْلُهُ (أَوْ يَرَوِّجُهَا مِنْهُ) أَيُّ يَرَوِّجُهَا مِنْ نَفْسِهِ كُرْدِي
- (٧) قَوْلُهُ (مِنْهُ مِنْ مَوَلِيَّتِهِ) لَعَلَّ مِنْهُ قَلْبًا وَالْأَصْلُ مَوَلِيَّتُهُ مِنْ نَفْسِهِ ، أَوْ نَقْطَةً (مِنْ) رَاشِدَةٍ (ش . ٢٧٤ / ٧)

فلو أراد القاصي كناح من لا ولي لها . روضة من فوقه من الولاية أو حليته
وكما لا يجوز لواحد تولي الطرفين . لا يجوز أن يؤكل وكلاً في أحدهما ،
أو وكيلين فيهما في الأصح

فصل

وهي قولها له^(١) روي من نفسك ، يجوز للقاصي أن يزوجها له بعد
الإذن ، إذ معناه : فوض أمري إلى من يزوجك إيتاي ، بحلاف روي فقط ،
أو : من شئت ، لأن المفهوم منه تزويجها بأجنبي .

(فلو أراد القاصي كناح من لا ولي لها) غيره نفسه أو لمجوره (روجه
من) هي في عمله سواء من (فوقه^(٢) من الولاية) ومن هو مثله (أو حليته) لأن
حكمه^(٣) نافذ عنده ، وإن أراد الإمام الأعظم . . روضة حليته .

(وكما لا يجوز لواحد تولي الطرفين) غير الحد ، كما مر (لا يجوز أن يوكل
وكلاً في أحدهما) ويتولّى هو الآخر (أو وكيلين فيهما) أي واحداً في
الإيجاب وواحداً في القبول (في الأصح) لأن فعل وكيله كفعله ، بحلاف
القاصي وحليته فإن تصرّفهما بالولاية العامة

(فصل)

في الكفاءة

وهي معترة في الكناح لا لصحته مطلقاً^(٤) ، بل حيث لا ريب من المرأة
وحدها في جث ولا^(٥) عنة ، ومع وليها الأقرب فقط فيما عداهما^(٦)

(١) عبارة (معني المحتاج) (٢٦٩/٤) (ولو طاب لأم عنها أو لمعها روي) (إبح

(٢) أي : كالسلطان . معني المحتاج (٢٦٩/٤)

(٣) أي : العلقة . (ع ش . ٣٥٣/٦)

(٤) قوله (لا لصحته مطلقاً) الأوضح لصحته لا مطلقاً (ش ٢٧٥/٧)

(٥) قوله (ولا عنة) لأولى إسقاط (لا) وهي (ب) و (ح) و (ع) (في حب وعنة)

(٦) أي : العجت والعنة . (ع ش : ٣٥٣/٦) .

رَوْحُهَا الْوَلِيُّ عَيْرَ كَفٍّ بِرِضَاهَا ، أَوْ نَعَصُ الْأَوْلِيَاءِ لِمُسْتَوِينَ بِرِضَاهَا وَرِضَا
الْبَاقِينَ صَحَّ

(زوجها الولي) المصرد ، كَابٍ أَوْ أَح : مسلماً^(١) أَوْ دَمِيّاً فِي ذِمَّتِهِ ؛ كَمَا
يَأْتِي فِي (نِكَاحِ الْمُشْرِكِ) مِنْ حَمَلِهِ ضَائِطٌ ذَكَرْتُهُ أَحَدًا مِنْ أَطْرَافِ كَلَامِهِمْ ،
فَرَأَجَعَهُ فَوْتَهُ مَهْمٌ^(٢) (عَيْرَ كَفٍّ بِرِضَاهَا ، أَوْ) زَوْجَتُهَا (نَعَصُ الْأَوْلِيَاءِ) وَلَوْ
(الْمُسْتَوِينَ) فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَرَحْوَةٍ عَيْرَ كَفٍّ^(٣) (بِرِضَاهَا) وَلَوْ سَمِيَةً وَإِنْ
سَكَنَ الْكَرُّ بَعْدَ اسْتِدْنَائِهَا بِهِ مَعْتَبَرٌ^(٤) أَوْ بَوَصَفَ كَوْنَهُ عَيْرَ كَفٍّ (وَرِضَا الْبَاقِينَ)
صَرِيحاً (صَحَّ) نَرَوِّجُ مَعَ الْكَرَاهَةِ وَإِنْ نَظَرَ فِيهَا ، وَقَالَ إِنَّ عَبْدِ السَّلَامِ
يُكْرَهُ كَرَهَةً شَدِيدَةً مِنْ قَاسِقٍ إِلَّا لَرَبِّهِ^(٥)

وَدِدْتُ^(٦) لِأَنَّ الْكَفَّاءَ حَقًّا وَحَقِّهِمْ وَقَدْ رَضُوا بِإِسْقَاطِهَا^(٧) ، وَلِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ فِطْمَةَ بِنْتُ فَيْسٍ - وَهِيَ قَرِيشِيَّةٌ - بِكَتَاحِ أَسَامَةَ بْنِ جَنْدَبٍ وَهُوَ مَوْلَى ،
وَرَوَّجَ أَبُو حَازِمَةَ سَالِمًا مَوْلَاهُ بِنْتُ أَحِبِّهِ الْوَلِيدِ بْنِ عَتَبَةَ ، مَتَمَّقٌ عَلَيْهِمَا^(٨) .

(١) أي : سواء كان الولي مسلماً... إلخ (ش : ٢٧٥ / ٧) .

(٢) في (ص : ٦٨٢) وما بعدها .

(٣) قوله (عَيْرَ كَفٍّ) مفعول (أَوْ رَوْحَهَا) (ش : ٢٧٥ / ٧) .

(٤) قوله (مَعْتَبَرٌ) حاش من صميم (مَعْتَبَرٌ) الراجع إلى (عَيْرَ كَفٍّ) أي معترفاً بشخصه أو باسمه
وسببه ؛ كَأَنَّ مَلَأَ مَثَلًا ؛ لِأَنَّهُا مَتَمَّقَةٌ مِنَ السُّؤَالِ عَنْهُ ، كَدَقِيْعٍ ش (ش : ٢٧٥ / ٧) .

(٥) أي : سَتَ مِنْ عَدَمِ تَرْوِجِهَا لَهُ ؛ كَأَنَّ حَقَّ رِثَاةِهَا لَوْ لَمْ يَكُنْهَا أَوْ تَسْقُطَ فَاحِرٌ عَلَيْهَا (ع
ش : ٢٥٣ / ٧) . وَرَاجِعٌ : الْفَتَاوَى الْمُوصَلِيَّةُ (ص : ٥٦٠) .

(٦) قوله : (وَدِدْتُ) أي : وَجَّهَ الصَّخَّةَ (ع ش : ٢٥٣ / ٦) .

(٧) وفي المطبوعات : (وَضَوَانَهُ بِإِسْقَاطِهَا) .

(٨) الأول في « صحيح البخاري » (كتاب الطلاق باب قصة فاطمة بنت فَيْسٍ) ، وَهُوَ صَحِيحٌ مُسَمَّمٌ ؛
(١٤٨٠ / ٣٦) ، وَمَالَ الْحَافِظُ فِي « فَحْصِ لُبِّي » (٥٩٩ / ١٠) (هَكَذَا أَخْرَجَ مُسَمَّمُ قِصَّتِهَا
مِنْ طَرَفٍ مُتَعَدِّدَةٍ عَنْهَا وَلَمْ أَرَهَا فِي الْبُخَارِيِّ ، وَإِنَّمَا تَرَحَّمُ لَهَا كَمَا تَرَى وَأَوْرَدَ أَشْيَاءَ مِنْ قِصَّتِهَا
بِطَرِيقِ الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا وَوَهْمِ صَاحِبِ « الْعَمَدَةِ » فَأَوْرَدَ حَدِيثَهَا بِعَوَّلِهَا فِي الْمُنْعَرَفِ) ، رَأْسَانِي فِي
« صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ » (٤٠٠٠) ، وَهُوَ صَحِيحٌ مُسَمَّمٌ (١٢٠٧ / ١٠٤) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ
عَنْهَا .

وَلَوْ زَوَّجَهَا، الْأَقْرَبُ بِرِصَاها فَيُنْسِ الْأَعْدَاءُ غَيْرَ صَّ
وَلَوْ زَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ بِهِ

والجمهورُ أَنْ مَوَالِي قَرِيشٍ يُنْسُوا أَكْفَاءَ لَهُمْ^(١)

وَرَوْحٌ^(٢) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَيْتِهِ مِنْ غَيْرِ أَكْفَاءٍ وَإِنْ جَارٌ أَنْ يَكُونَ^(٣) ؛ لِأَحْلِ
ضَرُورَةٍ بِنَاءِ تَسْبِيهِمْ ؛ كَمَا وَرَّخَ آدَمُ بِبَيْتِهِ مِنْ بَيْتِهِ ؛ لَدُنْكَ تَرْبِيلاً سَعَابِرَ الْحَمَلِ^(٤)
مَرَّةً نَعَابِرَ السَّيْرِ

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ (الْمَسْئُوسِ) الْأَعْدَاءُ فَوَيْتَهُ وَبِئْسَ وَلِيّاً وَبَعْدِيٌّ غَيْرُهُ عَلَيْهِ
لَا يَنْسُبُ كَوْنَهُ وَلِيّاً ، حِلَافاً يَمَسُّ رَأْسَهُ - لَا حَقَّ لَهُ فِيهَا^(٥) ؛ كَمَا قَالَ

(وَلَوْ زَوَّجَهَا الْأَقْرَبُ) غَيْرُ كَمَوْ (بِرِصَاها) فَلَيْسَ لِلْأَعْدَاءِ اعْتِرَاضٌ (إِذْ لَا حَقَّ
لَهُ الْآنَ فِي الْوِلَايَةِ وَلَا يَنْظَرُ إِلَى بَصْرَتِهِ بِحَقِّهِ ائْتَابَ لِسَبِّهِ ؛ لِأَنَّ الْمَرَاةَ يَكْتُمُ
اِنْشَارُهَا فَيَتَشَقَّى اعْتَارُ رِصَا اِنْكَلٍ وَلَا صَبْطٌ لِدَوِيهِ^(٦) ، فَيَتَقَيَّدُ لِأَمْرٍ - لِأَقْرَبِ

وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ^(٧) مَا بُو كَانَ الْأَمْرُ بِحَوْ صَعِيرٍ أَوْ مَجْجُوبٍ - فَإِنَّ الْمَعْتَرَّ حِينَئِذٍ
رِصَا الْأَعْدَاءِ ؛ لِأَنَّهُ الْوَلِيُّ ، وَالْأَقْرَبُ كَالْعَدَمِ

(وَلَوْ زَوَّجَهَا أَحَدُهُمْ) أَيِ الْمَسْئُوسِ (بِهِ) أَيِ غَيْرِ الْكَمَوْ لِعَبْرِ جَبِّ أَوْ

(١) قوله (ولجمهور) إصح جواب عن سؤال تقديره لا دلالة في برويج أبي حمزة
ولا برويج أبي حمزة لبس أحده ؛ لأن موالى قريش أكفاء لهم (ع ش ٢٥٢/٦)

(٢) قوله (وروح) إصح عطف على قوله (أمر فطمة) إصح (ش ٢٧٥/٧)

(٣) فصل قوله (وإن جار أن يكون) إصح أي يجوز أن يقال لا يقاس سانه بش
غيره ؛ لأن ديث لأجل الضرورة ولا ضروره لغيره من كردي

(٤) قوله (تربلاً لتعير لحميلين) إصح أي يعني روح آدم عليه السلام من نظر من
بطى آخر تربلاً إصح . كردي

(٥) أي : الكفدة . (ش ٢٧٥/٧)

(٦) قوله : (بدويه) أي : الكل . (سم : ٢٧٥/٧)

(٧) أي : على مفهوم المش . (ش : ٢٧٥/٧)

برضاها دون رضاها لم يصح ، وفي قول يصح ولهم الفسخ
ويجزي القولان في تزويج الأب بكرة صغيرة أو نالعة غير كفء بغير رضاها

ع^(١) (برضاها دون رضاها) أي الباقي ولم يرضوا به أول مرة (لم
يصح) وإن جهل العاقد عدم كفاءته ، لأن الحق لجميعهم
(وفي قول يصح ولهم الفسخ) لأن البعض يقتضي الخيار فقط ؛ كعيب
المبيع ، ويُجاب بوضوح الفرق .

أما المجهول أو العير فيكتفي رضاها وحدها ؛ لأن الحق فيه لها فقط
وأما إذا رضوا به أولاً ثم نالت^(٢) ثم رَوَّحَهَا أخذهم به برضاها فقط فيصح على
مقتضى كلام « الروضة »^(٣) وحرم به بعض محتصرينها والبدعي يتجده ودهاً
لصاحب « الكافي » وحرم به صاحب « الأنوار »^(٤) مهبطه^(٥) ؛ لأن هذه عصمة
جديدة ، ومما يصرِّح به ما يأتي قريباً : أن السيد لا يحتاج لإدبته في الرجعة^(٦) ،
بخلاف إعادة النائي

(ويجزي القولان في تزويج الأب) وإن علأ (بكرة صغيرة أو) تزويج الأب أو غيره
(نالعة غير كفء بغير رضاها) أي : النالعة المجبرة بالنكاح وغيرها بعدم لكفء^(٧) ؛

(١) قوله (أو ع) أنوار الب من (أو) (بهري ١٤٦/٣)

(٢) أي بخلع أو مسح أو غير ذلك . (سم : ٢٧٥/٧)

(٣) روضة الطالبين (٤٣٠/٥) .

(٤) الأنوار لأعمال الأبرار (٩٠/٢) .

(٥) راجع « المنهل الساج في اختلاف الأشباح » مسألة (١٢٣١)

(٦) أي : رجعة عيده . (مش : ٢٧٦/٧)

(٧) قوله (بالنكاح) متعلق برضاها (رشدي ٢٥٤/٦) عبارة من فاسم (٢٧٦/٧)

(قوله « بالنكاح » هل أراد أن يعد لكفء ، فإن النالعة المجبرة لا بد من رضاها بغير « لكفء »

وإن كان لولي الأب) وقد الشرواني (٢٧٦/٧) أقول وقد يحاط بعمل « بالنكاح »

محتقاً بالمعيرة وحمل « بعدم الكفء » المتعلق برضاها واحتماً لكل من المجبرة وغيرها ،

قوله : « وغيرها » أي : غير المجبرة عطف على « المجبرة » .

ففي الأطهر باطل ، وفي الآخر نصيح ذلك بغيره لخيار ، وللصغيرة إذا بلغت

بأن أدت لوليها في تزويجها من غير تعيين زوج^(١) (وفي الأطهر -) التزويج
(باطل) لأنه على خلاف الغبطة

(وفي الآخر . يصح وللبالغة الخيار) خلا (وللصغيرة) الخيار (إذا بلغت)
لأنما أن القصص إنما يقتضي الخيار^(٢)

وقيل . لا خيار

وسيتأتي في (باب . الخيار) ما نعلم أنه حيث كان هناك إدر في معيش
مها أو من الأولياء . . كمن ذلك في صحة النكاح وإن كان غير كفء ، ثم قد ثبت
الخيار وقد لا^(٣) .

والحاصل أنه متى طئت كفءته فلا خيار إلا إن كان معسراً أو رققاً
وهذا^(٤) محض قول العوي . لو أظننت الإدرا لوليها ، أي - في معيش فتان
الروح غير كفء . تَحَيَّرْتُ^(٥) .
ولو رَوَّحَهَا المحيِّرُ بعير الكفء ثم ادَّعى صعرها الممكِرَ صدَّق بيميه ونان
بطلان النكاح .

وإنما لم يكر القول قول الروح ؛ لأنه يدعي الصحة^(٦) ، لأن الأصل^(٧)
استصحاب الصبر حتى يثبت خلافه ، ولأنه لا بد من تحقق انقضاء المانع ولا يؤثر
مباشرة الولي للعقد الماسد في تصديقه ؛ لأن الحق لغيره مع عدم انعزاه عن

(١) قوله (بأن أدت) إيج تصوير لعدم رضا غير المهر بعدم لكفاء (ش : ٢٧٦/٧)

(٢) في (ص : ٥٥٨)

(٣) في (ص : ٧٢٩) وما بعدها

(٤) أي : المستثنى المذكور . (ش : ٢٧٦/٧) .

(٥) فتاوى العوي (ص : ٢٧٣)

(٦) قول (لأنه يدعي . .) إلخ تعليل للمضي . (ش : ٢٧٦/٧)

(٧) قوله (لأن الأصل) تعليل للمضي . (ش : ٢٧٦/٧)

وَلَوْ طَلَسَتْ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهَا أَنْ يَرْوَحَهَا السُّلْطَانُ بِغَيْرِ كُفٍّ فَقَعَلَ لَمْ يَصْبَحْ فِي الْأَصْح .

الولاية بذلك ؛ لأنها^(١) صغيرة

وكذا تُصَدَّقُ الروجة إذا نَلَعَتْ ثُمَّ ادَّعَتْ صغرَها حال عقد المجير عليها بعير الكفر

قال القاضي لو رَوَّحَ الحاكمُ امرأةً ظالماً بلوغها ثُمَّ ماتَ الزوجُ فادَّعَى وارثُ صغرَها عند العقد حتى لا يَرِثَ وأنكرتْ صَدَّقَ يمينه ؛ كما لو ادَّعَى البائعُ صغرَه عند العقد وأنكر

(ولو طلست من لا ولي لها) عمر القاضي ؛ لعدم عبره أو لعقد شرطه^(٢) (أن يروحها السلطان) الشاملُ حيثُ أُطِنَ^(٣) للقاضي ودَّيَّه ولو في معنى^(٤) ؛ كما مرَّ^(٥) (بعير كفاء فمعل لم يصح) الترويحُ من غيرِ محبوبٍ وعين (هي الأصح) لف فيه من برك الاحتياطِ بمن هو كالتائب عن الوليِّ الحاضر بل وعن المسلمين ؛ ولهم^(٦) حظٌّ في الكفاءة .

وقال كثيرون أو الأكثرون^(٧) يصحُّ ، وأُظِّلَ جمعُ متأخرون في ترجيحِهِ وتزيفِ الأول^(٨) ، وليس كما قالوا^(٩) .

(١) أي الإقدام على العقد العاسد هاشم (غ) وكتب في هامش (ب) (الأولى لأنها أي : مباشرة . - إلخ) . طبعي .

(٢) أي : الغير . (رشيدى . ٢٥٥ / ٦) .

(٣) أي : السلطان . (ع ش : ٦ /) .

(٤) قوله (ولو في معنى) أي ولو كان التائب ثانياً في كتاب معنى كردي

(٥) قوله (كما مر) أي شرح (وبوضد المعنى رَوَّحَ السلطان) كردي

(٦) أي : للمسلمين . (ع ش : ٢٥٥ / ٦) .

(٧) قوله (ودل كثيرون) إلخ هذا معادل الأصح (ش ٢٧٧ / ٧)

(٨) أي ما صححه المصنف ؛ من عدم الصحة (ش ٢٧٧ / ٧)

(٩) قوله (وليس) أي الحكم (كما قالوا) أي الكثيرون أو الأكثرون (ش ٢٧٧ / ٧)

وغير فاطمة بسب قيس السابق لا يُناوِيه^(١) ؛ إذ ليس به أنه ضلّي الله عليه وسلم رَوْجها أسامة بل أشار عليها أو أمرها به ، ولا يُدْرِي من رَوْجها ، فيجوز أن تكون رَوْجها وليّ حاصّ برصاهما^(٢)

وخصّ جمع ذلك^(٣) بما إذا لم يكن ترويضه لحو عية الوليّ أو عصبه أو إحرابه ، وإلا . . . لم تصحّ قطعاً ؛ لقاء حقّه وولايته

وعلى الأول^(٤) : لو طلّنت ولم يُجنّها القاضي فهل لها تخكيمٌ عديّ ويروّجها حيثنّده^(٥) ؛ للضرورة أو يفتّيح عليه^(٦) ؛ كلقاصي ؟ محلّ مطر ، ولعلّ الأول أقرب إن لم يكن في البلد حاكمٌ يرى ذلك^(٧) ؛ لثلاً يؤدّي^(٨) ذلك إلى فسادها ، ولأنه^(٩) ليس كالثابت باعترافه السابقين^(١٠) .

ثمّ رأيتُ جمعاً متأخّرين يتخوّأ أنّها لو لم تجذّ كهؤاً وخافب المسنة^(١١) لزم القاصي إجانّتها قولاً واحداً ؛ للضرورة ؛ كما أبيضت لامة لحائف العيب انتهى

(١) قوله (وحر فاطمة) إلح جواب سؤال ، قوله (السابق) أي العامي شرح (ورضا لداقير صبح) ، قوله (لا يناوِيه) أي ما صحتحه لمصنّف (ش ٢٧٧/٧)

(٢) قوله (برصاهما) أي التي ﷺ وهي اهدع شر ، ولعلّ الأولى بأنث الصغير كما هي بعض السح وهي المعني (ش ٢٧٧/٧) وفي المطبوعات (ولس) (برصاهما)

(٣) أي : الكافي . (ع ش ٢٥٥/٦)

(٤) قوله (وعلى الأول) أي على لأصحّ القائل بعدم ترويض السلطان عند عدم الوليّ أو فقد الشروط أو عتبه ؛ كما عدم هذا الأخير متأمراً في (فصل لا يروح سراً عنها) كردي

(٥) أي : من غير كهؤ . (ش : ٢٧٧/٧)

(٦) أي : المحكّم . (ش . ٢٧٧/٧)

(٧) أي ترويضها من غير كهؤ (ش ٢٧٧/٧)

(٨) قوله (ثلاً يؤدّي) متعلق بـ (أقرب) كردي

(٩) أي لصحكّم (ش ٢٧٧/٧)

(١٠) وهذا البابه عن الوليّ الحاصل بل وعن المسمين (ع ش ٢٥٥/٦)

(١١) وفي المطبوعات : (وحافت العت) .

وَحِصَالُ الْكِفَاةِ

وهو متبجة مدركاً ، والذي يَنْجُهُ بَقْلًا ما دَكَرْتُهُ . أنه إن كَانَ في البلد حاكمٌ يرى ترويجها من غير الكمِّ . تَعَيَّنَ ، فإن فُقِدَ^(١) وَوَجَدَتْ عدلاً تُحْكُمُهُ وَيُرَوِّجُهَا . تَعَيَّنَ ، فإن فُقِدَا تَعَيَّنَ ما نخَّله هؤلاء ١ ٢١ ١٥ - ٥

(وخصال الكفاة) أي : الصفاتُ المعتبرة فيها^(٢) ، ليُختارَ مثلها في الزوج . حمس^(٣) ، والعرة فيها^(٤) بحالة العقد

نعم ، ترك الحرفة الدببة قلبه لا يُؤثِّرُ إلَّا إن مضت سنة ، كذا أطلقه غير واحد ، وهو ظاهرٌ إن تَلَّسَ غيرها بحيث رآه اسمها ولم يُسَمَّ إليها الشئ ، وإلَّا . فلا بد من مصي ومن يقطع سببها عنه بحيث صار لا يُغَيَّرُ بها .

وهل تُغَيَّرُ السنة في الماسق إذا تات : كالحرفة ؟ القياس . نعم^(٥)

ويُفَرَّقُ سنة ومن ما مرَّ في الولي^(٦) بأن المدارَ ثم على عدم الفسق وهنا على عدم التعبير^(٧) به ، وهو لا يَنْتَهِى إلَّا بمصية سنة ، نظير ما يأتي في (الشهادات)^(٨) .

فإن قُلْتُ : لم لم يأت فيه تفصيل الحرفة المذكور ؟ قُلْتُ : لأن عرف الشرع اطرَد فيه^(٩) بزوال وضَّته بعد السنة لا في الحرفة ، فعملنا فيها^(١٠) بالعرف العام

(١) قوله (من بعد) أي : الحاكم الذي يرى ذلك ، معن مراد بان بعد أحداً من مظاهره ما يشمل تعدد الوصول إليه وامعه من الرويج إلا برشوة (ش ٢٧٧/٧)

(٢) أي : الروجة (رشدي ٢٥٥/٦٠) .

(٣) قوله (حمس) حرقون اسم (وخصال الكفاة) (ش ٢٧٨/٧)

(٤) أي : الكفاة أو خصالها . (ش ٢٧٨/٧) .

(٥) ر جمع : اسمهل صاحب في خلاف الأشباح : مائة (١٢٣٢)

(٦) في (من : ٥٢٤)

(٧) وهي المطبوعات و(ت) و(س) : (التعيز)

(٨) في (٤٦٠ - ٤٥٩/١٠)

(٩) أي : الفسق . (ش : ٢٧٨/٧)

(١٠) قوله (عملنا فيها) أي : الحرفة (ش ٢٧٨/٧)

على القاعدة^(١) فيما ليس للشرع فيه عرف^(٢)

ثم رأيت أن العمد والركشي بحثاً - أن الماسق إذا تات لا يكافيء العقيمة

ونسجي حملهُ على ما إذا لم تنصر سه من توبته

وطاهرُ كلام بعضهم اعتمادُ إطلاقهما لكن بالنسبة لرب ، فإنه أئذه بالقدس

على عدم عود العقبة والحصانة بالتوبة ، وعلى ردّ فنّ مسج ثنت رباه وإذ تات منه ؛
لأن أثر الرب لا يزول بالتوبة

فقضية قياسه بحصيص ذلك بالرب ؛ لأنه الذي لا تزول وصفة عده
مطعماً^(٣) ، وهو محتمل^(٤) .

ثم رأيت أن العمد ضرّخ في موضع آخر ؛ بأن الرابي المحصر^(٥) وإن تات
وحسنت توبته لا يعود كهوآ ؛ كما لا تعود عفته

وبما تقرّر ؛ من أن العدة فيها بحاله العقد يُردّ ما هي ؛ نفقه ؛ الريمي عن
بعضهم أن طروء الحرقة الدبئة تُثبت لها الحمار ، قال^(٦) وحده بعض
المتأخرين ولا وجه له

وليس كما زعم ، بل هو^(٧) الوجه ، وذلك هو الذي لا وجه له ؛ كما هو

(١) قوله (على القاعدة) متعلق بقوله (عمد) ، وقوله (فيما ليس) إلح بحث له
(ش : ٢٧٨/٧)

(٢) قوله (على القاعدة) إلح والقاعدة هذا ما ليس للشرع فيه عرف بحكمه
بالعرف العام - كردي .

(٣) أي باب أم لا ، قوله (هو) إلح ؛ أي المحصر بالرب (ش : ٢٧٨/٧)

(٤) رجع ؛ المهل الخباخ في اختلاف الأنبياء ؛ مسألة (١٢٣٢)

(٥) قوله (بأن الرابي المحصر) ومثله الكرو ، ويسمي أن مثل الرب انوط (ع ش : ٢٥٦/٦)

(٦) أي : الريمي . وكذا خصير (زعم) . (ش : ٢٧٨/٧)

(٧) أي ما قاله بعض المتأخرين وقوله (وذلك) أي ما هي ؛ نفقه ؛ عن بعضهم (ش :
٢٧٨/٧) .

سَلَامَةٌ مِنَ الْعُيُوبِ الْمُشْتَةِ لِلْحَيَارِ .

واضح : لأن الحيار في رفع الكاح بعد صحته لا يُؤخذ إلا بالأسباب الخمسة الآتية في بابه^(١) ، وسحب العقب تحت رقبتي ، وليس طرؤ ذلك^(٢) واحداً من هذه ولا في معناه .

وأما قول الإسوي يسعي الحيار إذا تجلّد المسو^(٣) فزده الأذعبي وابن العماد وغيرهما ، بأنه لا وجه له ، وهو كما قالوا ، خلافاً للبركشي ، ووجه رده ما قرزته من كلامهم^(٤)

نعم ، طرؤ الرق يُنظر الكاح ، وقول الإسوي يتخير به^(٥) مردود بأنه وهم .

أحدها (سلامة) للروح وقد لا بابه على أحد وجهين الأوجه مقابلته ، ورمع الأطباء الإعداء في الولد لا يُعول عليه^(٦) (من العيوب المشتة للحيار)^(٧)

فمن به جسون أو جدام أو برص لا يُكافيء ولو من به دث وإن اتخذ النوع وكان ما به أفسح : لأن الإنسان يعرف من غيره ما لا يغاف عنه من نفسه
أو حث^(٨) أو عنة لا يُكافيء ولو رفاء أو قرباء

(١) في (ص : ٧٠٩) وما بعدها

(٢) أي الحرقه مذبت ، والأولى الأصغر ويسمى (ش ٢٧٨/٧)

(٣) المهمات (٧٣/٧) .

(٤) أي من أن العرق في الكفء بحالة العمد (ش ٢٧٨/٧)

(٥) أي : طرؤ الرق . (ع ش ٢٥٦/٦٠)

(٦) قد يفسر بكفي في بوجه دث أن الولد يغير بآفته حيث تقتصر الروحة (سم ٢٧٩/٧)

ورجع العسل بضح في اختلاف لأشباح : ماله (١٢٣٣)

(٧) قول المش (للحيار) أي في الكاح ، وسأني في بابه . انتهى . معني . (ش : ٢٧٩/٧)

(٨) قوله (أو حث) عطف على (حور) (ش ٢٧٩/٧)

وَحُرِّيَّةٌ ، فَالزَّفِيُّ لَيْسَ كَفَاءً لِحُرَّةٍ ، وَالْعَتِيقُ لَيْسَ كَفَاءً لِحُرَّةٍ أَصْلِيَّةٍ

ومر^(١) أن الولي لا حق له في هذا^(٢) بخلاف الثلاثة الأول .

أما العيوب التي لا تثبت الحياز فلا يؤثر كعمى وقطع أطراف وشوه صورة ، خلافاً لجمع متقدمين بل قال القاضي : يؤثر كل ما يكسر سورة^(٣) التوفان ، والروياي^(٤) ليس الشيخ كفواً للشاة^(٥) ، وأخير ، وكل ذلك صعب ، لكن تنبغي مراعاته ، بخلاف رعم قوم رعاية البلد فلا يكفي^(٦) جملتي بدياً^(٧) ، فلا يُزاعى ، لأمة بشر شيء : كما في « الروضة »^(٨)

(و) ثانياً . (حرية - فالرفيق) أي من مرق وإن قل (ليس كفواً لحررة) ولو عتيقة ، ولا لمعصية^(٩) ؛ لأنها مع تعثرها به تنصرف بإمائه بقعة المعسرين

(والعتيق ليس كفواً لحررة أصلية) لنقصه عنها ، وعروض نحو إمرة أو ملك^(١٠) له لا يُنفي عنه وضمة الرق^(١١) ، فاندفع ما أضافه لسكنيها من المداوعة في ذلك وإن تبعه السلفي وأصل أيضاً

وكذا لا يكفي من عتق بنفسه من عتق أئوها ، ولا من مرق الرق أحد أدبه أو ثأله أقرت من لم ينس أحد أبائهما أو من لها أنا أبعد^(١٢) ، ولا أثر لمسه للام

(١) أي أول الفصل . (ش : ٢٧٩/٧)

(٢) أي المذكور ؛ من الحب والعتق . (ش : ٢٧٩/٧)

(٣) السورة : الوثبة . المعجم الوسيط (ص : ٤٦٢) .

(٤) بحر المتعب (١٠٤/٩)

(٥) قوله : (بدياً) الأولى بديّة . (ش : ٢٧٩/٧)

(٦) روضة الطالبين (٤٢٧/٥) .

(٧) راجع « المهمل الصّاح في اختلاف الأشباح » مسألة (١٢٣٥) وراجع « لهابة »

(٢٥٦/٦) ، وه السعي (٢٧٣/٤) لرأى .

(٨) قوله (وعروض نحو إمرة) أي . عروض كونه أميراً (أو منك) أي كونه منك

والحاصل أن من مرق أو أحد أدبه وإن صار أميراً أو ملكاً لا ينفي إيج كردي

(٩) راجع « المهمل الصّاح في اختلاف الأشباح » مسألة (١٢٣٤)

(١٠) قوله (لها أنا أبعد) الأولى أنا أبعد لها (ش : ٢٧٩/٧)

ونسب ، فالعجمي ليس ككفء عريية ، ولا غير قرشي قرشية ، ولا غير
هاشمي ومطليي لهما

(و) ثالثها (نسب) والعرة فيه بالآباء ، كالإسلام ، فلا تكايف من أسلم
نفسه أو له أنوان في الإسلام من أسلمت بأبيها أو من لها ثلاثة آباء فيه
وما لزم عليه ^(١) من أن الصحابي ^(٢) ليس كفء ست تدعي صحیح لا ركل
فيه ؛ لما يأتي . أن بعض لحصل لا يعامل ببعض ^(٣) ، فاندفع ما للأدري هنا
واعثر النسب في الآباء ، لأن العرب تقتجر به فيهم دون الأمتيات ، فمن
انتسب لمن شرف به لا تكايفها من لم يكن كذلك

وحيد (فالعجمي) أنا وإن كنت أمه عريية (ليس كفء عريية) وإن كنت
أمة عجمية ؛ لأن الله تعالى اضطفى العرب على غيرهم وميزهم عنهم بمصائر
حقه ؛ كما صحت به لأحدث ^(٤) ، وقد ذكرتها وعيها في كتابي « ملع الأرب
في فضائل العرب » .

(ولا غير قرشي) من العرب (قرشية) أي كفء قرشية ؛ لأن الله تعالى
اضطفى قرشاً من كنانة المصطفين من العرب ؛ كما يأتي

(ولا غير هاشمي ومطليي) كفواً (لهما) لحبر مسلم . « إن الله تعالى
اضطفى من العرب كنانة ، واضطفى من كنانة قرشاً ، واضطفى من قرشي بني
هاشم ^(٥) »

وضخ حر . « نحن ونو المطلب شيء واحد » ^(٦) . فهما متكافئان .

(١) أي عن قوله (كالإسلام ، فلا يكفى) إلخ (ش : ٢٧٩/٧)

(٢) أي : الذي أسلم نفسه . (ش : ٢٧٩/٧)

(٣) في (ص : ٥٧٨)

(٤) يأتي بعضها بعداً .

(٥) صحيح مسلم (٢٢٧٦) عن عائشة عن الأسقع رضي الله عنه

(٦) أخرجه البخاري (٣١٤٠) عن حبر بن مطعم رضي الله عنه

نعم ؛ أولادُ فاطمة رضي الله تعالى عنها منهم ^(١) لا يُكاتبُهم غيرُهم من بقيته
بيبي هاشم ؛ لأن من حصانته صلى الله عليه وسلم أن أولادَ سائِه يُنسَبون إليه
في الكفاءة وغيرِها ؛ كما صرَّحُوا به .

وبه ^(٢) يُردُّ على من قال : إنهم أكفاءُ لهم ^(٣) ، كما أُلِّقَتْ الأصحابُ
ويُفرَّق بين هذا ^(٤) واسواء قريش كلَّهم بالنسبة للإمامِ العظمي بأن المدرَّ
ثم ^(٥) على طلب المعدن وهو عامٌّ فيهم ^(٦) وهذا ^(٧) على الشرف المقتضي للحوي
عاري ما ينكح الغير .

ولا شك أن بيبي هاشم والمطلَب أشرف من بقية قريش بذلك الاعتبار
وعبر قريش من العرب أكفاء ^(٨) ، وكأنهم إنما لم يُقتسَموا كدانة مع ما مرَّ
فيهم ^(٩) ؛ لأن العرب لا يُعدُّون لهم فحراً متميزاً على غيرهم بحيث يتغيَّرون لو
نكح غيرهم ساءَهم .

وبهذا يُفرَّق بين ما هنا والتقديم في الديوان ؛ كما مرَّ في (قسم الشيء) ^(١٠)
لأن المدرَّ ثم على مطلق الشرف لا بهذا المبدأ ؛ ومن ثمَّ قدَّم الكسائي في الإمامة

(١) أي : من بني هاشم . (ش : ٢٧٩/٧)

(٢) أي : بقوله . (إن من حصانته ...) إلخ . (ش : ٢٧٩/٧) .

(٣) قوله : (إنهم) أي : غير أولاد فاطمة من بقيته بيبي هاشم وقوله : (بهم) أي : لأولاد
فاطمة (ش : ٢٧٩/٧)

(٤) أي : أمثال بيبي هاشم ومطلَب بالنسبة للكفاءة (ش : ٢٧٩/٧)

(٥) أي : في الإمامة العظمى

(٦) أي : قريش كلَّهم . (ش : ٢٧٩/٧ - ٢٨٠)

(٧) أي : في الكفاءة .

(٨) راجع : المجلد الرابع في اختلاف الأشباح : مسألة (١٣٣٦)

(٩) قوله : (وإنما لم يمتدوا كدانة) أي : على غيرهم من العرب . قوله : (مع ما مرَّ) أي : في
خير مسلم . (ش : ٢٨٠/٧) .

(١٠) هي (ش : ٢٧١) وما بعدها

على غيره بخلافه هنا .

وقد يتصور تزويج هاشمية برفيق وديء نسب ؛ بأن يتزوج هاشمي أمة بشرطه فتلد ستاً فهي ملكك لعائلتها فترؤسها من رفيق وديء نسب ؛ لأن وصمة الرق الثابت من غير شك ألغت اعزاز كل كمال معه مع كون الحق في الكفاءة في النسب لمسيئها لا لها على ما حرم به الشيعان^(١) ؛ حتى لا ينافيه^(٢) قولهما ؛ في تزويج أمة عربية بحر عجمي الخلاف في مقابلة بعض الحاصل بعصي^(٣) . لظاهر^(٤) في امتناع نكاحها ، وضوء الاستنوي^(٥) ؛ لأن محله^(٦) فيما إذا رؤسها

(١) الشرح الكبير (٥٨٢/٧) ، روضة المطالع (٤٢٩/٥) وفي المطبوعات (شيعان) بدل (الشيعان)

(٢) قوله (حتى لا ينافيه) حتى هنا بعينه ، وانصير راجع بهم (لأن وصمة الرق كانت من غير شك) إلح (ع ش ٢٥٧/٦) وقال الرشدي (٢٥٧/٦) (قوله) حتى لا ينافيه ؛ إلح عنه لقوله ؛ مع كون ؛ إلح لذي حصل به الفرق بين هذه المسألة والتي بعدها ، وانصير في ؛ ينافيه ؛ يرجع لأصل الحكم في هذه الذي هو حرار تزويج السيد أمة إلح ، فكأنه قال ؛ ما أبنا بهذه المعص حتى لا ينافي ما خرما به في هذه المسألة ما فالاه في المسألة الأخرى

(٣) الشرح الكبير (٥٧٧/٧) ، روضة المطالع (٤٢٧/٥)

(٤) قوله (في تزويج أمة) إلح بحر مقدم لـ (الخلاف) فهو من جملة مقول بقول ، وقوله (لظاهر) وصف لـ (قولهما) وهذا أصوب مما في حاشية الشرح ؛ رشدي يعني من قول ع ش أن قوله (الظاهر) صفة لـ (الخلاف) ؛ أقول ؛ وكل هذا على ما في نسخ ؛ النهاية ؛ وفي أكثر نسخ ؛ النسخة ؛ من (الظاهر) ؛ (أل) ، وأما على ما في بعض نسخ المصحح على أصل الشارح وكتب توفيق (صح) من (ظاهر) ؛ بدون (أل) وكتب في هامشه قوله (ظاهر) ؛ كما في أصل الشارح وفي النسخ (الظاهر) ؛ ؛ وقوله (في تزويج) ؛ إلح ظرف لـ (قولهما) ، وقوله (ظاهر) ؛ إلح خبر قوله (الخلاف) ؛ إلح ، ولحملة مقول القول (ش ٢٨٠/٧) وفي (ب) و(د) و(ع) (ظاهر) ؛ بدون (أل) .

(٥) المهمات (٧٧/٧) .

(٦) أي ؛ محل قولهما ؛ في تزويج أمة عربية بحر عجمي . . . إلح ؛ أي ؛ وما مر من التصوير فيما إذا رؤسها سيكها . (ش ٢٨٠/٧)

وَالْأَصْحَحُ اغْتِسَارُ السَّبِّ فِي الْعَجْمِ كَالْعَرَبِ
وَعَمَّةٌ ، فَلَيْسَ فَاسِقٌ .

غَيْرُ سَيِّدِهَا ؛ كَوَلِّهِ أَوْ مَأْذُونَهُ .

(وَالْأَصْحَحُ اغْتِسَارُ السَّبِّ فِي الْعَجْمِ كَالْعَرَبِ) فَيَأْسَأُ عَلَيْهِمْ ، وَنَحْمِلُ أَفْضَلَ
مِنَ السُّطِّ^(١) ، وَنُؤْ إِسْرَائِيلَ أَفْضَلُ مِنَ التَّيْبِطِ

وَلَا عِبْرَةٌ بِالِاتِّسَابِ لِلطَّعْمَةِ ، بِحِلَالِ الرُّؤْسَاءِ بِإِمْرَةِ جَائِزَةٍ^(٢) وَنَحْوِهَا ، لِأَنَّ
أَقْلَ مَرَاتِبِهَا أَنْ تَكُونَ كَالْحَرْبِ

وَقَوْلُ « التَّعَةِ » : وَلِلْعَجْمِ فِي السَّبِّ عَرَفٌ مُتَعَبِّرٌ . نَحْمِلُ عَلَى عَيْرِ
مَا ذَكَرُوهُ^(٣) مِمَّا مَرَّ ؛ كَنَعْدِيمِ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَكَذَا مَا قِيسَ بِذَلِكَ^(٤) مِنْ اعْتِبَارِ
عَرَفِهِمْ فِي الْحَرْبِ أَيْضاً . يَتَعَبَّرُ حَمْلُهُ عَلَى عَيْرِ مَا تَأْتِي عَنْهُمْ^(٥) ، مِنْ أَنَّهُ رَفِيعٌ أَوْ
دَبِيءٌ ، وَإِلَّا لَمْ يُعْتَبَرْ بِعَرَفِ^(٦) لَهُمْ وَلَا لِعَيْرِهِمْ حَالِفٌ مَا ذَكَرَهُ الْأَنْثَةُ ، لِأَنَّهُمْ
أَعْلَمُ بِالْعَرَفِ ، وَهُوَ بَعْدَ أَنْ عَرَفُوهُ وَفَرَّوْهُ لَا يَسُحُّ فِيهِ^(٧)

(و) رَابِعُهَا (عَمَّةٌ) عَنِ الْمَسْقِ فِيهِ وَفِي آيَاتِهِ (فَلَيْسَ فَاسِقٌ) وَلَوْ دَمِيَّةً فَاسِقاً
فِي دِينِهِ ؛ أَيِ : عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ^(٨) ، أَوْ مُتَدَبِّعٌ^(٩) ، وَلَا اسُّ أَحَدِهِمَا وَإِنْ سَفَلَ

(١) طائفة منزلهم شاطيء العراف . (ع ش ، ٢٥٧/٦)

(٢) أَيِ بِلَا كَلَامٍ أَهْلًا بِهَا (ع ش ، ٢٥٧/٦) وَفِي (د) وَ(ر) ، (ع) وَ(م) (٢٠ م) جَائِزَةٌ (بِإِذْنِ الْمَهْمَةِ .

(٣) أَيِ : الْأَنْثَةُ (ش ، ٢٨٠/٧) .

(٤) أَيِ : يَقُولُ « التَّعَةُ » ، (ش ؛ ٢٨٠/٧)

(٥) أَيِ : عَنِ الْأَنْثَةِ . (ش ، ٢٨٠/٧)

(٦) قَوْلُهُ (يَعْرِفُ) كَمَا فِي أَصْلِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ (بَصْرِي ١٤٩/٣)

(٧) قَوْلُهُ (لَا يَسُحُّ فِيهِ) مَحَلُّ نَأْتِي (بَصْرِي ١٤٩/٣) وَهَذَا الشَّرْهُ (٢٨٠/٧)

(وَيُجَنَّبُ أَنْ مَرَادُ الشَّرْحِ بِالسَّحِّ مَعْنَاهُ الْمَعْوِي : أَيِ النَّعِيرِ)

(٨) فِي (ص) . ٥٥٦)

(٩) قَوْلُهُ (أَوْ مُتَدَبِّعٌ) عَصَفَ عَلَى (فَاسِقٌ) قَالَ ع ش أَيِ مُدَبِّعٌ لَا يَكْفُرُهُ بَدْعُهُ ؛ كَمَا هُوَ

ظَاهِرٌ ؛ كَمَا شَبَّهَ وَبَرَّضَهُ لَمْ ، وَأَقُولُ هَذَا بِاعْتِبَارِ رَمَتِهِ . وَإِلَّا فَهَلْ مِنْ سَلَمٍ مَعَهُمْ فِي "

كُفَاءً غَبِيَّةً

وَحَرْفَةً ،

(كَمْؤُ غَبِيَّةٌ) أَوْ سُبِيَّةٌ ، وَلَا مَحْجُورٌ عَلَيْهِ سَعْيُ كَمْؤُ رَشِيدَةٍ ؛ كَمَا حُرِّمَ بِهِ مَعْصُهُمْ .

وَدَلَّكَ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قَمِيسٌ كَانَ مِثْلَ مِثْلٍ كَمِيسٍ كَانَتْ قَابِيقًا لَا تَسْوُونَ ﴾ [السجدة ١٨] .

وَعَبْرُ الْعَاسِقِ وَلَوْ مَسْجُورًا كَمْؤُ لَهَا^(١) ، وَعَبْرُ مَشْهُورٍ بِإِصْلَاحِ كَمْؤُ لِلْمَشْهُورَةِ بِهِ ، وَفَاسِقٌ كَمْؤُ لِعَاسِقَةٍ مُطْلَقًا^(٢) ، إِلَّا إِنْ رَآهُ فَسَقَهُ أَوْ اخْتَلَفَ بَوْعُ فَسَقِهِمَا ؛ كَمَا تَخْتَلُ الْإِسْوِيَّةُ^(٣) ، لَكِنْ نَارَعَةُ الرُّكْشِيِّ ، فَإِنَّ كَمَا أَنَّهُمْ لَمْ يُفَصِّلُوا بَعْدَ الْإِشْتِرَاكِ فِي دَنَاءَةِ الْحَرْفَةِ أَوْ السَّبِّ ، وَرُدُّ يَظْهَرُ الْفَرْقُ^(٤)

وَيَجْرِي ذَلِكَ^(٥) فِي مُبْتَدِعٍ وَمُسْتَدْعٍ

(و) خَامِسُهَا (حَرْفَةٌ) فِيهِ أَوْ فِي أَحَدٍ مِنْ أَدْبَتِهِ ، وَهِيَ مَا يُنْخَرَفُ بِهِ^(٦) لَطَلِبِ الرِّزْقِ مِنَ الصَّنَائِعِ وَغَيْرِهَا .

وَقَدْ يُؤْخَذُ بِهِ^(٧) أَنْ مِنْ نَاشِئٍ صَعَةً دَسَتْهُ لَا عَلَى جِهَةِ الْحَرْفَةِ بَلْ لِنَعْيِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ غَيْرِ مُقَابِلٍ لَا يُؤَثِّرُ ذَلِكَ فِيهِ ، وَهُوَ مُحْتَمَلٌ

■ رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ مَيْمُونِ بْنِ عَائِشَةَ وَتَكْمِيلُهَا : الدُّعَا الْعَلِيَّةُ الْأَكْبَرُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا (ش ٢٨١/٧)

(١) أَيِ : لِلْعَبِيَّةِ ، (ش ٢٨١/٧٠)

(٢) أَيِ : بِالرُّنْدِ أَوْ شَرِبِ الْخَمْرَ أَوْ غَيْرِهَا (ع ش ٢٥٨/٦) .

(٣) الْمَهْمَلَاتُ (٧٣/٧)

(٤) رَاجِعٌ إِلَى لِسَانِ الْبَصَاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْجَاعِ ، مِثْلَهُ (١٢٣٧)

(٥) أَيِ قَوْلِهِ (لَا يَرَادُ فَسَقُهُ) (ع ش ٢٥٨/٦)

(٦) مَوْلَهُ (مَا يُنْخَرَفُ بِهِ) بِعَيْنِ عَمَلِ مَلَارِمٍ عَلَيْهِ عَادَةٌ (ش ٢٨١/٧)

(٧) أَيِ : مِنَ التَّعْرِيفِ الْمَذْكُورِ - (ش ٢٨١/٧٠) .

فَصَاحِبُ حَرْفَةِ دَيْبَةِ

وَيُؤَيِّدُهُ : مَا يَأْتِي أَنْ مَنْ تَأَثَّرَ بِحَوْزِ ذَلِكَ^(١) اقْتَدَاءً بِالسَّلْبِ لَا تَنْحَرِمُ بِهِ مَرُوءَتُهُ^(٢) .

(فَصَاحِبُ حَرْفَةِ دَيْبَةِ) بِالنِّهَمِ وَالْمَذِّ ، وَهِيَ مَا دَلَّتْ مَلَاسَتُهُ عَلَى احْتِطَاجِ الْعُرُوءَةِ وَسُقُوطِ النَّعْسِ .

فَالْأَمْتَوَلِيُّ : وَلَيْسَ مِنْهَا^(٣) نَحَارَةٌ - بِالْوُجْهِ - وَحَتَارَةٌ

وَقَدْ أُرْوِيَانِي يُزَاغِي فِيهَا عَادَةُ الْبَلَدِ ، فَإِنَّ الرَّرَاعَةَ قَدْ تَقْصُلُ اسْتِحَارَةَ فِي بَيْدٍ وَهِيَ بَيْدٌ أَحْمَرٌ بِالعَكْسِ^(٤)

وظَاهِرُ كَلَامٍ غَيْرِهِ أَنْ لَاعَسَارَ فِي ذَلِكَ بِالعَرَبِ الْعَمِّ

وَالْبَيْدِي يَنْجَحُ أَنْ مَا نَصُّوا عَلَيْهِ لَا يُعْتَرَفُ فِيهِ عَرَفٌ كَمَا مَرَّ^(٥) ، وَمَا لَمْ يَنْتَشِرْ عَلَيْهِ يُعْتَرَفُ فِيهِ عَرَفٌ الْبَلَدِ^(٦)

وَهَلِ الْمُرَادُ بِلَدِّ الْعَقْدِ أَوْ بِلَدِّ الزَّوْجَةِ ؟ كُلُّ مَحْتَمَلٍ ، وَالثَّانِي أَقْرَبُ ؛ لِأَنَّ الْمُدَارَ عَلَى عَارِهَا وَعَدَمِهِ ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يُعْرَفُ بِالسَّبَبِ لِعَرَبِ بَيْدِهِ ، أَيِ الَّتِي هِيَ بِهَا حَالَةُ الْعَقْدِ .

وَذَكَرَ فِي « الْأَنْوَارِ » تَعَاضُلًا بَيْنَ كَثِيرٍ مِنَ الْحُرُوفِ ، وَلَعَنَهُ بَاعْسَارِ عَرَفِ بَلَدِهِ^(٧)

(١) أَيِ : وَإِنْ كَانَ بِعَوَضٍ . (ع ش : ٢٥٨/٦)

(٢) فِي (م ص ٥٧٢)

(٣) أَيِ : مِنَ الْحَرْفَةِ الدَّيْبَةِ . (ش : ٢٨١/٧)

(٤) بِحَرِّ الْمَلْعَبِ (١٠٣/٩) .

(٥) قَوْلُهُ (أَنْ مَا نَصُّوا عَلَيْهِ) أَيِ : مِنَ الْأَتَمَةِ (لَا يُعْتَرَفُ فِيهِ عَرَفٌ : كَمَا مَرَّ) فَيَلِ قَوْلُهُ

(وَرَابِعُهَا : عَقَّةٌ) . كُرْدِي

(٦) رَاجِعٌ « الْمَهْلُ الضَّاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاح » مَسْأَلُهُ (١٢٣٨) وَرَاجِعٌ لِرَأْيِ « الْهَافِيَّةِ » (٢٥٨/٦)

(٧) الْأَنْوَارُ لِأَعْمَالِ الْأَبْرَارِ (٨٨/٢ - ٨٩) .

لَيْسَ كُفَّةً أَرْفَعَ مِنْهُ ؛ فَكَّاسٌ وَحِجَامٌ وَخَارِسٌ وَزَاعٌ وَقِيمٌ حَقَامٌ لَيْسَ كُفَّةً
بِتِ خِيَاطٍ ،

(ليس) هو أو ابته وإن سَمَلَ (كَفُوْ أَرْفَعَ مِنْهُ) لقوله تعالى ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ
بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ﴾ [سج ٧١] أي سببه ، فبعضهم يَصِلُهُ بَعْرٌ وسهولة ،
وبعضهم بَصْدُهُمَا^(١)

(فككاس وحججام وخاريس) وَيَطْهَرُ^(٢) ودَتَاعٌ (وراعي) لا يُنَاقِ عَدَّهُ هـ^(٣)
ما ورد . : مَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا رَغَى الْقَنَمَ^(٤) . لَأَن مَا هَا مَاعْتَدَارٍ مَا يَغْرِهُ النَّاسُ ،
وَعَلَتْ^(٥) عَلَى الرِّعَاءِ بَعْدَ تِلْكَ الْأَرْمَةِ مِنَ التَّسَاهُلِ فِي الدِّينِ وَقِلَّةِ الْعُرُوَّةِ
وَقَصِيَّتِهِ^(٦) . أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَنْ يَرْغَى مَا لَ نَفْسِهِ وَمَنْ يَرْغَى مَا لَ غَيْرِهِ بِأَجْرَةٍ أَوْ
بِرْءٍ عَا .

ولو قيل في الأول^(٧) والمشرع إن فعل ذلك ؛ لينعزل به عن الناس ويتأشى
بالسب لم يؤثّر ؛ كما تنصيبه الأحبار الدالة على شرف من هو كذلك لم
يَنَعُذْ .

(وقيم حمام) هو أو أثوه (ليس كفومت خياط)

ويَطْهَرُ أَنْ كُلَّ دِي حَرْفَةٍ فِيهَا مَاشِرَةٌ نَجَاسِيَّةٌ ؛ كَالْجَرَارَةِ عَلَى الْأَصْحِ لَيْسَ

(١) أي بدل ومشفة انتهى مفي . (ش : ٢٨١/٧) .

(٢) يَطْهَرُ الدَّانَةُ شَقَّ حَادِرِهَا لِيَعَالِجَهَا ، الْبِطَارُ مَعَالِجُ الدَّوَابِّ الْمَعْجَمُ الرُّوسِيَّة (ص : ٧٩)

(٣) قوله (عده هـ) أي من الحروف الدبشة (ع ش : ٢٥٩/٦)

(٤) أخرجه البخاري (٢٣٦٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٥) قوله (وعلت) إلح عطف على لصله ، وقوله (من التساهل) (إنج بيان للموصول
(ش : ٢٨١-٢٨٢)

(٦) أي : قوله : (لَأَن مَا هُنَا ...) إلخ . (ش : ٢٨٢/٧)

(٧) أي : من يرعى مال نفسه (ش : ٢٨٢/٧)

وَلَا حَيْطَ . يَنْتَ تَاجِرٍ أَوْ بَرَّارٍ ، وَلَا هُمَا . يَنْتَ عَابِمٍ أَوْ قَاصِي

كَقَوَا لِدِي حَرْفَةٍ لَا مَاشِرَةَ فِيهَا لَهَا ، وَأَنْ بَقِيَّةُ^(١) الْحَرْفِ الَّتِي لَمْ يَذْكُرُوا فِيهَا تَصَالًا مَتَاوِيَةً ، إِلَّا إِنْ أَطْرَدَ فِي الْعَرَفِ^(٢) التَّفَاوُثُ ؛ كَمَا مَرَّ^(٣) .
ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يُؤَيِّدُ مَا ذَكَرْتُهُ أَوَّلًا ، وَهُوَ^(٤) أَنَّ الْقِصَصَاتِ^(٥) لَيْسَ كَقَوَا لَنْتِ السَّكَاكِ ، حَلَاةً لِلْقَعُولِيِّ .

(وَلَا خِيَاطَ) كَقَوَا (يَنْتَ تَاجِرٍ) وَهُوَ مِنْ مَخَلَّتِ الصَّائِغَ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِحَسَبِ مَعْنَاهَا لِسَبْعٍ

وَيُظْهِرُ أَنَّ تَعْبِيرَهُمْ بِالْحَلْبِ لِلْعَالِبِ ؛ كَمَا يَذْكُرُ عَلَيْهِ تَعْرِيفُهُمْ لِلتَّجَارَةِ ؛ بِأَنَّهَا تَقْلِبُ الْعَالِبَ لِعَرَصِ الرِّيحِ ، وَأَنَّ مِنْ لَهَا حَرْفًا دِينَةً وَرَبِيعَةً عَشْرًا مَا شَتَهَرَ بِهِ ، وَإِلَّا غَلَبَتِ الدَّيْنَةُ ، بَلْ لَوْ بَيَّنَّ تَعْبِيرَهَا مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْسُو عَنْ تَعْيِيرِهَا . لَمْ يَتَّعَدْ

(أَوْ بَرَّارٍ) وَهُوَ دَنْعُ الْبَرِّ (وَلَا هُمَا) أَيَّ كُلُّ مَعْنَاهُ كَقَوَا (يَنْتَ عَابِمٍ أَوْ قَاصِي) لِقِصَصِ الْعَرَفِ ذَلِكَ .

وَيُظْهِرُ كَلَامُهُمْ : أَنَّ الْمُرَادَ بِ(يَنْتَ الْعَالِمِ وَالْقَاصِي) مِنْ فِي آيَاتِهَا الْمُنْسُوبَةِ إِلَيْهِمْ . أَحَدُهُمَا وَإِنْ عَلَا ؛ لِأَنَّهَا مَعَ ذَلِكَ تَتَخَيَّرُ .

وَكَلَامُهُ^(٦) : اسْتَوَاءُ التَّاجِرِ وَالْبَرَّارِ ، وَالْعَالِمِ^(٧) وَالْقَاصِي ، وَهُوَ مُحْتَمِلٌ

(١) قَوْلُهُ (وَأَنْ بَقِيَّةُ الْحَرْفِ) إِنْ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (أَنْ كُلُّ دِي حَرْفَةٍ) إِنْ هُوَ هَذَا (ك)

(٢) أَيَّ عَرَفَ ، بِلَدٍّ لَا يَعْرِفُ الْعَدَمَ حَتَّى لَا يَبْنِي مَا مَرَّلَهُ انْفَاءً (بَصْرِي ١٥٠ / ٣)

(٣) مِ (ص : ٥٧١) .

(٤) قَوْلُهُ (أَوَّلًا) أَيَّ قَوْلُهُ (أَنْ كُلُّ دِي حَرْفَةٍ) إِنْ هُوَ ، قَوْلُهُ (وَهُوَ) إِنْ هُوَ ، أَيَّ مَا يُؤَيِّدُ . . . إِنْ هُوَ . (ش : ٢٨٢ / ٧)

(٥) أَيَّ : الْجَرَارِ ، (ع ش : ٢٥٩) .

(٦) قَوْلُهُ (وَكَلَامُهُ) هُوَ بِالْحَرْفِ عَطَفَ عَلَى (كَلَامِهِمْ) (ش : ٢٨٢ / ٧)

(٧) أَيَّ : وَلِاسْتَوَاءِ الْعَالِمِ . . . إِنْ هُوَ . (ش : ٢٨٢ / ٧) .

وفي «الروضة» : أن الجاهل يُكافىء العالم^(١) ، وهو مشكّل فيه يَرى
اعتزاز العلم في أمانها فكيف لا يُغْتَبَرُ فيها ؟ إلا أن يُجَابَ بأن العرف يُعَيَّرُ يست
العالم بالجاهل ولا تُعَيَّرُ العالم بالجاهل^(٢) .

ويُحْتِ الأذعوي أن العلم مع الفسق لا أثر له ، إذ لا فخر به حينئذ في
العرف فضلاً عن الشرع^(٣) ، ومثله في ذلك القصء بل أولى

ثم رَأَتْهُ^(٤) صرّح بذلك فقدل إن كَانَ الفاسي أهلاً فعالم وريادة ، أو غير
أهل ، كما هو العال في قصة زعابا تَحْدُ لواحدهم كفريب العهد بالإسلام
فهي النظر إليه نظراً^(٥)

ونجىء فيه ما سبق في الظلمة المستوليين على الرقاب بل هو أولى منهم بعدم
الاعتبار ؛ لأن البسة إليه عارٌ بخلاف لملوك^(٦) ونحوهم انتهى

وتَحْتِ أيضاً ونقله عمره عن «فتاوى البعوي» : أن فسو أمه وحرقتها الدينية
تؤثّر هنا أيضاً^(٧) ؛ لأن المدارك على العرف وهو فاسي بذلك ، وله اتّحاة لكن
كلامهم صريح في ردّه^(٨)

نسية : الذي يَظْهَرُ : أن مرادهم بـ (العالم) هنا ، من يُسَمَّى عالماً في العرف
وهو الفقيه والمحدث والمفسّر لا غير ؛ أحداً مِن مَرَّ في (الوصية)^(٩)

(١) روضة الطالبين (٤٢٧/٥) .

(٢) راجع «المهل الصباح في اختلاف الأنبياح» مسألة (١٢٣٩) .

(٣) راجع «المهل الصباح في اختلاف الأنبياح» مسألة (١٢٤٠) .

(٤) أي : الأذعوي . (ش : ٢٨٢/٧) .

(٥) بل يسمى الأيوبي في مثل ذلك انتهى معي (ش : ٢٨٢/٧) .

(٦) أي : المستولين على الرقاب . (ش : ٢٨٣/٧) .

(٧) وفي (د) و (س) و (ع) و مطبوعه لوميه (تؤثر فيها أيضاً) .

(٨) راجع «المهل الصباح في اختلاف الأنبياح» مسألة (١٢٤١) .

(٩) في (ص : ٩٥) .

وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْيَسَرَ لَا يُعْتَرُ ،

وَحَيْثُ فَقَصِيَّتُهُ أَنَّ طَابَ الْعِلْمُ وَبِذَلِكَ تَرَعُ فِيهِ قَبْلَ أَنْ يُسَمَّى عَالِماً يُكَافَى^(١) سِتَهُ^(٢) الْجَاهِلُ ، وَفِيهِ وَقْفَةٌ طَاهِرَةٌ ؛ كَمَا قَدْ بَيَّنَّاهُ^(٣) لَسِتْ عَالِماً بِالْأَصْلِيِّ^(٤) وَالْعِلْمُ الْعَرَبِيُّ^(٥)

وَلَا نَعُدُّ أَنْ مَنْ يُسَبِّحُ اللَّهَ لَعَلَّ يَفْتَحِرُ بِهِ عَرَفاً لَا يُكَافِيهَا مَنْ يَسِ كَذَلِكَ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ مَا هِيَ وَالْوَصِيَّةُ ؛ بَأَنَّ الْعِلْمَ ثُمَّ عَلَى انْتِزَاعِ دُونَ مَا بِهِ انْتِزَاعٌ ، وَهِيَ بِالْعَكْسِ ، فَالْعَرَفُ هُنَا غَيْرُهُ ثُمَّ ، فَتَأَمَّلْهُ .

وَبِذَا بَحَثَ بَعْضُ امْتَأْخِرِينَ فِي حَقِيقَةِ الْقُرْآنِ عَنْ ظَهْرِ قَبْلِ مَعَ عِلْمٍ مَعْرِفَةٍ مَعَهُ أَنَّ مَنْ لَا تَخْفِظُهُ كَذَلِكَ لَا يُكَافَى سِتَهُ فَأُولَى فِي مَسْأَلَتِهِ ، لَكِنْ حَاقَمَهُ كَثِيرُونَ مِنْ مُعَاَصِرِيهِ فَقَالُوا إِنَّهُ كَمَا لَهَا ؛ أَيُّ لَأَنَّا لَا نَعْتَرُ جَمِيعَ امْتِصَائِي الَّتِي نَصُّوا عَلَيْهَا ، وَإِنَّمَا نَعْتَبِرُ مَا يَطَّرِدُ بِهِ الْإِفْتِحَارُ عَرَفاً حَيْثُ يُعَدُّ صَدُّهُ عَرِافاً بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ ، وَلَيْسَ مُجَرَّدُ حَقِيقَةِ الْقُرْآنِ كَذَلِكَ إِلَّا فِي بَعْضِ الْوُجُوهِ^(٦)

(وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْيَسَرَ) عَرَفاً (لَا يَسَرَ) فِي يَدِهِ وَلَا حَصْرٍ وَلَا عَرَبٍ وَلَا عَجَمٍ ؛ لِأَنَّ الْمَالَ ظَلُّ رَائِلٌ وَحَالٌ حَائِلٌ وَطَوْدٌ مَائِلٌ^(٧) ، وَلَا يَفْتَحِرُ بِهِ أَهْلُ الْمَرْوَاتِ وَالْبَصَائِرِ .

وَيُجَانِبُ عَنِ الْحَرِّ الصَّحِيحِ «الْخَسْبُ الْمَالُ»^(٧) وَ : «أَمَّا مُعَاوِيَةُ

(١) أَيُّ . بِنْتُ طَابَ الْعِلْمُ . هَامِشٌ (ك)

(٢) أَيُّ - الْجَاهِلُ . (سَم : ٢٨٣ / ٧) .

(٣) أَيُّ : أَصُولُ الدِّيرِ وَأَصُولُ الْعَقَّةِ . (ش : ٢٨٣ / ٧) .

(٤) أَيُّ : كَاتِبُو الْعَرَفِ وَالْمَعْنَى وَاسْتَدْرَاجٌ وَسَبِيحٌ وَغَيْرُهُ مِنَ الْعِلْمِ الْإِنْسَانِيِّ عَشْرَ (ش : ٢٨٣ / ٧)

(٥) رَاجِعٌ «إِسْمُهُ الْمَضْحَكُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْبَاحِ» مَسَاهُ (١٢٤٢)

(٦) قَوْلُهُ (وَحَالٌ حَائِلٌ) أَيُّ بَارِلٌ مُغَيَّرٌ وَرَائِلٌ (ش : ٢٨٢ / ٧) قَالَ الشَّرَامِيسِيُّ (٢٦٠ / ٦)

(هَذِهِ الْمَعَاظِفُ مَعَهَا مَحَلُّهَا لَكِنْ لِمَرَادِهَا وَاحِدٌ ، قَوْلُهُ «وَطَوْدٌ مَائِلٌ» أَيُّ حُلٌّ

(٧) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٣٢٥ / ٤) ، وَالرَّمْذِيُّ (٣٥٥٥) ، وَبَنِي مَاجَهَ (٤٢١٩) ، وَابْنُ دُرَيْقُطِي =

فَصُغْلُوكَ^(١) بَانَ الْأَوَّلُ^(٢) عَلَى طَبِيبِ الْحَبْرِ الْأَحْمَرِ^(٣) . تَنْكُحُ الْمَرْأَةُ لِحَسْبِهَا وَمَالِهَا . . .^(٤) الْحَدِيثُ .

أي : إِنَّ الْغَالِبَ فِي الْأَعْرَاضِ ذَلِكَ .

وَوَكَّلَ^(٥) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِيَانِ دَمِ الْمَالِ إِلَى مَا عُرِفَ مِنْ لِكْتَابِ وَالتَّبَةِ فِي ذِمَّةٍ لَا سَيِّمَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿ وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا مِنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْثِرَهُمْ سَعَتًا مِنْ فَضْلِهِ ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿ وَإِنْ كُنَّ لِفَاحَةً لَلْعِزَّةِ لَذُنُوبًا ﴾ (الرعرع ٣٣ ٣٥)

وهو له صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنْ اللَّهُ يَتَخَبَّى عَبْدُهُ الْمُؤْمِنَ مِنَ الدُّنْيَا^(٦) : كَمَا يَتَخَبَّى أَحَدُكُمْ مَرِيضَهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ^(٧) .

و : لَوْ^(٨) سَوَّيْتُ الدُّنْيَا عِنْدَ اللَّهِ حَاجَ تَقْوَضَةٍ مَا سَقَى كَافِرًا مِنْهَا شَرْبَةً مَاءً^(٩) .

= (ص ٨٣٨) ، و سبهي في الكرى (١٣٨٩١) عن سمره رضي الله عنه

(١) أخرجه مسلم (١٤٨٠) عن فاطمة بنت يس رضي الله عنها ، وقد مر

(٢) أي : قوله : الحب المال . كردي

(٣) قوله (على طبيب الحبر الأحمر) أي : طريفة . وهو أن العاتق في أعراض ليس طلب المال كردي

(٤) أخرجه بخاري (٥٠٩٠) ، ومسلم (١٤٦٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٥) قوله (ووكَّلَ) حوت من قال : لما كان مراده بَيِّنَةً بمعنى لسان في هذين التعبيرين ، هو العاتق في الأعراض . فم لم يس فيها دمه : الحق : قوله (ومن ثم) إشارته إلى قوله : (عُرِفَ مِنَ الْكِتَابِ . . .) إلخ . كردي .

(٦) أي : الزائفة على الحاجة . (ع ش ٦٠ / ٢٦٠) .

(٧) أخرجه إصحاكم (٢٠٨٠٤) عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، وأحمد (٢٤١١١) عن محمود بن ليد رضي الله عنه

(٨) حرف (و) غير موجود في المطبوعات

(٩) أخرجه إصحاكم (٣٠٦ / ٤) ، والترمذي (٢٤٧٣) ، وابن منجه (٤١١٠) عن سهل بن سعد رضي الله عنه

ومن ثم^(١) قَالَ الْإِنْتَهَ لَا يَكْمِي فِي الْخُطْبَةِ الْإِقْتَصَارُ عَلَى دَمٍ لَدِي ؛ لِأَنَّهُ^(٢)
مَعَ تَوَصِّي عَلَيْهِ^(٣) مُبَكِّرُوا الْمَعَادَ أَيْضاً^(٤)
إِنْ قُلْتَ لِتَحْقِيقِ أَنَّ الْمَالَ مِنْ حَيْثُ هُوَ لَا يُدْمُ وَلَا يُمْدَحُ وَإِنَّمَا دُمُّهُ
وَمَدْحُهُ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ وَسَبِيلُهُ لِلْحَبْرِ^(٥) وَوَسِيلَةُ بَشَرٍ ؛ وَمِنْ ثَمَّ^(٦) كَثُرَتْ أَحَادِيثُ
بَدَعِهِ وَأَحَادِيثُ مَدْحِهِ^(٧) ، وَمَحْمُودُهُمَا تَقَرَّرَ^(٨) ، وَهَذَا يُبَيِّنُ مَا ذَكَرْتُ^(٩)
قُلْتُ لَا يُبَاقِرُ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ^(١٠) ؛ أَنَّهُ لَا يُمْدَحُ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ فَلَا اقْتِحَارَ بِهِ
شُرْعاً ، وَهُوَ مَعْدَمٌ عَلَى الْاِفْتِخَارِ بِهِ عَرَفاً ،
وَالثَّانِي يُصَحِّحُ^(١١) مَا يُعَدُّ عَرَفاً مُفَرَّغاً وَلَمْ يَكُنْ مُفَرَّغاً شُرْعاً ، كَمَا مَرَّ أَوَّلَ
الْبَابِ^(١٢) فِي مَحَبِّ الْحَطِيئَةِ ، فَانْدَفَعَ بِهَذَا مَا لِلْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ هُنَا

- (١) قوله (ومن ثم) يدل بشارته قوله (ولا يقتصر به) ، راجع (ش : ٢٨٣/٧)
(٢) أي : دم الدنيا . (ش : ٢٨٣/٧)
(٣) عاره : بهية المحاج (٦/٢٦٠) ، (تواصى به)
(٤) وفي (خ) ، (مع تواصى مبكرو المعاد عليه أيضاً) .
(٥) قوله : (من حيث كونه وسيلة للحبر) . . . راجع فمن حيث كونه وسيلة للحبر به وإن كان
مدموماً من حيث كونه وسيلة للبشر . كردي
(٦) أي : من أجل أن التحقيق ما ذكر . (ش : ٢٨٤/٧)
(٧) مه : ما أخرجه للحري (٦٤١) ، ومسم (١٠٣٥) عن حكيم بن حزام رضي الله عنه عن
لبي بن ربيعة : إن هذا المال خصرة خنوقة ، فمن أخذ به طيب نفساً ، فبورك له فيه ، ومن أخذ
بإشراف نفس ، لم يبارك له فيه ، وكان كالثدي يأكل ولا يشبع .
(٨) وقوله (ما تقرر) إشارة إلى قوله (وسيلة) كردي وفق الشروني (٢٨٤/٧)
(٩) قوله (ما تقرر) أي (من الحشيش)
(١٠) قوله (ما ذكرته) أراد به قوله (ولا يقتصر به أهل الشروء) كردي وفق الشروني
(٢٨٤/٧) قوله (ما ذكرت) أي (من دم نعال) وفي (ع) (س) (د) (هـ)
ذكرته
(١١) قوله (لأن قصد) أي قصدنا من عدم الإصحابه كردي
(١٢) قوله (الثاني يصح) عطف على قوله (الأول) (مسم ٢٨٤/٧)
(١٣) قوله : (الباب) أي : الفصل هامش (ك)

وَأَنْ نَعَصَّ الْخَصَالَ لَا يُقَابَلُ بِنَعَصٍ

وَلَيْسَ لَهُ تَرْوِيعٌ إِلَيْهِ الصَّعِيرُ أَمَةً ، وَكَدَا مَعِيَّةٌ عَلَى الْمَدْهَبِ ،

(و) الأصح (أن نعص الخصال لا يقابل نعص) فلا يُكْفَى معيَّةً سيئةً سليمةً دينةً ، ولا عجميَّةً عصفت عربيةً فاسقةً ، ولا فسقٌ حرٌّ عقيمةً عتيقةً ، ولا قرٌّ عصفت عالمٌ حرٌّ فاسقةً دنسةً ، بل يُكْفَى صفةُ الفصيص في الجمع من الكمامة ؛ إذ الفصيصة لا نخيرها ولا تمنع التعمير بها

(وليس له تزويج ابنه الصعير أمة) لأنه مأمورٌ بالعص ، قال البرزكشي : قد يُمنع هذا^(١) في المراهق ؛ لأن شهوته^(٢) إذاً أعظم ، فإن قيل . فعنه^(٣) ليس زناً . قيل . وفعل المجنون كذلك مع أنهم جَوَّروا له نكاح الأمة^(٤) عند خوف العنت ، فهلاً كان المراهق كذلك . انتهى

ولك ردُّه^(٥) بأن وطء المجنون يُشبه وطء العاقل إرلاً وسباً وغيرهما ، بخلاف وطء المراهق فلا جامعَ سهم ، وأدعاء أن شهوته إذاً أعظمُ مصوغٌ ؛ لأنها شهوةٌ كادئةٌ ؛ إذ لم تنشأ عن داعٍ قويٍّ وهو عقابُ محيٍّ

(وكذا معية) يعيبُ بُشْبُ الحيز فلا يصحُّ النكاحُ (على المذهب) لأنه على خلافِ العبطة ، وكذا عيبٌ وعمورٌ ومفطوعةٌ طروبٌ ، كما في « الأم »^(٦) ، واعتمدهُ السلقسي^(٧) وأدرعي ، ونقله عن حلائق من الأئمة

(١) قوله (قد يمنع هذا) أي عدم تزويج ابنه الصعير أمة كروى

(٢) قوله (لأن شهوته) أي الصعير ، وقوله (إذاً) أي حين كونه مراهقاً (ش) (٢٨٤ / ٧)

(٣) أي : المراهق - (ش : ٢٨٤ / ٧) .

(٤) قوله (جَوَّروا) أي بلب (هـ) أي لابنه المجنون معتنق بقوله (نكاح الأمة) (ش : ٢٨٤ / ٧)

(٥) أي هو البرزكشي ، أو قياس المراهق على المجنون (ش : ٢٨٤ / ٧)

(٦) الأم (٢٩ / ٦) .

(٧) فتاوى ابلقبي (ص : ٦٧١) .

وَيُحَوَّرُ مَنْ لَا تُكَافِئُهُ بَعْضُ الْحَصَالِ فِي الْأَصَحِّ

فصل

لَا يُزَوِّجُ مَجْنُونٌ صَغِيرٌ ،

وَأَمَّا صَحِّ تَزْوِيجِ الْمَحْتَرَمِ مِنْ مَحَبٍّ أَعْنَى ، كَمَا مَرَّ ، لِأَنَّهُ كَقَوْلِ وَلِيِّهِ الْمَدَارُ فِي نِكَاحِهَا إِلَّا عَلَيْهِ ، إِذَا الْمُلْخَطُ ثُمَّ الْعَارُ ، وَهِيَ الْمَصْلُحَةُ ، وَلِأَنَّهُ تَزْوِيجُهَا يُبْذَرُهَا ، وَتَزْوِيجُهَا يُعَرِّمُهَا فَاحْتِيطَ لَهُ أَكْثَرُ .

(وَيُحَوَّرُ) تَزْوِيجُهُ (مَنْ لَا تُكَافِئُهُ بَعْضُ الْحَصَالِ ^(١) فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الرَّحْلَ لَا يَتَغَيَّرُ بِاسْتِعْرَاشِ مَنْ لَا تُكَافِئُهُ عَلَى أَنَّهُ إِذَا بَلَغَ بَشُرَتْ لَهُ الْحَارُ ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ ^(٢) .

(فصل)

فِي تَزْوِيجِ الْمَحْتَرَمِ عَلَيْهِ

(لَا يَرْوَحُ مَجْنُونٌ صَغِيرٌ) أَيَّ لَا يُحَوَّرُ وَلَا نَصَحُ تَزْوِيجُهُ ، إِذَا لَا حَاجَةَ لَهُ إِلَيْهِ حَالًا ، وَبَعْدَ السُّلُوحِ لَا يُدْرَى حَالُهُ ، بِخِلَافِ صَغِيرٍ عَاقِلٍ ، فَإِنَّ الظَّاهِرَ حَاجَتُهُ إِلَيْهِ بَعْدَهُ .

وَنَقَلَ ابْنُ الرَّقْمَةِ عَنْ ابْنِ دَاوُدَ وَأَقْرَبُهُ جَوَارِ تَزْوِيجِهِ ^(٣) لِلْحَدَمَةِ ، وَبِمَا يَشْجُهُ فِي مَرَاهِقٍ ، لِأَنَّهُ فِي النَّظَرِ كَالْعَالِجِ ^(٤) ، كَمَا مَرَّ ^(٥) .
ثُمَّ رَأَيْتُ الرُّرُكْشِيَّ ذَكَرَ أَعَمَّ مِنْهُ ^(٦) فَقَالَ . قَصِيئَةُ قَوْلِهِمْ لَا مَجَالَ لِحَاحِهِ

(١) وَفِي (ب) وَ (ج) وَ (س) وَ (غ) - (بَاقِي الْحَصَالِ)

(٢) اشْرَحَ الْكُفْرَ (٥٨١ / ٧) ، (١٣٢ / ٨) ، رَوَاهُ الْعَاسِي (٤٢٩ / ٥ ، ٥١٠)

(٣) فَصَّلَ قَوْلَهُ (جَوَارِ تَزْوِيجِهِ) أَيَّ تَزْوِيجِ الْمَجْنُونِ الصَّغِيرِ لِلْحَدَمَةِ ، كَرْدِي .

(٤) رَاجِعْ ، اِسْمُهُ الْعَالِجُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، سَأَلَهُ (١٢٤٣)

(٥) أَيَّ : فِي أَوَّلِ الْبَابِ ، (ش : ٢٨٥ / ٧)

(٦) أَيَّ : مِنَ الْعَرَلَقِ ، (ش : ٢٨٥ / ٧) .

وَكَذَا كَبِيرٌ إِلَّا لِحَاجَةٍ فَوَاحِدَةٌ

تَعْقِدُهُ^(١) وَحَدَمَتُهُ فَإِنَّ لِلْأَحْسِيَّاتِ أَنْ يَقُمْنَ بِهَا . أَنَّ هَذَا فِي صَغِيرٍ لَمْ تَطْلُعْ عَلَى عَوْرَاتِ السَّاءِ ، أَمَا عَيْرُهُ^(٢) . . فَيَلْحَقُ بِالسَّالِحِ فِي جَوَارِ تَرْوِيجِهِ ؛ لِحَاجَةِ الْمَحْدَمَةِ أَنْتَهَى

(وَكَذَا) لَا يُرْوَجُ مَحْمُونٌ (كَبِيرٌ) أَيِ بَالِغٌ ؛ لِأَنَّهُ يَتَرَمُّ الْمَهْرُ وَالنَّفَقَةُ (إِلَّا لِحَاجَةٍ) لَشَيْءٍ مِمَّا مَرَّ^(٣) فِي مَبِيتٍ وَحُوبٍ تَرْوِيجِهِ ، فَيُرْوَجُ^(٤) إِنْ طُتِقَ جَوْنُهُ ؛ كَمَا مَرَّ ثُمَّ مَعَ مَا حَرَّخَ بِهِ . الْأَثُّ فَالْجَدُّ فَالسُّلْطَانُ^(٥) ؛ كَوَلَايَةِ مَالِهِ .

وَإِذَا عَلِمَ أَنَّ تَرْوِيجَهُ لِلْحَاجَةِ (فَوَاحِدَةٌ) يَجِبُ الْاِقْتِصَارُ عَلَيْهَا ؛ لِانْدِفَاعِ الْحَاجَةِ بِهَا ، وَفَرَصُ أَحْيَاحِ أَكْثَرِ مِمَّا يَأْدُرُّ فَلَمْ نَنْظُرُوا إِلَيْهِ ، لَكِنْ يَأْتِي فِي الْمَحْتَلِّ أَنَّهُمْ نَظَرُوا لِحَاجَتِهِ مَعَ بَدْرَتِهَا

وَبِهِ يَتَأَيَّدُ . نَحْتُ أَنَّ الْوَاحِدَةَ لَوْ لَمْ يُعَقَّ أَوْ لَمْ تُكْمِهْ^(٦) لِلْمَحْدَمَةِ . رِيَدَ عَلَيْهَا بِقَدْرِ حَاجَتِهِ^(٧)

وَكَالْمَحْمُونِ مُحْتَلٍّ^(٨) ، وَهُوَ مَنْ يَعْطِلُهُ حُلٌّ وَبِأَعْصَانِهِ اسْتِرْحَاءٌ ،

(١) أَيِ الْمَحْمُونِ ، مِنْ إِصْفَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَعْرُولِهِ (ش ٢٨٥ / ٧)

(٢) أَيِ : مَقَرٌّ يَظْهَرُ عَلَى ذَلِكَ . (ع ش : ٢٦٢ / ٦) .

(٣) عَارَهُ ؛ مَعْنَى الْمَحْجَاجِ ؛ (٢٧٨ / ٤) قَوْلُهُ : « إِلَّا لِحَاجَةٍ » لِلْكَاحِ حَاصِلَةٌ حَالًا ؛ كَانَ يَظْهَرُ رَعْتُهُ فِي السَّاءِ بِدَوْرَانِهِ حَوْلَتَيْنِ وَمَعْلَقَةٍ بَيْنَ . أَوْ مَالًا ؛ لِتَوَعُّعِ شَعْنِهِ بِاسْتِخْرَاجِ مَالِهِ بَعْدَ شَهَادَةِ عَدْلَيْنِ مِنْ الْأَهْلَاءِ بِذَلِكَ أَوْ بِأَنْ يَحْتَاجَ إِلَى مَنْ يَحْدَمُهُ وَيَتَعَقَّدُهُ وَلَا يَجِدُ فِي مَحَارِمِهِ مَنْ يَحْصُلُ بِهِ ذَلِكَ وَتَكُونُ مَوْتَةُ الْكَاحِ أَخْفَى مِنْ ثَمَنِ جَارِيَةٍ

(٤) قَوْلُهُ (فَيُرْوَجُ) أَيِ يَرْوَجُ الْمَحْمُونُ لِصَغِيرِ الْأَثِّ كَرْدِي

(٥) قَوْلُهُ (الْأَثُّ) عَاصِرُ (يَرْوَجُ) ، وَقَوْلُهُ (فَالسُّلْطَانُ) ، (فَالْمُطْعَمَانِ) مَعْطُوفَانِ عَلَيْهِ ؛ يَعْنِي يَرْوَجُهُ أَحَدُهُمَا الثَّلَاثَةَ لَا عَيْرٌ . كَرْدِي .

(٦) وَمِنْ (ب) وَ (ب) وَ (ج) وَالْمَطْوَعاتُ (لَوْ لَمْ يُعَقَّ أَوْ تُكْمِهْ)

(٧) رَاجِعٌ « مَسْئَلُ الصَّاحِ فِي إِحْلَافِ الْأَشْيَاحِ » مَسْأَلُهُ (١٢٤٤)

(٨) وَمِنْ (ب) وَ (ت) وَ (د) وَ (ع) : (وَكَالْمَحْمُونِ مُحْتَلٍّ) .

وَلَهُ تَرْوِيحٌ صَغِيرٌ عَاقِلٌ أَكْثَرُ مِنْ وَاحِدَةٍ
وَتَرْوِيحُ الْمَحْصُونَةِ أَتَّ أَوْ جَدُّ إِنْ طَهَّرَتْ مَصْصَحَةً ،

وَلَا يَخْتَلِجُ لِسْكَاحٍ غَائِبًا ، وَمَعْلُوثٌ ^(١) عَلَى عَقْلِهِ سَحْوٌ مَرَصٍ نَحْوِ يَتَوَقَّعُ إِفَاقَتَهُ

(وله) أي الأب فالحد (ترويح صغير عاقل) غير موصوح (أكثر من واحدة) ولو أربعا إِنْ رَأَاهُ مَصْصَحَةً ، لِأَنَّ لَهُ مِنْ سَعَةِ الْبَصَرِ وَالشَّفَقَةِ مَا يَخْبِيهِ عَلَى الْإِنْفَعَلِ ذَلِكَ إِلَّا لِمَرَصٍ صَحِيحٍ

وَيُؤَلِّحُ مِنْ نَظَرِهِمْ لِلشَّفَقَةِ أَتَّ مِنْ بَيْنِهِ وَبَيْنَ ابْنِهِ عِدَاوَةً ظَاهِرَةً لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ ، وَهُوَ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْمَحْبُورَةِ ، لِأَنَّ يُفَرَّقُ بَأَنَّ وَلَانَهُ الْإِحْصَارُ أَقْوَى ، لِشَوْنِهَا مَعَ الرُّشْدِ ^(٢) مَعَ إِفْقَاعِهِ لَهَا بِسَبَبِهَا فِيمَا ^(٣) لَا يُمَكِّنُ إِحْلَاصُ مَعَهُ فِي الْأَثَاءِ ، لِأَنَّ الْعَصْمَةَ لَيْسَتْ بِيَدِهَا ، فَخَيْطٌ لَدَيْكَ بِشَرِّ طِ عَدَمِ ظُهُورِ عِدَاوَةِ بَيْنِهِمْ وَإِنْ كَانَ اشْتِرَاطُ الْكَهْمَةِ قَدْ يُعْبِي عَنْهُ ، بِحِلَافِهِ ^(٤) هَا وَهِيَ وَلَا يَهِيَ أَسَالِ

(ويروح) جواراً (المحصونة) إِنْ أَطَقَ جَوْنُهَا ، نَظِيرُ مَا مَرَّ ^(٥) (أب أو حد) إِنْ قُبِذَ الْأُتَّ أَوْ اسْتَفْتِ وَلَايَتُهُ (إِنْ طَهَّرَتْ مَصْصَحَةً) كَرِيذَةِ مَهْرٍ ، وَقَصْبُهُ تَقْيِيدُهُ كَعَبْرِهِ بِالظُّهْرِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي أَصْلُ بِمَصْلَحَةٍ ، وَالظَّاهِرُ ، حِلَافُهُ ، أَحَدًا مِمَّا مَرَّ فِي التَّصَرُّفِ فِي مَا مِنَ الْبَيْتِ ^(٦) ، إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ سَحْوٌ مَا تَقَرَّرَ

(١) قوله : (ومعلوث) عطف على (محب) هامش (ك) .

(٢) قوله (لشوبه مع الرشد) أي شوب ولاية السكاح مع رشد المولى . كردي

(٣) قوله (مع إفقاعه) أي مع علاوة لفرق أي يدفع الوبي (لها) أي موبة (بسببها) أي لعداوه (مها) أي هي أمر لا خلاص لها منه ، وهو السكاح كردي وهذا الشرواني (٢٨٦/٧) : (بسببها أي : الولاية) .

(٤) وقوله (بحلافه) أي بحلاف الإيفاع في صغير ، فإنه ليس متدا لا يمكنه لخلص منه ، لأن العصمة بيده . كردي .

(٥) أي : أنما .

(٦) في (٣١٧/٥)

وَلَا تُشْتَرَطُ الْحَاجَةُ ، وَسَوَاءٌ صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ ، ثَيِّبٌ وَبِكْرٌ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَبٌ وَجَدَ . . . لَمْ تَرْوَحْ فِي صَغَرِهَا ، فَإِنْ تَلَعَتْ . . زَوَّجَهَا السُّلْطَانُ فِي الْأَصَحِّ لِلْحَاجَةِ ، لَا لِمَصْلَحَةٍ فِي الْأَصَحِّ

(وَلَا تُشْتَرَطُ الْحَاجَةُ) إِلَّا فِي الْوُجُوبِ ، كَمَا مَرَّ^(١) ، بخلاف المجبور ؛ لأن تزويجه يُعَرِّمُهُ .

(وَسَوَاءٌ) فِي جَوَازِ بَرُوحِ الْأَبِ فَالْجَدُّ الْمَحْصُونَةُ لِلْمَصْلَحَةِ (صَغِيرَةٌ وَكَبِيرَةٌ ، ثَيِّبٌ وَبِكْرٌ) تَلَعَتْ مَحْصُونَةً أَوْ عَاقِلَةً ثُمَّ حُتَّ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُرْخَى لَهَا حَالَةٌ تُسْتَأَدُّ مِنْهَا ، وَالْأَبُ وَالْجَدُّ لِيُحَاوِلَا لِمَا لَازِمُهُ الْإِجَارُ فِي الْجَمْلَةِ

(فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) لِلصَّغِيرَةِ الْمَحْصُونَةِ (أَبٌ وَجَدَ) لَمْ تَرْوَحْ فِي صَغَرِهَا (وَلَوْ لَعَطِيَّةٌ ؛ إِذْ لَا إِجَارَ لَعِيَرَتِهَا وَلَا حَاجَةَ فِي الْحَالِ .

(فَإِنْ تَلَعَتْ رُوحَهَا) وَلَوْ ثَنَى (السُّلْطَانُ) الشَّامِلُ لِمَنْ مَرَّ^(٢) (فِي الْأَصَحِّ) كَمَا يَلِي مَالَهَا ، وَيُسَرُّ لَهُ مَرَاغَةُ أَقَارِبِهَا وَلَوْ بِحَوْلِ حَالٍ ، وَأَقَارِبُ الْمَحْصُونِ فِيمَا مَرَّ^(٣) ؛ بَطْشًا لِقُلُوبِهِمْ (لِلْحَاجَةِ) الْعَارِ بِمَصْلَحَتِهَا (لَا لِمَصْلَحَةٍ) كَقَفِيَّةِ

وَيُؤْخَذُ مِنْ جَعْلٍ هَذَا مَثَالًا لِلْمَصْلَحَةِ ؛ أَنَّ الْمَرْصُ قِيَمٌ لَهَا مِنْهُ أَوْ مَالٌ يُعْطِيهَا عَنْ الرُّوحِ ، وَإِلَّا كَانَ الْإِنْعَاقُ حَاجَةً أَيَّ حَاجَةٍ (فِي الْأَصَحِّ)

وَسَيَأْتِي أَنَّ رُوحَ وَلَوْ مُعْبَرًا يَلْزِمُهُ إِحْدَامُ نَحْوِ الْمَرِيضَةِ مُطْلَقًا ، وَغَيْرِهَا^(٤) إِنْ خُدِمَتْ فِي بَيْتِ أَبِيهَا

وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِي الْمَجْبُورَةِ ؛ هَلْ هِيَ كَالْمَرِيضَةِ أَوْ لَا ؟ وَحَيْثُ لَوْ اخْتَبَعَ

(١) فِي (ص : ٥٤١)

(٢) قَوْلُهُ . (الشَّامِلُ لِمَنْ مَرَّ) أَيِ قِيلَ (مَصِلَ لَا وَلا يَهْ لِرُفْعِ) كَرْدِي وَفَدَلِ الشَّرَامِلِي (٢٣ / ٦) : (أَيِ . مِنْ الْقَاصِي وَبِزَانِهِ)

(٣) قَوْلُهُ : (فِيمَا مَرَّ) أَيِ : فِي قَوْلِ الْمَتْنِ (وَيُجِبُ عَلَى الْمُجْبِرِ) . كَرْدِي

(٤) قَوْلُهُ : (مُطْلَقًا) أَيِ : خُدِمَتْ فِي بَيْتِ أَبِيهَا أَوْ لَا . قَوْلُهُ : (وَغَيْرِهَا) أَيِ : غَيْرِ الْمَرِيضَةِ . (ش : ٢٨٦ / ٧) .

وَمَنْ حَجَرَ عَلَيْهِ سَعَهُ . لَا يَسْتَقِلُّ بِكَاحٍ ، بَلْ يَنْكَحُ بِأَدْنٍ وَلَيْلَهُ أَوْ يَفْلُلُ لَهُ الْوَلِيُّ

لإحدام المحبوبة ولم تَدْفَعْ حاجتها إلا بالرواح ^(١) أثخه أن للسلطان ترويحها
لحاجة الخدمة إن جعلناها كالمریضة ، أو إن كانت ^(٢) تُخَدَّم ، لوجوب خدمتها
على الروح ؛ كما يُرَوِّجُ المحبون لحاجة الخدمة فيما مرَّ بل هذا أولى ؛ لوجوب
الخدمة هنا لا ثم ^(٣) ، وإدارُوجت ثم أفاق ^(٤) لم تخير ^(٥)

وقصبة كلامه أن الوصي لا يُرَوِّجُ ، وهو المعتمد ، لقصور ولايته ، وبه
فارق السلطان

(ومن حجر عليه سعه) تلوجه سعيها ، والحجر في هذا بمعنى دواجه ورن
اختلف حسه ^(٦) ، فإنه لا يُخَنَّاخُ لإشائه ، أو ضرور تدير ^(٧) عليه بعد رشده ،
ولا بد في هذا من شيء حجر ، وإلا صَحَّ تصرفه وعه بكحه وإن قُتْ بآته
لا يُرَوِّجُ مؤلفه ، لأن ولاية العير يُخَنَّاخُ لها ما لا يُخَنَّاخُ لتصرف النفس (
لا يستقل بكاح) كي لا تُفني ماله في مؤبه

ولا يصح إقرارا وبته عليه به ^(٨) ، ولا إقراره هو حيث لم يأذن له فيه ^(٩) ولته ،
وإنما صَحَّ إقرار المرأة ^(١٠) به ؛ لأنه مُعَدُّها ، وبكحه تُعَرِّمُه
(بل ينكح بادن وليه أو يفلل له الولي) الكاح يادبه ؛ لصحة عبارته فيه بعد
إذن الولي له .

(١) قوله (أو إن كانت) الأصح (حذف) (ش ٢٨٦/٧)

(٢) قوله (هـ) أي في المحبوبة (لاثم) أي في المحبون

(٣) قوله (ورناروجت) أي سواء روحها الولي أو السلطان ، قوله (لم تخير) أي في
صح الكاح ، وقد أورد لهبه ، ولا لمعي ، (ش ٢٨٦/٧)

(٤) أي حسن الحجر لدي أضف إليه الدوام (ش ٢٨٦/٧)

(٥) قوله (أو طرز) (إيج عطف على (تلوجه) (ش ٢٨٦/٧)

(٦) أي : يعول الكاح . هامش (د) .

(٧) أي في الكاح وقد ع ش أي في الإقرار له وقد مر ما في (ش ٢٨٧/٧)

(٨) أي : السعي به كما مر . (بصري : ١٥٢/٣)

ووليّه في الأول^(١) . الأ^(٢) بالجدّ فوصيّ أدن له في الترويح على ما في
العري^(٣) ، لكنّه ضعيف وإن أظال السكّي وغيره في اعتماده
وفي الثاني^(٤) : القاضي أو نائبه .

ويُشَرَطُ حاجته للنكاح سحر ما مرّ في المحبوب^(٥) ، ولا يُكْتَفَى فيها بقوله ،
بل لا بدّ من ثبوتها في الخدمة وظهور قرائن عليها في الشهوة
ولا يُرَوِّحُ إلا واحدة ، فإن كان مطلقاً ؛ بأن طُلّق بعدّ لحجر أو قلّه ؛ كما
هو ظاهر ثلاث زوجات أو تتبّ ، وكذا ثلاث مرّات ولو في زوجة واحدة على
الأوجه . . . سرّي^(٦) أمة ، فإن نصّجّر مها أُنبِلَتْ ، ولا يُرَادُ له على حيلة وإن
امنع ماله ، نصّ عليه^(٧)

نعم ، يأتيها ما مرّ في المحبوب^(٨)

والذي يتّجه - أنه يتعيّن الأصلح من السرّي أو الترويح ما لم يُردّ الترويح
بخصوصه ؛ لأنّ التحصين به أقوى منه بالسرّي
نتية ظاهر كلامهم ها أن المطلق يُسرّي وإن تكرر^(٩) طلاقه لعدّة ،

(١) قوله : (وليّه في الأول) أي : بلوّه سعيها . كردي

(٢) (الأ) فالحجّ أي : أن كان له أب أو جد ، وإلا فنرويجه إلى اعمامي أو نائبه ، كما في
الأول . كردي .

(٣) الشرح الكبير (٢٨٣ / ٧)

(٤) قوله . (في الثاني) أي : في طرق تدبير عليه . كردي

(٥) في (ص ٥٤١)

(٦) وقوله (سرّي) جواب لقوله (فإن كان مطلقاً) كردي

(٧) الآم (٢٦١ / ٥ - ٢٦٢)

(٨) قوله (يأتيها ما مرّ في المحبوب) وهو قوله (ريد عليها) من (وله ترويح صحر)
كردي

(٩) قوله (وإن تكرر) إلح الأولى وإن كان مكرر إلح (ش ٢٨٨ / ٧)

فَإِنْ أَدِنَ لَهُ وَعَيْنُ امْرَأَةٍ لَمْ يَنْكِحْ عِوَاهَا ، وَيَنْكِحُهَا بِمَهْرِ الْمِثْلِ أَوْ أَقْلَ مِنْهُ ،
فَإِنْ رَادَّ عَلَيْهِ فَانْمَشْهُورٌ صِخَةُ النِّكَاحِ بِمَهْرِ الْمِثْلِ مِنَ الْمُسَمًّى

لَكَتَهُمْ ذَكَرُوا فِي الإِعْمَافِ . أَنَّ الْأَتَّ إِذَا طُنِقَ لَعْدِرٍ أُبْدِلَ وَجْهَ أُخْرَى .

وظاهره . أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَكْرُورٍ ذَلِكَ^(١) وَعَدَمِهِ ، فَبُكْرٌ أَوْ يُقَالُ سَظِيرَةٌ
هَذَا^(٢) ، وَبُكْرٌ الْعَرَقُ بَأَنَّ الْأَبَ قَوِيَّ الْعَقْلِ فَيُبْذَرُكَ الْعَدْرُ عَنِ حَقِيقَتِهِ عَالِيًا ،
وَهَذَا صَعْبُهُ فَلَا يَتَعَدُّ^(٣) أَنْ يَنْتَحِيلَ مَا لَيْسَ بِعَدْرِ عَدْرًا

نعم ، إِنْ قُرِصَ طَهْوَرُ الْعَدْرِ بِقِرَائِنٍ فَطَعْنَةٍ عَلَيْهِ أَنْجَةُ تَسَاوِي الْبَايِنَيْنِ

وظاهرُ كَلَامِهِمْ ثُمَّ . أَنَّهُ إِذَا طُنِقَ لَعْدِرٍ وَلَوْ مَرَّةً لَا تُبْدَلُ بِلِ يُسْرَى ،
فَيَنْتَحِيلُ مَجِئُهُ هَا ، وَنَحْوِيلُ الْعَرَقُ بَأَنَّ الْمَوْدُ ثُمَّ^(٤) عَنِ الْعَبْرِ فَصَبَّحَ عَنِ الْأَبِ
أَكْثَرُ مِنْهُ عَلَى السَّمْعِ ؛ لِأَنَّ الْمَوْدُ مِنْ مَالِهِ

(فَإِنْ أَدِنَ لَهُ) الْوَلِيُّ (وَعَيْنُ امْرَأَةٍ) بَلِيقٌ لَهُ دُونَ مَهْرٍ (لَمْ يَنْكِحْ عِوَاهَا)
فَإِنْ قَعَلَ . . لَمْ يَصَحَّ وَلَوْ بَدَوْنِ مَهْرِ الْمَعِينَةِ ، بِخِلَافِ مَا لَوْ عَشَّ مَهْرًا فَكُفَّ بِأَرِيدَ
مِنْهُ أَوْ أَنْقَصَ ؛ لِأَنَّهُ تَابَعُ (وَيَنْكِحُهَا) أَيِ . الْمَعْتَبَةِ (بِمَهْرِ الْمِثْلِ) لِأَنَّهُ بِمَرَّةٍ
الْشَّرْعِيَّةِ (أَوْ أَقْلَ مِنْهُ) لِأَنَّ فِيهِ رَفْعًا بِهِ .

(فَإِنْ رَادَّ عَلَيْهِ فَانْمَشْهُورٌ صِخَةُ النِّكَاحِ بِمَهْرِ الْمِثْلِ) أَيِ بِقَدْرِهِ (مِنَ
الْمُسَمًّى) الَّذِي يَنْكِحُ بِعَيْنِهِ الْمَادُونُ لَهُ فِي النِّكَاحِ مِنْهُ^(٥) ، وَيُلْعَوُ مَا رَادَّ ؛

(١) أَيِ : الطَّلَاقُ لَعْدِرٍ . (ش : ٢٨٨/٧)

(٢) أَيِ فِي السَّيِّئَةِ . (ش : ٢٨٨/٧)

(٣) قَوْلُهُ (فَلَا يَتَعَدُّ) فِي أَصْلِهِ نَحْوُهُ (يُعَدُّ) وَمَا هُوَ مُعَدُّ (بَصْرِي ١٥٣/٣)

(٤) أَيِ . فِي الْأَبِ . (ش : ٢٨٨/٧)

(٥) قَوْلُهُ (الَّذِي يَنْكِحُ بِعَيْنِهِ الْمَادُونُ لَهُ) : يَنْكِحُ ، وَقَوْلُهُ (الْمَادُونُ لَهُ) : فَاعِلُ (يَنْكِحُ) ،
وَقَوْلُهُ (فِي النِّكَاحِ) : مَعْنَى (الْمَادُونُ) ، وَكَذَا قَوْلُهُ (مِنْهُ) وَصَمِيرَةٌ يَرْجِعُ إِلَى الْوَلِيِّ ؛
أَيِ يَنْكِحُ مِنْ أَدْنِ نَحْوِ الْوَلِيِّ فِي النِّكَاحِ بِعَيْنِ ذَلِكَ الْمُسَمًّى كَرَدِي قَالَ الشَّرْهَانِيُّ
(٢٨٩/٧) (وَيُظْهَرُ أَنَّ مِنْهُ) : مَعْنَى (بِالنِّكَاحِ) وَصَمِيرَةٌ يَرْجِعُ إِلَى الْمَوْصُولِ ؛ كَمَا يُشِيرُ
إِلَيْهِ قَوْلُ : الْمُسَمًّى ؛ مِنَ الْمُسَمًّى الْمَعْنَى مَقَامِعَتُهُ بِأَنَّ قَالَ لَهُ : أَهْرَ مِنْ هَذَا ، فَأَمْرٌ مِنْهُ =

لأنه ترُجع من سعيه

وقال ابن الصباغ القياس بطلان المسمى جميعه ، لأنها لم ترخص إلا بجمعيه وترجع لمهر المثل^(١) ؛ أي : من بعد البلد في ذمته ، واعتدله الملقبي ، وأراد^(٢) بالمعيس عليه نكاح الولي له بالأريد الاثني قريباً .

وفرق الغري بما حاصله أن تصرف الولي وقع لمعير مع كونه محالفاً للشرع والمصلحة فظل المسمى من أصله ، والعيه ها^(٣) تصرف له وهو يفتك أن تعقد بمهر المثل ، وهذا راد بطل في الرائد ؛ كشريك ناع مشترك معير إدي شريكه

وتأني في (الصداق) أنه لو نكح لطلعه فوق مهر المثل أو أنكح مؤلته القاصرة^(٤) أو التي لم تأذن بدونه^(٥) . . . فسد المسمى وضع النكاح بمهر المثل^(٦) ؛ أي : في الذمة من نقد البلد ، فيوافق^(٧) ما ها في ولي السعي ووقع ها^(٨) في «شرح ابروص» صحته بقدره من المسمى في هذه الثلاثة^(٩) ،

= راد على مهر المثل اه ، وهو مسم موله ، والمأدود له في النكاح منه ، أي : بأن قال له أمهر من هذا فأمهرته راداً على مهر المثل . انتهى)

(١) وفي المطبوعة المصرية والمكة : (وترجع بمهر المثل)

(٢) قوله (وأراد) أي : أراد ابن الصباغ بالمعيس عنه ، أي : في قوله (القياس بطلان) إبح كردي

(٣) قوله (والعيه ها) عطف على قوله (تصرف ابروي) إبح (ش : ٢٨٩/٧)

(٤) قوله : (مولته القاصرة) أي : المعير الرشيدة . كردي

(٥) قوله (بدونه) ناع فيه (مأدود) و (أنكح) (بصري : ١٥٣/٣)

(٦) في (من : ٧٩٧) .

(٧) أي : ما يأتي في (الصداق) . (ش : ٢٨٩/٧) .

(٨) أي : في بحث نكاح السعي (ش : ٢٨٩/٧) .

(٩) وقوله (في هذه الثلاثة) أراد بها الفصل ، والقاصرة ، والتي لم يأدود كردي وراجع إلى المطالب ، (٣٥٤/٦) .

وَلَوْ قَالَ لَهُ : انْكَحْ بِأَلْفٍ وَلَمْ يُعَيِّنْ امْرَأَةً . نَكَحَ بِالْأَقْلَ مِنْ أَلْفٍ وَمَهْرٍ مِثْلِهَا .

وقبه نظرٌ واضحٌ ؛ لِمَا تَقَرَّرَ^(١) في وَلِيِّ السَّمَةِ الْآتِي^(٢) في وَبَيِّ الصَّغِيرِ^(٣) مع أَنَّ دَلِيلَ^(٤) لَا يَأْتِي فِي الْأَحْبَرَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ الْمَرْصَ فِيهِمَا أَنَّهُ يَدُونِ مَهْرٍ بِمِثْلِ إِلَّا إِنْ أُريدَ^(٥) مِنْ جَسَدِ الْمَسْتَى

(وَلَوْ قَالَ لَهُ : انْكَحْ بِأَلْفٍ ، وَلَمْ يُعَيِّنْ امْرَأَةً . نَكَحَ بِالْأَقْلَ مِنْ أَلْفٍ وَمَهْرٍ مِثْلِهَا) لَامْتِنَاعِ الرِّيَادَةِ عَلَى إِدْنِ الْوَلِيِّ وَعَلَى مَهْرِ الْمَكُوحَةِ ، فَإِذَا نَكَحَ امْرَأَةً بِأَلْفٍ وَهُوَ مَسَاوٍ لِمَهْرٍ مِثْلِهَا أَوْ نَاقِصٌ عَنْهُ صَخَّ بِهِ ، أَوْ أَرَادَ بِهِ صَخَّ بِمَهْرٍ بِمِثْلِ مِثْلِهِ ، خِلَافًا لِأَبِي الصَّخَّ ، وَبَعْدَ ارْتَادِهِ وَإِنْ كَانَتْ الرُّوحَةُ مُسَيِّئَةً ؛ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ وَإِنْ خَالَفَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ

وَيُوجَّهُ^(٦) بِأَنَّهُ مَمْلُوعٌ مِنَ الرِّائِدِ فَزَجَعَ لِمَعْرُذِ الشَّرْعِيِّ وَإِنْ لَمْ تَرْضَ بِهِ الْمَرْأَةُ ، لَا مِنْ أَصْلِ التَّسْمِيَةِ^(٧) فَوَحَتْ قَدْرُ مَهْرِ الْمِثْلِ مِنَ الْمَسْتَى ، فِيهِمَا^(٨) حَشْتَابٍ مُحْتَلَفَتَيْنِ أَغْطَوْا كِلَا مَهْمَا حَكَمِيهَا^(٩)

أَوْ نَكَحَهَا^(١٠) بِأَكْثَرِ مِنَ الْأَلْفِ بِمِثْلِ الْكَاحِ بِمِثْلِ الْأَلْفِ عَنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا ، لَتَعَدُّرِ صَحَّتِهِ بِالْحَسْمِيِّ وَبِمَهْرِ الْمِثْلِ ؛ لِأَنَّ كِلَا مَهْمَا أُريدُ مِنَ الْمَادُونِ بِهِ ،

(١) وقوله (لِمَا تَقَرَّرَ) يرجع إلى قوله (وحاصله أن تصرف الولي) مع كردي

(٢) قوله : (الآتي) صفة (ما تَقَرَّرَ) (بصري ، ١٥٣ / ٣)

(٣) وقوله (الصغير) التام فيه بشره إلى الطفل المذكور كردي

(٤) أي : الصفحة بعد مهر المثل من المستى (ش ٢٨٩ / ٧)

(٥) قوله (إِلَّا إِنْ أُريدَ) بقوله (من المسمى) يعني من (ش ٢٨٩ / ٧)

(٦) قوله : (ويوجه) أي : يُوجَّهْ لَعَوْلِ ارْتَادِهِ كردي

(٧) وقوله (لا من أصل التسمية) معطوف على (من الرائد) أي : من مملوعاً من أصل التسمية ، كردي

(٨) وقوله (فهما) يرجع إلى ارتداد ، وأصل التسمية كردي

(٩) وهو لعمريه لرائد وصحته التسمية بالنسبة إلى قدر مهر المثل من التسمية (ش ٢٨٩ / ٧)

(١٠) قوله (أو نكحها) عطوف على قوله (فإذا نكح) (بح هامش ب)

والألف^(١) صحح بمهر المثل ؛ لأنه أقل من المأدوب فيه أو مساو له .

أو بأقل^(٢) من ألف والألف مهر مثلها أو أقل . . صحح بالمسقى ؛ لأنه أقل من مهر المثل ، أو أكثر^(٣) . صحح بمهر المثل إن نكح بأكثر منه ، وإلا .
فبالمسقى

أما إذا عثر له قدر أو امرأة ؛ كـ . انكح ثلاثة بألف ، فإن كان الألف مهر مثلها أو أقل فكحها به أو بأقل منه . صحح بالمسقى ؛ لأنه لم يُخالف لإذن بما يضره ، أو بأكثر منه . فعلى الرائد في الأولى^(٤) ؛ لريادته على مهر المثل وانعقد به ؛ لموافقته بمأدوب فيه ، وبطلان النكاح في الثانية^(٥) ؛ لتعثره بالمسقى وبمهر المثل ؛ لأن كلاهما يزيد من المأدوب فيه ؛ نظير ما مر^(٦)
أو أكثر منه^(٧) . . فالإذن باطل من أصله .

وقول الرركشي ؛ كالأدري القياس . صحته بمهر المثل ؛ كما لو قيل له الولي بزيادة عنه . يرد أن قول الولي وقع مشتملاً على أمرين مختلفي الحكم لا ارتباط لأحدهما بالآخر فأعطينا كلا حكمه ، وهو صحة النكاح ؛ إذ لا مانع له ، وبطلان المسقى^(٨) ؛ لوجود مانعه وهو الزيادة على مهر المثل وأما قول السبكي فقارنه مانع من صحته وهو اسماء الإذن المحجوز به من أصله .

(١) أي ، بأن زاد الألف مهر مثلها أو مساو له . (ش : ٢٨٩ / ٧)

(٢) قوله (أو بأقل) عطف على قوله (بأكثر) هامش (ك)

(٣) قوله (أو أكثر) عطف على (مهر مثلها) (سم : ٢٩٠ / ٧)

(٤) أي فيما إذا كان الألف مهر مثلها . (ش : ٢٩٠ / ٧)

(٥) أي فيما إذا كان أقل منه . (ش : ٢٩٠ / ٧)

(٦) أي : آنفاً

(٧) قوله (أو أكثر منه) عطف على قوله (مهر مثلها) (ش : ٢٩٠ / ٧)

(٨) قوله (وبطلان المسقى) عطف على قوله (صحة النكاح) هامش (ك)

وَلَوْ أَطْلَقَ الْإِذْنَ . وَالْأَصَحُّ صِحَّتُهُ ، وَتَكْجُ مَهْرُ الْمُثَلِّ مِنْ بَلِيقٍ بِهِ

وَلَا يُقَالُ بِصِحَّتِهِ فِي قَدْرِ مَهْرِ الْمُثَلِّ ؛ لَمَّا مَرَّ أَنَّهُ فِي رَدِّ كَلَامِ أَبِي الصَّبَاحِ ،
وَلَمَّا يَأْتِي فِي : بِمَا شِئْتُ^(١) .

(وَلَوْ أَطْلَقَ الْإِذْنَ) بَأَن قَال . اتَّكَّجُ ، وَلَمْ يُعَيَّنْ امْرَأَةٌ وَلَا قَدْرًا (
فَالْأَصَحُّ صِحَّتُهُ) لِأَنَّهُ لَمْ يَرَدَّ ، كَمَا قَال (وَتَكْجُ مَهْرُ الْمُثَلِّ) لِأَنَّهُ لَمْ يَرَدَّ
بِهِ شَرْعًا ، أَوْ بِأَقْلٍ مِنْهُ ، وَبِإِذْنِ رَأْيِ لَعْدِ الرَّائِدِ (مِنْ بَلِيقٍ بِهِ) مِنْ حَيْثُ لَمْ يَصْرَفْ
الْمَالُ ، فَهُوَ تَكْجُ مَنْ يَسْتَعْرِقُ مَهْرًا مِثْلَهَا مَالَهُ . لَمْ يَصَحَّ النِّكَاحُ ، كَمَا اخْتَارَهُ
الْإِمَامُ وَقَطَعَ بِهِ الْعِرَالِيُّ ؛ لِانْتِغَاءِ الْمَصْلُحَةِ فِيهِ ، حَلَالًا لِلْإِسْوِي^(٢) ، وَنَظَرُهُ أَنَّهُ
لَوْ لَمْ يَسْتَعْرِقْهُ وَكَانَ مُعَاصِلًا بَاقِيًا نَائِسَةً إِلَيْهِ عَرَفًا كَانَ كَالْمُسْتَعْرِقِ

وَلَوْ رَوَّجَ الْوَلِيُّ الْمَحْجُونُ بِهِدَهُ^(٣) لَمْ يَصَحَّ عَلَى الْأَوْجَحِ ، لِاعْتِنَاءِ الْحَاجَةِ
فِيهِ ؛ كَالسَّبِيهِ وَهِيَ تَتَدَفَّعُ بِذَوِّهِ هَذِهِ ، بِحِلَافِ تَرْوِيحِهِ لِنَصْعِيرٍ مُعَافِلٍ فَوَيْتَهُ مُوَطَّ
بِالْمَصْلُحَةِ فِي ظَرِّ الْوَلِيِّ وَقَدْ تَطَهَّرَ لَهُ^(٤) فِي نِكَاحِهَا^(٥) ؛ وَمِنْ ثَمَّ خَارَ لَهُ أَنْ يُرَوَّجَ
بِأَرْبَعٍ ؛ كَمَا مَرَّ^(٦) .

تَبَيَّنَ : قَوْلِي : (لِانْتِغَاءِ الْمَصْلُحَةِ فِيهِ) بَيَّنْتُ بِهِ « شَرْحَ الْمَصْحُوحِ »^(٧) ،
وَلَا يُبَاحُ قَوْلُهُ فِي « شَرْحِ الرُّوْحِيِّ » نَعْلًا لِلرُّوْحِيَةِ ؛ عَنِ الْإِمَامِ وَالْعِرَالِيِّ لَمْ
يَصَحَّ بَلْ يَتَقَيَّدُ بِالْمَصْلُحَةِ^(٨) .

(١) فِي (ج ٥ : ٥٩٠)

(٢) بَهْدَةُ الْمَطْلَبِ (٥٨ / ١٢) ، الْوَسِيطُ (١٤٦ / ٣) ، الْمَهْذَبَاتُ (٨٧ / ٧)

(٣) قَوْلُهُ (فَوَيْتَهُ الرُّوْحِيَةِ الْمَحْجُونُ بِهِدَهُ) أَيُّ بِهِدَهُ نِعْرَانًا الَّتِي يَسْتَعْرِقُ مَهْرًا مُثَلِّيًا مَالًا
لِلْمَحْجُونِ ، كَرْدِي

(٤) قَوْلُهُ (وَقَدْ تَطَهَّرَ) تَطَهَّرَ الْمَصْلُحَةُ (لَهُ) أَيُّ الْوَلِيُّ كَرْدِي

(٥) (فِي نِكَاحِهَا) أَيُّ : مَنْ يَسْتَعْرِقُ مَهْرًا مِثْلَهَا مَالَهُ . كَرْدِي

(٦) فِي (ج ٥ : ٥٨١) .

(٧) فَتَحِ الرُّوْحِيَّاتِ مَعَ حَاشِيَةِ الْجَبْرِ مِي (٤٢٣ / ٣) .

(٨) قَوْلُهُ (بَلْ يَتَقَيَّدُ بِالْمَصْلُحَةِ) أَيُّ بَلْ تَرْتَبُطُ الصَّحَّةُ بِالْمَصْلُحَةِ فَتُزَوَّلُ الْكَلَامُ (إِنْ) أَنْ عَدَمُ =

فَإِنْ قُلَّ لَهُ وَلِيَّةٌ اشْتَرَطَ إِدْنَهُ فِي الْأَصْحَ ، وَيَقْلُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ فَأَقْلُ ، فَإِنْ
رَادَ . صَحَّ النِّكَاحُ بِمَهْرِ الْمِثْلِ ،

قَالَ الرَّوْكَسِيُّ وَلَا شَكَّ أَنَّ الاسْتِغْرَاقَ لَا يُبَاقِي الْمَصْلَحَةَ ، فَإِنَّهُ ^(١) قَدْ يَكُونُ
كُتُوبًا ، أَوْ الْمَهْرُ مُؤَخَّلًا . انْتَهَى

وذلك ^(٢) لَأَنَّ اسْمَاءَ الْمَصْلَحَةِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ^(٣) هُوَ الْعَالُ فَلَا يَنْظُرُ لِهَذَا الْأَمْرِ
الْبَادِرِ ^(٤) ، عَلَى أَنَّ انْظَرَ لِلْكَسْبِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بَعْدَ خُرُوجِ مَا فِي يَدِهِ . بَعِيدٌ ،
وَكَذَا لِلتَّاحِيلِ ، لِأَنَّهُ يَصُدُّ الْحُلُولَ وَالْإِحْيَاءَ قَبْلَ تَقْيُّ الْمَصْلَحَةِ مِنْ أَصْلِهَا ،
لَكِنَّ الَّذِي يَتَّحِقُّ انْظَرُّ لِقَرَائِنِ حَالِهِ الْعَالَةِ ، فَإِنْ شَهِدَتْ بِاضْطِرَّارِهِ لِنِكَاحِهَا ^(٥)
بِخُصُوصِهَا مَعَ عَدَمِ تَأَثُّرِهِ بِمَقْدَمِ مَا بَدَدَ . صَحَّ النِّكَاحُ ، وَإِلَّا . فَلَا .

وَلَوْ قَالَ لَهُ . انْكَحْ مِنْ شَيْءٍ مَا شِئْتُ لَمْ يَصَحَّ ؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ لِلْحَجَرِ بِالْكَلِمَةِ
فَقَطَلَ لِأَدْنٍ مِنْ أَصْلِهِ ، وَمِنْ ثَمَّ لَمْ تَأْتِ فِيهِ تَعْرِيقُ الصَّفَةِ ^(٦) .

وَلَيْسَ لِمَسْئُومٍ أَدْنٍ لَهُ فِي نِكَاحٍ يُوكِبُ فِيهِ ؛ لِأَنَّ حَجَرَهُ لَمْ يُرْفَعْ إِلَّا عَنْ مَاشِرَتِهِ

(فَإِنْ قُلَّ لَهُ وَلِيَّةٌ اشْتَرَطَ إِدْنَهُ فِي الْأَصْحَ) لَمَّا مَرَّ مِنْ صَحَّةِ عِبَارَتِهِ هَذَا ^(٧)

(وَيَقْلُ) لَهُ (بِمَهْرِ الْمِثْلِ فَأَقْلُ) كَالْإِشْرَافِ لَهُ (فَإِنْ رَادَ) صَحَّ النِّكَاحُ بِمَهْرِ
الْمِثْلِ (وَلَعَبَ الرِّيَادَةَ) لِأَنَّهُ ^(٨) لَيْسَ أَهْلًا لِلتَّسَرُّعِ ، وَنَظَلَ الْمُسْتَمِيَّ مِنْ أَصْلِهِ ؛

١- النسخة لاتعاء المصلحة ، فلا ممانعة به وبين ما في شرح المنهج . كروبي . وراجع . أمشي
المطال (٣٥٥ / ٦) ، وروحه الطاليس (٤٣٩ / ٥) .

(١) أي : السب (ش : ٢٩٠ / ٧)

(٢) أي : عدم المنافاة (ش : ٢٩٠ / ٧)

(٣) قوله (في هذه الصورة) أي : في صورة الاستغراق كروبي

(٤) أي : أنه قد يكون كسوبا . إلح (ش : ٢٩٠ / ٧)

(٥) رخصير في قوله (لنكاحها بخصوصها) يرجع إلى (من يسعق مهر مثلها ماله) كروبي

(٦) قوله (تعريق الصفة) أي : من صحة النكاح ونظلال المسمى (ش : ٢٩٠ / ٧ - ٢٩١)

(٧) في (ص ٥٨٣)

(٨) أي : الولي بالنسبة لعمال مولاه . (ش : ٢٩١ / ٧) .

وَفِي قَوْلٍ يَنْطُلُّ

وَلَوْ نَكَحَ السَّعِيَّةُ بِلَا إِذْنٍ ، فَطَاطِلٌ ، فَإِنْ وَطِئَ ، لَمْ يَلْزِمُهُ شَيْءٌ ،

كَمَا مَرَّ أَمَّا^(١) بِمَا فِيهِ .

(وفي قول) يبطل (النكاح) ؛ كما لو اشترى له بأكثر من ثمن المثل ، ويُجَابُ
بأنه تلزم من نكاح الشبي بطلاق البيع ؛ إذ لا مرد له ، بخلاف النكاح

(ولو نكح السعيه) السابق وهو المحجور عليه (بلا إذن) من ولته الشامل
لحاكم عند فقد الأصل أو امتناعه^(٢) وإن تغذرت مراجعة السلطان (فاطل)
نكاحه ؛ لإلغاء عارته ، فيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا^(٣)

قال ابن الرفعة : هذا إذا لم نَسَّ إلى خوف العيب ، وإلا فالأصح صحة
نكاحه ؛ كما مر^(٤) لا ولي لها بل أولى^(٥) .

(فإن وطئ) مكوحته الرشيدة المختارة (لم يلزمه شيء) أي حُدُّ قِصْعاً
للمشبهة ؛ ومن ثمَّ لَجَقَّةُ الْوَلَدُ ، ولا مهر^(٦) طاهراً ولو بعد فُتْ الْحَجْرِ وإن لم تَعْنَمْ
سمته ؛ لأنها معصرة برك النكاح مع كونها سلطنة على نضعها ، بخلاف ما صد بعد
فُتْ الْحَجْرِ عه^(٧) ؛ كما نصَّ عليه في « الأتم » واغتمدوه ، بخلاف صغيرة^(٨) ومحجوبة
ومكرهية ومروجة بالإحصار^(٩) ونسوة فحبت مهر المثل ؛ إذ لا يصح تسليطهنَّ

(١) قوله (كما مرّ أمّا) أي في شرح قوله (سهر انمثل من انستى) كردي

(٢) قوله (أو امتناعه) أي امتناع الولي ، ما استدله قسعه وأذن الحاكم ، فإنه يصح قطعاً مع
أن الولي لم يحرج نسعه من النولاية ، كما في « الدفاتر » كردي

(٣) أي بين السعيه ومكوحته بلا إذن . (ش : ٢٩١/٧)

(٤) قوله (كما مرّ) إلح فإنها تحكّم (رشدي ٢٦٧/٧)

(٥) راجع « المهل لصاح في اختلاف الأشباح » مسأله (١٢٤٥)

(٦) قوله (ولا مهر) عطف على قوله (حد) هامش (ك)

(٧) راجع « المهل لصاح في اختلاف الأشباح » مسأله (١٢٤٦)

(٨) قوله (بخلاف صغيرة) إلح معرّز الرشيدة المختارة (ش : ٢٩١/٧) .

(٩) راجع « المهل لصاح في اختلاف الأشباح » مسأله (١٢٤٧)

وَقِيلَ : مَهْرُ الْمَثَلِ ، وَقِيلَ أَقْلٌ مُتَمَوِّلٌ .

وَمِنْ حُجَرٍ عَلَيْهِ بَقْلَسٍ . تَصْبَحُ نِكَاحُهُ ، وَمَوْزُ النِّكَاحِ فِي كَسْبِهِ ، لَا بَيِّنًا
مَعَهُ

وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كُنْتُ بَعْدَ الْعَقْدِ وَعَلِمْتُ سَفَهَهُ وَمَكْنَتَهُ مَطَاوَعَةً لَمْ يَجِبْ لَهَا
شَيْءٌ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

وَكَذَا سَفِيهَةٌ حَالَةُ الْوَطْءِ وَيَجِبُ لَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ أَيْضاً ؛ كَمَا أَقْتَى بِهِ الْعَصْفُ
وَأِنْ عَلِمَتْ الْفَسَادَ وَمَطَاوَعَتَهُ^(١) .

وَاغْتَرَضَ^(٢) بِالْإِعْتِدَادِ بِإِدْبِ السَّفِيهِ فِي الْإِبْلَافِ الدِّيِّ ؛ وَلِهَذَا لَوْ قَالَ سَفِيهَةٌ
لَا حَرَّ أَقْطَعُ يَدَيَّ فَقِطْعُهُ هُبَزٌ

وَيُرَدُّ أَنَّ الصَّغِيرَ مَقْوَّمٌ بِالْمَالِ شَرْعاً ابْتَدَأَ^(٣) ، فَلَمْ يَكُنْ لِإِدْبِهَا مَعَ سَفِيهِهَا دَخْلٌ
فِيهِ ، بِخِلَافِ تَحْوِيلِ الْيَدِ .

(وَقِيلَ) نَزَرُمُهُ (مَهْرُ الْمَثَلِ) لَثَلَا يَخْلُو الْوَطْءُ عَنْ مَعَانِي

(وَقِيلَ) . نَزَرُمُهُ (أَقْلٌ مُتَمَوِّلٌ) حَذَرَ أَمْسِ الْحَوِّ الْمَذْكُورِ

(وَمِنْ حُجَرٍ عَلَيْهِ بَقْلَسٍ) يَصْبَحُ نِكَاحُهُ (كَمَا قَدَّمَهُ فِي (الْعِلْسِ)^(٤) ، وَأَعَادَهُ
هَذَا تَوَاطُؤُهُ لِمَا بَعْدَهُ^(٥) ، وَدَلَّكَ لَصَحَّةُ عَارِيَتِهِ وَلَهُ دَمَةٌ

(وَمَوْزُ النِّكَاحِ فِي كَسْبِهِ لَا بَيِّنًا مَعَهُ) لَتَعَلَّقِيَ حَقُّ الْعَرْمَاءِ بِهِ مَعَ احْتِيَارِهِ
لِإِحْدَائِهَا ، بِخِلَافِ الْوَلَدِ الْمُنْجَدِّ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ كَسْبٌ فِي ذِمَّتِهِ ، وَلَهَا
الْمَسْحُ بِإِعْسَارِهِ شَرْطُهُ

(١) فتاوى النووي (ص ١٦٣)

(٢) قوله (واغترض) أي اغترض إثناء المصنف كرودي

(٣) أي بخلاف نحو قطع اليد فإذ واجه العود ابتداءً (ص ٢٩٢ / ٧)

(٤) في (٢١٧ / ٥)

(٥) أي : لبيان الموزن . (ش : ٢٩٢ / ٧)

وَيَكَاخُ عِنْدَ مَلَا إِذْنٍ سَيِّئِهِ بَاطِلٌ ،

وَنَحْنُ تَحْيِيْرُهُ إِنْ جَهِلْتُ فَلَسْهُ . . صَعِيفٌ

(ومكاح عدد) ولو مدثراً ومثصاً ، ومكاثناً ومعثناً عتفه نصبه (ملا إدن سیده) ولو أنشئ^(١) (باطل) للحجر عليه ، وللحجر الصحيح « أَيَّمَا مَمْلُوكٍ تَزَوَّجَ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّئِهِ . فَهُوَ غَائِرٌ »^(٢)

وقول الأذرعى : يُسْتَشَى مِنْ ذَلِكَ مَا لَوْ ضَعَّ سَيِّئُهُ فَرَعَةً لِحَاكِمٍ يَرَى إِجْبَارَهُ فَأَمْرُهُ فَاغْتَنَحَ فَأَذِنَ لَهُ الْحَاكِمُ أَوْ زَوَّجَهُ فَإِنَّهُ يَصِحُّ جَرماً ، كما لو عَصَلَ الْوَلِيُّ فِيهِ نَظَرٌ^(٣) ، لَأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ صَحَّ عَلَى مَذْهَبِ ذَلِكَ الْحَاكِمِ . . لَمْ يَصِحَّ الْإِسْتِثَاءُ ، أَوْ عَلَى مَذْهَبِ . . فَلَا وَجْهَ لَهُ^(٤) .

وَأَفْهَمَ مَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمَوْفُوفَ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ عَلَى حِمَاةٍ تَعَدُّ تَرْوِيجُهُ^(٥)

وَإِذَا تَطَلَّ^(٦) لِعَدَمِ الْإِذْنِ تَعَلَّقَ مَهْرُ الْمَثَلِ بِدَمْنِهِ فَقَطْ ، وَيَتَجَهَّ أَنْ مَحْنَهُ فِي غَيْرِ نَحْوِ الصَّغِيرَةِ ، وَالْأَلَا^(٧) تَعَلَّقَ بِرَقَبَتِهِ ، نَظَرًا مَا فَرَّ فِي اسْتِغْنَاهِ^(٨) ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ نَحْنَهُ

(١) قوله (ويد أنشئ) أي أو كدراً بهايه ومعني . أي ولو كان سيئاً أنشئ وكدراً (ش ٢٩٢/٧) .

(٢) أخرجه الحاكم (١٩٤/٢) ، وأبو داود (٢٠٧٨) ، والترمذي (١١٣٧) ، والبيهقي في « تكبير » (١٣٨٤٥) ، وأحمد (١٤٤٣٢) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم

(٣) قوله (فيه نظر) حرمونه (وقول الأذرعى) هامش (د)

(٤) راجع « مبطل النضاح في اختلاف الأشاح » مسألة (١٢٤٨)

(٥) أي ، لعدم تصور إدن سیده . (ضم ٢٩٢/٧)

(٦) قوله (وإذا تطل) إلح راجع إلى السر (ش ٢٩٢/٧)

(٧) أي بأن كانت صغيرة أو محبوسة أو مكرهة أو مروجة بالإحصار أو مبيعة حال الوطء (ش ٢٩٢/٧)

(٨) أي في قول شارح (بخلاف صغيرة ومحبوسة) إلح (ش ٢٩٢/٧)

وَبِإِذْنِهِ صَاحِبٌ ، وَلَهُ إِطْلَاقُ الْإِذْنِ ، وَلَهُ تَقْيِيدُهُ بِأَمْرٍ أَوْ قَيْدُهُ أَوْ بَلَدٍ ، وَلَا يَنْعَدُّ عَمَّا أُذِنَ فِيهِ

وَجَزَمَ « الْأَنْوَارُ » كَالْإِمَامِ فِي وَطْنِهِ أُمَّةٍ غَيْرِ مَادُونِهِ أَيْضاً^(١) تَعَلُّقُهُ بِرَقِيبِهِ^(٢) وَقَالَ الرَّدَّكَشِيُّ وَغَيْرُهُ بِلِ بَدَمَتِهِ

(و) نَكَحَهُ (بِإِذْنِهِ) أَيِ . السَّيِّدِ الرَّشِيدِ غَيْرِ الْمُحْرَمِ نَظْفَاءً وَلَوْ أَنَّهُ^(٣) مَكْرَأً (صَاحِبٌ) لِمَفْهُومِ الْحَبَرِ^(٤) .

(وَلَهُ إِطْلَاقُ الْإِذْنِ) فَيَنْكَحُ حُرَّةً أَوْ أُمَّةً بِلَدِهِ^(٥) وَغَيْرَهَا

نَعَمْ ، لِلْسَّيِّدِ مَنَعُهُ مِنَ الْحُرُوجِ إِلَيْهَا^(٦) ، خِلَافاً لِمَنْ وَهَمَ بِهِ

(وَلَهُ تَقْيِيدُهُ بِأَمْرٍ) مَعْيَنَةٍ (أَوْ قَبِيلَةٍ أَوْ بَلَدٍ) وَلَا يَعْدُلُ عَمَّا أُذِنَ فِيهِ (وَإِلَّا . يَنْعَلُ وَإِنْ كَانَ مَهْرُ الْمَعْدُولِ إِلَيْهَا أَقَلَّ مِنْ مَهْرِ الْمَعْيَنَةِ .

نَعَمْ ، لَوْ قَدَّرَ لَهُ مَهْرٌ أَفْرَادٍ أَوْ رَأَى عَلَى مَهْرِ الْعَثَلِ عِذَّ الْإِطْلَاقِ . . صَحَّحَتْ لِرِيَادَةِ وَلَزِمَتْ ذَمُّهُ^(٧) ، فَيَنْكَحُ بِهَا إِذَا عَتَقَ ؛ لِأَنَّهُ لَهُ دَعَاةٌ صَحِيحَةٌ ، بخلاف ما مرَّ فِي السَّمْعِيِّ^(٨)

وَيُؤَخَّذُ بِهِ^(٩) . أَنَّ الْكَلَامَ فِي الْعِدِّ الرَّشِيدِ

(١) قوله (غير مَادُونِهِ) أَيِ . مَنْ يَنْكَحُ بِغَيْرِ إِذْنِ السَّيِّدِ وَوَطْنِهِ . وقوله (أَيْضاً) أَيِ . كَمَا أَنَّ يَكُنِ الْعِدُّ مَادُوناً . كَرَدِي

(٢) الْأَنْوَارُ لِأَعْمَالِ الْأَنْوَارِ (٩٤ / ٢) . بِهَايَةِ النُّصَبِ فِي ذَرِيَةِ النُّصَبِ (٦٨ / ١٢)

(٣) قوله (وَلَوْ أَنَّهُ) أَيِ . كَمَا قَرَأَ أَنَّهُ مَعِي . وَيَحْتَمِلُ أَنْ لُصِقَ بِالْعِدِّ (ش ٢٩٣ / ٧)

(٤) أَيِ . لِمَعْرَافَتِهِ (ش ٢٩٣ / ٧)

(٥) أَيِ : السَّيِّدِ . (ش : ٢٩٣ / ٧)

(٦) أَيِ : الرُّوْحَةُ إِذَا كَانَتْ بِغَيْرِ بَلَدِهِ . (وَشَدِي ٢٦٨ / ٦)

(٧) الْأَوَّلَى . صَحَّحَ وَلَزِمَتْ الرِّيَادَةُ ذَمُّهُ . (ش ٢٩٣ / ٧)

(٨) فِي (حَس : ٥٩١)

(٩) أَيِ . مِنْ التَّعْذِيلِ . (ش ٢٩٣ / ٧)

وَالْأَظْهَرُ . أَنَّهُ لَيْسَ لِلسَّيِّدِ خُبَارٌ عَلَيْهِ عَلَى النِّكَاحِ وَلَا عَكْسُهُ

ومحل ما ذكر^(١) في صورة التقدير إن لم ينه عن رداة ، وإلا بطل
النكاح ؛ لأنه غير مأدوب فيه حينئذ

ولا يحتاج إلى إدى في الرجعة ، بخلاف إعادة النكاح
ولو نكح فاسداً^(٢) نكح صحيحاً^(٣) بلا إنشاء إدى ؛ لأن الفاسد لم يتناول
الإذن الأول .

ورجوعه عن الإدى كرجوع الموكّل^(٤) . وكذا ولي أسفه^(٥) ؛ كما هو
ظاهر .

(والأظهر أنه ليس للسيد إخبار عبده على النكاح) صغير كان أو كبيراً
بمائر أقسامه السابقة ؛ لأنه^(٦) يلزم ذمته ملاً ؛ كالكتبة ، وفتصى كلامهما في
مواضع ترجيح مقيله في الصغير ، وأطال الإنسوي فيه^(٧) .
وإنما أجبر الأثلاث لاس صغير ؛ لأنه قد يرى تعيين المصلحة له حيث لا الواجب
عليه رعايتها^(٨) .

(ولا عكسه) أي . لا يُجبر السيد على نكاح عبده بأقسامه السابقة أيضاً إذا طلقه

-
- (١) أي محل صحة نكاح عبداً لو قدر لها مهر فمرد (ش ٢٩٣/٧)
(٢) بأن أطلق السيد الإدى به في نكاح نكح نكاحاً فاسداً ؛ لفقد شرط من شروطه (ع
ش ٢٦٨/٦)
(٣) أي جاز له أن ينكح ثانياً نكاحاً صحيحاً (ع ش ٢٦٨/٦)
(٤) قوله (ورجوعه) أي أسد ، وقوله (كرجوع الموكّل) أي يعتقه (ع ش
٢٦٨/٦)
(٥) قوله (وكذا ولي أسفه) أي رجوعه ؛ كرجوع موكّل (رشدي ٢٦٨.٦)
(٦) أي : النكاح . (ش ٢٩٤/٧)
(٧) الشرح الكبير (٥٨٩/٩) ، رد المحتار الطائين (٤٣٦/٦) ، والمهملات (٩٢-٩١/٧)
وراجع ؛ لمهل الفصاح في اختلاف الأشياخ مسألة (١٢٤٩) .
(٨) أي بأن يروجه بغير رضا ؛ أي : بقوله : النكاح له ، انتهى . (ع ش ٢٩٤/٧)

وَلَهُ إِجَارُ أَمْتِهِ بِأَيِّ صِفَةٍ كَانَتْ

منه في الأظهر ؛ لأنه يُشَوِّشُ عليه مقاصد المسك وفوائده ؛ كترويح الأمة .
 (وله إجار أمة) التي يَنْبُذُ جميعها ولم يَتَعَلَّقْ بها حقٌّ لازمٌ . . على الكاح
 لكن مِمَّنْ يُكَافِئُهَا في جميع ما مرَّ^(١) ، وإلا . . لم يَصِحَّ بيعُ رصاها .
 نعم ؛ له إجارُها على رقيقٍ ودبيٍّ السبِّ ؛ إذ لا سبَّ لها
 وإنما صَحَّ بيعُها لغير الكفو ولو معيًّا ولزمها بحكْمِهِ على الأصحَّ عند
 المتولِّي ؛ لأنَّ العرض الأصليَّ من اشراء المال ، ومن لكاح التمتع
 (بأي صفة كانت)^(٢) لأنَّ الكاح يردُّ على مباحِّ البصع وهي ملكه ،
 ولا تنعاه بمهرها ونفقتها ، بحلاف العبد .

أما المصعَّة والمكاتبَةُ . . فلا يُجْبَرُهما ؛ كما لا يُجْبَرُ^(٣)
 ومَرَّ أَنَّهُ ليس للراعي ترويحُ موهوبةٍ لربِّه رهنًا ؛ لِأَنَّ مَرْبِيَّ^(٤) ، ومثلها جاريةٌ
 تَعَلَّقَ برفقتها مالٌ وهو معيِّرٌ ، وإلاَّ صَحَّ وكان اختياراً للقضاء
 وإنما لم يَصَحَّ البيعُ حينئذٍ^(٥) ؛ لأنه مَقُوتٌ للرقبة ، وصَحَّ العتقُ^(٦) ؛ لتشوُّبِ
 الشارع إليه .

وكذا لا تحوزُ لمفليسٍ ترويحُ أمةٍ بغير إيجابٍ معرَّاء ، ولا لسيِّدٍ تزويجُ أمةٍ

(١) قوله (في جميع ما مر) ومعهُ بعمَّة والسلامة من العيوب ومن دماء الحرفة على ما أفاده

قوله (نعم) إلخ ؛ من أنَّ ما عداه الرقَّ ودماءه سببٌ معيِّر (ع ش ٢٦٩/٦)

(٢) تعميم في صفة الأمة ؛ من نكاحه وثبوت ، وصعر وكسر ، وعقل وجنون ، وتديير واستلاب
 معني المحتج (٢٨٣/٤)

(٣) قوله (كما لا يجبرانه) كان الظاهر نابذاً لمفعل (ش ٢٩٤/٧)

(٤) في (١٢٤/٥)

(٥) قوله (حنث) أي حين إذ كان موسراً لدي هو معنى قوله (وإلا) (رشدي
 ٢٦٩/٦ - ٢٧٠)

(٦) قوله (وصحَّ العتق) أي إذا كان السيد موسراً مع أنه مقوت للرقبة (ش ٢٩٤/٧)

فإن طَلَّتْ لَمْ يَلْمِزْهُ تَرْوِيحُهَا ، وَقِيلَ إِنَّ حُرْمَتَ عَلَيْهِ لَرَمَهُ
وَإِذَا رَوَّحَهَا . فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ بِالْمَلِكِ لَا بِالْوَلَاةِ ، فَبُرُوحُ مُسْلِمٍ أُمَّةُ الْكَافِرَةِ

تجارة عاملٍ قراضه بغير إذنه^(١) ؛ لَأَنَّهُ يَنْقُصُ قِيَمَتَهَا فَيَصِرُّ بِهِ الْعَامِلُ وَإِنْ لَمْ يَطْهَرْ
بِهِ رِبْحٌ ، أَوْ تَحَارَةً فِيهِ^(٢) الْمَادُودُ لَهُ الْمَدِينُ بغير إذنه^(٣) وَإِذِنْ الْغُرْمَاءُ .

(فَإِنْ طَلَّتْ) مَهْ أَنْ يُرَوَّجَهَا (لَمْ يَلْمِزْهُ تَرْوِيحُهَا) مطلقاً^(٤) ، لِنَقْصِ
بِعْتِهَا ، وَلَمَوَاتِ اسْتِغْنَائِهِ عَنْ تَجَلُّهِ بِهِ

(وَقِيلَ إِنَّ حُرْمَتَ عَلَيْهِ) مؤبداً ، وَأَلْجَوْهُ مَا إِذَا كَانَ^(٥) ، مِرَاءً (لَرَمَهُ)
إِحَابَتُهَا بِحَصْبِهَا لَهَا

(وَإِذَا رَوَّجَهَا) أَيِ : الْأُمَّةُ سَيِّدُهَا (فَالْأَصَحُّ أَنَّهُ بِالْمَلِكِ لَا بِالْوَلَاةِ)
لَأَنَّ التَّصَرُّفَ فِيمَا يَمْلِكُ اسْتِغْنَاءٌ ، وَيُقْلَعُ إِلَى الْعَبْرِ بَعْدَ يَكُونُ بِحَكْمِ حَلِكِ^(٦) ،
كَاسْتِغْنَاءِ الْمَنَافِعِ وَتَقْلِيلِهَا بِالْإِجَارَةِ .

(فَبُرُوحُ) عَلَى الْأَوَّلِ^(٧) مَعْنَى أُمَّةٍ ، حَلَاةً لِلْعَوِيِّ^(٨) . كَمَا مَرَّ^(٩) ،
(وَمُسْلِمٌ أُمَّةُ الْكَافِرَةِ) الَّتِي تَجَلُّ ، مِنْ قُرٍّ وَحَرٍّ كِتَابِيٍّ ، بِحَلَابِ الْمَرْنَذَةِ ، إِذْ
لَا تَحُلُّ بِحَالٍ ، وَنَحْوِ الْمَجُوسِيَّةِ وَالنَّوْثِيَّةِ عَلَى أَحَدٍ وَحَتَّى زَخَّخَهُ بَعْضُهُمْ ، لَأَنَّهُ

(١) أَيِ : الْعَامِلُ - (ش : ٢٩٤ / ٧)

(٢) قَوْلُهُ (أَوْ تَحَارَةً فِيهِ) (لَحْ عَطَفَ عَلَى (تَحَارَةٍ عَامِلٍ) (م : ٢٩٤ / ٧)

(٣) قَوْلُهُ (الْمَادُودُ لَهُ) أَيِ فِي تَحَارَةٍ قَوْلُهُ (الْمَدِينُ) أَيِ وَإِلَّا فَبُرُوحُهَا مِلَاذِهِ .
قَوْلُهُ - (بِغَيْرِ إِذْنِهِ) أَيِ : الْقَنْ - (ش : ٢٩٤ / ٧)

(٤) أَيِ : صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً حَلَّتْ أَوْ لَا - (ع ش : ٢٧٠ / ٦) .

(٥) أَيِ : السَّكِّ - (ش : ٢٩٤ / ٧) .

(٦) قَوْلُهُ (فِيمَا يَمْلِكُ) (إِحْ حَبْر (أُنْ) ، وَقَوْلُهُ (وَيُقْلَعُ إِلَى الْعَبْرِ إِنَّمَا يَكُونُ) (لَحْ
عَطَفَ عَلَى اسْمِهَا وَحَبْرُهَا - (ش : ٢٩٤ / ٧ - ٢٩٥) .

(٧) أَيِ : أَنَّهُ بِالْمَلِكِ - (ش : ٢٩٥ / ٧)

(٨) فِتَاوَى الْبَعَوِيِّ (ص : ٢٧٣) .

(٩) قَوْلُهُ (حَلَاةً لِلْعَوِيِّ : كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَّلِ (نَصْلٍ لَا وَلا يَهْ لَرَمِي) كَرَدِي

وفاسق ومكاثت ، ولا يروّج ولي عند صبي ، ويروّج أمته في الأصح

لا يملك الاستمتاع بهما^(١)

والأوجه ما رُخِّعَ الجلال اللبسي وشرّاح^(٢) لحاوي^(٣) بل نصّ عليه الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه يروّجهما بكافٍ قرن أو حرّ^(٤) بقاء على حلّهما له^(٥) الأبي عن السنكي مريح حلاجه^(٦) كما يروّج^(٧) محرمة^(٨) سحر رصاع وإن لم يكن له عليها ولاية من جهة أخرى ، خلافاً لما وهم فيه شارح

أما الكفر فلا يروّج أمته المسلمة على ما مرّ ؛ لأنه ممنوع من كلّ تصرف فيها إلا إرالة ملكه عنها .

(وفاسق) أمته كما نُزِحَها (ومكاثب) كناية صححة أمته لكن بإذن سيّده ، ونشر للبدل الاستقلال برويحه^(٩) كعبده^(١٠)

(ولا يروّج ولي عند) مؤلّته^(١١) من (صبي) ومجنون وسفيه ذكر أو أنثى ؛ لعدم المصلحة فيه باقِطاع كسبه عنه^(١٢) ، ولم يُنْظَرْ إلى أنها ربما تُظْهَرُ مع تزويجه ؛ لتلويته .

(ويروّج) ولي الكاح والسمال^(١٣) ، وهو الأث فالحدّ والسلطان (أمته) إحصاراً التي يروّجها المولّي بتقدير كماله (في الأصح) إذا ظهرت العصة فيه ؛ اكتساباً للمهر والنقّة

نعم ؛ لا بدّ من إذن السفيه في نكاح أمته .

(١) قوله (أنه) أي البد . قوله (بهما) أي المعجونة والوثية (ش ٢٩٥/٧)

(٢) أي تكافؤ (سم ٢٩٥/٧) وراجع : نهاية المطلب (١٢١/١٢ - ١٢٣)

(٣) أي : البد . (ش : ٢٩٥/٧) .

(٤) قوله (كما يروّج محرمة) أي الممبوكة . كآتة سحر رصاع (سم ٢٩٥/٧)

(٥) أي عند المكاثب ، أي كما أنه ليس له الاستقلال برويحه عند المكاثب بل يردّه له فيه (ع ش : ٣٧٠/٦)

(٦) قوله (كماله) أي بعد ، وقوله (عنه) أي المولّي (ش ٢٩٥/٧)

وخرج بوليها^(١) أمة صغيرة عاقلة ثيب^(٢) فلا تزوج^(٣) ، وأمة صغيرة^(٤)
وصغيرة مجنونة فلا يزوجها السلطان^(٥)
ولا يُخبر الولي على نكاح أمه المولي

* * *

-
- (١) قوله (وخرج بوليها) أي ولي النكاح وسمان أمة صغيرة عاقلة ثيب كردي
(٢) قوله : (عاقلة ثيب) صفتان لأمه الصغيرة) - كردي .
(٣) (فلا تزوج) يعني لا يزوج الأب ولجد وعيها أمه تلك الصغيرة ؛ لأنهما لا يبدان نكاحها
مكيف يزوجان أمها ١٩ كردي
(٤) قوله (وأمة صغير) عطف على قوله (أمة صغيرة) وكذا ما عطف عليه كردي
(٥) (فلا يزوجها) أي أمة بصغير والصغيرة (السلطان) أي لا يحوز بمسئد مرويح أمة
الصغير والصغيرة ؛ لأنه لا يلي نكاحها . كردي .

بَابُ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّكَاحِ

(باب ما يحرم من النكاح)

يَدُلُّ لِمَا ؛ أَي : النكاح المحرّم لذاته^(١) لا لعارضي ؛ كالأحرام ، وحديث^(٢) سَأَلَتْ هَذِهِ التَّرَحُّمَةُ تَرَحُّمَةً الرُّوحِيَّةَ ؛ وَهِيَ أَصْلُهَا ؛ (باب مواعيد النكاح)^(٣) .
ومنها اختلاف نجس فلا يصحّ للإسيّ نكاح حيّه وعكسه ؛ كما عليه أكثر المتأخّرين ، خلافاً للقوليّ وآخرين ؛ لأن الله تعالى امتنّ علينا بجعل الأزواج من أنفسنا ؛ لِيَتِمَّ اسْتِكُونُ إِلَيْهَا وَالتَّأْنُسُ بِهَا ، وذلك يستلزم ما ذكر^(٤) ، وإلاّ لَمَاتَ ذلك الامتنان^(٥) .

وفي حديث فيه أن لهيعة وحديثه حسن ؛ بهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نكاح الجن^(٦) .

وعلى الثاني^(٧) يثبت سائر أحكام النكاح لكن بالنسبة للإسيّ فقط فيما يظهر ؛ لأنهم وإن كلّموا بفروع شريعة إجماعاً معلوماً من الدين بالضرورة لكنّ

(١) وفي (ب) و(ج) . (أي - لذاته)

(٢) أي حين إرفيقه بقدر (مدته) . جابر عند (طلائ) ، ش : ٢٩٦/٧

(٣) الشرح الكبير (٢٨/٨) ، روضة الطالبين (٤٤٧/٥)

(٤) قوله (ذلك) أي الامتنان المذكور ، وقوله (ما ذكر) أي عدم التصحّح مع اختلاف الحسن ، (ش : ٢٩٦/٧)

(٥) راجع : مباهل صفّاح في اختلاف لأشباح ، مسألة (١٢٥٠)

(٦) قال شيخ أبو عبد الله محمد بن عبد الله النسلي في «آكام النرجان في أحكام الجن» :

(ص ١١١) (فإن حرب الكرماني في مسائله عن أحمد وإسحاق : حدثنا محمد بن يحيى

المعطي حدثنا بشر بن عمر حدثنا ابن لهيعة عن يونس بن يزيد عن لؤهي عن

رسول الله ﷺ عن نكاح الجن . وهو مرسل ، وفيه ابن لهيعة)

(٧) باب ما يحرم من النكاح قوله (وعلى الثاني) وهو خلاف القوليّ وآخرين كردي

لا يَدْرِي تفاصيلَ تكاليفهم .

نعم ؛ ظاهرُ كلامِ أئممتنا أن العرة في الإسيث إذا اختلفت مقلدتهما وتعارض عرضاهما ولم يترافعا لحاكم . . باعتقاد الزوج لا الزوجة ؛ فيمكن أن يجري ذلك هنا^(١) إن أمكن

فإن قلت ما ذكره إذا اختلفت اعتقادهما فرأى حل لوطه وهي حرمة أنها تمكته بؤبؤه ما يأتي في مسائل النديس : أن له الطلث وعليها الهرب .

قلت . لا يابيه ؛ لأن ذلك^(٢) كما دل عليه كلامهم ثم في طهر يُحرّمها عليه في اعتقادهما وباطلي^(٣) لا يُحرّمها عليه في اعتقادهما ويؤيده^(٤) قولهم . لو صدقته . . جاز لها بمكته

ثم رأيت ما يؤيد ذلك^(٥) أو بصرّح به وهو ما في « قواعد الرركشي » ؛ من أن للروح غير الحنفي مع زوجته الحنفية من تناول بيد تغتد بآحته رعاية لحقه^(٦) سهي

فإن قلت . لا تأيد فيه ؛ لأن معها من ذلك لا يلزم عليه^(٧) ارتكائها محرّماً في اعتقادها ، بحلاف بحر ووطه حنفي شافعية بعد انقطاع الحنص وقل العسر . .

(١) قوله (أن يجري ذلك هنا) أي في نكاح بين الإسي و لحن كروي

(٢) أي : ما يأتي . . إلح . (ش : ٢٩٧/٧) .

(٣) قوله (في طهر) إلح ؛ أي نكاح ثاب بعد الطلاق ثلاثاً ملام محلل ؛ أي وثب هـ ، عدهما معاً ، وقوله (باطل) أي كبطان النكاح لأن ؛ أي وثبت هـ عند الروح صط ، وبه يسمع قولهم سم أن ذلك لا يقتضي احلاف الحكم هـ ، وقول لبند عمر قوله (لا يحرمها عليه في اعتقادهما) الظاهر في اعتقاد السهي (ش : ٢٩٧/٧)

(٤) أي كون ذلك في ظاهر بحرهما إلح (ش : ٢٩٧/٧)

(٥) وقوله (دت) شاره إلى أن معر باعتقاد الروح كروي

(٦) المنشور في القواعد (٢٦٤/٣)

(٧) قوله (من ذلك) أي تناول السد ، وقوله (عليه) أي المسع (ش : ٢٩٧/٧)

قُلْتُ بِمَكْنُهَا لَهُ حَيْثُ اغْتَبِرَ اعْتِمَادُهُ قَهْرِيٌّ عَلَيْهَا وَلَا حَرَمُهُ فِيهِ حَتَّى فِي اعْتِقَادِهَا .

والكلام^(١) في نحو التَّمَتُّعِ وما يَخْصُلُ بِهِ نَحْوُ اسْتِبْرَاقِ الصَّامِي^(٢) لِكَمَبِ التَّمَتُّعِ ، لَا فِيمَا عَدَ ذَلِكَ مِنْ سَرْتِ عَلَيْهِ صَرُّهَا إِنْ لَا يُخْتَمَلُ ، كَكُونِهِ مَانِكِيًا بِعَسْرِ الْكَلْبِ رَطًا ثُمَّ يُرِيدُ مَشَهَا وَهِيَ شَاغِبَةٌ فَنُضِعُ مِنْ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ بِهِ إِلَيْهِ مَعَ سَهُولَةِ إِرَائَتِهِ

فَائِدَةٌ : الْجَنُّ أَجْسَادٌ هَوْنِيَّةٌ أَوْ بَرْتَةٌ ؛ أَيُ بَعِلَتْ عَنْهُمْ دَسْتُ ، فَهَمَّ مَرَكُونُ مِنَ الْعَوَاصِرِ الْأَرْبَعَةِ كَالْحَالِثَةِ عَلَى قَوْلِ^(٣) .

وَقِيلَ : أَرْوَاحٌ مَجْرُودَةٌ .

وَقِيلَ : نَفُوسٌ بَشَرِيَّةٌ مَفَارِقَةٌ عَنْ أَبْدَانِهَا

وَعَنِ كُلِّ . عَلَيْهِمْ عَقُولٌ وَفَهْمٌ وَيَقْدَرُونَ عَلَى التَّشَكُّلِ بِأَشْكَالٍ مَحْنَمَةٍ وَعَنِ الْأَعْمَالِ الشَّاقَةِ فِي تَسْرِيعِ رَمِي

وَضَعَّ حَرًّا . أَنَّهُمْ ثَلَاثَةٌ أَصَابَ دُؤُا أَجْسَادِهِ بِطَيْرُونٍ بِهَا ، وَحَيَاتٌ ، وَاحْرُزُونَ يَحُلُّونَ وَيَنْظَعُونَ^(٤)

وَيُوزَعُ فِي قَدَرَتِهِمْ عَلَى التَّشَكُّلِ ؛ بِاسْتِزَامِهِ^(٥) رَفَعَ الثَّقَلُ بَشِيرًا ، فَإِنْ مِنْ رَأَى وَلَوْ وَلَدَهُ بِخَتْمٍ أَنَّهُ حَيٌّ تَشَكَّلَ بِهِ .

وَيُرَدُّ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَكَمَّلَ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ بِعَصَمَتِهَا عَنْ أَنْ يَقَعَ فِيهَا مَا يُؤَدِّي لِعَثَلٍ

(١) أَيُ كَلَامُ اثْنَتَيْنِ الْمَقْدَمِ فِي قَوْلِهِ (نَعَمْ ؛ غَايِرُ كَلَامِ اثْنَيْنِ) . إِنْج . (ش : ٢٩٧/٧)

(٢) قَوْلُهُ (لِمَا فِي) بِمَعْنَى (مَا يَحْصُلُ بِهِ) . إِنْج . (ش : ٢٩٧/٧)

(٣) قَوْلُهُ (عَلَى قَوْلِ) رَاجِعٌ إِلَى اسْمِ الْكَلْبَةِ فَفَط . (ش : ٢٩٧/٧)

(٤) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (٤٥٦/٢) ، وَالطَّرَافِيُّ فِي « بَكْرٍ » (١٤٩/٢٢) عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْحَنَسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٥) أَيُ : اقْتِدَارُهُمْ عَلَى التَّشَكُّلِ . (ش : ٢٩٧/٧)

ذلك المترتب عليه الريبة في الدين ورفع الثقة معالم وغيره ، فاستحال شرعاً الاستلزام المذكور .

قال الشافعي رضي الله تعالى عنه . ومن رَعِمَ أَنَّهُ رَأَاهُمْ . رُدَّتْ شهادته وعُرِّزَ ؛ لمخالفة القرآن .

وكأن المصنف أخذ منه قوله من منع التصيل بين الأبياء عُرِّزَ ؛ لمخالفة القرآن^(١) .

وحمل بعضهم كلام الشافعي رضي الله تعالى عنه على راعم رؤية صورهم التي حُلِقُوا عليها .

ولما عَرِفَ السَّامِعُ الجُرْمَ في تفسير ﴿ قُلْ أُوحِيَ ﴾ [الحج ١] بنحو ما مر^(٢) قال وفيه دليل على أنه صَلَّى الله عليه وسلَّم ما رَأَاهُمْ ولم يَقْرَأْ عليهم ، وإنما اتَّفَقَ حضورهم في بعض أوقات قراءته فَسَمِعُوها فَأَخْبَرَهُ اللهُ تعالى بذلك^(٣) انتهى

وكأنه لم يطلع على الأحاديث الصحيحة الكثيرة المصروفة برويته صَلَّى الله عليه وسلَّم لهم وقراءته عليهم وسؤالهم منه الراد لهم ولدواتهم على كسبت محتلفة^(٤)

ولا يَسْقُطُ عَنَّا ما كُتِّبَنا به من نحو إقامة الجمعة أو فروص الكفايات بمعليهم ؛ لما مرَّ أَنَّهُمْ وَإِنْ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكُلُّوا بِشَرْعِهِ إِجْمَاعاً ضَرُورِيّاً

(١) فتاوى لبوي (ص ٢٩٧)

(٢) أي أنه في اعتاده (ش ٢٩٧/٧)

(٣) تفسير البضاوي (١٥٤/٥) .

(٤) عن ابن مسعود رضي الله عنه في حديث لله الحس ، وفيه قال : « أَنَا فِي ذَا هِي الحس ، فَلَقَبْتُ نَعْمَ فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنَ » . وسأله الراد . فقال : « لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذَكَرَ لِسْمُ اللهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْ فَرَا مَا يَكُونُ نَحْمًا ، وَكُلُّ بَغْزَةٍ عَنَتْ لِنَوَائِكُمْ » الحديث ، أخرجه مسلم (٤٥٠)

تَحْرُمُ الْأَمْهَاتُ ، ...

فَيَكْفُرُ مَبْكُرُهُ ، لَهُمْ تَكَالُفٌ^(١) اخْتَصَرُوا بِهَا لَا نَعْلَمُ تَعَاصِيلَهَا

وَلَا يُبَاقِي هَذَا^(٢) إِحْرَاءً عَيْرٍ وَاحِدٍ عَلَيْهِمْ بَعْضُ الْأَحْكَامِ ؛ كَدَعَاءِ الْجَمْعَةِ بِهِمْ
مَعَ ، وَصَحْبِهِ إِمَامَتِهِمْ لَنَا .

وَالْجُمْهُورُ عَلَى أَنَّ مُؤْمِنِيهِمْ يُثَابِرُونَ وَيَدْخُلُونَ الْحَنَةَ

وَقَوْلُ أَبِي حَبِيبَةَ وَاللَّيْثُ لَا يَدْخُلُونَهَا وَثَوَائِهِمُ الْحَنَةُ مِنَ الدَّرَجَةِ دَلُّوا فِي
رَدِّهِ ، عَلَى أَنَّهُ يَقُولُ عَنْ أَبِي حَبِيبَةَ^(٣) : أَنَّهُ أَخَذَ دَحْوَلَهُمْ مِنْ قَوْلِهِ نَعْبِي ﴿لَا
تَطْمِئُنُّ إِسْرَافَتُهُمْ وَلَا جَانٌ﴾ [الرحمن : ٥٦] .

وَمِنْهَا^(٤) غَيْرُ ذَلِكَ ، وَهُوَ إِمَامُؤُنْدُ وَإِمَا غَيْرُهُ .

وَأَسَاسُ الْمُؤَيَّدِ . قِرَاءَةُ ، وَرِصَاعٌ ، وَمَصَاهِرُ ، لَآيَةِ السَّاءِ ﴿حُرِّمَتْ
عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [السَّاءِ : ٢٣] مَعَ أَبِي الْأَحْرَابِ ﴿وَسَابَّ عَمَّتُ﴾
[الْأَحْرَابِ : ٥٠] إِلَى آخِرِهِمَا .

وَأَخْصَرُ ضَائِعٍ لِلْقِرَاءَةِ^(٥) : أَنَّهُ يَحْرُمُ جَمِيعُ مَنْ شَمِنَتْهُ مَا عَدَا وَلَدَ الْعُمُومَةِ
وَوَلَدَ الْحَوَلَةِ ، فَحَيْثُ^(٦) :

(تَحْرُمُ الْأَمْهَاتُ) أَيِ : نِكَاحُهُنَّ ، وَكَذَا جَمِيعُ مَا يَأْتِي ؛ إِذَا الْأَعْيَانُ
لَا تُوصَفُ بِحَلٍّ وَلَا حَرَمَةٍ عَلَى الْأَصَحِّ

(١) قوله . (لَهُمْ تَكَالُفٌ) أَيِ لِكُرْلِهِمْ إِلْح (ش : ٢٩٧/٧)

(٢) أَيِ : قوله : (وَلَا يَسْفُطُ هَذَا...) إِلْح . (ش : ٢٩٧/٧) .

(٣) أَيِ : فله قول آخر موافق لقول الجمهور . (ش : ٢٩٧/٧) .

(٤) قوله (مِنْهَا) عطف على قوله (مِنْهَا) اختلاف الجنس (قوله (عَيْرٌ ذَلِكَ) أَيِ عَيْرِ
اختلاف الجنس ، وقوله (وَهُوَ) أَيِ عَيْرٌ ذَلِكَ (ش : ٢٩٧/٧-٢٩٨)

(٥) أَيِ : الْمُقْتَضِيَةُ لِلتَّحْرِيمِ . (ش : ٢٩٨/٧)

(٦) أَيِ : حِينَ صَطَّ الْقِرَاءَةُ السَّامَةَ سَادَكَر (ش : ٢٩٨/٧)

وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْكَ أَوْ وَلَدْتَ مَنْ وَلَدَتْكَ هِيَ أُمَّكَ

وقيل : التقدير^(١) وطؤها ، فيحذف بوطء مملوكة المحرم على هذا^(٢) ؛ إذ لا شبهة بعد النص^(٣) على تحريم الوطء ، دون الأول^(٤) .
والحلاف في غير الأم فهي تحذف بوطئها اتفاقاً ، إذ لا يتصور وطؤها وهي مملوكة

هذا^(٥) حاصل ما ذكره ليركشي ، وفيه نظر ظاهر ؛ لأن الإجماع على تحريم الوطء مضافاً^(٦) المعلوم ضرورة . بمرأه النص عنه^(٧) بل أقوى ، وقد صرحوا بنفي الحد^(٨) مع ذلك فافضى صعب ذلك التبريع^(٩) ؛ كما أطنف في الأم^(١٠) ؛ إذ يتصور ملك ولدها^(١١) لها . . كالمكاتب

(وكل من ولدك أو ولدت من ولدك) وهي الحدة من الجهتين وإن غبت
(فهي أمك) حصة عدم الوسطة ومجارأ عدم وجودها على الأصح
وحرمة أرواحه ضى الله عليه وسلم ؛ لكويهن أمتاب المؤمنين في الاحترام

(١) قوله (ومن تعدى) أي في الآية (وطء أمتابكم) كردي

(٢) وقوله (على هذا) أي على تقدير الوطء في الآية كردي

(٣) وقوله : (بعد النص) أي : بعد الآية . كردي .

(٤) وقوله (دون الأول) أي تقدير النكاح ؛ كما قدره الشارع كردي

(٥) أي . قوله . (أي : نكاحهن) إلى هنا . (ش : ٢٩٨/٧)

(٦) قوله (على محريم الوطء) أي وطء مملوكة المحرم ، وقوله (مطلقاً) أي أمّا كانت أو لا . (ش : ٢٩٨/٧)

(٧) أي : نص الشارع على تحريم الوطء . (ش : ٢٩٨/٧) .

(٨) قوله (بنفي الحد) أي بوطء المملوكة المحرم . (سم : ٢٩٨/٧) .

(٩) قوله (دقتى) أي نصريحهم المذكور (صعب ذلك التبريع) أي قوله (فيحذف بوطء . . .) إلخ . (ش : ٢٩٨/٧)

(١٠) أي كصعب ما أطنف في الأم ؛ من عدم التصور (سم : ٢٩٨/٧)

(١١) قوله (إذ يتصور ملك ولدها لها) أي استمرار ملكها (سم : ٢٩٨/٧)

وَالنَّسَاءُ ، وَكُلُّ مَنْ وَلَدَتْهَا أَوْ وَلَدَتْ مِنْ وَلَدِهَا فَهِيَ سَتْ
قُلْتُ وَالْمَخْلُوقَةُ مِنْ رَبِّهِ تَحِلُّ لَهُ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَلَدُهَا مِنْ رَبِّهَا ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ

فهي أمومة غير ما يحرم فيه (١) .

(والبنات) ولو احتمالاً ؛ كالمصية باللعب (٢) ومن ثم (٣) لو أنكذب نفسه
لحقيقته ، ومع المصية لا يثبت لها من أحكام السب سوى تحريم نكاحها على
الأوجه (٤) ، سواء في محريمه أعلم دحوله بأنها أم لا
ومن عتَرَ بقوله وإن لم يَدْخُلْ بأنها . . أراد ذلك (٥) ؛ إذ لو عُبِمَ عدم دحوله
بها . . لم تنحَقْ فلا يَخْتَلِجُ لِمِ

(وكل من ولدتها أو ولدت من ولدها) وإن سفل (فهي سَتْ) حقيقة
ومحاراً ؛ بطيّر ما مرَّ

(قلت والمخلوقة من) ماء (رباه تحل له) لأنها أحسبة عنه ، إذ لا يثبت
لها توارث ولا غيره من أحكام السب .

وقيل تحريم إن أخرته بي ؛ كعسنى وقت بروله بأنها من مائه ، ويؤدّ بأن
لشارع قطع سببها عنه ؛ كما تقرّر (٦) فلا يطرز لكونها من ماء سمح به
نعم ؛ يُكره له نكاحها ؛ للخلاف فيها .

(ويحرم على المرأة) وعلى سائر محارمها (ولدها من ربها ، والله أعلم)
إجماعاً ؛ لأنه بعضها وانفصل منها إساناً ، ولا كذلك المصية (٦) ، ومن ثم

(١) قوله (غير ما يحرم فيه) أي من أمومة السب (ش ٢٩٨/٧)

(٢) قوله (ومن ثم) أي من أجل بقاء احتمال سببه المصية باللعب (ش ٢٩٨/٧)

(٣) راجع السهل لصاح في اختلاف الأشباح : مسألة (١٢٥١)

(٤) أي عدم علم الدحول لا علم عدم الدخول (ش ٢٩٩/٧)

(٥) أي انعم بقوله (إذ لا يثبت) إلخ (ش ٢٩٩/٧)

(٦) قوله (ولا كذلك المصية) أي من الزوج كردي وقال علي الشيرازي (٢٧٢/٦) =

والأخوات ، وسات الإخوة والأخوات وإن سمن ، والعقات ، والخالات ،
وكل من هي أخت ذكر ولدك فعمتك ، أو أخت أختي ولدتك . فحالتك .

أختموها هنا على إرثه^(١) .

وبه انضح فرق النسبي ، بأنه علم بصرف الشارع في نسبة الولد للوطى ، فلم
تُسبها إلا نكاح أو شبهة ، لا للموطوء بل ألحقها بها في الكل .

(والأخوات) من جهة أبوك أو أجدك

نعم ؛ لو زوجه الحاكم مجهولة ثم استلحقها ثوة شرطه^(٢) ولم يُصدقه هو . .
نسبت أختها له وبقي نكاحه ، نص عليه ، وبه تدفع محالة جمع فيه .

ومش خري على الأول^(٣) العتادي وكذا القاضي مرة قالوا : وليس لنا من
ينكح أخته في الإسلام غير هذا ، ولو أنها لم تجعل له

وكذا لو استلحق روح بنت المجهول المجنون أو الصغير ولم يُصدقه هو بعد
كمالها على ما فيه مما بينته في « شرح الإرشاد » فراجعته

(وسات لإخوة والأخوات وإن سعلن ، والعقات والحالات ، وكل من هي
أخت ذكر ولدك) وإن غلا من جهة الأب أو الأم سواء أخت لأبوي أو أحدهما
(فعمتك ، أو أخت أختي ولدتك) وإن علنت من جهة الأب أو الأم سواء أختها
لأبويها أو أحدهما (. . فحالتك) .

وعلم بما مر^(٤) أن الأحضر من هذا كله أن يقال نخرم كل قريب إلا
ما دخل في ولد العمومة أو الحوالة^(٥) .

« أي : من الرجل يعني : لم يتصل منه إنساناً »

(١) أي : من أمه . (ع ش : ٢٧٢ / ٦)

(٢) وهو الإمكان وتصدقها إن كرت . (ع ش : ٢٧٢ / ٦) .

(٣) أي : بقا النكاح . (ش : ٢٩٩ / ٧)

(٤) قوله (وعدم مدامر) إلح هدايين ما مر (ع ش : ٢٧٣ / ٦)

(٥) قوله (في ولد العمومة) أي : الشامل للأعمام ونعمات ، قوله (أو لحوالة) أي :

وتُحْرَمُ هَؤُلَاءِ السُّعُ بِالرَّضَاعِ أَنْصَاباً

وَكُلُّ مَنْ أَرْضَعْتِ ، أَوْ أَرْضَعْتَ مِنْ أَرْضَعْتِكَ ، أَوْ مِنْ وَلَدِكَ ، أَوْ وَلَدَتْ
مَرْضَعَتِكَ ، أَوْ ذَلِيبَهَا فَأُمُّ رَضَاعٍ ، وَمِنْ أَلْفِي

(وسحرم هؤلاء السع بالرضاع أيضاً) أي كما حُرِّمَ بالنسب ، ينصُّ على
الأمهات والأخوات في الآية^(١) ، ولتحريم المتفق عليه ، يُحْرَمُ مِنَ الرِّضَاعِ
مَا يُحْرَمُ مِنَ النَّسَبِ^(٢)

وفي رواية : مَا يُحْرَمُ مِنَ الْوِلَادَةِ^(٣)

(وكل من أرضعت أو أرضعت من أرضعتك أو ، أرضعت (من ولدك) ولو
بواسطة^(٤) (أو ولدت مرضعتك أو) ولدت أو أرضعت (دا) أي صاحبة
(لها) شرعاً ، كتحليل لمرصعة الذي للبي^(٥) وإن ولدته بواسطة (وأم
رضاع ، وقس) بذلك (الباقي) من السع المحترمة بالرضاع
فالمرتصعة بلبك أو بلس فرعت ولو رضاعاً وسُها^(٦) كذلك^(٧) وإن تنقلب
بنت رضيع ،

والمرتصعة بلس أبيت أو أمك ولو رضاعاً^(٨) ، ومولودة أحدهما

= الشاملة للأحوال والحالات (سم ٢٠٠ / ٧)

(١) أي في قوله تعالى ﴿ وَأُمَّهُنَّ لَكُمْ أُمَّهُنَّ لَكُمْ وَأُمَّهُنَّ لَكُمْ ﴾ (الباء : ٢٣)

(٢) صحيح البخاري (٢٦٤٥) ، صحيح مسلم (١٤٤٧) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٤٦) ، ومسلم (١٤٤٤) عن عائشة رضي الله عنها

(٤) قوله (ولو بواسطة) بمعنى لغوي (أو أرضعت من أرضعتك) (إلخ) (ش
٢٠٠ / ٧)

(٥) قوله (الذي ليس له) أحرره عنه لو كان ابني لغيره ، كان مزوج امرأة ترضع ، فإن لزوج
لمذكور ليس صاحب اللبن . (ع ش : ٢٧٣ / ٧)

(٦) أي : بنت المرتصعة بلبك . . . إلخ . (ش : ٢٠٠ / ٧)

(٧) أي : ولو رضاعاً ، انتهى سيد عمر . (ش : ٢٠٠ / ٧)

(٨) قوله (ولو رضاعاً) بمعنى بكل من (أباك أو أمك) (سم ٢٠٠ / ٧)

وَلَا تَحْرُمُ عَلَيْكَ مَنْ أَرْضَعَتْ أَحَاكَ وَنَابِلَتَكَ ، وَلَا أُمَّ مُرْصِعَةٍ وَلَدِكَ وَبَنَتَهَا ،

رضاعاً أحْتِ رِضَاعٍ

وَبِنْتُ وَلَدِ الْمَرْصُوعَةِ أَوْ الْفَعْلِ سِائاً أَوْ رِضَاعاً وَإِنْ سَقَلَتْ وَمُرْتَضِعَةً بِلَبِّ أَحَبِّكَ أَوْ أَحَبِّكِ وَبَنَتَهَا سِائاً أَوْ رِضَاعاً وَإِنْ سَقَلَتْ ، وَبِنْتُ وَلَدِ أَرْضَعْتَهُ أَثْنُ أَوْ ارْتَضَعَ بِلَبِّ أَبِيكَ نِسْباً أَوْ رِضَاعاً وَإِنْ سَقَلَتْ . بِنْتُ أَخٍ أَوْ أَحَبِّ رِضَاعٍ .
وَأَخْتُ فَعْلٍ أَوْ مَرْصُوعٍ وَأَخْتُ أَصْلَهُمَا سِائاً أَوْ رِضَاعاً وَمُرْتَضِعَةً بِلَبِّ أَصْلٍ^(١) نِسْباً أَوْ رِضَاعاً . عَمَّةُ رِضَاعٍ أَوْ خَالَتُهُ .

(وَلَا تَحْرُمُ عَلَيْكَ مَنْ أَرْضَعَتْ أَحَاكَ) أَوْ أَحَبُّكَ وَإِنَّمَا حُرِّمَتْ أُمُّ أَحَبِّكَ سِائاً ؛ لِأَنَّهَا أَثْنُ أَوْ مَوْطُوعَةٌ أَبِيكَ (وَ) لَا مَنْ أَرْضَعَتْ (نَابِلَتُكَ) أَيِ وَلَدِ وَلَدِكَ ؛ لِأَنَّهَا كَلَّتِي قَلْبَهَا أَجِيَّةً عَنْكَ ، وَحُرِّمَتْ أُمُّهُ سِائاً ؛ لِأَنَّهَا بِنْتُ أَوْ مَوْطُوعَةٌ ابْنٍ .

(وَلَا أُمُّ مَرْصُوعَةٍ وَلَدِكَ) لِذَلِكَ^(٢) وَهِيَ سِائاً أُمُّ مَوْطُوعَتِكَ (وَبَنَتَهَا) أَيِ . الْمَرْصُوعَةِ^(٣) كَذَلِكَ^(٤) ، وَهِيَ^(٥) سِائاً سِائاً أَوْ رِيبَةً

فَعَلِمَ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ لَا تُشْتَقَّى مِنْ قَاعِدِهِ . يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ اللَّبِّ ؛ لِأَنَّ عِلْقَتَهُ أَنَّ مَسَّ اسْتِثْنَاءِ الْحَرِيمِ عَنْهُنَّ رِضَاعاً بِنَاءً جِهَةً الْمَحْرُمَةِ سِائاً^(٦) ، فَلِذَا لَمْ يَسْتَنْبِهَا ؛ كَالْمَحْقُوقِينَ ، فَاسْتَنْبَاهَا فِي كَلَامٍ غَيْرِهِمْ صَوْرَتِي

(١) لَعَنَ الْمَرَادُ أَصْلَ الْفَعْلِ أَوْ الْمَرْصُوعَةَ ، أَوْ أَصْلَ الشَّخْصِ الثَّانِي وَمَا عَوْقَهُ ، لَا أَصْلَهُ الْأَوَّلَ ؛ إِذِ الْمَرْتَضِعَةُ بِلَبِّ أَحَبِّ ؛ كَمَا نَعْتَمِدُ لَا عَمَّةَ وَلَا خَالَه (مَس : ٣٠١ / ٧)

(٢) وَفِي (ب) ، (س) ، (د) ، (ع) وَالْمَطْبُوعَةُ الْوَهِيَّةُ (كَذَلِكَ)

(٣) أَيِ : مَرْصُوعَةٍ وَلَدِكَ . (ش : ٣٠١ / ٧) .

(٤) وَفِي (د) (مَرْصُوعَةٍ كَذَلِكَ) ، وَفِي الْمَطْبُوعَاتِ (الْمَرْصُوعَةُ لَدَيْكَ)

(٥) أَيِ : بِنْتُ أُمِّ وَلَدِكَ . (ش : ٣٠١ / ٧) .

(٦) قَوْلُهُ (بِنَاءً جِهَةً الْمَحْرُمَةِ سِائاً) لِأَنَّ أُمَّ الْأَخِ لَمْ يَحْرُمَ لِكُونِهَا أُمَّ أَحَبِّ ، وَإِنَّمَا حُرِّمَتْ لِأَنَّهَا أُمُّ أَوْ خَالَتُهُ أَبٌ وَلَمْ يَوْحِدْ ذَلِكَ ، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي بَابِهِمْ كَرْدِي

وَلَا أُخْتُ أَجِيكَ بِسَبِّ وَلَا رِصَاعٍ ، وَهِيَ : أُخْتُ أَجِيكَ لِأُمِّكَ وَأُمُّهُ وَغُكُّهُ

وريد عديها^(١) أُمُّ الْعَمِّ وَأُمُّ الْعَتَةِ ، وَأُمُّ الْحَبِّ وَأُمُّ الْحَالَةِ وَأَخُّ الْأَبِ ، فِهْزُلَاهُ
أَيْضاً تَخْرُمُ مِنْ سَبِّ لَا رِصَاعاً ، لِغَا تَقَرَّرَ^(٢) .

وصورة الأخيرة^(٣) امرأة لها ابنٌ أَرْضَعُ مِنْ أَحْسِيَةِ دَاتِ ابْنِ ، فَلَهَا^(٤) نِكَاحُ
أَخِي ابْنِهَا رِصَاعاً وَإِنْ حَرُمَ سَبّاً ؛ لَكُوبِهِ ابْنُهَا أَوْ ابْنُ رَوْحِهَا ، وَهِيَ مِنْ هِدْيَةِ
لِحَبِيَّتِهِ عِبْرُ أُمِّ الْأَخِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَتْنِ

(وَلَا) تَخْرُمُ عَلَيْكَ أَيْضاً (أُخْتُ أَجِيكَ) الَّذِي مِنَ السَّبِّ أَوْ الرِّصَاعِ (سَبِّ
وَلَا رِصَاعٍ) مَعْلُوقٌ^(٥) بِـ (أُخْتُ) بِدَلِيلِ قَوْلِهِ (وَهِيَ) سَبّاً (أُخْتُ أَجِيكَ
لِأَبِيكَ لِأُمِّهِ) بَأَنَّ كَذَا لِأُمِّ أَجِيكَ لِأَبِيكَ سَبّاً مِنْ عِبْرِ ابْنِكَ (وَعَكْسُهُ) أَيِ أُخْتُ
أَجِيكَ لِأُمِّكَ لِأَبِيهِ ؛ بَأَنَّ كَذَا لِأَبِي أَجِيكَ لِأُمِّكَ سَبّاً مِنْ عِبْرِ أُمِّكَ

وَرِصَاعاً ؛ أُخْتُ أَجِيكَ لِأَبِيهِ أُمُّ رِصَاعاً ؛ بَأَنَّ أَرْضَعْنَهَا أَحْسِيَةَ عَمِّكَ
فَرَجَعَتْ أَدْعَتْ أُمَّةً أَنَّهَا أُخْتُ رِصَاعاً ؛ فَإِنْ كَانَ قَدْ أُنْشِئَتْهَا خَرُمَتْ عَنْهُ ،
وَكَذَا بَعْدَهُ وَعَلَى الْمُكَيَّنِ بَلْ وَبَعْدَ مُكَيَّنٍ مَعَ نَحْوِ صَعْبٍ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، بِحَلَالِهِ
بَعْدَ تَمَكِّيْنٍ مَعْتَرٍ إِلَّا إِنْ أَدْعَتْ عِلَاطاً أَوْ سَبّاً ، أُخْتُ مَتْنٌ فِي « الرُّوْحَةِ » قَبْلَ
(الصَّدِيقِ) أَنَّ الرُّوْحَةَ لَوْ أَدْعَتْ ذَلِكَ^(٦) قَبْلَ قَوْلِهَا دَلْسَةً لِنَحْبِيهِهِ عَلَى
بَعْدِهِ^(٧) ؛ أَيِ فَإِنْ تَكَلَّمَ خَلَعَتْ وَاتَّقَصَحَ الْكَأَخُ ، وَبِحَلَالِهِ مَا لَوْ أَدْعَتْ أَنَّهَا
أُخْتُ سَبّاً

(١) أَيِ : الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْمَتْنِ . (ش : ٣٠١/٧)

(٢) أَيِ : مِنْ انْتِهَاءِ جِهَةِ الْمَحْرُومَةِ سَبّاً فِهْزُ . (ش : ٣٠١/٧)

(٣) قَوْلُهُ (وَصُورَةُ الْآخِرَةِ) وَهِيَ قَوْلُهُ (وَأُمُّ الْأَخِ وَالْأَخِ) كَرْدِي

(٤) الْمَرْأَةُ الْمَذْكُورَةُ . (ش : ٣٠١/٧)

(٥) قَوْلُهُ (وَلَا رِصَاعٍ) مَعْلُوقٌ أَيِ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى (ع ش : ٢٧٤/٦)

(٦) أَيِ : الْعِطْفُ أَوْ التَّيَاقُظُ . (ش : ٣٠١/٧)

(٧) قَوْلُهُ . (لِحَبِيَّتِهِ) أَيِ الرُّوْحُ (ش : ٣٠١/٧) وَرَجَعَ « رَوْحَهُ الْعَالِيَّ »

وَتَحْرُمُ رَوْحَةُ مَنْ وَلَدَتْ أَوْ وَلَدَتْ مِنْ نَسَبٍ أَوْ رِصَاعٍ ، وَأُمَّهَاتُ رَوْحَتِكَ مِنْهُمَا .

وفُرقَ بأنَّ النسبَ لا يثبتُ بقولِ النساءِ ، بخلاف الرِصاعِ فكذا التحريمُ به ويُؤَيِّدُهُ ^(١) إطلاقُ « الروضة » وغيرها أنَّ أمته لو صنعتَه وقَّانَتْ وطْنِي بِحَوْزِ أَيْك . قبل قوله يمينه ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ وطئه ^(٢) انتهى فهذا ^(٣) مثلُ النسبِ بجامع أنَّ كلاً لا يثبتُ ^(٤) بقولِ النساءِ فلا يثبتُ بقولها ، بخلاف الرِصاعِ .

وبهذا المذكور عن « الروضة » وغيرها التاملُ نعم إذا مكَّته أَوْ لا . يَدْفَعُ إلحاقُ بعضهم دعوى وطء بحو الأب بالرِصاعِ ^(٥) في تفصيله المذكور ^(٦) .

(وتحرم) عليك بالمصاهرة (روضة من ولدت) وإن سفل من نسب أو رِصاع (أو ولدك) وإن علأ (من نسب أو رِصاع) لقوله تعالى ﴿ وَحَلَائِلُ أَبَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ ﴾ [الب : ٢٣] .

ومستطوق ^(٧) خبر : « يَحْرُمُ مِنَ الرِصَاعِ . . . » السابق ^(٨) يُعَيِّنُ حملُ (من أصلابكم) على أنه لا حراجَ رَوْحِهِ المتَّسِي دون ابن الرِصاعِ

ولقوله تعالى ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [الب : ٢٢]

(و) تحْرُمُ عليك (أمهات رَوْحَتِكَ مِنْهُمَا) أي النسبِ أو الرِصاعِ ^(٩) ولو

(١) أي : الفرق . (ش : ٣٠١/٧)

(٢) روضة الطالبيين (٥٦٩/٥)

(٣) أي : الوطء . (ش : ٣٠١/٧)

(٤) أي التحريم بهما . (ش : ٣٠١/٧)

(٥) أي بدعوى الرِصاع . (ش : ٣٠١/٧)

(٦) أي تفصيل لرِصاع ودعواه بكونها قبل التمكن المعبر أو بعده (ش : ٣٠١/٧)

(٧) قوله (ومستطوق) إلح جواب عراض ورد على الاستدلال بالآية (ش : ٣٠٢/٧)

(٨) في (ص : ٦٠٩)

(٩) قوله - (أو الرِصاع) كذا في أصله رحمه الله تعالى ، والمناسب بيادي الرأي إنما هو الواو -

وَكَدَّ سَاتُهَا إِنْ دَخَلَتْ بِهَا

بطلية طلقها وإن عدون وإن لم تذعن بها ؛ لإطلاق قوله تعالى ﴿ وَآمَنَهُنَّ ﴾ [النساء : ٢٣] .

وحكمته^(١) : ابتلاء الروح بمكالماتها والحدوة بها لترتيب أمر الروحة فخرقت كسافيتها^(٢) بنفس العمد ؛ لينفك من ذلك^(٣) ولا كدلت الس

نعم ؛ تُشَرِّطُ حيث لا وطء صحة العقد ؛ لأن الفاسد لا حرمة به ما لم تشأ عنه وطء أو استدخال ؛ لأنه^(٤) حشيد وطء أو استدخال شبهة ، وهو مُحَرَّمٌ ؛ كما يأتي^(٥)

(وكدا ساتها) أي روجتك ولو بواسطة سوء سات أساء وسات سنها وإن سفلن (إن دخلت بها) بأن وطئتها في حياتها ولو في الدبر وإن كان العقد فاسداً ، وكدا إن استدخلت ماءك المحترم في حال بروله ودخله^(٦) ؛ بد هو كابطوط في أكثر أحكامه في هذا الباب وغيره^(٧) .

لقوله تعالى^(٨) . ﴿ وَزَيَّنَّاكُمْ أَلْنِي فِي حُجُورِكُمْ مِّنْ إِسَاءِكُمْ أَلْنِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ ﴾ [النساء : ٢٣] الآية

= مسائل (بصري ١٥٨/٣) وقال لشرواني (٣٠٢/٧) أقول نصية وجوب مطافة الصغير لمرجعه لفظه « أو » كما هو ظاهر .

(١) أي حكمة عدم اعتبار الدخول في محريم أصل الس دون تحريمها انتهى معي (ش ٣٠٢/٧)

(٢) كسافيتها (هماروحة من ولدت وروحة من ولدك (ش ٣٠٢/٧)

(٣) أي : الترتيب . (ش : ٣٠٢/٧)

(٤) أي اوطء أو استدخال ، وكدا الصبر في قوله (وهو محترم) ، قوله (حشد) أي حين إدشأ من العقد الفاسد . (ش : ٣٠٢/٧)

(٥) أي في لمن عن قريب (ش ٣٠٢/٧) وفي نسخ (وطء شبهة أو استدخال)

(٦) رجع إلى سهل الفتح في اختلاف الأشياع ، مال (١٢٥٢)

(٧) قوله (في هذا الباب وغيره) أي عبر هذا الباب ؛ متباين في الس لا غير كروي .

(٨) قوله : (لقوله تعالى) تعليل للمتن . (ش : ٣٠٢/٧)

ولم يُغذ (دحلهم) لـ (أُنْهَتْ سَائِكُمْ) أيضاً وإن اقتصته^(١) قاعدة الشافعي ؛
 من وجوع الوصيب ونحوه^(٢) لسائر ما تقدمت ؛ لأن محله^(٣) . إن اتخذ العامل ،
 وهو هنا مُحْتَلَفٌ ؛ إذ عامل (سائِكُمْ) الأولى الإضافة ، والثانية حرف الجر ،
 ولا ينظر مع ذلك^(٤) لاتحاد عملهما ، خلافاً للركشي ؛ لأن^(٥) اختلاف العامل
 تدلُّ على استقلال كل^(٦) بحكم ، ومجرد الاتفاق في العمل لا يدلُّ على ذلك^(٧) ؛
 كما هو واضح .

وذكر (الحجور) للعالي فلا مفهوم له .

نسيه لم يُرثوا لموتها من قبل الوطء ، بخلافه في الإرث وتقرير المهر ،
 ويؤجبه بأن التبريل هنا ينزّم عليه أن العقد محزّم وهو خلاف نص ، ولا كذلك
 ثم^(٨) ؛ للنص فيه على أن الموت موجب للإرث والتقرير
 وسره من جهة المعنى أن المطلوت من الت لو حلت الوطء وتوابعه ،
 فم يُخرّجه^(٩) إلا ما هو من حبه في الأم لإمكائه
 وعدلوا عن ذلك^(١٠) في الأُنْهَات ؛ إما من^(١١) ، والمقصود بهما^(١٢) .

(١) أي . العود إليه أيضاً (ش : ٣٠٢/٧) .

(٢) وفي (ت) (فعدة الشافعي متعه الله سبحانه ونعالي بالنظر إلى وجهه الكريم) .

(٣) أي العود لجميع ما تقدم (ش : ٣٠٢/٧) .

(٤) أي اختلاف العامل (ش : ٣٠٢/٧) .

(٥) قوله (لأن) إلح تعليل لعدم النظر . (ش : ٣٠٢/٧) .

(٦) قوله : (استقلال كل) أي : من المعملين (ش : ٣٠٢/٧) .

(٧) أي العود للجميع . (ش : ٣٠٢/٧) .

(٨) أي في الإرث وتقرير المهر . (ش : ٣٠٣/٧) .

(٩) أي : المطلوت من الت . (ش : ٣٠٣/٧) .

(١٠) أي : السر المذكور (ش : ٣٠٣/٧) .

(١١) أي انتفى في قوله (وحكمه استلا الزوج) إلح (ش : ٣٠٣/٧) .

(١٢) قوله (ولمقصود) إلح عطف على (المطلوت) ، قوله (بهما) أي الإرث وتقرير =

وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً بِمَلَكَ . حَرَّمَ عَلَيْهِ أَمْعَانُهَا وَسَائِبُهَا ، وَحُرِّمَتْ عَلَى بَآئِنِهَا وَأَنْثَاهَا ، وَكَذَا الْمُوَطَّوءَةُ بِشَبْهِهِ فِي حَقِّهِ - قَبْلُ . أَوْ حَقِّهَا - ..

الْعَالُ وَلَا جِسْرَ لَهُ فَأَدِيرُ الْأَمْرَ بِهِ عَلَى مَقَرِّهِ لِمَوْجِبِهِ الَّذِي هُوَ ' لِعَقْدٍ وَهُوَ الْعَوْتُ أَوْ الْوَطْءُ الْمُؤَكَّدُ لِذَلِكَ الْمَوْجِبِ .

(وَمَنْ وَطِئَ امْرَأَةً) حَتَّى وَهِيَ وَاصِحٌ (بِمَلَكَ) وَلَوْ فِي الدَّيْرِ وَإِنْ كَانَتْ مُحْرَمَةً عَلَيْهِ ^(٢) أَيْدًا ؛ كَمَا يَأْتِي عَنْ ' أَصْلِ الرُّوصَةِ ' ^(٣) (.. حَرَّمَ عَلَيْهِ أَمْعَانُهَا وَسَائِبُهَا ، وَحُرِّمَتْ عَلَى بَآئِنِهَا وَأَنْثَاهَا) إجماعاً ، وَبُثِّتَ هَذَا الْمَحْرَمَةُ أَيْضًا

(وَكَذَا) الْحَيَّةُ (الْمُوَطَّوءَةُ) وَلَوْ فِي الدَّرِّ (شَبْهِهِ) إجماعاً أَيْضًا ، لَكِنْ لَا يَبْثُّ بِهَا ^(٤) مُحْرَمَةٌ ؛ لِعَدَمِ الْإِحْتِجَاحِ بِهَا

ثُمَّ لِمَعْتَبَرِهِ ؛ أَيِّ فِي تَحْرِيمِ الْمَصْهَرِ ، وَفِي لِحْوِ السَّبِّ ^(٥) وَوَجوبِ الْعَدَةِ : أَنْ تَكُونَ شَبْهَةً ^(٦) (فِي حَقِّهِ) كَأَنْ وَطِئَهَا بِمَسَدٍ نِكَاحٍ ، وَكَطِئَهَا حَلِيلَةً ، وَكَوَبَّهَا مُشْتَرَكَةً أَوْ أُمَّةً فَرَجَةً ، وَكَوَطِئَهَا بِحِلَّةٍ فَالْتَمَسَ بِهَا عَانِمٌ يُعْتَدُّ بِحِلَافِهِ ، وَإِنْ عَلِمَتْ ^(٧) .

(قَبْلُ أَوْ) يَوْجِزُ الشَّيْءُ فِي (حَقِّهَا) كَأَنْ ظَنَّتْ حَلِيلَةً أَوْ كَانَ بِهَا نَحْوُ يَوْمٍ وَإِنْ عَلِمَ ، فَعَلَى هَذَا ^(٨) بَأَنَّهَا قَامَتِ الشَّيْءُ ثَرَتْ

= المهر . (ش : ٣٠٣/٧)

(١) أي : المقرَّر . (ش : ٣٠٣/٧٠)

(٢) قوله (وَن كَانَتْ مُحْرَمَةً عَلَيْهِ) يَكُونُ هَذِهِ الصُّورَةُ مِنْ أَمْثَلَةِ الشَّيْءِ ؛ كَمَا فِي ' الرُّوصَةِ ' وَهُوَ شَرْحُهُ ؛ فَلَمْ يَبْثُّ فِيهَا الْمَحْرَمَةُ الْآتِيَةُ . كَرْدِي

(٣) فِي (ص : ٦٢٢)

(٤) أي : بِرُوطَةِ الشَّيْءِ ، وَتَأْتِي الصَّمِيرُ بِعِبَارَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ (ش : ٣٠٣/٧)

(٥) قوله (وَفِي لِحْوِ السَّبِّ) إِنْجَ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (هَذَا) (ش : ٣٠٣/٧)

(٦) قوله (تَكُونُ) تَامَةً وَ(شَبْهِهِ) فَاعِلُهُ . (ش : ٣٠٣/٧)

(٧) قوله (وَن عَلِمَتْ) عَابَهُ لِلْمَسِّ . أَيِّ عَلِمَتْ الْمُوَطَّوءَةُ أَنَّ الرَّاغِبَ أَحْيَى بِهَا (ش : ٣٠٣/٧)

(٣٠٣/٧)

(٨) أي : الْوَجْهَ الثَّانِي الْمَرْجُوحُ . (ش : ٣٠٣/٧٠) .

بعم : المعتر في المهر شبهتها فقط

ومها^(١) أن تُوطأ في كاح بلا ولي وإن اعتذرت التحريم ، فليست مستثناة ، خلافاً للثقبيني ؛ إجماعاً : أن معتد تحريمه لا يُحد للشيء^(٢) ، ولا أثر لوطه حتى ؛ لاحتمال زيادة ما أولج به أو فيه^(٣) .

نبيه مرق^(٤) أن الاستدحال كالوطء بشرط احترامه^(٥) حالة الإبرال ثم حالة الاستدحال ؛ بأن يكون لها شبهة فيه^(٦) ، وجبت^(٧) فشكر^(٨) بتأثير وطء شبهة وحده ، إلا أن يُخاف بقوة الوطء أو بآنة في حالة لوطه تعارض شبهته وتعتدّها فعلنّت شبهته ، لأنها أقوى ؛ لكونها^(٩) أخرجت ماءه عن السفاح حال وصوله للرحم ، وثم^(١٠) لا تعارض حال الإدخال فأثر^(١١) علمها بحرمته

ويؤيد ذلك^(١٢) قولهم . لا يثبت بالاستدحال شرطه إلا الست^(١٣)

(١) أي : من شبهتها . (ش : ٣٠٣/٧) .

(٢) أي : شبهة اختلاف العلماء . (ش : ٣٠٣/٧) .

(٣) قوله (أو فيه) أسعفه ؛ لمحي ، وهو ثلاثي ؛ لأن ما هـ محبرر قومه (وهو واضح) ، وأيضاً يلزم على ذكره أن يكون قوله (لوطه حتى) من إصافه العوض أي فاعله ومفعوله معاً . (ش : ٣٠٣/٧) .

(٤) أي : قيل قول المصنف ؛ (وكذا بيناتها) . (ش : ٣٠٣/٧) .

(٥) أي : المني . (ش : ٣٠٣/٧) .

(٦) قوله (بأن يكون لها شبهة فيه) أي : إن كان من ماء لحيته كركبي

(٧) أي : حتى ؛ اعتبر في تأخير الاستدحال احترام المني حاله الاستدحال ؛ كحالة الإبرال (ش : ٣٠٣/٧) .

(٨) أي : عدم بآنة الاستدحال مع لاحترام في حالة الإبرال فقط (ش : ٣٠٣/٧) .

(٩) أي : شبهته . (ش : ٣٠٣/٧) .

(١٠) أي : في الاستدحال . (ش : ٣٠٣/٧) .

(١١) قوله (فأثر) ؛ إلح ؛ أي : في عدم الحرمة (ش : ٣٠٣/٧) .

(١٢) أي : الجواب بقوة الوطء . (ش : ٣٠٣/٧) .

(١٣) قوله (إلا الست) ؛ إلح ؛ قال في شرح الرروس ؛ أي : هذه الأربع فقط دون الإحصاء =

والمصاهرة والعدَّة وكذا الرحمة على المعتمد ، بخلاف نحو الإحصان والتحليل .

وغير المحترَّم ؛ كما في زنا الزوج لا يثبت به ^(١) شيء ، وقال السعوي : ثبت قياساً على من وطئ روحه نظراً أنه يزني بها ^(٢)

ورُدَّ أنه بآء هذه الوطء لثن برأ في نفس الأمر ، بخلافه في مأساً ^(٣) ، ولعمرة ذلك الإشكال ^(٤) اعتمد بعضهم ما ليس بمعتمد ، وهو أنه لا تُشترط الاحترام إلا في حالة الإبرال ، واستدل ^(٥) بقول غيره . لو أبرأ في روحه فاحتسبه فحلت منه . . لحقة الولد ، وكذا ^(٦) لو فتح ذكره بحجر بعد إبراله فيها ^(٧) فاستنجت به أحية فحلت منه انتهى

نسبة آخر أطلق جمع مقدّمون : حرمة وطء الشبهة ، وغيرهم ^(٨) : حله ، وكلاهما عيب ؛ لأنه إن أريد شبهة المحل كالشبهة فهو حرم إجماعاً أو شبهة الطريق ؛ كأن قال بحله مجهد يُقصد ؛ فإن قصد وصف المحل ، وإلا فالحرمة اتفاقاً فيهما ^(٩) بل إجماعاً أيضاً .

* والتحليل وتعمير لمهر ووجوب للمعوصه ، والعزل والمهر في صورة الشبهة كروي

(١) أي : باستدخال غير المحترَّم (ش : ٣٠٤/٧)

(٢) التهذيب (٣٦٧/٥)

(٣) أي : في زنا الزوج . (ش : ٣٠٤/٧) .

(٤) أي السار في بوله (مشكل) إلح (سم : ٣٠٤/٧)

(٥) قوله (واستدل) أي : استدلل البعض . كروي

(٦) قوله (كما) أي : في لحوق الولد . (ش : ٣٠٤/٧)

(٧) وقوله : (فيها) الصمير يرجع إلى (الروجة) . كروي

(٨) أي وأطلق غير ذلك الجمع (ش : ٣٠٤/٧)

(٩) قوله (فيهما) حر مستأ محذوف ؛ أي هو . أي قوله اتفاقاً معبر فيها بل (٧)

ومعناه (ش : ٣٠٤/٧)

لَا الْمَرْيِي بِهَا

وَلَسْتُ مُشَارَةً بِشَهْوَةٍ كَوَظْءٍ فِي الْأَطْهَرِ

وَلَوْ احْتَلَطْتُ مُحَرَّمٌ

أَوْ شَهْوَةُ الْفَاعِلِ ؛ كَانَ طَهْرُهَا حَلِيلَةً . فَعِدَا عَاقِلٌ وَهُوَ غَيْرُ مَكْلُفٍ اتِّعَاقاً
وَمِنْ ثَمَّ حُكْمِي الإِجْمَاعُ عَلَى عَدَمِ إِثْمِهِ ، وَإِذَا انْتَهَى تَكْلِيفُهُ . انْتَقَى وَصَفُ
فَعْلِهِ بِالْحَرَمِ وَالْحَرَمَةِ . وَهَذَا مُحْمَلٌ فَوَلَّيْهِمْ وَظْءُ الشَّهْوَةِ لَا يُوصَفُ بِحُلٍّ
وَلَا حَرَمَةٍ .

(لَا الْمَرْيِي بِهَا) فَلَا يَثْبُتُ لَهَا وَلَا لِأَحَدٍ مِنْ أَصُولِهَا وَفُرُوعِهَا حَرَمَةٌ مُصَاهَرَةٌ
بِالرَّيَا الْحَقِيقِيَّةِ ، بِخِلَافِهِ مِنْ نَحْوِ مُحَبِّبٍ أَوْ مُكَرِّهٍ عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى امْتَنَعَ عَلَى
عِبَادِهِ بِالسَّبِّ وَالصَّهْرِ^(١) ، وَلِأَنَّهُ^(٢) لَا حَرَمَةَ لَهُ

(وَلَيْسَتْ مُشَارَةً) سَبِّ مَبَاحٍ ؛ كَمَا حَادِثُهُ (شَهْوَةٌ كَوَظْءٍ فِي الْأَطْهَرِ) لِأَنَّهُ
لَا تُوجِبُ عَدَّةً فَكَذَا لَا تُوجِبُ حَرَمَةً ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ : وَيَرُدُّ عَلَيْهِ^(٣) لِمَنْ الْأَب^(٤)
أُمَّةٌ إِيَّاهُ فَإِنَّهَا نُحْرُمُ ؛ لِمَا لَهُ مِنَ الشَّهْوَةِ فِي مَلِكِهِ ، بِخِلَافِ لِمَنْ الرُّوحَةُ ، دَكَّرَهُ
الإِمَامُ . انْتَهَى

وَفِيهِ نَظَرٌ بَلِ الدِّي دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ . أَنَّهُ لَا نُحْرُمُ^(٥) إِلَّا وَظْءُهُ

(وَلَوْ احْتَلَطْتُ مُحَرَّمٌ) سَبِّ أَوْ رِصَاعٍ أَوْ مُصَاهَرَةٍ ، أَوْ مُحَرَّمَةٍ سَبِّ أَحَرٍ ؛
كَعَبَادٍ أَوْ تَوَثُّرٍ ، وَمِنْهُمْ مَنْ نَكَّلَ وَضَبَطَ الْعَمَلُ بِالصَّمِّ وَتَشْدِيدِ الرَّأْيِ لِيَشْمَلَ

(١) أَيِ : فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ تَقْوَى حَقٍّ مِنْ تَقْوَى سَرًّا مُتَّعِدَةً نَسَبًا وَصَهْرًا وَكَانَ رُبُّكَ غَفِيرًا ﴾ [بَعْرَهَان]
[٥٤]

(٢) أَيِ : مَلَهُ الرِّيَا . (ش : ٣٠٤ / ٧٠)

(٣) أَيِ : الْمَنْعُ . (ش : ٣٠٤ / ٧)

(٤) قَوْلُهُ (مَنْ الْأَب) أَيِ شَهْوَةٍ (ع ش : ٢٧٥ - ٢٧٦)

(٥) قَوْلُهُ (أَنَّهُ لَا يُحْرَمُ) أَيْ : لَا يُحْرَمُ الْأَمَةُ عَلَى الْأَسِّ وَلَا وَظْءُ الْأَب (ش :
[٣٠٤ / ٧]

سنة قرية كبيرة . نكح مهر .

ذلك^(١) (سنة قرية كبيرة) بأن كن غير محصورات (نكح) إن شاء (مهر) وإن قدر سهولة على متيقنة الحل مطلقاً^(٢) - خلاف للسكني - رخصة من الله تعالى

وحكمة ذلك أنه لو لم يُنكح له ذلك ربما انسأ عليه ما نكح ، فإنه وإن سافر لبلد لا يأمن مسافرتها إليها .

ونكح إلى أن نفى محصوراً على ما رجحه الرواسي^(٣)

وعنه فلا يخالفه مرجعهم في الأواني أنه تأخذ إلى بقاء واحدة ؛ لأن النكح لخطأ له أكثر من غيره .

وأما لفرق بأن ذلك يكفي فيه انظر فتاوح المطبوع مع لقدرة على المشعر ، بخلافه هنا . فعير صحيح ؛ لما يفرز من حل المشكوك فيها مع وجود المواثي نحل بفساً .

ويأتي حل^(٤) مخبرته بالتحليل وانقضاء عذبتها وإن طرأ كدها .

ومر في محبب الصفة ما له تعلّق بذلك^(٥) ، على أن زوال يفي اختلاط المحرم^(٦) بالنكاح^(٧) مهر يضعف التقيد بالمحصورات ويُقوي القياس^(٨) على

(١) أي ، محرمة بسبب آخر . إلح ، فكان الأنسب الثالث (ش ٣٠٤/٧)

(٢) أي : باجتهاد وغيره . انتهى معي . (ش ٣٠٤/٧ - ٣٠٥)

(٣) راجع المهر لنكاح في خلاف الأشباح ، ص ١٢٥٣

(٤) قوله (ويأتي حل) . إلح بقوله برز لفرق الماز . انتهى ع ش (ش ٣٠٥/٧)

(٥) في (ص ، ٤٦٠) وما بعدها

(٦) قوله (زوال يفي اختلاط المحرم) . إلح : يعني . نسب نكاح واحدة مهر زوال يفي

اختلاط المحرم ، وهذا بصعف التمسك السابق بقوله (إلى أن نفى محصور) كردي

(٧) قوله (النكاح) متعلق بـ (زوال) . إلح (ش ٣٠٥/٧)

(٨) أي . محذور أن ينكح إلى أن نفى واحدة . (ش ٣٠٥/٧)

لَا بِمَحْضُورَاتٍ .

لأوأي ، وعدم النظر^(١) للاحتياط المذكور

نعم ؛ إن أُريدَ بالنظر العتب ثم والمعني هما النشئ^(٢) عن الاجتهاد . قرئت
صحة ذلك العرق .

(لا بمحضورات) فلا تكبح مهن ، فإن فعل نظر ؛ احتياطاً للأصابع مع
عدم المشقة في احسانهن بخلاف الأول^(٣) ، ولا مدخل للاجتهاد ها

نعم ؛ لو نشئ صفة محرمه ؛ كسواد تكبح غير داب اسود مطلقاً^(٤) ؛ كما
هو واضح ، واخسناها ؛ إن انحصرت

ثم ما عسر عدّه بمحرّد النظر ؛ كالألف غير محصور ، وما سهّل ؛
كالعشرين بل العتة ؛ كما صرّحوا به^(٥) في (باب الأمان) وذكره في « الأنوار »
ها^(٦) محصور ، وبسبهما^(٧) أوساط نلحق بأحدهما بالنظر ، وما نشئ فيه
يستغني فيه القلب ، قاله الغزالي^(٨) .

والذي رجّحه الأذرعى : تحريم عذ الشك ؛ لأن من الشروط العدم
لحدها

(١) قوله (وعدم النظر) إلح عطف على (القياس) . (ش : ٣٠٥/٧) .

(٢) قوله (ثم) أي في لأوي ، وقوله (ها) أي في نكاح ، وقوله (لنشئ) أي
نظر لنشئ ، نائب فاعل (أريد) . (ش : ٣٠٥/٧)

(٣) أي غير المحصورات . (ش : ٣٠٥/٧) .

(٤) أي انحصر أولاً . (سم : ٣٠٥/٧)

(٥) أي . ذات السواد . (سم : ٣٠٥/٧) .

(٦) قوله (كما صرّحوا به) أي باستيفال بالت ، وكذا ضمير (وذكره) (ش : ٣٠٥/٧)

(٧) وفي (ب) و (ح) والمضوعان (في « الأنوار ») بدون (ها)

(٨) أي من ألف والعشرين ؛ كما هو صريح ؛ المعني « عن الغزالي » ، أو لفتة ؛ كما هو صريح
صمم شارح وصريح ؛ عباده ؛ حيث أسقط العشرين (ش : ٣٠٥/٧)

(٩) الأنوار لأعمال الأبرار (٩٦/٢ - ٩٧)

ولو طراً مؤثداً تحريم على نكاح قطعة ، كوطء زوجة أبيه ^(١) شبهة

واغترض ^(٢) بقولهم لو رُوِّحَ أمه مورثته ظاهراً حياءً فإن ميتاً ، أو ترؤفحت روحه المفقود فإن ميتاً ، صح ، ومثلاً ما فيه في فصل الصبيحة ^(٣)

ونبحث الأذرع في كالسكني في عشرين مثلاً من محارمه اختلطت بغير محصور لكنه لو قسم عيهاً صار ما نحصر كلاً مهن محصوراً حرمة النكاح ^(٤) مهن ، نظراً لهذا التوريع .

وتخالفهما ابن العماد ؛ نظراً للجمله وفان إن الحل طهر كلام لأصحاب

وهو ^(٥) كما قال ، خلافاً لمن زعم أن كلامه لا وجه له .

ولو اختلطت روحه بأحبيب . لم يحر وطء واحدة مهن مطلقاً ^(٦) ، لأن الوطء إنما يتأخر بالعقد دون الاحتهاد

(ولو طراً مؤثداً تحريم) بفتح الاء ، فهو من صفة الصفة للموصوف ، وبكسرهما ^(٧) (على نكاح قطعه ، كوطء زوجة أبيه ^(٨)) سواء أو بوب ؛ كما صططهما ^(٩) بقطعه (شبهة) ووطء الروح أم أو بنت زوجها بشبهة ، فيفسخ النكاح ؛ إلحاقاً ^(١٠) للدوام بالابتداء ؛ لأنه معنى توجب تحريماً مؤثداً ، فإذا طراً . قطع ؛ كالرضاع .

(١) أي . أن من الشروط . العلم بجلها . (سم : ٣٠٥/٧) .

(٢) في (ص : ٤٦٥)

(٣) قوله (حرمة النكاح) معمول (بحث) (ش : ٣٠٦/٧) .

(٤) أي : الحكم (ش : ٣٠٦/٧)

(٥) أي : محصورات أم لا . انتهى . ع ش . (ش : ٣٠٦/٧)

(٦) قوله (وبكسرهما) أي : يكون صفة لمحدود بغيره . سم مؤثداً بالتحريم (ع ش : ٢٧٦/٦) .

(٧) وفي (ب) و (ت) و (د) و (غ) : (زوجة أبيه)

(٨) أي : ضط بهما ، فيه حذف وإيصال (ش : ٣٠٦/٧)

(٩) قوله (إلحاقاً) . إلح بعلل لما في المتن والشرح معاً (ش : ٣٠٧/٧)

وبهذا^(١) يَتَّبَحُّ : أنه لا فرق بين كون الموطوءة محرمةً للواطئ وغيره
فلو وطئ بنت أخته أو حالك لتي تحت ولده بشبهة خُرِّمَتْ على وليه
أبدًا .

كما يُصَرِّحُ به^(٢) قولُ : أصلُ الروضة : لو وطئ أُمُّه المحرمةُ عليه بسبب
أو رضاع ، فإن قلنا لا يَحِلُّ الحَدْ . ي وهو الأصح . ثَبَتَ
المصاهرة^(٣) ، فهو غير واحد لا تَحْرِمُ ، كما قلنا من الحداد ومن تبعه .
صحيحة

ورغم أن اسم يَئِدُهُ^(٤) لئن في محله بل نَصَّدَّقُ بالمحرم وغيره ، لأن
لمصاهرة التي أنشأها الشَّيْخَانِ^(٥) مؤنَّدٌ تحريم طراً بوطء الأب للمحرمة^(٦) على
نكاحها فقطعة وحُرْمَتُهَا أبدأ على أبيه ، لأنها موضوعةُ أبيه .

ولقد نال بعضهم في ردِّ كلام ابن الحداد فقال : هو خيالٌ باطلٌ ، ومن
تبعه عقلٌ عاقلٌ نَقَرَهُ^(٧) عن الشيخين .

وخرَّجَ (نكاح)^(٨) طرؤه على ملكٍ يعين ؛ كوطء أبي جارية ابنته فإنها وإن
خُرِّمَتْ به على الابن أبداً لا يَنْقَطِعُ به ملكه حيث لا إحيالٌ ، ولا شيءٌ عليه^(٩)

(١) أي التحليل . (ش : ٣٠٧/٧) .

(٢) أي : بعدم الفرق (ش : ٣٠٧/٧) .

(٣) شرح الكبير (١٨٧/٨ - ١٨٨) روضة الطالبين (٥١٢/٥ - ٥١٣) .

(٤) أي : التقيد بغير المحرم . (ش : ٣٠٧/٧) .

(٥) أي : بقولهما آنفاً ، (ثَبَتَ المصاهرة) . (سم : ٣٠٧/٧) .

(٦) قوله (محرمة) أي : الأب منعلن بوطء الأب (ش : ٣٠٧/٧) .

(٧) أي : بقولهما بقاء (لو وطئ أُمُّه المحرمة) إلخ (ش : ٣٠٧/٧) .

(٨) أي : بطرؤه على نكاح (ش : ٣٠٧/٧) .

(٩) أي : عبر لإثبات عدم أي : كالمعتد ، وعادةً ش أي : لا شيءٌ للابن على الأب في

مقتضى المحرم ، أم لمهر فله في مقتضى الوطء انتهى (ش : ٣٠٧/٧) .

وَيُخْرَمُ خَمْعُ الْمَرْأَةِ وَأَخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ حَالَتِهَا مِنْ رِصَاعٍ أَوْ سَبٍّ ،

مُحَرَّمٌ تَحْرِيمُهَا ؛ لِمَاءِ الْمَالَةِ ، وَمَحَرَّمُ الْحَلِّ هَذَا عَرُ مَسْنُونٌ

(ويحرم جمع المرأة وأختها أو عمها أو حالتها من رصاع أو سب) ولو بواسطة لأبوين أو أبٍ أو أمٍّ سداً ودواماً ؛ لئلا^(١) في الأحسن ، وسحر الصحيح في الباقي^(٢)

وحكمة ذلك كما فيه أنه يُؤدِّي إلى فصيلة لرحم وإن رصيت بدلت فإن الصغ يتغير

وَضَطُّوا مَنْ يُخْرَمُ جَمْعُهُمَا^(٣) . نَكَلُ مَرَأَتَيْ بَيْهَمَا فَرْتَةً أَوْ رِصَاعٌ يُخْرَمُ تَاكُحُهُمَا لَوْ قُدِّرَتْ إِحْدَاهُمَا ذَكَرًا

فَخَرَجَ بِالْقَرَانَةِ وَالرِّصَاعِ الْمَصَافَرَةُ ، فَيَجُلُّ الْجَمْعُ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَأُمٍّ أَوْ بِنْتِ رَوْحِهَا أَوْ رَوْحَةِ وَلَدِهَا^(٤) ؛ بِذَلِكَ رَحِمَ هُمَا يُخْتَلِي قِطْعُهُ

وَالْمَلْتُ^(٥) فَجُلُّ الْجَمْعِ بَيْنَ امْرَأَةٍ وَأُمِّهَا ؛ بَأَن يَتَرَوَّحَ شَرْطُهَا الْآبِي^(٦) ثُمَّ يَتَرَوَّحُ سَدَّتُهَا ، أَوْ يَكُونُ^(٧) فَتَا وَإِنْ خَرُمَتْ كُلُّ^(٨) تَقْدِيرِ ذَكَوَرِهِ الْأُخْرَى ؛ إِذَا

(١) أي بقوله تعالى ﴿وَأَرْحَمُونَكَ الْأَخْيَرُ﴾ [س. ٢٣]

(٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : « لَا يَخْمَعُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ، وَلَا بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَحَالَتِهَا » أخرجه البخاري (٥١٠٩) ، ومسلم (١٤٠٨)

(٣) قوله (من يحرم جمعه) أي جمع الزوج بهما ، فإن كان في حمس أحدها احتضت باسطلان دون غيرها ، وبما يظن ههنا معاً ، لأنه لا يمكن الجمع بهما ولا أولويه لإحدهما على الأخرى ، وإن كانا مع بعض بجمع كردي وهي (ب) (جمعهما)

(٤) قوله (أو روجه ولدها) عطف على قوله (وأم أو سدة روحها) وتصير في وسف راجع إلى (امرأة) ، هاشم (ك)

(٥) قوله (والمثل) عطف على (المصافرة) (س ٣٠٧/٧)

(٦) في (ص ٦٣٩٠) وما بعدها

(٧) قوله (أو يكون) إلح عطف على قوله (يتروحا) (س ٣٠٧/٧)

(٨) أي كل من المرأة وأمه عن الأخرى (س ٣٠٧/٧)

فإن جمع بعقد بطل ، أو مرتباً . فالثاني

العقد لا ينكح سنده والسبد لا ينكح أمه

ويحل الجمع أيضاً بين سب الرجل وريسته ، وبين المرأة وريسة زوجها من امرأة أخرى ، وبين أخت الرجل من أمه وأخته من أبيه ، إذ لا تحرم المماثلة بينهما بتقدير ذكورة إحداهما .

(فإن جمع) بين نحو أحبس (بعقد) واحد (بطل) المكاخاين ؛ إذ لا مرشح (أو) بعقدتين يأتي هنا ما مر في نكاح اثنين^(١) ؛ فإن وقعاً معاً أو عرف سبق ولم تتعثر سابقة ولم يترشح معرفتها أو جهن السبق والمعة نظلاً أو وقعاً (مرتباً) وعرفت السابقة ولم تسن (. فالثاني) هو الباطل إن صح الأول ؛ لأن الجمع خصل به ، فإن سببت ورُجيت معرفتها . وجب التوقف حتى يتبين

والأوجه أنه لا يحتاج لصح الحاكم وأنه لو أراد العقد على إحداهما . امتنع حتى تطلق الأخرى بائناً^(٢) ؛ لاحتمال أنها الروجة ، فتحل الأخرى يميناً من غير مشقة عليه في ذلك بوجه .

أما إذا قد الأول . فالثاني هو الصحيح سواء أعين بذلك^(٣) أم لا ، خلافاً للماوردي^(٤) ، ومن ثم تعقّب الروياني بقوله وعدي يتعقد نكاح الكنية بكل حال ، عاتته . أنه فرق بهذا العقد وهو نكاح حد ، للحديث^(٥)

(١) أي في نكاح لوليين من اثنين أشهر معي (ش : ٣٠٧/٧)

(٢) قوله (بائناً) يعني أودجها ونقصي العدة (سم : ٣٠٨/٧)

(٣) أي فساد الأول . (ش : ٣٠٨/٧)

(٤) أي في قوله : (أم لا) . انتهى ع ش . (ش : ٣٠٨/٧)

(٥) عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : ثلاث جلد من جلد وفرلهم جلد النكاح ، والطلاق ، والزينة . أخرجه الحاكم (٣١٦/٢) ، وأبو داود (٢١٩٤) ، والترمذي (١٢٢٠) ، وابن ماجه (٢٠٣٩)

وَمِنْ حُرْمِ حَمَمَهُمَا نِكَاحٍ حُرْمٌ فِي الْوَطءِ بَعْلًا ، لَا مَنَكُهُنَّ ، فَإِنْ وَطِئَ
وَاحِدَةً

نسبةً يأتي ما ذكر^(١) في جمع أكثر من أربع ، وفيما إذا نكح^(٢) عشرة في
أربعة عقود أربعاً وثلاثاً ونسب وواحدة وحيل السبب فوطئ بعضهن ومات .
فيؤخذ من البركة مسمى أربع ، لأن في نكاحه أربعاً بنسب تحت^(٣) مهرهن وإن سم
يُدخل بهن ، ومهر مثل^(٤) مَنْ دَخَلَ بِهِنَّ ؛ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُنَّ مِنَ الرَّائِدَاتِ عَلَى نِكَاحِ
الْأَرْبَعِ

وما أُخِذَ لِلْمَدْحُولِ بِهِنَّ يُدْفَعُ لَهُنَّ ، وَلِلْأَرْبَعِ يُوقَفُ^(٥) سَهْنٌ وَمِنَ الْوَرِثَةِ
إِنِّي الْيَابِ أَوْ ابْنِ صَاحِبٍ ، وَبِذَلِكَ تَمَرُّعُ ضَوْيٍّ فِي « الرَّوْحَةِ » وَغَيْرِهَا مُرَاجَعَةٌ^(٦)

(ومن حرم حممهما نكاح) كأنه (حرم) حممهما (في الوطء
بصك) لأنه إذا حرم العقد فالوطء أولى ؛ لأنه أقوى ، ولأن الغاطع فيه أكثر
(لا ملكهما) إجماعاً ؛ لأن الملك قد يُفقد به غير الوطء ؛ ولهذا جاز له ملك
نحو أحته .

(فإن وطئ) في فرج واضح أو دبر ولو مكرهاً أو جاهلاً (واحدة) غير
محترمة عليه نحو رصاع وإن طئها نجس له ، وظاهر كلامه أن الاستدحان هو

(١) أي من قول المن (فإن جمع) إلخ مع ما رآه الشارح (ش ٣٠٨/٧)
(٢) قوله (وفيما إذا نكح) إلخ طهره أنه عطف على (في جمع) إلخ ، ويحمل أنه
منعني بقوله (فيؤخذ) إلخ والعاء فيه شبه فاء الجزاء ؛ لأنهم قد يبركون نظراً لمقدم
مرله لشرط وسبقه المؤخر مرله الجزاء ؛ كما مرره سيوفه في ريد حين يفتة فأكرمه
(ش ٣٠٨/٧) .

(٣) قوله (يجب . . . إلخ) نعت (لربما) ، (ش ٣٠٨/٧)
(٤) قوله (ومهر من) إلخ عطف على (مسمى أربع) (ش ٣٠٨/٧)
(٥) قوله (وللأربع يوقف) إلخ عطف على قوله (للمدحول بهن يدفع) إلخ
(ش ٣٠٨/٧) .

(٦) روضة اللالين (٥/٤٦٠-٤٦١)

خُرُمَتِ الْأُخْرَى حَتَّى يُحَرِّمَ الْأُولَى ؛ كَنَيْعٍ أَوْ نِكَاحٍ أَوْ كَنَانَةٍ لَا حَيْضٍ وَإِحْرَامٌ ،
وَكَذَارَهْنُ فِي الْأَصَحِّ .

لَيْسَ كَالوَطءِ وَهُوَ مَتَّجَةٌ (حرمت الأخرى حتى يحرم الأولى) لثَلَا يَخْصُلُ
الْجَمْعُ الْمُسَيِّئُ عَنْهُ ، وَلَا يُؤْتَرُ وَطْؤُهَا^(١) وَإِنْ خَلَّتْ عَلَى الْأَوْحَدِ بِحَرِيمِ
الْأُولَى^(٢) ؛ إِذَا الْحَرَامُ لَا يُحَرِّمُ الْحَلَالَ .

ثُمَّ التَّحْرِيمُ يَخْصُلُ بِمُرْبِلِ الْمَلِكِ (كَيْعٍ) وَفِي سَجٍّ (بَيْعٍ) وَهِيَ
أَوْصَحُ^(٣) ، وَلَوْ لَبِصَّهَا إِنْ لَرَمَ أَوْ شَرِطَ الْحَصْرُ فَهِيَ لَمُشْتَرِي ، وَهِيَ وَلَوْ لَبِصَّهَا
مَعَ قَبِصَّهَا بِرَدِّهِ .

(أَوْ) بِمُرْبِلِ الْحُلِّ سَحْوٍ (نِكَاحٍ أَوْ كَنَانَةٍ) صَحِيحَةٌ ؛ لِارْتِفَاعِ الْحُلِّ ، فَإِنْ غَادَ
جُلُّ الْأُولَى سَحْوً أَوْ هَلَاقٍ مِنْ وَطْءٍ ثَانِيَةٍ تَحْتَرِّ فِي وَطْءِ أُتَيْتَهِمَا شَيْءٌ بَعْدَ
اسْتِبْرَاءٍ لِلْعَائِدَةِ إِنْ أَرَادَهَا^(٤) ، أَوْ بَعْدَ وَطْئِهَا^(٥) لَمْ نَطْلُ الْعَائِدَةَ حَتَّى يُحَرِّمَ
الْأُخْرَى .

وَعُلِمَ بِمَا مَرَّ أَنَّهُ لَوْ مَنَكَ أَمَّا وَبَتَّهَا خُرُمَتُ إِحْدَاهُمَا مُؤْتَدَاً بِوَطْءِ
الْأُخْرَى .

(لَا حَيْضٌ وَإِحْرَامٌ) وَنَحْوُ رَدِّهِ وَعَذَّةٍ ؛ لِأَنَّهَا أَسَابُ عَارِضَةٌ غَرِيبَةُ الرِّوَالِ
(وَكَذَارَهْنُ) مَقْصُوصٌ (فِي الْأَصَحِّ) لِقَاءُ الْحُلِّ لَوْ أَدْنَى لَهُ الْمَرْتَهَنُ

(١) أَيِ الثَّانِيَةِ ، بَأَن نَعْدَى رَوَاطِنَهَا ، ظَاهِرٌ وَإِنْ ظَهَرَ الْأُولَى ، وَهُوَ ظَاهِرٌ ، وَقَدْ بَشَّحْلَهُ قَوْلُ
لِشَارَحِ قُلِّ (وَإِنْ ظَنَّتْهَا تَحَلُّ لَهَا) . (ع ش : ٢٧٩ / ٦)

(٢) قَوْلُهُ (تَحْرِيمِ الْأُولَى) أَيِ سِ مِ هِيَ بَانِيهِ عَلَى حُلِّهَا ، وَلَمْ يَمَعِ بَعْدَ الثَّانِيَةِ عَلَى تَحْرِيمِهَا
(ع ش : ٢٧٩ / ٧)

(٣) وَهِيَ (ب) وَ (خ) (وَهُوَ أَوْضَحُّ) .

(٤) أَيِ : الثَّانِيَةِ ، أَيِ : وَطْأَهَا . (ش : ٣١٠ / ٧)

(٥) قَوْلُهُ (أَوْ بَعْدَ وَطْئِهَا) أَيِ الثَّانِيَةِ ، عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (مِنْ وَطْءٍ) ، لِحِ
(ش : ٣١٠ / ٧)

وَلَوْ مَنَكُهَا ثُمَّ نَكَحَ أُخْتَهَا أَوْ عَكْسًا . حَلَّتْ الْمُنْكَوْحَةُ ذَوِيهَا
وَبَلَغَتْ أَمْرًا نَدَبًا ، وَتَلَحُّرٌ أَرْبَعُ فِقْطٍ ، فَإِنْ نَكَحَ حَفْصًا مَعًا . بَطُلْنَ ،

(ولو ملكها) أي : امرأة وَطِئَها أم لا (ثم نكح أختها) أو عمتها أو خالتها
الحرّة أو الأمه بشرطه (أو عكس) أي : نكح امرأة ثم ملك نحو أختها أو تقدّر
المسكّ والنكاح (حلت المنكوحة ذويها) لأنّ فراس النكاح أقوى للحوف
الوليد فيه بالإمكان ، ولا يُجَامَعُ الحَلُّ للعير ، بخلاف فرس يملك فهِم
(وللعد) ولو مَقْصُصاً (مرأتان) لإجماع الصحابة عليه ، ولأنّه على النصف
من الحرّ .

(وللحر أربع فقط) للحر الصحيح أنّه صَلَّى الله عليه وسَلَّمَ قال لمن أسلم
على أكثر من أربع : « أَفْسَيْتَ أَرْبَعًا وَفَارِقَ سَائِرَهُنَّ »^(١)

وَكُنْ حَكَمَةً هَذَا الْعَدِيدِ موافقته لأحلاط لندن الأربعة المتولدة عنها أنواع
الشهوة المستوفاة غالباً بهن^(٢) ، قَالَ اسُ عُبَيْدُ السَّلَامِ كَانَتْ شَرِيعَةُ مُوسَى تُحَلِّلُ
السَّاءَ مِنْ غَيْرِ حَصْرِ لِمَصْلَحَةِ الرِّجَالِ ، وَشَرِيعَةُ عِيسَى^(٣) ضَيَّيَ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ
تَمْنَعُ غَيْرَ الْوَاحِدَةِ لِمَصْلَحَةِ السَّاءِ ، قَرَأَتْ شَرِيعَةُ مَسَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ
مَصْلَحَةُ الْوَعِيِّ^(٤)

وَقَدْ تَتَعَيَّنُ الْوَاحِدَةُ ؛ كَمَا مَرَّ فِي نِكَاحِ السَّاءِ وَالْعَجُوبِ^(٥)

(فإن نكح) الحرّ (حمّاً) أو أكثر (معاً) بطلن (أي : نكاحهنّ) ؛ إِنْ
لَا مَرْتَحُخٌ ؛ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ فِيهِنَّ مَنْ يَحْرُمُ حَمُّهُ بَطُلْنَ فِيهِ فَقَطْ وَصَحَّ فِي

(١) أخرجه ابن حبان (٤١٥٧) ، والمحاكم (١٩٢/٢) ، وسمري (١١٥٨) ، وابن ماجة
(١٩٥٣) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٢) أي : السوء . (ش . ٧ / ٣١٠)

(٣) وفي (ب) (عيسى عليهما السلام) ، وفي (ب) (عيسى صلى الله عليهما وسلم)

(٤) انقواعد الكبرى (١ / ٦٢)

(٥) في (ص : ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٤)

أَوْ مَرْتَأً . فَالْحَامِصَةُ

وَتَحِلُّ لِأَخْتِ ، وَالْحَامِصَةُ فِي عِدَّةِ بَائِنٍ لَا رَجْعِيَّةَ
وَإِذَا طُلِقَ الْحُرُّ ثَلَاثًا وَالْعِنْدُ حُلُقَتَيْنِ . لَمْ يَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكَحَ ،

الْقِيَاتِ إِنْ كَرَّرَ أَرْبَعًا فَأَقْلَ ، أَوْ مَحْرُومِيَّةٍ^(١) أَوْ مَلَاعِيَةٍ أَوْ أُمَةٍ . تَطْلُ فِيهَا فَقَطْ
بِذَلِكَ^(٢)

(أَوْ مَرْتَأً فَالْحَامِصَةُ) هِيَ الَّتِي يَنْطَلِقُ^(٣) فِيهَا ، وَيَأْتِي هَا مَا مَرَّ فِي جَمْعِ
مَحْرُومِيَّةٍ مِنْ بَقِيَّةِ الْأَقْسَامِ وَكَلَامِ الْمَاورِدِيِّ وَمُقَابِلِهِ .

وَيَأْتِي تَطْيِيرُ ذَلِكَ^(٤) فِي جَمْعِ الْعِدَّةِ ثَلَاثًا فَأَكْثَرَ

(وَتَحِلُّ لِأَخْتِ) وَمَحْرُومًا^(٥) (وَالْحَامِصَةُ) لِلْحُرِّ وَالثَّالِثَةِ لِعَبِيدِهِ (فِي عِدَّةِ
بَائِنٍ) لِأَنَّهَا أَحْسَنُ مِنْهُ (لَا رَجْعِيَّةَ) وَمَحْلُومَةٌ عَنِ الْإِسْلَامِ وَمُرْتَدَّةٌ بَعْدَ وَطْءٍ وَقَبْلِ
انْقِصَاءِ الْعِدَّةِ ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الرُّوَجَاتِ .

(وَإِذَا طُلِقَ) قَبْلَ الْوُطْءِ أَوْ بَعْدَهُ (الْحُرُّ ثَلَاثًا ، وَالْعِدَّةُ) وَلَوْ مَبْعُوضًا (طَلِقَتَيْنِ)
وَكُنْ قَبْلَ عِدَّةِ ثَانِيَةٍ . وَالْأَيُّ : كَانَ عُلِمَتْ^(٦) مَعْتَبَرَةً . نَسَبَتْ لَهُ الثَّالِثَةَ (لَمْ يَحِلَّ
لَهُ) بِنِكَاحِ الْمَطْلُوعَةِ (حَتَّى يَنْكَحَ) رَوْجًا غَيْرَهُ وَلَوْ كَانَتْ^(٧) صَبِيًّا حُرًّا عَاقِلًا ، أَوْ عِدًّا
بَالِغًا عَاقِلًا ، أَوْ كَانَتْ مَحْنُورًا^(٨) . بِاللَّوْنِ . أَوْ حَصْبًا أَوْ دُمَيْةً فِي دُمَيْةٍ ، لَكِنْ إِنْ
وُطِئَ فِي نِكَاحٍ لَوْ تَرَافَعُوا إِلَيْهَا أَقَرَرَتْ بَاهُمْ عَلَيْهِ

(١) قَوْلُهُ (أَوْ مَحْرُومِيَّةٍ) عَطَفَ عَلَى (مَنْ يَحْرُمُ . .) إِنْجَ . (ش : ٣١٠ / ٧) .

(٢) وَقَوْلُهُ (كَذَلِكَ) إِشَارَةٌ إِلَى كَوْنِ الْعِدَّةِ أَرْبَعًا كَرْدِي وَمِي (ب) وَ (ح) وَ (س) وَ (ع)
وَمِي لِسَطْرَعِهِ وَلَوْ هَبَ (كَذَلِكَ) بِذَلِكَ (لَذَلِكَ)

(٣) أَيُّ لِنِكَاحِ (ش : ٣١٠ / ٧)

(٤) قَوْلُهُ (تَطْيِيرُ ذَلِكَ) أَيُّ فَوَسَّحَ حَصْرًا إِلَى هَاهُنَا وَشَرَحًا (ش : ٣١٠ / ٧)

(٥) أَيُّ : كَالْعَمَةِ وَالْحَالَةِ . (س : ٣١٠ / ٧)

(٦) أَيُّ : الثَّانِيَةِ . (ش : ٣١٠ / ٧)

(٧) أَيُّ : الْمَحْنُورِ . (ش : ٣١٠ / ٧)

(٨) قَوْلُهُ (أَوْ كَانَتْ مَحْنُورًا) عَطَفَ عَلَى (كَانَتْ صَبِيًّا) (ش : ٣١٠ / ٧)

وَتَعَبَتْ بِقُلُوبِهَا خَشَعَتْهُ

وكالدمي نحو المحوسبي ، كما في « الروضة »^(١) لكن يورخ فيه بأن الكسبي لا يحل له نحو مجوسية .

وقصيته أن نحو المحوسبي لا تحل له كسبه ، وقد يُحاب بأن كلام « الروضة » صريح في حل ذلك ، فمدله مضاف لا يرد عليه

(ونعيب) قيل . تسعي فتح أوله ، لتشمل ما لو برئت عنه ، أي أو انتفى قصدُهما ، و خزر بذلك^(٢) عما لو ضم^(٣) ونسي للفاعل ، فإنه إن كان^(٤) فوقية أو هم اشتراط فعلها أو تحية أو هم اشتراط فعله (بقلها خشعته) ولو مع يوم ولو مهما^(٥) مع رواب نكرها ولو عوراء^(٦) على المعتمد وإن لث على لحشة حرقة كشمة ولم يُرل ، أو فارتها نحو حيص أو صوم أو عدة شهية عرضت بعد نكاحه^(٧)

نعم ، يأتي في محبب أنه أنكره غير امور ، لو لم تُرل لركة الذكر كان وطناً كاملاً ، وأن هذا صريح في إجرائه في التحليل .

وما نُقلَ عن ابن المسيب من الاكتفاء بالعقد^(٨) بتقدير صحبه^(٩) عنه مُحالِفٌ

(١) روضة الطالبين (٤٦٣/٥)

(٢) أي : بقوله : (يسعي فتح أوله) . (ش : ٣١١/٧)

(٣) أي أول (تعيب) في المتن (ش : ٣١١/٧)

(٤) أي أوله المضموم . (ش : ٣١١/٧)

(٥) وفي (ح) ريدده بعد (ولو مهما) ، وهي (كما مر أول الفصل المعلوم منه أن ما أوجب

دخوله غسل أجراً ، وما لا فلا) وقد تأتي قرناً وقد لشرائي (٣١١/٧)

(٦) قوله : « ولو مهما » أي : ولو كان اليوم مهما)

(٦) قوله (ولو عوراء) وهي نسي نكرها داخل العرج كردي

(٧) أي : المحلل (ش : ٣١١/٧)

(٨) أخرجه سعيد بن منصور في « سننه » (١٩٨٩) .

(٩) أي : النقل . (ش : ٣١١/٧)

أَوْ قَذَرُهَا .

للإجماع ، فلا يَحُورُ بقلبه ولا بالحكم به ، ويُقَصَّرُ قضاء القاضي به

وما أَحْسَنَ قولَ جمعٍ من أكابرِ الحنفيةِ ^(١) إِنَّ هَذَا ^(٢) قولُ رأسِ المعتزلةِ بشرِ
العروسيِّ ، وإنه مُحالِفٌ للإجماع ، وإن من أفسى به فعلية لعنة الله والملائكة
والناس أجمعين .

ولعص الحنفية ما مُحالِفٌ بعص دك ، وهو رلة مه ، كـ ^(٣) للشافعي
ذلك ^(٤) فلا يُعز به

(أَوْ قَذَرُهَا) من فاقبها الذي يُرادُ تعييه ^(٥) ، فنعرة بقدر حشمة التي كانت
دون حشمة غيره [كما مرَّ قول العسل المعلوم منه ^(٦) أن ما أَوْجَتْ دحو له العسل . .
أَجْرَأُهَا ، وما لا . فلا] ^(٧)

وَيُطْلَقُهَا ^(٨) وَتَقْصِي عَدَّتْهَا ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَلَا يَحْزَنُ لِمَنْ يَبْعُدُ حَتَّى تُنكِحَ زَوْجًا
غَيْرَهُ ﴾ [المرءة : ٢٣٠] أي ونطأها ^(٩) ؛ بحبر المتفق عليه « حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ
وَيَذُوقَ عُسَيْلَتِكَ » ^(١٠) . وهي عند الشافعي وجمهور الفقهاء الإجماع ^(١١) ؛ لخبر
أحمد والشافعي : أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَّرَهَا به ^(١٢)

(١) أي الإجماع بالعقد (ش : ٣١١/٧)

(٢) أي : بعض الحنفية . (ش : ٣١١/٧)

(٣) أي ما يحالف بعض شروط تحليل المرأة بها (ش : ٣١١/٧)

(٤) قوله : (يراد تعييه) أي . تغييب الهدف إياها . كرودي .

(٥) أي : ضامراً . (ش : ٣١١/٧) .

(٦) وفي (ج) : مرعاً بين بعضهم بعد قوله (ولو مع يوم ولو معها) كما مرَّ (

(٧) قوله (ونطأها) عطف على قول النس (تنكح) (ش : ٣١١/٧)

(٨) قوله : (أي : ونطأها) عطف على (تنكح) في الآية (ش : ٣١١/٧)

(٩) صحيح البخاري (٥٢٦٠) ، صحيح مسلم (١٤٢٣) عن عائشة رضي الله عنها

(١٠) الأم (٦٣٠ / ٦) .

(١١) عن بر عمر رضي الله عنهما عن نسل النبي ﷺ عن لرحل يطلو امرأته ثلاثاً ، فتزوجها
الرحل ، فبعثوا اليه ويرجي الشر ثم يظننها من أن يدخل بها . قال : لا نجل للأول حتى =

بِشَرْطِ الْإِنْتِشَارِ ، وَصِحَّةِ الْكَاحِ ،

مُعْنَى ذَلِكَ^(١) شَيْهًا بِالْعَمَلِ بِحَامِغِ اللَّذَّةِ ؛ أَيْ : بِإِعْتِبَارِ الْمَقْطَعِ
وَالْكُتْبَتَيْنِ بِالْحَشْفَةِ لِإِطَاةِ الْأَحْكَامِ بِهَا بَصًّا فِي الْعَمَلِ^(٢) وَقِيَاسًا فِي غَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهَا
الْأَلَةُ لِحَسَّاسَةٍ وَلَيْسَ الْإِلْتِدَادُ إِلَّا بِهَا

وَقِيَاسًا بِالْحَرِّ غَيْرُهُ^(٣)

وَشَرْعًا تَنْفِيرًا عَنِ الثَّلَاثِ

وَحَرْجَ بَدَ (تَكْح) وَطءُ السَّيِّدِ بِالْمَلِكِ بَلْ لَوْ شَرَّاهُ الْعَقْدُ لَمْ تَحِلَّ لَهُ

وَبَدَ (قَبْلُهَا) : وَطءُ الدَّيْرِ .

وَبَدَ (قَدَرُهَا) . أَقْلُ مَهْ ؛ كَمَعْضِ حَشْفَةِ الْمُسْلِمِ ، وَكَإِدْحَالِ الْمَتَى^(٤)

(بِشَرْطِ الْإِنْتِشَارِ) بِالْعَمَلِ وَإِنْ قَلَّ أَوْ أُعِينَ بِحَوْضٍ إِضْعَ ، وَقَوْلُ السَّنَكِيِّ لَمْ
يَشْتَرِطْهُ بِالْعَمَلِ أَحَدٌ بَلِ الشَّرْطُ سَلَامَتُهُ مِنْ حَوْضٍ غَيْرِهِ وَشَلْبِي زَقْوَاهُ بِأَنَّهُ اصْصَحِيحُ^(٥)
مَذْهَبًا وَدَلِيلًا ، وَلَيْسَ لَنَا وَطءٌ يَتَوَقَّعُ نَاسِئُهُ عَلَى الْإِنْتِشَارِ سِوَى هَذَا

(وَصِحَّةُ الْكَاحِ) فَلَا يُؤْتَرُ فَاسِدٌ وَإِنْ وَقَعَ وَطءٌ فِيهِ ؛ لِأَنَّ الْكَاحَ فِي الْآيَةِ
لَا يَسْأَلُهُ ؛ وَمَنْ تَمَّ لَوْ حَلَفَ لَا يَتَكَبَّرُ . لَمْ يَخْشَ بِهِ ، وَإِنَّمَا لِحَقِّ الْوَطءِ فِيهِ^(٦) السُّبُ
وَوُجِبَتِ الْعَلَّةُ ؛ لِأَنَّ الْمَدَارَ فِيهِمَا^(٧) عَلَى مُحَرِّدِ الشَّهَةِ وَإِنْ لَمْ يُوَحَّدْ مَكَاحُ أَصْلًا

= يُحَامِغُهَا الْآخَرُ ؛ وَمَدَّ أَحْمَدُ (٤٨٦٨) ، مَسَّ السَّنَكِيُّ (٣٤١٥) ، وَنَقَطَ لُثَامِي

(١) أَيْ سَتِي بِجَمَاعٍ مَنَعْتَ عَسِيلَهُ (ش : ٣١١ / ٧)

(٢) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : إِذَا جَسَّ بَيْنَ شُعْمَا الْأَرْبَعِ ، وَفَسَّ
الْحَبَانُ الثَّحَابَ فَقَدْ وَجِبَتِ الْفُلُ ؛ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٣٤٩) .

(٣) قَوْلُهُ (وَقِيَاسًا بِالْحَرِّ) أَيْ : الْحَرُّ لِمَا يَلِيبُ لَابَهُ فِي حَقِّهِ كَرَدِي

(٤) قَوْلُهُ ، (وَكَإِدْحَالِ الْمَتَى) وَالْأَوَّلَى إِسْعَاطُ الْكَافِ . (ش : ٣١١ / ٧)

(٥) قَوْلُهُ : (بِأَنَّهُ اصْصَحِيحُ) أَيْ : أَشْرَاطُ الْإِنْتِشَارِ بِالْعَمَلِ لَا بِالْقُوَّةِ . اُنْتَهَى . مَعْنَى : (ش

(٣١٢ / ٧)

(٦) أَيْ : الْكَاحُ الْفَاسِدُ . (ش : ٣١٢ / ٧)

(٧) أَيْ : لِبَدِ وَالْحَلَّةِ (ش : ٣١٢ / ٧)

وَكَوْنُهُ بِمَنْ يُمَكِّنُ جَمَاعَةً ، لَا طِفْلاً

وعدم احلاله^(١) ، فلا يكفي وطء مع رذة أحدهما أو في عذة طلاقٍ رجعيٍّ ،
أن استدخلت مائه وإن راجع أو أسلم المرتد .

(وكونه ممن يمكن جماعه) أي : يشترط إليه منه عادة ؛ لما يأتي في غير
المراهق^(٢) (لا طِفْلاً) وإن انتشر ذكره ، كما يصرح به المتن وغيره ، لأنه
لا أهية فيه لدوق غيبته^(٣) .

ومثله^(٤) سُدِّيحي باب سبع سين

وقد يؤخذ منه^(٥) . ما ذكره في « شرح الإرشاد » أن من شتهى^(٦) طعماً
حلل ؛ كما ينقص الرصوة بطعمه ، ومن لا . . . فلا .

وأما ما اقتضاه كلام غير السديحي ، من أن المراد به^(٧) غير المراهق ،
وهو . من لم يقارب اللوغ فبعد من عبارة المتن وغيره^(٨)

فإن قلت . لم لم يضطّر السديح سقط . قلت . لأن التمييز غير منظور إليه
هنا ؛ لأن المحذور يحل مع عدم تمييزه ، فأبطلت من شبه أن يتأهل للوطء
وهو من مرق^(٩) ، وإنما تحللت طعمه^(١٠) لا يمكن جماعها بجماع من يمكن

(١) أي : وبشرط عدم اختلال النكاح (ش : ٣١٢ / ٧) .

(٢) أي : آنفاً

(٣) وهي المطبوعات و (ت) : (لدوق غيبته) .

(٤) أي : الطفل الذي لا يتأتى منه الجماع . (ش : ٣١٢ / ٧)

(٥) أي : من تعطل السديحي . (ش : ٣١٢ / ٧)

(٦) قوله (أن من شتهى) لعنه سوء الفاعل ، لكنه شكل في بعض النسخ المعمول عنه سوء
المعمول . (ش : ٣١٢ / ٧)

(٧) أي : بالطفل (ش : ٣١٢ / ٧)

(٨) رجع « السهل الصباح في خلاف الأشباح » مسألة (١٢٥٤)

(٩) قوله (وهو) أي : من من شأنه إلح (من مر) أي : من شتهى طعماً ، حلاًماً
به الهدية . (ش : ٣١٢ / ٧)

(١٠) أي : مطلقه ثلاثاً . (ش : ٣١٢ / ٧)

على المذهب فيهن

ولو نكح بشرط أنه إذا وطئ طلق أو بانت أو فلا نكح ، وفي التطبيق قول

جماعه^(١) : لأن السميء المشروع لأحله التحليل يخلص به دون عكسه^(٢) ، كما هو واضح ، فاندفع قضاؤه عليه

(على المذهب فيهن) أي : الانتشار وما بعده

(ولو نكح) مراد استحليل (بشرط) ولئها وموافقة هو أو عكسه في صلب لعقد (أنه إذا وطئ طلق أو) أنه إذا وطئ (بانت) منه (أو) أنه إذا وطئ (فلا نكاح) بينهما أو نحو ذلك (بطل) النكاح ، لمساواة الشرط فيهن لمقتضى العقد .

وعلى ذلك^(٣) حيل الحديث الصحيح ، فمن الله المحلل والمحلل له^(٤) . وعليه يُحفل أيضاً ما وقع في « الأنوار » أنه يخرم على المحلل استدعاء التحليل^(٥) .

(وفي التطبيق قول) أنه لا ينص شرطه : كما لو نكحها شرط ألا يتزوج عليها ، ويُجاب بأن هذا^(٦) شرط شيء خارج عن النكاح لا يُدعي دته الموصوع

(١) أي بان ذكره صغيراً (عش : ٢٨٢/٦)

(٢) قوله (دون عكسه) أي عكس ما ذكر من محل طهته نكاح من يمكن جماعه وهو محل من يمكن جماعها نكاح الطفل ، يعني أن الصغير في الطهته يحصل نكاح الكبير ولا يحصل في الكبير نكاح الطفل ، فصير (جاسه) يجمع إلى (لعكس) وصير (عليه) إلى (ما ذكره) ، كردي

(٣) أي شرط ما ذكر في صلب العقد . (ش : ٣١٢/٧)

(٤) أخرجه أبو داود (٢٠٧٦) ، والترمذي (١١٤٧) ، وابن ماجه (١٩٣٥) عن علي رضي الله عنه ، والترمذي (١١٤٨) ، والسنن (٣٤١٦) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه

(٥) الأنوار لأعمال الأبرار (٩٨-٩٩/٢) .

(٦) أي : اشتراط ألا يتزوج . (ش : ٣١٢/٧)

هو لها ، ففسد^(١) دون العقد ، بخلاف شرط الطلاق

وخرج بشرط ذلك . إصماره فلا يؤثر وإن موأطاً^(٢) عليه قبل العقد لكنه مكروه ؛ لأن كل ما لو صرح به أنزل . يُكره إصماره ؛ كما نص عليه .

ويكره تزويج من ادّعت التحليل^(٣) لزوم إمكبه ولم يقع في قبضه صدقها وإن كذبتها زوج عيسته في النكاح^(٤) أو الوطء وإن صدقته^(٥) في نفيه^(٦) حتى لا يبرمه مهر أو نصفه ما لم ينضم لتكديبه في أصل النكاح تكذب الولي والشهود ؛ كما في «الروضة»^(٧) ، خلاف للوركشي واللقسي وإن نقله عن الرار^(٨) وغيره .

نعم ؛ في «التهديب» لو كذبتها الروح والشهود خلت^(٩) .

ولا يرد ذلك على «الروضة» لأنه إنما منع عد مكذب الثلاثة^(١٠) دون اثني

منهم

ومر^(١١) . أنه نقل إقرارها بالنكاح لمن صدقها وإن كذبتها الولي والشهود .

(١) أي : الشرط . (ش : ٣١٢/٧)

(٢) أي : العاقدان . (ش : ٣١٢/٧)

(٣) قوله (ويكره تزويج من ادعت) إجماع ؛ بأن قال بكحي روح الحر ووطئي ودارمي واصلب عتني ، كردي .

(٤) قوله (في النكاح) إلح معني به (كذبها) (ش : ٣١٢/٧)

(٥) أي : الزوج لثاني يمينه . انتهى معني (ش : ٣١٢/٧) .

(٦) أي : النكاح أو الوطء . (ش : ٣١٢/٧) .

(٧) روضة الطالبين (٥ / ٤٦٥)

(٨) قوله : (عن الرار) اسمه أبو الفرج (ع ش : ٢٨٢/٦) .

(٩) أي : لدوح الأزل (ش : ٣١٣/٧) وراجع «التهديب» (٦ / ١٢٥ - ١٢٦)

(١٠) قوله (ذلك) أي : ما في «التهديب» ، قوله (على «الروضة») أي : على ما مر منها

أعاً ، قوله (لأنه) أي : صاحب «الروضة» (إنما منع) أي : حلفها لدوح الأزل (عند

تكذيب لثلاثة) أي : الزوج والولي والشهود (ش : ٣١٣/٧)

(١١) قوله (ومر) أي : في (فصل لا يزوج المرأة معها) كردي

ولو أنكر الطلاق^(١) صدق ما لم يعلم الأول^(٢) كدنه
 وإنما قيل قولها في التحليل مع ظن الروح^(٣) كدنها ؛ لما مر^(٤) أن العبرة
 في العقود بقول أربها ، وأنه لا عبرة بالظن إذا لم تكن له مسند شرعي
 وقد غلط المصنف ؛ كالإمام المحالف في هذا^(٥) ، ولكن اشترط له^(٦)
 الأتبعي وأطال .

ولو كدنتها ثم زجع . قيل ؛ كما أتى به اشمال
 ومر^(٧) أنها متى أفترت للمحاكم بروح معشٍ لم يقض في فرعه . لا يبيح
 وفي « المحاهر » لو أخبرت^(٨) بالتحليل ثمة رجعت ؛ فإن كان قبل
 الدخول ؛ بقي قبل العقد . لم تجزئ ، أو بعده لم يوثق
 ولو اعترف الثاني بالإصاه وأنكرتها^(٩) . لم محل يصح

- (١) قوله (ولو أنكر الطلاق) عطف على قوله (ادعى التحليل) أي بكره بزوج من أنكر
 الروح الثاني في طلاقها كردي وقال لشرعي (٣١٣ / ٧) وفي هذا المطلب ما لا يحصى ،
 ويظهر أنه عطف على « ويكره تزوج ... » إلخ .
- (٢) أي : الزوج الأول . (ش : ٣١٣ / ٧)
- (٣) أي الأول (ش : ٣١٣ / ٧) .
- (٤) أي : في (فصل لا ولاية لزوج) . (ش : ٣١٣ / ٧)
- (٥) أي أن العبرة إلخ (ش : ٣١٣ / ٧) وراجع « روحه العالمين » (٤٦٥ / ٥) وما بعده
 المطلب (٣٨٠ / ١٤)
- (٦) أي : للمحالف . (ش : ٣١٣ / ٧)
- (٧) أي في (فصل لا ولاية لزوج) عبارته هالك (ومحل ذلك أي تصديقها في حلها من
 الموانع . ما لم يعرف تزوجها بعين ، وإلا اشترط في صحة بروح الحاكم لها دون الولي
 الخاص : إثباتها لمراقه) . انتهى (ش : ٣١٣ / ٧)
- (٨) أي : المطلق ثلاثاً ووجه الأول . (ش : ٣١٣ / ٧) .
- (٩) أي من أصها ؛ بأن لم يسق منها اعتراف بالتحليل (ع ش : ٢٨٣ / ٧)

فصل

لَا يَنْكِحُ مَنْ تَغَيَّرَ أَوْ تَغَيَّرَ

ومع «الحاوي» لو غاب بزوجته ثم رجع وزعم^(١) موتها حل لأختها نكاحه ، بخلاف ما لو غاب زوجها وأختها فرجعت وزعمت موتها^(٢) . لم تجل له^(٣) . انتهى

وكان الفرق أنه^(٤) عاقد فصدق بخلاف الأخت

تسمية . ظاهر ما تقرّر^(٥) أن لمطلّقتها قول قولها بلا يمين ، وهو ظاهر ، وقول شيخنا يمينها^(٦) يُخْمَلُ على ما لو برؤيته فرجعاً لقاصي ما دعت التحليل الممكن فتخلف هي حينئذ ويمنكته^(٧) بها ، وكذا بفصاء العدة . ومنه أول (فصل لا تزوج امرأة بمسنة) ما له تعلق بما هنا

(فصل)

في نكاح من فيها رقب وتوابعه

(لا ينكح^(٨) من يملكها) ولو مسرودة ومكانة (أو) يملك (بعضها) لتقصير أحكام المالك والنكاح ، إذ الملك لا يقتضي حرّ قسم وطلاق وملك

(١) أي : اذني الزوج (ش : ٣١٣/٧)

(٢) قوله (وزعمت) أي : لأخت (موتها) أي : الروضة (ش : ٣١٣/٧)

(٣) الحاوي الكبير (١٣/١٦٦) .

(٤) أي : الزوج . (ش : ٣١٣/٧)

(٥) قوله (ما تقرّر) أي : بقوله (ويكره بزوج من ادعت التحليل) إلخ ، وقوله (وإنما قبل قولها في التحليل ...) إلخ . (ش : ٣١٣/٧)

(٦) أسنى المطالب (٦/٣٨٤)

(٧) قوله (ويمنكته) من الممكن ، والفصح المستر للقاصي ، والدرر للزوج (ش : ٣١٣/٧)

(٨) أي : الرجل ولو مضافاً انتهى (ش : ٣١٤/٧)

وَلَوْ مَلَكَ رَوْحَهُ أَوْ بَعْضَهَا بطل بكاحه

روحة لنفسه ، لكنه أقوى ، لأنه ^(١) يملك به ^(٢) الروح والعصاة فشئت وسقط
الكاح الأضعف ، إذ لا يقتضي ملك أحدهما ، بل أن سَمِعَ بشيءٍ خاصٍّ ^(٣)
نعم ؛ فرش الكاح أقوى ؛ كما مرَّ ^(٤) ، على أن الرجح هناك بين
عَيْنٍ ^(٥) ، وهما بين وصفي عَيْنٍ ^(٦) فَتُصَحُّ بَرَقُ
ومملوكة مكاتبه كمملوكته ، لأنه عبد ما بقي عليه درهمٌ ، وكذا مملوكة فرعه
أموسر ؛ لأنه يَلْمُزُهُ إعاقه ، بخلاف المعسر
ويُخَوِّرُ للمرأة تروُحُ عبد فرعها ؛ لأنه لا يَرُمُ ^(٧) إعاقها ^(٨) ؛ كما بُدِيَ ^(٩) .
(ولو ملك) هو أو مكاتبه ، لا فرعه ؛ لأن نعتق لسيد بعد مكاتبه أقوى منه
بطل فرعه (روحه أو بعضها) بطلًا تامًّا (بطل بكاحه) بما مرَّز أنه
أضعف

وإنما لم تنسخ إحداه عَيْنِ بَرَأئها ^(١٠) ، لأنه لا منافسة بين ملك العَيْنِ
والمنفعة ، أقال لو لم يُتِمَّ ، كأن اشتراها بشرط الجار له ^(١١) ثُمَّ فسخ . فإنه يَسْتَجِرُّ

(١) أي : الشخص . (ش : ٣١٤/٧)

(٢) أي : يملك اليمين . (ش : ٣١٤/٧) .

(٣) يعني بطريق خاص وهو التمتع بالصنع وغيره . (ش : ٣١٤/٧)

(٤) فصل قوله (كما مرَّ) أي هي شرح قوله (حلت لمكوبة دونها) كروي

(٥) أي وهما الروجة والأمة ، والمراد بين أمرين متعلقين بعين (رشدي ٢٨٣/٦)

(٦) أي وهي لأمة ، ووصفها الملك والكاح (رشدي ٢٨٣/٦)

(٧) أي العرق . (ش : ٣١٤/٧)

(٨) أي : الأم . (ش : ٣١٤/٧)

(٩) في (ص : ٧٤٣)

(١٠) قوله (بَرَأئها) أي شراء العين المباحة كروي

(١١) قوله (بشرط الجار له) أي أما إذا كان لبياتح أولهما فلا ملك له أصلاً (رشدي

. (٢٨٤/٦)

نكاحه ؛ كما نقله الماوردي عن ظاهر النص^(١) ، والروائي عن ظاهر المذهب^(٢) ، وأقره في المجموع^(٣) واعتذره وإن قال الإمام والعراقي^(٤) : المشهور : خلافه ، لكن ما زعمناه المشهور هو الوجه من حيث المعنى ؛ إذ لا سند ضعيف الملك^(٥) ، كيف وهو بأحد فوائد المبيع ، ويباح له وطؤه^(٦) من حيث الملك ؛ كما مر^(٧) فأي ضعف فيه حتى يمنع الانقاس^(٨) !

وقد يُحاطَبُ بأن الملك هنا^(٩) صريء على ثابت محض^(١٠) فلا بُدَّ من تمام سببه^(١١) حتى يقوى على دفع ذلك الثابت ، ولا يصح^(١٢) في زمن الحارِ رالٍ السب^(١٣) فصعف المسبب^(١٤) عن إزالته ذلك^(١٥)

وبهذا قارَقَ جُلَّ الوطءِ وملك العواتِدِ ؛ اكْتفاءً^(١٥) بوجود السببِ

(١) الحاوي الكبير (٥٢ / ٦)

(٢) بحر المذهب (٣٨٥ / ٤) .

(٣) المجموع (٢٠٨ / ٩)

(٤) ابوسيد (٢٠٩ / ٢) ، بهيه المذهب في دراية المذهب (٨٦ / ٧) ، (٣٠٩ / ١٤)

(٥) أي : ملك المشتري في زمن الحبار له . (ش : ٣١٤ / ٧) .

(٦) أي : المبيع . هامش (ك)

(٧) قوله . (كما مر) أي : في (الس) . كردي

(٨) أي : مما إذا اشترها بشرط الخيار له (ش : ٣١٤ - ٣١٥ / ٧)

(٩) يعني : النكاح . (ش : ٣١٥ / ٧) .

(١٠) قوله (فلا بد من تمام سبه) أي : سب الملك كردي وعبرة الشروبي (٣١٥ / ٧)

(١١) قوله : من تمام سبه أي : بانتطاع الخيار .

(١٢) أي : انقاس عقد البيع . (ش : ٣١٥ / ٧) .

(١٣) قوله (ولا يصح في زمن الحار رال السب) أي : سب الملك ، فيقول المسبب أيضاً

كردي .

(١٤) قوله (ضعف المسب) أي : إذا كان الأمر كذلك فالمسب وهو الملك كان ضعيفاً في

مدة الحبار . كردي .

(١٥) أي : النكاح الثابت . (ش : ٣١٥ / ٧) .

(١٥) علة نكل من الحبل والملك . (ش : ٣١٥ / ٧)

وَلَا تَكُحُّ مَنْ تَمْلِكُهُ أَوْ بَعْضُهُ

وَلَا الْحُرُّ أَمَةً غَيْرَهُ إِلَّا بِشُرُوطٍ : أَلَّا تَكُونَ نَحْتَهُ حُرَّةٌ مُضْلَعٌ لِلإِسْتِمَاعِ ،

وَلَمُسْتَبٍ^(١) عِذِّ وَحُودِهِمَا ، لَا عَيْرٍ^(٢) ، وَكَذَا فِي عَكْسِهِ^(٣) الَّذِي نَصَّيْنَاهُ
قَوْلُهُ (وَلَا تَكُحُّ) الْمَرْأَةُ (مَنْ يَمْلِكُهُ أَوْ بَعْضُهُ) مَلِكٌ نَفَقٌ ؛ لِمَصَادِّ
أَحْكَامِهِمَا هُمَا أَيْضاً ؛ لِأَنَّهَا تُطَالُّهُ بِالسَّيْرِ لِلْمَشْرِقِ ؛ لِأَنَّهُ عِدُّهَا وَهُوَ يُطَالُّهَا بِهِ
لِلْمَغْرِبِ ؛ لِأَنَّهَا رَوْحَتُهُ ، وَعِذَّتُهُ تَعْدُرُ الْجَمْعَ يَنْقُطُ لِأَصْعَفٍ ، كَمَا مَرَّ
وَخَرَجَ مِنْ تَمْلِكِهِ (عِدُّ أَيْهَا أَوْ أَيْهَا فَيَجُلُّ لَهَا بِكَحِّهِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ ،
حَلِاقاً لِأَيِّ دَرَعَةٍ ، وَلَيْسَ كَتَزْوِجِ الْأَبِ أُمِّهِ إِيَّاهُ ؛ لِشَبَهِهِ الْإِعْدَادِ هُمَا لَا ثُمَّ ،
وَمَجْرَدُ اسْتِحْقَاقِ النِّقَةِ فِي مَا بَيْنَ الْأَبِ أَوْ الْأُمِّ لَا يُظَرِّبُهُ ؛ وَمِنْ ثَمَّ تَكُحُّ بَوْلَدُ أُمِّهِ
أَيْهِ .

(وَلَا الْحُرُّ) كَلَّهُ (أَمَةً غَيْرَهُ) وَيُلْخَقُ بِهَا فِيمَا يَظْهَرُ حُرَّةٌ وَلَدُّهَا رَقِيقٌ ؛ بَأَنَّ
أَوْضَى لِرَجُلٍ بِحَمَلِ أُمِّهِ دَائِماً ، فَأَغْتَفَهَا الْوَارِثُ ؛ كَمَا مَرَّ أَحْزَرُ لَوْصِيَّةً بِالصَّافِعِ بِمَا
فِيهِ^(٤)

(إِلَّا بِشُرُوطٍ) أَرْبَعَةٍ ، بَلْ أَكْثَرُ :

أَحَدُهَا (أَلَّا تَكُونَ نَحْتَهُ حُرَّةٌ) أَوْ أُمٌّ^(٥) (تَصْلَحُ لِلإِسْتِمَاعِ) وَلَوْ كَتَبَتْهُ ؛
سَهْوِيٍّ عَنِ النِّكَاحِ الْأَمَةِ عَلَى الْحُرَّةِ ، وَهُوَ مَرْسَلٌ لَكِنَّهُ اغْتَصَدَ^(٦) ، وَلَامِيهِ الْعَتِّ

(١) قَوْلُهُ (اِكْتَدَاءُ بَوُحُودِ الْمَلِكِ) وَهُوَ الشِّرَاءُ (وَالْمُسْتَبِ) وَهُوَ مَمْلُوكٌ كُرْدِيٌّ

(٢) وَقَوْلُهُ (لَا عَيْرٍ) مَعْنَاهُ لَا عَيْرَ الْوُجُودِ ، وَهُوَ عَوْدُ الْعَبِّ كُرْدِيٌّ

(٣) رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ (أَمَّا لَوْلَمْ يَمْسُ) إِنْجَاحٌ (شَرْحُ ٣١٥/٧)

(٤) فِي (ص ١٢٤) .

(٥) أَيْ : بِالْمَلِكِ أَوْ النِّكَاحِ . انْتَهَى شَيْخَانَا . (شَرْحُ ٣١٥/٧)

(٦) أَحْرَجَهُ اسْتَهْفِيٍّ فِي « بَكِيرٍ » (١٤١١٧) ، وَاسْنُ أَيْ شَبَّ (١٦٣٢٢) عَنِ الْحَسَنِ مَرْسِلاً
وَمَعْنَاهُ عَنِ عَلِيِّ بْنِ جَابِرٍ وَاسْنُ عَمَّاسٍ وَعَمَّاسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مَوْفُوقٌ عَلَيْهِمْ ، فَرَأَاهُمَا
وَهُوَ التَّمَحُّصُ الْحَبِيرُ (٣٧٤/٣)

قيل : ولا غنرٌ صالحةٌ

وَأَنْ يَغْفِرَ عَنْ حُرَّةٍ

المشترط^(١) بنصر الآية^(٢) .

ومن ثم^(٣) قيل . لا حاجة لهذا الشرط مع قوله وَأَنْ يَغْفِرَ

وَيُرَدُّ بَأَنَّا نَحْذَرُ كَثِيرًا^(٤) من تحته صالحةٌ بذلك وهو يحذف الرأى ، فاختيج

للتصريح بهما ولم يُعْرَ أحدهما عن الآخر ، فالأحرى العليل بأن وجودها أبلغ

من استطاعه طولها المانع بنصر الآية^(٥) ، واستيذ فيها (المحصنات) أي

الحرائر المؤمنات للعالم أن المسلم إنما يزعم في حرية مسلمة

وخرَجَ به (الحرُّ كلُّه) العبدُ والمقصُ ، فله نكاحُ الأمة ؛ لأن إرفاق ولده

غيرٌ عيب .

(قيل ولا غير صالحة) للاستمتاع لحرٍ عيب حيارٍ أو هرم ؛ لعدم الهي

السابق^(٦) ، ولأنه يُعَكِّكُ الاستعاء بوطء ما دون العرج

وتضعيفه هذا كالجمهور . من زيادته عند جمع ، وَقَالَ آخِرُونَ ؛ إِنْ

أَصْنَه^(٧) يُشِيرُ لذلك ، وآخرون إن الذي فيه خلافه ، والحق أن عبارته

محتملة .

(و) ثانيها : (أن يمحّر) نكح الحريم ، على الأصح (عن حرية) ولو

(١) أي : المعت . أي : خوله . (ش : ٣١٦/٧)

(٢) وهو قوله تعالى ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ حَبَسَ النَّفْسَ مِنْكُمْ ﴾ [الب : ٢٥]

(٣) أي : من أجل حصول الأمن بوجودها . (ش : ٣١٦/٧) .

(٤) معصوم مطلق مجازي (بـ مجد) (ش : ٣١٦/٧)

(٥) وهو قوله تعالى ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْلُطْ عَلَيْكُمْ فَلَوْلَا أَنْ سَخَجَ الْمُغْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فِيمَنْ قَامَ لَكُمْ أَنْتُمْ مِمَّنْ قَبِيحٌ لَكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ ﴾ [الب : ٢٥]

(٦) سبق في (ص : ١٣٩)

(٧) المحرر (ص : ٢٩٨) .

تَضُحُّ ،

كتابية ، بأن لم يفصل عما معه أو مع فرعه بني يرمه إغماقه ، مما لا يباع^(١) في
لعطره ، فيما يظهر^(٢) . ما نفي^(٣) به مهر مبها وقد طلته ، أو لم يرض^(٤) إلا بريدة
عليه وإن قلت وقدر عليها

معم ، لو وجد حرة ، وأمة لم يرض سيدها إلا بأكثر من مهر مثل تلك الحرة ،
ولم يرض هذه الحرة إلا بما طله السيد . ثم تحل له لأمة ، أحد من الصر^(٥) ،
لمدريه على أن يبيع بصدافها حرة وإن كان أكثر من مهر حرة ، كذا قد شارح
وفيه مظهر ظاهر^(٦) ، فإنه مع مسافاته تكلامهم يُعدّ معوناً بالريدة على مهر مثل
الحرة ، ولا يُعدّ معوناً في الأمة ؛ إذ الميسر في مهر مبها حته استد وشرفه ،
وقد يقتضي شرف السيد أن يكون مهر أمة بقدر مهر حرائر آخر ، فالوجه أنه
لا عيار بذلك^(٧) .

(تصلح) للاستمتاع ، وهل المراد بصلاحيته هـ وفيما مرّ باعتبار طبعه أو
باعتبار العرف ؟ كلّ محتمل ، وللظن فيه محال ، وتمثلهم للصالحه بمن تخمين
وطناً ولا بها عت حيار ولا هريمه ولا راييه ولا عثيه ولا معتد^(٨) يُرجح لثاني
وه^(٩) . إن أريد باحتمال الوطء^(١٠) ولو بوقعا^(١١) . نعم . أن المتحيرة
صالحه^(١٢) تمنع الأمة ، لتوقع شوائبها ، ثم رأيت بعضهم نحت وينحت صغ نكاح
أمة متحيرة ، قال : لمع وطبها شرعاً فلا تدفع بها حاجته

(١) قوله (مدا لا يباع) بيان لما في (عدا) (بصري ١٦٤/٣)

(٢) فاعل (لم يعقل) . هاشم (د) .

(٣) قوله (أو لم يرض) عطف على قوله (بأن لم يباع) كروي

(٤) أي : بقدرته على : أن يبيع . إلخ . (ش . ٣١٦/٧)

(٥) قوله . (وبه) أي : بتمثيلهم . كروي .

(٦) (بأن أريد باحتمال الوطء) أي : بني في ذلك التمثيل كروي

(٧) (ولم يوقعا) أي : أريد ولو بوقعا : أي : ولو كان الوطء متوقعا كروي

(٨) (يعلم) أي : وبه يعلم أن متحيرة صالحة للوطء كروي

قيل : أو لا تَصْلُحُ ،

وهي الشام هذين الحثيثين مطرٌ ظاهرٌ ، فالأوجهُ النظرُ فيها^(١) للمحالة
الراية^(٢) فلا تَمْنَعُ^(٣) الأمة^(٤) ، ولا يَجِلُّ نكاحُها^(٥) ، لما تَقَرَّرَ ولأنه الاحتياطُ
فيهما

وهو يَفْرُقُ بين هـ وعدم نظريهما^(٦) في حبار الكناح ، وأنشأ فلهنَّحُ مُخْتَلَطٌ
له ؛ ومن ثمَّ لم يُلْحَقُوا بأساسه الحمسة الآتية غيرها^(٧) مع وجود المعنى فيه
وريادة^(٨)

(قيل أو لا تَصْلُحُ) بضم ما مَرَّ^(٩) ، ولعدم حصول الصالحه هـ
لا ثمَّ^(١٠) خرى في الروضة هـ في هذه^(١١) على ما هـ^(١٢) ، وأُطْلِقَ اخلاف
ثمَّ ولم يُزَجَّحْ منه شيئاً^(١٣)

تسبه ما تَقَرَّرَ^(١٤) ؛ من إطلاق المعنوية هو ما وقع في كلام شارح ، لكن في

(١) قوله : (انظر فيها) أي : في المتحيرة . كردي .

(٢) (لمحالة الراية) أي . الثابتة فيها الآن . كردي

(٣) أي : المتحيرة التي سكت . (ش : ٣١٦/٧)

(٤) رجع السهل صباح في اخلاف الأشياخ مسألة (١٢٥٥)

(٥) وقوله (ولا يجل نكاحها) أي نكاح المتحيرة إن كانت أمه . كردي

(٦) قوله (وه يفرق بين هـ وعدم) إلح أي حيث لم يبحروا الروح بالتحير ؛ لتعطل البرء

في الحال دون موقع قوله (وعدم نظريهما) أي لمحالة الراية (سم : ٣١٧/٧)

(٧) قوله (غيرها) أي لحمسة . معمول (لم يلحقوا) (ش : ٣١٧/٧)

(٨) قوله : (وريادة) معمول منه . (ش : ٣١٧/٧)

(٩) في (ص : ٦٤٠) .

(١٠) قوله (هـ) أي في الشرط الذي وقوله (ثم) أي في الشرط الأول (ش : ٣١٧/٧)

(١١) أي : في مسألة العجز عن الحركة . (ش : ٣١٧/٧)

(١٢) أي : فَرَجَحَ الأول . (سم : ٣١٧/٧)

(١٣) روضه الطالبين (٤٦٦/٥)

(١٤) أي : في التعثيل المار . (ش : ٣١٧/٧)

فَلَوْ قَدَّرَ عَلَى عَائِنَةٍ حَلَّتْ أُمَةٌ إِنْ لَحِقَهُ مَشَقَّةٌ ظَاهِرَةٌ فِي قَضِيهَا ، أَوْ حَافِ رِيٍّ مُدَّةً ،

مفهومي تفصيل ، هو . أن الرجعية والمتحدمة عن الإسلام والعريضة بعد الوطء ، كالروجه ، كما مرّ آنفاً^(١) ، فلا تحلّ له الأُمّة قبل انقضاء العدة وإن وُجدت فيه شروطها .

والثاني^(٢) تحلّ له في عتبه الأُمّة ، كأختها وأربع سواها ، ومثلها الموطوءة نسبة

ومن ثمّ قال شيخنا هـ^(٣) ولا معتدة عن غيره^(٤) ، أي بحلاف المعتدة منه فإن فيها التفصيل السابق .

(فلو قدر على) حرّة (عاتبة) حلت (له) أُمّة (إن لحقه مشقة ظاهرة) وهي ما يُنسب متحملها في طلب روجه إلى مجاورة أحد (في قصدها ، أو حاف رماً) بالاعتبار الآتي^(٥) (مدته) أي مدة قصدها ، ولا^(٦) لم تحلّ له ، ولزمه السفر لها إن أمكن انتقالها معه ليلته ، ولا^(٧) . فكالعدم^(٨) ، كما تحقّ الزركشي ؛ لأن في تكليفه التغريب أعظم مشقة ، ولا يدرّمه قول مئة مهر وأمة ؛ للعبة .

تنبيه أطلقوا أن عية الروجه أو المال يُبيح نكاح الأُمّة ، والأوّل^(٩) مشكّل

(١) قوله (كما مرّ آنفاً) أي بعد قوله (ومن أحب والحامسة في عدة) كردي

أي قبل قول المتن (وإذا طلق امرأه ثلاثاً) (ش ٣١٧/٧)

(٢) عطف على : (الرجعية) . (ش : ٣١٧/٧)

(٣) أي في الشرط الثاني وهو العجز عن حره بصلح للاسماح (ش ٣١٧/٧)

(٤) أسنى المطالب (٣٨٧/٦)

(٥) أي : في شرح : وأن يحلف زناً . (ش : ٣١٧/٧) .

(٦) أي بأن متى كل من الأمرين المذكورين (ش ٣١٧/٧)

(٧) أي : وإن لم يسكن الانتقال . (ش : ٣١٧/٧)

(٨) أي : فهي كالمحلومة . (ش : ٣١٧/٧) .

(٩) هو قوله : (إن عية الزوج) . (ع ش : ٧٨٦/٦)

وَلَوْ وَخَذَ حُرَّةً بِمَوْجَلٍ أَوْ يَدُونٍ مَهْرٍ مِثْلٍ . قَالَ أَصَحُّ : حِلُّ أُمَةٍ فِي الْأُولَى .

بما تقرّر فيمن قدر على من يزوجها بالسفر إليها ، فسيجي أن يتأتى فيها^(١) تفصيلها^(٢) ، والثاني^(٣) . مشكلٌ بذلك العصيل أيضاً بما مرّ في (قسم الصدقات) من الفرق بين المرحلتين ودونتهما

وقد يُفرّق بأن الطمع في حصون حرّة لم يأنفها تحقّق العنت^(٤) ، وبأن ما هما يُختاط له أكثر ؛ خشة من الزنا .

فرع في الوسيط^(٥) للمجلس بكاح الأمة ، وختمه ابن الرقعة على غير المححور عليه قال لأن المححور عليه منهم في دعواه خوف الرنا ؛ لأجل العرماء . انتهى

ويؤخذ منه أن هذا بالنسبة للظاهر ، وأنها تجلّ له باطناً ؛ لعجزه ، وهو ظاهر .

(ولو وجد حرّة) ترَضَى (بمَوْجَلٍ) ولم يجد المهر وهو يتوقّع القدرة عليه عند المجلّ ولو من جهة ظاهرة ؛ كما اقتضاء إطلاقهم (أو يدون مهر مثل) وهو يجده^(٦) (فالأصح حل أمة في الأولى) لأنه قد لا يجد وعاء فتصير دمه مشعولة

وإنما وخب شراء ماء مطير ذلك^(٧) ؛ كما مرّ في (النقم)^(٨) لأن العالت في

(١) أي في الروح لعانه (ش : ٣١٧/٧)

(٢) أي : الحرة العائنة التي يريد تزوجها السابقة في المعن (ش : ٣١٧/٧) .

(٣) هو قوله . (أو المال) . (ع ش : ٢٨٦/٦) .

(٤) قوله (يحصف العت) العت معصوم (يحصف) يحذف المصاف ؛ أي يحذف حروف العت . كروي

(٥) الوسيط (١٥٣/٣)

(٦) أي : الدون . (ش : ٣١٨/٧)

(٧) أي : الموجل . (ع ش : ٢٨٦/٦)

(٨) في (١/٦٤٧-٦٤٩)

دُون ثَابِيَةٍ

الماء . أَنَّهُ تَافَةً يُقْدَرُ عَلَى ثَمِّهِ مِنْ عَيْرٍ كَبِيرٍ مُشَقُّوهُ ، بِخِلَافِ اسْمِهِرٍ ، وَأَنْصَافِهِرِهَا
يَخْتَلِجُ مَعَ ذَلِكَ كُنْهًا أَحَرُّ ، كَنَفَقَةٍ وَكُسُودٍ ، وَالْعَرَضُ بِهِ مَعْسَرٌ لَيْسَ يُجْمَعُ عَلَيْهِ بَيْنَ
ذَلِكَ ^(١) كُنْهٍ

وَلَا تُكَلَّفُ بَيْعُ مَا يَتَّقَى فِي الْفَطْرَةِ ، كَمَا عَلِمَ مِنْ قَدَمَتِهِ بِمَا ^(٢)

وَمَنْه ^(٣) مَا ضَرَّحُو بِهِ هَا ؛ مِنْ مَسْكِيهِ وَحَدَمِهِ الَّذِي يَصْحَحُ إِلَيْهِ وَلَوْ أَمَةً
لَا تَحِلُّ أَوْ لَا تَصْلُحُ ، وَمَا اقْتَصَتْ عَارَةُ «الرَّوْحَةُ» فِيهَا ^(٤) مَحْمُودٌ عَلَى مَنْ
لَا يَخْتَلِجُهَا لِحَدَمَةٍ

نَعَمْ ؛ يَنْتَهِجُ فِي بَحْرِ حَادِمٍ أَوْ مَسْكِيٍّ يَفِي قَدْرَ عَلَى بَيْعِهِ وَتَحْصِيلِ حَادِمٍ
وَمَسْكِيٍّ لَا تَقِي وَمَهْرٍ حَرَّةٍ ^(٥) : أَنَّهُ يَنْزِمُهُ ^(٦) أَحَدًا مَعًا مَرَّثَمَ ^(٧) .

(دُون الثَّانِيَةِ) لَا عَسَادٍ الْمَسَامِحَةِ فِي الْمَهْوَرِ فَلَا مَتَّةَ ، بِخِلَافِ الْمَسَامِحَةِ بِهِ ^(٨)
كُنْهٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُقْتَضَ مَعَ لَرُومِهِ ^(٩) لَهُ بِالْوُطِيِّ

وَلَا نَظَرَ - كَمَا اقْتَصَاهُ كَلَامُهُمْ - إِلَى أَنَّهَا قَدْ نَدَّرُ لَهُ بِإِسْقَاطِهِ إِنْ وَطِيءَ ؛ لِلْمَتَةِ
الَّتِي لَا تُخْتَمَلُ حَيْثُ .

(١) الْأَوَّلَى اسْعَاطُ (بَيْنَ) (ش ٣١٨/٧)

(٢) قَوْلُهُ (مَنْهَ) أَيُّ هِيَ شَرْحُ (وَأَدْبَعُجُ عَنْ حَرَّةٍ) كَرْدِي

(٣) أَيُّ . مِمَّا يَمْنَعُ فِي الْفَطْرَةِ . (ش ٣١٨/٧)

(٤) قَوْلُهُ (فِيهَا) أَيُّ الْأَمَةِ لِي لَا يَحِلُّ . لِحْ . وَقَالَ عَ شَرُّ أَيُّ الْفَطْرَةِ . هَذَا (ش

٣١٨/٧) . وَرَاجِعُ «رَوْحَةُ الْعَدَالِيْن» (٤٦٩/٥) .

(٥) أَيُّ أَوْ تَمَسُّ أَمَةً يَسْرِي بِهَا ؛ كَمَا يَأْتِي (ش ٣١٨/٧)

(٦) أَيُّ : الْمَيْعُ . انْتَهَى عَ شَرِّ . (ش ٣١٨/٧)

(٧) أَيُّ : فِي الْفَطْرَةِ . (ش ٣١٨/٧) . فِي (٤٩٤/٣) .

(٨) أَيُّ : الْمَهْرُ . (ش ٣١٨/٧) .

(٩) قَوْلُهُ (مَعَ لَرُومِهِ) عَلَيْهِ ثَابِتُهُ لِحْلِ الْأَمَةِ ، وَلِغَيْرِ سَهْرِ لِحْلِ (ع ش ٢٨٦/٦)

وَأَنْ يَخَافَ رَبًّا .

(و) ثالثها : (أَنْ يَخَافَ) ولو خصيصاً (رَبًّا) بأن يتوقعه لا على الدور^(١) ؛
بأن تغلب شهوته تقواه ، بخلاف من غلبت تقواه أو مروءته المانعة منه أو
اعتدلاً .

ودلت لقوله تعالى ﴿ ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ ﴾ [سجاء ٢٥] أي الزن ،
وأصله^(٢) : المشقة الشديدة ، سُمي به الربا ؛ لأنه سبها بالحد أو بعدا

والمرعي عبدا ؛ كما في « السحر » عمومته^(٣) ، فلو خافه من أمة بعينها لقوة
ميله إليها لم تجز له ، إذا أخذ بطور^(٤) ، قال شارح بل وإن فقدته ، وهو
ظاهر .

ومن ثم قال شيخنا والوجه ترك النقيض (وجود الطول) لأنه يقتضي
جواز نكاحها عند فقد الطول فيقوئ اعتبار عموم العت مع أن وجود الطول كافٍ
في المنع من نكاحها .

ولا اعتبار بعشيمه ؛ لأنه داء تهيج البطالة وإطالة الفكر وكم من ابتلي به ورأى
عه ؟

ولاستحالة ربا المجهوب دون مقدمته منه^(٥) . . . قَالَ جَمْعٌ مُتَقَدِّمُونَ :
لا تجز^(٦) له الأمة ؛ نظراً للأول^(٧) ، ورَجَحَهُ بعضُ المحققين ، وآخرون . تجز

(١) حلاماً للمعنى . (ش ٣١٨/٧٠)

(٢) أي العنت ، وكذا ضمير : (به) . (ش ٣١٨/٧٠) .

(٣) قوله (والمرعي عمومته) أي عموم الربا ؛ بأن يخاف لربا مع كل من وجد كردي
(٤) بحر المنه (٢٣٥ / ٩)

(٥) قوله : (منه) أي : من المجهوب ، متعلق بـ (استحالة . . .) إلخ ، انتهى . رشدي .
(ش ٣١٨/٧٠)

(٦) جزم به في « الروض » انتهى سم ، واعتمد به نهاية « الوا المعني » . (ش ٣١٨/٧٠)

(٧) قوله (نظراً للأول) أي ربا لمجهوب كردي وعدة ارشدي (٢٨٧ / ٦) - (نظراً
لأول) أي . استحالة الربا منه

عن أمكته تنظر فلا خوف في الأصح

هـ ، نظراً للثاني^(١) ونخري ذلك^(٢) في العسن ، نظراً إلى بُعد وقوع الرنا منه ، لعدم عليه شهوته ، وإطلاق القاضي أنها لا تحل له . . مبني على الأول .

ونختار من عبد السلام حلها للمعسوج ، لتعذر حقوق الولد به ، وكأنه ينظر إلى أن خوف الرنا أو المقدمات إنما ينظر إليه عند إمكان لحقوق الولد به ، وفيه ما فيه ، وما المانع أن ينظر إلى أن نكاحها بمص مصفاً^(٣) فشرط الاصطراط إليه بحوف الرنا^(٤) ، أو مقدماته^(٥) وإن لم يلحقه الولد .

وأطلق القاضي ، أن المجنون - بالنسبة - لا تزوح أمة ، واعترضه شارح بأن الأوجه أنه إذا أغسز وجف عليه العت ، وزحها

وليس لمن توقرت فيه شروط نكاح الأمة نكاح أمة صغيرة لا ثوطاً ورفاء وفرناء ، لأنه لا تأمر به العت ويؤخذ منه أن عيز هؤلاء ، ممن لا يصلح^(٦) كذلك .

(قلو) كان معه مال لا يقلب به على حره (أمكه سر) شراء أمة^(٧) صالحة للاستماع به^(٨) ؛ بأن قدر عليها بشئ مثلها فاصلاً عما مر^(٩) (فلا خوف) من الرنا حيث لا تحل له الأمة (في الأصح) لأمة العت به ، فلا حاجة لإرفاق

(١) وقوله (نظراً للثاني) أي مقدماته كردي

(٢) أي الخلاف المذكور . (ش ٣١٩/٧)

(٣) أي - أمكن لحقوق الولد به أم لا . (ش ٣١٩/٧)

(٤) أي على ما فانه جمع منقذون الراحح (ش ٣١٩/٧)

(٥) أي على ما فانه جمع حروب المرحوح (ش ٣١٩/٧)

(٦) أي : كالمشجرة ، انتهى ح ش (ش ٣١٩/٧)

(٧) وهي (ب) و (ت) و (ج) و (ر) والمطبوعات فونه (أمه) غير موجود

(٨) قوله (هـ) أي المان ، وله معنى بالشراء (ش ٣١٩/٧)

(٩) قوله (عما مر) أي ما سبق في الفطره ، مر في شرح . (في الأولى) كردي

وإسلامها ، وتَجَلَّ لِحْرٍ وَعِنْدَ كِتَابِي أُمَّةٌ كِتَابِيَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، .

وليه ، فإن كنتَ بحليته . . فكذلك قطعاً

(و) رافعها : (إسلامها) وَتَحُورُ جُزْءٌ^(١) ، فلا يَجُلُّ لمسلم نكاحُ أمةٍ كِتَابِيَّةٍ ؛ لقوله تعالى : ﴿ مِّن قَبْلِكَ أَمْثَلُ الَّذِيْنَ كُنتَ تُعْبَدُ فِي دِينِكُمْ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة : ١٧٥] ، والاجتماع نقصي الكهر والرق ، بل أمة مسلمة وإن كانت لكافر

(وتَجَلَّ لِحْرٍ وَعِنْدَ كِتَابِي أُمَّةٌ كِتَابِيَّةٌ عَلَى الصَّحِيحِ) لتكافئهما^(٢) في الدين وكذا المحوسبي محوسبة ووشى وثية ، كذا قل ، وإنما سحشى على خلاف ما يأتي عن سكيّ أوّل الفصل ، آبي^(٣)

وَيُشْتَرَطُ عِنْدَ تَرَافُعِهِمْ إِلَيَّا لَا مَطْلَقاً ؛ لصحة أنكحهم^(٤) خوف العيب ، وقد طَوَّلَ الحرة ؛ لأنهم^(٥) جعلوه^(٦) كالمسلم إلا في نكاح أمة كافرة^(٧) ، قاله السكيّ وغيره^(٨) .

وَحَالَفَهُمْ لِسْفَنِي فَمَنْ إِنَّمَا تُغْتَرُّ الشُّرُوطُ فِي مُؤْمِنٍ حُرٍّ ، كما دلَّ عليه القرآن ، وسنأتي قبيل (فصل أسلم وتحنه أكثر من أربع) صابطٌ يُغْنِمُ منه الراجحُ منهما فَرَاغَهُ^(٩)

(١) أي لا قربة (ألا يكون) أجمع عقب قوله (إلا بشرط) يجوز أن يكون في محض حر عس أنه بدل مفصل من محض ، كما يجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، فالحر هنا على الأول ، والرفع على الثاني ؛ لأنه معصوف عنه (ش ٣١٩/٧)

(٢) أي : الروجين . (ش : ٣١٩/٧)

(٣) في (ص : ٦٥٢)

(٤) قوله (صحة) لم عنه لقوله (لا مطلقاً) (ش ٣١٩/٧)

(٥) عنه ؛ أي : الاشتراط . (ش : ٣١٩/٧) .

(٦) أي ، الكتابي . (ش : ٣١٩/٧) .

(٧) فإنها لا يحل لمسلم ، وتجل لكتبي (ع ش ٢٨٨/٦)

(٨) واعتلوه ؛ النهاية ؛ وه المعني . (ش : ٣١٩/٧) .

(٩) وقد راجع ما يأتي فوجدته موافقاً لما قاله السكي (ش ٣١٩/٧ ٣٢٠)

لَا لِعَبْدٍ مُسْلِمٍ فِي الْمَشْهُورِ وَمِنْ نَعَصِهَا رَقِيقٌ كَرِيفَةٌ

(لَا لِعَبْدٍ مُسْلِمٍ فِي الْمَشْهُورِ) لِأَنَّ مَدْرَكَ النِّسْبِ فِيهَا ^(١) كَقَرْنِهِ ، فَاسْتَوَى فِيهَا الْمُسْلِمُ الْحُرُّ وَالْقَرْنُ ؛ كَالْمَرْتَدَّةِ

وَنَجِلٌ لِمُسْلِمٍ وَطْءُ كِتَابِيَّةٍ بِالسَّبْتِ ، لَا بِحَوْثٍ مَحْوَسَةٍ ؛ كَمَا بَأْبِي ^(٢)

وَحَامِسُهَا . أَلَّا تَكُونَ مَوْقُوفَةً عَلَيْهِ ، وَلَا مُوَصًى بِهِ بِحَدَمِهَا ، وَلَا مَمْلُوكَةً لِمَكَانِيَّةٍ أَوْ وَلَدَةٍ ، عَلَى مَا مَرَّ ، كَذَا قِيلَ

وَمَا ذُكِرَ فِي الثَّانِيَةِ ^(٣) يَتَّبِعُ حَمْلُهُ عَلَى مَا لَوْ أَوْصَى لَهُ بِحَدَمِهَا أَوْ مَنَعَتْهَا عَنْ التَّائِيدِ ؛ لِأَنَّ هَذِهِ هِيَ الَّتِي يَنْجَحُ عَدَمُ صَحَّةِ تَرْوِجِهِ بِهَا ؛ لِجَرْمَانِ قَوْلِ : بَأْنَهُ تَجْلِكُهَا بِحَلَابٍ غَيْرِهَا فَإِنْ عَابَهَا أَنَّهَُا كَمَسْنَا حَرِيرَهُ

فَالْوَجْهُ : حُلُّ تَرْوِجِهِ بِهَا إِذَا رَضِيَ الْوَارِثُ ؛ لِأَنَّهَا بِلُكُّهُ وَلَا شَبَهَةَ لِلْمَوْصًى بِهِ فِي مِلْكٍ رَعِيَّتِهَا

(وَمِنْ نَعَصِهَا رَقِيقٌ كَرِيفَةٌ) فَلَا تَنْكِحُهَا الْحُرُّ بِلاَ مَاشِرُوطِ السَّفَةِ ؛ لِأَنَّ إِرْفَاقَ نَعَصِ الْوَلَدِ مُحْدُوْرٌ أَيْضاً

وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قُدِّرَ عَلَى مَقْصِدَةٍ وَأُمِّيَّةٍ لَمْ تَحُلَّ لَهُ الْأُمَةُ ^(٤) ؛ كَمَا رَجَّحَهُ الرَّزْكَانِيُّ وَغَيْرُهُ ، وَكَانَ شَارِحاً أَحَدَهُ مِنْهُ بِحَثِّهِ أَنَّهُ لَوْ قُدِّرَ عَلَى أُمِّيَّةٍ لِأَصْبِهِ وَأُمِّيَّةٍ لِعَبْرِهِ . . . تَعَيَّنَتِ الْأُولَى ؛ لِانْتِفَادِ أَوْلَادِهَا أَحْرَاراً ^(٥) وَبِهِ نَظَرٌ وَاصِحٌ ؛ لِأَنَّ بَقَاءَ بِلْكَ أَصْبِهِ إِلَى عَدُوْفِهَا غَيْرُ مُتَيَقِّنٍ ، وَدَلَالَةُ الْإِسْتِصْحَابِ هَاهُنَا صَعِيْبَةٌ

(١) أَيِ : فِي الْأُمَةِ الْكِتَابِيَّةِ . (ش : ٣٢٠ / ٧)

(٢) فِي (ص : ٦٥٢)

(٣) أَيِ : فِي الْأُمَةِ الْمَوْصًى لَهُ بِحَدَمِهَا (ش : ٣٢٠ / ٧)

(٤) وَهَذَا مِمَّا عَلَى أَنَّ وَلَدَ مَنَعَصَةٍ يَحْدَمُ مَنَعَصاً ، وَهُوَ الرَّاحِجُ أَيْضاً ، أَمَّا إِذَا فَتَا يَحْدَمُ حُرّاً ، كَمَا رَجَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ : أَسْعَى نِكَاحَ الْأُمَةِ فَقَدْ فَعَلَ مَعِيَ لِمَحَابِثِ (٣٠٥ / ٤)

(٥) فِيهِ نَظَرٌ ، بَلْ عَلَيْهِ الْأَمْرُ أَنَّهُمْ يَمْعُرُونَ عَلَى الْأَصْلِ (ش : ٣٢٠ / ٧)

وَلَوْ نَكَحَ حُرٌّ أُمَّةً بِشَرْطِهِ ثُمَّ أَيْسَرَ ، أَوْ نَكَحَ حُرَّةً لَمْ تَنْفَسِحِ الْأُمَّةُ
وَلَوْ جَمَعَ مَنْ لَا نَحْلَ لَهُ أُمَّةً حُرَّةً وَأُمَّةً بَعِيدَةً نَطَلَّتِ الْأُمَّةُ ، لَا الْحُرَّةُ فِي
الْأَطْهَرِ

(ولو نكح حر أمة بشرطه ثم أيسر ، أو نكح حرة لم تنفسح الأمة) أي
نكحها ، لأنه يُعْتَمَرُ في الدوام ؛ لقوله بوقوع نكاح صحيحاً م لا يُعْتَمَرُ في
الاستداء ؛ ومن ثم^(١) لم يَنْتَهِزُ^(٢) أيضاً بطرؤاً لإحرام وعدة وردة .
نعم ؛ طرؤ رُقٍ على كُتَيْبَةٍ رَوْجَةٍ حُرٍّ مُسْلِمٍ يَقْطَعُ نِكَاحَهَا ؛ لِأَنَّ الرُقَّ أَقْوَى
تَأْثِيراً مِنْ غَيْرِهِ

(ولو جمع من) أي حر (لا نحل له أمة) أمثلي . نَطَلَّتَا قطعاً ، أو
(حرة وأمة بعقد) وَقَدْ تَمَّ الْحَرَّةُ ؛ كَرُؤْجَتِكَ بِنْتِي وَأُمْتِي بِكَذَا ، أَوْ يَكُونُ^(٣)
وَكَيْلاً فِيهِمَا أَوْ وَلِيّاً فِي وَاحِدٍ وَوَكَيْلاً فِي الْآخَرِ ، فَقَبِلَهُمَا (بَطَلَّتِ الْأُمَّةُ)
قطعاً ؛ لِأَنَّ شَرْطَ نِكَاحِهَا فَقْدُ الْقُدْرَةِ عَلَى الْحَرَّةِ (لَا الْحَرَّةُ فِي الْأَطْهَرِ) تَمْرِيقاً
لِلصَّغْفَةِ

وَفَارَقَ نِكَاحَ الْأَخْتَيْنِ^(٤) بَعْدَ الْعَرُوحِ فِيهِ ، وَهِيَ الْحَرَّةُ أَقْوَى
أَوْ جَمْعُهُمَا^(٥) مَنْ نَحْلٌ لَهُ ؛ كَأَنَّهُ وَجَدَ حَرَّةً بِمُؤَخَّرٍ أَوْ بِمَا مَهْرٍ بَطَلَّتِ الْأُمَّةُ
نَصْحاً أَيْضاً ، وَفِي الْحَرَّةِ طَرِيقٌ ، وَالرَّاجِعُ ؛ عَدَمُ بَطْلَانِهَا ، فَالتَّقْيِيدُ بِ(مَنْ
لَا نَحْلَ لَهُ) . لِأَنَّ الْأَطْهَرَ ، تَمَّا يَأْتِي بِهِ
أَمَّا مَنْ فِيهِ رُقٌ . فَتَصْبِحُ جَمْعُهُمَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأُمَّةُ كِتَابِيَّةً وَهُوَ مُسْلِمٌ .

(١) أي من أجل أنه يعمر في الدوام . إلخ (ش ٣٢٠/٧)

(٢) وصير : (يتأثر) راجع لنكاح . (ع ش ٢٨٨/٦)

(٣) عطف على (رُؤْجَتِكَ بِنْتِي ..) إلخ . (ش ٣٢٠/٧)

(٤) أي ؛ حيث بطل نكاحهما معاً . (ش ٣٢٠/٧)

(٥) عطف على : (جمع من لا نحل له ..) إلخ . (ش ٣٢٠/٧) .

وأما بعدن^(١) ، كروا حثت بني نالِب وامي سته ، فقل السب ثم الأمة
فإنه يصح في الحررة قطعاً

وفي هذه^(٢) لو قدّم الأمة إحداهما وقولاً وهي حرة له صحح نكاحهما ، لأنه
لم يقتل الحرّة إلا بعد صحة نكاح الأمة .

ولو فصل في الإيجاب فجمع في القول أو عكس فكذلك^(٣)

فرع نكاح الأمة الفاسد كالتصحیح في أن سودة رفيق ما سم بشرط في أحدهما
عقده^(٤) بصيغته تعليل^(٥) ، لا مطلقاً^(٦) ، كما بيّنته في « شرح الإرشاد الكبير » ،
ومع هذا الشرط بصيغته التعليل لا يحلّ الأمة ، لأنّ معناه بملك الشايط المقتضي
لحرية الولد غير متقري ، فما أزهقه كلام بعضهم أن ذلك الشرط يفسد حلّ الأمة
لانساء المحذور وهو رق الولد عطف صريح ، فنبّه له

فإن قلت : يُمكنُ امساعُ حروحها عن مبيك ، بأن يُدبّرَها ويُحكّمَ به حصيّ فلا
محذور حيثنّ . قلتُ : ممسوعٌ ، بل يُمكنُ مع ذلك السعُ شبي^(٧) فساد التدبير أو
الحكم به ، فالحضية^(٨) موحودة مطلقاً^(٩)

(١) صلف على قوله . (بعد) . هامش (خ)

(٢) أي : فما لو كان بعدن . (ع ش : ٢٨٩/٦) .

(٣) أي : يصح نكاح الحرّة ، دون الأمة (ع ش : ٢٨٩/٦) وراجع « الشرواني »

(٤) قوله (ما لم يشترط في أحدهما) أي : في واحد من الصحيح والفاسد (عقده) أي : عن
الولد كرمي

(٥) قوله (بصيغته تعليل) أي : بأن قال : إن أنت سودة فهو حرّ (ش : ٣٢١/٧)

(٦) أي : فلو زوجها بشرط في صلب المعد أن يكون أولادها أحراراً لهذا الشرط وانعدوا أرقاه ؛
ومن ثم لم ينكح إلا من حيث وحدها فيها شروط لأمة (ع ش : ٢٨٩/٦)

(٧) وهي المنطوعة المصرية والسكية (بين) بدون حرف الجر

(٨) أي : خشية رق الولد . (ش : ٣٢١/٧)

(٩) أي : وجد التدبير والحكم بصحته أولاً . (ش : ٣٢١/٧)

فصل

مخترم نكاح من لا كتاب لها ، كوثنية ومجوسية

(فصل)

في حل نكاح الكافرة ونواحيه^(١)

(محرم) على مسلم وكذا كتابي على الأجنبي من وجهين في « الكفاية »^(٢) ، ويؤيده^(٣) بالأول بحث السكي أن منه وثني ومجوسي وبحوهما : بناء على أنهم مخاطبون بمروع الشريعة (نكاح من لا كتاب لها : كوثنية) أي : عابدة وثني : أي : صنم ، وقيل الوثن : غير المصور ، والصم : المصور . (ومجوسية) وعابدة مجوس شمس وقمر وصورة .

ووصوها^(٤) بملك المس : لقوله تعالى^(٥) ﴿ وَلَا تَكُونُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنَ ﴾ [نساء : ٢٣١]

حرّح الكتابية ، لما يأتي^(٦) ، فيبقى من عداها على عموميه .

وما اقتضاه طاهر المتن من عطف (مجوسية) على (وثنية) لا على (من) : أن المجوسية لا كتاب لها محلّه بالطريق إلى الآن ، وإلا : فقد كان لهم كتاب مسووث إلى ررادش ، فلما بدلوه رفع على الأصح . وحُرِّمَتْ^(٧) مع ذلك احتياطاً ولعدم ثبوت أصله^(٨) .

(١) كحكم يهود انصراسي وعكسه ووجوب العمل على تكفيره (ع ش ٢٨٩/٦)

(٢) كفاية إليه (١١٥/١٣)

(٣) أي : قوله : (وكذا كتابي ..) إلخ . (ش : ٣٢٢/٧)

(٤) هو معطوف على قول المتن (نكاح) إلخ (سم ٣٢٢/٧)

(٥) دليل لما في المتن فقط ، (ش : ٣٢٢/٧)

(٦) أي : أعلم من قوله تعالى ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ ﴾ إلخ (ش ٣٢٢/٧)

(٧) أي : المجوسية . (ش : ٣٢٢/٧)

(٨) أي : أصل كتاب للمجوسية ، أي : وجود كتاب لهم في الأصل (ش ٣٢٢/٧)

وتحل كتابته ، لكن تكره حريته ، وكذا دثته على الصحيح

(ونحل كتابته) للمسلم وكسبي ، وكذا غيرها^(١) على ما مر^(٢) عن
« الروضة » بما فيه^(٣) في مسحت التحليل^(٤)

وذلك لقوله تعالى : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْإِيمَانِ أُولَئِكَ لَا كِتَابَ لَهُنَّ فِيكُمْ ﴾ [المائدة . ٥]
أي : حل لكم .

نعم ؛ الأصح : حرمتها عليه صلى الله عليه وسلم كحائلا مسرى ، وتمسكوا
بأنه صلى الله عليه وسلم كان يها صبية وريحته من إسلامهما^(٥) فإن
الركشي ، وكلام أهل السير يحتاج ذلك^(٦)

(لكن تكره) للمسلم حيث لم يخش العنت فيما يظهر - ككتابة (حرية)
ولو تسرياً ، ثلثاً يرق ولذا إذا ثبت حاملاً ، فإنها لا تصدق أن حملها
من مسلم ، ولأن في الإقامة مدار الحرب بكثير سوادهم ؛ ومن ثم كرهت مسلمة
مقيمة ثم

(وكذا ذمية على الصحيح) ثلثاً تقتنه بقرط ميله إليها ، أو ولده^(٧) وإن كان
لعاليب ميل النساء إلى دس أرواحهن وإيثارهم على الآباء ولأقهار
نعم ؛ الكراهة فيها أخص منها في الحرية

(١) أي : من وثني ومجوسي - (ع ش : ٢٩٠/٦)

(٢) أي : من أنهم محاطبون - إلخ (ع ش : ٢٩٠/٦)

(٣) أي : من التراجع وتجاوز - (ش : ٢٢٢/٧)

(٤) روضة الطالبين (٤٦٣/٥)

(٥) نظر رحمه الله أم المؤمنين رضي الله عنها في صحيح البخاري (٥٠٨٥) ، وصحيح

مسلم (١٣٦٥) عن أنس رضي الله عنه ، وراجع « البدنة والبهيمة » (٢٢٢/٤) ، و« سير

أعلام السلا » (٢٣١/٢) ، وقصة ربعته في « دلائل النبوة » للسيوطي (٢٤/٤) ، و« سل

الهدى والرشاد » (٢٢٠ ، ١١) ، وراجع « فتح الباري » (٥٠٣/١)

(٦) أي : فلم يطأهما إلا بعد الإسلام - (ع ش : ٢٩٠/٦)

(٧) أي : أو نفس ولده (ع ش : ٢٩٠/٦)

والكتابية يهودية أو نصرانية ، لا متمسكة بالربور وغيره ، فإن لم تكن
الكتابية إسرائيلية فلا تظهر حلها إن علم

وبحث الرركشي مدب نكاحها^(١) ، إذا رُحى به إسلامها ؛ أي ولم يحسن فتة
بها روحه ؛ كما هو واضح ؛ كما وقع لعثمان أنه نكح نصرانية كذبة فأسلمت
وحسن إسلامها^(٢) .

وهو وغيره^(٣) أن محل نكاحه إن أخذ مسلمة ؛ أي تُضلي ، وإلا
فهي أولى من مسلمة لا تُضلي ، على ما مرّ أول النكاح^(٤)

(والكتابية يهودية أو نصرانية) لقوله تعالى ﴿ أَلْأَنْتُمْ أُولُو الْأَرْحَامِ عَلَىٰ
طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِهَا ﴾ [الأنعام ١٥٦] .

(لا متمسكة بالربور وغيره) كصاحب شيت ودريس وإبراهيم صلى الله وسلم
على سنا وعيهم فلا نجل وإن أفرؤوا بالحريه ، سواء أثبت تمسكها بذلك
بقولها أم بالتواتر أم شهادة عدلين أسلفا ، على المعتمد ؛ لأنه أوجي بهم
معانيها لا الفاظها ، أو لكوبها حكماً وموعظاً لا أحكاماً وشرائع

وفرق الفقل بين الكتابية وغيرها بأن فيها نقص الكفر في الحال ، وغيرها فيه
مع ذلك نقص فساد الدين في الأصل .

(فإن لم تكن لكتابية) أي لم يتحقق كونها (إسرائيلية) - أي من سبل
إسرائيل ، وهو يعقوث صلى الله على بيته وعليه وسلم ، ومعنى (إسرا)
عبد ، و (إيل) الله - بأن عرف أنها غير إسرائيلية أو شك أهى إسرائيلية أو
غيرها ؟ (فلا تظهر حلها) لمسلم و لكتابي (إن علم) بالتواتر أو شهادة

(١) أي : الدمية ، ويظهر : أن مثلها الحربية ، (ح ش : ٦ / ٢٩٠)

(٢) أخرجه البيهقي في : دس الكبير (١٤٠٩٤) عن عبد الله بن اسائب عن عثمان رضي الله
عه

(٣) فصل قوله (وهو وغيره) أي وبحث الرركشي وغيره أن محل ، إلخ كروي

(٤) في (ص : ٣٨٤)

دُحُولُ قَوْمِهَا فِي ذَلِكَ الدِّينِ قُلَّ نَسْخُهُ وَتَحْرِيمُهُ

عدلتين أصلاً ، لا نقول المعادتين ، على المعتمد

وإنما قيل ذلك^(١) بالنسبة للحرية ، تعليلاً لحقن الدماء

وبما تقرر في العدلتين يُعلم : أن المراد^(٢) : العلم أو نظر نفوت^(٣) ، بد
إحبارهما إنما يُعبد ، لكنه ظن أفاقه الشارع مقام اليقين ، ولم يكف واحداً ،
احتياطاً للنكاح .

نعم ؛ قياس قولهم . (لو أُخبرَ روجه المفقود عدل بموته . . حل لها لتزوج)
أي باطناً الحل^(٤) باطناً هما بإحبار العدلين ، فهما^(٥) شرطان بالنسبة للظاهر
فقط

وحينئذ لا بُدَّ من شهادتهما عند القاضي ؛ كما هو ظاهر ، وكان من عتر مرة
بشهادتهما ، ومرة بإحبارهما لحظ ذلك ، فالأول بالنسبة للظاهر ،
والثاني . بالنسبة للباطن

(دحول قومها) أي أول آياتها (في ذلك الدين) أي : دين موسى أو عيسى
صَلَّى الله على بيِّنَا وعليهما وسلَّم (قل نسحه وتحريمه) أو قل نسخه وبعد
تحريمه ، واجتسوا المحرف يقيماً^(٦) ؛ لتمكينهم به^(٧) حين كان حقاً ، والحل^(٨)
لعضيلة الدين وحدها .

ومن ثمَّ^(٩) سقى صَلَّى الله عليه وسلَّم هرقل وأصحابه أهل الكتاب في كتابه

(١) أي دعوى الكفر أو أول آياته دخل قل السح (ع شر ٢٩١/٦)

(٢) أي : بقول المتن : (علم) . (شر : ٢٢٣/٧)

(٣) بخبر : (قياس . .) إلح . (شر : ٢٢٣/٧)

(٤) أي : العدلان . (شر : ٢٢٣/٧)

(٥) قوله (يقيماً) معنونه (حبراً) صرح به (شر : ٢٢٣/٧)

(٦) تعديل لما في المتن . (شر : ٢٢٣/٧)

(٧) أي : حل النكاح . (شر : ٢٢٣/٧)

(٨) أي : من أجل فضيلة الدين وحده . (شر : ٢٢٣/٧)

وقيل يكفي قتل نسجه

إلهم^(١) . مع أنهم^(٢) لينسوا إسرائيليين

(وقيل يكفي) دحولهم بعد تحريقه وإن لم يخبثوا المحرق إذا كان ذلك^(٣) (قتل نسجه) لأن الصحابة رضي الله عنهم تروخوا بهم ولم يخبثوا^(٤)

والأصح المنع لظلال فضيلة الدين بتحريقه^(٥)

وخرج به (علم) ما لو شئت من دحول قبل التحريق أو بعده ، أو قبل السج أو بعده فلا يجزئ ما كحنتهم ولا دبائحتهم ، أحداً بالأحرط ؟

وب (قبل)^(٦) ذلك الذي ذكره^(٧) وذكرناه^(٨) ما لو دحولوا بعد التحريق ولم يخبثوا ولو احتمالاً ، أو بعد السج^(٩) : كمن نهود أو تنصر بعد بئس صنى الله عليه وسلم ، أو نهود بعد بئس عيسى : بناء على الأصح أنها ناسخة لشريعة موسى صلى الله عليهم وسلم

(١) أخرجه البخاري (١٧) ، ومسلم (١٧٧٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٢) أي هرقل وأصحابه - (ش : ٢٢٣ / ٧)

(٣) أي . المحول (ش : ٢٢٣ / ٧) .

(٤) أخرجه البيهقي في « السنن الكبير » (٩٣ - ١٤) عن حارث بن عبد الله رضي الله عنهما أنه سئل عن نكاح المسلم اليهودية والصراية . فقال : يروحان من رمان الفتح يذكرفه مع سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه . ويحس لا يكذب بعد المسلمين كثيراً ، فنسأ رجعا طلفاهن وأخرجه في « معرفة السنن والآثار » (٤١٧١) . وقد بعد ما سأل الحديث وروى في إباحة ذلك عن عمر وعثمان ، وطهارة ، وحديقه ، وابن عباس رضي الله عنهم إلا أن عمر كرهه ، وسأل في « السنن الكبير » عن كل منهم ، راجع « السنن الكبير » (٢٩٢ / ١٤) . ومعرفة السنن والآثار (٣٠٣ / ٥)

(٥) أي : وعدم اجتباب المحرق يقيناً (ش : ٢٢٣ / ٧)

(٦) عطف على قوله : (يعلم) . (سم : ٢٢٣ / ٧)

(٧) أي المصنف في قوله (قبل نسجه) إلج (ش : ٢٢٤ / ٧)

(٨) أي في قوله (أو قبل نسجه وبعد تحريقه) إلج (ش : ٢٢٤ / ٧)

(٩) عطف على (بعد التحريق) . (ش : ٢٢٤ / ٧)

وقيل إنها محصصة^(١) ، لقوله تعالى ﴿وَأَحْلَلْنَا لَكُمْ أَنْفُسَ نِسَائِكُمْ الَّتِي كُنْتُمْ يَدْعُونَ﴾ (٢) ، ولا دلالة فيه^(٣) ، وإن تنصر له السكني ، لا حنيفة السح^(٤) أيضاً ؛ إذ لا يشترط في سح شرعة لما فيها رفعها لجميع أحكامها وقول السكني^(٥) : (سعي الحلل فيما علم دخول أول أصوبهم وشك هل هو قبل سح أو تحريف أو بعدهم ؟ قال : لا ، وما من كسبي اليوم لا يُعلم أنه إسرائيلي إلا ويحتمل فيه ذلك^(٦) ، فتؤدي إلى ألا تحلل دسح أحد منهم ليوم ولا ما كحتمهم ، بل ولا في زمن لصحبته ؛ كسبي قريظة والنضير وقينقاع ، وطيب^(٧) مني دسح منهم من اندسح فأثبت ؛ لأن يذهب على دسحهم دليل شرعي^(٨) ، ومنهم مني محسب يفترى بعضهم ، ولا بأس بالسح ، وأما الفتوى به . فجهل واشتاء على من أفتى به) فهي ملحقاً بصعب ، على أن فيه مناقشات ليس هذا محل سبها

أم الإسرائيليات يقياً^(٩) ، سواء بر أو بقول عدلين ، لا المتعقدتين ؛ كما مرّ بما فيه . فتحلل مطلقاً ؛ لشرف نسبه ما لم يُثبت دخول أول أبيها في ذلك الدين بعد

(١) يعني ساحة لبعض دول العصر ، لا للجمع الذي هو مراد الأصح كما لا يخفى ، لا سبحانه إرادته تخصص ما حقيقة يدي هو قصر العدم على بعض أفرادها ، فتعين ما ذكرناه من إرادته السح به يدي هو رفع الحكم شرعي بجهلها ؛ إذ هو يستحقها ؛ كما لا يخفى على السامع ، وحسب فلا يتوجه قول الشارح بعداً بشهاد ابن حجر (ولا دلالة فيه) الخ (رشدي : ٢٩٢/٦ - ٢٩١)

(٢) أي في قوله تعالى ﴿وَأَحْلَلْنَا لَكُمْ﴾ (ع ش ٦ ٢٩٢)

(٣) أي : للجمع (ش : ٣٢٤/٧)

(٤) قوله (وقول السكني) الخ مندا ، حية (صعب) كردي

(٥) أي : الشك المذكور ، (ش : ٣٢٤/٧) .

(٦) قوله (وطيب) الخ بناءً على قوله (منهم) باب دعاه (ش : ٣٢٤/٧)

(٧) أي : على حل ديالهم . (ش : ٣٢٤/٧)

(٨) إرادته ما يشمل لفظ نفوي بقرينة قوله (أو بقول عدلين) (ش : ٣٢٤/٧)

بعثه تشيحه ؛ لسعوج فضيلته بنسخه ، وهي : بعثه عيسى أو يسى صلى الله عليه وسلم ، لا بعثه من بين موسى وعيسى ؛ لأنهم كلهم أُرسلوا بالتوراة ، وروى داود قد مر^(١) أنه حكّم ومواعظ .

ولا يؤثّر هنا^(٢) تمسكهم بالمحرّف قبل السح ، لما ذكر^(٣)

واقضاء كلام الشيخين^(٤) أن الإسرائيليين ولو يهودية لا تحرم إلا إن كان تهوّد أول أصولها بعد بعثه يسى صلى الله عليه وسلم ، مبني على ما مرّ - أن بعثه عيسى غير باسحة

وقد بحثت مع الساء ، وتوجّه بأن شرفهم اقتضى ألا يُحرّموا إلا بعد بعثه باسحة قطعاً ؛ لقوتها فلا شبهة ، بخلاف المحتملة وإن كان الأصح أنها باسحة تبييه : يُعلم ممّا يأتي^(٥) ؛ من حرمة المتولدة بين من نحلّ ومن لا نحلّ أن المراد بصلوهم ها هي الإسرائيلية وغيرها (أول آبائهم) . أول المتقلّين منهم ، وأنه يكفي في تحريمها دخول واحد من آبائها بعد النسخ أو التحريم ، على ما مرّ وإن لم يتقلّ أحد منهم غيره ؛ لأنها^(٦) حثّ صارّت متولدة بين من نحلّ ومن تحرم

وظاهر - أنه يكفي ها^(٧) بعض آبائها من جهة الأم ، نظير ما يأتي ثم^(٨)

(١) قوله (وروى داود قد مر) إيج استاذي (ش ٣٢٤/٧)

(٢) أي في قوله (أن الإسرائيليين) . (ع ش : ٢٩٢/٦)

(٣) أي : من شرف نسبا . (ش : ٣٢٤/٧) .

(٤) لشرح الكبير (٧٦-٧٧) ، روضة الطالبين (٤٧٥/٥) .

(٥) أي أنما هي المتن . (ش : ٣٢٤/٧)

(٦) قوله (لأنها) أي . الكناية (حيث) أي حين إذ دخل واحد من آبائها بعد النسخ والتحريم . (ش : ٣٢٤/٧) .

(٧) أي في تحريم كتابه دخل واحد من آبائها إلج (ش ٣٢٤/٧)

(٨) أي في المتولدة بين من نحل ومن يحرم (ش ٣٢٤/٧)

وَالْكِتَابَةُ الْمَكْرُوحَةُ كَمُسْلِمَةٍ فِي بَعْفِهِ وَفَسَمٍ وَطَلَاقٍ ، وَنَجَسٍ عَلَى غَسْلِ حَيْضٍ
وَبَقَاسٍ ،

(والكتابية المكروحة) الإسرائيلية وعرفها (كمسلمة) مكروحة (في بفعة)
وكسوة ومسكن (وقسم وطلاق) وغيرها ما عد محو انثروبث والحد بقديها ،
لاشترائكهما^(١) في الروحانية المفتضية لذلك
(ونجس) كحليله مسلمة ؛ أي - له إحارها (على غسل حيض وبقاس)
عفت الانقطاع^(٢) ، لتوقف حل الوطء عليه
وقضيتها^(٣) : أن الحنفية لا تُجبرها ، لكن الأوجه - أن له ذلك ؛ لأن ذلك
عنده احتياط^(٤) فقائته : أنه كالحائض ، فإن أنت غسلها
وتشترط نيتها^(٥) ، إذا غسلت احساراً^(٦) ، كغسل المحسنة^(٧) - على
المعتد - والممتنعة^(٨) استحاحة^(٩) التمتع .
وخالف في « المجموع »^(١٠) في موضع فخرم بعدم اشتراط بية الأولى^(١١) ؛
للضرورة .

- (١) أي الكتابية والمسلمة المكروحتين (ش ٣٢٤ / ٧)
- (٢) منعوق - (نجس) أو (غسل) في النش (ش ٣٢٥ / ٧)
- (٣) أي : التعليل . (ش ٣٢٥ / ٧)
- (٤) وفي (ت) و (غ) ونعور : (احتياطاً)
- (٥) أي : الكتابية . (ش ٣٢٥ / ٧)
- (٦) قوله (ويشترط نيتها) أي : استحاحة الكتابية إذا غسلت احساراً ، كما شرط فيما يعمل
المحسنة أو الممتنعة به استحاحة التمتع ، كما مر في (الموصوف) كردي
- (٧) أي : كما يشترط به ما شرع غسل المحسنة - الح (ش ٣٢٥ / ٧)
- (٨) قوله (والممتنعة) أي : الممتنعة من الغسل . سواء كانت مسلمة أو كافرة - كردي
- (٩) معمول : (نيتها) (ش ٣٢٥ / ٧)
- (١٠) المجموع (١ / ٣٩٢) .
- (١١) أي : الكتابية . (ع ش ١٩٢ / ٦)

وكذا جسة ، وترك أكل حبرير في الأظهر ، ونخر هي ومُبلمة على عمل ما نجس من أعصاتها

ولا بشرط^(١) في مكرهه^(٢) على عملها للصورة مع عدم مباشرة للفعل .

(وكذا حصة) أي غسلها ولو فوراً^(٣) وإن كانت غير مكلمة

(وترك أكل حبرير) وشرب ما سُكِرَ وإن اغتمدت حته^(٤) ، وبحو نصل^(٥) ، وإزالة وسخ وشعر ولو بنحو إبط وصير ؛ ككل منقّر عن كمال التمتع (في الأظهر) لما في مخالفة كل مما ذكر من الاستفاد

وبحث سقاء ممسوح ورتقاء ومتحيرة ومن بعده شهية أو إحرام ، فلا يُجرها على نحو العسل ؛ إذ لا شئ فيه نظر

والوجه ما أظفوه ؛ لأن دوام نحو الجاه يُورث قدراً في البدن فيشوش عليه التمتع ولو ناظر

(وتحريم هي ومسلمة على عمل ما نجس من أعصاتها) وشيء من بدنها ولو سمعوا عنه فيما يظهر ؛ لوقف كمال التمتع على ذلك ، وغسل بحاسة ملبوس يظهر ريحها أو نوبها وعلى عدم لبس نجس أو ذي ريح كريه ، وحروج^(٦) ولو

(١) قوله (ولا بشرط) أي به المجر أو المجبرة إمالة الجمع ، فكان الأولى الثالث (ش : ٣٢٥/٧) .

(٢) أي : هي مفتلة بالإيجال لا بالاختيار . (ش : ٣٢٥/٧) .

(٣) قوله (ولو فوراً) هو عايد في الإحرام ، وهو أحد وجهين ، والثاني أنه لا يحرمه إلا إذا عدل زمن الجنابة . (رشيد : ٢٩٣/٦ - ٢٩٤)

(٤) ومحل الخلاف في جوار انكاسه على مع أكل الحبرير إذا كانت تعدد حله ، كالنمراسة ، من كتب بعد تحريمه ؛ كاليهودية معها ما قطعاً معني المحتاج (٣١٤/٤)

(٥) عبارة المعني وله معها من أكل ما ينادى من رائحته ؛ كبصل وثوم ، ومن أكل ما يحاف منه حدوث المرحس . معني المحتاج (٣١٤/٤)

(٦) قوله (وحروج) ، وهو له (واستعمال دواء) ، وهو له (ولقاء) ، كذا معطوفات على (لن نجس) من قوله (وعلى عدم لبس نجس) هامش (ح)

وَنَحْرُمُ مَتَوْلَدَةً مِنْ وَثِيٍّ وَكِتَابِيَّةً ، وَكَذَا عَكْسُهُ فِي الْأَظْهَرِ .

لمسحيد أو كيسة ، واستعمال دواء ينشع الحمل ، وإلقاء أو إساق بضعة استقرت في الرحم ، لحرمته ولو قل تحلها على الأوجه ؛ كما مر^(١) وعلى فعل^(٢) ما اعتاده منها حال المنع ؛ مما تدعو إليه ويرغب فيه ؛ أحداً من حليلهم بعر ضها وعموسها بعد لطفها وطلاقة وجهها أمارة بشور^(٣) وبه^(٤) يُغْلَمُ أن إصلاق بعضهم وحيوت ذلك من غير نظير لا اعتداد وعدمه غير صحيح .

وظاهر ؛ أن الكلام في عر مكروه ؛ ككلام حال جماع ، فقد سئل الشافعي رضي الله تعالى عنه عن ذلك فقال لا حير فيه حيث

ويؤيد ما ذكرته أولاً^(٥) فقل بعضهم عن الجمهور أن عليها رفع فحدثها وتحركت به ، واختار بعضهم وجوب رفع توقف عليه الوطء ، دون التحرك ، وبعضهم وحيونه أيضاً ، لكن إن طلقه ، وبعضهم وحيوته^(٦) لمريض وهرم فقط ، وهو أوجه .

ولو توقف على استعلائها عليه لبحو مرضي اضطره للاستلقاء لم يتعد وحيوته أيضاً

(ونحرم متولدة من وثي) أو مجوسي وإن علأ (وكتابية) جرماً ؛ لأن الانسبات إلى الأب ، وهو لا تحل ما كحه (وكذا عكسه) فنحرم متولدة من كتابي وبحو وثي (في الأظهر) تعليلاً للتحريم ، إلا إن بلغت^(٧) واختار دین

(١) أي في أوائل (باب النكاح) (ش : ٣٢٦/٧) .

(٢) عطف على قوله ، (وعلى عدم لبس جس) . هامش (خ)

(٣) أي . بقوله . (أخذاً من جعلهم . .) إلخ . (ش : ٣٢٦/٧)

(٤) أي . قوله . (وعلى فعل ما اعتاده) . (ش : ٣٢٦/٧)

(٥) أي لتحرك . ويحتمل (أي الرفع) (ش : ٣٢٦/٧)

(٦) قوله (إلا إن بلغت) إلخ راجع بما قبل (وكذا) أيضاً (٣٢٦/٧)

وإن حَالَتِ السَّامِرَةُ الْيَهُودَ ، وَالصَّائِنُونَ النَّصَارَى فِي أَصْلِي دِينِهِمْ . . حَرُمْنَ ،
وَالْأُفْلَا

الكتابي مهمل ، كما حكاه عن الصن وأقرام^(١) ؛ لاستقلالها حيثيذ ، وهو
المعتمد^(٢) ، وإن حرم الراجع في موضع آخر بتحريمها ، وعتقته الإسوي^(٣) .
ووجه تخصيص الحلاب بالثانية^(٤) أن سعيه الأب أقوى فحرمت الأولى^(٥)
قطعا ، دون الثانية على قول ، ومنزلة النجاسة ما يُعلمُ منه حكمُ المتولدة بين
ادمي وغيره^(٦)

(وإن حَالَتِ السَّامِرَةُ الْيَهُودَ) وهم طائفة منهم ، أصلهم السامريُّ عند
العجلي (والصائِنُونَ) من صائ ، (دارحج) (النصاري) وهم طائفة منهم (في أصل
ديهم) وهو احتلال ، كأن بقوا المصانع أو عبدوا كوكبا

قال الراجعي في الصائبة أو عبدوا الكواكب السبعة^(٧) ، وعليه فهو لا يُبَيِّنُ
ما يُبَيِّنُ في الصائبة الأقدمين ؛ لاحتمال موافقة هؤلاء لأولئك^(٨) .

(حَرُمْنَ) كالمريدتين ؛ لخروجهم عن ملتهم إلى نحو رأي القدماء
الآتبي .

(وَإِلَّا) يُحَالِمُوهُمْ فِي ذَلِكَ ، بَأَن وافقوهم فيه يفسا ، وإنما حَالِمُوهُمْ فِي
لغزوع (فلا) يَحْرُمْنَ إِنْ وُجِدَتْ فِيهِمُ الشُّرُوطُ السَّائِقَةُ مَا لَمْ تُكْفَرْهُمْ الْيَهُودُ

(١) الشرح الكبير (٨٥ / ٨) ، روضة الطالبين (٤٧٩ / ٥)

(٢) رجع المصنف بنصاح في اختلاف الأشاح ، مسألة (١٢٥٦)

(٣) الشرح الكبير (٥ / ١٢) ، المهمات (١٢١ / ٧)

(٤) بالصيغة من كتابي ونحو وثية هامش (ب) .

(٥) أي : المتولدة من وثني وكتانية . هامش (ب)

(٦) في (٥٧٥ - ٥٧٦)

(٧) الشرح الكبير (٨٠ / ٨) ٧٧

(٨) قوله . (لاحتمال موافقة هؤلاء) أي : الصائبة من النصاري (لأولئك) أي : للصائبة الأقدمين

في عادة الكواكب السبعة . (ش : ٣٢٦ / ٧)

وَلَوْ تَهَوَّدَ بَصْرَانِيٌّ أَوْ عَكْسُهُ . . سَمِ نَقَرٌ فِي الْأَصْهَرِ

والنصارى ؛ كمبتدعة ملتينا^(١) .

وقد تُظَنُّ الصَّائِئَةُ أَيْضاً عَلَى قَوْمٍ أَقْدَمَ مِنْ الصَّارِي كَانُوا فِي رَمِي إِبْرَاهِيمَ صَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُوسَى لَصَابِيٍّ عَمَّ نُوْحٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَى سِبِّ وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، يَغْتَدُّونَ الْكَوَاكِبَ السَّعَةِ وَيُصَبِّغُونَ الْأَنَارَ الْهَاءَ ، وَيَرْعُمُونَ أَنْ الْعَسْكَ حَتَّى نَاطِقٌ .

وَيَنْشُرُوا مَتَا مَحَرٍّ فِيهِ ؛ إِنْ لَا تَجِلُّ مَسَاكِحُهُمْ وَلَا دِمَانَتُهُمْ مَطْلَقاً وَلَا تُقَرُّونَ جَرِيهِ ؛ وَمِنْ نَمِّ أَقْسَى الْإِضْطَحْرِيِّ وَالْمَحَامِلِيِّ الْعَاهِرِ قَتْلَهُمْ لَعْنَا اسْتَقْتَى الْعَقَاهُ^(٢) فِيهِمْ^(٣) ، فَتَدْلُوا لَهُ مَالاً كَثِيراً فَفَرَّكَهُمْ

(وَلَوْ تَهَوَّدَ بَصْرَانِيٌّ أَوْ عَكْسُهُ) أَيِ تَنَصَّرَ يَهُودِيٌّ فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ دَارِنَ ؛ كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ^(٤) كَلَامُهُمْ ، وَمَصْلَحَةُ قَوْلِ الْحَرْبِ بَعْدَ الْإِنْتِقَالِ^(٥) بَدَارِ الْحَرْبِ^(٦) الَّذِي رَعَمَهُ الرُّرُكْسِيُّ لَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا^(٧) ، وَالْأَلَّ لَأَقَرُّ إِذَا طَلَّهَا^(٨) وَإِنْ انْتَقَلَ بِدَرِينِ (لَمْ يَقَرَّ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ أَقَرُّ سَطْلَابٍ مَا انْتَقَلَ عَنْهُ وَكَانَ مَعْرِئاً يَبْطُلَانِ مَا انْتَقَلَ إِلَيْهِ ، فَلَمْ يُقَرَّ ؛ كَمَا سَلَّمَ أَرْتَدَّ

وَقَضِيَّتُهُ^(٩) أَنْ مَنْ انْتَقَلَ عَقِبَتْ بُلُوغُهُ إِلَى مَا يُقَرُّ عَلَيْهِ^(١٠) . يُقَرُّ ، وَلَيْسَ

(١) قوله (كمبتدعة) إيجع بعض الناس (ش ٣٢٦/٧)

(٢) قوله (لعنا استقى العقاه) أي استقى العاهر العقاه ، فدلوا للعاهر مالا كردي

(٣) أي وليس وافقهم من صائئ الصاري انتهى مسجع (ع ش ٢٩٤/٦ ٢٩٣)

(٤) أي : بقوله : (أو دلونا) . (ش ٣٢٦/٧) .

(٥) قوله : (بعد الانتقال) أي : من حين إلى حين . كردي

(٦) (بدار الحرب) أي : في دار الحرب . كردي

(٧) رجع : انتهى الصباح في أحلاف الأساح : سأله (١٢٥٧) : (المعني : (٣١٧/٤)

(٨) أي : الجربة وقبولها منه . (ش ٣٢٧/٧)

(٩) أي لتعيل ، أي ما يحسمه من قوله (وكان معرا) إيجع (ش ٣٢٧/٧)

(١٠) قوله (إلى ما يقَرُّ عليه) أي يقَرُّ عنه لو كان دينه الأصلي ، وهو اليهود وسجوه كردي

— من كانت امرأة لم تجل للمسلم ، وإن كانت منكوبة . فكَرْدَةُ مُسْتَبْعَةٍ — وَلَا يُقْبَلُ مِنْهُ إِلَّا الْإِسْلَامُ ، وَفِي قَوْلٍ أَوْ دِينَهُ الْأَوَّلَ وَلَوْ تَوَثَّرَ . . لَمْ يُقَرَّ ، وَفِيهِ يُقْبَلُ الْقَوْلَانِ

مراداً : كما هو ظاهر ، لأننا لا نفتقر اعتقاده بل الواقع ، وهو الاعتقال إلى السطل^(١) ، ولتعديل المذكور إنما هو للعالم ، فلا مفهوم له .

(من كانت) المستبعة (امرأة لم تجل للمسلم) لأنها لا تُقَرَّ ، كالمرتدة (وإن كانت) المستبعة (منكوبة) أي المسلم ومثله كافر لا يرى حلَّ المستبعة (فكَرْدَةُ مُسْتَبْعَةٍ) فسخر الفرقة قبل الوطء ، وكذا بعده إن لم تُسَلِّم قبل انقضاء العدة .

(ولا يقبل منه^(٢) إلا الإسلام) إن لم يكن له أمان ، فقوله^(٣) : إن ظفرنا به ، وإلا^(٤) بلغ مأمنه وفاء ثأمه

(وفي قول) لا يقبل منه إلا الإسلام (أو دينه الأول) لأنه كان مقراً عليه .
وليس المراد أنه يُطْلَبُ منه أحدهما ؛ إذ طلب الكفر كفر ، بل أنه يُطْلَبُ بالإسلام عياً فإن أبي وزحج لدينه الأول لم تتعرض له ، وقيل .
المراد . ذلك ، ولا طلب فيه للكفر ؛ لأنه إحراز عن الحكم الشرعي ، كما يُطَالَبُ بالإسلام أو الجزية .

(ولو توثر) كتابي (لم يقر) لما مر^(٥) (وفيما يقبل) منه (القولان)

(١) وفي المطبوعة المصرية والوهية : (السطل) ١

(٢) أي ممن انتقل من دين نصرته إلى دين اليهودية أو بالعكس (ش ٣٢٧/٧)

(٣) أي يجوز ثأقه ، ويجوز ضرب الرق عليه ، ويجوز المس عليه انتهى شيخ الزبيدي ، وهذا في الذكر ، وقياسه في المرأة أنها لا تمثل ولكنها رقية بمجرد الاستلاء عليها ؛ كائناً الحريرات . (ش ٣٢٧/٧٠)

(٤) أي : بأن كان له أمان . (سم : ٣٢٧/٧) .

(٥) أي : في شرح (لم يقر في الأظهر) (ش ٣٢٧/٧)

وَلَوْ تَهَوَّدَ وَثْنِي أَوْ تَصَرَّ لَمْ يَقْرَ ، وَبِعَيْتُ الْإِسْلَامَ ، كَتَبْنَا أَرْتَدَّ
وَلَا تَحِلُّ مُرْتَدَّةٌ لِأَخِي ، وَلَوْ أَرْتَدَّ رَوْحَانٌ أَوْ أَحَدُهُمَا قَتَلَ دُخُولِ سَخِرَتْ
الْفُرْقَةُ .

المذكوران ، أظهرهما تعين الإسلام ، فإن أبي . فكما مر^(١)
(ولو تهوّد وثني أو تصرّ لم يقر) لذلك^(٢) (وبعت الإسلام : كمسلم
ارتد) ولم يخرهما انقولا ؛ لأن المستغل عنه أدون . فإن أبي . فكما مر أيضاً ،
على الأوجه^(٣) وإن قصي كلامهم . قتله مطلقاً^(٤) ؛ تعدياً^(٥) بحقن الدم ، ووفاء
بالأمان إن كان له .

والفرق بينه وبين مسلم ارتد ظاهر .
ورغم^(٦) الرركشي كالأدري أنه نفى على حكمه^(٧) وإن وقع منه^(٨)
ذلك^(٩) بعيد من كلامهم والمعنى^(١٠) ؛ كما هو ظاهر
(ولا تحل مرتدة لأحد) مسلم ؛ لإهدارها ، وكافر ؛ لعطفة الإسلام ،
ومرتدة ؛ لإهداره أيضاً .
(ولو ارتد روحان) معاً (أو أحدهما قل دخول) أي : وطء أو وصول مني
محترماً لمرجه (سخرت الفرقة) لأن الكاح لم تأكّد لعقد عاقبته

- (١) أي أعاني قوله (يدسم بكنه أمان) إلج (ش : ٣٢٧/٧)
- (٢) يرجع لإشارة في قوله (بذلك) إلى قوله (لما مر) هامش (ك)
- (٣) قوله (على لأوجه) في الأصل (على الأول) ملحوظ بعد عمر (ش : ٣٢٧/٧)
- (٤) أي : سواء كان له أمان ، أو لا . (ش : ٣٢٧/٧)
- (٥) قوله (تعدياً) إلج يرجع لما قبل العدة (ش : ٣٢٧/٧)
- (٦) قوله (ورغم الرركشي) إلج مستأ ، وقوله (بعيد من كلامهم) خبر هامش (د)
- (٧) قوله (يعني على حكمه) أي : حاله قبل الانتقال كروي
- (٨) أي : من الوثني . (ش : ٣٢٧/٧)
- (٩) وقوله : (ذلك) أي : الانتقال . كروي .
- (١٠) عطف على (كلامهم) هامش (ب)

أَوْ بَعْدَهُ وَوَقَّتْ ؛ فَإِنْ جَمَعْتُهُمَا لِإِسْلَامٍ فِي الْعِدَّةِ دَامَ النُّكَاحُ ، وَإِلَّا فَالْفُرْقَةُ مِنَ الرَّدَّةِ ، وَتَحْرُمُ الْوُطْءُ فِي التَّوَقُّفِ وَلَا حَدٌّ

(أَوْ) ارْتَدَا أَوْ أَحَدُهُمَا (بعده) وقفت (اعرقة) كطلاقٍ وظهارٍ وإيلاءٍ^(١)
 (فَإِنْ جَمَعْتُهُمَا لِإِسْلَامٍ فِي الْعِدَّةِ دَامَ النُّكَاحُ) سَهْمَا لِتَأْكِيدِهِ وَتَقْدَمُ مَا دُكِّرَ^(٢)
 (وَإِلَّا فَالْفُرْقَةُ) سَهْمَا حَاصِلَةٌ (مِنْ) حِينَ (الرَّدَّةِ) مِنْهُمَا أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا
 وَلَا يَنْفَعُ مَا دُكِّرَ .

، وَحَرَّمَ الْوُطْءُ فِي (مَدَّةِ) التَّوَقُّفِ (لِتَرْوِيبِ مِلْثِ النُّكَاحِ بِإِشْرَافِهِ عَلَى الرُّوَايِ
 (وَلَا حَدٍّ) فِيهِ لِشَبْهِهِ بَقَاءِ النُّكَاحِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ وَحُتِّتْ لَهُ عِدَّةٌ .

نَعَمْ ؛ يُعَرَّرُ ، فَيَسَّ لَهْ فِي رَمَسِ اسْتَوْفَبِ نِكَاحٍ بِحُجْرِ أَحْتِيهَا
 قَتْمَةٌ مِنْ قَالِ لِرُوحِيهِ بَ كَافِرَةٌ مَرِيدَةً حَقِيقَةَ الْكُفْرِ جَرَى فِيهَا مَا تَفَرَّقَ فِي
 الرَّدَّةِ ، أَوْ الشُّنْمِ^(٣) . فَلَا ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يُرَدَّ شَيْئًا^(٤) ؛ لِأَصْلِي بَقَاءِ الْعَصْمَةِ
 وَجَرِيَانِ ذَلِكَ لِلشُّنْمِ كَثِيرًا مَرَادًا بِهِ كَهَرُ نَعْمَةِ الرُّوحِ

* * *

(١) أَي : أَوْقَعْتُ فِي الرَّدَّةِ فَإِنَّهَا مَوْقُوفَةٌ (بصري ، ١٧٠ / ٣) .

(٢) أَي : مِنْ نَحْوِ الطَّلَاقِ . (بصري ؛ ١٧٠ / ٣) .

(٣) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (جَمِيعُهُ نَكْرٌ) هَامِشٌ (ب)

(٤) قَوْلُهُ (وَكَذَا إِنْ لَمْ يُرَدَّ شَيْئٌ) إِنْجَافُهُ مَعْنَاهُ لَمَّا نَقَلَهُ انْتِشَادُ فِي الرَّدَّةِ عَنْ الْعَتُونِي ، وَأَمْرًا ، فَإِنَّهُ يَنْصَبِي نَكْرًا فِي صُورَةِ الْإِطْلَاقِ ، فَوَيْدَ سَمَ مَا هِيَ كَانَتْ مَعْدًا لِمَا هُنَاكَ ، وَعَلَيْهِ فَبَلَّ بِنَحْوِهَا مِنْ فِي مَعْنَاهَا ؛ مِنْ نَحْوِ مَوْلَى وَقَدْ ٩ يَنَامُ (بصري ١٧٠ / ٣)

بَابُ نِكَاحِ الْمُشْرِكِ

أَسْلَمَ كِتَابِيَّ أَوْ غَيْرُهُ وَتَخَتَّ كَتَبُهُ دَمَ نِكَاحِهِ ، أَوْ وَثِيَّةً أَوْ مُحُوسِيَّةً فَتَحَلَّفَتْ
فَقَتْلُ دُخُولٍ تَحَرَّجَتْ فَفُرْقَةٌ ، أَوْ بَعْدَهُ وَأَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ دَمَ بِنِكَاحِهِ ،
وَلَا . فَالْفُرْقَةُ مِنْ إِسْلَامِهِ .

(باب نكاح المشرِك)

هو هذا الكافر على أيِّ مَنَةٍ كان ، وقد يُطْلَقُ على معادِلِ كِتَابِيٍّ ، كما في أَوَّلِ
سُورَةِ ﴿لَا بُدَّ لَكَ بِهِ﴾ [الب : ١] ، وقد يُسْتَعْمَلُ معه : كالغدير مع المسكين

لو (أَسْلَمَ كِتَابِيٍّ أَوْ غَيْرَهُ) كَمُحُوسِيٍّ أَوْ وَثِيٍّ (وَتَخَتَّ كِتَابِيَّةً) حَرَّةٌ يَجِلُّ لَهَا
بِنِكَاحِهَا ابْتِدَاءً ، أَوْ أَمَةٌ وَعَتَّقَتْ فِي الْعِدَّةِ أَوْ أَسْلَمَتْ فِيهَا ، وَهُوَ مَقْرُونٌ يَجِلُّ لَهَا نِكَاحُ
الْأَمَةِ : كَمَا يُعْنَمُ مَقَامُ نَائِيٍّ ^(١) (دَمَ نِكَاحِهِ) جَمَاعاً

(أَوْ) أَسْلَمَ وَتَخَتَّ كَتَبِيَّةً لَا تَجِلُّ أَوْ (وَثِيَّةً أَوْ مُحُوسِيَّةً) مِثْلًا (فَتَحَلَّفَتْ) عَمَهُ
بِأَنْ لَمْ تُسَبِّحْ مَعَهُ (قَبْلَ دُخُولِ) أَوْ اسْتِدْحَالِ مَاءٍ مُحْتَرَمٍ (تَحَرَّجَتْ الْفُرْقَةُ)
بَيْنَهُمَا : لَمَّا مَرَّ فِي الرَّدَّةِ ^(٢)

(أَوْ) تَحَلَّفَتْ (بَعْدَهُ) أَيِ الدُّخُولِ أَوْ بَحْوِهِ (وَأَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ) دَمَ
بِنِكَاحِهِ (جَمَاعاً) إِلَّا مَا شَدَّ بِهِ الْحَقُّ (وَإِلَّا) تُسَلِّمُ فِيهَا ، بَلْ أَضْرَّتْ لِاتَّقْصَاتِهَا ^(٣)
وَأِنْ قَارَنَهُ ^(٤) إِسْلَامُهَا ، كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ نَعْلِيًّا لِلْمَانِعِ (فَالْفُرْقَةُ) بَيْنَهُمَا
حَاصِلَةٌ (مِنْ) حِينَ (إِسْلَامِهِ) جَمَاعاً .

(١) أَيِ : فِي الْمَصْلِ الْآتِي . (ش : ٣٢٨ / ٧)

(٢) أَيِ مِنْ قَوْلِهِ (لِأَنَّ لِنِكَاحٍ لَمْ يَبْأَكِدْ) رَجَعَ (ش : ٣٢٨ / ٧)

(٣) اللَّامُ بِمَعْنَى . (إِلَى) . (ش : ٣٢٨ / ٧)

(٤) أَيِ : الْإِقْتِصَاءُ . (ع ش : ٢٩٥ / ٦)

وَبَوَّأَسْتَمْتُ وَأَصْرُ . فَكَعَكِيهِ . وَلَوْ أَسْلَمَا مَعًا . . دَامَ النُّكَاحُ ، وَالْمَنْعِيَّةُ
بِأَجْرِ اللَّغَطِ

(وبو أسلمت) روحه كافر (وأصر) زوجها على كفره . كَتَابٌ كَانَ أَوْ عِيْزُهُ
(فكعكبه) المذكور . فإن كان قبل نحو وطء . نجرب العرقه ، أو بعده وأسلم
في العدة . ذم بكحه ، وإلا فالعرقه من حسن إسلامها

فَإِنْ قُتِلَ عُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ هَذَا نَظِيرٌ لِمَا فِيهِ ، لَا عَكْسٌ لَهُ . . قُلْتُ .
مَمْرُوعٌ بِإِطْلَاقِهِ ، بَلْ هُوَ عَكْسٌ فِي التَّصْوِيرِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ أَسْلَمَ وَتَحَلَّمَ ، وَهَذِهِ
أَسْلَمَتْ وَتَحَلَّمَ ، وَفِي الْحُكْمِ^(١) مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعُرْقَةَ ثُمَّ نَشَأَتْ عَنْ بَحْلُمِهَا وَهِيَ
نَشَأَتْ عَنْ بَحْلُمِهِ

وهي فيهما عرقه فسح لا طلاق^(٢) ، لأنها تعير اختيارهما .

(ولو أسلما معاً) قبل وطء أو بعده (دام النكاح) بينهما - إجماعاً - على
أي كفر كانا .

ولتساوئهما^(٣) في الإسلام المناسب للتقرير . فارق هذا ما لو رُتدَا معاً^(٤)

(والمنعية) في الإسلام إنما تُعْتَرُ (بآخر اللغظ) المحصّل له ، لأن المدار في
حصوله عليه ، دون أوّله ووسطه .

وظاهرٌ - أن هذا يجري في غير هذا المحلّ ، فلو شرّع في كلمة الشهادة فصارت
مورثة^(٥) بعد أولها وقبل آخرها . لم يرثه

(١) عطف على قوله (في التصوير) . هامش (ك) .

(٢) فلا تنفص عند الطلاق . (ع ش : ٢٩٥/٦) .

(٣) متعلق بقوله : (غار . .) إلح . (ش : ٣٢٩/٧) .

(٤) أي حيث فصل به . بأنه إن كان قبل الدخول . نجرب العرقه . أو بعده . وقفت
إلح . (ش : ٣٢٩/٧) .

(٥) باب نكاح المشرك قوله (فلو شرّع) أي الكافر في كلمة الشهادة فصارت مورثة
المسلم . . إلح . كردي

وَكَانَ قِيَاسُ مَا مَرَّ فِي الصَّلَاةِ ، مِنْ أَنَّهُ يَسْتَبْرَأُ (الرَّءِ) دَحْوُهُ فِيهَا مِنْ حَيْثُ اسْتَطَاعَ (بِ) (الْهَمزة) ^(١) أَنْ يُفْعَلَ بِالنَّسْ هَا ، لِأَنَّهُ يُفْرَقُ بَيْنَ كَبِيرٍ ثُمَّ رَكْنٍ وَهُوَ مِنَ الْأَحْرَاءِ ، فَكَانَ ذَلِكَ التَّنَسُّ صَرُورَةً ثُمَّ وَأَقَامَ فَكَلِمَةُ الشَّهَادَةِ حَارِجَةٌ عَنْ مَاهِيَةِ الْإِسْلَامِ ^(٢) ، فَلَا حَاجَةَ لِلتَّنَسُّ فِيهَا ، بَلْ لَا يَصْبُغُ ؛ لِأَنَّ الْمَحْضُلَّ هُوَ تَمَامُهَا ، لَا مَا قَبْلَهُ ^(٣) ؛ مِنْ أَحْرَانِهَا وَالْإِسْلَامُ بِالتَّعْيَةِ كَهُوَ ^(٤) اسْتِقْلَالًا فِيمَا ذُكِرَ .

نعم ؛ لو أَسْلَمَتْ نَالَةُ عَاقِلَةٌ مَعَ أَبِي الطَّعْلِ ^(٥) أَوْ الْمَجْنُونِ فَلِ سَبَبِ الْوُطْءِ دَامَ النِّكَاحُ ^(٦) ؛ كَمَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا ^(٧) ، بِنَاءً عَلَى مَا صَحَّحْنَاهُ أَنَّ الْعِلَّةَ الشَّرْعِيَّةَ تُقَارَنُ مَعْلُولُهَا ^(٨) ، فَزُيِّنَ الْإِسْلَامُ ^(٩) عَلَى إِسْلَامِ أَبِيهِ لَا يَقْتَضِي تَقْدِمًا وَتَأَخُّرًا بِالرَّءِ

وَقَالَ جَمْعٌ ، مِنْهُمْ الْبَعُورِيُّ ^(١٠) شَخَرُ الْمَرْقَةِ ؛ سَاءَ عَلَى تَعْدِيمِهَا ^(١١) ، وَاخْتَارَهُ السَّكَنِيُّ وَوَجَّهَهُ الثَّقَلَيْنِيُّ وَمَنْ يَبْعُهُ بَعْدَ مَقَارِبَةِ إِسْلَامِهِ لِإِسْلَامِهَا ؛ لِأَنَّ إِسْلَامَهُ إِنَّمَا يَنْفَعُ عَمَبَ إِسْلَامِ أَبِيهِ ، هُوَ ^(١٢) عَمَبَ إِسْلَامِهَا ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ لِلتَّائِعِ

(١) فِي (٩/٢)

(٢) وَهِيَ : التَّصْدِيقُ بِالْعَلَبِ (ج ٢ : ٢٩٦/٦)

(٣) أَيِ : قَبْلَ التَّمَامِ . (ش : ٣٢٩/٧)

(٤) أَيِ : كَالْإِسْلَامِ - هَاشِ (ب)

(٥) الَّذِي هُوَ زَوْجُ الْبَالِغَةِ - هَاشِ (د)

(٦) رَاجِعٌ إِلَى سَهْلِ النَّصَاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مَسَالَهُ (١٢٥٨)

(٧) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٨٧/٨) ، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٤٨٠/٥)

(٨) قَوْلُهُ : (تُقَارَنُ مَعْلُولُهَا) أَيِ : مَعْلُولُ الْعِلَّةِ - كُرْدِي

(٩) أَيِ : الرُّوحُ الطَّعْلُ أَوْ الْمَجْنُونُ (ش : ٣٢٩/٧)

(١٠) التَّهْلِيلُ (٣٩١/٥)

(١١) قَوْلُهُ (سَاءَ عَلَى تَعْدِيمِهَا) أَيِ : تَقْدِمْ الْعَمَلُ الشَّرْعِيَّ عَلَى مَعْلُولِهِ - كُرْدِي

(١٢) أَيِ : إِسْلَامُ الزَّوْجِ - (ش : ٣٢٩/٧) .

متأخر عن الحكم المتنوع ، فلا يُحكم للولد بإسلام حتى يصير الأب مسلماً

ولك ردّه بأنّه إن كان سي كلامه على ما ساء عليه العويّ^(١) وغيره ؛ من تقدّم العلة بالزمان لم يمتنع لهذا التوجه ، وإن ساء على الأصح . أن العلة تُعدّ معنويّة . لم يمتنع هذا التوجه ؛ لأنّ الشارع يرّى نظر المتنوع بالإسلام مره نظر التبع به ، فكان يصحّ رفعه في ربي واحد

وحيث دفع دعوته^(٢) أن إسلامه لم يُعدّ إسلامه

وقوله (لأن الحكم للناس) إلى آخره لا يُفيدُها ؛ لأنّ المدار فيه على التقدّم^(٣) ولتأخر الزمان ؛ نكوه^(٤) محسوساً ، لا بالرتبة^(٥) ؛ لأنّه^(٦) أمر عقلي لا يُناسطُها ، فتأثّر

قال العويّ^(٧) وينظر أيضاً إن أسلمت^(٨) عفت إسلام الأب ؛ لأن إسلامه قوليّ وإسلامه حكميّ ، وهو أسرع فتكون إسلامه متعلماً على إسلامه ، ويأتي ذلك في إسلام أيها^(٩) معه^(١٠)

(١) التهذيب (٣٩١/٥)

(٢) أي البقي (ش ٣٢٩/٧)

(٣) قوله (لأن المدار فيه على التمدد) إلح بتأمل معنى هذا الكلام ، وقوله (لكونه محسوساً) ليس كذلك ، بل كل ؛ من الزمان والتقدم والتأخر به لس محسوساً انتهى سم ويمكن أن يقال إن مصري (فيه) ولا لكونه (لحكم) (ش ٣٢٩/٧)

(٤) قوله (نكوه) إلح عنه لكون المدار فيه على التمدد إلح (ش ٣٢٩/٧)

(٥) عطف على ؛ بالزمان . (ش : ٣٣٠/٧)

(٦) قوله (لا يناسطها) أي الإسلام في المحكوم به وقوله (لأن) إلح أي تقدم والتأخر بارتبه (ش ٣٣٠/٧)

(٧) التهذيب (٣٩١/٥)

(٨) أي البالغة العاقلة قبل نحو الوطء (ش ٣٣٠/٧)

(٩) أي إسلام أبي الزوج أو الطفل أو المحبوس قبل نحو الوطء (ش ٣٣٠/٧)

(١٠) أي لروح النكاح العاقل ، أي أو عفت إسلامه (ش ٣٣٠/٧)

وَحَيْثُ أَدْمَا لَا يَصُرُّ مُقَدَّرَةٌ الْعَقْدُ لِمُقَسِّدٍ هُوَ رَائِلٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ .

فائدة - وزد أنه صَلَّى الله عليه وسلم رُوحَ سَهْ رَيْسٍ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهَا لِأَبِي الْعَاصِي بْنِ الرَّبِيعِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ قُلُوبُ سَعَةٍ^(١) ، وَلَا يُشْكَالُ فِيهِ ؛ لِأَنَّهُ حَسَنٌ^(٢) لَا يُخْخَمُ عَلَيْهِ بِإِسْلَامٍ وَلَا كُفْرٍ ، وَالْعَدَّةُ^(٣) لَا يُوصَفُ بِحُلٍّ وَلَا حَرَمٍ .

ثُمَّ بَعْدَ الْعِدَّةِ كَانَ كَافِرًا وَلَمْ يَبْنِ مِنْهُ بَاقِيَةٌ عِدَّتُهَا ؛ لِأَنَّ تَحْرِيمَ نِكَاحِ الْكَافِرِ بِمُسْلِمَةٍ إِنَّمَا يَرُكَّ بَعْدَ الْهَجْرَةِ^(٤) ، بَلْ اسْتَمَرَّتْ مَعْرُوفَةٌ عَنْهُ إِلَى الْهَجْرَةِ ، فَهَاجَرَتْ مَعَهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتَمَرَّتْ كَذَلِكَ حَتَّى يَرُكَّ أَبْنُ تَحْرِيمٍ لِمُسْلِمَاتٍ عَلَى الْمُشْرِكِينَ بَعْدَ صَلَاحِ الْحَدِيثِ سَهْ^(٥) سَبْ ، فَحَيْثُ تَوَقَّفَ ابْتِسَاحُ نِكَاحِهَا عَلَى انْقِصَاءِ عِدَّتِهَا ، فَلَمْ يَلْنَتْ حَتَّى خَاءَ وَأُظْهِرَ بِإِسْلَامِهِ ، فَرَدَّهَا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ نِكَاحَهُ^(٦) الْأَوَّلَ^(٧) ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَ إِسْلَامِهِ وَتَوَقُّفِ نِكَاحِهَا عَلَى انْقِصَاءِ الْعِدَّةِ إِلَّا السَّيْرُ .

وسما تَقَرَّرَ فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ يُعْلَمُ أَنَّ حَمِيعَ مَا فِيهَا مُوَاقِفٌ لِمَدَّهَا لَا يَرُدُّ عَنْهَا مِمَّا شِئَ ، خِلَافَ إِمْنٍ رَغِمَ فِيهَا أُمُورٌ لَمْ تَنْشَأْ ثُمَّ أَوْرَدَهَا عَلَيْهَا .

(وَحَيْثُ أَدْمَا) النِّكَاحُ (لَا يَصُرُّ مُقَادَرَةُ الْعَقْدِ) أَيِ عَقْدِ النِّكَاحِ الْوَاقِعِ فِي الْكُفْرِ (لِمُقَسِّدٍ) مِنْ عَصَدَاتِ النِّكَاحِ (هُوَ رَائِلٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ) لِأَنَّ الشَّرْطَ نَشَأَ

(١) انظر : سير أعلام النبلاء ، (٢٤٦ / ٢) .

(٢) أي : قبل البعثة ، (ش : ٢٣٠ / ٧)

(٣) أي : وأن العدة حيث ، (ش : ٢٣٠ / ٧)

(٤) انظر : جامع إمام عن نأويل أبي الفراء : لطبري (٨٠٠٠ / ١٠) ، وانظر ابن كثير : (٣٥٠٠ / ٨)

(٥) انظر : تفسير ابن كثير ، (٢٥٠٠ / ٨)

(٦) في (ل) و (غ) والمطبوعة الوهية : (ينكاحها)

(٧) أخرجه الحاكم في المستدرک : (٢٣٧ / ٣) ، والرمذي (١١٧٥) وأبو داود (٢٢٤٠) عن ابن عباس رضي الله عنهما ، وقال الرمذي : هذا حديث ليس بإسناد بأس ، انظر : مجمع : فتح الباري ، (٥٣٠ / ١٠) .

وَكَاثَ بَحِثُ نَحْلُ لَهُ الْآنَ

وَإِنْ بَقِيَ الْمُضْمِدُ

أَلَمِي اعْسَارُهَا حَالِ نِكَاحِ الْكَافِرِ رَحِصَةً ؛ لِكُونِ جَمْعٍ مِنَ الصَّحَابَةِ أَتَمُّوا وَأَقْرَبُهُمُ
السَّيِّئُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بَلْ وَأَمْرٌ مِنْ أَسْمٍ عَلَى أَحْتَبَرِ أَنْ يَخْتَارَ بِحَدَاهُمَا ،
وَعَمَى عَشِيرِ أَنْ يَخْتَارَ رُبْعاً^(١) وَجِبَ^(٢) اعْتَارُهَا حَالِ التَّرَامِ أَحْكَامِهَا لِلْإِسْلَامِ ؛
لَثَلَا يَخْلُو الْعَمْدُ عَنْ شَرْطِهِ فِي الْحَالِثِ مَعَا

نعم ؛ إِنْ اعْتَقَدُوا إِفْسَادَ الْعَمْدِ الرَّائِي فَلَا تَقْرِيرَ^(٣)

وَيُظْهِرُ فِيمَا لَوْ اخْتَلَفَ بَيْنُ قَوْمِ الرُّوحِ وَالرُّوحَةِ اعْتَارُ الْأَوَّلِ ؛ أَحْدَاثُ مَرَّةٍ
أَوَّلِ (بَابِ مَوَانِعِ النِّكَاحِ) .

(وَكَاتَ بَحِثُ نَحْلُ لَهُ الْآنَ) أَيِ يَحْلُ لَهُ ابْتِدَاءُ نِكَاحِهَا وَقَدْ الْإِسْلَامُ

قِيلَ لَا حَاجَةَ لِهَذَا ؛ لِأَنَّهُ اخْتَرَرَهُ عَنْ مَسْأَلَةِ الْحَرَةِ وَالْأَمَةِ الْآتِيَةِ ، وَهِيَ
مَعْلُومَةٌ مَتَّ قَلْبُهُ^(٤) ؛ لِأَنَّ الْمَعْمِدَ فِيهَا - وَهُوَ عَدَمُ الْحَاجَةِ لِنِكَاحِ الْأَمَةِ - لَمْ يَرَلْ عَدَ
لِلْإِسْلَامِ ، وَأُجِيبَ : بَأَنَّهُ دُكِرَ تَأْكِيداً وَابْتِصَاحاً

(وَبَقِيَ الْمُضْمِدُ) الْمَقَارُونُ لِعَمْدِ الْكَفَرِ إِلَى وَقْتِ إِسْلَامِ أَحَدِهِمَا بِحَيْثُ كَانَتْ

(١) عَنْ فَيْرُوزِ النَّيْلَمِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ صَبَّ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ؛ إِنِّي أَسْلَعْتُ
وَبَحِثِي أَحَدًا ، فَعَاذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؛ اخْتَرْتُ أَيُّهُمَا بَحِثْتُ ؛ أَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانَ (٤١٥٥) ،
وَأَبُو دَاوُدَ (٢٢٤٣) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٢٩) وَاللُّغْطُ . وَأَحْمَدُ (١٨٣٢٦)

وَعَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنْ عُلَانٍ مِنْ سُلَيْمَةَ النَّعْمِيَّ أَسْلَمَ وَعَمْدُهُ عَشْرَ سِنِينَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ
وَأَسْلَمَ مَعَهُ ، فَهَذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؛ اخْتَرْتُ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا ؛ أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ (١٩٢ / ٢) ،
وَبْنُ حَبَّانَ (٤١٥٦) وَابْنُ مَدْيَنٍ (١١٢٨) ، وَأَحْمَدُ (٤٦٩٩) ، وَرَاجِعٌ ؛ التَّلَحُّصُ
الْحَبَرُ (٣٦٧ / ٣) ، (٢٨٢ / ٣)

(٢) جَوَابُ : (لَمَّا) (شِ : ٢٣٠ / ٧)

(٣) بَلْ يَرْفَعُ النِّكَاحُ ، نِهَآيَةُ الْمَحْتَاجِ (٢٩٦ / ٦) .

(٤) أَيِ : مِنْ قَوْلِهِ ، (لِعَمْدِهِ هُوَ رَائِلٌ -) (لِحْ : شِ : ٢٣٠ / ٧)

.. فَلَا نِكَاحَ ، فَيُقَرَّرُ عَلَى بَكَاحِ بِلَا وَلِيِّ وَشُهُودٍ ، وَفِي عِدَّةٍ هِيَ مُنْقَضَةٌ عِنْدَ
الْإِسْلَامِ ، وَمُؤَقَّتٍ إِنْ اعْتَقَدُوهُ مُؤَدَّكَ ،

محزومة عليه وقته^(١) ، كنكاح محرم ، وملاعنة ، ومطلقة ثلاثاً فمن تحليل (فلا نكاح) بينهما ، لامتناع ابتدائه حينئذ

إذا تقرر ذلك (فيقرر على نكاح بلا ولي ولا شهود) أو مع إكراه أو نحوه ،
لحل نكاحها الآن .

فالصابط أن تكون الآن بحيث يحل سداً نكاحها مع تقدم ما تُسمى به راحة
عندهم^(٢) .

(و) يُقَرَّرُ عَلَى نِكَاحٍ وَقَعَ (فِي عِدَّةٍ) لَعَبْرٍ ، سِوَاءِ عِدَّةِ الشَّهَةِ وَعَبْرُهَا (هِيَ
مُنْقَضَةٌ عِنْدَ الْإِسْلَامِ) بِحِلَالِهَا إِذَا بَقِيََتْ ، لَمَّا تَقَرَّرَ^(٣)

(و) يُقَرَّرُ عَلَى عَصَبٍ حَرَبِيٍّ أَوْ فِتْرِيٍّ لِحَرَبِيَّةٍ إِنْ اعْتَقَدُوهُ نِكَاحاً^(٤) ، وَعَلَى
نِكَاحٍ (مُؤَقَّتٍ إِنْ اعْتَقَدُوهُ مُؤَدَّكَ) إِبْعَاءً لِلذِّكْرِ الْوَقْتِ ، بِحِلَالِ مَا إِذَا اعْتَقَدُوهُ
مُؤَقَّتاً فَإِنَّهُمْ لَا يُقَرَّرُونَ عَلَيْهِ وَإِنْ أَسْلَمَ قَبْلَ تِمَامِ الْمُدَّةِ ، لِأَنَّهُ بَعْدُهَا^(٥) لَا نِكَاحَ
فِي اعْتِقَادِهِمْ ، وَقِسْمُهَا يَعْتَقِدُونَهُ مُؤَقَّتاً ، وَمِثْلُهُ^(٦) لَا يَحِلُّ اتِّدَاؤُهُ

وبهذا^(٧) يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَالتَّمَصُّصِ^(٨) فِي شَرْطِ الْحَيَرِ وَفِي النِّكَاحِ فِي الْعِدَّةِ بَيْنَ
بَقَاءِ الْمُدَّةِ^(٩) وَالْعِدَّةِ فَلَا يُقَرَّرُونَ ، وَانْفِصَالُهُمَا فَيُقَرَّرُونَ

(١) أي : وقت إسلام أحدهما . (ش : ٣٣١ / ٧٠)

(٢) قوله (ما تسمى به راحة عندهم) وهو بعد كفاك عن عندهم كرهدي

(٣) أي : في قوله (لامتناع ابتدائه .) إلخ (ع ش : ٢٩٦ / ٦٠)

(٤) إدمه لتفعل مقام الفروج معني للمباح (٤ : ٢٢٥)

(٥) أي : المدّة . (ش : ٣٣١ / ٧٠)

(٦) أي : المؤقت اعتقداً (ش : ٣٣١ / ٧٠)

(٧) أي : قوله (لأن بعدد لا نكاح) إلخ انتهى (ش : ٣٣١ / ٧٠)

(٨) قوله (وانفصّل) إلخ . أي : وبين انفصّل . (ش : ٣٣١ / ٧٠)

(٩) قوله (بين بقاء المدّة) إلخ متعقيد : (انفصّل) . (ش : ٣٣١ / ٧٠)

وكذا لو قارن الإسلام عدة شهية على المذهب ،

وحاصله . أن بعدها^(١) ما لا نكاح في اعتقادهم بخلافهم^(٢) في ذلك^(٣) ،
وقبلها^(٤) الحكم واحد^(٥) في الكل .

(وكذا) يُعزَّز (ولو قارن الإسلام) من أحدهما أو منهما (عدة شهية) كأن
أُسْلِمَ فَوُطِنَتْ شَهِيَّةٌ ثُمَّ أُسْلِمَتْ أَوْ عَكْسُهُ ، أَوْ وَطِنَتْ شَهِيَّةٌ ثُمَّ أُسْلِمَ فِي عَدَّتِهَا
(على المذهب) وإن امتنع إساءة نكاح المعتدة ؛ لأن طرؤ عدة الشهية لا يَقْطَعُ
نكاح المسلم ، فهذا أولى^(٦) ؛ فحينئذٍ غلب عليه حكم الاستدانة هنا دون
نظائره^(٧)

نعم ؛ إن خَرَفَهَا وطء دي الشهية عنه^(٨) ، لكونه^(٩) أباها أو أمه فلا تقرير ؛
كما مَالَ إليه الأدرعي . وله احتمال ؛ أنه يُسَطُّ بمعتديهم ، حينئذٍ لم يَعْتَقِدُوا فيه
شبهة فلا تقرير . ويروى^(١٠) ما يأتي^(١١) أن نكاح المخرم لا يُنْظَرُ لاعتقادهم فيه
وحيث لم يَقْرَأ بمسجد لا يُؤْثَرُ اعتقادهم بمسجده ؛ لأنه لا رخصة في رعايته
اعتقادهم حينئذٍ

(١) قوله (وحاصله) أي الروح ، قوله (أن بعدها) أي المدة (ش ٣٣١/٧)

(٢) في (د) و (ك) ؛ (بخلافه)

(٣) أي شرط الحيار والنكاح في العدة . (ع ش ٢٩٧/٦) .

(٤) أي المدة . (ش ٣٣١/٧)

(٥) وهو علم التقرير (ش ٣٣١/٧)

(٦) قوله (فهذا أولى) لكونه يحتمل في أنكحه لكثر ما لا يحصل في أنكحه المسلمين نهاية
لمحتاج (٢٩٧/٦) .

(٧) أي كطرؤ المحرمة بحر رصاع مطلقاً ، وطرؤ اليسر والإعتد في الأمة (ش
٣٣١/٧)

(٨) أي ، الروح . (ش ٣٣١/٧)

(٩) أي ، الواطئ . (ش ٣٣١/٧) .

(١٠) أي ؛ الاحتمان المذكور . (ش ٣٣١/٧)

(١١) أي ؛ أنما في لمتن . (ش ٣٣١/٧)

لا نكاح مخرم .

وَلَوْ أَسْلَمَ ثُمَّ أَحْرَمَ ثُمَّ أَسْلَمَتْ وَهُوَ مُخْرَمٌ أَفْرَ عَلَى الْمَذْهَبِ

(لا نكاح^(١) محرم) كسبته وروحه أبيه . فإنه لا أثر عليه إجماعاً

نعم . لا تنعزص لهم فيه^(٢) إلا بقده الآتي^(٣)

ولا نكاح روجه لأحر ، كما أظنقوه . ويظهر أن محله حيث لا نقصد الاستيلاء عليها وهي حريه ، وإلا . ملكها وانصح نكاح الأول ؛ كما يُعنى منّا^(٤) يأتي

ولا نكاح شرط الحير ولو لأحدهما قبل انقضاء أمته ، إلا أن اعتقدوا إلغاء الشرط وأنه لا أثر له ، فيما يظهر ؛ أحداً مقامه في المؤقت^(٥)

فإن قلت . ما الفرق بين مؤقت اعتقدوا صحته مع التاقت^(٦) ونحو نكاح بلا ولي وشهود^(٧) اعتقدوا صحته ؟ قلت . لأن أثر التاقت من روال عصمة عند انتهاء الوقت باقي فلم يُنظر لاعتمادهم

(ولو أسلم ثم أحرم) نسيت (ثم أسلمت) في هذه (وهو محرم) أو أسلمت ثم أحرمت ثم أسلم في العدة وهي محرمه (أفر) النكاح بينهما (على المذهب) لأن طرؤ الإحرام لا يؤثر في نكاح المسم . فهذا أولى ؛ بطيز ما مر^(٨)

(١) عطف على : (نكاح بلا ولي) . (ش : ٣٣١/٧) .

(٢) قوله (لا تنعزص لهم) أي للعكر في حال الكفر (به) أي في نكاح المحرم . كردي

(٣) أي : وهو الرابع . (ع ش : ٢٩٧/٦) .

(٤) أي في (السير) في صل ساء الكفار إلح (ش : ٣٣٢/٧)

(٥) في (ص : ٦٧٣)

(٦) أي : حيث لا يقرون عليه . (سم : ٣٣٢/٧) .

(٧) أي حيث نظروا لاعتمادهم وقرروا النكاح (رشدي : ٢٩٧/٦)

(٨) أي : أنما في شرح - (على المذهب) (ش : ٣٣٢/٧)

وَلَوْ نَكَحَ حُرَّةٌ زَاوَةً وَأَسْلَمُوا . تَعَيَّنَتِ الْحُرَّةُ ، وَانْتَفَعَتِ الْأُمَةُ عَلَى الْمَذْهَبِ

أَقَالُوا أَسْلَمًا مَعًا ثُمَّ أَخْرَمَ أَحَدُهُمَا . . يُقَرَّرُ جَرْمًا

(ولو نكح حرة) صالحة للتمتع (زامة) معاً أو مرتباً (وأسلموا) أي الثلاثة معاً ولو قبل وطء ، أو أسلمت الحرة منه ^(١) أو بعده في العدة ؛ كما يأتي ^(٢) في صميم تقسيم ^(٣) منع وقوعه في التكرار (تعينت الحرة ، وانقضت الأمة على المذهب) لامتناع نكاحها مع وجود حرة صالحة نكحت

وإنما لم يفرقوا بين هذا نكاحها ^(٤) وتأخره ؛ لما مر أيضاً في الاحتياط .

وكذا . تنفع الأمة بيسار أو إعفاء طارئ فإن إسلامها معاً وإن فقدت ابتداءً ، ولأن فلا وزن وجد ابتداءً . لأن وقت اجتماعهما فيه هو وقت جوار نكاح الأمة ؛ إذ لو ^(٥) سبق إسلامه حرمت عليه الأمة ؛ لكنهما ، أو إسلامها . . حرمت عليه ؛ لإسلامها ^(٦) .

وإنما علّواها ^(٧) شائبة الابتداء ^(٨) ؛ لأن المعبد خوف رفاقي الولد وهو دائم فأشبهه ^(٩) المحرمية ، بخلاف العدة والإحرام ؛ لروايلهما عن قرب

(١) قوله (أو أسلمت الحرة منه) أي قبل الزواج كردي

(٢) كما يأتي (أي : في الفصل الآتي كردي

(٣) في صميم تقسيم منع) إيج هكذا مط في نسخة (١)

(٤) أي : الأمة . (ع ش : ٢٩٨ / ٦) .

(٥) يعيل لا يحصر وفي الجوار في وقت الاجتماع (ش : ٣٣٢ / ٧)

(٦) في المطبوعة المصرية والمكية : (لإسلامها)

(٧) قوله (وما علواها) أي في اندفاع الأمة كردي ، وعبارة الشرواني (٣٣٢ / ٧)

(قوله . « لها » أي . في اليسار أو الإعفاء الطارئ »)

(٨) قوله (وما علواها شائبة الابتداء) كأن المراد اعتبار أنه يحل ابتداء نكاحها إلا (سم : ٣٣٢ / ٧)

(٩) قوله (فأشبهه) أي اليسار أو الإعفاء الطارئ (المحرمية) أي الطائفة بحج رصاع (ش : ٣٣٢ / ٧)

وَنِكَاحُ الْكُفَّارِ صَحِيحٌ عَلَى الصَّحِيحِ ، وَقِيلَ : فَاسِدٌ ، وَقِيلَ : إِنْ اسْتَمَّ وَقُرِّرَ ، فَبَسًّا صَحَّتْ ، وَإِلَّا فَلَا .

(ونكاح الكفار) لأصليين لدي^(١) سم يستوف شروط ، لكن إن كان مماً يقرؤون عليه لو أسلموا ، بناءً على ما نقله عن الإمام^(٢) من العطف ؛ بأن من نكح مخرجه لا يترت عليه ما يترت على نكاح غيره ؛ من نحو المسمى تارة ومهر المثل أخرى ؛ لأن النكاح^(٣) لم ينعقد

ورخصه الأدرعي وأئذه بالص و غيره ، وبقه عن جماعة ، لكنهم نقلوا^(٤) عن انفاد أنها^(٥) كغيرها ؛ وكلاهما يميل إليه فيحكم بصحة نكاحها ، واستأواها إنما هو ما تقرؤون عليه ، لا من الحكم بصحة نكاحهم

(صحيح) أي : محكوم بصحته ؛ إذ الصحة تستدعي تحقق لشروط بخلاف الحكم بها ، رخصة وتحققاً (على الصحيح) لما مر ؛ من تحيير بين إحدى الأختين ، والأمري بمسك أربع من عشرة مع عدم اسحب عن وجود شرائطه أولاً أما ما استوفى شروطنا . فهو صحيح جزماً .

(وقيل فاسد) لعدم مرعاهم لشروط ، وقرهم عليه رخصة ؛ لترعب في الإسلام .

(وقيل) لا يُحكم بصحته ولا يفسده ، بل يتوقف^(٦) إلى الإسلام ثم (إن استم وقرر) عليه (تبساً صحته ، وإلا فلا) ، فلا يُمكن إطلاق

(١) قوله (لدي) إصححت للمصنف ، وسذكر محتره (ش : ٢٣٢ / ٧)

(٢) الشرح الكبير (٩٩ / ٨) ، وروضة الطالبين (٥ / ٤٨٨) ، نهاية المطب في دراية المطب (١٢ ، ٣١١)

(٣) أي : نكاح المحرم . (ش : ٢٣٣ / ٧) .

(٤) الشرح الكبير (٩٩ / ٨) ، وروضة الطالبين (٥ / ٤٨٨)

(٥) أي : المحرم ، وكذا الضمائر الثلاثة لأية وقوله (كغيرها) أي : في استحقاق مهر المسمى تارة ومهر المثل أخرى . (ش : ٢٣٣ / ٧)

(٦) وفي (د) و (س) و (ل) و (خ) . (يوقف)

فَعَلَى الصَّحِيحِ لَوْ طَلَّقَ ثَلَاثًا ثُمَّ أَسْلَمَ . لَمْ تَحُلْ إِلَّا بِمَحْلَلٍ

صَحَّتْهُ مَعَ احْتِلَالِ شُرُوطِهِ ، وَلَا فَسَادِهِ مَعَ أَنَّهُ يُقْرَأُ عَلَيْهِ

(فعلى الصحيح) وهو . الحكمُ بصحة أنكحيتهم . (لو طلق) كتابيةً (ثلاثاً) في الكفر ثم أسلم هو ، أو غيرها^(١) (ثم أسلم) ولم تتحلَّ في الكفر .

وما ذكرته في الصورة الأولى^(٢) طاهر وإن أَوْهَمَ إيطاقهم على التعبير بها (ثم أسلم) خلافاً^(٣) ، لكن قولهم السابق ونحوه كتابية حرة تجلُّ له نكاحها ابتداءً يُفهم هذا^(٤)

(لم تحل) له (إلا بمحلل) شروطه لسانية وإن لم يعتقدوا وقوع الطلاق ؛ إذ لا أثر لاعتقادهم مع الحكم بالصحة^(٥)

وعلى الأخيرين^(٦) لا يقع^(٧) ، على كلام في شيهما لأن الرقعة^(٨) ، وفيهما^(٩) للأذرعين ، فبته قال : الظاهر : أنه يقع في كل عقد يُقرأ عليه في الإسلام ، وذلك موحود في كلام الأصحاب

ولو نكحها في الشرك من غير محللٍ ثم أسلم . لم يُقرأ .

ولو طلقَ أختين أو حرةً وأمةً ثلاثاً ثلاثاً قبل إسلام الكل . لم ينكح واحدةً إلا

(١) بالنصب ، أي أو طلق غيرها ، أي لكتابية (سم ٣٣٣ / ٧)

(٢) وهي قوله لو طلق كتابية ثلاثاً في الكفر ثم أسلم هو . (ش : ٣٣٣ / ٧) .

(٣) أي حل الكتابية المطلقة ثلاثاً في كفر يروح بعد إسلامه بلا محلل (ش : ٣٣٣ / ٧)

(٤) أي خلافاً ما ذكرته : أي حيث أطلعوا هناك دوم النكاح بإسلامه ، فيشمل ما لو طلق ثلاثاً ولم تتحلل . (ش : ٣٣٣ / ٧) .

(٥) أي صحة النكاح ، ويحصل صحة الطلاق (ش : ٣٣٣ / ٧)

(٦) أي : قوله . الصادق والوقف . (ش : ٣٣٣ / ٧)

(٧) أي : الطلاق . (ش : ٣٣٣ / ٧)

(٨) كتابية النية (٢٠٢ / ١٣ - ٢٠٠)

(٩) عطف على (في ثانيهما) . هامش (ك)

وَمَنْ قُرِئَتْ فَلَهَا الْمُسَمَّى الصَّحِيحُ ، وَأَمَّا الْفَاسِدُ ، كَخَمْرِ ، فَإِنْ قِصَّتْهُ قَتَلَ الْإِسْلَامَ . فَلَا شَيْءَ لَهَا .

مَحْضِلٌ^(١) ، أَوْ بَعْدَ إِسْلَامٍ^(٢) . لَمْ يَنْكُحْ مَحْضَرَهُ الْأَحْتِسُ أَوْ مَحْضَرَهُ إِلَّا بِمَحْضِلٍ
(و) اعْلَمْ أَنَّهُ كَمَا نُسِيتِ الصَّحَّةَ لِلنَّكَاحِ نُسِيتِ بِمَشْيِ عَنِ عِبَرِ قَوْلِ
الْفَسَادِ ، فَجَبْتُهُ : (مِنْ قُرِئَتْ فَلَهَا الْمُسَمَّى الصَّحِيحُ)

أَمَّا عَلَى قَوْلِ الْفَسَادِ فَالْأَوْجَهُ أَنَّ لَهَا مَهْرَ الْمَثَلِ
(وَأَمَّا) الْمُسَمَّى (الْفَاسِدُ ، كَخَمْرٍ) مَعْتَبَرٌ أَوْ فِي الدَّقَّةِ (فَإِنْ قِصَّتْهُ) أَيِ
الرَّشِيدَةِ أَوْ قِصَّتْهُ وَلَيْ غَيْرُهَا ، وَإِلَّا^(٣) رُجِعَ^(٤) لَاعْتِدَادِهِمْ^(٥) عَلَى الْأَوْجِهِ (قَتَلَ
الْإِسْلَامَ) فَلَا شَيْءَ لَهَا (لَا تَقْصِرُ الْأَمْرَ سَهْمًا قَبْلَ أَنْ تَخْرُجَ عَنْهُمْ حَكْمٌ .
نَعَمْ ، إِنْ أَضَدَّقَهَا حَرًّا مُسْلِمًا اشْتَرَفُوهُ فَلَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ وَإِنْ قِصَّتْهُ قَبْلَ
لِلْإِسْلَامِ ، لِأَنَّا لَا يُفَرِّقُهُمْ فِي كَهْرِهِمْ عَلَيْهِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ الْخَمْرِ ، وَلِأَنَّ الْفَسَادَ فِي
الْخَمْرِ لِحَقِّ اللَّهِ تَعَالَى وَهَذَا لِحَقِّ الْمُسْلِمِ فَلَا يَخُورُ الْعَمَلُ عَنْهُ .
وَكُلُّ مُسْلِمٍ سَانَرٌ مَا يَخْتَصُّ بِهِ^(٦) ؛ كَأَمُّ وَلَدِهِ ، نَصْرٌ عَلَيْهِ^(٧) .

(١) قَوْلُهُ (لَمْ يَنْكُحْ وَاحِدَةً إِلَّا بِمَحْضِلٍ) لِمَصْدَرِهِ طَلَاغِي حِينَ صَحَّحَ بِكَاحِهَا كُرْدِي
(٢) قَوْلُهُ (أَوْ بَعْدَ إِسْلَامٍ) أَيِ إِسْلَامِ وَاحِدٍ مِنَ الْإِسْلَامَاتِ الثَّلَاثَةِ ، أَعْيَى بَعْدَ إِسْلَامِ الْكُلِّ أَوْ
بَعْدَ إِسْلَامِ الرُّوحِ وَقَبْلَ إِسْلَامِهَا ، وَعَمَلُ إِسْلَامِهَا ، هِيَ صُورَةُ الْأَحْتِسِ لَا يَمْسُكُ إِلَّا وَاحِدَةً ،
فَإِنْ حَتَرَ وَاحِدَةً مَهْمَا نَعَيْتَ لِلرُّوحَةِ وَطَلَعَتْ ثَلَاثًا وَاجْتَنَبَ إِلَى الْمَحْضِلِ ، وَلِأُخْرَى
لَا بِاجْتِنَابِ إِبْنِ الْمَحْضِلِ ، لِأَنَّ فَرْقَهُمَا فَرْقٌ فَسَحَ ، وَفِي صُورَةِ الْحَرِّ وَالْأَمَةِ نَعَيْتَ الْحَرَّةَ لِلنَّكَاحِ
فَطَلَعَتْ ثَلَاثًا فَبِاجْتِنَابِ إِلَى الْمَحْضِلِ ، وَأَمَّا الْأَمَةُ فَلَا سَحَاحَ إِنَّهُ ، لِأَنَّ فَرْقَهُمَا فَرْقٌ فَسَحَ

كُرْدِي

(٣) أَيِ بَأْنِ مَقْصَدِهِ عَنِ الرَّشِيدَةِ بِسَهْمِهَا أَنْهِيَ سَمَ (ش ٢٢٤ / ٧)
(٤) قَوْلُهُ : (رُجِعَ) بَيْنَهُ الْمَعْمُولُ . (ش ٢٢٤ / ٧)
(٥) قَوْلُهُ (رَاجِعَ لَاعْتِدَادِهِمْ) فِي أَنَّ مَقْصَدَ عَنِ الرَّشِيدَةِ وَالْوَلِيِّ ؛ بَأْنِ يَكُونُ مَوْجِبًا فَاعْبَهُمْ
مَثَلًا ، هَلْ يَصِحُّ أَمْ لَا ؟ فَإِنْ اعْتَدَوْهُ صَحِيحًا بِحَكْمِ صَحَّةِ . رَاجِعَ فَلَا كُرْدِي
(٦) أَيِ : بِالْمُسْلِمِ . (ش ٢٢٤ / ٧)
(٧) الْأَمُ : كِتَابُ سِيرِ الْوَاهِدِيِّ (٦٥١ / ٥ - ٦٥٥)

ولاً فلها مهرٌ مثل ، وإن قصصت بغيضة . فلها قسطن ما بقي من مهرٍ مثل

ونظهر أن الحرَّ الدمي الذي يداريا وما يختص به كذلك ؛ لأنه يلزم الدفعُ عنهم^(١) ، ثم رأيت بعضهم نخته أبصاً ، لكنه لم يُفَيِّده بما قُيِّدَتْ به^(٢) ، ولا يُدَّ منه ، كما يُعَدُّ مقابلي^(٣)

(وإلا) بغيضة قبل الإسلام (فلها مهر مثل) لأنها لم تَرْضَ إلا بمهرٍ ، ويُعَدُّ لأن مطالبتها بحمر فتعين الدُّل الشرعي ، وهو مهرُ المثل

(وإن قصصت بغيضة) في الكفر (فلها قسطن ما بقي من مهر مثل) لتعذر قبض البعض الآخر بالإسلام .

نعم ؛ لو كانت حرةً ومنعها من ذلك^(٤) أو المسمى الصحيح قاصداً تمكنه سقط ؛ كما لو نكحوا تعريضاً واعتقدوا أنهم أن لا مهر للمعوضة بحالٍ ثم أسلموا بعد طءٍ أو قبله فلا مهر ؛ لأنه استحق وطناً بلا مهر ؛ كما قالاه^(٥) هنا^(٦) ، وذكرنا في (الصديق) خلافه^(٧) ، لكنه في الدمشي لالترايمهم أحكامنا ، فتعين أن ما ها في حريش

والاعتبار في تقبيل ذلك في صورة مثلي ؛ كحمر تعددت ظروفها واختلف قدرها أم لا^(٨) . . بالكيل وفي صورة منقووم ؛ كحمرتي رأدت إحداها بوصف

(١) أي الدمي الذي يداريا ، (ش : ٣٣٤ / ٧) .

(٢) وهو قوله : (الذي يداريا) ، (ش : ٣٣٤ / ٧) .

(٣) أي : في (السير) (ش : ٣٣٤ / ٧) .

(٤) قوله (ومنعها من ذلك) أي منعها الزوج من الغص كرهدي

(٥) وفي المطبوعة المصرية (قاله)

(٦) الشرح الكبير (١٠٢ / ٨) ، روضة الطالبين (٤٩٠ / ٥)

(٧) الشرح الكبير (٢٨٥ / ٨) ، روضة الطالبين (٦٠٨ / ٥)

(٨) قوله (أم لا) واسع إلى كل من قوله (تعددت) إلخ ، وقوله (واختلف) إلخ ، (ش : ٣٣٤ / ٧)

وَمَنْ اَنْدَفَعَتْ بِاسْلَامٍ بَعْدَ دُخُولٍ ، فَهِيَ الْمُسَمَّى الصَّحِيحُ اِنْ صُحِّحَ
يَنْكَحُهُمْ ، وَإِلَّا فَمَهْرُ مِثْلِ .

تَقْتَضِي رِبَادَةِ قِسْمَتِهَا ، وَكَحَرِيرَتِهَا ، وَاجْتِمَاعِيَّهَا^(١) ؛ كَخَمْرِ وَكَلْبِي وَثَلَاثَةَ
حَارِيرٍ ، وَقَفَصَتْ أَحَدَ الْأَجْنَاسِ أَوْ بَعْضَهُ بِالْقِيَمَةِ عِنْدَ مَنْ يَرَاهَا

(وَمَنْ اَنْدَفَعَتْ بِاسْلَامٍ) مِمَّا أَوْ مِمَّه (بَعْدَ دُخُولٍ) أَوْ اسْتِدْحَالٍ مِمِّي
مَحْرَمٍ^(٢) ؛ بَأَنِّ اسْلَمَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ يُسَلِّمْ الْآخَرُ فِي الْعِدَّةِ (فَلَهَا الْمُسَمَّى
الصَّحِيحُ إِنْ صُحِّحَ بِكَاحِهِمْ)^(٣) لَا اسْتِقْرَارَهُ بِاسْتِدْحَالٍ

وَأُورِدَ عَلَيْهِ . أَنَّهُ لَوْ نَكَحَ امْرَأَةً وَدَخَلَ بِهَا ثُمَّ اسْلَمَ وَخَفَ لَهَا^(٤) مَهْرُ
الْمِثْلِ مَعَ أَنَّهَا إِذَا اَنْدَفَعَتْ بِاسْلَامٍ بَعْدَ دُخُولٍ

وَيُرَدُّ . نَصَحَ هَذَا الْحَصْرُ ، وَإِنَّمَا الَّذِي دَفَعَهَا فِي الْحَقِيقَةِ صَرُورُ ثَبَاتِهَا مُحْرَعًا لَهُ
بِالْعَقْدِ عَلَى سِتِّهَا ، عَلَى أَنَّهُ يَأْتِي قَرِيبًا^(٥) . أَنَّ مُحِلَّ وَجُوبِ مَهْرِ الْمِثْلِ إِنْ قَدَّ
الْمُسَمَّى

(وَإِلَّا) يُصَحِّحُ أَوْ كَانَ قَدْ سَمِيَ^(٦) فَاسِدًا وَلَمْ يَقْبُضْهُ فِي الْكَمْرِ (فَمَهْرُ
مِثْلِ) لَهَا فِي مَقَابِلَةِ الْوُطْءِ ، فَإِنْ قَفَصَتْ بَعْضَهُ فِي الْكَمْرِ فَكَمَا مَرَّةً آخَرًا .

(١) بِالْحَرِّ : سَمِيَّ رَشِيدِي أَيَّ عَقْدًا عَنِ (مَشْرُومٍ) أَيَّ فِي صُورِهِ اجْتِمَاعِ الْمِثْلِ
وَالْمَشْرُومِ . (ش : ٣٣٤ / ٧) .

(٢) قَوْلُهُ (لَا اسْتِدْحَالَ مِمِّي مُحْرَمٍ) يَعْنِي اسْتِدْحَالَ مِمِّي مُحْرَمٍ هَذَا لَيْسَ كَالدُّخُولِ وَفِي أَكْثَرِ
نَحْوٍ (أَوْ) بَدَلًا (لَا) هَذَا وَهُوَ فَاسِدٌ ؛ لِأَنَّهُ مُخَالَفٌ لَهَا مَرَّةً فِي (بَابِ مُحْرَمَاتِ النِّكَاحِ) ،
وَلَمَّا مَرَّ فِي شَرْحِ لِرُوصٍ هَذَا ، وَلَمْ يَأْتِ فِي (لُصْدَاقٍ) عِنْدَ قَوْلِ الْمَصْنُوعِ (وَيَسْتَمِرُّ
الْمَهْرُ بِوُطْءٍ) كَرَدِي وَفِي هَاسِثٍ (ع) سَحَةً (لَا اسْتِدْحَالَ)

(٣) وَفِي « الْمَهَاجِ » الْمَطْبُوعِ : (إِنْ صُحِّحَتْ بِكَاحِهِمْ)

(٤) قَوْلُهُ (لَهَا) أَيَّ لِلْأَمِّ ، وَقَوْلُهُ (مَهْرُ الْمِثْلِ) أَيَّ لَا يَسْمَى سَمِيَّ رَشِيدِي مَعِي (ش

٣٣٤ / ٧)

(٥) أَيَّ . فِي الْمَصْلُوحِ الْآتِي ، فَلَا يُرَادُ (سَمِ) (٣٣٤ / ٧)

(٦) أَيَّ : الزَّوْجَ لَهَا . هَذَا مَعْنِي . (ش : ٣٣٥ / ٧)

أَوْ قَنَهُ وَصَحَّحَ ، فَإِنْ كَانَ الْإِنْدِفَاعُ بِإِسْلَامِهَا . فَلَا شَيْءَ لَهَا ، أَوْ بِإِسْلَامِهِ
فَبُصِفَ مُسَمًّى إِنْ كَانَ صَحِيحًا ، وَإِلَّا فَبُصِفَ مَهْرٍ مِثْلٍ
وَلَوْ تَرَافَعَ إِلَيْهَا ذِمِّيٌّ وَمُسْلِمٌ وَجَبَ الْحُكْمُ ، أَوْ ذِمِّيَّانِ وَجَبَتْ فِي الْأَظْهَرِ ،

(أَوْ) ائْتَفَقَتْ بِإِسْلَامِ (قَنَهُ) أَي . الدخول (وصحح) النكاح لاسيما به
شرائطه ، أَوْ عَلَى الْأَصَحِّ أَنَّهُ مُحْكَمٌ بِصَحَّتِهِ (فَإِنْ كَانَ الْإِنْدِفَاعُ بِإِسْلَامِهَا . فَلَا
شَيْءَ لَهَا^(١)) لِأَنَّ الْفُرْقَةَ بَيْنَ جِهَتَيْهَا ، وَإِذَا لَمْ يَجِبْ لَهَا شَيْءٌ مَعَ صَحَّتِهِ . فَأَوَّلَى
مَعَ فَسَادِهِ ، إِنْ ائْتَفَقَ أَنْ لَا وَطء
فَقَوْلُهُ . (وصحح) عَيْرٌ قَبِيلٌ هَذَا^(٢) ، بَلْ فِيمَا بَعْدَهُ^(٣) ، كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي ،
وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ .

(أَوْ بِإِسْلَامِهِ) وَصَحَّحَ النِّكَاحُ (فَبُصِفَ مَسْمًى إِنْ كَانَ) الْمَسْمًى
(صَحِيحًا ، وَإِلَّا) يَصَحُّ ، كَحَمِيرٍ (فَبُصِفَ مَهْرٍ مِثْلٍ) كَكَرٍّ تَسْمِيَةً فَاسِدَةً فَإِنْ
لَمْ يُسَمَّ شَيْءٌ . . فَمَتَعَةٌ .

أَمَّا إِذَا لَمْ يُصَحَّحْ النِّكَاحُ فَلَا شَيْءَ لَهَا ، لِأَنَّ الْمَوْجِبَ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ
إِنَّمَا هُوَ الْوَطءُ أَوْ نَحْوُهُ وَلَمْ يُوجَدْ .

(وَلَوْ تَرَافَعَ إِلَيْهَا) فِي نِكَاحٍ أَوْ عَيْرِهِ (ذِمِّيٌّ) أَوْ مُعَاهِدٌ (وَمُسْلِمٌ وَجِبَ)
عَلَيْهَا (الْحُكْمُ) بَيْنَهُمَا ، حَرَمًا (أَوْ ذِمِّيَّانِ) كَنَصْرَانِيَّيْنِ أَوْ نَصْرَانِيَّةٍ أَوْ ذِمِّيٍّ وَمُعَاهِدٍ
(وَجِبَ) الْحُكْمُ بَيْنَهُمَا (فِي الْأَظْهَرِ) قَالَ تَعَالَى . ﴿ وَأَيْنَ أَخْصَمُ بَيْنَهُمَا بِمَا أَرْزَى
لِلَّهِ ﴾ [المائدة : ٤٦] وَهِيَ سَجَّةٌ - كَمَا صَحَّحَ عَنْ أَبِي عَتَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - لِقَوْلِهِ
تَعَالَى ﴿ أَوْ تَعْرِضْ عَنْهُمَا ﴾^(٤) [المائدة : ٤٢] .

(١) وَهِيَ (ح) و (د) و (غ) رِبَاذَةٌ : (عَلَى الْمَدْعَبِ)

(٢) أَي . فِي الْإِنْدِفَاعِ بِإِسْلَامِهَا . (ش : ٣٣٥ / ٧)

(٣) أَي . فِي الْإِنْدِفَاعِ بِإِسْلَامِهِ . (ش : ٣٣٥ / ٧)

(٤) بَطْنٌ : حَامِلُ الْبَيَانِ عَنْ نَأْوِيلِ أَبِي لُحْرَانَ : (٢٨٨٤ / ٤) . وَهُوَ نَصِيرُ الْعَرَبِ الْعَظِيمُ : لَأَسَ كَثِيرٍ
(١١٨٦ / ٣) .

وَيُقْرَهُمْ عَلَى مَا نُقِرُّهُمْ لَوْ أَسْلَمُوا ، وَسُطِّلَ عَلَيْهِمْ لَبَاسُهُمْ

أما من يهودي وبصري في بحث ، حرماً ، وقيل على الحلال
لا معاهدان ؛ لأننا لم نلزم دفع بعضهم عن بعض وعندهما (١) حمل استحيز فلا
نسخ وهو (٢) أولى .

وحث وجب الحكم سهم (٣) لم يشترط رضا المحصنين ، بل رضا أحدهما ،
وحينئذ يجب الإعداد (٤) والحضور وطلته رصاً (٥)

(ونقرهم) أي الكفار فيما توافقوا فيه إيسا (على ما نقرهم) عليه (لو
أسلموا ، وبطل ما لا يقر) سهم عليه لو أسلموا

ختم بهذا مع تقدم كثير من صوره ؛ لأنه صبط صحيح يجمعها وعيها ،
فنقرهم على نحو نكاح حلال عن ولي وشهود ، لا على نحو نكاح محرم ، بخلاف
ما لو غلبناه فبهم ولم يتوافقوا إيسا فيه فلا تعرض لهم

ولو جاءنا من نحوه أحدان لطلب فرض الفقه مثلاً . أغرضنا عنه إلا إن رخصنا
بحكما ، فأمره باختيار (٦) أحدهما

ويجيبهم حاكمنا في ترويج كتابية لا ولي لها بشهود منا .

(١) أي المعاهدين ، أي إذا لم يوافقا مع مسلم أو دمي ، بقريه ما مر . انتهى رشدي
(ش ٣٣٥ / ٧) وفي المطبوعة المصرية والمكة قوله (محب حرماً) . بل قوله
(... وعليهما) وقع بعد قوله : (بل) .

(٢) أي : العمل (أولى) أي : من النسخ . (ش : ٣٣٥ / ٧)

(٣) وفي المطبوعة المصرية والمكة . (بينهما)

(٤) قوله (وحينئذ يجب الإعداد) أي : إعداد المستندي منهما على خصمه ، أي : إعداده بصلاب
له على إحصائه وإن لم يرض خصمه كقري

(٥) قوله (والحضور وطلته رصاً) يعني لا يجب في لرضا انصراحه به ، بل هو حضر أحدهما
وطلب حضور الآخر . . . كان رصاً منه . كقري

(٦) وفي المطبوعة المصرية : (اختيار)

ومن نكح عليه منهم رباً أو مرفقةً ^(١) حذراً ^(٢) وإن سم يرضى ، أو شرب حمراً سم يُنخذ وإن رضى ؛ لا اعتقادهم حلّها .

فإن قلت يُشكرُ عليه حذراً لحصني شرب ما لا يُنكر ^(٣) قلت . يُفرق بأن من عصده حصني ^(٤) أن العروة بمدد الحاكم المترافع إليه مع التوايه لقواعد الأدلة الشاهدة بصعب رآه ^(٥) فيه ، ولا كدك هم .

فإن قلت سم عرفت انحرز نحو الربا ^(٦) قلت لأنها أشبهت ؛ لأنها أخلت وإن أسكرت في شفاء ملت ، وملت لم تحل في ملة قط ؛ فمن ثم استثنيت ؛ أغني ^(٧) حمر من قولهم بقرته ^(٨) الحكم بينهم بأحكام الإسلام ؛ بقوله تعالى ﴿ وَأَيُّ أَحْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا نَزَّلْنَا ﴾ [النساء : ٥٩]

واحضارُ البوراة لرجم الرأس إنما هو لتكذيب ابنِ صوريا اللعين ^(٩) في قوله ليس فيها رحمٌ ، لا لرعايته اعتقادهم

وإن تحاكموا إليها بعد انقضاء في بيع فاسدٍ أو قبله وقد حَكَمَ ^(١٠) حاكمهم بإمضائه لم يترخص له ، وإلا . منضاء ، كذا أظنوه وهو مشكل بما مرَّ في

(١) أي : بما يرب على الربا والمرفقة من الحمل والتعريف أو ارجم ، أو انقطع وغرم اسمه (ع ش : ٣٠٠/٦)

(٢) أي : فذر لا يسكر من النيذ . (ع ش : ٣٣٦/٧)

(٣) وأيضاً الحمني يعتمد حرمه حسن السكر في الحمل (سم ٣٣٦/٧)

(٤) أي : الحصني ، أي : إمامه . (ع ش : ٣٣٦/٧)

(٥) قوله (أغني الحمر) معبر لثب فاعل (استثنيت) (ع ش : ٣٣٦/٧)

(٦) أي : حاكمنا . (ع ش : ٣٣٦/٧)

(٧) أخرجه البخاري (٢٦٣٥) ، ومسلم (١٦٩٩) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ، وليس

فيها تصريح بأنه ابن صوريا ، وورد التصريح باسمه في روايه عبد الإمام أحمد في «المسند»

(٥٨٥) . وابن حبان (٤٤٣٥) عن ابن عمر رضي الله عنهما أيضاً

(٨) قوله (وقد حكم) إلخ قيد للمحطوف خط ؛ أحداً مما يأتي في الحاصل (ع ش

٣٣٦/٧) .

بحو النكاح المؤقت أو بشرط نحو خيار ، من النظر لاعتمادهم وبن لم يخكوه
حاكمهم

فالوجه أن المراد به (حكم حاكمهم) ها ، اعتادهم ؛ أي من اعتادوه
صحيحاً . لم تتعرض له ، وإلا . . نقضاه .

وحديثه **فالحاصل** كما نعلم من هذا مع ما مر في قوي (فإن قلت
ما الفرق .) (١) إلى آخره : أنهم متى نكحوا نكاحاً أو عقدوا عقداً مختلفاً
عدنا . لم تتعرض لهم فيه ، ثم إن توافعوا إليها في أو في شيء من آثاره
وعلمنا اشتغالنا على المصداق ، وليس لنا البحث عنه (٢) فيما يظهر ؛ لأن الأصل
في أنكحتهم الصحة ، كأنكحتنا نظراً فإن كان سبب الفساد مقصياً أثره
عدنا تراعى ؛ كالحلوف عن الولي والشهود ، وكما قرأته لعدة انقضى ، وغير
ذلك ؛ من كل مفسد انقضى وكانت بحيث تحل له الآن أقرضناهم ، وإن
كانت (٣) بحيث لا تحل له عدنا فإن قوي المانع ؛ كنكاح أمية بلا شروطها
ومطلقه (٤) ثلاثاً قبل التحليل . لم نطرد لاعتمادهم ، وقرضناهم ، احتياطاً لرق
الولي والصحيح

ومنه (٥) فيما يظهر . عدم الكفاءة ؛ دفعاً للعار

وإن ضعف (٦) ؛ كمؤقت اعتادوه مؤتداً ، ومشروط فيه بحو خيار ، ونكاح
معصوية . نظراً لاعتمادهم فيه

(١) قاله و به ناسخى فإنه لم يعبر ثم (ما الفرق) (سم ٢٣٦/٧)

(٢) أي - من اشتغال أنكحتهم على مفسد . (ش : ٢٣٦/٧)

(٣) عطف على قوله (فإن كان سبب الفساد) هامش (ب)

(٤) عطف على (أمية) . هامش (ب)

(٥) أي : من المانع القوي . (ش : ٢٣٦/٧)

(٦) أي وإن ضعف المانع . عطف على (فإن قوي المانع) هامش (ب)

...

فَإِنْ قُلْتُ هُمْ مَكْتَفُونَ بِالْمَرْوَعِ وَهُمْ لَمْ يُؤَاحِذْهُمْ بِهَا مَطْلَعًا^(١) ؟ قُلْتُ - دَاكْ
إِنَّمَا هُوَ بِالطَّرِيعَةِ لِعَضَائِهِمْ عَلَيْهَا فِي الْآخِرَةِ ، وَمَا بَحْرُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ بِالسَّيَةِ لِأَحْكَامِ
الدِّينِ

على أن التحقيق عندي أنهم ينشأ مكفونين إلا بالمرعوع المجمع عليها ، دون
المختلف فيها ، إذ لا عفت فيه إلا على معتقد التحريم أو محفلة له^(٢)

ولا ثافي ما قرئته^(٣) حملي في شرح الإرشاد ، قول الماوردي^(٤) (لَعَرَةُ
فِي صَيْعِ طَلَابِهِمْ بِنَا عِنْدَهُمْ) عَلَى أَنَّ مُحَلَّةً مَا إِذَا لَمْ تَزَافَعُوا إِلَيْهَا ، وَإِلَّا ...
حَكَمْنَا بِاعْتِقَادِنَا ؛ لِأَنَّ دَلَّةَ^(٥) فِي أَثَرِ عَقْدٍ بِنَا يُعَلِّمُ اشْتِمَالَهُ عَلَى مَعْسِدٍ ،
وَمَا هِيَ^(٦) فِي أَثَرِ عَقْدٍ عُلِمَ اشْتِمَالُهُ عَلَيْهِ ، وَكَأَنَّ الْفَرْقَ أَنَا قَدْ يُفَرِّقُهُمْ عَلَى عَقْدٍ
مُحَلَّةٍ^(٧) ؛ تَرَعِبْنَا فِي الْإِسْلَامِ ، وَمَا هِيَ^(٨) مُحْصَرٌّ أَثَرِ^(٩) لَا تَرَعَيْتَ فِيهِ ؛ فَحَكَمْنَا
فِيهِ بِاعْتِقَادِنَا .

(١) أي : براعرا إنبام لا - (ع ش : ٣٩١/٦)

(٢) أي : لمعتقد التحريم . هامش (ص)

(٣) قوله - (ولا يافي ما قرئته) وهو قوله (ولد صعب المانع) كردي وقال الشرواني
(٣٣٦/٧) (ولعل الأولى) في بقوله ثم ما يرافعوا ، إلى قوله : فإن
قلت () . اهـ

(٤) الماوردي الكبير (٢٩٨/١١) .

(٥) قوله (لا دلالة) إشارة إلى قوله (حملي) كردي

(٦) أي : ما قرئته هنا . (ش : ٣٣٦/٧) .

(٧) قوله (على عموم محله) أن في صورة صعب المانع كردي

(٨) قوله (وما هي) الأولى (هناك) بزيادة الكاف ؛ كما مر ، فأما في نسخة الكردي من الشارح
(ش : ٣٣٦-٣٣٧)

(٩) قوله (وما هناك محصر أثر) يعني أن العلل أثر عقد لنكاح كردي

فصل

أَسْلَمَ وَتَحَنُّهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعٍ وَأَسْلَمَ مَعَهُ ، أَوْ فِي الْعِدَّةِ ، أَوْ كُنَّ كَسَائِبَاتٍ
لِرْمَةِ اخْتِيَارِ أَرْبَعٍ مِنْهُنَّ ، ...

(فصل)

في أحكام روجات الكافر إذا أسلم ومن رافدات على العدد الشرعي
إذا (أسلم) كافر حرٌّ (وتحنُّه أكثر من أربع) من الروجات الحرائر (وأسلم
معه) ولو قبل وطء (أو) أسلم قبله ^(١) ثُمَّ أسلم هو ، أو عكسه بعد نحو وطء
ومن (في العدة ، أو كن كسائبات) يحل للمسلم نكاحهن وإن لم يُسَلِّمْ (
لرمه) لروماً حتماً ^(٢) - خلافاً لمن رعم ^(٣) أن معنى (لرمه) أن نه دلت ^(٤) - إن
تأهل ^(٥) للاختيار ، لكونه مكلفاً أو سكراناً محاراً غير مرتدٍّ وبو ^(٦) مع إحرام وعدة
شبه

(اختيار أربع) ولو ضمماً ، بأن يختار المصح ^(٧) فيما راذ عليهن ؛ كما نأتي ^(٨)
لحرمة الرائد عليهن ، لا إمساكنهن ^(٩) وله بعد اختيارهن مرافهن
(مهن) ولو مبتات فيرثنهن تقلطن أو تأخرن ^(١٠) ، استوفى نكاحهن الشروط

(١) أي : الزوج . (ش ٣٣٧/٧)

(٢) لتأكيد الرد على الراعم الاتي . (ش ٣٣٧/٧) .

(٣) راجع : لسهل مصح في اختلاف الأشباح : مساله (١٢٥٩)

(٤) أي : اختيار الأربع . (ش : ٣٣٧/٧)

(٥) فصل قوله (ب تأهل) أي لرمه إن تأهل ، قوله (ب تأهل) قد لا (لرم) ، احتراز
عن لم يتأهل ، فإنه لا يلزمه ، بل لا يصح منه حتى يصير مكلفاً ، كما يأتي كردي

(٦) قوله (ولو مع حرام) له علة للمص (ش ٣٣٧/٧)

(٧) تصوير لضمي (ش ٣٣٧/٧)

(٨) في (ص : ٦٩٥) .

(٩) عطف على (اختيار أربع) سم رشدي (ش ٣٣٧/٧)

(١٠) قوله (تقدم أو تأخرن) أي سواء تقدم نكاحهن - أي المحاربات - أو تأخر كردي

أَمْ لَمْ يَسْتَوْفَهَا ؛ كَانَ عَقْدَ عَلَيْهِنَّ مَعًا .

بمحبر الصحيح السابق . أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ مَنْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ سَوَاقٍ أَنْ يَخْتَارَ أَرْبَعًا ، وَلَمْ يُفَضَّلْ لَهُ ، فَدَلَّ^(١) عَلَى الْعُمُومِ ، كَمَا هُوَ شَأْنُ الْوَقْفِ الْقَوْلِيَّةِ .

وَحَمَلَهُ عَلَى الْأَوَائِلِ تَزُدُّهُ رَوَايَةُ الشَّافِعِيِّ وَالسَّهْمِيِّ فَتَمَّزَتْ تَحْتَهُ حَمْسٌ اخْتَارَ^(٢) أَرْبَاهُنَّ لِلصَّرْفِ^(٣) ، وَعَلَى تَحْدِيدِ الْعَقْدِ^(٤) مُحَالَفٌ لِلظَّاهِرِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ

وَإِسْلَامُ مَنْ فِيهِ رُقٌّ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ ثَلَاثٍ كِإِسْلَامِ الْحَرِّ عَلَى أَكْثَرٍ مِنْ أَرْبَعٍ هـ ، وَفِي جَمْعٍ مَا يَأْتِي

وَقَدْ يُتَصَوَّرُ اخْتِصَارُهُ^(٥) لِأَرْبَعٍ ؛ بَأَن يَغْتَفِقَ قَبْلَ إِسْلَامِهِ ، سَوَاءً قَبْلَ^(٦) إِسْلَامِهِ أَوْ بَعْدَهُ ، أَوْ مَعَهُ ، أَوْ بَعْدَ إِسْلَامِهِ وَقَبْلَ إِسْلَامِهَا ؛ لِأَنَّ الْعُرَّةَ بِوَقْبِ الْإِخْتِيَارِ وَهُوَ عِنْدَهُ حَرٌّ ، وَمِنْ ثَمَّ ؛ اِمْتِنَاعُ عَدَمِ إِسْمَاكَ الْأَمَةِ

وَلَوْ أَسْلَمَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ ثَلَاثًا ثُمَّ عَتَقَ ثُمَّ أَسْلَمَتْ الْبَقِيَّةُ فِيهَا لَمْ يَخْتَرْ الْإِسْلَامِيُّ وَلَوْ مِنَ الْعِتَاقِ بَرٍّ ؛ لِاسْتِمْنَائِهِ عِدَّةَ الْعَبْدِ قَبْلَ عِتْقِهِ

أَمَّا مَنْ^(٧) لَمْ يَبْأَهِنْ ؛ كَعَبْدٍ مُكَلَّفٍ أَسْلَمَ تَعَا . فَيُوقَفُ اخْتِيَارُهُ لِكَمَالِهِ ،

(١) أَيِ عَدَمِ الْفَضْلِ (ش ٣٣٧/٧) وَلِحَدِيثِ صَقِي فِي (ص ٦٢٧)

(٢) قَوْلُهُ (اخْتَارَ) (إِلْحَ مَقْعُود) (رَوَايَةُ) (إِلْحَ) (ش ٣٣٨/٧)

(٣) اِخْرَجَهُ لِإِمَامِ الشَّافِعِيِّ فِي (الْأَمِّ) (٥/٦٥٢) عَنْ يَوْفَلِ بْنِ مَعَاوِيَةَ السَّيْلِيِّ وَصِيَّ اللَّهِ عَنْهُ ، وَلِسَهْمِيِّ فِي (لِسَانِ الْكَبِيرِ) (١٢١٧٤) ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ أَلْسَ وَالْأَثَرُ (٤١٩٤) مِنْ طَرِيقِ الشَّافِعِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

(٤) قَوْلُهُ (وَعَلَى تَجْدِيدِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (عَلَى الْأَوَائِلِ) (سَم ٣٣٨/٧)

(٥) أَيِ : مَنْ فِيهِ رُقٌّ (ع ش ٣٠٢/٦)

(٦) قَوْلُهُ (سَوَاءً قَبْلَ) (إِلْحَ أَيِ سَوَاءً كَادَ عِنْدَهُ قَبْلَ) (إِلْحَ) (ش ٣٣٨/٧)

(٧) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (إِنْ تَأَهَّلَ لِلْإِخْتِيَارِ ؛ لِكُونِهِ مُكَلَّفًا) (إِلْحَ هَامِشٍ) (س)

وَيُؤَدِّعُ مَنْ رَادَّ

وَلَوْ أَسْلَمَ مَعَهُ قَتْلُ دُخُولٍ أَوْ فِي الْعِدَّةِ أَرْبَعٌ فَفَطُ نَعِيشُ

وَيَقْتُلُهُنَّ فِي مَالِهِ وَإِنْ كُنَّ أَلْمَاً ؛ لِأَنَّهُنَّ مَحْصُوبَاتٌ لِحَقِّهِ

(وَيُؤَدِّعُ) بِاخْتِيَارِهِ الْأَرْبَعِ نِكَاحُ (مَنْ رَادَّ) مَهْرٍ عَلَى الْأَرْبَعِ الْمَحْصَرَةِ ، لَكِنْ مِنْ حَيْثُ الْإِسْلَامُ إِنْ أَسْلَمُوا مَعاً ، وَإِلَّا . . . مِنْ إِسْلَامِ السَّابِقِ مِنَ الزَّوْجِ وَالْمُدَّعِيَةِ ، فَخُصَّتِ الْعِدَّةُ مِنْ حَيْثُ (١) ؛ لِأَنَّهُ (٢) لَسْتُ فِي الْفَرْقَةِ ، لَا مِنْ حَيْثُ الْإِخْتِيَارِ

وَقُرَّتْهُنَّ فَرْقَةٌ فَسَجَّ ، لَا فَرْقَةٌ طَلَاقٍ

وَلَوْ أَسْلَمَتْ عَلَى كَثَرٍ مِنْ رُوحٍ . . . لَمْ يَكُنْ لَهَا إِخْتِيَارٌ عَلَى الْأَصَحِّ ، أَسْلَمُوا (٣) مَعاً أَوْ مَرَّتاً ، ثُمَّ إِنْ تَرَثَّتِ الْكَأَخَانُ . . . فَهِيَ لِلأَوَّلِ ، وَكَذَا (٤) لَوْ أَسْلَمَا دُونَهَا أَوْ الْأَوَّلُ وَحْدَهُ وَهِيَ كِتَابِيَّةٌ (٥)

فَإِنْ مَاتَ (٦) ثُمَّ أَسْلَمَتْ مَعَ الثَّانِي أُقِرَّتْ مَعَهُ إِنْ اعْتَقَدُوا صَحَّتَهُ (٧) ، وَإِنْ وَقَعَا مَعاً لَمْ تُقَرَّ مَعَ وَاحِدٍ مَهُمَا مَظْلُماً (٨)

(وَإِنْ أَسْلَمَ) مَهْرٍ (مَعَهُ قَبْلَ دُخُولٍ أَوْ) أَسْلَمَ مَهْرَ بَعْدِهِ أَوْ قَبْلَهُ بَعْدَ الدُّخُولِ (فِي الْعِدَّةِ أَرْبَعٌ فَفَطُ) بَأَنَّ الْجَمْعَ بِإِسْلَامِهِ وَإِسْلَامُهُنَّ فِي انْقِصَابِهَا ، وَلَيْسَ بَعْدَهُ كِتَابِيَّةٌ (نَعِيشُ) وَائْتَدَعَ نِكَاحُ مَنْ بَقِيَ ؛ لِتَعَذُّرِ إِسْدَاقِهِنَّ بِتَحْلِفِهِنَّ عَنْهُ فِي

(١) أَيُ : مِنْ حَيْثُ الْإِسْلَامُ . (ش : ٢٢٨ / ٧)

(٢) أَيُ : الْإِسْلَامُ . (ش : ٢٢٨ / ٧)

(٣) أَيُ : الزَّوْجَةُ وَالْأَرْوَاحُ . (ش : ٢٢٨ / ٧)

(٤) أَيُ : لِلأَوَّلِ . (ش : ٢٢٨ / ٧)

(٥) قَوْلُهُ (وَهِيَ كِتَابِيَّةٌ) مَدَّ الْمَالِي فِيهِ (مِصْرِي ١٧٥ / ٣)

(٦) أَيُ : الْأَوَّلُ . (ش : ٢٢٨ / ٧)

(٧) أَيُ : (التَّرْوِيجُ بِزَوْجِيْنِ . مَعْنَى الْمَحْتَاجِ) (٢٢١ / ٤)

(٨) وَإِنْ اعْتَقَدُوا جَوَازَهُ . مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (٢٢١ / ٤)

وَبَوَّأَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أُمٌّ وَبَيْتُهَا كِتَابَتَانِ ، أَوْ أَسْمَتْ ؛ فَإِنْ دَخَلَ بِهِمَا ، حَرُمَتْمَا أَبَدًا ،

الْأُولَى^(١) وَعَنِ الْعِدَّةِ فِي الثَّانِيَةِ

وَأَفْهَمَ مَا تَقَرَّرَ^(٢) فِيهَا^(٣) أَنَّهُ لَوْ كَانَ تَحْتَهُ ثَمَانٌ مِثْلًا فَأَسْلَمَ أَرْبَعٌ لَمْ يَخْتَرْهُنَّ^(٤) ، وَأَسْلَمَ^(٥) الرَّائِدَاتُ أَوْ بَعْضُهُنَّ فِي الْعِدَّةِ ، أَوْ كَانَتْ الزَّائِدَاتُ كِتَابَاتٍ . لَمْ تَتَعَيَّنِ الْأُولَى^(٦) ، وَأَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ أَرْبَعٌ^(٧) ثُمَّ انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ أَوْ مِثْنٌ ثُمَّ أَسْلَمَ ثُمَّ الْبَاقِيَاتُ فِي عِدَّتِهِنَّ تَعَيَّنَتْ لِأَحْبِرَاتٍ ؛ لِاجْتِمَاعِ إِسْلَامِهِنَّ مَعَ إِسْلَامِهِ قَبْلَ انْقِصَاءِ عِدَّتِهِنَّ

وَلَوْ أَسْلَمَ أَرْبَعٌ ثُمَّ هُوَ قَبْلَ انْقِصَاءِ عِدَّتِهِنَّ وَتَحَلَّفَتْ الْبَاقِيَاتُ حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهُنَّ مِنْ حَيْثُ إِسْلَامُهُ ، أَوْ مِثْنٌ مُشْرَكَاتٍ تَعَيَّنَتْ الْأُولَيَاتُ ؛ لِمَا ذُكِرَ^(٨)

هَذَا لَمْ يَتَحَلَّفَنَّ بَلْ أَسْلَمَنَّ قَبْلَ انْقِصَاءِ عِدَّتِهِنَّ مِنْ حَيْثُ إِسْلَامُهُ اخْتَارَ أَرْبَعًا كَيْفَ شَاءَ ؛ لِاجْتِمَاعِ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِ الْكُلِّ قَبْلَ انْقِصَاءِ عِدَّتِهِنَّ

(وَلَوْ أَسْلَمَ وَتَحْتَهُ أُمٌّ وَبَيْتُهَا كِتَابَتَانِ ، أَوْ) غَيْرُ كِتَابَتَيْنِ ، وَبُكْرٌ (أَسْلَمَا ؛ فَإِنْ دَخَلَ بِهِمَا) أَوْ شَكَّ فِي عَيْنِ الْمَدْحُولِ بِهَا (. حَرُمَتْمَا أَبَدًا) وَإِنْ قُلْنَا بِمَصَادِرِ

(١) قوله (من الأولى) أي من لإسلام قبل الدخول ، وقوله (من الثانية) أي من الإسلام بعد الدخول ، انتهى معني . (ش : ٣٣٨ / ٧)

(٢) قوله (وأفهم ما يقرر) أي تقرر أولاً بقوله (بأحباره لأربع) ، وثانياً بقوله (قبل انقضائها) ، وثالثاً بقوله (وليس تحته كتابية) ، كردي .

(٣) أي الكسرة بقوله (بأن اجتماع إسلامه وإسلامهن قبل انقضائها) إلخ (ش : ٣٣٨ / ٧)

(٤) أي لم يختارهن بعد إسلامهن . (ش : ٣٣٨ / ٧)

(٥) أي والحال بهن ع ش ، ويجوز أن يكون معطوفاً على قوله (أسلم أربع) (ش : ٣٣٨ / ٧)

(٦) قوله (سم سعين الأول) أي من أسلم أولاً منهن ؛ بروحه (ش : ٣٣٨ / ٧) وهي المطبوعة المصرية والمكنة (تتعني الأولى)

(٧) أي : بعد الدخول . اهـ معني . (ش : ٣٣٨ / ٧)

(٨) أي : في قوله (لاجتماع إسلامهن . . .) إلخ (ع ش : ٣٠٢ / ٦)

أَوْ لَا يَوَاجِدُهُ . نَعَيْتُ السَّبَّ . وَفِي قَوْلٍ سَحَرٌ . أَوْ بَالِسَبَّ نَعَيْتُ ، أَوْ
بِالْأُمِّ حَرَمًا أَيْدًى ، وَفِي قَوْلٍ نَعَى الْأُمِّ
أَوْ وَنَحْنُهُ أُمَّةٌ وَاسْلَمَتْ مَعَهُ

أَنْكَحْتَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ وَطِءَ كُلَّ شَيْءٍ نَحَرَّمَ الْآخَرَى وَكُلَّ الْمَسْمُومِ بِذَلِكَ صَخ ، وَإِلَّا .
فَمَهْرٌ مِثْلُ

(أَوْ لَا) دَحَلَ (يَوَاحِدَةٌ) مَهْمٌ أَوْ شَيْءٌ هَلْ دَحَلَ يَوَاحِدَةٌ مَهْمٌ أَوْ لَا)
نَعَيْتُ السَّبَّ (وَانْدَفَعْتُ الْأُمِّ ؛ لِحَرَمِهَا أَنَّهُ يَنْعَقِدُ عَلَى السَّبِّ ، سَاءٌ عَلَى صَخِّهِ
أَنْكَحْتَهُمْ (وَفِي قَوْلٍ يَتَخَيَّرُ) سَاءٌ عَلَى مَا يَحْتَمِلُهَا

(أَوْ) دَحَلَ (مَالَتْ) فَقَطْ (نَعَيْتُ) السَّبَّ نَصًّا ؛ لِحَرَمَةِ الْأُمِّ أَيْدًى
يَنْعَقِدُ عَلَى السَّبِّ أَوْ يَوْطِنُهَا^(١) (أَوْ) دَحَلَ (بِالْأُمِّ) حَرَمًا أَيْدًى (الْأُمِّ) بِالْعَقْدِ عَلَى
السَّبِّ ؛ سَاءٌ عَلَى صَخِّهِ أَنْكَحْتَهُمْ ، وَهِيَ^(٢) يَوْطِئُ الْأُمِّ

وَلَهَا^(٣) مَهْرٌ الْمَثَلُ بِالْوَطِئِ ، كَذَا قَالَهُ^(٤) ، وَاعْتَرَضَ أَنَّ فَيَأْمَنُ صَخِّهِ
أَنْكَحْتَهُمْ وَحَوِّثُ الْمَسْمُومِ^(٥) وَأُجِيبَ بِحَمَلِهِ عَلَى مَا إِذَا قَسَدَ الْمَسْمُومِ
(وَفِي قَوْلٍ نَعَى الْأُمِّ) سَاءٌ عَلَى مَا يَحْتَمِلُهَا أَنْكَحْتَهُمْ

وَمَنْ انْدَفَعَتْ مِنْهُمَا بِلَا وَطِئٍ . لَا مَهْرَ لَهَا عِنْدَ ابْنِ الْحَدَادِ ، وَلَهَا نَصْفُهُ عِنْدَ
الْفَقَّالِ إِنْ صَخَّحَهَا أَنْكَحْتَهُمْ^(٦) .

(أَوْ) أَنْكَحَ حَرًّا (وَنَحْنُهُ أُمَّةٌ) فَقَطْ (وَاسْلَمَتْ مَعَهُ) قُلْ دَحُولٍ أَوْ بَعْدَهُ

(١) أَيُّ بِنَاءٍ عَلَى قِسَادِهَا (ش : ٣٣٩/٧) .

(٢) أَيُّ : السَّبَّ . (ش : ٣٣٩/٧)

(٣) أَيُّ : الْأُمِّ . (ش : ٣٣٩/٧)

(٤) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (١٠٨/٨) ، رَوَاهُ الطَّالِبِيُّ (٤٩٤/٥)

(٥) السَّهْمَانِ (١٢٤/٧)

(٦) يَعْنِي سَاءٌ عَلَى صَخِّهِ أَنْكَحْتَهُمْ ، فَكَلَامُ الْفَقَّالِ مَبْنِيٌّ عَلَى صَحِّهَا ؛ كَمَا أَنَّ كَلَامَ ابْنِ الْحَدَادِ
مَبْنِيٌّ عَلَى قِسَادِهَا ، حَلَالًا لِمَا يَوْحِيهِ صَبِيحَةُ (رَشِيدِي ٢٠٣/٦ - ٢٠٤)

أَوْ فِي الْعِدَّةِ أَفَرَّ أَنْ حَلَّتْ لَهُ الْأَمَةُ ، وَإِنْ تَحَلَّمَتْ قَتَلَ دُخُوبًا . تَسْجَرُتِ الْمَرْقَةُ
أَوْ إِمَاءً وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ اخْتَارَ أَمَةً إِنْ حَلَّتْ لَهُ عِنْدَ إِسْلَامِهِ
وَأَسْلَمَ مِنْهُنَّ ، ...

(أَوْ) أَسْلَمَتْ بَعْدَهُ^(١) أَوْ قَبْلَهُ (فِي الْعِدَّةِ أَفَرَّ) اسْكَاخُ (إِنْ حَلَّتْ لَهُ الْأَمَةُ) عِنْدَ
اجْتِمَاعِ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِهَا ؛ لِإِعْسَارِهِ مَعَ حَوْفِهِ الْعَتَقِ حَسْبِ^(٢) ؛ لِأَنَّهُ يُقَرَّرُ عَلَى
اِسْتِدَائِهِ بِكَجْهَاتِهِ حَيْثُ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَحُلْ لَهُ إِلَّا .

وَلَوْ طَلَّقَهَا فِي بَحَالِهِ الْأَوَّلَى^(٣) ثُمَّ أُتِسِرَ حَبَّتْ لَهُ رَجْعَتُهَا ؛ لِأَنَّ الرُّجْعَةَ رُوحَةٌ
(وَإِنْ تَحَلَّمَتْ) عَنِ إِسْلَامِهِ أَوْ عَكْسَهُ (قَلَّ دُخُولُ سَجَرَتِ الْمَرْقَةِ) لَمَّا مَرَّ
أَوَّلَ الْبَابِ .

وَالْكُنْيَةُ هَاهُنَا^(٤) كَعِبْرَتِهَا^(٥) ؛ لَمَّا مَرَّ ؛ مِنْ حُرْمَةِ الْأَمَةِ الْكَافِرَةِ عَلَى الْمُسْلِمِ
مُطْلَعًا^(٦) .

(أَوْ) أَسْلَمَ وَتَحَنَّنَ (إِمَاءً وَأَسْلَمْنَ مَعَهُ) وَلَوْ قَبْلَ وَطْءٍ (أَوْ) أَسْلَمْنَ قَبْلَهُ أَوْ
بَعْدَهُ (فِي الْعِدَّةِ) اخْتَارَ أَمَةً (وَاحِدَةً مِنْهُنَّ) إِنْ حَلَّتْ لَهُ (لَوْحُودُ شُرُوطِ نِكَاحِهَا
فِيهِ) عِنْدَ (اجْتِمَاعِ) إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِهَا (قَبْدٌ^(٧)) فِي اخْتِيَارِ أَمَةٍ مِنْ لِكُلٍّ ، فَلَا
يُنَافِي قَوْلَ غَيْرِهِ عِنْدَ اجْتِمَاعِ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِهَا ؛ لِأَنَّهُ فِي أَمَةٍ مَعِيَّةٍ مِنْهُنَّ ؛ كَمَا
تَأْيِي^(٨)

- (١) أي ، بعد إسلام الزوج . (ش : ٣٣٩ / ٧) .
- (٢) أي ، حين اجتماع الإسلاميين . (ش : ٣٣٩ / ٧) .
- (٣) وهي ما يوحى به لأمة عند اجتماع إسلاميهما (ش : ٣٣٩ / ٧)
- (٤) أي : في مسألة الأمة . (ش : ٣٤٠ / ٧)
- (٥) قوله (كَعِبْرَتِهَا) أي بخلاف الروحة لحرمة الكتاب ، فإنها إذا تحلقت قبل دخول لا تنحر
العرفة ؛ لحل الحرمة الكُنْيَةِ لِلْمُسْلِمِ (سم : ٣٤٠ / ٧)
- (٦) أي وجدت شروط نكاح الأمة أو لا اهدع شر (ش : ٣٤٠ / ٧)
- (٧) أي قول لمن (وإسلامهن) قيد إلح (سم : ٣٤٠ / ٧)
- (٨) لعل في قوله (ولو حصل لحل بوجوده) إلح (ش : ٣٤٠ / ٧)

وإلا نُدفع

ودلت^(١) بحلّ استداء نكاحها حينئذٍ

ويُنقِصُ نكاحُ الوفي هذا إن كان حراً كله ، وإلا^(٢) . أخيراً نتبين

(ولا) بأن لم تحل له الأمة عند اجتماع إسلامه وإسلامهن^(٣) (انفص

كنهن من حين الإسلام ، بحرمه استداء نكاح واحدة مهن حينئذ^(٤))

ولو اختصرت إحدى موحودته في بعضهن^(٥) تعي^(٦) ، ولو أسلم ذو ثلاث إماء

فأسلمت واحدة وهي تجل^(٧) له^(٨) ، ثم الأحرى أن وهما لا تجلان^(٩) تعي^(١٠)

الأولى ، أو^(١١) الأولى والثالثة ، وهما تجلان ، دون الثانية . أخيراً واحدة

مهما^(١٢) .

ولو أسلم على أربع إماء فأسلم معه ثتان وتخلّف ثتان فعنت واحدة من

المتقدمتين ، ثم أسلمت المسحلتان على الرق^(١٣) اندفع نكاحهما ؛ لأن تحت

زوجهما حرّة عند إسلامه وإسلامهما ، لا نكاح العبة المتقدمة ؛ لأن عتق

صاحبتها كان بعد اجتماع إسلامها وإسلام الزوج ، فلم يؤثر في حقها واختار

واحدة منهما ، هذا^(١٤) ما ذكرناه^(١٥) .

(١) راجع إلى ما هي المتن . (ش : ٣٤٠/٧) .

(٢) بأن كان موهو (ش : ٣٤٠/٧) .

(٣) أي : حين اجتماع الإسلاميين . (ش : ٣٤٠/٧) . انه يخلط

(٤) أي : بعضهن . (سم : ٣٤٠/٧)

(٥) أي : لو حود شرط نكاحها مع عدم اجتماع إسلامها (ش : ٣٤٠/٧)

(٦) بأن كان موهراً عند إسلامهما ، وكذا يقال فيما بعده انتهى رشدي والواو حاله

(ش : ٣٤٠/٧)

(٧) عطف على قوله : (. . . واحدة) . (ش : ٣٤٠/٧)

(٨) أي : الأولى والثالثة . (ش : ٣٤٠/٧)

(٩) أي : اندفاع نكاح المسحلتين ، دون نكاح العبة المتقدمة (ش : ٣٤٠/٧)

(١٠) الشرح الكبير (١١١/٨) ، روضة الطالبين (٤٩٦/٥)

أَوْ حُرَّةٌ وَإِمَاءٌ وَأَسْلَمَ مَعَهُ أَوْ فِي الْعِدَّةِ تَعَيَّنَتْ وَتَدَفَّعَ ، وَإِنْ أَصْرَتْ فَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، اخْتَارَ أَمَةً ، وَلَوْ أَسْلَمَتْ وَعَتَقَ ثُمَّ أَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ .

وَاغْتَرِضَ بِأَنَّ الْأَصْحَحَ مَا ذَكَرَهُ آخِرُونَ حَتَّى يَمُتَّقَ فِي « تَنْقِيحِهِ » . أَنَّهُ يَنْحَرِّزُ مِنَ الْجَمْعِ ؛ لِأَنَّ الْعَتِيقَةَ فِي حَالِهِ لِاجْتِمَاعِ فِي الْإِسْلَامِ كَسَتْ أَمَةً لَكِنْ أَطْلَقَ الْمُسْكِي فِي رَدِّهِ وَالْإِنْصَارَ لِلْأَوَّلِ . وَبِهِ ' سَطْرٌ مُهِمٌّ فِي ' شَرْحِ الْإِرْشَادِ الْكَبِيرِ ' فَرَأَيْتُهُ

(أَوْ) أَسْلَمَ حُرٌّ وَتَحْتَهُ (حُرَّةٌ) تَضَلُّعٌ لِلْمَسْمُوعِ (وَإِمَاءٌ وَأَسْلَمَ) أَيِ لِحُرَّةٍ وَالْإِمَاءُ (مَعَهُ) وَلَوْ قُلُوبُهُ (أَوْ) أَسْلَمَ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ (فِي الْعِدَّةِ تَعَيَّنَتْ) الْحُرَّةُ وَإِنْ مَاتَتْ أَوْ ارْتَدَّتْ ، سِوَاءِ أَسْلَمَ الْإِمَاءُ قَبْلَهَا أَمْ بَعْدَهَا أَمْ بَيْنَ إِسْلَامِ لِرُوحٍ وَإِسْلَامِهَا (وَتَدَفَّعَ) أَيِ الْإِمَاءُ ، لِأَنَّهَا تَمْتَنِعُ عَنْ سِدَاءٍ ، فَكَذَلِكَ دَوَامًا وَمِنْ ثَمَّ لَوْ لَمْ يَضُحْ اخْتَارَ وَاحِدَةً مَهْرًا ، كَمَا تَحْتَهُ الْأَدْرَعِيُّ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ

(وَإِنْ أَصْرَتْ) لِحُرَّةٍ عَلَى الْكُفْرِ ، وَهِيَ غَيْرُ كِتَابِيَّةٍ (فَانْقَضَتْ عِدَّتُهَا) وَهِيَ مَصْرُوعَةٌ (اخْتَارَ أَمَةً) إِنْ خَلَّتْ لَهُ حَيْثُ . لَيْسَ إِدْفَاعُ الْحُرَّةِ مِنْ حَيْثُ إِسْلَامِهِ ، وَهُوَ ^(١) كَمَا لَوْ تَمَخَّضَتْ الْإِمَاءُ

أَمَّا لَوْ اخْتَارَ أَمَةً قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّةِ الْحُرَّةِ . فَهُوَ بَاطِلٌ وَإِنْ نَانَ إِدْفَاعُ الْحُرَّةِ ، لَوْ قَوَّيَهُ ^(٢) فِي غَيْرِ وَجْهِ ، فَيُخَذُّهُ بَعْدَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا

(وَلَوْ أَسْلَمَتْ) الْحُرَّةُ ^(٣) (وَعَتَقَ) أَيِ الْإِمَاءُ ^(٤) (ثُمَّ أَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ

(١) أَيِ : فِي الْمَقَامِ أَوْ فِي الْإِنْصَارِ لِلْأَوَّلِ (ش . ٣٤٠ / ٧)

(٢) أَيِ : إِسْلَامُهُمْ مَعَ إِصْرَارِ الْحُرَّةِ عَلَى الْكُفْرِ (ش . ٣٤٠ / ٧) وَلَعَبَ (أَيِ : إِسْلَامِهِ . .) إلخ . هَامِشُ (ع) .

(٣) أَيِ : الْآخِرَ ، وَكَذَا صَمِيرٌ (مَجْدِدُهُ) (ش . ٣٤٠ / ٧ - ٣٤١)

(٤) أَيِ : مَعَهُ ، أَوْ فِي الْعِدَّةِ . نِهَاجُ الْمُحْتَاجِ (٣٠٤ / ٦) .

(٥) أَيِ : قَبْلَ اجْتِمَاعِ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِهِمْ . نِهَاجُ الْمُحْتَاجِ (٣٠٥ / ٦)

فَكَخَرَّزَ ؛ فَيَحْتَارُ أَرْبَعًا

وَالْاِخْتِيَارُ اخْتَرْتُكَ ، أَوْ فَرَزْتُ نِكَاحَكَ ، أَوْ أَمْسَكْتُكَ ، أَوْ نَشَّكَ

فَكَخَرَّزَ (أَصْلِيَّاتٍ ؛ لِكَمَالِهِنَّ قَبْلَ انْقِصَاءِ عَدَّتِهِنَّ) (فَيَحْتَارُ) (الْحَرْزُ مَبْهُرٌ) (أَرْبَعًا)
وَكَدَّ لَوْ أَسْلَمَ ثُمَّ عَتَقَ ثُمَّ أَسْلَمَ ، أَوْ عَتَقَ ثُمَّ أَسْلَمَ ثُمَّ أَسْلَمَ

وَصَابِغُهُ أَنْ تَعْتَقَ قَبْلَ احْتِمَاعِ إِسْلَامِهِ وَإِسْلَامِهِ ، فَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْقُهُ عَنْ
الْإِسْلَامِ نَبَيْتَ الْحَرَّةَ إِنْ كَانَتْ وَصَلَحَتْ ، وَإِلَّا اخَارَ أَمَةً تَجُلُّ وَالْحَقُّ
مَقَرَّةُ الْعَقْرِ لِإِسْلَامِهِ تَقْدِمُهُ عَلَيْهِ .

(وَالْاِخْتِيَارُ) أَيِ انْعَاظُهُ الدَّالَّةُ عَلَيْهِ (اخْتَرْتُ) أَوْ اخْتَرْتُ نِكَاحَكَ ، أَوْ
تَقْرِيضَهُ ، أَوْ حَسَنَتَهُ ، أَوْ عَقْدَكَ ، أَوْ فَرَزْتُكَ (أَوْ قَرَرْتُ نِكَاحَكَ ، أَوْ أَمْسَكْتُكَ)
أَوْ أَمْسَكْتُكَ نِكَاحَكَ (أَوْ ثَبَتُكَ) أَوْ ثَبَتَ نِكَاحُكَ ، أَوْ خَشِنْتُكَ عَلَى النِّكَاحِ .

وَكُلُّهَا صَرَاحٌ ، إِلَّا مَا حُدِّثَ مِنْ لَهْفِ النِّكَاحِ ، وَمِنْهُ مَرَادُهُ^(١) ؛ كَالرَّوَاغِ .
فَكُنْيَةُ^(٢) ؛ بَاءٌ عَلَى حَوَارِ الْاِخْتِيَارِ بِهَا^(٣) ، نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ^(٤) إِدْمَةٌ

وَمَجْرَدُ اخْتِيَارِ الْمَسْحِ لِلرَّائِدَاتِ عَلَى الْأَرْبَعِ يُغَيِّرُ الْأَرْبَعِ لِلنِّكَاحِ ؛ كَمَا لَوْ
قَالَ يَهَنُ (أُرِيدُكُمْ) وَإِنْ لَمْ يَهْنُ لِلرَّائِدَاتِ : (لَا أُرِيدُكُمْ)

لَكِنْ يَظْهَرُ اخْتِارًا مِمَّا تَقَرَّرَ^(٥) . أَنْ (أُرِيدُكُمْ لِلنِّكَاحِ) صَرِيحٌ ، وَمَعَ حُدُوثِهِ
كُنْيَةٌ .

وَسَحْوٌ فَسَحْتُ ، أَوْ أَرَلْتُ ، أَوْ رَفَعْتُ ، أَوْ صَرَفْتُ نِكَاحَكَ صَرِيحٌ

(١) قوله (ومثله) أي مثل النكاح مرادف النكاح كردي

(٢) وقوله (فكناية) أي ما حذف منه [ذلك] كناية كردي والتكميل من لشرابي
(٣٤١ / ٧)

(٣) أي : الكناية (ش : ٣٤١ / ٧)

(٤) قوله (نظراً إلى أنه) أي الاختصار (إدومه) أي لا استثناء نكاح (ش : ٣٤١ / ٧)

(٥) أي في قوله (وكلها صرائح إلا) إلخ ، قوله (ومع حذفه) أي (نكاح)
ومرادفه (ش : ٣٤١ / ٧)

وَالطَّلَاقُ اخْتَارُ

مَسَحَ وَنَحَوُ . فَحُتُّ ، أَوْ صَرَّفْتُكَ . كناية .

(والطلاق) بصريح أو كناية وهو معنًى ، كأن نوى^(١) بالمسح طلاقاً (احتيار) للمطلقة ؛ إذ لا تُحاطَبُ به إلا أروجة ، فإن طلق أربعاً . تَعَيَّنَ لِلنِّكَاحِ وَاسْتَفْعَ لِمَا فِي شَرْعاً

وَلَا يُبَاقِي مَا يَقَرَّرُ فِي الْمَسَحِ^(٢) قَاعِدَةٌ : أَنَّ مَا كَانَ صَرِيحاً فِي بَابِهِ^(٣) . . . ؛ لِأَنَّهَا أَعْلَى

وَسُرَّ اسْتِثْنَاءُ هَذَا^(٤) مِنْهَا . الموسعة على من رغب في الإسلام . وَيُوجَّهُ^(٥) : بِأَنَّ قِصَّةَ الْقَاعِدَةِ أَنَّ بَيِّنَةَ الطَّلَاقِ بِالْمَسَحِ كَهَوِ^(٦) ، فَلَا يَجُوزُ تَعْلِيْقُهُ^(٧) مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ فِيهِ^(٨) رَعْيٌ ، دُونَ السَّحِيرِ فَاقْتَضَتْ مَسَامَحَتَهُ^(٩) بَأَمُورٍ أُخْرَى مَسَامَحَتَهُ بِالْإِعْتِدَادِ بِبَيِّنَةٍ^(١٠) حَتَّى يَخُورَ لَهُ تَعْلِيْقُ ، فَلَا يَنْظُرُ إِلَى كَوْنِ الطَّلَاقِ أَصْرًا مِنْ الْمَسَحِ ، لِمَعْنَى الْعَدَدِ ، دُونَهُ فَلَا مَسَامَحَةَ^(١١) ؛ لِأَنَّ الْمَسَامَحَةَ مِنْ حَيْثُ

(١) مثال الكناية . (ش : ٣٤١/٧)

(٢) أي من قومه كتابه في طلاق انتهى سم (ش : ٣٤١/٧)

(٣) أي ووجدت في موضوعه لا يكون كتابه في غيره (ش : ٣٤١/٧)

(٤) قوله (هذا) أي ما يقرر في مسح ، وقوله (منها) أي التفاعلة المذكورة (ش : ٣٤١/٧)

(٥) أي - ذلك السر . (ش : ٣٤١/٧)

(٦) قوله (كهو) أي كالمسح لمطلق ، فلا يعمد لطلاق قوله (فلا يجوز معيقه) أي تعليق المسح المراد به الطلاق ؛ كما لا يجوز معيق مسح المطلق (ش : ٣٤١/٧)

(٧) قوله - (فلا يجوز معيقه) أي ؛ تعليق مسح . كردي

(٨) قوله (له فيه) أي لم أسلم في الحقيقة (ش : ٣٤١/٧)

(٩) قوله (مسامحته) أي من أسلم قوله (مسامحته) إلح مفعول فاقترض (ش : ٣٤١/٧)

(١٠) قوله - (بالاعتداد به) أي به بالمسح الطلاق كردي

(١١) وقوله (فلا مسامحة) مدح على النظر إلى ذلك لكون ، وقوله (لأن المسامحة) إلح تعليل لعمى ذلك النظر . (ش : ٣٤١/٧)

لَا الظَّهَارُ وَالْإِبْلَاءُ فِي الْأَصَحِّ

لا تقنصيهما من كل جهة .

قيل^(١) : « إن أراد^(٢) لفظ الطلاق أقصى لا يصح بمعناه . وليس كذلك ؛
إد (فسح نكاحك) بنية الطلاق احتباراً للنكاح ، وإن أراد الأعم^(٣) ورد
عنه أن المراق من صرائح الطلاق ، وهو^(٤) هنا مسح انتهى
ويُجَابُ باختيار الثاني^(٥) . ولا يرد المراق ؛ لأنه لفظ مشرک ، وهو هنا
بالفسح أولى منه بالطلاق ؛ لأنه متبادر منه ؛ فمن ثم قلوا إنه صريح فيه^(٦)
كناية في الطلاق .

(لا الظهار والإبلاء) قلنس أحدهما حشراً (في الأصح) لأن كلا من الظهار
لتحريمه^(٧) والإبلاء لتحريمه أيضاً ؛ لكونه^(٨) حشراً على الامتناع من الوطء
بالأجنبية^(٩) ألقي منه بالمتكوحة^(١٠) .

(١) راجع إلى المن - (ش : ٣٤١/٧)

(٢) أي المصنف بالطلاق في قوله - (وطلاق اختيار) قوله - (بمعناه) أي : لفظ آخر
بمعنى الطلاق - (ش : ٣٤١/٧)

(٣) أي مطلق اللفظ الدال على لطلاق (ش : ٣٤١/٧ ، ٣٤٢)

(٤) قوله (وهو) أي المراق (ها) أي باب الاحتار (مسح) أي لا احتار (ش :
٣٤٢/٧)

(٥) أي : الأعم . (ش : ٣٤٢/٧)

(٦) أي : في الفسخ - (ش : ٣٤٢/٧)

(٧) قوله (لتحريمه) في الموصفين متعلق بقوله الآتي (ألين) ندي هو حبر (أن) . (ش :
٣٤٢/٧)

(٨) وقوله (لكونه) (إلح عليه لتحريم الإبلاء) (ش : ٣٤٢/٧)

(٩) وقوله (بالأجنبية) حال من النصير المستتر في (ألين) لراجع لكل من (الظهار)
(والإبلاء) . وقوله (بالمتكوحة) حال من نصير (مه) اراجع لكل منهما أيضاً (ش :
٣٤٢/٧)

(١٠) عبارة معني المحتاج ؛ . (٢٣٥/٤) (لأن الظهار وصف بالتحريم ، والإبلاء حلف على
الامتناع من الوطء ، وهما بالأحسة ألين)

وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ اخْتِيَارٍ وَلَا فَنَاحٍ
وَلَوْ حَصَرَ الْاِخْتِيَارُ فِي خَمْسٍ اِنْدَفَعَ مِنْ زَادٍ ، وَعَلَيْهِ التَّعْيِيْنُ

باب اخْتَارَ الْمُؤَلَّى أَوِ الْمَصْدَرُ^(١) مِمَّا لِلنَّكَاحِ . حُسِبَتْ مَدَّةُ الْإِيْلَاءِ وَالظُّهْرِ
مِنْ وَفْتِ الْاِخْتِيَارِ ؛ لِأَنَّهَا قَبْلَهُ كَانَتْ مَرْدَّةً بَيْنَ الرُّوْحِيَّةِ وَضَدِّهَا ، يَتَبَيَّرُ فِي
الظُّهْرِ عَائِدًا إِنْ لَمْ يُفَارِقْهَا حَالًا
وَلَيْسَ الْوَطْءُ اخْتِيَارًا ؛ لِأَنَّهُ اخْتَارَ اِنْدَاءً^(٢) أَوْ اسْتِداْمَةً لِلنَّكَاحِ ، وَكُلُّ مِمَّا
لَا يَخْصُلُ بِهِ

(وَلَا يَصِحُّ تَعْلِيْقُ اخْتِيَارٍ وَلَا فَنَاحٍ) كَذَا دَحَلَبُ فَقَدْ اخْتَرْتُ نِكَاحَكَ أَوْ
فَسَحْتُهُ ؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ اِنْدَاءٌ أَوْ اسْتِداْمَةٌ لِلنَّكَاحِ ، وَكُلُّ مِمَّا يَمْتَنِعُ بَعْلُغُهُ ، وَلِأَنَّهُ
مِطَاطُ الْاِخْتِيَارِ الشَّهْوَةِ ، فَلَمْ يَفْعَلْ^(٣) تَعْلِيْقًا ؛ لِأَنَّهَا قَدْ تَوَخَّذَ وَقَدْ لَا
نَعَمْ ؛ يَصِحُّ تَعْلِيْقُ الْاِخْتِيَارِ لِلنَّكَاحِ صِمَتًا ؛ كَذَا دَحَلَبُ فَأَسْبَ صَدِيقٌ ، أَوْ
مِنْ دَحَلَبُ فَهِيَ طَائِقٌ ؛ لِأَنَّهُ يُعْتَقَرُ فِي الصِّمْتِ مَا لَا يُعْتَقَرُ فِي الْمُسْتَقْلِ .
وَيَتَبَيَّرُ نَتْنُ الطَّلَاقِ بِلَفْظِ الصَّحِّ ، وَحَسْبُ نَصَحُ تَعْلِيْقُهُ ؛ لِكُونِهِ طَلَاقًا ؛ كَمَا
مَرَّةً^(٤) .

(وَلَوْ حَصَرَ الْاِخْتِيَارُ فِي خَمْسٍ) أَوْ عَشْرِ مِثْلًا جَارٍ ؛ لِأَنَّهُ حَقَّقَ الْإِبْهَامَ
وَحَسْبُ (اِنْدَفَعَ مِنْ زَادٍ) عَلَى تِلْكَ الْمَحْصُورَاتِ
(وَعَلَيْهِ التَّعْيِيْنُ) هَا ، مِنْ مَطْلَعٍ لِأَرْبَعٍ فِي الْحَرْفِ وَثَنِيْنٍ فِي عَمْرِهِ ؛ لِمَا مَرَّ أَوَّلَ

(١) قَوْلُهُ (الْمُؤَلَّى وَالْمَصْدَرُ) نَصَحَهُ الْمَطْعُولُ (ش : ٣٤٢ / ٧)

(٢) قَوْلُهُ (اِسْتِداْمَةٌ) أَيُّ عَلَى الْمَرْحُوحِ (أَوْ اِسْتِداْمَةٌ) (بِح : أَيُّ عَلَى الرَّاحِجِ) (ش : ٣٤٢ / ٧)

(٣) قَوْلُهُ (فَلَمْ يَفْعَلْ) أَيُّ لَاحِصٌ ، وَقَوْلُهُ (لِأَنَّهَا) (بِح : أَيُّ الشَّهْوَةِ) (ش : ٣٤٢ / ٧)

(٤) أَيُّ فِي شَرْحِ : (وَالطَّلَاقُ اخْتِيَارٌ) . (ش : ٣٤٢ / ٧)

وَنَقَضَهُنَّ حَتَّى يَحْضَرَ ، فَإِنْ تَرَكَ الْإِخْتِيَارَ ، حَسَ ،

الفصل^(١) لِمُعَيِّي عَمَّا هَا بِلَا بَرَهَةٍ أَنْ ذَلِكَ لَا يَأْتِي هَا (وَنَقَضَهُنَّ) أَيْ
أَحْمَسَ ، وَكَدَّ كُلُّ مَنْ أَسْلَمَ عَلَيْهِنَّ إِذَا لَمْ يَحْضَرْ مَهْرٌ شَيْئاً
وَأَرَادَ بِالنَّفَقَةِ مَا يَغْنُمُ سَائِرَ الْمَوْنِ .

(حَتَّى يَحْضَرَ) الْحَضْرَةُ مِنْهُنَّ أَرْبَعاً ، وَغَيْرُهُنَّ نِسْبٌ ، لِأَنَّهُنَّ مُحْصَنَاتٌ بِحُكْمِ
النَّكَاحِ

(فَإِنْ تَرَكَ الْإِخْتِيَارَ) أَوْ التَّعْيِينَ (حَسَ) بِأَمْرِ لِحَاكِمٍ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِهِ^(٢) ،
لَا مَمْتَنَاعَهُ مِنْ وَاجِبٍ لَا يَقُومُ غَيْرُهُ مَعَهُ فِيهِ

فَإِنْ أَسْتَظَرَ^(٣) أَسْطَرَهُ^(٤) ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، لِأَنَّهُمَا مَذْهَبُ التَّرْوِثِ شَرْعاً ، فَإِنْ لَمْ يَحْضَرْ فِيهِ
الْحَضَرُ غَرَرَهُ بِمَا يَرَاهُ مِنْ صَرَبٍ وَغَيْرِهِ ، إِذَا بَرَى مِنْ أَلَمِ الْأَوَّلِ كَرَرَهُ ،
وَهَكَذَا إِلَى أَنْ يَحْضَرَ

وَيُخْضَى بَحْوٌ مُحْصَنٌ حَتَّى يُبَيَّنَ

وَلَا يَتَوَثَّقُ لِحَاكِمٍ عَنِ الْمَمْتَنَعِ هَا ، لِأَنَّهُ حَيَارٌ شَهْوَةٌ ، وَهَذَا فَارَقَ تَطْطِيقَهُ عَلَى
الْمُؤَلِّيِ الْآتِي^(٥) .

وَبَحْثُ السَّكْنِيِّ بِوَقْفِ حَبِّهِ عَلَى طَلَبٍ وَلَوْ مِنْ بَعْضِهِنَّ ، لِأَنَّهُ حَقُّهُنَّ
كَالِدِينَ ، وَهُوَ مَسِيٌّ عَلَى رَأْيِهِ أَنَّ « أَمْنِيكَ أَرْبَعاً » فِي الْحَبْرِ^(٥) لِلِإِيَّاحَةِ ،

(١) قَوْلُهُ (لِمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ) أَيْ فِي قَوْلِ الْعَصْفِ (لِمَهْرٍ حَيَارٍ أَرْبَعِ) ، (الْمَعْنَى عَمَّا
هَا) أَيْ مِنْ قَوْلِهِ (أَوْ عَلَيْهِ التَّعْيِينَ) قَوْلُهُ (لَا يَأْتِي هَا) أَيْ بِمَا يَوْجِزُ الْإِحْضَارَ
فِي بَحْوٍ خُصَّ - (ش : ٧ / ٢٤٢)

(٢) أَيْ بِالْإِحْضَارِ فِي الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ أَوَّلِ الْفَصْلِ ، أَوْ التَّعْيِينَ هَا (ش : ٧ / ٢٤٢)

(٣) أَيْ : وَجُوباً (ش : ٧ / ٢٤٢) .

(٤) فِي (٨ / ٢٣٣)

(٥) أَخْرَجَهُ السَّرْمَدِيُّ (١١٥٨) ، وَاسْنِ مَاحَهُ (١٩٥٣) عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

والمعتمد أنه بمعنى^(١) اختيارهن^(٢) للنكاح. للوجوب^(٣) وإن وافقه الأدرعي

وهو وحوث لحق الله تعالى لهما نكح على حل بركة^(٤) ؛ من إمساك^(٥) أكثر من أربع في الإسلام ، وهو ممتنع ، فمن ثم أشج وجوبه وعدم توقعه على طلب ؛ كما أطنقوه

تسيه ظاهر كلامهم ، بل صريح قولهما عن الإمام - إذ حسن^(٦) لا نعرز على الفور^(٧) ، فلعنه يروى أن الحسن^(٨) ليس بغيره ، وأنه لا يجوز تعريضه إساءة بحو صرب

والمصيبة الأولى^(٩) عمر مراد ، وإشاعة متجهة

ووجهها أن المقام مقدم ثرو^(١٠) قسم تاذر بما يشوش المكز ويعطله عن الاحتياط ، بل بما يصفه ويخمله عنه وهو الحسن

(١) قوله (ولمعتمد أنه) أي (أمسك) بمعنى إبح كردي عبارة الشروبي (٣٤٢/٧) (أي «أمسك» بمعنى إبح «أي حاد كونه بمعنى» إلح
(٢) قوله (اختيارهن) لعل لأصوب (اختارهن) ، فيراجع أصل الشارح (ش ٣٤٣/٧)

(٣) (سجوب) هو (سجوب) خبر (أن) يعني أنه للوجوب بهذا المعنى كردي

(٤) وقوله (على حل بركة) أي بركة اختيار الأربع كردي

(٥) بيان لما يلزم... إلح - (ش ٣٤٣/٧) .

(٦) قوله (إذ حسن) إلح معول القول ، وهوله (أن الحسن) (إلح حير) ظاهر كلامهم . (ش : ٣٤٣/٧)

(٧) الشرح الكبير (١٢٣/٨) ، روضة الطالبين (٥٠٥/٥) ، نهاية المطالب (٣٥١/١٢)

(٨) وقوله (ظاهر كلامهم) مستأخيره (أن الحسن ليس بغيره) كردي

(٩) قوله (والمصيبة الأولى) راجع إلى قوله (وأنه لا يجوز تعريضه إساءة بحو صرب) هامش (خ)

(١٠) والتروى : المكز - كردي

فَإِنْ مَاتَ قَلْبُهُ اعْتَدَتْ حَامِلٌ بِهِ ، وَدَاتُ أَشْهُرٍ وَعَبْرٌ مَذْهُولٌ بِهَا بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ ، وَدَاتُ أَقْرَاءٍ بِالْأَكْثَرِ مِنَ الْأَقْرَاءِ وَأَرْبَعَةٌ وَعَشْرٌ ، وَيُوقَفُ بِصِيبِ رُوحَاتٍ حَتَّى .

(فإن مات قلبه) أي الاحتياط (اعتدت حامل به) أي بوضع الحمل وإن كانت ذات أقراء .

(ودات أشهر وعبر مذحول بها) وإن كانت ذات أقراء (بأربعة أشهر وعشر) احتياطاً ؛ لاحتمال الروحة في كل مهين

وذكر (العشر) تعلقاً للسلي ؛ كما في الآية^(١) ، وحزياً على قاعدتهم^(٢) ؛ ومن ثم^(٣) قَالَ الزمخشري : لو قيل : (عشرة) كذا خارجاً عن كلام العرب^(٤) .

(ودات أقراء بالأكثر من) أي وقت الموت من (الأقراء) المحسوب اتداؤها من حيي إسلامهما إن أسلفاً معاً ، وإلا فمن إسلام سابق (وأربعة) من الأشهر (وعشر) من الموت ؛ لأن كلاً يَحْتَمِلُ كونها روضةً تَلَرُمُهَا عِدَّةُ الوفاة ، ومعارفة^(٥) في الحياة فليها الأقراء ، فوَحَتْ الاحتياط ؛ لتَجَلَّ بَقِي

(ويوقف) فيما إدامات قل الاحتياط (بصيب رוחات) أسلفن كلهن من ربح أو ثمن يعول أو دونه ، للعلم بأنهن أربع روجات ، لكن جهن أعيانهن (حتى) تُقَرَّ كُلُّ مِهْنٍ لصاحبتها أنها هي الروحة ثُمَّ تسألها برك شيء من حقها

(١) وهي قوله تعالى ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَكْتُمٌ وَيَدْعُونَ أَبْوَاجاً يَتَرَفَّسْنَ بِأَنسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ۖ ﴾ [البقرة ، ٢٣٤]

(٢) قوله (جرياً على قاعدتهم) وهي أن العشر بلا (ناء) بلموثة ، واللهمي مؤنثة كردي

(٣) قوله (ومن ثم) يرجع إلى قوله (وحزياً على قاعدتهم) هامش (ح)

(٤) الكشف (٣١٠ / ١)

(٥) قوله (ومعارفة) عطف على (روضة) هامش (ح)

وَإِنْ مَاتَ قَلْبُهُ . اَعْدَتْ حَامِلٌ بِهِ ، وَدَاتُ أَشْهَرٍ وَغَيْرُ مَذْخُولٍ بِهَا بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ ، وَدَاتُ أَقْرَاءٍ بِالْأَكْثَرِ مِنَ الْأَقْرَاءِ وَأَرْبَعَةَ وَعَشْرِ ، وَيُوقَفُ نَصِيبُ رُوحَاتٍ حَتَّى

(وَإِنْ مَاتَ قَلْبُهُ) أَيِ الْاِحْتِبَارِ (اَعْدَتْ حَامِلٌ بِهِ) أَيِ بَوَاصِلِ الْحَمَلِ وَإِنْ كَانَتْ ذَاتُ أَقْرَاءٍ .

(وَدَاتُ أَشْهَرٍ وَغَيْرُ مَذْخُولٍ بِهَا) وَإِنْ كَانَتْ ذَاتُ أَقْرَاءٍ (بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرِ) اِحْتِبَاطًا ؛ لِاِحْتِمَالِ الرُّوحِيَّةِ فِي كُلِّ مَهْنٍ

وَدُكَّرَ (الْعَشْرُ) تَعْلِيًّا لِلْبَالِي ؛ كَمَا فِي الْآيَةِ (١) ، وَحَرْمًا عَلَى فَاعِدَتِهِمْ (٢) ، وَمِنْ ثَمَّ (٣) قَالَ الرَّمَحْشَرِيُّ لَوْ فِيلٌ (وَعَشْرَةٌ) كَانَ حَارِحًا عَنْ كَلَامِ الْعَرَبِ (٤) .

(وَدَاتُ أَقْرَاءٍ بِالْأَكْثَرِ مِنَ) السَّامِيِّ وَقَدْ الْمَوْبُ مِنَ (الْأَقْرَاءِ) الْمَحْسُوبِ اِبْتِدَآؤُهَا مِنْ حَيْثُ إِسْلَامُهُمْ بِنِ اِتِّسَاعٍ مَعًا ، وَإِلَّا فَجَمْعُ إِسْلَامِ السَّامِيِّ (وَأَرْبَعَةٌ) مِنَ الْأَشْهُرِ (وَعَشْرٌ) مِنَ الْمَوْبِ ؛ لِأَنَّ كُلَّ يَخْتَمِلُ كَوْنَهَا : زَوْجَةً قَتَلَتْهَا عَذَّةُ الْوَفَاءِ ، وَمَعَارِفَةً (٥) فِي الْحَيَاةِ فَعَلَيْهَا الْأَقْرَاءُ ، فَوُجِبَ الْاِحْتِبَاطُ ؛ لِتَحْلُلِ بَيَقِينٍ

(وَيُوقَفُ) فِيمَا إِدَامَاتِ قَسِ الْاِحْتِبَارِ (نَصِيبُ رُوحَاتٍ) أَسْلَمْنَ كُلُّهُنَّ مِنْ رَجْعٍ أَوْ ثَمَنِ بَعُولٍ أَوْ دُونِهِ ؛ لِلْعَلَمِ أَنَّ فِيهِنَّ أَرْبَعَ رُوحَاتٍ ، لَكِنْ حَبَلْنَا أَعْدَاتَهُنَّ (حَتَّى) تُقَرَّرَ كُلُّ مَهْنٍ لِصَاحِبَتِهَا أَنَّهَا هِيَ الرُّوحَةُ ثُمَّ نَسْأَلُهَا تَرْكَ شَيْءٍ مِنْ حَقِّهَا

(١) وَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِكُمْ وَيُؤْمِنُونَ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةٍ﴾ [البقرة ٢٢٤]

(٢) قَوْلُهُ (حَرْمًا عَلَى فَاعِدَتِهِمْ) وَهِيَ أَنَّ الْعَشْرَ لَا (نَاءَ) لِلْمَوْبِ ، وَالْبَالِيُ مَوْثٌ كَرْدِي

(٣) قَوْلُهُ (وَمِنْ ثَمَّ) يَرْجِعُ إِلَى قَوْلِهِ (وَحَرْمًا عَلَى فَاعِدَتِهِمْ) هَامِشٌ (خ)

(٤) الْكَشَافُ (٣١٠ / ١) .

(٥) قَوْلُهُ : (وَمَعَارِفَةً) عَطَفَ عَلَى : (رُوحَةً) . هَامِشٌ (خ) .

بصطليح

فَسَمَحٌ^(١) ، و (بصطليح) على ذلك بتساوٍ أو تعاضلي ، لا من غير التركة
نعم ؛ إن كان فيهن محجورٌ عليهما لم يجز لوليها أن يُصالح عني أهلٍ من
حَصَّتْها من عددٍ من ؛ كالنفس إذا كُنْ ثمانية^(٢) ، لأنَّ وإن لم يَتَيَقَّنْ أنه حقُّها لكتِّها
صاحبةٌ يَدٌ على ثَمَرِ الموقوف

ولو طَلَبَتْ بعضهنَّ شيئاً قبلَ إصلاحِ أعطى البقي وإن لم يَتَرَأَ من الباقي ،
فوَ كُنْ ثمانيةً فَطَلَبَتْ أَرْبَعٌ لم يُعْطَيْنَ شيئاً ، أو حمسٌ^(٣) . أعطَيْنَ رُبْعٌ
الموقوف ؛ لَيَقِيَنَّ أن فيهن رُوحَةٌ ، أو سِتٌّ فالصِفْ ، وهكذا .

ولهنَّ قِسْمَةٌ ما أحْدَهُ والتصرف فيه ، ولا يَنْقُصُهُ^(٤) تمامُ حقهنَّ
أما إذا أَسْلَمَ بعضُ النساءِ بَصْطِليحٍ للنكاحِ ؛ كَثَمَانِ كِتَابَاتٍ أَسْلَمَ مِنْهُنَّ
أَرْبَعٌ ، أو أَرْبَعُ كِتَابَاتٍ وَأَرْبَعُ وَثَنٍ وَأَسْلَمَ ثَوْبَاتٌ . فلا شَيْءَ للمسلماتِ ؛
لا حَتَمًا أن يَكْتَسِبَنَّ مِنَ الرُّوحَةِ

تَبِيهِ . ظاهرُ كلامِ الصَّيْمرِيِّ تَوَقُّفُ صحتهِ هذا الصِّلحِ على الإقرارِ ، فإنه
قد وَطِيقُ بَصْلِحٍ لَيَقْعَ عَنِ الإقرارِ . أن تَقُولَ كُلُّ مِنْهُنَّ لِصَاحِبَتِهَا : (إنَّها هي
الروحَةُ) ، ثُمَّ تَسْأَلُهَا بِرُكْ شَيْءٍ مِنْ حَقِّهَا

ومقتضى كلامِ شيخنا^(٥) وغيره هنا : اعتماده^(٦) ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ .

(١) قوله (بقر كل مهر) إلح سألني بصحته ، فكان الأنسب السكوت عنه هنا ، ثم رأيت
في نسخة صححه مقابلة على أصل الشارح أنه مصروب عنه (ش ٣٤٣/٧) وفي (د)
قوله : (بقر كل . . .) إلى المشي غير موجود

(٢) قوله (ثمانية) الأولى (ثمانية) لأنَّ المعدود مؤنث اخرج ش (ش ٣٤٣/٧)

(٣) قوله (لم يُعْطَيْنَ شيئاً) ضبط بضم الياء وفتح العاء ، وقوله . (أو حمس) عطف على قوله
(أربع) . هامش (خ)

(٤) أي : بما أحْدَهُ . معني المحتاج (٢٣٧/٤)

(٥) أسنى المطالب (٤٢٣/٦)

(٦) أي . التوقف . (ش ٣٤٤/٧) .

أما أولاً فهو مشكّل ، لأن فيه إلحاق صرر عظيم بالمقرّة ؛ لأنها قد تنوّط
بصدور الإقرار ، ثم تأتي المقرّة لها أن تترك لها شيئاً فيلزم صياغتها^(١)
وأما ثانياً فقد ذكروا هذا صحة صلح الولي مع أنه يتعدّر إقراره على مؤلّيته ،
وهذا^(٢) صريح في أن هذا الصلح لا يتوقّف على الإقرار
فالوجه أن كلام الصمريّ مقالة ضعيفة ، على أنه يُمكن تأويله بأن مراده
بقوله (وطريق الصلح) إلى آخره تصوير وقوع الصلح هنا على الإقرار ،
لا أن الإقرار شرط لصحة هذا الصلح .
وأما ثالثاً . فالأمر هنا مشتمل نهائياً لا يُرعى اكتشافه بوجه ، فكيف يُحمل
كلّ منهن^(٣) على الإقرار بما يعلم كلّ أحد بصلاته^(٤) ، فأنصح أن الوجه أنه
لا يُشترط هنا إقرار ، وأنه يصحّ الصلح بدونه ، لتعدّره ، كما غيّبت
ثم رأيت الشّخين صرّحاً بما ذكرته^(٥) في نظير مسائلنا ، وهو^(٦) ما لو طلق
إحدى امرأته ومات قبل البيان ووقّف لهما بصبّ روحه اضطلخت
وكذا لو ادّعى ودّعة في يد رجل فقال لا أعلم لأيكما هي ، ثم اضطلخت
فيها على شيء .

وكذا لو تدّعى داراً في يدهما وأقام كلّ بنة ثم اضطلخت انتهى^(٧)

(١) أي - حق المقرّة ، على حلف المضاف ، (ش : ٣٤٤ / ٧)

(٢) أي ما ذكرواها من صحة صلح الولي (ش : ٣٤٤ / ٧)

(٣) قوله (فكيف يحصر كلامهن) كما في رأينا من مسح القدم ، ولعله من تعريف لاصح ،
والأصل (يحمل كلّ منهن) كما في مسح الطح ، أو (يحمل كل منهن) كما يزيد
ما قدمه من قول المعنى : فكيف يكلف إلخ (ش : ٣٤٤ / ٧)

(٤) أي : الإقرار أو المعربة . (ش : ٣٤٤ / ٧)

(٥) أي . من عدم اشتراط الإقرار . (ش : ٣٤٤ / ٧)

(٦) أي نظير مسائلنا ، أو ما صرّح به الشّبان (ش : ٣٤٤ / ٧)

(٧) أي قول الشّخين (ش : ٣٤٤ / ٧) الشرح الكبير (٩٥ / ٥) ، ووجه انطلي (٤٣٧ / ٣)

وہم مُصرِّحاً باستثناء هذه الثلاث من اشتراط الإقرار ، لكنّ كلامهما ،
كالصريح في الاستثناء ، وبه^(١) صرّح غيرهما

ونقل^(٢) الرافعي في الأولى^(٣) عن الأصحاب أن ما فيها ليس صلحاً على
إنكار^(٤) أغرضه الزركشي بتصريح المقال فيها بحوار الصلح ونكويه على
إنكار ، لأن كل واحد يقول : الموقوف^(٥) لي وحدي ، قال^(٦) وكذا في
المسألتين الأخيرتين^(٧) وفي ماله ما لو أسلم على ثمان . انتهى

ولك^(٨) أن تقول^(٩) الإنكار ما صحت ، لكن غرضه ما هو أقوى منه ،
وهو كون الموقوف تحت يد كلهم بالسوية من غير مرجح لإحداهم ، فسأع
الصلح وإن لم يؤخذ صريح الإقرار ؛ لتعديده ، كما مر^(١٠)

ثم رأيتهم وجهوا الصلح في هذه المسائل بما نفرت مما وجهته به ، وهو أن
من قصص شيئاً . تقول هو ملكي ، ومقصه تقول . هو هبة صبي إليك ،
وهذا^(١١) في الحقيقة اختلاف في سبب الملك لا في أصله ، وهو لا يؤثر ؛ كما
في : لي عليك ألف ثمان ، فقال بل قرصاً

(١) أي : باستثناء هذه الثلاث . (ش : ٣٤٤/٧) .

(٢) قوله (ونقل رافعي) مستأ ، حيزه قوله (أغرضه الزركشي) إلح (ش : ٣٤٤/٧)

(٣) أي : في مسألة التطبيق . (ش : ٣٤٤/٧)

(٤) الشرح الكبير (٩٥/٥) .

(٥) أي : الصبي الموقوف لزوجته . (ش : ٣٤٤/٧)

(٦) أي : الزركشي . (ش : ٣٤٤/٧)

(٧) أي : من الثلاث المتقدمة آنفاً ، وقوله (اسمى) أي كلام الزركشي (ش : ٣٤٤/٧)

(٨) أي : في وجهه يستثنى هذه المسائل ؛ من اشتراط الإقرار (ش : ٣٤٤/٧)

(٩) قوله (ولت أن تقول) في الجواب عن عراض الزركشي كردي

(١٠) في (ص : ٧٠٣)

(١١) قوله (وهذا) إلح من تنبيه موجههم (ش : ٣٤٤/٧)

فصل

أَسْلَمَ فَعَمَّا اسْتَمَرَّتِ الْعَقَّةُ وَلَوْ أَسْلَمَ وَأَصْرَتْ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ
فَلَا ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِيهَا لَمْ تَسْحَقْ لِمُدَّةِ التَّحْلُفِ فِي الْجَدِيدِ

وَرَأَيْتُ الْقَاضِي وَخَّه بَعِي مَا ذَكَرَهُ حَيْثُ قَالَ : قَالَ الْحَصَّومُ^(١) صَاحِبُكُمْ
- أَيِ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - خَوَّرَ الصَّلَاحَ عَلَى الْإِنْكَارِ فِي مَسَائِلَ ، وَعَدَّوْا
مَا سَبَقَ

فُلْنَا لِنَسْأَلَ مَا فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ صُدِّحًا عَلَى إِنْكَارٍ ، لِأَنَّهُ كُلُّ وَاحِدٍ يَدَّعِي حَمِيعَ
الْحَقِّ لِنَفْسِهِ وَيُنْكِرُ صَاحِبَهُ^(٢) وَيُنَادِي لِهَمَا ثَانَةً ، فَبَادَا صَالِحٌ فِي رَعْمِ كُلِّ
وَاحِدٍ . أَنَّهُ يَزُكُّ بَعْضُ الْحَقِّ لِصَاحِبِهِ وَيَتَزَعُّ بِهِ عَلَيْهِ

(فصل)

فِي مَوْتَةِ الْمَلَمَةِ أَوِ الْمَرْتَنَةِ

لَوْ (أَسْلَمَ مَعًا) قَبْلَ دَحْوَلٍ أَوْ بَعْدَهُ (اسْتَمَرَّتِ الْعَقَّةُ) لِبَقَاءِ النِّكَاحِ (وَلَوْ
أَسْلَمَ وَأَصْرَتْ حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ) وَلَيْسَتْ كَتَابَةِ^(٣) ، كَمَا فِي « أَصْبِهِ »^(٤) ، وَحَذَفَهُ
لِلْعَلَمِ بِهِ مِنْ كَلَامِهِ قَبْلُ^(٥) (فَلَا) بَقَّةٌ لَهَا ؛ لِإِسَاءَتِهَا تَحْقِيقًا عَنِ الْإِسْلَامِ
الْوَاجِبِ فَوْرًا مِنْ غَيْرِ رَخْصَةٍ فَلَمْ تُكُنْ مِنْ جِهَتِهِ مَعَ تَوْجِهِ

(وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِيهَا^(٥) لَمْ تَسْحَقْ) بَقَّةٌ (لِمُدَّةِ التَّحْلُفِ فِي الْجَدِيدِ)

(١) قَوْلُهُ : (قَالَ الْحَصَّومُ) كَالْحَمِي ، (ش : ٢٤٤ / ٧)

(٢) قَوْلُهُ (صَاحِبُهُ) بِصَبِّ عَلَى الْمُتَعَوِّثَةِ ، وَقَوْلُهُ (فَبَادَا صَالِحٌ) أَيِ كَرِ صَاحِبَهُ ،
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مِنْ إِسْنَادِ الْفِعْلِ إِلَى صَمِيرِ الْمَصْدَرِ ، أَيِ وَقَعَ بِصَالِحٍ (ش : ٢٤٤ / ٧)

(٣) قَوْلُهُ (فِي أَصْبِهِ) أَيِ فِي « الْمَحْرُورِ » ، قَوْلُهُ (وَحَذَفَهُ) أَيِ حَذَفَ (وَبِ كِتَابِهِ)
(ش : ٢٤٤ / ٧) ، رَاجِعَ الْمَحْرُورَ (ص : ٢٠٣)

(٤) فَهَلْ قَوْلُهُ (لِلْعَلَمِ بِهِ مِنْ كَلَامِهِ قَبْلُ) وَمِنْ قَوْلِهِ فِي أَوَّلِ (بَابِ نِكَاحِ الْمُشْرِكِ) (أَسْمَ
كِتَابِي أَوْ غَيْرِهِ وَتَحْتَ كِتَابِي . . دَامَ نِكَاحُهُ) ، كَرَدِي

(٥) أَيِ : فِي الْعَقَّةِ ، (ش : ٢٤٤ / ٧)

وَلَوْ أَسْلَمَتْ أَوَّلًا فَأَسْلَمَ فِي الْعِدَّةِ أَوْ أَضَرَ فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ عَلَى الصَّحِيحِ

لإساءتها بالتحلف أيضاً وإن بآن بإسلامها أنها روجه
ونبحث الرركشي وغيره^(١) أن تحلفها لو كان لصغير أو حوٍ أو إعماء ثم
أسلمت عقب روال المانع استحققت ؛ كما أرشد إليه تعيّلهم
وقه نظراً ؛ لأن التحلف مرث منلة الشور ؛ كما صرّحوا به ، والشور مسقط
لنفقة ولو من نحو صغيرة
ولو اختلفا فمن سبق إسلامه منهما صدقت ، لأنه يدعي مسقطاً للنفقة التي
كانت واجبة ، والأصل عدته .

(ولو أسلمت أولاً فأسلم في العدة أو أضر) إلى انقضاءها (فلها نفقة
العدة على الصحيح) لإحبابها وإساءته بالتحلف
وفارق حجتها بأن الإسلام واجب فوري أصالة ، فهو كصوم رمضان .
وإنما سقط المهر إذا سبق إسلامها قبل الرطء ؛ لأنه عوض البضع فسقط
بتعويت معوضه ولو بعد ؛ كأكل النافع المبيع مضطراً قبل القبض^(٢) ، والنفقة^(٣)
للممكن وهو المقووت له .

ونبحث الرركشي أنه لو تحلف لنحو حوٍ . يأتي فيه نظراً ما^(٤) مر^(٥)
وفيه نظراً أيضاً ؛ لأن عذر الروح لا ينقطع النفقة ؛ كما يُعلم مما يأتي في
بابها^(٦) .

(١) قوله (ونبحث الرركشي وغيره) هو ما وجدنا يأتي بصيغة الماضي (ش : ٣٤٤ / ٧)

(٢) أي قبض الثمن . (ش : ٣٤٥ / ٧) .

(٣) قوله (ولنفقة) إلح عطف على اسم (أن) . وقوله (للممكن) على خبره ، قوله

(وهو) أي الروح (المقووت له) أي للممكن (ش : ٣٤٥ / ٧)

(٤) والمراد به (نظير ما مر) صُدّ ما مرّ ، أي عدم الاستحقاق (رشدي ٢٠٨ ، ٦)

(٥) قوله (نظير ما مر) وهو بحث الرركشي أيضاً كردي

(٦) في (٨ / ٥٩٨ ، ٦٠١)

وَإِنْ ارْتَدَّتْ ، فَلَا نَفَقَةَ وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِي الْعِدَّةِ ، وَلَوْ ارْتَدَّتْ فَلَهَا نَفَقَةُ الْعِدَّةِ

(وإن ارتدت) أو ارتدت معاً (فلا نفقة) لها في مدة الردة (وإن أسلمت في العدة) كالناشئة^(١) بل أوتى

ومن إسلامها^(٢) ولو في عيته تستحق النفقة ، بخلاف ما لو رجعت عن الشور في عيته ؛ لروايل موجب السقوط بالإسلام ها ، وثم لا يرول الشور إلا بالتمكين ، ولا يخلص إلا بما يأتي في (النفقات)^(٣)

(ولو ارتد فلها نفقة العدة) لأن المانع من جهته

(١) وفي المطبوعات : (كاشفة)

(٢) قوله (ومن إسلامها) أي من حين إسلام المرتدة ، معلق بقوله الاني (تستحق)
لح . (ش : ٣٤٥ / ٧) .

(٣) أي فلا بد من دفعها للمنفقة وإعلامها له ؛ بأنها رجعت لقطاعه ، فيرسل الماضي إلى الروح ؛
لأن مصب بعد الإرسال وعدم مدة إمكان الرجوع ولم يرجع ؛ فمضرت عنه ؛ لأن المانع الآن
من جانيه . (ع ش : ٣٠٨ / ٦) .

بَابُ النِّكَاحِ وَالْإِعْفَافِ وَنِكَاحِ الْعَبْدِ

وَحَدَّ أَحَدُ رُوَاهِ بْنِ لَاحِرٍ جُنُونًا أَوْ جُدَامًا أَوْ بَرَصًا . . .

(باب النكاح) في النكاح (والإعفاف ونكاح العبد)

وغير ذلك مما ذكر تبعاً

إذا (وحد أحد الرواحي بالآخر جنوناً) ولو منقطعاً وإن قلَّ على الأوجه وإن لم تستخكم^(١) ، لأنه^(٢) نفسي للجناية^(٣) وهو مرض يُزيل الشعور من القلب مع بقاء قوة الأعضاء وحركتها .

ومثله^(٤) الخبل^(٥) بالتحريك ، كذا قيل ، والذي في « القاموس »^(٦) أنه الجنون ، وتغل الأول نصح أن الجنون فيه كمال الاستعراق ، بخلاف الخبل قال المولّي والإعفاء^(٧) المأبوس من روايه

(أوجداماً أو برصاً) وإن قلَّ إن استخكم^(٨) بقول حيرثي^(٩)

(١) راجع « المهمل النصح في اختلاف الأشياء » مسألة (١٢٦٠)

(٢) باب النكاح : قوله : (لأنه) أي : الجنون . كردي .

(٣) قوله : (نفسي للجناية) أي : على الزوج . كردي .

(٤) وقوله : (ومثله) أي : مثل الجنون : الخبل . كردي .

(٥) أي : في ثبوت النكاح . (ش : ٣٤٥ / ٧) .

(٦) القاموس المحيط (٥٣٥ / ٣)

(٧) وقوله : (والإعفاء) حذف على (الخبل) . كردي .

(٨) في « نهاية » نحوه ، وفي « حاشية الربادي على شرح الصهب » علا عن صاحب « النهاية » المعتمد أنه لا بشرط استحكماهما ، بل يكفي حكم أهل الخبرة بكونه جُدَامًا أو برصاً انتهى . هذا حذف لعلَّه ، والأول هو الموافق لمقول الشحبي عن الحنفي وأمرده ، والثاني منقول عن ابن أبي الدم وغيره ، وهو وجه من حيث المعنى (مصري ١٧٩ / ٣)

(٩) راجع « المهمل النصح في اختلاف الأشياء » مسألة (١٢٦١) ، وفي « النهاية » مع « مع ش » (٣٠٩ / ٦) .

أَوْ وَجَدَهُ رَتَّقَهُ أَوْ قَرَّبَهُ ، أَوْ وَجَدَهُ عَيْسًا

وعلاوة الأول اسودادُ العصور ، والثاني عدمُ احمراره^(١) وإنْ بُوْلَغَ في قصه^(٢)

(أو وحدها رتقاء) أي مسدًا محلَّ جماعها مدحم ومثله^(٣) صيقُ المنعبد بحيث يفضيها كلُّ واطيء ، كذا أطلقوه ، ولعل المرادُ بحيث يتعذَّرُ دخولُ ذكرٍ من مدنه كديها سحفة وصيده فرجها سواء أذى لإفصائها أم لا .

ثم رأيتُ التلخيصي أشارَ لذلك^(٤) بقوله في « تدرسه » وصيقُ المنعبد لحافيتها بحيث لا ينسجُ آلة بحيثٍ مثلها ، ونصيبها أي شخصٍ فُرص^(٥) انتهى

فقوله^(٦) : (بحيث) صريحٌ فيما ذكرته^(٧) وما ذكره^(٨) بعده الواقعُ في كلامهم مجردُ تصوير

قالَ الإسويُّ وكما يُخَيَّرُ بذلك فكذلك تَخَيَّرُ هي بكبرِ آليته بحيث يُعْصِي كلَّ موطوءة^(٩)

(أو قرباه) أي - مسدًا دلتُ منها عظم

(أو وجدته) وهو بالتح عاقلٌ (عسًا) أي - به داءٌ يفسدُ انتشارَ ذكره عن قلبها وإنْ قَدَّرَ على غيرها ، أو غبمته^(١٠) قبلَ الكاح .

(١) قوله (واثني عدم احمراره) أي علامة البرص أن يعصر المكان فلا يحمر كروي

(٢) وانصبر في (عدم احمراره) ، و (في قصه) يعود إلى (العصور) هامش (ح)

(٣) أي : مثل الرتقاء في ثبوت الحيار به ، (ش : ٧٠ / ٣٤٥)

(٤) قوله (أشار لذلك) يرجع إلى قوله (ومثله صيق المنعبد) هامش (س)

(٥) قوله (فُرص) بالناء للمفعول ، وصميره يعود إلى أي شخص هامش (ب)

(٦) أي : التلخيصي - هامش (س)

(٧) يشير إلى قوله (ولعل المراد بحيث يعذر دخول ذكر) إلخ هامش (س)

(٨) أي قوله (ونصيبها . .) إلخ - (ش : ٧ / ٣٤٦)

(٩) المهمات (٧ / ١٣٠)

(١٠) عطف على : (قنر) ، (سم - ٧ / ٣٤٦)

أَوْ مَجْثُوبًا شَتَّ

من عَرَّ^(١) : أَعْرَضَ ، أَوْ شَتَّ بِعَارِ الدَّائَةِ لِيَه .
 (أَوْ مَحْضُوبًا) أَي . مَقْطُوعٌ ذَكَرُهُ أَوْ إِلَّا دُونَ قَدْرِ الْحَشْمَةِ ؛ أَي حَشْمَةُ
 ذَكَرِهِ ، أَحْذَأَ مِمَّا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ وَغَيْرِهِ^(٢) .
 فَإِنْ بَقِيَ قَدْرُهَا وَعَجَرَ عَنِ الرُّطْبِ بِهِ صُرِنَتْ لَهُ الْمُدَّةُ الْآتِيَةُ ؛ كَالْعَبَسِ .
 (شَتَّ)^(٣) لِلذِّكْرِ مَهْمَا الْحَاكِلُ بِالْعَيْبِ أَوْ الْعَالِمُ بِهِ^(٤) إِذَا انْقَلَبَ
 لِأَفْحَشٍ مِنْهُ مَقْطُوعًا ؛ كَأَنْ كَانَ بِلَدٍ فَانْقَلَبَ لِمَوْجِهِ ، لَا لِلدِّمِ الْأُخْرَى
 وَإِنَّمَا يُرْغِ الرِّهْنُ بِرِيَادِهِ فَسَقِ الْمَوْصُوعُ تَحَبُّ يَدِهِ وَإِنْ كَانَتْ^(٥) مِنْ جَسَدِ
 الْأَوَّلِ ؛ كَأَنْ كَانَ يَرْبِي فِي الشَّهْرِ مَرَّةً ، فَصَارَ يَرْبِي فِيهِ مَرَّتَيْنِ ؛ كَمَا اقْتَصَّه
 إِطْلَاقُهُمْ ، حَلَالًا لِمَنْ رَعِمَ أَنَّهُ لَا يُدَّانُ بِرِيْدٍ^(٦) مِنْ جَسَدِ أَحَدٍ
 وَدَلَّكَ لِأَنَّ لِرِيَادَةِ شَمٍّ^(٧) قَدْ تُؤَدِّي إِلَى دَهَابِ عَيْنِ الرِّهْنِ بِالْكَلْبَةِ ، وَخَيْطٌ لَهُ
 نَزْعُهُ مِنْهُ^(٨) عِنْدَهَا ، وَلَا كَذَلِكَ هُنَا^(٩) .

- (١) أَي لَعَطَ الْعَبَسَ مَاخُودٌ مِنْ (عَرَّ) رَجَحَ ، وَقَوْلُهُ (أَوْ شَتَّ) عَطَفَ عَيْنُ (عَرَّ) ،
 عِبْرَةٌ لِإِسْنَادِهِ ؛ وَالْمَعْنَى : سَحَى بِذَلِكَ لَيْسَ ذَكَرُهُ ، أَوْ عَفَاهُ ، مَاخُودٌ مِنْ عَارِ الدَّائَةِ
 أَنْتَهَى . (ش : ٣٤٦/٧)
 (٢) فِي (ص : ٦٣٠)
 (٣) جَوَابُ (إِذَا) الْمَقْصُودُ فِي كَلَامِ الْمَسْ : مَعْنَى الْمَحَاجِ ؛ (٣٤٠/٤)
 (٤) وَالصَّغِيرُ فِي (هـ) وَ(ائْتَمَر) وَ(مَه) فِي الْمَوَاضِعِ الثَّلَاثِ يَعُودُ إِلَى قَوْلِهِ (سَاعِب) ، وَكَذَا
 ضَمِيرُ (كَانَ) وَ(فَانْقَلَبَ) . هَامِشُ (م)
 (٥) أَي الرِّيَادَةُ . (ش : ٣٤٦/٧)
 (٦) أَي انْقَطَعَ . (ش : ٣٤٦/٧)
 (٧) أَي فِي مَسْأَلَةِ الرِّهْنِ - هَامِشُ (م)
 (٨) صَمَرُ (مَه) يَعُودُ إِلَى (الْمَوْصُوعُ تَحَبُّ يَدِهِ) ، وَ(عَدَفَ) إِلَى (لِرِيَادَةِ)
 هَامِشُ (م)
 (٩) أَي فِي الْحَيَارِ بِرِيَادَةِ الْعَيْبِ - هَامِشُ (م)

الخيار في فسخ النكاح ،

وقصة قولهم^(١) (للكاره) لولا وصفه بما يُغيّر^(٢) : أن المراد به السليم . .
 أن ذا العيب لو أراد أن يتختر في الفسخ كراهة لإساءته^(٣) الآخر^(٤) بتحمّله ضرر
 معاشرته وإن رضي^(٥) أجبت^(٦) ، وهو بعيد

والذي دلّ عليه كلامهم أنه لا يتختر إلا بالسلم ووجهه ظاهر ، ولا ينظر
 بعد رضا السلم بالعيب إلى ما ذكر^(٧)

(الخيار في فسخ النكاح) إن بقي العيب إلى الفسخ ولم يمت الآخر ، كما
 ذهب إليه^(٨) أكثر العلماء .

وضّح^(٩) عن عمر رضي الله عنه في الثلاثة الأول^(١٠) المشتركة بينهما
 والقرن^(١١)

(١) قوله (وقصة قولهم) متدا ، حرم (أن ذا العيب) . إلح كردي
 (٢) يعني قوله (بظاهر بالمعيب) إلح ، لكن في دعوى التفسير نظر ، فيأمل قوله (أن
 المراد به) إلح مفعول (يعني) ، وانضمير للكاره (ش : ٣٤٧/٧)
 (٣) قوله (كراهة لإساءته) أي ذي العيب ، من الإضافة إلى الفاعل واللام للتفوية ، وقوله
 (الآخر) أي السلم ، مفعول ، وقوله (بتحمّله) أي الآخر ، وذهب معطلة بالإساءة ،
 يعني نكرهته ، أي ذي العيب ، في مشقة تحمل السلم ضرر معاشرته ، أي . ذي العيب
 معه ، وقوله (وإن رضي) عنه بقوله (أن يتختر) إلح ، وانضمير (السليم)
 (ش : ٣٤٧/٧) .

(٤) وقوله : (لإساءته الآخر) أي : السليم . كردي
 (٥) وقوله : (وإن رضي) أي : رضي السليم . كردي .
 (٦) وقوله : (أجبت) جواب (لو) . كردي
 (٧) أي : إلى إساءة الآخر إلح . (ش : ٣٤٧/٧)
 (٨) أي : ثبوت الخيار لتلك العيوب (ش : ٣٤٧/٧)
 (٩) أي ثبوت الخيار ، عطف على قوله (ذهب) إلح (ش : ٣٤٧/٧)
 (١٠) قوله (هي الثلاثة الأول) إلح : أي العيوب والحدام والمرض ، قوله (بينهما) أي
 الزوجين ، قوله (ومثله) أي ثبوت الخيار بالعيوب لمقدمة ونجوير الفسخ به
 (ش : ٣٤٧/٧) .

(١١) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : ألّهما رجل يروّح امرأة ، وبها حنّ أو جذام أو مرض ، =

ومنه لا يُفْعَلُ إِلَّا عَنِ بَوَاقٍ ، ولإجماع^(١) الصحابة رضي الله عنهم^(٢) عليه في الخاصين به^(٣) ، وعياساً أولويتاً في الكل على ثبوت خيار البيع بدون هذه^(٤) ، إذ العتق ثم^(٥) مائة سيرة ، وهذا^(٦) . المقصود الأعظم ، وهو الحماح أو التمتع ، لا سيما والخدام والرخص يتعديان المعاشرة والولد أو منه^(٧) كثيراً ، كما حُرِّمَ به^(٨) في « الأم » في موضع ، وحكاية عن الأطباء والمجربين في موضع آخر^(٩) .

قَالَ السَّهَوِيُّ وَغَيْرُهُ وَلَا يُبَادِيهِ^(١٠) خَيْرٌ : « لَا عَدْوَى »^(١١) . لَأَنَّهُ نَعِيَ

عَنْهَا = فَمِنْهَا صَدَقَتْ كَامِلًا ، وَذَلِكَ لِرُوحَانِهَا عَزَمَ عَلَى وَلِيِّهَا أخرج الإمام مالك في « الموطأ » (١١٤٦) ، والإمام الشافعي في « الأم » (٢١٧/٦) ، والبيهقي في « السنن الكبير » (١٤٣٣٩) ، ومعرفة السنن والآثار (٤٢٥٠) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه وفي الباب عن جابر بن زيد (١٤٣٤٤) ، وابن عباس رضي الله عنهما (١٤٣٤٦) ، وعبيد بن أبي طالب رضي الله عنه (١٤٣٤٧) ، ومعيد ابن المص (١٤٣٤٩) ، ولشعبي (١٤٣٤٨) كلها عند السهوي في « السنن الكبير » (٤٢٣-٤٢٦/١٤) .

(١) قوله (ولإجماع) إيج ، وقوله (وقاساً) إلج عطف على قوله (كما ذهب) إلج ، قوله : (عليه) أي : ثبوت الخيار . (ش : ٣٤٧/٧) .

(٢) الإجماع لابن المنذر . (ص : ٥٧)

(٣) أي الروح ، وهما الحب ولعب انتهى عن ش (ش : ٣٤٧/٧)

(٤) قوله (بدون هذه) أي بأدنى من هذه المذكورات كردي

(٥) أي : في خيار البيع . هامش (ص) .

(٦) أي : في الخيار في فسح النكاح ، هامش (ص) .

(٧) أي : الولد . (ش : ٣٤٧/٧)

(٨) قوله (كما حرم به) أي بإعتدائهما ، وكذا صير (وحكاية) (ش : ٣٤٧/٧) في الأصل : (بإعتدائيهما) .

(٩) الأم (٢١٩/٦)

(١٠) أي ما جرم به في « الأم » من الإعتداء (ش : ٣٤٧/٧)

(١١) أخرجه البخاري (٥٧٠٧) ، ومسلم (٢٢٢٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه وراجع « معرفة السنن والآثار » (٤٢٥٤) ، (٣٥٤/٥)

لاعتقاد الجاهلية نسبة الفعل لغير الله تعالى ، فوقعه بفعله تعالى

وَمِنْ ثَمَّ ^(١) صَعَّ حَرٌّ ^(٢) ، فَرَّ مِنَ الْمَحْدُومِ فَرَارُكَ مِنَ الْأَسَدِ ^(٣)

وَأَكَلَ ^(٤) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَهُ تَارَةً ^(٥) ، وَتَارَةً لَمْ يُصَافِحْهُ ^(٦) ؛ بَيِّنًا لِنَعْيَةِ الْأَمْرِ عَلَى الْأُمَّةِ ؛ مِنَ الْفَرَارِ وَالتَّوَكُّلِ .

وَحَرَّحَ بَهْدَ الْحَمْسَةِ ^(٧) : عِيْرَهَا ، كَالْعَدِّيُوطِ يَكْسِرُ أَوَّلَهُ الْمَهْمَلِ وَسَكُوبُ ثَابِيهِ الْمَعْتَمِمْ وَفَتْحِ التَّحْتِ وَصَمُّهَا ، وَثَقُلَ : عَقُوطٌ كَعَثُورٍ . وَهُوَ فِيهِمَا ^(٨) : مِنْ يُخَدِّثُ عِذَّ الْحَمَاحِ ، وَفِيهِ : مِنْ يُبْرُلُ قَبْلَ الْإِيْلَاحِ ، فَلَا خِيَارَ بِهِ مُطْلَقًا ^(٩) ، عَلَى الْمَعْتَمِدِ .

وَسَكُوبُهُمَا ^(١٠) فِي مَوْضِعٍ عَلَى أَنَّ الْعَرَضَ الْحَايُوسَ مِنْ رِوَالِهِ وَلَا يُفَكِّحُ مَعَهُ

(١) أي : من أجل وقوع الإعداء . (ش : ٣٤٧/٧) .

(٢) أي : يشت بها الخيار (ع ش : ٣١٠/٦) .

(٣) أخرجه البحاري (٥٧٠٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه مُعْتَمِدًا ، وأخرجه الإمام أحمد في المسند ، (٩٨٥٣) ، وابن أبي شيبة في المصنف ، (٢٥٠٣١) ، والبحاري في التلخيص الكبير ، (٤١٠/٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وراجع فتح الباري ، (٣٠٧/١١) ، ونصب الراية ، (٥٢٣/٣) .

(٤) يظهر أنه جملة فعلية استأنفه (ش : ٣٤٧/٧) .

(٥) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، أن رسول الله ﷺ أخذ بيد محذوم ، فوصفها معه في مصحفه ، فقال : كُلُّ مَا نَسَمَ اللَّهُ وَبَوَّكَلًا عَلَيْهِ ، أخرجه أبو داود (٣٩٢٥) ، والترمذي (١٩٢٠) ، وابن ماجه (٣٥٤٢) ، والبيهقي في السنن الكبير ، (١٤٣٦٨) .

(٦) عمر عمرو بن العاص ، عن أبيه قال : كان في وفد ثقف رجل محدوم ، فأرسل إليه رسول الله ﷺ : إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ فَارْجِعْ . - رواه مسلم (٢٢٣١) .

(٧) قوله (بهدد الخمسة) أي : انصوب الخمسة المشتة للحار كقوي

(٨) وقوله (وهو فيهما) أي : ابروحي ، وقوله (وصه) أي : ابرحل انتهى ع ش (ش : ٣٤٧/٧) .

(٩) قوله (فلا خيار به) أي : بغير الخمسة (مطلقاً) أي : أبس من رواته أم لا (ش : ٣٤٧/٧) .

(١٠) اشرح الكبير (١٦١/٨) ، روى الطالبي (٥٢٨/٥) .

وقيل : إن وَجَدَ بِهِ مِثْلَ غَيْهِ . فَلَا .

الجمْعُ في معنى العَةِ ، وإنما هو^(١) لكون ذلك^(٢) من طرق العَةِ فليمن قسماً خارجاً عنها^(٣) وتعلُّهما عن المورد^(٤) أن المستأجرة العبي كدلت^(٥) صعبت ، تكن لا بعة لها ، وسنأتي لمسح بالرق والإعسار^(٦)

ولا يُشكِّل ثبوت الخيار ما ذكر مع ما مرَّ أنه^(٧) شرط للكفاءة ، وأن شرط نصح الجهل به^(٨) ، لأن^(٩) المرص . أنها أدت في النكاح من معي أو من غير كفو فروخها الولي منه ؛ ساء على أنه سليم فإذا هو نعت ، فيصح النكاح وتختار هي ، وكذا هو^(١٠) ؛ كما يأتي^(١١) .

(وقيل إن وحد) أحدهما (به) أي الآخر (مثل عه) قدرأ ومحلأ ومحتشأ (. . فلا) خيار ؛ لتساويهما حيثئذ .

والأصح أنه يتخير وإن كان ما به أفحش ؛ لأن الإنسان يعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه والكلام في غير المحنوتين المطبق حينئذ ؛ لتعذر الفسخ حيثئذ .

(١) ضمير : (هو) يعود إلى . (وسكوئها) . هامش (س)

(٢) أي : المرص ، وكذا ضمير (طيس) هامش (س)

(٣) يعني : من العَةِ . هامش (س)

(٤) لشرح الكبير (٣٨-٣٧ / ١٠) . روضة الطالبين (٤٧٤ / ٦) ، الحاوي الكبير (٣٠ ، ١٥)

(٥) أي : يشت بها الخيار . (ع ش : ٣١٠ / ٦)

(٦) في (ص : ٧٣٩) ، (٦٢٠ / ٨)

(٧) قوله (ما ذكر) أي : العيوب المحسنة (مع ما مر) وهو قول المصنف (السلامة من

العيوب المشبهة للخيار بشرط الكفاءة) ، فضمير (أنه) يرجع إلى (ما) أي ما مرَّ أنه

إصح كردي

(٨) أي بما ذكر (ش : ٣٤٨ / ٧)

(٩) علة لنفي الإشكال . (ش : ٣٤٨ / ٧)

(١٠) لعمد في نظير الأولى : بأن ضما سليمة باب معيه ؛ كما يأتي هناك (ش : ٣٤٨ / ٧)

(١١) في (ص : ٧٣٢)

وَلَوْ وَجَدَهُ حُشًى وَاصْصَحاً فَلَا حِيَارَ فِي الْأَطْهَرِ

وَلَوْ حَدَّثَ بِهِ غَيْثٌ تَحَيَّرْتُ إِلَّا عُنَّةً بَعْدَ دُحُولٍ

ولو كان مجسوماً - بالنساء - وهي رتقاء . فطريقان لم تُرَجَّحَا مهمما شيئاً^(١) ،
والذي اعتمدته الأدرعي والروكشني أنه لا حيار ، وهو أوجه من اعتماد غيرهما
ثبوته^(٢)

(ولو وحده) أي : أحد الروحاني الآخر (حشًى واصصحاً) بعلامة ظنية ؛
كالميل أو قطعية ؛ كالولادة (فلا حيار) له (في الأطهر) لأنه لا يموت
مفصول النكاح أما المشكل فلا يصح نكاحه ؛ كما مر^(٣) .

(ولو حدث) بعد العمد (به) أي : الروح (عيب) مقام قبل الدحول أو
بعده ولو فعلها ؛ كأن حدث ذكره (تحيرت) بين فسح النكاح وإدامته ؛
تصريحاً به ؛ كالمقدور

وإنما لم يتحيز المشتري تبعيه المبيع ؛ لأنه به^(٤) نصير قاصداً لحقه
ولا كذلك هي ؛ كمستاجر هدم الدار المؤجرة

(إلا عه) حدثت به (بعد دحول) - أي : وطئ - بالمعنى السابق في
الحليل^(٥) - فإنها لا تتحيز ؛ لأنها عرفت قدرته على الوطء ووصلت لحقها به ؛
كتقريب المهر ، ووجود^(٦) الإحصان مع رجاء روالها^(٧) ، وبه^(٨) قارقت الحج .

(١) الشرح الكبير (١٣٦ / ٨) ، ووضحة الطالين (٥١٣ / ٥)

(٢) راجع : مهمل الصاح في اختلاف لأشباح ، مسأله (١٢٦٢)

(٣) قوله (فلا يصح نكاحه ، كما مر) أي : مر في (المرائض) كردي

(٤) أي : بالتصحيح - هامش (م)

(٥) بعيد أنه لا بد من إزاله بكاره الذكر ، ووضحة ذلك مع قوله (كتقريب المهر) بوضع تعريره

على إزالها ، وهو خلاف ما مساني له في (العدا) (سم ٣٤٨ / ٧ - ٣٤٩)

(٦) عطف على قوله . (لأنها عرفت) أي : ولوجود الإحصان

(٧) أي : العنة .

(٨) أي : برجاء روالها . (م : ٣٤٩ / ٧)

أَوْبَهَا تَحْيِرٌ فِي الْحَدِيدِ

وَلَا حَبَارَ لَوْلِي بِحَادِثٍ ، وَكَذَا مُقَارُونَ حَتَّى وَعْتُهُ . . .

لَا يُقَالُ لَوْطُهُ لَا يَحْتُ عَلَى الرُّوحِ ، فَكَيْفَ فُسِحَتْ سَعْدَرُهُ ؟ لِأَنَّا نَقُولُ :
إِنَّمَا نَمْنَحُ اِكْتِمَاءً بِدَاعِيَةِ الطَّيْعِ الْمَدْحِيِّ إِلَى تَرْجَاءِ حَيْثُ وَلَا يَغْطُمُ صَرَرُهَا
وَهَذَا مُسْتَقْبَعٌ عِنْدَ تَعْدِيرِهِ حَتَّى أَوْ عَتِي ، وَلَمَّا كَانَ النَّاسُ فِيهَا^(١) دَائِمًا دَفَعُ
إِشَارَ عَ ذَلِكَ عَلَيْهَا تَمْكِيهَا مِنَ الْمَسْحِ ، بِخِلَافِ الْإِيْلَاءِ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ إِلَّا إِيْسًا مَدَّةً
لَا تَصْبِرُ عَلَيْهَا عَالِيًا فَأَثَرُ ذَلِكَ^(٢) الْحَرَمَةُ فَقَطْ ، ثُمَّ التَّطْيِيقُ عَلَيْهِ بِشَرْطِهِ^(٣)

وَمِنْ ثَمَّ^(٤) حَرْمٌ عَلَيْهِ سَعْرُ الْفَلَةِ^(٥) وَتَرْكُ رُوحِهِ فِي عَصَمَتِهِ ، لِأَنَّهُ فِيهِ إِيْسًا لَهَا
مِنْهُ

(أَوْ) حَادِثٌ (يَهْدُ) عَيْتٌ مِمَّا مَزَّ مِنْ دَحْوٍ أَوْ مَعْدَةٍ (تَحْيِرٌ فِي الْحَدِيدِ)
كَمَا لَوْ حَدَّثَ فِيهِ .

وَلَا يُنْظَرُ إِلَى أَنَّهُ يُفَكِّهُ الْإِطْلَاقَ ؛ لِأَنَّهُ الْمَسْحُ يَدْفَعُ عَنْهُ الشُّطْبِيزَ فَلِلَّ الْوُطَاءِ
وَيَقْصُرُ الْعَدَدُ مَطْلَمًا^(٦)

(وَلَا حَبَارَ لَوْلِي بِحَادِثٍ) بِالرُّوحِ بَعْدَ عَقْدِ النِّكَاحِ ؛ لِأَنَّهُ حَقٌّ فِي الْكَهْنَةِ فِي
الْإِبْتِدَاءِ ، دُونَ لَدَوَامٍ ؛ لِإِنْعَاءِ الْعَارِ فِيهِ ؛ وَلِهَذَا ؛ لَوْ عَقَّقَتْ تَحْتَ قَرْنٍ وَرَصِيْنَتْ
بِهِ . لَمْ يَتَحَيَّرْ^(٧) .

(وَكَذَا) لَا حَبَارَ لَهُ (مُقَارُونَ حَتَّى وَعْتُهُ) لِلنِّكَاحِ ؛ إِذَا لَا عَارَ ، وَالصَّرَرُ عَلَيْهَا

(١) أَيِ ' فِي الْجَبِّ وَالْعَتَةِ . هَامِشٌ (مِ)

(٢) قَوْلُهُ (فَأَثَرُ ذَلِكَ) فَعَلَّ صَاعِلٌ ، وَ(إِشَارَةُ إِلَى الْإِيْلَاءِ) (ش ٣٤٩/٧)

(٣) قَوْلُهُ (بِشَرْطِهِ) أَيِ ' التَّطْيِيقُ ؛ مِنْ عَدَمِ لَمِيٍّ إِلَى الْوُطَاءِ (ش ٣٤٩/٧)

(٤) قَوْلُهُ (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ ' مِنْ أَجْلِ بَأْثَرِ الْإِيْلَاءِ الْحَرَمَةِ (حَرَمٌ عَلَيْهِ) أَيِ ' الرُّوحُ مَطْلَمًا
(ش : ٣٤٩/٧) .

(٥) الْبَقْلَةُ بِالضَّمِّ الْإِنْعَادُ كَرْدِي لَكَرْدِي هَذَا بِضَمِّ الْكَافِ

(٦) أَيِ : قُلِ الْوُطَاءُ وَيَعْدُهُ . (ش ٣٤٩/٧)

(٧) أَيِ : الْوَلِي . (ش ٣٤٩/٧)

وَيُخَيَّرُ بِمَعَارِبِ حُنُونٍ ، وَكَذَا جُدَامٌ وَتَرْصُصٌ فِي الْأَصَحِّ
وَالْعِيَارُ عَلَى الْفُورِ

فقط ، فيلزمه إيجائها إلى ديهما^(١) ، وإلا كَانَ عاصلاً .

وَتُتَصَوَّرُ معرفة العنة المقاربة مع كونها^(٢) لا تثبت إلا بعد العقب ؛ بأن يُخَيَّرَ
بها^(٣) معصومٌ مطبقاً^(٤) أو عن هذه بخصوصها

وأما بصويره بما إذا تَرَوَّخَهَا ثُمَّ عَزَفَ الْوَلِيُّ عَنْهُ ثُمَّ طَلَّقَهَا وَأَرَادَ تَحْدِيدَ
نِكَاحِهَا فَمُعْتَرِضٌ بِقَوْلِهِمْ تَحْوِزٌ أَنْ تُعَرَّ فِي نِكَاحٍ دُونَ آخَرَ وَإِنْ اتَّخَذَتْ
الْمَرْأَةُ .

(وَيُخَيَّرُ) الْوَلِيُّ^(٥) ، لَا السَّيِّدُ^(٦) كَمَا فِي « السَّيْطِ » ، لَكِنْ بَارِعٌ فِيهِ
الرَّكَاشِيُّ (مَعَارِبِ حُنُونٍ) وَإِنْ رَجِسَتْ ؛ لِأَنَّهُ يُعَيَّرُ بِهِ

(وَكَذَا جُدَامٌ وَتَرْصُصٌ) فَتُخَيَّرُ بِأَحَدِهِمَا إِذَا عَارَفَ (فِي الْأَصَحِّ) لِدَلَالَتِهِ^(٧) وَإِنْ
كَانَتْ مِثْلَ الرُّوحِ فِي الْعَسَبِ أَوْ أَرِيدَ ؛ كَمَا عَلِمَ مَقَامَرَةً^(٨)

(وَالْعِيَارُ) الْمُقْتَضِي لِلْمَصْحِ بَعِبٍ^(٩) مَقَامَرَةً بَعْدَ تَحْقِيقِهِ^(١٠) وَهُوَ فِي الْعُنَةِ ؛
بِمَعْصِيَةِ أَسْبَةِ الْآتِيَةِ ، وَفِي غَيْرِهَا شَوْتُهُ عِنْدَ الْحَاكِمِ (عَلَى الْفُورِ) كَمَا فِي الْبَيْعِ

(١) أي صاحب الحب والعنة قوله (ولا) أي بار لم يحبا إس ديها (ش ٣٤٩/٧)

(٢) والصعب في (مع كونها) ، و(لا تثبت) يرجع إلى العنة هامش (س)

(٣) أي : بالعنة . هامش (س)

(٤) أي : عنها وعن غيرها . (ع ش : ٣١٢/٦) .

(٥) أي ربو كانت المرأة بالعنة رشده (ع ش : ٣١٢/٦)

(٦) راجع إلى السهل الصالح في اختلاف الأشباح ، مسألة (١٢١٣)

(٧) أي : للعار . هامش (س)

(٨) أي في شرح (وقيل إن وحده مثل عه) (ش ٣٤٩/٧)

(٩) قوله - (بعيب) متعلق بالمصح . (ش : ٣٥٠/٧)

(١٠) وقوله (بعد تحقيقه) معربة (بحار) قوله (وهو) أي تحقق بعيب (ش

وَالْفَسْحُ قُلْ دُحُولٌ تُسْقِطُ الْمَهْرَ ، وَنَقْدُهُ الْأَصْحُ أَنَّهُ يَجِبُ مَهْرٌ

بجامع أنه حيارٌ عيب ، فينادر بالرفع للمحاكم^(١) على الوجه السابق ثم^(٢) وهي (الشعبة)^(٣) ، ثم بالفصح^(٤) بعد ثبوت سببه^(٥) عده ، وإلا^(٦) سقط حيزه وتقتل دعواه الجهل بأصل ثبوت الحيار أو ثبوتته إن أفكس ؛ ألا يكون محالطاً للعلماء ، أي محتاطة بسدعي عرفاً معرفة ذلك ، فيما يظهر ويظهر أيضاً أن المراد بالعلماء عارف بهذه الحالة ، وكذا انفرد في صدر ذلك

(والفصح) بعينه أو عيبها المقارن أو الحادث (قل دحول يسقط المهر) والمتعة ؛ لأنها إن كانت هي الماسحة فواضح ، وإلا فهو^(٧) سببه ، فكأنها الماسحة ولأنه^(٨) بذل العوض المليم في مقابلة مباحها وقد تعدت بالعيب ، وبه^(٩) فارق عدم جعل العيب فيه بصلة فسحه بغير عيب ، ولأن^(١٠) نصية الفصح تزاؤ العوضين ، فكما رد نصفها كاملاً برؤ مهره كذلك^(١١) .
(و) الفصح (بعده) أي الدحول أو معه (الأصح أنه يجب) به (مهر

- (١) قوله (فيادر بالرفع للمحاكم) أشار به إلى أن المراد بقول المصنف (ولحار على نفور) أن المطالبة بالفصح وترفع إلى الحاكم على الفور ، كما قال بعضهم كردي
- (٢) أي : في البيع . (ش : ٣٥٠ / ٧) .
- (٣) في (٥٦٠ / ٤) ، (١٣٠ / ٦)
- (٤) عطف على (بالرفع) . (ش : ٣٥٠ / ٧)
- (٥) ضمير (سبه) يرجع إلى الفصح ، وضمير (عده) يرجع إلى الحاكم هامش (س)
- (٦) بأن آخر الرفع أو الفصح . (ش : ٣٥٠ / ٧)
- (٧) أي : الفصح . (ش : ٣٥٠ / ٧)
- (٨) عطف على : (لأنها . .) إلخ . هامش (س)
- (٩) أي : بأنه بذل العوض . . إلخ (ع ش : ٣١٢ / ٦)
- (١٠) عطف على قوله : (لأنها . .) إلخ . هامش (س)
- (١١) قوله (فكما رد) أي الزوج : وقوله (رد) أي الزوجة ، وقوله (كدث) أي كاملاً . (ش : ٣٥٠ / ٧) .

مِثْلٍ إِنْ قُسِخَ بِمُقَارِنٍ ، أَوْ بِحَادِثٍ بَيْنَ الْعَقْدِ وَتَوْطِئِهِ هَذِهِ التَّوَاطُؤُةُ ، .

مثل إن فسح (بالياء للمفعول ، لا الفاعل ؛ لإيهامه^(١)) (ب) عيب به أو بها (مقارن) للعقد ؛ لأنه إنما تدلّ المسئى لئلا يمنع سليمة ، ولم توجد فكان لا تسمية

وقيل إن قيلت به وحت المسئى ، قيل . وهو الذي لا يتجعه غيره ؛ لأنه تدلّ المسئى في الجمع سليمة وقد استوفاء فلم تغد عنده لمهر المثل . انتهى وقد يُخَابُ بأن العقد ، كما اقتضى تمتعه بسليمة . اقتضى العكس أيضاً ، فإذا وجد عيه كان على خلاف نصّ العقد فوجب مهر المثل

ثم رأيت ما يوافق ما ذكرته ويردّ غيره ، وهو^(٢) . (وأيضاً فقصة الفسخ .) إلى آخره الآتي^(٣)

(أو) إن قُسخ معه^(٤) أو بعده (بحادث بين العقد والتوطء) أو قُسخ معه أو بعده بحادث معه^(٥) (جهة التواطؤ) لم يذكر^(٦)

أما إذا علمه ثم وصى فلا حار ؛ لرصده به ، وهذا أولى من التعليل بربو أو الصورية ؛ لاقصائه أنه لو عذر سألحير لا يتطلّ حيره بتوطئه ، والظاهر خلافه

ثم رأيت ما قدّمته في مشرّ علم العبد وجهل أن له الردّ فاستعمله ، هل ينقُط

(١) أي لإيهامه أن محل وجوب المهر إذا كان هو المفسح (رشي ٣١٢/٦)

(٢) قوله (وهو) أي ما يوافق ما ذكرته ويردّ غيره ما ذكرته هذا الكلام ، وهو قوله (وأيضاً قصصه لفسح) وما قال (أني آخر ما يأتي) لأن قصته يأتي قبل قول المصنف ؛ (ولو فسح) وهو قوله (وأيضاً قصصه لفسح . رجوع كل . إلخ . كردي

(٣) في (ص ٧٢٢)

(٤) أي : اللحوّل . (ش : ٢٥٠/٧)

(٥) أي : التوطء . انتهى معني . (ش : ٢٥٠/٧)

(٦) أي : من أنه يساوي المسئى . إلخ (ش : ٢٥٠/٧)

وَالْمُسْقَى إِنْ حَدَثَ نَعْدٌ وَطءٌ

ردّه ؛ لأن استعماله رصاً منه به ، أو لا ؛ لأنه إنما اشتغله لطفه بأسه من لردّه
فيأتي نظير ذلك هنا ؟

(و) الأصح . أنه يجهت (المسمى إن) فيصح بعد وطءٍ وعد (حدث) العيث
(بعد وطء) لأنه لما استمتع بسليمه استقر ولم يغير

وإنما صير الوطء هنا^(١) بالمسقى أو مهر العتلي بحلّاقه في أمة اشتراها ثم
وطئها ثم غلب عليها ؛ لأنه^(٢) هما مقابل بالمهر ، وثم غير مقابل بالثمن ؛ لأنه^(٣)
في مقابلة الرقبة لا غير .

واشكّل هذا التفصيل^(٤) بأن المسح إن رفع العقد من أصله فيجهت مهر
المثل مطلقاً^(٥) ، أو من حيث المسمى قطعاً

وأجاب عنه السكّي بأنه^(٦) ها وفي (الإحارة) إنما يرفع^(٧) من حين وجود
سبب الفسخ ، لا من أصل العقد ولا من حين المسح ؛ لأن المعقود عليه وبهما
المنافع وهي لا تنقصر إلا بالاستيعاء ، وحينئذ يغيث ذلك التفصيل ، بحلّاقه^(٨) في
المسح بحو ردة أو رصاع أو إعرار فإنه من حين المسح قطعاً انتهى
وهو مشكّل في الإعرار ، فإنه ليس فاسحاً بدّته ، بحلّاق البدن^(٩) فنه ،

(١) قوله (ها) أي في النكاح وقوله (وثم) أي في الشر . (ش : ٣٥١ / ٧)

(٢) أي - الوطء - هامش (س)

(٣) أي - الثمن . (ش : ٣٥١ / ٧)

(٤) من كون المسح بعد الوطء أو قبله (ع ش : ٣١٣ ، ٦)

(٥) أي سواء كان يحدث قبل الوطء أو بعده (ش : ٣٥١ / ٧)

(٦) قوله (بأنه) أي المسح . وقوله (ها) أي في (النكاح) (س : ٣٥١ / ٧)

(٧) أي : العقد . هامش (س) .

(٨) أي : الرصاع ، حال منه . (ش : ٣٥١ / ٧)

(٩) وقوله (بحلّاق البدن) أي لردة والرصاع . وقوله (منه) أي لإعرار (ع ش

وَلَوْ انْقَسَحَ بَرْدُهُ نَعَذَّ وَطَّوْهُ وَالْمُسْمَى

فَكَانَ الْقَبَاسُ : إلحاقه بالمعب^(١) ، لا بهما

وَقَالَ غَيْرُهُ^(٢) لَا يَأْتِي هَذَا التَّرَدُّدُ^(٣) هَا ؛ لِأَنَّ سَبَبَ وَجُوبِ مَهْرِ الْمَثَلِ أَنَّهُ لَمَّا تَمَتَّعَ بِمَعِيهِ عَلَى حِلَّافٍ مَا ظَنَّهُ مِنَ السَّلَامَةِ ضَارَ الْعَقْدُ كَأَنَّهُ جَرَى بِلا تسمية ، وَأَبْصَحَ : فَصِيَّةُ الْمَصْحِ رُحُوعُ كُلِّ إِلَى عَيْنِ حَقِّهِ إِنْ وَجَدَ ، وَإِلَّا... هَدَلُهُ ، فَتَعَبَّنَ رُحُوعُهُ لِعَيْنِ حَقِّهِ وَهُوَ الْمُسْمَى ، وَرُحُوعُهَا لِبَدْلِ حَقِّهَا وَهُوَ مَهْرُ الْمَثَلِ ؛ لِقَوَاتِ حَقِّهَا بِالْإِدْخَالِ .

(وَلَوْ انْقَسَحَ) النكاح (بَرْدُهُ بعد وطء) بَأَن لَمْ تَجْمَعْهُمَا الْإِسْلَامُ فِي الْعِدَّةِ (وَالْمُسْمَى) لِأَنَّ الْوَطْءَ قَبْلَهَا^(٤) فَرَّزَهُ ، وَهِيَ لَا تَنْتَبِذُ لِسَبَبٍ سَابِقٍ^(٥) أَوْ قَبْلَهُ^(٦) ، مِنْ كَانَتْ^(٧) مِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا ، أَوْ مِمَّا تُشْطَرُّ الْمُسْمَى ، فَإِنْ^(٨) وَطَّئَهَا حَاهِلَةً فِي رَدَّتْهَا أَوْ رَدَّتْهُ فَلَهَا مَهْرُ الْمَثَلِ مَعَ شَطْرِ الْمُسْمَى فِي الثَّانِيَةِ^(٩) نَسَبِهِ مَرَّةً^(١٠) مَا يُعْلَمُ مِنْهُ - أَنْ اسْتَدْحَالَ الْعَاءَ الْمُحْتَرَمَ لَيْسَ كَالْوَطْءِ هُنَا^(١١) .

- (١) أَي : فِي الْوَقْعِ مِنْ حِينَ السَّبَبِ . (ش ٣٥١ / ٧٠)
- (٢) قَوْلُهُ ، (وَقَالَ غَيْرُهُ) أَي : خَيْرُ السَّكَنِيِّ - كُرْدِي .
- (٣) (لَا يَأْتِي هَذَا لِرَدِّ) وَهُوَ قَوْلُهُ (إِنْ رَفَعَ الْعَقْدُ مِنْ أَصْلِهِ) . لَخِ كُرْدِي
- (٤) قَوْلُهُ (مِهَا) أَي : بَرْدُهُ ، وَقَوْلُهُ (فَرَّزَهُ) أَي : الْمُسْمَى ، وَقَوْلُهُ (وَهِيَ) أَي : الرَّدَّةُ ، وَكَذَلِكَ ضَمِيرُ (لَا اسْتَدَّ) ، هَامِشُ (مِ) .
- (٥) عَلَى الْوَطْءِ ، هَامِشُ (ك)
- (٦) قَوْلُهُ (أَوْ قَبْلَهُ) أَي : الْوَطْءِ ، عَطَفَ عَلَى (بَعْدَ وَطْءٍ) (ش ٣٥١ / ٧)
- (٧) أَي : الرَّدَّةُ ، وَقَوْلُهُ : (مِهَا) أَي : الزَّوْجَةُ - هَامِشُ (مِ)
- (٨) قَوْلُهُ (دَبَّ وَطَّئَهَا) ، بِحِ مَرِيعٍ عَلَى (أَوْصَلَهُ) (مِ ٣٥١ / ٧)
- (٩) هِيَ : قَوْلُهُ : (أَوْ مِنْهُ . . . تُشْطَرُّ الْمُسْمَى) لَمْ يَمِمْ يَجِبِي أَنْ الثَّانِيَةِ قَوْلُهُ : (أَوْ رَدَّتْهُ) وَتَأْمَلِ أَهْمِيدَ عَمَر . (٣٥١ / ٧)
- (١٠) قَوْلُهُ (مِهَا مَرَّةً) أَي : فِي (نِكَاحِ الْمُحْرَمِ) كُرْدِي
- (١١) وَقَوْلُهُ (هَا) أَي : فِي الْمَصْحِ بِالْعُيُوبِ وَلِرَدِّهِ كُرْدِي

وَلَا يَزْجَعُ بِالنَّهْرِ عَلَى مَنْ عَرَّهَ فِي الْجَدِيدِ
وَيُشْرَطُ فِي الْعَنَةِ رَفْعُ إِلَى الْحَاكِمِ ، وَكَذَا سَائِرُ الْعُيُوبِ فِي الْأَصَحِّ

(ولا يرحع) الروح بعد الفسخ^(١) (بالمهر) الذي عرّمه سواءً المسمى ومهر المثل (على من عرّاه) من الولي أو الروحة قد المتولي بأن سكّت عن عيبتها ؛ لإظهارها له معرفة لحاطبته^(٢) وقال الرار . بأن تفقد نفسها ويحكم به حاكم يزاه (في الحديث) لاستيعابه منعه الصع ، وبه^(٣) فزق الرجوع بغيره الولد الآتي^(٤) .

(ويشترط في) الفسخ لأجل (العنة رفع إلى الحاكم) جرماً ؛ لتوقف ثوبها على مريد نظير وجهها ، وتعي عنه المحكم بشرطه^(٥) ولو مع وجود القاضي ، كما شمله^(٦) كلامهم

(وكذا سائر العيوب) - أي - ناقها - يُشْرَطُ في الفسخ بكنّها منها ذلك^(٧) (في الأصح) لأنه^(٨) مجتهد فيه ؛ كالفسخ بالإعسار ، فلو نراضياً بالفسخ بواحدٍ منها من غير حاكم لم ينفذ ، كما به أصبه^(٩)

(١) في (ح) (بعد الفسخ) حب من لمس ، وفي (ب) و (د) (روح بعد الفسخ) حب من الممس

(٢) قوله (بأن سكّت) أي الولي (عن عيبتها) لإظهارها له (أي) تولى (معرفة لحاطبته) أي . بتعيينه ؛ بأن قدّ للولي إن الحاطب يعرف عيبي ، فالعير في هذه الصورة من المرأة ، وكذا في الصورة لآنة عن رار كردي

(٣) أي : ما تعلق (رشتي ٣١٤/٦)

(٤) أي : في العناتناً (ش . ٣٥٢/٧)

(٥) أي من أهله القضاء المطلق إذ وجد خاص أهل ، ولا حار بحكم غير أهل و ب واحد فاصي ضروره ، كما يأتي في (باب الفسخ) (ش . ٣٥٢/٧)

(٦) أي ، قوله : (ولو مع وجود .) إلح . (ش . ٣٥٢/٧) .

(٧) أي : الرفع إلى الحاكم . (ش . ٣٥٢/٧)

(٨) أي : الفسخ بسائر العيوب . (ش . ٣٥٢/٧) .

(٩) المحرر (ص : ٣٠٤) .

وَتَشْتِ الْعَنَةُ بِإِقْرَارِهِ أَوْ بَشْتِهِ عَلَى إِقْرَارِهِ ، وَكَذَا بِبَيْعِهَا بَعْدَ نِكَاحِهِ . . .

نعم : يأتي في المصحح بالإعسار^(١) أنها لو لم تجد حاكماً ولا محكماً فقد فسحها ، للضرورة ، فبإشائه مما كذلك .

(وتشيت العنة) إن سُمِعَتْ دعواها بها ، بأن يكون مكتمة وهي غير رتقاء ولا قرناء ؛ كما عُلِمَ ممّا مرّ^(٢) ، وغير أمية^(٣) ، وإلا لم يطلأن نكاحها وإن ادّعت عنة مقاربة للعقد^(٤) ؛ لأن شرطه^(٥) : خوف العنت ، وهو لا يتصور من غير ، هدام أطلقه شارح ، وإنما يأتي على رأي^(٦) مرّ في محث نكاحها^(٧) .

(بإقراره) بها بين يدي الحاكم ؛ كسائر الحقوق (أو بسة على إقراره) لا عليها ؛ لتعذر اطلاع الشهود عليها .

وَمِنْ ثَمَّ^(٨) لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَى امْرَأَةٍ عَمَّ مَكْلَبٌ عَلَيْهِ^(٩) بِهَا ؛ لَعَدَمِ صَحَّةِ^(١٠) إِقْرَارِهِ بِهَا

(وكذا) تَشْتِ (ببيعها بعد نكوله) عن اليعسر المسوق بذلك

(١) في (٦٢٦/٨)

(٢) قوله (مامر) أي بين قوله (ولو وحده حتى) كردي

(٣) عصف على : (غير رتقاء) . هامش (د) .

(٤) قوله (إن ادّعت عنة مقاربة للعقد) لأن سماع دعواها يسلم بطلان خوف العنة ، وبطلان خوفه يسلم بطلان نكاحه ، فطلانه يسلم بسماع دعواها كردي

(٥) قوله (لأن شرطه) أي نكاح الأمه ، وقوله (وهو) أي خوف العنة (ش ٣٥٢/٧)

(٦) أي رأي من ينظر إلى برأء دون مقتضاه (سم ٣٥٢/٧)

(٧) في (ص: ٦٤٦-٦٤٧)

(٨) أي من أجل أنها لا سمح إلا بإقراره عند القاضي أو بينه عليه ، لا عليها لم سمح إبح . (ش : ٣٥٢/٧)

(٩) قوله : (دعوى امرأة غير مكلف) بثلاث إصافات (عليه) أي : الغير (بها) أي : العنة (ش . ٣٥٢/٧)

(١٠) قوله (لعدم صحه) إبح عليه لعنه دلل الحصر لعدم سماع (ش ٣٥٢/٧)

في الأصح

وإذا نكحت صرنا القاصي له من بطلها ،

(في الأصح) لأنها تفرقها^(١) منه بقرائن حاله ، ولا ينظر لاحتمال أنه يُبعضها أو يُستخفي بها

قيل التعير من (تعيب) أولى ، لأن العنة لغة حظيرة معدة للمشاة انتهى ، ويؤكد بأنهم^(٢) مرادفان اصطلاحاً ، فلا أولوية على أن من مالك حقها^(٣) لغة مرادفة للتعيب فتكون مشتركة

(وإذا نكحت) العنة بوجه ، مقام (.. صرنا القاصي له) ولو قلنا كافراً ؛ إذ ما يتعلّق بالطبع لا يفرّق فيه الفرق وغيره (ستة) لقضاء عمر رضي الله عنه^(٤) بها^(٥) وحكي فيه الإجماع

وحكمته مصي لقصول الأربعة فإن تغدر الجماع إن كان معارضي حرمة رآل شاء ، أو برودة ، رآل صيماً ، أو يومية رآل ربعا ، أو رطوبة . رآل حرماً ، وإذا مضت السنة علم أن عمره جفتي

وإن تضررت السنة (بطلها) لأن الحق لها ، وتكفي قولها أنا طالبة حقي بموجب الشرع وإن خهلّت تفصيله ، لا يسكوها^(٦) ، فإن

(١) أي : العنة . هامش (ب)

(٢) أي : ليعين والعنة (ش : ٣٥٢ / ٧)

(٣) أي : العنة ، وكذا صير (فتكون ..) إلح . (ش : ٣٥٢ / ٧)

(٤) عن عمر رضي الله عنه قال يؤخر العنة ، فإن وصل إليها ، ولا فرق بينهما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (١٦٧٥٢) ، والبيهقي في معرفة السنن والآثار (٤٢٧٤) ، وفي النسب الكبير (١٤٤٠٥) وفي التلخيص عن علي رضي الله عنه (١٦٧٤٩) ، وعن المعيرة من شعبه رضي الله عنه (١٦٧٥١) ، وعن الحسن (١٦٧٦١) كلها في المصنف لا من أبي شه (١٦٧ - ١٦٥ / ٩)

(٥) قوله (ب) أي : بصرف سنة ، على حذف المضاف (ش : ٣٥٢ / ٧)

(٦) عطف على بطلها (ش : ٣٥٢ / ٧) قوله (لا يسكوها) أي : سكنت ، وحمل نقاصي =

فَإِذَا نَمَتِ السَّهْ رَفَعَتْهُ إِلَيْهِ ؛ فَإِنْ قَالَ وَطِئْتُ . . . حَلَفَ ، . . .

طَنَةً^(١) ؛ لِحَوِّ دَهْشِ أَوْ جَهْلِ . . . نَهَّيْهَا إِنْ شَاءَ

(فإذا نمت السه) ولم يظأها (رفعه إليه) لاصباح استقلالها بالمسح ، ولا يلزمها هنا فوراً في الرفع ، على ما قاله الموردي والرويان^(٢)

والظاهر أنه ضعيف وإن أقره غير واحد لما يأتي أنها إذا أجلته بعدها^(٣) نسقط حتمها ؛ لانتهاء العورته ، ولما مر^(٤) ؛ من وجوب العورية في العنة بعد تحققها

(فإن قال وطئت) فيها^(٥) أو بعدها وهي ثبت أو بكر عوراء^(٦) ولم تصدقه (حلف) إن طئت يمينه أنه وطئها كما ادعى ؛ لعذر إثبات الوطء مع أن الأصل السلامة

أما بكر غير عوراء شهذ أربع نسوة بكارتها . فتصدق هي ؛ لأن الظاهر معها وهل يجب تحليفها ؟ الأرجح في « الشرح الصغير » . نعم وعليه^(٧) الأوجه توقفه^(٨) على طلبه .

وكيفية حلیمها أنه لم يُصنَّها وأن بكارتها أصلية

ولو لم ترل الكاره في غير العوراء ؛ لرقبة الذكر . فهو وطء كامل ، وهو

= على دهنه أو جهول . . فلا بأس بتبنيها . كروي

(١) أي : السكوت . (سم ٢٥٣/٧)

(٢) الحاوي الكبير (٢٥٩/١١) ، بحر المتعجب (٣٦٣/٩)

(٣) أي . بعد مضي السه . هامش (م)

(٤) أي في المش بقاً (ش ٢٥٣/٧) قوله (ولما مر) عطف على (لما يأتي) هامش (د)

(٥) والصير في (فيها) ، و (أو بعدها) يرجع إلى (السه) . هامش (م)

(٦) عوراء ، هي التي بكارتها فحل الفرج اس و هامش (م)

(٧) أي : هذا الأرجح . (ش ٢٥٣/٧)

(٨) أي توقف تحليفها . هامش (م) .

صريح في إجرائه في التحليل

ولو امتنهن . أمهل يوماً فأقل

تبيه تصديقه في لوطء مستثنى من قاعدة أن القول قول نافي الوطء واستثنى منها أيضاً تصديقه فيه^(١) في (الإيلاء) ، وفيما لو أغسر بالمهر حتى ينقش^(٢) فسحها به^(٣) ، وتصديقها به مما لو احتلما أن الطلاق قبله أو بعده وأنت بولد يلخمه

ولو قال لطاهر^(٤) . (أنت صادق نسبة ، فقال وطئت في هذا الطاهر فلا طلاق حالاً ، وقالت لم يظأ موفع حالاً) صدق ؛ لأصل بقاء العصمة ولو شرطت بكرتها فوحدث ثبأ ، فقالت اقتضي^(٥) ، وأنكر صدقت^(٦) ؛ لدفع العسح ، وهو ؛ لدفع كمال المهر

ونظيره إفتاء القاصي في (إذا لم أتفق عليك اليوم فأب صدق) وأدعى الإيلاق فيصدق لدفع الطلاق ، وهي لبقاء سعة عليه ؛ عملاً بأصل بقاء العصمة وبقاء النعمة ، وسبأني أو آخر (الطلاق) بما فيه^(٧) .

ولو اختلفت في المحلل في لوطء صدقت^(٨) حتى تجل للأول ؛ لعسر إقامة البينة عليه ، وهو^(٩) حتى ينشطر المهر

(١) أي : في الوطء ، هامش (مر) .

(٢) حتى (ابتداء) ، فالعمل بالرفع . (ش : ٣٥٣ / ٧)

(٣) (به) أي بوطء قوله (وتصديقها) عطف على (تصديه) هامش (ك)

(٤) قوله : (ولو قال ...) ملح من لمشطة أيضاً . (ش : ٣٥٣ / ٧)

(٥) وهي (خ) و (د) و (س) : (اقتضي) بالقاف

(٦) أي : في دعوى الوطء يسيها (ش : ٣٥٣ / ٦)

(٧) في (٢٥٨ / ٨)

(٨) أي : في دعوى الوطء يسيها . (ش : ٣٥٣ / ٧)

(٩) أي : وصدق المحلل في نكاحه الوطء يسيها (ش : ٣٥٣ / ٧)

فإن نكل خلقت ، فإن خلعت أو أقر . استعملت بالفتح ، وقيل : يحتاج إلى
إدب القاضي أو فسخه

وبو اعترضة أو مرضت أو حست في المدة لم تحسب ، ..

(فإن نكل) عن اليمين (خلعت) هي : أنه لم يطأها ، إذ الكول
كالإمرار (فإن خلعت) أنه لم يطأها (أو أقر) هو بذلك (استعملت) هي
(بالفتح) نكل بعد قول القاضي : نسب العنة ، أو حق المسح فاختاري
والظاهر كما قاله غير واحد أنه لا يشترط قوله (فاختاري) ومن ثم خذفه
من « شرح الصغير » . ونكت السكبي أنه لا تدبر (حكمت) لأن الشوت
غير حكم مردود ، لأن حذار على تحقق السب ، وقد وجد
(وقيل : نحسح إلى يد العاصي) لها في المسح (أو مسح) بضمه ؛ لأنه
محل نصر واجتهاد

ويؤد بأن السطر والاجتهاد قد وقع بما سبق وإنما كان هذا^(١) هو الأصح
في المسح بالإعبار ، لأن العنة هي حصة واحدة ، فإذا تحققت بضرب المدة
وعدم الوطء لم تنو احتياج الاجتهاد ، بخلاف الإعبار فإنه يصدق الروال كل
وقت فنحسح لسطر والاجتهاد فلم يمكن من المسح به
وهذا أولى مما فرق به شارح ، فتأمله

(وبو اعمرله أو مرضت أو حست في المدة) جميعها (لم تحسب)
امدة ؛ إذ لا أثر لها حينئذ فتشأنف سنة أخرى ، بخلاف ما لو وقع ذلك^(٢) له
فإنها تحسب عليه ، واعتمد الأذرعني في مرضه وحسه وسهره كرهاً عدم
حسابها ؛ لعدم تقصيره .

وخرج به (جميعها) بعضها ؛ كمصل منها . فلا نجت الاستئناف ، بل

(١) أي : الاحتياج إلى ذلك (ش : ٣٥٣/٧)

(٢) قوله (ذلك) أي : نحو المرض (له) أي : للزوج (ش : ٣٥٤/٧)

وَلَوْ رَضِيَتْ بَعْدَهَا بِهِ نَظَلَ حَقُّهَا ، وَكَذَا لَوْ أَخْلَتْهُ عَلَى الصَّحِيحِ
وَلَوْ نَكَحَ وَشَرَطَ فِيهَا إِسْلَامًا ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا نِسَاءً أَوْ حُرِّيَّةً أَوْ غَيْرَهُمَا .

يَنْطَرُقُ ذَلِكَ الْفَصْلُ الَّذِي وَفَعَلَهَا ذَلِكَ^(١) فِيهِ^(٢) فَتَكُونُ مَعَهُ فِيهِ وَلَا يَصْرُ^(٣)
بِعِزِّهَا عَنْهُ فِيمَا عَدَاهُ ، عَلَى الْأَوْجِ .

وَلَوْ كَانَ الْإِعْرَالُ عَنْهُ يَوْمًا مِثْلًا مَعِيًا مِنْ فَصْلٍ فَهَلْ يَقْضِي الْفَصْلُ جَمِيعَهُ أَوْ
يُظَاهِرُ ذَلِكَ لَيَوْمٍ أَوْ يَوْمًا مِنْهُ أَيُّ يَوْمٍ ؟ الْقِيَاسُ^(٤) الْإِسْنَانِي

(وَلَوْ رَضِيَتْ بَعْدَهَا) أَيِ السَّبَةِ (فِيهِ^(٤)) نَظَلَ حَقُّهَا (مِنْ الْفَصْلِ) لِرِصَادِ
بِالسَّبِّ مَعَ كَوْنِهِ حَصْلَةً وَاحِدَةً ، وَالصَّرْرُ لَا يَنْتَحِذُ

وَبِهِ فَارْقَ الْإِبْلَاءِ ، وَالْإِعْدَارُ ، وَبِهَذَا أُنَادِرُ فِي الْإِحَادَةِ

وَحَرَجَ (بَعْدَهَا) رِصَادَ قَبْلِ مَصْنُوعِهَا ، لِأَنَّهُ يَسْقُطُ لِلْحَقِّ قُلُوبُهُ .

(وَكَذَا لَوْ أَخْلَتْهُ) رَمَتْ أَحْزَمَ بَعْدَ الْمُدَّةِ (عَلَى الصَّحِيحِ) لِأَنَّهُ عَلَى الْعَوْرِ ،
وَاتَّاحِيلُ مَمُوتٌ لَهُ فِيهِ^(٥) فَارْقَ إِمْهَالِ لَدَائِمِ بَعْدَ لِحُلُولِ ؛ لِأَنَّ حَقَّ طَلَبِ الدِّينِ
عَلَى التَّرَاجِي .

(وَلَوْ نَكَحَ وَشَرَطَ^(٦)) فِي الْعَقْدِ (فِيهَا إِسْلَامًا) أَوْ فِيهِ إِذَا أَرَادَ تَرْوِجَ كِتَابَتِهِ (أَوْ
فِي أَحَدِهِمَا سَبًّا أَوْ حُرِّيَّةً أَوْ غَيْرَهُمَا) مِنْ الْإِصْنَافِ الْكَامِلَةِ أَوْ الْبَاقِيَةِ أَوْ الَّتِي
لَا وَلَا ، كَكِتَابَةِ أَوْ ثَبُوتِهِ ، أَوْ كَوْنِهِ قَتْلًا أَوْ كَوْنِهَا قَتْلًا ، أَوْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا أَبْصَلَ مِثْلًا

(١) إشارة إلى العرضي أو العجس أو الاعمال . هامش (س)

(٢) وضمير (فه) في لموصفين يرجع إلى الفصل هامش (س)

(٣) قوله (ولا يصر) إيج جواب عما بعد . ان لا يظن بغيره لا تصاف (ش) :
(٣٥٤/٧)

(٤) أي . المقام مع الروح . نهاية معني . (ش ٣٥٤/٧) .

(٥) أي : التعليل (ش ٣٥٤/٧)

(٦) قول المش (وشرط) بالساء للمفعول معني بمحتاج (٣٤٧، ٤)

وأخفف ولا يظهر صحة الكاح ، ثم إن كان خيراً أمّا شرط . فلا حيز ، وإن
 كان دونه فيها لحيز ،

(فأخلف) المشروط وقد أدن السيد فيما إذا كان قآ ، والروح^(١) متن تجل له
 الأمة إذا كانت مئة ، والكفارة^(٢) كنايةً بحل نكاحها (فالأظهر صحة
 الكاح) لأن حلف الشرط إذا لم يفسد البيع المأثر بالشروط الفاسدة . فالكاح
 أولى

أما حلف لعين ؛ كزوجي من زيد فزوجها من عمرو فينطل جرمًا .

(ثم) إذا صح (إن كان) الموصوف في غير العيب ؛ لما مر فيه^(٣) مثل
 ما شرط أو (حيزاً مما شرط) كإسلام ومكارة وحرية بدلي أضدادها . صح
 الكاح ، وحديث (فلا حيار) لأنه مساوٍ أو أكمل

وفارق مبيعة شرط كفرها فثبت مسلمة ؛ بأن الملحظ ثم القيمة وقد تربد في
 الكافرة .

(وإن كان دونه) أي المشروط (فلها الحيار) للحلف

نعم ؛ الأظهر في « الروضة » أن سنة إذا كان مثل سبها أو أفصل لم
 يتخير وإن كان دون المشروط^(٤) . خلافاً لمن اعتمد مقتضى إطلاقي العتق ؛ إذ
 لا عذر^(٥) وكذا^(٦) لو شرطت حرته فان قآ وهي أمة على الأوجه^(٧)

(١) قوله : (والزوج ..) إلخ . وقوله : (والكافرة .) إلخ معطوفان على قوله : (قد أدن
 السيد ..) إلخ . (ش : ٣٥٤ / ٧)

(٢) قوله (والكفارة) إلخ ؛ أي إذا كانت الروضة المشروط بسلامتها كافرة (ش :
 ٣٥٤ / ٧)

(٣) عليه للإمتثال العيب . (ش : ٣٥٥ / ٧)

(٤) روضة الطالب (٥ / ٥١٩)

(٥) قوله (لا عذر) عنه لقوله (وإن كان دون المشروط) كردي

(٦) إشارة إلى قوله : (لم يتخير) . هامش (م) .

(٧) راجع ؛ لمن لم يصح في خلاف ، لأشباح ، مسألة (١٢٦٤)

وكدالة في الأصح .

وعلى مقابله الذي حرم به بعضهم يتخير مبتدؤها لا هي ، بخلاف سائر
نعيوب ، لأن له حذرهما على نكاح عدي لا معيب
وأخذ مما تقرّر . أنه متى دون من الشرط أو فوفه . . فلا خيار وإن كان دون
المشروط .

(وكذا له) الخيار إن بادت دون ما شرط ، سواء هنا أيضاً صفة الكمال
وعبرها (في الأصح) بلعبر

معهم ، حكم السب هـ وكوبها^(١) أمّة وهو عدوّ كهبو ثم
ولعيار فيهما فوري لا يخناخ لحاكم ويرج فيه لشجب ، بأنه صعيد فيه
فلنكن كما مر^(٢)

نسيه وجه حريان الخلاف في هذه^(٣) دون ما قبله ، واختلاف المرححين^(٤)
فيما لو نان قآ وهي أمّة دون ما إذا نالت أمّة وهو عدوّ أن الروح بمكة انتخلص
بالطلاق ، وتريد الثالثة^(٥) بتصرّرها^(٦) بنفسه المعسرين ، بخلافه .

(١) قوله (وكوبها) الح عطف على (لب) ، قوله (وكوبها أمّة) أي ظهورها أمّة على
خلاف الشرط ، وقوله (وهو) إلخ والحال هو ربح . قوله (كهبو ثم) أي كان حكم
في اشتراط سبه أو حرته . (ش : ٣٥٦ / ٧) .

(٢) الشرح الكبير (١٥٦ / ٨) و (١٣٩ / ٨) ، روضة الطالب (٥١٥ / ٥) ، (٥٢٥ / ٥) .

(٣) قوله (في هذه) أي فيما إذا نالت دون ما شرط ، وقوله (دون ما قبله) أي فيما
بان دون ما شرط . (٣٥٦ / ٧) .

(٤) قوله (واختلاف المرححين) إلخ أي المشار اليه بقوله (على الأوجه) وعلى
مقاسه (إلخ) ، وهذا عطف على قوله (حريان) إلخ (ش : ٣٥٦ / ٧) .

(٥) قوله (وتريد الثانية) وهي قوله (ما لو نان قآ) كردي عاره انشرواني (٣٥٦ / ٧)
(قوله) وتريد ثالثة ، أي صورة اختلاف المرححين فيما لو نان قآ ، دون ما إذا نالت
أمّة . . إلخ) .

(٦) قوله (بتصرّرها) أي الروح مع إذا نالت الروح قآ ، وقوله (بخلافه) أي الروح مع
إذا نالت الزوج أمّة . (ش : ٣٥٦ / ٧) .

وَلَوْ ظَنَّهَا مُسْلِمَةً أَوْ حُرَّةً قَنَانَتْ كِتَابِيَّةً أَوْ أَمَةً وَهِيَ تَحِلُّ لَهُ فَلَا حَيْدَرُ فِي الْأَظْهَرِ

وَلَوْ أُدْبِتَ فِي تَرْوِيعِهَا بِمَنْ طَنَّهُ كُفْنًا قَنَانٌ فَسَقَهُ أَوْ دَبَّاهُ نَسَبَهُ أَوْ حَرْفَهُ . فَلَا حَيْدَرُ لَهَا
قُلْتُ وَلَوْ بَانَ مَعْبِيًّا أَوْ غَدَاً فَلَهَا الْحَيْدَرُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(ولو ظنها مسلمة أو حرة) مثلاً ولم يشترط ذلك (فانك كتابية أو أمة وهي تحل له فلا حيار) له (في الأظهر) لتقصيره ترك النكاح أو الشرط ، وكما لو طَنَّ المسيح كتابياً مثلاً فلم يكن^(١) .

(ولو أدبت في ترويعها بمن طنت كفواً فـ . فسقه أو دباه نسه أو حرفه فلا حيار لها) لتقصيره بها ، كوائها ترك ما ذكر

(قلت ولو بان معيياً أو غداً) وهي حرة (. فلها الحيار ، والله أعلم)
أما الأول^(٢) ، وهو معلوم مما مرّ أول الباب ، كما عُلِمَ منه . أن مثله ما لو طَنَّ مسلمة فبانت معيبة . فلموافق ما طَنَّهُ ؛ من السلامة للعالم^(٣) في الناس
وأما الثاني^(٤) فلأن حص الرق يُؤدِّي إلى تضرُّرها بإشعال سيِّئه له عنها بخدمته ، وبأنه لا تُنقِضُهَا إِلَّا بَعْدُةُ الْمُعْسَرِينَ ، وَيَتَغَيَّرُ وَلَدُهَا بِرَقِّ أُمِّهِ

وَاعْتَمَدَ جَمْعُ مُتَأَخِّرُونَ مَصْرَ « الْأُم » ، وَالْبُيُوطِيُّ ؛ أَنَّهُ لَا خِيَارَ^(٥) ؛ كَمَا لَوْ ظَنَّهَا حُرَّةً فَبَانَتْ أَمَةً فَحِلُّ لَهُ ، وَرَدُّ^(٦) : بِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ التَّحَنُّصُ بِالطَّلَاقِ .

(١) أي : لم يوجد وصف الكتابة . (ش : ٣٥٦/٧)

(٢) هو قوله : (معيياً) . اخرج ش . (ش : ٣٥٦/٧)

(٣) وقوله (للعالم) إيج ؛ أي : حيث أحلف ثبت لها العيَار اخرج ش (ش : ٣٥٦/٧)

(٤) هو قوله : (أو غداً) اخرج ش . (ش : ٣٥٦/٧)

(٥) الأم (١١٧/٦) .

(٦) قوله (ورداً) أي : تعليل الجمع بالعباس المذكور . (ش : ٣٥٦/٧)

وَمَنْ قُبِحَ بَحْنُهَا فَحُكْمُ الْمَهْرِ وَالرَّجُوعُ بِهِ عَلَى أَعَارٍ مَا سَقَى ، وَالْمَوْثُرُ
تَعْرِيرُ فَارِزِ الْعَقْدِ

وكالمسوق^(١) ، وَيُرَدُّ موصوح المرفى ؛ إدا الرق مع كونه أفضش عاراً بدوّم عارّه
ولو بعد العتق ، بخلاف المسوق لا سيما بعد النوبة

(ومعنى فسح) العقد (بحنف) لشرط أو طر () فحكم المهر والرجوع به
على العار ما سق (في المسح بالعيب ، فينقُط المهر قبل الوطء لا معه
ولا بعده ، ولا يرجع به لو غرّمه على العار .

وحكم مؤن الروجة في مدة العتق أنها لا تحت ها^(٢) وثم ؛ ككل موصوح
بكاؤها ولو حاملاً ، على تافعي لهما في سُكاهما^(٣) ، كما يأتي^(٤)

(والمؤثر) بالمسح بخلف الشرط (تعريز فارز العقد) بأن وقع شرط في
صلبه ؛ كروحتك هذه الحرة ، أو على أنها حرة ، أو شرط كونها حرة وهو وكيل
عن سيدها ؛ لأن الشروط إنما تؤثر في العقود إذا كانت كذلك^(٥)

أما المؤثر للرجوع بقيمة الولد الآتية^(٦) فلا نُشترط مقداره بصلب العقد
ويُفرق بأن المسح رفع للعقد بالكيفية فاشترط اشتداله على موجب المسح ؛
ليُقوى على رفعه بعد انعقاده ، ولا كذلك قيمة الولد بموجب

(١) قوله (وكالمسوق) أي كما لا خيار سان المسوق فكذلك لا خيار سان الرق كمودي
وعده الشرواني (٣٥٦/٧) (قوله) وكالمسوق عطف على قوله ؛ كما لو طها ؛
إلح ، وقوله ؛ ويرد ؛ أي يعيدهم بالقاس على المسوق

(٢) قوله (ها) أي في المسح بالخلف ، وقوله (ثم) أي في فسح بالعيب
(ش : ٣٥٧/٧)

(٣) الشرح الكبير (١٤٣/٨) ، و (٤٩٨/٩) ، ابروصه (٥١٧/٥) ، و (٣٨٦-٣٨٥/٦) ،
وراجع ؛ مختصر كتاب جواهر البحرين في تفهيم المعبرين ؛ (ص ٤٥٥)

(٤) في (٤٨٤/٨)

(٥) أي ؛ في صلب العقد . (ش : ٣٥٧/٧)

(٦) أي القيمة ، وكان الأولى الذكر بإرجاع الصير للرجوع (ش : ٣٥٧/٧)

ولو عرَّ بحُرَّة أمة وصَحَّحَاهُ. فلولد قتل العلم حُرٌّ ،

فيها^(١) وكُتِبِي^(٢) فيها تقديم التعرير على العقد مطلقاً^(٣) ؛ كما يقتضيه كلامُ
عمراني^(٤) ، أو بشرط الاتصال به^(٥) ، أي : عرفاً مع قصد الترعيب في النكاح ،
على ما يقتضيه كلامُ الإمام^(٦) .

ووقع للشارح خلاف ما تقرَّر في تعرير^(٧) الفسخ ، وهو غير صحيح ؛ كما
بيَّنه شيخنا^(٨) .

(ولو عر بحرة أمة) في نكاحه إناها ؛ كأن شرطت^(٩) فيه (وصحَّحاه)
أي النكاح ؛ بأن قلنا : إن حذف الشرط لا يُبطله مع وجود شروط نكاح الأمة
فيه^(١٠) ، أو لم يُصحَّحْ ؛ بأن قلنا : إن الحذف يُبطله ، أو لعقد بعضها^(١١)
(فلولد) الحاصل (قتل العلم) بأنها أمة (حر) وإن كان بروح عدلاً ؛
عملاً بطله وإن الولد يُشعَّه

ومن ثم لو وطئ عدلاً أمةً بطلتْ أُنْها روحته الحرَّة كان الولد حرّاً

(١) وصير (فيها) في الموضعين يرجع إلى قوله (عمة الولد) هامش (م)

(٢) قوله (وكُتِبِي) إلح عطف غير لقوله (سُمِع) إلح (ش ٣٥٧/٧)

(٣) أي عن قسدي لاتصال وقصد الترعيب الآتي (ش ٣٥٧/٧)

(٤) الوسيط (١٧٤/٣ ، ١٧٥)

(٥) قوله (أو بشرط لاتصال) عطف على قوله (مطلقاً) (ش ٣٥٧/٧)

(٦) نهاية المطلب في دراية المطلب (٤٣١/١٢)

(٧) وهي المطبوعة المكيَّة و (خ) و (د) : (تقرير) .

(٨) راجع دأسي سطلاب (٤٣٧/٦) ، وشرح مهج الطلاب مع حاشية السجبرمي
(١٦٩/٣)

(٩) قوله (كأن شرط) أي الحرية (عمة) أي في العقد ؛ أي أو قدم عليه مطلقاً أو متصلاً
به عرفاً مع قصد الترعيب في النكاح ؛ كما مر اهدع ش (ش ٣٥٧/٧)

(١٠) أي : في المعروف . (ش : ٣٥٧/٧)

(١١) أي الشرط ، عليم قوله (بأن قلنا) إلح اهدع ش ، أي فكان الأولى (أر
بعد . .) إلح بالياء ؛ ليظهر المطلب . (ش : ٣٥٧/٧) .

وَعَلَى الْمَعْرُورِ قِيمَتُهُ لِسَيِّدِهَا

ولو وَطِئَ رَوْحَتَهُ الْحَرَّةَ يَطْرُقُ أَنَّهَا رَوْحَتُهُ الْأَمَةُ . . فالولد حرٌّ ولا أثر لظنه ،
خلافًا لِمَنْ تَوَهَّنَهُ

وَيُفْرَقُ . . . أَنَّ الْحَرَّةَ الْمَاعَةَ لِحَرَّةِ الْأُمِّ أَقْوَى ؛ إِنْ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا شَيْءٌ فَلَمْ يُؤَثِّرْ
فِيهَا الطَّرُقُ ، بِخِلَافِ الرِّقِّ بِرَقِّهَا^(١) فَإِنَّهُ يَقْتُلُ الرِّمْعَ بِالتَّعْلِيقِ وَالتَّشْرِيطِ فَأَثَرُ فِيهِ الطَّرُقُ
أَمَّا مَا عِبَقْتُ بِهِ بَعْدَ عَلَيْهِ ؛ كَأَنَّهُ وَلَدَتْهُ بَعْدَ أَوَّلِ وَطْءٍ بَعْدَهُ^(٢) بِأَكْثَرِ مِنْ مِائَةِ
أَشْهُرٍ مِنْهُ^(٣) . . . فهو حرٌّ

وَيُصَدِّقُ^(٤) فِي طَعْنِهِ سَمِيهِ ، وَكَذَا وَارِثُهُ فَيَحْبِطُ^(٥) أَنَّهُ لَا يَعْلَمُ أَنَّ مَوْرَثَهُ عِلْمَ
رَقِّهَا .

(وَعَلَى الْمَعْرُورِ) فِي دَمَتِهِ وَلَوْ قَبْلَ (قِسْمَتِهِ) يَوْمَ وِلَادَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ أَوْقَاتِ
إِمْكَانِ تَقْوِيمِهِ (لِسَيِّدِهَا) وَإِنْ كَانَ السَّيِّدُ جَدًّا لِلْوَلَدِ لِأَبِيهِ أَوْ أُمِّهِ ؛ لِتَقْوِيمَتِهِ رَقِّهِ مِنْ
أَصْلِهِ^(٦) التَّائِغِ لِرَقِّهَا بَطْنُهُ^(٧) حَرِّيَّتُهَا مَا لَمْ تَكُنْ^(٨) الرُّوحُ مِمَّا لِسَيِّدِهَا ؛ إِنْ السَّيِّدُ
لَا يَثْبُتُ لَهُ عَلَى قَبْلِ مَالٍ ، أَوْ تَكُنْ^(٩) هِيَ الْعَارَةُ وَهِيَ مَكَاةٌ وَفُلَانَا قِيمَةُ الْوَلَدِ
لَهَا ؛ إِذْ لَوْ غَرِمَ لَهَا . . رَجَعَ عَلَيْهَا .

وَخَرَجَ بِقَوْلِي (مِنْ أَصْلِهِ) مَا لَوْ وَطِئَ أَمَةً أَبِيهِ يَطْرُقُ^(١٠) أَنَّهَا زَوْجَتُهُ

(١) أَيِ : الْأُمِّ . (ش : ٣٥٨ / ٧)

(٢) أَيِ : بَعْدَ عِلْمِهِ ، صَعَهُ (وَطْءٌ) . (ش : ٣٥٨ / ٧)

(٣) أَيِ : مِنْ أَوَّلِ وَطْءٍ . . . إلخ . (ش : ٣٥٨ / ٧)

(٤) قَوْلُهُ (وَيُصَدِّقُ) أَيِ الْمَعْرُورِ ، وَقَوْلُهُ (فِي طَعْنِهِ) أَيِ لِحَرَّةٍ (ش : ٣٥٨ / ٧)

(٥) أَيِ : الْوَارِثُ . (ش : ٣٥٨ / ٧)

(٦) عِبَارَةٌ مَعْنَى الْمَحْتَجِّ ؛ (٣٥٠ / ٤) (لِأَنَّهُ مَوْرَثُ عَلَيْهِ رَقُّهُ التَّائِغِ بِرَقِّهَا بَطْنُ حَرِّيَّتِهَا)

(٧) قَوْلُهُ : (يَطْنُهُ . .) إلخ متعلق بالتقويم . (ش : ٣٥٨ / ٧)

(٨) قَوْلُهُ (مَا لَمْ يَكُنْ . .) راجع للمعنى . (ش : ٣٥٨ / ٧)

(٩) قَوْلُهُ (أَوْ تَكُنْ) عطف على قوله (مَا لَمْ يَكُنْ الرُّوحُ) هامش (س)

(١٠) وَهِيَ الْمَطْوَعةُ الْمَكِيَّةُ (وَخ) وَ (د) : (يَطْرُقُ)

وتزجع بها على العار، والتعريض بالحرية لا يتصور من سلف من من وكيله أو منها.

العتق فلا قسمة ؛ لأنه هب لم يُعَوَّب الرق ؛ لاعتقاده مآ ، وعتقه عليه^(١) عفت ذلك قهرج ، لا دخل للولد فيه .

(ويرجع بها) الروح إذا عزمها لا ملة ؛ كالصام (على العار) غير اليد ؛ لأنه^(٢) الموضع له في عراسها مع كونه لم يدخل في العقد على أن نصم الولد ، بخلاف المهر^(٣) .

(والتعريض بالحرية لا تصور من سلفها) عالماً لعتقها بقوله : رَوَّجْتُكَ هذه حرّة ، أو على أنها حرّة ، مؤاحدة له بإقراره ، ومن ثم^(٤) لم يُعْتَقْ بطلان إذا لم يقض إنشاء العتق ولا سبق منه^(٥) .

(بل) يتصور (من وكيله) أو ولته^(٦) في نكاحها ، وحديث^(٧) تكون حلف ظن أو شرط (أو منها) وحديث يكون حلف ظن فقط ولا عبرة بقول من ليس بعاقيد ولا معقود عليه .

أما عمر^(٨) غالب^(٩) ، كأن يكون مرهونة أو حايّة ، وهو معبر وقد

(١) قوله (وعتقه عنه) أي عبر الأب (عفت ذلك) أي الإعفاء ، قوله (للولد) أي الواسع . (ش : ٣٥٨ / ٧)

(٢) أي العار ، قوله (مع كونه) أي المعروف (ش : ٣٥٨ / ٧)

(٣) عبارة المعنى صحيح (١ : ٣٥٠) (لأنه الموضع له في عراسها وهو لم يدخل في العقد على أن يعزمها بخلاف المهر ، ولكن إسماء يرجع إذا عزم كالصام)

(٤) أي من أجل أنه اعتق بالمؤاحدة بالإقرار (ش : ٣٥٨ / ٧)

(٥) قوله : (ولا سبق) أي : إنشاء العتق (ش : ٣٥٨ / ٧)

(٦) أي ولي ليد إذا كان ليد محجوراً عنه سوى معي (ش : ٣٥٨ / ٧)

(٧) قوله (وحديث) أي حين إذا كان التعريض من الوكيل أو الولي (يكون) أي التعريض (ش : ٣٥٨ / ٧)

(٨) عطف على قوله : (غالباً) هامش (من)

فإن كان منها . تعلق العزم بدمتها ،

أذن له الممنوح في تزويجها ، أو اسمها حره^(١) ، أو سندها معلقاً أو سميها أو مكاناً ويروّجها بإذن العرماء أو الولي أو السيد^(٢) ، أو مريضاً^(٣) وعليه دين مستعرق ، أو يريد بالحرية العتق عن الربا ، لظهور العروة فيه ، أو يتنقّط بالمشية^(٤) بحيث يُسمع نفسه فقط .

وما أوقفه كلام بعضهم أن المشية تنفع إصمارها في الطلوع غير مراد ، لما يأتي في (الصلح)^(٥) أن إصمارها لا يُقدّ شيثاً ، لأنها^(٦) رفعة لأصل اليمن ، بخلاف غيرها^(٧) .

(فإن كان) التعريض (منها) تعلق العزم بدمتها (فتصلت به غير المكاتبة^(٨) بعد عتقها ، لا بكسبها ولا برفعتها

وإن كان من وكيل السيد تعلق بدمته فتصلت به حالاً ، كالمكاتبة ، بناء على الأصح أن قبعة الولد لبيدها^(٩) ، أو ميمها^(١٠) معنى كل نصفها

(١) قوله (أو سمها حره) (إلح عطف على اسم وحر (نكود) (ش ٣٥٩/٧)

(٢) (وروحها بدون لعوماء) (إذ كان مبيداً معلقاً (أو الولي) (إذ كان مبيعاً (أو السيد) (إذ كان مكاناً . هامش (خ)

(٣) قوله (أو مريضاً) عطف على قوله (مبيعاً) (وصاب من هذا لمرص قوله (و يريد) (إلح عطف على قوله (نكود) (إلح قوله (لظهور) (إلح على كلام معنى (مع) (ش ٣٥٩/٧)

(٤) أي إن شاء الله . هامش (د)

(٥) أي في (فصل الصلح) (إلح (ش ٣٥٩/٧)

(٦) وقوله (لأنها) (إلح أي المشي ، قوله (بخلاف غيرها) أي غير المشية من التعليمات (ش ٣٥٩/٧)

(٧) أي غير المشية : من التعلقات . (ش : ٣٥٩/٧)

(٨) قوله (غير مكاتبة) أي أممي قطب حالاً ، كما يأتي ، قوله (لا كسبها) (إلح عطف على (بدمتها) (ش ٣٥٩/٧)

(٩) قوله (لبيدها) أي امكته

(١٠) قوله (ميمها) أي اروحها ولو كليل (ش ٣٥٩/٧) قوله (ميمها) عطف على "

ولو انفصل الولد متناً بلا جنابة فلا شيء فيه

ولو اشتد تعريض الوكيل لغيرها . . رَجَعَ^(١) عليها بما غرِمَته .

نعم ، لو دكرت حرمتها للروح أيضاً رَجَعَ الزوج عليها ابتداءً دونة ؛ لأنها لها شافهته خرج الوكيل عن السب

وصورة الرجوع عليهما أن يدكراً حرمتها للروح معاً بالأ يَشْتَدُ تعريضه لتعريضها .

ولو اشتد تعريضها لتعريض الوكيل ؛ كأن أَخْرَجَهَا أَنْ سَيِّئَهَا أَعْتَقَهَا . . فقياس ما تَقَرَّرَ - أنه^(٢) يزجج عليها ثم تزجج عليه ما لم تُشَافِه الزوج أيضاً فيزجج^(٣) عليه وحده

(ولو انفصل الولد متناً بلا جنابة) أو بجنابة غير مصموية (فلا شيء فيه) لأن حياته غير منقبة

أما إذا انفصل ميتاً بجنابة مصموية . ففيه لا يعقده حرراً - عزة لوارثه ، وإن كان الحايي حرراً أحسباً . لزم عاقبته عزة للمعزور الحر ؛ لأنه أثمه ولا تنصوَرُ أن يرث معه^(٤) إلا أم الأم الحرة

وعلى المعزور عشر قيمة الأم للبيد وإن رادت على قيمة العزة ؛ لأن الجين لعن إنما يُصْنَفُ بهذا^(٥)

= (من وكل المبد) هامش (ك)

(١) قوله : (رجع) أي : الوكيل (ع ش . ٢٠ / ٣١٩) .

(٢) أي : الزوج (ش . ٧ / ٣٥٩)

(٣) قوله (مبرج) أي : روح (عليه) أي : الوكيل (وحده) أي : ابتداء ، دونه (ش . ٧ / ٣٥٩)

(٤) أي : الأب . (ش : ٧ / ٣٥٩)

(٥) أي : العشر . (ش : ٧ / ٣٥٩)

وَمَنْ عَتَقَتْ تَحْتَ رَقِيٍّ أَوْ مِنْ فِيهِ رَقٌّ تَحَيَّرَتْ فِي مَنَحِ النِّكَاحِ ،

أَوْ قَدْ أَحْيَا^(١) تَعَلَّقَتْ الْعُرَّةُ بِرَقَبَتِهِ ، وَيَضُمُّهُ الْمَعْرُورُ لِسَيِّدِهِ بِعَشْرِ تَبَعِيَّاتٍ ؛ لِمَا ذَكَرَ^(٢) .

أَوْ الْمَعْرُورُ فَالْعُرَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ لَوَارِثِ الْحَسَنِ ، وَلِسَيِّدِهِ عَلَيْهِ^(٣) الْعَشْرُ أَوْ قَهْ^(٤) . . . وَالْعَشْرُ عَلَى الْمَعْرُورِ ، وَلَا نَجْثُ هَذَا شَيْءٌ مِنَ الْعُرَّةِ . لَا إِنْ وَجَدَتْ جَدَّةُ الْجَنِينِ . . . فَسَدَّهَا فِي رَقَبَةِ الْقَتْلِ أَوْ السَّيِّدِ . . . فَالْعُرَّةُ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَالْعَشْرُ عَلَى الْمَعْرُورِ أَوْ قَهْ فَالْعُرَّةُ بِرَقَبَتِهِ وَالْعَشْرُ عَلَى الْمَعْرُورِ .

(وَمَنْ عَتَقَتْ) قُلُوبُ أَوْ بَعْدَهُ (تَحْتَ رَقِيٍّ أَوْ مِنْ فِيهِ رَقٌّ) تَحَيَّرَتْ (هِيَ) دُونَ سَيِّدِهَا (فِي مَنَحِ النِّكَاحِ) أَوْ تَحْتَ حُرٍّ فَلَا ، إِنْجِمَاعًا فِي الْأَوَّلِ^(٥) وَخِلَافًا لِأَبِي حَسَمَةَ فِي الثَّانِي ؛ لِأَنَّ مَرْبُوعَهُ عَتَقَتْ تَحْتَ مَعِيْثٍ وَكَانَ قَدْ كَانَتْ فِي السَّحَارِيِّ^(٦) وَهُوَ لِأَصْحَابِهِ وَرِمَادَةُ عِلْمٍ رَأَوِيهِ مُعْتَمِدٌ عَلَى رَوَايِهِ أَنَّهُ حُرٌّ^(٧) ، فَخَيَّرَهَا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْمَقَامِ وَالْمَرَاثِمِ فَاخْتَارَتْ بَيْنَهُمَا ، مَتَّقًا عَلَيْهِ^(٨) . وَلِتَضَرُّرِهَا بِهِ عَارًا وَبِقَعَّةٍ وَغَيْرَهُمَا ؛ نَظِيرًا مَا مَرَّ^(٩) ، بِخِلَافِ الْحُرِّ

(١) قَوْلُهُ (أَوْ قَدْ) ، وَقَوْلُهُ (أَوْ الْمَعْرُورِ) وَقَوْلُهُ (أَوْ قَهْ) ، وَقَوْلُهُ (أَوْ السَّيِّدِ) وَقَوْلُهُ (أَوْ قَهْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (حُرًّا) إِنْجِمَاعًا ، وَقَوْلُهُ (تَحْتَ مَعِيْثٍ) فِي الْجَنِينِ نَفْسٌ (ش : ٣٥٩/٧)

(٢) أَيُّ مِنْ قَوْلِهِ (لِأَنَّ الْجَنِينِ) إِنْجِمَاعًا (ش : ٣٥٩/٧)

(٣) أَيُّ الْمَعْرُورِ (ش : ٣٥٩/٧)

(٤) أَيُّ الْمَعْرُورِ . (ش : ٣٥٩/٧)

(٥) قَوْلُهُ (فِي الْأَوَّلِ) أَيُّ مَا فِي الْمَسْأَلَةِ قَوْلُهُ (فِي الثَّانِي) أَيُّ مَا فِي الشَّرْحِ (ش : ٣٦٠/٧)

(٦) صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ (٥٢٨٠) عَنْ أَبِي عَمَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ عَدَّ ، وَفِيهِ أَيْضًا (١٧٥٤) عَنْ الْأَسْوَدِ : أَنَّهُ حُرٌّ

(٧) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٧٥٨) وَمُسْلِمٌ (١٥٠٤) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(٨) قَوْلُهُ (نَظِيرًا مَا مَرَّ) أَيُّ فِي شَرْحِ قَوْلِهِ (قَبْلَ) إِنْجِمَاعًا كَرْدِيٍّ وَرَاجِعًا «الشَّرْطِي»

(٦٠/٧)

وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ عَلَى الْمَوْرِ ؛ فَإِنْ قَالَتْ : جَهِلْتُ الْعَتَقَ . صُدِّقَتْ بِبَيْعِهَا إِنْ أُمِّكَنْ ؛ بَأَنَّ كَانَ الْمُعْتَقُ غَائِباً ، وَكَمَا إِنْ قَالَتْ : جَهِلْتُ الْحِيَارَ بِهِ فِي الْأَظْهَرِ ،

وَلَوْ عَتَقَ قُلُوبَ فَسِيخِهَا . سَقَطَ حِيَارُهَا ، أَوْ مَعَهُ لَمْ يَنْقُذْ ؛ لِرَوَالِ الصَّرْرِ مَعَهُ ؛ لَوْ لَرَمَ مِنْ تَحْيِيرِهَا دَوْرٌ ؛ كَانَ أَغْتَقَهَا مَرِيضٌ قُلُوبَ وَطَاءَ وَهِيَ ثُلُثُ مَالِهِ بِالصَّدَاقِ لَمْ تَنْحَيَّرْ ؛ لِسُقُوطِ الْمَهْرِ بِفَسَاخِهَا ، فَتَقْصُ الثُّلُثُ فَلَا تَغْتَقُ كُلُّهَا فَلَا تَنْحَيَّرُ

وَلَا يَنْعَاجُهَا إِلَى رَفْعِ لِحَاكِمِ ؛ لِإِنَّا تَقَرَّرَ مِنَ النَّصْرِ^(١) وَالْإِجْمَاعِ .
(وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ) أَيِ هَذَا الْخَبَرُ (عَلَى الْمَوْرِ) كَحَبَارِ الْعَبِّ ، فَيُغْتَرُّهَا بَعْدَ مَرِّ فِي (الشُّعْبَةِ)^(٢) كَمَا سَبَقَ أَمَّا^(٣)

بَعْدَ ؛ عَيْرُ الْمَكْلُفَةِ تُؤَخَّرُ لِكَمَالِهَا ، لِتَعَدُّهُ مِنَ الْوَلِيِّ ، وَالْعِيقَةُ^(٤) فِي عِدَّةِ طَلَاقٍ رَجَعِيٍّ لَهَا أَنْتَظَرُ يَسُونِهَا ؛ لِتَسْتَرِيحَ مِنْ تَعَبِ الْمَسْحِ^(٥)

(فَإِنْ قَالَتْ) بَعْدَ أَنْ أُخْرِجَتْ الْمَسْحُ وَقَدْ أَرَادَتْهُ (جَهِلْتُ الْعَتَقَ . صُدِّقَتْ بِبَيْعِهَا إِنْ أُمِّكَنْ) جَهِلْتُ بِهِ عَادَةً ؛ بَأَنَّ لَمْ يُكَدِّثْهَا ظَاهِرُ الْحَالِ (بَأَنَّ كَانَ الْمُعْتَقُ غَائِباً) عَنْ مَحَلِّهَا وَقَتَ الْعَتَقِ ؛ لَعَدْرِهَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَدِّثَهَا ظَاهِرُ الْحَالِ ؛ كَانَ كَانَتْ مَعَهُ فِي بَيْتِهِ وَلَا قَرِيبَةً عَلَى حَوْفِهِ صَرَرًا مِنْ إِظْهَارِ عَتَبِهَا ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .
فَبِنَهَا لَا تُصَدِّقُ ، بَلِ الرُّوحُ بِبَيْعِهِ وَيَبْطُلُ حِيَارُهَا

(وَكَمَا إِنْ قَالَتْ جَهِلْتُ الْحِيَارَ بِهِ) فَتُصَدِّقُ بِبَيْعِهَا (فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ مَنْ يَخْمَى عَلَى غَالِبِ النَّاسِ وَلَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْخَوَاصُّ .

(١) أَيِ : الْحَدِيثِ . (ش : ٣٦٠ / ٧)

(٢) فِي (١٣٠ / ٦) .

(٣) قَوْلُهُ (كَمَا سَبَقَ أَمَّا) أَيِ فِي شَرْحِ قَوْلِ (وَبِعْيَارِ عَلَى الْمَوْرِ) كَرْدِي

(٤) قَوْلُهُ (وَالْعِيقَةُ) عَطْفٌ عَلَى (عَيْرِ الْمَكْلُفَةِ) . (ش : ٣٦٠ / ٧) .

(٥) أَيِ فَلَا يَسْقُطُ حِيَارُهَا بِذَلِكَ ، فَإِنْ رَجَعَهَا ثَبَتَ لَهَا الْحِيَارُ عَقِبَهَا (ع ش : ٣٢١ / ٦)

إِنْ فَسَّخَتْ قُلُوبُ وَطْءٍ . فَلَا مَهْرَ ، وَتَعْدُهُ بَعْتِي تَعْدُهُ . وَحَبُّ الْمُسْمَى ، أَوْ قَتْلُهُ . فَهَرُؤٌ مِثْلُ ، وَقِيلَ - الْمُسْمَى ، وَلَوْ عَتَقَ نَعَصُهَا أَوْ كُوتِبَتْ أَوْ عَتَقَ عِنْدَ نَحْتِ أُمَةٍ . فَلَا حِيَارَ .

وَبِهِ فَارَقَ عَدَمَ قَبُولِ دَعْوَى لِحَبْلِ بِالرَّدِّ بِالسَّيِّبِ

وَلَوْ عَلِمَ صِدْقُهَا ؛ كَعَجْمِيَّةٍ صُدِّقَتْ حَرَمًا أَوْ كَدَّهَا ؛ كَمَقْبِيَّةٍ لَمْ تُصَدِّقْ حَرَمًا . وَتُصَدِّقُ أَيْضًا فِي دَعْوَى الْحَبْلِ بِالْمُورِيَّةِ إِنْ امْتَكَنَ جَهَنُّهَا بِهَا كَمَا فِي الرَّدِّ بِالْعَبْدِ

(إِنْ فَسَّخَتْ قُلُوبُ وَطْءٍ . فَلَا مَهْرَ) وَلَا مَتْعَةً وَإِنْ كَانَ لِحَقٍّ بِالسَّيِّبِ ؛ لِأَنَّ الصَّخَّ مِنْ جَهَنُّهَا (وَ) إِنْ فَسَّخَتْ (بَعْدَهُ) أَيِ - لَوَطْءٍ (بَعْتِي بِعَدِهِ) وَحَبُّ الْمُسْمَى (لَا اسْتِقْرَارَهُ بِهِ) أَوْ (فَسَّخَتْ بَعْدَ الْوَطْءِ بَعْتِي) قَبْلَهُ (أَوْ مَعَهُ وَالْفَرْضُ : أَنَّهُ إِنْمَا مَنَكَّتْهُ لِحَبْلِهَا بِهِ) فَهَرُؤٌ مِثْلُ (لَا سَبَدَ الصَّخَّ لِلْعَتَقِ الْمُنَاقِبِ لِلَوَطْءِ ، أَوْ الْمُقَارِنِ لَهُ فَضَارَ ؛ كَوَطْءٍ فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ) وَقِيلَ الْمُسْمَى (لَا اسْتِقْرَارَهُ بِالْوَطْءِ ، وَمَا وَحَّتْ مَعَهُمَا ^(١)) لِلْسَّيِّبِ

وَيُجَابُ عَمَّا اغْتَرَضَهُ ^(٢) بِهِ أَنَّ الرُّفْعَةَ ^(٣) بَأَنَّ اسْتِثْنَاءَ الصَّخَّ لَوَعْتِ الْعَتَقِ وَإِنْ أَوْحَتْ وَقَوَّعَ الْوَطْءِ وَهِيَ حَرَّةٌ لَا يُدَامِي ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ الْعَمْدَ هُوَ الْمَوْحَتْ الْأَصْلِيَّ وَقَدْ وَقَّعَ ^(٤) فِي مَلِكِهِ .

(وَلَوْ عَتَقَ بَعْضُهَا أَوْ كُوتِبَتْ أَوْ عَتَقَ عَدَمَ نَحْتِ أُمَةٍ . فَلَا حِيَارَ) لِبَفَاءِ أَحْكَامِ

(١) قَوْلُهُ (وَمَا وَحَّتْ مَعَهُمَا) أَيِ مِنْ نَسَمِي وَمَهْرٍ مِثْلُ كَرْدِي

(٢) قَوْلُهُ (عَمَّا اغْتَرَضَهُ) الْأَوَّلَى حَذَفَ الصَّخَّ ، قَوْلُهُ (بَأَنَّ) إِنْجَ مَعْلُوبِ (يُجَابُ) إِنْجَ ، قَوْلُهُ (وَبِأَنَّ أَوْحَتْ) إِنْجَ غَايَةً ، وَدَعَلَهُ صَمِيرُ الْأَسْتَدِّ ، وَقَوْلُهُ (وَهِيَ حَرَّةٌ) حَالٌ مِنْ (وَقَوَّعَ الْوَطْءِ) ، قَوْلُهُ (لَا يُدَامِي) إِنْجَ حَبْرَ (أَنْ) ، قَوْلُهُ (ذَلِكَ) أَيِ كَوْنِ مَا وَجَبَ مَعَهُمَا لِلْعَدِّ (ش ٣٦١/٧)

(٣) كَلَامُهُ لِيهِ فِي شَرْحِ التَّيَّةِ (١٩٧/١٣)

(٤) قَوْلُهُ (وَقَدْ وَقَّعَ) أَيِ الْعَمْدَ الْمَوْحَتْ (فِي مَلِكِهِ) أَيِ السَّيِّبِ (ش ٣٦١/٧)

فصل

بَلَرُمُ الْوَلَدَ بِعَقَافِ الْآبِ وَالْأَجْدَادِ عَلَى الْمَشْهُورِ ؛

الرَّقُّ فِي الْأَوَّلِيِّ ، وَلَئِنَّهُ لَا يُعَيَّرُ بِهَا فِي الثَّالِثِ مَعَ أَنَّهُ يُنَكِّهُ الْخَلَصُ بِالطَّلَاقِ ،
بِخِلَافِهَا^(١)

(فصل)

في الإعفاف

(يلزم الولد) الحرَّ الحرِّمَ - بما يثني في (الصفات)^(٢) ؛ كما هو ظاهر -
الأقرب^(٣) ثُمَّ الْوَرِثَ^(٤) وَإِنْ سَقَطَ^(٥) وَلَوْ أَنَّهُ وَعَبَّرَ مَكْتَبَ^(٦) وَكَافَرَ^(٧) اتَّخَذَ أَوْ
تَعَدَّدَ^(٨) ، فَإِنْ ائْتَوَى اثْنًا فَكُتِرَ قَرَأَ وَإِرْقَأَ . وَرُغَّ عَلَيْهِمْ بِحَسَبِ الْإِرْثِ ، عَلَى
مَا رَخَّخَهُ فِي الْأَنْوَارِ^(٩) أَوْ بِالسُّوْتَةِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ^(١٠)

(إعفاف الأب) الحرَّ المعصوم ولو كافراً (والأجداد) ولو من جهة الأم
(على المشهور) لئلا يقع في الرب المصافي للمصاحبة بالمعروف ، ولأنه من وجوه

(١) قوله (بخلافها) أي لروحه في العكس المار (ش ٣٦١/٧)

(٢) أي بحيث لا يهين مسكياً بما يكلف به ادع من (ش ٣٦١/٧) ورجع (كتاب
الصفات) في (٥٦١/٨) .

(٣) قوله (لأقرب) كتاب الت مع ابن ابن الأس السمع ش (ش ٣٦١/٧)

(٤) قوله (ثم لوارث) كتاب ابن مع ابن سب (ش ٣٦١/٧)

(٥) أي : الولد . (ش : ٣٦١/٧)

(٦) فصل قوله (وعبر مكلف) أي ولو هو عبر مكلف كرهدي

(٧) (وكافراً) أي ولو هو كافر ، يعني سواء كان الابن مسلماً أو كافراً يجب عنه إعفاف الأب
المسلم . كرهدي

(٨) أي الولد ، ووجه شمول الولد المذكور في كلام المصنف لمتعدد أن الولد حتى يطلق
على الواحد والكثير ، بخلاف الابن . (ع ش : ٣٢٢/٦) .

(٩) الأنوار لأعمال الأبرار (١١٩/٢) .

(١٠) راجع : امهل الصاح في اختلاف الأشاع ، مساله (١٢٦٥) ود المعني (٣٥٣/٤) ،
وه النهاية (٣٢٢/٦)

بأن يُعطيَهُ مهرَ حُرَّةٍ ،

حاجته المهمة ؛ كالنفقة

وهـ^(١) **فَارَقَ الْأُمَّ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ^(٢) لَهَا ، لَا عَلَيْهَا** ، ولِإِثْمِهِ بِالْإِسْقَاقِ عَلَى رُوحِهَا
مَعَهَا عَسْرًا جَدًّا عَلَى لِمَوْسٍ ، فَلَمْ يُكَلِّفْ بِهِ

ولو قَدَرَ عَلَى إِعْصَابِ أَحَدِ أَصُولِهِ . . قَدَّمَ عَصْبَتَهُ وَإِنْ بَعَثَ ؛ كَأَبِي أَبِي أَبِيهِ عَلَى
أَبِي أُمِّهِ ، فَإِنْ مَسَّوَيْ عَصُوبَةٍ أَوْ عَدَمَتَهَا ، قُدِّمَ الْأَقْرَبُ ، كَأَبٍ عَلَى حَدٍّ ، وَأَبِي أُمٍّ
عَلَى أَبِيهِ ، فَإِنْ اسْتَوَيْنِ قُرْبًا فَقَدْ بَانَ كُنَّا فِي حِجَةِ الْأُمِّ ؛ كَأَبِي أَبِي أُمٍّ ، وَأَبِي أُمٍّ
أُمَّ . . أَفْرَعَ بَيْنَهُمَا ؛ لِتَعَذُّرِ التَّوْزِيعِ .

وإِعْفَافُهُ يَخْصُلُ فِي الرَّشِيدِ^(٣) (بَارٍ بِعَظْمِهِ) بَعْدَ النِّكَاحِ ، وَلَا يَنْزِمُهُ فَلَهُ
(مَهْرٌ) مِثْلُ (حُرَّةٍ) تَلِيْقُهُ ، وَلَوْ كِتَابِيَّةٌ وَلَوْ كَانَ بَعْدَ أَنْ نَكَحَهَا مَوْسِرًا ثُمَّ أَعْسَرَ مِنْ
وَطْنِهَا وَامْتَنَعَتْ مِنَ التَّسْلِيمِ حَتَّى يُسَلِّمَهُ ، بَلْ لَوْ نَكَحَهَا مَعْسِرًا وَلَمْ يُطَالِبْ وَلِذَلِكَ
بِالْإِعْصَابِ ثُمَّ طَالَهُ لَزِمَهُ ، لَا سِيَّمَا إِنْ حَبَسَتْ لِأَعْسَرَ وَأَرَادَتْ الْمَسْحَ ، ذَكَرَهُ
الْبُخَارِيُّ ، وَهُوَ مُتَّبَعٌ فِيمَا إِذَا أَرَادَتْ الْمَسْحَ

وظَاهِرُ قَوْلِنَا^(٤) . (مَهْرٌ مِثْلُ حُرَّةٍ) أَنَّهُ نَزِمَهُ ذَلِكَ^(٥) وَإِنْ أَمَنَكُهُ إِذَا فَسَحَتْ
أَنْ يُخْصَلَ لَهُ رُوحَةٌ مِثْلُهَا بِدُونِ ذَلِكَ ، وَهُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ فِي الْحَاوِي^(٦)
ثَانِيَهُمَا أَنَّهُ يَتِمُّ يَنْزِمُهُ مَهْرٌ أَقْلُ حُرَّةٍ بِكَافَتِهِ ، حَكَى ذَلِكَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ^(٧)

(١) أَيِ يَقُولُهُ (وَلَأنَّهُ) . (ش ٣٦١/٧)

(٢) قَوْلُهُ (لِأَنَّ الْحَقَّ) أَيِ فِي بَرِيْعِ الْأُمِّ (ش ٣٦١/٧)

(٣) أَيِ فِي الْعَرَفِ بَرِيْعٌ ، وَبَدَّكَرَ مُحْتَرَرُهُ بِعَوْنِهِ (أَمَّا غَيْرُ الرَّشِيدِ) (ش ٣٦١/٧)

(٤) قَوْلُهُ (وَظَاهِرُ قَوْلِ) (ش ٣٦٢/٧)

(٥) قَوْلُهُ (أَنَّهُ يَنْزِمُهُ ذَلِكَ) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْبُخَارِيِّ ، قَوْلُهُ (وَإِنْ أَمَنَكُهُ) أَيِ الْعَرَفِ (ش ٣٦٢/٧)

(٦) الْحَاوِي الْكَبِيرُ (١٨٦/١١)

(٧) أَيِ لَتِي ذَكَرَهَا سَمِيْعِي بِعَوْنِهِ (بَلْ لَوْ نَكَحَهَا مَعْسِرًا) (ش ٣٦٢/٧)

أَوْ تَقُولُ انكِحْ وَأَعْطِيكِ الْمَهْرَ ، أَوْ يَنْكِحْ لَهُ بِإِذْنِهِ وَيُتْمَهَرُ ، أَوْ تُعْلِكُهُ أَمَةً أَوْ
تُعْصِمُهَا ،

الررركشئي في شرحه :

وَيُؤَوِّجُهُ الْأَوَّلُ^(١) بَأَن يَفْهَمَ نَعَلَتْ بِهَا ؛ أَحَدًا مِمَّا يَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ التَّعْذِيمِ إِذَا
فَارَقَ مِنَ الْوَطْءِ^(٢) مِمَّنْ يُكَلِّفُ^(٣) مَا نَقَضِي فَحُجَّتْ إِذَا لَمْ يَرُدَّ عَلَى مَهْرٍ مِثْلِهَا ؛
لَمُسْقَمَتِهِ عَلَيْهِ مِثْلُهُ لَا تُخْتَمَلُ عَالِيًا .

فَقَوْلُ بَعْضِهِمْ (يَسْمَى تَعْذِيمُهُ^(٤)) بَعْدَ إِذَا لَمْ تُثَقَّلْ مَهْرُهَا بَحَيْثُ يُتِمَّكِنُ الْأَمْسَ
تَحْصِيلُ أُخْرَى أَوْ أَمَةٍ نَاقِلًا مِنْهُ (إِنَّمَا يَأْتِي عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ
الْأَوَّلَ هُوَ الْأَوَّلُ)

ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْحًا ضَرَّحَ بِذَلِكَ فَدَانَ وَظَاهَرَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَلْتَرَمُهُ حَمِيعُ ذَلِكَ إِذَا كَانَ
قَدَرُ مَهْرٍ مِثْلٍ مِنْ بَلِيْقٍ بِهِ^(٥)

(أَوْ يَقُولُ) لَهُ (انكِحْ وَأَعْطِيكِ الْمَهْرَ) أَيِ مَهْرٍ مِثْلِ الْمَكْرُوحَةِ اللَّائِقَةِ
بِهِ ، فَلَوْ رَادَّ . . . فِي ذِمَّةِ الْأَبِ .

(أَوْ يَنْكِحْ بِهِ بِإِذْنِهِ وَيُتْمَهَرُ ، أَوْ بِمِلْكِهِ أَمَةً) تَحِلُّ لَهُ (أَوْ تُعْصِمُهَا) بَعْدَ الشَّرَاءِ ؛
لِحَصُولِ الْفَرْضِ بِوَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ .

وَلَا يَكْفِي صَغِيرَةٌ ، وَمِنْ بَيْنِهَا مِثْتُ حَبَارٍ^(٦) ، وَشَوْهَاءٌ وَلَوْ شَابَةً ؛ كَعَمِيَاءَ
وَجَدَمَاءَ وَتَرَوُّجَهُ أَوْ مِلْكَهُ لِوَاحِدَةٍ مِنْ هَؤُلَاءِ لَا يَنْفَعُ وَحُوتٌ إِعْصَمِهِ

(١) أَيِ . مِنْ الْوَجْهِينِ . (ش . ٣٦٢ / ٧)

(٢) أَيِ (مِمَّنْ) (٨٤٢)

(٣) قَوْلُهُ (مِمَّنْ يُكَلِّفُ) أَيِ الْأَصْلُ (مَا يَعْصِي) (إلخ ، يَعْصِي) مَعَهُ مِنْ مِثْلِهِ مَرَّةً بِمَهْرٍ
مَكْرُوحَةٍ . (ش . ٣٦٢ / ٧) .

(٤) أَيِ : مَا ذَكَرَهُ الْفَقْهِيُّ . (ش . ٣٦٢ / ٧)

(٥) أَسَى الْمَطَالِبِ (٤٦٣ / ٦)

(٦) قَوْلُهُ (مِثْتُ حَبَارٍ) أَيِ . مِنْ عِبُوتِ النِّكَاحِ (ش . ٣٦٢ / ٧)

ثُمَّ عَلَيْهِ مَوْتُهُمَا

وَحَرْجُ بـ (يملكه) إِنْكَاحُهُ أَمَةً لَهُ أَوْ لَعِيرَةٍ فَلَا يَحُورُ ؛ لِأَنَّهُ غَنِيٌّ بِمَالِ مَرْعِهِ ؛
وَمِنْ ثَمٍّ لَوْ لَمْ يَقْدِرْ إِلَّا عَلَى مَهْرٍ أَمَةٍ لِمَرْمِهِ - عَلَى الْأَوْجَعِ - بَدَلُهُ وَيَتَرَوَّحُهَا الْآتُ ؛
لِالصَّرُورَةِ .

أَمَّا عَيْرُ الرُّشِيدِ فعلى وليه أفل هذه الحمصة إلا أن يرفع لحاكم يرى
عيرته^(١) والحيرة في ذلك^(٢) لمرع ما سم يتحقق على مهر ، كما يأتي^(٣)
(ثم) إذا رَوَّحَهُ أَوْ مَنَكَه (عليه مؤنتهما) أي الأب وحليته ؛ لأنها من تنقة
الإعفاء .

وحلته^(٤) بالروح والامه بعيد ؛ لأن اعطفت فلهما د (أو) ، على أنه^(٥) يؤهم
وجوب اتفاقهما^(٦) لو اجتمعا

وفي نسخ : (مؤنتها) كما في « أصله »^(٧) واستُخِينَ ؛ لأن مؤنة الأصل
معمومة من بابها ، ولأنه لا يترم من إعفائه مؤنته ؛ قد بقدر^(٨) عليها فقط
وقد بُجَّات بأنه ربما تتوهم^(٩) أنه إذا أعفاه لا يترمه مؤنته ، وأن ما يأتي في
(النعقات) إذا لم يُعَفَّه ، وبأن العالب أن من أخاح للإعفاء يحتاج للإعفاء

(١) أي ، الأصل . (ش : ٣٦٢ / ٧)

(٢) قوله (في ذلك) أي بين لحمصة المذكورة انتهى معي (ش : ٣٦٢ / ٧)

(٣) في (ص : ٧٤٦)

(٤) قوله : (وحلته) أي : تفسير الضمير . (ش : ٣٦٢ / ٧)

(٥) أي : ذلك الحل . (ش : ٣٦٢ / ٧)

(٦) قوله (وجوب اتفاقهما) أي بروحه والامه ، قوله (لو اجتمعا) كان الظاهر تأنيث

(ش : ٣٦٢ / ٧) وفي المطبوعة انرويه (ح) و (د) (اتفاقهما) والذي أنشد من

المطبوعة المصرية ، وهو كسبك في : نهاية المحتاج (٣٢٣ / ٦)

(٧) المحرر (ص : ٣٠٦)

(٨) قوله (إذ يدبر) أي الأصل (صها) أي مؤنته (ش : ٣٦٢ / ٧)

(٩) أي : لو أهرق الضمير . (ش : ٣٦٢ - ٣٦٣)

وَلَيْسَ لِلْأَبِ تَغْيِيرُ النِّكَاحِ دُونَ التَّسْرِي وَلَا زَيْعُهُ

وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى مَهْرٍ . فَتَغْيِيرُهَا لِلْأَبِ .

وَتَجِبُ التَّحْدِيدُ إِذَا مَاتَ أَوْ انْقَضَ بَرْدَةٌ أَوْ فَسَخَ بَعِيْبٌ ، وَكَذَا إِنْ طَلَّقَ بِعَدْرِ
فِي الْأَصَحِّ

وَلَا يَنْزِمُ الْفَرْعُ أَدَمَ لِرُوحِهِ أَصْلَهُ وَلَا بَقَّةً حَادِمَهَا ، لِأَنَّهُ لَا تُحَيَّرُ بِالْعَجْرِ
عِهْمًا^(١)

وَلَوْ كَانَ مَعْصِيَهُ أُخْرَى ، كَشَوْهَاءَ . أُنْتَقَى عَلَى الْي تَبَعُهُ فَقَطَّ عَلَى الْأَوْجِه^(٢)

(وَلَيْسَ لِلْأَبِ تَغْيِيرُ النِّكَاحِ دُونَ التَّسْرِي) وَلَا عَكْسُهُ ، (وَلَا) تَعْيِينُ (رَيْعَةً)
لِمَهْرٍ وَمَوْثِقَةٍ أَوْ لثَمَنِ بِحَمَالٍ^(٣) أَوْ شَرَفٍ أَوْ بِسَارٍ لِنِكَاحٍ^(٤) أَوْ شَرَاءٍ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ
الْإِجْحَافِ بِالْفَرْعِ .

(وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى مَهْرٍ) أَوْ لثَمَنِ (فَتَغْيِيرُهَا^(٥) لِلْأَبِ) إِذَا لَزِمَ فِيهِ عَلَى
الْفَرْعِ ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِفَرْضِهِ .

(وَجِبَ التَّحْدِيدُ إِذَا مَاتَ) الرُّوحَةُ أَوْ الْأَمَةُ بِعِيرٍ مَعْلَةٍ ؛ كَمَا هُوَ وَاصِحٌ (أَوْ
انْقَضَ) نِكَاحُهُ (بَرْدَةٍ) مَهًا ، لَا مَهَ عَلَى الْأَوْجِه ؛ كَالطَّلَاقِ بِمَا عَدِرٍ ، أَوْ سَحْرِ^(٦)
رَصِيعٍ (أَوْ فَسَخَ بِعَبٍ) بِهَا أَوْ عَكْسَهُ لِفَاءِ الْحَاحَةِ ؛ لِلْإِعْقَابِ مَعَ عَدَمِ
التَّقْصِيرِ .

(وَكَذَا إِنْ طَلَّقَ) وَلَوْ بِمَا مَالٍ ، أَوْ أَغْنَى الْأَمَةُ وَلَوْ غَيْرَ مُسْتَوْلَدَةٍ عَلَى مَا فِيهِ ؛
لِإِمْكَانِ يَبْعِهَا (مَعْنَى) كُشُورٍ أَوْ رَيْبٍ (فِي الْأَصَحِّ) بِحَلَالِهِ لِعَبِيرٍ عَدِرٍ ؛ لِأَنَّهُ

(١) أي . الأدم والحادم - (ش : ٣٦٣/٧)

(٢) رجع "سهل التصاح في اختلاف لأشاح" مسأله (١٢٦٦)

(٣) قوله (بحمال) كقول له (بمهر) متعلق بقول المرس (ربيعة) . (ش : ٣٦٣/٧)

(٤) وقوله (نكاح) (ليج متعوبه) بغير (ش : ٣٦٣/٧)

(٥) أي : الروحة أو الأمة - (ش : ٣٦٣/٧)

(٦) قوله (أو سحر رصاع) عطف على (بردة) (سم : ٣٦٣/٧)

وَإِنَّمَا يَجِبُ إِعْفَاؤُ فَاقِدِ مَهْرٍ

المفوت على نفسه .

وظاهره أنه لا يُفْسَرُ منه العزم على عدم عوده لها ضدّر^(١) منه وإن ظنَّ صدقه

ولو قيل فيما إذا علت على الطلِّ صدقه وحقت ضرورته بحيثُ حُثِيَ عليه نحوُ رماً أو مرضٍ مهلك . (إنه يُجَدِّدُ له أحرى) لم يُتَعَدَّ

ولا يَجِبُ التجديدُ في عدة الرجعيِّ .

ويُسَمَّى^(٢) المطلق ، ومَرَّ صاطه^(٣) في محب (نكاح السفيه)^(٤) ،
وتَسْأَلُ^(٥) القدسي الحجز عليه حتى لا يُتَعَدَّ منه إعفاؤه ، والأوجه . أنه يَقْلُبُ عنه
بمجرد قدرته على إعفاء نفسه من غير قاصي

(وإنما يجب إعفاء فاقد مهر) وثمن أمة ، لا واحد أحدهما ولو بقدرته على
كسب يُخَصِّلُهُ ، لكن في رمي قصير عرفاً بحيث لا يُخَصِّلُ له من التعرّب فيه مشقة
لا تُخْتَلُ غالباً فيما يَظْهَرُ

ويُفَرَّقُ بين هدا^(٦) ووجوب إعفاؤه وإن قدر على كسب . بأن المشقة ثم^(٧) أكثر
لدوامها^(٨) ، ولأنها اكْدُ ؛ إذ لا خلاف فيها ، بخلافه^(٩)

(١) أي : من العلق والإعتاق بعير عفر . (ش : ٣٦٣ / ٧)

(٢) بناء المفعول أو الفاعل . (ش : ٣٦٣ / ٧)

(٣) وعبارته ثم . فإن كان مطلقاً ، بأن طلق بعد الحظر أو ماله . كما هو ظاهر . ثلاث روبات أو
تسبر ، وكذا ثلاث مرات ولو في روبة واحدة ، فيما يظهر (ع ش : ٣٢٤ / ٦)

(٤) في (ص : ٥٨٤)

(٥) بناء المفعول أو الفاعل ، عطف على (يسرى المطلق) (ش : ٣٦٣ / ٧)

(٦) أي : عدم وجوب الإعفاء مع القدرة على كسب (ش : ٣٦٤ / ٧)

(٧) أي : في الإنفاق . (ش : ٣٦٤ / ٧)

(٨) أي : المعة . (ش : ٣٦٤ / ٧)

(٩) أي : الإعفاء . (ش : ٣٦٤ / ٧)

مُخَدَّحٌ إِلَى نِكَاحٍ ، وَتُصَدَّقُ إِذَا ظَهَرَتِ الْحَاجَةُ بِمَا يَمِينُ
وَنَحْرُمُ عَلَيْهِ وَطْءَ أُمِّهِ وَلَدِهِ ، وَالْمَذْهَبُ : وَجُوبُ مَهْرٍ

(محتاج إلى نكاح) أي : وطء ؛ لشدّة توقّعه بحيث يُشَقُّ الصبرُ عليه وإن لم
يُخَفَّ عبداً ، أو إلى عبده^(١) لخدمته ؛ لحرّو مرضي إن تعيّن طريقاً لذلك ، لكنّه^(٢)
لا يُسَمَّى إعفاءً .

(ويصدق إذا ظهرت الحاجة) أي : أظهرها ولو بمجرد قوله وإن لم تُخَفَّ
فرائئ ؛ إذ لا يُعْلَمُ إلا من جهته (بلا يمين) إذ لا يبيّن حرمة تحليفه على ذلك ،
وبأنّهم^(٣) يطلبه مع عديمها ولو كدّنه طاهرٌ حاله كدّي عالج فلا أدري فيه
ردّد ، والأوجهُ بصدقه بيمينه إن احتَمَلَ صدقه ولو على يدور

(ومحرّم عليه وطء أمة ولده) الذكر والأنثى وإن سَقَلَ إجماعاً (والمذهب)
قبيل إذ وطئها عالماً بتحريمها^(٤) (وجوب) تعريض عليه ؛ لحقّ الله تعالى إن رآه
الإمام ، وأرشد بكاره^(٥) ، و (مهر) للولد في دمة الحرّ ورقبه غيره

نعم ؛ إمكانُ كالحرّ ؛ لأنّه يَمْلِكُ وإن طأوعته^(٦) ؛ للشبهة الآتية

ومحلّه^(٧) إن لم يُخَيَّبْها أو أخْلَهَا لكنْ بَأَخَّرَ إِنْزَالَهُ عَنْ تَعْيِبِ حَشَمَتِهِ ؛ كما هو
العالمُ ، فإنْ أخْلَهَا وتقدّم إِنْزَالُهُ عَلَى تَعْيِبِ الْحَشَمَةِ أو قَارَنَهُ . فلا مهر ولا أرش ؛
لأنّ وطأه وقع بعد أو مع انتقالها إليه ؛ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ يَمْلِكُهَا قَبْلَ الْإِحَالِ^(٨) .

(١) عطف على قول يمين (إلى نكاح) (ش : ٣٦٤ / ٧)

(٢) أي : العبد للخدمة . (ج ش : ٣٢٥ / ٦) .

(٣) موه (وبأنهم) أي الأصل ، وقوله (مع عديمها) أي الحاجة (ش : ٣٦٤ / ٧)

(٤) وفي (ت) و (ح) و (س) والمضوعة الوهية (بتحريمها)

(٥) قوله (وأرشد بكاره) أي : إن كانت بكراً وانضمها اهـ شرح روض قول المتن (مهر)

أي : مهر تيبه . اهـ سم . (ش : ٣٦٤ / ٧)

(٦) قوله (وإن طأوعته) عناه للمس ؛ وكذا قوله (للشبهة) تحليل له (ش : ٣٦٤ / ٧) .

(٧) أي : وجوب المهر والارش . (ش : ٣٦٤ / ٧) .

(٨) في (ص : ٧٥٣)

لا حَـدَّ ، فإنْ أُحِلَّ . فالولدُ حرٌّ نَسَبٌ ،

ويُظهِرُ أنَّ القولَ في التَّخْدِمِ وعدمه قولُ الأبِ بِمِيتِهِ ؛ إذ لا يُعْلَمُ إلَّا منه ، فإنْ شَكَّ فهو محلٌّ بَطَرٍ ؛ لأنَّ الأصلَ العامَّ براءةُ الذَّمِّ ، والخاصُّ : إلزامُها ؛ إذ إِتْلَافُ مالِ العِبرِ الأصلُ فيه إِيحَاثُهُ لِلصَّامِ ، وَيَقَعُ لَهُمُ أَتَمُّ يُزَحِّحُونَ هَذَا^(١) ؛ لِحَصْرِهِ فهو أقوى ، ومع ذلك الْأَفْرُ الْأَوَّلُ ؛ لأنَّ لَاتِ افْتَارَ عَنْ عِبرِهِ مَا يُوجِبُ حُرُوقَهُ عَنْ هَذَا الْحَاصِ

(لا حَـدَّ) لأنَّ له مَالًا وَلِذِهِ شَبَهُهُ الْإِعْفَاءُ الْمَحَاسِنَ لِمَا فَعَنَهُ ؛ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَفْتَرِقِ الْحَالُ بَيْنَ الْعَمَلِ وَعِبرِهِ وَلَا بَيْنَ مَسْتَوْلَدِهِ الْأَمْرِ وَعِبرِهَا ، عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ « الشَّرْحِ الصَّغِيرِ » وَاعْتَمَدَهُ جَمْعٌ

لَكِنَّ الَّذِي فِي « الرُّوصَةِ » وَأَصْلُهَا^(٢) عَنِ الرَّوْمَانِيِّ عَنِ الْأَصْحَابِ وَجَوُّهُ^(٣) فِي الْمَسْتَوْلَدِ قَطْعًا ؛ إِذْ لَا شَبَهَ لَهُ فِيهَا وَجَوُّ ؛ لِعَدَمِ تَصَوُّرِ مِلْكِهِ لَهَا بِحَالٍ^(٤) نَعَمْ ؛ لَوْ وَطِئَ الْأُمَةُ فِي دِمْرِهَا حَدَّ^(٥) ؛ كَمَا يَأْتِي فِي (الرِّبَا)^(٦) وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِمْ (لَعَلِمَ) إِلَى آخِرِهِ أَنَّ مُحْرَمَ الْأَبِ الْمَمْلُوكَةَ لِلْوَلَدِ لَيْسَتْ كَالْمَسْتَوْلَدَةِ .

(فَإِنْ أُحِلَّ) لَهَا الْأَثَرُ (فالولدُ حرٌّ نَسَبٌ) لَشَبَهِهِ وَإِنْ كَانَ^(٧) مَاءً ؛ كَمَا نَقَلَاهُ عَنِ الْقَقَابِ وَأَقْرَأَهُ ؛ كَوَلَدِ الْمَعْرُورِ فَطُلْتُ^(٨) نَقِيمةَ الْوَلَدِ بَعْدَ عَمِيهِ^(٩)

- (١) أي : الثاني . (ش : ٣٦٤/٧)
- (٢) الشرح الكبير (١٨٧/٨) ، روضة لطائف (٥٤٢/٥)
- (٣) أي : الحد . (ش : ٣٦٤/٧)
- (٤) راجع : المهل النصح في اختلاف الأشباح ، مائة (١٢٦٧)
- (٥) راجع : المهل النصح في اختلاف الأشباح ، مائة (١٢٦٨)
- (٦) في (٢١٨/٩)
- (٧) أي : الأب . (ش : ٣٦٥/٧)
- (٨) أي : الأب الرقيق . (شيدني . ٢٢٦/٦)
- (٩) الشرح الكبير (١٨٥-١٨٦/٨) ، روضة لطائف (٥٤١/٥)

فإن كانت مستولدة للابن لم نصير مستولدة للأب ، وإلا . فالأظهر أنها نصير ،

نعم ، المكاتب تُطاب بها حالاً ، لأنه يملك ، والمعتص مبدى الحرية حالاً ومبدى الرق بعد عتقه ، وحالته^(١) الفاسي ورجحه البلقبي

(فإن كانت مستولدة للابن لم نصير مستولدة للأب) لأنها لا تقتل النقل (وإلا) تكن مستولدة له (فالأظهر أنها نصير) مستولدة للأب الحر ولو معبراً ، لقوة الشبهة^(٢) ، ووجه^(٣) فارق أمة أجنبي ووطئت بشبهة .

ولو ملك الولد بعضها والباقي حر فقد استبلاذ الأب في نصيب ولده ، أو قر^(٤) بقده^(٥) مطلقاً^(٦) وكذا في نصيب الشريك إن أيسر^(٧) وولده حر كله فعليه قيمته لهما .

أما لقر كله أو بعضه^(٨) فلا نصير مستولدة له ، لتعذر ملك غير المكاتب والمعتص ، ولأنهما لا يثبت إيلادهما لأمنهما ، فأمة فرجهما أولى .

واشتق من ذلك^(٩) شارح ما لو اشتغار أمة ابنه للرهى فرجها ثم

(١) قوله (وحالته) أي لعبد الفاسي إلح (ش ٣٦٥/٧) عبارة ومعنى المحتاج (٣٥٧/٤) (وإن قال الفاسي في دعيه : الصحيح من العبد أن ولد المبعوض رقيق ، وقال البلقبي : إنه الراجح) .

(٢) عبارة ومعنى المحتاج (٣٥٧/٤) (لشبهة الإعفاف)

(٣) أي : يكون الشبهة هنا قوية (ش ٣٦٥/٧)

(٤) قوله (أرق) عطف على (حر) أي أو الباقي من كردي

(٥) أي : بعد الاستبلاذ في نصيب الولد . كردي .

(٦) (مطلقاً) أي : سواء كان موصراً أم لا كردي

(٧) أي الأب . قوله (وولده) أي ولد الأب الموصر من الأمة المشتركة قوله (فعنه)

أي لأب ، (فقت) أي الولد وقوله (لهما) أي الابن وشريكه (ش ٣٦٥/٧)

(٨) محذور الحر من قوله : للأب . . . (ش : ٣٦٥/٧ ، ٣٦٦) .

(٩) قوله (واشتق من) أي من قول المتن (نصير) مستولدة للأب ما هو إلح

كردي .

استؤلدها قَالَ فلا تصير ؛ كما أفتى به المقل ؛ لأدائه إلى بطلان عقد عقده ، بخلاف ما لو رهن أمة فاستؤلدها ألوه فبها تصير ؛ لأنه لا يؤدي لذلك . انتهى
ويُرَدُّ ما مرَّ : أنَّ الرهن لو أُخْبِلَ أتمته المرهونة وهو موسرٌ صارَتْ أَمٌّ وَلِئِنْ
لَهُ وَتَطَلَ الرهنُ مع أدائه إلى بطلان عقد عقده بنفسه

ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ الْقَالَ قَائِلٌ - بَأَنَّ إِبْلَادَ الرَّاهِنِ لَا يَنْقُذُ مطلقاً^(١) ؛ لأدائه لما
ذَكَرَ ، بخلاف أبيه في المسألة الثانية^(٢) ، وهو صريح^(٣) فيما ذكرته . أن
ما صحَّحوه^(٤) في الرهن يزُدُّ تفرقة بمقال وتوجيهه^(٥) المذكورتين ، فالوجه .
عدمُ النفوذِ فيهما^(٦) لا لما ذكره بمقال ، بل لأنه يترمُّ عليه^(٧) : تقديرُ انتقالِ

(١) قوله (بأنَّ إبلاد الرهن لا يبعد مطلقاً) معناه سواء كان أياً ، كما في صورة استعاره لأب
حاربه الأس للرهن ، أو أماً ، كما في نفسه ، وهي قوله (بخلاف ما نورهن) إلخ .
كردي وعنده الشرواني (٣٦٦/٧) قوله « مطلقاً » أي سواء أكان الرهن مالكاً أو
مستعيراً

(٢) أي : فيما لو استولد الأب مرهونة الولد ، (ش : ٣٦٦/٧)

(٣) قوله (وهو صريح) إلخ أي ما فيه يقين صريح فيما ذكره ذلك الشارح كردي
(٤) وقوله (إذا ما) إلخ عليه لم يقم دليل عليه فوله (ويرد ما مر أن) إلخ . والتضمير
أن ما عناه المفعال مردود ؛ كما أن ما ذكره الشارح كان مردوداً ؛ إذ ما صحَّحوه في الرهن وهو
قوله (أن الرهن لو أُخْبِلَ أتمته لمروهونه) إلخ كردي وعنده الشرواني (٣٦٦/٧)
(قوله) وهو صريح فيما ذكرته ؛ إلخ به نص ، وحق العساة وما ذكره ؛ ما
صحَّحوه في الرهن صريح في رد تفرقة المعلن إلخ) وفي (ع) و (ب) (إذا
ما صحَّحوه)

(٥) وقوله (تفرقة اعتدال) أي تفرقة ما بين كون لأب رهنًا وكون لأس رهنًا ، وقوله
(وتوجيهه) وهو قوله ، (لأدائه لما ذكر) . كردي .

(٦) وقوله (فالوجه عدم النفوذ فيهما) أي عدم نفوذ إبلاد الأب في صورتي كون الأب
رهنًا وكون الأس رهنًا كردي وعنده الشرواني (٣٦٦/٧) (قوله) فالوجه عدم
النفوذ فيهما أي في مآلتي إسلاد لأب ، وظاهر صريح النهاية ؛ اعتماد النفوذ فيهما ؛
كما مر .

(٧) وقوله (لأنه يلزم عنه) أي عن نفوذ استلاد الأب كردي كذا في العرافة

وَأَنَّ عَلَيْهِ فِيمَنْهَا مَعَ مَهْرٍ ،

الملك^(١) في المرهون لعبد العرب سحر بيع أو هبة ولو صميئاً ، فإنه ممنوع ، كما ذكرناه في (لره)

فإن قلنا : التقدير في الأولى^(٢) تشن لأجبي ، لأنه للراهن^(٣) قلنا : هو أجبي بالنظر إلى عدم ملكه لرهن فلم يكن كالعالم المستولد ، لأنه لا تقدير فيه^(٤)

ثم رأيت القاضي وفق العقاب في الأولى على لحرم بأنها لا نصير ، والمنقضي وخفه بما يؤول لما مر عن العقاب مع رده^(٥)

(وأن عليه قبضها) يوم الإحبال ما لم يتول عليها قبل الوطء ، وإلا... فأقضى القيم من الاستلاء إلى الإحبال (مع مهر) شرطه السابق^(٦) ؛ كما ندرم أحد شريكي استولد المشتركة نصف كل منهما^(٧) ، ووخنا ؛ لاختلاف مسهم ؛ فالمهر للإيلاح ، والقيمة للاسيلاد

وقد يفرمه^(٨) مهراب ؛ كأن روج أمه لأجيه^(٩) موطنها الأث . فعليه مهر للدروج ؛ لأنه حرمها عليه أداً بوطنه ، ومهر للعالم ؛ لاسبقائه متعة بصبه المملوك له فصحته محتلفة

(١) وقوله (تقدير انتقال الملك) يعني : يحد انتقال مدث انحرارية المرمونة من الابن إلى الأب ، سحر بيع صمي أو هبة صمي كردي

(٢) وقوله (التقدير في الأولى) أي : في الصورة الأولى ، وهي : ما لو استعار أمة لرهن كردي .

(٣) أي : المستعير لأمة ولده (ش : ٣٦٦/٧) .

(٤) وقوله (لا تقدير فيه) أي : لا تقدير لانتقال الملك في العالم المستولد . كردي

(٥) قوله (مع رده) متعلق بصبه والصمير للموصول (ش : ٣٦٦/٧)

(٦) أي : في قوله (ومعه) بأنم يحلها (لبح (ع ش : ٣١٧/٦)

(٧) أي : من القيمة والمهر . (سم . ٣٦٦/٧) .

(٨) أي : الأب . (ش : ٣٦٦/٧)

(٩) أي : لأبوين أو لأب . (ش : ٣٦٦/٧)

لَا قِيمَةَ وَدِدٍ فِي الْأَصْح
وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا ،

(لَا قِيمَةَ وَدِدٍ) فَلَا تَلَزَمُهُ وَإِنْ تَفَضَّلَ حَيًّا أَوْ مَيِّتًا بِجَايِئَةٍ مَصْمُومَةٍ (فِي الْأَصْح)
لَا تَتَمَلَّكُ مَلَكَ لَهَا^(١) قَبِيلَ الْعَبْدِ حَتَّى يَشْفُطَ مَاؤُهُ فِي مَلَكَه ؛ صِبَاةٌ لِحَرَمَتِهِ^(٢)
وَمِنْ ثَمَّ لَوْ اسْتَوْلَدَ مَسْتَوْلَدَةً أَيْ لِرَمَةِ قِيمَةِ الْوَلَدِ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُتَصَوَّرُ مَلَكَ لَأُمِّهِ
وَلَا قِيمَةَ عَلَيْهِ لَهَا حَتَّى يَنْدَرِجَ قِيمَتُهُ فِيهَا .

(وَيَحْرُمُ عَلَيْهِ^(٣)) أَيِ : الْأَصْلُ مِنَ السَّبِّ^(٤) الْحَرِّ (نِكَاحُهَا) أَيِ أُمِّهِ وَلَدِهِ
وَإِنْ لَمْ يَجِبْ إِعْقَابُهُ ، عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ ، لَكِنْ فَرَّ فِي مُحِيطِ (نِكَاحِ
الْأُمِّ)^(٥) أَنْ مَحَلَّهُ^(٦) فِي الْمَوْسَرِ ؛ كَمَا أَفْهَمْنَاهُ عَلَيْهِمْ ، وَجَرَى عَلَيْهِ الرُّكُوشِيُّ
وَعَبْرُهُ ؛ لِأَنَّ قُوَّةَ^(٧) شَهْنَةِ فِي مَالِهِ اسْتِحْقَاقُهُ الْإِعْفَاءَ عَلَيْهِ صَبْرَتُهُ ؛ كَالشَّرِيفِ
وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَحْرُمُ^(٨) عَلَى أَصْلٍ مِنْ ؛ كَأَمِّهِ أَصْلٍ عَلَى فَرْعِهِ وَأُمِّهِ فَرْعٍ رِصَاعٍ عَلَى
أَصْلِهِ قَطْعًا .

(١) قَوْلُهُ (مَلَكَ لَهَا) هُوَ قَلْبٌ ، وَالْأَصْلُ (مَلَكَهَا) ، عَارَهُ « الْمَعْنَى » (الْمَلِكُ مَبْهُوً
بِهِ) . ا هـ . (ش : ٣٦٦/٧)

(٢) عَارَهُ « مَعْنَى الْمَحْتَاجُ » (٣٥٧/٤) . (لِأَنَّهُ إِذَا رَأَى فِيهَا وَالْوَلَدَ جَرَهُ مِنْهَا ، وَقَدْ اتَّفَقَ الْعَلَمَاءُ
فِيهَا عَلَى الْعَلْوِ فَلَمْ يَلْزُقْ بِهِ إِلَّا وَهِيَ فِي مَلَكَه)

(٣) وَهِيَ نَسَخَ قَوْلُهُ : (يَحْرُمُ) لَيْسَ مِنْ أَمْرِ

(٤) قَوْلُهُ (مِنَ السَّبِّ) احْتِرَازٌ بِهِ عَنِ الْأَصْلِ مِنَ الرِّصَاعِ ، كَمَا بَيَّنَّا (ش : ٣٦٧/٧)

(٥) هِيَ (ص : ٦٣٧) .

(٦) قَوْلُهُ (أَنْ مَحَلَّهُ) أَيِ مَعَ نِكَاحِ أُمِّهِ فَرْعُهُ ، قَوْلُهُ (فِي الْمَوْسَرِ) أَيِ فِي فَرْعِ الْمَوْسَرِ
(م : ٣٦٧/٧) .

(٧) قَوْلُهُ (لِأَنَّ قُوَّةَ شَهْنَةِ) إِنْجَاعٌ تَعْبِيرٌ لِلْمَعْنَى قَوْلُهُ (شَهْنَةُ) إِنْجَاعٌ ، وَقَوْلُهُ
(اسْتِحْقَاقُهُ) إِنْجَاعٌ هُوَ صَبُّ الشَّارِحِ عَلَيْهَا ، فَجَعَلَ أَنْ اسْتَحْقَاقُهُ عَطَفَ بَيْنَ ،
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَعْرُوفٌ (شَهْنَةُ) عَلَى صَرَفٍ مِنَ الْأَوَّلِ ؛ لِأَنَّ (شَهْنَةَ) سَمٌ عَرَبِيٌّ سَمٌ مِمَّ
وَقَوْلُهُ (لِأَنَّ شَهْنَةَ اسْمٌ عَرَبِيٌّ) فِيهِ ظَرْفٌ ، عَارَهُ « الْمَوْسَرُ » وَهُوَ الشَّهْنَةُ « بِالصِّمِّ » الْإِنْسَانُ
وَالْعَمَلُ . ا نْتَهَى . (ش : ٣٦٧/٧)

(٨) أَيِ : نِكَاحِ أُمِّهِ الْفَرْعِ ، ا هـ . (ش : ٣٦٧/٧)

فَلَوْ مَلَكَ رَوْحَةً وَالِدَهُ الَّذِي لَا تَحِلُّ لَهُ الْأُمَةُ . . . لَمْ يَنْفِخِ النُّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ
وَلَيْسَ لَهُ بِنِكَاحٍ أَمَّهُ مُكَاتَبٌ ، فَإِنْ مَلَكَ مُكَاتَبٌ رَوْحَةً سَيِّدَهُ . انْفِخَ النُّكَاحُ فِي
الْأَصَحِّ

(علو ملك زوجته والده الذي لا تحل له الأمة) خال ملك الولد وكان نكحها
قبل ذلك شرطه (لم ينسخ النكاح في الأصح) لأنه يُعْتَمَرُ دَوَاماً - لِقَوْتِهِ -
ما لا يُعْتَمَرُ استثناءً

وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَنْفِخِ نِكَاحُ الْأُمَةِ بَطَرُ وَيَسَارٍ وَتَرْوِجٍ حَرَّةً .
أَمَّا إِذَا خَلَّتْ لَهُ حَيْثُ : نَكُوهُ قَتَاً أَوْ الْوَلَدُ مَعْسِراً لا يَلْزَمُهُ إِعْفَاؤُهُ ، أَوْ
مُكَاتَباً وَأَدْنَى مِنْ سَيِّدِهِ فِي تَرْوِجِهَا مِنْ أَبِيهِ . فَلَا يَنْفِخُ بَطَرُ مَلَكَ الْوَلَدِ قِطْعاً
فَقَوْلُ الْإِسْوَئِيِّ وَمَنْ يَبْعُهُ هَذَا التَّقْيِيدُ لَا فَائِدَةَ لَهُ ^(١) . مَرْدُودٌ بِذَلِكَ ^(٢)
(وَلَيْسَ لَهُ نِكَاحُ أُمَةٍ مُكَاتَبَةٍ) لِأَنَّ شَهْنَةَ ^(٣) فِي مَالِهِ أَقْوَى مِنْ شَهْنَةِ الْوَالِدِ
وَمِنْ ثَمَّ قَالَ (فَإِنْ مَلَكَ مُكَاتَبٌ رَوْحَةً سَيِّدِهِ . انْفِخَ النُّكَاحُ فِي الْأَصَحِّ)
وَفَارَقَ ^(٤) الْأَسَى . بَأَنَّ تَعْلُقَ السَّيِّدِ بِمَالِ الْمُكَاتَبِ أَشَدُّ مِنْ تَعْلُقِ الْأَصْلِيِّ بِمَالِ
بَعْرَجٍ : وَمِنْ ثَمَّ خَرَى لَنَا قَوْلُ إِبْنِهِ ^(٥) مَلَكَ لِلْسَيِّدِ
وَأَمَّا لَمْ يَغْتَبِقْ بَعْضُ سَيِّدٍ ^(٦) مَلَكَهُ مُكَاتَبَةٌ ، لِأَنَّهُ قَدْ يَجْتَمِعُ بَيْنُكَ الْبَعْضُ
وَعَدَمُ الْعِتْقِ : إِذَا الْمُكَاتَبُ تَمَسَّه ^(٧) لَوْ مَلَكَ أَسَاهُ . لَمْ يَغْتَبِقْ عَلَيْهِ ،

(١) المهمات (١٦٠ / ٧)

(٢) أي بغيره (أما إذا حب له) إلح (ش : ٣٦٧ / ٧)

(٣) قوته (لأن شهنة) أي لسه ، وقوله (في ماله) أي انكاتب (ع ش : ٣٢٨ ، ٦)

(٤) أي : المكاتب . (ش : ٣٦٧ / ٧)

(٥) أي : ما في يد المكاتب . (ش : ٣٦٧ / ٧)

(٦) قوته (بعض سد) أي أصل سد أو فرعه ملك ذلك البعض مكاتب السيد . يعني لو ملك
المكاتب أصل سيده أو فرعه . . لم يعتق . كردي

(٧) قوله (تَمَسَّه) عنه معدم عن مؤخر ، والأصل (إذا المكاتب لو ملك أمه عنه) إلح

(ش : ٣٦٧ / ٧)

فصل

الشَّيْءُ بِإِذْنِهِ فِي نِكَاحٍ عَنْدِهِ لَا يَضْمَنُ

وَالْعِدَّتُ وَالنِّكَاحُ لَا يَجْتَمِعَانِ أَدَاً

(فصل)

(السد بإذنه في نكاح عبده لا يضمن) بذلك لإدب . كما دلَّ عليه^(١)
السياق^(٢) الذي هو . يعني كون الإِدْب سبباً للضمان

واحتتمل أنه لإفادة^(٣) كون الإِدْب سبباً لعمي الضمان بعيداً عن السد
والمعنى : لأنَّ عمي الضمان هو الأصل فلا يخضع لبيان سبب له آخر ، فلا
عتراض على المتي^(٤)

نعم : الأحسن : (لا نضمن بإذنه في نكاح عبده) ليكون نصاً في الأول
فإن قلت (بإذنه)^(٥) قيد لمقابل الحديد فلا فرق بين تقديمه^(٦) وتأخيره .
قلتُ مستوع ، بل على الحديد لا فرق بين الإِدْب وعدمه ، وعلى القديم لا
تدومه^(٧) .

(١) قوله : (كما دل عليه) أي : إرادة هذا المقدر ، قوله : (الذي . .) إلح بحث السياق . (ش : ٣٦٧/٧)

(٢) فصل قوله (كما دل عليه السياق) أي : دل السياق على أن المعنى لا يضمن بذلك الإِدْب . كردي

(٣) قوله (واحتمل أنه) أي : أن كلام المصنف لإفادة إلح كردي

(٤) قوله (فلا اعتراض) حاصل الاعتراض أن كلام المصنف يحمل معنيين أحدهما يعني كون الإِدْب سبباً للضمان ، والثاني كون الإِدْب سبباً لعمي الضمان ، فالأحسن أن يقال (لا يضمن بإذنه في نكاح عبده) ليكون نصاً في المعنى الأول . كردي

(٥) أي الذي في المعنى . (ش : ٣٦٨/٧)

(٦) أي : تقدم (بإذنه) على : (لا يضمن) . (ش : ٣٦٨/٧)

(٧) أي من (بإذنه) (ش : ٣٦٨/٧) قوله (لا تدومه) انتهى به كلام المعترض
فقوله : (بحق العبارة . .) إلح كلام الشارح . كردي

مهرأ وشفقة في الحديدي ، وهما في كسبه نفقة النكاح

فحق العبارة لولا ما قررته^(١) السيد لا يضمن ذلك على الحديدي ، وفي
لقدسم نصمته إن أدن

(مهرأ وشفقة) أي مؤنة ، بن عات الفقهاء يطبقونها^(٢) عليها (في الحديدي)
لأنه لم ينتزعهما تصريحاً ولا تعريضاً ، بن لو ضمن ذلك^(٣) عند إديه . لم
يضمنه^(٤) ، بتقدم صماته^(٥) على وحيوه^(٦) ، بحلاليه^(٧) بعد لعقد فإنه يصح
في المهر يد غيمه^(٨) ، لا شفقة إلا فيما وجب منها قبل الصمان وغيمه

(وهما في كسبه) كدمنه ؛ لأنه^(٩) لا بد رصي بصرف كسبه فيهما .

ولا يغتر كسبه الحادث بعد الإذن في النكاح ، بن الحادث (بعد النكاح)
ووجوب^(١٠) الدفع ، وهو في مهر معوضة بقرص صحيح أو وطء ، ومهر
غيرها^(١١) الحال بالعقد ، والمؤجل بحلول ، وفي الشفعة بالتمكين .
وإنما اغتبر في إديه له في (الصمان) كسبه بعد الإذن وإن تأخر الصمان

(١) أي : من دلالة لسياق على إرادة ما قررته . (ش : ٣٦٨ / ٧)

(٢) قوله (يطبقونها) أي النسخة (عليها) أي لمؤنة (ش : ٣٦٨ / ٧)

(٣) أي : ما ذكر ما يدل على صمان ؛ كأن قال : تزوج وصي المهر والشفقة (ع ش : ٣٢٨ / ٦)

(٤) أي : لم يلزمه . (ع ش : ٣٢٨ / ٦)

(٥) أي : السيد . (ع ش : ٣٢٨ / ٦)

(٦) أي : ما ذكر من المهر وشفقة . (ع ش : ٣٢٨ / ٦)

(٧) أي : ضمان السيد . (ع ش : ٣٢٨ / ٦)

(٨) قوله (ان غيمه) أي قدر المهر ، وقوله (منها) أي شفقه ، وقوله (غيمه) أي قدر ما وجب إلح . (ش : ٣٦٨ / ٧)

(٩) أي : السيد . هامش (خ) .

(١٠) قوله (ووجوب الدفع) إلح عطف على (نكاح) (ش : ٣٦٨ / ٧)

(١١) قوله (ومهر غيرها) عطف على (مهر معوضة) ، قوله (وفي الشفقة) إلح عطف على (في مهر معوضة) . (ش : ٣٦٨ / ٧)

المُعْتَادُ وَالْمَادِرُ

فَإِنْ كَانَ مَادُونًا لَهُ فِي التَّجَارَةِ . . فَمِمَّا بِيَدِهِ مِنْ رِنَجٍ . . .

عنه^(١) : ثبوت المصموم حالة الإذن ثم لا هنا ؛ كما مر^(٢) .

(المعتاد) كالحرفة (والمادر) كلقطة ووصية .

وكيفية تعلّقهما بالكسب أنه تنظر في كسبه كل يوم فيؤدي منه النعقة ؛ لأن الحاجة إليها^(٣) ماحرة ، ثم إن فضل شيء . صرف للمهر الحد حتى يفرغ ، ثم يصرف للسيد ولا يذخر منه شيء للنعقة أو الحلول في المستقبل^(٤) ؛ لعدم وجوبهما .

وقول العراقي : يصرف للمهر أولاً ثم للنعقة^(٥) . . حمّله ابن الرفعة على ما إذا امتنعت من تسليم نفسها حتى يقبض المهر كله

ونارح الأدرعي في المقاليس ثم نحث أنه لا تغير كل من هذين^(٦) ؛ لأنهما دين في كسبه فيصرفه عما شاء ؛ من المهر أو النعقة ، وهو القياس .

(فإن كان مَادُونًا لَهُ فِي الْحَارَةِ وَ^(٧)) يَجْتَنِ (فيما بيده من رنج) ولو قبل

(١) قوله (في الصمان) متعلق بالإذن ، وقوله (كسبه) نائب فاعل (اعبر) ، وقوله (عنه) أي نكسب ، وقوله (ثبوت المصموم) الخ متعلق بقرنه (وإنما اعبر) الخ (ش ٣٦٨/٧) .

(٢) عذره في (باب الصمان) (٤١٤/٥) (نعم ؛ هذه أي مود الكاح - لا نعنى لا نكسه بعد الكاح ؛ لأنها لا تجب إلا به ، بخلاف المصموم به فوجه ثبت حان لإذن ، يدفع مود جمع بالنسوة بينهما) .

(٣) أي : النعقة . (ش ٣٦٨/٧)

(٤) قوله (في المستعس) راجع لكل من لمعطوفين (ش ٣٦٨/٧)

(٥) الوسيط (١٨٩/٣)

(٦) قوله (كل من هذين) أي المقاليس وعما عفاه العراقي والدي بله ، وهو (فيؤدي منه النعقة) الخ . كردي .

(٧) وفي (غ) و (د) : (قد) لم يحصب من الص

وَكَذًا رَأْسُ مَالٍ فِي الْأَصَحِّ .

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُكْتَسِبًا وَلَا مَادُونًا لَهُ فَبِي ذِمَّتِهِ ، وَفِي قَوْلِ : عَلَى السَّيِّدِ .
وَلَهُ الْمُسَافَرَةُ بِهِ .

الإدب في النكاح (وكذا رأس مال في الأصح) لأنه ^(١) لزمه بعقد مادي فيه فكان
كدين التجارة

وه ^(٢) فارق ما مر في الكسب أنه لا يتعلق به إلا بعد الوجوب ويُفَرَّقُ
أيضاً . بأن القرض لا تغلوا له ولا شهة فيما حصل بكسبه وإن وقَّره السيّد تحت
يده ، بخلاف مال التجارة ؛ لأنه موقوف لرأيه فله فيه نوع استقلال ، ويحتاج في
كسبه ها أيضاً ، فإذا لم يغب أحدهما ^(٣) . كَمَلْ من الآخر

(وإن لم يكن مكتسباً ولا مادوناً له) أو راد على ما قدّر له (. . . ففي ذمته)
يُطَالَبُ به إذا غنق ؛ لوجوبه برضاً مستحقّه .

(وفي قول على السيّد) لأن الإدب لزم هذا حاله . . الترام للمؤب

(وله المسافرة به) إن تكمل المهر والسفقة - ويُمكن رجوع (إن تكمل)
الآبي ومعهومه ^(٤) لهذه أيضاً ^(٥) - ولم يتعلق ^(٦) به حق للعير ؛ كرهى ، وإلا
اشترط رضاه ^(٧) .

(١) أي : بين المهر والسفقة . (ش : ٣٦٩ / ٧)

(٢) قوله (وه فارق) إلح أي بالتعلق المذكور (ما مر) أي في قوله (ولا يعبر
كسبه . . .) إلخ . اهـ ع ش . (ش : ٣٦٩ / ٧)

(٣) قوله (أحدهما) أي ، كسب ومال التجارة (به) أي ما ذكر من المهر والسفقة (ش :
٣٦٩ / ٧)

(٤) (إن تكمل . . .) إلخ . (ش : ٣٧٠ / ٧)

(٥) قوله (أيضاً) أي كرجوعه سألته لاسحدم (ش : ٣٧٠ / ٧)

(٦) قوله (ولم يتعلق) إلح عطف على قوله (تكمل المهر) . وقوله (ه) أي
العبد (ش : ٣٧٠ / ٧) .

(٧) قوله . (رضاه) أي : العير . (سم : ٣٧٠ / ٧)

وَيَقُوتُ الْاسْتِمْتَاعُ .

وَإِذَا نَمَّ سَافِرٌ لِرْمَةِ تَحْلِيَةِ لَيْلٍ لِلْاسْتِمْتَاعِ ، وَاسْتَحْدَمَهُ نَهَاراً إِنْ تَكَفَّلَ نَهْزُ
وَالنَّقَّةُ ، وَإِلَّا فُجِّبَهُ لِكَسْبِهِمَا ،

(وَيَقُوتُ الْاسْتِمْتَاعُ) عَلَيْهِ ؛ بَمَلَكِهِ لِرْمَةِ فَتُدْمُ حَقُّهُ

نعم ؛ لِلْعَبْدِ اسْتِصْحَابُ رَوْحِيهِ مَعَهُ وَالْكَرَاءُ^(١) مِنْ كَسْبِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَنْظُرْهَا
لِلسَّيْرِ مَعَهُ فَفَقَّطَهَا نَاقِيَةً بِحَالِهَا

(وَإِذَا نَمَّ سَافِرٌ) بِهِ أَوْ سَافِرٌ بِهِ مَعَهَا (لِرْمَةِ تَحْلِيَةِ لَيْلٍ) أَيِ بَعْضِهِ الْآبِي
فِي الْأَمَةِ^(٢) ، وَوَقْتُ^(٣) فَرَاغِ شُغْلِهِ بَعْدَ السَّرْوِ فِي السَّيْرِ فِيمَا يَنْظُرُ^(٤) ، خِلَافَ لَمَّا
يُؤْهِمُهُ كَلَامُ نَحْوِ رَدِيِّ^(٥) ، ثُمَّ رَأَيْتُ الرُّكْبَانِيَّ صَرَّخَ سَحْوِ ذَلِكَ (لِلْاسْتِمْتَاعِ) لِأَنَّهُ
وَقْتُ الْاسْتِرَاحَةِ

وَمِنْ ثَمَّ لَوْ كَانَ عَمَلُهُ لَيْلًا انْعَكَسَ الْحُكْمُ^(٦) . وَقَبْلَهُ جَمْعُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا نَمَّ
تَكُنُّ مَمْرُلٍ مَيْدِهِ ؛ لِتَمَكُّنِهِ مِنْهَا كُلِّ وَقْتٍ

قَالَ الْأَدْرَعِيُّ وَمَحَلُّهُ^(٧) . إِنْ كَانَ نَذَحُلُ عَلَيْهَا كُلُّ وَقْتٍ ، وَإِلَّا ؛ كَانَ
يَسْتَحْدِمُهُ جَمِيعَ النَّهَارِ فِي نَحْوِ رَدِيهِ . فَلَا فَرْقَ^(٨)

(وَيَسْتَحْدِمُهُ نَهَاراً إِنْ تَكَفَّلَ الْمَهْرُ وَالنَّقَّةُ) أَيِ تَحْمِلُهَا وَهُوَ مُوسِرٌ أَوْ
أَذْهَمًا وَلَوْ مَعْسِراً (وَإِلَّا فَيُجْلِبُهُ لِكَسْبِهِمَا) لِإِحَالَتِهِ حَقُوقَ الْكَاحِ عَلَى كَسْبِهِ

(١) أَيِ . لَهَا . (ع ش : ٣٢٩/٦) .

(٢) أَيِ . الْمَرْوِجَةُ . (س م . ٣٧٠/٧) .

(٣) قَوْلُهُ (وَقْتُ) لِحِ عَطْفِ عَلَى (لَيْلٍ) (ش ٣٧٠/٧) .

(٤) قَوْلُهُ (فِيمَا يَنْظُرُ) إِلْحِ رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِ (وَقْتُ) (ش ٣٧٠/٧) .

(٥) الْحَاوِي الْكَبِيرُ (٨٩/١١) .

(٦) قَوْلُهُ (انْعَكَسَ الْحُكْمُ) أَيِ لِرْمَةِ تَحْلِيَةِ نَهَاراً وَيَسْتَحْدِمُهُ لَيْلًا ، وَقَوْلُهُ (وَقَبْلَهُ جَمْعُ

ذَلِكَ) أَيِ مَمْرُولٍ الْمَصْبُفِ (لِرْمَةِ تَحْلِيَةِ لَيْلٍ) (ع ش ٣٣٠/٦) .

(٧) أَيِ : التَّغْيِيدُ بِمَا ذَكَرَ . (ش : ٣٧٠/٧) .

(٨) أَيِ : بَيْنَ كَوْنِهِ فِي مَرَلٍ الْبَدَأِ أَوْ غَيْرِهِ . مَعْنَى الْمَحْتَجِّ (٣٦١/٤) .

وإن استخدمه بلا تكفلٍ لزمه الأقل من أجرة مثل وكُلِّ المهر والسفقة .

(وإن استخدمه) بهراً (بلا تكفل) أو حبه بلا استخدام (لزمه الأقل من أجرة مثل) له مدة الاستخدام أو الحبس ، أي من ابتدائه إلى وقت المطالبة (وكُلِّ المهر) وهو مؤجلاً ، كذا قيل ، ويؤدّه عامراً أن الكسب لا يُصرف إلا للحال ، ولا تُذخر منه شيءٌ لحلول المؤجل

(والسفقة) أي المؤنة مدة أحدديك^(١) أيضاً

فإن لم يكن مهرٌ أو كان وهو مؤجلٌ فيما يظهر ، إنما قرّضته . فالأقل من الأجرة والسفقة ، كما هو ظاهر .

ودلك^(٢) لأن أجره إن رادت فالرادة للمستد ، وإن نقصت . لم يلزمه الإتمام

وه فارقٌ عما لو استخدمه أجبري . فإنه يلزمه أجرة المثل مطلقاً^(٣) .

ويؤخذ من ذلك^(٤) . أن استخدامَه بلا تكفّلٍ ، وحبه بلا استخدام ولا تكفّلٍ لا إثم عليه فيه ، لأنه لا صرر^(٥) على الروحة منه بوجه ، خلافاً لما قد يتوهم من قوله (إن تكفل . .) إلى آخره

والحاصل ، كما عُلِمَ معاً قرّضت به المتن أنه في صورتَي السهر والاستخدام إن تكفل بالمهر والسفقة لزمه ، وإن لم يتكفل أو تكفل بالأقل الثاني . لم يلزمه إلا الأقل ، وأن^(٦) الحيرة هي ذلك إليه^(٧) .

(١) أي لاستخدام والحس (سم ٣٧٠/٧) قوله (أيضاً) أي كأجره ، مثل (ش ٣٧٠/٧) .

(٢) أي . لزوم الأقل (ش ٣٧٠/٧)

(٣) قوله (مطلقاً) أي أمر كات أو أكثر اسهر ع ش (ش ٣٧٠/٧)

(٤) أي من قول لمن (وإن استخدمه) إلح (ش ٣٧٠/٧)

(٥) أي يدوم سيد أقل الأمرين ، من الأجرة والسفقة والمهر (ع ش ٣٣٠/٦)

(٦) عطفت على قوله : (أنه في صورتَي السهر . .) إلح

(٧) قوله (وأخيره هي ذلك) أي هي التكفل وعدمه (إنه) كردي

وقيل يَلْرَمُهُ أَنْتَهَرُ وَالْعَقَّةُ

وَلَوْ نَكَحَ فَاسِدًا أَوْ وَصَى بِهِ مَهْرًا مِثْلَ فِي دَمَتِهِ .

خَرَجَ بِهَا (نهاراً) ما لو استُخدمه ليلاً ، أو بهراً^(١) فلا يَنْتَرَمُهُ فِي مَقْبَلَةٍ
الدَّلِيلُ شَيْءٌ وَيَتَعَقَّرُ مَرْصُهُ^(٢) فِيمَا عَمَلُهُ بِهَارٍ ، وَلَا كَدَأُ تَوْبِي^(٣) . وَالِدَلِيلُ فِي
حَقِّهِ كَدَلِهَا ؛ كَمَا مَرَّ^(٤) ، وَفِي اسْتِحْدَامِ لَيْلٍ^(٥) لَا يُعْطَلُ عَلَيْهِ شَعْنُهُ بِهَارًا ،
وَالْأَقْلُ . فَيَلْرَمُهُ هَذَا لِأَقْلٍ أَيْضًا فِيمَا يَنْظَرُ^(٦) .

(وقيل يَلْرَمُهُ المهر والعقة) مطلقاً^(٧) ؛ لِأَنَّهُ رِمَا كُنْتُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ

مَا يَمِينِي بِالْحَمِيمِ

وَيُرَدُّ : بِأَنَّ الْأَصْلَ خِلَافُ ذَلِكَ .

وَعَلَى الْوَحْهَيْنِ الْمَرَادُّ : بِعَقَّةٍ مَدَّةٍ نَحْوِ الْاسْتِحْدَامِ ؛ كَمَا مَرَّ . وَقِيلَ : مَدَّةُ
السَّكَاحِ .

(ولو نكح فاسداً) لعدم الإِدْبَارِ أَوْ لِفَقْدِ شَرِيطَةٍ كَمُخَالَفَةِ لِمَأْذُونٍ (ووطى) .

فمهر مثل (يَجِبُ) فِي دَمَتِهِ (لِحَصُولِهِ بِرِصًا مُسْتَحَقَّةً

نَعَمْ ؛ لَوْ أَدْبَرَ لَهُ السَّيْدُ فِي الْفَاسِدِ بِخُصُوصِهِ تَعَلَّقَ بِكَسْبِهِ وَمَالِ تِجَارَتِهِ ،

(١) وَمِنْ سَحَ (أَوْ بِهَارٍ) ، وَمِنْ (ح) ، (د) (بَيْلاً وَبِهَارًا) ، وَتَنَدَّى أَتَى مِنْ مَطْوَعَةٍ
الْمَصْرِيَّةِ وَالْوَهْمِيَّةِ (ت ٢) وَ(ظ)

(٢) قَوْلُهُ (مَرْصُهُ) أَيُّ مَوْجِدٍ (لَوْ اسْتُحْدِمَ لَيْلاً) إِنْج (ش ٣٧١/٧)

(٣) هُوَ الْحَارِسُ ، هَامِشُ (خ)

(٤) أَيُّ مِنْ مُطْلَقٍ كَوْنِ الدَّلِيلِ فِي حَقِّهِ كَدَلِهَا وَإِنْ كَانَ مَا مَرَّ فِي سَحْتِهِ لِلِاسْتِمَاعِ . وَهَذَا فِي
لِرُومِ الْأَقْلِ الْمَذْكُورِ . أَهْدُ شَيْدِي . (ش ٣٧١/٧)

(٥) قَوْلُهُ (وَفِي اسْتِحْدَامِ لَيْلٍ) إِنْج عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (فِيمَا عَمَلُهُ بِهَارٍ) هَامِشُ (د)

(٦) قَوْلُهُ (وَفِي اسْتِحْدَامِ لَيْلٍ) إِنْج الْمَرَادُّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ عَمَلُهُ بَيْلاً يُعْطَلُ شَعْنُهُ بِهَارًا
بِمَرَمِهِ الْأَقْلِ الْمَذْكُورِ وَإِنْ كَانَ عَمَلُهُ الْمَعْتَادَ بِهَارًا ، هَكَذَا مَهْرٌ فَيَرْجِعُ أَهْدُ شَيْدِي
(ش ٣٧١/٧) .

(٧) أَيُّ سَوَاءٌ كَمَا قَدْ أُلْحِظَ أَوْ رَادَا عَلَيْهَا (ش ٣٧١/٧)

وفي قول في رقبته

وإذا رُوح أمة استخدمها نهاراً وسلمها للروح ليلاً ،

بحلاف ما هو أطلق ؛ لانصرافه للصحيح فقط .

(وفي قول في رقبته) لأنه إتلاف

ومحل الحلاف في حره بالعه عاقلة رشيدة مستبظة سلمت نفسها باختيارها ، أو أمة سلمها مستمداً ، فإن فُقد شرط من ذلك^(١) تعلّق برقبته ؛ لأنه جناية محصنة

(وإذا رُوح) السند (أمة) غير المكاسة كتابة صحيحة ، سواء محرره وغيره^(٢) (استخدمها) بقبه أو بانه

أما هو فلا لأنه نحل له بظر ما عدا ما بين السرور والركبة ، وأما دائه الأجنبي فلا لأنه لا يدرم من الاستخدام بظر ولا حلوة

(نهاراً) أو أجرها إن شاء ؛ لبقاء ملكه ، وهو^(٣) لم ينقل للروح إلا مصة الاستمتاع فقط .

(وسلمها للروح ليلاً) أي وقت فراغ الخدمة في عادة أهل ذلك المحل ، فصر على الثلث^(٤) . تقريب باعتبار عادة بعض البلاد

وتعتبر في قيامه^(٥) من اجر الدبل العادة أنصاً ؛ كما هو ظاهر .

(١) بأن كانت حرة طفلة ، أو محبوبة ، أو وظيفت مكرهة أو دائمة ، أو كانت أمة لم يسلمها سيده انتهى معني . (ش : ٣٧١ / ٧)

(٢) ربما صر على غير المحرم ؛ لأنه قد يتوهم عدم حوار استخدام حراً من أن يؤدي ذلك إلى الحلوة بها وبحوها . (ع ش : ٣٣١ / ٦٠)

(٣) أي : السيد . انتهى معني . (ش : ٣٧١ / ٧) .

(٤) يعني ما بعد الثلث الأول انتهى معني . (ش : ٣٧١ / ٧) وراجع « مختصر البيهقي » (ص : ٤٧٥) (باب المصعة)

(٥) أي : السيد . (ش : ٣٧١ / ٧)

وَلَا تَقَعُ عَلَى الرُّوحِ حِسَّةٌ فِي الْأَصْح

فَإِنْ كَانَتْ حَرْفُهُ^(١) لَيْلًا لَمْ يَلْزَمْ السَّيِّدُ تَسْلِيمَهَا لَهُ بِهَارًا إِلَّا إِنْ كَانَتْ حَرْفَةُ
السَّيِّدِ الَّتِي يُرِيدُهَا مَعَهَا لَيْلًا أَيْضًا ؛ كَمَا نَحْنُ الْأَدْرَعِيُّ

وَنَحْنُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ سَلَّمَهَا لَهُ بِهَارًا فَاثْمَعُ أَجْرُ إِنْ كَانَتْ حَرْفَةُ لَيْلًا
وَلَوْ كَانَتْ حَرْفُهَا لَيْلًا وَلَسْتُ لَا يَسْتَحْدِثُهَا إِلَّا فِيهِ^(٢) وَحَرْفَةُ الرُّوحِ بِهَارًا
فَهِيَ يُجْزَى السَّيِّدُ عَلَى تَسْلِيمِهَا لَهُ لَيْلًا وَإِنْ ضَاعَ حَقُّهُ ، أَوْ لَا وَإِنْ ضَاعَ حَقُّ الرُّوحِ^(٣)
كُلُّ مُحْتَمَلٍ ، وَظَاهِرٌ كَلَامُهُمُ الْأَوَّلُ

وَأَنَّهُ^(٤) لَوْ لَمْ تُفَكِّرْ اسْتِحْدَامُهَا فِي شَيْءٍ وَطُبِتِ الرُّوحُ بِسَلْمِهَا لَيْلًا وَبِهَارًا
أَخْبَرَ السَّيِّدُ عَلَى ذَلِكَ ، وَلَهُ وَجْهٌ .

أَمَّا الْمَكَاتِنَةُ كِتَابَةٌ صَحِيحَةٌ فَتُسَمَّى لَيْلًا وَبِهَارًا ، عَلَى مَا قَالَهُ الْمَاورِدِيُّ^(٥)
وَأَمَّا يَشْحُهُ إِنْ لَمْ تُفَوِّتْ ذَلِكَ عَلَيْهَا تَحْصِيلَ الْحَقُومِ ، وَإِلَّا فَلِلَّسَّيِّدِ مَعَهَا مِنَ
الْبَهَارِ .

وَالْمُعْصَةُ فِي نَوْبَتِهَا . كَحَرَّةٍ ، وَمِنْ نَوْبَةِ سَيِّدٍ . كَفَيْتَ ، فَإِنْ لَمْ تُكُنْ
مِهَابَةً . فَكَفَيْتَ عَلَى الْأَوْجِ .

(وَلَا تَقَعُ عَلَى الرُّوحِ حِسَّةٌ) أَيِ : حِينَ إِذْ سَلَّمْتَ لَهُ تَسْلِيمًا بَاقِصًا ؛ كَاللَّيْلِ
فَقَطْ (فِي الْأَصْح) لِعَدَمِ التَّمَكُّينِ التَّامِّ ؛ كَمَا لَوْ سَلَّمْتَ الْحَرَّةَ تَعْنِيهَا لَيْلًا
وَأَشْتَعَلْتَ عَنِ الرُّوحِ بِهَارًا .

أَمَّا الْمَهْرُ . فَيَلْزَمُهُ تَسْلِيمُهُ بِذَلِكَ^(٥) ؛ لِأَنَّهُ سَبَبُ الْوَطْءِ وَقَدْ وَجَدَ . وَأَمَّا لَوْ

(١) أَيِ . الرُّوحِ . (ش : ٣٧١ / ٧) .

(٢) أَيِ : اللَّيْلِ . (ش : ٣٧٢ / ٧) .

(٣) قَوْلُهُ (وَأَنَّهُ) : لِحِ عَطْفِ عَنِ (لَاوٍ) (ش : ٣٧٢ / ٧)

(٤) الْحَاوِي الْكَبِيرُ (٣٣ / ١٥)

(٥) أَيِ : بِسَلْمِهَا لَيْلًا فَطَرًا ، وَهُوَ الْأَصْحُ فِي رِبَادَةِ الرُّوحَةِ ؛ لِأَنَّهُ السَّبَبُ الَّذِي يَتِمُّ مَعَهُ مِنَ

الْوَطْءِ قَدْ حَصَلَ . مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (٣٦٣ / ٤)

ولو أختى في داره بيتاً وقال للزوج : تخلوها فيه لم يلزمه في الأصح
وللسيد السفر بها وللزوج صحتها

سُئِلَتْ له ليلاً وبهراً فيلزمه الفقه : لتمام الممكن حينئذ .

(ولو أحلى) السيد (في داره) أو جواره على الأوجه (بيتاً وقال للزوج محلها
بها فيه لم يلزمه)^(١) ذلك^(٢) (في الأصح) لأن لحياء والمروءة يفسخانه .

ومع ذلك لا نفقه عليه^(٣) ، وكان تخصيص ذلك^(٤) لأجل الخلاف^(٥) ،
ولاً . فظاهر كلامهم أنه لو غش به بيت له ولو بعيداً عنه لا يلزمه إحاطته ،
لما فيه من العتة .

(وللسيد السفر بها) إن لم يحضر^(٦) بها ولم ينعق بها نحو رهن أو إجارة ،
تعدسماً لحقه الأقوى على حق الزوج ، ومن ثم امتنع عليه^(٧) السفر بها إلا بإذن
السيد فإن تعلل بها ذلك اشترط إذن من له الحق

(وللزوج) تركها (صحتها) يستمتع بها وقت فراغها ولا نفقه عليه ؛
لعدم التمكين التام .

وابهام كلام شارح وجوبها يُخْتَلُ على ما إذا سُئِلَتْ له تسليعاً تاماً واختار
اسم مع سيئها .

وله استزداد مهر سلّمه قل وطء لا تبرعاً على الأوجه^(٨)

(١) أي لم يلزم الزوج هاتش (د) أي العترة بها في ذلك البيت

(٢) إجلته . معي (٣٦٣/٤) .

(٣) عبارة معي المحتاج (٣٦٣/٤) (ولو فعل ذلك لم يلزمه معه بلا خلاف)

(٤) أي : البيت في داره . (ش : ٣٧٣/٧)

(٥) أي : الصريح . (ش : ٣٧٣/٧)

(٦) ولجمع « السهل الضاح في اختلاف الأنساح » مسألة (١٢٦٩)

(٧) أي : الزوج (ش : ٣٧٣/٧)

(٨) عبارة المعني (٣٦٣/٤) فإن لم يصحبها لم يلزمه بعتها جرمياً وأما المهر : فإن كان
بعد الدخول اسم ، وعيه سيئه ، وإلا لم يلزمه . وله استرداده إن كان قد سلّمه . =

وَلَمَذْهَبٌ . أَنَّ السِّدَّ لَوْ قَتَلَهَا أَوْ قَتَلَتْ بِنَفْسِهَا قَتْلَ دُحُولٍ سَقَطَ مَهْرُهَا ،
وَأَنَّ الْحُرَّةَ لَوْ قَتَلَتْ بِنَفْسِهَا ، أَوْ قَتَلَ الْأُمَةُ أَحْسَبِيٍّ أَوْ مَانَتْ فَلَا كَفَّ لَوْ هَلَكَتَا بَعْدَ
دُحُولٍ .

(والمذهب أن السيد لو قتلها أو قتلت نفسها قتل دحول سقط مهرها)
الواجب له ^(١) ؛ لتعويبه محله قتل سلبه ، وأحق به ^(٢) تعويبه له

وتعويبه بغير قتلها كذلك ^(٣) ، كإرضاع السيدة لأمتها المروجة بولدها ،
أي القر ؛ إذ الحر لا يروح الفة الطعله مطلقاً ^(٤) ، وكقتل سيد روح أمته ؛
أي . أو قتل الأمة لزوجها ؛ كما هو ظاهر

(وأن الحررة لو قتلت نفسها ، أو قتل الأمه أجنبي) كالروح (أو عانت ^(٥))
فلا ينسقط المهر قبل الدحول ؛ لأن الحررة كالمسلمة للزوج تنسب العقد
ومن ثم جاز له السر بها ومسخها منه ، ولأن العرة في الأخيرتين لم يحصل
من جهة الزوجة ولا من مستحق المهر .

وخرج بقتل الحررة نفسها . قتل الروح أو غيره لها ^(٦) ولم يكن مالكا
للمهر ^(٧) ، فلا ينسقط قطعاً .

(كما لو هلكتا بعد دحول) فإنه لا ينسقط قطعاً ؛ لاستقراره بالدحول .

= ومحل ذلك ؛ كما قاله بعض المشأجرين إذا سلمه طائاً وجوب التسليم عليه ، فإن تبرع به
لم يترد ؛ كما في مظاهره . انتهى .

(١) عبارة المعني (٣٦٣ / ٤) (سقط مهرها الواجب لها)

(٢) أي بقتل السيد أمته المروجة . (ش : ٣٧٣ / ٧)

(٣) قوله (كذلك) حر (وتعويبه) إلج والمشار إليه التعويبه بالفعل (ش : ٣٧٣ / ٧)

(٤) قوله (مطلقاً) أي حاب العتق أولاً (سم : ٣٧٣ / ٧)

(٥) أي : الحررة أو الأمة . (ش : ٣٧٤ / ٧)

(٦) أي : الحررة . (ش : ٣٧٤ / ٧)

(٧) قوله (ولم يكن) أي غير الروح (مالكا للمهر) حرار عن نحو ما إذا اعتق أمته المروجة
بعد الدحول ثم قتلها . (ش : ٣٧٤ / ٧)

وَلَوْ بَاعَ مُرَوَّحَةً فَأَلْمَهَرُ لِلْبَائِعِ ، فَإِنْ طُنِقَتْ قَبْلَ دُخُولِ بَيْعَتِهِ لَهُ .
وَلَوْ رَوَّحَ أَمَتُهُ بَعْدَهُ . لَمْ يَجِبْ مَهْرٌ

(ولو باع مروجة) ترويحاً صحيحاً ، وهي غير معوضة ، أو اعتقها قبل دخول
أو بعده ^(١) (فالمهر) أي المسمى إن ضح ، وإلا فمهر المثل (للبائع)
أو المعنوي ؛ لوجوبه بالعقد الواقع في ملكه

نعم ، لا يخبسها ^(٢) ، لحروجها عن ملكه ، ولا المشتري ، ولا تخبس
العقيقة بنفسها ، لأن كلاً منهما ^(٣) غير مسحق للمهر

أما المروجة ترويحاً فاسداً أو المموضة فليس الاعتارُ فيهما بالعقد ؛ لأنه
غير موجب لشيء ، بل بالوطء فيها ، والعرض أو الموت في المعوضة ، فمن
وقع أحدهما ^(٤) في ملكه فهو المستحق للمهر

(فإن طُنِقَتْ) بعد البيع أو العقب (قبل دخول بَيْعَتِهِ لَهُ ^(٥)) لما مر ^(٦)

(ولو رَوَّحَ أَمَتَهُ بَعْدَهُ) - لغةً صحيحةً ^(٧) لميم ، خلافاً لِمَنْ وَهَمَ بِهِ ،
والأفصح (عده) - ومحلُّه في غير مكانه ^(٨) . لم يجب مهر (لأنَّ السِّدَّ
لا يَثْبُتُ لَهُ عَلَى عِبْدِهِ دِينَ يَنْتَلِيزُ وَلَا غَيْرَهُ ، فَلَا يُطَالِ بِهِ بَعْدَ عَقْدِهِ .
وَقَبْلَ . وَجَبَتْ ثُمَّ سَقَطَ

- (١) قوله (قبل دخول) إيجاج لكل من العقب وشرح (ش : ٣٧٤ / ٧)
- (٢) قوله (لا يخبسها) أي السيد السبعة ليس المهر ، قوله (ولا المشتري) عطف على
الضمير المتكرر في (لا يخبسها) . (ش : ٣٧٤ / ٧)
- (٣) أي : المشتري والعقة . (ش : ٣٧٤ / ٧)
- (٤) أي : الوطء والعرض . (ش : ٣٧٤ / ٧) .
- (٥) أي : للبائع ، معني المحتاج (٣٦٤ / ٤)
- (٦) أي : لوجوبه بالعقد الواقع في ملكه (ش : ٣٧٤ / ٧)
- (٧) قوله (لغةً صحيحةً) أي قول المصنف (روح أمة بعده) بالباء لغةً .
(ش : ٣٧٤ / ٧)
- (٨) وفي (ب) و (ت) و (ج) و (س) : (مكانة)

نعم ؛ تَسْرُ نَسْمِيَّتُهُ ، على ما هي « الروضة »^(١) واخْتَرَصَ بأن الأكثرين على عدم نديها^(٢)
فلو رَوَّجَه بها^(٣) فهو بَصاً ثُمَّ وَطَّنَهَا بعد العتق لم يَجِبْ له عليه شيءٌ على الأول .

أما مكاتبه كتابةً صحيحةً . . فيَجِبْ له عليه ؛ لأنه معه كأجنبيٍّ .
وأما المبعَّضُ . فيَلْزَمُه بقدر حرَّيته ؛ كما بحثه الأدرعيُّ

* * *

(١) روضة الطالبين (٤٤٢ / ٥) ، وراجع « نذاه لمصاح » (١٣٩ / ٣) أول (كتاب لعدوق)

(٢) انضمامات (٩٣ / ٧)

(٣) أي : بات . (مر : ٣٧٤ / ٧)

(كتاب الصداق)

كِتَابُ الصَّدَاقِ

(كتاب الصداق)

هو بفتح (الصاد)^(١) ويُجوزُ كسرُها ، وجمعه فَلَةٌ أَصْدَقَةٌ ، وكثرةٌ صُدُقٌ ، ويُقالُ صُدُقَةٌ بفتح^(٢) فتثني ، ويضمُّ أو فتح فيكون وصمَّهما ، وجمعه^(٣) صُدُقَاتٌ ما وَجِبَ^(٤) بعد نكاح - وبأُتِي أنَّ الفرضَ في التعويضِ وإنَّ كانَ الوجوبُ به^(٥) متدا^(٦) العقد^(٧) هو الأصلُ به^(٨) - أو وطءٌ أو تعويثٌ بضم^(٩) مهراً ، كرساعٍ .

وهذا^(١٠) على خلافِ الغالبِ أنَّ المعنى الشرعيَّ أحصنٌ من اللعوي ؛ إذ هو مشتقٌّ من (الصديق)^(١١) لإشعاره بصدقٍ رعيٍّ مدله في النكاحِ الذي

(١) قوله (هو بفتح الصاد) أي شرعاً ، كما يوجد من قوله (وهم على) إيج (ش : ٣٧٥ / ٧) .

(٢) قوله (بفتح) أي للصاد (تثني) أي للدار ، وقوله (يضم) إيج (أي للصاد) (ش : ٣٧٥ / ٧) .

(٣) قوله (وجمعه) أي (صُدُقَةٌ) على جمع لعنه المارة (ش : ٣٧٥ / ٧)

(٤) قوله (ما وَجِبَ) إيج خبر (هو) لما (ش : ٣٧٥ / ٧)

(٥) أي : الفرض . (ش : ٣٧٥ / ٧) .

(٦) كتاب الصداق قوله (وإنَّ كانَ الوجوبُ به متدا) إلح حاصله اشتداد وجوب الفرض بالتعويض لكن العقد هو الأصل فيه . كردي .

(٧) قوله (للعقد هو) إلح الحملة خبر (أن) (ش : ٣٧٥ / ٧)

(٨) أي : الفرض أو الوجوب (رشدي : ٢٣٤ / ٦) .

(٩) قوله (أو وطءٌ) عطف على قوله (بعد نكاح) ، وقوله (أو تعويث بضم) أيضاً عطف عليه . كردي

(١٠) أي إطلاق الصداق شرعاً على ما وجب بعد نكاح أو وطء أو تعويث إلح (ش : ٣٧٥ / ٧)

(١١) أي لأنَّ المعنى للعوي المشتق من (الصديق) لا يناسب ، لا ما يدل في النكاح عطف (رشدي : ٢٣٤ / ٦)

يُسُّ نَسَبُهُ فِي الْعَقْدِ .

هو الأصل في إيجابه .

ويزاد في المهر على الأصح .

والأصل فيه الكتاب ، والسنة^(١) ، والإجماع

(يس) وهو في ترويح أمه بعده^(٢) على ما مر^(٣) (تسميته في العقد)

للاتباع

والأ ينقص عن عشرة دراهم حالصة ؛ لأن أب حبيبة رضي الله عنه لا يجوز
عند التسمية أقل منها .

وترك معلوم فيه ، والأ يريد على خمس مئة درهم فصاة حالصة أصدقة
سنة^(٤) صلى الله عليه وسلم وأرواجه^(٥) ، ما عدا أم حبيبة فإن المصدق لها عه
صلى الله عليه وسلم هو لجاشي أضخمه رضي الله تعالى عنه إكراماً له صلى الله
عليه وسلم أربع مئة^(٦) مثقال ذهباً^(٧) .

(١) أما الكتاب . فله تعالى : ﴿ وَأَتُوا نِسَاءَهُنَّ مَدَقَاتِهِنَّ ﴾ [أنساء ٤] وأما السنة فمن
سهل بن سعد رضي الله عنه قال أنت لبي ﷺ امرأة فقال إنني قد وهبت نفسها لله
وبرسوته ﷺ ، فقال : « مالي في النساء من حاجة » فقال رجل رزقها ، قال : أعطها
نوباً ، قال : لا أجد ، قال : أعطها ولو خاتماً من خديرة ، فاعل له ، فقال : « ما صنعت من
القرآن ؟ » قال : كذا وكذا ، قال : « فقد رزقكها بما صنعت من القرآن » أخرجه البخاري
(٥٠١٩) ، ومسلم (١٤٢٥)

(٢) راجع المهر الصحاح في أحلاف لأشباح ، مساندة (١٢٧٠)

(٣) أي : أعقاب الباب (ش : ٣٧٥ / ٧)

(٤) قوله (أصدقه بانه ﷺ) يدل من خمس مئة كردي

(٥) لقوله : (وأرواجه) عطف عليه . كردي

(٦) لعله معصون : (المصدق) (ش : ٣٧٦ / ٧) .

(٧) أخرجه الحاكم في المستدرک (٢٢ ، ٤) عن علي رضي الله عنه ، وأبو داود (٢١١٧) ،
والنسائي (٣٣٥٠) عن أم حبيبة رضي الله عنها .

وَيَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ مِنْهُ وَمَا صَحَّ مِيعاً صَحَّ صِداقاً

وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْمِصْطَبَةِ لِلاتِّعَاقِ^(١) .

وَصَحَّ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَافِعٍ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي حَقِّهِ لَا تُعَالَوُا بِصَدَقِ السَّاءِ ؛ فَإِنِهَا لَوْ كَانَتْ مَكْرَمَةً فِي الدِّينِ أَوْ تَقْوَى عِندَ اللَّهِ . كَانَ أَوْلَى بِهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٢) .

(وَيَجُوزُ إِخْلَاؤُهُ مِنْهُ) أَي : مِنْ تَمِيعَةِ إِجْمَاعٍ ، لَكِنَّهُ يُكْرَهُ

نَعَمْ ؛ إِنْ كَانَ مُحَجَّجاً وَرَجِيحاً رَشِيدَةً بِدُونِ مَهْرٍ مِثْلِ . . وَجَبَتْ سَمِيَّتُهُ ، أَوْ كَانَتْ مُحَجَّجَةً أَوْ مَمْلُوكَةً لِمُحَجَّجٍ أَوْ رَشِيدَةً أَوْ وَلِيّاً فَأَدِنَا^(٣) وَأَصْلَقَا وَرَجِيحُ الرُّوحِ أَكْثَرُ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ وَجَبَتْ سَمِيَّتُهُ

(وَمَا صَحَّ مِيعاً) يَنْبَغِي ثَمّاً ؛ إِذَا هُوَ الْمِثْلُ بِهِ الصَّدَاقُ ؛ بَأَنَ وَجَدَتْ فِيهِ شُرُوطُهُ السَّابِقَةُ (صَحَّ صِداقاً) فَتَعَوَّ تَسْمِيَةً غَيْرَ مَمْلُوكٍ وَمَا لَا يُقَابَلُ بِمَمْلُوكٍ ؛ كَمَا^(٤) ، وَتَرِكَ شُعْبَةً^(٥) وَحَدَّ قَلْبٍ ، بَلْ وَتَسْمِيَةً^(٦) أَقْلٌ مَمْلُوكٍ فِي مَعْصِيَةٍ وَمَشْرُوكَةٍ ؛ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِمَا مِنْ سَمِيَّةٍ مَا يُفَكِّرُ فَعَنْهُ بَيْنَ الْمُتَحَقِّقِينَ ؛ بَأَنَ يَخْصُلَ

(١) عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ قَالَ سَأَلَ عَائِشَةَ رَوْحَ النَّبِيِّ ﷺ كَمْ كَانَ صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ قَالَتْ كَانَ صَدَقَتُهُ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي عَشْرَ أَوْقَعٍ وَثَنّاً ، قَالَتْ أَنْتُمْ مِمَّنْ مَا النَّسْرُ ؟ قَالَتْ قَدْ قُتِلَ ، قَالَ نَعِبَ أَوْقَعٌ ، فَتِلْكَ حَمَلٌ مِنْ دَرَاهِمٍ ، يَهْدِي صَدَاقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٢٦) .

(٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٠٦) ، وَالسَّائِي (٣٣٤٩) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٤١) عَنْ عَمْرِو بْنِ رَافِعٍ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ فِي حَقِّهِ لَا تُعَالَوُا بِصَدَقِ السَّاءِ ، وَلَا أَصْدَقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ امْرَأَةً مِنْ بَنَاتِهِ ، وَلَا أَصْدَقُ امْرَأَةٍ مِنْ بَنَاتِهِ أَكْثَرُ مِنْ ثِنْتِي عَشْرَ أَوْقَعٍ .

(٣) قَوْلُهُ (فَأَدِنَا) أَي : الرَّشِيدَةُ يُورِثُهَا فِي تَرْوِيجِهَا ، وَلَوْلَا لَوْ كُنْهُ فِي تَرْوِيجِ مَوْلَاهُ (شَرِّ) (٣٧٦/٧)

(٤) قَوْلُهُ : (كَثْرَةُ) مِثَالُ لَعِيرِ الْمُتَمَوِّلِ . كَرْدِي

(٥) قَوْلُهُ (وَتَرِكَ شُعْبَةً) وَمَا يَحْدُثُ مِثَالُهَا لَا يَدْبُلُ بِمَمْلُوكٍ كَرْدِي

(٦) مَطْلَبٌ عَلَى قَوْلِهِ : (فَتَعَوَّ تَسْمِيَةً . .) إلخ . هَلَسَتْ (ك)

لكل أقل متمول ، ذكره اللبني ونسعه الرركشي ، وراد^(١) . أن كلام^(٢) الحصول ،
يشير إليه^(٣) حيث اشترط في الصداق أن يكون له صفت صحيح ؛ أي متمول ؛
أي . هي هاتين الصورتين^(٤) لا مطلقاً

وتوجيه إطلاقه^(٥) . بأنه تخمّل تشطّره برأي قل وطره واشترط إمكان تصحيحه
لذلك . . يرد^(٦) : بأن هذا أمر غير متيقن فلا نحسن مراعاته

ومن ثم استغند^(٧) الرركشي وإن وجهه^(٨) بما فيه خفاء

وتسمية جوهرية^(٩) في الدقة ؛ لما مر ؛ من امساع السلم فيها بخلاف المعينة ؛
بصفة بيعها ، ودين^(١٠) على غيرها^(١١) ساء على ما مر في المتر^(١٢) ، فعلى مقابلته
الأصحح يحوز شروطه السابعة

ولو عقد بعد ثم تغيرت المعاملة . وجت ها وفي (البيع) وغيره ؛ كما مر
ما وقع العقد به ، راد سعره أو نقص أو غر وجوده ، فإن فُقد وله مثلٌ وجت .

(١) أي : الرركشي (ش : ٢٧٦/٧) .

(٢) قوله (يشير إليه) أي إلى أنه لا بد فيهما إصح ، قوله (حيث اشترط) أي
الحصول . (ش : ٢٧٦/٧) .

(٣) وهما البعوضة والمشاركة . (ش : ٢٧٦/٧)

(٤) أي : الحصول . (ش : ٢٧٦/٧)

(٥) قوله (يرد) إلح حيز قوله (وتوجه) إصح ، قوله (بأن هذا) أي الحصول
النشيط . (ش : ٢٧٦/٧) .

(٦) أي : الإطلاق . (ش : ٢٧٦/٧)

(٧) أي : الحد . (ش : ٢٧٦/٧)

(٨) وقوله (وتسمية جوهرية) عطف على (لسمه غير المتمول) كردي

(٩) عطف على : (جوهرية) (ش : ٢٧٦/٧) .

(١٠) قوله (على غيرها) مفهومه أنه يجوز حمل الدين الذي للزوج عليها صداقاً لها . ادع
ش . (ش : ٢٧٦/٧)

(١١) قوله (على ما مر في العس) أي في البيع ؛ من عدم جواز بيع الدين من غير من عليه

وإذا أصدق عيناً ففقدت في يده صحتها ضمان عقيد ، وفي قول ضمان
يده ،

ولأ فقيمته ببلد العقد وقت المطالبة .

نعم ؛ يمتنع جعل رقة المعب صدقاً لروحه الحر ، بل ينطّل الكاخ ؛ لما
بينهما^(١) من النصد ؛ كما مر^(٢) ، وأحد أنوي الصغيرة صدقاً لها ، وجعل الأب
أم ابنه صدقاً لابنه .

ولا ترد هذه الأربعة عليه^(٣) ؛ لأنه يصح إصدقها في الحمله ، والمصع هو
لعارضي هو ؛ أنه يلزم من ثوب الصداق رفعه

نعم ؛ يرد على عكسه صحة إصدقها ما لزمها أو قلها ، من قول مع عدم صحة
بيعه

(وإذا أصدق عيناً ففقدت في يده صحتها ضمان عقد) لأنها مملوكة بعقد
معاوضة ؛ كالبيع بيد بائنه فيصنعها بمهر المثل ؛ كما تأتي^(٤) ؛ إذ ضمان العقد
هو وجوب المقابل الذي^(٥) وقع العقد عليه

(وفي قول ضمان يده) كالمشام ؛ لقاء الكاخ ، فيضمن المثني بمثله
والمفقوم بقيمته

ومن ثم لو تعذر ؛ كقش أو ثوب غير موصوف . وحت مهر المثل قطعاً

(١) أي : الملك والكاخ . (ش : ٣٧٦/٧)

(٢) أي ميل . (فصل لبيد يده في كاخ) بلح (ش : ٣٧٧/٧)

(٣) أي قول العتس . (ش : ٣٧٧/٧)

(٤) في (ص ٧٧٦)

(٥) قوله (هو وجوب المقابل) أي رجوع مقابل الدف إلى صاحبه ، والمقابل في بيع
المن يمين ، وفي النصح ، فلزيف المقابل أيضاً . وحت يده ، وه يلف لصع ؛ فله
وجت يده وهو مهر المثل وصير (به) يرجع للضمان (ولدي) صفة (مقابل)
كردي في جميع النسخ (وصير) به (الح) ، وفي هامش (خ) لعله (وصير
هوا) ١

فعلَى الأَوْبِ بِنِسْأِهَا تَبَعُهُ قُلُوبُ قَنَصِهِ .

فَنَوْتَفَّ فِي نَدَاهِ وَحَبَّ مَهْرٌ مِثْلِي ، وَإِنْ أَتَلَعْتَهُ فَقَابِصَةٌ .

وَإِنْ أَتَلَعَهُ أَحْسَبِي تَحَيَّرْتُ عَلَى الْمَذْهَبِ .

(معنى الأول : ليس لها سعة) أي : المعش ، ولا التصرف فيه (قل قصه)

وَحُجُورُ التَّصَدُّقِ فِيهِ ، وَلِهَا الْأَعْيَاضُ عِمَاقُ الدَّمَةِ ؛ كَالشَّمْعِ

بَعَمَ ؛ تَعَسُّمُ الصَّعَةِ لَا يُعْصَرُ عَنْهُ ، كَالْمَسْلُومِ فِيهِ ، كَذَا بَقْلَاهُ عَنْ الْمَتَوَلَّى وَنَكَتَ عَلَيْهِ ^(١)

وَاعْتَرَصَا بَأَنَّ الْأَوْحَةَ حَلَاقُهُ ؛ كَمَا لَوْ كَانَ ثَمَاقاً

(فلو تلب) على الأوب ؛ كما أفاده التصريح (في يده) مَافِيَةٌ قُدْرٌ مَلِكُهُ لَهُ قِيلَ

السَّبْ ؛ بَطَرٌ مَا مَرَّ فِي الْمَبِيعِ قُلُوبُ قَنَصِهِ ، فَبَلَرَمُهُ مَوْنَةٌ بَقْلُهُ وَتَجْهِيرُهُ ^(٢)) وَ

وَحَبَّ مَهْرٌ مِثْلِي (وَإِنْ أَتَلَعْتَهُ بِالتَّسْلِيمِ فَاثْمَعْ ؛ لِبَقَاةِ الْكَاحِ وَالصَّعِ ؛ كَالسَّالِفِ فَيَرْجِعُ لِدَلِّهِ وَهُوَ مَهْرُ الْمَثَلِ ؛ كَمَا لَوْ رَدَّ الْمَبِيعُ وَالشَّمْعُ تَالَفَ يَحِثُّ بَدَلُهُ .

(وَإِنْ أَتَلَعْتَهُ) الرُّوْجَةُ - وَهِيَ رَشْدَةٌ - لَعَبِيرٌ مَحْوٍ صِبَالٍ ^(٣)) (نقابصة) لِحَقِّهِ

عَلَيْهِمَا ^(٤) ، وَيَتَرَأَّى الزَّوْجُ مِنْهُ ^(٥) ؛ بَطِيرٌ مَا مَرَّ فِي الْمَبِيعِ ^(٦)

(وَإِنْ أَتَلَعَهُ أَحْسَبِي) أَهْلٌ لِلصَّمَامِ (تَحَيَّرْتُ ، عَلَى الْمَذْهَبِ) بَيْنَ مَسْحِ

الصَّدَاقِ وَبِقَائِهِ ؛ كَطِيرِهِ ثُمَّ

(١) الشرح الكبير (٢٣٤ / ٨) ، روضة الطالبين (٥٧٦ / ٥)

(٢) قوله : (فَبَلَرَمُهُ مَوْنَةٌ بَقْلُهُ) بَأَنَّ كَانَتْ ذَاتَهُ فَمَاتَتْ . (وَتَجْهِيرُهُ) بَأَنَّ كَانَ عَبْدًا فَمَاتَ . كَرْدِي
عِبَارَةٌ اشْرُوبِي (٣٧٨ / ٧) (قوله : « بَلَرَمُهُ مَوْنَةٌ بَقْلُهُ » أي : حيث كان غير آدمي محترم
(وَتَجْهِيرُهُ) أي : حيث كان آدمياً محترماً . اهدح ش)

(٣) قوله (عَبِيرٌ مَحْوٍ صِبَالٍ) احرر عن إتلاعه لعبال . فلا ضمان وينوم الزوج مهر المثل
(سم : ٣٧٨ / ٧)

(٤) أي : القولين . (ش : ٣٧٨ / ٧)

(٥) أي : الصداق . (ش : ٣٧٨ / ٧) .

(٦) في (٦٠٨ / ٤)

فَإِنْ فَسَحَتْ لَصَدَاقٍ أَحَدَتْ مِنَ الرُّوْحِ مَهْرٌ مِثْلٌ ، وَإِلَّا . غَرُمَتْ مُثْلُفٌ
وَإِنْ أَتْلَعَهُ الرُّوْحُ فَكُلْفُهُ ، وَقِيلَ كَأَحْسَى .
وَلَوْ أَصْدَقَ عِنْدِي فَلَمْ أَحْدُهُمَا مِنْ قِصَصِهِ انْفَسَحَ فِيهِ لَا بِي لِبَاقِي عَلَى
الْمَدْفِ ، وَلَهَا الْحَبَارُ ، فَإِنْ فَسَحَتْ مَهْرٌ مِثْلٌ ، وَإِلَّا فَحَصَّةُ التَّالِفِ مِنْهُ
وَلَوْ نَعَيْتَ قَتْلَ قِصَصِهِ . تَحَيَّرَتْ عَلَى

(فَإِنْ فَسَحَتْ الصداق أحدت من الروح مهر مثل) على الأول ، وهو (١)
يَرْجِعُ عَلَى الْمُتْلِفِ (وَإِلَّا) تَفْسُخُهُ (غَرُمَتْ الْمُتْلِفُ) مثله في المثلي وقيمته
في المعقود ، ولا مطالبة لها على الروح .
(وَإِنْ أَتْلَعَهُ الزَّوْجُ فَكُلْفُهُ) نَافِيَةٌ : بِنَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ : أَنَّ إِتْلَافَ الْبَيْعِ
كَذَلِكَ ، فَيَنْقَسِخُ الصَّدَاقُ وَتَرْجِعُ هِيَ عَلَيْهِ بِمَهْرِ الْمِثْلِ (وَقِيلَ كَأَحْسَى)
مَتَحَيَّرُ

(وَلَوْ أَصْدَقَ عِنْدِي) مِثْلًا (فَلَمْ أَحْدُهُمَا) نَافِيَةٌ أَوْ إِتْلَافُ الرُّوْحِ (قُلْ
قِصَصُهُ) انْفَسَحَ (عَقْدُ الصَّدَاقِ) فِيهِ لَا بِي لِبَاقِي عَلَى الْمَدْفِ (تَفْرِيقًا لِلصَّفَقَةِ
فِي لَدَوَامِ) وَلَهَا الْحَبَارُ (هُـ) (٢) : لَتَلَفٍ بِعَصْرِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ
(فَإِنْ فَسَحَتْ مَهْرٌ مِثْلٌ) عَلَى الْأَوَّلِ (وَإِلَّا) تَفْسُخُهُ (فـ) لَهَا
(حَصَّةٌ) أَيُّ قِسْطُ قِيَمَةٍ (التَّالِفِ مِنْهُ) أَيُّ مَهْرُ الْمِثْلِ . هُنَا كَانَتْ قِيَمَتُهُ ثَلَاثَ
قِيَمَةٍ مُجْمُوعٍ قِيَمَتَيْهِمَا . فَلَهَا ثَلَاثُ مَهْرِ الْمِثْلِ .
وَإِنْ أَتْلَعَهُ . . فَقَاصِدَةٌ لِقِطْعِهِ مِنَ الصَّدَاقِ . أَوْ أَحْسَى تَحَيَّرَتْ ، كَمَا
مَرَّ (٣)

(وَلَوْ تَعِبَ قُلْ قِصَصُهُ) بِعَمْرِ فَعَلَهَا ؛ كَقَمَى الْمَرْءُ تَحَيَّرَتْ عَلَى

(١) أي . الروح . هامش (م)

(٢) أي : في الباقي . هامش (د)

(٣) في (م: ٧٧٦)

المذهب ، فإن فسحت مهرٌ مثل ، وإلا فلا شيء لها
 والمصانع الثامنة هي يد الروح لا يضعها وإن طلبت التسليم فامتنع على ضمان
 انعقد ، وكذا التي استوفاهما بركوب ونحوه على المذهب
 ولها حشر نفسها لتقص المهر المعين والحال

المذهب ، فإن فسحت عقد الصداق (مهر مثل) يلزم الروح لها على
 الأول ، وهو نزح على الأجنبي المعين بموجب حيايته (وإلا) تنسخ (فلا
 شيء لها) غير المعين ؛ كمشير رضي بالمعيب .

نعم ؛ إن كان المعيب أحيًا فلها عليه الأرض .

و لروايد في يد الروح أمانة فلا يضمها إلا إن امتنع من التسليم .

(والمصانع الثامنة هي يد الروح لا يضعها وإن طلبت التسليم فامتنع على ضمان
 العقد) كما لو اتفق ذلك من البائع

ونازع فيه ^(١) جمع ؛ كقوله (وكذا) لا يضم المصانع (التي استوفاهما
 بركوب ونحوه على المذهب) بناء على الأصح . أن جبايته كالأية

ويُخاب . بأن ملكها ضعيف ؛ لتطرقه للانصاح بالمليح فلم يقو على إيجاب
 شيء على من هو في قوة المالك ؛ لترقب ^(٢) عوده إليه فقرأ عليهما ^(٣)

(ولها) أي المالكة لأمرها التي لم يُدخل بها (حشر نفسها) للمرص
 والقصر إن كانت مقوضة ؛ كما سيذكره ، وإلا فلها الحشر (لتقص المهر)
 الذي ملكته بالنكاح (المعين و) الذي (الحال) سواء كان ^(٤) بعضه ^(٥) أم كله
 جماعاً ؛ دفعاً لصرر فواب تضعها بالتسليم

(١) أي في قول المص (وإن طلبت التسليم) إلح (ش : ٧ / ٢٧٩)

(٢) وفي (ب) و (ت) و (خ) ، وفي (ب) (بترقب)

(٣) أي : الزوجين . (ش : ٧ / ٢٧٩)

(٤) أي : المعين أو الحال . (ش : ٧ / ٢٧٩)

(٥) قوله (بعضه) أي بعض المهر (أم كله) أي لمهر هامش (ب)

لَا الْمُؤْجَلُ ، وَلَوْ حُلَّ قَتْلُ تَسْلِمٍ فَلَاحِسٌ .

وَحَرَجَ بِهِ (مَلَكَتَهُ بِالسَّكَاحِ) ^(١) مَا بُوْرُوحُ أُمِّ وَدَّهِ فَعَنَّتْ بِمَوْنِهِ أَوْ أَعْتَمَهَا أَوْ
تَاعَهَا وَصَحَّخْتَاهُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ الْآيَةِ ، لِأَنَّهُ مَلِكٌ لِلْوَارِثِ أَوْ الْمَعْتَبَرِ أَوْ السَّائِعِ
لَا لَهَا ، وَمَا لَوْ زَوَّجَ ^(٢) أُمَةً ثُمَّ أَعْتَمَهَا ^(٣) وَأَوْصَى لَهَا بِمَهْرِهَا ، لِأَنَّهُ مَلَكَتَهُ لَا عَنْ
جِهَةِ السَّكَاحِ .

وَيَخْبُرُ الْأُمَةُ سِتْدُهَا الْمَالِكُ بِمَهْرٍ أَوْ وَلْتِهِ ، وَالْمَحْجُورَةُ وَلْتُهَا ^(٤) مَا لَمْ يَزَلِ
الْمَصْلُحَةُ فِي السَّلَامِ .

وَيُنْظَرُ فِيهِ ^(٥) الرُّدْكَشِيُّ بِأَنَّهُ فَيَسَّرَ الْبَيْعَ حَلَّافُهُ ، وَيُرَدُّ . بَأَنَّهُ لَا مَصْلُحَةَ تَطْهَرُ
ثُمَّ عَالِيًا بِحَلَّافِهِ هَا ، وَالْأَدْرَعِيُّ ^(٦) إِذَا خَشِيَ فَوَاتَ الضَّعِيفَ لِحَوِّ فَلَسٍ ، وَيُرَدُّ .
بَأَنَّهُ لَا مَصْلُحَةَ حَيْتَلِدِ تَطْهَرُ .

نَعَمْ ؛ بَحْثُهُ ^(٧) أَنَّ لَوْلِيَّ السَّبِيهِ مَنَعَهَا مِنْ تَسْلِيمِ بَعْضِهَا حَيْثُ لَا مَصْلُحَةُ
مَنْعَةٍ ، وَتُرَدَّدُ ^(٨) فِي مَكَاتِبِهِ كِتَابَةُ صَحِيحَةٍ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ : أَنَّ لِسَيِّدَهَا مَنْعَهَا ؛
كَسَائِرِ تَرْغَاتِهَا ^(٩) .

(لَا الْمُؤْجَلُ) لِرِضَاهَا بِذَمِّهِ (وَلَوْ حُلَّ) الْأَجَلُ (قَتْلُ تَسْلِمٍ . فَلَاحِسٌ)

- (١) قَوْلُهُ (وَحَرَجَ بِمَلَكَتَهُ بِالسَّكَاحِ) أَيِ سَحَرَهُ ذَلِكَ ، إِذْ هُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى قَسْبٍ ، فَوَلَّهُ (مَا
لَوْ رُوحُ أُمِّ وَلَدِهِ) إِيحَ مَحْضَرِ قَوْلِهِ (مَلَكَتَهُ) ، وَقَوْلُهُ (وَمَا لَوْ زَوَّجَ أُمَةً ثُمَّ
أَعْتَمَهَا) إِيحَ مَحْضَرِ قَوْلِهِ (بِالسَّكَاحِ) أَهْدَرُ شَيْئِي (ش : ٣٧٩/٧)
- (٢) قَوْلُهُ (وَمَا لَوْ زَوَّجَ) إِيحَ عَطَفَ عَلَى (مَا بُوْرُوحُ أُمِّ وَلَدِهِ) إِيحَ (ش : ٣٧٩/٧)
- (٣) أَيِ : بَعْدَ اسْتِحْقَاقِهِ لِمَصْلُحَتِهَا . (ش : ٣٧٩/٧)
- (٤) قَوْلُهُ (وَالْمَحْجُورَةُ وَلْتُهَا) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (الْأُمَةُ سَيِّدَهَا) (ش : ٣٧٩/٧)
- (٥) أَيِ فِيمَا بَيْنَهُمَا قَوْلُهُ (مَا لَمْ يَزَلِ بِرِ الْمَصْلُحَةِ) إِيحَ (ش : ٣٧٩/٧)
- (٦) عَطَفَ عَلَى (الرُّدْكَشِيِّ) . (ش : ٣٨٠/٧)
- (٧) أَيِ : الْأَدْرَعِيُّ . (ش : ٣٨٠/٧)
- (٨) أَيِ : الْأَدْرَعِيُّ . (ش : ٣٨٠/٧)
- (٩) رَاجِعٌ إِلَى مَسْأَلَةِ الْمَصْلُحَةِ فِي حُلَّافِ الْأَشْيَاحِ ، مِثْلَ (١٢٧١)

في الأصح

وَلَوْ قَالَ كُلُّ - لَا أَسْلَمْتُ حَتَّى تُسَلِّمَ - فَمَيِّ قَوْلُ - يُخْبِرُ هُوَ ، وَفِي قَوْلِ
لَا إِخْبَارَ ، فَمَنْ سَلِّمَ - أَجَرَ صَاحِبَهُ ، وَالْأَظْهَرُ - أَنَّهُمَا يُجْتَرَانِ ، فَيُؤْمَرُ بِوَضْعِهِ
عِنْدَ عَدْلٍ ، وَيُؤْمَرُ بِالتَّكْبِيرِ ، فَبِذَا سَلِّمْتَ - أَعْطَاهَا نَعْدُ

لَهَا (فِي الْأَصَحِّ) لَوْ جُوبِ السَّلَامُ عَلَيْهَا فَلِلْقَصْرِ لِرِصَالِهَا بِدَقَّتِهِ فَلَا يَزْنَعُ^(١)
بِالْحُلُولِ ، وَيَنَارِعُ فِيهِ الْإِسْوِيُّ^(٢) سَارِدَةً الْأَدْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ

(وَلَوْ قَالَ كُلُّ - لَا أَسْلَمْتُ حَتَّى تُسَلِّمَ - فَمَيِّ قَوْلُ - يُخْبِرُ هُوَ) لِإِمْكَانِ اسْتِرْدَادِ
الصَّدَاقِ دُونَ الْمَسْعِ ، وَمَنْ ثَمَّ لَمْ يَأْتِ بِقَوْلِهِ بِإِخْبَارِهَا وَحْدَهَا ؛ لِقَوَائِمِ النَّصِّ
عَلَيْهَا هَا ، دُونَ الْمَسْعِ ثَمَّ^(٣)

(وَفِي قَوْلِ - لَا إِخْبَارَ - فَمَنْ سَلِّمَ - أَحْرَصَ صَاحِبُهُ) لِأَنَّهُ كَلَّامٌ وَجَّهَ لَهُ حَقُّ
وَعَدِهِ حَقٌّ فَلَمْ يُخْبِرْ بِإِيفَاءِ مَا عَلَيْهِ دُونَ مَا لَهُ

(وَالْأَظْهَرُ - أَنَّهُمَا يُجْتَرَانِ - فَيُؤْمَرُ بِوَضْعِهِ عِنْدَ عَدْلٍ ، وَيُؤْمَرُ) هِيَ
(بِالتَّكْبِيرِ - فَبِذَا سَلِّمْتَ) وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ مِنْ غَيْرِ امْتِنَاعٍ مِنْهَا (أَعْطَاهَا الْعَدْلُ)
فَبِذَا امْتَنَعَتْ - اسْتُرِدَّتْ مِنْهَا ؛ لِأَنَّ^(٤) ذَلِكَ هُوَ الْعَدْلُ بَيْنَهُمَا

وَلَيْسَ الْعَدْلُ - بَيْنَهُمَا ، وَإِلَّا - كَانَ هُوَ مُجْتَرَّ وَحْدَهُ ، وَلَا بَيْنَهُمَا ، وَإِلَّا .
كَانَتْ هِيَ الْمَجْزُوءَ وَحْدَهَا ، بَلْ - بَائِبُ الشَّرْعِ ؛ لِقَطْعِ الْخُصُومَةِ بَيْنَهُمَا .

وَقِيلَ - بَيْنَهُمَا ؛ لِقَوْلِهِمْ - لَوْ أَحَدُ الْحَاكِمِ الدِّينَ مِنَ الْمُتَمَتِّعِ . مَلَكُهُ
الْعَرِمَ وَتَرَأَى دَمَةَ الْحَاكِمِ مِنْهُ - وَيُرَدُّ . بَأَنَّ هَذِهِ^(٥) لَا شَاهِدَ فِيهَا ؛ لِاسْتِقْرَارِ
الْبَيْتِ فِيهَا بِفَضْلِ الْحَاكِمِ ، وَلَا كَذَلِكَ هَا ؛ إِذَا لَوْ امْتَنَعَتْ مِنَ التَّكْبِيرِ بَعْدَ قَصْرِ

(١) أَيِ : الْوَجُوبِ . (ش : ٣٨٠ / ٧)

(٢) الْمُهَمَّاتُ (١٧٥ / ٧)

(٣) أَيِ - فِي الْبَيْعِ . (ش : ٣٨٠ / ٧)

(٤) تَحْلِيلُ الْأَظْهَرِ - (وَشَدِيدِي : ٣٣٩ / ٦)

(٥) أَيِ - مَسْأَلَةُ أَحَدِ الْحَاكِمِ الدِّينَ مِنَ الْمَسْعِ (ش : ٣٨١ / ٧)

وَلَوْ نَادَرْتُ فَمَكَّتْ طَالَتْ ، فَإِنْ لَمْ يَصْأَ اَمْسَعْتُ حَتَّى يُسْتَمَ ، وَبِئْسَ
وَجَلِيءٌ فَلَا

العدلِ أو الحاكم . . اسرَّده الروحُ

وقيل : نائبها ، واختارهُ البلقِيُّ ؛ كابن الرُّفْعَةِ ، لكنته^(١) مَمْرُوعٌ مِنَ التَّسْلِيمِ
إِلَيْهَا ، وَهِيَ مَمْرُوعَةٌ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ قَبْلَ التَّمَكِّي^(٢)

وَوَحَّهَ الْبَلْقِيُّ بِتَصْرِيحِ أَبِي الطَّنْبِ بَأَنَّهُ لَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ^(٣) ، كَانِ مِنْ
ضَمَانِهَا ، وَفِيهِ نَظَرٌ . وَالَّذِي يَنْجُو خِلَافُهُ^(٤) ، وَأَنَّهُ مِنْ ضَمَانِهِ ؛ نَظِيرُ مَا قَرَّ فِي
عَدْلِ الرَّهْنِ^(٥) ، وَلَيْسَ هَذَا^(٦) كَالْمَصِيعِ الْمَذْكُورِ^(٧) ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَعًا مَرَّ^(٨) .

(وَلَوْ بَادَرْتُ فَمَكَّتْ طَالَتْ) عَلَى كُلِّ قَوْلٍ ؛ لِذَلِكَ مَا فِي وَسْعِهَا

(فَإِنْ لَمْ يَطْأْ) هَا (اَمْسَعْتُ حَتَّى يُسَلِّمَ) هَا الْعَهْدُ ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ هَا^(٩) إِنَّمَا
هُوَ بِالْوَطْءِ (وَإِنْ وَطِئَ) هَا مُحْتَارَةٌ (فَلَا) تَمْتَنِعُ ، لِمَوَاطِئِ حَقِّهَا^(١٠) بِوَطْئِهِ
بِاخْتِيَارِهَا ،

وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَكْرَهَهَا أَوْ كَانَتْ غَيْرَ مَكْتَفِيَةِ حَالِ الْوَطْءِ ثُمَّ كُمَلَّتْ بَعْدَهُ وَلَمْ يَكُنْ

(١) أَي : الْعَدْلُ . (ش : ٣٨١ / ٧٠)

(٢) كَمَا يَدَّ النَّبِيَّ فِي شَرْحِ التَّنْبِيهِ (١٣ / ٢٤٩ - ٢٥٠) .

(٣) أَي : الْعَدْلُ . (ش : ٣٨١ / ٧)

(٤) قَوْلُهُ : (خِلَافُهُ) أَي : خِلَافَ مَا صَرَّحَ بِهِ أَبُو الطَّنْبِ ، وَقَوْلُهُ : (وَأَنَّهُ) أَي : النَّائِبُ فِي بَدْلِ
الْعَدْلِ ، وَقَوْلُهُ : (مِنْ ضَمَانِهِ) أَي : الزَّوْجُ . بِمَعْنَى قَوْلِهِ : (خِلَافُهُ) . (ش : ٣٨١ / ٧)

(٥) فِي (٥ / ١٤١ - ١٤٢)

(٦) أَرَادَ بِهِ أَنَّ يَمُرَّ مِنَ الزَّوْجِ وَبَيْنَ الْمَصِيعِ الْمَذْكُورِ فِي عَوْلِهِ بِمَعْنَى (وَقِيلَ) نَائِبُهَا ،
فَقَوْلُهُمْ . . (إِلْحَ انْتَهَى رَشِيدِي) . (ش : ٣٨١ / ٧)

(٧) قَوْلُهُ (وَلَيْسَ هَذَا كَالْمَصِيعِ الْمَذْكُورِ) أَي : مِلَّ مَا سَطَرَ كُرْدِي

(٨) أَي : فِي قَوْلِهِ : (وَيُؤَدِّ بِأَنَّهُ) (إِلْحَ) (ش : ٣٨١ / ٧)

(٩) أَي : فِي الْبُكَاحِ . (ش : ٣٨١ / ٧)

(١٠) أَي : حَقِّ حِسِّهَا (ش : ٣٨١ / ٧)

وَوَإِذَا دُرِّسَ لَكُمْ ، فَتَمَكَّنْ ، فَإِنْ مَعَتْ بِلا عُدْرٍ اسْتَرَدَّ إِنْ قُلْنَا : إِنَّهُ يُخْشَرُ

لَوْلِي سَمْعُهَا ، مَصْلَحَتُهَا كَدَلُهَا الْأَمْسَعُ^(١)

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ^(٢) أَيْهَا بَلْ لَمْ تَمَكَّنْهُ إِلَّا لَطْفُهَا سَلَامَةً مَا قَصَصَتْهُ فَخَرَجَ مَعِيّاً مِنْ غَيْرِ
تَمَصُّيرٍ مِثْلِهَا فِي قَبْضِهِ . . . كَانَ لَهَا الْإِمْتِنَاعُ

وَنَحَثُ الْأَدْرَعِيَّ أَنْ تَمَكَّنَ بِحُجُورِ الرِّمَاءِ مِنَ الْإِسْتِمْنَاعِ . كَتَمَكَّنَ السَّلِيمُ مِنَ
الْوَطَنِ ، فَلَهَا الْإِمْتِنَاعُ قَبْلَهُ^(٣) لَا بَعْدَهُ .

(وَلَوْ نَادَرَ سَلِمَ فَلْتَمَكَّنَ)^(٤) وَجَوَاباً إِذَا طَلَبَ ، لِأَنَّهُ^(٥) قَعَلَ مَا عَلَيْهِ
(فَإِنْ مَعَتْ)^(٦) وَبِو (مَلَا عَدْرَ اسْتَرَدَّ إِنْ قُلْنَا إِيَّاهُ يَخْبِرُ) وَالْأَصَحُّ^(٧) لَا ،
فَتَكُونُ مَتَرَعاً بِالتَّسْلِيمِ فَلَا يَسْتَرَدُّ

قِيلَ أَفَعَلَ مَحَلَّ السَّلِيمِ ، وَهُوَ : مَرَلُ الرُّوحِ وَبَيَّرَكَ . بَأَنَّ هَذَا^(٨) مَعْلُومٌ
مِنْ كَلَامِهِ فِي (الْمَقَابِلِ)^(٩) عَلَى أَنْ قَوْلَهُ (وَهُوَ .) إِلَى آخِرِهِ لِلْأَعْلَبِ ؛ إِذْ
لَوْ رَضِيَ بِمَحَلِّهَا أَوْ مَحَلِّ بِحُجُورِ أَيْهَا . كَانَ كَذَلِكَ

وَالْكَلَامُ هَا هُنَا عُقْدٌ^(١٠) عَلَيْهَا وَهِيَ سَلْبُ الْعُقْدِ ؛ كَالرُّوحِ ، فَهَوْنٌ وَصَوْلُهَا
لِلْمَعْرَلِ الَّذِي يُرِيدُهُ الزَّوْجُ مِنْ تِلْكَ السَّلْبِ عَلَيْهَا .

(١) راجع : سهل الصباح في اختلاف الأشباح ، مساله (١٢٧٢)

(٢) أي من قوته (ومن ثم لو أكرهها) إيج (ش ٣٨١ / ٧)

(٣) أي : الاستمتاع منها مختارة (ش : ٣٨١ / ٧)

(٤) وفي (ب) و (د) و (د) (فلتمك) كله من المتى

(٥) أي : الروح ، هامش (خ)

(٦) في (ح) و (د) و (س) (فإن مَعَتْ) وكنته من العس ، وفي (ث) و (د) (فإن مَعَتْ)

بدون هاء التضمين وفي (شعور) (مسعت) وكذا هو في " المهج " المطبوع

(٧) أي : لا يجبر على التسليم أولاً ، (ش ٣٨٢ / ٧)

(٨) أي : محل التسليم . (ش ٣٨٢ / ٧)

(٩) في (٨ / ٥٩٧ - ٥٩٨ ، ٦٠٨)

(١٠) قوله : (عقد) يناء المفعول (ش ٣٨٢ / ٧)

وَلَوْ سَمَّهَلْتُ لِنُطِيفٍ وَنَحْوِهِ . أَتَهَلَّتْ مَا يَرَاهُ قَاصِي وَلَا يُجَاوِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ،
لَا لِيَنْقَطِعَ خَيْصُرُ

(ولو اسمهللت) هي أو وليها (لتطيف^(١) ونحوه) كإزالة وسح
(. . اسمهللت) وحبوا وإن قبضت المهر ؛ للحبر المتفق عليه^(٢) لا تَطْرُقُوا النِّسَاءَ
لِيَلَا حَتَّى تَمْتَشِطَ الشَّعْثَةَ وَتَشْجِدَ الْمُجْبَةَ^(٣) .

قَالَ الْمُتَوَلَّى فَإِذَا مَيَّحَ الرُّوحُ الْعَائِثُ أَنْ يَطْرُقَهَا مَعَاصِدَةٌ^(٤) فِيهَا أُولَى .
وَمِنْهُ مَظَرٌ ؛ لِأَنَّ الْعَائِثَ يُذَبُّ لَهُ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ طَلِبِهَا فَلَا يُقَاسُ بِهِ هَذَا
وَكَانَ وَجْهٌ صَرِيحٌ بَيْنَ يَدَيْ ذَلِكَ^(٥) مُطْلَعًا وَوُجُوهُهَا إِذَا طَلَبَتْ أَنَّ الْعَيْنَ
تَنْفَرُ مِنْ مَحَاحِنِهَا مَا تَكْرَهُهُ أَوَّلَ الْأَمْرِ^(٦) مَا لَا تَنْفَرُ مِنْهُ بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ .

(ما) أي : رماً (يراه قاض) مِنْ نَحْوِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ (وَلَا يُجَاوِرُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ)
لِأَنَّ عَرْضَ نَحْوِ التَّطْيِيفِ يَنْتَهِي فِيهَا^(٧) عَالًا (لَا) لِحِجَابِ وَرَسْمٍ وَكَذَا نَرَيْنِ ؛ كَمَا
هُوَ ظَاهِرٌ ، وَلَا (لِيَنْقَطِعَ خَيْصُرُ) وَبَعَاسٌ ؛ لِإِمْكَانِ الْمَتَّعِ بِهَا فِي الْحَقْلَةِ مَعَ طَوْلِ
رَمِيهَا

وَمِنْ ثَمَّ لَوْلَمْ يَتَّقِ مِنْهُ^(٨) إِلَّا دُونَ ثَلَاثٍ أَتَهَلَّتْ عَلَى مَا فِي « التَّمَةِ »^(٩) .

(١) وهي (ح) و (د) : (لتطيف)

(٢) صحيح البخاري (٥٢٤٦) ، ر (٥٠٧٩) ، وصحيح مسلم (١٩٢٨) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

(٣) قوله : (حتى تمتشط . . . إلخ ؛ أي : لأن تترى ونها لزوجها بامشاهد الشعر وتطيف البدن بالخلع للعلماء وغيره . والمعينة التي عريب عها زوجها . كرودي .

(٤) أي : مفاجأة . (ش . ٣٨٢ / ٧)

(٥) قوله (سبب ذلك) أي : عدم التطير ليلاً معاصدة (مطلقاً) أي : طيب أم لا (ش . ٣٨٢ / ٧)

(٦) قوله (أول الأمر) مفعول بالمفاجأة (ش . ٣٨٢ / ٧)

(٧) وهي المطبوعة المصرية : (فيها) غير موجود

(٨) أي : من رميها . (ش . ٣٨٢ / ٧)

(٩) راجع « سهل أصبح في اختلاف الأنساج » مسألة (١٢٧٣) ، وراجع لراماً والشرواني . (٣٨٢ / ٧)

وَلَا تُسَلِّمُ صَغِيرَةً وَلَا مَرِيضَةً حَتَّى يَزُولَ مَا بَعُ وَطءُ

وَلَوْ حَشِيَّتٌ^(١) أَنَّهُ يَطَّوُّهَا سَلَّمَتْ بِهَا وَعَلَيْهَا الْإِمْنَعُ^(٢) ، فَإِنْ غَلِمَتْ أَنْ
إِمْنَاعَهَا لَا يُعِيدُ وَقَصَبِ الْقَرَائِنُ بِالْمَقْطَعِ أَنَّهَا يَطَّوُّهَا لَمْ يَتَعَدَّ أَنْ لَهَا بَلْ عَلَيْهَا
الْإِمْنَعُ^(٣) حَشِيَّتٌ

(وَلَا تُسَلِّمُ صَغِيرَةً) لَا تُخْتَبِلُ الْجَمَاعَ وَلَوْ لَشَعْرَةٍ قَالَ . لَا أَقْرُبُهَا (وَلَا مَرِيضَةً)
وَهَرِيْلَةٌ بِهَذَا عَارِضٍ لَا يُطْفِقُ الْوُطءُ ، أَي : تُكْرَهُ لِلْوَلِيِّ وَالْأَحِيرَتَيْنِ^(٤) ذَلِكَ
(حَتَّى يَزُولَ مَا بَعُ وَطءُ) إِذَا الْمَدْرُهَا عَلَى لَعْرِفٍ وَلَمْ تَعَارَفْ تَسْلِيمٌ هَذَا مَعَ أَنَّ
مَرُطَ الشَّهْوَةِ قَدْ يَخِيْلُهُ عَلَى الْوُطءِ الْمَصْرُ

وَيُخْرَمُ وَطَّوُّهَا مَا دَامَتْ لَمْ يَخْتَلَمْ ، وَيُزَجَّعُ فِيهِ^(٥) لَشَهَادَةِ بَحْوٍ أَرْبَعِ سَوَاقٍ .
نَعَمْ ؛ لَوْ طَلَبَ ثَقَّةٌ تَسْلِيمَ مَرِيضَةٍ . فِيهِ وَجْهَانِ رَجَّحَ ابْنُ الْمُقَرِّي
الْوُجُوهَ^(٦) ، وَالزَّرْكَشِيُّ : حَلَقَهُ^(٧) .

وَلَوْ قِيلَ إِنْ دَلَّتْ مَرِيضَةٌ حَالَهُ عَلَى مَوْتٍ شَيْئَةً لَمْ يَجِبْ^(٨) ، وَإِلَّا وَحَبَّ . . لَمْ
يَتَعَدَّ^(٩) .

وَتُسَلِّمُ لَهُ مَجْبُوعَةٌ لَا مَرَضٍ عَارِضٍ وَإِنْ لَمْ تُخْتَبِلِ الْجَمَاعَ ؛ إِذَا لَا عَايَةَ تُنْتَظَرُ ،
وَتُمْكِنُهُ مَقَاعِدُ الْوُطءِ لَا مَهْ إِنْ حَشِيَّتٌ^(١٠) إِنْصَاءُهَا

(١) أَي : الرُّوْحَةُ الْحَافِظُ أَوْ التَّصَلُّهُ (ش : ٢٨٢ / ٧)

(٢) أَي : مِنَ الْوُطءِ . (ش : ٢٨٢ / ٧)

(٣) أَي : مِنَ التَّسْلِيمِ . (ش : ٢٨٢ / ٧)

(٤) قَوْلُهُ (وَالْأَحِيرَتَيْنِ) وَهِيَ الْمَرْبُوعَةُ وَالْهَرِيْلَةُ (ذَلِكَ) أَي : تَسْلِيمُ (ش : ٢٨٣ / ٧)

(٥) أَي : فِي تَعْمَلِ الْوُطءِ . (ش : ٢٨٣ / ٧)

(٦) رَوَى الْعَدْلَابُ مَعَ شَرْحِهِ : أَسَى الْمَطَالِبِ (٤٩٨ / ٦)

(٧) الدِّيَابِجُ فِي تَوْضِيحِ الْمَهَاجِ (٧٧٣ / ٢)

(٨) أَي : التَّسْلِيمِ . (ش : ٢٨٣ / ٧)

(٩) رَاجِعٌ إِلَى الْمَهَلِ الْبَصَاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاءِ : مَأَلَهُ (١٢٧٤)

(١٠) قَوْلُهُ (وَتُمْكِنُهُ) أَي : تُمْكِنُ الْحَقِ لِرُوحٍ مِمَّا عَلَا الْوُطءَ مِنْ سَائِرِ الْإِسْتِمْنَاعَاتِ (لَا مَهْ) =

وله^(١) الاعتناغ من تسليم صعيبة لا مربضة
 فرع العبرة فيما إذا عابت الروضة عن محل العقد بمحلته^(٢) ، فلو تزوّج امرأة
 في انكوفة بعدد . لزمها المونة لنفسها وطريقها وسحر محرم معها من الكوفة إلى
 بغداد ، لا إلى الموصل لو خرج^(٣) إليه ، كما أطنقوه
 وإنما تنحى اعتبار محل العقد إن كان الروح^(٤) به ، أم لو عقد له وكيله سيد
 بن هوبها . فالعبرة بسيد الروح فيما يظهر ، لأنه المسلم ، لا العقد^(٥) ، لأنها
 لم تحاطت بالإتقان إليه^(٦) أصلاً وإنما حوطبت بالإتيان لمزوج ابتداء ، فاعتبر
 محله حاله العقد دون محل وكيله
 وظاهر كلامهم أنه لا فرق في اعتبار محل العقد^(٧) بين علمها سيد الروح
 وعنده
 ولو فصل^(٨) ، لأنها في حالة العلم مؤطرة بنفسها على الذهاب إليه ، محلاتها
 مع عدمه لم ينعقد^(٩) .

- أي لا يملكه من الوطى . إن حسب . إنج . كردي
 (١) والصحيح في (له) يرجع إلى الزوج . كردي
 (٢) قوله (محلته) حيز (نعمه) . إنج والصحيح للعقد (ش ٢٨٣/٧)
 (٣) قوله (لو خرج) أي الروح من بعد العقد (إليه) أي الموصل (ش
 ٢٨٣/٧)
 (٤) أي : حين العقد (به) أي : بمحل العقد (ش ٢٨٣/٧)
 (٥) قوله (لا العقد) عطف على لروح . انتهى سم أي لا بمحل العقد (ش ٢٨٣/٧)
 (٦) أي : محل العقد . (ش ٢٨٣/٧)
 (٧) قوله (لا فرق في اعتبار محل العقد) أي بعد كون الروح قد لا فرق بين
 كردي
 (٨) قوله (ولو فصل) أي فصل بين علمها وعنده ، بأن يمان في حالة العلم يعبر . وفي عدمها
 لم يعبر ، لأنها... إلخ . كردي ،
 (٩) وقوله : (لم ينعقد) جواب (لو فصل) .. كردي

وَيَسْتَقِرُّ الْمَهْرُ بَوَاطِئِهِ وَإِنْ حُرِّمَ كَخَائِصٍ ، وَنَفُوتٍ أَحَدَهُمَا .

وَقِيَاسُ مَا مَرَّ^(١) : أَنْ يَلْزِمَ الْعَقْدُ لَوْ لَمْ يَضْحَكِ لِلتَّسْلِيمِ . اِغْتَبِرَ أَقْرَبُ مُحَلٍّ صَالِحٍ إِلَيْهِ .

(وَيَسْتَقِرُّ الْمَهْرُ بَوَاطِئِهِ) وَإِنَّمَا يَخْصُصُ^(٢) بِتَعْيِيبِ الْحَشْمَةِ ، أَوْ قَدْرِهَا مِنْ فَاقِدِهَا وَإِنْ لَمْ تَزَلِ الْكَارَةُ^(٣) ، كَمَا افْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ .

وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي التَّحْلِيلِ ؛ مِنْ عَدَمِ الْفَرْقِ^(٤) بَيْنَ الْعَوْرَاءِ وَغَيْرِهَا . بِأَنَّ الْقَصْدَ بِهِ السَّمِيرُ عَنْ إِبْطَاقِ ثَلَاثٍ ، فَيُؤَدِّي انْتِصَمَ بِهِ^(٥) هَذَا كَانَ أَشَدَّ فِي التَّسْمِيرِ .

(وَإِنْ حُرِّمَ كَ) وَطِءٌ دَبْرٍ أَوْ سَحْوٍ (حَدَّثَ) كَمَا دَلَّتِ الصُّوَصُ الْقِرَائِيَّةُ^(٦) ، لَا نَاسْتَمْنَعُ^(٧) وَاسْتَدْحَالُ^(٨) مَدْوٍ ، وَإِلَالَةُ نِكَاحٍ بِغَيْرِ ذِكْرِ .

وَالْمَعْرَاضُ بِاسْتِقْرَارِهِ : الْأَمْرُ مِنْ سَقُوطِ كُنْهِ أَوْ بَعْضِهِ نَحْوِ طَلَاقٍ أَوْ فَسْخٍ .

(وَسَمِعَتْ أَحَدَهُمَا) فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ ، لَا مَسْلُوقٍ قَبْلَ وَطِءٍ ؛ لِاجْتِمَاعِ الصَّحَابَةِ^(٩) ، وَلِغَلَاءِ آثَرِ النِّكَاحِ بَعْدَهُ ؛ مِنْ الْوَارِثِ وَغَيْرِهِ .

وَقَدْ لَا يَسْتَمِيرُ بِالْمَوْتِ ؛ كَمَا مَرَّ فِيمَا بَوَقَّعْتَ أُمَّةً نَفْسَهَا أَوْ قَتَلَهَا سَتْدَهَا

وَقَدْ يَنْقُطُ بَعْدَ اسْتِقْرَارِهِ ؛ كَمَا ؛ لَوْ اِشْتَرَتْ حُرَّةٌ رَوْحَهَا بِعَذْوِ طِءٍ وَقَبْلَ قَبْضِهَا بِصَدَاقٍ ؛ لِأَنَّ الْمَيْتَ لَا يَنْشُئُ لَهُ عَلَى قَهْ مَالٌ ، كَذَا رَعْنَهُ شَارِحٌ ، وَهُوَ وَجْهٌ .

(١) أي في (البيع) (ش ٧ / ٣٨٣)

(٢) أي : الوطء - (ش ٧ / ٣٨٣) .

(٣) قوله : (وإن لم تزل الكارة ...) إلخ . (ش ٧ / ٣٨٤) .

(٤) أي : في اشتراط زوال الكارة . (ش ٧ / ٣٨٤)

(٥) قوله (إليه) أي الوطء ، (هذا) أي روث الكارة (ش ٧ / ٣٨٤)

(٦) وهو قوله تعالى ﴿ وَمَا أَتَى بِمُتَّحِكُمْ إِلَى بَقِيٍّ ﴾ [النساء : ٢١]

(٧) أي - في غير نحو الرقاة ؛ كما مر . (ش ٧ / ٣٨٤)

(٨) وفي المطبوعة المصرية : (إدخال)

(٩) راجع إلى السنن الكبير السهقي (١٤ ، ١٥ ، ٥٢٤) باب (أحد الزوجين يموت ولم يعرض بها صداق ولم يدخل بها) ، وكذا باب (من مال لا صداق لها) بعده

لَا يَحْلُوهُ فِي التَّحْدِيدِ

فصل

نَكَحَهَا بِحُمْرٍ أَوْ حُرٍّ أَوْ مَعْصُوبٍ

وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَنْقُطُ ، فَإِنْ فَصَّته . . . قَارَنتَ به ، وَالْأ . . . رَجَعَتْ عَلَيْهِ بِهِ
بَعْدَ عَتَقِهِ ، وَلَا يَنْظُرُ لِكُونِهَا مَلَكَتْهُ ؛ لِأَنَّ الْمَمْتَعِ اتِّدَاءُ إِحْبَابٍ لِلتَّحْدِيدِ عَلَى قَهْرٍ
لَا دَوَامَهُ ^(١) ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى .

وَعَدَ لَا يَنْجُثُ بِالْكَلِيَّةِ ، كَأَنَّهُ أَعْتَقَ مَرِيضًا أَمَةً لَا يَمْلِكُ عِيَرَهَا وَتَرَوُّجَهَا وَأَجَازَ
الْوَرِثَةَ عَتَقَهَا فَإِنَّهُ يَسْتَقِرُّ النِّكَاحُ ،

وَلَا مَهْرٌ لِلدَّوْرِ ؛ إِذْ لَوْ وَجَّهَتْ . رَقٌّ بَعْضُهَا فَيُظَلُّ نِكَاحُهَا ؛ فَيُظَلُّ الْمَهْرُ ^(٢)

(لَا يَحْلُوهُ فِي التَّحْدِيدِ) لِمَعْنُومٍ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ
تَمْسُوهُنَّ . . . ﴾ (البقرة ٢٣٧) الْآيَةُ

وَالْمَسُّ : الْحِمَامُ ، وَمَا رُوِيَ أَنَّ الْحُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ قَصَرُوا بِهِ بِالْحَلْوَةِ
مَنْقُطٍ ^(٣) .

وَلَا يَسْتَقِرُّ بِهَا فِي نِكَاحٍ فَاسِدٍ إِجْمَاعًا .

(فصل)

فِي بَيَانِ أَحْكَامِ الْمَسِّيِّ الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ

(نَكَحَهَا) بِمَا لَا يَمْلِكُهَا ؛ كَأَنَّهُ نَكَحَهَا (بِحُمْرٍ أَوْ حُرٍّ أَوْ مَعْصُوبٍ) ضَرْخُ

(١) أَي : الإِحْبَابِ . (ش : ٢٨٤ / ٧)

(٢) وَلَوْ (ب) وَ (ج) وَ (ح) : (يَظَلُّ الْمَهْرُ)

(٣) عَنْ رِوَايَةِ مَنْ أَوْحَى قَدْ قَصَدَ الْحُلَفَاءَ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ أَنَّهُمْ أَعْتَقُوا نِسَاءً أَوْ أَرْحَى سَرَاءً

وَحَبَّ لَصَدَاقٍ وَلَعْدَةً أَعْرَجَهُ سَعِيدٌ مِنْ مَصْرُورٍ فِي ١٨٦٢ (٧٦٢) ، وَالدَّيْهَمِيُّ فِي : « تَكْبِيرٌ »

(١٤٦٠٠) قَالَ الْبَيْهَقِيُّ (هَذَا مَوْصُولٌ ، دُرَارَةٌ لَمْ يُفْرَقْ عَنْهُ ، وَهَذَا رُؤْيَا عَنْ عَمْرِو بْنِ عَلِيٍّ

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَوْصُولًا) . (١٤٥٩٨) .

وجب مهرٌ مثل ، وفي قولٍ قيمته ،

موصفه بما ذكر ، أو أشار إليه فقط وقد غنمه أو خهله (وجب مهر مثل)
لمسألة اسمية وماء النكاح .

هذا في أنكحتنا ، أما أنكحة الكفار فقد مرَّ حكمها^(١) .

(وفي قول - قيمته) أي - بدله بتقدير الحرّ قاً ، والمعصوب مملوكاً ،
والخمر خللاً أو عصيراً ، أو قيمته عند من يرى لها^(٢) قيمة على تناقص في ذلك مرَّ
ما فيه^(٣)

وذلك^(٤) لأن ذكره^(٥) يقتضي قصده دون قيمة الصع .

ويؤدُّ بأنه لا عبرة بمصدر ما لا قيمة له^(٦) ، وذلك التقدير لا ضرورة إليه مع

سهولة الرجوع بسبب الشرعي للصع ، وهو مهر المثل .

ولو سُمِّي بحودم . فكذلك^(٧) .

(١) عبارة الديباج (٣ / ٣١٦) : (مر في أنكحة الكفار : أن ما اعتقدوا صحة إصداقه . يجري
عليه حكم الصحيح)

(٢) أي بحرمه . وهذا التفسير إما ياسب « الهبة » وبعض نسخ لشرح من عدم
(منه) وأد على ثبوته ، كما في أكثر نسخ الشارح فالظاهر أن مرجع الصغير الحمر
والحر والمعصوب . (ش : ٧ / ٣٨٤)

(٣) فصل قوله (مر ما فيه) أي مر في طريق الصفة كروي

(٤) أي : وجوب البذل . (ش : ٧ / ٣٨٤)

(٥) أي : ما لا يملكه . (ش : ٧ / ٣٨٤)

(٦) الأنسب : ما لا يملكه . (ش : ٧ / ٣٨٤)

(٧) قوله (لو سمي بحودم فكذلك) أي يجب مهر المثل ، هذا رد لما في « الدميري »
حيث قال : ويصور المسألة بالحرم ويحرم يقتضي أن محبتها بما كان مقصوداً ، أن عبر
لمقصود ، كإدم والحشرات فلا يأتي ذلك منه . ويسمي أن يكون كالمقوضة ، وهو فاس
ما ذكره في (الخلع) أنه إذا حالها على ما لا يقصد : كإدم والحشرات وقع رجعتاً ،
لأنه لا يقصد بحال ، فكانه لم يطعم في شيء . كروي .

أَوْ بِمَمْلُوكٍ وَمَعْصُوبٍ . نَظَلَ فِيهِ وَصَحَّ فِي الْمَمْلُوكِ فِي الْأَظْهَرِ وَنَحَبَرٌ ؛ فَإِنْ
مَسَحَتْ فَهَرُّ مَثَلٍ ، وَفِي قَوْلٍ قِيمَتُهُمَا .

وَكَانَ الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَلْعِ^(١) أَنَّ الْعَمْدَ^(٢) أَهْوَى مِنَ الْحَلْعِ^(٣) ، فَهَوَى
هَذَا^(٤) عَلَى إِيحَابٍ مَهْرٍ ، وَأَيْضاً التَّسْمِيَةُ هَا عَيْرٌ شَرْطٌ لِإِيحَابِ مَهْرِ الْمَثَلِ ؛
لِلْإِعْقَادِ بِهِ^(٥) عَمْدَ السَّكُوتِ عَنْ مَهْرٍ ، وَثُمَّ^(٦) التَّسْمِيَةُ شَرْطٌ لِإِيحَابِ الْمَسْتَى أَوْ
مَهْرِ الْمَثَلِ .

وَعَايَةُ ذِكْرِ الدَّمِ أَنَّهُ كَالسَّكُوتِ عَنْهُمَا وَهُوَ مُوجِبٌ هَذَا لَا نَتَمَّ
وَرَعْمٌ أَنْ تَسْمِيَةَ الدَّمِ يَتَضَعُ الضَّرْبُ . يُرَدُّ أَنَّ الضَّرْبَ مِنْهَا^(٧) لَا يَدُّ فِيهِ
مِنَ الضَّرْبِ بِاتِّعَاءِ التَّسْمِيَةِ فِي الْعَقْدِ ، وَلَسْ دَكْرُ الدَّمِ مُتَضَعٌ لِدَلَّتِ^(٨) .
(أَوْ بِمَمْلُوكٍ وَمَعْصُوبٍ . نَظَلَ فِيهِ وَصَحَّ فِي الْمَمْلُوكِ فِي الْأَظْهَرِ) تَعْرِيفاً
لِلصَّفَةِ

وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَدُّ مِنْ شُرُوطِهَا^(٩) السَّافَةِ ثُمَّ ، وَإِلَّا ؛ كَأَنَّ قَدَّمَ السَّاطِلِ . .
نَظَلَّتِ التَّسْمِيَةُ وَوَجَبَتْ مَهْرُ الْمَثَلِ
(وَتَنْحِيرٌ) إِنْ جَهِلَتْ ؛ لِأَنَّ الْمَسْتَى كُلَّهُ لَمْ يُنْتَمِ لَهَا
(فَرَضَ مَسَحَتْ . مَهْرُ مَثَلٍ) نَجِثُ لَهَا (وَفِي قَوْلٍ قِيمَتُهُمَا) أَيِ بَدَلُهُمَا

(١) أي حيث لم يحضر مع تسميته ، بل وقع الطلاق رجوعاً (ش ٣٨٤ / ٧)

(٢) أي : كالنكاح . (ش ٣٨٤ / ٧)

(٣) أي كالنكاح . (ش ٣٨٤ / ٧)

(٤) أي النكاح عند تسمية محرم . (ش ٣٨٤ / ٧)

(٥) أي : مَهْرُ الْمَثَلِ . (ش ٣٨٤ / ٧)

(٦) أي في الحلع . (ش ٣٨٥ - ٣٨٤)

(٧) أي : الرُّوْجَةُ . (ش ٣٨٤ / ٧)

(٨) أي : للتصريح باتِّعَاءِ التَّسْمِيَةِ . (ش ٣٨٥ / ٦)

(٩) الأولى : التذكير . (ش ٣٨٥ / ٧)

وإن أحرث فلها مع المملوك حصّة المعصوب من مهر مثل بحسب قيمتهما ،
وفي قول تقسّمه

ولو قال رُوْحُكَ سَتِي وَبَعْتُ ثوبها بهذا العبد صحّ الكاخ ، وكذا المهر
وتسّم في الأظهر ، ويورّع لعنّد على الثوب ومهر مثل

(وإن أحرث فلها مع المملوك حصّة المعصوب من مهر مثل بحسب قيمتهما)
عملاً بالتدريج ، فهو ساوئ كلّ مئة فلها نصف مهر المثل بدلاً عن المعصوب
(وفي قول تقسّمه) أي المملوك ولا شيء لها معه

(ولو قال رُوْحُكَ سَتِي وَبَعْتُ ثوبها بهذا العبد) وهو وليّ مالها أيضاً ، أو
وكبرّ عنها^(١) (صحّ الكاخ) لأنه لا يفسد بفساد المسوّى (وكذا المهر
والبيع في الأظهر) كما قدّمه في (تعريف الصفة)^(٢) ، وأعادّه هنا على وجوّهين
ولا تكرار .

وخرّج به (ثوبها) ثوبي ، فإن المهر يفسد ، كسج عبدي اثنين ثمن واحد
(ويورّع العبد^(٣) على) قيمة (الثوب ومهر مثل) فهو ساوئ كلّ^(٤) ألفاً .
كان نصف العبد ثماً ونصفه صداقاً فيرجع إليه بطلاق قل وطء رنّعه ، ويفسخ^(٥)
نصفه .

هذا^(٦) إن كان ما خصّ مهر المثل يُساويه ، فإن نقص عنه . وجّه مهر المثل
قطعة

(١) أي في بيع مالها (ش . ٢٨٥ / ٧)

(٢) في (٥٠١ / ٤)

(٣) أي قيمه معي المحتاج (٢٧٥ / ٤) .

(٤) أي : من الثوب ومهر المثل انتهى معي . (ش . ٢٨٥ / ٧)

(٥) أي سها (رشدي ٣٤٢ ، ٦) وفي (ب) و (ج) وانطبعة المصرية والمكة
(وفسخ) بالياء المثناة .

(٦) أي : قول المصنف - وكذا المهر - إلخ - (ش . ٢٨٥ / ٧)

وَلَوْ نَكَحَ بَالِفٍ عَلَى أَنْ لَا يَبْهَأَ أَنْ يُعْطَى أَلْفًا .

(ولو نكح) بالف بمضها مؤخر لمجهول^(١) عند^(٢) و وحت مهر المثل
لأما يُقَابِلُ المؤخر ، لتعذر التوزيع مع الجهل بالأجل ، أو (بالف) مثلاً
(على) أو بشرط (أن لا يبهأ) أو غيره - خلافاً لمن وجه فيه - ألف من الصداق أو
غيره .

(أو) على أو بشرط (أن يعطيه) أو غيره بالتحية (ألفاً) كذلك^(٣) .
وَأَلْجَفْتُ هَذِهِ^(٤) بما فيها^(٥) ، لأن الإعطاء يقتضي الاستحقاق والتمليك
أيضاً ، ومن ثمَّ صَحَّ بعتك هذا على أن تُعْطِيَنِي عشرة وتكون هي الثمن
وزعم الصحة^(٦) فيه لاحتمال أن يُريدَ : أن تُعْطِيَنِي ألفاً من الصداق لها . غير
صحيح ؛ لأنَّ الكلامَ فيما يتناذر من شرط الإعطاء وهو ما ذكرناه^(٧) ، فلا يَطْرُقُ
لإرادة خلافه^(٨) ، بل إنَّ قُرْصِي إرادتهما له^(٩) . لم يصحَّ الصداق أيضاً ؛ لأنه
شَرَطَ على الروح التسليم لغير المستحق ، وظاهرٌ . أنه مقبضٌ .

(١) ومن ذلك استكاح بالف بمضها حال ومضها مؤخر ، يحل بموت أو فراق ؛ فوجب مهر المثل
م ر - (سم : ٣٨٥ / ٧)

(٢) أي . المسمى . (ش : ٣٨٥ / ٧)

(٣) أي : من الصداق أو غيره . (سم : ٣٨٥ / ٧)

(٤) أي : بعبارة الإعطاء . (ش : ٣٨٥ / ٧) .

(٥) أي - لفظة : (أن لا يبهأ) . (ش : ٣٨٥ / ٧) .

(٦) قوله (وزعم الصحة) مبتأ (مه) أي هي صورة الإعطاء . وتعبير قوله (غير
صحيح) ، وحاصل زعم الصحة أنه يحمل أن يكون المشروط هو الإعطاء حال كونه معطوفاً
على ألف الأول . فشر - بأن الصداق ألفان ، وبزوج نائب عنها في دفع أحد الألفين إلى
الأب ، والأب نائب عنها في القبض . كردي

(٧) وقوله (ما ذكرناه) ، أراده قوله أن الإعطاء يقتضي الاستحقاق والتمليك كاللام
كردي .

(٨) وهو الإعطاء للأب ؛ لأجل بتهأ . (ش : ٣٧٦ / ٧)

(٩) قوله (إرادتهما) أي العاصدين (له) أي خلاف ما ذكره (ش : ٣٨٦ / ٧)

فَسَادَ الصَّدَاقُ وَوُجُوبُ مَهْرِ الْمَثَلِ
وَبَوْشُرُطُ حُدْرَافِي النِّكَاحِ نَظْلُ النِّكَاحِ ،

(فالبسبب فساد لصاداق ووجوب مهر المثل) فيهما^(١) ، لأن الألف
إن لم تكن من المهر فهو شرط عقد في عقد ، والألف^(٢) فقد جعل بعض
ما التزمه في مقابلة^(٣) الصع لغير الروحة ، فقد^(٤) كما في السع
ومه^(٥) يؤخذ أنه لو نكحها بألف على أن يُعطيها ألفاً ضح بالالفين ،
وهو مُخْتَمَلٌ

أما بالمقوية^(٦) فهو وعدٌ منها^(٧) لأبيها ، وهو لا يُفسد الصداق ، كما قاله
غير واحد ، وفيه نظر^(٨) ، بل هو في نحو أن نكحها بشرط أن تُعطيني هي
كذلك شرط فاسد ؛ لأنه شرط عقد في عقد أيضاً ، وأي فرق بين إعطائها الآن
ما لا يبحث عليها ، وعدم تعيها الواجبة لها^(٩) ١٢

(ولو شرط) في صلب العقد ، إذ لا عبرة بما نَقَعَ قبله أو بعده ولو في مجلسه ،
بحلاف السبع في الأخيرة^(١٠) ، لأنه لما دخله الحار كان زمه بمثابة صلب عقده
بجامع عدم الدوم ، ولا كذلك هنا (خياراً في النكاح نزل النكاح) لمادته

(١) أي . في صورتي المثل . (ش : ٢٨٦/٧) .

(٢) أي : بأن كانت من المهر . (ش : ٢٨٦/٧) .

(٣) عنق بل التزمه . (ش : ٢٨٦/٧) .

(٤) قوله (لغير لروحة) معلوم لا جعل (إبع ش : ٢٨٦/٧) .

(٥) أي : من التعليل . (ش : ٢٨٦/٧) .

(٦) قوله (أما بالمقوية) محذور قوله (بالحنه) السابق في شرح قول ابنس (أن يعطيه)

(٧) لعله بالنظر لمواضعها إياه ، والألف فهي لا تصور منها وعد في صلب العقد ندي الكلام فيه
(رئسي ٢٤٣/٦)

(٨) راجع "سهل الصبح في اختلاف الأشياخ" مسألة (١٢٧٥)

(٩) قوله (وعدم تعيها) إلح : أي : انتهى أمي النس ، قوله (ابواحه لها) أي : على
لزوج (ش : ٢٨٦/٧)

(١٠) أي : بعد العقد في مجلسه . (ش : ٢٨٦/٧)

أَوْ فِي الْمَهْرِ . فَلَا طَهْرَ صِحَّةِ الْكَاحِ لَا الْمَهْرَ
 وَنَائِزِ الشَّرْطِ إِنْ وَافَقَ مَقْصِدَ الْكَاحِ أَوْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ عَرَضٌ . لَعَا ،
 وَصَحَّ الْكَاحُ وَالْمَهْرُ
 وَإِنْ حَالَفَ وَلَمْ يُحَلِّ بِمَقْصُودِهِ الْأَصْلِيِّ كَشَرَطِ الْأَلَّا يَتَرَوَّحَ غَنِيهَا أَوْ لَا نَفَقَةَ
 نَهَا صَحَّ لِكَاحٍ

لوصح لِكَاح من الدوام والبروم

(أَوْ) شَرَطَ خِيَاراً (فِي الْمَهْرِ) صِحَّةِ الْكَاحِ (لَأَنَّهُ لَا مَسْتَقْلَالَهُ
 لَا يُؤْتَرُ فِيهِ فَسَادُ عِبْرِهِ (لَا الْمَهْرَ) لِأَنَّ الصَّدَاقَ لَمْ يَتَخَصَّصْ لِلْعَوَصِيَّةِ ، بَلْ فِيهِ
 شَائِبَةُ النُّخْلَةِ فَلَمْ يَبْقَ لَهُ الْحَبَرُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْمَعَاوِصِ الْمَحْضَةِ ، فَيَجِبُ
 مَهْرُ الْمَثَلِ^(١)

(وَنَائِزِ الشَّرْطِ) أَي : نَائِجِيهَا (إِنْ وَافَقَ مَقْصِدَ الْكَاحِ) كَشَرَطِ الْقِسْمِ
 وَالنَّفَقَةِ (أَوْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهِ عَرَضٌ) كَأَلَّا تَأْكُلَ إِلَّا كَدَا (لَعَا) الشَّرْطُ ؛ أَي : لَمْ
 يُؤْتَرُ فِي صِحَّةِ الْكَاحِ وَالْمَهْرِ ، لَكِنَّهُ فِي الْأَوَّلِ^(٢) مُؤَكَّدٌ لِمَقْصِدِ الْعَقْدِ^(٣) فَلَيْسَ
 الْمُرَادُ بِاللِّعَاءِ فِيهِ بَطْلَانُهُ ، بَحَلَالِ الثَّانِي

وَمَا أَوْفَقَهُ كَلَامُ شَارِحٍ مِنْ إِسْوَانِهِمَا فِي الْبَطْلَانِ ، وَكَلَامُ آخَرٍ مِنْ اسْتَوَانِهِمَا
 فِي عَدَمِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ

(وَصَحَّ النِّكَاحُ وَالْمَهْرُ) كَالْبَيْعِ .

(وَإِنْ حَالَفَ) مَقْصَدًا (وَلَمْ يُحَلِّ بِمَقْصُودِهِ الْأَصْلِيِّ) وَهُوَ الْإِسْتِمَاعُ سِوَاءِ أَكْرَ^(٤)
 لَهَا (كَشَرَطِ الْأَلَّا يَتَرَوَّحَ عَلَيْهَا أَوْ) عَدَمِهَا كَشَرَطِ أَنْ (لَا يَسْقُطَ لَهَا) صَحَّ لِكَاحٍ (لَأَنَّهُ إِذَا

(١) قوله (صحب مهر المثل) يربيع على المس (شر : ٣٨٦/٧)

(٢) أي في قوله إِنْ وَافَقَ مَقْصِدَ الْكَاحِ (شر : ٣٨٦/٧)

(٣) أي صحة لعمل بمقتضاء استهوع شر (شر : ٣٨٦/٧)

(٤) أي : الشرط المحالف المحل . (شر : ٣٨٧/٧)

وَفُسَدَ الشَّرْطُ وَالْمَهْرُ ، وَإِنْ أَخْلَى كَأَلَا بَطَّأَهَا أَوْ نَطَلَتْهَا نَطْلَ الْكَاحِ

لَمْ يَفْسُدْ بَفْسَادِ الْعَوْضِ . . . فَلَا (١) لَا يَفْسُدُ بِفْسَادِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ أَرْزَى .

نسيه قد يُشْتَكَّرُ كَوْنُ الرُّوْحِ عَلَيْهَا مِنْ مَقْتَضَى الْكَاحِ ، بَأَنَّ الْمَتَادَرَ أَنَّهُ (٢)
لَا يَقْضِي مَعَهُ وَلَا عَدَمَهُ

وَيُخْبَرُ بِمَعْنَى ذَلِكَ وَادِّعَاءُ أَنَّ لِكَاحِ (٣) مَا دُونَ الرَّابِعَةِ مَقْتَضَى (٤) لِحْلُهَا (٥)
بِمَعْنَى أَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَهُ عَلَامَةً عَلَيْهِ .

(وفسد الشرط) لأنه مخالفت للشرع ، وصَحَّ حَبْرٌ : « كُلُّ شَرْطٍ لَيْسَ فِي
كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى فَهُوَ بَاطِلٌ » (٦) .

(والمهر) إذ سم يزمن شرط ذلك بالمستوى إلا عذ سلامة شرطه ، فيجبت
مهر المثل .

(وإن أخل) الشرط بمقصود النكاح الأصلي (كـ) شرط ولي الزوج على
الروح (ألا بَطَّأَهَا) مضطراً أو في نحو بهار وهي محتملة له (٧) ، أو ألا يَشْتَمِتَ بِهَا
(أو) شرط الولي أو الروح أن (يطبقها) بعد من معي أو لا (بطل النكاح)

(١) مصحح اللام المؤكدة . (ع ش : ٢٤٤/٦)

(٢) أي : النكاح . هلمش (ح) .

(٣) وفي (ح) و(غ) : (وادِّعَاءُ كَوْنِ النِّكَاحِ) .

(٤) قوله (مقتضياً) كذا بالنصب هذا اطلعاء من السح ، وفي هامش نسخة ولديه مصححة على

أصل الشرح بلا عرو . وقوله (مقتضياً) كذا بالنصب في أصل الشرح رحمه الله تعالى

أمر ، ولعله من تحريف ساسح ، وقد كُتِبَ ع ش فيما نقل هذا ، نسيه عن السارح بالرفع

(ش ٣٨٧/٧) وفي (ح) و(غ) والمطوعة الوجه (مقتضياً) بالنصب

(٥) قضيه أن المراد بالروح عليها حل ذلك ، فيكون مراد المتن كشرط ألا يحل لروح

عليها ، وفيه نظر . انتهى . وقد يحتاج إلى المراد بالحل عدم الامتناع ، فيكون معنى

المتن كشرط لا امتناع من الروح عليها ولا محذور فيه (ش ٣٨٧/٧)

(٦) أخرجه البخاري (٢١٦٨) ، ومسلم (٨/١٥٠٤) عن عائشة رضي الله عنها

(٧) سيذكر محذور . (ش : ٣٨٧/٧)

بإحلال المذكور ، ولا تكرار في الأخيرة^(١) مع ما مر في التحليل ، كما نعلم تأملهما ، خلافاً لمن زعمه .

أما إذا كان الشرط لعدم لوطه هو روح فلا بطلان ؛ كما في «الروضة» وغيرها ؛ لأنه حقه فله تركه^(٢) .

ولم تُرسل موافقته^(٣) في الأول^(٤) مرة شرطه حتى يصح^(٥) ؛ أي حتى يعارض^(٦) شرطها^(٧) ويضع تأثيره^(٨) ، يدفع ما يقال^(٩) شرطه^(١٠) لا يقتضي صحة ولا عباداً ، فلا يُحتل به الشرع حتى يُتخذ لدفعه^(١١) .

ولا موافقتها^(١٢) في الثاني مرة شرطها حتى ينظر تعليلاً^(١٣) لحاسب

(١) أي مسألة شرط الطلاق مع ما مر مع ؛ أي لأن ما ذكره وقع على سبيل الاحتيل لعدم جعل بعضه لكاح ، ومثله لا يعد تكراراً ؛ لأنه ليس مقصوداً بالدمت انتهى مع ش (ش : ٣٨٨/٧٠) .

(٢) روضة الطالبين (٤٦٢/٥) .

(٣) أي : الزوج لولي الروضة . (ش : ٣٨٨/٧) .

(٤) أي فيما إذا كان شرط عدم الوعد من ولي الروضة (ش : ٣٨٨/٧٠) .

(٥) أي الكاح . (ش : ٣٨٨/٧) .

(٦) أي شرطه الشرعي ، وكذا صير (ويضع) إلخ (ش : ٣٨٨/٧) .

(٧) أي شرط وليها ؛ كما مر . (ش : ٣٨٨/٧٠) .

(٨) أي تأثير شرطها . هامش (ح) .

(٩) قوله . (قائدع ما يقال) إلخ منزع على الصير بكونه ؛ أي (حتى يعارض) .

إلح . كردي .

(١٠) أي : الزوج عدم الوعد . (ش : ٣٨٨/٧) .

(١١) قوله (حتى يحاج لدفعه) أي دفع الاعتراض بالسبيل مما يأتي من قوله (تعليلاً لجواب المتدبر) . كردي .

(١٢) وقوله (ولا موافقتها) عطف على قوله (لم يرل موافقتها) . كردي وقال الشروبي

(٣٨٨/٧) (أي : ولم يرل موافقة وسبباً للزوج كما مر ، وإنما أصاب الموافقة إليها ؛ نظراً

لموافقتها للولي ، وإلا فلا ينصوب منها موافقة الروح في صلح العقد الذي الكلام فيه) .

(١٣) وقوله (تعليلاً) معقول له (لم يرل) وما عطف عليه . كردي

المعبدى ؛ لموت الانتداء ، فأبسط الحكم^(١) به دون المساعد له على شرطه ؛ دعماً
للتعارض

وأما إذا لم تخضعه فشرطت عدمه مطلقاً إن أبس من احتمالها له ؛ كرتقاء
لا متحيرة ؛ لاحتمال الشفاء ، أو إبي رمي^(٢) احتماله أو شفاء المتحيرة فلا
نصر ؛ لأنه تصرّح بمقتضى الشرع .

نبيه نقل الشهاب عن الحافظي أن من هذا القسم^(٣) ما لو شرط ألا
تورثه ، أو ألا يرثها ، أو أن يُبنى عليها غيره ، ثم فلا وفي قول . نصّح وينقل
الشرط^(٤) .

قال جمع متأخرون وهذا^(٥) هو الأصح ، لأن الشرط المذكور لا يُجِلُّ
بمقصود العقد ؛ أي : وهو الاستمتاع^(٦) .

وأقول : إنما سكتنا عنه^(٧) ؛ لأن ضعفه معلوم من قولهما^(٨) . كالأصحاب -
بالصحة في شرط ألا ينفق لها ، إذ كيف يُعقَلُ فرق بين شرط عدم النفقة من أصلها
وشرط كورها على الغير ؟ وما يُعقَلُ من فرق بين ذلك خيال لا أثر له .

فإن قلت : أعظم عيبه للمكاح الإرث فنفيه مساوٍ لنفي نحو الوطء . . قلت
ممنوع ؛ إذ لا يلزم من المكاح الإرث ؛ إذ قد ينسعه نحو ورق أو كهر ، بخلاف
الوطء فإنه لازم لذات المكاح وإن منع منه نحو تحيّر ، على أنه لو نُظِرَ

(١) أي البطلان في الأول . والصحة في الثاني . (ش ٣٧٨/٧)

(٢) قوله . (أو إلى رمي) إلح عطف على (مطلقاً) (ش ٣٨٨/٧)

(٣) أي من الشرط المحل بمقصود المكاح الأصلي المبطل للمكاح (ش ٣٨٨/٧)

(٤) الشرح الكبير (٢٥٤، ٨) ، روضة العدلين (٥٨٩/٥)

(٥) أي القول بصحة المكاح وبطلان بشرط (ش ٣٨٨/٧)

(٦) راجع : الموهل النصاب في اختلاف الأشياء : مسألة (١٢٧٦)

(٧) أي : على ما نقله عن الحافظي . (ش ٣٨٨/٧)

(٨) أي : في قول منس النار (أو لا ينفق لها) صحح المكاح

وَيُؤْنَكِحُ بِشَوَّةٍ بِمَهْرٍ . فَأَلْظَهَرُ . فَمَادَّ الْمَهْرُ ، وَلِكُلِّ مَهْرٍ مِثْلٌ
وَيُؤْنَكِحُ لِطِفْلِ مَهْرٍ مِثْلٍ ، أَوْ أَنْكَحَ سَتاً لَا رَشِيدَةً ، أَوْ رَشِيدَةً مَكْرَماً
إِذَا بَدَوِيهِ . فَسَدَ الْمُسَمَّى .

لِذَلِكَ^(١) . . . كَانَ نَقِي النِّعَةِ كَذَلِكَ^(٢) .

وَيُفَرِّقُ بَيْنَ نَحْوِ النِّعَةِ وَالْوَطءِ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنْ شَرْعِ أَنْكَاكِ التَّاسِلِ الْمَتَوَقَّفِ
عَلَى الْوَطءِ دُونَ نَحْوِ النِّعَةِ ، فَكَانَ قَصْدُهُ أَصْلًا وَقَصْدُ عَمْرِهِ نَسَبًا
(وَلَوْ نَكَحَ سَوَةَ بِمَهْرٍ) وَاحِدٌ : كَأَنَّ رَوْحَهُ نَهْنٌ حَذَمٌ أَوْ عَشْمٌ أَوْ مُغْتَنَمٌ أَوْ
وَكِيلٌ أَوْ لِيٍّ نَهْنٌ (فَأَلْظَهَرُ . فَمَادَّ الْمَهْرُ) لِلْجَهْلِ بِمَا يُحْصَى كَلَامُهُنَّ حَالًا مَعَ
اِخْتِلَافِ الْمُسْتَحَقِّ ، وَبِمَنْ ثُمَّ لَوْ رَوْحَ أُمْتِهِ نَهْنٌ . ضَعَّ بِالْمُسَمَّى (وَلِكُلِّ مَهْرٍ
مِثْلٌ)

(وَلَوْ نَكَحَ) وَلِيٌّ أُمَّتٌ أَوْ جَدٌّ (لِطِفْلِ) أَوْ مَحْجُورٍ أَوْ سَفِيهِ (مَهْرٍ مِثْلٍ)
بِمَا لَا يُتَعَانَى بِمِثْلِهِ مِنْ مَالِ الْوَلِيِّ وَمَهْرٍ مِثْلَهَا نَبِيٌّ بِهِ عَلَى مَا مَرَّ فِي مَبْتَدَأِ نِكَاحِ
السَّمَةِ^(٣) وَغَيْرِهِ

(أَوْ أَنْكَحَ سَتاً) لَهُ بِمَوْحَدَةٍ قَوِيٍّ مَوْقِيَّةٍ^(٤) كَمَا نَحَطُّهُ (لَا) بِمَعْنَى (غَيْرُ)
لِعَدَمِ وَجُودِ شَرْطِ الْعَطْفِ بِهَا ، كَمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ (لَا طَهْرٌ)^(٥) طَهَرُ إِعْرَافِهَا فِيمَا
بَعْدَهَا ، لِكُونِهَا بِصُورَةِ الْحَرْفِ (رَشِيدَةً) كَمَجْزُوءَةٍ وَتَكْرِيضٍ صَغِيرَةٍ أَوْ سَفِيهِةٍ بِدَوْنِ
مَهْرٍ الْمِثْلِ .

(أَوْ) أَنْكَحَ سَتاً لَهُ (رَشِيدَةً مَكْرَماً إِذَا) مِمَّا لَهُ فِي النِّعَةِ عَنْ مَهْرٍ الْمِثْلِ
(بِدُونِهِ) أَيِ : عَمِيرِ الْمِثْلِ بِمَا لَا يُتَعَانَى بِهِ (. . . فَسَدَ الْمُسَمَّى) لَانْتِفَاءِ الْحِطِّ

(١) أَيِ لِكُونِ الْإِرْثِ أَكْثَرَ عَالِيَهُ لِلنِّكَاحِ (ش ٣٨٩/٧)

(٢) أَيِ كَمَعْنَى نَحْوِ الْوَطءِ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ فِي نَحْوِ النِّعَةِ ، أَيِ كَاسْتِثْنَاءٍ (ش ٣٨٩/٧)

(٣) فِي (ص: ٥٨٩-٥٩٠)

(٤) كَأَنَّ حَرَرَهُ عَنْ (سَتاً) سَتَاءً فَيَسَدُ مَسَدًا (ش ٣٨٩/٧)

(٥) قَوْلُهُ (كَمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ لَا طَهْرٌ) أَيِ مَرَّ فِي دَوْنِ الْعَلِيْسِ كَرَدِي

المشترط في تصرف الولي بالزيادة في الأولى والنقص فيما بعدها .

أما من باب الولي فصيح : كما رُحِّحه المتأخرون ، لأن في إفساده إصراراً بالأس ببرنامج نكاح المهر في ماله ، ولظهور هذه المصلحة لم ينظروا لتصفية دحوته في ملث المولي

قبل هذا التركيب عز منسيج : لأن (لا) إذا دخلت على مفرد صفة سابقة وخب تكرارها نحو ﴿ لَا فَارِصٌ وَلَا يَكْرُ ﴾ [الشراء ٦٨] ﴿ لَا شَرِيفٌ وَلَا عَرِيْفٌ ﴾ [البور : ٣٥] . انتهى

وأخذ^(١) ذلك^(٢) من قول المغني : وكذا بحث تكرير (لا) إذا دخلت على مفرد خبر ، أو صفة ، أو حال ، كـ . ريد لا شاعر ولا كاتب ، وجاء ريد لا صاحكاً ولا باكيًا ، ﴿ لَا فَارِصٌ وَلَا يَكْرُ ﴾ ، ﴿ لَا عَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ ﴾ [الوفاء ٤٤] ، ﴿ لَا مَقْطُوعَةٌ وَلَا مَسْجُوعَةٌ ﴾ [الوفاء ٧٣] ، ﴿ لَا شَرِيفٌ وَلَا عَرِيْفٌ ﴾^(٣) . انتهى ملخصاً .

وتلزمه^(٤) إخراج ذلك^(٥) في (ظاهر لا ظهور) مع أنه^(٦) وغيره أقرؤه^(٧) وجعلوا (لا) فيه بمعنى (غير)^(٨) صفة لما قبلها ظهر إعرابها فيما بعدها ،

(١) أي . المحترص بعدم استقامة التركيب . (ش : ٣٨٩/٧)

(٢) أي قوله (لأن لا إذا) إلخ (ش : ٣٨٩/٧)

(٣) معنى اليب (٣٢١/١) .

(٤) قوله (ويلزمه) أي يلزم فاعل الفعل . كردي .

(٥) (إخراج ذلك) أي إخراج وجوب تكرير (لا) في ظاهر لا ظهور كردي

(٦) (مع أنه) أي : ذلك الفاعل . كردي

(٧) (وغيره أقرؤه) أي أقرؤه (لا ظهور) كردي

(٨) (وجعلوا لا) فيه بمعنى (غير) مع أن (لا) فيه لم تكرر مراده أن لأصح في كون (لا) بمعنى (غير) عدم وجوب التكرير ، كما مبسوط به ، ولذا حصل هذا المثال فيما سبق أصلاً معباً عليه لما في المتن ، ودفع عن الأسلة الآن أحدهما بإيراد قول السعد يحتمل أنها حرف ، والثاني بإرادته في الآية فوبها مكرره ، والثالث مضافه لما مر عن (لمعني) بقوله

لكنها بصورة الحرف .

وقول لسعد الآتي^(١) في (لا) هذه^(٢) (يُخْمَلُ أَتَى حَرْفٌ) إلى آخره لا يريدُ عليهم^(٣) ؛ لأنه احتمالٌ بعيدٌ جداً

وجعلهم (لا) في الآية الآية^(٤) بمعنى (غير) محمولٌ على أنه تفسيرٌ معنى لا إعراب^(٥)

ولا يأتي ذلك^(٦) مذكر^(٧) عن « المعنى » ؛ لأن محله - كما هو واضح ودلّت عليه مثلهم - فيما إذا أُريدَ الإحراز أو الوصف أو الحال بنفي متقدّمين^(٨) ،

= في الأول (احتمال بعد) ، وفي الثاني (محمول) إلخ ، وفي الثالث (محله) إلخ كردي قال اشرواني (٢٨٩/٧) (وقوله - أي الكردي - « والثاني يريد لا في لانه » إلخ هذا على ما في بعض نسخ الشارح ، من سقوط ألف قبل لا في قوله . « وجعلهم إلا في الآية ... » إلخ كما يأتي)
(١) وفي (ب) والمطبوعات قوله . (الآتي) غير موجود .
(٢) وقوله : (في لا) هذه بمعنى : غير ، كردي
(٣) أي : الذين جعلوا (لا) هذه بمعنى (غير) صفة . إلخ . (ش : ٢٨٩/٧)
(٤) وقوله (الآية لانه) أراد بها « لأدلو » إلخ كردي
(٥) قوله (معنى معنى للإعراب) يعني لا يتعين محلها في ذلك المعنى من وجوب تكريرها ؛ لأنها بحسب بدت المعنى وإن لم تكن مكررة كردي كذا في السج وعده اشرواني (٢٨٩/٧) نقلاً عن الكردي (وقوله « تفسير معنى لا إعراب » يعني لا يبرم من كونها بدت المعنى وجوب تكريرها ؛ لأنها تجيء بذلك المعنى وإن تم تكن مكررة أم كردي وهذا كله مبني على ما مر ؛ من سقوط الألف قبل لا في بعض نسخ الشارح ، ولا يأتي على ما في بعض نسخ المعول عليها ، معاملة على أصل الشارح ؛ من ثوب ألف المذكورة ، وعليه بعين إرادته « لو كان في الآية ... » إلخ)

(٦) و (د) في قوله (ولا يأتي ذلك) إشارة إلى (أمثلة) كردي وعده اشرواني

(٢٩٠/٧) (قوله « ولا يأتي ذلك » أي إخراجهم من الصف « طاهر لا ظهور »

وجعله لا فيه بمعنى . « غير صفة لما ملها »

(٧) أي : من وجوب التكرير . (ش : ٢٨٩/٧) .

(٨) أي . على كل حال . (ش : ٢٨٩/٧)

فينجئ تكرير (لا) حسنة ؛ لأن عدمه يؤهم أن المقصد يعني المجموع لا كل منهما على حدته ؛ كما صرح به السعد في ﴿ لا دلول ﴾ [سر ، ٧١] أنها اسم بمعنى (غير)^(١) ، لكن لكونها بصورة الحرف ظهر إعرانها فيما بعدها .

وينجمل^(٢) أن تكون حرفاً^(٣) كما نجعل (لا) بمعنى (غير) كما في مثل ﴿ لو كان فيهما إلهة إلا الله لقد فسد ﴾ [آي ، ٢٢] مع أنه لا قائل باسميتها ؛ أي (لا)

ثم قال^(٤) - في قول « الكف » (لا) الثانية مريضة لتأكيد الأولى - : الثانية حرف ريذ لتأكيد النفي ، والتأكيد لا يأتي في الريادة ، على أنه^(٥) يهيد التصريح^(٦) بعموم النفي ؛ إذ بدورها ربما يخلص اللفظ على هي الاحتماع ؛ ولهذا نسمى (لا) المذكورة للنفي^(٧) انتهى

ولم ينظر السعد إلى اعتراض أبي حيان الزمخشري^(٨) بقوله ما ملخصه دعمه التأكيد مع الريادة ليس شيء ؛ لأن (لا دلول) صفة مفعلة بـ (لا) فيجئ

(١) أي حال السعد بن (لا) في ﴿ لا دلول ﴾ [لقره ٧١] اسم بمعنى (غير) ويحسن أن هنا ؛ أي قوله (أنها اسم) يرجع بدل من ضمير (به) فقوله الاتي (ثم قال) إلح معطوف على (قال) لمصدر على الاحتمال الأول ، وعلى قوله (صرح به السعد) على الثاني (ش ٣٩٠ / ٧)

(٢) عطف على قوله : (أنها اسم ...) إلح (ش ٣٩٠ / ٧)

(٣) أي - بمعنى : (غير) . (ش ٣٩٠ / ٧)

(٤) وقوله (ثم قال) ضمير في (قال) يرجع إلى السعد ، ومقول (قال) قوله (الثانية حرف ريذ ...) إلح . كروي .

(٥) أي . (لا) الثانية ، والتذكير باعتبار اللفظ . (ش ٣٩٠ / ٧)

(٦) أي - هيب مريضة للمجرد التأكيد لا بعد معنى ما ، بل مريضة مفعلة للتصريح (ش ٣٩٠ / ٧) .

(٧) أي : للعموم (ش ٣٩٠ / ٧) .

(٨) وفي (ح) - (للزمخشري)

تكرير نأبه^(١) لَمَّا دَحَلْتُ عَلَيْهِ ، وَتَغْدِيرُهُ^(٢) يُؤَوَّلُ إِلَى أَنَّ التَّغْدِيرَ^(٣) : لَا ذَلُولٌ
مُثِيرَةٌ ، وَلَا مَافِيَةٌ ، وَهُوَ مُتَّبِعٌ ؛ كَجَاءِي رَحِلٌ لَا كَرِيمٌ^(٤) . انتهى

لَا أَنْ الْحَقَّ^(٥) أَنْ مَا أَلَزَمَ بِهِ الرَّمَحُشَرِيُّ لَا يَلْزَمُهُ ، بِدَ الرِّيَادَةِ لِأَحِلِّ تَأْكِيدَ
أَسْمِي ؛ ثَلَاثًا يُتَوَهَّمُ مَا مَرَّ^(٦) لَا تُشَافِي^(٧) وَجُوبَ التَّكْرِيرِ وَلَا يُوجِبُ أَنْ تَغْدِيرَ
الْآيَةَ مَا ذَكَرَهُ ، وَلَا أَنَّهُ^(٨) مِثْلُ جَاءَ رَحِلٌ لَا كَرِيمٌ ، فَتَأْتِيهِ ؛ لِيُظْهَرَ لَكَ أَيْضًا أَنَّ
الرِّيَادَةَ وَالتَّأْكِيدَ هُمَا عَيْرُهُمَا فِي مَحَوٍّ^(٩) ﴿ نَامِسْكَ لَا تَسْتَدْ ﴾ [الأعراف : ١٦٦] .

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ اسْ حَنِي بِنْ (لَا) هُمَا مُؤَكَّدَةٌ قَائِمَةٌ مَعَهُمَ إِعَادَةُ الْجُمْلَةِ مَرَّةً
أُخْرَى

وَهِيَ « الْمَعْنَى » فِي مَحَوٍّ مَا جَاءِي رِيدٌ وَلَا عَمَرُو ، يُشَوِّهَانِ^(١٠) رَائِدَةً ،
وَلَيْسَ بِرَائِدَةِ أَلْسَةِ ؛ إِذْ مَعَ حَدِيثِهَا تَخْتَلِفُ فِي مَحَوٍّ كُلُّ مَبْهَمٍ عَلَى كُلِّ حَالٍ ،

(١) وَقَوْلُهُ (مَجْدُ تَكْرِيرٍ لَا مَبْهَمٌ) أَيُّ تَكْرِيرٍ (لَا) الَّتِي فِي عِطِّ (دَبُول) لِأَحَدِ أَسْمِي . بَدِي
دَحَلْتُ (لَا) عَلَيْهِ ، وَهُوَ (تَشْفِي) كَرْدِي وَفِي (ح) (تَكْرِيرٌ) لَا فِيهِ (رَمِي
لِطَبَوَّةٍ لَوْهِيَّةٍ : (تَكْرِيرُهَا فِيهِ) .

(٢) قَوْلُهُ (وَتَغْدِيرُهُ) كَذَا يَأْتِي فِيهِ مِنْ السَّحِّ ، وَبَعْدَهُ مِنْ مَحَرَفٍ سَاسِحٍ ، أَصْلُهُ دَاشَرُ .
ثُمَّ هُوَ بِإِنْصَابٍ عَطْفٍ عَلَى قَوْلِهِ (لَا ذَلُولٌ) وَخَصِيرٌ بِدَمَحَشَرِي ؛ وَبِ« لَا أَنْ يَحْرِيرَ
الرَّمَحُشَرِي أَمَارَةً مِنْ أَنَّ (لَا) الثَّانِيَةِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى - ﴿ لَا ذَلُولٌ يُخِيرُ الْآرْسَ وَلَا يُغْنِي سَلَاحٌ ﴾
[الغرة ٧١] مَرِيدٌ لِلتَّأْكِيدِ (ش : ٣٩٠ / ٧)

(٣) أَيُّ تَغْدِيرٍ لَا هُ (ش : ٣٩٠ / ٧)

(٤) وَقَوْلُهُ (كَجَاءِي رَحِلٌ لَا كَرِيمٌ) أَيُّ كَمَا امْتَبَعَ (جَاءِي) ، إلح كَرْدِي

(٥) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : (وَلَمْ يَنْظُرِ السَّعْدُ . . .) إلح

(٦) وَقَوْلُهُ (مَرَّ) أَرَادَهُ قَوْلُهُ (أَنَّ الصَّدَقَةَ فِي السَّجْمَةِ) كَرْدِي

(٧) وَقَوْلُهُ : (لَا تُشَافِي) خَبَرٌ لِقَوْلِهِ (إِذَا الرِّيَادَةُ) ، كَرْدِي .

(٨) أَيُّ : التَّغْدِيرُ الْمَذْكُورُ ، (ش : ٣٩٠ / ٧) .

(٩) أَيُّ هُمَا هُ وَجَدَ بِحِلَافِهِمَا فِي مَحَوٍّ إلح (ش : ٣٩٠ / ٧)

(١٠) وَفِي (ب) وَ (ح) وَالْمَطْبُوعَةُ الْوَهْيِيَّةُ - (وَيَسْمُوْنَهَا) .

والأظهر صحة كسح مهر المثل

ومعني اجتماعهما^(١) في وقت المحي . ، فإذا حي بها صار نصاً في المعنى الأول ، بخلاف : ﴿ وَمَا يَسْرَى الْآخِيَةُ وَلَا الْأُمُوتُ ﴾ (صدر ٢٢) فإنها لمحردة تأكيد^(٢) انتهى

وهو^(٣) موافق لما مر عن السعد^(٤) ومؤكّد لما ردّدته^(٥) ما مر عن أبي حنبل وأعلم أن (لا) في كل ما ذكر^(٦) بمعنى : (غير) فما وقع لعصم أن النبي بمعنى (غير) فسيمة لما يجب^(٧) تكريرها . . غير مراد^(٨)

وقد صرّحوا بأن (لا) العاطفة والحواسية لم يقع في القرآن ويجب تكرير (لا) أيضاً إذا زلتها جملة اسمية صدرها معرفة أو نكرة^(٩) ولم تغفل فيها^(١٠) ، أو فع^(١١) ماضي ولو بقديراً
(والأظهر صحة الكسح بمهر المثل) لأن هاء الصداق لا تُفِيدُه ؛ كما مر^(١٢) .

(١) وقوله (على كل حال ، ومعني اجتماعهما) معناه على كل حال سوى حال الإجماع كردي

(٢) معني اللب (٣٢٢ / ١)

(٣) أي ما في المعني (ش ٣٩١ / ٧)

(٤) أي من قوله (على أنه انصريح) مع (ش ٣٩١ / ٧)

(٥) أي من قوله (إذا الزيادة لأجل . .) إلخ (ش ٣٩١ / ٧)

(٦) أي من لأمته أو مواضع ثلاثة لحدود عن المعني (ش ٣٩١ / ٧)

(٧) أي : قلت به بمعنى (غير) . (ش ٣٩١ / ٧)

(٨) أي : غير موافق لما تقرّر في محله . (ش ٣٩١ / ٧)

(٩) نحو لا يريد في الدار ولا عمرو ، وقوله (أو نكرة) ك لا رجل في الدار ولا يراه (ش ٣٩١ / ٧)

(١٠) قوله (ومعني) أي لا (فهو) أي النكرة (ش ٣٩١ / ٧)

(١١) عطف على (جملة . .) إلخ . (ش ٣٩١ / ٧)

(١٢) في (ص : ٥٩١ ، ٧٩٣) .

ولو توافقوا على مهر سرّاً وأعلنوا زيادة فالمذهب وأخوت ما عقده

وفارق عدم صحته من غير كفه^(١) بأن إيجاب مهر المثل هنا يدرك لما فات من المسمى ، وذلك^(٢) لا يُشكر نداركه

(ولو توافقوا) أي الروح والولي والروحة الرشيدة . وجمع باعتبارها^(٣) أو باعتبار من ينصم^(٤) للعريقين عالماً (على مهر سرّاً وأعلنوا زيادة فالمذهب وأخوت ما عقده) أولاً إن تكرر عقد قبل أو كثر . تحدث شهود السر والعين أم لا ؛ لأن المهر إنما يثبت بالعقد فلم يُنظر لغيره

ويؤخذ من أن العقود إذا تكررت أغبر الأول مع ما يأتي أو ثل (الطلاق) أن قول لروح لولي روحه روحني كناية ، بخلاف روحها فبته صريح^(٥) أن مجرد موافقة الروح على صورة عقد ثاب مثلاً لا يكون اعترافاً باقتضاء العصمة الأولى ، بل ولا كناية فيه ، وهو ظاهر

ولا يُنابيه^(٦) ما تأتي فيل (الوليمة) أنه لو قال : كن ثانياً بجديد لمط لا عقداً . لم يُقتل^(٧) ؛ لأنّ ذلك في عقدين ليس في ثانيهما طلب تجديد وافق عليه الروح ، فكان الأصل اقتضاء كل المهر ، وحكمنا بوجع طبقه ؛ لاسلام الثاني لها ظهراً ، وماها في مجرد تحديد طلبت من الروح لتجمل أو احتياط^(٨) ، فتأمل

(١) أي مونه (من غير كفه) . (ع ش ٦٠ / ٣٤٥) .

(٢) أي الروحة الرشيدة وإن كان موافقة الولي حيث لا مدخل لها ، تنهي بهاته (ش ٧ / ٣٩١)

(٣) أي : من نحو الشهود . (ش ٧٠ / ٣٩١) .

(٤) أي (٨ / ٣٥) .

(٥) قوله (أو مجرد) إلح باسم فاعل (ويؤخذ) إلح (ش ٧ / ٣٩١)

(٦) أي : المأخوذ المذكور ، (ش ٧ / ٣٩١) .

(٧) أي (ص : ٨٦١)

(٨) قوله (لتحمل أو احتياط) بأن عهد سرّاً بالغ ، ثم أعتد العقد علامة بالغين بخلاف ، أو أعيد احتياطاً . كردي .

وَلَوْ قَالَتْ لَوْلِيَّهَا رَوْحِي بِأَلْفٍ ، فَقَصَّ عَنْهُ بَطْلَ الْكَاحِ ، فَلَوْ أَطْلَقَتْ
فَقَصَّ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ . بَطْلٌ ، وَفِي قَوْلٍ . يَصْخُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ
قُلْتُ . الْأَطْهَرُ : صَحَّةُ الْكَاحِ فِي الصُّورَتَيْنِ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(وَلَوْ قَالَتْ لَوْلِيَّهَا^(١) رَوْحِي بِأَلْفٍ ، فَقَصَّ عَنْهُ . بَطْلَ الْكَاحِ) كَمَا لَوْ
قَالَتْ لَهُ : رَوْحِي مِنْ رَيْدٍ ، فَرَوْحٌ مِنْ عَمِيرٍ (فَلَوْ أَطْلَقَتْ) لَهُ لِإِدْنٍ ؛ بَأَنَّ لَمْ
تَنْعَرَّضْ فِيهِ لِمَهْرٍ (فَقَصَّ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ . بَطْلٌ) لِأَنَّ الْإِدْنَ الْمَطْلُوقَ مَحْمُولٌ عَلَى
مَهْرٍ الْمِثْلِ فَكَأَنَّهَا قَبِدَتْ بِهِ (وَفِي قَوْلٍ . يَصْخُ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ) وَكَذَا لَوْ رَوَّحَهَا بِمَا
مَهْرٍ .

(قُلْتُ الْأَطْهَرُ صَحَّةُ الْكَاحِ فِي الصُّورَتَيْنِ) صَوْرَةُ التَّعْيِيدِ ، وَصَوْرَةُ
الْإِطْلَاقِ (بِمَهْرٍ الْمِثْلِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ) كَمَا فِي سَائِرِ الْأَسْبَابِ الْمَعْدِيَةِ لِلصَّدَقِ ،
وَلِأَنَّ الصَّخَّ لَهُ مَرَدُّ شَرْعِيٍّ يُرَدُّ إِلَيْهِ وَهُوَ فَارِقٌ تَزْوِيجُهُ مِنْ عَمِيرٍ فِيمَا ذَكَرَ
وَتَحْتَ الرُّكُوشِيِّ كَالنَّقِيبِيِّ . أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ مَفِيهَةً فَتَمَّى^(٢) دُونَ مَا دَوَّيْهَا ،
لَكِنَّهُ زَائِدٌ عَلَى مَهْرٍ مِثْلِهَا . انْعَقَدَ بِالمَسْمُومِ ؛ لِئَلَّا يَصْغِيَ الرَّائِدُ عَلَيْهَا^(٣)
وَعَلَرَدَّاهُ فِي الرُّشِيدَةِ ، وَهُوَ مُتَّجِعٌ فِي الْمَصِيبَةِ^(٤) ، لَا لِمَا نَظَرْنَا إِلَيْهِ ، بَلْ لِأَنَّهُ
لَا مَدْحَلٌ لِإِدْنِهَا فِي الْأَمْوَالِ ، فَكَأَنَّهَا لَمْ تَأْدُنْ فِي شَيْءٍ ، فَكَمَا انْعَقَدَ هَا^(٥)
بِالمَسْمُومِ الزَّائِدِ . فَكَذَلِكَ فِي مَسَائِلِنَا^(٦) .

لَا فِي الرُّشِيدَةِ ؛ لِأَنَّ إِدْنَهَا مَعْتَبَرٌ فِي الْمَالِ أَيْضاً ، فَاقْتَضَتْ مُحَالَفَتَهُ وَلَوْ بِمَا
فِيهِ مَصْلَحَةٌ لَهَا فَسَادَ الْمَسْمُومِ وَوُجُوبَ مَهْرٍ الْمِثْلِ

(١) أَيِ عَمِيرٍ مَعْمُورٍ ، لِأَنَّهُ يَدِي يَحْتَاجُ إِلَى إِدْنٍ . مَعْنَى الْمَحْتَاجِ (٣٧٩/٤)

(٢) أَيِ : الْوَلِيِّ . (ش : ٣٩٢/٧)

(٣) أَيِ : سَعِيَّةٍ . هَامِشٌ (ك)

(٤) رَجَعَ : الْمَهْلُ الْمَصْحُوحُ فِي مُحَلَّاتِ الْأَشْيَاءِ ، مَسَالِكُ (١٢٧٧)

(٥) أَيِ : فِيمَا إِذَا لَمْ تَأْدُنْ . (ش : ٣٩٢/٧)

(٦) أَيِ : إِذَا دَعَتْ . (س : ٣٩٢/٧) .

وخرج به (نقص عنه) ما لو راد عليه فبعده بالرائد + كما هي نظيره من وكيل البع المأدوب له فيه تقدير وراد عنه

فالإفتاء بأنه يجب مهر المثل + وبأنه بحث ما سمته ، ويلغو الرائد + لأنها قد تقصد المحاماة . كلاهما فيه نظر

نعم : ينبغي أن يأتيها ما قلناه في وكيل عن به قدر مع تعيين المشتري أو الهوى عن الرادة فيمنع الرادة عليه بهما^(١) ، فكذلك إذا عنت الروح والقدر ، أو بهت عن الرادة فيمنع الرادة

وحيث^(٢) فيشتمل وجوب مهر المثل : لعدم بعض المسمى ، ويختص وجوب ما سمته فقط + لإلغاء تسمية الرائد من أصله ، ولأول أمر ، وهذا الإلغاء هو السبب في فساد المسمى فهو كما مر^(٣) ، فما لو كبح بموته بمهر المثل + إذ إلغاء الرائد على مهر المثل هما^(٤) كإلغاء الرائد في مسألتين ، وبهذا يرد^(٥) على من قال في الإفتاء لأول : إنه ليس بشيء كذا بي

ثم رأيت بعضهم بحث : ما ذكرته فيما إذا عنت الروح وانعد

نبيه : قد يشكل على صحيح المحرر ، الطلاق ما عند الإطلاو^(٦) قوله (أو أنكح ستاً . .) إلى آخره ، فتأمله

وكما أن^(٧) إدنها المطلق لها لا ينصرف إلا لمهر المثل فكذلك إدو الشرع

(١) أي صورتي تعيين المشتري ، والهوى عن الرادة (ش ٣٩٢/٧)

(٢) أي : حين إداراد في الصورتين . (ش ٣٩٢/٧٠)

(٣) قوله (فهو كما مر) أي في (فصل لا يزوج مجبور) كروني

(٤) أي : فما لو كبح لموليه . . إلخ . (ش ٣٩٢/٧٠)

(٥) أي : لإمكان حمل الإفتاء الأول على ذلك (سم ٣٩٢/٧)

(٦) المحرر (ص : ٣١٢) .

(٧) تصوير للإشكال . (ش : ٣٩٢/٧) .

فصل

قَالَتْ رَشِيدَةٌ

له في إجبارها إنما هو بشرط كونه بمهر المثل ، بل هذه^(١) أولى بالطلاق ؛ لأن مخالفة إدين الشارع أفحش .

ولك أن تفرق بأن ولاية المحبر أقوى من ولاية غيره ؛ فأنزلت المخالفة في هذه^(٢) دون تلك^(٣) .

(فصل)

في التفويض

وهو لغة رُدُّ الأمر للغير ، وشرعاً إما تفويضٌ تُصَحِّحُ ، وهو إحلاء الكاح عن المحبر ، وإما تفويضٌ مَهِّرٌ ، كـ رُوِّخِي بما شئت ، أو : شاء فلان ، والبراءة هنا : الأول .

وتُسَمَّى مفوضةً مكسرة وهو واضح ، وبالمفتح وهو أفصح ؛ لأن الولي فَوْضَ أمرها إلى الروح ؛ أي جعل له دخلاً في إيجابه بفرجه الآبي وكان قياسه^(٤) وإلى المحاكم^(٥) ، لكن لما كان كائنه^(٦) لم ينصح لذكره .

إدا (قالت) حرّة (رشيدة) بكرٌ أو ثيبٌ أو سمهة مهمل^(٧) ؛ كما عُمِمَ من كلامه في (المحر)^(٨) ولا ندخل في الرشيدة الصبغة ، خلافاً لمن رَعَنَه

(١) أي مائة إجار (ش ٣٩٢/٧)

(٢) أي : مسألة الإطلاق . (ش ٣٩٣/٧)

(٣) أي : مسألة الإحتر . (ش ٣٩٣/٧)

(٤) أي : وجه التسمية . (ش ٣٩٣/٧)

(٥) الأولى : (أو) بدل (الواو) . (ش ٣٩٣/٧)

(٦) أي : كتاب الزوج (ع ش ٣٤٧/٦)

(٧) أي : ما بلغت رشده ثم يترك ولم يحجر عليها أو صبغ (ع ش ٣٤٧/٦)

(٨) في (٢٩٩/٥)

روحي بلا مهر ، فروح ونهى المهر أو سكت فهو تفويض صحيح .

وقوله في (الصيام) (أو صبيان رشداء) محذر عن احتار صدقهم ، كما عليم مما قدّمته فيه ^(١) .

لولتها ^(٢) . (روي بلا مهر) أو على أن لا مهر لي (فروح ونهى المهر أو سكت) عنه ، أو روي بدون مهر المثل ، أو يعبر بعد الليد ، أو بمهر ^(٣) مؤخّل ، أو قال . روي جئها وعليك لها منه

ويؤخّره بأن ذكر المهر لن شرطاً لصحة الكاح فم يكره في قوله (وعليك) إلزام ، بل طفت وعيد منه لا يلزم .

وبه فارق نظيره في البيع فإن المنة تكون ثماً لتوقف الاعتماد عليه فكر ^(٤) إلزاماً محصاً . (فهو تفويض صحيح) كما عليم من حذّه ^(٥) ، وسيأتي ^(٦) حكمه .

وخرّج بقوله (بلا مهر) قولها . روي فقط فليس تفويضاً على المعتمد ، لأن إيدنها محمول على مقتضى شرع والعرف من المصداق لا استحيائها من ذكر المهر عالياً ، وبه ^(٧) فارق ما يأتي في السبد وبلا نفى . . . ^(٨) إلى آخره ما لو أنكحها بمهر المثل حالاً من بعد الدب . فإنه يصحح بالمتى .

(١) في (٦٦٦/٣)

(٢) متعلق به قالت وشدة . (ش : ٢٩٣/٧) .

(٣) وهي (ب) و (ب) و (ح) و (ع) قوله (مهر) عبر موحود

(٤) أي : قول البائع . (وعليك . . .) إلخ . (ش : ٢٩٣/٧) .

(٥) أي : بإحلاء الكاح من المهر . (ش : ٢٩٣/٧) .

(٦) أي : في قول المصنف (وداخرى تفويض) إلخ (ع ش : ٢٤٧/٦)

(٧) أي : بقوله : (لاستحيائها . . .) إلخ . (ش : ٢٩٣/٧) .

(٨) عطف على : (بقوله) . (ش : ٢٩٣/٧)

وكذا لو قال سيّد أمة رَوَّجْتُهَا بِلا مَهْرٍ

وَلَا يَصَحُّ تَقْوِيصٌ غَيْرَ رَشِيدٍ

وَإِذَا خَرَى تَقْوِيصٌ صَحِيحٌ فَلَا ظَهْرٌ : أَنَّهُ لَا يَبْحَثُ شَيْءٌ بِنَفْسِ الْعَقْدِ ، .

وَلَوْ قَالَتْ رَوَّجَتِي بِلا مَهْرٍ حَالاً وَلَا مَالاً وَإِنْ وَقَعَ وَطءٌ . فَهُوَ تَقْوِيصٌ صَحِيحٌ : كَمَا اسْتَصْرَحَ لَهُ الرَّكَسِيُّ ، وَهَسَدٌ عَلَى مَا رَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ عَلَى أَنَّ شَارِحاً نَقَلَ عَنْهُ مَا يُصْرِّحُ بِأَنَّهُ رَجَّحَ الْأَوَّلَ ، فَلَعَلَّ كَلَامَهُ اخْتَلَفَ

(وَكَذَا لَوْ قَالَ سَيِّدُ أَمَةٍ رَوَّجْتُهَا بِلا مَهْرٍ) إِذْ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ كَالرَّشِيدَةِ ، وَكَذَا لَوْ سَكَتَ عَلَى الْمَنْصُوصِ^(١) الْمَعْتَمِدِ .

وظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ أَدَّى لِأَحَدٍ فِي تَرْوِيجِ أَمَةٍ وَسَكَتَ عَنِ الْمَهْرِ فَرَوَّجَهَا الْوَكِيلُ وَسَكَتَ عَنْهُ لَمْ تَكُنْ تَقْوِيصاً ، لِأَنَّ الْوَكِيلَ نَزَرَتْهُ الْحِظُّ لِمَوَكَلِهِ ، فَيُعَقَّدُ بِمَهْرِ الْمَثَلِ ، نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي وَلِيِّي أَدَّتْ لَهُ وَسَكَتَ

وَالْمَكَاتِنَةُ كَنَانَةُ صَحِيحَةٌ مَعَ سِتْدِهَا كَحَرِّهِ ، كَمَا بَيَّنَّهَ الْأَذْرَعِيُّ

وَعِنْدَهُ نَظَرٌ : لَمَّا بَيَّنِّي . أَنَّ التَّقْوِيصَ نَزْعٌ ، وَهِيَ لَا تَسْتَجِلُّ بِهِ إِلَّا بِإِذْنِ السَّيِّدِ إِلَّا أَنْ يُجَنَّبَ : بَأَنَّ تَعَاظُمَهُ لِدَلَالَتِهِ مَصْصُورٌ لِلْإِدْبِ لَهَا فِيهِ^(٢)

وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ (رَوَّجْتُهَا بِلا مَهْرٍ) وَمَا أُلْحِقَ بِهِ^(٣) . مَا لَوْ رَوَّجَهُ بِدَوْبِهِ ، أَوْ بِمَوْجَلٍ ، أَوْ مِنْ غَيْرِ نَقْدٍ أَلَدٍ . فَيُعَقَّدُ بِهِ وَلَا تَقْوِيصٌ

(وَلَا يَصَحُّ تَقْوِيصٌ غَيْرَ رَشِيدٍ) كَعَمِيرٍ مَكْلُوفَةٍ وَسَمِيَّةٍ مُحْجُورَةٍ عَلَيْهَا : لِأَنَّهَا نَسَبَتْ مِنْ أَهْلِ الشَّرْعِ ، أَمَّا إِذْنُهَا فِي النِّكَاحِ الْمُسْتَجِلُّ عَلَى التَّقْوِيصِ «صَحِيحٌ

(وَإِذَا خَرَى تَقْوِيصٌ صَحِيحٌ فَلَا ظَهْرٌ أَنَّهُ لَا يَبْحَثُ شَيْءٌ مِنْ الْعَقْدِ)

(١) الْأَم (١٧٩/٦)

(٢) لِلْإِدْبِ لِلْمَكَاتِنَةِ فِي الشَّرْعِ . هَامِش (م)

(٣) وَهُوَ قَوْلُهُ : (وَكَذَا لَوْ سَكَتَ) . (ش : ٣٩٤/٧)

فَإِنْ وَطِئَ . قَمَهْرٌ مِثْلُ .

ولا لَتَشَطَّرَ بَطْلَانِي^(١) قُلْ وَطِئَ ، وَقَدْ دَلَّ الْمَرَّانُ عَلَى أَنَّهَا لَا تُسْتَجِىءُ إِلَّا الْمَتْعَةُ^(٢) .

نعم ؛ إِنْ سَمِيَ مَهْرُ الْمَثَلِ^(٣) حَذَلًا مِنْ بَعْدِ الْبَلَدِ انْعَمَدَ .

وَلَا يَرُدُّ هَذَا عَلَى الْمَتَنِ ، فَإِنَّهُ فَرَضَ كَلَامَهُ أَوَّلًا جَمًّا إِذَا بَقِيَ الْمَهْرُ أَوْ سَكَتَ ، وَمِثْلُهُ^(٤) ؛ كَمَا مَرَّ^(٥) مَا إِذَا ذُكِرَ دُونَ مَهْرِ الْمَثَلِ أَوْ عِزُّ بَعْدِ الْبَلَدِ أَوْ مَوْحَلًا

وَاغْتَرَضَ قَوْلُهُ (شَيْءٌ) بَأَنَّهُ أَوْجَحَتْ شَيْئًا ؛ هُوَ أَحَدُ أَمْرَيْنِ : الْمَهْرُ أَوْ مَا يَتَرَاصِيَانِ بِهِ ، وَدَلَّكَ^(٦) تَبَعِيَّتُ سَرَاصِيهِمَا أَوْ بِالْوَطْءِ أَوْ بِالْمَوْتِ

وَيُرَدُّ بِمَا يَأْتِي مِنْ إِنْشَاكِ الْإِسْمِ^(٧) ، وَأَنَّهُ لَوْ طُنِقَ قَبْلَ فَرْضِ وَطْءٍ لَمْ يَحْتَثْ شَطْرٌ ، فَعَلِمَ أَنَّهُ لَمْ يَحْتَثْ بِنَفْسِ الْعَهْدِ شَيْءٌ مِنَ الْعَادِلِ أَصْلًا

وَأَمَّا لَزُومُ الْعَادِلِ بِطَارِيءٍ فَرَضٍ أَوْ وَطْءٍ أَوْ مَوْتٍ فَوُجُوْتُ عَسَدًا وَإِنْ كَانَ الْعَقْدُ هُوَ الْأَصْلَ فِيهِ .

(فَإِنْ وَطِئَ) الْمُتَوَصِّصَةُ وَلَوْ بِاخْتِيَارِهَا (. قَمَهْرٌ مِثْلُ) لِأَنَّ الصَّغْحَ حَقٌّ لَهُ تَعَالَى ؛ إِذَا لَا يُبَاحُ بِالْإِبَاحَةِ .

وَمَرَّ فِي (نِكَاحِ الْمُشْرِكِ) . أَنَّ الْحَرِيثَيْنِ لَا الدَّمِيَيْنِ لَوْ اخْتَعَدُوا أَنْ لَا مَهْرَ

(١) عبارة د. الجرم الوهاح : (٣٢٨ / ٧) (لأنّه لو وجب له لَتَشَطَّرَ بِالْعِلَاقِ)

(٢) أي : في قوله تعالى ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طُنِقَ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَلْفَ سَلَامَةٍ مَعَكُمْ مَشُورًا أَوْ بَدْرُؤًا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمُسُودًا عَلَى الْكُوفِيِّ قَدْرُهُ وَعَلَى الْغَنِيِّ قَدْرُهُ نَسَاءً وَالْمَرْهُفَةُ شَأْنٌ عَلَى أَنْتَعَبِينَ ﴾ [البقرة . ٢٣٦] .

(٣) فصل : قوله : (نعم ؛ إِنْ سَمِيَ مَهْرُ الْمَثَلِ) أي : سَمِيَ الْوَلِيِّ مَهْرٌ مِثْلُ . . إلخ بعد قولها لَوَلِيٌّ : وَوَجَنِي بِلَا مَهْرٍ . كُرْدِي .

(٤) قوله : (ومثله) أي : مثل بقي المهر . كُرْدِي

(٥) (كما مر) أي : في شرح : (أَوْ سَكَتَ) . كُرْدِي .

(٦) أي : أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ . (شَيْءٌ : ٣٩٤ / ٧) .

(٧) يعني : جواب إشكال الإِسْمِ ، فهو على حذف مضاف . أو أن لفظ (جواب) سقط من اللفظ

(رشدي . ٣٤٨ / ٦)

وَيُعْتَبَرُ بِخَالِ الْعَقْدِ فِي الْأَصَحِّ

وَلَهَا قِلَ الْوُطْءِ مُطَالَةَ الرُّوحِ بِأَنْ يَفْرَصَ مَهْرًا ،

لِمَقْصُودٍ مُطْلَقًا^(١) عَمَلٌ بِهِ وَإِنْ أَشْلَمْنَا قِلَ الْوُطْءِ^(٢) ، لَسِي اسْتِحْقَاقِهِ وَطَنًا بِلَا
مَهْرٍ

وَكَذَا لَوْ رَوَّحَ أَمَتَهُ عِنْدَهُ ثُمَّ أَعْتَقَهُمَا أَوْ أَحَدَهُمَا ، أَوْ نَاعَهَا لِأَحَرٍّ ثُمَّ دَخَلَ بِهَا
الرُّوْحُ . . فَلَا مَهْرَ لَهَا وَلَا لِلْبَائِعِ .

(وَيُعْتَبَرُ) مَهْرٌ لَعَلَّ ، أَيْ صَعَاتُهَا الْمُرَاعَاةُ فِيهِ ، كَمَا نَأْتِي^(٣) (بِحَالِ الْعَقْدِ
فِي الْأَصَحِّ) انْدِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ ، لِأَنَّهُ السَّبَبُ لِلْوُجُوبِ كَمَا يَأْتِي^(٤) .

وَقِيلَ : يَجِبُ أَكْثَرُ مَهْرٍ مِنَ الْعَقْدِ إِلَى الْوُطْءِ ، وَصَحَّحَهُ فِي « أَصْلِ
الرُّوْحِ »^(٥) ، لِأَنَّ الْبَيْعَ لَمَّا دَخَلَ فِي صَعَاتِهِ وَافْتَرَسَ بِهِ إِبْلَاقٌ وَخَتٌ
الْأَقْصَى ، كَالْمَقْبُوضِ بِالْبَيْعِ الْفَاسِدِ .

وعليه^(٦) فلو مات قبل الوطء عشر يومٍ العقد على الأوجه ، لأنه
الأصل^(٧) .

(وَلَهَا قِلَ الْوُطْءِ مُطَالَةَ الرُّوحِ بِأَنْ يَفْرَصَ) لَهَا (مَهْرًا) لَمَشِيهَا ، لَتَكُونُ عَلَى
بَصِيرَةٍ مِنْ تَسْلَمَ بِعَاقِبَتِهَا

وَمُسْتَشْكِكُهُ^(٨) الْإِمَامُ بَأَنَّ إِنْ قُلْنَا : يَجِبُ مَهْرٌ مِثْلُ بِالْعَقْدِ . . فَمَا مَعْنَى

(١) أَيْ : لَا قِلَ الدُّخُولِ وَلَا بَعْدَهُ (ش : ٣٩٤ / ٧)

(٢) فِي (ص : ٦٨٠) .

(٣) فِي (ص : ٨١٩) .

(٤) فِي (ص : ٨١١) .

(٥) الشرح بكتب (٢٧٧ - ٢٧٨) . روضة المطالبين (٦٠٤ ، ٥)

(٦) أَيْ : مَا قِيلَ : مِنْ وَجُوبِ الْأَكْثَرِ . (ش : ٣٩٥ / ٧)

(٧) رَاجِعْ : السَّهْلُ الصَّاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْبَاحِ : مَسْأَلَةٌ (١٢٧٨ ، ١٢٧٩) .

(٨) أَيْ : مَلَكُهَا الْعَطَاةُ . (ش : ٣٩٥ / ٧)

وَحَسَنُ نَفْسِهَا لِيَفْرَصَ ، وَكَذَا لِتُسَلِّمَ الْمُفْرُوصَ فِي الْأَصَحِّ
وَيُشْتَرَطُ رِصَاها بِمَا يَفْرَصُهُ الرُّوْجُ

المفروصة ؟ وإن قلنا لم يَجِبْ به شيء فكيف نطق ما لا يحق ؟ قال .
ومن طمع أن يُنْجِزَ ما وَضَعَهُ عَلَى الْإِشْكَالِ^(١) بما هو يَرَى طلب مستحيل^(٢)
انتهى

ويُجَازُ أَنْ مَعَى الْمُفْرُوصَةِ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ إِحْلَاءُ الْعَقْدِ عَنْ
التَّسْمِيَةِ وَكَفَى بِدَفْعِ الْإِثْمِ^(٣) عَنْهُ فَائِدَةٌ وَمَعَى

وَبِمَا طَلَبْتُ ذَلِكَ عَلَى الثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ جَزَى مِنْهُ وَجُوبُهُ ، فَالْعَقْدُ مَكْتَبٌ
لِلْوَجُوبِ سَحْوِ الْفَرَصِ لَا أَنَّهُ مَوْحَتٌ لِلْعَهْرِ ، وَفَرْقٌ وَأَصَحُّ بَيْنَهُمَا

(و) لَهَا (حَسَنُ نَفْسِهَا لِيَفْرَصَ) لِأَنَّ مَرَّ^(٤) (وَكَذَا لِتُسَلِّمَ الْمُفْرُوصَ فِي
الْأَصَحِّ) كَمَا لَهَا ذَلِكَ فِي الْمَسْئِ فِي الْعَقْدِ ؛ إِذَا مَا فُرِصَ بَعْدَهُ بِمَعْرَلَةٍ مَا سُمِّيَ
فِيهِ ، وَلَوْ خَافَتْ الْقَوْتُ بِالتَّسْلِيمِ . . جَازَ لَهَا ذَلِكَ قَطْعًا .

(وَيُشْتَرَطُ رِصَاها بِمَا يَفْرَصُهُ الرُّوْجُ) وَإِلَّا فَكَمَا لَوْ لَمْ يَفْرَصَ ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ
لَهَا .

نعم ؛ إِنْ فُرِصَ لَهَا مَهْرٌ مِثْلُهَا بِاعْتِرَافِهَا حَالًا مِنْ بَعْدِ بِلْدِهَا . لَمْ يُشْتَرَطْ
رِصَاها ؛ كَمَا يَقْنَهُ ابْنُ دَاوُدَ عَنْ الْأَصْحَابِ ، وَأَطْلَلُ الْأَدْرَعِيَّ فِي الْإِصْطِحَارِ لَهُ ؛
لِأَنَّهَا إِذَا رَفَعَتْهُ لِقَاصِي لَمْ تَفْرَصْ عِزَّ ذَلِكَ فَأَمْتِاعُهَا عَثَّ وَتَعَثَّ

(١) الْأَمْسَبُ : مَا لَمْ يَجِبْ . (يَصْرِي : ١٩٩/٣)

(٢) قَوْلُهُ (مَا وَضَعَهُ عَلَى الْإِشْكَالِ) يَعْنِي مَا يَحْتَاجُ بِهِ عَلَى الْإِشْكَالِ ، هَذَا بَوَكَاءُ وَضَعَهُ بَصْعَةً
الْمَاضِي ، وَأَمَّا إِذَا كَانَ بَصْعَةً الْمَصْدَرِ فَالْمَعْنَى أَنَّهُ يَجِبُ عَمَّا بَارَزَ عَلَى الْإِشْكَالِ ، وَهَذَا
هُوَ الْأَقْرَبُ . (ش : ٣٩٥/٧)

(٣) بِهَذِهِ الْمَطْلَبِ فِي ذَوَايَةِ الْمَلْعَبِ (١١١/١٣)

(٤) قَصِيدَتُهُ أَنَّهُ لَوْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَنِ عَدَمِ التَّوْبِضِ أَثَمَ ، وَهُوَ مُحَالِفٌ لِمَا مَرَّ مِنْ امْتِنَاعِ الْعَاقِلِ لِنَسْخَةِ
إِلَّا فِيمَا اسْتَشَى ، وَلَيْسَ هُنَاكَ . (ع ش : ٣٩٥/٧) .

(٥) أَيِ ، لِتَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ . . إلخ . (ش : ٣٩٥/٧) .

لَا عِلْمُهُمَا بِقَدْرِ مَهْرٍ مِثْلٍ فِي الْأَظْهَرِ

وَيُجَوِّزُ فَرَضُ مُؤَاجَلٍ فِي الْأَصَحِّ وَفَوْقَ مَهْرِ الْمِثْلِ ، وَقِيلَ لَا إِنْ كَانَ مِنْ حِسِّهِ

وَلَوْ امْتَنَعَ مِنْ تَفَرُّصٍ أَوْ تَارَعَا فِيهِ ، فَرَضَ الْقَاضِي تَقْدِيرَ الْبَلَدِ

(لَا عِلْمُهُمَا) أي الروحاني ، وفي سج : (عِلْمُهَا) ، وَالْأَوَّلُ مَنْقُولٌ عَنْ حِطَّةٍ (تَقْدِيرُ مَهْرٍ مِثْلٍ فِي الْأَظْهَرِ) لِأَنَّهُ مَا يَشْتَقُّ عَلَيْهِ لَيْسَ بِدَلَالَةٍ عَلَيْهِ ^(١) بَلِ الْوَجْهُ أَحَدُهُمَا

(وَيَجَوِّزُ فَرَضُ مُؤَاجَلٍ فِي الْأَصَحِّ) بِالْتَرَاصِي كَمَا يَجَوِّزُ بِأَجَلٍ الْمُسَمَّى اِسْتِدْلَاءً .

(و) يَجَوِّزُ فَرَضُ (فَوْقَ مَهْرِ الْمِثْلِ) وَلَوْ مِنْ حِسِّهِ ، لَمَّا مَرَّ ^(٢) أَنَّهُ غَيْرُ مَدِينٍ

(وَقِيلَ لَا إِنْ كَانَ مِنْ حِسِّهِ) لِأَنَّهُ بِدَلَالَةٍ عَلَيْهِ فَلَا تُرَدُّ عَلَيْهِ

(وَلَوْ امْتَنَعَ) الرُّوحُ (مِنَ التَّفَرُّصِ أَوْ تَارَعَا فِيهِ) أي قَدَرِ الْخَفَرِ وَرُفِعَ لِأَمْرِ الْقَاضِي بِدَعْوَى صَحِيحَةٍ ^(٣) (فَرَضَ الْقَاضِي) وَإِنْ لَمْ يَوْضَحْ بِمَرْصِهِ ؛ لِأَنَّهُ حَكَمٌ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ مَصْصُهُ فَضْلُ الْحَصُونِ (تَقْدِيرُ ^(٤) الْبَلَدِ) أي بِدَلَالَةِ الْفَرَضِ فِيمَا يَظْهَرُ

وَعَلَيْهِ فَيُحْلَلُ نَفْتَرُ يَوْمِ الْعَقْدِ أَوْ الْفَرَضِ ؟ كُلُّهُ مُحْتَمَلٌ ، لَكِنْ قِيَاسُهُ مَا مَرَّ ؛ مِنْ عِنْدِ مَهْرِ الْمِثْلِ هَا ^(٥) يَوْمَ الْعَقْدِ . اعْتَارُ بَلَدِ الْفَرَضِ يَوْمَ الْعَقْدِ ، بَلِ لَوْ غُيِّرَ مَحَلُّ الْعَقْدِ يَوْمَهُ لَمْ يَتَغَيَّرْ

(١) أي مهر المثل (ش: ٣٩٥/٧)

(٢) أي بد

(٣) أي كأن قاتل كحكي بوي وشاهدي عدل ورعاي بلا مهر ، وأصب المهر (عش: ٣٤٩، ٦)

(٤) وفي (ب) و(خ) و(د) و(غ) (من قد)

(٥) أي ' في المعوضة . (ش: ٣٩٦/٧)

حالاً

قلت و یعرض منہر مثل .

ولا نأی قولاً (بند العرض) من عشر : (سلب العراة) لاستلزام الفرض حصولها أو حصول وکیلها ، ونعیر (بند العرض) لتدخل هذه الصورة أولى

وإذا اعتبر بند العرض أو بلدها فقد ذكرنا في اعر قدره أنه لا نغیر بلدها إلا إن كان بها ساء فإدبها أو بعضهن ، وإلا اعتبر بلدهن إن جمعهن ساء ، وإلا . اعتبر أقرهن لبلدها

فإن تعددت معرفتهن . اعتبرت أحييات بلدها ، كما يأتي " ، فبأنه " أن ذلك (۳) یعتبر في صفة (۴) أيضاً (۵) ، كما حرم به بعضهم بل هذا لا ريب فيه ، وإلا . لتعددت معرفة قدره من أصله ، إذ لا فائدة لمعرفة عشرة مثلاً من غير أن تعرف من أي بقدر هي

(حالاً) وإن رخصت بعيرهما (۶) أو اعتد ذلك ، لما مر (۷) أن في بضع حقاً لله تعالى ، بل لو اعتد ساؤها التأجيل لم يداخل على المعتمد ، بل یعرض مهر مثله حالاً ، ونقص منه (۸) ما یقابل الأهل

(قلت و یعرض مهر مثل) حالة العقد بلا زيادة ولا نقص ؛ لأنه قيمة البضع .

(۱) في (ص: ۸۱۹)

(۲) قوله (فضاء) أي منس ذكرهم في عتار قدر المعروف كروي

(۳) (أن ذلك) أي : كون ساء فإدبها أو بعضهن كروي

(۴) (يعتبر في صفة) أي : صفة المعروف . كروي

(۵) (أيضاً) أي . كما یعتبر في قدره . كروي .

(۶) صیر (عیرهما) راجع إلى (نقد) و (حالاً) هامش (ص)

(۷) قوله (لما مر) أي في شرح قوله (مهر مثل) كروي

(۸) أي : من مهر مثله . هامش (ص)

وَشَرَطَ عَلَّمَهُ بِهِ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

نعم ، يُعْتَمَرُ يَسِيرٌ يَقَعُ فِي مَحَلِّ الاجْتِهَادِ ؛ بَأَن بُنْعَاتِنَ بِهِ ؛ نَظِيرَ مَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ^(١)

وَقَصِيَّةُ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ مَعَ الرِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ وَنَ رَصِيًّا^(٢) ، وَهُوَ مَنَجَّةٌ ؛ نَظِيرَ مَا مَرَّ^(٣) وَنَ اخْتَرَا الْأَدْعَى حِلَافَهُ ، لَكِنْ قَالَ الْعَرَبِيُّ - هَذَا يُقَابُ إِذَا تَرَاصِيًا حَزَبَتِ الْحُكُومَةُ^(٤) عَنْ نَظَرِ الْقَاصِي^(٥) وَالْكَلَامُ فِيمَا إِذَا فَصَلَتْ لِحُكُومَاتٍ بِحَكْمِ بَاتٍ انْتَهَى

وَبَرَدٌ^(٦) بَأَن مَرَادَهُمْ أَنَّ حَكْمَهُ الْبَاتِ بِمَهْرِ الْمَثَلِ لَا يَنْفَعُهُ رِضَاهُمَا بِحِلَافِهِ وَبِدُونِهِ^(٧) ، أَوْ أَكْثَرُ مِنْهُ لَا يُجَوِّزُهُ رِضَاهُمَا بِهِ .

(وَشَرَطَ عَلَّمَهُ بِهِ) أَي - يَشْدَرُ مَهْرُ الْمَثَلِ (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) حَتَّى لَا يَبْرُدَ عَلَيْهِ وَلَا يَنْقُصَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مُتَصَرِّفٌ لِعَيْرِهِ

فَبِإِنْ قُلْتُ - تَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هَذَا^(٨) شَرْطًا لِحُجُورِ تَصَرُّفِهِ لَا لِعُقُودِهِ لَوْ ضَادَفَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ قُلْتُ - لَا بَلْ أَلَدِي دَلٌّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ شَرْطٌ لِهَمَا^(٩) ؛ لِأَنَّ قِصَّةَ الْقَاصِي مَعَ الْحَبَلِ لَا يَنْفَدُ وَإِنْ ضَادَفَ الْحَقُّ

(١) فِي (٥٢٨/٥) .

(٢) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٢٨٢ / ٨) ، رَوَضَةُ الطَّالِبِينَ (٦٠٦ / ٥) .

(٣) أَي - مِنْ أَنَّ الْقَاصِي لَا يَعْزِضُ حَيْثُ يَنْفَدُ الْحَالُ وَإِنْ رَضِيَ عَنْهُمَا (ع ش : ٢٥٠ / ٦)

(٤) قَوْلُهُ (حَزَبَتِ الْحُكُومَةُ) أَي - حَكَوْهُمَا الْجَرَاحَاتِ كَرَدِي

(٥) (عَنْ نَظَرِ الْقَاصِي) وَتَعْزِضُ كَالْحُكُومَةِ ، وَالتَّوَاوُيُ فِي (وَكَلَامٍ) حَالَهُ كَرَدِي

(٦) أَي - مَا قَالَهُ الْعَرَبِيُّ (ش : ٣٩٦ / ٧)

(٧) أَي - وَنَ حَكْمَهُ لِبَاتٍ بِالسُّوْنِ أَوْ الْأَكْثَرِ (لَا يَجُوزُهُ رِضَاهُمَا بِهِ) أَي - سُوْنِ أَوْ الْأَكْثَرِ

(ش : ٣٩٦ / ٧)

(٨) أَي - الْعِلْمُ . (ش : ٣٩٦ / ٧)

(٩) أَي - لِحُجُورِ التَّصَرُّفِ وَالْعُقُودِ . (ع ش : ٢٥٠ / ٦)

وَلَا يَصِحُّ فَرَضٌ أَجْنَبِيٌّ مِنْ مَالِهِ فِي الْأَصَحِّ
وَالْفَرَضُ الصَّحِيحُ كُتِبَ ، فَيَنْطَرُ بِطَلَاقي قُلٍّ وَطَوْ ، وَلَوْ طَلَّقَ قَتْلَ فَرَضٍ
وَوَطَّ ، فَلَا شَطْرَ ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَتْلَهُمَا لَمْ يَحْتَ مَهْرٌ مِثْلِي فِي الْأَصَحِّ
قُلْتُ الْأَظْهَرُ وَحُوتُهُ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ

(ولا يصح فرض أجنبي) ولو (من ماله) يعبر إدا لروح ، سواء لعين
واندين (في الأصح) وإنما جاز أدائه دين غيره من غير إدا به ، لأنه لم تنق ثم
عقد مانع منه ، وهذا الفرض تعبير لنا^(١) يتمتبه العقد ويصرف فيه فلم يلق يعبر
العاقدة ومادونه .

(والفرض الصحيح) منهما أو من القاضي (كسمى ، فينظر بطلاق قبل وطء)
كالمسمى في العقد ، أما القاسد ، كحجر ، فدعوى فلا يجب شيء حتى ينشطر
وإنما اقتضى القاسد في ابتداء العقد مهر المثل ؛ لأنه أقوى بكونه في مقابلة
عوض ، وهذا دوام منحه الحلو عن العوض فلم ينظر للقاسد
(ولو طلق قبل فرض ووطء فلا شطر) لمفهوم قوله تعالى : ﴿ وَقَدْ
فَرَضْتُمْ أَنْ فَرِيضَةً ﴾ [النور : ٣٣٧] ولها المتعة ، كما تأتي^(٢)
(وإن مات أحدهما قبلهما) أي . الفرض والوصء (لم يجب مهر مثل في
الأظهر) كالفرقة بالطلاق .

(قلت الأظهر وحويه ، والله أعلم) للحبر لصحيح - خلافاً لمن وهم فيه
- بقضائه صلى الله عليه وسلم بذلك لبرؤخ رضي الله عنها^(٣)

(١) وفي (ح) (وهذا الفرض يعين) وعادة ، الدياح ، (٣٢٦ / ٣) (لأن الفرض يعين
لما . . .) ، وه الجم الوهاج ، (٣٣٢ / ٧) . (لأنه تعين لما . . .)

(٢) أي - في آخر الباب ، (ش : ٣٩٧ / ٧) .

(٣) أخرجه ابن حبان (٤١٠٠) ، والحاكم (١٨٠ / ٢) ، وأبو داود (٢١١٤) ، وإسحق
(١١٧٧) ، والسنائي في (٣٣٥٤) ، وابن ماجة (١٨٩١) عن معمر بن ساء لأشعثي
رضي الله عنه .

فصل

مَهْرُ الْمُثَلِّ مَا يُرْعَى بِهِ فِي مِثْلِهَا ، وَرُكْنُهُ الْأَعْظَمُ سَبٌّ ؛ فَبِرَأْيِ أَقْرَبٍ مِنْ
تُسَبُّ إِلَى مَنْ تُسَبُّ إِلَيْهِ ، وَأَقْرَبُهُمْ : أُخْتُ الْأَنْوَيْسِ ثُمَّ الْأَبُ ، ثُمَّ نَدَتْ أَحَ ، ثُمَّ
عَمَّاتٌ كَذَلِكَ

(فصل)

في بيان مهر المثل

(مهر المثل ما يرغب به عادة في مثلها) سب وصمة (وركنه الأعظم)
في النسبة (سب) ولو في العجم على الأوجه ؛ لأنَّ التماحر إنما يقع به عالياً
فتختلف الرعات به مطلقاً^(١) (فبرأى) من أقاربها حتى تنفاس هي عليها (أقرب
من نسب) من نسب العصاة (إلى من نسب) هذه التي تطلبت معرفة مهرها
(إليه) كأحب وعتمه ، لا أمَّ وحدة وحالة ، لفصائه صلى الله عليه وسلم بمهر
سباء برزوخ هي الخبر السابق^(٢) .

أما مجهولة السب . فركنه الأعظم فيها سباء لأرحام ؛ كما يُعلم من
نأتي^(٣)

(وأقربهم) أخت لأنويس (لإدلائها بجهتي) ثم (إن فقدت أو جهل مهرها
أو كانت مفوضة ولم يفرص لها مهر مثلي) أخت (لأب ، ثم سب أح) فإيه وإن
سفل^(٤) (ثم عمات) لا سائهن ، وإبراهيم عليه^(٥) وهم^(٦) (كذلك) أي .
لأنويس ، ثم لأب ، ثم بنات عم ، ثم سب أمه وإن سفل كذلك

(١) أي . في العرب والعجم (ش : ٣٩٧/٧)

(٢) أنما قبل الفصل

(٣) أي . في قول المتن : (أو جهل مهرها . فأرحام)

(٤) أي : ابن الأخ . (ش : ٣٩٨/٧) .

(٥) هو (ويردع) أي سب العمدة (عليه) أي النسب (سم : ٣٩٨/٧)

(٦) إدلس من نسب العصبات . (ش : ٣٩٨/٧)

فَإِنْ قَدْ يَسَاءَ الْعَصْبُ أَوْ لَمْ يَنْجُحْ .

قِيلَ قَضِيَّةٌ كَلَامُهُ كَالرَّافِعِيِّ إِنْ بَعُدَتْ أَلْحَ تَنْقُلُ^(١) لِلْعَقَابِ حَتَّى لَوْ
وُجِدَتْ بِنْتُ أَحْ وَعَمَةُ . قَدْ مَتَّ الْعَمَةُ وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلِ الْمُرَادُ تَقْدِيمُ حُجَّةِ
الْأُخُوَّةِ عَلَى جِهَةِ الْعُمومية ، وَهَذَا صَرَّحَ بِمَا وَرَدَ^(٢) أَهْلُ

وهو عحيبٌ وإن جَرَى عليه الزرْكشِي وعيرُهُ ؛ إذ ما دُكِرَ في بنتِ بنتِ الأخِ
وَهُمْ ، كَمْفَ وهذه خارجةٌ عما بكلامٍ فيه - وهو ^(٣) ساءُ العصبِ - المصرحُ بهنَّ
قوله : (وأقربهنَّ . . .) إلى آخره ١٩

ولو أوزدوا عليه^(٢) أن قصيته أن يست من الأح لا تُقدّم على العتق وليس كذلك لكان هو الصواب ، وقد يُجاء بأنه أراد بالأح جهة الأحوّة ، ويشمل^(٣) كل من تُست إلى فرع الأح الذكر من جهة أبيها

(فإن فقد ساء العصاة) بأن لم يُوحَّد ، وريلاً . وسميت تُغترز أيضاً (أو لم يكبح)

اِسْتَشْكَلَ^(٦) مَعَ الضُّبِ^(٧) بَأَنَّهُ مَا يُرْعَتُ بِهِ فِي مَثَلِهِ الصَّرِيحُ^(٨) هِيَ أَنَّ الْعَرَّةَ
مَعْرُوضِ الرَّعِيَةِ فِيهَا لَوْ نَكَحْتُ الْآنَ فَاسْتَوَيْتُ مَسْكُوحَةً وَعَرَّهَا

ويُردُّ بأنَّ المكروهة اشتغرت لها رعةٌ فأغتربت مع ما فيها بما يقضي ردةً أو نقصاً ، وغيرها ملحوظ ما به رعةٌ فيها مختلفٌ ، إذ ما بقوة نفع الاختلاف فيه

(١) أي: ماء العفة. (ش: ٢٩٨/٧)

(۲) ابحاری لکیر { ۸۵ / ۱۲ }

(٢) أي : ما الكلام به . (مش : ٧٠ / ٣٩٨)

(١) أي العشر. (ش: ٢٩٨/٧)

(د) ای قولہ : (ثم نبات الاح) . (ش : ۳۹۸/۷) .

(٦) أي قول المتن: «أولم يكن» (ش: ٣٩٨/٧)

(٧) أي : لمهر الخمار . (ش . ٧ / ٣٩٨)

(أ) قوله (الصريح) (الحج معك يا مديني) (لج) (ش) (٣٩٨/٧)

أَوْ جَهْلٍ مَهْرُهُنَّ فَأَرْحَامُ كَجَدَّاتٍ وَخَالَاتٍ .

كثيراً فأعرضوا عن ذلك^(١) ، واستقلوا بما لا اختلاف فيه ؛ من اعتبار المنكوحات من نساء الأرحام فالأجبيات .

(أو جهل مهرهن فأرحام) أي قرابات للأم من جهة الأب أو الأم ، فهن هنا أعم من أرحام الفرائص من حيث شموله^(٢) لجدات الوارثات ، وأخص من حيث عدم شموله لسات لعقب والأخواب وبحوهم .

(كجدات وخالات) لأنهن أولى بالاعتبار من الأحاب ، تقدم القرى بالعربى من جهات أو جهة .

وقصة كلاهما عدم اعتبار الأم ، واعتبرص بأنها كيف لا تعتبر وتعتبر أمها ؟ ومن ثم قال العاوردئي والروياي تقدم الأم فالأخت للأم^(٣) فالجدات^(٤) ، فإن خضع أم أب وأم أم فوحدة ، والذي يتجه استواءهما ، ثم الحدة ثم سات الأخوات ، أي للأم ، ثم سات لأخواب ، ولو لم تكن في نساء عصياتهن من صفيتها فهن كالعدم^(٥) ؛ كما صرح به جمع واعتمدته لأدري

ولو قيل^(٦) يعتبر است ثم يخص أو يراد لمقد الصفات ما يليق بها ؛ بطير ما يأتي^(٧) لكان أقرب ، وكون ذلك^(٨) فيه مشاركة في بعض الصفات بخلاف هذا لا تأثير له ؛ إذ ملخص التساوت موجودة في الكل

(١) أي : غير المنكوحه ، أو ما بالقوة . (ش : ٣٩٨/٧)

(٢) أي : لفظ (الأرحام) هنا . (ش : ٣٩٨/٧)

(٣) أي : فقط . (ش : ٣٩٨/٧)

(٤) أي : للأم . (ع ش : ٣٥٢/٦)

(٥) الحاروي لكبير (٨٩/١٢) ، بحر المذهب (٤٧٢/٩)

(٦) فصل قوله (ولو قيل) أي قبل بدو قوله (فهن كعدم يعتبر) (بح كروي

(٧) قوله (يعبر ما يأتي) أي يأتي في المنس من سات مهر المثل كروي وفان لشرواني

(٣٩٩/٧) (أي : في شرح ١ ولو يخص للمعشيرة فقط . (إلح

(٨) وداني - (كون ذلك) إشارته إلى قوله : (ما يأتي) . كروي

وَيُعْتَبَرُ سِرٌّ وَعَقْلٌ وَنَسَارٌ وَثُبُوتٌ وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ عَرَضٌ ، فَإِنْ اخْتَصَّتْ
بِفَصْلِ أَوْ بِنَقْصٍ - زِيدَ أَوْ بَقِصَ لِابْنِ بِالنَّحَالِ

وَيُعْتَبَرُ الْحَاصِرَاتُ مِهْنٌ ، فَإِنْ عَشَّ كَثُفٌ اغْتَبَرُ دُونَ أَجْسَادِ بِلْدَاهَا ،
كَمَا جَرَّمَا بِهِ^(١) وَإِنْ اغْتَرَضَا

فَإِنْ تَعَدَّرَ أَرْحَامُهَا - فَسَاءَ بِلْدَاهَا ثُمَّ أَفْرُثُ سِدِّ إِلَيْهَا

نَعَمْ ؛ يُقَدَّمُ مِهْنٌ مِنْ سَاكِنِهَا فِي بِلْدَاهَا فَمِنْ اسْتَدْبَاهَا لِلْأُخْرَى ، وَيُعْتَبَرُ فِي
الْمَنْعَرَقَاتِ أَفْرُثُهُنَّ لِبِلْدَاهَا ، ثُمَّ أَفْرُثُ السَّاءِ بِهَا شَيْئاً

وَتُعْتَبَرُ عَرِيَّةٌ بَعْرِيَّةٌ مِثْلُهَا ، وَآمَةٌ وَعَشَّةٌ بِمِثْلِهَا مَعَ عِنَارِ شَرَفٍ ، أَلَسِيْدَ
وَحَشِيَّةٍ ، وَقُرُوْتَةٌ وَبِدِيَّةٌ وَبِدْوِيَّةٌ بِمِثْلِهَا

تَسِيَهُ عُلْمٌ مِنْ صِلَ سَاءِ الْعَصَةِ وَسَاءِ الْأَرْحَامِ بِمَا ذُكِرَ أَنَّ مِنْ عَدَاهِدِينَ
مِنْ الْأَقَارِبِ ؛ كَسَبَ الْأَحَبُّ مِنَ الْأَبِّ فِي حُكْمِ الْأَحْسَنِ ، وَكَأَنَّ وَجْهَهُ أَنَّ
الْعَادَةَ فِي الْمَهْرِ لَمْ تُغَيَّرْ ، لَا بِعِنَارِ الْأَوَّلِينَ^(٢) دُونَ الْآخِرِينَ^(٣)

(وَيُعْتَبَرُ) مَعَ ذَلِكَ (سِرٌّ وَعَقْلٌ وَنَسَارٌ) وَصُدَّهَا (وَثُبُوتٌ وَ) كُلُّ (مَا
اِخْتَلَفَ فِيهِ عَرَضٌ) كَجَمَالٍ وَعَقْفَةٍ ، وَفَصَاحَةٍ وَعِلْمٍ ، فَمِنْ شَارِكَتِهِنَّ فِي شَيْءٍ
مِنْهَا اغْتَبَرُ

وَإِنَّمَا لَمْ يُعْتَبَرْ بِحُجُو الْعَالِ وَالْحِمَالِ فِي الْكَمَاءِ ، لِأَنَّ عِدَارَهَا عَلَى دَفْعِ الْعَارِ ،
وَمَدَارُ الْمَهْرِ عَلَى مَا تَحْتَلِفُ بِهِ الرِّغَابُ

(فَإِنْ اخْتَصَّتْ) عَنْهَا (بِفَصْلِ) بِشَيْءٍ مِمَّا ذُكِرَ (أَوْ بِنَقْصٍ) بِشَيْءٍ مِنْ
صُدَّهَا (زِيدَ) عَلَيْهِ (أَوْ بِنَقْصٍ) عَنْهُ (لِابْنِ بِالنَّحَالِ) بِخَشْيَةِ مَا يَرَاهُ قَاصِي
بِاجْتِهَادِهِ .

(١) الشرح الكبير (٢٨٧/٨) ، روضة الطالبين (٦٠٩/٥)

(٢) ههنا ساء العصبة وساء الأرحام (ش : ٣٩٩/٧)

(٣) وهي دون هذين من الأقارب (ش : ٣٩٩/٧)

ولو سامحت واحدة . لم تحت موافقها . ولو حفصن بالعبثية فقط .
اعتبر

(ولو سامحت واحدة) هي مثال للقبه والدره . لا قنذ من سائها (لم
تحت موافقتها) اعتباراً بغاليتها .

نعم ؛ إن كانت مسامحتها لنقص دخل في السب ، وقنذ الرعة فيه اعتبر
(ولو حفصن) كلهم أو عائتهم (للعبثية) أي الأقارب (فقط) اعتبر
في حقهم دون غيرهم ، سواء مهر الشبه وغيرها ، خلافاً للإمام^(١) ، بل ذكر
الماوردي . أنهم لو حفصن لداءهن لعبث العشيبة فقط اعتبر أيضاً ، وكذا لو
حفصن لدوي صفة ، كشاب أو علم^(٢)

وعلى هذا تخيل قول جمع : تعتبر المهر بحال الروح أيضاً ؛ من نحو علم ،
فهذا يُحَقَّقُ عنه دون غيره .

ومر^(٣) أنهم لو اعتدوا بالأجل مرض الحاكم حالاً ونقص لانها بالأجل .
فإذا اعتدوا بالأجل في كله أو بعضه نقص بالتعجيل ما يليق بالأجل
ويظهر أنه إذا اعتدوا بالاجل باجل معين مطرد جار لتولي ولو حاكماً
العقد به .

ودلت نقص الذي ذكره محله . هي مرض الحاكم ؛ لأنه حكم ، بحلاب
محرر العقد به

ثم رأيت الشككي ذكر ذلك تعقلاً ، والعمر في سنفه إليه حيث قال بحلاب
المسمى ابتداء ، كأن روج صغيرة وكانت عادة سائها أن يبيحن بمؤجل وغير بقيد
البلد . فإنه يحور له الحري على عادتهم

(١) نهاية المطلب في ذرية الملعب (١٢٦/١٣) .

(٢) المحلوي الكبير (٨٩/١٢)

(٣) أي : قبل الفصل في شرح : (حالاً) . (ش : ٤٠٠/٧)

وفي وطء نكاح فاسد مهر، تبطل يوم الوطاء، وإن تكرر، فمهر في أعلى الأحوال.

وقد يُحاط بأن لا احتياط للمولية اقتضى تعيّن الحال، نكر مع نقص ما يلحق بالأجل الذي اغتذ به

ويؤيده ما مر^(١) أن الولي لا يسع^(٢) وإن اعتيد إلا لمصلحة

وعلى اعتماد البحث فالذي يظهر أنه يُشترط^(٣) ما في الولي إذا باع مؤخر للمصلحة؛ من يدر المشتري^(٤) وعداله وعبرهما، وأنه يُشترط أصلاً فيمن يغتذ به^(٥) أن يغتذ أحلاً معشاً مطرداً، فإن خلت^(٦) فيه أحمل العدو واختل اتساع أهلها فيه

(وفي وطء نكاح فاسد) بحث (مهر المثل) لاستيفائه مفعلة الصنع، ويُغتنر مهرها (يوم الوطاء) أي وقته، لأنه وقت الإنجاب، لا العقد؛ لفساده

(فإن تكرر) ذلك^(٧) (مهر) واحد ولو في بحر محبوبة؛ لأن أحد الشبهة في الكل، فلا نظر لكونها سلطه أو لا^(٨)، خلافاً لما سخطه الأذرع

ثم إن اتحدت صفاتها في كل تلك الوطابات، فواضح، وإلا؛ كأن كانت في بعض الوطاب مثلاً سليمة سميّة وفي بعضها بصد ذلك أغبر مهرها (في أعلى الأحوال) إذ لو لم يوجد إلا تلك الوطاب، وحت ذلك العاليي، فإن لم تقتصر

(١) قوله: (ويؤيده ما مر) أي: في (الحجر)، كردي.

(٢) مؤجل وغير نقد البلد، هامش (خ)

(٣) أي: في النكاح، (ش: ٤٠٠/٧)

(٤) قوله: (من يدر المشتري)، مع بيان بقوله (ما في الولي)، إلح (ش: ٤٠٠/٧)

(٥) أي: التأجل، (ش: ٤٠٠/٧)

(٦) أي: الأصل - وفي الأصل -، (ش: ٤٠٠/٧)

(٧) أي: الوطاء فيما ذكر - انتهى معني، (ش: ٤٠٠/٧)

(٨) قوله: (لكونها سلطه) أي: كالعامة، ولقوله (أو لا) أي: كالمحبوبة (ع ش

قُلْتُ وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطْءٌ بِشَهْةٍ وَاحِدَةٍ مَهْرٌ ، فَإِنْ تَعَدَّدَ جِسْمُهَا تَعَدَّدَ الْمَهْرُ ، وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطْءٌ مَقْصُوبَةً أَوْ مُكْرَهَةً عَلَى رَأْيٍ تَكَرَّرَ الْمَهْرُ ،

اسْقِةَ رِيْدَةً . لَمْ تَقْصُرْ بَفَصْأٍ

(قُلْتُ وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطْءٌ بِشَهْةٍ وَاحِدَةٍ مَهْرٌ) وَاحِدٌ : لَشُمُولِ الشَّهْةِ هَا لِلْكُلِّ أَيْضاً^(١) ، وَحَصَّهُ الْعِرَاقِيُّونَ بِمَا إِذَا لَمْ يَطْأْ بَعْدَ آدَاءِ الْمَهْرِ ، وَإِلَّا وَجَبَتْ لِمَا بَعْدَ آدَائِهِ مَهْرٌ آخَرٌ ، وَاسْتَحْصَاهُ الْأَدْرَعِيُّ وَحَرَّمَ بِهِ عِبْرُهُ ، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا مَرَّ فِي (الْحَجِّ) : أَنَّ مَحَلَّ تَدَاخُلِ لِكْفَارِهِ مَا لَمْ يَتَحَلَّلْ تَكْمِيرٌ ، وَإِلَّا . . وَجَبَتْ أُخْرَى لِمَا بَعْدَ ، وَهَكَذَا^(٢) . وَلَا يَجِبُ مَهْرٌ بِحَرْبَةٍ أَوْ مَرْتَدَّةٍ مَاتَتْ مَرْتَدَّةً ، أَوْ أُمَةٍ سَيِّدَةٍ^(٣) الَّتِي وَطِئَهَا بِشَهْةٍ

(فَإِنْ بَعْدَ جِسْمِهَا) كَأَنَّ وَطِئَهَا بِكَاحٍ فَاسِدٍ ثُمَّ بَطْنَهَا أَمَنَهُ ، أَوْ اتَّخَذَ^(٤) وَتَعَدَّدَتْ هِيَ^(٥) ؛ كَأَنَّ وَطِئَهَا بِظَنِّهَا رَوْحَهُ ثُمَّ انْكَشَفَ الْحَالُ ثُمَّ وَطِئَهَا بِدَلِّكَ الطَّرِيقِ (تَعَدَّدَ الْمَهْرُ) لِأَنَّهُ تَعَدَّدَ كَتَعَدَّدِ الْكَاحِ

(وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطْءٌ مَقْصُوبَةً) غَيْرِ رَأْيِهِ ؛ كَسَائِمَةٍ أَوْ مُكْرَهَةٍ أَوْ مَطَاوِعَةٍ لِشَهْةٍ اخْتَصَّتْ بِهَا (أَوْ مُكْرَهَةٍ عَلَى رَأْيٍ) وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَقْصُوبَةً ؛ إِذَا لَا يَلْزَمُ مِنَ الْوَطْءِ وَلَوْ مَعَ الْإِكْرَاهِ الْعَصَبُ .

فَزَعَمُ شَارِحُ : اخْتِصَاصُ الْأَوَّلَى بِالْمُكْرَهَةِ وَأَنَّهُ لَا وَجْهَ لِعَطْفِ هَذِهِ عَلَيْهَا . . غَلَطٌ فَاحِشٌ .

(. . تَكَرَّرَ الْمَهْرُ) لِأَنَّ سَبْهَ الْإِتْلَافِ وَقَدْ تَعَدَّدَ تَعَدَّدِ الْوَطْءَاتِ .

(١) أَيِ : كَالْكَاحِ الْعَلِيِّ (ش : ٤٠٠ / ٧) .

(٢) لَيْ (٢٧٧ / ٤) وَرَاجِعٌ لِلْحَاشِيَةِ ثُمَّ

(٣) أَيِ : الْعَدِ هَامِشٍ (خ)

(٤) أَيِ : جِسْمِ الشَّهْةِ . (ش : ٤٠١ / ٧)

(٥) أَيِ : الشَّهْةِ . (ش : ٤٠١ / ٧)

وَلَوْ تَكَرَّرَ وَطْءُ الْأَبِ وَالشَّرِيكِ وَبَعْدَ مُكَاتِبَةٍ . فَمَهْرٌ ، وَقِيلَ مُهُورٌ ، وَقِيلَ إِبِ
اتَّحَدَ الْمَجْلِسُ . فَمَهْرٌ ، وَإِلَّا فَمُهُورٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

(ولو تكرّر وطء الأب) جارية ابنه ولم تحبل (والشريك) الأمة المشتركة
(وسيد) بالتوبيخ ويجوز تركه (مكاتبة) له أو لمكاتبه (فمهر) واحد فيهن
وإن طال الزمن بين كل وطأتين ، كما شمله كلامهم ، لاتحاد الشبهة في
جميعهن

(وقيل مهور) لتعدد الإنجاب في ملك العرم مع العمة بالحد

(وقيل إن اتحد المجلس فمهر ، وإلا فمهور . والله أعلم) لا يقطع
كل مجلس عن الآخر .

ومحل ما ذكر في المكاتبة إن لم تحبل ، فإن حملت ، حُرِّت بين بقاء
الكتابة وفسخها ؛ لتبصير أم وليد ، فإن اختارت الأول ، وخت مهر ، فبطلت
ثانياً ، حُرِّت كذلك ، فإن اختارت الأول فمهر آخر ، وهكذا ، ذكره جمع
عن لصر^(١) واغتمدوه ، ولا يخلو عن نظير ؛ لأنها باحتبارها الأول كل مرة تبصير
الشبهة واحدة وهي الملك فلم يظهر للتعدد وجه^(٢) ؛ كما هو واضح ، على أن
الحمل لا خصوصية له في ذلك ولو فرض اعتماد^(٣) ، ومن ثم خدعه شارح

تنبيه العبرة في الشبهة الموحدة للمهر بطلها ، كما مر^(٤) ، وحيث فهل
العبرة في التعدد^(٥) بطلها ، أو بطله ، أو يترق من أن تكون الشبهة مهما فُغسِرَ
صه ، لأنه أقوى ، أو منها فقط فُغسِرَ طُها ؟ كلُّ مُخْتَمَلٍ ، والأخير^(٦) أوجه

(١) الأم (٣٦٦/٩)

(٢) رجع : السهل البصاح في اختلاف الأشباح ، مسأله (١٢٨١)

(٣) أي : التعدد . (ش : ٤٠٩/٧)

(٤) قوله (بطلها : كما مر) أي : مر في باب (محرمات الشكاح) كردي

(٥) أي : بعد المهر . (ش : ٤٠٩/٤)

(٦) أي : المرفق . (ش : ٤٠٩/٧)

فصل

الْمَرْقَةُ قَتَلَ وَطِءَ مِنْهَا

(فصل)

في تشطير المهر وسقوطه

(الفرقه) في الحية ؛ كما عَلِمَ من كلامه السابق^(١) (قبل وطء) في قبل أو دبر ولو بعد استدحال مبي ؛ كما مر^(٢) (منها) كفسحها بعبه أو بعساره ، أو بعقبها وكردتها ، أو إسلامها^(٣) لا سباعاً^(٤) ؛ كما قاله العقاد^(٥)

وَمَا جَرَّمُ شَيْعَ بَنِي لَا فَرْقَ^(٦) سَعاً لَابِي الْحَدَادِ هُوَ لَا يُلَائِمُ مَا قَالُوهُ فِيمَا
وَأَرْضَعَتْهُ أُمُّهَا أَوْ أَرْضَعَتْهَا أُمُّهُ بِحَامِعٍ أَنَّ إِسْلَامَ الْأُمِّ كَارِصَاعِهَا سَوَاءٌ ، فَكَمَا لَمْ
تَنْظُرُوا لِإِرْصَاعِهَا فَكَذَلِكَ لَا يُنْظَرُ لِإِسْلَامِهَا .

ولا ما حكاه^(٧) العراقي عن الأصحاب ؛ من التشطير فيما لو طَيَّرَتِ الرِّيحُ
نُقْطَةً لِي مِنْ لِحْدَيْهِ بِي فِيهَا فَانْتَلَعَتْهَا^(٨) ، بل مسألة الرصاع الثابتة^(٩) أو نبي^(١٠) ؛

(١) فصل وقوله (من كلامه السابق) أي قبل (بكاحها بعبه) كردي فان بن فاسم
(٤٠١/٧) قوله ؛ كما علم من كلامه السابق أي أنه لو مات أحداه من فرس
ووطء... وحب مهر العتل)

(٢) وقوله (كما مر) أيضاً مر قبل ذلك الفصل . كردي

(٣) وقوله (أو إسلامها) معطوف على (فسحها) وكذا قوله (أو إرصاعها) ، (أو ملكها) ، (أو ارتصاعها) معطوفات عليه . كردي .

(٤) أي . لأحد أبويها . (ش : ٤٠١/٧)

(٥) راجع ؛ السهل نصاح في اختلاف الأشنع ؛ ص ١٢٨١)

(٦) وقوله (لا فرق) أي من يكون إسلامها سَعاً لأبويها أو بعبه أمسي المطالب
(٥١٥/٦)

(٧) عطف على ما قالوه . (ش : ٤٠٢/٧)

(٨) لعله على المرجوح . (ش : ٤٠٢/٧)

(٩) أي : إرصاع أمه لها . (ش : ٤٠٢/٧)

(١٠) أي : بالسقوط من مسألة إسلامها تبعاً . (ش : ٤٠٢/٧) .

أَوْ بِسَبِّهَا ؛ كَمَنْجِهِ بِغَنِيهَا

إِذْ مِهَا^(١) فَعَلٌ - وَهُوَ الْمَصْرُ وَالْأَرْدَادُ - وَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَيْهِ^(٢) ، وَالْمُسْلِمَةُ تَعَا
لَا فَعَلَ مِهَا أَلْبَتَّةُ

وَقَدْ خَرَى الشَّيْخُ^(٣) فِي رَدِّبِهِمَا مَعَا عَلَى التَّشْطِيرِ ؛ نَعْبٍ لِسَبِّهِ ، فَيَأْتِي
هُنَا^(٤) ذَلِكَ^(٥) ؛ إِذِ الْفَرْقَةُ نَشَأَتْ مِنْ إِسْلَامِيهَا وَبِحَلْفِهِ فَلْيُعْنَتْ بَعْ أَنْصَا

وَيَأْتِي فِي (لَمْتَعَةٍ) . أَنَّ إِسْلَامِي تَعَا كَيْسْلَامِيهَا اسْتِقْلَالاً فَلَا مَتَعَةً^(٦)

وَلَا يَرِدُ^(٧) ؛ لِأَنَّ الشَّطْرَ أَقْوَى لِقَوْلِهِمْ إِنَّ وَحْوَهُ كَدُّ مَسْمٍ يُؤَثِّرُ فِيهِ إِلَّا مَسْعٌ
قَوِيٌّ ، بِخِلَافِ الْمَتَعَةِ .

أَوْ إِرْصَاعِيهَا لَهُ أَوْ لِرُوحِيَّةٍ أُخْرَى لَهُ ، أَوْ مَدْبِكِيهَا لَهُ ، أَوْ ارْتِصَاعِيهَا ، كَأَنَّ دَبَّتْ
وَارْتَصَعَتْ مِنْ أُمَّه مَثَلًا .

(أَوْ سَبِّهَا ، كَمَنْجِهِ نَعْبِيهَا) وَلَوْ الْحَادِثُ ، أَوْ مِهَا ؛ كَأَنَّ ارْتِصَاعًا مَعَا عَلَى
الْأَوْجِ^(٨) مِنْ تَفْصِيلٍ لِلْمُسَافِرِينَ فِي مَهْمٍ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ^(٩) ، وَفِي التَّرْجِيحِ حَتَّى
نَاقَصَ جَمْعُ مِهَا نَفْسَهُمْ فِي كِتَابِهِمْ

وَذَلِكَ^(١٠) لِأَنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا إِلَمَّا مِنَ الرُّوحِ إِلَّا حَيْثُ انْتَهَى سَبُّهَا ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ

(١) أَي : الْعَرِضَةُ . (ش : ٤٠٢/٧)

(٢) أَي : وَالْحَالُ أَنَّهُمْ لَمْ يَنْظُرُوا إِلَى حُصُولِ فَعَلِهَا (ش : ٤٠٢/٧)

(٣) تَأْبَهُ لِقَوْلِهِ (لَا بَعْدَ) وَبَصِيفٌ لَجَرَمِ الشَّيْخِ بِعَدَمِ الْفَرْقِ (ش : ٤٠٢/٧)

(٤) وَ(هَا) فِي قَوْلِهِ (وَقَبَاةُهَا) إِشَارَةٌ إِلَى (الْمَلْمُوعَةِ مَعَا) كَرْدِي

(٥) أَي : التَّشْطِيرُ تَغْلِيظًا لِسَبِّهِ . (ش : ٤٠٢/٧) .

(٦) فِي (ص : ٨٥١)

(٧) أَي : مَا يَأْتِي فِي (لَمْتَعَةٍ) عَلَى مَا ادَّعَاهُ مِنَ الْفَرْقِ هَا (ش : ٤٠٢/٧)

(٨) رَاجِعٌ إِلَى الْمَهْمِ الضَّاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مَسْأَلُهُ (١٢٨٢)

(٩) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٣٣١/٨)

(١٠) أَي : سَقُوطُ الْمَهْرِ بَارْتِدَادِهِمَا مَعَا (ش : ٤٠٢/٧) .

سُقَطُ الْمَهْرِ ،

الْمَتْرُ وَعِيزُهُ ، وَهُوَ ^(١) هَا لَمْ يَكُنْ فَعَلَبَ ؛ لِأَنَّ الْمَاعِ ^(٢) لِلْوَحْوَبِ ^(٣) مُقَدَّمٌ عَلَى الْمَقْتَضِي ^(٤) لَهُ .

وَتَصْرِيحُ الرُّوْيَانِيِّ بِالتَّشْطِيرِ صَعِيفٌ

وَيُفْرَقُ بَيْنَهُ ^(٥) وَبَيْنَ الْحَلْعِ ^(٦) بِأَنَّهُ لَا سَبَبَ لَهَا فِيهِ ، وَإِنَّمَا عَايَتُهُ أَنَّ بَدَنَهَا حَامِلٌ عَلَيْهِ ، وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ مِنْ سَبَبِ وَالْحَامِلِ عَلَيْهِ عَرَفًا .

أَوْ مِنْ مَبْدَاهَا ^(٧) ، كَأَنَّ وَطْئَهُ أَمَتَهُ الْمَرْوُوحَةَ لِعَصِيهِ ^(٨) ، أَوْ أَرْضَعَتْ أَمَهَا مَعَ زَوْجِهَا ^(٩) .

(سَقَطَ الْمَهْرُ) الْمَشْتَقِيُّ اسْتَدَاءً ، وَالْمَعْرُوضُ بَعْدُ ، وَمَهْرُ الْمَثَلِ ؛ لِأَنَّ مَسْحَهَا بِلَاغٌ لِلْمَعْرُوضِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ فَأَسْقَطَ عَوْضَهُ ، كِبِلَاغِ النَّاتِعِ الْمَسِيحِ قَبْلَ الْقَبْضِ وَفَسَحَهُ ^(١٠) النَّاشِئَةَ عَنْهَا كَمَسْحِهَا .

وَإِنَّمَا لَمْ تَلَزَمْ أَنَا هَا الْمَسْلُومَ مَهْرًا لَهَا مَعَ أَنَّهُ قَوَّتْ بَدَنَ بَصِيحِهَا ؛ سَاءَ عَلَى أَنْ سَعَتْهَا فِيهِ ^(١١) كَمَسْخَلَاتِهَا ^(١٢) ، بِخِلَافِ الْمَرْصُوعَةِ بَدَنُهَا الْمَهْرُ ^(١٣) وَإِنْ لَزِمَهَا

(١) أَيُ . سَيِّدَا ، وَكَذَا صَحِيرُ (قَلْب) . (ش : ٤٠٢ / ٧) .

(٢) أَيُ . كَارْتَدَاكُمَا (ش : ٤٠٢ / ٧)

(٣) أَيُ . وَجُوبُ نَصْفِ الْمَهْرِ . (ش : ٤٠٢ / ٧)

(٤) أَيُ . كَارْتَدَاكُمَا . (ش : ٤٠٢ / ٧)

(٥) أَيُ . بَيْنَ رَدَائِدِهِمَا مَعًا لِمَسْخَرِ بَصِيرِ عَدِ الشَّارِحِ (س : ٤٠٢ / ٧)

(٦) الْمَشْطَرْلَةُ ؛ كَمَا يَأْنِي . (ش : ٤٠٢ / ٧)

(٧) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمَسْ . (مَهَا) (ش : ٤٠٢ / ٧)

(٨) أَيُ . أَصْلُهُ وَفَرْعُهُ . (ش : ٤٠٢ / ٧)

(٩) أَيُ . الْأَمَةُ هَامِشُ (س)

(١٠) عَطَفَ عَلَى (مَسْحِهَا) . (ش : ٤٠٢ / ٧)

(١١) أَيُ . الْإِسْلَامُ . (ش : ٤٠٢ / ٧)

(١٢) أَيُ . عَلَى الْمَرْجُوحِ عَدِ الشَّارِحِ ، وَالتَّرَاجُحِ عَدِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ وَالنَّهَابِيهِ وَالْمَعْنِي (ش : ٤٠٢ / ٧)

(١٣) أَيُ . لِلرُّوحِ (رَشِيدِي : ٣٥٥ / ٦)

وَمَا لَا كَطْلَاقٍ وَإِسْلَامِهِ وَرَدِّيهِ وَلَعَانِهِ وَإِرْصَاعِ أُمِّهِ أَوْ أُمِّهَا تُشْطَرَّةُ

الإِرْصَاعُ ، لِنَعْيِهَا ، لِأَنَّ لَهَا^(١) أَجْرَةَ تَحْزُرٍ مَا تَعْرِفُهُ ، وَالْمَسْمُومُ لَا شَيْءَ لَهُ ، وَلَوْ عَرِّمَ لَنَقَرَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَلَا أَحْصَاهُ^(٢)

وَيُجْعَلُ عَلَيْهَا كَمَسِيحِهَا وَنَمَّ يُخْفَلُ عَلَيْهِ كَمَرَامِهِ ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ الْعَوَاضِي فِي مَصْلَحَةِ مَدْفِعِ سَلِيمَةٍ وَلَمْ تَيْتَمَّ بِحُلَافِيهَا^(٣) ، وَإِنَّمَا مُكْتَبٌ مِنَ الصَّحِّحِ مَعَ أَنَّ مَا قَصَدْتَهُ سَلِيمٌ لِدَفْعِ صَرِيرِهَا ، فَإِذَا اخْتَارَتْ دَفْعَهُ فَتَرُدُّ بَدَلَهُ^(٤)

(وَمَا لَا) تَكُونُ مِنْهَا وَلَا بِسَبِيلِ (كَطْلَاقٍ) وَلَوْ حُدِّعًا أَوْ رَجَعَتْ بِأَبٍ سَدَّحَلَتْ مَاءَهُ .

وَيُفْرَقُ بَيْنَ هَذَا^(٥) وَإِسْقَاطِ الْحَلْعِ إِتِمَ الطَّلَاقِ نِدْعِي بَأَنِ الْمَدَارِ ثُمَّ عَلَى مَا يُخَفِّقُ الرِّضَا مِنْهَا بِلَحْوِي الصَّرِيرِ^(٦) وَقَدْ وَجَدَ ، وَلَا كَذَلِكَ هِيَ وَإِنْ قَوَّضَهُ بِهَا فَطَلَّقَتْ بِعَنْهَا أَوْ عَقَّهْ بِعَلِيلِهَا فَعَلَّتْ

(وَإِسْلَامِهِ) وَلَوْ تَبَعًا (وَرَدِّيهِ ، وَلَعَانِهِ ، وَإِرْصَاعِ أُمِّهِ) لَهَا وَهِيَ صَغِيرَةٌ (أَوْ) إِرْصَاعِ (أُمِّهَا) لَهُ وَهُوَ صَغِيرٌ ، وَمَلَكَهَ لَهَا (يَشْطَرُّهُ) نِي يُنْصَفُهُ لِنَصِّ عَلَيْهِ فِي الطَّلَاقِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ فَيُصْفُ مَا عَرَضْتُمْ ﴾ [الْعَرَّةُ ٢٣٧] ، وَقِيَاسًا عَلَيْهِ فِي الْبَاقِي^(٧) .

وَمَرَّةً^(٨) أَنَّهُ لَوْ رَوَّخَ أُمُّهُ بَعْدَهُ . فَلَا مَهْرَ ، وَلَوْ عَقَّاقَتْ ثُمَّ طَلَّقَتْ قَبْلَ وَطْءٍ فَلَا

(١) قَوْلُهُ (لِنَعْيِهَا) عَلَيْهِ لَهَا (لَرَمَاهَا) ، وَقَوْلُهُ (لِأَنَّ لَهَا) إِنْجَ عِلَّةُ لِقَوْلِهِ (بِحُلَافِ) (حَسْبُ : ٤٠٢ / ٧) .

(٢) أَجْعَفَ بِهِ أَشَدَّ فِي لِإِصْرَارِهِ الْمَعْمُومِ الْوَسْطِ (ص : ١٠٨)

(٣) أَيِ : رَوْجَةٍ . هَامِشُ (م) .

(٤) أَيِ : يَدُلُّ الْبَضْعُ . (ش : ٤٠٣ / ٧) .

(٥) أَيِ : كَوْنِ الْعَرَّةِ بِالْحَلْعِ لَا مِنْهَا وَلَا بِهَا . (ع ش : ٣٥٥ / ٦) .

(٦) مُتَعَلِّقٌ بِ(الرِّضَا) (ش : ٤٠٣ / ٧)

(٧) أَيِ : بِجَمَاعٍ أَلَّا فَرْقَةً لَهَا وَلَا بَيْنَهَا . (ع ش : ٣٥٥ / ٦) .

(٨) أَيِ : قِيلَ (بِأَبِ الصَّلَاقِ) . (ش : ٤٠٣ / ٧)

ثُمَّ قِيلَ مَعْنَى التَّشْطِيرِ أَنَّ لَهُ حَيَارَ الرَّجُوعِ ، وَالصَّحِيحُ عَوْدُهُ بِنَفْسِ الطَّلَاقِ .

شَطْرٌ ، وَمِثْلُهُ مَا لَوْ أَذِنَ لِعَدِّهِ فِي أَنْ يَتَرَوَّحَ أَمَةً غَيْرَهُ بِرَقَبَتِهِ فَمَعْلٌ ثُمَّ طَلَّقَ قُلُوبَ الْوُطَاءِ فَيَرْجِعُ الْكُلُّ لِمَالِكِ الْأَمَةِ .

أَمَّا النِّصْفُ بِمُسْتَفْرُءٍ ، فَوَاضِحٌ ، وَأَمَّا النِّصْفُ بِرَاجِعٍ بِإِطْلَاقٍ فهو إِنَّمَا يَرْجِعُ لِلرُّوحِ إِنْ تَأَمَّلَ ، وَإِلَّا . فَمَنْ قَامَ مَقَامَهُ وَهُوَ هَذَا مَالِكُهُ عِنْدَ الطَّلَاقِ لَا الْعَمْدَ ؛ لِأَنَّهُ ^(١) ضَرَّ لَأَنْ أَجْسِيًّا عَنْهُ بِكُلِّ تَقْدِيرٍ

وَبِهِ أَغْتَفَقَ مَالِكُهُ ^(٢) أَوْ تَعَهُ ثُمَّ انْفَسَحَ أَوْ طَلَّقَ قُلُوبَ وَطَاءٍ رَجَعَ هُوَ ^(٣) أَوْ سَيِّدُهُ ^(٤) عَلَى الْمَعْنَى أَوْ اسْتَغْنَى بِمَعْنَاهُ أَوْ بَصِيحًا ^(٥) ؛ لِأَنَّهُ وَمُشْتَرِيهِ حِينَئِذٍ الْمُسْحَقُّ عِنْدَ الْفِرَاقِ .

وَمَنْ مَسَحَ أَحَدُهُمَا حَجَرًا أَوْ حَبْرًا كَلَامٌ مَهْمٌ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ لِصَغِيرٍ ^(٦) ، فَرَأَيْتُهُ .

(ثُمَّ قِيلَ مَعْنَى التَّشْطِيرِ أَنَّ لَهُ حَيَارَ الرَّجُوعِ) فِي النِّصْفِ إِنْ شَاءَ تَمَكُّنُهُ ، وَإِنْ شَاءَ تَرْكُهُ ؛ إِذَا لَا تَمَكُّنُهُ فَهَرَأَعِيرَ الْإِرْثِ

(وَالصَّحِيحُ عَوْدُهُ) أَيِ انْصَبَّ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ هُوَ الْمُؤَدِّي عَنْ نَفْسِهِ أَوْ أَذَاهُ عَنْهُ وَلَكِنَّهُ هُوَ أَوْ جَدُّهُ ، وَإِلَّا عَادَ بِمُؤَدِّي كَمَا رَجَّحَاهُ ^(٧) وَإِنْ أَطَالَ الْأَذْرَعِي فِي حِلَالِهِ (بِنَفْسِ الطَّلَاقِ) يُعْنِي : الْفِرَاقَ وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْهُ ^(٨) ؛ لِلْآيَةِ ^(٩) .

(١) أَيِ مَالِكِهِ عِنْدَ الْمَقْدَرِ (ع ش ٣٥٦/٦٠)

(٢) قَوْلُهُ : (أَغْتَفَقَ مَالِكُهُ) وَهُوَ سَيِّدُ الْأَمَةِ ، كُرْدِي .

(٣) أَيِ الْعَمْدِ الْمَعْنَوِيِّ فِي صُورَةٍ تَعْنِي - وَفِي لِأَصْلِ الْبَيْعِ - (ش ٤٠٣/٧)

(٤) وَقَوْلُهُ (أَوْ سَيِّدُهُ) وَهُوَ الْمُشْتَرِي ، كُرْدِي

(٥) وَقَوْلُهُ (بِبَصِيحَةٍ) أَيِ فِي صُورَةٍ تَفْصَحُ (أَوْ بَصِيحَةٍ) أَيِ فِي صُورَةٍ لِطَّلَاقٍ كُرْدِي

(٦) فَتَحِ الْحَوَادِ (٨٩/٣)

(٧) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٢٩٢/٨) ، رُوضَةُ الطَّالِبِينَ (٦١٢/٥)

(٨) أَيِ ' الرَّجُوعِ - هَامِشٌ (ك)

(٩) أَيِ . الْعَادَةِ أَيْضًا

فَلَوْ رَدَّ نَعْدَهُ فَلَهُ .

ودعوى الحصر^(١) ممنوعة ، ألا ترى أن السالب يملك^(٢) قهراً ، وكذا من
أخذ صيداً يُطْرُقُ إليه^(٣)

نعم ؛ لو سَلَّمَهُ العبدُ من كسبه أو مال تجارته ، ثم فَنَحَّ أو طَلَّقَ قس ووطء
عَدَّ النصف أو الكلُّ للسيد عند العراقي لا الإصداقي

وَوَقَعَ لِشَارِحٍ عَكْسُ ذَلِكَ وهو سبقُ قلم ، فإن عَتَقَ ولو مع الفراقِ . . عَادَ لَهُ
وإذا فَرَّغَ عَلَى الصَّحِيحِ ، أو كان المراقى منها (فلو راد) الصداق (بعده)
أي لِمَراقٍ (فله) كلُّ الريادة المصلة والمعتصلة ، أو نصفها ، لحدوثها
من ملكه أو من مشترك بينهما

أو بَقِصَ بعد المراقى في يدها . صممت الأرض كله أو نصفه إن عَدَّتْ ، فإن
طَالَهَا فَاُمْتَنَعَتْ ، وكذا إن لم تَعُدَّ ؛ أي : لأن يدها عليه بد صمان ، وملكه له
نفس المراقى مستقر

وبه^(٤) يُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا مَرَّ^(٥) فما لو تَعَيَّنَ الصداقُ بِيَدِهِ قَبْلَ قَبْضِهَا ؛ لِأَن
مَلَكَهَا الآنَ لَمْ يَسْتَفْرِ قَلَمٌ يَقُوْ عَلَى إِجَابِ أَرْضِ لَهَا ؛ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ
ثُمَّ رَأَيْتُهُمْ عَلَّوْهُ^(٦) بأنه مقصودٌ عن معاوضة ؛ كالبيع في يد المشتري بعد
الإقالة ، وهو صريحٌ فيما ذكرناه .

(١) أي في شرح قول الشارح قبل (بد لا يملك قهراً غير الإرث) (ش : ٤٠٤/٧)

(٢) أي . سلب قبضه . (ش : ٤٠٤/٧) .

(٣) أي لم يكن له عرص في أحده إلا أنظر في صورته ثم يرسله ولم يفقد بأحده صيده
(رشدي ٣٥٦/٦)

(٤) أي : بقوله : (وملكه له . . .) إلخ . (ش : ٤٠٥/٧) .

(٥) أي : في أول : (باب الصداق) . (ش : ٤٠٥/٧)

(٦) أي : ضمانها الأرض . (ش : ٤٠٥/٧)

وَإِنْ طَلَّقَ وَالْمَهْرُ نَالَفٌ فَصَفَّ بَدَلَهُ مِنْ مِثْلٍ أَوْ قِيمَةٍ وَإِنْ تَعَيَّتْ فِي يَدِهَا ؛
فَإِنْ فُتِحَ لَهُ ، وَإِلَّا فَصَفَّ فِيهِ سَلِيماً

أَوْ فِي يَدِهِ^(١) فَكَدَكَ إِنْ حَيَّ عَلَيْهِ أَجَيُّ أَوْ هَيَّ

(وَبِطَلَّقَ) مثلاً (والمهر) الذي قصته (تالف) ولو حكماً^(٢) (. . ف) له
(نصف بدله من مثل) في مثلي (أو قيمة) في متقوم ؛ كما لو ردَّ المبيع فوجد
ثمنه تالفاً

(فإن تعبت في يدها) قبل نحو الطلاق (فإن قنع) الروح (ه) أي نصفه
معياً . أحده بلا أرشي (وإلا) يقنع به (فصف قيمته سليماً) في المتقوم ،
ونصف مثله سليماً في المثلي

والتعيرُ نصف الصمة ونقصه الصف وهي أقل^(٣) وقع في كلام الشافعي^(٤)
والجمهور ، وإما أن يكون^(٥) بـقصاً^(٦) وهو ما فهمه كثيرون ، وإما أن يكون
مؤداهما عندهم واحداً .

وعنه يحمل تأويل الأولى^(٧) لتوافق الثانية ؛ بأن المراد^(٨) كل من انقص

(١) أي . بأن كان قبل قصه امرس ، وهو عطف على قوله (نصف) (ش ٤٠٥ / ٧)

(٢) كان أصحّه . (ع ش ٣٥٧ / ٦٠)

(٣) قوله (وهي أقل) أي . صمة نصف بأن يعوم الصف لا مع الصف الآخر أقل غالباً من نصف
صمة المجموع ؛ لأن قيمة كل شخص مانعته لا يكون كصمة مع آخر ؛ ولد استدلووا لكون
صمة نصف أقل بأن اشبعى عيب ؛ يعني أن النقص يصير كل شخص معياً فلا يكون
صمة حيد كصمة مع آخر كردي وراجع ؛ تحرير المناوي ؛ (٢ / ٦٣٧) فيه توضيح
ظاهر في الفرق بين التعبيرين .

(٤) الأم (١٦٠ / ٦) .

(٥) أي : التعبير بهما . (ش ٤٠٥ / ٧)

(٦) قوله (وإما أن يكون بـقصاً) لأن مؤدى أحدهما أكثر ؛ كما يأتي كردي

(٧) قوله (بحمل تأويل الأولى) أي الصورة الأولى وهي نصف الصمة كردي

(٨) قوله ؛ (بأن المراد) إلح بيان لتأويل بأن يراد نصف الصمة نصف قيمة كل من انقص
مجرداً لا مصفاً فبروز معنى عبارة الأولى إلى الثانية ؛ أعني صمة النصف كردي

وَإِنْ تَعَيَّتْ قُلُوبُ قُضِيَّتْهَا فَلَهُ بَصْفَةٌ نَاقِصَةٌ بِلَا خِيَارٍ . فَإِنْ عَابَتْ بِحَسَابَةٍ وَأَخَذَتْ
أَرْضَهَا . فَالْأَصَحُّ . أَنْ لَهُ بَصْفٌ الْأَرْضِ
وَلَهَا رِيَادَةٌ مُنْفَصِلَةٌ ،

على حديثه ، وَيَحْتَمِلُ عَكْسَهُ ^(١) ؛ بَأَنَّ يُرَادَ ^(٢) . فِيمَا الْبَصْفُ مُصَنَّفًا ^(٣) لِلْبَصْفِ
الْآخِرِ

وَالْأَوْجَهُ مِنْ ذَلِكَ كُلُّهُ مَا فِي الْمَثَلِ - وَضَوْؤُهُ فِي « الرُّوْحَةِ » ^(٤) - أَنَّهُ
يُزَجَّعُ ^(٥) بِبَصْفِ الْقِيَمَةِ الَّتِي هُوَ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ الْبَصْفِ ؛ رَعَابَةً لَهُ ؛ كَمَا رُوِيَ
فِي تَحْيِيرِهَا الْآتِي ^(٦) مَعَ كَوْنِهِ مِنْ صِمَامِهَا

(وَإِنْ تَعَيَّبَ قَبْلَ قُضِيَّتْهَا) لَهُ نَاقِصَةٌ وَرَجِيئَةٌ لَهُ (فَلَهُ نَصْفُهُ نَاقِصًا بِلَا خِيَارٍ)
وَلَا أَرْضَ ؛ لِأَنَّهُ حَالَةٌ نَقِصَةٍ مِنْ صِمَامِهَا

(فَإِنْ عَابَتْ بِحَسَابَةٍ وَأَخَذَتْ أَرْضَهَا) ^(٧) يَعْني . وَكَانَ الْحَاسِبِيُّ مَقَرَّ بَصْفِ
الْأَرْضِ وَإِنْ لَمْ تَأْخُذْ بِهِ وَإِنْ أَتَرَأْتَهُ عَنْهُ وَلَوْ زِدْتَهُ لَهُ سِيمًا (فَالْأَصَحُّ أَنْ لَهُ
بَصْفُ الْأَرْضِ) مَعَ بَصْفِ الْعَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ الْمَثَلُ ، وَهُوَ قَرِيبٌ لِرِيَادَةِ الْمُنْفَصِلَةِ

(وَلَهَا) إِذَا فَارَقَ وَلَوْ بِسَيِّئِهَا (رِيَادَةٌ) قُلُوبُ الْعِرَاقِ (مُنْفَصِلَةٌ) كَثْمَرَةٌ ، وَوَيْدٌ ،
وَأَجْرَةٌ وَلَوْ فِي يَدِهِ فَيُزَجَّعُ فِي الْأَصْلِ أَوْ بَصْفِهِ أَوْ بَدَلِهِ ^(٨) دُونَهَا ؛ لِحُدُوثِهَا فِي

-
- (١) قَوْلُهُ (وَيَحْتَمِلُ عَكْسَهُ) أَيِ عَكْسِ الْبَاسِلِ ، أَيِ يَزُولُ أَشْبَاهُ لِمَا فِي الْأَوَّلِ كَرَدِي
(٢) وَقَوْلُهُ : (بَأَنَّ يُرَادَ) بَيَانٌ لِلتَّأْوِيلِ . كَرَدِي
(٣) وَقَوْلُهُ (مُصَنَّفًا) حَالٌ أَيِ ؛ حَالُ كَوْنِ ذَلِكَ الْبَصْفِ الْمُسْتَعْدِمِ مُصَنَّفًا فِي التَّقْرِيبِ إِلَى الْبَصْفِ
الْآخِرِ ؛ بَأَنَّ يَلَاظِحُ الْمَعْنَى أَنَّهَا فِي التَّحْيِيرِ كَرَدِي
(٤) رُوحَةُ الطَّالِبِينَ (٦١٦/٥) .
(٥) قَوْلُهُ (أَنَّهُ يَزَجَّعُ) إِذْ بَيَانٌ لِمَا فِي السَّيِّئِ كَرَدِي
(٦) أَيِ فِي الرِّيَادَةِ الْمُنْفَصِلَةِ نَهْجٌ بِحَرَمِي (ش ٤١٥/٧)
(٧) أَيِ : اسْتَحْفَقْتُ أَخَذَهُ . (سَم : ٤٠٦/٧) .
(٨) قَوْلُهُ (هِيَ الْأَصْلُ) أَيِ إِذَا كَانَ الْعِرَاقُ بِمَصْحٍ ، وَقَوْلُهُ (أَوْ بَصْفِهِ) أَيِ إِذَا كَانَ بِمَقْلُوقٍ ،
وَقَوْلُهُ (أَوْ بَدَلِهِ) أَيِ كَلًّا أَوْ بَصْفًا إِذَا كَانَ بِالْعَيْنِ نَهْجٌ ش (ش ٤٠٦/٧)

ملكها ، والعراق إنما يقطع ملكها من حسن وجوده لا فله ، كرجوع الواهب
 نعم ، في ولد الأمة الذي لم يُغيّر تغيّر قيمة الأم^(١) أو نصفها ، خدراً من
 التمريق المحرّم وإن دلّ أخذ نصفها بشرط ألا أوفى بينهما على الأوجه
 ولو كان الولد حملاً عند الإصداق ، فإن رُصيت رَجَعَ في نصفها ،
 وإلا فله قيمة نصفه يوم الانفصال مع نصف قيمتها إن لم يُغيّر ولد الأمة^(٢)
 هذا^(٣) : إن لم تنقُص بولادة في يدها ، وإلا تحيّر ؛ فإن شاء أخذ
 نصفها باقتضا ، أو رجع نصف قيمتها حينئذ ، فإن كان النقص في يده ، رجع في
 نصفه^(٤)

وإنما نظروا هذا^(٥) لأن النقص بالولادة في يده ؛ لأن الولد ملكهما معاً فلم
 ينظرُوا إليه^(٦) ، إذا لم يرجح .

وبه يفرق^(٧) من هذا^(٨) وما لو حدث الولد بعد الإصداق في يده ثم ولدت في
 يدها فإن الذي اقتضاه كلام الرافعي أنه من صمائه ؛ نظراً إلى أن السبب^(٩)
 وجّه في يده وإن كان الولد لها^(١٠) .

(١) قوله (تنص قيمة أم) دالّام بحمل كالدفع سبب عدم تمريق ، فلذا يرجع إلى العيمة
 كروى .

(٢) أي ولا أحد مع نصفها ؛ لحوار التمريق حينئذ ، فله سهم ، ولعل صوابه وإلا أحد
 نصفها ؛ لاجتماع ... إلخ . (ش ٤٠٦/٧) .

(٣) أي كون الحمار لها الذي أفاده قوله (فإن رُصيت) إلخ (ش ٤٠٦/٧) .

(٤) أي فلا خيار (سم ٤٠٧/٧) .

(٥) أي فيما ردّ كان الولد حملاً عند الإصداق ، ونصبت أمه بالولادة (ش ٤٠٧/٧) .

(٦) أي وهو الحمل . (سم ٤٠٧/٧) .

(٧) أي بقوله (أن الولد ملكهما معاً ...) إلخ . (ش ٤٠٧/٧) .

(٨) أي ما لو كان الولد حملاً عند الإصداق ، ونصبت بالولادة (ش ٤٠٧/٧) .

(٩) أي الحمل (سم ٤٠٧/٧) .

(١٠) الشرح الكبير (٣٠٤/٨) .

وَجِبَارٌ فِي مُتَّصِلَةٍ ، فَإِنْ شُحَّتْ . فَصَفَ قِيَمَةً بِلا رِبَادَةٍ وَإِنْ سُمِّحَتْ . . لَوْنُهُ
الْقَوْلُ

وَإِنْ رَادَ وَنَقَصَ كَثِيرٌ غَدٍ

(و) لها معنيان إذا فُرِّقَها بعد رِبَادَةٍ مُتَّصِلَةٍ (جِبَارٌ فِي مُتَّصِلَةٍ) كَمِي ،
وَحَرْفَةٍ ، وَلَيْسَ مِنْهَا ارْتِمَاعٌ سَوِيٌّ^(١)

(فَإِنْ شُحَّتْ) فِيهَا وَكَانَ الْفِرَاقُ لَا سَبِيحَ (و) بِهِ وَبِزْمَعَةٍ (نَقَصَ
قِيَمَةً) لِلْمَهْرِ بِأَنْ يُقَوِّمَ (بِلا زِيَادَةٍ) .

وَمَعَ الْمُتَّصِلَةِ لِلرَّجُوعِ مِنْ حَصَانِصِ هَذَا الْمَحَلِّ ، لِأَنَّ الْعُودَ هَذَا اتِّدَاءٌ بِمِثْلِهِ
لَا فَيْحٌ ، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَفْهَرَ الْعَدُّ مِنْ كَسْبِهِ أَوْ مَالٍ تَحَارَبَهُ ثُمَّ عَنَى عَادَ إِلَيْهِ ؛ كَمَا
مَرَّ أَمَّا ، وَلَوْ كَانَ^(٢) فَسَحًا لَعَادَ لِمَالِكِهِ أَوَّلًا وَهُوَ السَّيِّدُ

(وَإِنْ سُمِّحَتْ) بِالرِّيَادَةِ وَهِيَ رَشِيدَةٌ (بِزَمَةِ الْقَوْلِ) لِأَنَّهَا لَكُونُهَا تَابِعَةٌ
لَا تَطْهَرُ فِيهَا الْعَمَّةُ فَلَيْسَ لَهُ طَلِبُ الْقِيَمَةِ

هَذَا كُلُّهُ إِنْ لَمْ يُعْذَرَ إِلَيْهِ كُلُّ الصَّدَاقِ ، وَإِلَّا^(٣) فَإِنْ كَانَ سَبِيحَ مَقَارِبٍ لِلْعَقْدِ ؛
كَسَبٍ أَحَدِهِمَا . . وَجَعَلَ إِلَيْهِ رِبَادَتَهُ الْمُتَّصِلَةَ وَإِنْ لَمْ تَرْضَ هِيَ ؛ كَمَسْحِ الْبَيْعِ
بِالْعَبْدِ ، وَإِنْ كَانَ سَبِيحَ عَارِضٍ^(٤) ؛ كَرَدْنَاهَا . تَخَيَّرَتْ بَيْنَ أَنْ تُسَلِّمَهُ رَشَدًا وَأَنْ
تُسَلِّمَ قِيَمَتَهُ غَيْرَ رَائِدٍ

(وَإِنْ) فَارَقَ لَا سَبِيحًا وَقَدْ (رَادَ) مِنْ وَحْدٍ (وَنَقَصَ) مِنْ وَحْدٍ (كَثُرَ عَدُّ)
كَثُرَ يَمْتَعُ دَحُولُهُ عَلَى الْحَرِيمِ ، وَهُوَ لِلرِّيَاضَةِ وَالتَّعْلِيمِ ، وَيَقْوَى بِهِ عَلَى الْأَسْفَارِ
وَالصَّانِعِ ، فَاأَوَّلُ نَهْضٍ ، وَالثَّانِي رِبَادَةٌ ، فَخَرَجَ مَصِيرُ ابْنِ سَيِّئٍ إِلَى نَحْوِ حَمْسٍ

(١) وَلَا مِنَ الْعَصْرِ انْتِظَافُهُ . (ع ش ٦ / ٣٥٨)

(٢) أَيِ الْعُودِ . هَامِشٌ (ك)

(٣) أَيِ وَبِزَمَةِ عَادَ إِلَيْهِ الْكُلُّ ؛ بَلَّ كَانَ الْفِرَاقُ مِنْهَا أَوْ سَبِيحَ . نَهْجٌ رَشِيدٌ (ع ش ٧ / ٤٠٨)

(٤) أَيِ : وَقَدْ حَدَّثَ بَعْدَ الرِّيَادَةِ . (ع ش ٦ / ٤٠٨)

وَطُولُ نَخْلَةٍ وَتَعْلَمُ صُعَةً مَعَ بَرَصٍ ، فَإِنْ اتَّفَقَا بَصَفَ الْغَيْبِ ، وَإِلَّا فَصُفِّ قِيمَةُ
لِلْمَعْنَى

وَرِزَاةُ الْأَرْضِ بَقْصٌ ، وَحَرْثُهَا زِيَادَةٌ وَحَمْلُ أُمَةٍ وَبَهِيمَةٍ زِيَادَةٌ وَبَقْصٌ ،

مَرِيَادَةٌ مَحْضَةٌ ، وَمَصِيرُ شَابٍ شَحَاً فَتَقْصُ مَحْصٌ

(وَطُولُ نَخْلَةٍ) بَحِثٌ قُلَّ بِهِ ثَمَرُهَا وَكَثُرَ بِهِ حَطُّهَا (وَتَعْلَمُ صُعَةً مَعَ) حَدُوثِ
نَحْوِ (بَرَصٍ) .

(فَإِنْ اتَّفَقَا) عَلَى أَنَّهُ نَزَجٌ (يَنْصَفُ الْعَيْنِ) . . . فظاهراً ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ
لَا يَغْدُوهُمَا .

(وَإِلَّا فَصُفِّ قِيمَةُ لِلْعَيْنِ) مَحْرُودَةٌ عَنِ زِيَادَةِ وَبَقْصٍ ؛ لِأَنَّهُ الْأَعْدَلُ ،
وَلَا تُخَيَّرُ هُوَ عَلَى أَحَدٍ بَصَفِ الْعَيْنِ ، لِلنَّقْصِ ، وَلَا هِيَ عَلَى إِعْطَائِهِ ، لِلزِّيَادَةِ

(وَرِزَاةُ الْأَرْضِ بَقْصٌ) مَحْصٌ ؛ لِأَنَّهُ تَذْهَبُ قُوَّتُهَا عَالِيَةً (وَحَرْثُهَا زِيَادَةٌ)
بِإِنْ تَقَعَا عَلَى بَصْفِهَا مَحْرُودَةٌ أَوْ مَرْرُودَةٌ وَتَرِكَ الرِّعَ لِلْحَصَادِ . هُوَ اصْخٌ ،
وَإِلَّا زَجَعَ بَصْفِ قِيمِهَا مَجْرُودَةٌ عَنِ حَرْثِ وَرَرٍ

هَذَا^(١) إِنْ أُتِّحِدَتْ لِلزَّرَاعَةِ ، كَمَا رَأَى أَصْلُهُ^(٢) وَكَانَ^(٣) فِي وَجْهِهِ ،
وَلَا^(٤) فَهُوَ بَقْصٌ مَحْصٌ ، فَاسْتَقْبَلْنِي عَنْهُ^(٥) بَعْدَ لَمْبَاقٍ ، إِذْ هُوَ فِي أَرْضِ
الزَّرَاعَةِ^(٦) .

(وَحَمْلُ أُمَةٍ وَبَهِيمَةٍ) وَجَدَ بَعْدَ الْعَقْدِ وَلَمْ يَتَفَصَّلْ عَنِ الْفَرْقِ (زِيَادَةٌ) لَوَقْعِ
الْوَلَدِ (وَبَقْصٌ) لِأَنَّهُ فِيهِ الصَّعْفُ حَالاً وَحَوَافِ الْمَوْتِ مَالاً

(١) أَي - كَوْنِ الْحَرْثِ زِيَادَةً (ش ٤٠٨/٧) .

(٢) السَّحَرُ (ص ٣١٤)

(٣) أَي - الْحَرْثُ (ش ٤٠٨/٧)

(٤) أَي - بَأَنَّ كَيْفَ مَعْدَةِ لَبِّهِ مَثَلًا ، أَوْ كَذَلِكَ الْحَرْثُ فِي غَيْرِ وَفْتِهِ (ش ٤٠٨/٧)

(٥) أَي - عَنِ الصَّعْفِ كَوْنِ الْأَرْضِ مَحْدَةً لِلزَّرَاعَةِ (ش ٤٠٨/٧)

(٦) وَفِي (غ) : (فِي أَرْضٍ مَعْدَةً لِلزَّرَاعَةِ)

وقيل التهمة زيادة

وإطلاع نحل زيادة متصلة ، وإن طلق وعليه ثمر مؤثر لم يلزمها قطعة ،

(وقيل التهمة جعلها (زيادة) محصة ، لأنها لا تنهك به عدلاً ، بخلاف الأمة ، وزدوه هـ وإن واقعه كلامهما في حيز البيع أنه عت في الأمة فقط^(١) .
بأنه^(٢) فيها يفسد اللحم ؛ ومن ثم لم يخر استحبة حاملي ؛ كما مباني^(٣))

وما هـ لا يفسد بالبيع ؛ كما هو ظاهر ؛ إذ المدار ثم على ما يحل بالمعاوضة ، وهما على ما فيه حيز المحاسن^(٤) ، على أن كلامهما قبل (الإقالة) يقتضي أنه فيهما^(٥) . إن حصل به نقص عت ، وإلا فلا^(٦))

(وإطلاع محل) لم يؤثر عند العراق (زيادة متصلة) فتشيع الروح من رجوع القهري ؛ لحدوثها بملكها ولو ربيت بأخذها له مع الحل أخبر على قوله

وطهور الثور في غير النحل بدوي نحو تساقطه كدو طلع من غير تأخير

(وإن طلق) مثلاً (وعليه ثمر مؤثر) بأن تشق طبعه ، أو وجد نحو تساقط نور غيره وقد حدث بعد الإصداق ولم يتحل وقت جداؤه (لم يلزمها قطعة)
ليرجع هو لنصف بحر النحل ؛ لأنه حدث في ملكها ، بل لها إيقاؤه إلى جداؤه وإن اغتيد قطعه أحضر ، لكن نظره في الأدعوي ، ويؤيد بأن نظرهم لجانبها أكثر^(٧))

(١) الشرح الكبير (٢١٥ / ٤) ، روضة الطالبيين (١٢٤ / ٣)

(٢) أي الحمل والباء متعلق ما زدوه ولا يحصى أنه إما يتم فيما إذا كان ما كونه (ش : ٤٠٨ / ٧)

(٣) في (٧٠٧ / ٩)

(٤) قوله (وهما على ما فيه صبر المحاسن) أي والحمل فيه صبر لجانب المرأة والروح ؛ لأن فيه خوف الموت . كروي . وفي (خ) . (خبر للجانبين) .

(٥) أي الأمة ولهمة ؛ أي ويحمل أن الصبر راجع للبيع والعراق ، وهو ظاهر (ع : ش : ٤٠٨ / ٧)

(٦) الشرح الكبير (٢٧٩ / ٤ - ٢٨٠) ، روضة الطالبيين (١٥٢ / ٣ - ١٥٣)

(٧) مقبول مطلق لقوله : (نظرهم) . (ش : ٤٠٨ / ٧)

فَإِنْ قُطِفَ تَغَيَّرَ نَصَبُ الشَّجَلِ .

وَلَوْ رَضِيَ نَصَبُ الشَّجَلِ وَتَغَيَّرَ الشَّعْرُ إِلَى جَدَادِهِ . أَخْبَرَتْ فِي الْأَصَحِّ ،
وَتَصْيِيرُ الشَّجَلِ فِي يَدَيْهِمَا ،

جراً^(١) يَفَا خَصَلَ لَهَا مِنْ كَسْرِ الْعِرَاقِ أَلْفَى^(٢) النَّظَرَ إِلَى هَذَا الْاِعْتِيَادِ ،
وَأَزْجَتْ الْعِرَاقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا مَرَّ فِي (السَّعِ)^(٣)

(فَإِنْ قُطِفَ) أَوْ قَالَتْ (رُجِعْ وَأَنْ أَقْطِفُهُ) تَعْيِينَ نَصَبِ (نَحْوِ (الشَّجَلِ)
حَيْثُ لَا نَقْصَ^(٤) فِي الشَّجَرِ حَدَثَ مَعَهُ^(٥) ، وَلَا زَمَ لِلْقُطْفِ مُعَاوِلُ بِأَجْرَةٍ ، إِذْ
لَا ضَرُورَةَ عَلَيْهِ حَيْثُ يُوْجَدُ .

(وَلَوْ رَضِيَ نَصَبِ) نَحْوِ (الشَّجَلِ وَتَغَيَّرَ الشَّعْرُ إِلَى جَدَادِهِ) وَنَقْصِ النَّصَبِ
شَائِعاً نَحْثُ بَرَكَتْ مِنْ صَمَائِهِ (أَخْبَرَتْ) عَلَى ذَلِكَ (فِي الْأَصَحِّ) إِذْ لَا ضَرُورَةَ
عَلَيْهَا فِيهِ (وَتَصْيِيرُ الشَّجَلِ فِي يَدَيْهِمَا) كَسَانِ الْأَمْوَالِ الْمَشْتَرَكَةِ ، وَمِنْ ثَمَّ كَانَا فِي
السَّقْفِ كَشْرِيكَيْنِ فِي الشَّجَرِ انْفَرَدَ أَحَدُهُمَا بِالشَّعْرِ

أَمَّا إِذَا لَمْ يَنْقُصْهُ كَذَلِكَ^(٦) ؛ كَأَن قَالَتْ (أَرْضِي نَصَبَ الشَّجَلِ وَأَوْخِرُ الرُّجُوعِ
إِلَى بَعْدِ الْجَدَادِ ، أَوْ (أَرْجِعْ فِي نَصَبِهِ حَالاً وَلَا أَقْبِصْهُ إِلَّا بَعْدَ الْجَدَادِ ، أَوْ
وَأَعْيِرْهَا^(٧) نَصَبِي . فَلَا تُجَابُ لِدَلَالَةِ قَطْعِهَا وَإِنْ قَالَتْ لَهَا (أَتَرَأَيْكَ مِنْ صَمَائِهِ ؛
لِإِصْرَارِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا تَرَأَى بِذَلِكَ ، فَإِنْ قَالَتْ (أَقْبِصْهُ ثُمَّ أَوْدِعْهَا إِتَاءَ ، وَرَضِيَتْ

(١) معمول له لقوله : (أكثر) (ش : ٤٠٨/٧)

(٢) قوله : (أَلْفَى . . .) إلخ غير (أد) . (ش : ٤٠٨/٧)

(٣) في (٧٠٨/٤)

(٤) أي : ككسر غصن . (ش : ٤٠٨/٧) .

(٥) أي : النقط . (ش : ٤٠٨/٧)

(٦) أي : شائعاً . هامش (م) .

(٧) قوله (أَوْ وَأَعْيِرْهَا) عطف على قوله (لَا أَقْبِصْ) (ش : ٤٠٩/٧)

وَلَوْ رَضِيَتْ بِهِ هَذِهِ الْاِمْتِنَاعُ وَالْقِيَمَةُ

وَمَنْ ثَبِتَ جِزَاءَهُ أَوْ لَهَا لَمْ يَمْلِكْ حَتَّى يَخَارِ ذُو الْاِخْتَارِ .

بذلك أُجِيرَتْ^(١) ، إِذَا لَا صَرَرَ عَلَيْهَا حَبْسٌ ، وَلَا^(٢) فلا

وعلى هذا^(٣) يُخْمَلُ إِطْلَاقُ مَنْ أَطْلَقَ أَنَّ قَوْلَهُ (أَوْدَعُهَا) كَقَوْلِهِ (أَعِيرُهَا) .

(وَلَوْ رَضِيَتْ بِهِ) أي ارجوع في نصف الشجر وترك ثمرها للمحدد (هذه الامتناع) منه (والقيمة) أي طلبها ، لأنَّ حقَّ حُرِّهِ يَمِينُ أَوْ لِقِيمِهِ لَا يُؤَخَّرُ إِلَّا بِرِضَاهُ .

ولو وَجَبَتْه نصفَ الثمر . . لم يُجْتَزَّ عَلَى الْقَبُولِ ؛ لِرِيَادَةِ الْمَنَةِ هَا ، بِحَلَالِهِ بِمَا مَرَّ فِي الطَّلَعِ ، فَإِنْ قَبِلَ شَرَكَا فِيهِمَا^(٤) ، وَقِيلَ : يُخَيَّرُ^(٥) ، وَأَطَالُوا فِي الْاِنتِصَارِ لَهُ .

(وَمَنْ ثَبِتَ خَارِ لَهَا) لِقَصِي (أَوْ لَهَا) لِرِيَادَةِ أَوْ لَهَا ؛ لِاجْتِمَاعِهِمَا^(٦) (لَمْ يَمْلِكْ) هُوَ بِصَفِهِ (حَتَّى يَخَارِ ذُو الْاِخْتَارِ) مِنْ أَحَدِهِمَا أَوْ سَهْمًا ، وَلَا^(٧) لَبَطَلَتْ فَائِدَةُ التَّخْيِيرِ

وهو^(٨) عَلَى التَّرَاجُحِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ حَيْزُ عَيْبٍ مَا لَمْ يُطْلَبْ^(٩) ، فَتَكُنَّ هِيَ^(١٠)

(١) أي يصور لإيجار مع الرضا ١٤ فلتأمل (ش : ٤٠٩/٧)

(٢) أي : إن لم ترض بذلك . (ش : ٤٠٩/٧) .

(٣) أي : قوله : (وَلَا) . (ش : ٤٠٩/٧٠) .

(٤) أي : الشجر والثمر . (ش : ٤٠٩/٧) .

(٥) أي : على قبول الهبة . انتهى معي . (ش : ٤٠٩/٧) .

(٦) أي : النقص والزيادة (ش : ٤٠٩/٧) .

(٧) أي : وإن لم ينزف ملكه على الاختار . (ش : ٤٠٩/٧) .

(٨) أي : الاختيار . انتهى معي (ش : ٤٠٩/٧) .

(٩) أي : الروح حقه . (ش : ٤٠٩/٧) .

(١٠) قوله (فتكف هي) أي إذا طلب الروح فتكف هي إيج كردي

ومنى رجع بقيمة اغتبر الأقل من يومي الإصداف والقض

احتبر أحدهما^(١) فوراً ، ولا يُعَيَّن في طلبه عيب ولا قيمة ؛ لأنَّ التعيين يُسَاهِي
تعمُّد الأمر إسها ، بل تُطالِبها بحقه عندها ، فإن امتنعت لم تُحسن ، بل
تُرع^(٢) منها وتُنعى من التصرف فيها ، فإن أصرت على الامتناع . يدع القاضي
منها بقدر الواجب من القيمة ، فإن نَعَذَّرَ ببعه^(٣) باع الكل وأُعْطِيَتْ ما رآه^(٤)

ومع مساواة ثمن نصف عين لنصف المنة بأخذ نصف العين ؛ إذا لا فائدة في
البيع طهراً ، أي لأنَّ الشقص لا راعت فيه عالماً

قيل^(٥) : ظاهر كلامهما أنه لا يملكه في الصورة الأخيرة^(٦) بالإعطاء حتى
يقضي له القاضي به ، وفيه نظر^(٧) انتهى

ويُخَابُ مَنْ رَعِيَتْ حَسْبُهَا لِمَا مَرَّ^(٨) تُرْخِجُ ذَلِكَ^(٩) وَيُنْعِي النَّظَرُ ؛
لامتناعها ؛ ومن ثم حُرِيَ الحادوي^(١٠) وفروعه على ذلك

(ومنى رجع بقيمة^(١١)) للمقنوم لحبو زياده أو نقص أو رول ملك
(عصر لأقل من يومي الإصداف والقض) لأنها^(١٢) إن كَانَتْ يَوْمَ
الإصداف أقل . فما رآه حدث بملكها فلم يضمه له ، أو يوم القص أقل . فما

(١) أي . من العين والقيمة . (ش : ٤٠٩/٧)

(٢) أي العين ، وكذا عصر (عيب) ، (منها) الآيس (ش : ٤٠٩/٧)

(٣) قوله : (بعه) أي : بيع من العين بقلو الواجب . كردي

(٤) (وأعطيت ما رآه) أي : رآه على قلو الواجب . كردي

(٥) قال ذلك في شرح الروض . (سم : ٤٠٩/٧) .

(٦) قوله (أي في الصورة الأخيرة) وهي قوله (يأخذ نصف العين) كردي

(٧) أسى المطلب (٥٣٠/٦)

(٨) قوله (لما مر) وهو قوله (جبراً لما حصل) في شرح قوله (لم يلزمها قطعه) كردي

(٩) (ذلك) في الموصفين إشارة إلى قصه القاضي كردي

(١٠) الحادوي الصغير (ص : ٤٨٣)

(١١) وفي (ب) و (خ) والمطبوعة الوهية : (بقيت)

(١٢) أي : القيمة . (ش : ٤١٠/٧)

ولو أصدق تعليم قرآن

نقص قلبه من صديقه فلم تصف له أيضاً

وإصالة الاستوي في اعتراض هذا^(١) بنصوصي مصرحة بأعمار يوم
انقصر^(٢) . مردودة ؛ بأنها^(٣) مبروعة في رده ونقص حصلاً بعد النقص ،
فيغترها^(٤) يوم النقص ، نظير ما مر في الركاة المعجزة^(٥) ، والأول^(٦) فيما إذا
حدثاً بعد العقد وقبل النقص ؛ نظير ما مر في مسح رد ونقص قبل نقص^(٧) ؛
ومن ثم كان سراحها ما مر ثم ؛ من أعمار الأقل فيما بين يومين أيضاً
ولو تلف^(٨) في يده بعد الفراغ وحث فيعنه يوم التلف ؛ لتعنه على منكبه
تحت يده ضامنة له .

(ولو أصدق)ها (تعليم) ما فيه كلفة عرفاً ؛ من (قرآن) ولو دون ثلاث
آيات على الأوجه ، أو نحو شعره كلفة ومنفعة بقصد شرعاً ؛ لاشتماله على
علم ، أو مواظب مثلاً عيباً أو دماً ولو لنحو عيها^(٩) أو وليها يدرمها^(١٠)
إيفاقه ضح ولو كان تعليم القرآن لكسبه ، لكن إن رُحني^(١١) إسلامها

(١) أي . ما في المتن من اعتبار الأقل . (ش : ٧٠ / ٤١٠) .

(٢) المهمات (٢١٠ - ٢٠٩ / ٧)

(٣) أي . تلك النصوص . (ش : ٧٠ / ٤١٠)

(٤) أي . فيما إذا حصل بعد النقص . (ش : ٧٠ / ٤١٠) .

(٥) في (٥٦٩ / ٣) .

(٦) أي : ما في المتن . (ش : ٧٠ / ٤١٠) .

(٧) في (٦٠١ / ٤) وما بعدها .

(٨) عبارة لهبه ، والمعنى ؛ (ويشتري من إطلاق المصنف ما لو تلف) . (ش : ٧٠ / ٤١٠)

(٩) قوله . (ولو لنحو عيها) أي ليريد في قيمة كردي

(١٠) قوله (أو ودم) (إنح فيه الولد بلورم الاتفاق عيها ليرجع معه إليها ؛ بوجوب تعينه

عليها حسب كردي

(١١) لأن الكفار لا يجوز تعينه شيئاً من القرآن إلا إن رُجى إسلامه ، ولا يمسح من مراثيه ؛ أي

بلاوته مطلقاً . كردي . الكردي ها بهم الكاف .

وَمَطْلُوقُهُ فَالْأَصَحُّ تَعَذُّرُ تَعْلِيمِهِ ،

(و) مَتَى (طَلَّقَ) مِثْلًا (قَبْلَهُ) أَي تَعْلِيمُهَا هِيَ دُونَ سَحْرِ عِبْدِهَا ، وَلَمْ نَصِرْ^(١) رَوْجَةً أَوْ مَحْرَمًا لَهُ بِحُدُوثِ رِصَاعٍ ، أَوْ بَأَن يَنْكِحَ سَهَا وَلَا كَانَتْ صَغِيرَةً لَا تُنْتَهَى ، وَكَانَ التَّعْلِيمُ بِنَفْسِهِ (فَالْأَصَحُّ تَعَذُّرُ تَعْلِيمِهِ) وَإِنْ وَخَتْ ؛ كَلِمَ الْفَاتِحَةِ (قَبْلَ الدَّخُولِ^(٢)) وَبَعْدَهُ ، لِأَنَّهَا ضَارَتْ أَحْسَنَ فَلَمْ تُؤْمَرْ الْمَفْسَدَةُ ؛ لِمَا وَقَعَ سَهْمَا مِنْ مَصْرَبِ الْأَلْفِ وَامْتِدَادِ طَمَعِ كُلِّ إِلَى الْآخَرِ

وَبِهِ^(٣) فَارَقَ مَا مَرَّ ؛ مِنْ حِوَارِ الطَّرِيقِ لِلتَّعْلِيمِ ، فَعُبِّمُ^(٤) : أَنَّهُ لَا يَنْظُرُ هَا لِمَا عُلِّلَ بِهِ الْإِسْرَافِيُّ التَّعَذُّرَ^(٥) ؛ مِنْ اسْتِحَالَةِ الْفِيَامِ^(٦) بِتَعْلِيمِ نَصَبِ شُعَاعٍ ، وَاسْتِحْقَاقِ نَصَبِ^(٧) مَعْنِي تَحْكُمُ مَعَ كَثَرَةِ الْاِخْتِلَافِ بِطُولِ الْآيَاتِ وَقِصَرِهَا وَصَعُوبَتِهَا وَسَهُولِهَا حَتَّى فِي السُّورَةِ الْوَاحِدَةِ^(٨) .

وَدَلَّتْ^(٩) بِمَا تَقَرَّرَ^(١٠) مِنْ التَّعَذُّرِ بَعْدَ الْوُطْءِ مَعَ اسْتِحْقَاقِهَا تَعْلِيمَ الْكُلِّ .

وَأَنَّهُ^(١١) لَوْ أُمِّكَنَهُ أَنْ يُعْلَمَ مَا اسْتَحَقَّتْهُ فِي مُحَدِّثٍ وَاحِدٍ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ

(١) قَوْلُهُ (وَبِهِ نَصَرُ) الْخ ، وَهُوَ الْآتِي (وَكَانَ التَّعْلِيمُ) إِنْجَ مَعْلُومَاتٍ عَلَى (طَلَّقَ) . (ش : ٤١١ / ٧)

(٢) قَوْلُهُ (قَبْلَ الدَّخُولِ) إِنْجَ الْأَوَّلَى تَعْلِيمُهُ عَلَى (وَالْأَصَحُّ) الْخ ، لِیَحْلُقَ بِطَرِيقِ كَمَا فَعَلَهُ الْمَعْنَى . (ش : ٤١١ / ٧)

(٣) أَي : قَوْلُهُ : (لِمَا وَقَعَ بَيْنَهُمَا ...) الْخ . (ش : ٤١١ / ٧)

(٤) أَي : مِنْ التَّعْلِيلِ الْمَذْكُورِ . (ش : ٤١١ / ٧)

(٥) قَوْلُهُ (إِسْرَافِي التَّعَذُّرِ) أَي عُلِّلَ التَّعَذُّرُ لِأَجْلِ الْفَرْقِ بَيْنَ عَامَرٍ وَهَنَابَةٍ . كَرْدِي

(٦) الْأَسْكُ أَوْ يُوْخِرُ قَوْلُهُ (اسْتِحَالَةُ) بَأَن يَقُولَ مِنْ أَنَّ الْفِيَامَ تَعْلِيمٌ إِنْجَ مُسْتَحَلٌّ ، وَاسْتِحْقَاقُ إِنْجَ . أَوْ يَفْقَدُ قَوْلُهُ (تَحْكُمُ) بَأَن يَقُولَ وَتَحْكُمُ اسْتِحْقَاقُ نَصَبِ إِنْجَ (ش : ٤١١ / ٧)

(٧) قَوْلُهُ (وَاسْتِحْقَاقِ نَصَبِ) إِنْجَ أَي اسْتِحْقَاقِ تَعْلِيمِهِ إِنْجَ (ش : ٤١١ / ٧)

(٨) الْمَهْمَلَاتُ (٢٠٨ / ٧)

(٩) أَي عَدَمُ النَّظَرِ لِمَا عُلِّلَ بِهِ الْإِسْرَافِيُّ . (ش : ٤١١ / ٧)

(١٠) أَي : فِي قَوْلِهِ : (قَبْلَ الدَّخُولِ وَبَعْدَهُ) . (ش : ٤١١ / ٧) .

(١١) مَطْلُوقُهُ عَلَى قَوْلِهِ : (أَنَّهُ لَا يَنْظُرُ ...) الْخ . (ش : ٤١١ / ٧)

محصورة مانع حلوله رصني بالحضور ؛ كمحرم ، أو روح ، أو امرأة أخرى وهما
تقتار يَحْتَشِمُهُمَا فلا تَعْتَرُ

نبيه إذا لم يَتَعَذَّرْ ؛ كأن كان لحوقها وتَشَطَّرَ فما العبرة في النصف
لذي بُعِلُّهُ هل هو باعتبار الآيات أو الحروف ، وهل إذا اختلف في تعيينه المُجَابُ
هو أو هي ؟ لم أَر في ذلك شيئاً

ويُظْهَرُ : اعتبار النصف المتعارف عرفاً بالآيات أو الحروف ، وأن الحيرة إليه
لا إليها ؛ كما اغْتَرُوا بآية المدبر الدافع دون آية الدائى المدفوع به

نعم ؛ الذي يَتَّبِعُهُ . أنه لا يُحَابُّ لنصف ملفق من سور أو آيات لا على ترتيب
المصنف ؛ لأنه لا يُفْتَمُّ من إطلاق النصف

ثم رأيت بعضهم^(١) قال إن النصف الحقيقي يتعذر ، وإجابة أحدهما تحكّم
فوجب نصف مهر المثل انتهى

وهو مسي على ما مرّ من الاستنوي ، وقد عِلِمْتُ رَدَّهُ^(٢)

وإنما يَلَرَمُ^(٣) حيث لا مرّح وقد عِلِمْتُ مرّح الروح ، فالوجه ؛ ما
ذكرته^(٤) .

فإن قُلْتُ قد تفرّز رعاية جانبها بتخييرها في الرادة^(٥) فيعني إيجابها هنا
لذلك^(٦) . قُلْتُ يُفَرِّقُ بأن رعايتها ثم وقع في أمر تابع ، وما هنا مقصود ، بل

(١) يعني ؛ الشهاد الرملي . (ش : ٤١١/٧)

(٢) راجع ؛ المسهل النصح في اختلاف الأشباح ، مسألة (١٢٨٣)

(٣) أي ؛ التحكّم . (ش : ٤١١/٧)

(٤) أي ؛ في قوله (ويظهر اعتبار النصف) إيج ، (وأن الحيرة) إلج (ش : ٤١٢/٧)

(٥) أي ؛ المتصلة . (ش : ٤١٢/٧)

(٦) أي ؛ لرعايتها . (ش : ٤١٢/٧)

وَنَجَتْ مَهْرٌ مِثْلُ بَعْدِ وَطءٍ ، وَنَصْفُهُ قَتْلُهُ
وَلَوْ طَلَّقَ وَقَدْ رَالَ مِنْكُهَا عَنْهُ

هو المقصود ، فكان إلحاقه بمدى يؤدّي ما عديه - كما قرّرت - أولى
ثم رأيت ما ذكر عن الإسويّ مقلّداً عن مصّ « الويطيّ »^(١) ، ومع ذلك
ما ذكرته أوجه في المعنى .

(ويحب) فيما إذا بعدت عديم ما أصدقه (مهر مثل) إن فارق (بعد وطء ،
ونصفه) إن فارق لا يسبها (قله) جرماً على القاعدة في تلعب الصداق قبل
المصير

ولو علمت ثم دارفها بعد وطء فلا شيء له ، وإلا^(٢) رجع عليها بأحره
مثل النكاح إن لم يثبت شرط^(٣) ، وإلا^(٤) . ما أحره مثل نصفه

أما لو أصدقتها تعليمياً لها في دتمه فلا يتعدّر ، بل ينسأجر نحو امرأة أو
محرم يعلمها ما وجبت لها

(ولو طلق) مثلاً قبل الدخول وبعد قصها للصداق (وقد رال ملكها عنه)
ولو بهمة مقبوضة .

أو تغنق^(٥) به حقّ لارم ، كرهى موصي وإحارة ونرويج ، ولم ينصير لزوال
ذلك الحق ، ولا رضي بالرجوع مع بلفقه به

أو علمت عتفه أو دثرته مومرة - نريلاً لهذا^(٦) سرلة اللارم - لتعدّر رجوعها فيه

(١) مختصر الويطيّ (ص ٢٨٦) .

(٢) أي : بأن دارفها قبل الوطء . (ش : ٤١٢ / ٧)

(٣) أي : بأن كان المراق منها أو بسببها . (ش : ٤١٢ / ٧)

(٤) أي : إن وجبت الشرط بأن فارقها بسببها . (ش : ٤١٢ / ٧)

(٥) قوله (أو تغنق) أي : كقوله لابي (أو علمت) عتفه عن (رال) (إيج : ص

(٤١٢ / ٧)

(٦) أي : ما ذكر من التعليق والتدبير ، وكذا صمير (ص) (ش : ٤١٣ / ٧)

فَبَصُفْ بَدْلَهُ ، فَإِنْ كَانَ رَأَى وَعَادَ . تَعَلَّقَ بِالْعَيْنِ فِي الْأَصْحَ
وَلَوْ وَهَنَتْ لَهُ ثُمَّ طَلَّقَ

بالقول ، ولأنه ثبت له مع قدرتها على الوفاء حق الحرية ، والرجوع ثمونه
بالتكليف ، وعدمه^(١) لا يفتوت حق الروح فوجب إبقاء حق الحرية ، لاستثناء
الصرر ، وبهذا فارق بظايره^(٢)

(فصف بدله) أي فصح المقوم ، ومثل المشتري ؛ كما لو تلف وليس
له^(٣) نقص تصرفها ، بخلاف الشفع ؛ لوجود حقه عند صرف المشتري ، وحق
الروح إنما حدث بعد .

ولو ضمن لرواله^(٤) وأمنع من نسبه^(٥) فادرت بدفع البدل إليه لزمه
القبول ؛ لدفع خطر ضمانها له .

(فإن كان رآه وعاد) أو رآه الحق اللزم^(٦) وبوعد إطلاق قبل أحد البدل^(٧)
(تعلق) الروح (بالعين في الأصح) لأنه لا ثبوت له من بدلي ، فعين ما به أولى ،
وبه فارق بظايره^(٨) ؛ كما مر في (الفلس)^(٩) .

(ولو وهنته) وأقبضته (له) بعد أن قبضته أو قبله وصححتاه (ثم طلق) مثلاً

(١) أي عدم الرجوع . (ش : ٤١٣/٧)

(٢) عبارة « النهاية » وه المحي ، ويسأل لم يمنع التدبير فتح لائق ، ولا رجوع الأصل في حبه
لزمه ، ومعها ؛ لأن الثمن عوض محض ، ومع الرجوع في الواجب يفتوت الحق بالتكليف
بخلاف الصداق فيهما . انتهى . (ش : ٤١٣/٧)

(٣) أي : للروح . (ش : ٤١٣/٧)

(٤) أي : الحق أو تعلقه . (ش : ٤١٣/٧) .

(٥) أي : الآن . (ع ش : ٣٦٢/٦)

(٦) قوله (أو رآه الحق اللزم) كالروح وغيره مما مر كردي

(٧) قوله (قبل أحد البدل) متعلق بقوله (عاد ، أو رآه) إلح (ش : ٤١٣/٧)

(٨) لعل المراد بالنظر ما في النفس والهبة لدولد ، فإنه لو حرج عن ملكها وعاد لا يتعلق به
حق الواجب والسائق على الرجوع فيهما (ع ش : ٣٦٣/٦)

(٩) هي (٢٦٠/٥)

فالأظهر أن له بضع بدله .

وعلى هذا - لو وهته النصف - فله بضع الباقي ورُبُع بدل كلّه ، وفي قول النصف الباقي .

قبل وطء (فالأظهر أن له نصف بدله) من مثلي أو قيمة لا بدل بضعه ؛ كما مرّ^(١) ، وذلك لعوده^(٢) إليه بملك جديد ، فهو^(٣) كما لو وهت ما اشتراه من بائعه ثم أفسد بالشر ، فإن ساعَ يُضَارِث به

وكونُ الموهوب ثم غير النصف المستحقّ وهما عين المستحقّ . لا أثر به^(٤) ، لأنّ علّة المعدل . وهي كونها عتقت له ما سحّفه - تتأبى فيما سلّمه ؛ من مسألة المجلس^(٥) ، فكانت حجةً عليه

(وعلى هذا) الأظهر (لو وهته النصف) ثم أفصته له (فله نصف الباقي) وهو الربع (ورُبُع بدل كلّه) لأنّ لهبة ورذت على مطلق النصف فتشيع^(٦) فيما أخرجته وما أتمته

(وفي قول النصف الباقي) لأنه استحقّ النصف بالصلاق وقد وجّذه

(١) قوله (كما مر) أي في شرح (مصداقته مسلماً) كردي

(٢) عبارة المحمّي ؛ لأنه متى المهر قبل الطلاق من غير جهة الطلاق انتهى (ش) ٣١٤/٧

(٣) أي : هبة الزوجه الصداق للزوج . (ش : ٤١٣/٧) .

(٤) قوله (لا أثر له) أي في الفرق بين البيع والصداق الموهوبين حتى يسمع دليل الأظهر بأنّ ما من مع العاري كردي .

(٥) قوله (انتهى فيما سلّمه من مسألة المجلس) يعني أن المعدل الأظهر أيضاً في مسألة المجلس يسمع الرجوع لمائع ، والمصاربه بالنشر مع أن عتته ها محوري فيما سلّمه ها ، فكما لا أثر لجمع في المجلس لا أثر يفرق في الأظهر ، بل لو كان به أثر فالجمع مقدم فعليه حجة عليه . كردي .

(٦) الأولى التذكير ؛ كما في « النهاية » و« المحمّي » ، عبارة الثاني . يشيع لراجع فيما أخرجته وما أبهه ، وهذا يسمى موب لإشاعته . وكما الأولى أن يقول بدل ربع كلّه (ش) ٤١٣/٧

وفي قولٍ : يَنْحَوِّرُ نَيْنٌ بَدَلُ بَصْفٍ كُلُّهُ أَوْ بَصْفٍ نَاقِي وَرُبْعُ بَدَلِ كُلِّهِ

فَانْخَصَرَ حَقُّهُ بِهِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ هَذَا قَوْلُ الْحَصْرِ .

(وفي قولٍ : يَنْحَوِّرُ بَيْنَ بَدَلٍ نَصْفِ كُلِّهِ) أَيِ : نَصْفِ بَدَلِ كُلِّهِ ؛ كَمَا رَأَى أَصْلُهُ (١) ، وَكَأَنَّهُ أَشَارَ لِمَا مَرَّ (٢) أَنَّهُ يُمَكِّنُ رَدُّ كُلِّ مِنَ الْعَارِضِ إِلَى الْآخَرِ ، وَأَنَّ الْمُعْتَمَدَ : الثَّانِي (٣) .

(أَوْ) بِمَعْنَى : لَوْ أَوْ ؛ إِذْ هِيَ لَا يُغْلَطُ بِهَا فِي مَدْحُولِ (بَيْنَ) (٤) (نَصْفِ السَّاقِي وَرُبْعِ بَدَلِ كُلِّهِ) لِثَلَاثَةِ بَدَلَاتٍ صَرِيحَةٍ الشَّطِيرِ ؛ إِذْ هُوَ حَيْثُ .

تَنْبِيْهُ : مَا صَحَّحُوهُ هَذَا مِنَ الْإِشَاعَةِ هُوَ مِنْ جُزْئِيَّاتِ قَاعِدَةِ الْحَصْرِ وَالْإِشَاعَةِ (٥) ، وَهِيَ قَاعِدَةٌ مَهْمَةٌ تَخْتِجُ لِمُرِيدِ بَأْسٍ ؛ بِدَقَّةِ مَدَارِكِهِمْ الَّتِي خَمَسَتْهُمْ عَلَى تَرْجِيحِ الْحَصْرِ تَارَةً وَالْإِشَاعَةِ أُخْرَى ، وَلَمْ أَرِ مِنْ وَحْدَةِ ذَلِكَ (٦) مَعَ مَنْ سَاحَاحَهُ إِلَيْهِ ، وَيَتَّصِحُّ بِذِكْرِ مِثَالٍ نَكَلٍّ مِنْ حَرْثَاتِهَا (٧) مَعَ بَوَحِيَّةٍ بِمَا يَتَّصِحُّ بِهِ بَطَائِرُهُ

فَأَقُولُ : هِيَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ (٨)

مَا نَزَّلُوهُ عَلَى الْإِشَاعَةِ قِطْعاً ؛ كَأَن يَكُونُ لَهُ فِي دَنْتِهِ (٩) عَشْرَةٌ (١٠) وَرَبَّأً

(١) المحرر (ص : ٣١٥) .

(٢) قوله (أشار لما مر) أي قبل قول لمصنف (فإن تعين قبل قصده) كردي

(٣) أي : نصف بدل كله . (ش : ٤١٣/٧) .

(٤) أي : لأنه لا يضاف إلا إلى متعدد . (ش : ٤١٣/٧)

(٥) قوله (قاعدة حصر والإشاعة) يعني حصر الحكم في فرد من كل تارة وإشاعته في لكل أخرى . كردي

(٦) قوله (من وجه ذلك) أي من أدم دليلاً على ذلك ترجيح كردي

(٧) قوله (بذكر مثال لكل من جرياتها) أي ذكر مثال لكل قسم من أقسامها الأربعة الاتية مع دليله ليتضح به بطلانه من ذلك القسم . كردي

(٨) قوله (هي أربعة أقسام) أي أن القاعدة أربعة أقسام ؛ الأول ما نزلوه على الإشاعة قطعاً كردي

(٩) قوله (له) أي لزيد ، وقوله (هي دمه) أي عمرو (ش : ٤١١/٧)

(١٠) وقوله (عشرة) أربعينها ؛ عشرة من الدراهم . كردي

فِيُعْطِيهَا^(١١) لَهُ عَدَاً فَيُرِيدُ^(١٢) وَاحِدَةً فَيُشِيعُ فِي الْكُلِّ وَيُضَمُّهُ^(١٣) ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَهُ لِنَفْسِهِ ، حَرَمَ بِهِ الرَّافِعِي^(١٤)

وَأَجَدَ مِنْهُ^(١٥) أَنَّ مِنْ طَلَبِ اقْتِرَاضِ الْبِ وَحَمْسٍ مِنْهُ فَوُرِدَ لَهُ أَلْفٌ وَثَمَانُ مِائَةٍ عِطَافًا ، ثُمَّ ادَّعَى الْمُقْتَرَضُ ثَلَاثَ مِائَةٍ ثَلَاثَ مِائَةٍ بِلا تَقْصِيرٍ ؛ لَكُونَ يَدُهُ^(١٦) يَدَ أَمَانَةٍ ، لَزِمَهُ^(١٧) مِنْهَا مِثْلَانِ وَحَمْسُونَ ؛ لِأَنَّ حِمْلَةَ الرَّائِدِ أَشْبَحَ فِي بَاقِي قَضَائِ الْمَصْمُومِ مِنْ كُلِّ مِنْ حِمْلَةٍ أَسَاسُهَا ، وَتَشْتَبِهُهَا أَمَانَةٌ^(١٨) ، فَالْأَمَانَةُ مِنَ الرَّائِدِ^(١٩) حَمْسُونَ لَا غَيْرُ . وَيُوجَّهُ الْقَطْعُ بِالْإِشَاعَةِ هَاهُنَا^(٢٠) بِأَنَّ لِيَدَ الْعَسْتُولِيَةِ عَلَى الرَّائِدِ الْمُسْتَهْمِ لَا يُشْكِرُ بِحَصَصَتِهَا بِعَمَلِهِ^(٢١) لِعَدَمِ الْمَرْتَحِّحِ ؛ إِذَا لَا مُقْتَضِي لِنَصْمَانِ^(٢٢) أَوْ لَأَمَانَةٍ^(٢٣) فَبَلَّغَهَا^(٢٤) حَتَّى يُتَحَالَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ .

(١) أَي : الْعَشْرَةُ الَّتِي فِي دَمِهِ . (ش : ٤١٤ / ٧) .

(٢) قَوْلُهُ (فَيُرِيدُ) كَمَا قَدْ بَيَّنَّا مِنْ أَلْفٍ مِائَةً لَعَوَقَهُ ، وَلَعْنَهُ مِنْ بَحْرِيفِ السَّحَابِ ، وَابَهُ فِي الْأَصْلِ بِالْعِشَاءِ نَحْبَهُ ، وَعَنِ كُلِّ فَانْرِيَادَةٍ عَلَى سَبِيلِ الْعِطَافِ (ش : ٤١٤ / ٧) وَفِي الْمَطْبُوعَاتِ : (فَيُرِيدُ)

(٣) أَي : بَوَاحِدٍ مِثْلَانِ فِي الْكُلِّ ، فَيَصِيرُ الْمَصْمُومُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعَشْرِ حَرَامًا مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ أَجْرَانِهِ . (ش : ٤١٤ / ٧) .

(٤) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٣٢٨ - ٣٢٧ / ٨)

(٥) أَي : نَحْبُ الْمَذْكُورِ الَّتِي حَرَمَ بِهِ الرَّافِعِي (ش : ٤١٤ / ٧)

(٦) تَعْمِيلٌ لِنَتِيدِ بَعْدِ التَّعْصِيرِ . (ش : ٤١٤ / ٧)

(٧) قَوْلُهُ : (لَزِمَهُ) ، (إلح) ، حَبْر (أَنْ) . (ش : ٤١٤ / ٧) .

(٨) عَطَفَ عَلَى اسْمِ (صَارَ) وَحَبْرَهُ . (ش : ٤١٤ / ٧)

(٩) أَي : الثَّلَاثَ مِائَةٍ (ش : ٤١٤ / ٧)

(١٠) أَي : فِي مِثْلَةِ الشَّرْحِ . (ش : ٤١٤ / ٧)

(١١) قَوْلُهُ (بِحَصَصَتِهَا) أَي : يَدُهُ ، قَوْلُهُ (بِعَمَلِهِ) أَي : بِعَمَلِ مَنْ حَصَصَهُ أَيْدِي أَوْ الْمُقْتَرَضِ (ش : ٤١٤ / ٧) .

(١٢) أَي : فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ . (ش : ٤١٤ / ٧) .

(١٣) أَي : فِي الْمِثَالِ الثَّانِي . (ش : ٤١٤ / ٧)

(١٤) أَي : الْيَدُ . (ش : ٤١٤ / ٧)

أو على الأصح^(١) ؛ كما هنا^(٢) .

وَبَوَّجَهُ^(٣) : بَأَن التَّشْطِيرَ وَفَعَلَ بَعْدَ الْهَيْبَةِ فَرَفَعَ بَعْضُهَا فَلَرْمَبِ الْإِشَاعَةُ ؛ لَعْدَمِ الْمَرْحُحِ

وَكَيْبِ^(٤) صَاعٍ مِنْ صِرَةٍ تُعْلَمُ صِبْعَانُهَا فَشَرُّهُ عَلَى الْإِشَاعَةِ ؛ كَمَا مَرَّ^(٥) ؛ لِأَنَّ الْعَصِيَّةَ الْمَسْتَهْةَ فِي الصِّرَةِ الَّتِي أَفْذَتْهَا (مِنْ) طَهَرَهُ فِي ذَلِكَ^(٦)

وَقِيلَ عَلَى الْحَصْرِ^(٧) حَتَّى لَوْ صُتَّتْ عَلَيْهَا صِرَةٌ أُخْرَى ثُمَّ نَبَفَ الْكُلَّ إِلَّا صَاعًا نَعْيَنَ ، وَكَمَا إِذَا قَرَأَ نَعَصُ الْوَرْدَةِ بِدِينٍ فَيَبْعُ^(٨) حَتَّى لَا يَفْرَمَهُ إِلَّا قَدْرُ حَصَّتِهِ ؛ عَمَلًا بِقِصَّةِ كَوْبِ الْإِفْرَادِ إِحْدَارًا عَمَّا لَرَمَ الْمَيْتَ فَلَمْ يَلْزِمَهُ مِنْهُ^(٩) وَلَا يَقْدِرُ إِرْنَهُ^(١٠)

وَمَا نَزَّلُوهُ^(١١) عَلَى الْحَصْرِ قِطْعًا ؛ كَـ أَغْطَوْهُ عِدَدًا مِنْ رُفِيعِي ، فَجَعَلَتْ^(١٢) وَمَا تُوَا^(١٣) كُلَّهُمْ إِلَّا وَاحِدًا تَعَيَّنَتِ الْوَصْفَةُ مِنْهُ ؛ أَيِ رِعَايَةِ لِعَرَصِ الْمُوصِي مِنْ

(١) وقوله (أو على الأصح) عطف على (قطعاً) أي والقسم الثاني ما مرّ له على الإشاعة على الأصح . كردي .

(٢) أي : في مسألة المتن . (٤١٤ / ٧) .

(٣) أي تصحيح الإشاعة في مسألة لمس (ش : ٤١٤ / ٧)

(٤) عطف على قوله : (كما هنا) . هامش (ب)

(٥) أي : في (البيع) . (ش : ٤١٤ / ٧)

(٦) أي : الإشاعة . (ش : ٤١٤ / ٧) .

(٧) أي . يتزل الصاع على الحصر . (ش : ٤١٤ / ٧)

(٨) أي : المدين في جمع التركة . (ش : ٤١٤ / ٧)

(٩) أي : اللين المعربة . (ش : ٤١٤ / ٧) .

(١٠) أي : ينسب إرته إلى مجموع التركة . (ش : ٤١٤ / ٧) .

(١١) وقوله (وما نزلوه) عطف على (ما نزلوه) أي والقسم الثالث ما مرّ له على الحصر قطعاً كردي

(١٢) أي الموصي . (ش : ٤١٤ / ٧) .

(١٣) أي : العبد . (ش : ٤١٤ / ٧)

ولو كان ذنباً فأثراً له لم يزوج عليها على المذهب
وليس لولي غموة عن صداق على الحديد

نقد وصيته بحالها حيث لم يُعارضها شيء ، كما راعوه^(١) في تعيين ما عينه لقضاء
ديه مه ، وفي صحتها^(٢) إذا تزددت بين مسد ومصحح ؛ كسطل يُخمل على
المصاح

وعلى الأصح^(٣) ، كما لو وكل شريكه في قر في عتي نصيبه فقال له^(٤) ،
أعنتك بصلك ، وأضيق^(٥) . . . فيخمل على ملكه^(٦) فقط ؛ لأنه الأقوى فاحتاج
لصارف ولم يؤخذ

ومن ثم لو ملك نصف عبد وقال بعنت نصف هذا اختص بملكه ، وكذا
لو أقر نصف عبد مشترك ينحصر في حصته ؛ كما مر قبل . (فصل السب)^(٧)
(وبو كان^(٨) ذنباً فأثراً له) ولو بهية مه^(٩) ثم فارق قبل وطء (لم يرجع
عليها) شيء (على المذهب) لأنه لم نعرم شيئاً ؛ كما لو شهدا بدين وحكّم به ثم
أثراً مه المحكوم له ثم رجعاً لم يعرما للمحكوم عليه شيئاً
(وليس لولي غموة عن صداق على الحديد) كما مر ديونها وحقوقها .

- (١) أي : فرض الموصي . (ش : ٤١٤ / ٧) .
- (٢) عطف على (في تعيين . . .) إلج . (ش : ٤١٤ / ٧)
- (٣) وقوله (أو على الأصح عطف على (هذا) أي : القسم الرابع ما يروى على الحصر على
الأصح . كروي
- (٤) قوله : (فقال) أي : شريكه (له) أي : للقرن . (ش : ٤١٤ / ٧) .
- (٥) أي : لم يعصد شيئاً من نصيبه ونصيب شريكه . (ش : ٤١٤ / ٧) .
- (٦) أي : التوكيل . (ش : ٤١٤ / ٧)
- (٧) في (٦٨٩ / ٥)
- (٨) أي : المهر . (ش : ٤١٤ / ٧)
- (٩) قوله : (مه) في بعض النسخ من المس

فصل

لِمُطَنَّقَةٍ قَتَلَ وَطِءَ مُتْعَةٍ إِنْ لَمْ يَجِبْ شَطْرُ مَهْرٍ .

والذي بيده عقدة الكاخ في الآية^(١) الروح ؛ لأنه الذي يتمكّن من رفعها بالفرقة ؛ أي (إلا أن)^(٢) تغفّو هي فيسلم الكلّ له ، أو يغفّو هو فيسلم الكلّ لها لا الولي ؛ إذ لم يتوّ بيده بعد العقد عقدة

(فصل)

في المتعة

وهي - بصمّ المصم وكسرهما - لغة اسم للتمتع^(٣) كالصاع ، وهو . ما تمتّع به من الحوائج ، وأن يتزوَّج امرأة تمتّع بها رماً ثم تركها ، وأن يصمّ لحجّه عمره .

وشرعاً : مالٌ ندفعه - أي يجب دفعه - لمن فازقها أو سببها بشروط ؛ كما قال :

يَجِبُ عَلَى مُسْلِمٍ وَحُرٍّ وَصَدِّقَةٍ (لمطلقة) ولو دمية أو أمة (قتل وطء متعة إن لم يجب) لها (شطر مهر) بأن فوّضت ولم يُقرض لها شيء صحيح ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَتَّعُوهُنَّ ﴾ [النساء ٢٣٦] ولا يُبايعة^(٤) ﴿ حَقّاً عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ [سورة ٢٣٦] لأنّ فاعل الواجب محسنٌ أيضاً .

وخرّج به (مطلقاً) : المتوقّى عنها روحها ؛ لأنّ مسّت وجوبها إحاش الروح لها ، وهو منتحبها ، وكذا لو ماتت هي ، أو ماتا ؛ إذ لا يحاش

(١) قوله (في الآية) وهي قوله تعالى ﴿ وَإِلَّا أَنْ يَقُولُوا أَتُؤَدُّنَ الْيَدِ بِبَيْدِهِ عَقْدَةُ الْكَأَخِ ﴾ [النساء ٢٣٧] . كردي .

(٢) وقوله : (إلا أن) تفسير لما في الآية . كردي .

(٣) قوله (لمتنع) في أصله محطه (لمتنع) بالناء (مصري ٢٠٨/٣) وفي (ع) واسطووعه لوجه : (لمتنع) .

(٤) أي . الوجوب . (ش ٢١٥/٧)

وكذا لموطوءة في الأظهر ، وقرينة لا بسببها كطلاق

وب (لم .) إلى آخره من وجب لها شرط تسعية^(١) أو يهرص في التهويص ، لأنه يجزئ الإباحاش

نعم ، لو روج أمته بعده لم تحت شرط ولا متعة

(وكذا) تحت (لموطوءة) طلقت طلاقاً بائناً مطلقاً^(٢) ، أو رجعت وانقضت عدتها على الأوجه^(٣) ، لأن الرجعة زوجة في أكثر الأحكام ، والمتعة للإباحاش ، ولا تحقق لأبغض عذبتها من غير رجعة ؛ أي : وهو حي .

فلو مات فيها فلا ؛ لما نقل من الإجماع على منع الجمع بين المتعة والإرث

وبهذا يعلم أن الأوجه أيضاً أن المتعة لا تكرر سكر الطلاق في العدة ؛ لأن لإباحاش لم تكرر

(في الأظهر) لعموم قوله تعالى ﴿ وَلِلْمُطَنَّقَاتِ مَتْنٌ بِأَلْسِنَتِهِنَّ ﴾ [المراء ٢٤١] ، وخصوص ﴿ فَتَعَالَيْكُمُ امْتِعْكُنَّ ﴾ [الأحراب ٢٨] ، وهن مدحول بهن^(٤) ، ولا نظر للمهر ، لأنه في مقابلة استيفاء بصعها قدم بضلخ للجبر ، بخلاف الشرط .

(وقرينة) قل وطء أو بعده (لا بسببها كطلاق) في إيجاب المتعة ، سواء أكانت من الروح ، كإسلامه وردية ولعابه ، أم من أجنبي ، كوطء بعصه روحه شهية ، وإرضاع نحو أمه لها .

وصورة هذا مع توقف وجوب المتعة على وطء أو تهويص ، وكلاهما

(١) وهي المطبوعات (ستة)

(٢) أي : انقضت عدتها أو لا . (ش : ٤١٥/٧)

(٣) راجع : المصطلح في اختلاف الأشياخ : مسألة (١٢٨٤)

(٤) أي : أزواجه ﷺ المحاطة بهذه الآية (ش : ٤١٦/٧)

مستحيل في الطمعة أن يُرَوِّحَ أمته الطمعة لعبد تفويضاً ، أو كافر بته الصغيره لكافر تفويضاً وعندهم أن لا مهر لمفوضه ، ثم تُرْضِعُهَا بِحَوْأَمَةٍ فَيَرَأَفُوهَا إِلَيَّا مَقْصِي مَمْتَعَةٍ ، أو أن يَتَرَوِّحَ طِفْلٌ بِكَبِيرَةٍ فَيُرْضِعَهُ أَثَمَهَا

أما ما نسبها ؛ كإسلامها ولو نكحاً ، وفسحها بعينها وعكسها ، أو بسببها ؛ كأن ارتدَّ مَعاً ، وكذا لو سُيِّبَ مَعاً والروح صغيراً أو محبباً فلا متعة على الأوجه ؛ كما لا شطر للأولى ؛ إذ وجوبه (١) كذا ؛ كما مر (٢) ، وأيضاً فالعراق هما بسببهما ؛ لأنهما يُمْلِكُ مَعاً بسبي ، بخلاف الكبير العقل فإنه بسببها فقط ، لأنها تُمْلِكُ بالحجارة ، بخلافه ، فُسِّتُ انْفِرَاقُ إِلَيْهَا فَقَطْ

ولو مَلَكَهَا فلا متعة أيضاً مع أنها مرققة لا بسببها

وفرق الراعي بين المهر (٣) والمتعة ؛ بأن عوجت المهر ؛ من العقيد جرى بمثل البائع ، فملكه (٤) دون الروح المشتري ، والمتعة إنما تُجِبُ (٥) بالعرفه وهي حاصلة بمثل الروح ، فكيف تجب هي به على نفسه ؟؟ وبدا (٦) لو ناعها من أجبي فطلقها الروح قبل وطء ، كان المهر (٧) بلذئح - كما مر (٨) - ولو كانت مفوضة . . كانت المتعة للمشتري (٩) .

(١) أي انشطر . هامش (خ) .

(٢) أي ؛ في أول (فصل تشطير المهر) . (ش : ٤١٦/٧) .

(٣) أي ؛ حيث لم يسقط بملك الروح الروجة . (ش : ٤١٦/٧) .

(٤) أي ؛ البائع المهر . (ش : ٤١٦/٧) .

(٥) عطف على اسم (أن) وخبرها . (ش : ٤١٦/٧) .

(٦) قوله (ولو ناعها) أي ؛ لهد الفرق المذكور (ع ش : ٣٦٥/٦) وهي (ب) و(ج) .

والمطوعة لمصره ولوهية (وكذا) والمثب من (ع) والمطوعة بمكة ، وهو الموافق

بما في الشرح الكبير .

(٧) أي ؛ بضمه . (ش : ٣١٦/٧) .

(٨) أي ؛ قيل (باب الصداق) . (ش : ٤١٦/٧) .

(٩) الشرح الكبير (٢٠٨/٨) .

وَيُسْتَحْتَبُ أَلَّا تَقْصُرَ عَنْ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا
فَإِنْ تَارَعَا قَدَّرَهَا الْقَاضِي بِنَظَرِهِ ..

(وَيُسْتَحَبُ أَلَّا تَقْصُرَ عَنْ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا) أَوْ مَسَوِيهَا ، يَعْنِي أَنْ تَكُونَ ثَلَاثِينَ .

وَيُسْرُ أَلَّا تُسَعَّ بَصْفِ مَهْرِ الْمَثَلِ ، كَمَا جَمَعُوا سَهْمًا^(١) وَقَدْ يَتَعَارَضَانِ أَنْ يَكُونَا
الْثَلَاثُونَ أَصْعَافَ الْمَهْرِ ، فَالْمَدَى يَنْجُوهُ رَعْدَةً الْأَقْلُ مِنْ بَصْفِ الْمَهْرِ وَالثَّلَاثِينَ
فَإِنْ جُمِعَ ، وَهَذَا^(٢) أَدْنَى الْمُسْتَحْتَبِ ، وَأَعْلَاهُ حَادِمٌ ، وَأَوْسَطُهُ ثَلَاثُونَ
وَكَانَتْهُمْ أَرَادُوا بِالْأَوَّلِ^(٣) أَنْ يُسَاوِيَ نَحْوَ صَعْفِ الثَّلَاثِينَ ، وَبِالثَّانِي مَا يَشِينُ
الْثَلَاثِينَ وَنَحْوَ صَعْفِهَا ، كَحَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ

وَقَالَ بَعْضُهُمْ : أَعْلَاهُ حَادِمٌ ، وَأَقْلَاهُ مَقْعَةٌ^(٤) ، وَأَوْسَطُهُ ثَلَاثُونَ

وَفِي ذَلِكَ كُلِّهِ نَظَرٌ سَائِرٌ عَتَارِدُهُ ، إِنْ لَا دَلِيلَ عَلَى هَذَا الْمَحْدَدِ .

وَالْوَاجِبُ فِيهَا : مَا يَنْتَاصِلَانِ عَلَيْهِ ، وَأَقْلُ مَجْرِيءٍ فِيهِ^(٥) مَتَمَوْلٌ

ثُمَّ إِنْ تَرَضِيََا عَلَى شَيْءٍ فَذَاكَ ، أَيْ وَالْمُسْتَحْتَبُ حَيْثُ^(٦) مَا عَزَّ فِي
الْثَلَاثِينَ وَنَصْفِ مَهْرِ الْمَثَلِ^(٧) .

(فَإِنْ تَارَعَا قَدَّرَهَا الْقَاضِي بِنَظَرِهِ) أَيْ اجْهَدْهُ وَإِنْ رَادَ عَلَى مَهْرِ الْمَثَلِ

(١) أَيْ بَيْنَ مَا فِي لِسْنِ وَمَا فِي الشَّوْجِ ، مِنْ سِرِّ الْأَسْعِ إِيحَ ، وَكَمَا ضَمِيرُ
(يَتَعَارَضَانِ) . (ش : ٤١٧/٧)

(٢) أَيْ ، الثَّلَاثُونَ . (ش : ٤١٧/٧)

(٣) أَيْ ، الْحَادِمُ . (ش : ٤١٧/٧)

(٤) الْمَقْعَةُ : مَا يَضَعُ بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا مَحْدَدُ الصَّحَاحِ (ص ٢٧٧) قَالَ فِي «الْمَحْمُودِ» :
(٧ - ٣٦٠) (أَمْرَادُ مَا يَضَعُ فِيهَا شَيْءٌ لَا يَبْلُغُ ثَلَاثِينَ دِرْهَمًا)

(٥) ضَمِيرُ (فِيهِ) لِلْمَا (ش : ٤١٧/٧)

(٦) أَيْ : حِينَ التَّرَاضِي . (ش : ٤١٧/٧)

(٧) أَيْ : الْأَقْلُ مِنْهُمَا . (ش : ٤١٧/٧)

على الأوجه الذي اقتضاه إطلائهم

فإن قلت مهر المثل فسطه اللاتق بمثلها للوطه ، وهو^(١) أكثر من ثلاثين^(٢) بها^(٣) للعراق ، ومن ثم قل اللقي وتبعه الرركشي إنما سم بدكروا مع ربايتها^(٤) عليه ، لظهوره

قلت مصوغ ، لأنه إن أراد مهر المثل حالة العقد فواضح ، لأن صفت الكمال فيها يوم العراق قد تريد عليه يوم العقد ، أو حالة الفرق وهو الظاهر وكذلك ، لأن المعسر في مهر المثل حالها فقط ، وفي لمتعه حائهما ، ولا بدع أن يريد ما اغتير بحالهما على ما اغتير بحالها فالوجه ما أطلقوه^(٥) ، وأنهم إنما سكتوا عتاً فقد نه^(٦) ، بعدم صحتة ، فتأمل

وبه^(٧) يعلم الفرق بين حوار بلوعها قدر المهر ومع سوع الحكومة دية متوع محدثها^(٨) ، وهو^(٩) أنها^(١٠) تابعة محصة يلزم بعضها عن متوعها ، بحلاب المتعة والمهر ، لما تقرّر أن موجه أكد^(١١) ، وأن كلاً^(١٢) قد ينمرد عن الآخر ،

(١) أي اللاتق بمثلها للوطه (ش : ٤١٧/٧)

(٢) أي بمثلها (ش : ٤١٧/٧)

(٣) أي المتعة (ش : ٤١٧/٧)

(٤) قوله (فالوجه ما أطلقوه) وهو قوله (وإن راد على مهر المثل على الأوجه الذي اقتضاه إطلائهم) . كردي

(٥) وقوله : (عما مديه) وهو مع ربايتها عليه . كردي

(٦) أي : بقوله : (قلت . . .) إلح . (ش : ٤١٧/٧) .

(٧) أي : الحكومة . (ش : ٤١٧/٧)

(٨) وقوله : (وهو) يرجع إلى الفرق . كردي

(٩) أي : الحكومة . (ش : ٤١٧/٧) .

(١٠) قوله (بما ينمرد أن موجه) أي المهر (أكد) والمقرر هو قوله (يد وجوبه أكد) هي شرح . (لا سبها : كطلاق) . كردي

(١١) أي : من المتعة والمهر . (ش : ٤١٧/٧) .

مُعْتَرَأَ حَالَهُمَا ، وَقِيلَ : خَالَهُ ، وَقِيلَ : حَالُهَا ، وَقِيلَ : أَقْلَ مَالٍ

فصل

اِخْتَلَفَ فِي قَدْرِ مَهْرٍ أَوْ صِفَتِهِ تَحَالُفاً .

ولا كذلك الحكومة فيهما^(١) .

(معترأ حالهما) أي . ما يليق بيساره وبحوزة سبيلها وصنعانها السابعة في مهر المثل .

وقيل : لا تجوز زيادتها على شطر المهر .

(وقيل : حاله) لظاهره : ﴿ عَلَى التَّوَصُّعِ قَدْرُهُ وَعَلَى التَّقْيِيرِ قَدْرُهُ ﴾ [البقرة : ٢٣٦] ، وكالتفقة .

ويؤكد بأن قوله تعالى بعد ﴿ وَلِلْمُطَلَّغِ مَتْعَةٌ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة : ٢٤١] فيه إشارة إلى اعتبار حالهن أيضاً .

(وقيل : حالها) لأنها كالمدل عن المهر ، وهو معترأ بها وحدها

(وقيل) بمعترأ (أقل مال) نحور جعله صداقاً ، ورُدَّ بأن المهر بالتراضي .

(فصل)

في الاختلاف في المهر والتحالف فيما سمي منه

إد . (اختلفا) أي : الروحاني (في قدر مهر) مسمى وكان ما يدعيه الروح أقل (أو) في (صفته) من نحو حسي ، كدباير ، وحلوي وقدر أجل وصحة ، وصداها ، ولا يبتة لأحدهما ، أو تعارضت بينهما (تحالفا) كما مر في (البيع) في كيبه الحبس^(٢)

(١) أي . اكديه الموجب والانفراد . (ش : ٤١٧/٧) .

(٢) في (٧٣٨/٤) وما بعدها

وينحالف وارثاهما ، ووارث واحد والآخر ،

نعم ؛ يتأها بالروح ؛ لقوة حاتيه^(١) ببقاء البضع له .

وخرج (مسمى) : ما لو وحت مهر مثل لحو فساد تسمية ولم يُعرف لها مهر مثل فاختلف فيه فيصدق بيمينه ؛ لأنه غارم .

ويكون^(٢) ما يدعيه أقل : ما لو كان أكثر . فتأخذ ما ادعته ، ويتمى الرائد في يده ؛ كمن أقر لشخص بشيء فكذته .

(وينحالف وارثاهما ، ووارث واحد) مهما (والآخر) إذا اختلفا في شيء ؛ مقادير ؛ لقيامه مقام مورثه .

لكن الوارث إنما يخلف في الشيء على هي العدم ؛ لا أعلم أن مورثي ينجح بالقبض إنما ينجح بحصول منه

ولا يلزم من القطع بالثاني^(٣) القطع بالأول ، لاحتمال حروب عهدي عيم أحدهما دون الآخر .

بحلاب المورث فإنه يخلف على التّ مطلقاً^(٤)

نعم ؛ مقتضى كلام جمع متقدمين أن نحو لصغيرة حالة العقب تخلف على هي العدم بترويج وليها بالقبض المدعي به الروح

واشتطهز ؛ لأنها تخلف على هي فعل غيرها - وهو الولي - ولم تشهد الحال ولم تُشأذن

وأجزاء الأدرعي في محبرة بالغة عاقلة لم تُخصر ، وكلّ دلت وحة معي لا نقلاً

(١) أي : بعد التحالف . انتهى معي (ش : ٧٠ / ٤١٨) .

(٢) عطف على (به مسمى) . . . (إلح . (ش : ٧٠ / ٤١٨)

(٣) وهو جانب الإثبات المعاكس للمعي . (ع ش : ٦ / ٣٦٦)

(٤) أي : في الإثبات والمعني . (ع ش : ٦ / ٣٦٦)

ثُمَّ يَفْسَحُ الْمَهْرُ وَيَجِبُ مَهْرٌ مِثْلٍ
وَلَوْ ادَّعَتْ تَسْمِيَةً فَأَنكَرَهَا تَحَالَفًا فِي الْأَصَحِّ

(ثم) بعد التحالف (يفسح المهر) المسمى ؛ أي يفسحه كلاهما أو أحدهما أو الحاكم ، وينقذ دافعاً أيضاً^(١) من المحو فقط ، لمصره^(٢) بالتحالف مجهولاً ، ولا يفسح بالتحالف^(٣) ، كسبيع (ويجب مهر مثل) وإن رآه على ما دَّعَتْ ، لأن التحالف يُوجِبُ ردَّ البضع وهو متعزراً ، فوجِبَتْ قيمته .

(ولو ادعت تسمية) فقدر (فأنكرها) من أصلها ولم يدع تقويضاً (تحالفاً في الأصح) لأن حاصله الاختلاف في قدر المهر ، ومحلّه ؛ إن كَانَ مدَّعَاها أَكْثَرَ من مهر المثل ، أو من غير نقد البلد ، أو معيناً ولو أنقص من مهر المثل ؛ لتعلق القرصين بالعين^(٤) .

ولو ادَّعَى تسمية وأنكرت ومدَّعه^(٥) دون مهر المثل ، أو من غير نقد البلد ، أو معين^(٦) . . تَحَالَفًا فِي الْأَصَحِّ أَيْضاً .

ويُخَرِّقُ بين حرباي الخلاف^(٧) ، لا في الخلاف^(٨) في قدر المسمى . بأنهما ثم لهما اتفاق على أصل التسمية واختلاف في قدرها . كَانَ كُلُّ مَدَّعِيٍّ وَمَدَّعِيٍّ عَلَيْهِ حَقِيقَةً فُجَاءَ التَّحَالَفُ ، وَهَذَا لَمْ يَخْتَلَفْ فِي أَصْلِ التَّسْمِيَةِ أَمْكَنَ أَنْ يُقَالَ

(١) أي : كما يعظظلمراً (ش : ١١٨/٧)

(٢) أي : المهر هامش (ك)

(٣) أي : بتعس التحالف . (ش : ١١٨/٧)

(٤) وفي (ح) و(غ) والمطبوعة الوهية (بالعين)

(٥) وفي (خ) و(غ) (وما ادَّعاه)

(٦) ما لم يرفع (ش : ١١٩/٧)

(٧) أي : في الخلاف في ذكر اسمه بصورة (ش : ١١٩/٧)

(٨) أي : اسبق في قول الحق (خلف) (ش : ١١٩/٧)

ولو ادّعت نكاحاً ومهر مثل فأقرّ بالنكاح وأنكر المهر أو سكّت بالأصح
تكميله لبيان ؛ فإن ذكر قدر أو رادت ، تحالف . . .

الأصل عدمها ، فقوي جانب مكرها ، فيصدق بيعه ، وينت^(١) مهر المثل ،
بلا معنى للتحالف .

(ولو ادعت نكاحاً ومهر مثل) لعدم خرياب تسمية صحبة (فأقر بالنكاح
وأنكر المهر) بأن قال . نكحتها ولا مهر لها علي ؛ أي لكونه^(٢) متى في العقد
(أو سكّت) عنه بأن قال . نكحتها ، ولم ترد ؛ أي ولم تدع تمويصاً ولا إخلاء
النكاح عن ذكر المهر (فالأصح تكميله لبيان) مهر ؛ لأن النكاح
يقتضيه^(٣) (فإن ذكر قدر أو رادت) عليه (تحالف) لأنه اختلاف في قدر المهر

وقول غير واحد : في قدر مهر المثل^(٤) يحتاج لتأمل ؛ لأنها تدعي وجوب
مهر المثل ابتداءً وهو يُكبر ذلك ، وتدعي تسمية قدر دونه ، فإن أريد أن هذا^(٥) قد
يشأ عنه الاختلاف في قدر مهر المثل ؛ بأن يدعي أن المسمى قدر مهر مثلها
فتدعي عدم التسمية وأن مهر مثلها أكثر . صَحَّ ذلك على ما فيه

وعلى كل^(٦) . فهذه^(٧) غير ما مر^(٨) أن أقول قوله في قدر مهر المثل ؛
لأنهما ثم اتفقا على أنه^(٩) الواحش ، وأن العقد خلا عن التسمية ، بخلافه ها

(١) بالجزم عطماً على . (يصدق) . (ش : ٤١٩/٧) .

(٢) أي : المهر . (ش : ٤١٩/٧) .

(٣) أي : المهر . (ش : ٤١٩/٧) .

(٤) أي بدل قولنا (في قدر المهر) انتهى سم (ش : ٤١٩/٧)

(٥) أي : الاختلاف . (ع ش : ٣٦٧/٦)

(٦) أي من كون ما في المس اختلاف في قدر لمهر ، أو في قدر مهر مثل (ش : ٤١٩/٧)

(٧) أي : مسألة المتن . (ش : ٤١٩/٧) .

(٨) قوله (غير ما مر) أي في قوله في أول الفصل (وخرج به مسمى) ما هو واجب مهر
مثل . . . إلخ . (سم : ٤١٩/٧)

(٩) أي : مهر المثل . (ش : ٤٢٠/٧)

وإن أصرَّ مُبَكِّراً. حُلِّمَتْ وقُصِي لها

ولو اختلف في قدره روحٌ ووليٌّ صغيرةٌ أو مختونةٌ

(فإن أصرَّ مكرراً) للمهر أو ساكناً (حُلِّمَتْ) يعين الردُّ أنها تستجيبُ عليه
مهرٌ مثلها (وقُصِي لها) به عليه ، ولا يُقبلُ قولُها ابتداءً ؛ لأنَّ النكاحَ قد يُعقدُ
بأقلِّ متمولٍ

وفازَتْ^(١) ما قبلها^(٢) بأنَّهما ثمَّ اختلفا في المدبر ابتداءً ؛ لأنَّ إنكاره التسميةَ ثمَّ
يقتضي بَرُومَ مهرِ المثلِ ومدَّعها أريدُ ، وما أنكر المهرَ أصلاً ، ولا سبيلَ إليه مع
الاعترافِ بالنكاحِ ، فكُلِّفَ البيانُ .

وخرَجَ بقوله (ومهرٌ مثل) ما لو ادَّعتْ نكاحاً بمسمى قدرِ المهرِ أو لا ،
فقال لا أدري ، أو منكفٍ فإنه لا يُكَلِّفُ بياناً على المعتمدِ ؛ لأنَّ المدعى به
هنا معلومٌ ، بل يُخلفُ على مسمى ما ادَّعتْ ، فإن نكلَ حُلِّمَتْ وقُصِي لها
وظاهرٌ أنَّ إوارثَ في هذه المسائلِ كالمرثِ

ولو ادَّعى أحدُهما تفويضاً ، والآخرُ أنه لم يُذكرْ مهرٌ صُدِّقَ الثاني^(٣) ؛ كما
بحثاه^(٤) ، أو والآخرُ تسميةً . فالأصلُ عدمُهما ، فمُخلفٌ كلٌّ على مسمى مدَّعى
لاخر ؛ كب لو اختلفا في عقدتين ، فإذا خلفتْ وجب لها مهرُ المثلِ

نعم ؛ دعواها التفويضَ قبل الوطءِ لا تُسمعُ إلا بالنسبة لطبيبٍ المهرُ لا غيرُ
(ولو اختلف في قدره) أي المسمى (روحٌ ووليٌّ صغيرةٌ أو مختونة) ومثله
بوكيلٍ ، وقد دُعي^(٥) زيادةً على مهرِ المثلِ والروحُ مهرُ المثلِ ، أو روحاً ووليٌّ

(١) أي مائة الف . وهي قوله (ووادعت نكاحاً) إلخ (ش : ٤٢٠/٧)

(٢) أي قوله (ووادعت اسمه وأنكرها) يعني في الأصح (سم : ٤٢٠/٧)

(٣) أي يجب مهر المثل . (ش : ٤٢٠/٧)

(٤) الشرح الكبير (٢٣٥/٨) ، روضة الطالبين (٦٣٩/٥)

(٥) أي ، الولي (ش : ٤٢٠/٧)

تحالف في الأصح

صغير أو محصور وقد أنكرت بمص الولي عن مهر مثل ، أو ولياتها^(١) (تحالف في الأصح) لأن الولي لما شرته للعقد قائم مقام المولي ، كوكيل المشتري مع لئيم أو عكسه^(٢) ، فلو كمل^(٣) فل حلف ولك حلف دون الولي

أما إذا اعترف الزوج^(٤) برادة على مهر المثل فلا تحالف ، بل يؤخذ بقوله^(٥) لا يمين ؛ لأن لا يؤدي للإصاح الموجب لمهر المثل فصيح الرادة عليها .

وكذا لو ادعى الروح^(٦) دون مهر المثل ، فيجوز مهر المثل بلا تحالف ، كما قاله^(٧) .

وقال السقبي التحقيق في الأولى^(٨) . حلف الروح رجاء أن يئكل فيخيف الولي وثبت مدعاه الأكثر من مدعى الروح انتهى

وهو متحجج المعنى ؛ ومن ثم نفعه الركني وغيره ، وينتهي دلت في الثاني^(٩) أيضاً فيخيف ، فإن نكل حلف الولي وثبت مدعاه

(١) أي : الروجة والصغير أو المجنون . (سم : ٤٢٠ / ٧)

(٢) فصل قوله (وقد ادعى في الأوس) أي الصورة الأولى ، وهي قوه (أو روجة وولي صغير) والثانية قول (أو ولياتها) كردي وفي هامش المطبوعة المصرية قول المحشي - أي ابن قاسم - (قوله : وقد ادعت الأولى) إنج ليس في نسخ لشرح التي بأيد (وأيضاً ليس هو في السح التي عندما يملأ من الأبواب

(٣) أي : المولي . (ش : ٤٢٠ / ٧) .

(٤) قوله (أما إذا اعترف الزوج) عدل لقوله (والزوج مهر المثل) كردي

(٥) أي : الزوج . (ش : ٤٢١ / ٧) .

(٦) وقوله (وكذا لو ادعى الروح) عطف على (إذا اعترف) كردي

(٧) الشرح الكبير (٢٣٨ / ٨) ، روضة الطالبين (٦٤١ / ٥)

(٨) وهي قوله (أما إذا اعترف الزوج) ، والثانية هي قوه (وكذا لو ادعى الزوج) إلج . (ش : ٤٢١ / ٧) .

(٩) أي إذا ادعى الولي رادة على مهر المثل (ش : ٤٢١ / ٧)

ولم قالت : نكحي يوم كذا بألف ، ويوم كذا بألف ، وثبت العقدان بإقراره
أو بيته لرمه ألف ،

وخرج بالصغيرة والمحوبة : السالبة العاقدة فهي التي تخيف .

ولا يُسأل حلف الولي هـ مولهم في (الدعوى) لا تخلف وإن تأسر
السب ، لأن داك في خلفه على استحقاق مؤلفه ، وهذا لا تجوز لبنة فيه ،
وما هـ في خلفه على أن عقده وقع هكذا ، فهو حلف على فعل نفسه ، والمهر
ثابت ضمناً .

قيل : الوجه المعضل ثم^(١) من أن يُبشر السب والأ . نرذ هذا الجمع
انتهى ، ونرذ بعده ، لأنه مع مباشرته لسب إن خلف على استحقاق الغولي
لم يُعذ ، وإلا^(٢) . . . أود

نبيه قولنا . (أو وليهما) هو ما صرحوا به ، وهو لا يتأني إلا إذا كان
الإصداق من مال ولي الروح ، وهو الأث والجد ، لأنه حثيث تخور الريادة فيه
على مهر المثل ، أما من مال الروح مؤلفه لا تجوز له الريادة على مهر المثل ،
وليها لا يخور له المصع عنه ، فلا يتصور اختلافهما في القدر ، وحديث ولا
يتصور التحالف

وإنما لم تعرضوا لهذا مع وضوحه ؛ لعلمه من كلامهم في غير هذا المحل .

(ولو قالت : نكحي يوم كذا بألف ، ويوم كذا بألف و) طألتها بالألفين ،
فإن (ثبت العقدان بإقراره أو بيته) أو يميها بعد نكوله (لرمه ألف) وإن لم
تعرض لتحلل فرقة ولا لوطه ؛ لأن العقد الثاني لا يكون إلا بعد ارتفاع الأول ،
ولأن المسمى يجب بالعقد فاستضجت بقاؤه ولم يُنظر لأصل عدم الدخول ؛

(١) أي : الحلف على استحقاق المير . (ش : ٤٢١/٧) .

(٢) أي في (الدعوى) (ش : ٤٢١/٧) .

(٣) أي : بأن حلف أن عقده وقع هكذا . (ش : ٤٢١/٧) .

فَإِنْ قَالَ : لَمْ أَطَأَ فِيهِمَا ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا صَدَقَ يَمِينُهُ وَسَقَطَ الشَّطْرُ ، وَإِنْ قَالَ كَانَ الثَّانِي تَحْدِيدَ لَفْظٍ لَا عَقْدًا لَمْ يُقْبَلْ

عملاً بقربة سكوتة عن دعوى (١) الظاهر (٢) في وجوده (٣) .

وأيضاً فاصل البقاء أقوى من أصل عدم الدخول ؛ لأن الأول (٤) علم وجوده ثم سُئِلَ في إرماعه ، والأصل عدمه ، والثاني (٥) لم تُعلم له متدّ إلا محترّد الاحتمال فلم يُعَوَّلَ مع ذلك عليه .

وبهذا يُحَاتُ عما اشْتَبَهَ السَّقِييُّ وَأَطَالَ فِيهِ

(فَإِنْ قَالَ لَمْ أَطَأَ فِيهِمَا ، أَوْ فِي أَحَدِهِمَا صَدَقَ سَمْعُهُ) لَأَنَّهُ الْأَصْلُ (وَسَقَطَ الشَّطْرُ) فِي الْكَاحِثِيِّ أَوْ أَحَدِهِمَا ؛ لَأَنَّهُ دَعَا بِصَدِيقِهِ وَحَدَّثَهُ (٦)

(و) إِنَّمَا تُقْبَلُ دَعْوَاهُ عِنْدَهُ (٧) فِي الثَّانِي (إِنْ) ادَّعَى الْمَرِاقَ مِنْهُ (٨) ، فَإِنْ قَالَ كَانَ الثَّانِي تَحْدِيدَ لَفْظٍ لَا عَقْدًا لَمْ يُقْبَلْ (لَأَنَّهُ خِلَافُ الظَّاهِرِ مِنْ صَحَّةِ الْعُقُودِ الْمَشْتَوِّبِ إِلَيْهَا الشَّارِعُ ؛ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي تَصْدِيقِ مُدَّعِي الصَّحَّةِ (٩) .

واحتتمال كواب الطلاق رجعيّاً وأن الروح استعمل لفظ العهد مع الولي في الرجعة مآدر جداً فلم يُلْتَفِتُوا إِلَيْهِ ، فَانْدَفَعَ مَا لِلْسَّقِييِّ هَذَا .

(١) أي : عدم الدخول . (ش : ٤٢١/٧)

(٢) صفة السكوت . (ش : ٤٢١/٧) .

(٣) أي : الدخول . (ش : ٤٢١/٧)

(٤) وقوله (لأن الأول) أي أصل البقاء كرمي وقال الشرواني (٤٢١/٧) (قوله لأن الأول) أي : ما أوجب العقدان من المسمين) .

(٥) (والثاني) هو أصل عدم الدخول . كرمي

(٦) قوله : (وحياته) الأولى : بحلقه . (ش : ٤٢١/٧) .

(٧) أي : الوطء . (ش : ٤٢١/٧)

(٨) أي الثاني ، ولا فمجرد دعوى علم الوطء لا يسقط الشطر في الثاني وإنما يسقط في الأول انتهى مملي (ش : ٤٢١/٧)

(٩) أي : في نحو السبع ؛ كما في «الديباج» (٣٤٦/٣) وراجع (٧٥٧/٤)

وله تحليفها على شيء ما اذعده^(١) ؛ لإمكانه

مخرج حطت امرأة ثم أرسل أو دفع بلا لفظ . بينها مالا على العقد ؛ أي : ولم
تقتصد الترخيم ثم وقع الإعراض منها أو منه . رجع بها وصداها منه ؛ كما أفاده كلام
اسموي^(٢) واعتمده الأذريعي^(٣) ، وثقه الرزكشي وغيره عن الراعي ؛ أي : اقتضاء
يفرط من الصريح

وعدة . هو اذعده . حطت امرأة فأحاشته فحضر إليهم^(٤) هديته ، ثم لم
يتكثها . رجع بها ساقه إليها ؛ لأنه ساقه بناء على إنكاحه ولم يخلص . ذكره
الراعي في (لصادق) وعنه من يقل دلت عن فتاوى ابن رزين ؛ أي
وقد بان أن لا يحب^(٥) ؛ لأن ابن رزين ذكره صريحا ، والراعي اقتضاء كما تقرر
- ثم قال^(٦) ولا فرق بين كوب المهدى من حسن الصداق ، أو من غير
حسبه^(٧) انتهى مدحصة

ويؤاخذ^(٨) قول الروصي ؛ لو دفع بروحته مالا ورغم أنه صداق ، فقالت .
بل هديته ، فإن اختلفا في كيفية نصبه أو قصده . صدق بيمينه^(٩) انتهى

(١) أي . من أن الثاني تجديد لفظ . إلخ . (ش : ٤٢١/٧) .

(٢) فتاوى اليعوي (ص : ٢٩٥) .

(٣) وهي (د) و (غ) : (إليها) .

(٤) قوله (أي . ودان أن لا يحب) كأن هذا هو الشارح إني قوله (كما تقرر) جواب عما
يقول عن فتاوى ابن رزين . كردي .

(٥) قوله (ثم قال) أي قال الرزكشي (ولا فرق) إلخ كردي

(٦) المثور في الفوائد (٢٩٦/٣) .

(٧) أي . عبارة الرزكشي . (ش : ٤٢٢/٧) .

(٨) والضمير في (يؤاخذ) يرجع إلى الرزكشي . كردي وعادة الشرواني (٤٢٢/٧) : (قوله :
« ويؤاخذ . . . إلخ » أي : ما مر عن اليعوي) .

(٩) روضة الطالبين (٦٤٤/٥) .

ودلت لأن في كُلِّ من الصورتين^(١) قرينة ظاهرة على صدقيه ، أما الأولى . .
فلأن قرينة سبق الخطبة تعلت على الظن أنه إنما نعت أو دفع إليها ، لتتم تلك
الخطبة ولم تتم .

وبهذا يفرق بين هذه وقول « الروضة » أيضاً لو نعت لعير دانه شيئاً وزعم
أنه يعوصي وقال المدفوع إليه : بل صدقة صدق المدفوع إليه^(٢) . انتهى .
أي لأنه لا قرينة هنا بصدق الدافع ، بل المدفوع إليه ، لأن العالب في الدفع
والإرسال لعير الدان من غير ذكر عوصي أنه ترع

وأما الثانية^(٣) فقرينة وجود الدين^(٤) مع عليه قصد براءة الدمة تؤكد صدق

الدافع

ولا يتناقض ذلك^(٥) قول « الروضة » لو اختلف المصطر والمالك ، فقال
أطمعتك بمعوصي ، فقال بل مجاناً صدق لمالك^(٦) . انتهى .
ودلت^(٧) حملاً للناس على هذه المكرمة العظيمة ، ولأن الضرورات يُعْتَمَرُ
فيها ما لا يُعْتَمَرُ في غيرها

هذا ما يتجلى في الجمع بين هذه المسائل ، فتأمله ، ولا تغتر بمن أشد للجمع
بالعرق بين الدفع والإرسال ، لأنه لا وجه له ؛ كما هو واضح

(١) وأراد من الصورتين قول « الروضة » ، و (خطب امرأة) في أول النزع كردي وعنده ابن
ماسم (٤٢٢ / ٧) (أي صورة المخطوبة وصورة الروحة)

(٢) روضة الطالبين (٦٤٤ / ٥) .

(٣) قوله (وأما الثاني) عطف على قوله (وأما الأولى) كردي

(٤) والمراد بوجود الدين هنا : وجود الصداق . كردي .

(٥) أي . قول « الروضة » : لو نعت . . . إلخ . (ش : ٤٢٢ / ٧)

(٦) روضة الطالبين (٥٥٥ / ٢) .

(٧) أي عدم العاقبة (ش : ٤٢٢ / ٧)

فصل

وَلِسْمَةُ الْعُرْسِ

ولو دَفَعَ لمخطوبته وقال: **جَعَلْتُهُ مِنَ الصَّدَاقِ** ^(١) الذي سَنَجِبُ بالعقد ، أو من الكسوة التي سَنَجِبُ بالعقد والتمكيب ، وقالت: **بَلْ هَدَنَهُ** . والذي يَتَّحِبُهُ : تصديقها ؛ إذ لا قرينة لها على صدقه في قصده .

ولو طَلَّقَ في مَآلَتِهَا ^(٢) بعد العقد ^(٣) لم يَرْجِعْ بشيء ، كما رَوَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ ، خلافاً للمعوي ، لأنه إنما أُعْطِيَ لأجل العقد وقد وُجِدَ .

(فصل)

في وليمة العرس

من (الولم) وهو : الإجماع ، وهي : أغني الوليمة سَمٌ لكل دعوة ^(٤) ، أو طعام تُتَّخَذُ لمُحَادَثِ سرور أو غيره .

(وليمة العرس) قِيلَ لا حاجة إليه ؛ لأنها حَتٌّ أَطْلِفَتْ احْتَضَتْ به ، ولا تَقَعُ على غيره إلا مَقْدَرَةً . انتهى

(١) وقوله (قال وجعله من الصداق) أي بعد دفع المهر وما أشبهه . إيج كردي

(٢) أي . مسألة المخطوبة . (ش : ٤٢٢ / ٧) .

(٣) ولو قبل الوطء . (ش : ٤٢٢ / ٧) .

(٤) فصل قوله (الوليمة سَمٌ لكل دعوة) قال في « شرح لروص » وهي لدعوة العرس . أي الإملاك وهو المهر . وليمة ، وإملاك وشُدْحِي وهي اكدها ؛ أي وليمة العرس اكدها لولاته ، وللمختار إعداده ، بكسر الهمزة وعجم الدال ، وللولاتة عقيمة ، وللسلامة من لطلق حرس ، بضم الحاء المعجمة وسين مهملة ، وللقدوم من السعر نفقة ، من البقع وهو العار ، وهي طعام يصنع له ، أي للقدوم سواء صعد أو صعد له غيره ، كما أفاده كلام « محسن » ، وللماء وكيرة ، من الوكر وهو « مأوى » ، وللمصيبة وضيفة ، بكسر المعجمة . وليمة من الولائم ، نظراً لأعصار السرور ، وعنده تَشْتَبُ في « شرح » بهجه ، لكن ظاهر كلامهم خلافاً ، ويوحى بأن أعصار السرور إنما هو في العار ، وبلا سبب عادية ، بضم الدال وفتحها ، ولحفظ القرآن حذائق ، بكسر الحاء المهملة وبدال المعجمة . والكل مستحب كردي

وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ عَمَلَةٌ عَنْ تَقْيِيدِهَا كَدَلِكِ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي ^(١) ، عَلَى أَنَّ هَذَا ^(٢) قَوْلُ
بَعْضِ أَهْلِ اللَّعَةِ ، وَقَالَ آخَرُونَ : تَشْغُلُ الْكَلَّ ، لَكِنَّ الْأَشْهَرَ : إِطْلَاقُهَا إِذَا أُرِيدَ
بِهَا وَلِيمةُ الْعَرَسِ ، وَتَقْيِيدُهَا إِذَا أُرِيدَ بِهَا غَيْرُهُ .

وَعَلَيْهِ ^(٣) فَلَمْ يَكْتَفِ كَالْحَدِيثِ بِإِطْلَاقِهَا ؛ بَصَرًا لَشُمُولِهَا لِلْكَلِّ فَيَنْخَصُّ
الِإِبْهَامُ ، وَأُطْبِقْتُ فِي الْحَدِيثِ الْآتِي ^(٤) أَيْضًا ؛ نَظَرًا لِلأَشْهَرِ لِمَذْكُورِ ، فَكُلُّ مَنْ
الِإِطْلَاقِ وَالتَّقْيِيدِ سَانِعٌ ، خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ بِهِ .

فَإِنْ قُلْتُ : شُمُولُهَا لِلْوَصِيْفَةِ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا مَا ذَكَرَ عَنْ أَحَرَسٍ يُدْعَى قَوْلُ
« رَوْضَةٌ » عَنْ الشَّاعِعِيِّ وَلِأَصْحَابِ تَقَعُ فِي كُلِّ ^(٥) دَعْوَةٍ تُتَّخَذُ لِسُرُورِ
حَادِثٍ ^(٦) .

قُلْتُ : لَا مَنَافَاةً ؛ لِأَنَّ هَذَا ^(٧) إِطْلَاقٌ مُصْهًيٌّ مِنْ بَعْضِ إِطْلَاقَاتِهَا ، وَالْكَلَامُ إِنَّمَا
هُوَ فِي الْإِطْلَاقِ الدَّعْوِيُّ عِنْدَ أَهْلِ اللَّعَةِ ، وَهُوَ ^(٨) تَشْغُلُ الْكَلَّ
وَعِبَارَةُ « الْمَامُوسِ » وَالْوَلِيمةُ طَعَامُ الْعَرَسِ ، أَوْ كُلُّ طَعَامٍ ضُبِعَ لِدَعْوَةٍ
وَعِيرِهَا ^(٩) .

ثُمَّ زَأَيْتُ شَيْعًا اعْتَمَدَ فِي « شَرْحِ الرُّوضِ » مُخَالَفَةً لَهُ « شَرْحُ الْبَهْجَةِ » أَنْ

(١) أَيِ تَابِ (ش : ٤٢٣/٧)

(٢) قَوْلُهُ . (عَلَى أَنَّ هَذَا) أَيِ . الْإِخْتِصَاصُ بِهِ . كَرْدِي

(٣) وَقَوْلُهُ « (وَعَلَيْهِ) الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى الْأَشْهَرِ . كَرْدِي

(٤) أَيِ : أَوَّلًا . (ش : ٤٢٣/٧)

(٥) وَمِنْ بَعْضِ أَسْجَعِ كَمَا فِي « الرُّوضَةِ » (تَمَعُ عَلَى كُلِّ)

(٦) رَوْضَةُ الطَّائِفِينَ (٦٤٥/٥) .

(٧) أَيِ : مَا فِي « الرُّوضَةِ » . (ش : ٤٢٣/٧) .

(٨) أَيِ : الْإِطْلَاقُ الدَّعْوِيُّ . (ش : ٤٢٣/٧) .

(٩) الْمَامُوسُ الْمُحِيطُ (٢٦٥/٤)

سنة ، وفي قول أو وجه

(الوصيفة) من الولائم ، وأن التعزيز به (السرور) للعالم^(١)

(سنة) بعد عقد الكاح الصحيح للروح الرشيد ، ولولي غيره أبيه أو حذّه من مال نفسه ؛ كما يأتي^(٢)

ولو غلبها غيره ؛ كما في الروجه أو هي عنه . فالذي يتجّه : أن الروح إن أدن تأذت السنة عنه ، فتجبت الإحانة إليها ، وإن لم يأن . فلا ، خلافاً لمن أطلق حصولها

ويظهر مدتها لسند عبد ولو امرأة أدن له في كاح فكبح مؤكدة أكثر من صائر الولائم العشر المشهورة ؛ لشوئها عنه صلى الله عليه وسلم قولاً وفعلًا^(٣) .

ويندحل وقتها للعبد ؛ كما يقرر^(٤) ، فلا تجب الإحانة ؛ بما تغدّفه وإن اتّصل بها ، خلافاً لمن تحت وجوبها حينئذ راعماً أنها تُسقى ولعبة عرس ، وبم يتال بمحالفته لصريح كلام غيره

والأفضل فعلها عند الدخول ؛ للاتّاع^(٥)
ولا نفوت بطلائ ، ولا موب ، ولا بطول الرمي فيما يظهر ؛ كالعقيقة
وبجبت الإحانة إليها وإن قبّلت في الوقت المفصول ؛ كما هو ظاهر
(وفي قول أو وجه) وصوّب جمع : أنه قول ، وهو القياس ؛ لأن مع مثبته

(١) أمسى المطالب (٥٤٧/٦) ، المرو الهية (٧٦/٨)

(٢) في (ص : ٨٧٤) .

(٣) يأتي قريباً في (ص : ٨٦٧)

(٤) أنف في قوله : (بعد عقد الكاح) .

(٥) عن أبي رضي الله عنه قال : سألت النبي ﷺ امرأة ، فأرسلني فدعوت رجلاً إلى الطعام أخرجته
سجاري (٥١٧٠) ، ومستم (٩٥/١٤٢٨) نوب اليهم في الكبر ، (٥٦٦/١٤) لهذا
الحديث من باب وقت الزلعة .

واجبة .

ريادة علم (واحدة) عياً ، للحبر المتفق عليه ، أولم ولو بشاة^(١) ،
وحملوه على الدب ، لحبر ، هل علي غيرها ؟ - أي - الركاة - قال ، لا ،
إلا أن تطوع^(٢) .

وحبر ، ليس في المال حق سوى الركاة^(٣) .

وهما صحيحان ، ولأنها لو وخت لو خت الشاة ولا مثل به
وقولهما - أول الوليمة للمتمكن شاة ، أي - لحبر^(٤) مرادهم أن
الكمال ، فيحصل أصل الشيء بأي شيء أطعنه ولو موصراً ، للحبر الصحيح عن
أنس ، ما أولم رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء من ماله ، وأسلم على
رئس أولم بشاة^(٥) .

وضريح الجرجاني سدب عدم كبر عظمها ، كحقيقته ، وقد يؤخه ينصر
ما قالوه ثم ، من أن فيه تفاؤلاً بسلامة أخلاق الروجة وأعصائها ، كبولد

- (١) صحيح البخاري (٥١٦٧) ، صحيح مسلم (١٤٢٧) عن أنس بن مالك رضي الله عنه
(٢) أخرجه البخاري (٤٦) ، ومسلم (١١) عن طلحة بن عبد الله رضي الله عنه
(٣) أخرجه بن ماجه (١٧٨٩) ، عن فاطمة بنت عيسى رضي الله عنها ، قال في « فصوص القدير »
(٤٨٨ / ٥) « قال النووي ضعيف جداً ، وقال بن القطان هو أبو حمزة مسون الأعور
ضعيف ، اهـ وقال الحافظ ابن حجر هذا حديث مصطوب النس ، والأصطراب موحب
للضعف ، وذلك لأن فاطمة روت عن المصطفى ﷺ بنعت « إن في المال حقاً سوى
الركاة » ، رواه عنها الترمذي (٦٦٦) ، وروته بلعظ « ليس في المال حق سوى الركاة »
فرواه عنها ابن ماجه كذلك (١٧٨٩) ، وتعبه الشيخ زكريا بأن شرط لإصطراب عدم إمكان
الجمع ، وهو ممكن بحمل الأول على المسحب ، والثاني على الواجب ، اهـ ومن المعجب
قول البيهقي [في « الكير » (٧٣٢٢)] هذا أخرجه أصحابنا في تنانيفهم ولا أحفظ له
إسناداً .

(٤) الشرح الكبير (٣٤٧ / ٨) ، روضة الطالبين (٦٤٧ / ٥)

(٥) أخرجه البخاري (٥١٦٨) ، ومسلم (١٤٢٨) عن أنس رضي الله عنه

وَيُؤْخَذُ مِنْهُ (١) أَنَّهُ يُسْنُ هَذَا فِي الْعَدْوَحِ مَا يُسْنُ فِي الْعَقِيقَةِ .

وَنَحْنُ الْأَدْرَعِيُّ . أَنَّهُ لَوْ أَخَذْتُ وَتَعَدَّدْتُ الرُّوحَاتِ وَقَصَدْتُ عَنْهُنَّ كَفْتُ

وَبِهِ نَظَرٌ ، وَالَّذِي يَنْجِيهِ أَنَّهَا كَالْعَقِيقَةِ فَتَعَدَّدُ تَعَدُّدَهُنَّ مطلقاً (٢)

فَإِنْ قُلْتُ : هَلْ يُمَكِّنُ اشْرَاقُ بَأَنِّ الْعَقِيقَةِ فِدَاءً عَنِ انْفِصَالِ تَعَدُّدَاتِ بَعْدِيهَا ،
اخْتِلَافِ الْوَلِيمَةِ قُلْتُ : يُمَكِّنُ إِنْ سَمَّيْتُ فِي الْوَلِيمَةِ بِحَوِّ ذَلِكَ وَهُوَ بَعِيدٌ ،
وَالظَّاهِرُ : أَنَّ مَرَّتَهَا رَحَاءً صَلَاحِ الرُّوحَةِ سَرَكْتَهَا فَكَانَتْ كَأَعْدَاءِ عَمَّا ، فَلْتَعَدَّدُ
بَعْدَهَا ، وَيُؤَيِّدُ السُّوِيَّةُ مَا تَقَرَّرَ عَنِ الْحَرَجَاتِيِّ

وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ (٣) : أَنَّهُ يُبْدَتْ نَهَا إِذَا لَمْ يُؤْلَمْ الرُّوحُ أَنْ تُؤْلَمْ هِيَ رَحَاءً صَلَاحِ
الرُّوحِ لَهَا : كَمَا يُبْدَتْ لِمَوْلُودٍ تَرَكَ إِلَيْهِ الْعَقُّ عَنْهُ أَنْ يَعْقُ عَنْ نَفْسِهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ،
وَهُوَ مُحْتَمَلٌ ، إِلَّا أَنْ يُشْرَفَ بَأَنِّ الْوَلَدِ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْعَقِيقَةِ فَمَنْ نَفَتْ بُلُوغَهُ ، بَلْ
تَأَكَّدَتْ ، وَالرُّوحَةُ لَيْسَتْ هِيَ الْمَقْصُودَةُ بِالْوَلِيمَةِ
وَسَكَتُوا عَنْ تَدْمِيقِهَا لِلتَّسْوِيَةِ .

وَالظَّاهِرُ مَا خَاءَ عَنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ مِنَ التَّرَدُّدِ بَعْدَ وَلِيمَةِ صِفَتِهِ فِي
أَنَّهَا زَوْجَةٌ أَوْ مُرَّةٌ أَنَّهُمْ كَانُوا يَأْتُونَهَا لِلشُّرْبَةِ (٤) ، وَإِلَّا لَجَرَّمُوا بِأَنَّهَا
رُوحَةٌ

(١) أي : مما صرح به الجرجاني ، (ش : ٤٢٥/٧)

(٢) أي : قصدت عن أوليها (ش : ٤٢٥/٧) وراجع : لمهل انتضاح في اختلاف الأشباح ،
مأله (١٢٨٥)

(٣) أي : من السوية أو ما تقرر عن الجرجاني (ش : ٤٢٥/٧)

(٤) أخرجه مسلم (١٣٦٥ : ٨٧) عن أنس رضي الله عنه في حديث طويل ، وقد (قال الناس
لا يفرى أحد وحدها ، أم التحمد أم ولد) . إيج : وراجع : شرح صحيح مسلم (٢٦٦/٥)
وفتح الباري (١٠/١٦١)

وَالْإِجَانَةُ إِلَيْهَا فَرَصٌ غَيْبٌ ،

وعليه فلا فرق فيها^(١) بين داب الحطر^(٢) وعبرها ؛ لأن القصد بها ما مر^(٣) ، وهو لا يتحقق بدات الحطر

ونقل ابن الصلاح : أن لأفصل فعنها ليلاً ؛ لأنها في مقابلة معمه ليلية ، ولقوله تعالى : ﴿ فَبَدَأَ طَيعْتُهُمْ فَأَنْبَشَرُوهُ ﴾ [الأعراف : ١٥٣] ، وكان ذلك^(٤) ليلاً انتهى وهو منجته إن ثبت أنه صلى الله عليه وسلم فعلها ليلاً^(٥)

(والإجانة إليها) ماء على أنها مئة (فرص عير) لحر مسم . « شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ تَدْعَى إِلَيْهَا الْأَعْيَاءُ وَتُرْكُ الْمُقَرَّاءُ ، وَمَنْ لَمْ يُجِبِ الدَّعْوَةَ - يُيْضَحَ الدَّالِ ، وَفَوْلٌ قُطِرَبٌ - بَصْمُهَا - عَنُطْرُوه فِيهِ ، كَدَ قَالَهُ جَمْعٌ ، وَيُضَافُ بِهِ فَوْلُ الْقَامُوسِ » . وَتَضَمُّ^(٦) ، إِلَّا أَنْ نَحَابَ - بَانَ سَبَّ الْعَبِيصِ أَنْ قُطِرَبًا يُوجِبُ الصَّمَّ - فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ^(٧)

والمراد : وليمة لعرس ؛ لأنها اسمعوده عندهم
وللخبر الصحيح : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ عُرْسٍ فَلْيُجِبْ »^(٨)
ولا تجب إحداً لعير وليمة عرس ، ومنه وليمة السري ؛ كما هو ظاهر ،
وقيل - تجب ، واختاره السكيتي ؛ لأخباره^(٩)

(١) أي السرية (ش : ٤٢٦/٧)

(٢) قوله (بين داب الحطر) الحطر الشرف والرمعة كردي

(٣) أي في قوله (والظاهر أن مراد ..) إلح - (رشدي : ٣٧٠/٦) .

(٤) أي حسب برويه (ش : ٤٢٦/٧)

(٥) أي ولم يثبت ذلك ، فلا يتم الاستدلال على أنها ليلاً بأنه صلى الله عليه وسلم فعلها كذلك انتهى ع ش

(ش : ٤٢٦/٧) .

(٦) القاموس المحيط (٤ / ١٧٤) .

(٧) صحيح مسلم (١٤٣٢) ، وأخرجه البخاري (٥١٧٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٨) أخرجه البخاري (٥١٧٣) ، ومسلم (١٤٢٩) عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما

(٩) منها ما أخرجه مسلم (١٠١/١٤٢٩) عن ابن عمر رضي الله عنهما قال =

وقيل ، كفاية ، وقيل : سنة

وإنما تجب أو نسئ بشرط أن . . .

(وقيل) فرص (كفاية) ونصب الرفع ، لأن القصد إظهار الحلال عن الشفاح ، وهو حاصل بحصور العصب ، ويرد فرص تسلم ما علل به بأنه يؤذي إلى التواكل .

(وقيل سنة) لأنه مملوك^(١) ما لم علم بحج ، ويرد بأن الأكل سنة لا واجب .

أما على أنها واحدة^(٢) فتح الإجابة إليها قطعاً ، أي بالشروط الانية ، كما اقتضته عبارة الروضة^(٣)

(وإنما تجب) الإجابة على الصحيح (أو نسئ) على مقابله أو عند فقد بعض شروط الوحوب ، أو في بقية التوائم (بشرط أن) بحضه بدعوة - ولو بكتابة ، أو رسالة مع ثقة أو مميز ثم يحرث عليه الكدث - حرمه^(٤) ، لا إن فتح ثابه وقال : نخضر من شاء ، أي : إلا إن دعاه بحصوه مع ذلك فيما يظهر ، لا سيما إن كان قوله ذلك لعدم ، كأن فضذه امتيعات نحو الفقراء ثم

وأفهم قولهم (وقال) أن محرد فتح الباب لا أثر له

أو قال^(٥) له : اخضر إن شئت ، إلا أن تظهر القرية على أنه إنما قاله نادراً وتعطفاً مع ظهور رغبته في حصوره ، كظهورها في : إن شئت أن تجملي ، فإن

= رسول الله ﷺ (من دعي إلى عرس أو نحوه فليجئ)

(١) قوله (لأنه مملوك) كذا في أصله رحمه الله ، والأصل (مملوك) بلا ياء (بصري ٢١٢/٣)

(٢) محرر قوله ، (بناء على أنها سنة) . (ش : ٤٢٦/٧)

(٣) روضة الطالبين (٦٤٧/٥) .

(٤) أي : دعوة جازمة . هاشم (ك) .

(٥) عطفاً على قوله (وقال ليحضر) (إلح (ش : ٤٢٧/٧)

فيه طلب الحضور ، والاحتياح إليه ، للمنتجمل به

ومن ثمَّ جرَّم شارح بلروم الإحابة فيه^(١) ، وأما اعتراض غيره له بأنه^(٢) كما لو قال له : إن شئت أن تحضر فأحضر فعيداً ، لأنَّ ظاهر هذه^(٣) يُشعر بالاستعاء عن حضوره

ومن ثمَّ اتَّجَع أنَّه لو ظهرت فرصة الأذات فيها . كنت كالأولى^(٤) ، وقد يفهم هذا^(٥) الشرط قوله الآتي (وأن مدعو) كما أخذه منه غير واحد وأن تكون مسلماً^(٦) ، فلا تحب إحابة دمي ، بل تُسِرُّ إن رُحني إسلامه ، أو كان نحو قريب أو حار ، وسأبني في (الجرية) حرمة الميل إليه بالقلب^(٧) . ولا يترم ذمياً إحابة مسلم

والأ يَكُون في مال الداعي شبهة ؛ أي قوية ، بأن يعلم أنَّ في ماله حراماً ولا نعلم عنه وإن لم يكن أكثر ما به حراماً فيما يظهر ، خلافاً لما يقتضيه كلام

(١) أي في احصر إن شئت أن مجملتي (ش : ٢٢٧ / ٧) وراجع : لمهل النصاح في اختلاف الأشباح : ماله (١٢٨٦) و : الشرواني (٢٢٧ / ٧)

(٢) أي : احصر إن شئت أن مجملتي . (ش : ٢٢٧ / ٧)

(٣) قوله (لأن ظاهر هذه) أي هذه الصيغة وهي قوله (إن شئت أن تحضر فأحضر ، يشعر . . . إلخ . كردي

(٤) وقوله (كنت كالأولى) أي كالثبغة الأولى ، وهي (إن شئت أن مجملتي) ، كردي و : الشرواني (٢٢٧ / ٧) (قوله « الأولى » أي احصر إن شئت »

(٥) وقوله (وقد يفهم هذا) إشارة إلى قوله (أن يحضر مدعوة) إلخ ، أي قوله لا ياتي يفهم هذا الشرط . كردي .

(٦) وقوله (وأن يكون مسلماً) عطف على (أن يحضر مدعوة) ، وقد قوله (وألا يكون في مال الداعي شبهة) ، (وألا مدعوة امرأة أحبه) ، (وألا يعسر) ، (وألا يكون لداعي ماسقاً) ، (وأن يكون الداعي مطلق التصرف) ، (وأن يكون المدعو حراً وعبر فاسقاً) ، (وألا يعتذر لداعي) ، (وألا يحضر الأعياء) كلها معطوفات عليه . كردي

(٧) في (٦٠٢ / ٩) .

بعضهم ؛ من التمسك بدلت ، لكن يؤيده^(١) . أنه لا يُكره معاملته ولاكل منه إلا
حسب

ويُجاء بأنهُ يُختلط للوجوب^(٢) ما لا يُختلط للكراهة
وقد ثبت بقوة ؛ لأنه لا يوجد الآن مالٌ ينفك عن شهية

وَألا تدعوه امرأةٌ أحبةٌ إلا إن كان ثم نحوٌ محرم له أنى يختشمها ، أو لها وأد
روح المروحة وسن لها الوليمة^(٣) ، وإلا لم تحب الإحابة وإن لم تكن حلوة
محترمة حبة الفتنة ولريبة ؛ ومن ثم لو كان كفساد وهي كرامة وحت الإحابة
ويظهر أن دعوتها أكثر من رحلي كذلك^(٤) ما لم يخلص جمعٌ يُحيل العادة
معهم أدنى فتنة أو ريب ؛ كما يُعلم مما يأتي آخر (العدد)^(٥)

ويُتصور اتحاد الرجل^(٦) مع اشتراط عموم الدعوة . ألا يكون^(٧) أو لا يُعرف
ثم غيره ، من يأتي في هذا الشرط ما يُعلم منه أنه قد يتحد ؛ لقلّة ما عنده^(٨)

ومن صور وليمة المرأة : أن تولم عن لرجل يديه ، كذا قيل ، وفيه نظر
فإن الذي يظهر حيث أن العرة بدعوه ، لا بدعوتها ؛ لأن الوليمة ضارّة
به يديه بها لمعصي لتقدير دخول ذلك في مذكّه ؛ نظير إخراج المطرقة عن المعبر
يديه

(١) أي : التصيد بذلك . (ش : ٤٢٧/٧)

(٢) أي : لقوط الوجوب . (ش : ٤٢٧/٧٠)

(٣) أقول : ما عا يفد عماد الأحاد السابق في قوله (ويوجد من دلت أنه يملك لها إذا لم يورم
لزوج أو تولم هي ...) إلخ . (ش : ٤٢٧/٧)

(٤) أي : كدعوتها لرجل واحد في التعبير المذكور . (ش : ٤٢٧/٧)

(٥) في (٤٩٨/٨)

(٦) أي : انعزاده . (ش : ٤٢٧/٧)

(٧) أي : لا يوجد . (ش : ٤٢٧/٧)

(٨) أي : الداعي . (ش : ٤٢٧/٧٠)

وحينئذ فتعتبر أن بُرَازَ في التصوير . أنه أدن لها في الدعوة أيضاً
والأ يُعَدَّرُ مَرَحَّصٍ في الجماعة مقاماً كما في «البيان»^(١) وغيره وإن توقف
الأدري في إطلاقه .
والأ يَكُونُ الداعي فاسماً ، أو مُزَيَّراً ظالماً للمصداق والصحر : كما في
«الإحياء»^(٢) .

وبه يُعَلَّمُ . إجماع قول الأدري : كل من جار هجره لا نحت إحاثه
والأ يُدْعَى قَبْلُ وَتَجِبُ^(٣) الإجماع ، إذ الذي يظهر أن الدعوة التي لا بحث
إحاثتها كالعدم ، بل تُجِيبُ الأسقى ، فإن جاء معاً . أجات الأقرب رجماً
فذاراً ، فإن استوتاً أُفْرِغَ .
وظاهر قولهم (أجات الأقرب) ، وقولهم (أُفْرِغَ) . وجوئ ذلك^(٤)
عليه ، وفيه ما فيه^(٥)

ولو قبل أنه مدوئ ، لتعارض المقط بلو حوب لم تُعَدَّ
وأن يَكُونُ الداعي مطلق التصرف ، فلا يُحِثُّ غيره وإن أدن له ولله : لعصده
بذلك

نعم ؛ إن أدن لعديه في أن يُولم كان كالحر ، لكن إن أدن له في الدعوة
أيضاً فيما يظهر ؛ نظير ما مرّ آنفاً^(٦)

(١) البيان (٤٨٤/٩)

(٢) إحياء علوم الدين (٦١/٣) .

(٣) عطف على : (يدعى . . .) إلخ . (ش : ٤٢٨/٧) .

(٤) أي : ما ذكر من إجماع الأقرب ثم الإقراع ، وكذا ضمير (أنه مدوئ) (ش : ٤٢٨/٧)

(٥) بل هو متجه . (سم : ٤٢٨/٧)

(٦) أي : قوله : (يزاد في التصوير . . .) إلخ

لا يَحْصُرُ الْأَغْيَاءَ

ولو اتَّعَدَّهَا الْوَلِيُّ مِنْ مَالٍ نَفْسِهِ وَهُوَ أَثَرٌ أَوْ جَدُّ وَجَبَ الْحَصْرُ ؛ كَمَا تَخْتَصُّ الْأَذْرَعِيَّ

وَأَنْ يَكُونَ الْمَدْعُوُّ حُرّاً وَلَوْ سَعِيهاً ، أَوْ عِدّاً بِإِذْنِ سَيِّدِهِ ، أَوْ مَكَاناً لَمْ يَصُرْ حَصْرُهُ نَكْسِهِ أَوْ أَدْنِ سَيِّدِهِ ، أَوْ مَغْصَافاً فِي بَوْنِهِ ، وَعِزُّ قَاضِي ؛ أَيِ . فِي مَحَلِّ وَلَايَتِهِ ، لَكِنْ يُسْرُّ لَهُ مَا لَمْ يَحْصُرْ^(١) بِهَا^(٢) نَعَصَ النَّاسِ إِلَّا مَنْ كَانَ يَحْصُرُهُمْ قَبْلَ الْوَلَايَةِ فَلَا بَأْسَ بِاسْتِمْرَارِهِ عَلَى ذَلِكَ^(٣) .

قَالَ الْمَاورِدِيُّ وَتُرَوِّيَانِي وَالْأَوَّلَى فِي زَمَانِهَا إِلَّا يُحْبِبُ أَحَدًا ؛ لِحَبِّ النِّسَابِ^(٤) .

وَالْحَقُّ بِهِ الْأَذْرَعِيُّ كُلُّ دِي وَلَايَةٍ عَامَةٍ فِي مَحَلِّ وَلَايَتِهِ وَنَجَتْ : اسْتِثْنَاءُ أَعْمَافِهِ وَنَحْوِهِمْ ؛ أَيِ : فَبَرَأَهُمْ إِبْجَابُهُمْ ؛ لِأَنَّ حَكْمَهُ لَا نَقْدَ لَهُمْ

وَأَلَّا يَتَغَيَّرَ لِمَدْعِي فَنَعْدُهُ ؛ أَيِ . عَنْ طَيْبِ نَفْسِي . لَا عَنْ حِدَادٍ يَخْشَبُ الْقَرَانِي ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

وَأَنْ (لَا يَحْصُرُ الْأَغْيَاءَ) مَثَلًا بِالْمَدْعُوَّةِ ؛ أَيِ . أَلَّا يَظْهَرَ مِنْهُ قَصْدُ التَّحْصِيسِ بِهِمْ عَرَفًا فِيمَا يَظْهَرُ ؛ لِأَجْلِ عَدَمِهِمْ أَوْ غَيْرِهِ لِعِيَرِ عَدْرِ ؛ كَقَوْلِهِ مَا عَدَّهُ ، فَإِنْ طَهَّرَ مِنْ ذَلِكَ كَذَلِكَ^(٥) لَمْ نَجِثْ عَلَيْهِمْ^(٦) فَصَلَّا عَنْ غَيْرِهِمْ

أَمَّا إِذَا خَصَّهُمْ لَا لِعَدَمِهِمْ مَثَلًا ، بَلْ لِحَوَارِ أَوْ اجْتِمَاعِ حَرْفِيَّةٍ ، أَوْ فَنَاءِ مَا عَدَّهُ

(١) أَيِ الْقَاضِي . (سـ : ٤٢٨/٧) .

(٢) أَيِ . بِالْإِجَابَةِ (سـ : ٤٢٨/٧) .

(٣) أَيِ . عَلَى التَّحْصِيسِ . (شـ : ٤٢٨/٧) .

(٤) الْحَاوِي الْكَبِيرُ (٧٣/٢٠) ، بَحْرُ الْمَطْلَبِ (٧٦/١١) .

(٥) أَيِ . لِأَجْلِ عَدَمِهِمْ . بَحْ . فَكَانَ الْأَوَّلَى بِذَلِكَ . سَلَامٌ (شـ : ٤٢٩/٧) .

(٦) أَيِ : الْأَغْيَاءَ . (شـ : ٤٢٩/٧) .

بيلزمهم كغيرهم لإجابه

وهذا يدي ذكرته هو مراده المحرر بقوله (عنها) أن يدعوا جميع عشيرته
وحيرابه أعيانهم وفقراءهم دون أن يحضر الأعيان^(١)

وإذا كان مراده ما ذكر . لم يرد عليه قول الأدرعي في اشرح التعميم مع
فقره بظرف ، قال والظاهر . أن المراد بالحيران هنا أهل محله ومسجده دون
أربعين دراهم كل جانب

تنبيه . اشتمل الرركشي هذا الشرط فثبت ما حاصده أن حملة تدعى
إليها في الحبر السابق^(٢) حالة ممتدة لكون طعامها شر الطعام

فلو دفع عاماً لم تكن شر الطعام ، لكن سياق الحديث^(٣) يقتضي أنه مع
ذلك التخصيص لا يسقط الطلب^(٤) ، وما ذكره في (الأبصار) مشكك انتهى

وقد يجاب بأن حصة (تدعى) من تكون العالب في طعام بوليعة
ذلك^(٥) ، وأما وحوث لإجابه فمعلوم من القواعد أن من الواصل والتحات
من الناس ، وهذا إنما يحصل حيث لم تظهر منه قصد موغر^(٦) للصدور^(٧) ، ومن
شأن التخصيص ذلك فأنظر سبب الوحوب الذي ذكر

والحاصل . أن الكلام في مقامين شأن ما جيل عليه الناس في طعامها وهو
الرياء ، وما جيلوا عليه في حبسها وهو التواصل والتحاب ، فتأمل .

(١) المحرر (ص : ٣١٧)

(٢) في (ص : ٨٦٩)

(٣) قوله : (سياق الحديث) وهو (من لم يجب . .) . إلح كردي

(٤) قوله (ولا يسقط الطلب) أي طلب الإحسان يعني وحبوب كردي

(٥) أي : تخصص الأعيان (ص : ٤٢٩/٧)

(٦) قوله : (مصد مفر) أي : مبد . كردي . كذا في السج .

(٧) (للصدور) أي القلوب . كردي

وَأَنْ يَدْعُوهُ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ أَوْلِمَ ثَلَاثَةً لَمْ يَجِثْ فِي الثَّانِي ، وَتُكْرَهُ فِي
الثَّلَاثِ

وَالْأُخْصَرَةُ لِحُوفٍ أَوْ طَمَعٍ فِي جَاهِهِ

(وَأَنْ يَدْعُوهُ) بِحُصْرِهِ ، كَمَا مَرَّ^(١) (فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ ، فَإِنْ أَوْلِمَ ثَلَاثَةً) مِنْ
الْأَدَمِ (لَمْ يَجِثْ فِي) الْيَوْمِ (الثَّانِي) بَلْ تُسْتَحْتُ ، وَهُوَ دُونَ مَسِيَّتِهَا فِي الْأَوَّلِ
فِي عِبَرِ الْعَرَسِ - وَقِيلَ : نَجِثَ وَاعْتَمَدَهُ الْأُذْرُعِيُّ - إِنْ لَمْ تُذْعَ فِي الْيَوْمِ الْأَوَّلِ^(٢) ،
أَوْ دُعِيَ وَامْتَسَحَ لَعْدِرٍ ، وَدُعِيَ فِي الثَّانِي

(وَتُكْرَهُ فِي) الْيَوْمِ (الثَّلَاثِ) لِلنَّحْرِ بِصَحْحِ الْمُتَصِلِ . « الْوَلِيمَةُ فِي الْيَوْمِ
الْأَوَّلِ حَقٌّ ، وَفِي الثَّانِي مَعْرُوفٌ ، وَفِي الثَّلَاثِ رِيَاءٌ وَشُمُوعَةٌ »^(٣)
وظَاهِرٌ أَنْ تَعْدُّ الْأَوْقَاتَ كَتَحَدِّدِ لِيَوْمٍ ، وَهُوَ لَوْ كَانَ لَعْدِرٍ^(٤) ، كَصَبِي
مَنْزِلٍ . . وَحَبِثَ الْإِجَابَةُ مُطْلَقًا^(٥)

(وَالْأُخْصَرَةُ) بِصَمِّ أَوَّلِهِ (لِحُوفٍ) مِمَّا (أَوْ طَمَعٍ فِي جَاهِهِ) أَوْ لِيَعَاوَنِهِ عَلَى
بَاطِلٍ ، بَلْ لِنَقَرَتِ وَبَوَدَّ الْمَطْلُوبَ ، أَوْ لِنَحْوِ عَدَمِهِ أَوْ صِلَاحِهِ وَوَرَعِهِ ، أَوْ
لَا تَقْصِدُ شَيْءً ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ

فَكَانَ فِي « الْإِحْبَابِ » وَيُسَعَى - نِي : كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ - أَنْ تَقْصِدَ بِالْإِحَابَةِ
الْإِفْتِدَاءَ بِلِسَانِهِ حَتَّى تُثَابِتَ ، وَرِبَارَهُ أَحِبَّهُ وَبِكْرَانَهُ حَتَّى يَكُونَ مِنَ الْمُتَحَابِّينَ
لِمُصْرَاوَرِهِ فِي اللَّهِ تَعَالَى أَوْ صِبَابِهِ بَعْدَهُ عَنْ أَنْ يُظَنَّ بِهِ كِبَرٌ أَوْ احْتِفَارٌ لِمُسْلِمٍ^(٦)

(١) فِي (ص: ٨٧٠)

(٢) لَعَلَّ الْمُرَادَ ، لَا لِنَحْوِ قُضْرِ فُلَيْهِ لِمَجْع . (ش: ٤٢٩/٧٠) .

(٣) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (١٩١٥) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٤) قَوْلُهُ (وَهُوَ لَوْ كَانَ لَعْدِرٍ) نِي : لَوْ كَانَ الْعَدَمُ فِي الْأَيَّامِ ، الْأَوَّلَاتِ بِعَدْرِ كَرْدِي

(٥) (وَحَبِثَ الْإِحَابَةُ مُطْلَقًا) أَيْ : فِي أَيَّامِ وَالْأَوَّلَاتِ كُنْهَا كَرْدِي

(٦) إِحْسَاءُ عُلُومِ الدِّينِ (٣/٦١-٦٢)

وَالْأَيُّ يَكُونُ ثُمَّ مَنْ يَأْدَى بِهِ ، أَوْ لَا تَلِيْقُ بِهِ مُحَالَسَتُهُ وَلَا مُكْرٌ .

(وألا يكون ثم) أي : بالمحل الذي يختص به (من يأدى) المدعو (به) لعداوة طاهرة بينهما أو لحسد ذاك لهذا^(١) ، دون عكسه فيما يظهر معم ؛ إن كان حضوره يُحرِّكُ حسداً عنده لمن يراه ثم ولا يقدِرُ على دفعه بظاهرٍ أنه لا يلزمه الحضور ، نظير ما تأتي في (ألا يكون ثم مكر) (أو لا يليق به مجالسته) كالأراد^(٢) ، للمصير

وأما قول الماوردي والرويني لو كان هناك عدو له ، أو دعاه عدوه لم يؤثر في إسقاط الوحوب^(٣) - فمحمول - كما قاله الأدرعي - على ما إذا كان لا يتأدى به ، وفيه نظر مع ما مر ؛ من اشتراط ظهور لعداوة

فالوجه حملُه على ما إذا كانت العداوة منه ؛ نظير ما ذكرناه في الحسد^(٤) . وليس كثرة الرحمة عدواً إن وجد شعة ؛ أي : لمدحته ومحلسه ، وأمن على نحو عرضه ؛ كما عُلِمَ مما مر عن البيان^(٥) ، ولا عُذر (و) أن (لا) يكون محل حضوره (مكر) أي : محرم وهو صغيرة ؛ كابية فقد يَنتشرُ الأكلُ منها من غير الحيلة السابقة ، بخلاف مجرد حضوره ؛ ساء على ما تأتي في صورته غير ممنوعة أنه لا يَحْرُمُ دخولُ محلها^(٦) ،

(١) سم الإشارة ، الأول عائد على (من) في المس ، والثاني عائد على (المدعو) في شرح (سم : ٤٢٩/٧) .

(٢) ثم أر من بين المراد (الأراد) ، ويحمل أن المراد (الأراد) من قام به مدموم شرعاً وإن لم يصل إلى ربه النفس ، ولم يكن من أركان الحرف النبوي (بصري ٢١٤/٣) .

(٣) العلوي الكبير (١٤٠/١٢) ، بحر المنصب (٥٣١/٩) .

(٤) راجع : لمهل اصباح في اختلاف الأنبح ، مائة (١٢٨٧) .

(٥) قوله (مما مر عن السان) أي : بين الشروط السابقة كروي

(٦) قوله (وألا يكون محل حضوره) قال في شرح الروض : ' فإن كان هناك مكر . . حرم الحضور ؛ لأن الحضور حيثما كان لها بالمكر - كروي .

(٧) ومباني أن نصيب لمن والحر - حرمة دخول محلها ، واعتماد الأدرعي به وإعطائه في تأييده ،

وكظير رجل لا مراة أو عكبه

وبه يُعلم^(١) أن إشراف الساء على الرجال عذر ، وكآلة طرب محرمة ،
كدي ونر أو شعر ، وكالصرب على الصبي ، كما يأتي^(٢) ، وكزفر^(٣) ولو
مشبه ، وكظيل كوبة^(٤) ، وكداعيه لدعة ، وكفن يصبحت لمخشي^(٥) أو كذب
أما محرّم ونحوه ممّا مرّ بغير محلّ حضوره كتب آخر من الدار . . فلا يفتح
الروحوت ؛ كما صرّح به بعضهم

ويؤيده قول الحاوي ؛ إذا لم يشاهد الملهي لم يقصر سماعها كآلتي
سجواره^(٦) ، ونقله الأذريعي عن قصية كلام كثيرين ، مهم الشيعان^(٧) ، ثم نقل
عن قصّة كلام آخرين أنه لا فرق بين محلّ الحضور وسائر بيوت الدار ،
واعتمده فقال المحتار أنه لا بحث الإحاة ، بل لا تخور ؛ إنما هي الحضور
من سوء الظن بالمدعو

وبه فارق الحار .

وفرق السكّي أيضاً بأن في مصادره دأبه صرراً عليه ولا يقبل منه ، بخلاف

نفسية دنت حرمة الدخول مع مجرد حضور الآلية المذكورة ، إلا أن يعرف بأن الصور في نفسها

محرمة ، بخلاف الآلية . (سم . ٤٣٠ / ٧)

(١) أي - بقوله كعكبه (ش ٤٣٠ / ٧) .

(٢) في (٤١٣ / ١٠) وما بعدها

(٣) زمر زمرأ ، وزميراً ، وزمرائاً صوب بالمرمز ، أو عشي في انقصب المعجم الوسط (ص ٢٩٩)

(٤) الكوبة نطق الصغير لمحضرمعرب المصباح السير (ص ٥٤٣)

(٥) كلام بمعنى لاء ، كما عرّفه الهادي ، والمعني (ش ٤٣٠ / ٧)

(٦) الحاوي الكبير (١٤٤ / ١٢) .

(٧) الشرح الكسر (٣٤٨ ، ٨) ، روحه انطالسر (٦٤٨ ٥) وبهنا أن الصحيح يحرم
الحضور ؛ لأنه كالرغما بالمكر وإمراة .

هَذَا كَانَ يَرُولُ بِمَحْصُورِهِ . . . فَلْيَحْصُرْ

وَمِنَ الْمُسْكِرِ : فِرَاشُ خَرِيرٍ . . .

هذا ، فإنه تَعَمَّدَ الْحَصُورَ لِمَحَلِّ الْمَعْصِيَةِ بِلاَ صَرُورِهِ

وَمَا قَالَاهُ^(١) هُوَ الْوَحْدَةُ الَّتِي لَا يَسُوعُ غَيْرُهُ ، وَبَسَلِمَ أَنَّ فَصِيَّةَ كَلَامِ الْأَوَّلِينَ :
الْحَلُّ يَتَغَيَّرُ حَمْلُهُ عَلَى مَا إِذَا كَانَ ثُمَّ عَذْرٌ يَمْنَعُ^(٢) مِنْ كَوْنِهِ مَقْرَأً عَلَى الْمَعْصِيَةِ
مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ .

(فَإِنْ كَانَ) الْمُسْكِرُ (يَرُولُ مَحْصُورَهُ) لِحُجُوبِ عِلْمِهِ أَوْ حَالِهِ (فَلْيَحْصُرْ)
وَجُوباً عَلَى الْمُنْقُولِ الْمُعْتَمَدِ ، لِيُحْصَلَ فَرَضِي الْإِجَابَةِ وَإِرَالَةِ الْمُسْكِرِ
وَوَحْدُ مَنْ يُرِيْلُهُ غَيْرُهُ^(٣) لَا يَمْنَعُ الْوُجُوبَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلْإِجَابَةِ^(٤) فَقْطً ،
كَمَا تَقَرَّرَ

وَلَوْ لَمْ يَغْنَمْ بِهِ إِلَّا بَعْدَ حَصُورِهِ . . . بِهَا هُمْ ، فَإِنْ عَجَزَ خَرَجَ ، فَإِنْ عَجَزَ
لِحُجُوبِ خَوْفٍ . فَغَدَّ كَارِهاً وَلَا يَجْلِسُ مَعَهُمْ إِنْ أَمْنَكُنْ

وَيُفَرِّقُ بَيْنَ وَجُوبِ إِجَابَةِ وَإِرَالَةِ الْمُسْكِرِ بِشَرْطِهِ لِأَنَّهُ هِيَ (السِّر)^(٥) وَعَدَمُ
وَجُوبِ إِرَالَةِ لِرَضَائِي فِي الْحَقِّ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهَا . بَأَنَّ مِنْ شَأْنِ الْحَاجِجِ إِلَّا تَجْتَمِعَ
كُلُّهُمْ ، وَمَا بِهِمْ^(٦) أَنْ تُشْنَدَ شَوْكَتُهُمْ مَعَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْوُجُوبِ ثُمَّ الرَّاجِي
وَهَذَا الْمَوْزُ ، فَاخْتِطَ لِلْوُجُوبِ هَذَا أَكْثَرُ

(وَمِنَ الْمُسْكِرِ فِرَاشُ خَرِيرٍ) فِي دَعْوَةِ اتَّجَدَتْ لِلرَّجَالِ .

وظَاهِرٌ كَلَامُهُمْ هَذَا . أَنَّ الْعَرَّةَ فِي الَّتِي تُسَكَّرُ بِاعْتِقَادِ الْمَدْعُوِّ ، وَهِيَ عَرَّةٌ

(١) قوله : (وما قالاه) أي . الأدرعي والسبكي . كردي .

(٢) قوله (إذا كان ثم عذر) أي . يمنع المدعو من كونه مقراً بغيره على المعصية . كردي

(٣) بعث لنا من (أو حال) . (ع ش : ٢٧٤ / ٦)

(٤) عبارة : للنهاية : للإزالة . انتهى . (ش : ٤٣٠ / ٧) .

(٥) في (٤٣٩ / ٩)

(٦) أي . من شأن مانعهم . (وشيخي : ٢٧٤ / ٦) .

جمعٌ من الشراح وغيرهم .

ولا يُتأَمُّ ما يأتي في (السير) أن العرة في الذي تُكْرُ باعتقاد الساعل بحريته^(١) : لأن ما في وجوب الحضور ، ووجوبه مع وجود محترم في اعتقاده فيه مشقة عليه فسمط وجوب الحضور لذلك .

وأما الإكثار فله إصرارٌ مبدعٌ ، ولا يحورُ إصرارُه إلّا إن اعتقدَ تحريمه ، بخلاف ما إذا اعتقد^(٢٦) المكيّرُ فقط ، لأنَّ أحداً لا يُعاملُ بقصّةِ اعتقادٍ غيره ، فتأمله

وإذا سقط الوحوش وأرد بحصور عشر حيث اعتقد الفاعل ، فإن ارتكبت
أحد محرماً في اعتقده^(٣) لزم هذا المشرع^(٤) بالحضور الإكثار ، فإن عجز
لزمه خروج^(٥) إن أمكنه عملاً بسلامتهم في (المير) حيث

ثُمَّ رَأَيْتُ عِبْرَ وَاحِدٍ قَالَهُ : الْمَقُولُ - أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ الْحَصْرُ إِلَّا إِنْ اعْتَقَدَ
الْمَاعِلُ التَّحْرِيمَ ، وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرْتُهُ^(٦) ، وَسِوَاهُ فِيمَا ذَكَرْتُهُ السُّدَّ وَغَيْرُهُ
خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ^(٧)

(010/10) 2 (1)

(٢) قوله (يا منصور) أي اعتمد المحصورون أنه العسكر الذين ادّعى كردي كذا في السحر

(۳) قوله (یاں ارنک 'حد محرمہ' می عبادہ) ای محرمہ می اعتماد ذلت الٰہد ارنک

(۱) رقبه (هذا الصرع) إشارة إلى قوله (إد سقط الوجوب وأراد انحصور) كمردي

(۵) قوله (فإن عذر من الجروح) أي وعظم من هذا (أنه لو علمه قبل انحصار أن هناك من يرتكب محرماً في عتاده ولا يرون محصوره وهو لا يميز على رأيه) حرم عليه انحصار و كما صرح به بعضهم - كرتي

(٦) قوله (فيماء ذكره) وهو قوله (اعبر اعداد افعال) كردي وقال الشرواني

(٧) راجع: السهل البضح في خلاف الأشباح، مسألة (١٢٨٨) والجمع: (١٠٧ ١).

وَصُورَةُ خَيَوَانٍ

وَلَا يُنَافِيهِ^(١) قَوْلُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي شَرْهِهِ الْحَمَوِيِّ أَخَذَهُ وَأَقْبَلَ
شَهَدَتَهُ ؛ لِأَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي تَعْلِيلِهِ أَنْ الْحَاكِمَ يَجِبُ عَلَيْهِ رِعَايَةُ اعْتِقَادِهِ دُونَ اعْتِقَادِ
الْمَرْفُوعِ إِلَيْهِ .

وَكَفَرُشِ الْحَرِيرِ سِتْرُ الْمُحْدَرَةِ ، بَلْ أَوْلَى ؛ لِأَنَّ هَذَا يَخْرُمُ حَتَّى عَلَى السَّاءِ ،
وَعَرُشُ جُلُودِ السَّاعِ وَعَدِيهَا لَوْتَرُ ؛ لِأَنَّهُ شَأْنٌ مُتَكَثِرٌ
قَبْلَ الْأَوَّلَى تَعْيِيرُ - (فَرْشِ الْحَرِيرِ) لِأَنَّهُ الْمُحَرَّمُ دُونَ الْعَرِشِ ؛ لِأَنَّهُ هَذَا
يَكُونُ مَطْوِيًّا . انْتَهَى

وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ؛ لِأَنَّ فَرْشَ الْحَرِيرِ لَا يَخْرُمُ^(٢) مُطْلَقًا ، بَلْ نَحْنُ عَلِيمٌ مِنْ أَنَّهُ
يَجْبِسُ عَلَيْهِ جُلُوسًا مُحَرَّمًا ، عَلَى أَنَّ كَلَامَهُ فِي مَنَكِرٍ خَاصَرٍ بِمَحَلِّ الدَّعْوَةِ ،
وَالْعَرِشُ لَا يُوصَفُ بِذَلِكَ فَتَعْيِيرُ - (الْعَرِشِ) ، وَاحْتِمَالُ طَيِّبِهِ تَرْدُّهُ هَرَسَةً
لِسَبَاقِ ؛ أَنَّهُ جَلَسَ عَلَيْهِ .

(وَصُورَةُ حَيَوَانٍ) مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَا لَا يُتَكَنُّ نَفَاؤُهُ بِدُونِ غَيْرِهِ^(٣) وَإِنْ لَمْ
يَتَكَنَّ لَهَا نَظِيرٌ ؛ كَفَرَسٍ بِأَجْنَحَةٍ .

هَذَا^(٤) إِنْ كُنْتُ بِمَحَلِّ حُضُورِهِ لَا بِحَوَائِطِ وَمَمَرٍ ؛ كَمَا قَالَاهُ^(٥) ، فَدَرَّ عَلَى
إِلْتِبَاقِهَا أَمْ لَا ، وَلِرُومٍ ، لِإِلْرَبَةِ مَعَ الْقَدَرَةِ مَعْلُومٌ ، فَلَا يَرُدُّهَا
أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ بِطَرِيقِهِ مُحَرَّمٌ^(٦) تَلَزَمَتْهُ الْإِجَابَةُ ، ثُمَّ إِنْ قَدَرْنَا عَلَى رَأْيِهِ

= وَدِ الْهَيَاةُ (٣٧٥ / ٦) ، وَدِ الشَّرْوَانِي (٤٣١ / ٧)

(١) وَالضَّمِيرُ فِي : (لَا يُنَافِيهِ) يُرْجَعُ إِلَى مَا ذَكَرَهُ . كَرْدِي

(٢) أَيِ خِلَافَ لِقَوْلِ مَعْصُومٍ (لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ) (رَشِيدِي ٦ / ٣٧٥)

(٣) بَضْمِيرُ رَجَعَ لِمَا أَهْمَسَ ، رَادٌّ بِرَشِيدِي وَفِي لُبَادَةِ مَسَامُحَةٍ لَا يَحْمِي أَحَدًا ، وَيُكْرَهُ رَجْعُ

الْمَسَامُحَةِ بِإِرْجَاعِ لَضْمِيرِ لِحَيَوَانٍ ، (ش : ٤٣٢ / ٧)

(٤) أَيِ مَسْطُوحٍ وَحَرِّبٍ لِأَحَدِهِ بَوُجُودُ صُورَةِ حَيَوَانٍ (ش : ٤٣٢ / ٧)

(٥) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٢٥٠ / ٨) ، رُوضَةُ الْمُطَالِبِينَ (٦٥٠ / ٥)

(٦) أَيِ : غَيْرِ الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ . (ش : ٤٣٢ / ٧)

عنى سقف أو جدار أو وسادة أو ستر أو ثوب ملبوس ،

لزمته ، والآ . . فلا ، فكداها .

والحاصل أن المحرم من الصور إن كان بمحل الحضور . . لم تجب الإحابة
وحرّم الحضور ، أو بحر ممره . وخنت ؛ إذ لا يُكره الدخول إلى محل هي
بممره .

وكان سببه أن في تعليقها ثم نوع امتناع ، فلم تكن كاتبي بمحل الحضور .
وكانت^(١) (على سقف أو جدار أو وسادة) منصوبه ؛ لما يذكّره^(٢) في
المحذّرة ؛ إذ هما مرادفان (أو ستر) علّق لزمته أو منعه
ويُفرّق من هذا^(٣) وحل التصيب لحاجة ، بأن الحاجة تُربّل مفصلة النقد ثم ؛
لزوال الخلاء ، لاها ؛ لأن تعظيم الصورة يرفع محلّها باق مع الاستماع
به^(٤) .

(أو ثوب ملبوس) ولو بالموة^(٥) فدخل الموصوع^(٦) بالأرض ؛ كما قاله
الأذري^(٧) .

وذلك لما في خبر مسلم عن عائشة رضي الله عنها أنه صلى الله عليه وسلّم

(١) عطف على (كانت بمحل . . .) إلخ . (ش : ٤٣٢ / ٧)

(٢) قوله (لما يذكّره) أي للذين الذي يذكّره فيها ، وهو الطرح على الأرض هذه لكونها
مخالفة لها في حكم فلتكن مخالفة لها في الهيئة كركبي قال الشرواني (٤٣٢ / ٧)
(قوله : ما يذكّره : كذا في مسح الشارح التي تأتد بالباء ، وهو في : الهيئة : بالون ،
وكذا بالون في نسخة الكردي من الشارح)

(٣) أي تحريم عبوات السر لمصور لمعه (ش : ٤٣٢ / ٧)

(٤) أي : محل الصورة . (ش : ٤٣٢ / ٧) .

(٥) رجع : المصطلح الضاح في اختلاف الأشباح : مسألة (١٢٨٩)

(٦) والمعلق . (ش : ٤٣٢ / ٧)

(٧) عبارة : المعنى (٢٠٨ / ٤) (قال الأذري : ويجوز أن يكون المراد ما يراد بلس : سواء
كان ملبوساً في ثلب الساعة أم معلماً أم موضوعاً على الأرض)

قديم من سمر وقد منّرت على صفة لها ستراً فيه الحيل دوات الأجمة ، فأمر
بسرّعها^(١)

وهي رواية قطغامة وسادة أو وسادتين ، وكان صلى الله عليه وسلم يرتقي
بهما^(٢)

وهو صريح فيما قالوه هنا ، من التفصيل^(٣)

واحتمال كون القطع في موضع الصورة مرت وخعت وسادة بعد ، لأن
ظاهر اللفظ - أن الصور عامة لجميع السر

وهذا الخبر يبين ما في الخبر المتفق عليه^(٤) أنها اشترت له صلى الله عليه وسلم
وسلم ما يقعد عليه ويتوسد به وفيه صور ، فامتنع من لدخول عليها حتى تانت
واعتدلت ، ثم ذكر الوعيد الشديد للمضوريين ، وأن البيت^(٥) الذي فيه صورة -
أي - وإن لم تخرم ، لأن عيبها أنها كجيب أو بناء بولي ما دام فيه - لا ندخله
الملائكة^(٦) .

وقضية المتن والخبر - حرمة دخول محل هذه الصور^(٧) المعظمة ، وهو
ما اعتمدته الأذرعني ، لنقل « الباب » له عن عامة الأصحاب^(٨) ، و« الذخائر » عن
الأكثرين ، و« الشامل » عن أصحابا رداً بذلك قول « الشرح الصغير »

(١) صحيح مسلم (٩٠ / ٢١٠٧) ، وأخرجه البخاري (٥٩٥٥)

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٥٤) ، ومسلم (٩٢ / ٢١٠٧)

(٣) أي الفرق بين الوسادة المصوبة وغير المصوبة (ش ٤٣٣ / ٧)

(٤) أي بين المراد من قوله (أنها اشترت) إس (امتنع) (ش ٤٣٣ / ٧)

(٥) قوله : (وإن البيت) أي : ذكر أن البيت . . . (ج كردي .

(٦) صحيح البخاري (٥٩٥٧) ، صحيح مسلم (٩٦ / ٢١٠٧) عن عائشة رضي الله عنها

(٧) وهي المطبوعات : (الصورة) .

(٨) البان (٤٨٨ / ٩)

وَيُخَوَّرُ مَا عَلَى أَرْضٍ وَسَاطِئَ وَمَحْدَّةٍ ، وَمَقْطُوعُ الرَّأْسِ وَصُورُ شَجَرٍ ،

الْأَكْثَرُونَ عَلَى الْكِرَاهَةِ^(١) ، وَقَوْلُ الْإِسْوَئِيِّ^(٢) : إِنَّهُ الصَّوَاتُ

وَيُلْحَقُ بِهَا^(٣) فِي ذَلِكَ^(٤) مَحَلُّ كُلِّ مَعْصِيَةٍ

فَرَعَ لَا يُؤَثِّرُ حَمْلُ الْقَدِّ الَّذِي عَلَيْهِ صُورَةٌ كَامِلَةٌ ؛ لِأَنَّهُ لِلْحَاجَةِ ، وَلِأَنَّهَا
مَمْنُوعَةٌ بِالْمَعَامَةِ بِهَا ، وَلِأَنَّ السَّلَفَ كَانُوا يَتَعَامَلُونَ بِهَا^(٥) مِنْ عَرٍّ بَكِيرٍ ، وَمِنْ
لِإِزْمِ ذَلِكَ عَادَةً حَمْلُهُمْ لَهَا .

وَأَمَّا الدِّرَاهِمُ لِإِسْلَامِيَّةٍ فَلَمْ نَحْدِثْ إِلَّا فِي رَمْلِ عَمْدٍ لَمَدَّتْ ، وَكَانَ مَكْتُوبًا
عَلَيْهَا اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَاسْمُ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(وَيَجُوزُ) حَصْرُ مَحَلٍّ فِيهِ (مَا) أَيِ صُورَةٍ (عَلَى أَرْضٍ وَسَاطِئَ) لِدَاسٍ
(وَمَحْدَّةٍ) تُسَمَّى وَتُتَكَا عَلَيْهِ ، وَمَا عَلَى طَرَفٍ وَجَوَائِ^(٦) وَفَضْعَةٍ ، وَكَدِّ يَبْرُقُ
عَلَى الْأَوْحَةِ ؛ لِأَنَّ مَا يُوطَأُ وَيُصْرَحُ مَهَانٌ مُسَدَّلٌ

وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ^(٧) أَنْ مَا رُفِعَ مِنْ ذَلِكَ لِلرَّبِّهِ مُحَرَّمٌ ، وَهُوَ مُخْتَمَلٌ إِلَّا أَنْ
يُقَالُ : إِنَّهُ مَوْصُوعٌ لِمَا تُغْتَنَّى بِهِ فَلَا يَنْظَرُ لِمَا يَفْرَضُ لَهُ ، وَيُؤَيِّدُهُ اعْتَارُهُمُ التَّعْلِيلَ
فِي السَّرِّ دُونَ اللَّيْسِ فِي الثَّوْبِ ؛ نَظَرًا لِمَا أُعْذِلَ لَهُ كُلُّ مِثْلِهِمَا

(وَمَقْطُوعُ الرَّأْسِ) لِرَوَالِ مَا بِهِ الْحَيَاةُ فَصَارَ كَمَا فِي قَوْلِهِ . (وَصُورُ شَجَرٍ)
وَكُلُّ مَا لَا رُوحَ لَهُ ؛ كَالْقَمَرَيْنِ ؛ لِأَنَّ اسْمَ عَتَاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أُدِّنَ لِمَصْوَرٍ فِي
ذَلِكَ^(٨)

(١) راجع : السهل : ص ١٢٩٠ في اختلاف الأشياء ، مسألة (١٢٩٠)

(٢) عطف على (قول : الشرح . . .) إلخ . (ش : ٤٣٣ / ٧)

(٣) أي : محل الصورة المعظمة . (ش : ٤٣٣ / ٧) .

(٤) أي : حرمة التحول . (ش : ٤٣٣ / ٧)

(٥) أي : بالنموذج التي عليها صورة كاملة . (ش : ٤٣٣ / ٧) .

(٦) الحوائ : ما يؤكل عليه . المعجم الوسيط (ص : ٢٦٣) .

(٧) أي : التعليل . (ش : ٤٣٣ / ٧)

(٨) عن سعد بن أبي بحسن رحمه الله : كتب عند ابن عباس رضي الله عنهما : أدناه رجل =

وَتَحْرُمُ تَصْوِيرُ حَيَوَانٍ .

(ويحرم) ولو على بحر أو أرض ، وما مر من لفرق إنما هو في الاستدامة (تصوير حيوان) وإن لم يكن له نظير ؛ كما مر^(١) ، بل هو كبيرة ؛ بما فيه^(٢) من الوعيد الشديد كاللعن ، وأن المصوِّر بين أشد الناس عدماً يوم القيامة نعم ؛ يجوز تصوير لعب البت ؛ لأن عائشة رضي الله تعالى عنها كانت تلعب به عنده صلى الله عليه وسلم . رواه مسلم^(٣) .

وحكمته تدرينهن أمر التربة

وخرج به (حيوان) تصوير ما لا رأس له فيجل ؛ خلافاً لما شذبه المتولي ، وكنقذ لرأس فقد ما لا حياة بدويه^(٤)

نعم ؛ يظهر أنه لا يصغر هذا الأعضاء الطبية ؛ كالسكند وعمره ؛ لأن الملحط المحاكاة ، وهي حاصلة بدون ذلك .

ولا شيء لمصوِّر ، وقول الماوردي ؛ أحره العث . صعب بل شاذ ؛ كما مر^(٥) .

ولا أرض على كاسره .

فقول يا أبا عباس ؛ إني يسأل إنما معسني من صفة يدي وربي أصعب حدد لتساوير ، فقال بن عباس لا أحدثك إلا ما سمعت رسول الله ﷺ يقول ، سمعته يقول ؛ من صور صورة فإن الله ينفثه حتى يتفح منها الروح وليس نافع فيها أبداً ، قرب الرجل ربوة شديدة واصفر وجهه فقال ويحك ، إن أبيت إلا أن تصع فعلك بهذا الشجر ، كل شيء يس فيه روح أحرجه البخاري (٢٢٢٥) . ومسلم (٢١١٠) قوله قرب الرجل ربوة شديدة - واصفر - واصفر وجهه ؛ أي دعر من سمعه مشرق الأثر (٤٤٥/١)

(١) قوله (نظير ؛ كما مر) وهو قوله (كفر من بأحمه) في شرح (وصور حيوان) كردي .

(٢) تعديل للعش (ش : ٤٣٣/٧)

(٣) صحيح مسلم (٢٤٤٠) عن عائشة رضي الله عنها .

(٤) راجع ؛ لمهل التصح في خلاف لأشاح ؛ ماله (١٢٩١)

(٥) في (٣٥٢/١)

وَلَا تَنْقُطُ إِحَابَةُ بِصَوْمٍ ، فَإِنْ شَقَّ عَلَى الدَّاعِي صَوْمٌ نَقَلَ فَأَلْغَطَرُ أَفْضَلُ

(وَلَا تَنْقُطُ إِحَابَةُ بِصَوْمٍ) لِحَبْرِ مُسْلِمٍ (١) ، وَفِيهِ أَمْرُ الصَّائِمِ بِالصَّلَاةِ ،
أَيِ : الدَّعَاءِ لِلرَّوَابِ ، الْآخَرَى : « فَإِنْ كَانَ صَائِمًا . دَعَا لَهُمْ بِالْبَرَكَةِ » (٢) أَيْ
لَأَهْلِ الْمَرْبِ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ السِّيَاقِ ، لَكِنَّ الدَّعَاءَ لَهُمْ لَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا مَثَوْرَ سَنَةٍ
لِلْمُغْطَرِ أَيْضًا ، وَدَكَّرُ الصَّائِمِ هَذَا لَعَلَّهُ لِكُوبِهِ مَعَهُ أَكْثَرُ ، جَرَأَ لَهُمْ لِمَا فَاتَهُمْ مِنْ بَرَكَةِ
أَكَلِهِ

وَيُخْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ هَاهُنَا الدَّعَاءُ لِلْأَكْلِ ، جَرَأَ لَهُمْ لِمَا فَاتَهُمْ مِنْ بَرَكَةِ صَوْمِهِ
وَفِيهِ أَيْضًا (٣) أَمْرُ الْمُغْطَرِ بِالْأَكْلِ فَقِيلَ هُوَ لِلْوَحُوبِ فِي وَلِيمَةِ الْعَرَسِ ،
وَقِيلَ مَدَنِيَّةٌ لِلْوَلَانِمِ

وَيُخْتَصِّلُ بِلَفْظِهِ ، وَضَحَّحَهُ فِي « شَرْحِ مُسْلِمٍ » فِي مَوْضِعٍ (٤)
وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ مَدُونٌ

وَلَا يُكْرَهُ لِمَنْ دُعِيَ وَهُوَ صَائِمٌ أَنْ يَقُولَ : إِنِّي صَائِمٌ ، أَيْ : إِنْ أَجَبَ الرِّبَاءَ ،
كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

(فَإِنْ شَقَّ عَلَى الدَّاعِي صَوْمٌ نَقَلَ) وَلَوْ مُؤَكَّدًا (فَأَلْغَطَرُ أَفْضَلُ) لِإِمْكَانِ
تَدَارُكِ الصَّوْمِ سَبَبِ قَصْدِهِ ، وَلِحَبْرِ فِيهِ (٥) ، لَكِنْ قَالَ السَّيْهَتِيُّ : إِسَادُهُ مُطْمَئِنٌّ (٦) .

(١) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجِبْ ، فَإِنْ كَانَ
صَائِمًا فَلْيَنْصَلِّ ، فَإِنْ كَانَ مُغْطَرًا فَلْيَطْعَمْ » صحيح مسلم (١٤٣١)

(٢) أَخْرَجَهَا مِنْ سَبِي فِي « عَمَلِ السَّيِّئِ » وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٤٨٩) عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعْبُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٣) أَيْ : فِي خَيْرِ مُسْلِمٍ (ش : ٤٣٤ / ٧) .

(٤) شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ (٢٣٧ / ٥)

(٥) عَنْ أَبِي سَعِيدٍ خَدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا فَأَدْبَى هُوَ
وَأَصْحَابُهُ ، فَلَمَّا وَصَلَ الطَّعَامُ قَالَ رَجُلٌ مِنْ أَعْوَمِ : يَا صَائِمٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « دَعَاكُمْ
الْخُوكُمُ وَتَكُنُّفُ بَنُكُمْ » ثُمَّ قَالَ لَهُ : « أَفْطَرُ وَهُمْ مَكَانَهُ يَوْمًا إِنْ شِئْتَ » أَخْرَجَهُ السَّيْهَتِيُّ فِي
« السُّنَنِ الْكُبْرَى » (٨٤٣٦) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (ص : ٥٠٠) عَنْ حَبْرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٦) رَاجِعٌ لِلْحَلَالِي (٣٥٩٨) وَلَمْ يَحْتَرْ عَلَى هَوَلِهِ (إِسَادُهُ مُطْمَئِنٌّ)

وَيَأْكُلُ الضَّيْفَ مِمَّا قُدِّمَ لَهُ بِلَا لَفِظٍ ،

وهي « الإحياء » . يُنْذَرُ أَنْ يَنْوِي بِمَطْرِهِ إِدْحَالَ السَّرُورِ عَلَيْهِ^(١)
أَمَّا إِذَا لَمْ يَشُقَّ عَلَيْهِ ، فَالْإِمْسَاكُ أَفْضَلُ ، وَأَمَّا الْمَرْصُ وَلَوْ مُوسَعًا ، فَيُخْرَمُ
الْخُرُوجُ مِنْهُ مَطْلَقًا^(٢) .

(وَيَأْكُلُ الصَّبِغَ) جَوَارًا ، وَالْمِرَاذُ بِهِ هُنَا كُلُّ مَنْ حَضَرَ طَعَامَ غَيْرِهِ ،
وَحَقِيقَتُهُ الْعَرِيبُ ، وَمِنْ نَمِّ تَأَكَّدَتْ صِدْقَتُهُ وَإِكْرَامُهُ مِنْ غَيْرِ تَكَلُّفٍ ، حُرُوحًا مِنْ
خِلَافِ مَنْ أَوْحَنَهَا (مِمَّا قُدِّمَ لَهُ بِلَا لَفِظٍ) دَعَاهُ أَوْ لَمْ يَدْعُهُ ، اِكْتِمَاءً بِالْقَرِيبَةِ

بَعَم ، إِنْ انْطَرَزَ غَيْرُهُ . لَمْ يَخْرُجْ قَبْلَ حُضُورِهِ إِلَّا بِلَفِظٍ
وَأَفْهَمَتْ (مِنْ) حَرَمَهُ أَكْلَ حَمِيعِ مَا قُدِّمَ لَهُ ، وَهِيَ صَرْحٌ بِنُصْبِ الصَّاعِ ، وَيُنْظَرُ
بِهِ إِذَا قُلَّ وَاقْتَصَى الْعَرَفُ أَكْلَ حَمِيعِهِ

وَالَّذِي يَنْجَحُهُ . النُّظْرُ فِي ذَلِكَ لِلْعَرَبِ الْقَوِيَّةِ ، فَوَدَّ دَلَّتْ عَلَى أَكْلِ لِحْمِيعِ .
خَلٍّ ، وَإِلَّا ائْتَمَعَ .

وَصَرَّحَ الشَّيْخَانِ بِكَرَاهَةِ الْأَكْلِ فَوْقَ الشَّعِ^(٣) ، وَآخَرُونَ بِحَرَمَتِهِ
وَيُجْمَعُ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ^(٤) عَلَى مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ لَافِظُهُ ، وَالثَّانِي عَلَى
خِلَافِهِ^(٥) .

وَيَنْصَحُهُ لِصَاحِبِهِ مَا لَمْ يَقْلَمْ رِضَاؤُهُ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .
فِي طَلَاقٍ جَمَعَ عَدَمَ صِحَّتِهِ بِتَعَيُّنِ حَمْلِهِ عَلَى عَدَمِ رِضَا الْمَالِكِ ، لِأَنَّهُ حِينَئِذٍ
كَمَالِ نَفْسِهِ ، وَيُظْهَرُ خَرِيَانُ هَذَا التَّعْصِلِ فِي الْأَكْلِ حَيْثُ فِيلَ بِحَرَمِهِ

(١) إحياء علوم الدين (٥٩/٣)

(٢) أي دعي أولاً ، ثم الصوم على الداعي أولاً (ش : ٤٣٤/٧)

(٣) بشرح لكبر (١٧١/١٢) ، روضة الطالبين (٥٥٧/٢)

(٤) أي : القول بالكراهة . (ش : ٤٣٥/٧) .

(٥) أي : بأن كان مال غيره أو غيره . (سم : ٤٣٥/٧)

وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ إِلَّا بِأَكْلٍ ،

قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ ، وَلَوْ كَانَ نَأْكُلُ فِذْرَ عَشْرَةٍ وَالْمَصِيفُ جَاهِلٌ بِهِ لَمْ يَجُزْ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ فَوْقَ مَا يَنْتَصِيهِ الْعَرَفُ فِي مَقْدَارِ الْأَكْلِ ، لِاتِّمَاءِ الْإِدْبِ وَالْعُظْيِ وَالْعَرَفِيِّ بِمَا وَزَّاهُ

وَكَمَا لَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُ لَقْمٍ كِبَارٍ مَسْرَعاً فِي مَصْعَبِهَا وَاسْلَاحِهَا إِذَا قَلَّ الطَّعْمُ ، لِأَنَّهُ يَأْكُلُ أَكْثَرَهُ وَيَحْرُمُ غَيْرَهُ .

وَلَا لِرَذَلٍ أَكْلُ مَنْ يَمِيسُ بَيْنَ يَدَيْ كَبِيرٍ حُصْرٌ بِهِ ، إِذْ لَا دَلَالَةَ عَلَى الْإِدْبِ لَهُ فِيهِ ، بَلِ الْعَرَفُ زَاخِرٌ لَهُ عَنْهُ^(١) . انْتَهَى

وَبِهِ يُقَالُ أَنَّهُ يَحْبُ عِنْدَهُ مِرَاعَةُ الْفَرَائِشِ الْقَوِيَّةِ وَالْعَرَفِ الْمَطْرِدِ وَلَوْ سَحَوِ لَقَمَةٌ ، فَلَا تَحُورُ بَرِيَادُهُ عَلَيْهَا^(٢) ، وَالنَّصْفَةُ^(٣) مَعَ الرُّفْقَةِ ، فَلَا يَأْخُذُ إِلَّا مَا يَحْصُهُ أَوْ مَرُصُونٌ بِهِ لَا حَيَاءَ

وَكَمَا يُقَالُ فِي قِرَانِ سَحَوِ نَمْرَيْنِ ، بَلْ قَلَّ أَوْ سَحَوِ سَمْسَمَيْنِ

(وَلَا يَتَصَرَّفُ فِيهِ) أَيِ مَا قَدَّمَ لَهُ (إِلَّا بِأَكْلٍ) لَعَمِيهِ ؛ لِأَنَّهُ الْمَادُونُ لَهُ فِيهِ دُونَ مَا عَدَاهُ ؛ كِلَا طَعَامٍ سَائِلٍ أَوْ هَرَقَةٍ ، وَكَتَصَرَّفَهُ فِيهِ بِنَقْلِ لَهُ إِلَى مَحَلِّهِ ، أَوْ سَحَوِ بِيَعٍ أَوْ هِيَةٍ .

نَعَمْ ؛ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكْهُ ، حَلَاغاً لِلرُّوْكُشِيِّ ، لِأَنَّ الْمَدَارَ هَبَ عَلَى الْغَرِيَةِ لَا عَمْرُ تَلْقِيْمٌ مِنْ مَعَهُ^(٤) مَا لَمْ تُفَاوِثْ بِهِمْ ، فَيَحْرُمُ عَلَى دِي النَّصِيسِ بِلَقْمِهِ دِي

(١) لغزعة الكبرى (٢٣١ ، ٣)

(٢) أي : على الفرائش والعرف ومقتضاها ، (ش : ٤٣٥ / ٧)

(٣) قوله (النصفه) عطف على (الفرائش) (ش : ٤٣٥ / ٧) والنصفه الإصناف المعجم الوسيط (ص : ٩٢٧)

(٤) قوله (تنقسم من معه) أي : لتقسم بلفظ صاحبه إلا أن يعاقل المصيف طعامها فليس لمن حصن بنوع العالي أن يطعم غيره منه . كرمي

وله أخذ ما يعلم رصده به .

الحسيس دون عكبه ، كما هو ظاهر ، والمعاونة بهم مكروهة^(١) ، أي إن حشني منها ضغينة^(٢) ؛ كما هو واضح .

وأفهم المرء : أنه لا يملكه وإنما هو إتلاف بإدب ، والمعتد أنه يملكه بالاردراذ ؛ أي يتبين به ملكه له قبيله فله الرجوع قبيله^(٣) .

وقول « الشرح الصغير » (يملكه بالوضع من يديه) شاذ ، بل قبل : عنط

ونقل جمع أنه يملكه بوضعه في وجهه رذائاً سهو والمراد بالملك على القول به . ملكه لعيه لكن يملك ممتد ؛ لا مراع بحو بيعه عليه .

وقول جمع : (يَجُوزُ)^(٤) رذة ابن الصباح بأنه لا يجيء على أصلاً نعم ؛ ضيف الدمي المشروط عليه الصافئة يمتد ما قدم له اتفاقاً ، وله الارتحال به

(وله) أي : الصيف مثلاً (أخذ ما) يشمل الطعام والنفذ وعيرهم ، وتحصيله بالطعام رذة في « شرح مسلم » فتعطر له ، ولا تغتر من وهم به (يعلم) أو ينظر ؛ أي بقربه فوته بحيث لا يختلف الرضا عنها عادة ؛ كما هو ظاهر (رضاء به) لأن المدار على طيب نفس المالك ، فإذا قصت القرية القوية به حل .

وتختلف قرائن الرضا في ذلك باختلاف الأحوال ومقادير الأموال .

(١) قوله : (والمعاونة بهم مكروهة) أي : يكره للمضيف التعاضل بينهم ؛ لما فيه من كسر الحاطر . كردي .

(٢) قوله : والضغينة : العداوة . كردي .

(٣) راجع « لمهل الصباح في اختلاف الأشاج » ص ١٢٩٢ .

(٤) أي : بحر البع . (ش . ١٣٦ / ٧) .

وَرَدَا حَوْرًا لَهُ الْوَاحِدُ فَلَا يَنْظُرُ أَنَّهُ إِنْ طَرَفَ الْوَاحِدَ بِالْإِدْبِ كَانَ قَرَصًا صَمِيًّا ، أَوْ بَلَا بَدَلٍ . . تَوَقَّفَ الْمَلِكُ عَلَى مَا طَهُ

لَا يُقَامُ - فَيَأْسُ مَا مَرَّ فِي تَوَقُّفِ الْمَلِكِ عَلَى الْإِرْدَادِ أَنَّهُ هَبَ يَتَوَقَّفُ عَلَى التَّصَرُّفِ فِيهِ فَلَا يَمْنِيكَ بِمَجَرَّدِ قِصَّةٍ لَهُ ، لَأَنَّا نَقُولُ : نَهَرَقُ بَيْنَهُمَا وَاصِحٌ ، لَأَنَّ قَرِيَةَ التَّمْدِيمِ لِلْأَكْلِ ثُمَّ فَصَرَبَ الْمَلِكُ عَلَى حَقِيقَتِهِ ، وَلَا يَتِمُّ إِلَّا بِالْإِرْدَادِ ، وَهَذَا لِمَدَارٍ عَلَى طَرَفٍ لِرِصَا فُيُطِطُ بِحَسَبِ ذَلِكَ نَظَرٌ

وَإِنْ صَرَّ رِضَاهُ أَنَّهُ تَمْنِيكَ بِالْوَاحِدِ أَوْ بِالتَّصَرُّفِ أَوْ بِعَرِّهِمَا^(١) عَمِلَ بِمُقْتَضَى ذَلِكَ

وَعُلِمَ مِمَّا تَقَرَّرَ^(٢) أَنَّهُ يَنْحَرُمُ التَّنَظُّلُ^(٣) وَهُوَ الدَّخُولُ إِلَى مَحَلِّ الْغَيْرِ لِتَأْوِيلِ^(٤) طَعَامِهِ غَيْرِ بَدَنِهِ ، وَلَا عَنَمِ رِضَاهُ أَوْ طَلَبِهِ بِقَرِيَةِ مَعْسَرِهِ ، بَلْ يَفْسُقُ بِهَذَا إِنْ تَكَرَّرَ مَرَّةً ، لِتَحَدِثِ الْمَشْهُورُ : « أَنَّهُ يَدْخُلُ مُنَارِقًا ، وَيَخْرُجُ مُعِيرًا »^(٥)

وَأَمَّا لَمْ نَقُصُّ نَأْوِبَ مَرَّةً ، بِشَهْوَةٍ ، وَلَئِنْ شَرَطَ كَوْنُ لِسْرِقَةٍ فَسَقًا مَسْوَاةً الْمَسْرُوقِ لِرَبْعِ دِينَارٍ ، كَالْمَعْصُوبِ عَلَى مَا فِيهِمَا .

وَمِمَّا^(٦) أَنْ يُدْعَى وَلَوْ صَوْفِيًّا مَسْكًا وَعَدَمًا مَدْرَسًا فَيَسْتَنْصِحَتْ جَمَاعَتُهُ مِنْ غَيْرِ إِدْبِ الدَّاعِي ، وَلَا طَرَفٍ رِضَاهُ بِذَلِكَ ، وَأَمَّا بِطَلَاؤِ بَعْضِهِمْ أَنْ دَعَوَتَهُ تَنْصَحَنَّ

(١) أَي : كَالِاتِّفَاعِ بِالْعَيْنِ . (ش : ٤٣٦/٧)

(٢) أَي : فِي قُوَّةِ : (لَا بِالْمَدَارِ . .) لِح (ش : ٤٣٦/٧)

(٣) وَفِي ذَلِكَ الْإِمَامُ بِالدَّعْوَةِ الْخَاصَّةِ ، وَأَمَّا بَعْدَهُ : كَانَ فَتْحُ لِبَابِ يَدْخُلُ مِنْ شَاءَ . فَلَا تَنْظُلُ (إِنْ تَنْظُلُ) مَأْجُودٌ مِنْ تَنْظُلٍ ، وَهُوَ مَسْرُوبٌ إِلَى طَعْنِ رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ لِكُونِهِ كَانَ بَأَنِي الْإِوَالِمِ بَلَا دَعْوَةٍ فَكَانَ يَقَالُ لَهُ طَفِيلُ الْأَعْرَاسِ . انْتَهَى مَعْنَى . (ش : ٤٣٦/٧)

(٤) وَفِي (د) : (لِيَأْوُلَ)

(٥) قُوَّةُ (وَيَخْرُجُ مُعِيرًا) أَي : حِدَاً بَعْدَهُ كَرْدِي . وَالتَّحْدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٤١) ، وَاسْتَبْهَمِي فِي « الْمَسَلِّ الْكَبِيرِ » ١٤٦٦٠ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا

(٦) أَي : مِنَ التَّنَظُّلِ . (رَشِيدِي : ٣٧٧/٦)

وَيَجْلُ ثَرُّ شُكْرِ وَغَيْرِهِ فِي الْإِمْلَاكِ ، وَلَا تُكْرَهُ فِي الْأَصَحِّ ، .

دعوة جماعته . فليس في محله ، بل الصوائف ما ذكرته فيه من التماس
(ويحل) لكن الأولى الترك (شر سكر) وهو ربه معروفاً (وغيره) كلور
ودبايز ودراهم ، وأربع الأفرع في حل شرها . بأن فيه إضاعة^(١) وإيداء رتبا
يؤذي للقتل (في الإملاك) أي عقد الكاح ، وكذا سائر لولائم كاحتاب
تبيه . قولهم (الأولى الترك) يختم أنه حاصل بخصوص الشر ، فلا
يبي قول المتولي . وجرم به غير واحد . الأولى . بدينم حين لحصري عقد
الكاح ، ونخيل العموم ، وأن ما ذكره المولي مدالة
ثم رأيت « الأم » و« لمحتصر »^(٢) صرحا بأن أولية شمل الدعوة على
الإملاك ، وهو يقتضي بدت إحصار طعام لا خصوص الحلو ، وأن هذا^(٣) غير
وليعة العرس ؛ أي : لحصوله ولو قبل العقد ، ونسب لا يدخل وفيها إلا تمام
العقد ؛ كما مر^(٤) .

(ولا يكره في الأصح) لحبر أنه صلى الله عليه وسلم حضر بملاك فيه
أطباق اللوز والشكر فأمنكوا فقال « أَلَا تَتَهَيَّوْنَ ؟ » ، فقالوا بهما عن التهي ،
فقال . « إِنَّمَا تَهَيَّيْتُمْ عَنْ تَهَيِّهِ الْعَسَاكِرِ ، أَمَا الْبُرْصَانِ فَلَا ، خُذُوا عَلَى
أَسْمِ اللَّهِ » فحادثنا وحادثناه^(٥)

قال البيهقي إسناده منقطع^(٦) ، وابن الحوري موصوع^(٧)

(١) وفي (خ) : (إضاعة مال)

(٢) الأم (٤٤٩/٧) ، محضر العربي (ص : ٢٥٣)

(٣) عطف على (بدت إحصار) إلخ ، والإشارة للدعوة على الإملاك (شر ٤٣٧/٧)

(٤) في (ص : ٨٦٦) .

(٥) أخرجه البيهقي في « الكبير » (١٤٧٩٩) ، والطبراني في « الكبير » (٦٨/٢٠) عن معاذ بن
جبل رضي الله عنه .

(٦) الشئ الكبير (١٤٧٩٩) .

(٧) الموصوعات (٥٩/٣) وعبارته (هذا حديث لا يصح) وقال علي شيرازي =

وَيَحُلُّ نَبْطَاطَةً ، وَبِرْكَتُهُ أَوَّلَى

وَلَدَلْتُ مُنْصَرَّ جَمْعٌ لِلْمَكْرَاهَةِ وَأَطَالُوا ؛ لِلدَّهْيِ الصَّحِيحِ عَنِ التَّهْنِي ^(١) ، لَكِنْ
تَبَيَّنَ الْحَافِظُ التَّهْنِيُّ فِي « مَخْصِيحِهِ » أَنَّ الطَّرَائِيَّ رَوَاهُ فِي « الْكَبِيرِ » سَيِّدُ رَجَالِهِ
ثَغَاتُ الْأَثَرِ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَحْذُ مِنْ بَرَحْمَتِهَا ^(٢) ، وَحِينَئِذٍ فَلَا وَصْعَ فِيهِ وَلَا انْقِطَاعَ ،
وَفِي رَوِيَةِ « الْكَبِيرِ » سِلَالُ الْعَاكِهَةِ ^(٣) وَالشُّكْرِ ، فَأَثَرُ ^(٤) عَلَيْهِمْ ، وَأَنَّ ذَلِكَ
بَعْدَ أَنْ حُطِبَ ضَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَتَكَحَ الْأَنْصَارِيُّ وَأَمَرَ بِالتَّدْيِيبِ عَلَى رَأْسِهِ ،
وَأَنَّهُ قَالَ « وَلَمْ أَتَّهَكُمُ عَنْ نَهْيَةِ الْوَلَائِمِ ، أَلَا فَاتَّهُوا » ^(٥)

(وَبَحَلُ التَّقَاطُطِ) بِعَمِّ بَرَحًا مَالِكُهُ (وَتَرَكَهُ أَوَّلَى) وَقِيلَ : أَحْذُهُ مَكْرُوهٌ ،
وَأَطَالُوا فِي الْإِتِّصَارِ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ دَاءٌ

بِعَمِّ ؛ بَنَ عَمِّ نَ اسْتَرَّ لَا يُؤْثِرُهُ ^(٦) وَلَمْ يَقْدَحْ أَحْذُهُ فِي مَرْوَعَتِهِ . لَمْ يَكُنْ
تَرَكَهُ أَوَّلَى

وَيُكْرَهُ أَحْذُهُ مِنَ الْهَوَاءِ بَرَارٍ أَوْ غَيْرِهِ ، فَإِنْ أَحْذُهُ مِنْهُ ^(٧) ، أَوْ التَّقَطُّطُ ، أَوْ بَسَطَ
ثَوْبَهُ لِأَجَنَةِ مَوْقِعِهِ مِنْكَ بِالْأَحَدِ وَلَوْ صَيًّا ، وَإِنْ أَحْذُهُ قَرْنًا مَلَكُهُ سَيِّئُهُ
فَإِنْ وَفَعَ بِحُجْرِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْشُطُهُ لَهُ فَسَقَطَ مِنْهُ قَتْلُ قَصْدِ أَحَدِهِ بَعْدَرٍ أَوْ غَيْرِهِ . .

(٦٧٨ ٦) (ماله) ابن الجوزي موضوع فيه ان ابن الجوزي لم يقل به موضوع ،
وإنما قال : لا يصح ، ولا يلزم منه الوصع .

(١) عن عبد الله بن يزيد الأنصاري رضي الله عنه قال قال النبي ﷺ عن التَّهْنِي وَالْمُنْثَنَةِ أحرجه
المعاري (٢٤٧٤)

(٢) مجمع الزوائد (٧٦١٠)

(٣) قوله (وفي رويته الكبير) سلال العاكهة (بدل (أطاق الدور) ، (اسلال) جمع سلة ،
وهي : السرة المحمية ، كردي .

(٤) أي : صلى الله عليه وسلم . (ش : ١٣٧ / ٧)

(٥) المعجم الكبير (٦٨ / ٢٠) عن معاذ بن حل رضي الله عنه

(٦) قوله (لا يؤثره) أي لا يحار بعضهم على بعض كردي

(٧) أي : من الهواء . (ش : ١٣٧ / ٧) .

زَالِ احْتِصَاصُهُ بِهِ ، وَإِلَّا^(١) بَقِيَ^(٢) وَلَا يَمْلِكُهُ ، لِأَنَّهُ لَمْ يُوْجَدْ مِنْهُ عَدُّ وَقُوعِهِ
بِحَجَرِهِ فَصَدُّ تَعَلُّقٍ وَلَا فَعْلٌ ، لَكِنَّهُ أَوْلَى بِهِ ، فَيَنْخَرُثُ عَلَى غَيْرِهِ أَحَدُهُ مِنْهُ
وَلَا يَمْلِكُهُ ، بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي التَّحْتَجِرِ لَهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ عَيْرٌ مَمْلُوكٌ بِخِلَافِ هَذَا ،
فَلِإِنَّ بَاقِي مَمْلُوكِ النَّاسِ وَلَمْ تَأْذَنْ لَهُ فِي أَحَدِهِ بِمَقْنٍ هُوَ أَوْلَى بِهِ

وَبِهَذَا^(٣) يَتَّصِحُّ إِلْحَاقُهُمْ بِمَعْنَى أَرْضٍ أَوْ حَقَرٍ حَقَرَةٍ لَا بِمَعْنَى الْإِصْطِبَادِ فَتَوْحُلٍ
أَوْ وَقَعٍ فِيهَا صَدُّ ، وَإِلْجَاءُ سَمَكٍ^(٤) لِبَرْكِهِ كَبِيرِهِ ، وَأَحَدٌ صَيْدٍ مِنْ دَرَاهِ الْتِي لَمْ
يُعْلَقْ بِهَا عَلَيْهِ ، بِالتَّحْتَجِرِ^(٥) فِي أَنَّهُ وَإِنْ كَانَ أَحَقَّ بِهِ لَكِنْ يَمْلِكُهُ أَحَدُهُ وَإِنْ أَثِمَّ
بِدُخُولِهِ يَمْلِكُهُ ، لَا بِالنَّشَارِ .

وَأَمَّا مَا أَوْهَمَهُ كَلَامُهُمَا هَذَا ؛ مِنْ الْفَرْقِ بَيْنَ هَذِهِ الصُّورِ^(٦) وَالْحَجَرِ^(٧) فَهُوَ
مَسِيٌّ عَلَى صَعِيبٍ ؛ كَمَا أَفَادَهُ كَلَامُهُمَا فِي بَابِ (الصَّيْدِ)^(٨)



(١) أَيِ : بَالٍ لَمْ يَقُطْ ، أَوْ مَعْدَدٍ بَعْدَ فَصْدِ أَحَدِهِ ، هَذَا مَقْصُودُ صَعِيبِهِ ، فَيَرِاجِعُ (ش ٤٣٧/٧) .

(٢) أَيِ : اخْتِصَاصُهُ . (ش ٤٣٧/٧)

(٣) أَيِ : بِهَذَا الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ بَيْنَ الْحَجَرِ وَالنَّشَارِ (ش ٤٣٨/٧)

(٤) أَيِ : دُخُولِهَا . (ش ٤٣٨/٧) .

(٥) قَوْلُهُ (بِالْحَجَرِ) مَعْلُوقٌ (بِالْحَاقِفِهِمْ مَعْنَى أَرْضٍ) (إلح وقوله (لَا بِالنَّشَارِ) عَطْفٌ عَلَيْهِ . كَرْدِي .

(٦) وَهِيَ الْمَطْبُوعَاتُ : (هَذِهِ الصُّورَةُ)

(٧) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٣٥٦/٨) ، رَوَاهُ الطَّالِبِيُّ (٦٥٥/٥)

(٨) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٢٨/١٢) ، رَوَاهُ الطَّالِبِيُّ (٥٢٣/٢)

كِتَابُ الْقِسْمِ وَالشُّورِ

تَحْتَصِرُ الْقِسْمُ بِرُوحَاتٍ

(كتاب)

[القسم والشور]

(القسم) يفتح فسكوي ، وألف بكس فسكوي ، والنصب ، ويصحهما
 فاليمين (والشور) من (شر) ارفع ، فهو ارتفع عن أداء الحق
 ومن لارم بابهما سان مئة أحكم عشرة لساء ، وندفع الاعتراض عليه . بأنه
 كَانَ يُنْبِئِي أَنْ يَرْمِذَ فِي التَّرَحُّمَةِ . (وعشرة لساء) لأنه مقصود الدب
 (يحتص القسم) أي وحوته بروحات (حقيقته) فلا يتخاورهن المرجعية
 ولا للإمام ولو مستولداً ؛ كما أشعر به قوله تعالى ﴿ فَمَنْ جَعَلْكُمْ أَتَابِلًا فَوْجِدًا أَوْ مَا
 مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ﴾ [البقرة ٢٠] أي فإنه لا يجب فيهن العدل الذي هو فائدة
 القسم ، لكن يثبت ألا يعطدهن ، وأن يسوي بينهن
 قِيلَ كَانَ يُنْبِئِي (ويختصر الروحات بالقسم) لأن الباء إنما تدخل على
 المقصور . انتهى ، وحصره ليس في محله .

وتحرير ذلك : أن الأصل^(١) في لفظ الحصص وما شئت منه . أن تدخل
 الباء في حيّزه على المقصور عليه ، وهو ما له الخاصة . وهو الروحات ها . فيس
 ثم سلك ذلك المصنف لسلامته من التصحص والمحور الأبي
 وقد بصر معنى التميز ، أو نجعل مجازاً مشهوراً عنه ؛ فتدخل^(٢) الباء
 حينئذ على المقصور الذي هو الخاصة

(١) أي : الجمعية . (ش ٧٠ / ٤٣٩)

(٢) وفي المطبوعة المصرية والمكية : (لتدخل)

وَمَنْ بَاتَ عِنْدَ بَعْضِ نِسْوَتِهِ . لَزِمَهُ

قِيلَ وهذا أعربٌ وأمينٌ وأعلتُ ، وكأنَّ المعبرِصَ اعتَرَصَ بهذا ، لكنه لم يعبّرْ بالتعبيرِ عنه

(ومن) له زوحدٌ . . لا يَنْزِمُهُ أَنْ يَبْتَغِ عِذْرَهُ ؛ كما يأتي

نعم ، (بات) في محضرٍ ؛ أي ضارٌّ^(١) سلاً أو بهراً

فالتعبيرُ (بات) لأنَّ شأنَ بقسَمِ الليل ، لا لإحراجِ مكته بهراً عذِّ إحداهن ، فإنَّ الأوجهَ أنه يَنْزِمُهُ أَنْ يَمْكُثَ مثل ذلك الزمن عذِّ لدايات

(عذ بعض نسوته) بقرعةٍ أو دونها وإنَّ أتمَّ^(٢) .

فليس مقتضى عذارته جورٌ سميت عذِّ بعضهن ابتداءً من غيرِ قرعةٍ^(٣) ، ولا معنى (بات)^(٤) : (آزاد) خلافاً لمن وهم فيه ؛ لأنه إنما حُملَ وجودُ الميت بالفعل عند واحدٍ شرطاً لبروم المسبب عند القنبة وهذا^(٥) لا يقتضي شئاً مما ذُكِرَ ؛ كما هو واضح .

وبه^(٦) يتَّصَحُّ أيضاً بدوْع ما قيل^(٧) عارثته تُوهَمُ أنه^(٨) إنما يَجِبُ دَا تَات وليس كذلك ، بل يَجِبُ عِذُّ إرادته ذلك .

(. . لزِمَهُ) فوراً فلما يَظْهَرُ لها وفيما مرَّ^(٩) - لا سيَّما إنَّ كان غَضِي ؛ نَزَّ لم

(١) أي : حصل . (ع ش : ٣٧٩/٦)

(٢) قوله (وإن أتم) رجع لمونه (أو دونها) فقط . (ش : ٤٣٩/٧)

(٣) أي : ولا تراهن . (ش : ٤٣٩/٧)

(٤) كتاب القسم والشور قوله (ولا معنى بات) (ومع أي) وليس مقتضى عذارته أن يصبر (بات) بمعنى النسوة ، كردي

(٥) وقوله (هذا) إشارة إلى (جعل) . كردي .

(٦) أي : بقوله (لأنه) . (ش : ٤٣٩/٧) .

(٧) لماثل هو الأذرع (ش : ٤٣٩/٧)

(٨) وصمير (أنه) يرجع إلى (القسم) . كردي

(٩) انظر ما المراد بها مر ، (رشیدی . ٣٧٩/٦) .

عند من بقي ولو أعرض عنهن أو عن الواحد لم يأنم وتنتحى الأتعطلهن

بفرغ : لأنه حق لازم وهو معرض للسقوط بالموت ، فدرمه لحروح منه ما أمكنه ، وبهذا يفرق بينه وبين الحق ودين لم يقص به ^(١) أن يست (عند من بقي) مهنة تسوية سهون : للحبر الصحيح : إذا كان عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما . جاء يوم القيامة وشقة مائل أو ساقط ^(٢)

وقد كان صلى الله عليه وسلم على عايد من العدل في القسم ^(٣)

وقول الإسطحري : إنه كان تروعا منه : لعدم وجوده عنه : لقوله تعالى ﴿ تَرَى مِنْ شَأْنِهِمْ ﴾ [الأحزاب : ٥١] الآية خلاف المشهور ، لكن اختاره الشنكي

وخرج بل في الحصر : ما لو سافر وحده ويكف حديده في الطريق وناب عنها فلا يلزمه قضاء للمحنف

والأولى أن تسوي بينهن في سائر الاستعاعات ، ولا يجزئ لتعلقها بالمل لقهره ، وكذا في استعاعات المالية فيما يظهر : حروحا من خلاف من أوجت التسوية فيها أيضا .

(ولو أعرض عنهن أو عن الواحد) ابتداء أو عند استكمال التوبة بالنسبة بهن (لم يأنم) لأن العيب حقه ، ولأن في داعية الطبع ما ينبغي عن إيجابه . (و) لكن (يستحب ألا يعطلهن) أي . من ذكرن الشامل للواحدة وأكثر .

(١) أي : لإمكان تداركهما بعد الموت . (سم : ٤٣٩/٧) .

(٢) أخرجه ابن حبان (٤٢٠٧) ، والحاكم (١٨٦/٢) ، وأبو داود (٢١٣٣) ، والترمذي (١١٧٣) ، والسنائي (٣٩٤٢) ، وابن ماجه (١٩١٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه

(٣) عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان رسول الله ﷺ يقسم معلن ، ويقول : « اللهم ، هذا قسمي فيما أملك ، فلا يلقي فيما تملك ولا أملك » قال أبو داود رضي الله عنه أخرجه الحاكم (٨٧/٢) ، وأبو داود (٢١٣٤) ، والترمذي (١١٧٢)

من الجماع والميت تحصيلاً لهم ؛ لئلا يؤدي إلى مصادمتهم أو إضرارهم بشئاً إن كانت عندهم سريرة حملة ثرها عليها أو عليهن

ومن ثم اختار جمع قول الصنولي : يُكره الإعراصُ عهن
وقوي الوجه المحرم لذلك^(١)

وقد لا يخور الإعراصُ لعارصي . كأن ظنمها ثم نأى به المعلوم لهم فيبرمه
أن يقضي على ما يحته لقنوي وسفه إليه غيره ، لكن المعتمد خلافه ؛ إذ
لا يتصور القضاء إلا من نوب المعلوم لهم فلا قضاء إلا إن أعادهم ، ولا تجب
الإعادة لأجل ذلك^(٢) على الأوجه^(٣) ؛ لأن يحصل سبب الوحوب لا يجب ؛
بطر ما مر في إحرام المنتمع بالحج ليضوم فيه^(٤)

قبل قول : أصله . ثم يكن لهم الطلب^(٥) . أحسن ؛ إذ لا يلزم من نفي
الإثم نفي الطلب ، ألا ترى أن المدين قبل الطلب لا يأثم بترك تدفع ، وإذا
طوبأ أثم انتهى

ويؤكد بأن الحق أتهما^(٦) مساوون ؛ إذ الأصل الحاربي على ألسنة حملة
الشرع أن ما وحب يطالب به على سبيل الإبرام به ، وما لا . فلا لهما^(٧)
متلار من إثباتاً وبعياً ، ومسألة الذين من ذلك ؛ لأنه واجت بطلان به
عاية الأمر أنه واجت موشع قبل الطلب ، ومصيق بعده

(١) أي : الإعراص . (ش : ٢٤٠ / ٧)

(٢) أي : القضاء ، ولحار متعلق بالإعادة . أو سحب الإعادة . (ش : ٢٤٠ / ٧)

(٣) رجع . سهل الصاح في خلاف الأنبياح . مسألة (١٢٩٣)

(٤) أي : من أنه لا يلزم تقديم لإحرام حتى يبرمه صوم الثلاثة أيام في الجمع . (ش : ٢٤٠ / ٧)

(٥) عاره . محرم . (ص : ٣١٨) (لم يكن لهم إبرام المسع عندهن)

(٦) أي : المتعبرين . (ش : ٢٤٠ / ٧)

(٧) أي : الطلب والإثم . (ش : ٢٤١ / ٧)

وَنُشْتَحَقُّ الْقِسْمَ غَرِيبَةً وَرَتْقًا وَحَائِصًا وَنُفْسًا ، لَا بَاشِرَةً

فَإِنْ قُلْتُ لَهَا وَاحِدَةً لَا تُطْفِئُ بِهَا إِلَّا عِدَّ تَصْبِيحٍ وَفِيهَا : كَصَلَاةٍ
وَالْحَقُّ . قُلْتُ . الْعَرَّافُ : أَنَّ الرَّاحِبَ صَالِحٌ لِلْطَّبِّعَةِ وَتَوَقُّعُهُ عَلَى شَرْطٍ فِي
الْعَصْرِ لِمَدْرِكٍ يَخْصُهُ لَا يُؤَثِّرُ فِي الْإِلَازِمِ مَدْنِي دَكْرُهُ
وَنُشْتَحَقُّ إِلَّا يُحْيِي الرُّوحَةَ عَنِ يَدِهِ^(١) مِنْ كُلِّ أَرْبَعٍ اعْتَدَارًا بِمَنْ هَ أَرْبَعُ
رُوحَاتٍ

قَالَ فِي « الْجَوَاهِر » : وَأَنْ يَدَّ فِي فَرْشٍ وَاحِدٍ حَيْثُ لَا عَدْرَ فِي لَانْفَرَادٍ
سَيَّمَا إِنْ حَرَصَتْ عَلَى ذَلِكَ

(وَنُشْتَحَقُّ الْقِسْمَ غَرِيبَةً) هَذَا مِمَّا يُسَمَّى بِهِيَ وَنُشْتَحَقُّ لِأَحَدٍ بِمَرْصِيٍّ وَلَا
قِسْمَ لَهَا وَإِنْ اسْتَحَقَّتِ الْعَقْدَ ، بَقِيَ الْقَيْمِيُّ عَنِ الْمَاورِدِيِّ وَأَقْرَبُهُ ، وَاعْتَمَدَهُ
عَبْرُهُ

(وَرَتْقًا) وَفَرْقًا وَمَجُوبَةً لَا بِحَافٍ مِثْلَ وَمَرَاهِقَةٍ (وَحَائِصًا وَنُفْسًا)
وَمُخْرَجَةً وَمَوْلَى أَوْ مَطَاهِرًا مِثْلَ ، وَكُلُّ دَابَّةٍ عَدْرٍ شَرْعِيٍّ أَوْ طَبْعِيٍّ ، لِأَنَّ الْمَقْصُودَ
الْأَنْسَ لَا الْوُطْءَ ، وَكَمَا نُشْتَحَقُّ كُلَّ مَهْرٍ الْعَقْدَ

(لَا بَاشِرَةً) أَيِ : حَارِجَةً عَنِ طَاعِنِهِ ؛ بِأَنْ تَخْرُجَ بِعَبْرٍ إِذِهِ ، أَوْ تُنْفِخَ مِنْ
اسْتِمَاعٍ بِهَا ، أَوْ تُغَيِّقَ الْبَابَ^(٢) فِي وَجْهِهِ وَلَوْ مَجُوبَةً ، أَوْ تَدَّعِي الطَّلَاقَ كَذِبًا ،
وَمُعْتَدَةً^(٣) عَنِ وَطْءِ شَهْوَةٍ ، وَصَغِيرَةً لَا تُطَبِّقُ الْوُطْءَ ، وَمَحْجُوسَةً ، وَمَعْصُومَةً ،
وَمَحْجُوسَةً ، وَأَمَةً لَمْ يَكْمُلْ تَسْلِيمُهَا^(٤) ، وَمَسَافِرَةً بِإِدْبِهِ وَحَذَاهَا لِحَاجَتِهَا ؛ كَمَا
لَا نَفَقَةَ لَهَا ، وَلِحَرَمَةِ الْحُلُوفِ بِالْمُعْتَدَةِ وَالْمَحْجُوسَةِ ، كَذَا وَقَعَ لِشَارِحٍ

(١) أَيِ : مِنَ الْمَيِّتِ . (ش : ٤٤١ / ٧)

(٢) وَخَرَجَ بِذَلِكَ ضَرْبًا مِنْهُ وَنُشْتَحَقُّ بِالْإِدْبِ شَرْعًا (ع ش : ٣٨٠ / ٦)

(٣) قَوْلُهُ (وَمُعْتَدَةً) عَطَفَ عَلَى (بَاشِرَةً) وَكَذَا (وَصَغِيرَةً) وَ(مَحْجُوسَةً) وَ(مَعْصُومَةً)
(وَ مَحْجُوسَةً) وَ(أَمَةً) وَ(مَسَافِرَةً) . كُلُّهَا مَعْطُوفَاتٌ عَلَيْهَا . كَرْدِي

(٤) وَفِي (خ) وَالْمَطْبُوعَةُ الْوَهِيَّةُ (تَسْلِيمُهَا مِنْهَا)

ودكروا (المجوسية) وهم : لحرمة بكاجها حتى على مثبها على ما مر^(١)
 قال الرويات ولو ظهر له زناها حل له مع قسمها وحقوقها : لتفتدي
 منه ، نص عليه في « الأم » وهو أصح القولين^(٢) انتهى
 وهو بعيد ولعل الأصح القول الثاني^(٣) ، وبأبي أول (الخلق)^(٤) ما يصرح به .
 وينبغي أن يكون محل الخلاف إذا ظهر زناها في عصمته ، لا قبلها .
 والمستحق عليه التمس روح سكران أو عاقل ولو مراهما
 نعم : إنم خوره على ولته إن علم به أو قصر . كما هو ظاهر
 كذا عثر به كثير وليس بقيد ، بل المميز الممكن وطؤه كذلك ، بل بحث . أن
 غيره^(٥) . ثم عند بعضهن وطلب الفيات بيانه عندهن لزم ولته إجابتهن
 لذلك . وسفيها^(٦) وإثمه عليه : لأنه مكلف .
 أم مجنون ، فإن لم يؤمن صرره ، أو آذاه لوطء فلا قسم ، وإن آمن
 وعليه بقية دور وطلته . لزم الولي الطواف به عليهن ، كما لو بقعه اللوطء ، أو
 قال به

هذا كله إن أطلق جنونه أو لم يتصبط وقت إفاقته ، وإلا راعى هو أوقات
 الإفاقة ، وروى أوقات الجنون بشرطه^(٧) ، ليكون لكل واحدة بوبة من هذه وبوبة

(١) في (ص ٦٥٢)

(٢) قال في « الجربة »

(٣) عاره : لهية والأوجه ترجح مقابلة له ، وهو وجوب القسم ودفع لعقه وعبر ذلك

ع ش . (ش : ٤٤١/٧)

(٤) في (ص ٩٣٦)

(٥) أي : غير المميز . انتهى ع ش . (ش : ٤٤١/٧)

(٦) عطف على (مراهما) والاولى معنى (أو) (ش : ٤٤١/٧)

(٧) أي السابق بقبوله (وإن آمن وعبد به دور وطلته) (ش : ٤٤٢/٧)

فَإِنْ لَمْ يَنْفَرِدْ بِمُسْكِيٍّ ذَرَّ عَلَيْهِمْ فِي بُيُوتِهِمْ ، وَإِنْ نَفَرَدَ فَلَا أَفْصَلَ
الْمُصِصِي إِلَيْهِمْ ، وَلَهُ دُعَاؤُهُمْ ، وَالْأَصَحُّ تَحْرِيمُ دَعَائِهِ إِلَى نَقْصٍ وَدُعَاءِ
بَعْضٍ .

من هذه ، وبما لم ينضبط لو قسم لواحد من الجواب وأدى في بنية أخرى
قصي للأولى ما جرى في رسم الجواب ؛ بقصه

وعلى محوس واحد وقد مُكِّن من سائر القسم ، ومن امتنعت مهر سَقَطَ
حَقُّهَا إِنْ صَلَّحَ محلُّهُ لِسَكْنَى مثليها

ومنه ^(١) . ألا يُشارِك غيره في مرفق من مرفق الآتيه ، هذا ^(٢) هو الذي يَنْجُو
من خلاف في ذلك

(إِنْ لَمْ يَفْرَدْ بِمُسْكِيٍّ) وَرَدَّ الْقِسْمَ (ذَرَّ عَلَيْهِمْ فِي بُيُوتِهِمْ) تَوْفِيَةً
لِحَقِّهِمْ

(وَإِنْ نَفَرَدَ) بِمُسْكِيٍّ (فَلَا أَفْصَلَ) الْمُصِصِي إِلَيْهِمْ (صَوْنًا لَهُمْ)
(وَلَهُ دُعَاؤُهُمْ) لِمُسْكِيٍّ وَعِيَهُمْ لِإِحَابَةِ ، لَأَنَّ ذَلِكَ حَقُّهُ ، وَمِنْ امْتَنَعَتْ ؛
أَيَّ وَقَدْ لَاقَ مُسْكِيَّهُ بِهَا فِيمَا يَظْهَرُ فِيهِ بَاشِرَةٌ ، إِلَّا دَلَّتْ حَصْرُ ^(٣) لَمْ تَعْتَدِ
الْبُرُورَ فَيَذْهَبُ لَهَا عَلَى مَا قَالَهَ السَّائِرُ دِي ^(٤) ، وَتَتَخَذُ الْأَدْرَعِيَّ وَغَيْرَهُ ، لَكِنِ
اسْتَعْرَبَهُ ^(٥) الرُّوبِيَّ ، وَالْأَنْحُوَّ مَعْدُورَةً نَحْوَ مَرَصِيٍّ فَيَذْهَبُ ، أَوْ يُرْسَلُ لَهَا
مَرْكَبًا إِنْ أَطَاقَتْ مَعَ مَا يَقْبِيهَا مِنْ نَحْوِ مَطَرٍ .

(وَالْأَصَحُّ) تَحْرِيمُ دَعَائِهِ إِلَى بَعْضٍ ^(٦) وَدُعَاءِ بَعْضٍ (إِلَى مُسْكِيٍّ) لِمَا فِيهِ مِنْ

(١) أي مما يعبر في صلاحية المحل . (ش ٤٤٢/٧)

(٢) أي بنية ؛ (وعلى محوس واحد . .) إلخ (ش ٤٤٢/٧)

(٣) قوله (إلا دلت حصر) الحصر فتح الغاء ونقاء شبه الحاء كردي

(٤) لحاوي الكبير (١٥٩/١٢)

(٥) راجع د سهل لفتح في خلاف لأشبح مسأله (١٢٩٤)

(٦) وفي المطبوعة المصرية والمكية . (إلى بعضهن)

إِلَّا لِعَرَضٍ كَقُرْبِ مَسْكِنٍ مِنْ مَضَى إِلَيْهَا أَوْ خَوْفٍ عَلَيْهَا
وَيَحْرُمُ أَنْ يُقِيمَ بِمَسْكِنٍ وَاحِدَةٍ

الإباحاش (إلا) بالفرعة أو (لغرض) طاهر عرفاً له^(١) أو لها فيما يظهر (كقرب
مسكن من مضى^(٢) إليها أو خوف عليها) نحو شاب ، سواء كان الخوف منه أم
مها ، فإن اختلفا^(٣) رُجع لغيرهما^(٤) فيما يظهر
دون غيرها^(٥) ، فلا يحرم ؛ إذ لا إباحاش حيث .

فمن امتنع بلا عذر ؛ لكوبها^(٦) ذات خمر على ما عرّ ، أو مرض وشق عليها
الركوب مشقة لا تُحتمل عادة فيما يظهر فاشتر

قال الأدرعي لو كان العرض دهنه للبيعة للحواف عليها ودعاء القربة
للأمر عيها عتبر عكس ما في المتن والصابط ألا يظهر منه ميل بالتفصيل
والتحصيل انتهى

وقول المتن (أو خوف عليها) عطفاً على (قرب) . صريح فيما ذكره ،
فهو ما في المتن لا عكسه .

(ويحرم أن يقيم بمسكن واحدة) سواء ملكها وملكه وغيرهما وإن لم تكن هي
فيه حال دعائهن فيما يظهر

(١) قوله : (له) متعلق بـ (لغرض) . (سم : ٤٤٢/٧) .

(٢) وفي (خ) و (غ) . (يعضي)

(٣) قوله (دون أحدهما) أي روحاً في الحواف وعنده كردي

(٤) قوله : (لغيرهما) نائب فاعل (رجع) . (ش : ٤٤٢/٧)

(٥) قوله (دون غيرها) نصير يرجع إلى (من يعضي إليها) يعني غيرها سب منصبه بواحد

من هذين الوصفين ، بأن كان بعيد المسكن عمورة كردي وعبارته من قسم

(٤٤٢/٧) قوله : (دون غيرها) متعلق بالمتن (عليها) أي متعلقاً بمعوي ، فهو حال من

إيهاء في (عيها) والمعنى حال كون من مضى إليها متفرقة بالحواف عليها أو قرب مسكنها عن

الزوجة الأخرى .

(٦) عله لعذر . (سم : ٤٤٣/٧)

وَيَدْعُوهُنَّ إِلَيْهِ ، وَأَنْ تَجْمَعَ ضَرَّتَيْنِ فِي مَسْكَنِ إِلَّا بِرِصَاهُمَا

(ويدعوهن) أي : السافيات (إليه) بغير رصاهن ؛ لما مر^(١) ، فإن أخذن
لها^(٢) الصبح ، وحيتن يصبح عود قوله (إلا برصاهما) لهذا^(٣) أيضاً^(٤) ، بأن
يُجْعَلَنَّ قسماً وهي قسماً آخر^(٥) .

(وأن تجمع ضررتين) أو حرة وشرية (في مسكن) متحد المراقبي أو بعضها ؛
كخيمة في حصر ولو ليلة أو دوها ؛ لما بينهما من التماس (إلا برصاهما) لأن
لحقن لهما ، ولهما الرجوع ، وإلا برصا الحرة ، خلافاً لشرح اغتفر رصا السرية
أيضاً ، وللحرة الرجوع هنا أيضاً^(٦) .

أما خيمة لسفر فله جمعها فيها ؛ لعسر إيراد كل خيمة مع عدم دوام
الإقامة .

ومنه^(٧) يُؤْخَذُ أنه لا تجتمعها بمحل واحد من سبعة . لا إن تعذر إفراد كل
بمحل ؛ لصغرها مثلاً .

وأما إذا تعذر المسكن وانقرض كل جميع مراقبه نحو مطبخ وحش ،
وسطح ودرجه ، وبئر ماء ولاق . فلا امتناع لهما حيثن وإن كانا^(٨) من دار
واحدة ، كعلو وسفل وإن اتخذا علواً ودعيراً فيما يظهر ؛ لأن المراد ألا

(١) أي : من أن فيه إباحة . (ش : ٤٤٢/٧)

(٢) أي : لصاحبة المسكن . (ش : ٤٤٣/٧)

(٣) أي : لمسألة الإقامة بمسكن واحد . (ش : ٤٤٣/٧)

(٤) أي : كسأله جمع الضرتين في مسكن . (ش : ٤٣/٧)

(٥) قوله (بأن يجمع) إلح صحيح لمرجع الصبر حظ مالية لساكن وصاحبه
المسكن . (ش : ٤٤٢/٧)

(٦) قوله (هنا) أي : فيما إذا كان معها سرية (أيضاً) أي : كما إذا كان معها سرية . (ش :
٤٤٢/٧)

(٧) أي : من التعليل . (ش : ٤٤٣/٧)

(٨) أي : المسكنان . هامش (ك) .

وَهُ أَنْ يُرْتَبَ الْقِسْمُ عَلَى لَيْلَةٍ وَيَوْمٍ قَتْلَهَا أَوْ نَعْدَهَا ، وَالْأَصْلُ اللَّيْلُ ، وَالنَّهَارُ
تَبَعٌ ، فَإِنْ عَمِلَ لَيْلاً وَسَكَنَ نَهَاراً ؛ كَحَارِسٍ

بَشِيرَكَ^(١) فِيمَا قَدْ يُؤَدِّي لِلتَّخَاصُمِ .

وَسَوَى الدَّهْدِيرِ الْحَارِجِ عَنِ الْمَسْكَنِ لَا يُؤَدِّي اتِّحَادُهُ إِلَيْهِ كَاتِحَادِ الْمَمْرُ مِنْ
أَوَّلِ بَابٍ^(٢) إِلَى بَابٍ كُلِّ مِنْهُمَا .

وَيُظْهِرُ أَنَّ اتِّحَادَ الرَّحَى فِي بَلَدٍ اغْيِيدَ فِيهِ إِفْرَادُ كُلِّ مَسْكَنِ بِرَحَاً كَاتِحَادِ بَعْضِ
الْمَرَاقِي ، لِأَنَّ الْإِشْرَاقَ فِيهَا يُؤَدِّي لِلتَّخَاصُمِ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

وَيُكْرَهُ وَطْءٌ وَاحِدٌ مَعَ عِلْمِ الْآخَرَى بِهِ^(٣) ، وَلَا تَلَزُّمُهَا الْإِجَابَةُ ؛ لِأَنَّ الْحَيَاءَ
وَالْمَرْوَةَ يَأْتِيَانِ دَلَّتْ ، وَمِنْ ثَمَّ صَوْتُ الْأَدْرَعِيِّ الْحَرِيمِ .

(وَلَهُ أَنْ يَرِسَ الْقِسْمُ عَلَى لَيْلَةٍ) لَيْلَةٌ ، وَأَوَّلُهَا هُنَا^(٤) يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ دَوَى
الْحَرْفِ ، فَيُقَسَّرُ فِي حَقِّ أَهْلِ كُلِّ حَرْقَةٍ عَادَتُهُمُ الْعَالَةُ ، وَآخِرُهَا الْمَحْرُ ، خِلَافاً
لِلْمَاسْرِحِيِّ^(٥) حَيْثُ خَذَفَ مَعْرُوبُ الشَّمْسِ وَطَمَّوَعَهَا (وَيَوْمَ قَتْلَهَا أَوْ نَعْدَهَا)
بِحَصْرٍ الْمَقْصُودِ بِكُلِّ ، لَكِنَّ الْأَوَّلَى تَقْدِمْ اللَّيْلِ ؛ خُرُوجاً مِنْ خِلَافِ مَنْ عَيْتَهُ ؛
لِأَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ التَّوَارِيخُ الشَّرْعِيَّةُ .

(وَالْأَصْلُ) لَمْ يَغْفَلْ بِالنَّهَارِ (اللَّيْلُ) لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَهُ مَسْكناً^(٦) (وَالنَّهَارُ
تَبَعٌ) لِأَنَّهُ وَقْتُ التَّرْقُدِ .

(فَإِنْ عَمِلَ لَيْلاً وَسَكَنَ نَهَاراً - كَحَارِسٍ) وَأَتَوَيْ بِفَتْحٍ أَوَّلَهُ وَضَمَّ الْعَوَقِيَّةَ مَعَ

(١) أَيِ : الْمَسْكَنِ . هَامِشٌ (٤)

(٢) أَيِ : لِلْمَحَلِّ ، (ع ش : ٢٨٢ / ٦)

(٣) قَوْلُهُ (مَعَ عِلْمِ الْآخَرَى بِهِ) أَيِ عِلْمُهَا حَالَهُ الْوُطْنِ . بِالْوُطْنِ ، سَوَاءً كَانَ ابْعَدَ بِالرُّؤْيَةِ أَوْ
بَعِيرَهَا . كَرْدِي

(٤) أَيِ فِي الْقِسْمِ . (ش : ٤٤٢ / ٧)

(٥) وَمِنْ (ح) وَلِطَمَّوَعَهُ بِوَعْبِهِ (لِلْمَاسْرِحِيِّ) بِالْحَاءِ الْمَوْجُودَةِ

(٦) فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى ﴿ وَاللَّيْلُ إِذَا ضَلَّتْ رِجْلُهَا وَابْتِغَى عَلَيْهَا الْمَنَافِقَ ﴾ [الأنعام ٩٦]

فَعَكُّهُ

تشديدها وقد تُخَفَّفُ وهو وقاد الحمام ، أو غيره نسبةً للأنثوي ، وهو :
أَحْدُوْدٌ^(١) الخبار والجصص ، ذكره في «القاموس»^(٢) (.. فعكسه) بعكس^(٣)
ما دُكِرَ ، فإن كان يَعْمَلُ نَارَ لَيْلٍ وَنَارَ نَهَارٍ لَمْ يُجْزِ نَهَارُهُ عَنْ لَيْلِهِ ،
ولا عكسه ، أي . والأصل في حقه وقت السكوب ، لتفاوت العرص
ولو كان يَعْمَلُ بعض الليل وبعض النهار فالظاهر أن محل السكوب هو
أصل والعمل^(٤) هو السع ، وأنه لا تُخْرَى أحدهما عن الآخر
وتَرَدَّدُ النظرُ بين عمله^(٥) في سه ، كالكنة والحبابة ، وظاهرُ تحثيلهم
بالحارس والأنثوي أنه لا عبرة بهذا العمل فيكون الليل في حقه هو الأصل ؛ لأن
العصاة الأسر وهو حاصل .

هذا كله في الحاضر

أما الماقر فعماده وقت بروله ما لم تكن حلوته في سيره ، فهو انعماد ؛
كما تحته الأذرعِي وعماده^(٦) في المحبوب وقت إيقته أي وقت كَدَ ، وأيام
الجود كالغيبه^(٧) ، كذا جَزَمَ به شارح^(٨) ، وهو إنما يَنَأَى على كلام البغوي
الذي صَعَّفاه^(٩) ، فعلى ماقر^(١٠) ؛ مِنْ النظرِ لآيَامِ الإفاة وحذها والجون

(١) لي : حصرة . (ع ش ٣٨٣/٦)

(٢) قاموس المسج (٢٧٧/٤) ذكر عاده (أَحْدُوْدُ الْجَبَّارِ)

(٣) وفي (ب) و (ح) و (ع) : (لعكس)

(٤) بالجر عطفاً على (السكون) . (ش : ٤٤٤/٧)

(٥) أي : ليلاً . (ش : ٤٤٤/٧)

(٦) أي : القسم . هامش (ك) .

(٧) أي : فخلعو أيام الجود كأيام الغيبة . (ش : ٤٤٤/٧)

(٨) هو : الرركشي ، ونقله عن النص . (سم : ٤٤٤/٧)

(٩) الشرح الكبير (٣٦٣/٨) ، روضة الطالبين (٦٦١/٥)

(١٠) قوله (فعلى ماقر) أي : قيل قول المصنف (وإن انفرد) ، إلح كردي وهي

الشرواني (٤٤٤/٧) . (أي : في شرح . لا مباشرة) .

وَلَيْسَ لِلأَوَّلِ دُخُولٌ فِي نَوْتِهِ عَلَى

وَحْدَتِهَا الْأَصْلُ فِي حَقِّهِ كَعَبِيرِهِ .

نعم ؛ مَرَّ في عبر المنصسط أَنَّ الإفاقة لو خضلت في نوبة واحدة قَصَى
لِلأُخْرَى مَذَرَهَا^(١) ، فعليه قد يُفادُ أَنَّ العماذها^(٢) وَفَتْ الإفاقة

وَقِصَّةُ مَا فِي « الشامل » عن الأصحاب أَنَّ مَنْ عَمَّادَهُ اللَّيْلُ لَا يَجُوزُ لَهُ
الْحُرُوحُ فِيهِ بِعَبْرِ رِضَاهَا لِحِمَاةٍ وَحِدَارِهِ وَإِجَابِهِ دَعْوَةً ، وَهُوَ ضَعِيفٌ

وَبِمَا ذَلِكَ^(٣) لِدَائِي الرِّفَافِ فَقَطْ ؛ لِأَنَّهُ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْحُرُوحُ فِيهَا لِعُدُوبِ ؛
تَقْدِيمًا لِوَاجِبِ حَقِّهَا ، كَذَا قَالَاهُ^(٤) ، لَكِنْ أَطَالَ الْأَدْرَعِيُّ وَعَبِيرُهُ فِي رَدِّهِ وَأَنَّ
الْمُعْتَمَدَ أَنَّهُ لَا حَرَمَةَ^(٥) ؛ أَيِ ؛ وَعَلَيْهِ^(٦) : فَهِيَ عُدْرَةٌ فِي تَرْكِ الْجَمَاعَةِ ؛ كَمَا
مَرَّ^(٧)

وَنَحَبْتُ التَّسْوِيَةَ سَهْنًا فِي الْحُرُوحِ لِحَوِّ جَمَاعَةٍ ، فَإِنْ حَصَّ بِهِ^(٨) لَيْلَةٌ وَاحِدَةٌ
مِنْهُمْ . . . حَرَمٌ .

(وَلَيْسَ لِلأَوَّلِ) وَهُوَ مَنْ عَمَّادَهُ اللَّيْلُ وَيُعَاسَرُ بِهِ فِي جَمِيعِ مَا يَأْتِي .
وَمِنْهُ^(٩) أَنَّ الدُّخُولَ فِي الْعَمَادِ شَرْطُهُ الصَّرُورَةُ ، وَفِي عَبِيرِهِ تَكْمِيلُ الْحَاحَةِ . مَنْ
عَمَّادَهُ^(١٠) النَّهَارُ ، أَوْ وَفَتْ الْبُرُولِ أَوْ الْكُورِ أَوْ الْإِفاقة (دُخُولٌ فِي نوبة عَلَى

(١) فِي (ص ٩٠٢-٩٠٣)

(٢) أَيِ : فِي الْمَجْرُوحِ الْمُنْقِطِ وَقْتُ إِفاقَتِهِ . (ش : ٢٤٤/٧)

(٣) أَيِ : عَدَمُ الْخُرُوجِ . (ش : ٢٤٤/٧)

(٤) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٢٧٤/٨) ، رَوْضَةُ الطَّالِبِينَ (٦٦٧/٥)

(٥) رَاجِعٌ « سَهْلُ الصَّاحِ فِي حِلَالِ الْأَشْيَاح » مَسْأَلُهُ (١٢٩٥)

(٦) قَوْلُهُ (وَعَلَيْهِ) أَيِ مَا اعْتَمَدَ الْأَدْرَعِيُّ وَعَبِيرُهُ (ش : ٢٤٥/٧)

(٧) فِي (٢٤٤٣/٢)

(٨) أَيِ - بِالْحُرُوحِ لِحَوِّ جَمَاعَةٍ . (ش : ٢٤٥/٧)

(٩) أَيِ مَسَائِلِي . (ش : ٢٤٥/٧)

(١٠) نَائِبٌ « عَلِ » (يَقْلَسُ) (ش : ٢٤٥/٧)

أُخْرَى لَيْلًا إِلَّا لَصْرُورَةٍ ، كمرصها المخوف ، وحيد (إن طال مكثه).

أخرى ليلًا (ولو لحاجه (إلا لصرورة - كمرصها المخوف) ولو عداً وإن طالت مدته^(١) وإن نظر فيه^(٢) ، لأذرع^(٣) ، أو احتمالاً ، ليغرب الحان ومما يدفع تطيرة^(٤) قول : التهذيب ، وغيره لو مرصت أو ولدت ولا متعهد بها^(٥)

قال الراقعي : أو لها متعهد كمحرم : أي - مزرع : إذ لا يلزمه^(٦) إسكانه ، فيه أن يُدِيم السوثة عندها ونقصي^(٧)

وقياسه^(٨) أن ممكن جدهن لو اختص بحوف ولم تأمن عى ميهها إلا به . خازله السوثة عنده ما ذم الحوف موجوداً ونقصي

نعم ، إن سهل بقنها لمرب لا حوف فيه لم ينعذ تعيه عليه ثم رأيت برركشي بمل عن « الشبي » واستظهره أن الحوف عليها من حريق أو بهب أو نحوه - أي كدجر . كامرص

(وحيد) أي حين بد دخل لصرورة ، كما هو صريح ساق ، فقول شارح : تخمل إرادة هذا وضده والأمريز بعد ، بل سهو (إن طال مكثه) عرفاً

وتقدير القاصي لطوله بثلاث الليل ، وغيره ساعه طويلة عرفاً

(١) أي : الدحول (ع ش : ٣٨٣/٦)

(٢) لمن مرجع الصير قوله (ون طال مدته) (ش ٤٤٥/٧)

(٣) لعل وجه الدفع : طلاق ، لهديب ، وغيره فوبهما (لو مرص) (إلح الشاس للطويل والفصير ، (ش ٤٤٥/٧)

(٤) التهذيب في فقه الإمام الشافعي - (٥/٥٣٦)

(٥) تعديل لقوله الاتي (فيه أن يدِيم) (بمع - مدع ش . أقول الظاهر أنه علمه بقوه (أي - مسرع) ، وأن نصميرين لمعهه المحرم (ش ٤٤٥/٧)

(٦) الشرح الكبير (٨/٣٦٧)

(٧) أي : ما في « التهذيب » وغيره - (ش : ٤٤٥/٧)

فصلي ، وإلا . فلا

صعب^(١) ، لكنه يذلل على تنقيص^(٢) في رسم الطول .

ويظهر صبط العرف في ذلك^(٣) بموق ما من شأنه أن يختار إليه عند ادحول لتعقيد الأحوال عادة ، فهذا القدر^(٤) لا يقصبه مطعماً ، وما زاد عليه يقصبه مصفاً^(٥) وإن فرض أن الصرورة امتدت فوق ذلك^(٦) .

وتعليقهم بالمماحية^(٧) وعدمها^(٨) طاهر في ذلك^(٩)

(فصلي) من نوسها^(١٠) مثله ، لأنه مع الطول لا يُمنع به ، وحق الأدمي لا يسقط بالعذر .

(وإلا) يطل مكته عرفاً (. . فلا) يقصبي ؛ لأنه يساغح به

وقول الزركشي : (وثأتم) سو فلم ؛ إذ الفرص أنه دخل لصرورة ، وإنما لأنهم إن تعدى بادحول وإن قل مكته ، ومع ذلك^(١١) لا يقصبي إلا إن طال مكته ، خلافاً لما يؤممه قوله^(١٢) (وحيث) إذ قصيته . أن شرط القصاء عند الطول كون لدحول لصرورة ، وأنه لغيرها يقصبي مطلقاً ؛ لتعديه .

(١) قوله (وبتدبير القاصي) متدا ، قوله (وغيره) عطف على القاصي ، قوله (صعب) غير لمبتداً ، والأولى : ضعيفان . كردي

(٢) والتقصيص التأخير . كردي

(٣) أي : في طول المكث (ش : ٤٤٦/٧) .

(٤) أي : ما من شأنه . . . إلخ . (سم : ٤٤٦/٧)

(٥) فيه نظر إذا طال الرسم ، أي على هذه الصرورة (ش : ٤٤٦/٧)

(٦) أي : ما من شأنه . إلخ (ش : ٤٤٦/٧)

(٧) أي : في قول المتن : (وإلا . فلا) . (ش : ٤٤٦/٧) .

(٨) أي : فيما قبله . (ش : ٤٤٦/٦)

(٩) أي : الضبط المذكور . (ش : ٤٤٦/٧)

(١٠) وقوله (من نوسها) الضمير يرجع إلى (أخرى) هي المس كردي

(١١) أي : مع انحصار الإثم فيما ذكر . (ش : ٤٤٦/٧)

(١٢) أي : المصنف . (ش : ٤٤٦/٧) .

وَلَهُ الدُّخُولُ نَهَاراً لَوْ ضَعُ مَنَاعٍ وَسُخُوهُ ، وَيَسْفِي الْأَبْطُولَ مَكْنَهُ ،

وكذا يَجِبُ القِصَاءُ عند طول رمي الخروج ليلاً ولو لعبير ستِ الصرّة^(١) وإن
أُكْرِهَ ، لكِنَّهَا^(٢) يَفْصِيهِ عند فراغ التوبة لا من توبة إحداها ، وعند فراغ رمي
القِصَاءِ يَلْزَمُهُ الخروجُ إن أَمِنَ لسحو مسجد

وقد يَجِبُ القِصَاءُ عند القصر ، بأن نَعُدَّ مترُكاً بحث طال الرمي من اندهاب
والعود فيجب بقِصَاءٍ من توبتها وإن قُصِرَ المكثُ عندها ، كذا جرم به شارح ،
وهو مُحْتَمَلٌ ، لكن ظاهر تخصيصهم القِصَاءَ برمي المكث خلافه ، وَتَوَجَّهَ^(٣)
بأن رمي العود والذهاب لا يظهر فيه قصدُ تخصيص مؤثر عرفاً^(٤)

نعم ، قياس ما مرَّ في صورة القِصَاءِ بعد فراغ التوبِ أن رَمَها^(٥) لو
طال قِصَاءُ بعد فراغ التوبِ .

وله قضاء العائت في أي جزء من الليل ، ومثله^(٦) أولى ، وقيل واجب
(وله الدخول نهاراً) لحاجة ، لأنه يُسَامَعُ فيه ما لا يُسَامَعُ في الليل ،
فَيَدْخُلُ (لَوْ ضَعُ) أو أَحَدُ (مَنَاعٍ وَسُخُوهُ) كنسيم بفتحة ومعرف حبر ؛ للحبر
الصحيح عن عائشة كَانَ ضَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَطُوفُ عَلِيسَا حَمِيعاً فَيَذْنُو مِنْ كُلِّ
أَمْرٍ مِنْ عِبَرِ مَسْجِدٍ^(٧) حَتَّى يَتَلَّعَ إِلَى النَّبِيِّ هِيَ تَوْبَتُهَا فَيَنْبِثُ عَنْدهَا^(٨)
(وَيَسْفِي) أي . يَجِبُ ؛ كما عليه جمهور العراقيين (ألا يطول مكثه) على

(١) لعل الأولى : إسقاط لفظة : (ولو) . (ش : ٤٤٦/٧)

(٢) أي في طول رمي الخروج ليلاً أحد سم : أي إلى غير ستِ الصرّة (ش : ٤٤٦/٧)

(٣) أي : خلافه . (ش : ٤٤٦/٧) .

(٤) راجع : لسهر الصباح في اختلاف الأشباح ، مسأله (١٢٩٦)

(٥) أي : اندهاب والإياب . (ش : ٤٤٦/٧)

(٦) أي : مثل ذلك الجزء العائت . (ش : ٤٤٦/٧)

(٧) أي : الجماع ؛ كما يأتي انتهى عن ش (ش : ٤٤٦/٧)

(٨) أخرجه لحاكم (١٨٦/٢) ، أبو داود (٢١٣٥) عن عائشة رضي الله عنها

وَالصَّحِيحُ : أَنَّهُ لَا يَقْصِي إِذَا دَخَلَ لِحَاجَةٍ ، وَأَنَّ لَهُ مَا سِوَى وَطْءٍ مِنْ اسْتِمْتَاعٍ ،

قَدَّرَ الْحَاجَةَ ، وَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمَا أَنَّ ذَلِكَ ^(١) أَوَّلَى لَا وَاحِدٌ ^(٢) بَعِيدٌ ، لِأَنَّ الرَّائِدَةَ عَلَى الْحَاجَةِ كَاسْدَاءِ دُخُولٍ لَغَيْرِهَا وَهُوَ حَرَامٌ ؛ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ^(٣) ، إِلَّا أَنْ يُجَابَ . بَأَنَّهُ وَقَعَ هَذَا تَابَعًا ، وَيُعْتَمَرُ بِهِ مَا لَا يُعْتَمَرُ فِي غَيْرِهِ ^(٤)

(وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْصِي إِذَا دَخَلَ لِحَاجَةٍ) وَإِنْ طَالَ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمَا ^(٥) ، وَصَرَّخَ بِهِ الْمَآوِرِدِيُّ ^(٦) ، لَكِنْ صَرَّخَ آخَرُونَ بِالْقَصَاءِ عِنْدَ الطَوْلِ ، وَنَقَلَ ابْنُ الرَّفْعَةِ عَنْ مَرْيَمَ « الْإِمَامُ » ^(٧) .

وَجُمِعَ بِحَمَلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا طَالَ يَقْدَرُ الْحَاجَةُ ، وَالثَّانِي عَلَى مَا إِذَا طَالَ فَوْقَهَا .

(و) الصَّحِيحُ (أَنَّ لَهُ مَا سِوَى وَطْءٍ مِنْ اسْتِمْتَاعٍ) لِلْحَبِيرِ ^(٨) ؛ إِذَا الْمَسْبُورُ بِهِ الْجَمَاعُ ، وَبُحِثَ حَرَمُهُ إِنْ أَقْصَى إِلَيْهِ ^(٩) إِقْصَاءً قَوِيًّا ؛ كَمَا فِي قَلَّةِ الصَّانِمِ

وَيُشْرَقُ بَأَنَّ دَاتِ الْجَمَاعِ مَحْرَمَةٌ إِجْمَاعًا ثُمَّ لَا هَاءَ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَعَ وَقَعَ جَائِزًا ، وَإِنَّمَا الْحَرَمَةُ لِمَعْنَى حَارِجٍ - وَهُوَ حَقُّ الْعَبْدِ - كَمَا صَرَّخَ بِهِ الْإِمَامُ ^(١٠) ، عَلَى أَنَّ فِي حَلِّهِ مِنْ أَصْلِهِ خِلَافًا ، فَاخْطِطْ ثُمَّ لَدَلْكَ وَلِكُونِهِ مَقْصِدًا لِلْعَادَةِ مَا لَمْ يُخْتِطْ هَا

(١) قوله (أن ذلك) أي عدم طول المكث (ش ٤٤١/٧)

(٢) الشرح الكبير (٣٦٦/٨) ، روضة الطالبين (٦٦٢/٥) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) راجع : سهل الصالح في اختلاف الأنساج ، مسألة (١٢٩٧)

(٥) الشرح الكبير (٣٦٦/٨) ، روضة الطالبين (٦٦٢/٥) .

(٦) الحاوي الكبير (١٥٧/١٢)

(٧) كفاية الله (٣٤٢/١٣) .

(٨) أي : المأز آنفًا - (ش ٤٤٧/٧٠)

(٩) قوله (حرمة) أي ما سوى وطء - ابن - وقوله (إليه) أي النوط - (ش ٤٤٧/٧)

(١٠) نهاية المطلب في دراية المتعبد (٢٤٧/١٣) .

وَأَنَّهُ يَقْصِي إِنْ دَخَلَ بِلَا سَبِّ ، وَلَا تَجِبُ تَسْوِيَةٌ فِي الْإِقَامَةِ نَهَارًا
وَأَقْلُ تَوْبِ الْقِسْمِ لَيْلَةً ،

(و) الصحيح : (أنه يقصي) ومن إقامته إن طال (إن دخل بلا سب)
لتعديبه .

(ولا تجب تسوية في الإقامة) في غير الأصل ، كأن كان (نهاراً) أي في
قدرها ؛ لأنه وقت التردد ، وهو يقل ويتكرر ، وكذا في أصلها^(١) على ما اقتضاه
الإطلاق ، لكرر الذي نخشه الإمام أحداً من كلامهم **امسعه**^(٢) **إِنْ كَانَ قَصْداً**^(٣) ،
وجزى عليه الأدرعي فقال لا أشك أن يحصى أحد من بالإقامة عنده نهاراً
على الدوام ، والاشارة في توبة غيرها يُورث حقدً وعداوة وإظهار تحصيل
وميل

أما الأصل . فتجب التسوية في قدر الإقامة به حتى لو حرق في ليلة إحداهن
فقط ولو للجماعة . . حرّم ؛ كما مر^(٤)

(وأقل توب القسم ليلة) ليلة ، ونهار نهار في بحر الحارس ؛ كما هو
ظاهر ، فلا يجوز تبعيضهما على الأوجه في النهار ؛ لأنه يُعَصَّر^(٥) العشر ؛ ومن
ثم جاز برصاهن ، وعلمه حملوا طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليلة
واحدة^(٦)

- (١) أي الإقامة ؛ عطف على (قدرها) . (ش : ٤٤٧/٧)
(٢) يتأمل مرجع بضمير **له** رشدي ، أقول مرجعه تفصيل بعض النساء بالإقامة عنده نهاراً
المعلوم من المقام . (ش : ٤٤٧/٧)
(٣) نهاية المطلب في دراية الملعب (٢٤٣/١٣)
(٤) قوله (حرّم ؛ كما مر) أي فيل (وبسبب الأول) كردي
(٥) نقص فلاناً كسر عشه ، وفسر بعض عليه عشه ، وبعض عت فلان قطع عسا ما كا
سحب الاستكثار منه . المعجم الوسيط . (ص : ٩٣٦)
(٦) عن أسن رضي الله عنه أن النبي ﷺ كان يطوف على نسائه في ليله واحده وبه سمع بسوء أخرجه
البخاري (٥٠٦٨) ، ومسلم (٣٠٩)

وَهُوَ أَفْضَلُ ، وَيَحُوزُ ثَلَاثًا ، وَلَا زِيَادَةَ عَلَى الْمَذْهَبِ .
وَالصَّحِيحُ . وَحُوتُ قُرْعَةٍ لِلْإِسْدَاءِ ، وَقِيلَ : يَحْيِي .

(وهو أفضل) من الرمادة عليها ، للاتباع^(١) ، ولقرب عهده بهن .

(ويحوز ثلاثاً) ثلاثاً وليلتين ليلتين وإن كره من ذلك ، لقربها (ولا زيادة) على
الثلاث فتحريم غير رضاهن (على المذهب) وإن تفرقت في البلاد ؛ لتمامها من
الإباحاش والإصرار ، وقيل بكرة ، ونص عليه في «الأم»^(٢) ، وجرى عليه الدارمي
والرويان^(٣) ، وبه يقرب الوجه الشاذ القائل لا تقدير برمي أصلاً وإنما هو إلى الروح .

(والصحيح) فما إذا لم يرضين في الاسداء بواحدة بلا قرعة (وجوب
قرعة) بينهن (للاسداء) في القسم بواحدة منهن ؛ تحترأ عن الترجيح من غير
مرجح ، وبدأ من خرجت فرعها ، ثم يُقرع للباقيات وهكذا ، فإذا تَنَبَّ
لونه راعى الترتيب من غير قرعة

نعم ، لو بدأ بواحدة ظلماً أقرع للمقاب ؛ لأن الأول لغو ، فإذا تم
بعدد . أقرع للاسداء^(٤) ؛ كما شجعه الحنفي ؛ لتمامه . أن الأول لغو .

(وقيل بتحريم) يبدأ من شاء بلا قرعة ؛ لأنه الآن لا تُلزمه قسم

ولو أراد الاسداء بما ليس قسمياً ؛ كدور ليلة فهل تجب قرعة ؟ فيه تردد ،
والذي يتجه وحوثها ، ومَرَّ أَنَّ طَوَافَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي لَيْلَةٍ مَحْمُولٌ عَلَى
أَنَّهُ بِرِضَاهُنَّ .

(١) عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله ﷺ يقسم لكل امرأة مهر يومها وليلتها ، غير أن سودة
بست ومعة وهبت يومها ، ليلتها لعائشة ووج الهبي ﷺ أخرجه البخاري (٢٥٩٣) ، ومستم
(١٤٦٣)

(٢) الأم (٤٨٤ / ٦)

(٣) بحر الطه (٥٤٩ / ٩)

(٤) أي بالاسداء بكل واحدة قبل التي بعدها ، فهو مساوٍ لقول «الروض» ثم أعادها لجميع
النهج وشيخي . (ش : ٤٤٨ / ٧)

وَلَا يُفْصَلُ فِي قَدْرِ نَوْتِهِ ، لَكِنْ لِحُرَّةِ مَثَلِ أَمِهِ .

(ولا يفصل في قدر نوته) ولو مسلعة على كتيبة ، فيحرم عليه ذلك ؛ لأنه خلاف العدل المشروع له ، القسم (لكن لحره مثلاً أمة) تحت عقوبتها^(١) ، أي : من مهارق سائر أنواعها ولو منقصة ، أي : لها ليدان وللأمة ليلة لا غير ؛ لما قلناه من امتناع الريادة على ثلاث ، والنقص عن ليلة ، بل لو جعل سحرة ثلاثاً وللأمة ليلة ونصفاً . لم يجز .

فَعُلِمَ سَهْوُ مَنْ أُوْرِدَ عَلَيْهِ أَنَّ كَلَامَهُ يُؤْهِمُ جَوَارِ لَيْلَتَيْهِ لِلأمة وَأَرْبَعٌ لِلحرِّ .
وذلك^(٢) لحرِّ فيه مرسل اغتضد بقول عليّ كرم الله وجهه^(٣) ، بل لا يُعْرَفُ لَهُ مُحَالِفٌ

وإنما سُويَ بينهما في حق الرقاب ؛ لأنه لرواها الحياء وهم فيه سواء
وَيُتَصَوَّرُ كَوْنُهَا حديدَةً فِي الْحَرِّ ؛ بَأَنَّ تَكُونُ نَحْتَهُ حَرَّةٌ لَا تَصْنَعُ لِلامْتِنَاعِ
فَكَيْفَ أَمَةٌ .

وَمَنْ عَتَقَتْ قَلَّ بِمَامِ بَوْتِهَا . التَّحَقَّتْ بِالْحَرَاثِرِ ، فَلَوْ لَمْ تَعْلَمْ هِيَ بِالْعَبْدِ إِلَّا
بَعْدَ أَدْوَارٍ لَمْ تَتَحَقَّقْ^(٤) إِلَّا مِنْ حِينَ الْعِلْمِ ، قَالَ الْمَوْرِدِيُّ^(٥)
وَاعْتَرَضَهُ ابْنُ الرَّقْعَةِ أَنَّ الْقِيَاسَ حَلَاقُهُ ، وَرَدَّ بِأَنَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْقَيْدُ الْأَصَحُّ
فِيمَا لَوْ رَحَعَتِ الْوَاهِدَةُ فِي بَوْتِهَا وَلَمْ تَعْلَمْ الرُّوحُ . أَنَّهُ لَا قِضَاءَ^(٦) .

(١) ما يكون مُسلَّمةً لروح ليلاً ونهاراً ، وحس القسم لها لا سيد ، فهي لي تملك إسعادها انتهى معني . (ش : ٤٤٨/٧)

(٢) تعليل لقولهم (لكن لحره) إلح أبيه رشيدتي (ش : ٤٤٨/٧)

(٣) عن علي رضي الله عنه قال : إذا تزوجت الحرّة على الأمة قسم لها يومين وللأمة يوماً ، إن الأمة لا يسعي لها أن تزوج على الحرّة . أخرجه الدررطني (ص : ٨٢٥) ، ولبيهي في الكبير ، (١٤١٩) ، وراجع : المحيى الحر ، (٤٢٧/٣)

(٤) أي : لا يحد بالحرث ، ولو كان سم تلتحق كان أولى (ش : ٤٤٨/٧)

(٥) الحاوي الكبير (١٥٦/١٢) .

(٦) بيان للأصح . هامش (ك)

وَتَحْتَصِرُ بَكَرٍ حَدِيدَةٌ عِنْدَ رَفَافٍ يَسْنَعُ بِلَا قَصَاءٍ ،

وَيُؤَخِّدُ مِنْهُ أَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ جَهْلِ الرُّوحِ هَذَا^(١) أَيْضاً ، وَإِلَّا... فَالْوَجْهُ
وَجَوْبُهُ^(٢) ؛ لَتَعْلِيهِ حِينَئِذٍ

وَلَوْ نَأَتْ عِنْدَ الْحَرَّةِ لِيَشِيرَ اسْتَقَرَّ لِلْأَمَةِ لَيْلَةٌ فِي مَعَالِيَتِهِمَا ، وَإِنْ سَأَفَرَ بِهِ
سَنَدُهَا فَمَقْصِدُهَا إِذَا عَادَتْ ؛ كَمَا بَأْتِي

(وَتَحْتَصِرُ بَكَرٍ) وَحَوِيّاً بِالْمَعْنَى^(٣) السَّابِقِ فِي رِدْبِهِ فِي السَّكَاحِ^(٤) (حَدِيدَةٌ عِنْدَ
رَفَافٍ) وَمِنْ عَصْمَتِهِ غَيْرُهَا يُرِيدُ الْمَسَّ عِنْدَهَا^(٥) ؛ كَمَا أَفْهَمَهُ قَوْلُهُ
(حَدِيدَةٌ)^(٦) (يَسْنَعُ) وَلَاءٌ (بِلَا قَصَاءٍ) .

وَقَوْلُهُ (عِنْدَ) ظَرْفٌ لـ (بَكَرٍ) وَ (حَدِيدَةٌ) فِيمَا يَظْهَرُ

فَخَرَجَ بَكَرٌ عِنْدَ الْعَقْدِ ثَبَتَ عِنْدَ الدَّحُولِ فَلَهَا ثَلَاثُ فَقَطْ ، وَبَكَرٌ جَدِيدَةٌ^(٧)
عِنْدَ الْعَقْدِ غَيْرُ جَدِيدَةٍ عِنْدَ الدَّحُولِ ؛ بَلَّ اسْتَدْحَلَتْ مَائَةً فَطَلَّقَهَا رَجْعِيّاً ثُمَّ دَخَلَ .
فَلَا حَقَّ لَهَا فِيمَا يَظْهَرُ ؛ أَحَدًا مِنْ إِبْطَالِهِمُ الْآتِي أَنَّهُ لَا حَقَّ لِلرَّجْعِيَّةِ .

ثُمَّ زَانَيْتُ الرُّكْشِيَّ قَالَ الْمَرَادُ بِالْحَدِيدَةِ مَنْ أُنْشَأَ عَلَيْهَا عَقْدٌ حَتَّى لَوْ وَفَّى
لِلْحَدِيدَةِ ثُمَّ طَلَّقَهَا ثُمَّ رَاجَعَهَا لَمْ يَعُدَّ حَقُّ الرَفَافِ ؛ لِأَنَّهَا مَاقَةٌ عَلَى السَّكَاحِ ،

(١) أَي : فِي مَالِهِ الْعَقْدُ ، (ش : ٤٤٨ / ٧) .

(٢) أَي : قَصَاءٌ مَا مَضَى مِنَ الْأَوَارِ . (ش : ٤٤٨ / ٧) .

(٣) قَوْلُهُ (بِالْمَعْنَى) (إِنْجَ مَعْلُومٌ بِبَكَرٍ) اِهْدِمْ ، وَهُوَ مَنْ لَمْ يَرَلْ بِكَارِهَا بِوُطْءٍ فِي
قَلْبِهَا أَنْتَهَى عَنْ شَيْءٍ ، (ش : ٤٤٩ / ٧) .

(٤) فِي (ص : ٤٩٩ ، ٥٠٤)

(٥) أَي : الْغَيْرِ . (ش : ٤٤٩ / ٧)

(٦) أَي : أَهَمُّ أَلْ مِنْ فِي عَصْمَتِهِ حَبْلَةٌ ، لَا يَبْعِدُ كَوْنَهُ يُرِيدُ الْمَسَّ عِنْدَهَا (رَشِيدِي
٢٨٦ / ٦)

(٧) عَادَةً « الْمَعْنَى » وَخَرَجَ بِهَا حَدِيدَةٌ (الْح : مَنْ طَلَّقَهَا رَجْعِيّاً بَعْدَ بَوَاقِهِ حَقُّ الرَفَافِ ، فَإِنَّهُ
إِذَا رَاجَعَهَا... لَا زَفَافَ لَهَا - أَنْتَهَى - (ش : ٤٤٩ / ٧)

وثلث بثلاث . . .

كما جرمنا^(١) به ، وقآن في التهمة . لا خلاف فيه انتهى

وهو صريح فيما ذكرته احراً^(٢) إلا أنه مبيّن أن المراد به (لا حق لها) أي
يترتب على الرجعة^(٣) ، وأنها استحققت السخ قبل طلاقها ، فإذا لم يؤفها
قضاها لها

(وثبت) بذلك المعنى أيضاً عند رفاة كذلك^(٤) (ثلاث) ولأنه لا قضاء ولو
أمة فيهما^(٥)

لنحبر الصحيح : سَخِ لِكْرِ وَثَلَاثٌ لِلثَّيْبِ^(٦)

وفي رواية لسحاري تقيّد ذلك بما إذا كان في تكايفه غيرها^(٧)

وحكمة ذلك : ارتفاع الجثمة^(٨) بما ذكر ، ويريد لسكر : لأن حياءها أكثر ،
والثلاث : أقل الجمع ، والسخ أيام الدنيا

ولو نكح حديدتين وأراد التمسيت عندهما . وخت لهما حق الراف فإن رقت
مرتاً بدأ بالأولى ، وإلا - وهو مكروه^(٩) - أفرغ . ولا حق للرجعية كما

(١) الشرح الكبير (٢٧٢ / ٨) ، ووضحة الطالبين (٦٦٦ / ٥) .

(٢) وهو قوله (ويكر حنسه عند العقد) إيج (ش : ٤٤٩ / ٧)

(٣) قوله : (أي . يترتب . . .) إلخ خير (أن) . هامش (ك)

(٤) أي - وفي عصمتها غيرها . . . إلخ . (ش : ٤٤٩ / ٧)

(٥) أي . البكر والثيب . (ش : ٤٤٩ / ٧) .

(٦) أخرجه ابن حبان (٤٢٠٨) ، وابن ماجه (١٩١٦) ، والدارقطني (ص ٨٢٣) ، والدارمي

(٢٣٨٢) عن أسد بن مالك رضي الله عنه ، وهو عنه أيضاً في السحاري (٥٢١٣) .

وه مسلم (١٤٦١) يلفظ (اسمه إذا بروج السكر أقام عنده سبعا ، وإذا بروج الثيب
أقام عنده ثلاثاً) .

(٧) عن أسد رضي الله عنه . من أنه إذا بروج الرجل السكر على الثيب أقام عنده سبعا

وفهم ، وإذا بروج الثيب على السكر أقام عنده ثلاثاً ، ثم قسم صحيح لسحاري (٥٢١٤)

(٨) العثمة وهو الأسب . معيار الصحاح (ص ١٠٨)

(٩) أي رافئهما معاً . (ش : ٤٤٩ / ٧)

وَيُسْنُ تَحْيِيرُهَا بَيْنَ ثَلَاثٍ بِلَا قَصَاءٍ ، وَسَمْعُ بَقْصَاءٍ
وَمَنْ سَافَرَتْ وَخَذَفَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ نَاشِرَةٌ .

تَقَرَّرَ^(١) ، بِحِلَالِ بَائِسٍ أَعَادَهَا ، وَمُسْتَفْرِشَةٍ أَعْتَقَهَا ثُمَّ تَرَوَّجَهَا
أَمَّا لَوْ لَمْ يُؤَالَ فَلَا تُخْبِتُ ، بَلْ نَجَتْ لَهَا^(٢) سَمْعٌ أَوْ ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَةٌ ، ثُمَّ
يَقْصِي مَا لِلْمَاقِيَةِ عَنْ مَوْتِهَا فَإِنَّهُ عِنْدَهَا مَمْرُوقٌ

(وَسَمْعُ تَحْيِيرِهَا) أَيِ : الشَّيْءِ (بَيْنَ ثَلَاثٍ بِلَا قَصَاءٍ) لِلْأَحْرَابِ (وَسَمْعُ
بَقْصَاءٍ) أَيِ : قَصَاءِ السَّعِ لَهَا ، نَاشِرًا تَحْيِيرَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُمُّ سَلَمَةَ
كَدَبَتْ وَخَذَرَتْ اسْتَلْتِ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣) .

وَتَحْتَ الْمَقْصِي أَنَّهُ مَحَلَّةٌ^(٤) إِذَا طَلَّتِ الْإِقَامَةَ عِنْدَهَا كَمَا طَلَبَتْهُ أُمُّ سَلَمَةَ ،
وِلَا : كَذَبَ الْحَيَارُ لَهُ ، وَبِهِ نَظَرٌ

نَعَمْ : إِنْ حَيَّرَهَا فَكُنْتُ أَوْ فَوَّضْتُ لِأَمْرِ إِلَهٍ . تَحْيِيرٌ : كَمَا هُوَ طَاهِرٌ ، وَفِي
أَقَامَ السَّيْعَ بِغَيْرِ اخْتِيَارِهَا ، أَوْ اخْتَارَتْ دُونَ السَّيْعِ لَمْ يَقْضِ إِلَّا الرَّائِدَ عَلَى
لِثَلَاثٍ : لِأَنَّهَا لَمْ تَطْمَعْ فِي حَقِّ غَيْرِهَا وَهِيَ^(٥) الْكُرُ

وَبُو زَادَ اسْكُرَ عَلَى السَّعِ قَصَى الرَّائِدَ فَقَطْ مُطْمَئِنًّا^(٦) ، وَيُؤَخَّرُ بِأَنَّهَا لَمْ تَطْمَعْ
بِوَحْدِهِ حَاشَئِ فَكَانَ مُحَصَّنًا نَعْدُ .

وَمَنْ سَافَرَتْ وَخَذَفَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ (وَلَوْ لِحَاجَتِهِ^(٧)) (نَاشِرَةٌ^(٨)) فَلَا قِسْمَ لَهَا

(١) أَيِ : فِي شَرْحِ : (بِلَا قَصَاءٍ) (ش : ١٤٩/٧) .

(٢) أَيِ : الْحَبِيدَةُ . (ش : ١٤٩/٧)

(٣) صَحِيحُ مُسْلِمٍ (١٤٦٠) عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(٤) أَيِ : مَحَلُّ تَحْيِيرِهَا . انْتَهَى رَشِيدِي (ش : ١٥٠/٧)

(٥) أَيِ : الْغَيْرِ (ش : ١٥٠/٧)

(٦) أَيِ : صَوَاهُ طَلَّتْ أَمْ لَا . (ع ش : ٢٨٦/٦)

(٧) وَفِي (ح) (س) : (لِحَاجَتِهِ)

(٨) وَفِي (د) : (نَاشِرَةٌ) ، وَفِي (س) (هِيَ نَاشِرَةٌ)

وَبِذِيهِ لِعَرَصِهِ . يَقْضِي لَهَا ، وَلِعَرَصِهَا لَا فِي الْحَدِيدِ .
وَمَنْ سَافَرَ لِقَلَّةٍ . حَرَّمَ أَنْ يَتَنَصَّحَتْ نَعَصَهُنَّ

نعم ؛ لو سافر بها الستد وقد دانت عدا الحرة ليلتين فصاها لها إذا رَحَّتْ
على ما نَقَلَهُ وَأَقْرَأَهُ^(١) ، لكنْ نَالَعَ اسُ الرِّفْعَةِ فِي رَدِّهِ^(٢)
وَكَذَا لَوْ ارْتَحَلَتْ^(٣) لَخَرَابِ السُّبُلِ^(٤) وَارْتَحَالَ أَهْلُهَا وَاقْتَصَرَتْ عَلَى فِزْرِ
الضَّرُورَةِ ؛ كَمَا لَوْ خَرَجَتْ مِنَ الْبَيْتِ ؛ لِإِشْرَافِهِ عَلَى الْإِهْدَامِ .
(وَبِذِيهِ لِعَرَصِهِ . يَقْضِي لَهَا) لِأَنَّهُ الْمَانِعُ لِنَفْسِهِ مِنْهَا (وَلِعَرَصِهَا) كَحَجٍّ ،
وَكَذَا لِعَرَصِهَا عَلَى الْأَوْجِهِ^(٥) ؛ تَعْلِيْقًا لِلْمَانِعِ^(٦) (لَا) يَقْضِي لَهَا (فِي
الْحَدِيدِ) لِأَنَّهَا الْمَقْوُوتَةُ لِحَقِّهِ ، وَإِدَّتُهُ إِنَّمَا يَرْفَعُ الْإِثْمَ فَقَطْ
وَخَرَجَ بِهِ (وَحْدَهَا) مَا لَوْ سَافَرَتْ مَعَهُ بِإِدِّهِ ، أَوْ بِمَا إِدِّهِ وَلَا يَهِي وَلَوْ
لِعَرَصِهَا فَإِنَّهَا تَسْتَحِقُّهُ
(وَمَنْ سَافَرَ لِقَلَّةٍ حَرَّمَ) عَلَيْهِ (أَنْ يَتَنَصَّحَتْ نَعَصَهُنَّ) فَقَطْ وَلَوْ بَعْرَعَةٍ ؛
كَمَا لَا يَجُوزُ لِلْمَقِيمِ أَنْ يُخْصَصَ بَعْصَهُنَّ بَعْرَعَةً وَيَقْضِي لِمَتَحَلِّقَاتٍ ، وَلَوْ
أَرْسَلَهُنَّ مَعَ وَكِيلِهِ
نعم ؛ لَا يَجُوزُ لَهُ اسْتِصْحَابُ بَعْصَهُنَّ وَإِرْسَالُ بَعْصَهُنَّ مَعَ وَكِيلِهِ^(٧) إِلَّا
بَعْرَعَةً

- (١) اشرح الكبير (٣٧١ / ٨) ، روضة الطالين (٦٦٥)
(٢) راجع ؛ المهل الناصح في اختلاف الأشباح ؛ مسألة (١٢٩٨)
(٣) أي ؛ الزوجة لا تكونها أمة ، (ع ش : ٢٨٦ / ٦)
(٤) قوله (وَكَذَا لَوْ ارْتَحَلَتْ لَخَرَابِ السُّبُلِ) إلخ ؛ يعني ؛ حرث السبل ولم يتمكنها الإقامة
فيها ، أو أشرف المنزل على السوط والزوج عاث وخرج سب ذلك فلا تكون بشرة
كردي
(٥) راجع ؛ المهل الناصح في اختلاف الأشباح ؛ مسألة (١٢٩٩)
(٦) وهو كون البعر لغرضها ، (ش : ٤٥١ / ٧) .
(٧) المراد بالوكيل هنا ؛ المحرم . (ش : ٤٥١ / ٧)

وفي سائر الأسفار الطويلة - وكذا القصيرة في الأصح - يَنْصَحُ بِتَعْصِهِمْ
بِقُرْعَةٍ ،
.....

وَنَحْرُمُ عَلَيْهِ أَيْضاً تَرْكُ الْكُلِّ كَمَا فِي « السَّبْطِ » عَنْ الْأَصْحَابِ ؛ لِانْقِطَاعِ
أَطْمَاعِهِمْ مِنَ الْوَقْعِ كَالْإِيْلَاءِ ، وَظَاهِرٌ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ لَمْ يَرْصُصْ^(١)

(وفي سائر الأسفار) لا لُفْقَةٍ (الطويلة - وكذا القصيرة في الأصح -
يَنْصَحُ) عِزُّ الْمُعْرَبِ لِلرَّيَا^(٢) ؛ كَمَا سَيَأْتِي^(٣) (معصم) واحدة أو أكثر
(بقُرْعَةٍ) وَإِنْ كُنْتَ عِزّاً صَاحِبَةً لَوَيْةٍ ؛ لِلاتِّعَاضِ ، مَتَّقْ عَلَيْهِ^(٤) .

فَإِنْ اسْتَضَحَّتْ وَاحِدَةً بِلَا قُرْعَةٍ أَيْمَ وَقَصَى لِلْمَاقِدَاتِ مِنْ نَوْبَتِهَا إِذَا عَادَتْ
وَإِنْ لَمْ يَنْتَ عِنْدَهَا ، إِلَّا إِنْ رَصِصَ . فَلَا إِتِمَ وَلَا قَضَاءَ ، وَلِهَذَا الرَّجُوعُ قَبْلَ
سَفَرِهَا

وَقَالَ الْمَاورِدِيُّ بَلْ قَبْلَ بَلُوعِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ^(٥) ، وَهُوَ بَعِيدٌ جَدًّا
ثُمَّ زَأَيْتُ الْبُرُكْشِيَّ بِمَا يَقْلُ عَنِ الْمَاورِدِيِّ وَأَبْرُوِيَّ وَعِبرَهُمَا ، أَنَّ الرِّصَ
يُنْكَهِي عَنِ الْمُرْعَةِ قُلْ قُلِ الْمَاورِدِيُّ . فَلَوْ رَجَعْنَا كَانَتْ لَهُمْ إِذَا لَمْ يَشْرَعْ فِي
الْخُرُوجِ ، فَإِنْ شَرَعَ وَسَارَ حَتَّى حَارَ لَهُ الْقَصْرُ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ ذَلِكَ ، وَاسْتَقَرَّ حُكْمُ
التراصي سَفَرِهَا

وَهُوَ صَرِيحٌ فِي رَدِّ مَا ذَكَرَ عَنْهُ أَوَّلًا ، وَفِي مُوَافَقَةٍ مَا ذَكَرْتُهُ^(٦)

(١) راجع : المهر لصاح في اختلاف الأشباح : ماله (١٣٠٠)

(٢) عِزُّهُ : سَمْعِي . وَيَتَنَبَّأُ مِنْ إِطْلَاقِهِ مَا إِذَا رَوَى وَعَرَبَهُ الْإِمَامُ فَإِنَّهُ يَمْنَعُ مِنْ اسْتِصْحَابِ رُوْحَةٍ
مَعَهُ . انْتَهَى . (ش : ٤٥١ / ٧)

(٣) فِي (٢٢٩ / ٩)

(٤) عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ مَعَهَا أَفْرَعُ بَيْنَ مَسَافَةٍ ،
فَأَيُّهُمْ خَرَجَ سَمِعَهَا خَرَجَ بِهَا مَعَهُ صَحِيحُ الْحَاوِي (٢٥٩٢) ، صَحِيحُ مُسْنَدِ (٢٧٧٠)
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا

(٥) الْحَاوِي الْكَبِيرُ (١٦٨ / ١٢)

(٦) وَهُوَ قَوْلُهُ (وَلِهَذَا الرَّجُوعُ قَبْلَ سَفَرِهَا) ، وَفِي دَعْوَى الْمَوَاضِعِ تَأْمَلُ (ش : ٤٥٢ / ٧)

ولا يقضي مدة سفره ، فإن وصل المقصد وصار مقيماً ، قضى مدة الإقامة ،

قال البلقسي : ولو خرجت القرعة لصاحبة التوبة لم يدخل توبتها ، بل إذا رجع وقاها إيها .

وتشترط في السفر هنا^(١) كونه مرخصاً ، ليس الشافعي أن هذا^(٢) من رخصته ، فهي بحر سفر معصية متى سافر بمعصية^(٣) أنم مطلقاً^(٤) وقضى للقيات

ويترجم من غيبته القرعة له^(٥) الإحالة ولو محجورة ، وهي بحر^(٦) علت فيه لسلامة على ما يأتي أثناء (العقاب)^(٧) وإن كان فاسقاً قليل العبرة على ما اقتضاه إطلاقهم ، لكن فيه ما فيه

فيه لا تفرغ هذا لأن الصالحات للسفر ، بحلاف مستحقي لقود^(٨) يدخل فيها العاجر على ما يأتي ، لأنه^(٩) تمكنه الامانة

(ولا يقضي) للمقيمات (مدة) ذهاب (سفره) لأنه لم يُفعل ، ولأن العسكرة قد نجحت من المشقة ما يريد على ترقبها بصحته

(فإن وصل المقصد) بغير الصاد ، أو غيره^(١٠) (وصار مقيماً) بية إقامة أربعة أيام صحاح (قضى مدة الإقامة) إن لم يغتربها فيه : لا مسع

(١) أي : المقط لتقصاء للباقيات ، (ع ش ٦٠ / ٣٨٧)

(٢) أي : سقوط العناء ، لا استصحاب في السفر (ش ٧ / ٤٥٢)

(٣) أي : بقرعة ويلو بها (ش ٧٠ / ٤٥٢)

(٤) أي : للسفر . (ش : ٧ / ٤٥٢)

(٥) عطف على محجورة . (ش : ٧ / ٤٥٢) .

(٦) في (٨ / ٦٠٤)

(٧) قوله (بحلاف مستحقي لقود) أي : إن كان حناعة يستحقون لقوداً بفرع بين جميعهم

سواء الصالح له والعاجر عنه ، كرودي

(٨) أي : العاجر عن استملاء المصالح . (ش : ٧ / ٤٥٢)

(٩) بالنصب عطفاً على : (المصعد) . (ش . ٧ / ٤٥٢)

لا الرجوع في الأصح

الترخص^(١) حينئذ ، فإن أقدم بلاية قضى الرائد على مذهبه إقامة المسافرين ، كما شغلته التمر أيضاً ، فبيما إذا كان يتوقع الحاجة لا يقضي إلا ما رآه على ثمانية عشر يوماً

والحاصل أن كل رمي حل له الترخص فيه لا يقضيه ، وإلا . . . قضاءه ولو كتبت لمسايق يستخصرهن عند قصد الإقامة^(٢) سلباً قضى من حين الكتابة

(لا الرجوع في الأصح) لأنه من بنية سفره المأدود له فيه ، فلا نظراً لنخلل إقامة قاطعة للسفر .

وقضيته^(٣) أنه لو أقام أثناء السفر إقامة طويلة ثم سافر للمقصد . لم يقض مدة السفر بعد تلك الإقامة ؛ لأن ما ذكرناه في الرجوع ، وهو^(٤) أحد احتماليين للشخص^(٥) لم ر من رجع منهما شيئاً

ولو أقام بمقصده مدة ثم أتى سفره منه ، فلو كان نوى ذلك أولاً فلا قضاء ، وإلا ؛ فإن كان سفره بعد انقطاع برخصه . . . قضى ، وإلا . . . فلا ؛ كما بيّنه في شرح الإرشاد^(٦) ، وفيه^(٧) ما يؤيد^(٨) ما رجّحناه آنفاً^(٩) .

(١) تعليل للمس (ش : ٤٥٢/٧)

(٢) قوله . (عند قصد الإقامة) ظرف لقوله . (كتب) . كروي

(٣) أي : التعليل . (رشيدى : ٢٨٨/٦)

(٤) أي . عدم القضاء . (ش : ٤٥٣/٧)

(٥) الشرح الكبير (٣٨٢/٨) ، روضة الطالبين (٦٧٢/٥)

(٦) فتح الجواد بشرح الإرشاد (١١٢-١١١/٣)

(٧) أي في بونه (ولو أقام بمقصده) (ش : ٤٥٣/٧)

(٨) وهو قوله (من كان نوى ذلك أولاً فلا قضاء) (ش : ٤٥٣/٧)

(٩) وهو لقضيه إمارة . (ش : ٤٥٣/٧)

وَمَنْ وَهَتْ حَقَّهَا لَمْ يَلْمِ الرُّوحَ الرِّصَا ، فَإِنْ رَصِي وَوَهَتْ لِمُعَيَّنَةٍ . نَات
عِنْدَهَا لِيَتْنِيهَا ، وَقِيلَ : يُؤَايِيهَا ، أَوْ لَهَا سَوَى ، أَوْ لَهُ . فَلَهُ التَّخْصِصُ ،
وَقِيلَ يُسَوِّي

(ومن وهت حقها) من انقسم لغيرها (لم يلزم الروح الرضا) لأن
الاستمتاع حقه فنيبت عنده في ليلها

(فإن رصي) بالهبة (ووهت لمعنة) مهن (مات عدها) وإن لم ترخص
هي بدت (ليلتيها) للانعاع ، لم وهت سودة بورتها لعائشه رصي الله تعالى
عليها . رواء الشيحان^(١)

وَلَا يُؤَايِيهَا إِنْ كَانَتْ مَمْرُفَتِي ، لِمَا فِيهِ مَرُّ تَأْخِيرٍ حَقٍّ مِنْ بَيْنَهُمَا ؛ وَمَنْ ثُمَّ يُو
تَقَدَّمَتْ لَيْلَةُ الرَّاهِيَةِ وَأَرَادَ تَحْيِيرَهَا حَرَّ لَهُ ، وَكَذَا لَوْ تَأَخَّرَتْ فَأَخَّرَ بَوْنَهُ
انموهوب لها برصها ، كما أفهجه التعليل أيضاً
(وقيل) في المنصصين : (يؤايلهما) إن شاء .

(أو) وهت (له) أو أنقطت حقها (سوي) بين لدقات وحبوا ،
لأنها صارت كالمعدومة .

(أو) وهت (له) فله الحصص (بواحدةٍ منهن) لأن الحق صار له
فيضعه حيث شاء مراعيًا ما مرَّ في الموالات^(٢) .

(وقيل سوي) فيجعل الواحدة كالمعدومة ها أيضاً ؛ لأن التخصيص
يؤثر الإيحاش .

وَعُلِمَ مَعًا فَتَرَوُ^(٣) : أَنَّ هَذِهِ الْهَبَةَ لَيْسَتْ عَلَى قَوَاعِدِ الْهَبَاتِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ

(١) صحيح البخاري (٥٢١٢) ، صحيح مسلم (١٤٦٣) عن عائشة رصي الله عليها

(٢) أي في قوله (ولا يؤايلهما) كتاب (إلح) (ش ٤٥٢/٧) .

(٣) أي من قول المس (لم يلزم الروح الرضا) ، وقول لشارح (وإن لم ترخص هي بدت)
(ش : ٤٥٣/٧)

يُشْتَرَطُ رَضَاُ الْمَوْهُوبِ لَهَا ، وَحَارٌّ^(١) لِلْوَاهِنَةِ الرَّجُوعُ مَتَى شَاءَتْ فَيَخْرُجُ لَهَا إِذَا رَجَعَتْ أَثَدَ لِبَنَتِهَا ، وَإِلَّا قَصِي مِنْ حَسَنِ الرَّجُوعِ وَلَوْ أَحَدَتْ عَلَى حَقِّهَا عَوْصاً . لَرَمَاهَا رَذَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ عَباً وَلَا مَعْعَةً فَلَا يُعْدَلُ سَمَالٍ ، لَكِنْ تَقْصِي لَهَا ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تُسَيِّطْ حَقَّهَا مَخَاناً وَمَرٌّ أَنْ^(٢) مَا فَاتَ قَلَّ عِلْمُ لِرُوحِ رَجُوعِهَا لَا يَقْصِي وَوَاصِحٌ أَنَّهُ لَا تَصِيحُ هَبَةٌ رَجَعَتْ قَلَّ رَجَعَتْهَا .

وَأَسْتَنْطَ السُّنْكِيُّ مِمَّا هُنَا وَمِنْ جَمْعِ الْأَجْسِي حَوَارِ الْمُرُولِ عَنْ الْوُظَائِفِ بِعَوْصٍ وَدُونِهِ ، وَابْدِي اسْتَقْرَارَ رَأْيِهِ عَلَيْهِ جُلُّ بَدَنِ الْعَوْصِ مُطْلَقاً^(٣) ، وَأَحَدُهُ إِنْ كَانَ إِسَارُ أَهْلًا لَهَا وَهُوَ حَسْبُ لِمَسْطَ حَقِّ الْمُرُولِ ، فَهُوَ^(٤) مَجْرَدُ إِعْدَاءٍ

وَبِهِ فَارَقَ مَعَ بَيْعِ حَقِّ التَّحْجِيرِ وَشَبَّهِهُ ؛ كَمَا هُنَا^(٥) ، لَا لَتَعْلَى حَقِّ الْمُرُولِ لَهُ بِهَا ، أَوْ بِشَرَطِ حَصُولِهَا لَهُ ، بَلْ يَلْزِمُ نَاضِرُ الْوُظْمَةِ تَوَلِيَهُ مِنْ تَقْتَصِيهِ الْمَصْلُحَةَ الشَّرْعِيَّةَ وَلَوْ غَيْرَ الْمُرُولِ لَهُ ، وَلَا رَجُوعَ عَلَى إِسَارِ حَسْبُ^(٦) كَمَا مَرَّ^(٧) ، وَفِيمَا إِذَا بَرَلَ مَخَاناً وَلَمْ يَقْصِدْ إِسْطَاطَ حَقِّهِ إِلَّا لِلْمُرُولِ لَهُ فَقَطْ . لَهُ الرَّجُوعُ^(٨) قَبْلَ أَنْ

(١) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (لَمْ يَشْرَطْ) ، إِيَّاجٌ ، لَكِنْ ذَكَرَهُ فِي الْبَهَائِيَةِ وَهُوَ الْمَعْنَى ؛ عَلَى وَجْهِ الْاِسْتِثْنَاءِ . (ش : ٤٥٣/٧)

(٢) قَوْلُهُ (وَمَرٌّ أَنْ) : سَجٌّ ، أَيُّ مِمَّا فِيهِ قَوْلُهُ (وَيَحْتَصِّنُ بَكْرٍ) : إِيَّاجٌ كَرْدِي

(٣) قَوْلُهُ (مُطْلَقاً) : فِي سُورَةِ كِتَابِ إِسْرَاءِ أَهْلًا أَمْ لَا كَرْدِي قَالَ عَلِيٌّ الشَّرَامِلِيُّ (٣٨٩/٦) : (الْأَقْرَبُ أَوْ الْمَرَادُ بِالْإِطْلَاقِ) : عَدَمُ اشْتَرَا حَصُولِهَا لَهُ أَوْ عَدَمُهُ ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ الْآتِي « أَوْ بِشَرَطِ حَصُولِهَا » : إِيَّاجٌ عَطْفًا عَلَيْهِ ، وَحِينَئِذٍ قَوْلُهُ بَعْدَ « بَلْ يَلْزِمُ » : سَجٌّ لِمَجْرَدِ الْاِسْتِثْنَاءِ ، فَهُوَ مَعْنَى : (الْوَاوُ) (ع ش : ٣٨٩/٦) .

(٤) أَيُّ ، الْعَوْصُ . (ع ش : ٣٨٩/٦)

(٥) قَوْلُهُ (كَمَا هُنَا) : أَيُّ : فِي نَوْبِهِ الْوُجْهَةُ كَرْدِي

(٦) قَوْلُهُ (حَسْبُ) : أَيُّ : حِينَ نَوْبِهِ غَيْرَ الْمُرُولِ لَهُ (ش : ٤٥٤/٧)

(٧) وَقَوْلُهُ (كَمَا مَرَّ) : أَيُّ : فِي (لِحْوَالِهِ) وَ(الْوُفَى) كَرْدِي

(٨) رَجَعَ ، السَّهْلُ الْمَصَاحِفُ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ : مَسْأَلُهُ (١٣٠١) ، وَهُوَ مَسْ : (٤٥٤/٧) ، =

فصل

ظَهَرَ أَمَارَاتُ شُورِهَا وَعَظَهَا بِأَمْرِ فَإِنْ تَحَقَّقَ شُورٌ وَلَمْ يَتَكَرَّرْ
وَعَظَ وَهَجَرَ فِي الْمَصْجِعِ ،

يَقَرَّرُ^(١) : كَهْمَةٌ لَمْ تُقَضَّ ، وَحِينَئِذٍ لَا يَجُوزُ لِلضَّرِيقِ تَقْرِيرٌ غَيْرَ الدَّرَبِ حَيْثُ لَا يَجُوزُ
لَهُ عَرْلُهُ .

(فصل)

في بعض أحكام الشور وسوانته ولواحقه

إِذَا (ظَهَرَ أَمَارَاتُ شُورِهَا) كَحَشْوَةِ جَوَابٍ بَعْدَ لَيْسَ ، وَتَعْيِيهِ بَعْدَ طَلَاغِهِ ،
وَأَعْرَاضٍ بَعْدَ إِقْدَالِ (وَعَظَهَا) بَدَأَ ، أَيْ خَذَرَهَا عَقَدَتِ الدُّبَا بِالصَّرَبِ
وَمُسْقُوطِ الْمُؤَدِّ وَالْقَسَمِ ، وَالْآخِرُ بَالًا ، قَالَ بَعَالِي . ﴿ وَلَئِنْ تَخَاوَدَ شُورَهُنَّ
فَيُظْهِرَنَّ ﴾ [الباء : ٣٤]

وَيُسْتَعْيَى أَنْ يَذْكُرَ لَهَا حَزَّ الصَّحْبِيِّينَ ، إِذَا نَأَتْ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ
رُوحِهَا لَعْنَتُهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْخَرَ^(٢)

(لَا هَجَرَ) وَلَا صَرْبَ : لِاحْتِمَالِ أَلَّا يَكُونَ شُورًا فَنَعْلَهَا نَعْتِدُ أَوْ تَتُوبُ ،
وَحَسُنَ أَنْ يَسْتَجِيلَهَا شَيْءٌ^(٣)

وَالْمُرَادُ : بَعِي هَجَرَ يُقَوِّئُهَا حَقُّهَا مِنْ مَحْوِ قَسَمٍ ، لِحَرَمِيَّةِ حَبِئْتِهِ ، بِحَلَالٍ
هَجَرِهَا فِي الْمَصْجِعِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ ، لِأَنَّهُ حَقُّهُ كَمَا مَرَّ^(٤)

(فَإِنْ تَحَقَّقَ شُورٌ) كَمَعَ نَعْيٌ وَخُرُوجٌ لَغِيرِ عَدِيٍّ (وَلَمْ يَتَكَرَّرْ) وَعَظَ
وَهَجَرَ (بَدَأَ) (فِي الْمَصْجِعِ) مَعَ الْعَجِيمِ ، وَيَجُوزُ كَسْرُهَا ، أَيْ . الْوَطْءُ

= رَأَعَ شَيْءٌ (٢٨٩/٦) .

(١) وَفِي (م) وَالْمَطْبُوعَاتِ : (تَقَرَّرَ)

(٢) صَحِيحُ الْحَارِيِّ (٥١٩٤) ، صَحِيحُ مُسْلِمٍ (١٤٣٦) عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

(٣) أَيْ : بِإِعْطَاءِ شَيْءٍ . (ش : ٤٥٤/٧)

(٤) نَصْلُ قُوَّةٍ (كَمَا مَرَّ) فِي شَرْحِ عَرْلِهِ (وَلَوْ أَعْرَضَ) كَرَدِي

ولا يضرب في الأظهر . قلت . الأظهر يضرب ، والله أعلم . فإن تكرّر صرب

أو الفرائض ؛ لظاهر الآية^(١) .

لا في الكلام ؛ لحرمته لكل أحد فيما رآه على ثلاثة أيام إلا إن قصد به ردّها عن المعصية ، وإصلاح دينها لا حظ بمسئله^(٢) ، ولا الأمرين^(٣) فيما يظهر ؛ لجوار الهجر^(٤) ، بل بدية لعدي شرعي ؛ ككون المهجور نحو فاسق أو مبتدع ، وكصلاح دينه^(٥) أو دين الهاجر

ومن ثم هجر رسول الله صلى الله عليه وسلم الثلاثة المدعي حلقوا ، ونهى الصحابة عن كلامهم^(٦) ، وتُحمل على ذلك أيضاً ما جاء من مهاجرة السلف .
(ولا بصرب في الأظهر) لعدم تأكيد الحباية بالتكرّر .

(قلت : الأظهر : يضرب) إن شاء شرط أن يغتم إعادة الصرب ، قيل
والأ يظهر عداوته لها ، وإلا بعش رغبها بفاصي ، وهو متحة مدركاً لا نقلاً
(والله أعلم) كما هو ظاهر القرآن ، ولم تأخذ به في المرتبة الأولى^(٧) ؛ لوصوح
الفرق من لحائين ، ودارع فيه جمع متأخرون ، واختاروا الأول
(فإن تكرّر صرب) إن علم ذلك^(٨) أيضاً مع الوعظ والهجر ،

(١) تعديل لسر (ش ١٥٥/٧) قال الله تعالى ﴿ أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَسْطِجَارِ أَتَمَّكَاجٍ أَتَمَّكَاجٍ ﴾ [البقرة ٢٤]

(٢) قوله (لاحظ بمسئله) أي لا إن قصد ردّها لحظ بمسئله فإنه لا يجوز الهجر لذلك هو
ثلاثة ، ولأله والإصلاح كردي

(٣) أي : الإصلاح والحظ . هامش (ك)

(٤) قوله (لجوار الهجر) معلى بماله (إلا إن قصد) إلخ ، وعلة به كردي

(٥) قوله (وكصلاح دينه) أي يكون في الهجر صلاح لدين المهجور كردي

(٦) أخرجه البخاري (١٤١٨) ، ومسلم (٢٧٦٩) عن كعب بن مالك رضي الله عنه وهو حديث
بوته الطويل .

(٧) وهي ما لو ظهرت آملات النور . (ش ١٥٥/٧)

(٨) أي ظل إعادة الصرب . (ش ١٥٥/٧)

والأولى : العفو .

ولا يَحْزُزُ صَرَبٌ مُذَمٌّ^(١) أو مُتْرَجٌ ، وهو - كما هو ظاهرٌ - ما يَعْظُمُ أَلَمُهُ^(٢) ،
بأنْ يُخْشَى مِنْهُ مَيْحٌ تَيْقَمُ ، وإنْ لَمْ تَرْحُزْ إِلَّا هـ . فَيَحْرُمُ الْمُتْرَجُ وَغَيْرُهُ ؛ كَمَا
يَأْتِي^(٣) .

وَيُؤَيِّدُ تَفْسِيرِي لِلْمُتْرَجِ بِمَا ذُكِرَ - قَوْلُ الرُّوَيْبِئِيِّ عَنِ الْأَصْحَابِ بِضَرْبِهَا
بِمَدِيلٍ مَعُوفٍ أَوْ بِيَدِهِ ، لَا سَوَاطٍ وَلَا نَعَصًا أَتَى

لَكِنْ قَدْ يُنَاقِضُهُ مَا يَأْتِي فِي سَوَاطِ الْحُدُودِ وَالتَّعْزِيرِ^(٤) إِلَّا أَنْ تُشْرَفَ أَنَّهُ لَمَّا كَانَ
الْحَقُّ هَذَا لَمِيسَهُ - وَالْأُولَى الْعَفْوُ^(٥) - حُفِّفَ بِهِ مَا لَمْ يُحَقِّفْ فِي غَيْرِهِ

وَلَا عَلَى وَحْدِهِ^(٦) أَوْ مَهْلِكٍ ، وَلَا لِحَوْ سَحْمِهِ لَا نَطْعُهُ . وَقَدْ يُشْتَعَى عَنْهُ^(٧)
- (الْمُتْرَجُ) - وَلَا أَنْ نَسْعَ صَرَبٌ حَرْدٍ أَرْبَعِينَ وَغَيْرَهَا عَشْرِينَ .

أَمَّا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُقْبَدُ . . فَيَحْرُمُ ؛ لِأَنَّهُ عَمُومَةٌ بِلَا قَائِدَةٍ .

وَأَمَّا صَرَبٌ^(٨) لِلْحَدِّ وَالتَّعْزِيرِ مُضْغًا^(٩) وَلَوْ لَمْ يَلَمْ ؛ لِعَمُومَةِ الْعَصْلَةِ ثُمَّ ، وَلَمْ
يَجِبِ الرُّفْعُ هَا لِلْحَاكِمِ ؛ لِأَنَّهُ مُشَوِّ ، وَلِأَنَّ التَّصَدُّقَ رَدًّا لِلطَّاعَةِ ؛ كَمَا أَفَادَهُ قَوْلُهُ
تَعَالَى ﴿ فَإِنْ أَطَعْتُمْ كُفْرًا لَا تَعْتَمِدُوا عَلَيْهِمْ مَكِيدًا ﴾ [الباء : ٣٤]

(١) قوله (ولا يجوز صرب مذم) أي الذي يذم أي يذم كردي

(٢) وقوله : (ما يعظم ألمه) تفسير للمتراج كردي

(٣) قوله : (كما يأتي) أي : في (فصل التعزير) . كردي

(٤) في (٣٥٢ / ٩)

(٥) قوله . (والأولى العفو) جملة حالية . (ش : ٤٥٥ / ٧)

(٦) أي : وإن لم يؤد ع ش ، وهو معطوف على قوله (صرب مذم) (رشدي : ٣٩١ / ٦)

(٧) أي : عن قوله : (ولا لحو سحمة . . .) إلح

(٨) أي : ضرب الفاضي . (ع ش : ٣٩١ / ٦)

(٩) أفاد أم لا (ع ش : ٣٩١ / ٦)

فَلَوْ مَنَعَهَا حَقًّا ، كَقَسَمٍ وَبَقَعِهِ أَلَرْمَةُ الْقَاصِي تَوْبِيئُهُ ، فَإِنْ أَسَاءَ حُلْفَتُهُ وَأَدَاَهَا
بِلَا سَبَبٍ بِهَا .

ولو ادَّعى أن سبب الصرب الشور وأنكرت صُدِّقَ كَمَا نَحْنُهُ فِي
«المطلب» ؛ لأنَّ الشرع جعله وبيأ فيه

وَيَتَّعُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا يُصَلِّقُ بِيَمِينِهِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الرَّبِّيِّ ^(١) وَاصِحٌّ ، وَأَنَّ
مَحَلَّهُ فِيمَنْ لَمْ يُعْلَمْ حِرَاءُهُ وَاسْتَهْتَارُهُ ^(٢) ، وَإِلَّا . لَمْ يُصَدِّقْ ^(٣)

تَبِيئُهُ قَوْلُهُ (فَإِنْ تَكَرَّرَ) بِصَرِيحٍ مَعْمُومٍ قَوْلُهُ أَوَّلًا (وَلَمْ يَتَكَرَّرْ) بَعْدَ
ذِكْرِ مَا فِيهِ ^(٤) ؛ مِنْ الرَّاحِجِ وَمُقَابِلِهِ .

فَمَا قِيلَ - لَوْ قَدَّمَهُ عَلَى الرِّيَادَةِ وَقَيَّدَ الصَّرْبَ فِيهَا ^(٥) بِعَدَمِ التَّكَرُّرِ كَانَ أَقْعَدُ
مَمْسُوعٌ ، بَلِ الْأَقْعَدُ مَا قَعَدَ ؛ لِأَنَّهُ يَتَصَرَّحُ بِمَعْمُومٍ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ اسْتِيْهَاءِ
مَا فِي الْمَنْطُوقِ ، فَتَأْتِيهِ

(فَلَوْ مَنَعَهَا حَقًّا ، كَقَسَمٍ وَبَقَعِهِ أَلَرْمَةُ الْقَاصِي تَوْبِيئُهُ) إِذَا طَلَّسَتْ ، فَإِنْ لَمْ
تَتَأَهَّلْ لِحَجَرِ عِيهِ . تَرَمَّ وَلَيْهِ بَدَلَتْ

وَلَهُ ^(٦) بِالشُّرُوطِ السَّادِقَةِ فِي صَرَبِ الشُّوْرِ - كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ - تَأْدِيئُهَا لِحَقِّهِ
كَشْتِيهِ ؛ لِمَشَقَّةِ الرِّفْعِ لِلْحَاكِمِ .

(فَإِنْ أَسَاءَ حُلْفَتُهُ وَأَدَاَهَا) بِسَبَبٍ (بِلَا سَبَبٍ بِهَا) مِنْ غَيْرِ تَعْرِيفٍ ،
وَالْقِيَاسُ جَوْرُهُ إِذَا طَلَّسَتْ ، لَكِنْ أَحَابَ الشُّكِّيُّ وَمَنْ تَبَعَهُ أَنَّ إِسَاءَةَ

(١) أَي : حَيْثُ يَصَدِّقُ بِالْيَمِينِ . (ش : ٤٥٦/٧)

(٢) أَي : كَثْرَةُ الْبَاطِلِ . (ش : ٤٥٦/٧)

(٣) أَي : الْإِلَاحِيَّةُ ، فَإِنْ لَمْ يَمْعَمْ صُدِّقَ فِي أَنَّهُ بَعْدَى صَرَبِ مَعْرَرَةِ الْقَاصِي السُّوْرِ عَشْرُ
(ش : ٤٥٦/٧)

(٤) أَي : فِي قَوْلِهِ (وَلَمْ يَتَكَرَّرْ) . (ش : ٤٥٦/٧)

(٥) أَي : الرِّيَادَةُ . (ش : ٤٥٦/٧)

(٦) أَي : لِلرَّوْجِ . (ش : ٤٥٦/٧)

فَإِنْ عَادَ . غَرَزَهُ

فَإِنْ قَالَ كُلُّ إِنْ صَاحِبَهُ مُتَعَدِّ يَعْرِفُ الْقَاصِي أَسْجَالِ بَقِيَّةِ يَخْتَرُفُهُمَا .

الْحُلُقُ^(١) بين الروجبين نَعْبُثُ ، والتعريفُ عليها يُورَثُ وَحْشَةُ ، فاقْتَصَرَ عَلَى بَيِّنَةٍ رَجَاءٍ أَنْ يَنْتَبِهُمُ الْحَدُّ بَيْنَهُمَا ، وَيُؤَنِّدُهُ^(٢) الْوِطْءُ فِي الدَّبْرِ أَوَّلَ مَرَّةٍ .

(فَإِنْ عَادَ) إِلَيْهِ (غَرَزَهُ) مَطْلَعُهَا بِمَا يَرَاهُ (فَإِنْ قَالَ كُلُّ) مِنَ الرُّوجِبِينَ ؛ (إِنْ صَاحِبَهُ مُتَعَدِّ) عَلَيْهِ (نَعْرِفُ) وَحُومًا فِيمَا يَظْهَرُ إِنْ لَمْ يَظُنَّ عِرَاقَهُ لَهَا وَلَمْ يَنْدَفِعْ مَا طَهَّرَهُ بَيْنَهُمَا مِنَ الشَّرِّ إِلَّا مَا تَعْرِفُ (الْقَاصِي الْحَالِ) بَيْنَهُمَا (بِثَقَّةٍ) أَيْ . وَلَوْ عَدَلَ رَوَايَهُ^(٣) فِيمَا يَظْهَرُ .

ثُمَّ رَأَيْتُ مَا تَأْتِي^(٤) عَنِ الرُّرُكْشِيِّ ، وَهُوَ طَاهِرٌ فِيهِ

(بِحَبِيرِهِمَا) يَمْتَحُ أَوَّلَهُ وَصَمَّ ثَالِثَهُ ، بِمَجَاوِرِيهِ لَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا حَارٌّ ثَقَّةً أَسْكَنَهُمَا بِحَبِّ ثَقَّةٍ وَأَمْرَهُ تَعْرِفُ حَالَهُمَا وَإِنْهَايَهُمَا^(٥) إِلَيْهِ ، لَعَسَ إِقَامَةُ الْيَتَةِ عَلَى ذَلِكَ

وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ كَلَامُ رَافِعِيٍّ صَرِيحٌ فِي اعْتِبَارِ الْعَدَالَةِ دُونَ الْعَدَدِ^(٦) ، وَبِهِ صَرَخَ فِي « التَّهْدِيدِ »^(٧) ، وَعَالِ الرُّرُكْشِيِّ . الظَّاهِرُ . اعْتِبَارُ مَنْ تَسْكُرُ النَّفْسُ لِحَبِيرِهِ ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْحَبْرِ لَا الشَّهَادَةِ ، وَأَتَدَّهُ عَيْرُهُ بَأْتَهُمْ لَمْ يَشْتَرِطُوا صِيْعَةَ شَهَادَةٍ ،

(١) قَوْلُهُ : (إِسْمَاءُ الْحُلُقِ) تَحْلُقُ بِصَمِّ الْإِلَامِ وَيُسْكَنُهَا الدَّبِيرُ وَنَطْعُ وَالْمَجْمَعُ وَحَقِيقَتُهُ . أَنَّهُ صُورَةُ الْإِنْسَانِ لِلنَّاطَةِ ، وَهِيَ بَعْدُ وَأَوْصَافُهَا وَمَعَانِيهَا الْمُحْتَضَرَةُ بِهَا بِمَرَلَةِ الْحُلُقِ لِلصُّورَةِ لَعَدَمِهَا وَأَوْصَافُهَا وَمَعَانِيهَا ، وَبِهَا أَوْصَافُ حَسَّةٍ وَتَقِيحَةٍ ، وَالثَّوَابُ وَالْعُقَابُ بِتَعْلُفٍ بِأَوْصَافِ الصُّورَةِ النَّاطَةِ أَكْثَرَ مِمَّا بِتَعْلُفٍ بِأَوْصَافِ الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ . كَرَدِي

(٢) قَوْلُهُ (وَيُؤَنِّدُهُ) أَيْ يُؤَدِّدُ الْأَمْتِصَارَ الْوِطْءُ فِي الدَّبْرِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُ مِنْهُ كَرَدِي

(٣) أَيْ كَعْدِ زِمْرَانِ (ش : ٤٥٦/٧)

(٤) أَيْ : أَنْفَاءً . (ش : ٤٥٦/٧)

(٥) أَيْ : الْحَالِ . هَامِشُ (ب)

(٦) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ (٣٩٠ ، ٨) ، رَوَى الْإِسْلَامِيُّ (٦٧٨/٥)

(٧) التَّهْدِيدُ فِي فقه الإمام الشَّافِعِيِّ . (٥٤٨/٥)

وَمَعَ الطَّيِّمِ ،

ولا نحوَ حَصَوْرٍ حَصَمِ .

(ومع الظالم) من ظلمه بهبه له أول مرة تعبير تعيير ، وثانياً بالتعيير وتعيرها مطلقاً^(١) ، وكأنَّ الفرقَ أنَّ له شبهةً من حيث إنَّ الشارعَ جعله ولياً عليها في التأديب ، فأخبط له بحلها

فإن لم يمتنع حال يسهما إلى أن يزجج ، بل يظهر : أنه لو علم من حواء به وتهوُّره أنه لو احتسب بها أقرط في إصرارها حال وحوناً بيته وبينها ابتداءً ؛ لأنَّ الإسكان بحسب التقية لا يُعَدُّ حسيداً^(٢) .

ثم رَأَيْتُ الإمامَ قال : إن طُرَّ نَعْدَبُهُ لم يُحَلْ ، وإنَّ تَحَقُّقَهُ أو ثَبَتَ عِنْدَهُ وخاف أن نصبرنها صرباً مَرَحاً حال سَهْمَا^(٣) ؛ لئلا يُلْعَ منها ما لا يُسْتَذَرَكُ . قال غيره : فمن لم تَذْكُرِ الحسولة . أراد الأول^(٤)

ومن ذكرها ؛ كالعراقيِّ والحاوي الصغير^(٥) والمصنَّب في تنقيحِهِ ؛ أراد الثاني^(٦) ، وهو^(٧) صريح فيما ذكرته^(٨)

وشيخنا قال : والظاهر . أن الحيلولة بعد التعيير والإسكان^(٩) انتهى وإنما يَنْجُو إن لم يعلم من الإسكان تولد ما مرَّ .

(١) ولو في أول مرة . (ع ش . ٣٩٢/٧)

(٢) راجع للمهر المصاح في اختلاف الأشباح ، مسألة (١٣٠٢) .

(٣) بهية المطلب في جوابه المذهب (٢٨٠/١٣) .

(٤) أي : مجرد ظن تعدي الروح . (ش : ٤٥٧/٧)

(٥) الحاوي الصغير (ص ٤٨٩) .

(٦) أي : ما لو تحققه الماضي أو ثبت عنه وخاف أن يصربها وهي الأصل يصربها - صرباً مَرَحاً (ش : ٤٥٧/٧)

(٧) أي : كلام الإمام (ش : ٤٥٧/٧)

(٨) وهو قوله : (بل يظهر . . .) إلخ . (ش : ٤٥٧/٧)

(٩) أسى السطال (٥٨٩/٦) .

فإن اشتد الشقاق بعث القاضي حكماً من أهله ، وحكماً من أهلها ، وهما وكيلان لهما ، وفي قول : مؤلف من الحاكم ، فعلى الأول بشرط رضاها ، فيؤكل حكمه بطلاق وقبول عوض خلع ، وتؤكل حكمها بدل عوض وقبول طلاق به .

(فإن اشتد الشقاق) أي الخلاف (بعث القاضي) وحبوا ، والمنازعة منه مردودة ؛ بأن هذا من باب رفع الظلمات وهو من الفروض العامة والمتأكدة على القاضي (حكماً) .

وتُسَرُّ كونه (من أهله ، وحكماً) وتُسَرُّ كونه (من أهلها) للآية^(١) ، فلا يكفي حكم واحد ، بل لا بُدَّ من حكمين ينظر في أمرهما بعد احتلاء حكم كل به ومعرفة ما عنده .

(وهما وكيلان لهما) لأنهما رشدان ، فلا يؤلَّى عليهما في حقهما ؛ إذ البضع حقهما ، والمال حقهما .

(وفي قول) حاكمان (مؤلفان من الحاكم) لتسميتهما في الآية حكمين ، وقد يؤلَّى على الرشيد كالمعسر ، ويُجَاب : بأن التولية على مال المعسر لا ذاته ، وما هنا ليس كذلك^(٢) .

(فعلى الأول) يشترط رضاها (بعثهما) (فيؤكل) هو (حكمه بطلاق وقبول عوض خلع ، وتؤكل) هي (حكمها بدل عوض وقبول طلاق به) ثم يفتلان الأصلح من صلح أو تهريق ، فإن اختلف رأيهما . بعث القاضي اثنين^(٣) ؛ ليحققا على شيء .

ولتعلق وكالتهما بنظر القاضي اشترط فيهما ما في أميه ؛ من حرية

(١) قال الله تعالى ﴿ وَإِنْ جَفَرْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ﴾ (الباء : ٣٥)

(٢) فيه أن أسرية ما في حكمهما لا ناهما (سم : ٤٥٧/٧)

(٣) أي : غيرهما . انتهى مني . (ش : ٤٥٧/٧) .

وعدالة واعتداه للمقصود .

ويُسَرُّ دُكُورُهُمَا ، فَإِنْ عَجَزَا عَنْ تَوَافُقِهِمَا أَذْبَ الْقَاصِي الظَّالِمَ وَاسْتَوْفَى
حَقَّ الْمَظْلُومِ .

وَلَا يَجُوزُ لَوَكِيلٍ فِي طَلَاقٍ أَنْ يُحَالَعَ ؛ لِأَنَّهُ وَكِيلُهُ وَإِنْ أَعَادَهُ مَالًا . فَوُتَّ عَلَيْهِ
الرَّحْمَةُ ، وَلَا لَوَكِيلٍ فِي حَبْسٍ أَنْ يُصَنَّقَ مَخَانًا

• • •

(كتاب الخلع)

كتاب الخلع

(كتاب الخلع)

بالصم من (الخلع) بالفتح ، وهو لرفع • لأن كلاً لسان للآخر ، كما في الآية^(١)

وأصله قبل الإجماع^(٢) قوله تعالى ﴿ فلا جناح عليهما فيما أقذت يده ﴾ [المرءة : ٢٢٩] ، ﴿ فإن طعن لکم ﴾ الآية [ب. ٤]

وحبر البحاري أنه صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من فسي وقد سأله روحه رضي الله عنهما أن يظنهما على حديثها التي أصدىها إياها ، أخذ الحديث وظنهما تطليقة^(٣)

وهو أول خلع في الإسلام .

وأصله مكروه ، وقد يستحب : كالصلا

ويريد هذا بنديه لمن حلف بالثلاث على شيء لا يذله من فعه^(٤)

وفيه نظر ، لكثرة القائلين بعود الصفة^(٥) ، والأوجه أنه مباح ، لذلك ، لا مندوت ، على أن في الحلف به تفصيلاً بأن في (الطلاق)^(٦) تقتض له

(١) وهي قوله تعالى : ﴿ هُوَ يَأْتِي لَكُمْ وَأَنْتُمْ لَبَّاسٌ لَهُنَّ ﴾ [برء : ١٨٧]

(٢) الإجماع لابن المنذر (ص : ٦٧) . وفي (د) و (غ) (وأصل فيه قبل الإجماع)

(٣) أخرجه البحاري (٥٢٧٣) عن ابن عباس رضي الله عنهما

(٤) فيحالها ثم يعرض الأمر المحبوف عنه ثم يتروحها فلا يحدث شيء لشراري (ص)

(١١٠)

(٥) كتاب الجمع قوله (بكثرة القائلين بعود الصفة) أي الصفة المعنى عليها انطلاق في الكاح لأول . فإن كل منهم فافهم يعرفها في الكاح المعجود بعد الجمع كروي

(٦) قوله (على أن في الحلف به تفصيلاً بأن في الطلاق) أي في فصل خطب لأحده =

وإد فعل الخُلع في هذه الصورة^(١) فليُشهد عليه ، فإنه إذا أعادها .
لا يُفسر قوله فيه^(٢) وإن صدقته ، على ما حرم به بعضهم ، ويُؤيده ما مر^(٣) . أن
اتفقهما على مُعبد للعقد بعد الثلاث لا يُفيد لرفع التحليل

فإن قلت فلم قلت البسها ، كما هو مقتضى أمره بالإشهاد ، لا ثم ؟
قلت يُمكن بوجبه بأنها^(٤) هنا لا ترفع العقد الموجب للوقوع^(٥) ، بحلابها
ثم فكاست التهمة فيها أقوى ، ثم رأيت شحنا أفنى بعدم قول بيته^(٦) ، وهو
القياس ، ولا نظر لتدوّن التهمة

ولو منعها نحو بقاء الخُلع منه مالم يفعل . فصل الخُلع ووقع زحعباً ،
كما نقله جمع متقدمون عن الشيخ أبي حامد ، أو لا يقصد ذلك وقع ثانياً
وعليه يُحمل ما نقله عنه أنه يصح ويأثم بعبه في الحالين^(٧) وإن تحقق
رباها^(٨)

= والتعويل أنه إذا كانت الصلة لا فعل ، أو . إن لم أقبل . . . تحلص ، وإن كانت :
لأعمر فلا كردي

(١) وهي قوله (خلع بثلاث) إلخ اهدسم ، عبارة الرشدي يعني في مطلق
ما يتحلص بالخلع انتهى (ش : ٤٥٨/٧) .

(٢) قوله (إذا أعادها) أي بكاح جديد ، وقوله (فيه) أي الخلع (ش : ٤٥٨/٧)
وهي (م) و (خ) و (غ) : (المآعاه)

(٣) قوله (ويؤيده ما مر) أي في (الكاح) في بحث الشاهد من قول بعض (أو دعاه
الزوجين) . كردي

(٤) في (خ) و (م) والمطبوعة الوحية . (لأنها) .

(٥) أي . ومع الطلاق الثلاث . (ش : ٤٥٨/٧)

(٦) أي ها (ش : ٤٥٨/٧) وراجع . ماوي شرح الإسلام وكرويا الأنصاري : (ص
٢٣٩)

(٧) قوله (ويأثم بعبه) أي معها نحو بعبه (في الحالين) أي حال قصد الخلع ، وحال عدم
عبه ، سواء تحقق رباها أو لم يتحقق . كردي

(٨) الشرح الكبير (٢٩٦/٨) ، وروضة الطالبين (٦٨١/٥)

هُوَ فُرْقَةُ بَعْوَضٍ

وكأن الفرق^(١) أنه لما افترق المصع بقصد الخلع وكان يغسُرُ نَحْلِيصُ مثل ذلك منه بالحاكم ؛ لمشميه وتكرّره . برّل مرلة الإكراه^(٢) بالنسبة لالتزام المال ، بخلاف ما إذا لم يقصد ذلك . فإنه يتخفّ في العاصي وغيره عالياً فم يُلْحَقُوه بالإكراه لذلك ، هذا عاية ما يُوجّه به ذلك

وقصية^(٣) قولهم : (إنه لا يُؤثّر إصمارُ المظر) لأحد بطلاق صحته ووقوعه شيئاً في الحالين ؛ كما قصد ما نقله عن الشيخ وأما زعم أنه إكراه فيهما فمعدّ ، لأن شرطه ألا يُمكن التحصّن منه بالحاكم ، وهنا يُمكن ذلك على ما نشر

(هو فرقة بعوض) مقصود ؛ كمنه وعودتها عليه ، راجع^(٤) للزوج أو سيده ولو كان العوض تقديراً ، كأن حذفها على ما في كمها عاليتين بأنّه لا شيء فيه فإنه نجب مهر المثل ، وكذا على البراءة من صداقها^(٥) أو بقيته ولا شيء لها عليه

ويؤخذ من اكتنائهم في العوض بالتقدير صحة ما أفتى به السليبي ومن تبعه يمين لو قال لزوجته قل الدحول إن أنزأتني من مهرك فابت طالق وأنزأتها فإنه يصحّ الإبراء ويقع الطلاق^(٦) ، لأنها مالكة لكلّ المهر حال

(١) قوله (وكأن الفرق) أي من المصع بقصد الخلع ، ومنه لا معدّ ، فإن في أحدهما يقع رجعيّاً ولا عوض ، وفي الآخر بئناً . كردي .

(٢) قوله (مرلة لإكراه) أي الإكراه على الخلع كردي

(٣) قوله (وقصية) مستأ . حره (الأحد بإصلاق صحته) كردي

(٤) قوله (راجع) وصف ثابت بعوض) انتهى وشي (ش ٢٥٨/٧)

(٥) قوله (وكذا) على البراءة من صداقها (إنح هذا في الخلع المحرّ ؛ كما يدور عليه

مونه (على البراءة) ، وأما في التحصّن المحصّن فلا يقع الطلاق والحالة هذه ؛ كما يأتي في

فصل الصيغة ، وفي التنبيه قبل (الطلاق) كردي

(٦) فتاوى السليبي (ص : ٧٠٠ - ٧٠١)

الإبراء ، وإذا صح^(١) . . لم يرفع .

وقال آخرون لا طلاق ؛ لأن من لزمه رجوع النصف إليه فلم يترأ من الجميع فلم يؤخذ المعلو به ، من الإبراء من كله ، ولأن المعلو بصفة يقع مقارناً لها ؛ كما ذكروه في تعاليق الطلاق .

وأيد^(٢) بعضهم بأنه يصح حلفه بمنجر به^(٣) ، لكنه يرجع عليها بنصف مهر المثل ، لصاحب نصف عوجه برجوعه به للروح

ويجاب^(٤) : بمع الملازمة^(٥) ؛ مع مر^(٦) أنها لو أنزأته ثم طلقها . . لم يرجع عليها بشيء

وبأن معنى^(٧) قولهم في تعاليق الطلاق (الشرط علة وصيغة ، والطلاق معلولها فتعازيان في الوجود ؛ كالعلة الحقيقية مع معلولها) . . أنه^(٨) إذا وُجد الشرط قارنه المشروط ، فهذا إذا وُجد الإبراء قارنه الطلاق مقتضى لفظه ، والشطير إما يؤخذ عقب الطلاق ؛ لأنه حكم رتبته الشارع عليه^(٩) ، وعقبه^(١٠) لم

(١) أي . الإبراء . (مسم . ٤٥٩/٧)

(٢) قوله : (وأيد) أي : أيد قول الآخرين بعضهم . كردي

(٣) قوله (المنجر) مع الجمع ، قوله (به) أي صداعها قبل الدخول انتهى ع ش (ش . ٤٥٩/٧)

(٤) قوله (ويجاب) أي يجاب عن قول الآخرين برده عليه كردي

(٥) قوله (بمع الملازمة) ودلليل الأول . كردي

(٦) قوله (لعام) أي مر في آخر فصل (الشطير في الصداق) كردي

(٧) قوله (بأن معنى . . . إلى آخره) ودلليل الثاني . كردي

(٨) قوله (أنه) خبر لـ (أن) أي (بأن معنى قولهم إباح أنه) إلح . حاصله أن قولهم في تعاليق الطلاق (شرط علة ومعلولها فتعازيان) معناه (أنه إذا وجد الشرط قارنه المشروط . . إلح) . كردي .

(٩) وفي (ب) و (ح) و (م) و (ع) (لأنه حكم مقتضى لفظه رتبة الشارع عليه)

(١٠) أي الطلاق . (ش : ٤٥٩/٦) .

يَتَّقُ مَهْرٌ حَتَّى يَنْشَطِرَ

عَلَى أَنْ جَمْعاً عَلَى تَقْدُّمِهَا^(١) بِالرَّمَايِ عَلَى مَعْلُولِهَا^(٢) ، وَاخْتَارَهُ الشُّكِيُّ
وغيرُهُ ، بَلْ عَلَى الْأَوَّلِ^(٣) سَهْمَا تَقْدِّمٌ وَمَاخِرٌ مِنْ حَيْثُ الرِّتَّةُ

وَيُفَرِّقُ^(٤) بَيْنَ مَا هَا^(٥) وَالْحَلْعِ الْمَسْجَرِ . بَأَنَّ الرِّاءَةَ وَجَدَتْ فِي صَمِيمِهِ ، وَفِي
مَسَائِلِنَا وَجَدَتْ مُتَقَدِّمَةً عَلَى وَقَبِ الشَّطِيرِ فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ شَيْءٍ لَهُ .

أَمَّا فَرْقَةُ بَلَا عَوْصٍ أَوْ عَوْصٍ غَيْرِ مَقْصُودٍ : كَدَمٌ ، أَوْ مَقْصُودٍ رَاجِعٍ لِعَبْرِ مَنْ
مَرَّ^(٦) ، كَأَنْ عُلِّقَ طَلَاقُهَا عَلَى إِبْرَانِهَا رِيْدَاً عَمَّا لَهَا عِنْدَهُ . فَإِنَّهُ لَا تَكُونُ حَلْعاً ، بَلْ
يَقَعُ رَجْعِيّاً

وَزَعَمُ أَنْ وَقُوعَهُ فِي الدَّمِ رَجْعِيّاً يَمْنَعُ كَوْنَهُ عَوْصٍ فَلَا يَخْتَاجُ لَـ (مَقْصُودٍ)^(٧)
بُرْزُ بَأَنَّ الْعَوْصَ فِي هَذَا الْبَابِ^(٨) تَشْمَلُ الْمَقْصُودَ وَغَيْرَهُ فَوَجَبَ التَّقْيِيدُ
بِالْمَقْصُودِ^(٩) ، وَكَانَ وَقُوعُهُ رَجْعِيّاً مَانِعاً لَكَوْنِهِ مَقْصُوداً^(١٠) ، لَا لَكَوْنِهِ عَوْصاً

(١) قوله (عَلَى أَنْ جَمْعاً عَلَى تَعْلَمِهَا) أَيُّ الْعَلَّةِ كَرْدِي

(٢) قوله (بِالرَّمَايِ عَلَى مَعْلُولِهَا) عَلَاوَهُ لِمَرْدٍ ، نَعْبِي . بَعْدَ رَمَايِ الرِّاءَةِ حَصَلَ الطَّلَاقُ فَلَمْ تَرْتَضَعْ
الْبَرَاءَةَ بِالطَّلَاقِ . كَرْدِي

(٣) هُوَ قَوْلُهُ - (إِذَا وَجَدَ الشَّرْطَ) سَنَهِيَ عَنْ شَيْءٍ (ش : ٤٥٩/٧)

(٤) وَقَوْلُهُ . (وَيَعْرِقُ) أَيْ (يَفْزَعُ) رَدَّ لِأَيِّدِ الْعَصْرِ هُوَ الْآخِرِينَ كَرْدِي

(٥) وَقَوْلُهُ (هَا) بِشَارَةِ إِلَى قَوْلِهِ (بِأَنَّ أَرَأَيْتَ مِنْ مَهْرٍ) أَيْ (رَجْعٍ) كَرْدِي

(٦) أَيُّ : غَيْرِ الزَّوْجِ وَصِيْلَتِهِ . (ش : ٤٥٩/٧) .

(٧) أَيُّ : لِنَتَقْيِيدِهِ . (ش : ٤٥٩/٧)

(٨) قَوْلُهُ . (بِأَنَّ الْعَوْصَ فِي هَذَا الْبَابِ) أَيُّ : بَابِ وَجْعِ الطَّلَاقِ بِعَوْصٍ . كَرْدِي

(٩) وَقَوْلُهُ . (فَوَجَبَ التَّقْيِيدُ بِالْمَقْصُودِ) أَيُّ : لِمَخْرَجِهِ عَنْ حَدِّ الْحَلْعِ الْفَرْقَةُ بِعَوْصٍ غَيْرِ مَقْصُودٍ .
كَرْدِي

(١٠) قَوْلُهُ (وَكَانَ وَقُوعُهُ رَجْعِيّاً مَانِعاً لَكَوْنِهِ مَقْصُوداً) مَعْنَاهُ : كَانَ وَقُوعُهُ رَجْعِيّاً خَارِجاً لَكَوْنِهِ
الْعَوْصَ مَقْصُوداً عَنْ حَدِّ الْجَمْعِ ، لَا لَكَوْنِ الْعَوْصِ عَوْصاً ، فَإِنَّ لَهُ عَوْصاً لَكِنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ
كَرْدِي .

ينفط طلاق أو حلع

شرطه روح يصح طلاقه ، فلو خالغ عند أو محخور عليه سعه ..

ولو خالغها على إبرائه وإبراء ريد فأثرأتهما براءة صحيحة فهل يقع نائناً ،
نظراً لرجوع بعضه بروح ، أو رجعتاً ، بطراً لرجوع البعض الآخر للأجبي ؟ كل
محتمل ، والأول أقرب ، لأن رجوعه^(١) لغير الروح بخمئل : أنه مانع لليسونة ،
أو غير مقتضى لها ، فعلى الثاني السونة واضحة ، وكذا على الأول ، إذ كونه
مانعاً لها إنما يتجده إن انفرد ، لا إن انضم إليه مقتضى لها .

(يلفظ طلاق) أي . يلفظ محصل له صريح أو كناية ، ومن ذلك^(٢) لفظ

المعاداه الآبي

وتكون لفظ الحلع الأصل في الباب .. غطفه على ما قبله من باب عطب
الأحص^(٣) على الأعم فقال (أو حلع) فالمراد^(٤) بالحلع في الترجمة
معناه ، كما أيده حذوه له بما مر

وأركانه روح ، ومسرّم ، ونصح ، وعوض ، وصغنة

(شرطه) أي الذي لا يُدّاه لصحته ، فلا يُبني كونه ركناً (روح) أي
صدوره من روح ، وشرط الروح أن تكون بحيث (يصح طلاقه) لأنه طلاق ،
ولا يصح مثنى لا تصح طلاقه ، ممن بأنبي في بابه^(٥)

(فلو خالغ عند أو محخور عليه سعه) روجته معها أو مع غيرها^(٦)

(١) أي : البعض الآخر . (ش : ٢٥٩/٧)

(٢) أي : اللفظ المحصل للطلاق . (ش : ٢٥٩/٧)

(٣) يرد عليه : عطف الأحص شرطه (الواو) (سم ٢٦٠/٧)

(٤) قوله (أو حلع) معطوف على (نطق طلاق) لا على (طلاق) ، والمراد به : لفظه ،
وبالمحدود : معناه ، فلا دور هنا قلقي . هامش (د) .

(٥) أي : من صبي ومجنون ومكره . انتهى مصي . (٢٦٠/٧) .

(٦) قوله (معها) أي مع روجه ولو موكلاً . وقوله (أو مع غيرها) أي مع الأجبي
انتهى ع ش . (ش : ٢٦٠/٧)

صَحَّ وَوَحَتْ دَفْعُ الْعَوْصِ إِلَى مَوْلَاهُ وَوَلَّيَتْهُ

(صح (ولو بأقل شيء ولا إدر : لأن نكلُ منهما أن يُطلق متجاناً مع عوص
أولئ (ووجب) على المحتل (دفع العوص) العير أو الدب (إلى مولا) أي
العبد ؛ لأنه ملكه قهراً^(١) ؛ ككسبه .

نعم ؛ المأدون له^(٢) يُسلمُ له ، وكذا المكنت ؛ لاستقلاله ، وكذا معصّر
خانع في يوبه ساء على دخول الكسب لئلا يدر في المهباه ، فإن لم نكلُ مهايأة . .
لما يخص حريته .

(ووليّه) أي : السفيه ؛ كسائر أمواله .

فإن دفعه له^(٣) ، فإن كان بعير إدره^(٤) ففي العير بأخذها الولي إن عليم ،
فإن قصّر حتى تلفت صممها ، على أحد وجهي رُخ ، ويؤجّه بأن الحنغ
لما وقع بها دحلت في ملك السفيه قهراً ؛ بطر ما يمز في السيد ، فحينئذ تركها
بيده بعد علمه بمصير أيّ تقصير فصممها ، فإن لم يعلم بها وتلفت في يد السفيه
رجع^(٥) على المحتل بمهر المثل لا الدل ؛ أي لأنه صممه صمد عقيد لا يد

وفي الدب^(٦) يزحم الولي على المحتل بالمسئى ؛ بقائه في دمه ؛ لعدم
القصر الصحيح ، ويسترد المحتل من السفيه ما سلمه له ، فإن تلف في يده . .
لم يطالبه به طهراً ؛ كما مرّ في (الحجر)^(٧) وكذا في العبد لكن له مطالبته إذا
عتق

(١) قوله (لأنه) أي العوص (ملكه) في مولى العبد (ش ٤٦٠ / ٧)

(٢) أي في الحنغ اه ع ش ، ولعل المراد في الجارة ، فليرجع (ش ٤٦٠ / ٧)

(٣) قوله (فإن دفعه له) أي دفع العوص إلى كل من العبد والسفيه كردي

(٤) وقوله (بعير إدره) أيضاً كذلك ؛ أعني بعير إدر كل من السيد والولي كردي

(٥) أي : الولي . (ش ٤٦٠ / ٧)

(٦) عطف على (في العير) . (ش ٤٦٠ / ٧)

(٧) في (٣٠٤ / ٥)

نعم ، لو قُتد أحدهما الطلاق بالدفع - أي - أو نحو إعطاء أو قبض أو إفصاح ، كما هو ظاهر - إليه - جاز لها أن تدفع إليه ولا ضمان عليها ؛ لأنها مضطرة للدفع إليه ليتم الطلاق ، على أنه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصورة بسلبه له ، وإنما هو ملكها ثم يملكه بعد^(١) .

وإن كان^(٢) بإدبه^(٣) . . . صح في القس في العيب والدين ، وفي السعي في العيب

وحديث^(٤) متى لم يُدبر الولي إلى أحدهما منه فلفت في يده . . . ضيمها ؛ لأنه المقصر بالإدب له في فصها

وأما الدين . ففي الأعداد بقضيه له وجهاب عن الداركي ، وزجح الحاطي الاعتداده ، كما قاله الشهاب

وظاهره^(٥) . أتتبا مع الحاطي فيما زجحه من الاعتداد ، وهو ما اقتضاه النص^(٦) ، بل ظاهر عبارة البحر وغيره . أن الداركي زجحه أيضاً حيث قال كما لو أمرها بالدفع إلى أحسب ؛ أي - رشيد ، وهو ظاهر المذهب وعليه^(٧) : فإطلاق المتن الآتي . أنه لا تجوز للروح توكيل سعيه^(٨) في قبض

(١) أي : بعد الدفع (ش : ٤٦٠/٧) .

(٢) عطف على قوله (وإن كان بعير أدبه) إلح هامش (ك)

(٣) قوله (وإن كان بوجه) إلى المس ساطع من بعض السج ، وراجعت نسخة محمد لأخرج شيخا الرمرمي رحمه الله تعالى ، صرايته ألحق هذه الريادة بسجته بعد أن لم يكن فيها وصحح عليها . بصري (٣٢٨/٧) .

(٤) قوله (وحديث) أي : حتى يدفع العيب للسعي ياد ولله (ش : ٤٦١/٧)

(٥) أي : كلام الشيعين . (ش : ٤٦١/٧) .

(٦) اشرح الكبير (٤١١/٨) ، روضة الطالبين (٦٨٩/٥) ، الأم (٥٠٧/٦-٥٠٨)

(٧) قوله : (وعليه) أي : على الاعتداده . كوفي .

(٨) حكاية باسمي ، ونظ المس الآتي (توكيل محجور عليه) (ش : ٤٦١/٧)

العوض محلّه حيث لم يأذن له وليّه في القصد ، وإلاّ . جاز ، لأنّه إذا صَحَّ قَصْدُهُ دِينَ بِنَفْسِهِ بِالْإِذْنِ . ودينٌ غيره كذلك بجامع أنّ ما في الذمّة لا يترأّ منه إلّا قصص صحيح ، وقد جعلوه هـ^(١) صحيحاً بإذن وليّه فليصحّ بإدبه أيضاً عن العبر .

ويؤيّد ذلك^(٢) القاعدة السابعة في الوكيل . أنّ الأصل فيه . أنّ ما صنعت مباشرة له بنفسه^(٣) . صحّ تركه فيه عن العبر

وبهذا^(٤) يُعلم . أنّ تعييد جميع متأخرين - منهم الشنكي - صحة قصده بما إذا كان العوض معيّناً أو علني الطلاق سحر دونه إليه . بعد من كلامهم ، وأنّ هذا التعييد إما يُحتاج إليه فيما إذا لم يأذن له الولي ؛ كما تقرّر^(٥)

أو على الوجه الثاني^(٦) ، وهو أنّه لا تُقدّ قصده ولو مع إذن الولي له فيه ، وجرم به الدارمي ، فلا يترأ^(٧) تسليم العوض إليه مطلقاً^(٨) ، إلّا إذا تاذر الولي فأخذه منه . فيترأ حيث تدل على المتقول المعتمد

وَوَحْهَةُ الْأَذْرَعِي : أنّ المال وإن كان باقياً على ملكها لفساد القصص فهي بدوّه إليه أدب في قصده عمّا عليها ، فإذا قصده الولي من السببه له اعتدّه

(١) قوله : (وقد جعلوه) أي قص السببه (هنا) أي في مخالفته مع زوجته . (ش : ٤٦١ / ٧)

(٢) قوله (ويؤيد ذلك) أي يزيد الحوار القاعدة كردي أي قوله (فيصح بإدبه إيج) . (ش : ٤٦١ / ٧)

(٣) الأولى : (لعه) باللام . (ش : ٤٦١ / ٧) .

(٤) أي برجحنا الاعتداد ببعض السببه باقٍ وله (ش : ٤٦١ / ٧)

(٥) قوله (كما تقرّر) وهو قوله (نعم : لو قيد أحدهم) إيج كردي

(٦) أي من الوجهين المحكيين عن الدارمي (ش : ٤٦١ / ٧)

(٧) قوله (وجرم به) أي بانوجه الثاني ، وقوله (فلا يترأ) أي المصنع ، يفرع على لوجه الثاني المرجوح . (ش : ٤٦١ / ٧)

(٨) أي : أدل له الولي في القبض أو لا . (ش : ٤٦١ / ٧)

وشرط قبله : إطلاق تصرفه في المال ؛ فإن احتلت أمة .

ويظهر^(١) أن هذه الماددة لا تلزم الولي ؛ لأنه لا صرر على السمية ببقائه في يده ؛ لأنها إن أخذته^(٢) فواضح ، أو أخرته حتى تلف في يد السمية أو ألقاه فهي المقصورة ، فيرجع وليه عليها بعوضه

ووقع لشارحها أنه مزح العن بما صيرته صريحاً في وجوب اندفع للسمي بإذن الولي ، وهو بعد حتى على الوجه الأول ؛ لأن فيه ورطة بقاءه في دية المحتنع على الوجه الثاني ؛ فكان الوجه : حوار ذلك لا وجوبه ثم رأيت شيخنا انصرف أيضاً لترحيل الأول^(٣) .

(وشرط قاله) أو ملمسه من روجه أو أجسدي لنصيح خلعه من أصله .
التكليف والاحتير ، وبالمسمى^(٤) - وسنأتي^(٥) أن الوكيل السمية إذا أضاف المان إليها يقع بالمسمى ، وقد نرد^(٦) على عبارته - (إطلاق تصرفه في المال) بأن يكون غير محصور عليه لسمو أو رقي ، لأن الإحلاغ الترام للمان^(٧) فهو المقصود منه .

(فإن احتلت أمة) ولو مكانة - على ما قصي فيها - والكلام في رشيدة ،
والآ . . فكالمسألة الحرة فيما يأتي

(١) أي على الوجه الثاني مضافاً ، وأما على الوجه الأول فراجع . فيبقي بحصصه بقض المين بلا إذن . (ش : ٤٦١/٧) بصرف .

(٢) قوله (لا بد إن أخذه) إلخ (لعل الأسب) تذكير الصماثر بإرجاعها بدولي (ش : ٤٦١/٧)

(٣) من بوجهين المحكي عن لداركي (ش : ٤٦١/٧) وراجع : أسى المطاب (١٣ ٧)

(٤) قوله (وبالمسمى) معناه (يصح) أي شرط فاعله يصح بالمسمى إطلاق تصرفه . . إلخ . كردي .

(٥) وقوله : (سأتي) أي قبل الفصل الآتي . كردي

(٦) أي مسألة بوكيل السمية إذا أضاف . إلخ (ش : ٤٦٢/٧)

(٧) في (ح) و(د) و(غ) (الترام للمال)

بلا إذن سيّد مذنب أو عن ماله . مات ، وللروح في دثتها مهرٌ مثل في صورة العين . وفي قول قيمتها . وفي صورة الذئب المُسَمَّى ،

وقول شبيحا (ولو سميها) أحد من قول الماوردي لم يفرقوا بين رشدها وسميها ، وهو مقتضى كلام الأمام^(١) يتعين حملُه على السقيفة المحملة أو على صحته بالعين أو الكس في صورتيهما الآتيتين^(٢)

أما بالنسبة لما نلزم منها في الصور الآتية فلا نُدَّ من عدم الحجر : كما هو واضح

(بلا إذن سيّد) لها رشيد (ندين أو عين ماله) أو مال غيره أو عين اختصاص كذلك^(٣) (مات) لوقوعه بعوضي

معم : إن قيّد تملكها العين له لم تطلق

(وللروح في دثتها مهر مثل) يشعُر به بعد العقب والسيار (في صورة العين) لأنه المهرُ حيث^(٤)

ولو حالته بماي وشرطته لوقت العقب فسَدَّ^(٥) ورَحَعَ مهر العقب بعد العقب .

وتعمّخت منه السبكي ، لأنه شرطٌ يُوافق مقتضى العقد ، فكيف يُفسدُه ؟ وقد يُخاب . بأنه ليس مقصاه احتبَر وإِن تُحمل عليه بضرورة

(وفي قول قيمتها) إن نُقِمت ، وإلا فمثلها

(و) له (في صورة الدين المُسمَّى) كما يصحُّ التزام الرقيق^(٦) بطريق

(١) « أسى المطالب » (١٥ / ٧) ، الأم (٥١٧ / ٦) .

(٢) قوله (في صورتها الآتيتين) مما في قول نصف (بدين وبكسها) كردي

(٣) قوله . (كذلك) أي . للسيد أو لغيره . (ش : ٤٦٢ / ٧)

(٤) أي : حين فساد العوض . (ش : ٤٦٢ / ٧) .

(٥) أي : الشرط أو العوض . (ش : ٤٦٢ / ٧) .

(٦) أي : بدين (ش : ٤٦٢ / ٧)

وهي قول مهر مثل .

وإن أدن وعثر عسأله أو قدر دياً فامثلت . تعلق بالعن وبكسها في الدين ،

الصمان ، وتبع به بعد العن واليسار

(وهي قول مهر مثل) ونفس العسأ ، وزججه : أصله ^(١) ، وجرى عليه

كثيرون ، لأنها ليست أهلاً للانترام

(وإن أدن) السيد لها في الاحتلاع (وعين عسأله) ^(٢) من ماله (أو قدر دياً)

في دميها : كالف درهم (فامثلت) تعلق (الروح) بالعين (في الأولى) عملاً ، ياديه

نعم ، وإن أدن لها أن تحالغ مرفعتها وهي تحت حر أو مكاتب . . لم يصح ؛

لأن الملك يفارن الطلاق فيمنعه ^(٣) . ومن ثم لو علق طلاق زوجته المملوكة لمورثته سموته . لم تطلق ، إلا إذا قال : إن مث . فابت حرته

(وبكسها) الحادث بعد الحلع ، ومال تجارها الذي لم يتعلق به دين (في

الدين) في الثانية ^(٤) ، عملاً ياديه أيضاً ، فإن لم تكن مكسبة ولا مأدونة ^(٥)

ففي دميها تتبع به بعد عتقها ويسارها .

وخرج به (امثلت) ما لو رادت على المأدود فيه . فإنها تتبع بالرائد في

الدين ، وبذلك ^(٦) في العين بعد العن .

فإن قلت : قياس احتلاعها بعين بلا إدن . أن الواجب لها في العين الرائد .

(١) المحرر (ص : ٣٢١)

(٢) أي : للحلع . (ش : ٤٦٣ / ٧)

(٣) أي ملك المكسحة يبيع وموع طلامها (ش : ٤٦٣ / ٧)

(٤) مقدس بقوله (في الأولى) أي سم عماره الرشدي قوله (في الثانية) الأصوب .

حدده أحد ، ولعله : لأن قول المر (في الدين) يعني عه (ش : ٤٦٣ / ٧)

(٥) أي : في التجارة . انتهى ع ش . (ش : ٤٦٣ / ٧) .

(٦) أي : من مثل أو حصة (سم : ٤٦٣ / ٧)

وَإِنْ أَطْلَقَ الْإِذْنَ اقْتَصَى مَهْرٌ مِثْلٍ مِنْ كَسِبِهَا
وَإِنْ خَالَعَ مِنْفِيَةً أَوْ قَالَ - طَلَّقْتُكَ عَلَى الْآلِ ، فَقُلْتُ - طَلَّقْتُ رَجْعِيًّا ،

حَصَّتْهَا مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ لَوْ وَرَّعَ عَلَى قِيَمَتِهَا وَفِيَمَةِ الْعَيْبِ الْمَأْذُونِ لَهَا فِيهَا .
قُلْتُ القِيَّاسُ ظَاهِرٌ ، إِلَّا أَنْ يُوجَّهَ إِطْلَاقُهُمْ هَا وَجُوبُ الرَّائِدِ ؛ بَأْتَهُ وَفَعَّ
تَابِعاً لِمَأْذُونٍ فَلَمْ يَتَمَحَّصْ فُسَادُهُ فَوُجَّهَتْ بَدَلُهُ
(وَإِنْ أَطْلَقَ الْإِذْنَ) بَأَنْ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ ذَنْباً وَلَا عَيْباً (. اقْتَصَى مَهْرٌ مِثْلٍ) أَيِ -
مِثْلِهَا (مِنْ كَسِبِهَا) الْمَذْكُورُ^(١) وَمَا يَبْدُهَا مِنْ مَالِ التَّجَارَةِ ؛ كَمَا لَوْ أَطْلَقَهُ لِعِيْدِهِ
فِي الْمِكَاحِ ، فَإِنْ رَأَتْ عَلَيْهِ فِكْمَا مَرَّةً^(٢)
أَمَّا مَعْصُةٌ فَإِنْ اخْتَلَعَتْ بِمَلِكِهَا فَقَدْ بَدَلَهُ ، أَوْ بِمَلِكِ السَّيِّدِ فِكْمَا مَرَّةً فِي
الْأَمَةِ^(٣) ، أَوْ بِهِمَا . أُعْطِيَ كُلُّ حَكْمِهِ الْمَذْكُورِ

(وَإِنْ خَالَعَ سَبِيَةً) - أَيِ - مُحْجُوراً عَلَيْهَا بِسَمْعٍ - بِالْآلِ (أَوْ قَالَ طَلَّقْتُكَ
عَلَى الْآلِ) أَوْ عَلَى هَذَا (فَقُلْتُ) ، أَوْ - بِالْآلِ^(٤) إِنْ شُبِّتَ فِشَاءً هَوْرًا ، أَوْ
قَالَتْ لَهُ - طَلَّقْ بِي بَابٍ فَطَلَّقَهَا (طَلَّقْتُ رَجْعِيًّا) وَلَعَا ذَكَرُ الْعَالِ وَإِنْ أَذِنَ لَهَا
الْوَلِيُّ فِيهِ ؛ لِعَدَمِ أَهْلِيَّهَا لِاتِّرَامِهِ ، وَلَيْسَ لِلْوَلِيِّ صَرْفُ مَالِهَا فِي هَذَا وَنَحْوِهِ وَإِنْ
تَعَيَّنَتِ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ عَلَى مَا اقْتَصَاهُ إِطْلَاقُهُمْ

وَيَتَعَيَّنُ حَمْلُهُ^(٥) عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَخْشَ عَلَى مَالِهَا مِنَ الرُّوحِ وَلَمْ يُفَكِّرْ دَفْعَهُ إِلَّا
بِالْمَخْلَعِ فَتُسَبَّحُ حَوَارُهُ ؛ أَعْيَ صَرْفُ الْعَالِ فِي الْمَخْلَعِ ؛ أَحَدًا مِنْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى
الْوَصِيِّ دَفْعُ حَاشِرٍ عَنْ مَالِ مَوْلَاهُ إِذَا لَمْ يَتَدَفَّعْ إِلَّا بِشَيْءٍ

(١) أَيِ : الْحَادِثُ بَعْدَ الْمَخْلَعِ . (ش : ٤٦٣ / ٧) .

(٢) أَيِ : فِيمَا إِذْ عَتَرَ عَيْبًا أَوْ قَدَّرَ دَسْأَ مَوَلَاتٍ . أَمَّا سَمْعٌ ، وَكَانَ الْأَوَّلِيُّ لَا تَعْنِي عَلَى تَقْدِيرِ
الْدِّينِ . (ش : ٤٦٣ / ٧)

(٣) أَيِ : فِي حَالَتِي الْإِذْنِ وَعِلْمِهِ . (سَم : ٤٦٣ / ٧)

(٤) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمَثَلِ (عَلَى الْآلِ) (ش : ٤٦٣ / ٧)

(٥) أَيِ : إِطْلَاقُهُمْ . (ش : ٤٦٣ / ٧)

فإن قلت - هو لا يؤثّر بسوءه ، لأن الروح لا تملكه . قلت - الغالب في الواقع رجعيّاً - أنه يؤدّل إلى السوء ، فكأن جوار ذلك محضلاً - ولو طأ - لسلامتها من أحد مال لها أكثر من ذلك

والكلام^(١) فيما بعد الدحول ، وإلا ثابت ولا مال ، كما نثّه عليه المصنف^(٢) ، وهو واضح

وفيما إذا لم تعلّق الطلاق^(٣) سحر إرائها من صداقها ، وإلا لم يقع ، خلافاً للسبكي ، وإن أنزّاه لا نراً

وفيما إذا علم أنه لا تبصّر الترائها الحال ، وإلا لم يقع على ما شدّه الإمام وإن تبعه جمع ، لكن المنقول المعتمد - أنه لا فرق - لتقصيره

ومن ثم أفتى بعضهم بأنه لو حكم بالأول^(٤) حاكم بقص حكمه ؛ أحداً من قول لسبكي ليس للحاكم الحكم بالشاذ في مذهبه وإن تأمّل لترجيحه^(٥)

وليس المرهقة كالسفيه في ذلك على المعتمد ، فلا يقع عليها مطلقاً^(٦) ؛ لأن السفيه مأقنة للالتزام بالرشيد حالاً ، ولا كذلك الصبيّة

(١) أي من المصنف (وإن خالف سفيه ، أو فإن طعنك على ألف مصنف) إلح (ش : ٤٦٤ / ٧)

(٢) في « نكت التنبيه » كما في « الجمل الوهاج » (٤٣٦ / ٧)

(٣) قوله . (وفيما إذا لم تعلّق الطلاق إلى آخره) قال القميري تحقيق صورة خلع السفيه أن تأتي بصيغة الحلع ؛ كقولها خالعي على كذا ، أو يقول خالعتك على كذا ، ويحرم ، أما إذا قرأ إن إرائني من كذا مات طلق ، فأنزّاه فلا طلاق ولا مراة ؛ لأنه يعلق على صفة ، ولم يوجد كردي قال الشرواني (٤٦٤ / ٧) (قوله « وفيما إذا لم يعلّق إلح كعوله الأمي » وفيما إذا علم إلح عطفت على قوله « فيما بعد الدحول »)

(٤) أي - بعدم الوقوع في صورة الجهل - (ش : ٤٦٤ / ٧)

(٥) فتاوى السبكي (٥٩٦ / ١)

(٦) أي : لا باتاً ولا رجعيّاً وإن بليت (سم : ٤٦٤ / ٧)

فَوْن لَمْ تَقْبَلْ . لَمْ تَطْلُقْ

(فَوْن لَمْ تَقْبَلْ . لَمْ تَطْلُقْ) لِأَنَّ نَصِيحَةَ تَقْتَضِي الْقَبُولَ .

نعم ؛ إِنْ نَوَى دَحْلَعُ الطَّلَاقَ وَلَمْ يُضْمِرِ التَّمَسُّسَ قَوْلُهَا وَقَعَ رَحْعًا ؛ كَمَا نَعْلَمُ مِنْهُ يَأْتِي^(١)

وَلَوْ عَلَّقَ بِإِعْطَاءِ السَّمِيَةِ وَأَعْطَاهُ سَمَ تَقَعَّ عَلَى الْأَرْجَحِ عِنْدَ الْبَلْقِيَّ مِنْ أَحْمَالَيْهِ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ^(٢) يَفْتَضِي التَّمْلِيثَ وَهِيَ يُوجِذُ ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَأْتِي^(٣) فِي الْأَمَةِ بِأَنَّ تِلْكَ يَنْزِمُهَا مَهْرٌ أَمْثَلُ فِيهِ أَهْلٌ لِالْزَمَةِ ، سَحَابِ السَّمِيَةِ^(٤)

وَرَحَّحَ شَيْخًا أَحْمَالَهُ ثَانِيًا - وَهُوَ اسْتِلَاحُ الْإِعْطَاءِ عَنْ مَعْنَاهُ الَّذِي هُوَ لِمَعْلِيثُ ابْنِ مَعْنَى الْإِقْصَاصِ فَيَطْلُقُ رَحْعِيًّا - وَعَلَّلَهُ بِتَضْيِيقِ إِعْطَائِهَا مَرَّةً قَوْلُهَا^(٥) .
انتهى

وَبِهِ نَظَرٌ^(٦) وَإِنْ قَالَ إِنَّهُ مَقْتَضِي كَلَامِ شَيْخِي ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِعْطَاءِ أَنَّهُ يَفْتَضِي الْمَدَّ ، وَإِنَّمَا خَرَجَا عَنْهُ^(٧) فِي الْأَمَةِ ؛ لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ لَهَا دَمَةً فَابِدَةً لِلاتِّرَامِ بَدَلِ الْمَعْطَى ، وَلَا كَذَلِكَ لِسَمِيَةِ فَأَجْرَيْنَاهَا عَلَى الْقَاعِدَةِ^(٨) ؛ لِأَنَّ إِعْطَاءَهَا لَا يَفْتَضِي مَكًّا وَلَا بَدَلًا لَهُ^(٩) .

(١) أي : في أوائل الفصل الآتي . (ش . ٤٦٤ / ٧)

(٢) أي : الإعطاء . (سم . ٤٦٥ / ٧)

(٣) قوله (وفرق به) أي : العنق بإعطاء سميّة ، قوله (وبين ما يأتي) إلخ ؛ أي : في الفصل لاني في شرح (نكر بشرط إعطاء [على الفور]) (ش . ٤٦٥ / ٧)
تصرف

(٤) فتاوى البلقيي (ص : ٧٠٩)

(٥) أسنى المطالب (١٧ / ٧ - ١٨)

(٦) أي : في ترجيح الشيخ . (ش . ٤٦٥ / ٧)

(٧) أي : الأصل . (ش . ٤٦٥ / ٧)

(٨) أي : من عدم وقوع لطلاق إذا لم يوجد اسم على عبه (ش . ٤٦٥ / ٧)

(٩) أي : للمعطى . (ش . ٤٦٥ / ٧) .

وَيُفَرِّقُ بَيْنَ قَوْلِهَا وَإِعْطَائِهَا^(١) بَأَنَّ اعْتَارَ قَوْلِهَا لَيْسَ لَوْحُودَ تَعْلِيْقٍ مَحْصُرٍ
يَقْتَضِي الْمَلِيكَ ، بَلْ لَمَّا فِيهِ شَائِئَةٌ تَعْلِيْقٍ عَلَى مَا لَا يَقْتَضِي الْمَلِكُ ، بِحَلَالٍ
إِعْطَائِهَا فَإِنَّ التَّعْلِيْقَ بِهِ مَحْصُرٌ وَمَنْزُورٌ عَلَى الْمَلِكِ وَلَمْ يُؤْخَذْ فَاذْدَقَ تَتْرِيْلُهُ
مَنْزُورَةً^(٢)

وَلَيْسَ مِنْ اسْتَعْلِيْقٍ مِنْهُ^(٣) قَوْلُهَا بَدَلْتُ لَكَ ، أَوْ بَدَلْتُ - مِنْ غَيْرِ (لَكَ) -
صَدَاقِي عَنْ طَلَاقِي ، فَضَلَّ أَبَ طَانِقٌ ، فَتَقَعَ رَجْعِيًّا^(٤) ؛ لِأَنَّ التَّعْلِيْقَ إِنَّمَا
تَقْصِدُهُ كَلَامُهَا لَا كَلَامُهُ ، وَحِينَئِذٍ لَا يَتَرَأَّى أَنَّ كُنْتُ رَشِيدَةً ؛ لِأَنَّ هَذَا الْبَدَلَ لَعَوْ ؛
لِأَنَّهُ لَا تُسْتَعْمَلُ^(٥) إِلَّا فِي الْأَعْيَادِ ، وَفَرَضَ صَحَّتْ فِي السُّبُورِ هُوَ مُتَقَصِّمٌ لِتَعْلِيْقِ
الْإِبْرَاءِ ، وَتَعْلِيْقُهُ يُطْلَقُ

ثُمَّ زَأَيْتُ غَيْرَ وَاحِدٍ أَقْوَا بِنَا دَكْرُهُ مَعَ تَعْرِضٍ بَعْضُهُمْ لَكُونِ ابْنِ عَجَلٍ
وَالْحَصْرُ مِثْلُ قَالَا مَوْجُوعُهُ بَأَثًا بِمَهْرِ الْمَثَلِ ، لَكِنَّهُ أَشَارَ إِلَى أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ
عِنْدَهُمَا ، وَبَعْضُهُمْ - وَهُوَ الْكَمَالُ الرَّدَّادُ شَارِحٌ الْإِرْشَادِ - لِلْمَسْأَلَةِ^(٦) فِي رَدِّ هَذِهِ
الْمَقَالَةِ فَقَالَ فِي حَاكِمٍ حَكَمَ بِالسُّبُورِ يُقْصَرُ حُكْمُهُ ؛ أَيِ لِأَنَّهُ لَا وَجْهَ لَهُ ؛ إِذْ
الرُّوحُ لَمْ يَرْبُطْ طَلَاقَهُ بِمَوْصِي ، وَلَا عَمْرٍهُ بِكُونِهِ إِنَّمَا طَلَّقَ لَطْفُهُ سَقُوطَ الصَّدَاقِ عَنْهُ
بِذَلِكَ ؛ لِتَقْصِيرِهِ بِعَدَمِ التَّعْلِيْقِ بِهِ

وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَالَ بَعْدَ الدُّبِّ أَنْتَ طَالِقٌ عَلَى ذَلِكَ فَصَلَّتْ . وَقَعَ بَأَثًا بِمَهْرٍ

(١) قَوْلُهُ . (بَيْنَ قَوْلِهَا) أَيِ : السُّبُورِ حَيْثُ وَقَعَ الطَّلَاقُ فِيهِ رَجْعًا (وَإِعْطَائِهَا) أَيِ : حَيْثُ لَمْ يَنْفَعِ
الطَّلَاقُ فِيهِ (ش : ٤٦٥ / ٧)

(٢) قَوْلُهُ (مَنِزُورَةً) أَيِ : إِعْطَا السُّبُورِ (مَنْزُورَةً) أَيِ : قَوْلِهَا . (ش : ٤٦٥ / ٧) .

(٣) قَوْلُهُ : (وَلَيْسَ مِنْ التَّعْلِيْقِ مِنْهُ) أَيِ : مِنَ الرُّوحِ ، كَرْدِي

(٤) رَاجِعٌ : السُّبُورِ الصَّاحِ فِي اخْتِلَافِ الْأَشْيَاحِ ، مَسْأَلَةٌ (١٣٠٤) ، وَهُوَ الْهَيْبَةُ (٣٩٨ / ٦) .
وَهُوَ الشُّرُونَانِي (٤٦٥ / ٧) .

(٥) أَيِ : لَعْنَةٍ . (ش : ٤٦٥ / ٧)

(٦) قَوْلُهُ (لِلْمَسْأَلَةِ) عَطَفَ عَلَى (لَكُونِ) (إِلْح : ش : ٤٦٥ / ٧)

المثل ، لأنه لم يُعَنْقُ بالبراءة حتى يقتضي فسادها عدم الوقوع ، بل بالبدل وهو لا يصح فوجت مهر المثل

ولك أن تحجب كلام ابن عجيل والحصرمي - إن صحَّ عنهما - على ما إذا يؤيد ذلك مثل الصداق وحلّاه عوضاً ، ففي هذه الحالة يقع ثانياً بلا شك ، ثم إن غلظه^(١) . وحت^(٢) ، وإلا فمهر المثل ، بخلاف ما إذا لم يؤيد ذلك فإنه لا وجه لوقوع ثانياً حينئذٍ ، لأنها إن أردت بلا بدلت (الإبراء - كما هو المصادق منها) - إذ لا تستغن عن عرفاً إلا في ذلك - ؛ فإن قل : إن البدل لا يصح استعماله مراداً به الإبراء ؛ لما يسهل من التباي^(٣) ، كما يأتي بيانه آخر الفصل الذي بعد هذا فواضح - أن طلاقه لم يقع عوضاً أصلاً ، فلا وجه إلا وقوعه رجعت

وإن قلنا إنه يصح إرادته ذلك به ؛ لعمد استعماله فيه عرفاً . فهو إبراء معلق ، وهو لا يصح ؛ لأنه حينئذٍ يبرأه أثر أنك من ضداي على طلاقه ، فدان : أنت طالق ، وهذا إبراء باطل ، لأنه معلق بالطلاق ، وإذا نزل الإبراء لم يثن عوض يقتضي السيوة ، وسليم أنه ليس تعليقاً وأن (على) بمعنى (مع) بطير : طلاقها بصفة برائتها . فلا عوض لها منبرم أيضاً فلا سيوة ، وقد تقرر^(٤) . أن طمعه فيه لا لمعط يدل عليه لا يمهده شيئاً

فانضح . أنه لا وجه لما قاله ذلك الإمامان إلا أن حمل على ما ذكرته^(٥) ، ومما يُعَيَّن ذلك^(٦) ما يأتي عن ابن عجيل ثم^(٧) . أنه لو علق بالبراءة فأنبت لمعط

(١) قوله : (ثم إن علماه) أي : الصداق . كردي

(٢) أي : مثل الصداق . (ش : ٤٦٥/٧)

(٣) أي : إذا الإبراء بمسقط ، وأبدل تعلقت (ش : ٤٦٥/٧)

(٤) قوله (وعد يعرف) والمعروف قوله (ولا عبرة بكونه امداصق) إلح كردي

(٥) قوله (إن حمل على ما ذكرته) وهو قوله (على ما إذا يؤيد بدلت مثل الصداق) كردي

(٦) أي : أنه لا وجه لما قاله . إلح . (ش : ٤٦٦/٧)

(٧) قوله (ما يأتي عن ابن عجيل ثم) أي : آخر الفصل يعني بعد هذا كردي

الدليل لم يقع ؛ لأنه لا يَحْتَمِلُهُ^(١) ، فهذا صريح في رد ما قاله هنا ؛ من السوئية إن لم نحمله على ما دُكر^(٢)

وإن الوجه^(٣) الذي لا يَحْوَِرُ غيره فيما عدا هذه الصورة^(٤) : أنه لا يَقَعُ إلا رجعتاً ، ومأمَّله .

ثم رأيتُ صاحبَ العباب^(٥) قال^(٦) في « فتاويه » ما حاصله : إن عَلِمَ الروحُ ما قالت - أي بحكمه - أنه لا معاوضة فيه فهو مسدودٌ بطلاقٍ فَيَقَعُ رجعتاً ، وإن ظن أنه وُحِدَ من التماسٍ بعوضٍ صحيح فيظهر فيه احتمالان : أقربُهما . عدمُ الوقوع ؛ لأن حوائه تُقَدَّرُ فيه إعادةُ ذكر ذلك العوض المذكور ، وهو لو قال كذلك جاهلاً^(٧) لم تَطْلُقْ ، بل لا عوض صحيح ولا فساد ، بل ولا تماسٍ طلاقٍ ، فكأنه قال سداً . طُنْقَتُكَ بكداً ، ولم تَقْلُ

ثم قال^(٨) والاحتمال الثاني وهو أنه يحتمل المشي كقولها : إن طَلَّقْتَنِي . فأنت بريء من صداقي ، فصلى جاهلاً بفساد الرأفة على ما أحزازه البديهي وغيره من الفرق بين علمه وجهله ، وهذا الاحتمال ضعيف ؛ لأنه في هذه الصورة^(٩)

(١) قوله (لأنه) أي لـ (لا يحتمله) أي الإبراء (ش : ٤٦٦/٧)

(٢) قوله (إن لم نحمله) التصير المسرف فيه راجع لي ما قاله ذلك الإمامان ، وقوله (ما دكر) أراد به أيضاً قوله (ما داموا يدين مثل الصداق) كرده

(٣) عطف على قوله : (أنه لا وجه . . .) إلخ . (ش : ٤٦٦/٧)

(٤) قوله (هذه الصورة) إشارة إلى قوله (ما ذكر) كرده

(٥) أي : في مسألة البذل . (ش : ٤٦٦/٧) .

(٦) قوله (إعادة ذكر ذلك العوض المذكور) وهو بدل الصداق ، وقوله (لو قال كذلك) أي قال أنت صادق على بدل صداقتك في جواب قولها ، وقوله (جاهلاً) أي جاهلاً بما قالت . كرده

(٧) أي : صاحب « العباب » . (ش : ٤٦٦/٧)

(٨) قوله (في هذه الصورة) أي في قولها (إن طَلَّقْتَنِي فأنت بريء) إلخ (ش : ٤٦٦/٧)

وَحَدِّ مِمَّا التَّمَسُّرُ الطَّلَاقُ ، فَلَمَّسَادُ يَمَّا هُوَ فِي الْعَوَصِ فَقَطْ ، وَفِي مَسْأَلَتِ لَمْ تَلَمَّسَ طَلَاقًا أَصْلًا نَهَى

وَمَا وَخَهُ^(١) بِهِ مَ غَنَمُهُ ؛ مِنْ وَقُوعِهِ رَجْعِيًّا فِي حَالَةِ ائْتِمَارٍ . مُوَافِقٌ لِمَا قَدَّمَته أَنَّ طَلَاقَهُ لَمْ يَقَعْ بِعَوَصٍ أَصْلًا ، وَمِنْ عَدَمِ وَقُوعِهِ فِي حَالَةِ ائْتِمَارٍ لِمَا ذَكَرَهُ^(٢) يَزِيدُهُ قَوْلُ السَّادِقِ (إِنَّهُ لَمْ يَرْبُطْ طَلَاقَهُ بِعَوَصٍ ، وَلَا عَرَّةٍ بِكَوْنِهِ ...) إِنْ لَحَ .

فَإِنْ قُلْتُ يُبَاقِي إِتَاءُهُ الْمَذْكُورُ قَوْلُهُ فِي « عَابَهُ » وَتَطَهَّرُ أَنَّ نَذَلْتُ صَدَاقِي عَلَى طَلَاقِي . كَ أَنْزَلْتُ عَلَى ائْتِمَارِي^(٣)

قُلْتُ . لَا يُبَاقِيهِ ؛ يَمَّا يَأْتِي بِهِ ثُمَّ^(٤) عَنْ بَحْوَارِ مِيٍّ يَمَّا فِيهِ مَسْوَطًا^(٥) وَلَوْ قَالَ أَيْ طَلَّقْتُ عَلَى صَحْبِهِ سَرَاءً ؛ فَإِنْ أَنْزَلْتُ بَرَاءَةً صَحِيحَةً . وَقَعَ ، وَإِلَّا . فَلَا . وَيَطَهَّرُ . أَنَّهُ يَقَعُ هُنَا^(٦) رَجْعًا ؛ كَمَا هُوَ التَّحْقِيقُ الْمَعْتَمَدُ فِي طَلَاقِكَ بِصَحْبِهِ بَرَاءَتِهِ ؛ لِأَنَّ (الْبَاءَ) هَا كَمَا اخْتَلَفَتِ الْمَعْنَى - الْمَرْدُودُ بِهِ^(٧) قَوْلُ الْمُحِثِّ الطَّبْرِيِّ يَقَعُ نَائِبًا . كَذَلِكَ (عَلَى) تَأْتِي بِمَعْنَى (مَعَ) فَتَاوَتْ (الْبَاءَ) فِي ذَلِكَ^(٨) .

(١) أي : صاحب العيب « (ش : ٤٦٦/٧)

(٢) أي من الغنم بقوله (لأن جوبه مقدر) إِنْ لَحَ (ش : ٤٦٦/٧)

(٣) أي يقع نائبا كَمَا يَأْتِي فِي حَرْفِ مَعْصِلٍ لَأْتِي (ش : ٤٦٦/٧)

(٤) قوله (لَمَّا يَأْتِي بِهِ ثُمَّ) صَمَر (بِهِ) يَرْجِعُ بِهِ (قَوْلُهُ) [أَيْ (أَنْزَلْتُ عَلَى الطَّلَاقِ) (ش : ٤٦٦/٧)] وَ (ثُمَّ) إِسَارَةٌ إِلَى مَا أَشَارَ بِهِ مَلِكٌ (ثُمَّ) السَّادِقُ ، وَهُوَ آخِرُ الْفَصْلِ الَّتِي بَعْدَ هَذَا . كَرْدِي

(٥) قوله (يَمَّا هُوَ) أَيْ فِيهِ يَأْتِي إِنْ لَحَ ، وَ (الْبَاءَ) بِمَعْنَى (يَأْتِي) ، وَقَوْلُهُ (مَسْوَطًا) حَالٌ مِنْ (مَا فِيهِ) . (ش : ٤٦٦/٧) .

(٦) قوله (وَيَطَهَّرُ أَنَّهُ يَقَعُ هُنَا) أَيْ فِي قَوْلِهِ (وَلَوْ قَالَ أَيْ طَلَّقْتُ) إِنْ لَحَ كَرْدِي

(٧) لَعَنَهُ رَجَعَ إِلَى الْمَصْدَرِ لِمَزُولِ الْمَجْرُورِ بِـ (بِكَافٍ) وَالْأَعْيُنُ هَامِشٌ (كَ)

(٨) أي : احتمال المعية . (ش : ٤٦٦/٧) .

وَيَنْصَحُ أَخِيْلَاعُ الْمَرْبُوعَةَ مَرَضَ الْمَوْتِ ، وَلَا يُخْضِبُ مِنَ الثَّلَثِ إِلَّا رَائِدٌ عَلَى
مَهْرٍ مِثْلٍ ،

وَلَوْ قَالَتْ : نَدَلْتُ صَدَاقِي عَلَى طَلَاقِي وَتَحَلَّى لِي بَيْنَكَ ، فَقَالَ أَسْتُ طَالِقٌ
عَلَى ذَلِكَ وَلَا أُحَلِّي لَكَ الْبَيْتَ . . . وَقَعَ بَانًا ؛ كَمَا قَالَ جَمْعٌ ، وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ
قَبِلْتَ ، وَإِلَّا فَلَا وَجْهَ لِلْمَوْتِ

وَعَلَيْهَا^(١) قَالَ بَعْضُهُمْ : يَمُوتُ الْمَثَلُ وَلَا يَتَرَأَّى مِنَ الْمَهْرِ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : يُؤَزَّغُ
الْمَسْتَقَى عَلَى مَهْرٍ الْمَثَلُ وَقِيَمَةُ الْبَيْتِ ؛ أَيِ : نَظِيرٌ عَامَرٌ فِي الْوَصِيَّةِ بِمِثْلِهِ
مُجْهُولٌ^(٢) ، لِأَنَّهَا نَدَلَتْ مَهْرَهَا فِي مَقَابِلَةِ الطَّلَاقِ وَالتَّحْلِيَةِ فَوَقَعَ بِمَا يُقَابِلُهُ
مِنْهُ^(٣)

وَمِنْ : إِنْ أَتَرَأَيْتَنِي مِنْ صَدَاقِكَ ، فَقَالَتْ : نَدَرْتُ لَكَ بِهِ . قَالَ جَمْعٌ : لَا تَقَعُ
شَيْءٌ ؛ أَيِ : وَلَسَرُ صَحِيحٌ

وَأَشْتَبِكُلْ بَأَنَ هُمُ الدَّيْنِ لَمْ عَلَيْهِ إِيرَاءٌ

وَرُدَّ بِعَقْدِ صِيغَةِ الرِّاءَةِ أَيِ : وَالْهَيْةِ - الْمُتَصَحِّةِ لَهَا ، وَلَا يَنْظُرُ لِتَصْغِيرِ الدَّيْنِ
لَهَا أَيْضًا ؛ لِأَنَّهُ تَضَعُّنٌ بَعِيدٌ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ .

وَمَحَلُّهُ^(٤) : حَيْثُ لَمْ يَبْنُ سَعُوطُ الدَّيْنِ عَنْ دَمِيهِ ، وَإِلَّا : يَأْتِي بِذَلِكَ وَبَرِيءٌ

(وَيَصَحُّ حَتْلَاعُ الْمَرْبُوعَةِ مَرَضَ الْمَوْتِ) لِأَنَّ لَهَا صَرَفَ مَالِهَا فِي شَهَوَاتِهَا
بِخِلَافِ السَّمِيحَةِ (وَلَا يُحِبُّ مِنَ الثَّلَثِ إِلَّا رَائِدٌ عَلَى مَهْرٍ مِثْلٍ) لِأَنَّ الرَّائِدَ عَلَيْهِ هُوَ
التَّشْرِعُ ، وَلَسَرٌ عَلَى وَارِثٍ ؛ لِمُخْرَجِهِ^(٥) بِالْحَلْعِ عَنِ الْإِرْثِ ؛ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ

(١) قَوْلُهُ (وَعَلَيْهَا) بِنَاءٌ عَلَى (لِسُونَهُ قَالَ بَعْضُهُمْ) إِنْجَ كَرْدِي

(٢) فِي (ص: ١٢٤-١٢٥)

(٣) قَوْلُهُ : (بِمَا يُقَابِلُهُ) أَيِ : الطَّلَاقُ (مِنْهُ) أَيِ : الْمَسِي . (ش: ٤٦٧/٧٠)

(٤) أَيِ : قَوْلُ الْجَمْعِ ، أَنَّهُ لَا يَضَعُ شَيْءٌ . (ش: ٤٦٧/٧٠)

(٥) قَوْلُهُ (هُوَ لَسَرٌ) أَيِ : الْمُبْرَعُ بِهِ (وَلَيْسَ) أَيِ : هُوَ الرَّائِدُ أَوْ السَّرْعُ (عَلَى وَارِثٍ) أَيِ :

تَبَرُّعاً عَلَيْهِ (لِمُخْرَجِهِ) أَيِ : الزَّوْجِ . (ش: ٤٦٧/٧٠)

وَرِثَ^(١) بِسُوءِ عُمُومَةٍ مِثْلًا . تَوَقَّفَ لِرَائِدٍ عَلَى الْإِحَارَةِ مَطْلَقًا^(٢)

أَمَّا مَهْرُ الْمِثْلِ فَأَقْلُ . . فَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ .

وَفَارَقَتِ^(٣) الْمَكْسَةَ^(٤) بَأَن تَصْرِفُ الْمَرِيضَ أَقْوَى . وَهَذَا لِرِمْنِهِ بِمَقَّةِ

الْمُوسِرِينَ ، وَجَارَ لَهُ صَرْفُ الْمَالِ فِي شَهْوَاتِهِ ، بِخِلَافِ الْمَكَاتِبِ

وَيَصِيحُ حَنْعُ الْمَرِيضِ الرُّوحَ^(٥) بِأَقْلٍ شَيْءٍ ، لِأَنَّهُ نَصِيحُ طَلْفِهِ مَجَانًا فَأَوَّلَى

بِشَيْءٍ ، وَلِأَنَّ النَّصِيحَ لَا تَعْلُقُ لِلْوَارِثِ بِهِ ، وَالْأَحْيَى مِنْ مَالِهِ ، وَيُغْتَرُّ مِنَ الثَّلَاثِ

مَطْلَقًا^(٦) ، لِأَنَّهُ سَرْعٌ مُحْصَرٌ

فَإِنْ قُلْتَ قِصَّةُ الْعِلَّةِ أَنَّ الرُّوحَ يُوَكِّدُ وَارِثَهُ^(٧) أَخِيخَ لِلْإِحَارَةِ

مَطْلَقًا^(٨) قُلْتُ لَا ، لِأَنَّ السَّرْعَ لَيْسَ عَلَيْهِ ، لِأَنَّهُ مَا أَخَذَهُ فِي مَقَابِلَةِ عَصَبَتِهِ الَّتِي

فَنَكَبَ

فَإِنْ قُلْتَ : فَهُوَ سَرْعٌ عَلَيْهَا حِينَئِذٍ فَسُطَّرَ نَكْوَبُهَا وَارِثَةُ الْأَجْبِي . قُلْتُ . الْعَائِدُ

إِلَيْهَا قَدْ لَا تَكُونُ رَصِيَّةً بِهِ ، وَبِمَرَضِهِ مَعْدَمٌ إِيَّاهُ لَمْ يُنْمَخَصْ التَّرِخُ عَلَيْهَا

وَالْحَاصِلُ أَنَّ مَا هَا^(٩) كَهَذَا الْأَسِيرِ فِي أَنَّ لِسَرْعَ لَسَ عَلَى الْأَسِيرِ بَلْ عَلَى

(١) أَي : الزَّوْجُ . انْتَهَى عَ ش . (ش : ٤٦٧/٧) .

(٢) أَي : سِوَاهُ كَانَ يُوَكِّدُ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ مَقْدَارَ الثَّلَاثِ أَوْ أَكْثَرَ انْتَهَى دَشْدِي (ش : ٤٦٧/٧)

(٣) أَي : الْمَرِيضَةُ . انْتَهَى عَ ش . (ش : ٤٦٧/٧) .

(٤) أَي : حَيْثُ جَعَلُوا حَلْعَهَا سَرْعًا وَكَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ أَوْ أَقْلٌ مَعَهَا وَصَم ، عِبَارَةٌ عَ ش . أَي

حَيْثُ لَمْ يَتَعْلَقِ الْعَوَظُ بِهِ فِي يَدِهِ بَلْ كَانَ إِحْتِلَاعُهَا بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِ انْتَهَى (ش : ٤٦٧/٧)

(٥) قَوْلُهُ (لِرُوحِ) ، وَقَوْلُهُ بَعْدَ (وَ الْأَحْيَى) هُمَا بَدَلٌ مِنَ (الْمَرِيضِ) بَدَلٌ مَعْصِلٍ مِنْ مَجْمَلِ ش . (مَسْم : ٤٦٧/٧) .

(٦) أَي : سِوَاهُ كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ أَوْ أَقْلٌ أَوْ أَكْثَرَ (بَصْرِي : ٢٣١/٣)

(٧) أَي : الْأَجْبِي . (مَسْم : ٤٦٧/٧ - ٤٦٨) .

(٨) أَي : زَادَ عَلَى مَهْرِ الْمِثْلِ أَمْ لَا (ش : ٤٦٧/٧) .

(٩) قَوْلُهُ (وَالْحَاصِلُ) أَي : حَاصِلُ مَا فِي سَعَامِ ، قَوْلُهُ (أَنَّ مَا هَا) أَي : فِي حَلْعِ الْأَجْبِيَّةِ

الْمَرِيضِ . (ش : ٤٦٨/٧)

ورجعية في الأظهر ، لا نائس
وتصح عوضه قليلاً وكثيراً دنيأً وغياً ومنفعة

المأسور ، لكنه مع ذلك غير محصي ، لأن انتفاعه بالمال المدلول أمر تابع لمكته
من الأسر لا مقصود ، فكذاها ، فتأمل

ونظروا^(١) في قولهم السابق^(٢) (إلا راند على مهر مثلي) لاها^(٣) ، لأن
لصح معزوم على الروجة ، فنظر لقيمة والرائد عندها^(٤) ، لا على الأجنبي فلم
ينظر بذلك^(٥)

(و) يصح حلاص (رجعية في الأظهر) لأنها في حكم الروحانيات .

نعم ؛ من غاشرها^(٦) وانقضت عدتها لا يصح حلاص إتيانها ؛ كما نخش
انوركتشي مع وقوع الطلاق عندها ؛ لأن وقوعه بعد العدة تعيظ عليه فلا عصمة
تفكها حتى تأخذ في مقاسمتها مالا ؛ كما في قوله

(لا نائس) حلاص أو غيره ؛ إذ لا تملك بصفتها

وسبقلم مما يأتي أنه^(٧) بعد نحو وطء في ردة أو إسلام أحد نحو وثنتين
موقوف

(و يصح عوضه^(٨) قليلاً وكثيراً دنيأً وغياً ومنفعة) كالصداق ؛ ومن ثم اشترط

(١) تصنيف (الظاء) جواب سؤال مشؤء قوله (ويعبر من الثلث مطلقاً) (ش ٤٦٨/٧)

(٢) قوله (ونظروا في قولهم السابق) إلح بأن عبروا الرائد من الثلث تم ، وهذا مطلقاً كردي

(٣) أي في حلاص الأجنبي ، عطف على (قولهم السابق) (ش ٤٦٨/٧)

(٤) قوله (فنظر لقيمة والرائد عندها) فالقيمة لا يعبر من الثلث ؛ لأنها مقومة عليها ، والرائد
معتبر من الثلث كردي

(٥) وقوله (فلم ينظر لذلك) أي لم ينظر لقيمة والرائد ؛ بأن يعبر الرائد وحده من الثلث ؛ بل
يعبر من حقه معدياً من الثلث ؛ كما مر كردي

(٦) أي الرجعية معاشرة الأزواج بلا وطء . معني وأسس . (ش ٤٦٨/٧) .

(٧) أي الحلع . (ش : ٤٦٨/٧)

(٨) أي : الحلع . انتهى معني . (ش : ٤٦٨/٧)

وَنَزَّ خَالِعٌ مَجْهُولٌ أَوْ حَصِرٌ ثَانَتْ مَهْرُ الْمَثَلِ ، وَفِي قَوْلٍ بَدَلِ
الْحَصِرِ .

فِي شَرْوْطِ الثَّمَرِ^(١) ، فَلَوْ خَالِعٌ الْأَعْمَى عَلَى عَيْبٍ . لَمْ تَثْبُتْ .

نَعَمْ ؛ الْخَلْعُ عَلَى أَنْ يُعْلَمَ^(٢) بِفَهَا سُورَةُ مِنَ الْقُرْآنِ مَعْتَنُ ؛ لِخَاْمَرٍ مِنْ
تَعْدُّرِهِ^(٣) بِالْفَرَاقِ ، وَكَذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ سَكَاها ؛ لِحَرَمَةِ إِجْرَاجِهَا مِنَ الْمَسْكِي
فَلَهَا السَّكْنَى ، وَعَلَيْهَا فِيهِمَا مَهْرُ الْمَثَلِ .

وَتُحْمَلُ الدَّرَاهِمُ فِي الْخَلْعِ الْمَخْرَجِ عَلَى نَقْدِ الْمَلِكِ ، وَفِي الْمَعْلُوقِ عَلَى دَرَاهِمِ
الْإِسْلَامِ الْخَاصَّةِ ، فَلَا يَمُوعُ بِإِعْطَاءِ مَعْشُوشٍ عَلَى مَا ضَخَّخَاهُ وَتَوَرَّعَا فِيهِ

(وَلَوْ خَالِعٌ بِمَجْهُولٍ) كَتُوبٍ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ وَلَا وَصْفٍ ، أَوْ بِمَعْلُومٍ
وَمَجْهُولٍ ، أَوْ سَا فِي كَفِّهَا وَلَا شَيْءٍ فِيهِ وَإِنْ عَلِمَ ذَلِكَ^(٤) ؛ كَمَا مَرَّ^(٥) (أَوْ) بِحَوِيٍّ
مَعْصُوبٍ ، أَوْ (حَصِرٍ) وَلَوْ مَعْدُومَةٍ - وَهِيَ مُسْلِمَةٌ - أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ كُلِّ فَاسِدٍ
يُقْصَدُ^(٦) وَالْخَلْعُ مَعَهَا^(٧) (بَانَتْ بِمَهْرِ الْمَثَلِ) لِأَنَّهُ عَمْدٌ عَلَى مَنْعِهِ تَضَعُ فَلَمْ
يُقْصَدْ بِفَسَادٍ عَوِصِهِ وَرُخِعَ إِلَى مُقَابِلِهِ ؛ كَالْكَاحِ ، وَمَنْ ضَرَّخَ بِفَسَادِهِ . مَرَادُهُ .
مِنْ حَيْثُ الْعَوَضُ .

(وَفِي قَوْلٍ بَدَلِ الْحَصِرِ)^(٨) الْمَعْلُومَةُ ، نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي (الصَّدَاقِ) عَلَى
الصَّعِيفِ أَيْضاً .

(١) قوله (اشروط فيه) أي العوض (شروط الثمر) أي من كونه متحولاً معلوماً مقدوراً
على تسليمه . انتهى معني . (ش : ٤٦٨ / ٧) .

(٢) أي : الروح نصه . (ش : ٤٦٨ / ٧) .

(٣) أي : التعليم . (ش : ٤٦٨ / ٧) .

(٤) قوله (وإن علم أي الروح (ذلك) أي أنه لا شيء في كفه) (ش : ٤٦٩ / ٧) .

(٥) قوله (كما مر) أي . بعد قوله . (وهو ورقة معوض) كروي .

(٦) قوله : (من كل فاسد يقصد) كمية وسجوها . كروي .

(٧) أي أمامع الأحيي فسائي ع ش وسم (ش : ٤٦٩ / ٧) .

(٨) وهو : قدرها من العسير . انتهى معني . (ش : ٤٦٩ / ٧) .

هذا^(١) حيث لا تعليق أو علق بإعطاء مجهول يُعَكِّرُ^(٢) مع الجهل ، بخلاف :
 إن أترأيتي من صدقت وصعبت مثلاً ، أو ديت . فأت طالو ، فأترأته جهلة
 به أو بما ضم إليه^(٣) فلا تطلق ، لأنه إنما علق بإبراء صحيح ولم يؤخذ ؛ كما
 في . إن برئت^(٤) ، خلافاً لمن فرق بينهما

أما الفرق بانتفاء الأولى ما شرطه لبرءة لمقطعه أو مرادفه دون نحو البذر ،
 ولا كذلك الثبوت . فواضح لا يرد فيه

ومثل ذلك^(٥) : ما لو ضم لبراءة إسقاطها لخصبة ولدها ؛ لأنها لا تسقط
 بالإسقاط ، وخلة كذلك^(٦) .

وقولهم لا يُشترط عدم المراء^(٧) محله فيما لا معاوضة فيه بوجه ؛ كما
 اغتفده جمع محققون منهم الرركشي ، وعلقت^(٨) جمعاً أخذوا كلام الأصحاب
 على إطلاقه ، فأخذ جمع بعدهم^(٩) بهذا الإطلاق ليس في محله وإن انحصر

(١) قوله (هذا) أي السوء بمهر المثل حاصل حيث لا تعليق كردي وقال لشرواني
 (٤٦٩/٧) : (قوله : « هذا ») أي : الخلاف . ادع ش ، عبارة « معي » ومحل
 البؤة بالمجهول . انتهى) .

(٢) قوله (يمكن) أي يمكن إعطاؤه مع الجهل كردي

(٣) قوله (حمله به) أي العدا أو اللين ، وقوله (بما ضم إليه) أي إلى العداق
 (ش : ٤٦٩/٧)

(٤) أي كما لا تعلق فيما لو قال إن برئت من صدقت أو ديت . فأت طالي ، فأترأته جهلة
 به (ش : ٤٦٩/٧)

(٥) أي : في عدم وقوع الطلاق (ش : ٤٦٩/٧) .

(٦) قوله (وحمله كذلك) أي جهل المراء كردي

(٧) يمنع (المراء) أي من (أبرأه غيره) وأما المبرءة فكسرها فيشترط علمه مطلقاً أو
 معي . (ش : ٤٦٩/٧) .

(٨) أي : الرركشي . (ش : ٤٦٩/٧) .

(٩) أي : الجمع المحققين . (ش : ٤٦٩/٧)

به بمعضهم وأطال فيه .

فإن غيبناه^(١) ولم تعلق به ركة وأنزأته رشيدة في مجلس التواجب وسيأتي بيانه^(٢) . وقع دثماً ، فإن تعلقت به ركة . فلا طلاق ؛ لأن المتحقق ملكو بمعضه فلم يترأ من كله^(٣)

ونظير شارح فيه ، وجزم جمع بوقوعه دثماً بمهر العثل . ليس في محله ؛ كما يأتي أجر الباب^(٤)

وطاهر أن العرة بالجهل به حالاً وإن أمكن العلم به بعد براءة وليس^(٥) كـ فارضك ولك سدس ربع عشر لربع ؛ لأنه^(٦) منظر فكفي علمه بعد ، والبراءة باحرة فاشترط وجود العلم عنده ؛ فاشفع فياها على ذلك^(٧) .

ومر في شرح قوله^(٨) (وفي البلد بعد عاتت بعش) ما له تعلق بذلك . والحاصل . أن ما هاك^(٩) إنما معين ، أو قبما لا معاوضة فيه ، وهو مسألة الكتابة^(١٠)

(١) محبر ما تقدم ، من أن جهل أحد الزوجين يمنع وقوع انشراح من (ش : ٤٦٩/٧)

(٢) في (ص : ٩٨٣)

(٣) أي : فلم توجد الصفة . انتهى معي . (ش : ٤٦٩/٧) .

(٤) في (ص : ١٠٢٨-١٠٢٩) .

(٥) أي : العلم في البراءة (ش : ٤٦٩/٧) .

(٦) أي : الربع . (ش : ٤٦٩/٧)

(٧) قوله (قدسها) أي : إسرائه (على ذلك) أي : الفراض (ش : ٤٦٩/٧)

(٨) أي : في (البيع) . (ش : ٤٦٩/٧)

(٩) قوله (والحاصل أن ما هاك) أي : في شرح لقول كردي

(١٠) قوله (وهو) هذا بصير يرجع إلى (ما لا معاوضة فيه) ، وقوله (مسألة الكتابة) أي :

مرت هاك كردي من لشروبي (٤٦٩/٧) (أي : في مسألة إسقاط لبد عن

الكتابة . انتهى . سيد عمر)

ولو أنزأته ثم ادّعت الجهل بمدره^(١) فإن رُوحت صغيرة صدقت بميها ،
أو بالعة ودل الحال على جهلها به ؛ ككوبها^(٢) محتررة لم تستأذن . فكذلك ،
والآ . صدق يمينه .

ويطلق الربيلي تصديقه في النالعة . محمول على ذلك^(٣) ، ومَرَّ في
(الضمان) ما له تعلق بذلك

وفي « الأنوار » لو قال : إذ أنزأني من صداك فنت طالق ، وقد أقرت
به^(٤) لثابت وأنزأته ففي وقوع الطلاق خلاف مبني على أن التعليق بالإبراء
محض تعليق فيترأ وتطوّر رجعتاً ، أو حنّ معوصي ؛ كالتعليق بالإعطاء ،
والأصح الثاني

وعلى هذا فأقبر الوجهين الوقوع^(٥) ؛ كـ أنت طالق إن أعطيتني هذا
المعصوت ، فأغضه ولا يترأ الروح ، وعليها له مهر المثل^(٦) . انتهى

وقوله (مَرَّ) فيه نظر ، لأنّ العرض أنها أقرت به لثابت فكيف يترأ ؟ وقد
يُخاط . بأنه يترأ بمرص كدها في إقرارها

ويجزي ذلك^(٧) فيما لو أحالت به ثم طلّتها على الرءة مه فأنزأته ثم طالته
لمحتال وأقام بحوالها له قل الإبراء بيئة فيعبرمه إتياء وينزع الروح عليها بمهر
مثل

(١) وهي (ح) و (د) والمطبوعة الوهية : (لكوبها)

(٢) أي عصى ما دالم بدل الحال على جهلها (ش : ٤٧ / ٧)

(٣) قوله (وقد أقرت) (ح) أي مل التعليق ، قوله (هـ) أي بصادق (ش :
٤٧٠ / ٧)

(٤) أي : ما تأبدل ما سعه انتهى وشلي . (ش : ٤٧٠ / ٧)

(٥) الأنوار لأعمال الأبرار (١٥٨ / ٢)

(٦) أي : ما تقرّر في مسألة الإبراء لثالث (ش : ٤٧٠ / ٧)

هذا ، والذي دَلَّ عليه كلامهم ، أن الإبراء حيث أُطلق إنما ينصرف
لصحيح ، وحيثُ قُيِّسَ ذلك أنه لا يقع طلاق في الصورتين^(١) ، لأنه لم يبق
حال التعيين دبر حتى يُترأ منه

نعم ؛ إن أرَّذ التعيين على لفظ براءه وقع رجعي

وفارق المعصوب^(٢) ؛ بأن الإبراء قُبِدَ به ، والطلاق على ما في كُفِّها مع
عَينِه أنه لا شيء فيه ؛ بأنه ذكر عوضاً عابثه أنه وسدَّ فرج سدل الصنع ، بخلاف
الإبراء لمعلوق لا ينصرف إلا للموجود^(٣) يصحُّ الإبراء منه

ومر^(٤) ، أنه لو علّق بإبراء سعيه فأثرته لم يقع وإن عيِم سعيها ، فقياسه
هنا^(٥) عدم الوقوع وإن عيِم إمراره أو حوائها

وقد اختلف جمع متأخرون فيما لو أضيق ثمانين فقصت منها أربعين ، ثم
قال لها إن أبرأني من مهرك الذي تستحقه في دمي وهو ثمانون فأبى طلق ،
فأثر أنه منها فقبل يترأوبين ؛ لأن المقصود براءة دمه منها ، وقيل لا براءة
ولا طلاق ؛ لأنه معلوق على صفة هي براءة من ثمانين ولم تؤخذ ، والبراءة
إنما وقعت منها في مقدمة الطلاق ولم يؤخذ ، وقيل لا طلاق لذلك^(٦) ، ونصح

(١) قوله (لا يقع طلاق في الصورتين) أي صوري الإبراء والحوالة كوردي

(٢) أي فيما لو عيِم إعطائها به انتهى ع ش (ش ٤٧٠ / ٧)

(٣) قوله (بخلاف الإبراء لمعلوق لا ينصرف إلا للموجود) لا يقال هذا بخلاف ما مر أن الجمع
على براءة من صداقها أو بقية ولا شيء لها عليه بوجوب مهر مثل ؛ لفساد العوض ؛ لأنه
يقول هو في جميع المسخر ؛ كما مر ثم ، وهذا في معلوق ، وبسببها فرق ؛ كما يظهر من
كلامه هناك ومن كلامه الذي مر آنفاً وهو قوله (لم يعلّق بالبراءة حتى يعضي صداقها عدم
الوقوع) ومن كلامه حرايا ب . كوردي

(٤) قوله . (ومر) أي ؛ في شرح ؛ (وإن حال سعيه) . كوردي

(٥) في مسألتين الإقرار والحوالة . (ش ٤٧٠ / ٧)

(٦) أي ؛ لأنه معلوق على صفة . إلخ (ش ٤٧١ / ٧)

البراءة ؛ لأنها لم تعلقها بشرط .

وأفتى الشيخ إسماعيل الحضرمي بالأول^(١) ، وهو الأوجه إن عُلِمَ الحال وإن تَوَزَّع فيه ؛ لأنَّ قوله : (الذي تَسْتَجِيبُهُ بِذِمَّتِي) مع علمه بأنَّه لم يَتَوَقَّعْ في ذِمَّتِهِ إِلَّا أَرْبَعُونَ . يَبَيِّنُ أَنَّ مرادَهُ بقوله : (وهو ثمانون) باعتبار أصلِهِ لا غيرُ

ولا يَتَنَافَاهُ^(٢) - خلافاً لمن رَغِمَهُ - قولهم : لو أَضَافَ في حَلْفِهِ لَفَطَ العَقْدِ إِلَى نحوِ حَمْرٍ^(٣) ؛ كـ : لا أَبِيعُهَا ، لَمْ نَحْثُ بِبَيْعِهَا^(٤) ؛ حَمَلًا لِلْمَطْلُوقِ^(٥) عَلَى عَرَفِ الشَّرْعِ ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا^(٦) كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّا حَمَلْنَا البراءةَ عَلَى عَرَفِ الشَّرْعِ ، وَهُوَ فَرَاعُ دِمَّتِهِ عَمَّا لَهَا ، وَأَوَّلًا مَا يُوْهِمُ خِلَافَ ذَلِكَ^(٧)

وَيُفَرِّقُ بِهِ^(٨) وَيَبَيِّنُ أَنَّ أُعْطِيتَنِي دَا الثَّوْبِ وَهُوَ هَرَوِيٌّ ، فَأَعْطَيْتُهُ مَرْوِيًّا^(٩) ، لَمْ يَقَعْ^(١٠) بَأَنَّ هَذَا^(١١) لَمْ يَقْرُنْ بِهِ مَا يُخْرِجُهُ عَنْ ظَاهِرِهِ ، بخلافِ ذاكِ اقْتَرُنَ بِهِ ذَلِكَ وَهُوَ (الذي) إِلَى آخِرِهِ ؛ كَمَا تَقَرَّرُ^(١٢)

(١) أي : بالبراءة واليسوءة . (ش : ٤٧١ / ٧)

(٢) أي : استوحى بقوله (لأن قوله) أي : إلج (ش : ٤٧١ / ٧)

(٣) أي : عملاً لا يصح بيعه شرعاً . (ش : ٤٧١ / ٧)

(٤) قوله : (لم يحتسب) لأن اللفظ عند الإطلاق يتصرف إلى التصحيح ، وسع الحمر لا يمكن صحته فلا يحتسب به . كردي

(٥) أي : كالبيع هنا . (ش : ٤٧١ / ٧)

(٦) وقوله : (لأن ما هنا) علة لقوله : (ولا ينافيه) . كردي .

(٧) قوله : (وأولاً ما يوهم خلاف ذلك) يعني : أولاً لفظ (ثمانون) بأنه ماعبر الأصل كردي

(٨) أي : ليس قوله : (إن أبرأني من مهلك الذي مسحته) إلج ؛ أي : حيث وقع الطلاق (ش : ٤٧١ / ٧)

(٩) الهروي : سبه إلى حره ، بلذ من حرسان ، والمروزي : سبه إلى مرو أيضاً بلذ من حرسان راجع إلى المصباح السير

(١٠) أي : حيث لم يقع (ش : ٤٧١ / ٧)

(١١) وقوله : (هذا) إشارة إلى قوله : (إن أعطيتني) كردي .

(١٢) وقوله : (كما عرفت) أراد به : قوله : (يبين أن مراده) . كردي

وَأَقْتَى بَعْضُهُمْ فِي إِنْ أَتَرَأْتِي هِيَ وَأَتَوْهَا ، فَأَتَرَأَهُ مَعًا أَوْ مَرَّتَ بَعْدَ وَقُوعِهِ ، وَيُوجَّهُ : بَأَنَّ الْعَلِيقَ بِإِرَاءِ الْأَب . كَهُوَ بِإِرَاءِ السَّيِّهَةِ

وَلَوْ قَالَ إِنْ أَتَرَأْتِي مِنْ مَهْرِكَ فَأَنْتَ طَالِقٌ بَعْدَ شَهْرِ ، فَأَتَرَأَهُ ، بَرَى مَطْلَقًا^(١) ، ثُمَّ إِنْ عَاشَ إِلَى مَضِيِّ الشَّهْرِ طَلَّقَتْ ، وَإِلَّا فَلَا ، كَمَا سَيُعْنَمُ مِنْ مَبْحَثِ التَّعْلِيقِ بِالْأَوْقَابِ^(٢)

وَلَوْ قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ أَتَرَأْتِي وَإِنْ لَمْ تُرْتَبِي . فَالَّذِي يَتَّجُهُ وَقُوعُهُ حَالًا^(٣) ، وَجَدَتْ بَرَاءَةً أَوْ لَا ، مَا لَمْ يَقْصِدِ الْعَلِيقَ فَيُرْتَبَ عَلَيْهِ حُكْمُهُ^(٤) ، وَوَقَعَ لِبَعْضِهِمْ حِلَافٌ ذَلِكَ^(٥) ، وَلَيْسَ كَمَا دَعَمَ

وَفِي « الْأَنْوَارِ » فِي أَتَرَأْتُكَ مِنْ مَهْرِي شَرْطٌ أَنْ تُطَلِّقَنِي ، فَطَلَّقَ . وَقَعَ وَلَا يَتَرَأُ^(٦) .

لَكِنْ الْبَدِي فِي « الْكَامِي » وَأَقْرَبُهُ السَّفِيهُ وَعَيْزُهُ فِي . أَتَرَأْتُكَ مِنْ صَدَقِي شَرْطُ الْإِطْلَاقِ ، أَوْ وَعَلَيْكَ الطَّلَاقُ ، أَوْ عَلَى أَنْ تُطَلِّقَنِي نَيْسَ وَيَتَرَأُ^(٧) ، بِحِلَافٍ . إِنْ طَلَّقْتَ صَرَّتِي فَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ صَدَاقِي ، فَطَلَّقَ الصَّرَّةَ وَقَعَ الطَّلَاقُ وَلَا بَرَاءَةً . انْتَهَى

فَفَرَّقَ^(٨) بَيْنَ الشَّرْطِ التَّعْلِيقِيِّ وَالشَّرْطِ الْإِلْرَامِيِّ

(١) أَي . عَاشَ إِلَى مَضِيِّ الشَّهْرِ أَوْ لَا . (ش : ١٧١/٧)

(٢) فِي (ص : ٩٨١-٩٨٢) .

(٣) أَي : رَجَعِيًّا . (ش : ١٧١/٧) .

(٤) قَوْلُهُ (مَرَّتَ عَلَيْهِ حُكْمُهُ) يَعْنِي إِنْ قَصَدَ التَّعْلِيقَ لَمْ يَجْعَلْ كَرْدِي

(٥) مِنْ وَقُوعِ الطَّلَاقِ قَبْلَ الْمَوْتِ . فَتَأْوِي . هَامِشٌ (ح) .

(٦) الْأَنْوَارُ لِأَعْمَالِ الْأَبْرَارِ (١٥٨/٢)

(٧) قَوْلُهُ (نَيْسَ وَيَتَرَأُ) . لِحَبَرِ (الْبَدِي فِي « الْكَامِي ») . (إِلْح : ش ١٧١/٧)

(٨) أَي : صَاحِبِ « الْكَامِي » . (ش : ١٧١/٧) .

والذي يَتَّجِه ما في «الأبواب» ؛ لأنَّ الشرط المذكور^(١) متصقّرٌ للتعليل
أيضاً فلنأت به الآراء المشهورة في إن طُنَّقِي فأنت بريء من مهري ، مطلق .
يَقَعُ رجعيًا^(٢) ، قال الإسكندر^(٣) وهو المشهور في المذهب^(٤)

يَقَعُ بَأْساً بمهر المثل^(٥) ، وبفلاؤه عن انقاصي^(٦) ، واعتمده جمعٌ محققون

يَقَعُ بَأْساً بالبراءة^(٧) ؛ كـ طُنَّقِي بالبراءة من مهري ، وهو ضعيفٌ جداً

وأمرو سبه وس ما يَظَر به^(٨) واضح ، لأنَّ هذا معاوضةٌ وذاك محضٌ تعليل

واعتمدُ الرركشي الأول مع عمه نفسه ببراءة ، والثاني^(٩) مع جهله جارٍ

على الصعيف فيما لو طُنَّقِي على ما في كفها^(١٠) ولا شيء به ، والمعتمدُ - أنه
لا فرق^(١١) .

والذي يَتَّجِه ترجيحه من حيث المدرك الأول مطلقاً^(١٢) ؛ لأنَّ تعليلَ البراءة

(١) أي : لا يراد لي العمل بما في «الأبواب» وما في «الكافي» (ش : ٤٧١/٧) .

(٢) قوله (متع رجعي) هذا هو الرأي الأول من الآراء المشهورة كردي

(٣) المهمات (٢٨٨/٧)

(٤) وقوله (يقع بَأْساً بمهر المثل) هو الرأي الثاني . كردي .

(٥) شرح الكبير (٨١، ٤٧٥-٤٧٦) ، روضه الطالبين (٥٣٢)

(٦) قوله : (يقع بَأْساً بالبراءة) هو الرأي الثالث . كردي .

(٧) قوله (بِه) أي : (إن طُنَّقِي فأنت بريء) إيج ، وقوله (ما يَظَر به) أي : طُنَّقِي
بالبراءة من مهري - (ش : ٤٧١/٧)

(٨) قوله (الأول) أي : الفرع رجعي ، وقوله (والثاني) أي : الفرع بَأْساً بمهر المثل
(ش : ٤٧١/٧)

(٩) قوله (على الصعيف فيما لو طُنَّقِي على ما في كفها) أي : الصعيف ، فروي في هذه الصورة
بين العلم والجهل كردي

(١٠) قوله (والمعتمد) أي : فيما لو طُنَّقِي على ما في كفها إيج ، وقوله (أنه لا فرق)
أي : بين العلم والجهل ، جمع بَأْساً بمهر المثل (ش : ٤٧١/٧)

(١١) قوله (لا فرق) أي : سواء علمه ببراءة البراءة أو جهله كردي

تُظَلِّها وهو^(١) لم يُعَلِّقْ على شيء ، وإيقاعه في مقابلة ما طُبِّه من البراءة لا يُجِده ،
لتقصيره بعدم التعليق عليه مطلقاً ، بخلاف المُطَنِّق على ما في الكف
وأفتى بعضهم في أنت طالق على صحة البراءة ؛ بأنها إذا نُزِّتَتْ براءة
صحيحة فوراً نأنت ؛ لنصيبه التعليق والمعاوضة ؛ إذ أنشأتني
و قد سُئل لصلاح العلائي عن أنت طالق على البراءة^(٢) فأفتى بأنه نأنت ؛
أي ، إن وُجِدَتْ براءة صحيحة ، وقال إنه وإن لم يَرَهُ مسطوراً لكن لقواعد
تَشْهَدُ به تنهى

وربادة لفظ (صحة) لا ينصبي التعابير هي الحكم^(٣) .

فإن قُلْتَ التحقيق المعتمد في صلاحيت صحة براءتك أنه لا يعيق فيه ،
فإذا صَحَّتْ وَفَع رجعت ، لأن (الباء) وإب جعلت اليه أو عَمَتْ فيها
وهي^(٤) متصمة للتعليق - هي^(٥) مع ذلك محصنة للمعينة ، فطروا لهذا^(٦) مع
صعبه ؛ لتأيد به بأصل بقاء العصمة الحافية للسوة ، وكذلك (على) تُحْتَمَلُ
لمع^(٧) ؛ لإسنادها بمعناها نحو ﴿ على خبه ﴾ [الاسراء ٨] ، ﴿ لَدُو مَقِيرَةٍ لِلنَّاسِ
عَلَى صُلْبِهِمْ ﴾ [الرعد ٦] فكان ينبغي انظر فيها لذلك^(٨) حتى يقع رجعتاً
قُلْتَ قد تُعْرَقُ على بعد دُنْ مدَّوْر المعينة من (الباء) أظهر منه من (على) ،

(١) أي والحد أن الروح (ش ٤٧١/٧)

(٢) قوله (عن أنت طالق على البراءة) يعني : بلا لفظ (صحة) - كردي .

(٣) أي بين صورتين ، الباء البعض وإفتاء صلاح العلائي . (ش : ٤٧٢/٧)

(٤) (وهي) أي والحد أن يسببه (ش : ٤٧٢/٧)

(٥) قوله : (هي) أي ، (الباء) متداً ، وقوله : (محتملة . . .) إلخ غيره . (ش : ٤٧٢/٧) .

(٦) أي : لذلك الفرق (ش ٤٧٢/٧)

(٧) قوله (على) تحتمل لمعينة أي في المسائل ؛ أي في إفتاء البعض وسؤال الصلاح

كردي .

(٨) قوله (انظر فيها) أي بعبه (على) (لذلك) أي احسان لمعينة (ش ٤٧٢/٧)

ويُذَلُّ له^(١) . أن بعض المحققين المترسّن لحكاية جميع الأقوال لم يتخذ خلافاً في كون (الاء) بمعنى : (مع) ، بخلاف (على) بمعنى (مع) فإنه حكى فيها خلافاً ، بل أشار إلى أنه^(٢) خلاف ما عليه الجمهور والحاصل : أن الأوجه : وقوعه رجعيّاً ؛ كما قدّمته^(٣) .

أش خلع الكفار نحو حمير . فنصّح ؛ نظراً لاعتقادهم ، فإن أسلخاً قبل فصل كنه . وجب مهر المثل أو قسطنه ، نظير ما مرّ في نكاح المشرّك^(٤) وأما الجمع مع غيرها^(٥) ؛ كذب أو أحبي على ما ذكر^(٦) أو قبها أو صداقها ، ولم تُصرّح بيده ولا استقلال . فيقع رجعيّاً ومهر صحته بعينه ، لا دم . فيقع رجعيّاً^(٧) ؛ ككل عوض لا يُقصد والفرق أنها^(٨) تُقصد لأعراس لها وقع عرفاً ؛ كإطعام الجوارح ، ولا كذلك هو^(٩) ، فاندفع ما قبل . إنه يُقصد لمصافع كثيرة ؛ كما ذكره الأطباء ؛ لأنها كلها باهضة عرفاً فلم تُطرأ لها .

(١) أي : لذلك الفرق . (ش : ٤٧٢/٧)

(٢) أي : كون (على) بمعنى : (مع) . (ش : ٤٧٢/٧)

(٣) قوله (أن الأوجه) وقوعه رجعيّاً أي في المسائل (كما قدمته) أي قيل قوله (ويصح ، خلع المريضة) كردي وقال المصري (٢٣٣/٣) قوله : الأولى وقوعه رجعيّاً أي : في طلاقك على صحة براءتك)

(٤) في (ص . ٦٧٩ - ٦٨٠) .

(٥) أي : غير الزوجة . (ش : ٤٧٢/٧) .

(٦) قوله (على ما ذكر) أي في قول المصنف (ولو خالع بمجهول) كردي عبارة : لنهايه والمعنى : على هذا الخبر أو المعصوب أو غيرها إذا انتهى (ش : ٤٧٢/٧)

(٧) أي : في الدم - انتهى ح ش . (ش : ٤٧٢/٧)

(٨) أي : الميتة (ش : ٤٧٢/٧)

(٩) أي : الدم ، وكذا ضمير (إنه يقصد) . (ش : ٤٧٢/٧)

وَلَهُمَا التَّوَكُّيلُ ، فَلَوْ قَالَ لَوَكِيلُهُ خَالَغَهَا بِمِثْلِهِ لَمْ يَنْقُصْ مِنْهَا ، وَإِنْ أَطْلَقَ . . لَمْ يَنْقُصْ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ ، فَإِنْ نَقَصَ فِيهِمَا . . .

وكذا^(١) الحشرات مع أنَّ لها خواص كثيرة .

ولو خَالَعَ بِمَعْلُومٍ وَمَجْهُولٍ . فد^(٢) وَوَحَّتْ مَهْرُ الْمَثَلِ ، كَمَا مَرَّ^(٣) ، أَوْ بِصَحِيحٍ وَفَاسِدٍ مَعْلُومٍ ضَعَّ فِي الصَّحِيحِ ، وَوَحَّتْ فِي الْفَاسِدِ مَا يُقْبَلُهُ مِنَ مَهْرِ الْمَثَلِ .

(وَلَهُمَا التَّوَكُّيلُ) فِي الْحَلْعِ ، كَمَا قَدَّمْتُ فِي بَابِهِ ، لَكِنَّهُ ذَكَرَهُ^(٤) تَوَطُّنَةً لِقَوْلِهِ . (فَلَوْ قَالَ لَوَكِيلُهُ خَالَغَهَا بِمِثْلِهِ) مِنْ نَقْدِ كَذَا (. . لَمْ يَنْقُصْ مِنْهَا) وَلَهُ الرِّبَادَةُ عَلَيْهَا وَلَوْ مِنْ غَيْرِ جِيبِهَا ؛ لَوْ قَوَّعَ الشَّعَائِقُ هَذَا فَلَاحِدَاهُ ، وَبِهِ فَارَقَ ؛ بَعْدَ هَذَا مِنْ زَيْدٍ بِمِثْلِهِ ؛ كَمَا مَرَّ^(٥) .

(وَإِنْ أَطْلَقَ) كَخَالَغَهَا بِمِثْلٍ ، وَكَذَا خَالَغَهَا ، سَاءَ عَلَى أَنْ ذَكَرَ الْحَلْعَ وَحْدَهُ تَقْتَضِي الْمَالَ^(٦) (لَمْ يَنْقُصْ عَنْ مَهْرٍ مِثْلٍ) وَلَهُ أَنْ يُرِيدَ

(فَإِنْ نَقَصَ فِيهِمَا) أَيِ فِي الْأَوَّلَى أَيْ نَقَصَ كَانُ^(٧) ، وَفَارَقَتْ الثَّابِتَةَ بِأَنْ اِسْتَقْدَرَتْ خُرُوجَ عَهْدِ أَيِّ نَقَصٍ ، بِخِلَافِ الْمَحْمُولِ عَلَيْهِ الْإِطْلَاقُ

وَيُؤَيِّدُهُ^(٨) بَلْ يُصَرِّحُ بِهِ مَا مَرَّ فِي (الْوَكَالَةِ) : أَنَّهُ فِي : بَعْدَ بِمِثْلِهِ . . لَا يَنْقُصُ عَنْهَا وَلَوْ تَابَعَهَا ، بِخِلَافِ نَقْدِهِ لَا يَنْقُصُ عَنْ شَيْءٍ امْتَلِ مَا لَا يُتَعَاتَنُ بِمِثْلِهِ .

(١) أَيِ : كَالدَّمَ فِي الْوُقُوعِ وَجِبَتْ . (ش : ٧٠ / ٤٧٢)

(٢) قَوْلُهُ (وَلَوْ خَالَعَ بِمَعْلُومٍ وَمَجْهُولٍ) أَيِ : فِدَا الْمَسِي كُرْدِي

(٣) قَوْلُهُ (كَمَا مَرَّ) أَيِ : بَعْدَ مَرَرِهِ (وَلَوْ خَالَعَ بِمَجْهُولٍ) إِلْح كُرْدِي

(٤) أَيِ : أَحَادُهُ هُنَا (ش : ٧٠ / ٤٧٢) .

(٥) قَوْلُهُ : (كَمَا مَرَّ) أَيِ : فِي (الْوَكَالَةِ) . كُرْدِي

(٦) وَهُوَ الرَّاحِجُ . اِهْدَعْ ش . (ش : ٧٠ / ٤٧٢) .

(٧) رَاجِعٌ : الْمَهْلُ الْمُنْبَاحُ فِي خِلَافِ الْأَشْيَاءِ : مَأَلَهُ (١٣٠٥)

(٨) قَوْلُهُ : (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ : الْفَرَقُ . (ش : ٧٠ / ٤٧٢)

لَمْ يَطْلُقْ ، وَفِي قَوْلٍ يَفْعُ بِمَهْرِ الْمُثَلِّ

وَنَوَّ قَالَتْ لَوْ كَيْدُهَا - اِخْتَلَعَ بِأَلْفٍ ، فَاُمْتُلَّ - مَد ، وَإِنْ رَادَ فَقَالَ اِخْتَلَعْتُهَا
بِأَلْفَيْنِ مِنْ مَالِهَا يَوْكَالَتُهَا - نَاتٌ وَيَلْرُمُهَا مَهْرُ الْمُثَلِّ ، وَفِي قَوْلٍ : الْأَكْثَرُ مِنْهُ وَمِمَّا سَمَّيْتُهُ

أَوْ خَالَعٌ^(١) مَوْحَلٍ أَوْ بِعِيرِ الْحَسِيِّ أَوْ الصَّعْبَةِ

وَمِنْ الثَّانِيَةِ^(٢) نَقَصٌ فَاحْتَرَّ ، أَوْ خَالَعٌ^(٣) بِمَوْحَلٍ أَوْ بِعِيرِ نَقْدِ الْبَلَدِ (مَد) لَمْ
تَطْلُقْ (لِلْمُحَالَةِ ؛ كَالْبَيْعِ ،

(وَفِي قَوْلٍ يَفْعُ بِمَهْرِ الْمُثَلِّ) كَالْخَلْعِ بِحَمِيرٍ ، وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ فِي حَالَةِ
الْإِطْلَاقِ ؛ كَمَا ضَخَّخَهُ فِي أَصْلِ الرُّوصَةِ^(٤) وَسَعُودٍ ، وَفَارَقَتْ التَّقْدِيرَ بَأَنَّ
الْمُحَالَةَ فِيهِ صَرِيحَةٌ فَلَمْ يَكُنِ الْمَأْنِيُّ بِهِ مَادُونًا لَهُ .

(وَلَوْ قَالَتْ لَوْ كَيْدُهَا - اِخْتَلَعَ بِأَلْفٍ ، فَاُمْتُلَّ) أَوْ نَقَصَ عَنْهَا (مَد)
لَمُوَافَقَتِهِ الْإِدْنَ (وَإِنْ رَادَ) أَوْ دَكَزَ عِبرَ الْحَسِيِّ أَوْ الصَّعْبَةِ ؛ كَعِبرِ نَقْدِ الْبَلَدِ (فَقَالَ
اِخْتَلَعْتُهَا بِأَلْفَيْنِ مِنْ مَالِهَا يَوْكَالَتُهَا) أَوْ أَظْلَمْتُ فَرَادَ عَلَى مَهْرِ الْمُثَلِّ وَأَصَابَ إِلَيْهَا
هَذَا أَيْضًا (بَاتَ وَيَلْرُمُهَا مَهْرُ الْمُثَلِّ) وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ ؛ لِأَنَّهُ^(٥)
قَضِيَّةٌ مَسَادٍ يَعْصِي بِرِيَادَتِهِ فِيهِ مَعَ إِصَافَتِهِ إِلَيْهَا .

وَيُتَرَقَّى بَيْنَ هَذَا وَمَا تَرَى : أَنَّ نَقَصَ وَكَيْلَهُ عَنْ مَقْدَرِهِ يُلْغِيهِ . بَأَنَّ الصَّحَّ مَقْرُومٌ
عَلَيْهِ وَلَمْ يَسْتَمَخْ بِهِ إِلَّا بِمَقْدَرِهِ ، سَحْلَاقُهَا فَإِنَّ قَصْدَهَا التَّحْلُصُ لَا عِبْرٌ ، وَهُوَ
حَاصِلٌ بِإِلْعَاءِ مَسْمَاءٍ وَوَجُوبِ مَهْرِ الْمُثَلِّ

(وَفِي قَوْلٍ) . يَلْرُمُهَا (الْأَكْثَرُ مِنْهُ) أَيِ : مَهْرِ الْمُثَلِّ (وَمِمَّا سَمَّيْتُهُ) لِأَنَّ

(١) أَيِ فِي الْأَوَّلَى ، عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمَسِّ (نَقَصَ) ، وَكَانَ الْأَمْتُلُّ أَنْ يَحْدُثَ وَيُرِيدَ فِي
نَظَرِهِ لَا يَلِي لَعَطَةً (فِيهِمَا) كَمَا فَعَلَ الْمَعْنَى ، (ش : ٤٧٣/٧)

(٢) عَطَفَ عَلَى : (فِي الْأَوَّلَى) . (ش : ٤٧٣/٧) .

(٣) أَيِ : فِي الثَّانِيَةِ . (ش : ٤٧٣/٧)

(٤) اِشْرَحَ الْبُكْبَرِ (٢٢٠/٨ - ٢٢١) ، رَوَاهُ الْعَدَالِيُّ (٦٩٥/٥)

(٥) تَعْدِيلٌ لِلْمَعْنَى . (ش : ٤٧٣/٧)

وإن أضاف الوكيل الحلع إلى نفسه فخرج أجنبي وأقال عليه ، وإن أطلق فالأظهر أن عليها ما سمته وعليه الريادة

الأكثر إن كان المهر فهو الواحد عند فساد المسمى ، أو المسمى فقد زينت به

وفي « الروضة »^(١) وعبرها حكاية هذا القول على غير هذا الوجه^(٢) ، وضوتت .

(وإن أضاف الوكيل الحلع إلى نفسه) بأن قال : من مالي (فحلع أجنبي) وسينأتي صحته^(٣) (والمال) كله (عليه) ذوبها ، لأن إصافته لنفسه إعراض عن التوكيل واستداد^(٤) بالحلع مع الروح

(وإن أطلق) بأن لم يصفه لنفسه ولا إلهي وقد بوه فقال اخسفت فلانة بالعين (فالأظهر أن عليها ما سمته) لأنها أكرمت (وعليه الريادة) لأنها لم ترخص بها ، فكأنه اقتداها بما سمته وريادة من عبده

وهذا^(٥) باعتبار استقرار الصواب ، ولأن فقد علم مما قدمه في (الوكالة) : أن للروح مطلية الوكيل^(٦) بالكل ، فإذا عرمة رجع عليها بقدر ما سمته والحاصل^(٧) . أنه فيما إذا امتثل مقدرها أو نقص منه إن صرخ بالوكالة عه طولت^(٨) ، ولأن طولب أيضا^(٩) .

(١) روضة الطالبين (٦٩٦/٥)

(٢) وهو أنه لأكثر ما سمته هي من قبل الأمرين : من مهر المثل ومنا سناه الوكيل بهمه المحتاج (٤٠٣/٦) ، معنى المحتاج (٤٣٧/٤)

(٣) في (ص ١٠١٠)

(٤) أي : استقلال ، (ش : ٤٧٣/٧)

(٥) أي قول لمن (أن عليها ما سمته) (ش : ٤٧٣/٧)

(٦) أي في صورة الإطلاو انهو رشيدي (ش : ٤٧٣/٧)

(٧) أي : حاصل مسائل وكيل الروجه (ش : ٤٧٣/٧ ، ٤٧٤)

(٨) وفي المطبوعات قوله : (طولب) غير موجود

(٩) قوله (ولا) أي بأن أطلق وقد بوها ، قوله (طولب) أي ولا يطالب إلا ادا صم *

بعم : يَرْجِعُ عَلَيْهَا بَعْدَ عَرْمِهِ مَا لَمْ يَنْوِ الْبِرْعَ^(١)

فَإِنْ لَمْ تَمْتَلِ فِي الْمَالِ ؛ فَإِنْ رَادَّ عَلَى مَقْدَرِهَا أَوْ ذَكَرَ عَيْرَ حَسَبِهِ وَقَالَ : مِنْ مَالِهَا بِوَكَالَتِهَا ثَانَتْ مَهْرُ الْمَثَلِ وَلَا يُطَانُ بِهِ ، إِلَّا إِنْ ضَمِنَ . فَمَسْمَاهُ وَلَوْ أَرِيدَ مِنْ مَهْرِ الْمَثَلِ وَإِنْ تَرْتَّتْ صَمَانُهُ عَلَى إِصَادِهِ فَاسِدَةٍ^(٢) ؛ لِأَنَّ الْخَلْعَ لَعَنًا اسْتَقْلَ بِهِ الْأَجْسِي . أَلْزَمَ فِيهِ الصَّمَانُ بِمَعْنَى الْإِلْتِرَامِ وَإِنْ تَرْتَّتْ عَلَى ذَلِكَ^(٣) ، بِخِلَافِ ضَمَانٍ نَحْوِ الثَّمَنِ .

وَلَهَا هُنَا^(٤) الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِمَا رَادَّ عَلَى مَسْمَاهُ إِنْ عَرِمَتْ ؛ لِأَنَّ الرِّبَادَةَ نَوَلَّدَتْ مِنْ ضَمَانِهِ .

أَوْ فَإِنْ مِنْ مَالِي وَلَمْ يَنْوِهَا^(٥) فَخَلَعَ أَحْسِي ، فَيَنْزِعُهُ الْمَسْمَى جَمِيعُهُ وَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا شَيْءٌ ، وَإِنْ نَوَاهَا^(٦) طُولَ^(٧) مَسْمَاهُ وَلَوْ أَرِيدَ مِنْ مَسْمَاهُ ، وَهِيَ بِمَا سَقَتْ^(٨) ، كَمَا لَوْ أَصَافَ لَهَا مَسْمَاهَا وَلَهُ الرَّاغِدُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ عَرِمَ الْكُلُّ رَجَعَ عَلَيْهَا بِمَسْمَاهَا .

وَمِمَّا إِذَا طُلِّقَتِ التَّوَكُّلَ . لَيْسَ عَلَيْهَا إِلَّا مَهْرُ الْمَثَلِ ، فَإِنْ سَمَّى أَرِيدَ لَوْمَةُ الرَّائِدِ ، فَإِنْ عَرِمَ الْكُلُّ رَجَعَ بِمَهْرِ الْمَثَلِ .

= نهاية ومعني ، قوله : (أَيْضاً) كما تطلب . (ش : ٤٧٤ / ٧)

(١) أي : بأن يولى حين الأداء الرجوع إليها أو أطلق (ش : ٤٧٤ / ٧)

(٢) أي : كأن أصاف الكل إليها استوع ش (ش : ٤٧٤ / ٧)

(٣) قوله (ورن يرب) أي : الصمان (على ذلك) أي : لإصاده الفاسدة (ش : ٤٧٤ / ٧)

(٤) أي : في مسألة الصمان . (ش : ٤٧٤ / ٧)

(٥) قوله (أو فإن) عطف على (وقال) هامش (ك) وفي (ح) (و (س) (و (ع) والمطبوعة الوهبة : (أو لم ينوها)

(٦) أي : وإن أطلق ولم يصب إليه ولا إليها وقد نواه ؛ كما في : الروح ، و : شرحه ؛ (س) (ش : ٤٧٤ / ٧)

(٧) أي : الكل . هامش (ك)

(٨) أي : يرجع عليها به . (ش : ٤٧٥ / ٧)

وَيَجُوزُ تَوْكِيلُهُ دِمَتًا وَعِنْدًا وَمَخْجُورًا عَلَيْهِ سَعْمٌ . وَلَا يَجُوزُ تَوْكِيلُ مَخْجُورٍ عَلَيْهِ فِي قَبْضِ الْعَوَصِ

وقد يُشَكَّلُ على ما تَقَرَّرَ ، من التّفصّل^(١) في مطالعة الوكيل ها . ما مرّ في (الوكيله) من مطالعة وكيل الشراء في الدّمة مطلقاً^(٢) ، إلّا أن يُفَرَّقَ بأنّ أصل الشراء يُنَكِّرُ وقوعه له ، بخلافه هنا .

(ويجوز) أي يَجُزُّ وَيَصَحُّ (توكيله) أي الروح في الحلع (دماً) وحريةً وإن كانت الروح حرة مسلمة ؛ لأنّه^(٣) قد يُجَاعِلُ المَسْئَمَةَ فيما لو أُسْلِمَتْ وَتَحَلَّفَ^(٤) ثُمَّ أُسْلِمَ فَإِنَّهُ يُحْكَمُ بِصَحِّهِ بِحَلْعٍ^(٥) (وعداً ومخجوراً عليه سعة) وإن سم يأذن السيّد والوئي ؛ إذ لا عهدة تَتَعَلَّقُ بوكيله ، بخلاف وكيلها على ما مرّ فيه^(٦) .

(ولا يجوز) أي لا يَصَحُّ (بوكيل مخجور عليه) سَعْمٌ ، ومثله العَدُّ ها أيضاً (في قص العوص) العين والدين ؛ لأنّه ليس أهلاً له ، فإنّ فعل وقص نَرَى المحالّ بالدفع له ، وكان لروح هو المصيّح لماله بإدبه في الدفع إليه فإنّ قُلْتُ : ما في الدّمة لا يَتَعَيَّرُ إلّا بقصٍ صحيح ، وقد عَلِمْتُ أنّ قص السعيه باطلٌ ، فكيف نرى منه المجديع^٩

قُلْتُ الكلام في معنيين صحة قصه والصواب : عدم صحته ، وبراءة

(١) أي حيث شرط في مطالعته حيث أصاف إلى ما فيها وصرح بوكائيه أن بعض ، ولم يشرط ذلك مما إذا أطلق ولم يصف الجميع إليه ولا إليها لكنه يوافق (سم ٤٧٥/٧)

(٢) كأن المراد : سواء ضمن أو لا (سم ٤٧٥/٧)

(٣) أي - الكافر . (ش : ٤٧٥/٧) .

(٤) أي وحدها في حاله تحلف انتهى رشدي (ش ٤٧٥/٧)

(٥) قوله (فيه يحكم بصحة الجميع) يعني جاز للكافر مباشرة حلع المسلم له ، فجزر أن يكون وكيلاً فيه - كردي

(٦) أي - نعماً . (ش : ٤٧٥/٧)

دمتها والقباس براءتها ؛ لأن تلك العلة^(١) موحودة في قصبه منها بإذن وليه ،
ومع ذلك قلوا : تراء ، فكدا ها

ثُمَّ زَانَيْتُ شَيْخًا وَلِ الْإِطْلَاقِ^(٢) هُوَ مَا اقْتَصَاهُ كَلَامُ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَغَيْرِهِ ، وَهُوَ
الْأَمْرُ بِإِلَى الْعُقُوبِ ؛ إِذْ إِذْنُ الرُّوحِ لِلْسُّمَةِ مَثَلًا كِذِبٍ وَلِيَّهُ لَهُ ، وَوَلِيُّهُ لَوْ أَدِنَ لَهُ
فِي قِصْبِ دِينٍ لَهُ قِصْبُهُ . اعْتَدَ بِهِ . كَمَا بَقَلَهُ « الْأَصْلُ » عَنْ تَرْجِيحِ الْحَاطِي .
انتهت^(٣)

وَيُخَوَّرُ أَيْضًا بِوَكِيلِهَا كَهَرٍّ وَعَدَا ، وَفِيمَا إِذَا أُطِيقَ^(٤) وَلَمْ يَأْذِنْ السَّيِّدُ فِي
الْوَكِيلِ لِلرُّوحِ مَطْلَهُ بِمَنْعٍ بَعْدَ الْعَتَقِ ، ثُمَّ بَعْدَ عَرْمِهِ يُرْجَعُ عَلَيْهَا إِنْ قَصَدَ
الرَّجُوعَ .

وَكَأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَذِهِ مَرَّةٍ فِي تَوَكُّلِ الْحَرِّ^(٥) الصَّرِيحِ فِي عَدَمِ اشْتِرَاطِ قِصْبِهِ
لِلرَّجُوعِ وَإِنَّمَا اشْتَرَطَ عَدَمُ قِصْدِ التَّرَجُّعِ أَنَّ الْمَالَ هُوَ لَهَا لَمْ يَتَأَهَّلْ مُسْتَحَقُّهُ^(٦)

(١) قوله (لَا يَنْتُ بَعْدَهُ) أي عنه الممس ، وهي قوله (لأنه ليس أهلاً له) كردي

(٢) أي إطلاق براءة المحتاج للعلمين وغيره ، ولما بإذن لولي وبدونه (ش)
(٤٧٥/٧)

(٣) أي عواره الشخ (ش ٤٧٦/٧) ويراجع : أسى المطالب (٢٩/٧)

(٤) قوله (وهذا إذا أضيق) أي اضيق العبد الوكيل عن المراء المحتج ؛ بأن لم يصعب إلى المراء
ولا سيغسه ، قال في شرح الروض : « وفي ذلك عدا في احتلاعهما حار ولو بلا إذن ،
وردا امثل فاحتلها بعين مالها ، فذلك ، أو بمال في نفسه ، فإن أصابه ربه طولت به ،
وب أطلق ؛ فون وكنته بادر السيد . على امثال بكسه أو بما في يده من مال لحداره ورجع به
عنها ان عزمه ، وب وكنته بلا إذن . طوله الروح جواراً بامان بعد عتق ، وطوبى في
لحال ، ويرجع هو به ان قصد الرجوع وعزم ، وفي اشتراط القصد نظر ، فإن اشترط أيضاً في
حرّ فهو خلاف ظاهر كلامهم في احتلال الأحمي ، ولا . احيى امي اعرف ، ولا أصح
أنه لا حاجة إلى القصد . كردي

(٥) قوله (وما مر) أي في شرح قول المصنف (وعنه الريادة) بقوله (نعم ، يرجع عليها
بعد عزمه) وقوله (في توكيل الحر) أي توكيل الرواح الحر كردي

(٦) وهو العبد . انتهى ع ش . (ش . ٤٧٦/٧)

وَأَصَحُّ صَحَّةُ تَوْكِيلِهِ امْرَأَةً لَخُلْعِ رَوْحَتِهِ أَوْ طَلَاقِهَا

للمطالبة به استدء وإسما نظراً^(١) مطالبة به بعد العتق المجهول وقوعه فضلاً عن
رَمِهِ لَوْ وَقَعَ كان أدائه^(٢) محتملاً لكونه عتقاً الترمه وكونه ترمعاً عليها ،
ولا قرينة تُغيّرُ أحد هذين مع كون الأصل براءة ذمتها بعد دفعه ، فاشتراط صرف له
عن شرع وهو قصد الرجوع ، بخلاف الحرّ فإن التعليق به عفت الوكالة قرينة
صاهرة على أن أدائه إنما هو من جهتها ، فلم يشترط لرجوعه قصد

وبهذا يتدفع تطير بعضهم في اشتراط قصد الرجوع لها^(٣) ، ويُعلم ما في كلام
« شرح الروص »^(٤) ها ، فأمم

ومع إدب السيد فيها^(٥) يتعمق بكسه ومال تجارتها ، ويرجع السيد عنها ها بما
عزم وإن لم يقصد رجوعاً ، لو حود ترمه الصارفة عن الشرع ها أبصاً ، لجوار
مطالبة القر عفت لخلع

لا سمها^(٦) وإن أدب تولي ، فلو فعل وقع رجعيًا إن أطلق أو أصافه إليه ،
فإن أصاف المال إليها . نأب وبرمها المال

وإنما صحّ هـ : لأنه لا صرر فيه على السيد ، كذا ذكره ، وهو صريح في
أنه لا يُطالُ ، بما قيل إبه يُطالُ ويرجع به عليها بعد عزمه وهم

(والأصح صحة توكيله امرأة لخلع) وفي نسخ (لخلع) ،
(دلام) بمعنى (الماء) (روجته أو طلاقها) لأنه يجوز أن يُقوَّصَ طلاق
زوجته إليها .

(١) أي : للمراءة انتهى ح ش . (ش : ٤٧٦/٧)

(٢) وقوله : (كان أدائه . . .) إلج جواب : (لقا) . كردي

(٣) أي : في العتق . (ش : ٤٧٦/٧)

(٤) مرافاً في الحاشية بمراد كلامه في حاشية الكردي ، مرجع

(٥) أي : الوكالة . (ش : ٤٧٦/٧) .

(٦) قوله : (لا سمهاً) عطف على (كما رأ) . كردي

ولو وكلاً دخلاً ، تولى طرفاً ، وقيل الطرفين .

فصل

الفرقة بلفظ الخلع طلاق ،

وتوكيل امرأة تخلع^(١) عنها صحيح قطعاً

ومرأ أنه لو أسلم على أكثر من أربع لم يصح توكيله امرأة في طلاق
بعضهن

(ولو وكلاً) أي الروحاني معاً (دخلاً) في الخلع وقوله (تولى طرفاً)
أراد بهما مع الآخر أو وكسه ؛ كسائر العقود (وقيل) يتولى (الطرفين) لأن
الخلع يكفي فيه اللفظ من جانب ؛ كما لو غنق بالإعطاء فأعطته .

(فصل)

في الصيغة وما يتعلق بها

(الفرقة بلفظ الخلع) إن قلنا : إنه صريح ، أو كناية ونواهيه (طلاق) ينقص
العدد ؛ لأن الله سبحانه وتعالى في قوله ﴿ اُطْلُقْ مَرَّتَيْنِ ﴾ [البقرة : ٢٢٩] الآية .
ذكر حكم الافتداء المرادف به الخلع بعد بطلانين ثم ذكر ما ترتب على الطلقة
الثالثة من غير ذكر وموقع ثلثه ، فدل^(٢) على أن الثالثة هي الافتداء ، كذا قالوه
ويؤكد الحديث الصحيح الآتي في ثالث فصل في (الطلاق) أنه صلى الله
عليه وسلم سئل عن الثالثة فقال : « أو تسريح بإحسان »^(٣) . وحديث فيندفع

(١) وفي (س) والمطبوعات . (وتوكيل امرأة تخلع) .

(٢) أي : الأسلوب المذكور . (ش : ٤٧٦/٧ - ٤٧٧)

(٣) أخرجه الدارقطني (ص ٨٥٨) ، وإسني في : لكبر ، (١٥٠٩٦) عن أس بن مالك

رضي الله عنه قال قال رجل نبي بكلمة : إني أسلم الله تعالى يقول ﴿ اُطْلُقْ مَرَّتَيْنِ ﴾ فأبى ، شك ؟

قال : « فإتاك بمنزلة أو تسريح بإحسان » هي ثالثة . وصحاح إرساله قال الحافظ في

التصحيح : (٤٤٥/٣) (فب) وهو في : نمراسيل ، لأنني دود كدك ، فان

عد الحرف المرسل أصح ، وقد اس القطان المسند أيضاً صحيح

وهي قول : فسُخ لا ينقص عدداً

جميع ما تقرر

(وهي قول) نص عليه في القديم والجديد^(١) الفرقة بلعبط الخلع أو الممادة إذا لم تنقص به طلاقاً (فسُخ لا ينقص) بالتحفيف في الأصح (عدداً)^(٢) فيجوز تحديد الكاح بعد تكرره من غير حصر ، واختاره كثيرون من أصحاب المتقدمين والمتأخرين ، بل تكرر من السلفيين الإفتاء به^(٣) ، واستدلوا له بآلة فيها^(٤) : إذا لو كان الافتداء طلاقاً لَمَّا قُلْ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ﴾ [البقرة : ٢٣٠] ، وإلا كان الطلاق أربعاً .

أما الفرقة بلعبط الطلاق بعوضي فطلاق ينقص العدد فصلاً : كما هو قصد سقط الخلع الطلاق ، لكن نقل الإمام عن المحققين النسخ بأنه لا يصير طلاقاً^(٥) بالية : كما لو قصد بالظهار الطلاق^(٦)

تنبيه : إن قُلت : لِمَ كان النسخ لا ينقص العدد والطلاق ينقصه ، وما الفرق بينهما من جهة المعنى ؟

قُلْتُ : يُفْرَقُ بَأَنَّ أَصْلَ مَشْرُوعِيَةِ النِّسَاحِ بِرُتْبَةِ الصَّرِّ لَا عَيْرٍ ، وَهِيَ تَخْصُلُ بِمَجْرَدِ قَطْعِ دَوَامِ الْعَصَةِ فَاقْتَصَرُوا بِهِ عَلَى ذَلِكَ^(٧) ، إِذَا لَا دَخَلَ بَعْدُ فِيهِ ، وَأَمَّا

(١) ومن هنا يفهم أن الحديد قسماً ، فما مع القديم - جديد ضعيف لا يقاوم حديد متروكاً ، تدبر ، ينمك في كثير - زيد - هامش (ر)

(٢) راجع دالام ، (٢٩٥-٢٩٦ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤)

(٣) فتاوى اللقي (ص : ٦٩٣) ، و (ص : ٦٩٩)

(٤) وهي قوله تعالى ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهَا إِذَا أَفْتَدَتْ بِدَارٍ﴾ [البقرة : ٢٢٩] انتهى ع ش (ش : ٤٧٧/٧)

(٥) قوله (بأنه) أي الخلع قوله (لا يصير طلاقاً) بل هو نسخ انتهى ع ش (ش : ٤٧٧/٧) .

(٦) نهاية المطلب في دراية المذهب (٢٩٥/١٣) .

(٧) فصل قوله (فاقصروا به على ذلك) أي قصروا بالنسخ على مجرد قطع دوام عصمة كرمي

فَعَلَى الْأَوَّلِ لَفْظُ الْفَسْحِ كَيَاةٌ وَالْمُقَدَّادَةُ كَحُلْعٍ فِي الْأَصَحِّ وَلَفْظُ الْحُلْعِ صَرِيحٌ ، وَفِي قَوْلٍ كَيَاةٌ فَعَلَى الْأَوَّلِ : لَوْ جَرَى بِغَيْرِ ذِكْرِ مَالٍ وَحَتَّ مَهْرٌ مِثْلِي فِي الْأَصَحِّ

الطلاق فالشرع وضع له عدداً مخصوصاً ؛ لكونه يقع بالاحتبار لموجب وعدمه فهو من لإرادة الموضع ، من استيفاء عدده وعدمه

(فعلى الأول) الأصح (لفظ الفصح كياة) في الطلاق ؛ أي الفرقة بعوض^(١) المعبر عنها بلفظ الحلع فيحتاج لسه ؛ لأنه لم يرد في القرآن

(والمقدادَةُ) أي . وما اشتق منها (كحلع) على المولدين السابقين ، وكذا الآتيان به^(٢) (في الأصح) ورودها في الآية السابقة

(ولفظ الحلع) وما اشتق منه (صريح) في الطلاق ؛ لأنه تكرر على لسان حملة الشرع^(٣) لإرادة الفراق ، فكان كالمكرر في القرآن

(وفي قول كياة) يحتاج لسه ؛ لأن صرائح الطلاق ثلاثة ألفاظ تأتي^(٤) لا غير ، وأطل كثير من الانتصار له نقلاً ودليلاً .

(فعلى الأول^(٥)) الأصح (لو جرى) ما اشتق من لفظ الحلع أو المقدادة معها^(٦) (معبر ذكر مال وجب مهر مثل في الأصح) لأطراف يعرف بجريانه ماله ، فرجع عند الإطلاق لمهر العتلى ؛ لأنه المراد ؛ كالحلع بمجهول .

(١) قوله (أي الفرقة بعوض) وإنما قال أولاً (هي الطلاق) ثم مر به هذا التفسير ؛ لأنه لا يحسن أن يكون الفصح كياة في الحلع ؛ لأن الحلع لفظ واللفظ لا يكس به عن لفظ آخر فتكون كياة عن معنى الحلع كروي

(٢) قوله (الآتان) أي . أي . قوله (ولفظ الحلع صريح . وفي قول كياة) ، قوله (به) أي : الحلع . (ش : ٤٧٧ / ٧) .

(٣) المراد بهم : الفقهاء . انتهى ع ش . (ش : ٤٧٨ / ٧)

(٤) وهي لطلاق والفراق والزوج . انتهى ع ش . (ش : ٤٧٨ / ٧)

(٥) وهو صريح الحلع اهدمعي ، أي . والمقدادة (ش : ٤٧٨ / ٧)

(٦) أي : مع الزوجة ، وسيدكر محترزة (ش : ٤٧٨ / ٧)

وقصبتها^(١) . وقوع الطلاق حرماً ، وإنما الخلاف هل يجب عوص ، أو لا ؟
 واستصر له^(٢) جمع محققون وقالوا : به طريقة الأكثرين
 والذي في « الروضة » : أنه عند عدم ذكر المال كناية^(٣) .
 وجمع جمع يحمل المتر - أي من حيث الحكم^(٤) ، لا الخلاف ، كما هو
 ظاهر للمتأمل - على ما إذا نوى به^(٥) التماس فهوها فقلت فيكون حيث صريحاً ،
 لما يأتي أن نية العوص مؤثرة^(٦) ها^(٧) ، فكذلك التماس قبول ما دل عليه^(٨) -
 وهو لفظ الحلح ونحوه - مع قولها^(٩) .
 و« الروضة »^(١٠) على ما إذا نوى العوص^(١١) ونوى الطلاق ، فتقع رجعيًا وإن
 قلت ونوى التماس قبولها ، وكذا^(١٢) لو نوى لفظ حالعتك ، بنية الطلاق
 دون التماس قبولها وإن قلت .
 فعلم أن محل صراحته يعبر ذكر ما إذا قلت ونوى التماس قبولها ،

- (١) أي فوه (وحد مهر من) . انتهى ع ش (ش : ٤٧٨/٧) .
 (٢) أي لست وما يقتضيه (ش : ٤٧٨/٧) .
 (٣) قوله (والذي في « الروضة ») إلخ - عطف على قوله (وقصبتها...) إلخ - (ش : ٤٧٨/٧) . وراجع « روضة الطالبين » (١ : ٢٨٢/٥) .
 (٤) فوه (من حيث الحكم) وهم وقوع الطلاق حرماً ، لا من حيث الخلاف في وجوب مهر
 المثل ، فإنه جارٍ لكل حال ، كردي
 (٥) أي : بقوله : خالعتك مثلاً انتهى ع ش - (ش : ٤٧٨/٧) .
 (٦) قوله (لما يأتي) يعبر في فوه (وكذا وأهل) مع نظريين مفهوم ، قوله (ها) أي :
 أي : في صراحة الحلح - (ش : ٤٧٨/٧) .
 (٧) قوله - (عليه) أي : العوص - (ش : ٤٧٨/٧) .
 (٨) أي الروح ، والطرف معبراً به التماس (رج : ٤٧٨/٧) .
 (٩) قوله (و« الروضة ») عطف على (المر) كردي أي فوه (يحمل لست)
 (١٠) أي فإن حالعتك بلا عوص فهي معي (ش : ٤٧٨/٧) .
 (١١) أي : يقع رجعيًا (ش : ٤٧٨/٧) .

وَيَصِحُّ بِكَيَّاتِ الطَّلَاقِ مَعَ النِّسَاءِ وَبِالْعَجَمِيَّةِ

وَأَنَّ مَجْرَدَ لَفْظِ الْحَلْعِ لَا يُوجِبُ عَوْصاً جِزْماً وَإِنْ نَوَى بِهِ طُلَاقاً .
وَحَرَّخَ (مَعَهَا) . مَا لَوْ جَرَى مَعَ أَحْسِيٍّ فَإِنَّهَا تَطْلُقُ مَجْبِئاً ؛ كَمَا لَوْ جَرَى
مَعَهُ بِنَحْوِ خَمِيرٍ .

إِنْ قُلْتَ : ظَاهِرُ هَذَا^(١) أَنَّهُ لَا نَحْتَأَخُّ هُنَا إِلَى نِيَّةِ الطَّلَاقِ بِهِ ، وَحَيْثُ
يُشْكِلُ بِمَا مَرَّ^(٢) : أَنَّهُ كُنْيَةٌ ، إِنْ لَا فَرْقٌ فِي ذَلِكَ سِوَاهَا وَبَيْنَ الْأَجْسِيِّ .

قُلْتَ : يُفَكِّرُ الْفَرْقُ ؛ لِأَنَّهُ مَعَهَا^(٣) مُحَلُّ الطَّمَعِ فِي الْمَالِ وَعَدَمُ ذِكْرِهِ قَرِيبَةٌ
تُفَرِّقُ إِنْعَاءَهُ مِنْ أَصْلِهِ مَا لَمْ تُصَرِّفْهُ عَنْ ذَلِكَ^(٤) بِالنِّسَاءِ ، وَأَمَّا مَعَهُ^(٥) فَلَا طَمَعٌ
فَلَمْ تَقُمْ قَرِيبَةٌ عَلَى صَرْفِهِ^(٦) عَنْ أَصْلِهِ ؛ مِنْ إِفَادِهِ الطَّلَاقَ .

وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ جَعْلُهُمْ لَهُ بِنَحْوِ خَمِيرٍ مُقْتَصِياً لِمَهْرِ الْمَثَلِ مِنْهَا لَا مَعَهُ
وِظَاهِرٌ : أَنَّ وَكَيْلَهَا مَثَلُهَا .

(وَصَحَّ) الْحَلْعُ بِصَرَاحِ الطَّلَاقِ مُطْلَقاً^(٧) ؛ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ^(٨) ،
(وَبِكَيَّاتِ الطَّلَاقِ مَعَ النِّسَاءِ) سَاءَ عَلَى أَنَّهُ طُلَاقٌ ، وَكَذَا عَلَى أَنَّهُ فَسَخٌ إِنْ نَوَيْتَا
(وَبِالْعَجَمِيَّةِ) قَطْعاً ؛ لِانْتِفَاءِ اللَّفْظِ الْمُتَعَبَّدِ بِهِ^(٩) .

(١) قوله (إِنْ قُلْتَ) ظاهره هذا (أي : ظاهر ما ذكر في صورة الأجسي صريحاً . كردي

(٢) قوله : (بِمَا مَرَّ) أي . مر في « الروضة » أنه كناية . كردي

(٣) قوله (لَأَنَّهُ) أي الحلع (معها) أي الزوجة (ش ٢٧٩/٧)

(٤) وقوله : (عَنْ ذَلِكَ) أي : من الإنعاء . كردي

(٥) أي : الأجسي . (ش : ٢٧٩/٧)

(٦) قوله (فَلَمْ تَقُمْ قَرِيبَةٌ عَلَى صَرْفِهِ) الخ فيكون مع الأحسي صريحاً كردي

(٧) أي نوى أو لا ، فإنما هو طلاق أو لا انتهى عن ش (ش ٢٧٩/٧)

(٨) قوله (كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ) وهو قول المصنف (هو مرفوعه من لفظ طلاق) كردي

(٩) قوله (لِانْتِفَاءِ اللَّفْظِ الْمُتَعَبَّدِ بِهِ) يعني لا يحصى هذا الخلاف المذكور في (النكاح) الناظر

لما ورد فيه من اللفظ المتعبد به . كردي

ولو قال : بعتك نفسك بكدا ، فقالت : اشتريت . فكأنه حلع
 وإذا بدأ بصيغة معاوضة ك : طمعتك ، أو حالعتك بكدا ، وقُصد الحلع
 طلاق . فهو معاوضة فيها شوب تعليق ، وله الرجوع قبل قولها

(ولو قال بعتك نفسك بكدا ، فقالت : اشتريت) أو قبلت مثلاً
 (فكأنه ^(١) حلع) وهو المرقعة بعوض ساء على الطلاق والتسح ^(٢)

وليس هذا من قاعده (ما كان صريحاً في ساء) لأن هذا لم يحد بحداً
 في موضوعه فاستأؤه منها ^(٣) غير صحيح ^(٤)

(وإذا بدأ) الروح (بصيغة معاوضة ك : طمعتك ، أو حالعتك بكدا ،
 وقتئذ الحلع طلاق) وهو الأصح (فهو معاوضة) لأحد عوضاً في مفايله
 لصع المستحق له (فيها شوب تعليق) لترتب وقوع الطلاق على قول المال ؛
 كترتب الطلاق المعلق بشرط عليه .

أما إذا قلنا فسح . فهو معاوضة محصنة ؛ كالبيع

(وله) وفي نسخة (وله) وكل له وحته ^(٥) (الرجوع قبل قولها) لأن هذا
 شأن المعاوضات .

(١) قوله (ولو قال بعتك نفسك بكدا ، فكأنه) قال الرافعي : وسع بطلاق المهر من جهة
 الروح وسع المهر بالطلاق من جهة لروحه . يعبر بهما عن الحلع فيكون كتابتي ، وعن
 أبي عاصم العدادي : وسع بطلاق مع ذكر عوض صريح ، وإن بويده محذور بيع لطلاق وشراءه من
 غير إيداع طلاق منها ومن غير ساء بطلاق منه . فهو تصرف فاسد والكاح يبيحه ، كذا في
 التدميري ، كوفي .

(٢) أي : على قولي : (الطلاق ..) إلح . (ش : ٤٧٩/٧)

(٣) أي : القاعلة (ش : ٤٧٩/٧)

(٤) أي : لأن لفظ لبيع صريح في بدل منك عن العيب لمن محصور ، وهو غير متصور ه ؛
 لأن بيع الرجل لروحه حرمه كتاب أو أمة غير صحيح . انتهى عن ش (ش : ٤٧٩/٧)

(٥) لعل وجه التفرع ؛ نظراً لشوب المعاوضة ، والدار ، بغير شوب تعليق ، وكأنه مدراك على
 ما احتضاه شوب التعليق من مع الرجوع (بصري : ٢٣٦/٣)

وَيُشْتَرَطُ قَبُولُهَا بِالْمَقْطَعِ غَيْرِ مُفَصَّلٍ

(ويشترط قبولها بالمقطوع) كـ «فعلت» أو «أخلفت» أو «صممت» أو «فعلت» كـ «عطائه لألف على ما قاله جمع متقدمون»^(١)، أو بإشارة حرساء معهم وقضية هذا «أنه في» إن أوضحت ولدي سنة فأنت طالق ينكح قبولها بالمقطوع أو بالمفعول، فإن كان بالأول وقع حلاً، أو بالثاني فعند رصع السنة.

وعلى الأول يُخْمَلُ ما في «فتوى القاضي» من وقوعه بنفس الألف، وعلى الثاني يُخْمَلُ ما في «فتوى بعضهم» من شرائط مصي السنة وفصل بعضهم فقال «إن لم يرقه أجره رصاع ونده لغيره» فهو محصن بعلقي يصعب وقوعه بعد السنة رجباً، وإن لم يرقه فهو حرج فيه شائبة تعليق بفتح بعد السنة بفتحاً.

ويُفَرَّقُ بين هذا وبين «إن دخلت انداز فأنت طالق بألف» فإنه يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ لفظاً، ويقع عند الدخول بألف وإن وجبت تسليمه حلاً، كما يأتي بآية هـ^(٢) فيها شرطان متغايران فأوختنا معنص كل منهما وهو ما ذكر، بخلاف تلك^(٣) فإنه ليس فيها إلا شرط واحد، لكن فيه شائبة مال فعنت الشرط تارة والشائبة أخرى^(٤).

(غير متصل) بكلام أجسي إن طال «كما يأتي آخر الفصل»^(٥)، وكذا

(١) راجع «المهل النضاح في اختلاف الأشاح» مسأله (١٣٠٦). عبارته «الشرواني» (٤٨٠/٧) : (قوله : «أو يعمل» وفقاً للنهاية وخلافاً للمصنف). راجع «النهاية» (٤٠٧/٦) و«المصنف» (٤٤١/٤).

(٢) أي : (إن دخلت... إلخ). (سم : ٤٨٠/٧).

(٣) أي : (إن أوضحت... إلخ). (سم : ٤٨٠/٧).

(٤) قوله (فعلت الشرط تارة) يعني «فأنت» بالمفعول (والشائبة أخرى) «فأنت» بالمقطوع كردي.

(٥) في (ص : ٩٩١).

فلو اختلف إيجاب وقول ك - طئقتك بألف ، فقلت بألفين وعكسه ، أو -
 طئقتك ثلاثاً بألف ، فقلت واحدة ثلث الألف فلعو
 ولو قال طئقتك ثلاثاً بألف ، فقلت واحدة بالألف ، فالأصح وقوع
 الثلاث ووثووث الألف
 وإن بدأ بصيغة تعليق ك متى ، أو متى ما أعطيني فتعليق

السكوت ؛ كما مر في (البيع)^(١) ومن ثم اشترط توافق الإيجاب والقول ها
 أيضاً .

(فلو اختلف إيجاب وقول ؛ ك طئقتك بألف ، فقلت بألفين ، وعكسه ،
 أو طئقتك ثلاثاً بألف ، فقلت واحدة ثلث الألف فلعو) كما في البيع فلا
 طلاق ولا مال .

(ولو قال طئقتك ثلاثاً بألف ، فقلت واحدة بالألف فالأصح وقوع
 الثلاث ووجوب الألف) لأنهما لم يتخافا في المال لمعشر قولها لأجله^(٢) ،
 بل في الطلاق في مقابلته ، ولزوج مستقل به^(٣) فوقع ما رآه عيناها .
 وبه يتدفع ما قيل . قد يكون لها عرص في عدم الثلاث ؛ لترجع له بلا
 محلل

ويعارض ما لو باع عتيق بألف قبل أحدهما بألف^(٤) ؛ لأن البيع لا يستعمل
 بتعليك الرائد .

(وإن بدأ بصيغة تعليق ؛ ك متى ، أو متى ما) ردة^(٥) لتأكيد ، أو .
 أي وقت ، أو : رمي ، أو حين (أعطيني) كذا قامت طالق (فتعليق) من

(١) في (٤/٣٤٤-٣٤٥) .

(٢) أي : المال ، وكذا ضمير (مقابلته) . (ش : ٧ / ٤٨٠)

(٣) أي : بالطلاق . (ش : ٧ / ٤٨٠)

(٤) أي : فإنه لا يصح . انتهى معي . (ش : ٧ / ٤٨٠)

(٥) أي : لمظة (ما) . (ش : ٧ / ٤٨٠)

فَلَا رُجُوعَ لَهُ ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَوْلُ لِعَطَاءٍ وَلَا الْإِعْطَاءُ فِي الْمَجْلِسِ ، وَإِنْ قَالَ
إِنْ ، أَوْ إِذَا أَعْطَيْتَنِي فَكَذَلِكَ ، .

جانبه فيه شوث معاوضة ، لكن لا ينظر إليها هنا عالماً ؛ لأنَّ لفظه^(١) المذكور من
صراحته ، فلم يُنْظَرْ لِمَا فِيهِ^(٢) من نوع معاوضة (فلا) طلاق إلا بعد تحقق
الصمة ، ولا ينقل بطرؤ جوبه عقه ، ولا (رجوع له) عنه قبل الإعطاء ؛ كسائر
التعويضات

(ولا يشترط القول لعطاء) لأنَّ صمته لا تقتضيه (ولا لإعطاء في المجلس)
بل يكفي وإن تفرَّق عنه ؛ لدلالته على استعراق كلِّ الأرمته منه^(٣) صريحاً فلم تنفَوْ
قرينة المعاوضة على إيجاب الفور

وإما وخت في قولها متى طَلَّقْتَنِي فَكَأَنَّكَ أَلْفٌ . . وقوعه فوراً ؛ لأنَّ العالت
على جانبها المعاوضة ، بخلافه^(٤) .

وَأَفْهَمَ مِثْلُهُ - أَنْ (متى) أي وحدها إما تَكُونُ للتراخي إثباتاً ، أم
هياً ؛ كـ متى لم تُعْطِي الْمَاءَ فَأَبَتْ طَالِقٌ . فالفور^(٥) فنطلق بمضي زمنٍ يُمكنُ
فيه لإعطاء فلم يُعْطَ .

(وإن قال إن) بالكسر (أو إذا) ومثلهما كلُّ ما لم يَدْكُ على الرمن
الآتي^(٦) (أعطسي فكذلك) أي لا رجوع له ، ولا يُشْتَرَطُ الْقَوْلُ لِعَطَاءٍ ؛

(١) أي : التعليق (ش : ٤٨١/٧) .

(٢) أي : التعليق أو لفظه . (ش : ٤٨١/٧) .

(٣) قوله (من يكفي) أي يكفي لإعطاء (وإن نفرد) يعني يكفي الإعطاء بعد التفرق قوله
(لدلالت) أي دلالة (حتى) (على استعراق كلِّ أرمته منه) أي من جانب الزوج ، يعني
دلالة على الاستعراق إما يكون من جانبه ، أم من جانب المرأة فلا ، كما يأتي كردي

(٤) أي : جانبه (ش : ٤٨١/٧)

(٥) وهو (فطلق) أي رجعاً انتهى ش (ش : ٤٨١/٧) هي (من) واسطوانات
(فالفور)

(٦) قوله (على الرمن لآتي) أي وهو برمن العام في قوله (مسماه ومن عام) كردي =

(إن) إد لا دلالة لها على رمي أصلاً ، و (إدا) ^(١) ، لأن (مى) مسمّاهَا رمي عام ، ومسمى (إدا) رمي مطلق ؛ لأنها ^(٢) ليست من أدوات العموم اتفاقاً .

فهذا الاشتراك في أصل الرمي ^(٣) وعدمه في (إن) ، انّضح أنّه لو قيل : متى ألتاك ^(٤) ؟ ضحّ أن يُقال متى ، أو إذا شئت ، دون : إن شئت ؛ لأنها لعدم دلالتها على رمي لا يضلّح جواباً للاستفهام الذي في (متى) عن الرمان ^(٥)

ومحلّ التسوية ^(٦) بين (إن) و (إدا) في الإثبات ، أمّا المعنى (إدا) للور ، بخلاف (إن) كما يأتي ^(٧) .

أما الأمانة فمتى أعطت طفقت وإن طال ؛ لتعدي إعطيتها حالاً ؛ إد لا ملك لها ؛ ومن ثم ^(٨) لو كان العليّ بإعطيه نحو حمير اشترط الفور ؛ لقدرتها عليه حالاً .

وفي الأول ^(٩) إذا أعطته من كسبه أو غيره نأثت ، على تناقص فيه ، ويردّه ^(١٠) للسيد أو ملكه ، وله عديها مهر المثل إذا عتقت

(١) قوله (وإد) أعطى على (إن) ، (ش : ٤٨٢/٧)

(٢) أي (إدا) (ش : ٤٨٢/٧)

(٣) أي : شراك (إد) و (متى) ، (ش : ٤٨٢/٧)

(٤) قوله (مى ألتاك) (متى) مع استفهاميه ، فقوله (إن بعد) ، أي يقال في جوابه (متى شئت) كردي

(٥) قوله (عن الرمان) الأولى بتدقيقه على (الذي في مى) (ش : ٤٨٢/٧)

(٦) أي : هي العورية (ش : ٤٨٢/٧)

(٧) في (ص : ٩٨٦)

(٨) أي ، لأجل أن العنة التعلل (ش : ٤٨٢/٧)

(٩) قوله (وفي الأول) وهو قوله (أعطت طاعت) كردي وفال بشرواني (٤٨٢/٧) (قوله وفي لأول) أي غير نحو حمير انتهى (ش)

(١٠) أي : الزوج ما قصه من الروجة الأمانة ، (ش : ٤٨٢/٧)

والإبراء فيما ذكر^(١) كإعطاء ، فهي إن أبرأني ، لا بد من إبرائها فوراً
براءةً صحيحةً عفا عليها ، والأل لم تنفع^(٢)

وإفتاء بعضهم بأنه يقع في العائنة مطعماً^(٣) ، لأنه لم يحاطلها بالعوص
فعلت الصفة^(٤) . بعد محالته نكلامهم

ومن ثم قال في الحادم ، في ولأنه طلق على ألف إن شاءت قياساً
الباب اعتذر الفورية^(٥) ها ، بوجود المعاوضة ، أي : فكذا الإبراء فيه معاوضة
ها ، وزعم أنه^(٦) إسقاط فلا يتحقق فيه العوصة ليس شيء ، كما هو
واضح ، على أنه مر^(٧) . أن لنقول بأنه إسقاط صعب

فعلم^(٨) أن تصدقت عليك بصدائي على أن تصفني . حنع ، أي إن
أزادت جعل البراءة التي يصحبها التصديق عوضاً للطلاق ، لا تعليقها به^(٩) ، كما
علم مما مر^(١٠) ، فيشترط طلاقه على الفور .

لا يقال أراد ذلك المعنى التفرغ على الصعيب^(١١) أنه رجعي ، لأن
نقول بحيث لا فوز في عائله ولا حاصرة

(١) متعلو به (كف) (كإعطاء) فكان الأولى بأخيره عه (ش ٤٨٢/٧)

(٢) أي : الطلاق . (ش ٤٨٢/٧)

(٣) أي : وجد الفورية أولاً . (ش ٤٨٢/٧)

(٤) قوله (صعب بصفة) أي عمنه لعل على المعاوضة كردي

(٥) أي : للمشتهة . (ش ٤٨٢/٧)

(٦) أي : الإبراء ها . (ش ٤٨٢/٧)

(٧) قوله : (على أنه مر) أي عرفي (الصمان) . كردي

(٨) أي من قوله (والإبراء مما ذكر كإعطاء) إلح (ش ٤٨٢/٧)

(٩) قوله (لا تعليقها) عطف على قوله (جعل البراءة) إلح . وقوله (به) أي

الطلاق (ش ٤٨٢/٧)

(١٠) قوله (كما علم مما مر) أي في شرح قوله (مزد لم تعليل بم نظمو) كردي

(١١) أي : في (إن أبرأني...) إلح . (ش ٤٨٢/٧)

وهي **إِنْ أُنْزِلَ (١)** فلا بُدَّ من ذلك ، أو - أُعْطِيَتْ كذا - يَقَعُ رجعيّاً ؛ كما مرّ (٢) فلا مورية

وتكفي التعليق الضمني ، هي : أنت طالق وتعمد طلاقك سراءتك . لا بد من سراءتها فوراً على أحد وجهي شخه ترحمته ؛ لأن الكلام لا يسم إلا بآخره . ثم زانئت الأصحّي بحث : أنه إن لم يتو به الشرط وقع (٣) حالاً ، وإن نواه وضدقته تعلو به (٤) ، وهو ظاهر

لكن اعترضه غيره بأن قصيته (٥) . وقوعه حالاً عند الإطلاق ، والظاهر - حاله ؛ ك : أنت طالق سراءتك ، ولأن الكلام (٦) إذا اتصل واستطعم . يرتبط بعصه بعض انتهى ، وهذا موافق لما ذكرته (٧)

ولو قال **إِنْ أُنْزِلَ** فانت وكيل في طلاقها فأمراته . يرى ، ثم الوكيل محيّر ؛ فإن طلق . وقع رجعيّاً ؛ لأن الإبراء وقع في مقابلة التوكيل ، وتعيقه إما بعد بطلان خصوصه ، كما مرّ (٨)

(١) عطفت على قوله (هي إن أنزلي) (ش ٤٨٢ / ٧)

(٢) قوله (كما مر) في شرح قوله (مرفعه بعوض) كردي

(٣) قوله (الشرط) أي بعوض الإطلاق بالبراءة ، قوله (وقع) أي رجعيّاً (ش ٤٨٢ / ٧)

(٤) قوله (تعلو) أي إطلاق (نه) أي شرط السراء (ش ٤٨٢ / ٧)

(٥) أي قوله (إن لم يتو به الشرط وقع حالاً) (ش ٤٨٢ / ٧)

(٦) عطفت على قوله (أنت طالق) إلح (ش ٤٨٢ / ٧)

(٧) قوله (وهذا) أي قول المعترض (ولأن الكلام) إلح ، قوله (لما ذكرته) أي

في ربح اشتراط مورية البراءة (ش ٤٨٢ / ٧) .

(٨) قوله (وتعيقه) أي الوكيل (إما بعد بطلان خصوصه) أي خصوص الوكيل (كما

مر) (أي كونه) قد حوّل من قال لما كان الإبراء في مقابلة التوكيل . كان الوكيل معدياً

والتوكيل المعقود باطل ، فأجاب بأن البطل هو خصوص الوكيل ، وأما التطبيق فصح ؛

لعموم الإدان ، كردي

وإن بدأت بطلب طلاق فأجاب : بمعاوضة مع شوب جمالية فيها الرجوع قتل
 حوايه ويشرط فوز لجوايه
 ولو طلبت

ولو قال : أنت طالق إلا إن أنرتني من كذا . لم تطلق على الأوجه ، إلا
 بإيأس من البراءة بسحو إيء أو موب ، وكذا : إلا إن أعطتني كذا مثلاً

(وإن بدأت بطلب طلاق) ك : طنتني بكذا ، أو : (إن) ، أو : إذا ، أو
 متى طنتني فلك عدي كذا (فأجاب) بما الروح (معاوضة) من جانبها ؛
 لميكها الصغ في مقابلة ما تذته (مع شوب جمالية) لدائها العوص له في مفصلة
 تحصيله لعرصها - وهو الطلاق لدي ستنقز به - كعامل في الجمالية (قلها
 لرجوع قبل حوايه) كسائر الجمالات والمعاوضات

(ويشترط فور لحوايه) في مجلس التواجب ؛ بصرأ لحانب المعاوضة وإن
 علقت بـ (متى) ، بخلاف جانب الزوج ؛ كما مر^(١) فهو طلقها بعد روال
 للمورية . حبل على الابتداء فيقع رجعتاً بلا عوص
 وفارق الجمالية^(٢) بقدرته على العمل^(٣) في المجلس ، بخلاف عامل الجمالية
 عالياً .

ويبحث أنها لو صرحت بالتراجي . لم يجب المور .
 ولا يشترط موافق ؛ بصرأ لثانية الجمالية ، ولو قالت : طنتني بألف ، فطلق
 بحسن منه . وقع بها^(٤) ؛ ك : رد عدي بألف ، فردّه بألف .
 (ولو طنت) واحدة بألف فطلق بصفها مثلاً . بانث بصف المسمى ، أو

(١) أي : في شرح : (ولا الإعطاء في المجلس) (ش : ١٨٣ / ٧)

(٢) أي : حيث يسحق فيها الجعل وإن تراخي العمل - ع ش وسم - (ش : ١٨٣ / ٧) .

(٣) أي : وهو الطلاق هاشم (ك)

(٤) أي : بالحسن منه ، كذا في : الروض ه - (سم : ١٨٣ / ٧)

ثَلَاثًا بِالْأَلْفِ ، فَطُلِقَ صَدَقَةٌ بِشْتِهِ فَوْجِدَةٌ بِشْتِهِ

يَذْهَبُ مَثَلًا ثَلَاثُ مَعْرِ الْمَثَلِ ، لِمَجْهَلٍ بِمَا يُقَابَلُ أَيْدٍ ، أَوْ (ثَلَاثًا بِالْأَلْفِ) وَهُوَ يَجْتَكُهُرُ عَلَيْهَا (فَطُلِقَ طَلْفَةٌ ثَلَاثُهُ) يَعْنِي بِمِيقَاتِهِ بِهَا الْإِسْتِدَاءُ ، سَوَاءً أَقَالَ ثَلَاثُهُ أَمْ سَكَتَ عَنْهُ وَلَمْ يَبْلُغْ ذَلِكَ^(١) فِيمَا يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ^(٢)

ثُمَّ رَأَيْتُ شَرَاخَ اغْتَرَضُوهُ بِأَنَّهُ قَبِذُ مَصْرُوعٍ ، إِذْ بُوِ اِفْتَصَرَ عَلَى طَبْعَةٍ وَاحِدَةٍ . اِسْتَحَقَّ الثَّلَاثُ ، فَلَوْ خَدَفَ التَّضْيِيدَ لِأَفْهَمَهُ بِالْأَوَّلَى ، وَأَيْضًا فَمِنْهُمْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُعْزِذْ كَرَامَالٍ وَقَعَ رَجْعِيًّا ، وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ نَائِلٌ ، كَمَا تَقَرَّرَ

(فَوْجِدَةٌ) تَقَعُ لَا عِبْرَ (بِشْتِهِ) أَوْ صَدَقَتَيْنِ^(٣) فَطُلِقَتَا ثَلَاثِيَّةً ، تَعْلِيًّا لِشَوْبِ الْجَعَالَةِ ؛ إِذْ لَوْ قَالَ : رُدَّ عِبْدِي اثْنَاثَةً وَبِكَ الْفَتْ ، فَرَدَّ وَاحِدًا اِسْتَحَقَّ ثَلَاثُ الْأَلْفِ .

وَفَارَقَ عَدَمَ اِئْتِوَاجٍ فِي نَظَرِهِ مِنْ جَانِبِهِ^(٤) ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ فِيهِ مَعَاوِضَةٌ ، وَشَرْطُ التَّعْلِيْقِ ، وَحُودُ اِنصَافٍ ، وَالْمَعَاوِضَةُ^(٥) التَّوْفِيقُ ، وَلَمْ يُوجَدْ .

وَأَمَّا مِنْ جَانِبِهَا . . . فَلَا تَعْلِيْقَ فِيهِ ، بَلْ فِيهِ مَعَاوِضَةٌ أَيْضًا - كَمَا عَرَّ^(٦) - وَجَعَالَةٌ ، وَهَذَا لَا يَفْتَضِي الْمَوَافَقَةَ فَعَبْتُ^(٧) ، بِحَلَالِ التَّعْلِيْقِ لِأَنَّهُ يَفْتَضِيهَا أَيْضًا فَاسْتَوِيَا^(٨)

(١) أَيِ . اِلْبَتْدَاءِ . (ش : ٤٨٣ / ٧)

(٢) رَاجِعَ إِلَى قُوَّةِ . (يَعْنِي . . .) إِلَى هَذَا . (ش : ٤٨٣ / ٧)

(٣) قُوَّةِ (أَوْ طَلْفَتَيْنِ) عَطَفَ عَلَى قُوَّةِ الْمَرْسِ (مَعْدَةِ) هَامِشٍ (ك)

(٤) قُوَّةِ (فِي نَظَرِهِ مِنْ جَانِبِهِ) مَا يَقُولُ بَرُوحٌ طَبَقَتْ ثَلَاثًا بِالْأَلْفِ ، فَهَاتِ قَبِذَ وَاحِدَةً بِشْتِهِ ، كَرْدِي .

(٥) عَطَفَ عَلَى (التَّعْلِيْقِ) . (ش : ٤٨٤ / ٧) .

(٦) أَيِ فِي شَرْحِ (وَلَا اِلْعَاطَاءَ فِي الْمَجْمُوعِ) (ش : ٤٨٤ / ٧)

(٧) قُوَّةِ (وَهَذَا) أَيِ اِلْحِدَاثَةِ (لَا يَفْتَضِي مَعَاوِضَةً فَعَبْتُ) أَيِ عَطَفَ اِلْجَعَالَةَ عَلَى اِلْمَعَاوِضَةِ ، فَالْمَجْمُوعُ لَا يَفْتَضِي الْمَوَافَقَةَ . كَرْدِي .

(٨) قَوْلُهُ (أَيْضًا) مَعَهُ كَالْمَعَاوِضَةِ ، أَيِ كَمَا يَفْتَضِي لِمَعَاوِضَةِ الْمَوَافَقَةِ . كَذَلِكَ اِلتَّعْلِيْقُ (فَاسْتَوِيَا) فِي اِقْتِصَاءِ الْمَرَاافَقَةِ ، كَرْدِي

وإذا خالغ أو طلق بعوضي . فلا رجعة ، فإن شرطها . مرجعي ولا مال .

ولو أحدها . أنت طلق . ولم يذكر عدداً ولا نواً . ونفت واحدة فقط^(١)
على الآخر .

أو . أنت طلق طليقة وبضعها . فهل نستحق ثلثي الألف ، أو بضعها ؟
وجهاً . أصحهما الثاني ، نظراً للمعصية لا لسراية ؛ لأنه الأقوى
وباحثه ، ونأتي^(٢) ما له بذلك معلق

(وإذا خالغ أو طلق بعوض) ولو فاسداً (فلا رجعة) له ؛ لأنها إنما تدل
أعمالاً تتمثل بضعها ؛ كما أنه إذا دل الصدق لا تمت هي رفعه

(فإن شرطها) كـ صفت ، أو حائضتك كما عني أن لي عليك الرجعة ،
فصلت ، أو . أن أنزيتي من صداقك فانت طالق طليقة رجعية ، فأثرت ؛ كما
أفتى به جمع أحداء من « فتاوى ابن الصلاح » (مرجعي ولا مال) له ؛ لأن
شرطي الرجعة والمال - أي - أو الرأفة - مسايان فيسقط ويمنى مجرد
الطلاق ، وهو يقتضي الرجعة ، ولأنه لم صرح به (رجعة)^(٣) عليم أن
مراده : مجرد التعليق بصفة الرأفة ، لا أنها عوض .

ويبحث بعضهم عدم الوقوع في مسألة الرأفة ؛ لأنه لا سبيل للوقوع إلا
بصفة البراءة ، وصحتها تستلزم اليقونة ، وهي نافي قوله (رجعية)

ويؤكد بأن هذا نظير ما ذكره من الثاني ، وقد صرحوا بأنه لا ينافي
الوقوع^(٤)

(١) أي : ثلث الألف ، انتهى ع ش . (ش : ٤٨٤ / ٧) .

(٢) قوله (ويأتي) أي في الفصل الثاني كروي زاد الشرواني (٤٨٤ / ٧) (في شرح
« وقيل . إن علمت الحال . . . إلخ » .

(٣) وفي (ب) و (ت) و (د) و (س) و (ع) والمطوعة الوعية (برجعة)

(٤) قوله (ما ذكره من الثاني) وهو قوله (مسايان) ، وقوله (وقد صرحوا بأنه)
أي لثاني لا ينافي الرجعة ، أراد به قوله (وهو يقتضي الرجعة) كروي

وفي قول : نأثر بمهر المثل

ولو قالت طلقني بكدا ، وارنذت فأجبت ؛ إن كان قتل دُحُولٍ أو بَعْدَهُ وَأَصْرَتْ
حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ نَأَثَرُ بِالرَّذَّةِ وَلَا مَالٌ ، وَإِنْ أَسْلَمَتْ فِيهَا . طَلَقَتْ بِالْمَالِ

(وفي قول : نأثر بمهر المثل) لأن الحلع لا يفسد نكاح العوض

ولو خَالَعَهَا بعوضٍ على أَنَّهُ مَتَى شَاءَ رَدُّهُ وَكَانَ لَهُ الرُّجْعَةُ نَأَثَرُ بِمَهْرٍ مِثْلٍ ؛
لأنَّ رَضِيَ هُنَا بِسُقُوطِ الرُّجْعَةِ ، وَمَتَى سَقَطَتْ لَا يَعُودُ

(ولو قالت طلقني بكدا ، وارنذت)^(١) أو ارنذ هو ، أو ارنذًا
(فأجاب) في الروح فوراً ؛ بأن سم تراج الردة ولا الجواث ؛ كما أفادته (الفاء)
وحسب يُظَر (إن كان) لا ارتداد (قبل دُحُولٍ أو بعده وأصرت) هي أو هو أو
هما على الردة (حتى انقضت العدة) نأثر بالردة ولا مال (ولا طلاق ؛ لانقطاع
النكاح بالردة في الحالين

أما إذا أجات قبل الردة فإنها بين حلالاً بالمال ، بخلاف ما لو وَقَعَا
مَعاً^(٢) . فإنها سرُّ بالردة ، ولا مال ؛ كما تَحَثُّ الشُّكُوكُ وَغَيْرُهُ^(٣) ، أي إن لم
يَقْعُ إِسْلَامُ^(٤)

وَيُوجِبُ^(٥) . بأن المانع أقوى من المقتضي ، فحَثُّ شَارِحٍ وَجُودُهُ .
صَعِبٌ وَإِنْ حَرَّمَ بِهِ شَيْعًا فِي « شرح مسجده »^(٦) .

(وإن أسلمت) هي أو هو أو هما (فيها) أي : العدة (طَلَقَتْ بِالْمَالِ)

(١) أي : عقب هذا القول . اهـ معني . (ش : ٤٨٤ / ٧)

(٢) أي : الجواب بالردة . ع ش ومعني . (ش : ٤٨٥ / ٧)

(٣) راجع « المسهل الصالح في اختلاف الأشباح » مسألة (١٣٠٧)

(٤) يعني أنه فيما بعد الدُحُول ، ولا . لم يؤثر الإسلام وإن جرم به شيعة في « شرح مسجده » ،
ووافق السكيت في « شرح الروض » . (سم : ٤٨٥ / ٧)

(٥) أي : ما بَعَثَ السكيت ، من عدم وجوب المَالِ (ش : ٤٨٥ / ٧) .

(٦) فتح الوهاب مع حاشية الجبرمي (٣ / ٥٥٠) .

وَلَا يَصُرُّ تَحْلُلُ كَلَامٍ يَسِيرُ تَيْنِ إِيجَابٍ وَقُبُولِ

لمسئى ؛ لأنَّ تَبَيَّنَا صحَّةَ الحلج ، وَتُخَسَّبُ العِدَّةُ من حينٍ لطلاق (ولا يصر
تحلل) مكوت ، أو (كلام يسير) ولو أحياناً من المطلوب^(١) حوائه (بين
إيجاب وقول) لأنه لا يُعَدُّ إعرافاً هنا^(٢) ؛ نظراً لشأنه التعليق أو الجعدي^(٣) ،
وبه فآزق البيع .

وظاهرُ كلامهم هنا أنَّ الكثير يَصُرُّ ولو من غير المطلوبِ حوائه ، وبه^(٤)
صَرَّحُوا في (البيع) .

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا يَصُرُّ هَا إِلَّا من المطلوبِ حوائه ؛ لما تَقَرَّرَ من الفرقِ
بينهما^(٥) ، ثم رَأَيْتُ شَيْخَنَا جَرَّمَ به^(٦) .

فرع . نَقَلَ الأصحُّ عن العمريِّ أنَّ قولها حَسَعْتُكَ بِالْفِ لَعُوٌّ وَإِنْ
قِيلَ ؛ لِأَنَّ الإيقاعَ إِلَيْهِ دُونَهَا ،

وَلَا يُبَاقِيهِ - خِلَافاً لِمَنْ ظَنَّهُ - قَوْلُ الْخَوَارِزْمِيِّ بِتَقْدِيرِ اعْتِمَادِهِ لَوْ قَالَتْ
أَنْزَأْتُ دِمَّتَكَ مِنْ صِدَاقِي عَلَى طَلَاقِي ، مَطْلُوقٌ ، أَوْ قَالَ : قَلْتُ الْإِبْرَاءَ . . . ثَابِتٌ ؛
لأنَّ القولَ انْتِزَامٌ لِلطَّلَاقِ ، لِإِبْرَاءٍ انتهى

لأنَّه ليس هَا إيماعٌ منها^(٧) حتى في الصورة الثالثة^(٨) ؛ كما أنَّه

(١) متعلق بتحليل الكلام . (ش : ٤٨٥ / ٧) .

(٢) أي : في الحلج ، (ش : ٤٨٥ / ٧) .

(٣) قوله (نظراً لشأنه التعليق) أي : من جانب الروح ، وقوله (أو الجعالي) أي : من جانب
الروحة ، وكل منهما موضع فيه . (ش : ٤٨٥ / ٧) .

(٤) أي : بالتعميم المذكور . (ش : ٤٨٥ / ٧) .

(٥) أي : الحلج والبيع (ش : ٤٨٥ / ٧) .

(٦) فتح الوهاب مع حاشية البجيرمي (٥٤٦ / ٣) .

(٧) قوله (لأنه ليس هَا إيماعٌ منها) عليه بقوله (ولا يباعه) كردي

(٨) وقوله (في الصورة الثالثة) أراد بها : ما في قول الخوارزمي (أو قال : قلت الإبراء)
فقوله (مطلق) ثابته ، والأولى قول العمري (وإن قيل) ولا يباعه هَا ما يأتي =

تعليقه^(١) المذكور

وإنما لم يُجعل قوله (فَبَلْتُ) في الأولى^(٢) منصّباً للالتزام المذكور ؛ لأنها بإسنادها الحلع إلى نفسها أقنعت صحتها فلم يتوَّ صيغة صحيحة تُلزمها ، بخلافها في الثالثة فإن صحتها مُبرّمة فصَحَّ جعل قوله التزاماً لما تضمنته

وكأن بعضهم أخذ من كلام الخوارزمي هذا قوله لو قالت : تدلّت صدائي على صحة طلاقي ، فقال قُلْتُ . وَفَعَّ نائماً بمهر المثل ، لكن ينبغي جعل قوله (بمهر المثل) على ما إذا جهل أحدهما^(٣) الصداق ، وإلا . وَفَعَّ نائماً في مقابلة الرأفة به ؛ كما اقتضاه كلام الخوارزمي هذا

والذي يتَّجه أن محلّ ما قاله الخوارزمي في الأولى^(٤) . ما إذا نَوَتْ جعل الإبراء عوضاً للطلاق فطلّق على ذلك بأن يُلَفَّظ به^(٥) ، بخلاف ما إذا نَوَاهُ أيضاً ؛ لأن هذا في معنى تعليق الإبراء ، ويعلقه باطلّ فلا عوض حينئذ ؛ كما مرَّ بيانه في الفصل الذي قبل هذا .

وفي الثانية .. ما إذا قَالَ . فَبَلْتُ بذلك ، وتوَّى به إيقاع الطلاق في مقابلة الإبراء ، وإلا .. فالتزام الطلاق بعبر لفظ صريح فيه ولا كناية مع النية لا يُوقَّعه

= من الشارح أنه ينسب الثالثة هنا ثانية هاك ، والثانية أولى ؛ لأن ما هنا باعتبار انضمام صورة العمراني إلى صوري الخوارزمي ؛ فلما صارَت الصور ثلاثة ، وما هاك باعتبار صوري الخوارزمي فقط . كردي

(١) أي . الخوارزمي (ش : ٤٨٥ / ٧)

(٢) أي . في مسألة العمراني . (ش : ٤٨٥ / ٧)

(٣) أي : الزوجين . (ش : ٤٨٥ / ٧)

(٤) أي : من مسأله . (ش : ٤٨٥ / ٧)

(٥) أي : بلا على ذلك . (ش : ٤٨٥ / ٧)

وينجزي ما ذكرته في الأولى في صورة بدلها المذكورة^(١) إن قلنا - فما إذا كان
الصدق ديناً - أن الدل يصح كونه كسبة في الإبراء ، وفيه نظر ، لأنه إما
يُستعمل في الأعيان لا غير ، إذ حقيقة الدل الإعطاء ، وحقيقة الإبراء
الإسقاط ، والسبب بينهما الشايع ، فلا يصح أن يراذ بأحدهما الآخر .

فإن قلت - الإبراء تعليق لا إسقاط ، فصح استعمال الدل فيه

قلت - كونه تملكاً إنما هو أمر حكمي^(٢) له ، لا أنه مدلول لفظه ، على أن
المحقق - أنه لا يُطلق المول بأنه تعليق ، ولا أنه إسقاط ، لأن لهم مروجاً
راعوا فيها الأول ، ومروجاً راعوا فيها الثاني ، لكن لما كانت الأولى أكثر أطلق
كثيرون عليه^(٣) التملك ، فلاحظ ديني^(٤) ليس اسطر مدلول لفظه ، بل لمدرك
ما يُستعمل فيه .

وأما مدلوله الأصلي فهو الإسقاط لا غير ، فتم ما تقرّر من العاقبة
بيهما .

ولو علق بالبراء فأتت بلفظ الدل لم يكف وإن نوته به ، لأنه لا يختصمه ،
قَالَ ابن عجيل وغيره ، ويُطرّفه بأنه^(٥) في معناه ؛ ولذا قيل - إنه تمليك للدين
ويؤدّ بمع أنه في معناه ؛ لما تقرّر أن الدل بما يُستعمل في الأعيان
لا غير ؛ ومن ثم لو قالت - بذلت صدقي على طلاي - وهو دين - فطلق ولم
يتوّن جعل مثله عوضاً للمطلاق - وقع رجعيّاً ؛ كما مرّ بما فيه في الفصل الذي قتل

(١) قوله (في صورة بدلها المذكورة) أي في هذا فصل والذي منه كردي

(٢) قوله (بما هو أمر حكمي) أي بحكم بأنه مدلت كردي

(٣) قوله (لأولى) أي المروج المرعي فيها المصنف ، وقوله (عنه) أي (إبراء) (ش)

(٤٨٦/٧)

(٤) أي : الرعايتين . (ش : ٤٨٦/٧)

(٥) أي : الدل . (ش : ٤٨٦/٧)

فصل

قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ أَوْ وَلِيَّ عَلَيْكَ كَذَا ،

هذا^(١) ، بخلاف^(٢) ما لو قال^(٣) : أَنْتِ طَالِقٌ عَلَى صِحَّةِ الرَّاءِ . فَلَا تَطْلُقُ حَتَّى تُبْرِّئَهُ ؛ لِأَنَّ اسْدَلَ عَيْرِ الرَّاءِ فَكَانَ كَلَامُهُ تَعْلِيْقاً مُشْتَبِهاً ، خِلَافاً لِمَا قَالِ يَقَعُ بِقَوْلِهِ (أَنْتِ طَالِقٌ) وَمَا بَعْدَهُ لِمَجْرَدِ التَّكْيِيدِ ؛ لِأَنَّهُ^(٤) صَرَفٌ لِلْمَعْطِ عَنْ ظَاهِرِهِ لِعَيْرِ مَوْحِبٍ ، وَالطَّائِرُ الَّتِي اسْتَشْهَدَ بِهَا لَا تَشْهَدُ لَهُ ؛ كَمَا هُوَ وَاصِعٌ لِلْمَنَائِلِ .

أَمَّا إِذَا نَوَّيَا حَقْلَ مِثْلِهِ^(٥) عَوْصاً . فَنَفَعُ بَانَتْ بِهِ إِنْ عُيِّنَ ، وَإِلَّا فَصَمِيرُ الْمِثْلِ ، بخلاف ما لو خَعَلَاهُ بَصَه^(٦) ، لِأَنَّ الدِّينَ مَا دَامَ دِيناً لَا يَقْلُ الْعَوْصِيَّةُ ، وَلَا يَصِحُّ اسْتِعْمَالُ الْمَذَلِّ فِيهِ^(٧) ؛ كَمَا تَقَرَّرَ .

وَالْمَذَلُّ بِالْمَهْرِ فِي إِنْ أَنْزَأْتِي . مَرَّةً حَكْمُهُ^(٨)

وَالْأَوْحَةُ فِي . إِنْ نَذَرْتُ لِي مَكْداً فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَنَذَرْتُ لَهُ . أَنَّهُ يَقَعُ بَاناً ، وَكَوْنُ الْمَذَرِّ قَرينةً لَا يُدْعَى وَقْعُ الطَّلَاقِ فِي مَعَانِيهِ ؛ إِذَا لَإِراءِ قَرينةً أَيْضاً^(٩)

(فصل)

فِي الْأَلْفَاظِ الْعَلْمِيَّةِ لِلْعَوْضِ وَمَا يَتَّبِعُهَا

لَوْ (قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ وَعَلَيْكَ) كَذَا (أَوْ) أَنْتِ طَالِقٌ (وَلِيَّ عَلَيْكَ كَذَا) وَظَاهِرٌ . أَنَّ مِثْلَ هَذَا عَكْضُهُ ، . . . عَلَيْكَ كَذَا وَأَنْتِ طَالِقٌ ، وَتَوْفُّهُمُ فَرْقٌ بَيْنَهُمَا

(١) فِي (ص: ٩٨٣)

(٢) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ (طَالِقٌ) . ش . (سَم : ٤٨٦/٧)

(٣) أَيْ فِي جَوَابِ قَوْلِهَا (لَدَا صَدَائِي عَلَى طَلَاقِي) (سَم : ٤٨٦/٧)

(٤) تَعْلِيلُ لِرَدِّ الْعَوْلِ الْمَذْكُورِ . (ش . ٤٨٦/٧)

(٥) أَيْ : الصَّدَائِي الدِّينِ (ش : ٤٨٦/٧)

(٦) قَوْلُهُ (نَوَّيَا حَقْلَهُ) أَيْ : الْمَوْضِعُ (بَصَه) أَيْ : مَعْنَى لَصْدَائِي الدِّينِ (ش : ٤٨٦/٧)

(٧) أَيْ : الدِّينِ . (ش : ٤٨٦/٧) .

(٨) أَيْ : فِيهِ مَوْلٌ يَسُرُّ (وَيَصِحُّ إِحْلَاقُ الْمَرِيضَةِ) (سَم : ٤٨٦/٧)

(٩) أَيْ : وَيَعْمَلُ طَلَاقٌ فِي مَعَانِيهِ ، فَكَذَلِكَ يَعْمَلُ فِي مَعَانِيهِ الْمَذَرِّ (ش : ٤٨٧/٧)

وَلَمْ يَسْبِقْ ظَلَمُهَا بِمَالٍ وَقَعَ رَجْعِيًّا قَبْلَتْ أَم لَا ، وَلَا مَالٍ .

مَعْدٌ (وَلَمْ يَسْبِقْ ظَلَمُهَا بِمَالٍ وَقَعَ رَجْعِيًّا قَبْلَتْ أَم لَا ، وَلَا مَالٍ) لِأَنَّهُ أَوْفَعُ الطَّلَاقِ مَجْبِأً ثُمَّ أُخْتِيزَ أَنَّ لَهُ عَلَيْهَا كَدًّا بِدَكْرِ حَمَلَةٍ حَرِيرِيَّةٍ مَعْطُوفَةٍ عَلَى حَمَلَةِ الطَّلَاقِ غَيْرِ صَالِحَةٍ لِلشَّرْطِيَّةِ أَوْ الْعَوَصِيَّةِ فَلَمْ تُبْرَمْهَا ؛ لَوْفُوعِهَا^(١) مُلْعَاةٌ فِي نَعْبِهَا وَفَارَقَ قَوْلُهَا طَلَّقْنِي وَعَلَيَّ ، أَوْ لَكَ عَلَيَّ^(٢) الْفُ ، فَأَجَابَهَا بِأَنَّهُ يَقَعُ بَانًا بِالْأَلْفِ . بَأَنَّ الْمُتَعَتِّقَ بِهَا مِنْ عَمْدِ الْحَلْعِ هُوَ الْإِسْرَامُ ، فَحُجِّلَ لَمَظُّهَا عَلَيْهِ وَهُوَ يَنْقَرِدُ بِالطَّلَاقِ ، فَإِذَا حَلَا لَمَظُّهُ عَنْ صِيغِهِ مَعْدُوصٍ حُمِلَ لَمَظُّهُ عَلَى مَا يَنْقَرِدُ^(٣) .

نَعَمْ ؛ إِنْ شَاعَ عَرَفَا أَنَّ ذَلِكَ^(٤) لَشَرْطٍ ، كَدٍّ (عَلَيَّ) صَارَ مِثْلَهُ ؛ أَيِ . إِنْ قَصَدَهُ^(٥) .

وَلَيْسَ مِثْلًا مُعَارِضٍ فِيهِ مَدْلُولَانِ بَعْوِيٌّ وَعَرَفِيٌّ حَتَّى يُقَدَّمَ اللَّغَوِيُّ ؛ لِأَنَّ مَا هَا^(٦) فِي لَمَظِّ شَاعَ سَتَعْمَالُهُ فِي شَيْءٍ فَقَبِلَتْ إِرَادَتُهُ لَهُ ، وَدَاكُ^(٧) فِي مُعَارِضٍ الْمَدْلُولَيْنِ وَلَا إِرَادَةَ ، فَقَدَّمَ الْأَقْوَى ، وَهُوَ اللَّغَوِيُّ فَإِنْ قُلْتَ : هَلْ يُمَكِّنُ مُوجِبُهُ طَّلَاقَ لِمَتَوَلَّى أَنَّ الْإِسْتِهَارَ^(٨) هُنَا جَعَلَهُ

(١) قَوْلُهُ (فَلَمْ يَبْرَمْهَا) أَيِ : بِرُوحِ الرُّوحَةِ ، وَقَوْلُهُ (لَوْفُوعِهَا) أَيِ : الْحَمَلَةُ الْمَعْطُوفَةُ (ش : ٤٨٧/٧) .

(٢) وَمِ (د) وَ (ب) وَ (ع) وَ (ت) (أَرَوَيْتَ عَلَيَّ)

(٣) أَيِ : عَلَى إِبْصَاعِ الصَّلَاقِ (ش : ٤٨٧/٧)

(٤) فَصَلَ قَوْلُهُ (أَرَدْتُ) أَيِ : قَوْلِ الْمَسْ (وَعَلَيْكَ كَدًّا) وَاعْرِضْ مِنْ هَذِهِ الصُّورَةِ وَتَنِي ثَانِي فِي الْمَسْ أَنَّ هَذِهِ لَا مُصَاحِبَ بِهَا تَصْدِيقَ الرُّوحَةِ ، بِخِلَافِ مَا يَأْتِي كُرْدِي

(٥) وَمِ (د) هَذَا رِيَادَةٌ (كَمَا يُفَادَى عَنْ لَعْنَتِي ، وَهُوَ الْمَعْتَمِدُ)

(٦) قَوْلُهُ (مَا هَا) أَرَادَهُ قَوْلُهُ (نَعَمْ ؛ إِنْ شَاعَ عَرَفَا) إِنْجَ كُرْدِي

(٧) قَوْلُهُ (وَدَاكُ) إِشَارَةٌ إِلَى مَا مُعَارِضٍ فِيهِ مَدْلُولَانِ كُرْدِي وَقَالَ الشَّرَوَانِي (٤٨٧/٧) (قَوْلُهُ : وَدَاكُ : أَيِ : تَقْلِيمُ الدَّعْوَى)

(٨) أَيِ : اِسْتِهَارَ قَوْلِ أَرُوحَ أَبْ طَائِقَ وَعَيْبِكَ كَدِّ ، وَنَحْوَهُ فِي مَعْنَى الشَّرْطِ (ش :

صرحاً فلا يحتاج لفصل^(١) ؟

قُلْتُ . نعم ؛ لأنَّ كونَ الاشهر لا يُنحَو الكاية بالصريح . إنما هو في الكايات الموقعة^(٢) ، أما الألفاظ المألوفة فيكمي في صراحتهما الاشتهار ، إلا يرى أنَّ بعثت عشرة دسبر ، وفي البلد قد عالت . تكونُ صريحاً فيه ، وليس ذلك إلا لتأثير الاشهر فيه

فانذع بما هو زنه أولاً^(٣) متشكلاً هذ بقربهم . بدأ بعازص مدلولاً لعموي وعرفي . قَدَمَ العموي ، واجراً^(٤) قولُ اس الرفعة . إنَّ هدامي على أنَّ الصراحة تؤخذ من الاشتهار ؛ أي وهو صعب

ويؤخذ من ذلك^(٥) أنَّه لو كان . بعثت ولي عليك ألفت . واشتهر في الثمينة . ضحَّ البيع به وإن لم يؤه^(٦)

وأقوى أنورعه فيمن قد أثريسي وأسي طالق ، وقصد تعليق الطلاق بالبراءة . بأنه سغلق بها^(٧) ؛ أي . لعلة ذلك وتبادر التعليق منه .

ومثله : أعطي^(٨) ألفاً وأسي طالق فيما يظهر .

(١) وقوله (أن الاشهر هـ) أي في مقام شروع الألفاظ عرفاً بشرط (جملة صريحاً) أي في شرطه (فلا يحتاج لفصل) فهي إطلاق لمتوسر زيادة على ما قبله . بأنَّه لا يحتاج لفصل ، بخلاف ما قبله كردي .

(٢) أي . للطلاق مثلاً (ش : ١٨٧ / ٧)

(٣) وقوله (بما قرره أولاً) هو قوله : (لأن ما هنا في لفظ . . إلخ . كردي .

(٤) وقوله (اجراً) هو قوله (لأن كون الاشتهار) إلخ كردي

(٥) وقوله (من ذلك) إشارة إلى إطلاق بعثت كردي . وفان اشرواني (١٨٧ / ٧) (أي مع قرره اجراً)

(٦) وفي المطبوعات (ح) و (غ) - (لم ير)

(٧) تحرير الفتاوى (١٩٦ / ٣) .

(٨) (ومثله أعطي) كما في أصل شرح محطه ، وصرانه أعطي انتهى مد عمر (ش ١٨٨ / ٧) ، وفي (ب) و (س) و (ت) والمطبوعة البرهية والمكة (أعطي)

فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ بِهِ مَا يُرَادُّ (طَلَقْتُ بَكْدَا) ، وَصَدَّقْتَهُ فَكَهُوَ فِي الْأَصَحِّ .

وإطلاق الرركشي^(١) الوقوع به بئناً ؛ كـ : رُدَّ عِبْدِي وَأَعْطَيْتُكَ الْمَالَ يُرَدُّ بَأَنَّ هَذَا لَيْسَ بِظَيْرِ الْحَعَالَةِ ؛ لِأَنَّهُ فِيهَا مُتَرَمٌّ ، وَفِي مَسَائِلِ مُتَرَمٍّ ، وَشَتَانٍ مَا بَيْنَهُمَا .

أَمَّا إِذَا سَبَقَ طَلَقُهَا بِمَالٍ . . فَيَأْتِي^(٢)

(فَبِنْ قَالَ . أَرَدْتُ بِهِ مَا يُرَادُّ بِهِ طَلَقْتُ بَكْدَا) وَهُوَ الْإِرَامُ (وَصَدَّقْتَهُ) وَقَبِلَتْ (فَكَهُوَ) لَعَةً قَبِيحَةً^(٣) ؛ نَحْوُ : فَكَبْتُ لَوْ قَالَ^(٤) (فِي الْأَصَحِّ) يَقَعُ بَأَنَّ بِالْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى حَيْثُ وَعَيْتُ كَدَا عَوَصًا

أَمَّا إِذَا لَمْ تُصَدِّقْهُ وَقَبِلَتْ . فَيَقَعُ بَأَنَّ ؛ مُوَاحِدَةً بِهِ بِإِقْرَارِهِ ، ثُمَّ إِنْ خَفِضَتْ نَفْسَهَا لَا تَعْلَمُ أَنَّهُ أَرَادَ ذَلِكَ لَمْ يَتَرَمَّهَا بِهِ مَالٌ ، وَلَا حَنْفَ وَلَرَمَهَا^(٥)

وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَقْبَلْ . . فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ إِنْ صَدَّقْتَهُ أَوْ كَذَّبْتَهُ وَخَفِضَ يَمِينَ الرَّدِّ ، وَلَا^(٦) وَقَعَ رَحِمِيًّا وَلَا حَلْفٌ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ فِي هَذِهِ الْإِرَادَةِ صَارَ كَأَنَّهُ قَالَ ذَلِكَ وَلَمْ يُرَدِّهِ ، وَفَرَأَنَهُ رَحِمِيًّا

وَأَسْتَشْكِلُ اسْتَشْكِي^(٧) عَدَمَ قَبُولِ إِرَادَتِهِ مَعَ احْتِمَالِ اللَّعَطِ لَهَا ؛ إِذْ (الْوُ) نَحْتَمِلُ الْحَرْفَ فَيَقْبَلُ الْإِرَادَةَ بِحَدِّهِ الْإِرَامَ بِهَا بِالْعَوَصِ ، فَحَيْثُ لَا الْإِرَامَ

(١) قوله (وإطلاق الرركشي) أي سوء قصد بتعبير أم لا كردي

(٢) أي : أنعماً في المتن ، (ش : ٤٨٨ / ٧) .

(٣) أي : جزاء الضمير بالكاف لعة . . إلح . (ش : ٤٨٨ / ٧)

(٤) أي : طلعك بكدا . (ش : ٤٨٨ / ٧)

(٥) قوله (ولا حلف ولرمها) لأولى وحلف برمها ؛ كـ في المعنى ؛ (ش : ٤٨٨ / ٧) وفي (د) و (ب) و (ع) و (ب) (ولا وحلف برمها)

(٦) قوله (ولا) أي : وإن لم يصدق ولم تكذب . كردي .

(٧) قوله (واستشكل السبكي عدم) إلح ؛ أي بالنسبة للروم المال ؛ يعني : لم تقبل إرادته بالنسبة لوقوع الخلاق ، ولم يقبل بالنسبة للروم بمال كردي

وإن سق . . ثابث بالمذكور .

وإن قال أنت طالق على أن لي عليك كذا فالمذهب أنه كـ طلقك
يكذا ، فإذا قبلت

لا طلاق^(١) ، قال : وهذا^(٢) في الظاهر ، أمّا باطناً . فلا وقوع . انتهى
ويجاب عن إشكاله^(٣) : بأن العطف في مثل هذه (الوار) أظهر فقدّموه على
الحالية .

نعم : لو كان نحويًا وقضدها لم نعد قوله سمينه .
(وإن سق) ذلك طلبها^(٤) ، معال ، وقضد جواتها أو أطلق^(٥) ، كما هو ظاهر
(ثابث بالمذكور) في كلامها إن عيته : لأنه لو حذف (وعليك) . برم ،
فمع ذكرها أولى ، فإذا أنهته وعنه . فهو كالابتداء . طلقك على ألف ، وإن
قبلت ثابث بالألف ، وإلا فلا طلاق ، وإن أنهته أيضاً أو اقتصر على
ضقتك ثابث بمهر المثل

أمّا إذا قضد الابتداء وخلف حيث لم تضدّه . فيقع رجعيًا ، وكذا^(٦) في كل
سؤال وجواب ، واستغذه الأذرعني بأنه خلاف الظاهر
(وإن قال أنت طالق على أن لي عليك كذا . فالمذهب أنه : كـ
طلقك بكذا ، فإذا قبلت) هو رأي مجلس التواجب سحر قبلت ، أو ضمنت

(١) قوله (محض لا إرام لا طلاق) فكيف يحكم بوقوع الطلاق مع عدم لزوم لمن ١٩ كردي

(٢) وقوله (وهذا) إشارة إلى قوله (فمع نائماً مؤاخذه) إلح كردي رقد الشرطي

(٣) (٤٨٨/٧) قوله : وهذا أي الوموع رجعيًا عينا إذا كذبه في الإرادة انتهى

رشيدي

(٤) وفي (٥) : (عن استكاله) .

(٥) قوله (نيت) مفعول ، و (طلبها) فاعل (سم ٤٨٩/٧)

(٥) قوله (أو أطلق) يعني لم يقصد جواتها ولا ابتداء الكلام كردي

(٦) رجوع إلى قوله (أم إذا قضد الابتداء) إلح (٤٨٩/٧)

نائب ووجب المال

وإن قال : إن صحت لي ألفاً فأنت طالق ، فصحت في الفور نائب ولزمها
لألف ، وإن قال : متى صحت . طلفت ، وإن صحت دون ألف لم تطلق ،
ولو صحت ألفين . طلفت .

(نائب ووجب المال) لأن (على) للشرط ، فإذا قلت طلفت
ودعوى أن الشرط في اطلاق بقعود لم تكن من فصايه ؛ كـ أنت طالق
على ألا أتزوج عليك . يرد بأنه لا قرينة هنا على المعاوضة بوجه

(وإن قال : إن صحت لي ألفاً فأنت طالق) أو عكس^(١) (فصحت) بلفظ
الصمان ؛ لأنه المعلق عليه ، ويثبت الحق مرادفه به ، وهو الترف^(٢) (في
الفور) أي محسب التراجع (نائب ولزمها ألف) لوجود لعقد المقصبي
للإلزام إيجاباً وقبولاً ، وشرطه^(٣)

وخرج بلفظ الصمان : غيره ؛ كـ قلت ، أو شئت ، أو رصيت ، فلا
طلاق ولا مان ، وكذا لو أعطته من عر لفظ

ولو قالت : طلقي علي كذا ، فقال أنت طالق إن شئت . كان اسداء منه ؛
فلا يقع إلا إن شاءت ولا مان حينئذ ؛ كما هو ظاهر

(وإن قال : متى صحت) لي ألفاً فأنت طالق ، فهي صحت بلفظ الصمان
ومر دعه دون غيره ؛ كما نقرر ، ووقع لشارحها غير ذلك وخدرة (طلفت)
لأن (متى) للتراجعي ولا رجوع له ؛ كما مر^(٤)

(وإن صحت دون ألف لم تطلق) لعدم وجود المعلق عليه (ولو صحت
الفين طلفت) بألف ؛ لوجود المعلق عليه في صحتها ، بخلاف طلفتك

(١) أي ؛ أنت طالق إن صحت لي ألفاً انتهى معنى (ش ٤٨٩/٧)

(٢) جمع ؛ المهر الصح في اختلاف الأشاح ؛ ماله (١٣٠٨)

(٣) قوله (وشرطه) عطف على (العبد) والصير بالطلاق أو العبد (ش ٤٩٠/٧)

(٤) قوله (كما مر) أي في الفصل الذي قبل هذا كتردي

ولو قال طلقي نفسك إن صمت لي ألفاً ، فقالت طَلَّقْتُ وَصَمْتُ ، أو عَكْسُهُ نَأَتْ بِأَلْفٍ ، فإن اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا فَلَا .

على ألفٍ ، فقلتُ بألفي ، لأنَّ تلك^(١) صبعةٌ معوضةٌ تقضي التوافق ، كما مرَّ^(٢) ، وإذا قصُرَ الألفُ الرائدُ فهي عنه أمانةٌ

(ولو قال طلقي نفسك إن صمت لي ألفاً ، فقالت) في مجلس التواجب ؛ كما اقْتَصَرَهُ (الفاء) (طَلَّقْتُ وَصَمْتُ ، أو عَكْسُهُ) أي صَمْتُ وَطَلَّقْتُ (نأت بألف) لأنَّ أحدهما شرطٌ في الآخر يُعْتَمَرُ اتصاله به ، فهما قولٌ واحدٌ ، فاشوى القديمُ والتأخرُ ، وبه فارق ما يأتي في (الإيلاء)^(٣)

(وإن اقْتَصَرَتْ عَلَى أَحَدِهِمَا) بأنَّ صَمْتُ وَلَمْ تُصَلِّ ، أو عَكْسُهُ (. فلا) طلاقٌ ؛ لعدم وجودِ المعلقِ عليهما

وليس المراد بالصمان ههنا ما مرَّ في بابهِ ؛ لأنَّ ذلك عقدٌ مستترٌ ، ولا الالتزام المسدأ ؛ لأنه لا يصحُّ إلا بالنذر ، بل التزامٌ بقولٍ في ضمن معاوضةٍ قدِمَ ؛ لأنه وقع تبعاً لا مقصوداً

وأنحقَّ بذلك عكسه وهو إنَّ صَمْتُ لِي أَلْفاً ههنا مُلْكُكَ أَنْ تُطَلِّقِي نَفْسَكَ

والمشكَّلُ^(٤) بما يأتي أَنَّ بعضَ الطلاقِ إليها تعليلٌ لا يقبلُ التعليقُ ويُخَاتَمُ بما تَقَرَّرَ أَنَّ هذا وقع في ضمن معاوضةٍ فقبل التعليقُ واعتُبرَ ؛

(١) قوله (بحلاف طعنك بألف . صلب) إلخ أي حيث لا يقع طلاق قوله (لأنَّ تلك) أي . طَلَّقْتُكَ عَلَى أَلْفٍ . (ش : ٢٩٠ / ٧)

(٢) قوله (التواض : كما مر) أي في المسنوعة (هو اختلاف إيجاب وفول) كردي

(٣) في (٣١٧ / ٨ - ٣٢٠)

(٤) قوله (والمشكَّل) أي المشكَّل المس كردي قال المصري (٢٤١ / ٣) (الظاهر أنَّ الاستكناك مأث في المعلق والمعلق به : كما هو واضح . ويؤيد إلى عمومته قوله بعد ذلك : « وبورع .. إلخ » .

وإذا علو بإعطاء مال فوصعته بين يديه طَلَقْتُ، وَالْأَصَحُّ: دُحُولُهُ فِي مَلِكِهِ.

لكونه وقع تبعاً لا مقصوداً ، بخلاف ما يأتي^(١)

وَيُوزَعُ فِي الْإِلْحَاقِ بَأَنَّ مَعْنَى الْأُولَى^(٢) السَّحِيرُ ، أَيْ طَنَنُهَا بِالْفِ تَضَعُ
بِ ، وَالثَّانِيَّةُ^(٣) لَتَعْلِيْقِ الْمُحَصَّرِ ، وَطَيْرُهُ صَحَّةٌ بَعَثْتُكَ إِذَا بَشَّتْ ، دُونَ إِذَا
بَشَّتْ بَعَثْتُكَ أَسْهَى

وَيُرَدُّ بَأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ هَاتَيْنِ إِنَّمَا هُوَ لِمَعْنَى مَرَّ فِي (الْبَيْعِ) لَا يَأْتِي هُنَا ، كَيْفَ
وَالْمَعْنَى ثُمَّ مَقْصِدٌ مُطْلَعٌ ، إِلَّا فِي الْأُولَى^(٤) لِأَنَّ قَوْلَهُ^(٥) مَعْلُقٌ بِمَشْتَبِهٍ وَإِنْ لَمْ
يَذْكُرْهُ ، وَلَعَلَّيْ هُنَا^(٦) عِبْرٌ مَقْصِدٌ مُصَنَّفٌ ، فَاسْتَبْرَأْ تَقَدُّمُهُ وَتَأَخُّرُهُ

(وَإِذَا عَلِقَ بِإِعْطَاءِ مَالٍ) أَوْ إِيَّاهُ أَوْ مَجِيئِهِ^(٧) ، كَ إِذَا أُعْطِيَ كَذَا
(فَوْصَعْتَهُ) - أَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ قَوْلٌ فِي عِبْرٍ بِحَوْ (مَشَى) - مِنْفَسِحٌ أَوْ يَوْكِلُهَا مَعَ
حَصْرٍ بِهَا مُحْتَرَةً فَاصِدَةً دَفَعَهُ عَنْ حِجِّهِ التَّعْلِيْقِ (بَيْنَ يَدَيْهِ) نَحْوُ يَغْلُمُ بِهِ وَيَتَمَكَّنُ
مِنْ أَحْبَبِهِ ، لِمَعْلُقِهِ وَعَدَمِ مَانِعٍ لَهُ مِنْهُ (طَلَقْتُ) - بَمَتَّحِ الْأَمِّ أَحْوَدٌ مِنْ صَمَّهَا
وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ ، لِأَنَّهُ بِعِطَاءِ عَرَفًا ، وَلِهَذَا ثَقُلَ - أَعْطَيْتُهُ ، أَوْ جِئْتُهُ ، أَوْ : أَسْتُهُ
بِهِ فَلَمْ يَأْخُذْهُ

(وَالْأَصَحُّ دُحُولُهُ فِي مَلِكِهِ) فِهْرًا مُحَرِّدًا الْوَصْعَ ، لِمُضَرَّةِ دُحُولِ الْمُعْوَضِ
فِي مَلِكِهَا بِالْإِعْطَاءِ ؛ لِأَنَّ الْعَوَضَيْنِ يَتَقَارَبَانِ فِي الْمَلِكِ^(٨)

(١) أَيْ فِي مَقَرِّ مَعْرِضٍ [عِلَاقٍ] إِجِبًا (ش : ٤٩١/٧)

(٢) أَيْ : مَا فِي الْمَسِّ ، (ش : ٤٩١/٧)

(٣) أَيْ : الْعَكْسُ ، (ع ش : ٤١٣/٦)

(٤) عِلَّةُ لِقَوْلِهِ : (إِلَّا فِي الْأُولَى) ، (م س : ٤٩١/٧)

(٥) أَيْ فِي حَصْرٍ مِنْ هَذِهِ الصُّورَةِ : لِمَا قَتَلَهُ مِنْهَا تَهَيُّ رَشِيدِي (ش : ٤٩١/٧)

(٦) رَجَعَ السَّهْلُ بِصَاحٍ فِي إِخْلَافِ الْأَشْبَاحِ مَسْأَلَةٌ (١٣٠٩) ، الْهَيْئَةُ (٤١٣/٦)

(٧) عَنْ لَمْلَمَةِ قَوْلِهِ (بِمُضَرَّةِ دُحُولِ الْمُعْوَضِ) إِخْبٌ ، عَارِهُ الْمَعْنَى ؛ لِأَنَّ لَمْلَمَ يَعْضِي
وَمَوْعٌ يَطْلُقُ عَنِ الْإِعْطَاءِ ، وَلَا يُمْكِنُ إِتْبَاعُهُ مَعْنَاً مَعَ صَدِّ الْعَوَضِ وَفَدِّ مَلِكِهِ وَوَحْنِهِ بِمَعْنَاهَا
فِي مَلِكِ الْآخَرِ الْمُعْوَضِ عَنْهُ ، أَمَّا ، وَهِيَ أَظْهَرُ ، (ش : ٤٩٢/٧)

وإن قال إن أقضي فقل كالإعطاء ، والأصح كسائر التعليقات ، فلا يملكه ، ولا يشترط للإقصاص مجلس

قلت ويقع رجعيًا ، ويشترط لتحقيق الصفة أخذه بيده منها . . .

(وإن قال إن أقضي) أو أذنب ، أو - سلّمت ، أو دفعت لي كذا فالت طالق (قبل كالإعطاء) مما ذكر فيه ^(١) (والأصح :) أنه (كسائر التعليق ، فلا يملكه) لأن الإقصاص لا تقتضي التملك ، فهو صفة محضة ، بخلاف الإعطاء يقتضيه عرفاً

نعم : إن دلت قرينة على أن القصد بالإقصاص ^(٢) التملك ، كان فالت له قبل ذلك التعليق طلقاً ، أو قال به إن أقضي كذا النعسي ، أو ، لأخذه في حوائجي كان كالإعطاء فيما يمتد به ، فيعطى حكمه السابق

(ولا يشترط للإقصاص مجلس) نزعاً على عدم التملك ؛ لأنه صفة محضة ^(٣)

(قلت ويقع رجعيًا) لما تقرّر - أن الإقصاص لا تقتضي التملك (ويشترط لتحقيق الصفة) في صيغة إن قبضت منك ، لا إن أقضي ، على المنقول المعتمد ^(٤) (أحده) مختاراً ؛ كما هو ظاهر (بيده منها) أو من وكيلها شرطية ^(٥)

(١) قوله (وما ذكر) أي في اشرط العود ؛ أي في غير نحو (متى) وملك المفوض له معنى ، قوله (به) أي الإعطاء والتعليق به (ش ٤٩٢/٧)

(٢) أي : المعلق عليه ، (ش ٤٩٢/٧)

(٣) أي : لا معاوضة فيه . (ش ٤٩٢/٧) .

(٤) رجع : المنهول يصح في اختلاف الأشياح - مسألة (١٣١٠) ، رد المعنى (٤٤٧/٤) ، والنهاية (٤١٤/٦) ، والشرواني (٤٩٢/٧)

(٥) قوله (شرطية) أي شرطي الوكيل (السامع) بقوله (مجازة فصدده دفعه) إلح كردي قال شرواني (٤٩٢/٧) (ويرد عليه [أي على الكردي] أن ما ذكره شرط منها ، سواء أعطت نفسه أو بوكيلها ، لا في وكيلها ، وأنه ينفذ قول المصنف ولو مكرهه)

وَلَوْ مُكْرَهَةً ، وَاللَّهِ أَعْلَمُ .

وَلَوْ عَلَّقَ بِإِعْطَاءِ عَدٍ وَوَصَفَهُ بِصِفَةِ سَلَمٍ ، فَأَعْطَتْهُ لَا بِالصُّمَّةِ . لَمْ تَطْلُقْ ، أَوْ بِهَا طَلَقَتْ ، وَإِذَا بَانَ مَعِيًّا فَلَهُ رَدُّهُ وَمَهْرٌ مِثْلُ ،

السَّامِيُّ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَيْضًا ، فَلَا تَكْفِي وَصْفُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى قِصًّا ، وَيُسَمَّى إِقْبَاضًا .

(وَلَوْ مُكْرَهَةً) وَحَيْثُ يَفْعُ انْطِلَاقُ رَحْمَتِهَا أَيْضًا ^(١) (وَاللَّهِ أَعْلَمُ) لَوْحُودِ الصُّمَّةِ وَهِيَ الْقِصُّ ، دُونَ الْإِقْبَاضِ ^(٢) ، لِأَنَّ فِعْلَ ^(٣) الْمَكْرَهَةِ لِعَوِّ شَرْعًا ؛ وَمِنْ ثَمَّ لَا حَنْتَ بِهِ فِي نَحْوِ : إِنْ دَخَلْتُ ، فَدَخَلْتُ مُكْرَهَةً

(وَلَوْ عَلَّقَ بِإِعْطَاءِ عَدٍ) مِثْلًا (وَوَصَفَهُ بِصِفَةِ سَلَمٍ) أَوْ غَيْرِهَا ؛ كَكُوبِهِ كَاتِبًا (فَأَعْطَتْهُ) عِيدًا (لَا بِالصُّمَّةِ) الْمَشْرُوطِ (لَمْ تَطْلُقْ) لِعَدَمِ وَجُودِ الْمَعْلُومِ عَلَيْهِ (أَوْ) أَعْطَتْهُ عِيدًا (بِهَا) أَيِ الصُّمَّةِ (طَلَقَتْ) بِالْعَدِ الْمَوْصُوفِ بِصِفَةِ السَّلَمِ ، وَبِمَهْرٍ الْمِثْلِ فِي الْمَوْصُوفِ بِغَيْرِهَا ؛ لِمَسَدِ الْعَوِّ فِيهَا بِعَدَمِ اسْتِيفَةِ صِفَةِ السَّلَمِ .

(وَإِذَا بَانَ) لَدِي ^(٤) وَصَفَهُ بِصِفَةِ السَّلَمِ (مَعِيًّا) لَمْ يُؤْثَرِ فِي وَقُوعِ الطَّلَاقِ ؛ لَوْجُودِ الصُّفَةِ ، لَكِنَّهُ يَتَخَيَّرُ ، لِأَنَّ الْإِطْلَاقَ يَقْتَضِي السَّلَامَةَ (قُلْ) إِمْسَاكُهُ وَلَا أَرِشَ لَهُ ، وَهُوَ (رَدُّهُ وَمَهْرٌ مِثْلُ) بَدَلُهُ ؛ بَيَاءً عَلَى الْأَصَحِّ ، أَنَّهُ مَصْعُورٌ عَلَيْهَا ضَمَانٌ عَقْدٍ لَا يَدُ .

(١) قوله (هـ أيضاً) إشارة إلى قوله (في صفة بـ مصب منك) كردي

(٢) قوله (وهي القيص) مختارة (دون الإقباض) أي : كرهها كردي

(٣) علة لقوله ، (دون الإقباض) ، (ش . ٧ / ٤٩٢) .

(٤) قوله (وإذا بان) الذي (إلح أشد بهذا إلى إصلاح نص : إذ لو علم أنه معب عدي

لأحد لم يكن به رده ؛ كما لا يخفى ، وظاهر أن ما حلّ به انشراح حلّ معي ، ولا فلا

يخفى أن قول المصنف (معيًّا) معصوف على محذوف والتقدير أو بها طلق ، ثم إن

كان مسماً فلا رده ، أو معاً فلا رده انتهى رشدي (ش ٧ / ٤٩٢)

وَفِي قَوْلٍ : فِيمَتُهُ سَلِيمًا

وَلَوْ قَالَ عَبْدًا طَلَّقْتُ بَعْدَهُ ،

(وفي قول قيمته سليماً) مائة على معايله ^(١)

وليس له طلق عبد سليم تلك الصعة ، بخلاف ما لو لم يُقْلَى ، بأن خالعتها على عبد موصوف وقبته وأخضرت له عدلاً بالصعة فقبضه ثم غلبم عنه ، فله رده وأخذ بدله سليماً بتلك الصعة ، لأن الطلاق وقع قبل الإعطاء بالمبول على عبد في اللعة ^(٢) ، بخلاف ذلك .

(ولو قال) إن أغصني (عبداً) ولم يصعه بصعده (طلق بعد) على أي صعده كان ^(٣) ولو مدترأ ، لوجود الاسم ، ولا يمتنكه ^(٤) ، لأن ما هنا معدومة ، وهي لا يمتنك بها مجهول ، فوحت مهر العتلى كما يأتي ^(٥) واستشكل بأن هذا التعليق إن كان تعليقاً لم يقع ^(٦) ، لأن الملك لم يوجد ، أو إقصاءً . وقع رجعيّاً وكان في يده أمانة

وقد يُحَاتُ بأن لصيغة اقضت شيئاً . ملكه ونوقفت الطلاق على إعطاء ما يمتنكه ، والثاني ممكن من غير بدل ، بخلاف الأول فإنه غير ممكن لكن له بدل يقوم مقامه ^(٧) ، فعملوا في كل ما يُمكن فيه ، حذراً من إهمال

(١) أي مقابل الأصح ، من أن ضمانها ضمان يد ، (ش : ٤٩٣/٧) .

(٢) أي فسر العد في اللعة ، ود في اللعة لا يتعين ، لا يصح صحح ، بخلاف مائة العيين ، فإنه مع لطلائعها مقارناً للإعطاء ، فكان انعقد لم يقع ، لا على المعتر ، فكان قياسه بطلان بولا أن الحلع خارج عن ذلك ، لكونه لا يعد ، لا بمصاد المعوض ، فرجع إلى بدل يصح شرعي ، مائة على الأصح السابق ، فأمله لأنه دقيق (بهري ٤٩٣/٧)

(٣) قوله (على أي صعده كان) لكن إذا كان مسبوكة لها كردي

(٤) قوله (ولا يمتنكه) أي لا يمتنكه الروح ، لأن المجهول لا يصح عوضاً كردي

(٥) أي : في الحق أنما . (ش : ٤٩٣/٧)

(٦) أي : الطلاق ، (ش : ٤٩٣/٧) .

(٧) وفي (د) و (س) زيادة : (وهو مهر مثل) .

إِلَّا مَعْصُومًا فِي الْأَصَحِّ ، وَلَهُ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَلَوْ مِثْلُ طَنْفَةٍ فَقَطْ فَعَدَّتْ . طَنْفِي ثَلَاثًا
بِأَنْفٍ ،

اللفظ مع ظهور إمكان إعماله

(إلا) فريضة طاهرة على أنه أراد (عداً) اعموم ، لأن النكرة في الإثبات
ورب كانت مطلقة لا عامة . يصبح أن يزداد بها العموم ، على أن النكرة في خبر
الشرط للعموم ، وحيد فلا يشكل أصلاً (معصوماً) أو مكاتاً ، أو مشتركاً ، أو
حائياً تعلق برقبته مدل ، أو مودعاً ، أو موهوباً مثلاً ، والضابط من لا يصبح
بيعها له ^(١) (في الأصح) فلا تطلق به ، لأن الإعطاء يقتضي التحليل ، وهو متعذر
فما ذكر ^(٢) : كالمعصوب من دام معصوماً ، بخلاف المحلول

نعم ، إن قال معصوماً طلفت به ، لأنه تعلق بصفة جيد فبطل ما مهر
لعل ، لأنه لم تطلق مجاباً
ولو أعطته عدداً لها معصوماً طلفت به ، لأنه بالدفع خرج عن كونه
معصوماً ^(٣) .

(وله مهر مثل) - راجع لما قل (إلا) - لأنه لم تطلق مجاباً .

ولو غنق بإعطاء هذا العبد المعصوب ، أو هذا الحر أو بحره فأعطته . بدت
بمهر العتلي ، كما لو غلق بخمر .

هذا كله في الحرّة ، أمّا الأمة إذا لم يُعبر ^(٤) لها عدداً . - ففيها تناقص لهما ،
والأوجه منه : وقوعه بمهر العتلي ، كما لو عتته

(ولو منك طفلة) أو طنفس (فقط فقالت طنفس ثلثاً بألف ،

(١) قوله (سمي به) الصغير الأول بالروضة ، والثاني المتوصل (ش ١٩٤/٧)

(٢) أي من لا يصح بيعه به وقوله (كالمعصوب) إيج مثل لا ماس (ش ١٩٤/٧)

(٣) قوله (وبو أمته عدد) إيج راجع لمسألة الماس (سم ١٩٤/٧)

(٤) أي : الروح

مُطْلَقٌ لَطْفَةٌ فَتُؤْتَى الْآفُ ، وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ ، وَقِيلَ : إِنَّ عِلْفَتِ الْخَانَ . فَأُتِيَ ،
وَالْأَفُ . فَتُلْثَةُ ،

مُطْلَقُ الطَّلَقَةِ (أَوْ الطَّلَقَتَيْنِ) (فُلُ الْآفِ) وَإِنْ جِهَلِ الْحَالُ ؛ لِأَنَّهُ حَصُلُ
غَرَضِهَا مِنَ الثَّلَاثِ ، وَهُوَ الْبَيْنُونَةُ الْكُرَى .

(وَقِيلَ ثَلَاثَةٌ) أَوْ ثَلَاثَةٌ ؛ بِوَرَعٍ لِّلْآفِ عَلَى الثَّلَاثِ (وَقِيلَ : إِنَّ عِلْمَتِ
الْحَالِ . . فَأُتِيَ ، وَالْأَفُ . فَتُلْثَةُ) أَوْ ثَلَاثَةٌ

وَلَوْ طُلِقَ بِهَا بَصْفُ الطَّلَعَةِ^(١) . فَهَلْ لَهُ سَدَسُ الْآفِ ؛ أَحَدًا مِنْ قَوْلِهِمْ : لَوْ
أَحْنَهَا سَعَصَ مَا سَأَلَتْ وَرَّعَ عَلَى الْمَسْتَوِي ، أَوْ الْكُلُّ ، لِأَنَّ مَفْصُودَهَا مِنَ السِّيُوتِ
الْكُرَى حَصُلُهَا أَيْضًا ؟ كُلُّ مُحْتَمَلٍ ، وَقَوْلُهُمْ فِي التَّعْلِيلِ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ
نَظَرًا لِفِ أَوْقَعِهِ ، لَا لِمَا وَقَعَ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ^(٢)

وَسَجِي سَاءَ ذَلِكَ^(٣) عَلَى مَا يَأْتِي^(٤) أَنْ قَوْلَهُ (بَصْفَ طَلَعِهِ) . هَلْ هُوَ مِنْ
بَابِ التَّعْبِيرِ بِبَعْضِ عَنِ الْكُلِّ ، أَوْ مِنْ بَابِ السَّرَايَةِ ؟ فَعَلَى الْأَوَّلِ : يَسْتَحِقُّ
لِآفٍ ، لِأَنَّهُ عَلَيْهِ أَوْقَعُ الطَّلَعَةِ ، وَعَلَى الثَّانِي لَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوقَعْ إِلَّا بِبَعْضِهَا
وَلِبَاقِي وَقَعَ سَرَايَةً فَهَرَأَ عَلَيْهِ فَلَا يَسْتَحِقُّ فِي مَقَادِمِهِ شَيْئًا

أَمَّا لَوْ ضَمَّتِ الثَّلَاثُ فَسُتَحِقُّ بِوَاحِدَةٍ ثَلَاثَةٌ ، وَبِوَاحِدَةٍ وَبَصْفٍ نَصْفَهُ ؛ كَمَا
قَرَأَ^(٥) ، وَهَذَا مُؤَيَّدٌ^(٦) لِمَا قُلْنَا^(٧) أَنَّهُ سُتَحِقُّ السَّدَسُ

(١) أي فيما لو كان طلعي ثلاثاً تألف ، وهو يملك طلقه فقط (ش ٤٩٥/٧)
(٢) أي أنه لـلـسـدس (ش ٤٩٥/٧) وراجع : المهل ، التصاح في اختلاف الأشباح ، ص ١٣١١

(٣) أي الخلاف في أنه هل يجب السدس أو الكل ؟ (ش ٤٩٥/٧)

(٤) قوله : (على ما يأتي) أي : في (الطلاق) كردي .

(٥) قوله (كما مر) قيل مرة (إذا جالغ أو طلق بعوض) كردي

(٦) قوله (وهذا) أي قوله (وبواحدة ونصف نصفه) وكذا الإشارة في قوله (على هذا)
(ش : ٤٩٥/٧)

(٧) أي فيما لو طلعه نصف النصف وهو يملك واحدة (ش ٤٩٥/٧)

وَلَوْ طَلَّقَتْ طَلِّقَةً بِأَلْفٍ ، فَطَلَّقَ بِشَيْءٍ وَقَعَ بِمِثْلِهِ ، وَقِيلَ بِأَلْفٍ ، وَقِيلَ لَا يَقَعُ شَيْءٌ

إِنْ قُلْتُ الْقِيَاسُ عَلَى هَذَا أَنَّهُ نَسَحَ الصِّفَ ، لِأَنَّهُ لَوْ لَمْ يَمُكِّ إِلَّا طَلِّقَةً وَأَوْفَعَهَا يَسْتَحِقُّ الْكُلَّ ، فَسُئِلْتُ عَنْهُ بِصَفْهَا

قُلْتُ نَعَمْ ، الْقِيَاسُ ذَلِكَ ، لَوْلَا قَوْلُهُمْ . الصَّائِطُ : أَنَّهُ إِنْ مَلَكَ الْعَدُوَّ الْمَسْؤُولَ كَنَّهُ فَأَجَابَهَا بِهِ . فَبِهِ الْمَسْئِي ، أَوْ سَعْبِهِ . فَهُوَ قَسْطُهُ ، وَإِنْ مَلَكَ بَعْضَ الْمَسْؤُولِ وَنَقَطَ بِالْمَسْؤُولِ ، أَوْ حَصَلَ مَقْصُودُهَا بِمَا أَوْفَعَهُ فَهُوَ الْمَسْئِي ، وَإِلَّا . فَيُورَعُ لِمَسْئِي عَلَى الْمَسْؤُولِ ، ذَكَرَهُ الشَّحَابُ^(١)

فَهُنُومُهُمَا (وَإِلَّا) إِلَى آخِرِهِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِي مَسْأَلَتِنَا إِلَّا السِّدْسُ ؛ لِأَنَّ مَا أَوْفَعَهُ لَمْ يُحْصَلْ مَقْصُودُهَا ، وَإِنَّمَا حَصَلَ بِمَا وَقَعَ ، وَقَدْ عَلِمْتُ مِنْ كَلَامِهِمَا : أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُحْصَلْ مَقْصُودُهَا يُورَعُ عَلَى الْمَسْؤُولِ ، وَحِينَئِذٍ لَمْ نَحِثْ لَهُ إِلَّا السِّدْسُ

(وَلَوْ طَلَّقَتْ طَلِّقَةً بِأَلْفٍ فَطَلَّقَ) بِأَلْفٍ ، أَوْ لَمْ يَذْكُرِ الْأَلْفَ . طَلَّقَتْ بِأَلْفٍ ، أَوْ (بِمِثْلِهِ) وَقَعَ بِمِثْلِهِ لِقَدْرَتِهِ عَلَى الطَّلَاقِ مَخَاتٍ ، فَعَوَّضَ وَإِنْ قُلَّ أَوَّلَى ، وَبِهِ^(٢) فَارَقَ أَبَ طَلَّقَ بِأَلْفٍ ، فَقِيلَتْ بِمِثْلِهِ

(وَقِيلَ بِأَلْفٍ) حَمَلًا عَلَى مَا سَأَلْتَهُ (وَقِيلَ لَا يَقَعُ شَيْءٌ) لِمَحَالَةِ فِي « أَصْلِهِ » قَدِيتُ طَلِّقَتِي وَاحِدَةً بِأَلْفٍ ، فَقَالَ : أَبَ طَلَّقَ ثَلَاثًا ، أَوْ زَادَ ذَكَرَ الْأَلْفَ وَقَعَ الثَّلَاثُ وَاسْتَحَقَّ الْأَلْفَ^(٣) ؛ أَيِ كَالْجَعْدَةِ وَحَدَفَهَا ؛ لِتَعْلَمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ الطَّلَاقَ إِلَيْهِ فَلَمْ تُصَرَّ الْبَرِيدَةُ فِيهِ عَلَى مَا سَأَلْتَهُ^(٤)

(١) الشرح الكبير (٤٥٠ / ٨) ، وروحه الطالبي (٧١٧ / ٥)

(٢) أي بهذا سبيل (فاروق ابن طبر) إيج ؛ أي حيث لا يقع به الطلاق (شر ٢٩٥ / ٧)

(٣) المحرر (ص : ٣٢٥)

(٤) فإن ابن شهاب في « نهيه المحتاج » (٢١٠ - ٢١١) (وكان ذلك سقط من نسخة لمصنف »

ولو قالت صدَّقني عداً باللف ، فطَلَّق غداً ، أو قتلُهُ . نالتُ بمهر المثل ،
وقيل في قولِ نالتُ .

(ولو قالت طَلَّقني غداً) مثلاً (باللف) أو - إن طَلَّقْتَنِي عداً فلك ألفتُ
(مطلق غداً ، أو قتلُهُ) غير قصد الانتداء (بامت) وإن علم بفساد العوضي ؛
كما لو خالف محمراً ، لأنه حصل مقصودها وراد في الثاني^(١) بالتعجيل وإن نازع
فيه التمسُّي (بمهر المثل) لفساد العوضي بحمله سلباً مهاله في الطلاق ، وهو
محالٌ فيه ؛ لعدم ثبوته^(٢) في ائمة ، ونصحة بتصريحها بتأخير الطلاق ، وهو
لا يقبلُ التأخير من حاشيها ؛ لأنَّ لمعَّنتُ فيه^(٣) ، المعالوصة

وبهذا^(٤) فارتقت هذه قولها إن جاء العُدَّ وطَلَّقْتَنِي فلك ألفتُ ، وطَنَّقها في
العدِّ إحداهما استحوَّ لمعَّنتُ ؛ لأنه ليس فيه تصريحٌ منها بتأخير الطلاق
أما لو قصد الانتداء . وخلف بـ أنهم - أو طَنَّقَ بعده - فمَنعُ رجعيّاً ؛ لأنها لو
سألته الباجر^(٥) بعوضي فقال قضيتُ الانتداء صدَّقَ بجميعه ، فهذا أوَّلَى ،
ولأنَّه سألته متدياً ، فإن ذكر مالاً . اشترط قولها

(وقيل في قول بالمسمي) واعتُرِضَ بأنَّ الصوات سُدَّله^(٦) ؛ لأنَّ
التصريح إنما هو على فساد الحلع ، والمسمي إنما يكون مع صحته
ويُرَدُّ بأنَّ بدله مهر المثل فيتجدد القولاب

به المحرر ، وهو ثابت في نسخ لصحيحة وحكي عن نسخة المصنف .

(١) أي . فيما إذا طلقها قبل العد ، (ش : ٤٩٦/٧)

(٢) قوله (بحمله) أي العوضي . وقوله (مهاله) أي الروح (له) أي لزوج ، وقوله

(وهو) أي السلم (محالٌ فيه) لعدم ثبوته (أي الطلاق) (ش : ٤٩٦/٧)

(٣) أي جانيها . (ش : ٤٩٦/٧) .

(٤) أي : قوله . (والصيغة ...) إلخ . (ش : ٤٩٦/٧)

(٥) وفي (ح) (سألته) وعنده الدياح (٣٩٣/٣) (لو سألته تأخير الطلاق
بعوضي)

(٦) أي : الألف . انتهى رشيد . (ش : ٤٩٦/٧) .

وَإِنْ قَدْ دَخَلَتِ الدَّارَ فَأَتَتْ طَالِقُ بِأَلْفٍ ، فَقَبِلَتْ وَدَحِثَتْ . طَلَّقَتْ عَلَى
تَصْحِيحٍ بِأَلْفٍ ،

فَإِنْ قِيلَ : بَدَلُهُ مِثْلُهُ أَوْ فِعْلُهُ قُلْنَا : إِنَّمَا يَجِبُ هَذَا إِذَا وَقَعَ الطَّلَاقُ
بِالْمُسَمَّى ثُمَّ بِلَفٍّ . وَكَانَ وَجْهُ وَجْهَهُ ^(١) مَعَ الْمَسَادِ عَلَى خِلَافِ ^(٢) الْقَاعِدَةِ أَنَّ
الْمَسَادَ ^(٣) هَذَا لَيْسَ فِي دَابِ الْعَوَصِ وَلَا مُعَالِهِ ، بَلْ فِي الرَّمِي النَّاسِ فَلَمْ يُنْظَرْ
إِلَيْهِ .

(وَإِنْ قَالَ : دَا) أَوْ : إِنْ (دَخَلَتِ الدَّارَ فَأَتَتْ طَالِقُ بِأَلْفٍ ، فَقَبِلَتْ) هُوراً ؛
كَمَا أَقَدَّه (بَدَلُهُ) (وَدَحِثَتْ) وَلَوْ عَلَى الرَّاجِي

وَقَصْبُهُ مَا مَرَّ فِي (طَلَّقَتْ وَضَعِيَتْ) أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ مَا لَوْ دَخَلَتْ ثُمَّ قَبِلَتْ
هُوراً ، وَهُوَ مُنْجَعٌ ، لَكِنَّ ظَاهِرَ كَلَامِ شَارِحٍ . أَنَّهُ لَا يَدُورُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الدَّخُولِ
وَالْقَوْلِ ^(٤) ، وَكَأَنَّهُ طَرَأَ أَنْ تَقْدَمَ الدَّخُولُ يُرِيهِ فُورَةً الْقَوْلُ ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ، بَلْ
قَدْ لَا يُرِيهَا

(طَلَّقَتْ عَلَى الصَّحِيحِ) لَوْجُودِ الْمُعْلَى عَلَيْهِ مَعَ الْقَوْلِ طَلَاقاً بَاناً
(بِالْمُسَمَّى) لِحَوَارِ الْأَعْيَاصِ عَنِ الطَّلَاقِ الْمُعْلَى ؛ كَالْمُسَجَّرِ

وَيُزَلِّمُهَا تَسْلِيمُهُ لَهُ حَالاً ^(٥) ، كَسَاتِرِ الْأَعْوَصِ الْمُطْلَقَةِ ، وَالْمَعْوَصُ تَأَخَّرَ
بِالتَّرَاصِي ؛ لَوْقُوعِهِ فِي صَحْرِ التَّعْلِيْقِ ، بِخِلَافِ الْمُنْجَرِ ^(٦) . يَجِبُ فِيهِ تَقَرُّرُ
الْعَوَصِ فِي الْمَدْبِ

(١) قَوْلُهُ : (وَكَانَ وَجْهُ وَجْهَهُ) أَيُّ : الْمُسَمَّى . كَرْدِي

(٢) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ : (وَجْهَهُ) . (ش : ٤٩٦/٧) .

(٣) خَيْرٌ (كَانَ ..) إلخ . (ش : ٤٩٦/٧) .

(٤) أَيُّ : مِمَّنْ تَقْدَمُ لِمَنْ عَلَى الدَّخُولِ ، فَكَانَ الْأَوَّلَى بَيْنَ الْقَوْلِ وَالْدَّخُولِ (ش :
٤٩٧/٧) .

(٥) أَيُّ : فَلَا يُوَفَّقُ وَجْهَهُ عَلَى الدَّخُولِ (س : ٤٩٧/٧)

(٦) قَوْلُهُ (بِخِلَافِ الْمُنْجَرِ) يَعْنِي : هَذَا الْحُكْمُ وَهُوَ تَسْبِيحُ الْعَوَصِ حَالاً مَعَ بَأْسِهِ لِمَعْوَصٍ ،
بِخِلَافِ الْمَحْرَمِ مِنَ الْحَفِّ وَغَيْرِهِ ، فَوَيْهِ يَحْبُ فِيهِ تَفَارُقُ الْعَوَصِ كَرْدِي

وَفِي وَجْهِ أَوْ قَوْلٍ مَمَّهِرٍ الْمَثَلُ

وَيَصْبُحُ اخْتِلَاعٌ أَحْيَى وَيَنْ كَرِهَتْ الرُّوحُ ، وَهُوَ كَاخْتِلَاعِهَا لَمَقْطاً وَحُكْمًا

وقوله (بالمسمى) لا يقتضي برحيع الصعيب أنه لا يجب تسميته إلا عند وجود الصفة ، خلافاً لمن راعاه ؛ لأنه إما ذكره كذلك لإعادة السوطة ؛ كما قرَّره

(وفي وجه أو قول : ممر المثل) لأن المعاوضة لا تغلب التعيق^(١) ، ويؤكد بأن هذه معاوضة غير محصية .

(ويصح اختلاع أحبي وير كرهت الروجة) لأن الصفاق يشغل به الروح ، والالتزام يتأتى من لأحيي ؛ لأن الله تعالى سَمَّى الحلع فداءً ؛ كفداء الأسير

وقد بحمله عليه ما يعلمه^(٢) سهما من الشر ، وهذا^(٣) كالحكمة ، وإلا فلو قصد بدائها منه أنه سرَّوَّحها صحَّ نصاً ، لكنه مأثم ، فيما يظهر ، بل لو أعلمها بذلك فن ؛ كما دلَّ عليه الحديث الصحيح^(٤)

(وهو كاختلاعها لقطاً) أي في ألقاد الالتزام السابقة (وحكماً) هي جمع ما مرَّ ، فهو من حاسب الروح اسداء صفة معاوضة شوب تعيق فله الرجوع قبل لقول ؛ نظراً لشوب المعاوضة - وقول المشرح نظراً لشوب التعيق^(٥) وهم -

(١) أي يؤثر في فساد العوض دون الإطلاق ؛ لقوله التعليق ، وإذا قصد العوض وجهه ممر المثل . انتهى ، مضي (ش : ٤٩٧/٧) .

(٢) قوله (وقد يحمله عليه ما يعلمه) أي بحمل الأحيي على الحلع عدته بأن سها سوء معاشرته وعدم فاته جدواه ، فصرف المال في ذلك ليس بمعرفه ؛ كما قاله بعضهم كردي

(٣) قوله (وهذا) أي العوض الذي يحمل الأحيي على الحلع حكمه في جمع الأحيي ، لا عدته بجوارزه ، وإلا . لا يمنع عند عدم ذكر العوض . كردي

(٤) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ : « لَيْسَ فَا مِنْ خَبِّ امْرَأَةٍ عَلَى رُوحِهَا أَوْ عِنْدَ أَعْلَى تَبَدُّه » أخرجه ابن حبان (٥٥٦٠) ، والحاكم (١٩٦/٢) ، وأبو داود (٢١٧٥) وخُتِبَ حديث وأمسد اننهايه في عريب الحديث (ص ٢٥٠) بصرف

(٥) أي بدل مونه (نظراً لشوب معاوضة) (ع ش : ٤١٨/٦)

ومن جانب الأحيى اسداء معاوضة شوب جعالة ، فهي طُنْتُ امرأتى بألف في
 دمتك ، فقبل ، وطلَّق امرأتك بألف في دمتي ، فأحده تين بالمسئى
 ويُشْتَى من قوله : (حكماً) نحو طُنْتُها على دا المعصوب ، أو
 الحمر ، أو قر ربيدها فيصع رجعتاً
 وفارق ما مرَّ فيها^(١) بأن الصع وقع له قدرها بدله ، بخلافه
 ويُؤخذ منه^(٢) أنه لو قلَّ خالفها على ما في كُفْتُ ، فصل وهما يغتَاب
 أنه لا شيء فيها فحال^(٣) على ذلك وقع رجعتاً ولا شيء له ، إلا أن يفارق بأن
 فساد العوض خاء ثم من لفظه ، وهو قوله (د الحمر) مثلاً المقتضي أنه لم
 يلتزم له عوضاً ؛ لعدم حصول مقابل له ، وهذا لا فساد في لفظه بل هو لفظ
 معاوضة صحيح ، وإنما غائبة الأمر أنه لا شيء في كُفْت في الخارج ، وهذا
 يقتضي السوية ولروم مهر المثل له^(٤) ، عملاً بظاهر الصيغة

- (١) قوله : (وفارق ما مرَّ فيها) أي مرَّ مراراً أنه لو حال معهما بهذه المذكورات باب بمهر
 المثل كردي وقال الشرواني (٤٩٨/٧) (قوله « وفارق » أي الأحيى قوله
 « ما مر » أي في أو ثل باب في قوله الم « ووجده معجول أو حمر » بانت بمهر
 المثل مع شرحه قوله « فيها » أي الروح ، قوله « بخلافه » أي الأحيى
 (٢) قوله (ويؤخذ منه) الصير يرجع إلى (نحو طُنْتُها على دا المعصوب) إلح ،
 وقوله (ثم) أيضاً إشارة إليه كردي
 (٣) قوله (أنه لو قلَّ) أي الأحيى ، وقوله (فحال) إلح أي لزوج للروحة
 (ش : ٤٩٨/٧)

- (٤) في (ح) و (ب) و (ع) و (ب) (وهذا لا يقتضي عدم السوية ولروم مهر المثل به) وفي
 المطبوعة المصرية والمكة (وهذا يقتضي عدم السوية) ، وفي (س) ولطبعة الوهبة
 (وهذا يقتضي السوية ولروم مهر المثل له) ورححه الشرواني وبذلك أتياء فان الشرواني
 (٤٩٨/٧) (قوله « وهذا لا يقتضي عدم السوية ولروم مهر المثل به » كذا في بعض
 نسخ ، وهذا لا يثبت قوله « عملاً بظاهر الصيغة » ، وفي بعضها « يقتضي عدم السوية
 ولروم مهر المثل له » وهذا لا يظهر صحة ، وفي بعضها « يقتضي السوية ولروم مهر المثل
 له » وهذا هو الظاهر المتعين)

وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ^(١) - أَنَّهُمْ جَعَلُوا هَذَا مِنَ الْعَوَاضِ الْمَقْدَرِ لَا الْمَاسِدِ ، وَيَأْتِي
آخِرُ النَّسَبِ الْآتِي مَا يُضَرِّحُ^(٢) بِهَذَا

وَلَوْ خَالَعَ عَنِ زَوْجَتِي رَحِلٍ بِأَلْفٍ صَحَّ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ ؛ لِاتِّحَادِ الْبَادِلِ^(٣) ،
بِخِلَافِ مَا لَوْ اخْتَلَفَتْ بِهِ

وَنُخْرِتُمُ احْتِلَافَهُ^(٤) فِي الْحَيْضِ ، بِخِلَافِ اخْتِلَافِهِ ؛ كَمَا سَيَذْكَرُهُ^(٥)

وَمِنْ خَلْعِ الْأَحْسَى قَوْلُ أَهْلِهَا مَثَلًا خَالَعُهَا عَلَى مُؤَجَّرِ صَدَاقِهَا^(٦) فِي
دَمْعِي ، فَيُحْيِيهَا بِقَعِّ بَابٍ مِثْلِ الْمُؤَجَّرِ فِي دَمَةِ السَّائِدَةِ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، لِأَنَّ لَفْظَةَ
(مِثْلِ) مُقَدَّرَةٌ فِي مَحَوِّ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ؛ بِضَرِّ مَا مَرَّ فِي (لَسَعِ)^(٧) ، قَدَوُ قَالَتْ
وَهُوَ^(٨) كَذَا - لِزَمَانِهَا مَا سَقَتْهُ رَادٌ أَوْ نَقَصَ ؛ لِأَنَّ الْعَثَلِيَّةَ الْمَقْدَرَةَ تَكُونُ حَيْثُ مِنْ
حَيْثُ الْحَمْلَةُ ، وَسَحَوِ ذَلِكَ أَقْبَى أَثَرُ رَرَعَةٍ^(٩)

وَأَقْنَى أَيْضًا فِي وَالِدِ رَوْجَةٍ خَالَعَ رَوْحَهَا عَلَى مُؤَجَّرِ صَدَاقِهَا وَعَلَى دَرَاهِمٍ فِي
دَمْعِهِ فَاجِدَهُ وَطَلَّقَهَا عَلَى ذَلِكَ بِأَنَّهُ يَفْعُ رَجْعِيًّا ؛ كَمَا هُوَ الْمَقْرَرُ فِي خَلْعِ الْأَبِ
بِصَدَقٍ بِهِ

(١) قَوْلُهُ (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ الْبَيِّنَةِ وَبُرُومِ مِثْلِ الْمَثَلِ (ش : ٤٩٨ / ٧) قَوْلُهُ (رِيْزِيْدُهُ
مَا مَرَّ) أَيِ : قَوْلُهُ : (هُوَ مَرْفُوعٌ مَعْوَضٍ) . كَرْدِي .

(٢) الَّذِي يَأْتِي آخِرُ النَّسَبِ قَوْلُهُ (وَأَنَّ كُلَّ بَعْدِيٍّ لِلطَّلَاقِ) (إلح (بَصْرِي ٢٤٤ / ٣) وَنَظَرُ
بِهِ

(٣) قَوْلُهُ (صَحَّ) أَيِ بِأَلْفٍ (مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ) أَيِ بِحَصَّةٍ كُلِّ مِثْلِهَا إِذَا مَعِيَ ، قَوْلُهُ
(لِاتِّحَادِ الْبَادِلِ) وَهُوَ الْأَجْبِي . (ش : ٤٩٨ / ٧) .

(٤) أَيِ : الْأَجْبِي . (ش : ٤٩٨ / ٧)

(٥) فِي (١٥٤ / ٨)

(٦) قَوْلُهُ : (عَلَى مُؤَجَّرِ صَدَاقِهَا) أَيِ . مُؤَجَّلُهُ . كَرْدِي .

(٧) رَاجِعٌ مِنْ بَابِ (بَعِ لِأَصُولِ وَالْثَمَلِ) بِحَوْرٍ خَادِمِ الْبَحَاوِيَةِ هَامِش (ب)

(٨) قَوْلُهُ : (وَهُوَ) يُرْجَعُ إِلَى الْمُؤَخَّرِ . كَرْدِي .

(٩) قِتَادِي الْعِرَاقِي (ص : ٣٥٠ - ٣٥١) .

واندرهم الذي^(١) في دمه سم يوقع الروح الصالح عليه فقط ، بل عليه وعلى
الراء من متحم صداقها^(٢) ، ولم يخلص ، لا بعض العوض^(٣) .

وليس كالحلع بمعلوم ومجهول حتى يجب^(٤) ما يقبل المجهول من مهر
لمثل ؛ لأنه لا يمكن إيجابه^(٥) عليها ؛ لعدم سؤالها ، ولا على أبيها ؛ لأنه لم
تسأل بمجهول له ، بل بمعلوم لهما^(٦) ، وليس به استواء به^(٧) انتهى ملخصاً .

وهو مع ما قدّمه في تلك^(٨) مشكور ، لأنه حمل مؤخر الصداق في كلام الأم ثم
على مبادئ مثله حتى أوقعه نائباً بعينه ، ولم يحمل مؤخر صداقها على ذلك ،
نكته أشد للحجاب . بأن الأم بما قالت (في دمي) . كان فريسة طهرة على
المثلية ، والآت لما لم يقل ذلك انصرف بعين الصداق^(٩) لا بعينه

ومن ثم أفتى أيضاً فيمن سأل روح سيه قبل الوطء أن يطلقها على جميع
صداقها ولترّم به والدتها فضمها واختل من نفسه على نفسه^(١٠) لها ، وهي
محجورة بأنه حنع على نظير صداقها في دمة الأب ؛ بدليل الحواجة
المذكورة

(١) جواب عما قد يقدر . سم سم يقع نائباً بالدرهم الذي في دمه الوالد ؟ (ش : ٤٩٨/٧)

(٢) أي : مؤخر صداقها . (ش : ٤٩٨/٧) .

(٣) أي : الدرهم . (ش : ٤٩٨/٧)

(٤) أي : ويصح نائباً . (ش : ٤٩٨/٧)

(٥) وضحي (إيجابه) يرجع إلى (ما يقبل المجهول) . كردي

(٦) أي : للزوج ووالد الروجة (ش : ٤٩٨/٧)

(٧) فتاوى العراقي (ص : ٣٥٣-٣٥٤)

(٨) قوله (ما قدمه في تلك) إشارة إلى الأم في قوله (أنها مثلاً) كردي

(٩) أي : عين مؤخر الصداق . (ش : ٤٩٩/٧) .

(١٠) قوله (واختل من نفسه على نفسه) أي جعل نفسه محتلاً من جهة دين الأب ومحالاً عليه
من جهة دين الروح ، فبطل بالحواجة دين الأب إلى دمة لوالد من دين الروح ، وبإرأ منه
كردي

نعم ؛ شرط صحة هذه الحوالة - أن يُحييه الزوج به ^(١) ليته ^(٢) ، إذ لا بد فيها من إيجاب وقبول

ومع ذلك لا يصح إلا في نصب ذلك ؛ لسقوط نصب صداقها عليه بيوتها منه فيتقضى للزوج على الأب بصفته ؛ لأنه سأل بطريق الجميع في دفعه فاشترقه عليه ، والمسحوق على الزوج النصف لا غير ، بطريقه أن سأل ^(٣) الحلق بطريق النصف الباقي لمحجورته ؛ لزم به حيث بالحوالة عن جميع دين الروح ^(٤) انتهى

وسيقلم ممّا يأتي ^(٥) أن نصمان يلزمه به مهر المثل ، فالانترام المذكور مثله وإن لم تؤخذ حوالة ، وما ذكره من الاكتفاء بالقرينة ^(٦) مخالفت لما يأتي عن شيخه التلمني أنه لا بد منها ^(٧) من بين ذلك ، لكن الأول أوجه ^(٨)

تسبه أهم قولهم : (لفظاً) من غير استثناء منه مع استثنائهم من الحكم ^(٩) أنه لو قال : إن نرأبي فلان من كذا له عليّ فأنيت طالق ، فأرأه

(١) قوله (أن يحييه الروح به) معناه - يحيل الروح الوالد بانصداد لأجل السب على الوالد بسبب الروح بقي في دمه ، ونقل لو بد لحيوته فستقل بذلك دين أبيه إلى دعة الوالد وسقط دين الزوج ومرفي (الحوالة) بيانه ، كردي

(٢) قوله (ليت) معني لصبر (به) وفيه توصيف الصبر ، ولو قال : سألته - لسم عن الإشكال . (ش : ٤٩٩/٧) .

(٣) قوله (بطريقه) أي الجمع (ش : ٤٩٩/٧) قوله (أن يسأله) أي بسأل الأب من الروح أولاً . كردي

(٤) فتاوى المراقبي (ص : ٣٦٤) .

(٥) أي : قيل الفصل الاتي . (ش : ٤٩٦/٧)

(٦) قوله (وما ذكره من الاكتفاء بالقرينة) وهو قوله (لأن لفظه مثل - معناه في معودته وإن لم سو) ، والقرينة هناك قولها - (في ذمتي) كما مر . كردي

(٧) أي مع القرينة . (ش : ٤٩٩/٧)

(٨) والأول في قوله (لكن لأول أوجه) هو (ما ذكره من الاكتفاء) إلخ

(٩) أي بقوله (ويستثنى من قوله « حكماً ») إلخ هامش (ك)

وضع نائياً ، وهو الوجه ، خلافاً لمن رعم أنه رجمي ، لأنه تعليق محض ، أو لأن المصري نائياً لم يُحاطَ به^(١) ثم يكرر له رعة في طلاقها

وذلك^(٢) لأن كلاً من هذين العلمين فاسد ، أما الأول فلأن كل ذي دوق يفهم منه^(٣) أنه معلوق بمصلاي على عوصي من الأحصي ، وقد ضرخوا بأن العوص منه كهو منها ، وأما الثاني فلأن مثله لم يُحط بكلامهم في هذا سبب نصريح في أية بوقول . خالف روحني على أنب في دعه ريد ، وكان عائناً فسغه فقل وقع نائياً به ، لأن قوله كسؤ له به فيه^(٤) ، فكما برؤء كسؤ له ، ولا محذاً لجميع النصريح في ذلك^(٥) أيضاً

وفي الروضة^(٦) في محث نكاح اشعر ما حصل مع من لروح منه لو صلو روحه على أن يُروّخه ريدته ، وصداقته يصغ بمطلقة فمغل^(٧) وقع لطلاق ، قال ابن القطاي نائياً وبه مهر العطل على ريد ، كما أن لسه على زوجها مهر العطل^(٨)

وهذا صريح في بطلان دينك التعليق : لأن زيدا لم يثنأ ولا خاطب ،

(١) أي : الزوج . (ش : ٤٩٩/٧)

(٢) قوله (وذلك) إشارة إلى قوله (وهو رجمي) كردي وعبرة لشرواني (٤٩٩/٧) . (أي : عدم صحة ذلك الرعم)

(٣) أي : من ذلك العوص ، وقوله (أنه معلوق) رجم (ب) معيد سعيد الطلاق (ش : ٥٠٠/٧)

(٤) قوله (كسؤ به) أي : ريد (به) أي : روح (منه) أي : الطلاق (ش : ٥٠٠/٧)

(٥) قوله (ولا محذاً لجميع نصريح في ذلك) أي : في قوله حسن يجب المحاطة ، ولا يرد ذلك كردي وفي هامش (ب) (عبرة الكردي أي : في قول الأحصي كسؤ له به ، ولا يرد ذلك) كذلك قوله (ولا محذاً لجميع) عطف على قوله (بكلامهم) (ش : ٥٠٠/٧)

(٦) أي : روح بدت من مطير لمذكور (مصري : ٢٤٤/٣)

(٧) روضة الطالبيين (٣٨٨/٥)

ولو كبدلها أن يختلج له . ولا حسي توكلها .

وإنما المطلق رتبط طلاق روحته بترويح ريد له ، فترويح له جعل مختاراً لطلاقها ولزمه^(١) مهر المثل ، لأن المطلق لم يُطلق إلا في مقابل تسليم له ، وهو يصع التي تزوجها ، ولم تسليم له ، لِمَا نقرر أنه يترمه لها مهر المثل

معلم أن قول العوض^(٢) الذي رتبط الطلاق به . كسؤال الروح به ، وأن كل تعليق^(٣) للطلاق نصت معاملة الصع بعوض مقصود راجع لجهة الروح يقع الطلاق به ثباً ، ثم إن صغ العوض^(٤) فيه^(٥) ، وإلا فمهر المثل على ما مر

(ولو كبدلها) في الاحتلاع (أن يختلج له) أي لنعمه ولو بالقصد ، كما مر^(٦) ، فيكون خلج أحسي وأمال عليه ، بخلاف ما إذا نواها^(٧) ، وهو ظاهر ، وما إذا أطلق وهو ما ضرخ به العراقي ، وعراض الأذرع له بحرم إمامه بخلافه مردود بأن كلامه فيما إذا لم يخالفها مما سمته ، وكلام إمامه فيما إذا خالفها فيه^(٨) .

(ولا حسي توكلها) في احتلاع نفسها بماله ، أو بمال عليه ، وكذا أحسي آخر^(٩) .

فإن قال^(١٠) لها : سيلي زوجك أن يطلعتك بألف ، أو لأجنبي : سل فلاناً أن

(١) قوله (ولزمه) أي : لزم أيضاً مهر المثل - كردي .

(٢) قوله (أن قول العوض) كسؤال الروح) سواء حصل العوض في صس لإبراء والترويع أو غيرها . كردي .

(٣) قوله (أن كل تعين) (كل) اسم (أن) وخبره (يقع الطلاق) إلخ كردي .

(٤) وفي (ح) و (د) و (ع) أو المطفوعة المصرية والمكة (فيه) بالياء التثنية

(٥) قوله (كما مر) قبل (فصل الصيغة) . كردي .

(٦) قوله (بخلاف ما إذا نواها) وأما إذا أطلق فيكون خلج الروح - كردي .

(٧) أبو بيط (٢٥٤ / ٣) ، بهاميه المطلب في دراية الملع (١٣ / ١٨٦)

(٨) أي للأحسي توكل أحسي آخر سموع شر (شر ٥٠٠ / ٧)

(٩) الأجنبي الموكل - (شر : ٥٠٠ / ٧)

فَتَتَحَيَّرُ هِيَ

وَلَوْ اخْتَلَعَ رَجُلٌ وَصَرَّحَ بِوَكَّالَتِهَا كَاذِبًا.

يُطْلَقُ رَوْحَتَهُ بِالْبَيْتِ اشْتَرِطَ فِي لِرُومِ الْأَلْبِ لَهُ^(١) أَنْ يَقُولَ عَلَيَّ ، بخلاف .
سَلْ رَوْحِي أَنْ يُطْلَقَنِي عَلَى كَذَا فَإِنَّهُ تَوَكَّلْ وَإِنْ لَمْ تَقُلْ عَلَيَّ

وَلَوْ قَالَ طَلَّقْ رَوْحَتَكَ عَلَى أَنْ أُطْلَقَ رَوْحِي مُغْلًا تَأْسًا ؛ لِأَنَّهُ حَلَعٌ فَاسِدٌ ؛
لِأَنَّ الْعَوَصَ^(٢) فِيهِ مَقْصُودٌ ، بخلاف لِعَصَبِهِمْ فَلِكُلِّ عَلَى الْآخِرِ مَهْرٌ مِثْلُ رَوْحَتِهِ .

وَإِذَا وَكَّلَهَا الْأَجْسِيُّ فِي الْحَلَعِ (فتتحيّر هي) بَيْنَ أَنْ تُخْلَعَ عَنْهَا أَوْ عَنْهُ
بِالصَّرِيحِ أَوْ السُّيِّ^(٣) ، فَإِنْ أَطْلَعَتْ قَالَ الْأَدْرَعِيُّ وَعِيْزُهُ فَالظَّاهِرُ وَفَوَعُهُ عَنْهَا
قِطْعًا اسْمِي ؛ أَيِ بَصَرِ مَا مَرَّ فِي التَّوَكُّلِ بَعْدَهُ^(٤) ، لَكِنْ نَفَا كَانَتْ تَسْقِلُ بِهِ
إِحْمَاعًا بخلاف الْأَحْسِيِّ كَدَرِ حَادِثِهَا أَقْوَى ؛ فَمَنْ ثُمَّ فَضَعُوا تَوْفِيقَهُ لَهَا هُنَا ،
وَاجْتَنَبُوا ثُمَّ ، كَمَا مَرَّ^(٥)

وَحَيْثُ صُرِّحَ بِاسْمِ التَّوَكُّلِ . طَوْلَبَ التَّوَكُّلُ^(٦) فَقَطْ ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ وَكَيْلِ
الْمُشْتَرِي بَأَنِّ الْعَقْدِ لِمَنْكُنْ وَفَوَعُهُ لَهُ ثُمَّ لَا هَا ؛ كَمَا مَرَّ^(٧) ، وَلَا
فَالْمُبَاشَرُ ، إِذَا عَرِمَ رَجَعَ عَلَى مَوَكَّلِهِ إِنْ وَفَعَ الْحَلَعُ عَنْهُ ، وَإِلَّا فَلَا

(وَلَوْ اخْتَلَعَ رَجُلٌ) بَعَالَهُ أَوْ مَالِهَا (وَصَرَّحَ بِوَكَّالَتِهَا كَاذِبًا) عَلَيْهَا

(١) أَيِ : لِلْمَوَكَّلِ . (ش : ٥٠٠ / ٧)

(٢) عِلَّةٌ لِلْمَقِيدِ فَقَطْ . (ش : ٥٠٠ / ٧)

(٣) رَجَعَ لَكِنْ ، مِنْ سَعْفُوفٍ وَالْمَعْفُوفِ عَلَيْهِ ، فَهِيَ أَرْبَعٌ ، بِمِثْلِ الْإِطْلَاقِ إِذَا صِيرَ الْعَصْرَ
حَصًّا . (ش : ٥٠٠ / ٧)

(٤) أَيِ : بِأَنَّهُ لَمْ تَحَالَفْ فِيهَا سِتْنَاهُ . (ش : ٥٠٠ / ٧)

(٥) إِنْ أَرَادَ مَا مَرَّ عَنِ الْعَرَالِيِّ وَإِمَامِهِ صَدَّقَ ثُمَّ أَنَّهُ لَا خِلَافَ بَيْنَهُمَا ، أَلَيْسَ بِأَنَّهُ يَرِيدُ مَا عَصَرَ
مَا فُهِمَ الْأَدْرَعِيُّ . (ص : ٥٠١ / ٧)(٦) أَيِ : هَذَا إِذَا كَانَ فِي صَعَةِ التَّوَكُّلِ مَا يَمْتَصِي الْأَنْزَامَ ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ، وَكَذَلِكَ يَقْدَرُ فِيهَا بَعْدَهُ
أَهْرَاشِيْدِي (ش : ٥٠١ / ٧) .

(٧) فَوَلَهُ (كَمَا مَرَّ) حَيْثُ فَوَعَهُ (وَبَعَثَ بِوَكَّلِهِ تَمَامًا) كَرْدِي

لَمْ تَطْلُقْ

وَأَنُوهَا كَأَحْسَبِيٍّ فَتَحْتَلِعُ بِمَالِهِ ، فَإِنْ اخْتَلَعَ بِمَالِهَا وَصَرَّحَ بِوَكَالَةٍ أَوْ وَلَايَةٍ لَمْ تَطْلُقْ ، أَوْ بِاسْتِقْلَالٍ . . فَحَلْعٌ بِمَعْصُوبٍ

(. . لم تطلق) لأنه مربوط بالمال ولم ينفذه هو ولا هي

نعم ؛ إن اعترف الروح بالوكالة أو ادّعىها كانت بقوله^(١) ، ولا شيء له

(وأنها كاحسبي ، فحتلع بماله) يعني بمعين أو غيره ، صغيرة كانت أو كبيرة (فإن احلع) الأث أو لأحسبي (مالهها وصرح بوكالة) منها كادماً (أو ولاية) له^(٢) عليها (لم تطلق) لأنه ليس بولي في ذلك^(٣) ، ولا وكيل فيه ، والطلاق مربوط بالمال ولم ينفذه أحد ، ولأنه ليس له صرف مالها في الحلع^(٤) ومن ثم^(٥) لم يفتع عليه موقوف على من يحتلع ؛ لأنها لم تملكه قبل الحلع .

(أو) صرّح (باستقلال) كـ خلتعها لنفسه ، أو عن نفسه (فحلّع بمعصوب) لأنه عاصت لماله ، فيفتع بانها وإن علم الروح^(٦) ، وله عليه مهر العتل

(١) أي : الزوج ، انتهى . ع ش . (ش : ٥٠١ / ٧)

(٢) أي : الأب . (ش : ٥٠١ / ٧)

(٣) إذا لولاية لا تشبه له أسرع في مانها انتهى معني (ش : ٥٠١ / ٧)

(٤) عذم في أوائل الكتاب في شرح (ورا حلع سعيه) ربح استثناء ما إذا حشي الولي على مانها من الروح وله يمكن دفعه لا بالحلع ، رجع (ش : ٥٠١ / ٧)

(٥) قوله (ومن ثم) أي من أجل أنه ليس له حلع (لم يفتع عليه) أي على الأب (موقوف على من يحتلع) بأن قد اتوافق وقت هذا على النساء الثلاثي يحتلعن كردي

(٦) [أي] يعلم الروح أنه معصوب ، بخلاف ما مر ، فلا تفعل عن حكم المعصوبين حاصل كلامهم أن المعصوب إن كان غير معين ، بل في الدمة ، ولم يعلم الروح أنه معصوب ثم كان معصوباً لا يقع العلق ، ولا بأن على برعده نحو عدم معصوب في الدمة فيمع مهر العتل . سواء علم الروح أو لم يعلم ثم بان مرادهم به [أي المعصوب] عما مر هو الأول ، وهما فهو الثاني ، بأمل مريض علي منه من حظ شتم أعدي من حظ مريض علي ، في سورة ١ / ٢ / ١٣٣٩ - هامش (ب) .

ولو لم يُصرِّح بأنَّه عه ولا عها ، فإن لم يذكر أنَّه مالها فهو معصوب كذلك ، والأل^(١) وقع رجعيًا ، إذ ليس له تصرف في مالها بما دُكر ، كما مرَّ^(٢) فأشبهه خلع السبيبة ، كما لو قال^(٣) بهذا المعصوب ، أو الحمر ، لأنَّه صرَّح بما منع التبرع المقصود له^(٤) من الجمع .

ولو اِخْتَلَعَ بَصْدَاقُهَا ، أَوْ عَلَى أَنَّ الرُّوحَ بَرِيءٌ مِنْهُ ، أَوْ قَالَ عَظَّمَهَا وَأَسْتَ
بَرِيءٌ مِنْهُ ، أَوْ - عَلَى أَنَّكَ بَرِيءٌ مِنْهُ - وَقَعَ رَجْعِيًّا وَلَا يَتَرَأَّى مِنْ شَيْءٍ مِنْهُ
نَعَمْ ؛ إِنْ صَحَّ لَهُ الْأَثَرُ أَوْ الْأَحْيَى الدُّرُكُ (٥) ، أَوْ قَالَ عَنِّي صَمَامٌ دُبٌّ . .
وَقَعَ بِشَأْنِ مَهْرِ الْمَثَلِ عَلَى الْأَبِ أَوْ الْأَحْيَى

قَالَ الْبَلْقَيْيُّ وَكَذَا لَوْ أَرَادَ^(٦٦) بِالْصَّدَاقِ مِثْلَهُ وَشَمَّ فَرَسَةً تُؤَيِّدُهُ ، كَحَوَالَةِ الرُّوحِ عَلَى الْأَبِ وَقَبُولِ الْأَبِ لَهَا بِحُكْمِ ثَبَاتِهَا تَحْتَ حَجَرِهِ فَيَقْعُ بَاتِئًا بِعِشْلِ الصَّدَاقِ . اِنْهَى وَمَرَّةً أُخْرَى^(٦٧) وَفِي (الْحَوَالَةِ) مَا لَهُ تَعْلُقٌ بِذَلِكَ^(٦٨)

(۱) آی کاد ول طبقها عسی عده انهی عسی (ش ۵۰۲، ۷)

(۲) آی نصفاً (شماره ۵۰۲/۷)

(٣) أي: الامة أو الاحياء ، وهو راجع إلى قوله (والا رفع رجلاً) (ش)
(٥٠٣/٧)

(٤) قوله : (له) : أى : الأب أو الأجداد . (ش . ٥٠٢ / ٧) .

(۵) قومه (إن ضمن له الأب أو الأخي الترك) كأن قال أحدهما ضم لث مرأته من الصدق . كمدى

(٦) يعني في الصورة الأولى ، كما هو ظاهر ، ولا يحصى أن الشيء في ذاته (وكذا) بما هو لأصل الموضوع بآ مع قطع النظر عما يلزمه جهداً ، وإلا فهو في الأولى يستلزمه مهر المثل ، وهي إثباته مثل الحقائق انتهى رشدي (ش ٥٠٦/٧)

(۷) قوله : (ومرتعا) أي : قيل التيه - كروي .

(٨) قوله : (وفي الحوالة) عطف على (أنعم) ومما مر من قبيل التثنية : أن الوجه الاكتفاء بالقرينة من غير اشتراط مه تقديم المثل . (ش : ٥٠٣ / ٧) .

فصل

دَعَتْ حُلْعاً فَأَنْكَرَ صَدَقَ يَمِينِهِ وَإِنْ قَالَ - طَلَّقْتُكَ بِكَدَا ، فَقَالَتْ

مَنْجَباً

(فصل)

في الاختلاف في الحلع أو في عوضه

لو (ادعت حلعاً فأنكر) أو قال طال الفصل من لعظيها ؛ بأن سألته الطلاق بعوض فطلقها بدون ذكره ثم اختلفا فقالت : طَلَّقْتَنِي مُتَصِلاً فَبَسْتُ ، وقال من منفصلاً فلي الرجعة ، أو نحو ذلك^(١) ، ولا يسه (صدق يمينه) لأن الأصل - عدمه مطبقاً^(٢) ، أو في الوقت الذي تدعيه فيه

فإن أقامت به يمينه - ولا تكون إلا رحلي - بآث ولم يطعن بها ، لمان ؛ لأنه يُنْكَرُ ، ما لم يعذ ويعترف به^(٣) على ما قاله الماوردي ؛ لأن الطلاق لزمته وهي معترضة به^(٤) .

وفيه نظر ، بل الذي يتجده أنه^(٥) كمن أقر لشخص بشيء فأنكره ثم صدقه^(٦) . لا يُلْزَمُ اعترافه جديداً من المقر^(٧) .

(وإن قال طلقك بكدا ، فقالت) لم تُطِئْني ، أو طَلَّقْتَنِي (محاماً)

(١) أي كان قال فصلت الاستئناف انتهى عن (ش ٥٠٢/٧)

(٢) فصل قوله (مطلقاً) أي في جميع الأوقات كروي وعاره الشرواني (٥٠٣/٧) (أي لا متصلاً ولا منفصلاً)

(٣) أي : أصل الحلع أو اتصاله . (ش ٥٠٣/٧)

(٤) أي ما عدا ، انتهى رسمي (ش ٥٠٣/٧) وراجع : الحادي الكبير ، (٢٥٧/١٢)

(٥) أي ما عدا ، أو لروحه ، واستدكير تأويل المحلع ، لا يصح رجوع النصير لروح ؛ كما هو ظاهر (ش ٥٠٣/٧)

(٦) وفي (ح) و(ب) و(ع) و(ت) والمطبوعة المصرية (صدق)

(٧) راجع : المعهل المصاح في اختلاف الأشياع ، مسأله (١٣١٢) .

بانت ولا عوض

وإن اختلفا في جنس عوض أو قدره ولا شيء بحد واحد ووجب مهر مثل

أو طرد الفصل بين لمظني ولعوض ، أو بحر ديث (بانت) باقره (ولا عوض) عديها بد خلقت ، لأن الأصل براءة دمتها ، ما لم يقم شاهداً ويخلف معه ، أو تصدقه فيشت المأ ، وإذا حلفت ولا شيء له . وجبت مهرتها وكسوتها ومن العدة ، ولا يرثها ، قال الأذرعني والركشي : بل الظاهر : أنها ترثه

(وإن اختلفا) أي الماحل والروح أو كينه ، وهي أو وكيلها ، أو لأجسي (هي جنس عوض^(١) ، أو قدره) أو نوعه ، أو صفته ، أو أجله ، أو قدر أجله ، أو في عدد الإطلاق ، بأن قلت صفتي ثلاثاً بألف ، فقال بل واحدة بألف ، أو نكت عن لعوض (ولا شيء) لأحدهما ، أو نكل منهما به وتعارضنا ، بأن أطلقنا أو إحداهما (تحالفا) كالتغير في كيفية الحلف ومن يندأ به^(٢)

ومن ثم اشترط أن تكون مدعاه أكثر ، فإن قدم أحدهما به قضى له

(ووجب) بعد فسحهما ، أو فسح أحدهما أو الحاكم للعوض^(٣) (مهر مثل) وإن كان أكثر مما ادعاه ، لأنه بذل الصبح لدي بعدز رده إليه وأما لسيوئة فواقعة بكل تقدير ، وأثر التحلف إنما هو في العوض خاصة

والقول في عدد الإطلاق اوافق . قوله بيمينه . ومن ثم لو قالت سألتك ثلاثاً بألف فطلقت واحدة فديت ثلثه ، فقال بل ثلاثاً فلي الألف فطلقت ثلاثاً ،

(١) هي (ح) و (س) و (ب) و (غ) . (هي جنس عوضه)

(٢) لكن يبدأ هنا بالروح ندأ . انتهى ع ش . (ش : ٥٠٢/٧) .

(٣) قوله : (للعوض) متعلق بالصبح . (ش : ٥٠٢/٧) .

وَلَوْ خَالَعَ بِأَلْفٍ وَيُونَا مَوْعَاً . لَزِمَ ، وَقِيلَ مَهْرٌ مِثْلُ ، وَلَوْ قَالَ أَرَدْنَا
دِرَاهِمَ ، فَقَالَتْ تِلْ ذَرَاهِمُ أَوْ ، فَلَوْسَا . تَخَالَفَا عَلَى الْأَوَّلِ ، وَوَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ
بَلَا تَخَالِفُ فِي الثَّانِي

عملاً بإقراره ، وَتَخَالِفُ أَنَّهَا لَا نَعْنَمُ أَنَّهُ طَلَعَهَا ثَلَاثًا ، وَحِينَئِذٍ لَهُ ثَلَاثُ الْأَلْفِ .

نعم : إِنْ أَوْفَعَهُمْ وَقَالَ مَا طَلَقْتُهَا قُلْ وَلَمْ نَطْلُ فَضُلٌّ . اسْتَحَقَّ الْأَلْفَ .

(وَلَوْ خَالَعَ بِأَلْفٍ وَيُونَا مَوْعَاً) أَوْ جَاءَ ، أَوْ صَعَةً (لَزِمَ) وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ
الْعَالِيقِ ، جَعَلًا لِمُصَوِّ كَتَمَلْعُوط ، بِحِلَافِ الْبَيْعِ ، لِأَنَّهُ يَخْتَصِمُ هَاهُنَا لَا يَخْتَصِمُ
ثُمَّ ، فَإِنْ لَمْ يَتَوَيَّا شَيْئًا . وَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ ^(١) .

(وَقِيلَ) تَلَزَمَ (مَهْرٌ مِثْلُ) مَطْلَعًا ، لِلْجَهْلِ ^(٢) بِالْعَوَصِ

(وَلَوْ قَالَ : أَرَدْنَا) بِالْأَلْفِ الَّتِي أَطْلَقَهَا (دِمَانِيرَ ، فَقَالَتْ قُلْ) أَرَدْنَا
(دِرَاهِمَ ، أَوْ فَلَوْسَا) أَوْ قَالَ أَحَدَهُمَا . أَطْلَقْنَا ، وَقَالَ الْآخَرُ : عَيْتٌ نَوْعًا آخَرَ
(تَخَالَفَا عَلَى الْأَوَّلِ) الْمَعْتَمِدِ ، كَمَا لَوْ اخْتَفَا فِي الْمَلْعُوطِ ، ثُمَّ يَجِبُ مَهْرٌ
الْمِثْلُ (وَوَجَبَ مَهْرٌ مِثْلُ) تَخَالَفَ فِي (الْقَوْلِ) الثَّانِي (

أَمَّا لَوْ اخْتَفَتْ بَيْنَهُمَا وَتَصَادَقَا ^(٣) فَلَا فَرْقَ ، وَأَمَّا لَوْ قَالَ أَرَدْتُ
الدِّرَاهِمَ ، وَقَالَتْ أَرَدْتُ الْفُلُوسَ ، يَلَا تَصَادِقُ وَتَكَادِبُ . فَتُنْزَلُ لَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ
بَلَا تَخَالَفِ .

(١) راجع : المصنف في اختلاف الأشباح : مسألة (١٣١٣) قال لشرواني (٥٠٤ / ٧)
(قوله : « لَوْ لَمْ يَتَوَيَّا شَيْئًا » عبارة : « الْهَابِ » - أي : « شرح المصنف » و « المعنى » : « وَإِنْ لَمْ
يَتَوَيَّا شَيْئًا » معناه بقدر البلد ، « لَوْ لَمْ يَكُنْ بِهَا عَالِمٌ » مَهْرٌ مِثْلُ « بَيْت » وهذه الريدة
كانت في أصل بشارح رحمه الله تعالى ثم حُذِرَ عَلَيْهَا وَاقْتَصَرَ عَلَى مَا هِيَ « انتهى سيد عمر)
(٢) قوله : (مَطْلَعًا) أي : سواء . بَوَيَّا عَالِمٌ بِدَلْدٍ أَوْ غَيْرِهِ . وقال الكردي : أي في جميع
الأوقات . انتهى . قوله : (لِلْجَهْلِ) أي : إلح : أي في السقط ، ولا علة بالغة انتهى
معنى . (ش : ٥٠٣ / ٧)

(٣) وفي (خ) : « رِيَادَةُ » : (على الاختلاف) .

وأما لو صدَّق أحدهما الآخر على ما أَرَادَهُ وكَذَّبَهُ الآخرُ فيما أَرَادَهُ فليسَ
ظاهراً ولا شياً له عليها ؛ لإنكار أحدهما المِرْقَةَ

نعم ؛ إن غَاذَ المَكْدُوثُ وصدَّقَ استخفَّ الروحُ المسمَّى على ما مرَّ^(١)

وإذا أُطْلِقَتِ الدِّراهِمُ في الحلعِ المَحْرُورُ بُرِّثَتْ على عَالٍ تَقْدٍ لِنَدْبٍ ، أو
المَعْلُوقِ بُرِّثَتْ على الدِّراهِمِ الإسلاميَّةِ ، كما مرَّ^(٢)

تنبيهٌ عُلِمَ مما مرَّ : ضُطَّ مائِلُ الدِّبِّ ، بأنَّ لَطْلَاقَ بِئْتَا أن يَفْقَعَ بِئْتَا
بالمسمَّى إن ضَحَّتْ الصَّبْعَةُ والعَوْصُ ، أو مَهَرُ المِثْلِ إن قَسَدَ العَوْصُ فقط ، أو
رَحْعَتَا إن قَسَدَتِ الصَّبْعَةُ وَقَدَّ نَحَرَ الروحِ الطَّلَاقِ ، أو لا يَنْفَعُ صَلَاةً إن تَغَلَّقَ بها لم
يُؤْخَذَ

فَعُلِمَ^(٣) . أنَّ من غَلَّقَ طَلَاقَ رُوحَتِهِ بِإِبْرَائِيهَا بَدَأَ من صِدَاقِهَا لم يَفْقَعَ عَلَيْهِ ،
إِلَّا إن وُجِدَتْ بَرَاءَةٌ صَحِيحَةٌ من جَمِيعِهِ . فَيَقْعُ بِئْتَا ، بأنَّ تَكُونُ^(٤) رَشِيدَةً وَكُلُّ
مَهْمَا يَغْلُمُ قَدْرَهُ وَلَمْ يَتَغَلَّقْ به رَكْعَةٌ ، حَلَاةً لِمَا أَصَالَ به الرِّتْمِيُّ . أنه لا فَرْقَ بَيْنَ
تَعَلُّقِهَا وَعَدَمِهِ وَإِنْ يَفْلَهُ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ ، وَيَقْلَهُ غَيْرُهُ عَنِ إِطْلاقِ لَعَلَمَاءِ من
الْمُتَأَحِّرِينَ .

وَدَلَّتْ^(٥) لَطْلَاقِ هَذَيْنِ النِّقَيبِ ، وَلَأَنَّ الإِبْرَاءَ لَا يَصْبُحُ من قَدْرِهَا^(٦) وَقَدْ غُلِّقَ
بِالإِبْرَاءِ من جَمِيعِهِ^(٧) فَلَمْ تُؤْخَذِ الصَّبْعَةُ المَعْلُوقُ عَلَيْهَا

(١) قوله (على ما مر) أي في شرح قوله (صدق بعبه) بقوله (ما لم بعد ويعترف) كَرْدِي

(٢) قوله (كما مر) قل قوله (وإن جازع مسجون) كَرْدِي

(٣) أي من المسألة الأخيرة (ش ٥٠٤/٧) .

(٤) قوله (بأن تكون) : أي بمسألة البراءة للصحة (ش ٥٠٤/٧)

(٥) أي : عدم صحة ما قاله الربيعي . (ش : ٥٠٥/٧) .

(٦) أي : الركعة . (ش : ٥٠٥/٧) .

(٧) أي : جميع الصلوات . ن . هاشمي (ب) .

وَرَعِمُ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنَّمَا يَقْصِدُ بَرَاءَتَهُ مَعَاشَرَتَهُ هِيَ ، لَسَ فِي مَحَلِّهِ ، بَلِ
الظَّاهِرُ أَنَّهُ يَقْصِدُ بَرَاءَةَ دَمِهِ مِنْ حَمِيصٍ مَا فِيهِ ، إِنْ لَوْ عَلِمَ أَنَّ مُسْتَحَقِّي الْبَرَاةِ
تَتَعَلَّقُونَ بِهِ بَعْدَ الطَّلَاقِ . لَمْ يُوقِعْهُ ، وَكَثِيرُونَ يُعْبَلُونَ النَّظَرَ لِهَذَا فَيَقْعُونَ فِي
مَعَايِدَ لَا تُخَصِّي .

وَفِي « فِتَاوَى أَبِي زُرْعَةَ » فِي إِنْ أَثَرْتُي مِنْ صَدَائِقٍ عَدِيٍّ فَأَنْتَ طَالِقٌ ،
فَمَالَتْ لَهُ أَنْزَاتُكَ يُشْتَرَطُ عَلَيْهِمَا وَأَنْ تُرِيدَ الْإِبْرَاءَ مِنَ الصَّدَاقِ الْمَعْلُومِ بِهِ ^(١) ،
فَحَبْسُ نَفْعٍ شَأْنًا ، فَإِنْ قَالَتْ لَمْ أَرَدْ ذَلِكَ لَمْ يَنْفَعِ ^(٢) أَسْهَى
وَالَّذِي يَظْهَرُ ^(٣) أَنَّ لَشَرْطَ عَدَمِ الصَّارِفِ ، لَا قُضْدُ مَا ذَكَرَهُ ، لِأَنَّ الْجَوَابَ
مَرَّتَ عَلَى السُّؤَالِ ، كَمَا صَرَّحُوا بِهِ ، وَلَوْ غَلَّقَ بِالْإِبْرَاءِ ^(٤) تَأَوَّلَ الْإِبْرَاءَ عَنْ
الْعَبْرِ وَكَالَةً ، كَمَا لَوْ حَلَفَ ، لَا يَسْعُ نَحْثُ بَيْعِهِ عَنْ غَيْرِهِ وَكَالَةً
وَلَوْ ظَنَّتْ مِمَّا الْإِبْرَاءَ فَأَثَرَاتُهُ بَرَاءَةٌ فَاسِدَةٌ فَجَرَّ الطَّلَاقُ وَرَعِمَ أَنَّهُ إِنَّمَا أَوْقَعَهُ
لَطَنُهُ صَحَّةَ الرِّاءَةِ لَمْ يُفْلَ ، عَلَى مَا فِيهِ مِمَّا يَأْتِي ^(٥)

وَبَوَدْتُ حَعْلْتُ مَهْرِي عَلَى تَمَامِ طَلَاقي كَدَنْ كَيَاةٍ فِي الْإِبْرَاءِ ، كَمَا قَالَهُ
بَعْضُهُمْ ، وَكَأَنَّهُ لَمْ يَنْظُرْ لِمَا فِيهِ مِنْ تَعْلِيلِ الْإِبْرَاءِ الْمَطْلُوبِ لَهُ ، لِأَنَّ الْعِدَارَ فِي
الْكَيَاةِ عَلَى الْبِهِ ، وَالْمَرْصُ أَثَرًا لَمْ تَوِ التَّعْلِيلُ ، نَظِيرَ مَا مَرَّ أَنْفَاءً فِي ، يَدَلَّتْ

(١) قَوْلُهُ (الْمَعْلُومِ) فِي «طَلَاقٍ» (ب) أَيِ بِالْإِبْرَاءِ (ش : ٥٠٥/٧) قَالَ لَكَمْ كَيْفِي مَعْنَى
هَذَا كَرِ الْأَوَّلَى لِلْمَشْرِحِ أَنْ يَقُولَ (الْمَعْلُومِ هُوَ (ب) ، وَيَصِحُّ حَعْلُ (ب) (ب) عَنْ
الضَّاعِنِ ، كَمَا سَبَقَ .

(٢) فِتَاوَى الْعِرَاقِيِّ (ص : ٣٤٨-٣٤٩)

(٣) رَدُّ الشَّرْطِ الْأَوَّلِيِّ مِنْ شَرْطِي « فِتَاوَى » (ش : ٥٠٥/٧)

(٤) هُوَ (وَوَعْلُو بِالْإِبْرَاءِ) فِي إِبْرَاءِ (الرَّوْحَةِ أَوْ غَيْرِهَا) (سَوَاءٌ الْإِبْرَاءُ عَنْ الْغَيْرِ وَكَانَ) مَا كَانَ
مِنْ عِلْوِ مَهْرَاتِهِ وَكَالَةً عَنْ غَيْرِهَا فِي الْإِبْرَاءِ ، سَوَاءٌ الرَّوْحَةِ أَوْ غَيْرِهَا كَرَدِي

(٥) قَوْلُهُ (عَلَى مَا فِيهِ) أَيِ عَلَى بَرَاءَةٍ فِي عَدَمِ الْقَوْلِ (مَعَايِنِي) أَيِ عَنْ إِنْ عَجَبَ
وَأَسْمَاعِيلَ الْحَضْرَمِي وَالْأَصْحَبِي وَمَنْ تَبِعَهُمْ . (ش : ٥٠٥/٧)

صدائقي على طلاقِي ، وبطئره

ولو قَالَ : إِنْ أُنْزَأْتِي مِنْ أَحَرِّ أَقْسَاطٍ مِنْ صَدَقْتِ (١) كَانَ لَعْنُهُ مُحْتَمَلًا (٢) ،
 إِنْ جَعَلَ (٣) (مِنْ) الثَّانِيَةَ سَانِيَةً (٤) اشْتَرَطَ إِبْرَؤُهُ مِنْ نَقْصِطِ الْأَحِيرِ ، أَوْ
 تَعْيِصِيَّةٍ (٥) . اشْتَرَطَ إِبْرَؤُهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ الْأَخِيرَةِ ، لِمَصْرُورَةٍ أَنْ قَلَّ الْجَمْعُ ثَلَاثَةً مَعَ
 كَوْنِ لَعْنِ (الْأَحِيرِ) حَصْفَةً فِي النِّصْفِ لِأَحِيرِ ، وَاصْرُورَةٍ تُقَدَّرُ بِقَدْرِهَا

إِنْ أَصْلَقَ (٦) فَأَلَاؤُحُهُ لِأَوَّلِ ، وَالْأَخُوطُ - الْكَبِيرِ ، قَالَهُ بَعْضُهُمْ ، وَفِيهِ
 نَظَرٌ ظَاهِرٌ ؛ بِذَلِكَ فَرْقٌ بَيْنَ السَّانِ وَالتَّعْيِصِ هَاهُنَا ؛ عَمَلًا بِقَصِيَّةِ (مِنْ أَحَرِّ) إِسْدَالٍ
 عَلَى أَنْ مَطْبُوتِ الْإِبْرَاءِ مِنَ الْأَحَرِّ حَصْفَةٌ ، فَلَمْ يَتَّيْذِ الْوُقُوعُ بِهِ لَا عِبْرَ

وَبِوَقْدِ أَنْزَيْتِي وَنُغْطِثِ كَذَا ، فَأُثَرَانَهُ فَلَمْ يُعْطِهَا فَأَقْبَى اسُ عَجِيلٍ
 وَرِسْمَاعِيلُ الْحَصْرَمِيُّ بَعْدَ صِحَّةِ الرِّاءِ ، وَبَعَثَهُمَا أُوْ شَكِيلٍ فَقَالَ حَيْثُ
 حَصَلَ بِيَهُمَا مُوَاعَاةٌ أَوْ بَوَاعْدٌ وَلَمْ يَبْ مَالُوعِدٍ . لَمْ يَصْخَّ الْإِبْرَاءُ ، وَغَيْرُهُ (٧)
 هَسَانٌ مَا قَالَاهُ هُوَ الْمُعْتَمَدُ ، لِأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهَا (أَنْزَأْتِكِ) أَيِ سَعَا
 وَعَدَتْ (٨)

وَأَيْدَهُ بَعْضُهُمْ أَيْضًا (٩) سَعَا فِي ، فَتَاوَى الْأَصْحَى ، أَوْ مِنْ عُلُقٍ لَطْلَاقٍ سَعَا

(١) هُوَ (كَانَ لَعْنُهُ مُحْتَمَلًا) أَيِ مُحْتَمَلًا لِمَعْنَى الْعَصْرِ وَالْيَدِ كَرْدِي قَالَ الشُّرَاوِيُّ
 بَعْدَ عَمَلِ كَلَامِ الْكُرْدِيِّ (٥٠٥/٧) وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى (أَيِ ثَلَاثَةِ مُحْتَمَلَاتٍ إِرَادَةُ الْيَدِ أَوْ
 التَّعْيِصِ وَالْإِطْلَاقِ) (ش : ٥٠٥/٧)

(٢) أَيِ : الرُّوجِ . (ش : ٥٠٥/٧) .

(٣) دَامَعِي مِنْ أَحَرِّ أَقْسَاطِ السَّانِ هِيَ صَدَقْتِ (س : ٥٠٥/٧)

(٤) عَطَفَ عَلَى (بَابِيَّةٍ) دَامَعِي مِنْ أَقْسَاطِ أَحِيرِهِ هِيَ بَعْضُ صَدَقْتِ (س : ٥٠٦/٧)

(٥) هُوَ (بَابِ أَطْلَقَ) أَيِ لَمْ يَبْرَأْ بَعْضُ وَلَا أَيْانَ كَرْدِي

(٦) عَطَفَ عَلَى (بَابِ شَكِيلِ) ، هُوَ (هَسَانٌ) أَيِ بَعِيرٍ (ش : ٥٠٥/٧)

(٧) الْأَوَّلَى أَوْ يَقُولُ : (أَيْرَأْتِكِ سَعَا وَعَدَتْ) (ش : ٥٠٦/٧)

(٨) قَوْلُهُ (وَأَيْدَهُ) أَيِ مَا سَعَا ، وَقَوْلُهُ (أَيْضًا) أَيِ كَأَيِّ شَكْلِ وَغَيْرِهِ (ش :

٥٠٦/٧)

يَقْتَضِي العُورِيَّةُ فَأَبْرَأْتَهُ لَا مُورَأَ طَائَةً أَلَهَا طَلَقْتُ لَمْ تَصِحَّ الرَّاءَةُ ؛ كَمَا أَقْتَى بِهِ
الْقَاضِي حَسِينٌ ، وَهُوَ كَمَا أَقْتَى ، أَحَدًا مِنْ بَطَائِرِهَا فِي (الصَّلَح) انْتَهَى
قَالَ بَعْضُهُمْ ، وَطَّهَّهَا حَصُولَ الطَّلَاقِ يُرَجَّحُ أَنَّ مَرَادَهَا ، أُنْزَأْتُكَ فِي مَقَابِلَةِ
طَلَاقِي ، فَتَلْعَوُ الرَّاءَةُ عَدَاةَ نَفْسِهَا

وَهَذَا كُلُّهُ^(١) مَسَارِعٌ فِيهِ بَأَنَّهُ لَا يَنْظَرُ إِلَى لِمَوَاطَأَةٍ وَالْوَعْدِ ، كَسَائِرِ الْعُقُودِ ، وَهَذَا
هُوَ الْقِيَاسُ ، فَلْيَكُنِ الْأَوْخَةُ صَحَّةً لِرَاءَةٍ مُطْلَقًا^(٢) فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ^(٣) ؛ إِنْ لَا عِبْرَةَ
عِنْدَ الْإِتْيَابِ بِصَرِيحِهَا^(٤) يَبْهِي كَوْنَهَا فِي مَقَابِلَةِ الْوَعْدِ^(٥) أَوْ الطَّلَاقِ^(٦) .

وَلَيْسَ هَذَا^(٧) بِأَوَّلَى مِنْ مَوَاطَأَةِ الْمُحَلِّلِ عَلَى الطَّلَاقِ وَوَعْدِهِ بِهِ ؛ إِنْ قَوْلُهَا
أُنْزَأْتُكَ بَأْوِيَّةً ذَلِكَ^(٨) . كَقَوْلِ الْوَلِيِّ رَوَّحْتُكَ دُونَ ذَلِكَ^(٩) ، فَكَمَا لَمْ يَنْظُرُوا
لِلَّيَةِ ثُمَّ بَلْ عَمِلُوا بِالصَّرِيحِ لِمُخَالَفِ لَهَا^(١٠) فَكَذَلِكَ هَا ، بَلْ أَوَّلَى ؛ لِأَنَّ
الْكَاحَ تُخْتَاطُ لَهُ مَا لَا يُخْتَاطُ لِلْإِبْرَاءِ

(١) هُوَ مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ ، لَا لِمَعْنَى ، وَالْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِهِ (قَاضِي بِنِ عَجِين) . إِي بَوْلِهِ
(وَهَذَا) . (ش : ٥٠٦/٧) .

(٢) أَيِ وَحْدِ الْمَوَاطَأَةِ وَالْوَعْدِ بِالْإِعْطَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى أَوْ لَا ، وَوَحْدَ ظَنِّ حَصُولِ الطَّلَاقِ فِي
الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ أَوْ لَا (ش : ٥٠٦/٧٠) .

(٣) قَوْلُهُ (فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ) رَهْمَاتُ بِنِ عَجِينِ وَرِسْمَاعِيلِ بَعْدَ صَحَّةِ الْإِبْرَاءِ ، وَإِقْبَاءِ الْأَصْحَابِ
بِقَوْلِهِ : لَمْ تَصِحَّ الرِّاءَةُ . كَرْدِي

(٤) أَيِ : الرِّاءَةُ . (ش : ٥٠٦/٧٠)

(٥) أَيِ : فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى . (ش : ٥٠٦/٧) .

(٦) أَيِ : فِي الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ . (ش : ٥٠٦/٧)

(٧) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنْ مَوَاطَأَةٍ وَلَوْ عَدَا مَذْكُورَيْنِ (ش : ٥٠٦/٧)

(٨) أَيِ : مَقَابِلَةِ الْوَعْدِ أَوْ الطَّلَاقِ (ش : ٥٠٦/٧)

(٩) أَيِ : الطَّلَاقِ الْمَوْعُودِ (ش : ٥٠٦/٧)

(١٠) بَوْلُهُ (بَلْ عَمِلُوا بِالصَّرِيحِ لِمُخَالَفِ لَهَا) وَصَحَّحُوهُ لِكَاحِ ثُمَّ ؛ لِعَدَمِ إِحْلَالِ تِلْكَ إِلَيْهِ
كَرْدِي

وبهذا يظهر أن الوجه في قوله أنت طالق ، بعد قولها تدلت صدقي على صحة طلاقي . . وهو أنه رجعتا وإن طرأ ما جرى منها التماس للطلاق بعوض صحيح ؛ لما تقرّر^(١) : أنه لا عبرة مع الصريح بطلن يقتضي خلافه وبه يؤيد على من رغم حالة طرأ التماسها المذكور أنه لا يقع ؛ لأن جوانه يُقدّر فيه إعادة ذكر العوض ، فكأنه قال : أنت طالق على العوض المذكور ، ولو قال ذلك ، لم يطلق ؛ إذ لا عوض لها صحيح ولا فاسد . انتهى^(٢) وممّا له تعلق بذلك^(٣) ، فراجع .

وإنما قدّر الثمن المذكور في اللفظ بعينه^(٤) في نحو البيع^(٥) ؛ لأن الجواب لا يستقل به قائله ؛ لتوقف الصحة على اللطخ ، بخلافه ها ؛ لأنه يستقل بالطلاق وهي تستقل بالإبراء فلم يخرج لذلك التقدير .

على أن ذكر الثمن ثم رفع في صحيحه صحيحة ملزمة ، وذكر مقابل البراءة أو الطلاق . . لم يقع ها كذلك فلم يُنظر إليه ولا إلى القرينة القاضية به^(٦) ؛ لأنها لا تؤثر في الماسد حتى تقله صحيحاً

وإنما تؤثر في صرف الصحيح عن قصته إذا قويت بحيث^(٧) ضارث تلك الصيغة مع النظر لتلك القرينة سادتها صحتها لها عن موضوعها ؛ كما هو قال

(١) أي أعم في قوله (وهذا كله مارع فيه ؛ بأنه) إيج (ش : ٥٠٦/٧)

(٢) أي : كلام الراعي . (ش : ٤٠٦/٧) .

(٣) قوله (وممّا له تعلق بذلك) قيل (فصل الأنكاح المطرقة) ، وفي شرح قوله (لأن سم) قبل . . لم يطلق) . كردي

(٤) متعلق بـ (قدر) والصبر بـ (اللفظ) أي قدر في كلام المحب من المتعاقبين ثمن المذكور في كلام البادي منهما . (ش : ٥٠٦/٧)

(٥) متعلق بـ (قدر) المقيد بالطرف الأول . (ش : ٤٠٦/٧)

(٦) أي . بقصد المقابلة . (ش : ٥٠٦/٧)

(٧) قوله (إذا قويت بحيث) إيج . وما لم يقر كذلك كردي

طَلَّقْتُ^(١) ثُمَّ قَالَ طَلَّقْتُ أَنْ مَا حَرَى بِي طَلَاقٌ وَقَدْ أَقْبَيْتُ بِحَلَالِهِ ، فَإِنَّهُ إِنْ وَقَعَ بَيْنَهُمَا حَصَامٌ قَبْلَ ذَلِكَ فِي (طَلَّقْتُ) أَمْهُو صَرِيحٌ أَمْ لَا ؟ كُنْ ذَلِكَ قَرِيبَةً طَاهِرَةً عَلَى صَدَقَةِ فَلَا يَخْشُ ، وَإِلَّا^(٢) خَشِئْتُ

وَنَأْتِي قَرِيباً^(٣) : أَنَّ الصَّرِيحَ الْمُحَالَةَ لَوْضَعِ اللَّفْظِ سَعَوْ ، فَلَا يُدْهِمُ^(٤) مَا هَا^(٥) ، لِأَنَّ ذَلِكَ^(٦) فِي قَرِيبَةٍ لَفْظِيَّةٍ ، وَمَا هِيَ فِي قَرِيبَةٍ حَالِيَّةٍ ، فَانْدَفَعَ مَا لِعَصِيهِمْ هُنَا .

وَبِئْسَ هَذَا كَمَنْ أَقَرَّ^(٧) طَلَاقِي أَوْ عَنِي مَعَ تَرَبُّعٍ ؛ لِأَنَّ الْإِقْرَارَ لِكُونِهِ إِنْخِبَاراً عَنْ حَقٍّ سَابِقٍ تَوَثَّرَ فِيهِ الصَّرِيحُ مَا لَا تَوَثَّرَ فِي الْإِثْبَاتِ

وَلَوْ قَالَ : أَنْتَ طَالِقٌ إِنْ أَخْرَجْتُكَ إِلَى آخِرِ السَّنَةِ . لَمْ تَطْلُقْ ، إِلَّا إِنْ فَصَلْتَ السَّنَةَ وَلَمْ يُطَابِعْ ؛ إِذَا الْمُرَادُ بِالْأَخِيرِ التَّرَامَةُ^(٨) ، لَا مَجْرَدُ قَوْلِهَا أَخْرَجْتُ ، خِلَافاً لِابْنِ الصَّلَاحِ .

فَإِنْ أَرَادَ بِالتَّأْخِيرِ صَيْرُورَتَهُ مُؤَحَّلًا^(٩) فَأَحَلَّتْهُ بِالدَّرَجَةِ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَرَغْمُ أَنَّهُ بِالدَّرَجَةِ لَا يُسَمَّى تَأْخِيلاً . . مَمْنُوعٌ .

وَلَوْ قَالَ : إِنْ أَتَانِي مِنْ مَهْرِكَ وَهُوَ عَشْرَةٌ ، فَأَتَرَأْتُهُ مِنْهُ فَإِنْ أَقَلَّ مِنْهُ ذَكَرَهُ

(١) قَوْلُهُ : (كَمَا لَوْ قَالَ طَلَّقْتُ) أَيُّ بَعْدَ أَنْ قَبْلَ لَهُ طَلَّقْتُ ؛ كَمَا بَاتِي فِي صَرِيحِ الطَّلَاقِ ، وَالْمُرَادُ (مَا حَرَى) حَقَّقْتُ . فِي حَوَاشِ طَلَّقْتُ كُرْدِي

(٢) أَيُّ : وَإِنْ لَمْ يَرُوحِ الصَّرِيحُ لِقَوْلِهِ (ش : ٥٠٦/٧)

(٣) أَيُّ : فِي مَبْحَثِ صَرَاحِ الطَّلَاقِ . (ش : ٥٠٦/٧)

(٤) أَيُّ : مَا يَأْتِي قَرِيباً . (ش : ٥٠٦/٧)

(٥) أَيُّ قَوْلُهُ (وَإِذَا بَوَّزْتُ فِي صَرْفٍ لَصَحَّحَ عَنْ فَصِيحَةٍ) إِنْج (ش : ٥٠٦/٧)

(٦) أَيُّ : مَا يَأْتِي قَرِيباً (ش : ٥٠٦/٧)

(٧) قَوْلُهُ (وَبِئْسَ هَذَا) أَشَارَ بِهِ إِلَى قَوْلِهِ (وَلَوْ قَالَ أَرْنِي وَأَعْطَيْتُكَ كَذَا) إِنْج . وَقَوْلُهُ (كَمَنْ أَقَرَّ) يَعْنِي : هُوَ لَا يُؤْخَذُ بِذَلِكَ الْإِمْرَانِ - كُرْدِي .

(٨) أَيُّ : التَّأْخِيرُ إِلَى مَضِيِّ السَّنَةِ ؛ بِأَلَا يُطَابِعُ إِيَّاهُ (ش : ٥٠٧/٧)

(٩) أَيُّ : سَنَةً . (ش : ٥٠٧/٧)

أو أكثر. فالذي يَظْهَرُ الوقوع في الأولى^(١)، لأن الشرط علمهما، وقد صرَّحوا بأن الإبراء من الأكثر يستدرئ من الأقل، فصار لشمول كلامه له كأنه يعلمه، دون الثاني، لأنه حينئذٍ جاهل به^(٢)، ومع جهله به لا وقوع، لأن إطلاق الإبراء معدومة، وهي لا بدَّ فيها من علمهما بالمعوص، وإطلاق الوقوع هـ أو عدمه^(٣) عطف، وحذره، ومساءلة. وهو ثمانون - سابقة^(٤). غير هذه^(٥)، فاشته

ولو كان لها في دمه معدومة ومحجوبة فقال: إن أثرأتي من جميع ما في دمتي فأنب طابق، فأثراته من لمعلوم وحده أو منها. فقياس ما مرَّ عن القاضي حسين^(٦) أنه لا ينزأ عن معلوم، لاها، إنما أثبات في معاملة الإطلاق وبم يقع، وقاس ما مرَّ عن غيره^(٧) الراء

وبأتي ذلك^(٨) فيما لو صتمها ثلاثاً ثم غلق طلاقها بالإبراء فأثراته ظانة أنها في

عصمته



(١) أي في صورة سير لعص، وقوله (دور شانه) أي في صورة من أكثره (ش ٥٠٧/٧)

(٢) قوله (لأنه) أي الروح (حتد) أي حين سير الكثرة (جاهل به) أي بالمهر (ش ٥٠٧/٧)

(٣) أي: الشامل لصورتي الأقل والأكثر. (ش ٥٠٧/٧).

(٤) قوله (ومساءلة) وهو ثمانون - مسأله (أي المسأله لعدة عد قوله) (ولو حالع محجوب) كردي هدمش (ح) قال الشروبي (٥٠٧/٧) (أي في شرح "وهي قول ببدل الحمر")

(٥) راجع انقري بينها في "حاشية البصري" (٢٤٧/٣)

(٦) قوله (ما مر عن القاضي حسين) وهو قوله في هذا الشرح (كما أمس به القاضي حسين) كردي

(٧) قوله: (ما مر) هو قوله، (فليكن الأوجه) بعد افتد، بقاضي حسين كردي

(٨) أي: ما ذكر من القياس. (ش ٥٠٧/٧).

محتوى المجلد السابع

٧	كتاب الوصايا
١٦	فرع : يصح تعليق الوصية بالشرط في الحياة أو بعد الموت
٣٩	فصل : في الوصية لغير الوارث، وحكم التبرعات في المرض
	فصل : في بيان المرض المخوف والملحق به المقتضي كل منهما للحجر
٥٢	عليه فيما زاد على الثالث
٧٦	فصل : في أحكام لفظية للموصى به وله
٨٥	فرع : الوصية بطعام يحمل على عرفهم دون عرف الشرع
١٠٨	فرع : أوصى لجماعة من أقرب أقارب زيد.. وجب استيعاب الأقربين ..
١١٠	فصل : في أحكام معنوية للموصى به مع بيان ما يفعل عن الميت وما يتفعله ..
١١٣	تنبيه : فيمن أوصى بخدمة عبده سنة غير معينة
١٢٥	فرع : فيمن أوصى بأن يعطي خادماً تربته كل يوم كذا... إلخ
١٤١	فصل : في الرجوع عن الوصية
١٥٤	فصل : في الإيصاء
١٩١	كتاب الوديعة
٢١٩	لو رأى أمين : كوديع وراع مأكولا تحت يده وقع فيه مَهْلَكَةٌ فذبحه .. جاز ..
٢٣٣	تنبيه : ضابط الحرز في الوديعة ؛ كما قُضِلوه في السرقة
٢٤٧	مبحث : فيمن عنده وديعة أيس من مالها بعد البحث
٢٥١	كتاب قسم الفبيء والغنيمة
٢٥٨	تنبيه : هل كان النبي ﷺ يملك الخمس مع تصرفه فيه ؟

قائدة : إذا منع السلطان المستحقين حقوقهم من بيت المال	٢٥٩
مبحث : ويقدم في إثبات الاسم في الديوان والإعطاء قريشاً	٢٧١
فصل : في الغنيمة وما يتبعها	٢٨١
كتاب قسم الصدقات	٣٠٣
تنبيه : في أن الفقير أسوأ حالاً من المسكين	٣١٤
تنبيه : لا يتعين على مكاتب اكتسب قدر ما أخذ الصرف فيما أخذ له	٣٢٣
فصل : في بيان مستند الإعطاء وقدر المعطى	٣٣٠
تنبيه : في أن لابن السبيل صرف ما أخذه لغير حوائج السفر	٣٣٢
تنبيه : في بيان قدر العمر الغالب	٣٣٧
فصل : في قسمة الزكاة بين الأصناف ونقلها وما يتبعها	٣٤٤
فرع : إذا امتنع المستحقون من أخذ الزكاة . قوتلوا	٣٥٥
فصل : في صدقة التطوع	٣٦٠
فرع : يكره الأخذ ممن بيده حلال وحرام ؛ كالسلطان الجائر	٣٦٦
كتاب النكاح	٣٧٣
تنبيه : في نكاح النائفة والمحتاجة للنفقة	٣٨٣
فرع : فيمن وطئ حليته متفكراً في محاسن أجنبية	٤١٩
فصل : في الخطبة	٤٢٦
تنبيه : يتدب التزوج في شوال والدخول فيه	٤٤٣
فصل : في أركان النكاح وتوابعها	٤٤٨
تنبيه : أنه لا يلزم الزوج البحث عن حال الولي والمشهود	٤٧٥
فصل : فيمن يعقد النكاح . . . وما يتبعه	٤٨٦
فصل : في موانع ولاية النكاح	٥١٨
مبحث : لا ولاية لفاسق	٥٢٣
فرع : في أنه يلزم أهل الشوكة أن ينصبوا قاضياً إذا عدم السلطان	٥٣١

٥٤٠	نتيه : العبرة في العقود حتى النكاح بما في نفس الأمر
٥٥٥	فصل : في الكفاءة
٥٧٤	نتيه : في المراد بالعالم في الكفاءة
٥٧٩	فصل : في تزويج المحجور عليه
٦٠١	باب : ما يحرم من النكاح
٦٠٣	قائدة : الجن أجسام هوائية أو نارية
٦١١	فرع : ادعت أمة أنها أخته رضاعاً .. إلخ
٦١٧	نتيه : في حرمة وطء الشبهة وحله ؟
٦٣٦	فصل : في نكاح من فيها رق وتوابعه
٦٤٣	نتيه : في أن غية الزوجة أو المال يبيح نكاح الأمة
٦٤٤	فرع : للمفلس نكاح الأمة
٦٥٢	فصل : في حل نكاح الكافرة وتوابعه
٦٦٧	باب نكاح المشرك
٦٨٧	فصل : في أحكام زوجات الكافر إذا أسلم وهن زائدات على العدد الشرعي
٧٠٥	فصل : في مؤنة المسلمة أو المرتدة
٧٠٩	باب الخيار في النكاح ، والإعفاف ونكاح العبد وغير ذلك مما ذكر تبعاً
٧٤٢	فصل : في الإعفاف
٧٥٥	فصل : اليد بإذنه في نكاح عبده لا يضمن
٧٧١	كتاب الصداق
٧٨٥	فرع : العبرة فيما إذا غابت الزوجة عن محل العقد بمحلله
٧٨٧	فصل : في بيان أحكام المسمى الصحيح والفاسد
٧٩٨	مبحث : يجب تكرير (لا) إذا دخلت على مفرد خير أو صفة أو حال
٨٠٦	فصل : في التفويض
٨١٦	فصل : في بيان مهر المثل

٨٢٣	تنبيه : العبرة في الشبهة الموجبة للمهر بظنها
٨٢٤	فصل : في تشطير المهر وسقوطه
٨٤٥	تنبيه : قاعدة الحصر والإشاعة
٨٤٩	فصل : في المتعة
٨٥٤	فصل : في الاختلاف في المهر والتحالف فيما سمي منه
٨٦٤	فصل : في وليمة العرس
٨٨٤	فرع : في حمل النقد الذي عليه صورة كاملة
٨٩١	تنبيه : في تقديم حلو لحاضري عقد النكاح
٨٩٧	كتاب القسم والشوز
٩٢٥	فصل : في بعض أحكام الشوز وسوابقه ولواحقه
٩٣٥	كتاب الخلع
٩٧٤	فصل : في الصيغة وما يتعلق بها
٩٩٤	فصل : في الألفاظ الملزمة للعوض وما يتبعها
١٠٢٠	فصل : في الاختلاف في الخلع أو في عوضه
١٠٢٣	تنبيه : في ضبط مسائل الباب
١٠٣٠	محتوى المجلد السابع